

المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم



الكتاب المرجع في تاريخ الأمة العربية

المجلد الرابع

الأمة العربية : الضعف والتحدي

(من أواسط القرن السابع هـ - بدايات القرن العاشر هـ
أواسط القرن الثالث عشر م - بدايات القرن السادس عشر م)

القسم الثاني

الوطن العربي والهجمات الخارجية

تونس 1429هـ / 2008م



الكتاب المرجع في تاريخ الأمة العربية

المجلد الرابع : الأمة العربية – الضعف والتحدي

القسم الثاني : الوطن العربي والهجمات الخارجية

المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم – تونس 2008 (644 صفحة)

ISBN (978-9973-15-257-2)

يصدر الكتاب المرجع في تاريخ الأمة العربية بدعم وتمويل
الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى

طبع بمطبعة جامعة الدول العربية ـ المعادى

تقديم المدير العام

التاريخ جزء من كيان كل أمة، منه تنطلق لتعيش حاضرها وتواجه غدها. لكن التاريخ، في نظر أمتنا العربية، أكثر من ذلك: فهو أحد القواسم المشتركة التي تؤسس لوحدتنا الثقافية، وتؤكد انتماءنا لفضاء حضاري واحد من خلال ترابط المصير على امتداد قرون من الزمن.

من هذا المنطلق القومي بدت للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ضرورة إعداد هذا الكتاب المرجع في تاريخ الأمة العربية الذي يسعدني أن أضع مجلده الرابع - بقسميه الأول والثاني - بين يدي القارئ؛ استكمالاً لعمل موسوعي طويل النفس أردناه إسهامًا جديًّا من المنظمة في توفير المرجع العلمي الموضوعي في مادة ندرت فيها المراجع التي تتناول تاريخ العرب من وجهة نظر قومية شاملة، وبأسلوب تحليلي رصين.

فقد عملنا في هذا المرجع من منطلق الإيمان العميق بوحدة الأمة العربية عبر العصور؛ وذلك بإظهار وحدة التيارات التاريخية والحضارية وترابط الأقطار العربية في مختلف مراحل التاريخ. كما حرصنا على إبراز الجانب الإنساني في تاريخ العرب، مركزين على الإنجازات الحضارية والاجتماعية والفكرية والاقتصادية لأمتنا وما قدمته من إسهامات فاعلة في مسيرة الحضارة الكونية، مع التركيز على الجوانب المشتركة في هذا العطاء وعلى كل ما يؤكد عناصر وحدة الأمة العربية.

وبصدور "الكتاب المرجع في تاريخ الأمة العربية"، ومن قبله "الكتاب المرجع في جغرافية وطن عربي دون حدود"، تكون المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم قد قطعت أشواطًا مهمة في المسيرة التي رسمتها من أجل إنتاج الكتب المرجعية المتخصصة التي تعرف بالوطن العربي في مختلف جوانبه وتؤكد على مظاهر وحدته، فضلاً عن أنها توفر المادة العلمية المرجعية لواضعي المقررات والكتب المدرسية في الوطن العربي؛ بما يحقق التقارب بين أبناء الأمة في مختلف الأقطار العربية.

ولم يكن لمثل هذه المشروعات الكبرى أن تشهد النور لولا حماسة عدد من أبناء هذه الأمة. ولا بد لي في هذا الصدد، من توجيه شكر حار إلى الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى وقائدها العقيد معمر القذافي على ما قدمته للمنظمة من دعم مادي ومعنوي؛ مكن هذا الكتاب المرجع في تاريخ الأمة العربية من أن ينتقل من طور المشروع إلى طور الفعل والإنجاز.

ويمتد الشكر مستحقًا إلى النخبة البارزة من العلماء والباحثين العرب الذين أسهموا في هذا العمل القومي الجليل بفكرهم وخبرتهم حتى يصدر على هذا النحو العلمي المشرف، وكذلك إلى اللجنة العلمية للمشروع وأمانتها للجهد المبذول في التخطيط؛ والمتابعة، بما حقق نجاح المشروع.

إنني إذ أقدم هذا العمل لأبناء أمتنا العربية، فإنني أرجو أن يكون عملاً نافعًا يسهم في بناء فكر أبناء هذه الأمة ويعرفهم بماضيهم من أجل مستقبل هم فاعلوه.

وعلى الله قصد السبيل...

المدير العام

د. المنجي بوسنينة

مقدمة المجلد الرابع

يهتم القسم الثاني من المجلد الرابع بأوضاع الوطن العربي والهجمات الخارجية من منتصف القرن السابع هـ/ منتصف القرن الثالث عشر م إلى منتصف القرن العاشر هـ/ بداية القرن السادس عشر م.

الفصل الأول يركز على التطور السياسي في مصر والشام في عهد المماليك البحرية والبرجية، مع التأكيد على الحياة الاقتصادية والاجتماعية وكذلك المؤسسات.

والفصل الثاني يتطرق إلى العراق تحت السيطرة الأجنبية (الإيلخانيون، الجلائريون) في مختلف النواحي (السياسية والاقتصادية والاجتماعية).

والفصل الثالث يناقش الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الجزيرة العربية (الحجاز - عمان - اليمن).

أما الفصل الرابع الخاص بالمغرب والأندلس فيدرس الوضع السياسي مع الإشارة إلى تفكك الدولة الموحدية وظهور ثلاثة كيانات فيَ كلّ من المغرب الأدنى (بنو حفص في تونس) والمغرب الأوسط (الزيانيون في تلمسان) والمغرب الأقصى (المرينيون ثم الوطاسيون في فاس). كما يتطرّق إلى الحالة الاقتصادية والاجتماعية، ويتعرض كذلك إلى حركة الاسترداد من قبل الإسبان والبرتغاليين وما نتج عنها من حروب بين الجانبين أدّت في النهاية إلى طرد المسلمين من الأندلس ثم الهجوم على السواحل المغاربية إلى حين ظهور العثمانيين وبداية الجهاد البحري ضد الغزو الأوروبي الصليبي.

وأما الفصل الخامس فيتعرض للحياة الفكرية والثقافية والحفاظ على الهوية وذلك انطلاقاً من أن الفكر والثقافة عنصران أساسيان فى تكوين الأمة العربية وتجسيد لهويتها القومية. ويتناول هذا الفصل أهم المراكز الفكرية والثقافية فى الحواضر العربية، وأهم الفروع العلمية التى حظيت بإهتمام العلماء العرب فى العلوم الدينية (النقلية)، واللغة وآدابها، والتاريخ والجغرافيا، وعلوم الكلام والمنطق والفلسفة، والعلوم العقلية (التطبيقية).

والله وصالح الأمة العربية من وراء القصد...

رؤساء التحرير

المشرف العام: الأستاذ الدكتور المنجي بوسنينة

المدير العام للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم

المشاركون في التأليف

(وفق ترتيب الأبحاث)

1 - أ.د. عطية القوصي (مصر) كلية الآداب- جامعة القاهرة.

2 - أ.د. ليلي عبد الجواد إسماعيل (مصر) كلية الآداب- جامعة القاهرة.

3 - أ.د. علية عبد السميع الجنزوري (مصر) كلية الآداب- جامعة القاهرة.

4 - أ.د. أحمد حطيط (لبنان) كلية الآداب والعلوم الإنسانية- الجامعة اللبنانية.

5 - أ.د. محمد عيسى صالحية (الأردن) كلية الآداب- جامعة اليرموك.

6 - أ.د. نوري عبد الحميد خليل العاني (العراق) كلية التربية (ابن رشد)- جامعة بغداد.

7 - أ.د. محمد سعيد (تونس) كليّة العلوم الاجتماعيّة و الإنسانية.

8 - أ.د. عبد الحكيم سلامة (تونس) المعهد الوطني للتراث.

9 - أ.د. أحمد مختار العبادي (مصر) كلية الآداب- جامعة الإسكندرية.

10 - أ.د. محمد الهادي بن سعيد (تونس) كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية.

11 - أ.د. عبد الحكيم سلامة (تونس) المعهد الوطنى للتراث.

12 - أ.د. محمد حسن (تونس) كليّة العلوم الاجتماعيّة والإنسانية.

13 - أ.د. عبد الحميد حاجيات (الجزائر)/ كلية الآداب والعلوم الإنسانية - جامعة تلمسان.

14 - أ.د. محمد فتحه (المغرب) كلية الآداب جامعة محمد الخامس.

15 - أ.د. إدريس الحرير (ليبيا) كلية الآداب جامعة قاريونس.

16 - أ.د. محمد حسن(تونس) كلية العلوم الاجتماعيّة والإنسانية.

17 - أ.د. إبراهيم جدلة (تونس) كلية الآداب جامعة منوبة.

18 - أ.د. ناجية عبد الله إبراهيم (العراق) كلية الآداب- جامعة بغداد.

19 - أ.د. نوري عبد الحميد خليل العاني (العراق) كلية الآداب- جامعة بغداد.

رؤساء التحرير:

المجلد الرابع : القسم الثاني

- **الأستاذ الدكتور إدريس الحرير**

أستاذ التاريخ بجامعة قاريونس (ليبيا)

- **الأستاذ الدكتور بهجة كامل عبد اللطيف**

أستاذ التاريخ بجامعة بغداد (العراق)

- **الأستاذ الدكتور راضي دغفوس**

أستاذ التاريخ بجامعة تونس (تونس)

أمانة المشروع:

- **أ. رمضان محمد طوسة (خبير)**
- **الآنسة راضية العرفاوي (كاتبة)**

المراجعة اللغوية:

- **د. عبد اللطيف عبيد**

جامعة 7 نوفمبر بقرطاج (تونس)

المدير التنفيذي للمشروع:

- **أ. وجدي عباس محمود**

مستشار المدير العام

اللجنة العلمية

لمشروع الكتاب المرجع في تاريخ الأمة العربية

الفصل الأول - مصر والشام في عهد المماليك

أولاً : دولة المماليك البحرية.

ثانيًا : دولة المماليك البرجية (الجراكسة).

ثالثًا : طرد الصليبيين وإبعاد خطرهم.

رابعًا : المؤسسات (الجيش، الإقطاع، الإدارة).

خامسًا : الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

أولاً : دولة المماليك البحرية

التعريف بالمماليك:

المماليك هم الرقيق الأبيض، الذين توافدوا على بلاد العالم الإسلامي منذ العصر العباسي الأول 132 - 232هـ / 749 - 846م، وكانوا في معظمهم يجلبون من منطقة التركستان، في البلاد التي عرفها المسلمون قديمًا باسم بلاد ما وراء النهر (نهر جيحون). وكانت هذه البلاد سوقا هامًا لتجارة الرقيق الأبيض، وكانت مدينة سمرقند أهم مراكزها.

وقد كُثر استخدام هؤلاء المماليك في جيوش الدولة الإسلامية، ووصلوا إلى أعلى القيادات فيها، حتى صاروا أرباب النفوذ والسلطان فيها وفي الدول التي كانوا تابعين لها. وكان حكام الأيوبيين وسلاطينهم الذين حكموا مصر والشام بعد حكم الفاطميين لهما، قد أكثروا من شراء هؤلاء المماليك واتخذوهم عساكر لهم يحاربون بهم أعداءهم في الداخل والخارج. وكانت كل مجموعة من هؤلاء المماليك تنتسب إلى صاحبها الذي اشتراها من تجار الرقيق وتتسمى باسمه؛ فالأسدية، مثلاً، تنتسب إلى أسد الدين شيركوه، عم السلطان صلاح الدين يوسف بن أيوب، والصلاحية تنتسب إلى صلاح الدين نفسه ، والعادلية إلى أخيه الملك العادل ، والكاملية إلى ابن أخيه الملك الكامل، والصالحية إلى الملك الصالح ابن الكامل، وهكذا.

وكان الملك الصالح نجم الدين أيوب بن الملك الكامل 637-647هـ/ 1240-1249م قد استكثر من استخدام هؤلاء المماليك في جيشه وحرسه الخاص بعد أن تعرض لمؤامرات كثيرة من أقاربه قبل توليه السلطنة، وقد وصل الصالح إلى السلطنة بمساعدة هؤلاء المماليك. وقد اشترى الصالح أعدادًا كبيرة من هؤلاء المماليك الأتراك من منطقة (خوارزم)، تُقدرُ بنحو ألف مملوك وسماهم المماليك الصالحية وأسكنهم قلعة (الروضة) التي أنشأها لنفسه في (بحر النيل) واتخذها سكنًا له ولمماليكه، فسُمي هؤلاء المماليك الصالحية باسم المماليك البحرية، وربما أطلق عليهم هذا الاسم لأنهم كانوا يجلبون عن طريق البحر تمييزًا لهم عن مماليك أخر جاءوا بعدهم وسكنوا أبراج القلعة عُرفوا بالمماليك البرجية (الجراكسة).

ولقد أبلت جماعة المماليك البحرية في محاربة الصليبيين حين هاجموا ثغر دمياط المصري، وكان لهم الفضل في معاونة المصريين في هزيمة الصليبيين في معركة ارسكور والمنصورة 648هـ / 1250م، فظهرت قوة هؤلاء المماليك من وقتها واشتهرت.

ولمَّا مات الملك الصالح نجم الدين أيوب، وتولت أمر مصر من بعده زوجته "شجر الدر"، وأرسلت إلى ابنه المعظم توران شاه، الذي كان في حصن كيفا، تستدعيه ليتولى أمور البلاد، وبعد أن جاء توران شاه إلى مصر، قام بالتضييق على زوجة أبيه شجر الدر ومحاسبتها، وأظهر رغبته في الخلاص منها ومن أعوانها من رجال المماليك البحرية. وكان الفارس (أقطاي) من أكابر قواد

المماليك البحرية، وهو الذي أعان توران شاه في حربه ضد الصليبيين، وقد وعده توران شاه بتولي إحدى الإمارات مكافأة له، لكنه لم يف له بوعده، فاتفق أقطاي مع بقية قواد المماليك على قتله بإيعاز من شجر الدر.

وبعد مقتل توران شاه 28 المحرم 648هـ / 1250م، آخر سلاطين الأيوبيين، أجمع أمراء البحرية على أن يقيموا شجر الدر سلطانة على مصر والشام، وأن يكون رسمها: "المستعصمية الصالحية، ملكة المسلمين، والدة المنصور خليل، خليفة أمير المؤمنين"، وأن يكون الأمير عز الدين أيبك، التركماني مقدمًا للعسكر. وحكمت شجر الدر مصر لمدة ثمانين يومًا، وتولت تدبير أمور البلاد، ووقعت على الكتب والمراسيم باسم (أم خليل)، ونقشت اسمها على السكة إلى جوار اسم الخليفة العباسي. وتُعتبر شجر الدر أول امرأة تحكم مصر والشام، وهى تعتبر أيضًا أول حكام دولة المماليك البحرية.

وقد تزوجت شجر الدر من مقدم العسكر عز الدين أيبك، ثم تنازلت له عن السلطنة بعد أن استنكر الخليفة العباسى (المستعصم بالله) على المصريين أن تحكمهم امرأة، وأرسل لهم من بغداد كتابًا يعاتبهم على ذلك ويوبّخهم فيه.

ولقد حكم المماليك مصر والشام مدة (274) عامًا، حتى الفتح العثماني لهما: حكم النصف الأول من هذه المدة المماليك البحرية 648-784هـ / 1250-1382م، وحكم النصف الثاني منها المماليك البرجية 784-922هـ / 1382-1517م. وتألف حكم دولة المماليك البحرية من (25) سلطانًا، كانت شجر الدر أول حكامها، وكان آخر حكامها الملك الصالِح زين العابدين حاجي بن شعبان الذي لم يحكم إلا لعام واحد 783-784هـ / 1381-1382م .

التطورات السياسية بعد تنازل شجر الدر عن السلطنة:

أقيم عز الدين أيبك سلطانًا، بعد تنازل شجر الدر له عن السلطنة، باسم السلطان الملك المعز عز الدين أيبك بن عبد الله الصالحي النجمي التركماني، آخر جمادى الآخرة سنة 648هـ/ 1250م، وبعد توليه السلطنة مدة خمسة أيام ثارت ضده المماليك الصالحية وأرادوا أن يكون عليهم رجل من بنى أيوب سلطانًا يجتمع الكل على طاعته. وقد تزعم هذه الثورة من المماليك البحرية كل من فارس الدين أقطاي، وركن الدين بيبرس البندقداري، وسيف الدين بلبان الرشيدي، وشمس الدين سنقر الرومي، واتفقوا على أن يكون الملك المعز أتابكًا عليهم على أن يكون الملك الأشرف مظفر الدين موسى، ابن الملك الناصر الأيوبى سلطانًا عليهم. وكان الملك الأشرف صبيًا في العاشرة من العمرّ فأحضروه وسلطنوه وخطبوا له وجعلوا المعز أيبك أتابكًا له.

ولقد نجح المعز أيبك في القضاء على تمرد مناوئيه من أمراء المماليك البحرية وبخاصة أقواهم الأمير أقطاي سنة 652هـ/1254م، وقام بخلع الملك الأيوبي الأشرف موسى، آخر حكام الأيوبيين في مصر، واستقل بحكم البلاد استقلالاً تامًا. ولم يزل المعز يفرض كامل سلطته على البلاد بعد خلاصه من مناوئيه، إلى أن كانت نهايته على يد زوجته شجر الدر في 23 من ربيع الأول 655هـ/1257م بعد حكم دام لمدة سبع سنوات. وكان سبب تدبير قتله على يد شجر الدر أنه اعتزم الزواج من ابنة الملك الرحيم صاحب الموصل عليها، وكانت شجر الدر شديدة الغيرة عليه فلم تتحمل ذلك وعملت على قتله بالاتفاق مع خدمها وهو في الحمَّام.

وخلف المعز في السلطنة ابنه الملك المنصور على بن أيبك، وكان صبيًا يبلغ من العمر خمس عشرة عامًا، فتولت أمه الوصاية عليه، وقد قام المنصور وأمه بالخلاص من شجر الدر وقتلها انتقامًا منها لقتلها أبيه. ولم يستمر على بن أيبك في السلطنة إلا سنتين وسبعة أشهر، وقد انتزعها منه أتابكه سيف الدين قطز، الذي قام بنفيه وأمه خارج البلاد.

تعرض بلاد الشام للخطر المغولي :

ومع تولي قطز أمر مصر والشام، كان عليه أن يواجه خطرًا داهمًا أصاب العالم الإسلامي، وهو خطر هجوم جحافل المغول التي خرجت من بلاد (منغوليا) وأغارت على بلاد العالم الإسلامي في أعداد كالجراد بقيادة قائدهم الشهير (هولاكو خان) واكتسحت أمامها بلاد ما وراء النهر وبلاد فارس والعراق. وفى هجومها على بغداد قامت بإسقاطها وتدميرها وإحراقها وقتل الكثير من سكانها وقتل الخليفة العباسي المستعصم بالله وذلك في سنة 656هـ / 1258م. وتوغلت هذه القوات المتبربرة في بلاد العراق والشام تدمّر كلّ ما يقابلها في طريقها، وتقتل كل من يتصدى لها، وتستولي على كل بلاد العراق والشام من حلب حتى غزة بفلسطين.

وقد أصاب العالم الإسلامي آنذاك الذعر والرعب لما كانت تقوم به هذه القوات الوثنية الهمجية من قتل وتدمير وإحراق وتخريب وسفك دماء، وقد تركت وراءها الخراب والدمار والبوم ينعق في كلّ بلدة يستولون عليها وتسقط في أيديهم. وشُبه غزو المغول لبلاد العالم الإسلامي بغزو الجراد للأرض الخضراء في قضائه على كلّ شيء فيها دون أن يترك فيها أخضر ولا يابسًا.

ولم يلبث أن وصل إلى قطز بمصر خطاب تهديد من هولاكو يطلب منه فيه الاستسلام ويخوّفه من مغبة المخالفة ؛ لكن قطز لم ينثن أمام ذلك التهديد ، وقام بقتل رسل هولاكو وتعليق رؤوسهم على باب زويلة، أحد أبواب القاهرة الرئيسية، واستعدّ لحرب المغول.

ولمَّا وجد قطز ترددًا من بعض أمراء المماليك البحرية في الخروج لملاقاة المغول بسبب السمعة السيئة التي سبقتهم إلى الناس، قام فيهم خطيبًا وأعلن تصميمه على جهاد المغول حتى ولو جاهدهم بمفرده.

وفي تلك الأثناء عاد هولاكو إلى بلاده وترك القائد (كتبغا) نائبا عنه في الشام، وعندما علم بوصول قطز على رأس الجيش المصري إلى الشام قرر محاربة المسلمين، فاتجه صوب قرية (عين جالوت) قرب بلدة بيْسان بفلسطين، وهنالك دارت معركة رهيبة بين المسلمين والمغول، وقت صلاة الجمعة يوم الخامس والعشرين من شهر رمضان سنة 658هـ / 1260م، تفوق المغول في بداية وقوعها لكن قطز ثبت في ميدان القتال وأخذ يحث جنده على الاستبسال في القتال حتى الفوز بالنصر أو الفوز بالاستشهاد. وقيل إنه لما اشتد وطيس القتال ألقى بخوذته عن رأسه إلى الأرض وصاح قائلا : "وا إسلاماه ... وا إسلاماه"، وحمل هو ورجاله على العدو فقتلوا منهم عددًا كبيرًا وأسروا عددًا كبيرا آخر. وكان القائد المغولي كتبغا ضمن القتلى الكثيرين من رجاله، ولمَّا رأى الناجون من القتل من المغول ما حلّ بقائدهم لاذوا بالفرار وولّوا الأدبار.

ولاشك في أنّ موقعة عين جالوت تُعدّ من أهم المواقع في التاريخ الإسلامي، بل أهمها على الإطلاق؛ ذلك لأنها كانت مفرق طرق هام في تاريخ الإسلام، وأنها أوقفت المدّ المغولي الجامح الذي

استهدف الإسلام والمسلمين، وكانت نقطة تحول خطيرة في تاريخ العالم الإسلامي، كما كانت أول هزيمة تحلّ بالمغول الشعب الذي وصفه زعيمهم هولاكو بأنه "شعب لا يُقهر"، وقد قهرت سيوف المسلمين ذلك الشعب في أرض فلسطين المباركة، وأنقذت مصر والشام من خطرهم بل أنقذت الحضارة الإنسانية كلّها من شرّهم.

وإذا كان المغول قد استمروا بعد ذلك يهددون الشام، فإنّ ذلك التهديد، بعد هزيمتهم القاسية في عين جالوت، لم يتخذ شكل الغزوات الكاسحة المدمرة كما كان الحال من قبل، ولكنه اتخذ طابع الإغارات المتقطعة التي تبغي النهب والسلب بالكرّ والفرّ وتنتهي سريعا بالانسحاب عندما تتصدى للقائهم جيوش المسلمين.

ولقد نجح السلطان قطز، بعد معركة عين جالوت، في استرداد دمشق ومعظم بلاد الشام من أيدي المغول، في حين قام الأمير بيبرس البندقداري بتتبع فلول المغول ومطاردتهم حتى حلب. وقد تمكّن قطز وقواده أمراء المماليك من تطهير بلاد الشام منهم، وإعادة الحياة في تلك البلاد إلى مجراها الطبيعي، وإعادة أمراء بني أيوب إلى ولاياتهم في حمص وحماه بعد اعترافهم بتبعيتهم لسلطنة المماليك وولائهم لهم وتعهدهم بدفع جزيه سنوية للسلطان قطز والدعاء له من فوق منابر مساجدهم.

وكان وقع الانتصار في عين جالوت على شعب مصر عظيما، فقد عمّ الفرح والسرور البلاد والعباد، ودُقت الطبول في القلعة، وأقيمت الزينات في جميع أنحاء القاهرة، ولبست القاهرة أبهى حللها استعدادًا لاستقبال السلطان قطز، بطل الانتصار على المغول.

ولكن قطز عاد إلى القاهرة قتيلا محمولاً على الأعناق بعد أن قتل غدرًا وهو في طريق عودته إليها وهو يحمل إكليل الغار، قتله بيبرس لتنكره بوعوده له بإعطائه حلب وإعطائها لابن بدر الدين لؤلؤ. وقد جاءت نهاية بطل عين جالوت المأساوية يوم 17 ذي القعدة من سنة 658هـ/ 1260م بعد حكم دام لعام واحد .

ولقد آلت السلطة سياسيًا في حكم مصر والشام للسلطان الظاهر بيبرس البندقداري، الذي حكم البلاد لمدة 17 عامًا، وتوفي في دمشق سنة 676هـ/1277م. وكان بيبرس من أعظم سلاطين المماليك قاطبة، وهو يعتبر المؤسس الحقيقي لدولة المماليك البحرية لما قام به من تنظيم للإدارة الحكومية واستحداث الكثير من الوظائف الهامة في مصر والشام، فضلا عن إعداده جيشًا قويًا وأسطولا كبيرًا ليحارب به أعداء الإسلام من صليبيين ومغول.

ومن أهم التطورات السياسية التي وقعت خلال حكم السلطان الظاهر بيبرس، إحياء هذا السلطان للخلافة العباسية في مصر بعد سقوطها ونهايتها في العراق على يد المغول، ونقل مقر الخلافة من بغداد إلى القاهرة في شهر رجب سنة 659هـ / 1260م. وقد قام بيبرس باستقدام أحد أقرباء الخليفة المخلوع المستعصم بالله، ويدعى أحمد، وقام بمبايعته بالخلافة وتلقيبه بالمستنصر بالله .

ولقد استهدف بيبرس من وراء إحياء الخلافة العباسية ونقل مقرها إلى مصر، أخذ اعتراف من الخليفة الجديد بشرعية حكمه ذلك لكونه حاكمًا مملوكًا، وقد كان هؤلاء المماليك في حاجة للاعتراف بشرعية حكمهم من قبل دولة الخلافة.

كذلك فإن بيبرس استحدث تطورًا سياسيًا آخر في حكم البلاد باستحداثه نظام ولاية العهد في

دولة المماليك، إذ قام بتوريث عرش السلطنة من بعده، بناءً على ذلك، لاثنين من أبنائه وهما: السعيد بركة خان، ثم العادل بدر الدين سلامش.

ولقد رأى بيبرس ، أثناء حربه مع الصليبيين، ضرورة القضاء على نفوذ جماعة الباطنية والحشاشين في بلاد الشام. وكانت هذه الطائفة قد قامت بدور خطير في تاريخ الحروب الصليبية بمحالفتهم للصليبيين وإظهار تبعيتهم لهم ومساعدتهم لهم؛ فقام بيبرس بالاستيلاء على جميع حصونهم بالشام وأراح المسلمين من شرورهم .

أما بشأن المغول فنراهم في عهد حكم بيبرس ينقسمون إلى معسكرين: معسكر معادٍ، وهم مغول فارس، ومعسكر مسالم وهم مغول القبجاق، الذين عرفوا (بالقبيلة الذهبية)، في المنطقة شمال بحر قزوين، والبحر الأسود.

هذا ولم ينسَ مغول فارس ما حلّ بهم في موقعة عين جالوت، وكانوا قد ارتدوا مؤقتًا إلى ما وراء الفرات، على أمل تجميع صفوفهم واستعادة قوتهم ومعاودة هجومهم على بلاد الشام. وبعد ما أتموا ما أرادوا قاموا بالإغارة على بلاد الشام، وتكررت إغارتهم عليها بين حين وآخر معظم عصر حكم المماليك.

كذلك حاول مغول فارس إقامة جبهة موحدة مع الصليبيين ضدّ المسلمين، لكن الظاهر بيبرس نجح في إفشال هذا المشروع المغولي الصليبي بعقده تحالف مضاد مع ملوك مغول القبجاق، وقد ساعد اعتناق الملك القبجاقي بركة خان لدين الإسلام في إتمام هذا التحالف بينهما.

وتأكدت أواصر التحالف بين الجانبين بزواج الظاهر بيبرس من ابنة بركة خان، وأصبح التحالف بين مصر الإسلامية ومغول القبجاق، منذ ذلك الوقت، ركنًا تقليديًا من أركان سياسة دولة المماليك بمصر والشام، وساعد هذا التحالف في وقوف سلاطين المماليك موقفًا حازمًا من مغول فارس.

وفي سنة 663هـ / 1265م هاجم مغول فارس بلدة البيرة وحاصروها، فسارع بيبرس بقواته لفك الحصار عنها، فهرب المغول وفكوا الحصار عنها بمجرد أن شعروا بمقدمه.

وبعد موت هولاكو خان في نفس العام، خلفه ابنه (أبغاخان) الذي أراد مصالحة بيبرس دون أن يجيبه بيبرس إلى ذلك بسبب إساءات مغول فارس المتكررة للإسلام ولدولة الإسلام. فرد الملك المغولي على هذا الرفض من جانب بيبرس بمحاولة إقامة حلف صليبي مغولي ضد المسلمين وإرسال جيش مشترك لحربهم. وقام المغول على أثر ذلك بعدة غارات على مدينة حلب السورية، فتصدى لهم بيبرس بقواته وأبعدهم عنها وأمّنها من خطرهم. واستمرت هذه المناوشات قائمة بين الطرفين الإسلامي والمغولي حتى وفاة أبغا سنة 676هـ / 1277م .

ولقد حدثت فترة اضطراب كبرى في الدولة المملوكية عقب وفاة بيبرس استمرت لمدة عامين كاملين فقدت فيهما البلاد الأمن والأمان، وساد الاضطراب والفوضى مما أطمع فيها الأعداء. وقد تولى في هذين العامين اثنان من أبناء بيبرس الصغار، وهما محمد بركة وبدر الدين سلامش. وقد حاول مغول فارس استغلال فترة الضعف والاضطراب هذه التي سادت البلاد في مهاجمة دولة المماليك ومحاولة القضاء عليها، فهاجموا مدينة حلب وأحكموا الحصار حولها.

ولكن فترة الاضطراب هذه توقف أمرها حين أنقذ الله البلاد بتولي سيف الدين قلاوون أمورها سنة 678هـ / 1279م.

وقد سارع قلاوون، عقب توليه الحكم، بفك

حصار المغول عن حلب بإرساله جيشًا قويًا تولى هذه المهمة، فارتدوا عنها حين شعروا بقوة هذا السلطان الجديد وقوة جيشه. وعاود المغول، في العام التالي، هجومهم على مدينة حماة، لكن جيوش قلاوون هزمتهم بالقرب من حمص، الأمر الذي اضطر ملك المغول منكوتمر بن هولاكو إلى الهرب بفلول جيشه إلى بغداد وهو جريح، ووفاته هناك بعد عامين.

ولقد تولى حكم مغول فارس بعد وفاة أبغاخان بن هولاكو أخوه لأبيه أحمد بن هولاكو الذي اعتنق الإسلام، وعُرف بأحمد تكودار. وحاول تكودار، بمجرد توليه الحكم، التصالح مع دولة المماليك، لكن قواده من رجالات مغول فارس اعترضوا على محاولة صلحه مع سلطان المسلمين، وقاموا باغتياله وتعيين ابن أخيه (أرغون) الوثني مكانه في حكم مغول فارس، وذلك سنة 683هـ / 1284م. وكان أرغون هذا يكره المسلمين كراهية شديدة، وقام بقتل أعدادٍ كبيرة منهم في البلاد التي كانت خاضعة لحكمه، الأمر الذي أدى إلى معاداة دولة المماليك له. ويُعتبر أرغون من أكبر حكام دولة المغول الإيليخانية المعادية لدولة المماليك الإسلامية، وقد ظلت هذه الدولة لوقت طويل على حرب مستمرة وعداء شديد مع عدد كبير من سلاطين دولة المماليك البحرية .

التطورات السياسية في مصر والشام في ظل حكم أسرة قلاوون :

لم يأخذ حكم دولة المماليك بنظام الوراثة في الحكم باستثناء ما حدث في أسرة قلاوون التي ورثت الحكم عن عاهلها (قلاوون) حتى نهاية عهد حكم دولة المماليك البحرية سنة 784هـ / 1382م ولمدة قرن من الزمان.

ويمثل العصر الذي حكمت فيه أسرة قلاوون مصر والشام عصر الازدهار السياسي في حكم دولة المماليك البحرية بعد أن انتهت مرحلة التأسيس للدولة التي تمت على يد الظاهر بيبرس، وبعد أن أثبت سلاطين المماليك قدرتهم السياسية والعسكرية في حكم البلاد وفي مواجهة الأخطار الكبرى التي هددتها على يد المغول والصليبيين. وليس هناك من شك في أنّ الفضل في استمرار هذا البيت في حكم البلاد قرابة قرن متصل من الزمان يرجع إلى شخص السلطان المنصور قلاوون نفسه الذي استطاع، بقوة شخصيته وتمرسه السياسي والإداري، أن يُرسى هيبة بيته في النفوس وإحاطة هذا البيت بالمجد والعظمة وجعله رمزًا للقوة والتقدم والاستقرار والأمن في الداخل والخارج .

وكان نجم قلاوون قد أخذ في الصعود في الأحداث التي صحبت قيام دولة المماليك، إذ كان أحد زعماء البحرية البارزين وخاصة في عهد حكم السلطان بيبرس الذي كان يعتمد عليه كثيرا في أعماله وقت السلم والحرب. ولمَّا لحظ بيبرس ازدياد نفوذ قلاوون وعظيم مكانته بين قادة المماليك البحرية تخوّف منه في أن يطمع في عرش البلاد في حياته أو بعد وفاته، وكان بيبرس قد جعل ولاية العهد بعده وراثية في ابنيه (بركة ثم سلامش). وحتى يضمن بيبرس ولاء قلاوون لما خطط له بصدد الحفاظ على ملكه ومُلك أبنائه من بعده ، لجأ إلى حيلة ذكية، وهي حيلة الزواج السياسي، فقام بتزويج ابنه بركة من ابنة قلاوون سنة 674هـ / 1275م، وظن بيبرس بذلك أن قلاوون لن يطمع في انتزاع السلطة من زوج ابنته .

ولكن هذه المصاهرة وهذا الزواج السياسي لم يوقف تطلعات قلاوون للوصول إلى الحكم ؛ فلم يكد بيبرس يفارق الحياة حتى أخذ قلاوون يدبر لذلك

مع التزامه الحرص على عدم كشف مطامعه، وقد نجح قلاوون بفضل دهائه وذكائه في أن ينفذ أطماعه بتدرج بطيء.

ولمَّا تولى بركة السلطنة، ولم يكن كفئًا لها، اشتد حصار الأمراء له وطالبوه بأن يعزل نفسه، ولم يتدخل قلاوون في الأمر إلا بتقديم النصح لزوج ابنته بضرورة التنازل عن العرش بناءً على إرادة أمراء المماليك البحرية. ولم يكن أمام بركة سوى الإذعان لمشورة حميه بالتنازل لأخيه بدر الدين سلامش عن الحكم، وكان طفلاً صغيرًا لم يتجاوز السابعة من عمره.

وكان في إمكان قلاوون أن يعتلي عرش البلاد آنذاك، لكنه تمهل وأمعن في التظاهر بعدم الرغبة في ذلك حتى لا تظهر للناس خفايا نواياه، ووافق على تولي سلامش الحكم على أن يكون أتابكًا له. وفي ظل أتابكيته لسلامش صار قلاوون هو الحاكم الفعلي للبلاد، وأخذ يمكّن لنفسه خلال فترة الوصاية القصيرة على السلطان الطفل بإحسانه وإغداقه على زملائه من المماليك البحرية الصالحية واستمالتهم إلى جانبه، وبتخلصه من بعض الأمراء المنافسين له على السلطنة ومن عدد كبير من المماليك الظاهرية مماليك الظاهر بيبرس. ولمَّا استوى الأمر لقلاوون دعا الأمراء وتحدث معهم في عزل سلامش وتوليه السلطنة وتلقبه بالملك المنصور 678هـ / 1279م.

وبعد أن تخلص قلاوون من الأخطار الداخلية التي واجهته، وبعد إنشائه لفرقة المماليك البرجية واطمئنانه لمساندتها له، بدأ ينصرف لمجابهة خطر المغول والصليبيين الذي كان يهدد بلاد الشام من وقت لآخر. وكان أبغاخان، ملك مغول فارس، قد قام بمهاجمة بعض قلاع المسلمين في شمال الشام سنة 679هـ/1280م، وقام بتدمير وإحراق مساجدها ومدارسها وقتل كثير من أهلها، ثم سارع بالعودة إلى قواعده بالعراق عندما علم بوصول قوات قلاوون إلى غزة في طريقها لحربهم.

وفي الوقت نفسه استغل الصليبيون فرصة إغارة المغول وحاولوا استرداد حصن الأكراد من المسلمين، لكن محاولتهم هذه باءت بالفشل بسبب متانة ذلك الحصن واستبسال رجاله في الدفاع عنه. وقد نبَّه هذا الهجوم الثنائي المعادي من جانب المغول والصليبيين على بلاد العالم الإسلامي إلى ضرورة اتباع قلاوون سياسة التفرقة بين خصومه وعدم تمكينهم من الاتحاد ضده ليتمكن من ملاقاة كل منهم على حدة.

وبناءً على ذلك قام قلاوون بعقد مصالحة مع القوى الصليبية الرئيسية في بلاد الشام، وهم رجال الداوية والاسبتارية وأمير طرابلس (بوهيموند) سنة 680هـ/1281م، وأوقف بذلك هذه القوى على الحياد حتى يتفرغ لمنازلة المغول منفردين. ودخل قلاوون، بعد ذلك، في معركة حاسمة مع جيش المغول الذي قاده أبغا بنفسه، عند حمص، بمساعدة ليون الثالث ملك أرمينية الصغرى في نفس العام، انتصر فيها قلاوون انتصارًا ساحقًا. وعقب الانتصار توجه قلاوون بقواته لمهاجمة حصن المرقب، أقوى الحصون الصليبية بالشام، ونجح في الاستيلاء عليه مما سبب خسارة جسيمة للصليبيين.

الصليبيون يشهرون سلاح المقاطعة الاقتصادية :

ومع أنَّ القرن السابع الهجري/ الثالث عشر الميلادي، قد انتهى بتصفية الوجود الصليبي نهائيًا من بلاد الشام، فإنّ القرون التالية لهذا القرن شهدت رد فعل صليبي عنيف واستخدام سلاح جديد آخر غير سلاح الحرب والقتال هو سلاح الحرب

الاقتصادية والمقاطعة الاقتصادية لموانئ العالم الإسلامي على البحرين الأحمر والمتوسط ومنع ارتياد السفن الأوربية لها ووقف الاتجار مع بلاد العالم الإسلامي. وبذلك ظن هؤلاء الصليبيون أنَّ ذلك السلاح سيكون له فعل أقوى من سلاح القتال، وسيحرم العالم الإسلامي من قوته الاقتصادية التي هي سبب قوته العسكرية. ولقد خُيل لقادة الصليبيين أنَّ حرمان مصر، القوة الضاربة الإسلامية آنذاك، من ثرائها الاقتصادي الحادث لها من التجارة سوف يؤدي حتمًا إلى ضعفها العسكري وبالتالي سيؤدي ذلك الضعف إلى سهولة هزيمتها عسكريًا، وبذلك يتيسر لهم إمكانية النصر عليها واستعادة الكيان الصليبي القديم على بلاد الشام، واسترجاع بيت المقدس وما به من أماكن مسيحية مقدسة من يد المسلمين.

غير أنَّ هذه الدعوة في عهد حكم دولة المماليك البحرية لم يكتب لها النجاح وذلك لغلبة المصالح الخاصة عند الأوربيين على الوازع الديني. فلقد رفضت المدن الإيطالية التجارية، وهي مدن جنوة وبيزا وأمالفي والبندقية (فينيسيا)، هذه الدعوة لأنها كانت تستفيد استفادة عظيمة من المشاركة في تجارة الشرق العالمية التي كانت تمرّ ببلاد المسلمين وموانيها. وقد خافت هذه المدن من فقدان الأرباح الطائلة التي كانت تحصل عليها من جراء عائد هذه التجارة التي كانت تمثل العمود الفقري لاقتصادها.

وقد نجحت الدولة المملوكية، بفضل سياستها الحكيمة، في إفشال هذه المقاطعة التي دعا إليها بابا روما ورجال الكنيسة، بتقديمها التسهيلات والامتيازات للتجار الأوربيين الوافدين على بلادهم، مؤكدين ذلك في المعاهدات والاتفاقات التجارية التي عقدوها مع دولهم وحكوماتهم، وكذلك بالمعاملة الطيبة التي كان يعامل بها التجار الأجانب وتيسير الإقامة لهم في البلاد الإسلامية أو المرور بها بما وفرت لهم من فنادق وخانات.

ولم تقتصر حروب الأشرف خليل على الحرب مع الصليبيين، وإنما واجه المغول أيضا وكشَّر لهم عن أنيابه. وقد قام سنة 689هـ/ 1290م بالإغارة على بلاد المغول وحاصر قلعة الروم، معقل نشاطهم، واستولى عليها، وكان ذلك في عهد السلطان المغولى (كيختو) الذي تولى الحكم في بلاده بعد موت سابقه أرغون.

على أنَّ هذه الانتصارات الكبرى التي أحرزها السلطان الأشرف خليل على الصليبيين والمغول لم تشفع له عند أعدائه والحاسدين له، فقد دبّر هؤلاء للخلاص منه، وبخاصة أولئك الأمراء من البحرية الذين رأوا أن انتصاراته جعلته يتمادى في تكبره وتعاظمه عليهم. وقد تزعم حركة التآمر على السلطان نائب السلطنة الأمير بدر الدين بيدرا. وكانت العلاقة بينهما قد ساءت وتدهورت بشكل خطير. وقد شارك بعض كبار الأمراء نائب السلطنة في الأمر، ومنهم حسام الدين لاجين، وشمس الدين قراسنقر، وسيف الدين بهادر. واغتنم هؤلاء المتآمرون من الأمراء فرصة خروج السلطان للصيد سنة 693هـ/ 1293م، فتبعوه وأجهزوا عليه بسيوفهم عند بلدة تروجة بالبحيرة.

العصر الذهبي لدولة المماليك البحرية :

تمتعت مصر والشام بفترة رخاء واستقرار غداة تولي الناصر محمد بن قلاوون عرش البلاد، وهو السلطان الذي يعتبر عصره العصر الذهبي لدولة المماليك البحرية.

وقد تولى الناصر محمد بن قلاوون الحكم ثلاث مرات، وكان في المرتين الأوليَيْن لا يزال طفلاً

صغيرًا، ولم يتجاوز عمره عندما وُلي سلطانًا لأول مرة سنة 693هـ / 1293م تسع سنوات. وقد اختاره أمراء المماليك سلطانًا مؤقتًا، بعد قتل الأشرف خليل، لحين ظهور شخصية قوية من بينهم تستطيع الاستحواذ على هذا الطفل الصغير ثم عزله وتولي الحكم مكانه. وبالفعل قضى الناصر محمد سنة واحدة في الحكم كان محجورًا عليه خلالها في القلعة من قبل نائب السلطنة كتبغا المنصوري والأمير علم الدين سنجر الشجاعي. وقد نجح كتبغا في الانفراد بالوصاية على السلطان الطفل بعد أن تخلص بالقتل من زميله علم الدين. وقام كتبغا، بعد ذلك، بعزل الناصر محمد عن السلطنة بحجة صغر سنه وعدم قدرته على حكم البلاد، وتولى السلطنة وتلقب بالعادل سنة 694هـ / 1294م .

ولم يبق العادل كتبغا في الحكم سوى سنتين، ونجح الأمير حسام الدين لاجين في خلعه وتولى السلطنة مكانه سنة 696هـ / 1296م، وتلقب بالسلطان المنصور؛ غير أنَّ لاجين لم يستمر في الحكم سوى سنتين أيضًا إذ سرعان ما حنق عليه الأمراء ودبروا قتله وهو جالس بالقلعة يلعب الشطرنج سنة 698هـ / 1298م. واضطر أمراء المماليك إلى إحضار الناصر محمد من منفاه في الكرك (بالأردن) ليتولى السلطنة للمرة الثانية في ذلك العام وليبقى سلطانًا على البلاد مرة أخرى لمدة عشر سنوات 698-708هـ / 1298-1308م .

موقعة مرج الصُفر :

وكان من أهم ما وقع من أحداث سياسية وعسكرية في الفترة الثانية من حكم الناصر محمد بن قلاوون، هو تجدد هجمات المغول على بلاد الشام سنة 698هـ / 1298م، وتوغل جيوش قازان في تلك البلاد وإيقاعها الهزيمة بالقوات المملوكية عند مجمع المروج بين حمص وحماه، ودخول قازان دمشق والإفساد فيها. وقد عاد قازان بعد ذلك إلى بلاده بعد أن ترك قطلوشاه نائبًا عنه في دمشق.

ولم تقف قوات الناصر محمد مكتوفة الأيدي إزاء هذا الهجوم المغولي المخرب، فخرج السلطان بنفسه على رأس جيش كبير قاصدًا الشام في العام التالي ودخل دمشق، الأمر الذي استدعى قازان للعودة من بلاده إلى الشام لتخليص دمشق. ودارت معركة حاسمة بين قوات قازان المغولية وقوات المسلمين عند مرج الصُفر 702هـ / 1302م، قرب دمشق، هُزمت فيها القوات المغولية هزيمة ثقيلة لا تقلّ في حجمها عن هزيمتهم في عين جالوت.

هذا ولم يستطع السلطان الناصر محمد، وهو لا يزال شابًا صغيرًا، التصدي لمؤامرات كبار أمراء المماليك الطامعين في السلطة والحكم، ولم يتحمل أن تكون سلطنته اسمية وشكلية وأن تكون السلطة الفعلية بيد كبار أمراء البحرية من أمثال الأمير سلار والأمير بيبرس الجاشنكير اللذيْن ضيقا عليه الخناق وحالا بينه وبين الحكم الفعلي للبلاد. ولما ضاق السلطان بحبسه بالقلعة فكّر في الهرب وتظاهر برغبته في أداء فريضة الحج، وخرج من مصر قاصدًا الحجاز عن طريق الكرك. ولكن السلطان محمد، ما أن وصل إلى الكرك سنة 708هـ/ 1308م حتى استقر بها، وأرسل منها كتابًا إلى أمراء المماليك بمصر يخبرهم بقراره في ترك مصر والبقاء بالكرك. فما كان من الأمراء إلا أن بايعوا بيبرس الجاشنكير سلطانًا بعد أن اعتذر الأمير سلار عن قبولها.

ولم تستمر سلطنة بيبرس الجاشنكير إلا لعام واحد؛ ذلك لكراهية الناس له وحبهم للناصر محمد ورغبتهم في عودته إلى الحكم، ولترك كثير من

المماليك جانب بيبرس وهروبهم إلى الناصر محمد. وقد قام الناصر محمد بتنظيم صفوفه لاسترداد سلطنته المفقودة، ولمَّا أعد للأمر عدته عاد إلى مصر وقد التف حوله رجاله وأنصاره، ولم يجد الجاشنكير أمامه بُدًّا من الفرار إلى إطفِيح (في الصعيد الأدنى على شاطئ النيل).

ودخل الناصر قلعة الجبل أول أيام عيد الفطر سنة 709هـ / 308م واسترد ملكه وصار سلطانًا على مصر والشام للمرة الثالثة وهو في الخامسة والعشرين من عمره، واستمر هذه المرة في السلطنة حتى وفاته وهو سلطان لمدة اثنتين وثلاثين عامًا سنة 741هـ / 1340م. وكان في هذه المرة قد صلُب عوده واشتد ونجح في دعم حكمه والتخلص من أعدائه وإقامة الحكم المستقر الدائم الذي لم تعرفه مصر والشام في عهد سابقيه.

ولقد أدى الاستقرار في بلاد مصر والشام في عهد السلطنة الثالثة للناصر محمد إلى رخاء الحال وإصلاح مسار الاقتصاد وتقدم العلم وازدهار الفنون، حتى أنَّ المؤرخين يعدّون عصر حكم الناصر محمد عمومًا أزهى عصور الفن في تاريخ مصر الإسلامية عامة. ويشهد على ذلك مقدار ما خلفَّه من مبانٍ وعمائر ومساجد وآثار قيمة لازالت قائمة تتحدى الزمن حتى الآن. ولا عجب إذ وصف المقريزى المؤرخ الملك الناصر بحبه وشغفه بالعمارة، وأنَّ مصروف العمارة في كل يوم من أيامه سبعة آلاف درهم فضة، وأنَّ من منشآته الشهيرة: المدرسة الناصرية، والمسجد الذي شيده بالقلعة، والخانقاه التي أقامها للصوفية في سرياقوس، هذا إضافة إلى المنشآت التي قام بتجديدها مثل المارستان المنصوري الذي كان والده قد بدأ في تشييده سنة 688هـ/ 1289م.

أما عن علاقة الناصر محمد بالمغول، فإن الملك أولجاتيو ملك مغول فارس الذي خلف قازان بعد وفاته، قد بادر إلى مصالحة الملك الناصر وخطب ودّه لإقامة علاقة طيبة بين دولته ودولة المماليك، لكن هذه المبادرة لم تأت بما أراده الملك المغولي. ولكن ما لم يتحقق لأولجاتيو تحقق لابنه أبي سعيد سنة 716هـ / 1316م. وقد قام أبو سعيد بتوقيع معاهدة صلح مع الناصر استمر قائمًا بين الطرفين طوال عهد الملك أبي سعيد حتى وفاته سنة 736هـ / 1335م.

وبوفاة السلطان أبي سعيد دبّ الضعف والاضمحلال في دولة مغول فارس والعراق، فاضطربت أحوالها وانقسمت فيما بينها وسادها التمزق والانحلال. ورغم هذه الحالة السيئة التي وصلت إليها دولة مغول فارس، فإن حكومة الملك الناصر محمد احترمت تعهداتها معها ، ولم تقم بشن حرب عليها، وانصرف الناصر، وقتها، عن الحرب إلى إصلاح حال البلاد.

وفي ذات الوقت استمرت علاقة دولة الناصر محمد الطيبة مع مغول القبجاق (القبيلة الذهبية) استمرارًا للعلاقة الطيبة التقليدية القديمة بين هذه الدولة ودولة المماليك البحرية. وقد تواصل تبادل الهدايا بين حكام الدولتين، كما استمرت المصاهرة قائمة بينهما. فكما تزوج السلطان الظاهر بيبرس من ابنة الملك المغولي بركة خان، تزوج السلطان الناصر محمد من أميرة مغولية تمت بصلة القرابة للملك المغولي أزبك خان. واستمرت الصداقة والعلاقة الطيبة قائمة بين الطرفين حتى لقيت دولة مغول القبجاق نهايتها على يد تيمور لنك في أواخر القرن الثامن الهجري / الرابع عشر الميلادي. وتبعًا لذلك تلاشى أمر هذه الدولة تمامًا من الوجود في القرن التالي.

اضطراب أحوال البلاد بعد وفاة الناصر محمد بن قلاوون :

والواقع أنّ وفاة السلطان الناصر محمد بن قلاوون سنة 741هـ / 1340م جاءت إيذانًا بانتهاء فترة الاستقرار والرخاء اللذيْن تمتعت بهما مصر والشام في عهد هذا السلطان. وإذا كان أبناء الناصر محمد وأحفاده قد لبثوا في الحكم قرابة نصف القرن بعد وفاة الناصر نفسه؛ فإن ذلك يرجع إلى حب الناس لبيت قلاوون وللسمعة الطيبة والمكانة الراسخة والشهرة الواسعة التي تركها الناصر محمد بن قلاوون في قلوب معاصريه .

ولقد تسلطن على الشام ومصر ثمانية من أبناء الناصر محمد في السنوات العشرين الأولى التي أعقبت وفاته 741-762هـ / 1341-1361م، وفي العشرين سنة التالية تولي السلطنة أربعة من أحفاده. وكفانا لنعرف مقدار ما عانته الدولة من فوضى واضطراب وعدم استقرار بعد وفاة الناصر، أنَّ بعض هؤلاء السلاطين تولى الحكم وعمره عام واحد، كما أنَّ بعضهم لم يستمرّ في الحكم إلا لبضعة أيام مما كان له أثره على دولاب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في البلاد. كذلك فإنَّ صغر سنّ هؤلاء السلاطين وقلة خبرتهم ودرايتهم بالحكم أطمعت كبار أمراء المماليك فيهم وجعلتهم يتحكمون فيهم. وصار هؤلاء الأمراء الحكام الفعليين للبلاد من أمثال الأمير قوصون، والأمير يلبغا اليحياوي، والأمير آقسنقر السلاري، والأمير أرغون العلائي وغيرهم. ومن هؤلاء الأمراء من ينتسب إلى المماليك الجراكسة، الأمر الذي يدل على ازدياد نفوذ تلك الطائفة مما أدى، في آخر الأمر، إلى تمكنهم من انتزاع الحكم من المماليك البحرية وتوليهم السلطنة سنة 784هـ / 1382م، على يد الأمير الظاهر سيف الدين برقوق.

وبعد وفاة السلطان الناصر محمد بن قلاوون تولى السلطنة بعده ابنه السلطان الملك المنصور سيف الدين أبو بكر بعهد من أبيه يوم الخميس حادي عشر ذي الحجة، وقام الأمير قوصون بالوصاية عليه، ثم قام بخلعه بعد تسعة وخمسين يومًا من سلطنته، يوم الأحد لعشرين من صفر سنة 742هـ/1241م، وأقام مكانه أخاه علاء الدين كجك بن الناصر محمد. وكان علاء الدين يبلغ من العمر ثماني سنين، وهو الثاني في الترتيب من أولاد الناصر محمد ابن قلاوون. ولمّا تم اختياره سلطانًا جلس أمراء البحرية وتشاوروا فيمن يقيمون في نيابة السلطنة، فوقع الترشيح على الأمير أيدغمش، أمير آخور، لكنه امتنع عن ذلك فوقع الاتفاق بعده على الأمير قوصون الناصري، الذي صار أمر السلطنة الفعلي في يده دون السلطان علاء الدين.

وكان الأمير قوصون قد اتصل بالملك الناصر محمد بن قلاوون وأحرز المكانة عنده. ولم يكن قوصون مملوكًا، لكنه وفد إلى مصر من بلاد الترك صحبة (خوند) ابنة أزبك خان التي تزوجت من الناصر محمد. وقد أعجب الناصر به وقربه إليه حتى صار ساقيه وأعظم مماليكه مع بكتمر الساقي. وترقي قوصون في عهد الناصر فصار أمير مائه ومقدم ألف، وقام الناصر بتزويج ابنته لقوصون من فرط محبته له، وهي ثاني ابنة يزوجها الناصر لمماليكه. ثم تزايد أمر قوصون بعد وفاة الناصر وتحكم في أبنائه من بعده، فتنكرت قلوب أمراء المماليك عليه، وحاربوه وقبضوا عليه ونهب العامة دوره وأمواله .

وقام أمراء المماليك بخلع السلطان الأشرف علاء الدين يوم الخميس أول شعبان 742هـ / 1341م، فكانت مدة حكمه خمسة أشهر وعشرة أيام، وقام الأمير أيدغمش بأمر الدولة وبعث

يستدعي من بلاد الكرك السلطان الملك الناصر شهاب الدين أحمد بن الناصر محمد بن قلاوون، وكان مقيمًا بقلعة الكرك من أيام أبيه.

أما قوصون فقد قبض عليه وسُجن بالإسكندرية وسُجن معه نائب الشام الطنبغا الصالحي وغيرهما، حتى حضر الناصر أحمد من الكرك وجلس على كرسي الملك بقلعة الجبل. واتفقت آراء الأمراء على قتل قوصون والخلاص منه، فأرسلوا إليه من قتله في محبسه في شهر شوال سنة 742هـ / 1341م. وقام أيدغمش بأمر السلطان الناصر أحمد ابن محمد بن قلاوون، وجمع الأمراء ليشهدوا على خلع الملك الأشرف علاء الدين كجك من السلطنة يوم الخميس أول شعبان من سنة 742هـ / 1341م.

الشعب يختار حاكمه لأول مرة :

ولقد تولى السلطان أحمد بن الناصر محمد السلطنة بعد خلع أخيه علاء الدين. وكان أمراء المماليك وعلى أثر القبض على قوصون، قد بعثوا وفدًا منهم إلى الناصر أحمد بالكرك يخبرونه بما وقع ويستدعونه لتولي عرش البلاد مكان أخيه. وفي يوم الجمعة ثاني شعبان دُعي من فوق منابر مصر للسلطان الجديد. وفي يوم الاثنين الخامس من شعبان تجمعت العامة بسوق الخيل وهم يحملون رايات صفراء وصاحوا على الأمير أيدغمش مطالبينه بإمدادهم بالزاد والركاب ليذهبوا إلى الكرك لإحضار الملك الناصر أحمد إلى مصر، فوافقهم على ذلك وزودهم بما يريدون وسافروا من غدهم لإحضار السلطان. وقد كان ذلك أول تعبير شعبي عن رغبة الشعب في اختيار حاكمه، وأكبر دليل على حب الشعب المصري لبيت قلاوون ولأبناء الملك الناصر محمد بن قلاوون .

وكان السلطان أحمد قد اشترط على أمراء المماليك حتى يتولى السلطنة عودة إخوته من منفاهم بمدينة قوص، فوافقوه على ذلك، وتمَّ إحضارهم من قوص يوم الخميس السابع من شهر رمضان، وكانوا ستة من أولاد الناصر محمد، واستقبلهم الأمراء والعامة استقبالاً حافلاً. وحين تأكد الناصر أحمد من عودة إخوته إلى القاهرة قرر القدوم إلى مصر وترك الكرك مُرسلاً ثلاثة من رجال الكرك إلى القاهرة يبشرون الناس بمقدمه، فخلع عليهم الأمراء عند قدومهم، وخرج العامة للقاء السلطان.

وفي يوم الاثنين العاشر من شوال ألبس السلطان أحمد شعار السلطنة وجلس على كرسي العرش، وقد حضر جلوسه وتتويجه الخليفة العباسي بالقاهرة، الحاكم بأمر الله أبو العباس أحمد، وقضاة مصر الأربعة وقضاة دمشق الأربعة وجميع الأمراء والمتقدمين. وعهد الخليفة إلى الناصر وقبَّلَ الأمراء الأرض بين يديه، بحسب العادة عند تتويج السلطان، ثم نهض السلطان على قدميه، فتقدم الأمراء وقبلوا يده واحدًا بعد الآخر على حسب مراتبهم، وجاء الخليفة بعدهم وقضاة القضاة، وقام السلطان بتعيين الأمير طشتمر الساقي نائبًا للسلطنة بمصر، فتوجه من ساعته وباشر النيابة .

ولم تطل مدة إقامة السلطان أحمد بالقاهرة، فقد اشتاق للعودة إلى الكرك بعد وقت قصير. وخرج السلطان عائدًا إلى الكرك يوم الأربعاء ثاني ذي القعدة من العام نفسه، واستخلف نائب الغيبة الأمير آقسنقر السلاري، نيابة عنه. وقد أدى غياب السلطان عن مصر وبقائه في الكرك إلى اضطراب أحوال البلاد وتحرك بعض أمراء المماليك للثورة والتمرد على الحكم. فكتب أمراء السلطان كتابًا إليه

في الخامس من المحرم سنة 742هـ/1343م يخبرونه بذلك وبقيام عربان الصعيد بالتمرد والعصيان وقطع الطريق على الناس، وسألوه سرعة العودة إلى مصر لضبط الأمور بها قبل فوات الأوان. وأرسل الأمراء الكتاب مع الأمير طقتمر الصلاحي، الذي توجه إلى الكرك وقابل السلطان، ولكنه عاد إليهم بقرار السلطان رفض مغادرة الكرك ورفض العودة إلى مصر.

ولمَّا جاء ردّ السلطان مخيبًا لآمال أمرائه وتأكدهم من إصراره على البقاء في الكرك اتفقوا على خلعه من السلطنة وإقامة أخيه إسماعيل مكانه، فخُلع السلطان أحمد يوم الأربعاء الحادي والعشرين من المحرم سنة 743هـ / 1343م .

وتولى السلطنة بعد الناصر أحمد أخوه السلطان الملك الصالح عماد الدين إسماعيل في يوم الخميس ثاني عشر المحرم، وقام الأمير أرجون العلائي، زوج أمه، بتدبير المملكة مع مشاركة عدة من الأمراء. وبعد توليه مهام الحكم أرسل إسماعيل كتابًا لأخيه أحمد يُعلمه فيه بأنَّ الأمراء أقاموه سلطانًا مكانه وأنه يعترف له بولاية الكرك والشوبك حيث استقر واختار، وطلب منه في خطابه أيضًا بأن يعيد إليه شارات المُلْكَ وما كان أخذه من الخزائن من أموال وغيرها عند عودته للكرك. لكن الناصر أحمد لم يلتفت إلى قول أخيه، فما كان من السلطان إسماعيل إلا أن أرسل إلى أخيه قوة من جيشه تحاصره في الكرك.

وتوالى إرسال القوات المملوكية إلى الكرك، حتى نجحت هذه القوات في آخر الأمر، من الظفر به بعد حصار لقلعة الكرك استمر مدة سنتين وشهر وثلاثة أيام، فقُبض على الناصر وقيد وحُبس بالقلعة يوم الاثنين الثاني والعشرين من شهر صفر 745هـ/ 1344م. وأرسل السلطان عماد الدين إلى الكرك الأمير منجك اليوسفي الناصري السلحدار لإحضار أخيه الناصر أحمد حيًا، لكن اليوسفي قام بقتل الناصر وإرسال رأسه إلى أخيه السلطان بالقاهرة. ولقد فزع السلطان إسماعيل حين رأى رأس أخيه المقطوع وأصابه من ساعة رؤيتها مرض نفسي لازمه حتى وفاته ليلة الخميس 14 ربيع الآخر سنة 746هـ / 1345م، فكانت مدة سلطنة إسماعيل ثلاث سنين وشهرين وأحد عشر يومًا، وقام بعده في الحكم أخوه الملك؛ الكامل سيف الدين شعبان.

والكامل هذا هو السابع عشر في الترتيب بين حكام سلاطين المماليك البحرية والخامس من أولاد الناصر محمد، قام أمراء المماليك بمبايعته بالسلطنة بعد موت شقيقه إسماعيل، وخُطب له من فوق المنابر وكُتب بسلطنته إلى الأقطار، ثم أخذ في تدبير مملكته والنظر في أمور الدولة.

وفي أيام هذا السلطان، الذي كان مولعًا باللعب بالحمام، كثُر لعب الناس بالحمام اقتداءً به، وتزايد سيئو الخلق، وازداد تسلط عبيد السلطان (الطواشية) على الناس، وتضاربوا معهم وقتلوا منهم أعدادًا كبيرة ظلمًا وعدوانًا، والسلطان منصرف إلى لهوه ولعبه، فاشتد قلق الناس بسبب ذلك. ولم تقتصر إساءة عبيد السلطان على العامة ولكنها امتدت إلى كبار أمراء المماليك الذين زادت الوحشة بينهم وبين السلطان بسبب تصرفات رجاله. ولم يقف أمراء المماليك مكتوفي الأيدي حيال السلطان ورجاله فقاموا بمقاتلتهم وهزيمتهم، ولما هربوا إلى القلعة لائذين بالسلطان، قام الأمراء بتتبعهم والسلطان وقاموا بقتل عدد كبير منهم، كما قاموا بخلع السلطان يوم الاثنين مستهل جمادى الآخر سنة 747هـ / 1346م، فكانت مدة سلطنته سنة وثمانية وخمسين يومًا، فأقيم بعده أخوه السلطان الملك المظفر زين الدين حاجي.

ولقد عُرف السلطان حاجي، بأمير حاج، وجاء ترتيبه الثامن عشر من سلاطين المماليك البحرية والسادس من أولاد الناصر محمد بن قلاوون. وقد تولى حاجي السلطنة بعد أن أطلق الأمير أرجون شاه سراحه وسراح أخيه حسين من السجن، وكانا محبوسين معًا، ولما بويع بالسلطنة لُقب بالمظفر وحلف له أمراء المماليك على الطاعة. ولقد ساءت سيرة هذا السلطان، مثل السلطان سابقه، وأنهمك في اللعب بالحمام والعصيّ مع أوباش الناس وبالرمح والكرة، وأخذ يقضي نهاره يلهو مع الغلمان والعبيد، وصار يجاهر بالمنكرات.

وقد تآمر هذا السلطان على قتل أخيه حسين، فرصد له عددًا من عبيده ليهجموا عليه ويغتالوه حين تحين لهم فرصة لذلك، فبلغ حسين ذلك؛ فتمارض واحترز على نفسه، فلم يتمكنوا من قتله. واتفق أمراء المماليك على عزل السلطان حاجي وتعيين أخيه حسن مكانه.

وقوع وباء الطاعون بمصر واضطراب الأمور بها :

تولّى السلطان الملك الناصر بدر الدين أبو المعالي حسن، بعد قتل أخيه السلطان حاجي، وهو التاسع عشر في الترتيب بين سلاطين المماليك البحرية والسابع من أولاد الناصر محمد بن قلاوون، وقد أجلسه أمراء المماليك على تخت الملك بالإيوان يوم الثلاثاء، رابع عشر شهر رمضان سنة 748هـ / 1347م، ولُقب بالملك الناصر حسن، وكان عمره يوم تولي السلطنة إحدى عشرة سنة، فلم يكن له من الأمر شيء، وكان الأمير شيخون العمري هو القائم بالأمر، وكان أمر المشورة في الدولة والتدبير لتسعة أمراء .

وفي نفس العام الذي تولى فيه الناصر السلطنة وقع بمصر وباء الطاعون، الذي تسبب في موت الكثير، حتى أنه كان يموت بالقاهرة والفسطاط ما بين عشرة آلاف إلى خمسة عشر ألف نفس في كل يوم. ثم اتصل الوباء ببلاد الشرق جميعها، وبلاد العراق والشام وبلاد المغرب والأندلس. وازدادت أعداد الموتى بسبب ذلك المرض في القاهرة ، وقد ذكر المؤرخ أبو المحاسن ابن تغري بردي أنه مع هلال ذي الحجة من ذلك العام 748هـ / 1347م أصبحت القاهرة خالية مقفرة لا يوجد بشوارعها مارٌّ، بحيث إنه يمرّ الإنسان من باب زويلة إلى باب النصر فلا يرى من يزاحمه لانشغال الناس بالموتى. ويضيف ذلك المؤرخ بأن "الأتربة علت على الطرقات وتنكرت وجوه الناس وامتلأت الدور بالصياح، فلا تجد بيتًا إلا وفيه صيحة ولا تمرّ بشارع إلا وترى فيه عدة أموات". وقد استمر هذا الوباء قائمًا في البلاد لمدة عامين يقتل الناس ويبيدهم إلى أن أخذ في التناقص في أول المحرم من 750هـ / 1349م .

ولقد شهدت البلاد هذا الفناء العظيم من الطاعون الذي لم يُعهد في الإسلام مثله أيام حكم السلطان حسن في سلطته الأولي، كما عاشت الاضطراب من جرائه وخروج العربان عن الطاعة واشتداد فسادهم. وقد توالى في تلك الأيام الشر في البلاد، وتلفت الجسور، واختلت أرض مصر وبلاد الشام بسبب ذلك خللاً فاحشًا.

ولم يكن بيد السلطان حسن أن يفعل شيئًا في وجه تلك الكوارث التي حلت بالبلاد، لأنه كان مكتوف اليدين ولم يكن له من السلطنة إلا مجرد الاسم فقط، وذلك لصغر سنه وعدم وجود من يناصره ويؤيده. وكان القائم بدولته أيام الحجر عليه، خلال السنوات الثلاث الأولى من سلطنته، الأمير شيخون العمري، رأس نوبة النوب، ومتولي

خزانة الخاص، وكان منجك اليوسفي مقدّم المماليك، والاستادار هو المتصرف في أموال الدولة، وكان تدبير العسكر للأمير بيبغا أرُس.

ولقد ساءت علاقة السلطان حسن مع الأمراء المماليك، فاتفقوا على خلعه من السلطنة، وإحلال أخيه الملك الصالح صالح بن محمد ابن قلاوون مكانه. ولمَّا تسلطن الصالح صالح نقل أخاه الملك الناصر حسن إلى حيث كان يسكن قبل سلطنته، ورتب في خدمته جماعة، وأجرى عليه من الرواتب ما يكفيه. وقد انتهت دولة الملك الناصر حسن الأولى يوم الاثنين 18 جمادى الآخرة 752هـ/ 1351م، بعد حكم دام أربع سنين.

أما عن سيرة الملك الصالح صالح فإنه قد حلّ مكان أخيه حسن في السلطنة، لكنه لم يكن كفؤًا لحكم البلاد، وانصرف إلى اللهو واللعب طوال مدة سلطنته التي لم تزد عن ثلاث سنين وثلاثة أشهر. ولمَّا خرج عن الحد في التبذل واللعب، ثار ضدّه الأميران شيخون، وطاز، وقاما بالقبض عليه وعزله عن السلطنة وسجنه بالقلعة يوم الاثنين ثاني شوال سنة 755هـ/1354م.

واتفق الأمير شيخون مع الأمير صرغتمش، على إعادة الناصر حسن إلى السلطنة، وشرطا عليه شروطًا قبلها، فأخذاه إلى موضع القلعة فيه الخليفة والقضاة وبايعوه ثانية بالسلطنة، وكان ذلك يوم الاثنين ثاني شوال سنة 755هـ، وقد حافظ السلطان حسن على لقبه الناصر، كما كان أولاً.

واستمر السلطان الناصر حسن هذه المرة سلطانًا مدّة ست سنين وسبعة أشهر وسبعة أيام. وقد تمكّن الحكم له، وساعده في ذلك أعظم أمرائه وخاصته، من مماليكه، وهم الأمير يلبغا العمري، والأمير طيبغا، والأمير تمان، غير أنه وقع الخلاف بين السلطان وبين الأمير يلبغا الذي عظم أمره في الدولة وصار صاحب الكلمة العليا فيها، وثقلت وطأته على أستاذه الملك الناصر حسن، فتكلم الملك الناصر حسن مع خواصه في ضرورة التخلص منه. وقد أحس يلبغا بتغير السلطان عليه؛ لذلك دبر أمره للتخلص من السلطان، وأخذ كلاهما يتحين الفرصة للإيقاع بالآخر. وقد سبق يلبغا أستاذه في التدبير ونجح، مع مماليكه، في القبض على السلطان وقتله ليلة الأربعاء التاسع من جمادى الأولى سنة 762هـ/ 1360م .

كان الملك الناصر حسن سلطانًا شجاعًا مقدامًا كريمًا عاقلاً، حازمًا مدبرًا ذا شهامة وصرامة وهيبة ووقار، عالي الهمة، كثير الصدقات والبر. وممّا دلّ على تدينه وحبه للعلم وتقواه مدرسته (مدرسة الناصر حسن) التي أنشأها بمنطقة الرميلة تجاه قلعة الجبل سنة 758هـ / 1356م، في مدة يسيرة مع قصر مدته في السلطنة، ولا تزال هذه المدرسة قائمة إلى اليوم؛ وهي أفخم وأضخم مساجد مصر الإسلامية على الإطلاق .

وكان السلطان حسن محبًا للرعية حُمدَت سيرته وسائر خصاله، وكان كريمًا بارًا بإخوته وأهله، يميل إلى فعل الخير والصدقات، وله مآثر بمكة المشرفة، واسمه مكتوب في الجانب الشرقي من الحرم، وعُمل في زمنه باب الكعبة، الذي هو بابها الآن، وقام بإرسال كسوة الكعبة.

وتولّى السلطنة بعد الناصر حسن ابن أخيه أبو المعالي صلاح الدين محمد، بن المظفر حاجي بن الناصر محمد بن قلاوون، وهو الحادي والعشرون من سلاطين المماليك البحرية. تولى الحكم صبيحة القبض على عمه وقتله يوم الأربعاء التاسع من جمادى الأولى، وكان عمره يومئذ أربعة عشر عاماً، ولُقب بالملك المنصور. وكان مدبر مملكته والقائم بالأمر الأمير يلبغا العمري، الذي

سرعان ما وقعت العداوة بينه وبين السلطان وأشاع عن السلطان أمورًا شنيعة نفرت قلوب أمراء المماليك منه، مما جعلهم يتفقون على خلعه من السلطنة. فقام يلبغا بخلعه والقبض عليه وسجنه بالقلعة يوم الاثنين رابع عشر شعبان سنة 764هـ / 1362م، وأقام مكانه الأشرف شعبان بن حسين سلطانًا.

وقد تولى السلطان الأشرف شعبان السلطنة، ولم يكن له في السلطنة من سلطات إلا مجرد الاسم فقط، والأمر كله والتصرف في سائر أمور المملكة بيد الأتابك يلبغا حتى قتل يلبغا ليلة الأربعاء العاشر من ربيع الآخر سنة 768هـ / 1366م. وبعد قتل يلبغا استبد الأشرف شعبان بالسلطة حتى قتل يوم الثلاثاء سادس ذي القعدة سنة 778هـ / 1376م، فكانت مدته أربع عشرة سنة وشهرين وخمسة عشر يومًا.

وفي عهد هذا السلطان عاود الصليبيون نشاطهم ضدّ بلاد المسلمين بعد توقف دام لسبعة وسبعين عامًا، أي منذ سقوط آخر معاقلهم عكا في بلاد الشام سنة 690هـ / 1291م في يد المسلمين وطرد آخر فلولهم من تلك البلاد. وقد انتهز الصليبيون اضطراب أحوال مصر والشام الداخلية في ظل حكم أبناء وأحفاد الناصر محمد بن قلاوون الضعاف، ووجدوها فرصة سانحة لتحقيق ما لم يستطيعوا تحقيقه في عهد حكم سلاطين مماليك البحرية الأول الأقوياء .

وفي ذلك الدور الجديد من أدوار الحروب الصليبية ضدّ بلاد المسلمين، اتخذ ملوك قبرص من آل لوزجنان جزيرتهم قاعدة كبرى لتهديد السفن والمتاجر الإسلامية في الحوض الشرقي للبحر المتوسط؛ فضلاً عن اتخاذ تلك الجزيرة رأس جسر للقيام بغارات صليبية جريئة على بعض الموانئ المملوكية الإسلامية الواقعة على هذا البحر. وقد ساعد ملوك قبرص في تنفيذ هذه السياسة لجوء كثير من شتات الصليبيين المنهزمين في الشام إلى جزيرتهم في أواخر القرن السابع الهجري / الثالث عشر الميلادي، واستعانتهم بهم في حربهم ضدّ المسلمين، والانتقام مما حلّ بالصليبيين في بلاد الشام.

وخلفت دولة المماليك البحرية دولة المماليك البرجية (الجراكسة) التي أسسها السلطان سيف الدين برقوق وإعلانه سلطانًا وتلقيبه بالملك الظاهر. وبتولي برقوق الجركسي السلطنة، ينتهي عهد حكم دولة المماليك البحرية ويبدأ حكم دولة المماليك البرجية (الجراكسة)، وتدخل بلاد مصر والشام مرحلة جديدة من مراحل تاريخها الإسلامي .

أ.د. عطية القوصي

جامعة القاهرة

ملحق
تسلسل سلاطين المماليك البحرية وسنيّ حكم كلّ منهم

1. السلطانة أمّ خليل، شجر الدر 648هـ/1250م
2. السلطان الملك المعز عز الدين أيبك التركماني 648-655هـ/1250-1257م
3. السلطان الملك المنصور علي بن المعز 655-657هـ/1257-1259م
4. الملك المظفر سيف الدين قطز 657-658هـ/1259-1260م
5. الملك الظاهر ركن الدين بيبرس البندقداري 658-676هـ/1260-1277م
6. السلطان السعيد ناصر الدين محمد بركة 676-678هـ / 1277-1279م
7. السلطان الملك العادل بدر الدين سلامش 678هـ/1279م
8. السلطان المنصور سيف الدين قلاوون 678-689هـ/1279-1290م
9. السلطان الأشرف صلاح الدين خليل بن قلاوون 689-693هـ/1290-1294م
10. الملك الناصر محمد بن قلاوون (السلطنة الأولى) 693-694هـ/1294-1295م
11. السلطان العادل زين الدين كتبغا 694-696هـ/1295-1297م
12. السلطان حسام الدين لاجين المنصوري 694-696هـ/ 1295-1297م
13. السلطان الناصر محمد بن قلاوون (السلطنة الثانية) 698-708هـ/ 1299-1308م
14. السلطان ركن الدين بيبرس الجاشنكير 708-709هـ/ 1308-1309م
15. السلطان الناصر محمد بن قلاوون (السلطنة الثالثة) 709-741هـ/1309-1340م
16. السلطان المنصور سيف الدين أبو بكر 741-742هـ/1340-1341م
17. السلطان الأشرف علاء الدين كجك بن الناصر 742-743هـ/ 1341-1343م
18. السلطان الناصر شهاب الدين أحمد بن الناصر 743هـ/1342م
19. الملك الصالح عماد الدين إسماعيل 643-646هـ / 1342-1345م
20. الملك الكامل سيف الدين شعبان 746-747هـ/ 1345-1346م
21. الملك المظفر زين الدين حاجي 747-748هـ/ 1346-1347م
22. الملك الناصر ناصر الدين أبو المعالي 748-752هـ/ 1347-1351م
23. الملك الصالح صلاح الدين صالح 752-755هـ / 1351-1353م
24. الملك المنصور صلاح الدين محمد 755-764هـ / 1353-1362م
25. الملك الأشرف أبو المعالي شعبان 764-778هـ / 1362-1376م
26. الملك المنصور علاء الدين علي بن شعبان 778-783هـ/ 1367-1381م
27. الملك الصالح زين العابدين حاجي بن شعبان 783-784هـ/ 1381-1382م

المصادر والمراجع

أولاً - المخطوطات :

- العمري، ابن فضل الله (ت 749هـ/ 1349م): مسالك الأبصار في ممالك الأبصار، (مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم 2568 تاريخ.

ثانيًا - المصادر العربية :

- ابن إياس، محمد بن أحمد (ت772هـ/1370م): بدائع الزهور في وقائع الدهور، المجلد الأول ، القاهرة 1893.
- ابن تغري بردي، جمال الدين أبو المحاسن يوسف (ت 874هـ/1470م): النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، أجزاء: 10، 9، 8، 7، القاهرة 1933.
- ابن عبد الظاهر، محي الدين أبو الفضل (ت 692هـ/1292م): تشريف الأيام والعصور في سيرة الملك المنصور، تحقيق مراد كامل، القاهرة 1961.
- السخاوي، شمس الدين محمد (ت 902هـ / 1797م): الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، القاهرة 1926، 1934.
- السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن (ت 911هـ/ 1505م): تاريخ الخلفاء، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد، القاهرة 1964.
- السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن (ت 911هـ/ 1505م): حُسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، القاهرة 1998م.
- القلقشندي، شهاب الدين أحمد (ت 821هـ/ 1418م): صبح الأعشى في صناعة الإنشا، القاهرة 1913-1922.
- المقريزي، تقي الدين أبو العبا أحمد (ت845هـ/ 1442م): إغاثة الأمة بكشف الغمة، تحقيق محمد مصطفي زيادة وجمال الدين الشيال، القاهرة 1940.
- المقريزي، تقي الدين أبو العبا أحمد (ت845هـ/ 1442م): السلوك لمعرفة دول الملوك، نشر محمد مصطفي زيادة، ج 2، 1 طبعة القاهرة؛ ج4، 3، تحقيق سعيد عبد الفتاح عاشور، القاهرة 1934-1941، 1939-1971.
- المقريزي، تقي الدين أبو العبا أحمد (ت845هـ/ 1442م): المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، القاهرة 1922م.

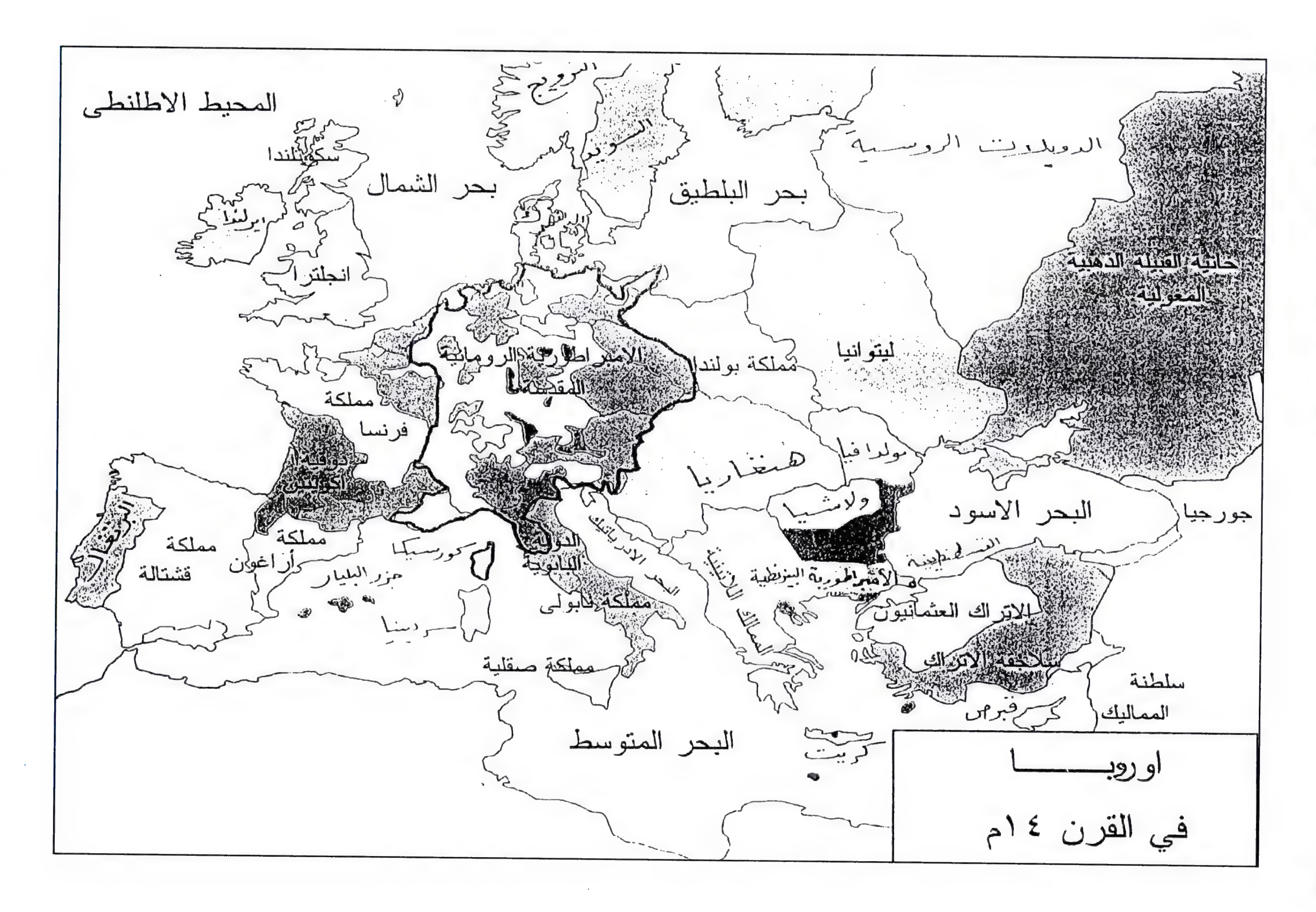
ثالثًا - المراجع العربية والمعربة:

- حسن، علي إبراهيم: دراسات في تاريخ المماليك البحرية، القاهرة 1948.
- دراج، أحمد السيد: المماليك والفرنج، القاهرة 1961.
- رونسيمان، س: تاريخ الحروب الصليبية، ترجمة السيد الباز العريني، بيروت 1968.
- زكي، نعيم: طرق التجارة الدولية ومحطاتها بين الشرق والغرب، القاهرة 1973.
- سرور، محمد جمال الدين: دولة بني قلاوون في مصر، القاهرة 1947م.
- سرور، محمد جمال الدين: الظاهر بيبرس وحضارة مصر في عصره ، القاهرة 1938م.

- طرخان، إبراهيم علي: مصر في عصر دولة المماليك الجراكسة، القاهرة 1959.
- عاشور، سعيد عبد الفتاح: الأيوبيون والمماليك في مصر والشام، القاهرة 1970.
- عاشور، سعيد عبد الفتاح: الحركة الصليبية، القاهرة، 1963.
- عاشور، سعيد عبد الفتاح: قبرص والحروب الصليبية، القاهرة، 1957م .
- عاشور، سعيد عبد الفتاح: مصر في عصر دولة المماليك البحرية، القاهرة 1959.
- العريني السيد البا : المماليك، بيروت 1967.
- عطية القوصي: تاريخ مصر الإسلامية من الفتح العربي حتى الفتح العثماني، القاهرة 1997م.
- عطية القوصي: تجارة مصر في البحر الأحمر منذ فجر الإسلام حتى سقوط الخلافة العباسية، القاهرة 1976.
- هايد، ف: تاريخ التجارة في الشرق الأدنى في العصور الوسطى، ترجمة أحمد رضا، القاهرة 1991.

رابعًا - المصادر الأجنبية :

- Atiya, A.S. : Crusade, Commerce and Culture, London, 1962.
- Atiya, A.S. : The Crusades in Later Middle Ages, II, London, 1938.
- Muir, Wiliam : The Mamluke Slave Dynasty, Amsterdam, 1968.
- Newton, A.P. : Travel and Travellers of the Middle Ages, London, 1930.
- Pirenne, H. : Histoire économique et sociale du Moyen Age, Paris, 1951.
- Quatremère, E., : Histoire des sultans Mamlouks de l'Egypte, Paris, 1837-1845.
- Stanely Lane-Pool : A History of Egypt in the Middle Ages, London 1930.
- Wiet, Gaston : L'Egypte Arabe, T.IV. Paris, 1937.


اوروبـــــا
في القرن ١٤م
المحيط الاطلنطى
بحر الشمال
بحر البلطيق
البحر المتوسط
البحر الاسود
انجلترا
فرنسا
مملكة
مملكة
قشتالة
مملكة
أراغون
مملكة بولندا
ليتوانيا
هنغاريا
ولاشيا
مولدافيا
جورجيا
الاتراك العثمانيون
سلطنة
المماليك
قبرص
كريت
مملكة صقلية
مملكة نابولى
كورسيكا
سردينيا
جزر البليار
خانية القبيلة الذهبية
المغولية
الامبراطورية البيزنطية



منمنمة من كتاب "كليلة ودمنة" تمثل مدرسة بغداد (1343م)

المصدر: J. Sublet, Les trois vies de sultan Baybars, Paris, 1992, p. 67.



قافلة الحج نحو مكة ـ مقامات الحريري

المصدر: J. Sublet, Les trois vies du sultan Baybars, Paris, 1992, p. 155.



صورة لمخطوط كتاب "الفروسية" (القرن 14م)

المصدر: J. Sublet, Les trois vies du sultan Baybars, Paris, 1992, p. 145.



مشكاة باسم الملك المظفر بيبرس (القرن 14م)

المصدر: J. Sublet, Les trois vies du sultan Baybars, Paris, 1992, p. 70.

الارض فليس لوضعه فايده غير الصبابه وافساد ما تحته من الفرش
ومن الادب ان لا يكثر من تناول النقل واستعماله على الشراب فانه
ينفخ المعدة ويهيج الشراب ويدعو الى القي ويحط من قدر صاحبه
وقال ايضا واذا جلست الى المدام وشربها فاجعل حديثك
كلها في الكاس

منمنمة من مخطوط كتاب "مختار الحكم ومحاسن العلم" للمستنصري (القرن 14م)

المصدر: منارات الحضارة العربية - ص 75.

ثانيًا : دولة المماليك البرجية (الجراكسة)

(784-923هـ / 1382-1517م)

ارتبطت مصر والشام ارتباطا وثيقاً، وامتزجتا في بوتقة واحدة عبر عصور التاريخ الإسلامي، وقد ظهر هذا الارتباط الوثيق في أجلى صوره في عصر دولة سلاطين المماليك، تلك الدولة التي استطاعت بجدارة - بفضل وحدة شطريها مصر والشام - أن تتصدى للتحديات، وأن تنقذ الأمة العربية والعالم الإسلامي من خطر جحافل المغول وجيوش الصليبيين.

والمماليك هم الرقيق الأبيض، ويستخدمون كقوة حربية ويختلفون عن العبيد، فالعبد أسود يعمل كخادم في القصور والمنازل أو في الزراعة. ولم يقتصر أصل المماليك على العنصر التركي وحده، بل كان منهم الجركس والصقالبة والروم والإسبان والألمان وغيرهم.

وكان المملوك، سواء كان بحرياً أو برجياً، ينسب إلى أستاذه أي إلى الشخص الذي اشتراه ورباه مثل بيبرس البندقداري. أو إلى الثمن الذي اشترى به مثل قلاوون الألفي، أو ينسب إلى الخواجا أي التاجر الذي جلبه مثل برقوق العثماني نسبة إلى الخواجا عثمان بن مسافر، أو المؤيد شيخ المحمودي نسبة إلى الخواجا محمود، أو ينسب إلى أصله سواء كان جركسيا أو يونانيا أو أرمنيا أو غير ذلك.

وكان المماليك يجلبون صغاراً. فيذكر المقريزي: "وكان الرسم إذ ذاك أن لا تجلب التجار إلا المماليك الصغار". ويتم تربيتهم فيما عرف باسم الطباق (وهو أشبه بمدرسة عسكرية). ويمرّ المملوك في الطباق بمرحلتين : الأولى ويعرف خلالها بالمملوك الكتابي: "أول ما يبدأ به تعليمه ما يحتاج إليه من القرآن الكريم، وكان لكل طائفة فقيه يحضر إليها كل يوم، ويأخذ في تعليمها كتاب الله تعالى، ومعرفة الخط، والتمرن بآداب الشريعة وملازمة الصلوات والأذكار".

أما المرحلة الثانية فهي مرحلة التدريب العسكري، وعنها يقول المقريزي: "فإذا صار إلى سنّ البلوغ، أخذ في تعليمه أنواع الحرب من رمي السهام، ولعب الرمح ونحو ذلك". ثم يتخرج المملوك من الطباق وقد أصبح على دراية تامة باللغة العربية قراءة وكتابة وبآداب الشريعة الإسلامية وبفنون الفروسية، ويأمر السلطان بأن يقرر لكل مملوك (جامكية أي راتب). كما يقدم لكل مملوك إجازة بانتهاء تعليمه يطلق عليها اسم (عتاقة)، لأنها تشير إلى عتقه. ويتخرج المملوك وتربطه بزملائه رابطة تعرف باسم (الخشداشية) أي رابطة الزمالة في الرق والعتق، وتربطه بأستاذه رابطة الأستاذية أو الأبوة".

ونظام المماليك لم يكن وليد العصر المملوكي في مصر والشام، وإنما يرجع ظهور المماليك إلى عصور سابقة. فقد شاع استخدام المماليك في مصر في العصر الطولوني والإخشيدي. واعتمد الفاطميون أيضا على خليط من العناصر من المغاربة والروم والصقالبة والسودان والأرمن بالإضافة إلى الأتراك والأكراد في تكوين جيشهم.

ومع قيام الدولة الأيوبية في مصر عام 567 هـ/1171م، ازداد الاعتماد على المماليك. فقد حرص صلاح الدين منذ البداية على إعداد جيش

قوي، واعتمد في تكوينه على الأكراد والأتراك، إذ يذكر المقريزي: "واستجلب عسكر من الأكراد والترك" وجلّهم العنصر الأساسي الذي يعتمد عليه. ثم تزايدت أعداد المماليك في مصر والشام عقب وفاة صلاح الدين في عام 589هـ/1193م، ويرجع ذلك إلى أن الدولة الأيوبية كانت وليدة الجهاد ضد الصليبيين، لذا كان من الطبيعي أن يسعى حكّامها إلى اقتناء أكبر عدد من المماليك حتى يمكنهم التصدي للصليبيين من ناحية وتحقيق أهدافهم من ناحية أخرى.

وعلى أية حال فقد كانت فرقة المماليك البحرية التي أوجدها الصالح نجم الدين أيوب نواة لدولة المماليك البحرية، والعماد الذي قامت عليه هذه الدولة. أما عن دولة المماليك البرجية فيرجع الفضل في وضع نواتها الأولى إلى السلطان المنصور قلاوون 678 - 689هـ/ 279 - 1290م، وعلى هذا فقد عرفت مصر في تاريخها دولتين للمماليك: الأولى وهي البحرية، أما الثانية فهي البرجية أو الجراكسة موضوع هذه الدراسة.

نشأة فرقة المماليك البرجية (الجراكسة) :

أنشأ السلطان المنصور قلاوون هذه الفرقة من المماليك ليعتمد عليها ضد منافسيه من كبار الأمراء، وحتى ترتبط به دون غيره وتكون في نفس الوقت سندا لأبنائه من بعده في الاحتفاظ بالعرش، ولتكون كذلك على حد تعبيره "حصونا مانعة لي ولأولادي وللمسلمين". إذ إن الطريق لم يكن ممهدا سهلا أمام المنصور قلاوون حين ارتقى سدّة السلطنة، بل كان عليه أن يواجه أخطارا داخلية وخارجية. ففي الداخل كان عليه أن يواجه ثورة سنقر الأشقر نائب الشام الذي سارع بالاتصال بالمغول. كذلك تآمر عليه بعض الأمراء من المماليك الظاهرية (أي مماليك الظاهر بيبرس) واتصل هؤلاء بالصليبيين سرا، ورغم نجاح المنصور قلاوون في القضاء على ثورة سنقر الأشقر، ومعاقبة المتآمرين بالإعدام، فإنّه سارع باتخاذ الحيطة لنفسه وللبلاد بأن أنشأ فرقة المماليك البرجية (الجراكسة) لكي يعتمد عليها في مواجهة الأخطار التي قد يتعرض لها في الداخل أو في الخارج.

واختار المنصور قلاوون عنصر الجركس الذين ينتمون إلى بلاد الكرج (جورجيا الحالية التي تقع بين شمالي بحر قزوين وشرقي البحر الأسود) ليكوّن فرقته الجديدة، وذلك لتوافر هذا العنصر في أسواق الرقيق في أواخر القرن السابع الهجري/ الثالث عشر الميلادي بسبب تعرض بلادهم لغزوات المغول، هذا إلى جانب رخص ثمنهم، حتى إن متوسط ثمن المملوك الجركسي بلغ 115 ديناراً، في حين كان متوسط ثمن المملوك التركي 150 أو 153 دينارا، فضلا عما امتاز به الجركس من جمال الصورة، وقوة البدن والوسامة والشجاعة، مما جعل المنصور قلاوون يتوسم فيهم الأداة الصالحة لتحقيق أغراضه .

وبعد أن اشترى المنصور قلاوون أعداداً كبيرة من الجركس، أسكنهم إلى جواره في أبراج القلعة، لذلك عرفوا باسم البرجية، وعني بتربيتهم عناية فائقة، وحرص على أن يفصل بينهم وبين طوائف المماليك الأخرى من الأتراك، وأشرف بنفسه على تعليمهم أصول الدين واللغة العربية، وعلى تدريبهم على استخدام الرماح، والرمي بالنشاب، كما حباهم بعطفه، ولم يضنّ عليهم بالمال الوفير والطعام الشهي والملبس الأنيق الجديد، كما اختصهم بالترقية إلى بعض الوظائف الكبرى في البلاط السلطاني، وأجزل لهم العطاء، ورفع من رواتبهم. حتى إن ابن تغري بردي (ت 874هـ/1470م) يقول: "لو لم يكن

من محاسنه إلا تربية مماليكه، وكفَّ شرِّهم عن الناس لكفاه ذلك عند الله تعالى".

وسار الأشرف خليل (689-693هـ/1290-1293م) على نهج أبيه المنصور قلاوون، فأكثر من شراء المماليك الجراكسة حتى بلغ عددهم في عهده نحو ثلاثة آلاف وسبعمائة مملوك، واهتم بهم حتى أصبحوا على درجة عالية من الكفاءة وحسن التدريب، مما جعلهم يشقون طريقهم في غير صعوبة نحو السلطنة.

ظهور المماليك البرجية على مسرح الأحداث ودورهم فيها :

أما عن دور المماليك البرجية (الجراكسة) على مسرح الحوادث، فمن المعروف أن المنصور قلاوون فرض على مماليكه الجراكسة في البداية حياة العزلة، وحال بينهم وبين الاتصال بغيرهم من المماليك الترك حتى لا يتأثروا بأوضاعهم وما تطرق إليهم من الفساد، كما لم يسمح لهم بمغادرة أبراج القلعة والنزول إلى القاهرة، وقد نجح في ذلك في بداية الأمر لأن أعدادهم كانت محدودة، أما خلفاء قلاوون فلم يستطيعوا أن يفرضوا تلك القيود على الجراكسة، وخاصة بعد أن تزايدت أعدادهم، ولذلك نجد الأشرف خليل يسمح لهم ولأول مرة بمغادرة أبراجهم وطباقهم بالقلعة والنزول إلى القاهرة، ولكن بشرط أن يكون ذلك أثناء النهار، على أن يعودوا إلى القلعة ليلا ليبيتوا فيها.

كما سمح لهم الناصر محمد ابن قلاوون بالنزول إلى الحمام يوما في الأسبوع، فكانوا ينزلون بالنوبة مع الخدم ثم يعودون آخر نهارهم. وقد ترتب على نزول المماليك الجراكسة من أبراج القلعة أن بدأوا في الانغماس في الحياة العامة ومشاكلها، بعد أن خرجوا من عزلتهم واختلطوا بغيرهم من طوائف المماليك، فضلا عن عامة الناس. كذلك أثاروا روح الحقد والبغضاء في نفس طوائف المماليك الأتراك بسبب ما تمتعوا به من نعمة وحظوة لدى المنصور قلاوون ثم أبنائه من بعده، وتمييزهم في المعاملة بين هؤلاء وأولئك، مما أسفر عن حدوث نوع من التعصب بين المماليك الجراكسة من ناحية والمماليك الأتراك من ناحية أخرى.

وسرعان ما دخل البرجية دائرة الصراع والمنازعات التي لا تهدأ لها ثائرة، وأول ما قاموا به في هذا الشأن، كان خروجهم على رأس الأمير زين الدين كتبغا للأخذ بثأر أستاذهم الأشرف خليل عندما علموا بمقتله، ولم تهدأ ثائرتهم إلا بعد أن قتلوا رأس المؤامرة ومدبرها وهو الأمير بدر الدين بيدرا نائب السلطنة، وإعلان الناصر محمد بن قلاوون سلطانا على العرش في عام 693هـ/1293م، رغم صغر سنه.

ولم يستطع الناصر محمد خلال سلطنته الأولى 693-694هـ/1293-1294م أن يصمد في وجه كبار الأمراء، إذ كان صبيا لم يتجاوز التاسعة من عمره. لذلك حدث نزاع بين نائب السلطنة الأمير زين الدين كتبغا وبين الوزير علم الدين سنجر الشجاعي. وكان هدف هذا النزاع الحقيقي هو رغبة كل منهما في الاستئثار بالسلطة، وعزل الناصر محمد بن قلاوون. وفي هذا الصراع استعان كتبغا بالمماليك الأتراك، واستعان علم الدين سنجر الشجاعي بالمماليك الجراكسة (البرجية). وسعى الأخير إلى اتخاذ كافة الحيل للقبض على الأمير كتبغا وجماعة من الأمراء الموالين له، كذلك اتفق الوزير علم الدين سنجر مع الأمير سنجر البندقداري على أنه عندما يطلع كتبغا إلى قلعة الجبل بعد انتهاء الموكب يقبض عليه هو ومن معه من الأمراء. غير أن هذه المؤامرة لم تفلح، إذ علم بها الأمير كتبغا فاحتاط لنفسه،

وأخبر الأمراء المقربين لـه فأخذوا حيطتهم، وطلب كتبغا من السلطان الناصر أن يرسل في طلب الوزير علم الدين سنجر، ولكنه امتنع عن الحضور. عندئذ زحف كتبغا على القلعة وحاصرها وبداخلها علم الدين سنجر، وقطع عنها الماء، ونزل البرجية من القلعة، وأنزلوا الهزيمة بكتبغا وأعوانه من الترك الذين فروا أمامهم. وما لبث أن اتضحت للبرجية نوايا سنجر، وأنه لا يعمل من أجل ابن أستاذهم، وإنما يعمل من أجل نفسه، لذلك مالوا إلى جانب كتبغا، وانقضوا على سنجر وقتلوه، ورجحت كفة كتبغا.

وعندما ارتقى زين الدين كتبغا عرش السلطنة في عام 694هـ/1294م، أحس بخطر البرجية الذين انقضوا على الوزير علم الدين سنجر وقتلوه، بعد أن أدركوا أنه لا يعمل من أجل مصلحة ابن أستاذهم الناصر محمد، لذلك اتخذ كتبغا بعض الإجراءات ضد البرجية، وكان عددهم نحو أربعة آلاف وسبعمائة - كما يذكر ابن إياس - فرسم لهم كتبغا أن ينزلوا من القلعة، وسكنوا في الأبراج التي في سور القاهرة خلف البرقية، فنزلوا من القلعة وسكنوا بها، ورتب لهم ما يكفيهم في كل يوم، وشرط عليهم ألا يخرجوا من الأبراج. وبذلك حدّ كتبغا من نفوذ البرجية وحدد إقامتهم، وأضعف من قوتهم، وشتت شملهم، وفرق جمعهم.

وقد أثارت هذه الإجراءات ثائرة البرجية ضدّ كتبغا والمماليك من الأتراك، وبدأ الصراع يشتدّ بينهم وبين المماليك الأتراك خاصة في سلطنة زين الدين كتبغا (694-696هـ/1294-1296م) وسلطنة خليفته حسام الدين لاجين (696-698هـ/1296-1298م)، لأنهما اعتمدا على المماليك الأتراك في مواجهة تزايد نفوذ البرجية، لذلك استمر البرجية في مقاومة الترك في شخص كل من كتبغا ولاجين، وانتهى الصراع بين الجانبين هذه المرة بمقتل حسام الدين لاجين على يد أحد البرجية وهو الأمير سيف الدين كرجي، وإعادة ابن أستاذهم الناصر محمد بن قلاوون إلى السلطنة للمرة الثانية سنة 698هـ/1298م. وهكذا ظهر البرجية أمام الناس في صورة حماة عرض بيت قلاوون، وخاصة الناصر بن قلاوون الذي أحبه الناس وتعلقوا به.

وتزايد نفوذ البرجية في سلطنة الناصر محمد بن قلاوون الثانية، وأصبحوا أمراء كبارا، وتولوا المناصب العامة في الدولة، فتولى أحدهم، وهو الأمير عز الدين أيبك المنصوري، الوزارة للناصر محمد، وشغل زعيمهم بيبرس الجاشنكير منصب أتابك العساكر (أي القائد العام للجيش) وأظهر شجاعة وكفاءة في قتال المغول ودفع خطرهم عن بلاد الشام. وعندئذ أخذ البرجية يعملون لحسابهم الخاص، ويفكرون في مصالحهم قبل مصالح السلطان الناصر محمد بن قلاوون، بعد أن كانوا في الدور الأول من حياتهم يحسون أن واجبهم الأول هو حماية مصالح بيت قلاوون. وما لبثت نظرتهم المثالية هذه أن تبدلت، وراحوا يشاركون الأتراك في مطامعهم، ويحاولون معهم انتزاع عرش السلطنة مستغلين صغر سن الناصر محمد بن قلاوون، فضيق بيبرس الجاشنكير- أتابك العساكر وزعيم البرجية ومعه سلار نائب السلطنة وزعيم الأتراك- الخناق على السلطان الناصر محمد، وأصبح معهما كالمحجور عليه لا يتصرف في أمور المملكة إلا باختيارهما. وأكثر من ذلك أنهما منعاه من كل ما يريد، حتى إنه لم يستطع الوصول إلى ما تشتهي نفسه من المآكل لقلة المرتب المخصص له، ولولا ما كان يحصل عليه من أملاك أبيه وأوقافه لما وجد سبيلا إلى بلوغ بعض أغراضه.

واضطر الناصر محمد بن قلاوون إلى التنازل عن العرش والإقامة في الكرك، وقفز بيبرس

الجاشنكير زعيم البرجية إلى منصب السلطنة في عام 708هـ/1308م ولقّب بالمظفر، وبذلك أصبح بيبرس الجاشنكير أول من وصل إلى عرش السلطنة من المماليك البرجية، لذا قويت شوكة البرجية بديار مصر، وصارت لهم الحمايات الكبيرة، وترددت الناس إليهم في الأشغال .

على أن وصول أحد أمراء البرجية إلى عرش السلطنة أثار أحقاد الترك الذين توجسوا خيفة من بطش البرجية حتى قال بعضهم: "إن هؤلاء الجراكسة متى تمكنوا منا أهلكونا وراحت أرواحنا معهم، فقوموا بنا نعمل شيئا"، وكان أن اتفق أمراء الشام على الوقوف إلى جانب الناصر محمد بن قلاوون وإعادته إلى العرش من جديد، وأعلنوا ذلك قائلين: "إما أن نأخذ له الملك، وإما أن نموت على خيولنا". وإلى جانب معارضة الترك لسلطنة بيبرس الجاشنكير، تعرضت البلاد في عهده للوباء وتوقفت زيادة النيل، وارتفعت أسعار الغلال، لذلك تشاءم الناس بسلطنة الملك المظفر بيبرس الجاشنكير، ولم يكد يمضي عام على سلطنته حتى نجح الناصر محمد في استرداد عرشه للمرة الثالثة سنة 709هـ/1309م.

وكان الناصر محمد هذه المرة قد اشتدّ عوده إذ بلغ الخامسة والعشرين من عمره، وأصقلته التجارب وحنكته الخبرات، لذا استطاع الوقوف على قديمه في وجه كبار الأمراء الجراكسة منهم والترك، وقبض على زمام الأمور بيد من حديد، فعندما حاول نائبه بكتمر أن يدبر مؤامرة لخلعه في عام 709هـ/1309م مستعينا ببعض الأمراء المظفرية من أتباع المظفر بيبرس الجاشنكير، وعلم السلطان تفاصيل هذه المؤامرة من أحد المماليك المظفرية ويدعى بيبرس الجمدار، قام على الفور بالقبض على نائبه بكتمر ومن تآمروا معه ووضعهم في سجن الإسكندرية ثم نقل بكتمر إلى سجن الكرك، وعين نائبا غيره. كذلك انتقم الناصر محمد من البرجية، وحاول الحدّ من نفوذهم وسلطانهم، فقبض على المظفر بيبرس الجاشنكير عند فراره وقتله، وقام بتقليم أظافر البرجية بعدم الإكثار من شرائهم والإكثار من شراء المماليك الأتراك.

وإذا كان الناصر محمد قد استطاع التصدي للمماليك البرجية، وحدّ من نفوذهم، ووقف بالمرصاد لمطامعهم، فإنّه ما لبث أن توفي في عام 741هـ/1340م وبوفاته دخلت دولة المماليك البحرية مرحلة جديدة في تاريخها، يمكن تسميتها بعصر أولاد الناصر محمد وأحفاده. وقد اتسم هذا العصر بصغر سن السلاطين الذين اعتلوا العرش، إذ كانت أعمارهم تتراوح بين سنة وأربع عشرة سنة، وكان عددهم اثنيْ عشر سلطانا، حكموا ما يقرب من اثنين وأربعين سنة، وتزايد نفوذ الأمراء، واشتدت سطوتهم، ولمعت أسماؤهم وطغت على أسماء السلاطين. ومن أشهر هؤلاء الأمراء: الأمير قوصون، والأمير شيخو، والأمير صرغتمش، والأمير يلبغا العمري وغيرهم. وتحكم هؤلاء الأمراء في مصائر البلاد وفي مصالحها، وغدا السلاطين ألعوبة في أيديهم، يعينون من شاءوا ويعزلون من شاءوا. واشتدّ الصراع بينهم حول العرش مما ترتب عليه أن غرقت البلاد في بحر من الفوضى والاضطراب. وهنا أتيحت الفرصة للبرجية للظهور من جديد بعد أن أفل نجمهم خلال سلطنة الناصر محمد بن قلاوون الثالثة (709-741هـ / 1309-1340م).

وفي هذه الظروف برزت شخصية أحد أمراء البرجية وهو برقوق، وهو من أصل جركسي، وعرف باسم "برقوق العثماني" نسبة إلى الخواجا (أي التاجر) فخر الدين عثمان الخوارزمي الذي جلبه

إلى مصر، واشتراه الأمير يلبغا الخاصكي من الخواجا عثمان حوالي عام 764هـ/1362م، ثم أعتقه يلبغا، وجعله من جملة مماليكه الأجلاب.

وبعد مقتل يلبغا تفرقت مماليكه، فخرج برقوق سجينا إلى الكرك، وبقي في سجنه سنوات عديدة، ومعه زميله بركة الجوباني. ولما أفرج عن برقوق توجه مع بعض زملائه إلى دمشق، حيث خدم عند الأمير منجك اليوسفي نائب الشام. وعندما طلب السلطان الأشرف شعبان خلال سلطنته الثانية (768-778هـ/1366-1376م) المماليك اليلبغاوية، عاد برقوق مع من عاد إلى مصر، حيث استقر كمملوك عند ولدي السلطان الأشرف شعبان وهما المنصور علي وأمير حاج .

ولم يكن برقوق مملوكا عاديا، ولكنه امتاز بذكاء فائق ودهاء خارق، فقد قفز من الجندية إلى إمرة طبلخاناه دون أن يمرّ بإمرة عشرة، كما استغل الصراعات بين الأمراء اليلبغاوية ليتخلص منهم الواحد تلو الآخر حتى لم يبق سوى خشداشة بركة الجوباني. وفي ذي الحجة من عام 779هـ/مارس 1378م خلع المنصور علي بن الأشرف شعبان علي برقوق العثماني، واستقر أميرا كبيرا وأتابكا للعساكر، وخلع على خشداشه بركة الجوباني رأس نوبة كبير وأتابك. واستبد الاثنان بالأمور، مستغلين في ذلك صغر سن السلطان المنصور علي بن الأشرف شعبان إذ لم يتجاوز عمره السادسة، وعظم أمرهما حتى لهجت العامة: "برقوق وبركة نصبا على الدنيا شبكة".

وما لبث برقوق أن نجح في التخلص من شريكه بركة الجوباني، وانفرد بتدبير الأمور والوصاية على السلطان المنصور علي، الذي ما لبث أن توفي في صفر 873هـ/أبريل 1381م، وكان باستطاعة برقوق عندئذ أن يصبح سلطانا على البلاد، ولكنه كان يشعر أن الثمرة لم تنضج بعد، لذلك تظاهر بالزهد في منصب السلطنة، وأعلن أمام الأمراء أنّ المصلحة تتطلب بقاء دست السلطنة في بيت قلاوون، ولذلك تم تعيين الصالح أمير حاج شقيق المنصور علي في منصب السلطنة، وكان صبيا صغيرا كذلك، لذلك تولى الأتابكية والوصاية عليه الأمير برقوق، واستغل برقوق منصبه، وبدأ يتخذ خطوات عملية ليمهد الطريق للوصول إلى عرش السلطنة حتى "لم يبق له معاند". ثم جمع الأمراء والقضاة في رمضان من عام 784هـ/نوفمبر 1382م وقال لهم: "إن الوقت محتاج إلى ملك عاقل يقوم بأمور الناس، وينهض بأعباء الحروب والتدبير وغير ذلك". فاتفقوا على خلع الصالح حاجي وإعلان برقوق سلطانا". وبذلك ينتهي عصر بيت قلاوون، كما تنتهي سلطنة المماليك البحرية ليبدأ عصر دولة المماليك الثانية أو الجراكسة أو البرجية.

وكان عمر دولة المماليك الجراكسة 134 عاما، تعاقب خلالها على دست السلطنة خمسة وعشرون سلطانا، من هؤلاء السلاطين تسعة حكموا مئة وثلاث سنوات، في حين حكم الستة عشر سلطانا الباقون نحو تسع سنوات، وهؤلاء التسعة هم أعظم سلاطين دولة المماليك الجراكسة وهم: برقوق- فرج بن برقوق - المؤيد شيخ - برسباي - جقمق - اينال - خشقدم - الغوري. لذلك لا بدّ أن تعرض الدراسة لهؤلاء السلاطين ولأهم أعمالهم في الداخل والخارج.

سلطنة الظاهر برقوق (784-801هـ / 1382-1399م):

يعد السلطان برقوق أول سلاطين دولة المماليك الجراكسة، جلس في دست السلطنة في رمضان 784هـ/نوفمبر 1382م، ولقب بالملك الظاهر، واعترف بسلطنته أمراء مصر والشام. وكان

من المتوقع أن يبدأ برقوق عهده باضطهاد المماليك الأتراك خاصة بعد أن دبروا مؤامرة لاغتياله، ولكن على العكس حاول استرضاءهم، فعيّن سودون الفخري التركي نائباً للسلطنة بمصر. ولكنه سرعان ما بدأ يخص المماليك الجراكسة بالمناصب الكبرى والإقطاعات على حساب المماليك الأتراك، مما نتج عنه نشوب العديد من الثورات في عهده، وأولها ثورة قام بها الأمير التركي الطنبغا الأشرفي نائب ابلستين. ولكنها انتهت بالفشل لعجز الطنبغا عن الحصول على تأييد من نواب الشام.

كذلك ساند المماليك الأتراك الخليفة العباسي المتوكل الذي طمع في عرش السلطنة، ودبروا مؤامرة لاغتيال برقوق إذا نزل للعب الكرة بالميدان، وإحلال الخليفة العباسي مكانه على العرش، ولكن اكتشف برقوق هذه المؤامرة، وقام بعزل الخليفة المتوكل وسجنه بالقلعة، وحل محله الخليفة الواثق بالله. وكان على برقوق كذلك أن يواجه ثورة منطاش زعيم حلب، الذي تمكن في عام 790هـ/1388م من الاستيلاء على حماة، ودخل نواب الشام للقضاء على هذه الثورة، ولكنها ما كادت تصل إلى دمشق حتى عاثت فيها فسادا مما أثار أهلها ضدَ السلطان وجيشه، وتمكن يلبغا من التصدي لجيش السلطان، وحقق عليه انتصارا كبيرا وذلك نتيجة للخيانة، فقد ترك عدد كبير من رجال جيشه جانب السلطان، وانضموا إلى قوات يلبغا ومنطاش، وعندئذ نجح يلبغا في دخول دمشق واحتلال قلعتها في عام 791هـ/1389م .

وزحف جنود منطاش ويلبغا إلى القاهرة، وحاول برقوق أن يدعم مركزه بإلغاء الضرائب والمكوس، ومحاولة إعادة الخليفة المتوكل إلى منصبه، كما عهد إلى الخليفة والقضاة الأربعة وشيخ الإسلام بالمسير في شوارع القاهرة في موكب، وأمامهم مناد يعلن إلغاء بعض المكوس، ويطلب من الناس الطاعة والتقوى، ويخبرهم بخطر يلبغا وثورته، كما طلب السلطان من أهالي القاهرة أن يغلقوا الدور والأبواب على الحارات، وأن يساهموا في قتال يلبغا حماية لأنفسهم. ولم تفلح هذه الإجراءات التي اتخذها برقوق في دعم مركزه، إذ تعرضت القاهرة لمرض الطاعون، مما جعل البلاد تغرق في حالة من الفوضى والاضطراب وعدم الاستقرار. في ذلك الحين كان يلبغا يقترب من القاهرة، بعد أن دانت له سائر بلاد الشام، وانضم إليه كثير من أمراء برقوق، وعندما شعر برقوق بحرج موقفه انفجر باكيا وسط جنوده، واختفى في منزل خياط، ودخل جنود يلبغا القاهرة وسيطروا على قلعتها.

وفي القلعة استقبل الخليفة المتوكل يلبغا وصاحبه منطاش، وتم عزل برقوق وإعادة السلطان الصالح أمير حاج بن الأشرف شعبان إلى العرش بحجة أنّ برقوق عزله من غير وجه حق، وتولّى يلبغا أتابكية العساكر وتدبير أمور المملكة وحلها وعقدها. وزالت دولة الظاهر برقوق كأن لم تكن. وقام يلبغا بعملية تطهير، فأخرج مماليك برقوق من القاهرة، وتمَ القبض على برقوق نفسه، وسلّم ليلبغا الذي أكرمه خوفا من المماليك الجراكسة وبطشهم، واكتفى بأن نفاه إلى الكرك وسجنه هناك 791هـ/1389م.

واتبع يلبغا سياسة تتصف بالعنف والتهديد تجاه العامة، فضلا عن أنه أعاد الضرائب والمكوس التي كان برقوق قد ألغاها، كذلك كثر فساد التركمان من أصحابه بالقاهرة، فأخذوا النساء من الطرقات ومن الحمامات ولم يتجاسر أحد على منعهم، مما دفع العامة إلى ترديد "راح برقوق وغزلانه وجاء الناصري وثيرانه". واستبد يلبغا بالأمور، وحجر

علـى السـلطان حـاجي، وخـصّ نفسه وأتباعـه بالإقطاعات دون منطاش، لذلك نشب الصراع بينهما، وضرب منطـاش القلعة من سطح مدرسة ومسجد السلطان الناصر حسن، فهرب يلبغا من القـاهرة، ولكن ألقي القبض عليه وسجن بالإسكندرية. وهكذا أصبح منطاش صاحب السلطة الفعلية، وأخذ يقترب من السلطان أمير حاج، ويظهر لـه الخضوع حتى عيّنه في منصب أتابك العساكر، هذا في الوقت الذي خرج فيه برقوق من سجنه في الكرك، وكوّن جيشا من الجراكسة الذين التفوا حولـه في بـلاد الشام ومصر، وخرج منطاش ومعه السلطان والخليفة إلى دمشق لقتاله، ودارت بينهم معركة هزم فيها جيش منطاش، ووقع الخليفة والسلطان في قبضة برقوق.

وتنازل حاجي عن العرش لبرقوق الذي عاد إلى مصر واستقبل في القاهرة استقبالا حسنا، وبايعه الخليفة بالسلطنة للمرة الثانية في صفر 792هـ/يناير 1390م. وعمل برقوق خلال سلطنته الثانية هذه والتي استغرقت تسع سنوات 792-801هـ/1390-1399م على تثبيت حكمه عن طريق التخلص من خصومه وعلى رأسهم يلبغا ومنطاش، فقام بإلقاء القبض على يلبغا وقتله في عام 793هـ/1391م أما منطاش فقد قتل في حلب بعده بعامين سنة 795هـ/1393م وحُمِل رأسه إلى القاهرة، حيث علقت على باب زويلة، كما قام برقوق بالقضاء على باقي المماليك الأتراك بعزلهم من مناصبهم، ومصادرة أموالهم وإقطاعاتهم وتوزيعها على مماليكه الجراكسة. واستعد برقوق لمواجهة خطر تيمورلنك، وكوّن جبهة شبه موحدة من حكام الأقاليم الشرقية ضده، ولكن الظروف لم تساعد على التقائهما بسبب عودة تيمورلنك إلى بلاده. وما لبث برقوق أن توفي في عام 801هـ/1399م وخلفه على العرش ابنه الناصر فرج.

سلطنة الناصر فرج بن برقوق (801-815هـ/1399-1412م):

تولى الناصر فرج عرش السلطنة في عام 801هـ/1399م وهو لا يزال في العاشرة من عمره لذلك تولى الأتابكية والوصاية عليه الأمير (ايتمش البجاسي). وقد اتسم عهده بالمنازعات بين المماليك مستغلين صغر سنه من ناحية، وعدم إيمانهم بمبدأ الوراثة من ناحية أخرى، وكانت النتيجة أن هرب الناصر فرج واختفى في أحد البيوت، وعندئذ بايع الأمراء أخاه عبد العزيز بالسلطنة سنة 808هـ/1405م، ولكن عندما هدأت الأمور عاد فرج من جديد إلى السلطنة بعد أن اختفى شهرين. على أنّ أهمّ ما يميز سلطنة فرج هو خطر تيمورلنك، ذلك الخطر الذي انتهى بتوقيع الصلح مع تيمورلنك بفضل تدخل العلامة ابن خلدون وذلك في عام 805هـ/1402م.

وشهد عصر فرج كذلك حالة من الفوضى والاضطراب، وسوء تدبير الحكم، فقد اتصف فرج بالعنف والقسوة والوحشية وسوء الأخلاق، فقد كان "سفاكا للدماء، جريئا على إزهاق النفوس، منهمكا في الخمر والملاهي". وتخلص من أخويه عبد العزيز وإبراهيم وقضى وقته في شرب الخمر وارتكاب المحرمات. وكثرت الفتن القلاقل ضد فرج في بلاد الشام، فثار ضده الأمير نوروز نائب الشام (دمشق)، والأمير شيخ نائب طرابلس، واتحدا سويّاً، وقررا الزحف نحو القاهرة. وخرج الناصر فرج ومعه القضاة والخليفة المستعين للتصدي لهما، ولكنه هزم عند دمشق، وتم القبض عليه، وظل بدمشق حتى اغتيل عام 815هـ/1412م ودفن بها.

وبعد اغتيال الناصر فرج ظهرت مشكلة وهي أيّ الأميرين نوروز أم شيخ يتولى عرش السلطنة،

وخشي كل منهما أن تصير السلطنة إلى منافسه، واقترح نوروز أمرا يتيح له الفرصة للاستعداد الوثوب إلى منصب السلطنة في الوقت المناسب، فقال للشيخ: "لا أنا ولا أنت نتسلطن، ولكن اجعلوا الخليفة العباسي هو السلطان، ويكون شيخ أتابك العساكر ومدبر المملكة بمصر، ويتصرف الأمير نوروز في أمور البلاد الشامية والحلبية وإلى الفرات". لذلك وقع الاختيار على الخليفة المستعين "فقلدوه وبايعوه، ولبس شعار الملك، وباس له الأمراء الأرض، من كبير وصغير". وذلك على أن يكون شيخ مدير المملكة بمصر ونوروز نائب الشام. وأبطل الخليفة المكوس والمظالم والرشا والرمايات، وخطب الخطباء له على المنابر. غير أن سلطنة الخليفة المستعين كانت مجرد إجراء شكلي حتى تستقر الأمور بين الأميرين نوروز وشيخ، لذلك لم تستمر سوى خمسة وقيل ستة أشهر نجح شيخ بعدها في عزله، وتولى عرش السلطنة.

سلطنة المؤيد شيخ المحمودي (815-824هـ/1412-1421م) وخطر التركمان :

بويع الأمير شيخ بالسلطنة في مستهل شعبان 815هـ/1412م بحضور القضاة الأربعة وأعيان الدولة وعسكرها، ولقب "بالملك المؤيد". وجلس المؤيد شيخ على عرش السلطنة، وراح يولي الوظائف، فخلع على الأمير يلبغا الناصري، واستقر أتابك العساكر، ثم خلع على سائر أرباب الوظائف. ويعرف السلطان المؤيد شيخ بالمحمودي نسبة إلى الخواجا أي التاجر محمود شاه الذي باعه إلى السلطان برقوق، وكان عمر شيخ عند بيعته اثنتين وعشرين سنة، أي إنه لم ينشأ ويربَ على نظام المماليك المعروف .

وكان من الطبيعي أن يواجه المؤيد شيخ عدداً من الثورات الداخلية وخاصة من بلاد الشام، فقد أعلن الأمير نوروز الثورة في بلاد الشام، ورفض أن يخطب باسمه، بل وأبقى الخطبة كما هي باسم الخليفة المستعين، كذلك رفض أن يضرب السكة باسمه، مما دفع المؤيد إلى الخروج لقتاله في بلاد الشام. وتمكن من القضاء عليه، ونظر في أحوال بلاد الشام، "فتولى وعزل وقطع ووصل، ودانت له البلاد".

وكان على المؤيد شيخ أن يواجه خطرا آخر قادماً من الخارج وهو خطر التركمان، وهم قبائل تركية بدأت تظهر في أعقاب خروج تيمورلنك من بلاد الشام، وجاءوا من أعالي الفرات ووسط آسيا، وأسسوا عدة إمارات لهم على الأطراف الشمالية لدولة المماليك من أهمها: دولة آل قرمان، ودولة الشاه البيضاء، ودولة الشاه السوداء، ودولة دلغادر، ودولة بني رمضان. واشتد تهديد هذه الدويلات التركمانية لسلطنة المماليك في عهد المؤيد شيخ مما دفعه إلى الخروج على رأس حملة لتأديبها في عام 820هـ/1417م، ونجح في إخضاع هذه الدويلات، وانتزع منهم يمين الطاعة والولاء .

ولكن ما كاد المؤيد شيخ يعود إلى مصر حتى نقض التركمان عهدهم له، وعادوا إلى التمرد والعصيان، لذلك أرسل إليهم حملة جديدة جعل على رأسها ابنه إبراهيم في عام 822هـ/1419م، وتمكّن إبراهيم من الاستيلاء على بعض مدنهم ومنها قيصرية وقونية، وسك عملة في بلادهم باسم أبيه المؤيد شيخ، ولم يعد إلى مصر إلاّ بعد أن عيّن حاكما من قبله على قيصرية. غير أن بعض الإمارات التركمانية ومنها الشاه السوداء عادت إلى التمرد والعصيان من جديد في عام 832هـ / 1420م، وعزم المؤيد شيخ على الخروج لقتالها ولكن وصلته أخبار بموت أميرها قرايوسف فأجلّ الخروج، وما لبث أن

توفي في العام التالي 824هـ/1421م .

وخلف المؤيد على عرش السلطنة ابنه أحمد، وهو ابن عشر سنوات بعد وفاة ابنه إبراهيم، ولقب بالملك المظفر، وتولى الأمير ططر أتابك العساكر الوصاية عليه لصغر سنه، ثم ما لبث أن انتزع منه العرش بعد شهور من ولايته وتسلطن مكانه، ولكنه لم يتمتع بالعرش طويلا، وخلفه ابنه محمد وعمره إحدى عشرة سنة، وحكم بوصاية الأمير برسباي عدة أشهر، وسرعان ما انتزع منه برسباي العرش. لذلك يحلو للبعض تسمية الفترة التي تلت وفاة المؤيد شيخ باسم "فترة حكم الأوصياء"، لاستبدادهم بشئون الحكم.

سلطنة الأشرف برسباي (825-841هـ/1422-1438م) :

تولى برسباي عرش السلطنة في عام 825هـ/1422م ولقب بالأشرف. وقد اتصف بالكمال من الدين والفقه والمهابة علاوة على الشجاعة والفروسية. وكانت مدة حكمه ست عشرة سنة، اتسمت بالاستقرار إلى حد كبير، لذلك يعدّ برسباي من أعظم سلاطين الجراكسة بعد برقوق، وهو أشبه ببيبرس في دولة المماليك البحرية من حيث طول فترة حكمه وما حفلت به سياسته الداخلية والخارجية من أعمال. فقد اتبع برسباي سياسة تعرف باسم "سياسة الاحتكار" بمعنى إنه جعل بعض الصناعات التي تشتهر بها مصر حكرا على الدولة، ومن أهمها صناعة السكر والزيوت والنسيج، ولم يسمح بتصديرها إلى الخراج وخاصة إلى أوروبا التي كانت في حاجة ماسة إليها، مما أضر بالاقتصاد المصري إذ أغلق أصحاب مصانع السكر مصانعهم، وقلّ الإنتاج، وارتفعت الأسعار، "وصار السكر مفقود والمرضى محتاجون إليه، ولم يجدوا ما يعللونهم (أي يعالجونهم) به". واحتكر برسباي كذلك بعض التجارات وخاصة تجارة التوابل بغرض الحصول على أكبر قدر من الربح، فأصدر مرسوما في عام 832هـ/1428م جاء فيه "...منع التجار كافة من بيع البهار للفرنج، وألزم الفرنج بشراء الفلفل السلطاني المحضر من جدة بمائة وعشرين دينارا الحمل، وكانت قيمته مع التجار بثمانين". وقد ألحق ذلك أبلغ الضرر بالتجار الأوروبيين، كما أضر بالمستهلك الأوروبي إضرارا بالغا، وضجَّ تجار الغرب من جراء ذلك وضاقوا من مغالاة المماليك الجراكسة في احتكارهم للتجارة الشرقية، وفرضهم الضرائب الباهظة عليها، لذلك كثرت احتجاجات الجاليات الأجنبية وحكوماتهم لدى السلطان برسباي، ولكنهم لم يظفروا منه بنتيجة مرضية.

وكان أن قام التجار الأوروبيون بعدة إجراءات ردّاً من جانبهم على هذه السياسة؛ منها أنهم قللوا كمية الفلفل التي كانوا يشترونها، وامتنعوا عن شراء بقية الكمية، وعادوا إلى بلادهم بكثير من بضائعهم التي جلبوها معهم، ورفضوا بيعها في الموانئ المصرية، فشمل التجار وغيرهم من ذلك أبلغ الضرر.

وقد أضرت سياسة الاحتكار التي اتبعها برسباي بالعملة التي فقدت قيمتها في الأسواق، فحاول برسباي إصلاحها بإصدار عملة جديدة عرفت باسم "الدينار الأشرفي" في صفر 829هـ/ديسمبر 1426م، وأمر بإبطال التعامل بالنقود الذهبية التي تحمل صور الكفار عليها، وجمعها وصهرها، وضربها دنانير أشرفية على نفس وزن الدوكات البندقية، ورغم ثقل وزن هذه العملة فإنها لم تستطع الوقوف في وجه الدوك البندقي دولار العصور الوسطى في تلك الأزمان. ورغم أن سياسة الاحتكار أضرّت بالاقتصاد المصري، فإنّ عصر برسباي يتسم

بالهدوء والاستقرار مع قلة الاضطرابات.

وأهم ما يميز سياسة برسباي الخارجية تلك الحملات الثلاث التي أرسلها لاستعادة جزيرة قبرص والتي كللت بالنجاح، فقد خضعت الجزيرة لسلطنة المماليك، وتمكنت تلك الحملات من وضع حدّ لغارات القبارصة على شواطئ مصر والشام. كما أثبت برسباي كفاءة حربية عالية في حربه للإمارات التركمانية وتأديبهم بعد أن اشتد عصيانهم في عهده. وسرعان ما توفي برسباي في عام 841هـ/ 1438م وخلفه على العرش ابنه العزيز يوسف وكان في الرابعة عشرة من عمره، لذا لم يستطع الاحتفاظ بالعرش مدة طويلة، فما لبث أتابكه جقمق أن انتزع منه العرش .

السلطان الظاهر جقمق (842-857هـ/1438-1453م) :

بويع جقمق بالسلطنة وجلس على دستها في ربيع الأول عام 842هـ/1438م، وتلقب بالظاهر، وامتاز عهده الذي استغرق خمسة عشر عاماً بالهدوء باستثناء ثورتين إحداهما قام بها قرقماس الشعباني أتابك العسكر والأخرى قام بها اينال نائب دمشق، ونجح جقمق في القضاء على تلك الثورتين بسهولة .

وتبرز أهمية جقمق من خلال سياسته الخارجية، فقد أرسل ثلاث حملات إلى جزيرة رودس قاعدة الفرسان الاسبتارية، الذين لعبوا دوراً كبيراً في خدمة القضية الصليبية في بلاد الشام. ثم انتقلوا إلى جزيرة رودس بعد طرد البقايا الصليبية من بلاد الشام، وعلى الرغم من إخفاق حملات جقمق الثلاث في استعادة رودس، فإنّ الاسبتارية تعهدوا بعدم الاعتداء على السفن والمتاجر الإسلامية. وارتبط جقمق بعلاقات طيبة مع شاه رخ بن تيمورلنك، وتبادلا الهدايا والرسل، وحقق جقمق لشاه رخ حلمه في أن يرسل كسوة الكعبة ولكن بشرط أن تكون من الداخل، ثم ما لبث أن انتزعها خوفا من إثارة الرأي العام الإسلامي .

لذا من الضروري الحديث عن أهم خطرين واجها دولة المماليك الجراكسة في تلك الفترة، أي خطر التيموريين وخطر الصليبيين في جزيرتي قبرص ورودس.

(أ) خطر التيموريين:

لم ينته خطر المغول بانتهاء دولة المماليك البحرية، بل ما لبث أن ظهر تيمورلنك ليهدد دولة المماليك الجراكسة- البحرية وأملاكها في الشام، وتيمورلنك من أشراف المغول ومن قبيلة تدين بالإسلام، ولد في إحدى القرى التابعة لكش إحدى مدن ما وراء النهر في عام 736هـ/ 1336م، ونال قسطاً من التعليم والتدريب العسكري، ثم أخذ يتدرّج في الوظائف فأصبح نائبا لمدينة كش، ثم أميرا على سمرقند، ثم تولّى حكم البلاد التابعة للمغول في إقليم ما وراء النهر وذلك في 771هـ/1369م، وسعى تيمورلنك إلى إنشاء إمبراطورية مغولية كبرى على غرار إمبراطورية جنكيزخان، متخذاً من سمرقند قاعدة لأعماله التوسّعية. وبعد أن استولى على بلاد ما وراء النهر ودانت له بلاد فارس، قرر الزحف على بغداد. وعندما علم بذلك حاكمها أحمد بن أويس - وهو من سلالة المغول الجلائريين الذين اجتاحوا العراق - قام بإرسال الهدايا إليه، واعتذر في نفس الوقت عن عدم الحضور بشخصه لمقابلة الفاتح المغولي، ولكن تيمورلنك لم يقتنع بذلك، وأصرّ على الدعاء له في الخطبة على منابر بغداد، وسك اسمه على العملة، إذ إنّ ذلك يدل على خضوع أحمد بن أويس له خضوعا فعليا، واستجاب أحمد بن أويس

لمطالب تيمورلنك معلنا بأنه: "لا طاقة له بمحاربته"، ومع ذلك لم تنج بغداد من هجماته، لذلك كتب أحمد بن أويس إلى برقوق يستنجد به لصد خطر تيمورلنك، في الوقت الذي تمكن فيه تيمورلنك من الاستيلاء على بغداد في عام 795هـ/ 1393م، ففرّ أحمد بن أويس إلى القاهرة لائذا ومستجيرا بالسلطان المملوكي برقوق، طالبا مساعدته.

واستقبل برقوق أحمد بن أويس في القاهرة استقبالا طيبا، ووعده بتقديم كل عون له لطرد الجيش التيموري من بغداد واستعادة عرشه، وكان ذلك بمثابة إعلان من دولة المماليك البرجية وعلى رأسها برقوق بعدائها الصريح لتيمورلنك، وحاول تيمورلنك خداع السلطان برقوق، فأرسل إليه يطلب منه عقد معاهدة صداقة بين الجانبين على أن يسلمه أحمد بن أويس، ولكن السلطان برقوق رفض رفضاً تاماً تسليم أحمد ابن أويس لغريمه، وقتل رسله عند الرحبة - على نهر الفرات- واستعد لقتاله، وأشرف بنفسه على إعداد الجيش وتوفير العدة اللازمة له خاصة بعد أن اكتشف وجود جواسيس له في القاهرة جاءوا في زيّ تجار. وبدأ برقوق يعمل على تكوين جبهة شبه موحدة من حكام الأقاليم الشرقية ضد تيمورلنك، ضمت صاحب سيواس، وخان مغول القفجاق، والسلطان العثماني بايزيد الأول، وبعض القبائل التركمانية.

أما عن تيمورلنك فما أن علم بمقتل سفرائه واستعداد برقوق لقتاله حتى أرسل إليه رسالة تهديد ووعيد، ولكنها لم تفتَ في عضد برقوق، الذي خرج على رأس حملة عسكرية في أعظم قوة وأبهج زي وأفخر زينة، ومعه الخليفة وكمشبغا الحموي أتابك العساكر وجميع الأمراء لمنازلة تيمورلنك تلبية لنداء أحمد بن أويس حاكم بغداد، واصطحبه معه هو وأتباعه في حملته هذه، وصار الجميع في موكب تهتز له الأرض. وسرعان ما وصل برقوق بجيشه إلى دمشق في جمادى الأولى 796هـ/فبراير 1394م، ثم سار إلى حلب ومنها تقدم نحو الفرات، ونجحت فرقة من المماليك في عبور الفرات ليلا، وأنزلت الهزيمة بمقدمة جيش تيمورلنك. غير أن الظروف لم تساعد على التقاء جيش برقوق مع جيش تيمورلنك، إذ اضطر تيمورلنك للعودة إلى بلاده لحمايتها بعد أن وصلته أخبار عن هجوم طقتمش خان مغول القفجاق على حدود دولته، هذا بالإضافة إلى أن تيمورلنك علم بوفاة ابنه عمر شيخ في شيراز، وكان قد نصبه حاكما عليها بعد فتح فارس، وقيل إن السبب الرئيسي في عودة تيمورلنك إلى بلاده يرجع إلى ما لمسه تيمورلنك من موقف الدول المجاورة للسلطان برقوق وخاصة العثمانيين وصاحب سيواس. ثم أجّل تيمورلنك الانتقام من دولة المماليك إذ انشغل بتوطيد نفوذه في دولته الواسعة، وبدأ يفتح جبهة جديدة لجيوشه بالهجوم على بلاد الهند.

وجهّز السلطان برقوق أحمد ابن أويس، وأرسله إلى بغداد على رأس مجموعة ضخمة من أمراء السلطنة المملوكية،وعلى رأسهم كمشبغا الحموي أتابك العساكر، وذلك في مستهل شعبان من عام 796هـ/ يوليو 1394م، وجهزه السلطان برقوق جهاز جهاد، وزوده بالخيول والجمال والسلاح وغيرها، كما أنعم عليه برقوق بمبلغ من المال وحلقة وسيف، وكتب له تقليدا بحكم بغداد. وتمكن أحمد بن أويس من دخول بغداد، وهزم الحامية التي كان تيمورلنك قد تركها في المدينة، وقام بتثبيت أقدام المماليك في تلك المناطق، إذ أصبح يحكم بغداد نائبا عن برقوق سلطان مصر والشام، وضرب السكة باسمه، وذكر اسمه في الخطبة، مما أضفى مكانة كبيرة على سلطنة المماليك .

ولكن سرعان ما حدثت تطورات سياسية

جديدة في سلطنة المماليك عجلت بالصدام مع تيمورلنك خاصة بعد عودته من الهند، فقد مات السلطان برقوق في عام 801هـ/1399م وخلفه على العرش ابنه الناصر فرج وكان طفلا، فاستغل تيمورلنك الفرصة، وأعدّ حملة للاستيلاء على بلاد الشام انتقاما من المماليك، وما لبث أن وصل إلى حلب في ربيع الأول 803هـ/1400م، ومنها أرسل رسله إلى سودون نائب دمشق مهدداً إياه، ولكن سودون لم يفزع لذلك التهديد، وأمر بقتل رسل تيمورلنك .

وحاول تيمورلنك أن يبذر بذور الشك بين نواب الشام، فأرسل سفيراً إلى دمرداش المحمدي نائب حلب يعده باستمراره في النيابة، ويطلب منه القبض على سودون نائب دمشق، لأنه قتل رسله، ولكن دمرداش أخبر نواب الشام بذلك، وأمر بضرب عنق سفير تيمورلنك إليه، مما دفع تيمورلنك إلى الإسراع بمهاجمة حلب، وأعمل فيها السلب والنهب والقتل، وأشعل فيها النيران، وظلت قواته أربعة أيام في المدينة تعيث فسادا، ثم غادر تيمورلنك المدينة خاوية على عروشها، خالية من سكانها وأنيسها.

واتجه تيمورلنك بعد ذلك نحو دمشق، وهنا تعالت الأصوات لتنادي بضرورة الخروج لمواجهة خطر تيمورلنك، إذ تقاعس السلطان فرج عن الخروج لقتاله، رغم استدعاءات نواب الشام له، إذ أرسلوا إلى مصر يستصرخون السلطان الناصر فرج وأمراءه قائلين: "ادركوا المسلمين وإلا هلكوا". لذا قام رجال الدين في مصر ونادوا في الناس بضرورة الجهاد في سبيل الله ضد عدو الله الذي أخذ البلاد، وقتل الأطفال على صدور الأمهات، وخرّب الدور والمساجد. فخرج فرج وبصحبته جيشه والخليفة والقضاة لقتال تيمورلنك في عام 803هـ/1401م، وأسفرت المناوشات الأولى بين الجانبين عن هزيمة ساحقة لمقدمة جيش تيمورلنك، وعجز تيمورلنك عن اقتحام مدينة دمشق، لذلك لجأ إلى الحيلة مستغلاً معرفته بالخلاف بين الناصر فرج وبين أمراء المماليك، وحاول توسيع شقة هذا الخلاف بأن أرسل إلى الناصر فرج عارضا عليه الصلح في مقابل أن يطلق سراح الأمير اطلمش- وهو من رجال بلاط تيمورلنك وكان أسيرا في القاهرة- مقابل إطلاقه سراح الأمراء المماليك الذين قبض عليهم تيمورلنك في معركة حلب.

وانقسم جيش الناصر فرج إزاء هذا العرض إلى فريقين، يرى أحدهما ضرورة مواصلة القتال ظنا منهم أن تيمورلنك عاجز عن قتالهم، في حين يرى الفريق الثاني الاستجابة لطلب تيمورلنك وعقد الصلح معه، ووقف القتال، ومن أنصار هذا الرأي الأمير تغري بردي. وهكذا أفلحت خطة تيمورلنك ونبش الانقسام بأظافره بين صفوف الجيش، بل ظهر فريق ثالث أيقن بوقوع الهزيمة وفرّ من ميدان المعركة، وأشاعوا في دمشق أنهم فروا لعزل الناصر فرج وسلطنة الأمير لاجين الجركسي، مما دفع السلطان الناصر فرج إلى الإسراع بمغادرة دمشق ومعه باقي الأمراء، تاركا دمشق تسقط في يد تيمورلنك بعد أن أصبحت بلا قيادة ولا جيش يدافع عنها .

وهكذا سقطت دمشق في يد تيمورلنك بالخديعة في 23 رجب 803هـ / 12 مارس 1401م، ولم تسلم دمشق كغيرها من مدن الشام التي وقعت في يده من التخريب والتدمير، ثم غادر تيمورلنك دمشق أطلالا تنعى من بناها، بعد أن ظل بها تسعة وأربعين يوما، وعاد إلى عاصمته مصطحبا معه العمال والحرفيين المهرة من أهلها ليستخدمهم في تجميل عاصمته سمرقند. لذلك لم تكن كارثة دمشق مجرد كارثة حربية، وإنما كانت كارثة حضارية ذات أثر بالغ في انحطاط فنونها وتأخرها إلى أجيال.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنَّ العلامة ابن خلدون قد توسط في توقيع الصلح بين تيمورلنك والمماليك، فذهب إلى معسكره حاملا إليه هدية من جملتها مصحف شريف رائع، ونسخة من قصيدة البردة في مدح الرسول ﷺ للإمام البوصيري. ودار حديث طويل بينهما أعرب فيه ابن خلدون عن شدة شوقه وتلهفه للقاء تيمورلنك، فقد عرفه وسمع عنه من التجار الثقاة فأعجب به تيمورلنك، وطلب منه الإقامة معه في قصر الأبلق بدمشق، فاقام ابن خلدون عنده خمسة وثلاثين يوما، استطاع خلالها أن يأخذ من تيمورلنك أمانا لأهل دمشق وللمتخلفين عن السلطان فرج، وطلب منه عدم إراقة دماء أهلها. وأعجب تيمورلنك بابن خلدون وطلب منه السفر معه إلى بلاده، فاستأذنه ابن خلدون في السفر أولاً إلى مصر من أجل إحضار أولاده وكتبه والعودة إليه ثانية، فأذن له.

وكان أن تم توقيع الصلح بين السلطان فرج وتيمورلنك بتنفيذ طلبات تيمورلنك من ضرب السكة والدعاء على المنابر باسمه، وإطلاق سراح الأسير التيموري اطلمش. وبذلك فقد السلطان فرج مركزه في نفوس معاصريه نتيجة لرضوخه لطلبات تيمورلنك، إلاّ أن العلاقات بين الجانبين ما لبثت أن استقرت، واتسمت بالود وتبادل الرسل والهدايا، بل إن تيمورلنك أرسل إلى السلطان فرج يعتذر له عما قام به من تخريب في بلاده، معللاً بأن ذلك كان مقدراً.

وما لبث تيمورلنك أن توفي في عام 807هـ/ 1405م في سمرقند دون أن يستطيع تحقيق هدفه الرامي إلى القضاء على دولة المماليك في مصر والشام، فعلى أثر وفاته تمزقت إمبراطوريته من جراء النزاع حول العرش والإرث، مما ساعد دولة المماليك على ان تقف موقفا صلبا تجاه التيموريين، فقد حاول شاه رخ (يعني اسمه الملك والقلعة) ابن تيمورلنك (807-850هـ/1405-1447م) مرات عديدة خلال أعوام 828هـ، 833هـ، 836هـ، 838هـ، مع برسباي سلطان مصر حتى يسمح له بإرسال كسوة الكعبة بيت الله الحرام، وأن يجري عينا من الماء بمكة، وأن يرسل إليه رسولا ليتسلمها فيعلقها داخل البيت. غير أن برسباي رفض ذلك الطلب رفضا شديدا، فالكسوة كانت حقاً حرص عليه سلاطين المماليك في مصر والشام، ولم يريدوا أن يشاركهم فيه أحد، وقد استأثر المماليك وحدهم دون غيرهم بأن تضرب السكة باسمهم في مكة المكرمة، ويدعى لهم على المنابر بالحرم الشريف، وإرسال أوقاف الحرم بمصر والشام، وكسوة الكعبة، وذلك منذ قيام دولة المماليك الأولى. وإزاء رفض برسباي لم يدع شاه رخ فرصة يثير بها المتاعب للسلطان برسباي، فساند القبائل التركمانية وحثها على مهاجمة حدود دولة المماليك ولكنه فشل في ذلك، فقد استطاع برسباي أن يحمي حدود بلاده ودان له التركمان بالطاعة والولاء .

ومع ذلك فقد ظل شاه رخ حريصا على نيل شرف كسوة الكعبة، فما كاد جقمق يعتلي العرش سنة 841هـ/1438م حتى أوفد شاه رخ بعثة لتهنئته بالسلطنة وصحبتها هدية ضخمة، واستمر تبادل الهدايا بين الجانبين وتحسنت العلاقات بينهما. ولما كانت أحوال مصر في ذلك الوقت لا تحسد عليها بسبب عودة حملة جقمق الثالثة فاشلة من رودس فضلا عن إحساسه بخطر العثمانيين، فقد وافق السلطان جقمق على رجاء شاه رخ بالسماح له بكسوة الكعبة في عام 847هـ/1443م بشرط أن تكون كسوة شاه رخ من الداخل فقط أي تحت كسوة السلطان، وقد فعل ذلك لتجنب نشوب حرب في ذلك الوقت، وكان ذلك "من عجز السلطان" أو "حسما

لمادة الشر" كما تروي المصادر، وأرسل شاه رخ في العام التالي 848هـ/1444م بعثة إلى القاهرة ومعها كسوة الكعبة، لتصحب موكب الحاج المصري إلى الأراضي المقدسة. واستاء المسلمون من فكرة قيام أحد حكّام المغول بكسوة الكعبة، لذلك أمر جقمق في عام 856هـ/1452م بنزع كسوة شاه رخ، واقتصر على كسوة السلطان، مما يؤكد حرص سلاطين المماليك على سيادة مصر وحمايتها للحرمين الشريفين.

(ب) خطر الصليبيين في جزيرتي قبرص ورودس :

ظلت جزيرة قبرص طوال الحروب الصليبية معقلاً هاماً من معاقل الصليبيين في الشرق، خاصة بعد سقوط عكّا سنة 691هـ/1291م، وهرب البقايا الصليبية من بلاد الشام إليها، ومنذ ذلك الحين أصبحت جزيرة قبرص مركزاً للمقاومة الصليبية في الشرق، فقد اتخذتها البابوية محطة بوليسية، تقوم منها بمراقبة شواطئ دولة المماليك ومحاصرتها، وإنزال أبلغ الضرر بتجارتها.

ونهضت جزيرة قبرص وملوكها بعبء الحرب الاقتصادية ضد المماليك في مصر والشام، فلم يكتف ملوكها بمهاجمة سواحل سلطنة المماليك في مصر والشام وإنما لجئوا إلى مهاجمة تلك الدولة في أهم مصادرها وهي التجارة، وكان ملوك قبرص يرسلون السفن القبرصية للتربص لسفن التجار الأوربيين، الذين يتاجرون مع دولة المماليك، ويفتكون بهم أشد الفتك. واستمر أهل قبرص يفسدون في البحر، ويقطعون الطريق على المراكب الآتية من دمياط والإسكندرية، بل وأغاروا على الشواطئ المصرية والشامية طوال عصر دولة المماليك البحرية.

ولم يستطع سلاطين المماليك تحمل اعتداءات القبارصة المتكررة على أراضيهم، تلك الاعتداءات التي بلغت ذروتها في حملة بطرس لوزجنان على الإسكندرية في عام 767هـ/1365م، ذلك الحدث الذي لم ينسَه المماليك للقبارصة، وعلى الرغم من الصلح الذي تمّ بين جزيرة قبرص وسلطنة المماليك في عام 772هـ/1370م فإنّ الأعمال العدوانية التي تعرضت لها شواطئ مصر والشام لم تنقطع حتى عصر دولة المماليك الثانية، لذلك صمم المماليك الجراكسة على غزو جزيرة قبرص وعلى رأسهم برسباي (825 - 842هـ / 1422 - 1438م) الذي قام بإرسال ثلاث حملات متتابعة لغزو الجزيرة.

وكانت أولى حملات برسباي على قبرص في عام 827هـ / 1424م حملة استكشافية صغيرة غرضها التعرف على الجزيرة وتحديد مسؤولية قبرص في معاونة القراصنة المعتدين على الشواطئ المصرية والشامية، وتألفت الحملة من سفينتين كبيرتين أقلعتا من بولاق في رمضان 827هـ/1424م ثم لحقت بهما عند دمياط سفينة ثالثة، فسارت الثلاث إلى بيروت حيث انضمت إليها سفينة رابعة، وفي طرابلس انضمت إليها سفينة خامسة، ثم اتجهت الحملة إلى قبرص. لكن اشتدت الريح على السفن قرب قبرص، فتفرقت ثم عادت واجتمعت مرة أخرى، وسارت بحذاء الشاطئ القبرصي، وأغارت الحملة على ميناء ليماسول وتمكنت من أسر ثلاث سفن قبرصية. وهرب حاكم ليماسول وتمكنت القوات المملوكية من التوغل داخل المدينة، وأشعلت النيران في عدة أحياء منها، لكنها لم تنل من حصن ليماسول إذ "وجدته منيعا تطول محاصرته". ثم أقلعت السفن المملوكية من قبرص عائدة إلى مصر محملة بالغنائم والأسرى في شوال 827هـ/سبتمبر 1424م.

لقد أثبتت هذه الحملة - رغم صغرها- مدى ضعف قبرص وعجزها عن المقاومة ومسؤوليتها عن أعمال القرصنة، مما جعل برسباي يفكر جديا في إخضاعها لسيطرة المماليك، لذلك قرر إرسال حملته الثانية إلى قبرص خاصة بعد أن استمرت هجمات القراصنة على شواطئ دولة المماليك، فقام الأسطول القبرصي بالهجوم على صور والساحل الممتد بين جبلة وطرابلس أيضاً.

وبعد أن أتم برسباي تجهيز سفن الحملة وشحنها بالمؤن والأسلحة والمقاتلة، غادرت الحملة بولاق في رجب 828هـ/ يوليو 1425م واتجهت إلى دمياط، ثم إلى بيروت ومنها إلى طرابلس حيث تجمعت سفن الحملة ومراكبها، ثم أبحرت إلى جزيرة قبرص، ورست بالقرب من مدينة الماغوصة حيث نزلت الخيل والمقاتلة على البر، وبدأت في الهجوم عليها. ولكن سرعان ما وصل رسول من صاحب الماغوصة يطلب الأمان والدخول في طاعة المسلمين ظاهريا، بينما حولت السفن القبرصية استدراج السفن المملوكية إلى عرض البحر، فاشتبك الأسطولان في معركة بحرية كبيرة، انتهت بهزيمة أسطول القبارصة وفرار سفنه في عرض البحر. واستطاعت الحملة الاستيلاء على ليماسول على الرغم من قوة حصنها ومناعته، ورفعت على قصرها الراية السلطانية. وقبل أن يقرّر المسلمون الزحف نحو العاصمة نيقوسيا، كان جانوس حاكم الجزيرة قد جمع عساكر كثيرة، وبدأ يوحّد صفوفه ويستعدّ للقتال من جديد، لذلك فضّل أمراء الحملة المملوكية العودة إلى مصر تخوفا من ضجر الجنود لطول القتال مع أهل قبرص، مكتفين بما حققوه من انتصارات .

وبعد أن أعدّ برسباي هذه الحملة وتمت عمارة السفن التي بلغ عددها مائة وثمانين قطعة، تحمل ما يزيد على خمسة آلاف مقاتل، جعل الأمير اينال الجكمي قائداً للأسطول والأمير تغري بردي المحمودي قائدا على القوات البرية . وخرجت الحملة من الإسكندرية في رجب 829هـ/يونيو 1426م واتجهت إلى قبرص مباشرة دون المرور بموانئ الشام. وفي قبرص التقت سفن الأسطول المملوكي بسفن القبارصة التي فضّلت الفرار. وأسرعت القوات البرية بمهاجمة مدينة ليماسول، التي سبق أن دمروا قلعتها في الحملة السابقة، إلا أنهم وجدوا القبارصة قد أعادوا تحصينها لذلك استمروا يحاصرونها ست ليال كاملة، تمكن المسلمون بعدها من فتح قلعة ليماسول، وشرعوا في هدمها وتخريبها. وبعد الاستيلاء على ليماسول، زحف المسلمون على العاصمة القبرصية نيقوسيا حيث التقت القوات البرية بالملك جانوس، ودارت بينهم معركة فاصلة لم يثبت فيها جند جانوس، وولوا على أعقابهم، وانتهت المعركة بهزيمة القبارصة وأسر ملكهم جانوس مع ألفين من جنده.

وشنت القوات البحرية بقيادة اينال الحكمي الغارة على مراكب القبارصة، وقاتلوا قتالا عظيما لدرجة أنّ بعض المسلمين كان يلقي بنفسه على مراكب القبارصة بالرغم من تكاثر المدافع والسهام. ويبدو أن رجال الأسطول القبرصي لم يعلموا بهزيمة القوات البرية وهزيمة ملكهم جانوس، فاستبسلوا في القتال، ولكن انتهت المعركة البحرية بانتصار أسطول المماليك وهرب السفن القبرصية إلى عرض البحر. ودخل الأمير تغري بردي مدينة نيقوسيا بدون قتال، وأعلن أنّ "الجزيرة صارت من جملة بلاد السلطان برسباي". وبعد أن حققت الحملة هدفها عادت إلى مصر بآلاف من الأسرى على رأسهم جانوس ملك قبرص، وبذلك استطاع برسباي إخضاع جزيرة قبرص لدولة المماليك، وانتقم من القبارصة لما قاموا

به من هجمات على سواحل مصر والشام، مما أضفى على عصره أهمية كبرى.

أما عن رودس فكانت من الجزر الهامة في شرق البحر المتوسط، وأصبحت منذ انتزعها الاسبتارية عام 708هـ/1308م من الدولة البيزنطية معقلا لمناوئة المسلمين، خاصة بعد سقوط عكا. وكان برسباي قد عزم على غزوها، إلا أن الظروف الداخلية والخارجية جعلته يرجئ فتحها لوقت لاحق. وكان نجاح برسباي في الاستيلاء على جزيرة قبرص حافزاً للسلطان جقمق (842-857هـ/1438-1453م) شجعه على القيام بمحاولات للاستيلاء على جزيرة رودس. هذا فضلا عن بقاء أسطول برسباي الذي غزا قبرص في حالة جيدة، بالإضافة إلى قرب جزيرة رودس من قبرص التي تقع تحت سيطرة المماليك، هذا إلى جانب تشجيع السلطان مراد الثاني العثماني (825-855هـ/1421-1451م) لجقمق على غزو هذه الجزيرة .

وبدأ جقمق يعدّ العدة لغزو جزيرة رودس، إذ أرسل إليها ثلاث حملات على التوالي بداية من عام 844هـ/1440م. ففي هذا العام سارت أولى حملات جقمق لغزو جزيرة رودس التي وصلت إليها في ربيع الثاني 844هـ / سبتمبر 1440م، وكان من المستحيل اقتحام المدينة إذ كانت محصنة ومهيأة للقتال، لذلك ما كادت سفن المماليك ترسو بشمال الجزيرة حتى هاجمها أسطول رودس، مما اضطرها إلى الإبحار ليلا عائدة إلى مصر دون أن تستطيع اقتحام رودس، من أي جهة. ويرجع سبب فشل هذه الحملة إلى تسرب أخبار الاستعداد لها إلى رودس، فاستعدت بالحصون والأبراج للقائها، وعندما وصلت الحملة إلى المدينة وجدتها على أهبة الاستعداد للقتال والدفاع عن نفسها.

ورغم فشل حملة جقمق الأولى التي أرسلها لغزو رودس، فإنه صمم على إعداد حملة ثانية خاصة بعد أن أغار الروادسة بعشر سفن على ساحل بيروت، فضلا عن أن لاستيك حاكم الجزيرة بدأ يتصل بمعظم ملوك أوربا طالبا العون . وبدأ جقمق حملته بارسال سفن استطلاع للتعرف على مدى استعداد أهل رودس للقتال وما اتخذوه من وسائل للتحصين، وعادت سفن الاستطلاع لتخبر جقمق أن لاستيك حاكم الجزيرة قد عكف على تحصينها بعد عودة الحملة المملوكية الأولى، لأن جواسيسه أعلموه بما يجري في مصر سراً من الاستعداد لحملة ثانية . وشرع جقمق في إرسال حملته الثانية لغزو رودس في عام 846هـ/1442م بعد أن فرغ من تجهيزها، واجتمعت سفن هذه الحملة القادمة من مصر والشام قبالة ثغر ليماسول بمياه جزيرة قبرص، ثم أبحرت الحملة من قبرص بعد أن تزودت بالمؤن، ونجحت الحملة في احتلال جزيرة قشتيل الروج- وهي جزيرة صغيرة تابعة للاسبتاريين المسيطرين على رودس- لكنها لم تنقل من رودس، وعادت إلى مصر بسبب حلول فصل الشتاء وتخوف العسكر من غضبته، لذلك اعتبرها البعض نصراً مبتوراً.

ولم يزد فشل الحملة الثانية على رودس السلطان جقمق إلاّ عزما وتصميما على فتح الجزيرة، فأعدّ حملة ثالثة لهذا الغرض، واتخذ من حملة برسباي الثالثة على قبرص نموذجا يحتذيه، فقام بفصل القوات البحرية عن القوات البرية مثلما فعل برسباي، كما أمر بأن تنضم كثير من القوات المملوكية التابعة لبلاد الشام إلى تلك الحملة، ثم أصبحت الحملة أوفر عدداً وعدّة من الحملتين السابقتين .

وبعد إتمام الاستعدادات رحلت الحملة من بولاق في 23 محرم عام 848هـ/3 يوليو 1444م إلى موانى الشام ومنها إلى رودس مباشرة دون المرور

بقبرص وآسيا الصغرى، وما إن وصلت الحملة إلى رودس حتى أخذت في حصارها ونصبت عليها المجانيق وآلات الحصار، وظل المماليك يحاصرونها أياماً لحصانتها، ورغم شدة الحصار فإن رودس "ظلت تزداد قوة لشدة مقاتليها ولعظم عمارتها". وما لبث الروادسة أن قاموا بهجوم مفاجئ على السفن المملوكية بعدد كبير من المراكب، ودارت معركة حربية عنيفة بين الجانبين، انتهت بهزيمة سفن الروادسة وعودتها مهزومة. وظل القتال في البر مستمرا بين المماليك والروادسة، وردوس لا تزداد إلا قوة وعزما، حتى تغلب أهلها على المماليك مما اضطرهم إلى رفع الحصار عنها بعد أن دام أربعين يوماً، وقتل منهم عدد كبير، ولجأ الباقي إلى السفن، التي سرعان ما اتخذت طريقها في البحر طلبا للنجاة.

ورغم فشل محاولات جقمق السيطرة على جزيرة رودس فإنها جعلت الروادسة يطلبون عقد الاتفاقيات والصلح مع مصر، لتجنب هجمات الأسطول المملوكي على جزيرتهم، وتعهدوا بعدم الاعتداء على السفن والشواطئ الإسلامية. وبذلك نجح كل من بيرسباي وجقمق في وضع حد لهجمات القراصنة على شواطئ مصر والشام.

توفي جقمق في عام 857هـ/ 1453م، وخلفه ابنه المنصور عثمان على عرش السلطنة، غير أنه لم يستمر سوى أربعين يوما أو ينيف، ويرجع سبب ذلك إلى أنه كان غاية في القسوة والجشع، وقد نكل ببعض الأمراء البارزين فأوغر صدر المماليك عليه مما جعلهم يتفقون على عزله، هذا فضلا عن قيام الجيش بثورة ضده بسبب توزيعه النفقة عليهم دنانير ذهبية ناقصة القيمة، لذلك اتفق الجميع على خلعه وتولية الأمير اينال أتابك العساكر بدلاً منه.

السلطان الأشرف اينال (857-865هـ / 1453-1460م) وثورات المماليك الجلبان:

هو اينال العلائي الظاهري الناصري الأشرف سيف الدين أبو النصر ويقال له الأجرود. وقد اشتراه الظاهر برقوق هو وأخوه طوخ، بعد أن جلبهما التاجر علاء الدين من الجركس، وتدرج اينال في عدة وظائف قبل أن يصل إلى عرش السلطنة، فكان أمير عشرة، ثم ولاه الأشرف برسباي نيابة غزة في عام 831هـ/1428م، ثم نيابة الرها ثم نقله لنيابة صفد، واستمر بها إلى أن طلبه الظاهر جقمق، وأنعم عليه بإمرة مائة وتقدمة ألف بديار مصر، كما ولاه الظاهر جقمق الدوادارية الكبرى، ثم عينه أتابكاً، واستمر في منصبه هذا إلى أن تسلطن في ربيع الأول من عام 857هـ/1453م.

وكان اينال من خيار المماليك الجراكسة في الحلم ولين الجانب، وكثرة الاحتمال، وقلة الغضب، لولا مماليكه الجلبان. ويؤكد ابن اياس ذلك بقوله: "ولولا جور مماليكه في حق الناس، لكان خيار ملوك الجراكسة".

والمماليك الجلبان أو الأجلاب هم المماليك "المشتروات" التابعون للسلطان القائم، ثم صار هذا الاصطلاح يطلق على المماليك المشتروات الذين يجلبهم كل سلطان جديد خاصة في عهد دولة المماليك البرجية، وكان معظمهم عند شرائهم إما في سن البلوغ أو بعد بلوغهم سن الرشد. ويلاحظ أن الظاهرة المميزة لبعض سلاطين المماليك الجراكسة هي كثرة الفتن والثورات والقلاقل من جانب المماليك الجلبان، وعجز السلاطين عن الضرب على أيديهم، بل إن ثوراتهم المتلاحقة كانت من أخطر المشاكل الداخلية التي هدمت وأرّقت سلاطين المماليك

الجراكسة - وخاصة اينال - وأنهكت قوة الدولة ومواردها.

أما عن الأسباب التي دفعت المماليك الجلبان إلى القيام بالثورات المتتالية في عهد اينال والتي بلغ عددها سبع ثورات، هي سنوات حكمه الثماني فيأتي في مقدمتها الخلل الذي أصاب نظام المماليك في عصر دولة المماليك الجراكسة، نتيجة لاختلاف وتغير نظام تربية المماليك عما كان عليه في دولة المماليك البحرية. هذا فضلاً عن العامل الاقتصادي الذي أثر تأثيرا كبيرا في كثرة ثورات المماليك الجلبان، إذ لم يستطع السلطان تغطية النفقات والرواتب المقررة للمماليك، وعجز عن الوفاء بهذه الالتزامات في مواعيدها المحددة كما عجز عن تلبية مطالبهم بزيادة النفقة عليهم، فقد حدث في سنة 857هـ/ 1453م أن قام المماليك الجلبان بثورة كبيرة مطالبين السلطان الأشرف اينال بنفقة ثانية، فبعث السلطان يعتذر إليهم بأنّ الخزائن خالية من الأموال.

كذلك ثار الجلبان في عام 861هـ/1456م مطالبين بزيادة رواتبهم، وهاجموا السلطان ورجموه بالحجارة، وأصابوه في ظهره، ولما هرب السلطان من أمامهم إلى إحدى قاعات القلعة، أغلقوا الباب عليه. ولم تهدأ ثورتهم إلا بعد أن ترددت الرسل بين السلطان وبين هؤلاء الجلبان، ووقع الاتفاق بينهم وبين السلطان على أن "يزيدهم ألفي درهم في الكسوة، فصارت من يومئذ ثلاثة آلاف درهم لكل مملوك، وزادهم في الأضحية رأساً من الغنم في كل سنة".

إن كثرة ثورات المماليك الجلبان في عهد الأشرف اينال ضدّ موظفي الدولة وضد الرعية خلال أعوام 858-864هـ/ 1454-1459م قد ترتب عليها أن فسدت أحوال الديار المصرية، وأبطلت قرارات السلطان الخاصة بالبلاد، ووقفت حائلاً دون الإصلاح، وارتفعت الأسعار خاصة أسعار المواد الغذائية وعمّ الغلاء، وأغلقت الحوانيت والأسواق، لذلك تمنى الناس زوال ملكه.

السلطان الأشرف قايتباي المحمودي (872-901هـ/1468-1496م):

ينسب إلى الخواجا محمود بن رستم الذي جلبه. اشتراه الأشرف برسباي، وأنزله في طباق القلعة وصار من المماليك الكتابية، ثم اشتراه الظاهر جقمق وأعتقه وترقى في الوظائف المختلفة. وبويع بالسلطنة في رجب من عام 872هـ/1468م، وتلقب بالأشرف، وكان وافر العقل، سديد الرأي، عارفا بأحوال المملكة، يضع الأشياء في نصابها، ويتروى في اتخاذ القرارات وإصدار الأحكام. وكان عصره هو عصر العمارة والفنون، ويشهد على ذلك كثرة المنشآت في عهده من مساجد ومدارس وقلاع ووكالات وما قام به من ترميمات وإصلاحات في منشآت أسلافه، ساعده على ذلك طول فترة حكمه التي تقدر بتسعة وعشرين عاما.

بدأ قايتباي حكمه بالتخلص من مماليك السلاطين الذين حكموا قبله حتى يأمن شرهم، واشترى عدداً كبيراً من المماليك الجلبان، واعتمد عليهم اعتماداً كبيراً، فكثرت ثوراتهم، وزاد طغيانهم حتى شرعوا في قتله لولا أن علم بمؤامرتهم. كذلك تمكن قايتباي من التصدي لثورات العربان سواء في البحيرة أم في الشرقية أم في الصعيد، وقضى على فسادهم وقطعهم الطريق على المسافرين. ورغم الثورات الداخلية فإن الطمأنينة عمت بين الناس.

أما في الخارج فكان على قايتباي أن يواجه خطرين خلال فترة حكمه هما: الأول خطر القبائل التركمانية، والثاني خطر العثمانيين. فقد هددت

الإمارات التركمانية الحدود الشمالية لدولة المماليك، وقد نجح المؤيد شيخ في إخضاعها حتى دانت له بالطاعة والولاء، وساد الهدوء النسبي بين الجانبين، ولكن سرعان ما قويت شوكة هذه الإمارات التركمانية بعد أن تدخل العثمانيون في شؤونها، وبدأت تخرج عن سلطان المماليك وطاعتهم، فقد نجحت إمارة دلغادر في أن تجمع التركمان بها تحت راية شاه سواد الذي خطب له في عاصمته، ونقش اسمه على العملة، بل وراح يهاجم أطراف دولة المماليك الشمالية في عام 872هـ/ 1468م، لذلك أرسل قايتباي ثلاث حملات لتأديبه انتهت بالقبض عليه وشنقه، وعلقت جثته على باب زويلة، ودانت إمارة دلغادر لقايتباي بالولاء والطاعة. كذلك نجح قايتباي في إخضاع دولة الشاه السوداء، أما الشاه البيضاء فقد انتهى الصراع معها بتوقيع الصلح مع صاحبها حسن الطويل.

وشهد عصر قايتباي نزاعاً بين القوتين العظميَيْن المماليك والعثمانيين، وحاول كلا الجانبين أن يستأثر بزعامة العالم الإسلامي، كما حاول السلطان العثماني (بايزيد) أن يستأثر بحماية الحرمين الشريفين، فطلب من قايتباي أن يسمح له بالقيام بإصلاحات في مكة، فرفض قايتباي طلبه، لذلك تحرش بايزيد بدولة المماليك ووسيلته في ذلك تلك الإمارات التركمانية التي حاولت كثيرا الخروج على طاعة المماليك، غير ان الاحتكاك الفعلي بين المماليك والعثمانيين حدث في عهد قانصوه الغوري.

سلطنة قانصوه الغوري (906-922هـ/1501-1516م) :

تولى قانصوه الغوري السلطنة في شوال 906هـ/مايو 1501م بعد تردد لأنه كان يخشاها خوفا من أن يقتل عند عزله مثلما حدث لسلاطين المماليك الجراكسة الأواخر عندما عزلوا. وكان قد تجاوز الستين وظن الأمراء أنه ضعيف سهل لين يمكن عزله في أي وقت، ولكن سرعان ما أثبت الغوري عكس ذلك، فقد أعاد الأمن والاستقرار إلى البلاد في سرعة، وعيّن في مناصب الدولة من يثق فيهم من كبار الأمراء، وحاول حل الأزمة المالية بجمع ضرائب عشرة أشهر دفعة واحدة، وفرض ضرائب على كل شيء حتى الأوقاف الخيرية، وضاعف المكوس والرسوم الجمركية، وحقق الغوري أغراضه ولكن على حساب شعب مثقل الكاهل بالضرائب والاحتكارات والالتزامات، شعب يعاني من الفتن والمنازعات بين الأمراء وطوائف المماليك. واستخدم الغوري الأموال التي جمعها في سدّ العجز في خزانة الدولة، وفي الإكثار من شراء المماليك، وتشييد جامعة ومدرسة في الحي المعروف باسمه في القاهرة، والاهتمام بطريق الحج، كما صرف مبالغ طائلة على بلاطه ومجالسه الأدبية التي ضمت العديد من العلماء والشعراء والأدباء. ولم تحدث في عصر الغوري أية ثورات داخلية إلا ثورات المماليك الجلبان والعربان وهي من الثورات المألوفة في كل عصر، ونجح الغوري في القضاء عليها، ولكن الخطر الذي هدد سلطنة المماليك في عهد الغوري حقا جاء من جانب كل من البرتغاليين والعثمانيين.

(أ) المماليك والبرتغاليون :

أدت حركة المغول التوسعية في القرن السابع الهجري/الثالث عشر الميلادي إلى أنه لم يعد هناك سوى طريق واحد للتجارة بين الشرق والغرب وهو

طريق البحر الأحمر ومصر الذي يسيطر عليه المماليك في مصر والشام، لذلك انتهز المماليك هذه الفرصة وفرضوا رسوما جمركية باهظة على السلع القادمة من آسيا والتي تحتاج إليها أوربا، وفي مقدمتها التوابل مما دفع الأوربيين للبحث عن طريق آخر لجلب بضائع الشرق وسلعه بأسعار أرخص، وقد استطاع البرتغاليون اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح عام 904هـ/1498م والوصول إلى الهند عن طريق الدوران حول إفريقيا.

وقد ترتب على اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح أن استطاع البرتغاليون توفير سلع الشرق الأقصى وأهمها التوابل بثمن واطئ، يقدر بربع الثمن الذي كانت تباع به في أسواق مصر وموانيها، فضلا عن تهديد مركز مصر الاقتصادي كطريق رئيسي للتجارة بين الشرق والغرب، علاوة على حرمان المماليك من المورد الأول الذي استمدوا منه قوتهم وعظمتهم.

وحاول البرتغاليون كذلك تهديد طريق التجارة في البحر الأحمر وإغلاقه في وجه التجارة المملوكية، فقاموا في عام 907هـ/ 1501م بتدمير سفينة تابعة للسلطان الغوري في ميناء قاليقوط كانت على وشك الإبحار إلى جدة. وتكرر الحدث في العام التالي 908هـ/ 1502م حيث هاجم البرتغاليون سفينة كبيرة للسلطان الغوري في ساحل المليبار كانت مشحونة بالبضائع والعديد من الحجاج وكانت في طريقها إلى جدة كذلك وأغرقها دي غاما بعد أن نهب ما كان بها.

وحاول الغوري التصدي للبرتغاليين بأن أرسل أولا حملة إلى قاليقوط لطرد البرتغاليين من الهند، غير أن جهوده ضاعت هباء، لأن حكام الهند المسلمين لم يحركوا ساكنا لقتال البرتغاليين، فما كان من الغوري إلا أن وجه نداء إلى البابا يوليوس الثاني 1503-1513م وإلى مانويل ملك البرتغال مهددا إياهم بقتل جميع الفرنج في بلاده وإغلاق كنيسة القيامة ببيت المقدس ما لم يكف البرتغاليون عن نشاطهم العدائي في المياه الهندية عند مدخل البحر الأحمر، ولكن لم تؤثر تهديدات الغوري على الغرب الأوربي، وواصل البرتغاليون هجماتهم على السفن الإسلامية القادمة من البحر الأحمر أو المتجهة إليه.

ولجأ الغوري إلى القوة، فأعد أسطولاً في عام 913هـ/1508م وأرسله في البحر الأحمر وعلى رأسه حسين الكردي، ونجح في أن يلحق الهزيمة بالبرتغاليين عند شواطئ الهند الغربية، غير أنَ هذا النصر لم يدم طويلا، إذ تمكّن البرتغاليون من إنزال الهزيمة بالأسطول المملوكي في معركة "ديو البحرية" في عام 914هـ/1509م. وهكذا انتهت محاولات الغوري بالفشل وضاعت مكانة مصر كوسيط تجاري بين الشرق والغرب وثبّت البرتغاليون أقدامهم في المياه الهندية.

(ب) المماليك والعثمانيون:

ارتبطت العلاقات بين دولة المماليك الثانية والدولة العثمانية بمسألة الحدود والمنافسة على زعامة العالم الإسلامي، وبدأت هذه العلاقات ودية ما دامت حدود الدولتين متباعدة، وتبادل سلطان كل دولة من الدولتين الهدايا مع صاحبه، وظلت العلاقات هكذا حتى عهد الظاهر جقمق وانيال . ثم بدأت العلاقات بين المماليك والعثمانيين تسوء خاصة حينما بدأ العثمانيون يفكرون في التوسع شرقا على حساب الدول الإسلامية المجاورة لهم في آسيا الصغرى، كما توسعوا على حساب الدولة البيزنطية ودخلوا عاصمتها القسطنطينية في عام 857هـ/1453م، هذا فضلا عن تدخل العثمانيين في شؤون بعض الإمارات التركمانية التي كانت تتمتع بحماية

المماليك وتدين لهم بالطاعة والولاء. واشتدت المنافسة على التدخل في شؤون هذه الإمارات في عهد قايتباي، لذلك ساءت العلاقات بين الجانبين، وحدثت بينهما صدامات عسكرية على الحدود كان النصر فيها حليف المماليك لأن قوة العثمانيين كانت في دور التطور والنمو.

ولكن سرعان ما اشتدت سطوة العثمانيين في عهد سلطانهم (سليم الأول) خاصة بعد أن نجح في القضاء على إمارة دلغادر التركمانية التابعة لسلطنة المماليك في عام 921هـ/1515م مما جعل الغوري يحس إحساسا قويا بخطر العثمانيين الذي اقترب بشدة من حدود دولته، كذلك بدأ يستعد لمواجهة الموقف. وبعد أن استكمل استعداده، واستعد للخروج إلى حلب لمواجهة تهديد العثمانيين إذ برسالة تصله من "خيار بك" نائب حلب يذكر فيها أن السلطان سليم ينوي محاربة الصفويين وأن استعداداته ليست لضرب المماليك. ولكن لم ينخدع السلطان الغوري واستمر في استعداداته، ثم خرج على رأس الجيش إلى حلب تاركا الأمير طومان باي نائبا عنه في السلطنة .

وكان أن دارت معركة "مرج دابق" بين المماليك والعثمانيين ودارت فيها الدائرة على المماليك، وسقط الغوري عن فرسه جثة هامدة من هول الهزيمة في رجب من عام 922هـ/1516م بعد أن أظهر هو والمماليك شجاعة نادرة في قتال العثمانيين. وقد حددت معركة مرج دابق مستقبل مصر والشام لعدة قرون تالية، خاصة وقد انتاب أهل مصر بعد عودة جيش المماليك مهزوماً مدحوراً نوعٌ من الخوف والفزع والرعب، مما دفع الأمراء إلى الإسراع باختيار طومان باي سلطاناً على البلاد.

طومان باي وسقوط دولة المماليك الجراكسة (923هـ/1517م):

تولى طومان باي عرش السلطنة في ظروف لا يحسد عليها خاصة وقد نجح العثمانيون في السيطرة على معظم بلاد الشام، ولم يبق أمامهم سوى مصر، لذلك كان الشغل الشاغل لطومان باي هو الإعداد للمعركة المنتظرة مع العثمانيين، فقام بمحاولات لاسترضاء المماليك والأمراء وحثهم على الخروج للقتال عن أنفسهم وأولادهم وأزواجهم دون انتظار مقابل، ثم بدأ يعدّ آلات الحرب ويحشد الإمكانات المادية والبشرية في مواجهة العثمانيين.

وكان اللقاء الأول بين طومان باي وسليم الأول عند الريدانية (قرب العباسية) في ذي الحجة 922هـ/ يناير 1517م، واستمرّ طومان باي يقاتل في معركة حامية حتى انفض عنه عسكره، فانسحب إلى جنوب القاهرة بعد أن كبّد العثمانيين خسائر فادحة في معركة شرسة اعترف سليم الأول القائد المنتصر بصعوبتها. ودخل العثمانيون مدينة القاهرة في 30 من ذي الحجة 923هـ/23 يناير 1517م دون أدنى مقاومة. أما عن طومان باي فقد ظل يقاوم العثمانيين في طرقات القاهرة وأحيائها حتى نجح في إخراج السلطان سليم منها بعد أن دخلها، ولكنه فوجئ بهجوم العربان على مؤخرته فاضطر إلى التقهقر ثانية، وأخيرا التقى جيشه الصغير بالجيش العثماني في معركة فاصلة انهزم فيها طومان باي، وفرّ نحو تروجة بالبحيرة حيث اختبأ عند حسن بن مرعي أحد مشايخ العربان، الذي قام بتسليمه للسلطان سليم، فقام بشنقه على باب زويلة.

وبدخول العثمانيين مصر والشام تبدأ صفحة جديدة في تاريخهما تحت الحكم العثماني.

أ.د. ليلى عبد الجواد إسماعيل
جامعة القاهرة

ملحق
سلاطين المماليك البرجية (الجراكسة)

1. سلطنة الظاهر برقوق 784-801هـ/1382-1399م.
2. سلطنة الناصر فرج بن برقوق 801-815هـ/1399-1412م.
3. سلطنة المؤيد شيخ المحمودي 815-824هـ/1412-1421م.
4. سلطنة الأشرف برسباي 825-841هـ/1422-1438م.
5. سلطنة الظاهر جقمق 842-857هـ/1438-1453م.
6. السلطان الأشرف اينال 857-865هـ/1453-1460م وثورات المماليك الجلبان.
7. السلطان الأشرف قايتباي المحمودي 872-901هـ/1468-1496م.
8. سلطنة قانصوه الغوري 906-922هـ/1501-1516م.
9. طومان باي وسقوط دولة المماليك الجراكسة 923هـ/1517م.

المصادر والمراجع

أولاً - المصادر العربية :

- ابن إياس، محمد بن أحمد (ت 930هـ/1533م): بدائع الزهور في وقائع الدهور، تحقيق محمد مصطفى، القاهرة 1963-1984.
- ابن أيبك الدواداري، أبو بكر بن عبد الله (ت 736هـ/1335م): كنز الدرر وجامع الغرر، الجزء السابع، الدر المطلوب في أخبار بني أيوب، تحقيق سعيد عبد الفتاح عاشور، القاهرة 1972م.
- ابن أيبك الدواداري، أبو بكر بن عبد الله (ت 736هـ/1335م): كنز الدرر وجامع الغرر، الجزء الثامن، الدرة الزكية في أخبار الدولة التركية، تحقيق أولرخ هاريمان، القاهرة 1971م.
- ابن أيبك الدواداري، أبو بكر بن عبد الله (ت 736هـ/1335م): كنز الدرر وجامع الغرر، الجزء التاسع: الدرّ الفاخر في سيرة الملك الناصر، تحقيق هانس روبرت رويس، القاهرة 1960م.
- ابن تغري بردي، جمال الدين أبو المحاسن، (ت 874هـ/1470م): النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية والمطبعة الأميرية، ج 13، 14 تحقيق فهيم شلتوت، القاهرة 1970-1971م.
- ابن تغري بردي، جمال الدين أبو المحاسن، (ت 874هـ/1470م): المنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي، الأجزاء 1، 2، 4، 6، 7، 8 تحقيق محمد محمد أمين، القاهرة 1984-1995م.
- ابن تغري بردي، جمال الدين أبو المحاسن، (ت 874هـ/1470م): المنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي، الأجزاء 3، 5 تحقيق نبيل عبد العزيز، القاهرة 1988،1986م.
- ابن حبيب، الحسن بن عمر بن الحسن (ت 779هـ/1377م): تذكرة النبيه في أيام المنصور وبنيه، الجزء الأول، حوادث وتراجم (678-708هـ/1279-1308م) تحقيق محمد محمد أمين، القاهرة 1976م.
- ابن حجر العسقلاني، شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي (ت852هـ/ 1449م): أنباء الغمر بأبناء العمر، بيروت 1986م.
- ابن حجر العسقلاني، شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي (ت852هـ/ 1449م): الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، تحقيق محمد سيد جاد الحق، القاهرة 1966م.
- ابن داود الصيرفي، علي بن داود بن إبراهيم الجوهري (ت 900هـ/1494م): نزهة النفوس والأبدان في تواريخ أهل الزمان، تحقيق حسن حبشي، القاهرة 1970-1994م.
- ابن داود الصيرفي، علي بن داود بن إبراهيم الجوهري (ت 900هـ/1494م): إنباء الهصر في أبناء العصر، تحقيق حسن حبشي، القاهرة 1970م.
- ابن زنبل الرمال، أحمد بن زنبل الرمال (من علماء القرن 10هـ/16م): آخرة المماليك أو

واقعة السلطان الغوري مع سليم الأول، تحقيق عبد المنعم عامر، القاهرة 1998م.
- ابن شاهين الظاهري، غرس الدين خليل بن شاهين (872هـ/1467م): زبدة كشف الممالك وبيان الطرق والمسالك، تحقيق بولس راويس، باريس 1894م.
- ابن عبد الظاهر، محي الدين بن عبد الظاهر (ت 692هـ/1292م): الروض الزاهر في سيرة الملك الظاهر، تحقيق ونشر عبد العزيز الخويطر، الرياض 1976م.
- ابن عبد الظاهر، محي الدين بن عبد الظاهر (ت 692هـ/1292م): تشريف الأيام والعصور بسيرة الملك المنصور، تحقيق مراد كامل، القاهرة 1961م.
- ابن العبري، غريغوريوس أبو الفرج ابن هارون الطبيب (ت 685هـ/ 1286م): تاريخ مختصر الدول، تصحيح وفهرسة الأب أنطون صالحاني اليسوعي، بيروت 1983م.
- ابن الفرات، محمد بن عبد الرحيم المصري (ت807هـ/1404م): تاريخ ابن الفرات، ج 8، تحقيق قسطنطين زريق ونجلاء عز الدين، بيروت 1983م.
- ابن كثير، الحافظ عماد الدين أبو الفدا (ت 774هـ/ 1372م): البداية والنهاية، تحقيق عبد العزيز النجار، م 7، القاهرة 1992م.
- ابن واصل، محمد بن سالم جمال الدين (ت 697 هـ/1298م): مفرج الكروب في أخبار بني أيوب، الجزء الخامس، تحقيق حسنين محمد ربيع، القاهرة 1977م.
- أبو شامة، شهاب الدين أبو محمد (ت 665هـ/1268م): تراجم رجال القرنين السادس والسابع، المعروف بالذيل على الروضتين، تحقيق عزت العطار الحسيني، بيروت 1974م.
- أبو الفداء، عماد الدين إسماعيل أبو الفدا (ت 732هـ/1331م): المختصر في أخبار البشر المعروف بتاريخ أبي الفدا ، بيروت 1983م.
- بيبرس الدوادار المنصوري، الأمير ركن الدين بن عبد الله (ت 725هـ/ 1324م): التحفة الملوكية في الدولة التركية، تحقيق عبد الحميد صالح حمدان، القاهرة 1987.
- بيبرس الدوادار المنصوري، الأمير ركن الدين بن عبد الله (ت 725هـ/ 1324م): زبدة الفكرة في تاريخ الهجرة، ج 9، تحقيق زبيدة عطا، القاهرة 1972م.
- جوانفيل (ت 717هـ/1317م): القديس لويس: حياته وحملاته على مصر والشام، ترجمة حسن حبشي، القاهرة 1968م.
- الذهبي، الحافظ الذهبي (ت 748هـ/ 1317م): العبر في خبر من غبر، تحقيق أبو هاجر محمد السعيد، بيروت 1985م.
- السخاوي، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن (ت 902هـ/1496م): الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، 12 جزء ، بيروت (د.ت).
- السخاوي، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن (ت 902هـ/1496م): التبر المسبوك في ذيل السلوك، تصحيح أحمد زكي، مصر 1896م.
- السيوطي، جلال الدين بن عبد الرحمن (ت 911هـ/1505م): حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة، القاهرة 1331هـ.
- السيوطي، جلال الدين بن عبد الرحمن (ت 911هـ/1505م): غزوات قبرص ورودس منقول من كتابه المسمى "تاريخ الملك الأشرف قايتباي"، القاهرة (د.ت).
- صالح بن يحيى: تاريخ بيروت وأخبار الأمراء

البحريين من بني الغرب، تحقيق الأب لويس شيخو اليسوعي، بيروت 1898م.
- الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك (ت 764هـ/1362م): كتاب الوافي بالوفيات، فيسبادن 1973.
- العيني، بدر الدين محمود (ت 855هـ/1451م): عقد الجمان في تواريخ أهل الزمان، تحقيق محمد محمد أمين، القاهرة 1987-1992م.
- العيني، بدر الدين محمود (ت 855هـ/1451م): السيف المهند في سيرة الملك المؤيد شيخ المحمودي، تحقيق فهيم شلتوت، القاهرة 1967م.
- القلقشندي، أبو العباس أحمد بن علي (ت 821هـ/1418م) : صبح الأعشى في صناعة الإنشا، 14 جزء ، القاهرة 1912-1922م.
- المقريزي، تقي الدين أحمد بن علي (ت 845هـ/1442م): السلوك لمعرفة دول الملوك، تحقيق محمد مصطفى زيادة، القاهرة 1971م.
- المقريزي، تقي الدين أحمد بن علي (ت 845هـ/1442م): السلوك لمعرفة دول الملوك، الجزءان الثالث والرابع تحقيق سعيد عاشور، القاهرة 1970-1972م.
- المقريزي، تقي الدين أحمد بن علي (ت 845هـ/1442م): المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، بيروت عن طبعة بولاق، 1270هـ.
- المقريزي، تقي الدين أحمد بن علي (ت 845هـ/1442م): إغاثة الأمة بكشف الغمة، القاهرة 1999م.
- النويري، شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب (ت 733هـ/1332م): نهاية الأرب في فنون الأدب، تحقيق محمد ضياء الدين الريس، القاهرة.
- الهمذاني، رشيد الدين بن عماد الدولة (ت 718هـ/1318م): جامع التواريخ، نقله إلى العربية محمد صادق نشأت، محمد مرسي هنداوي، فؤاد عبد المعطي الصياد، القاهرة 1960م.

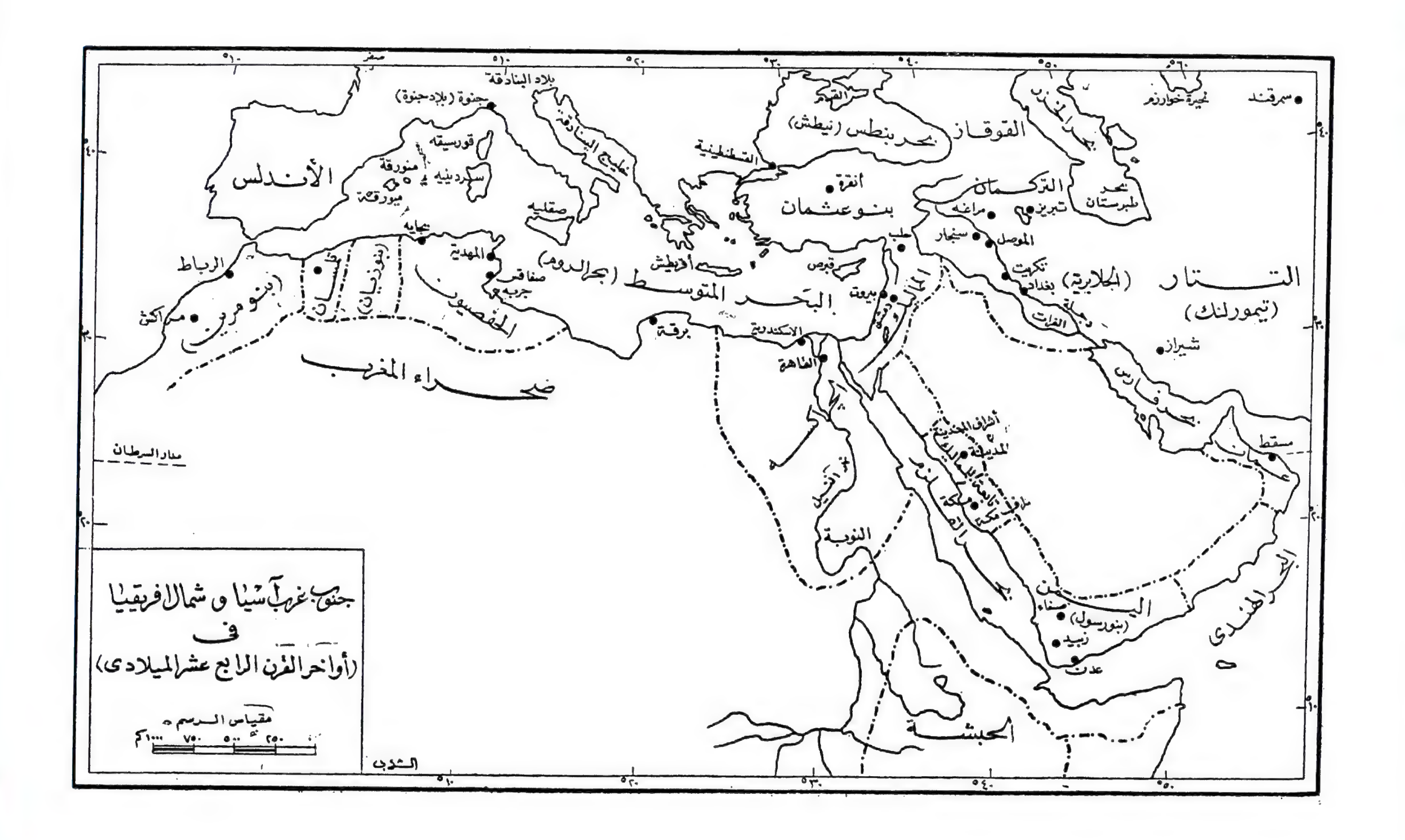
ثانياً - المراجع العربية:

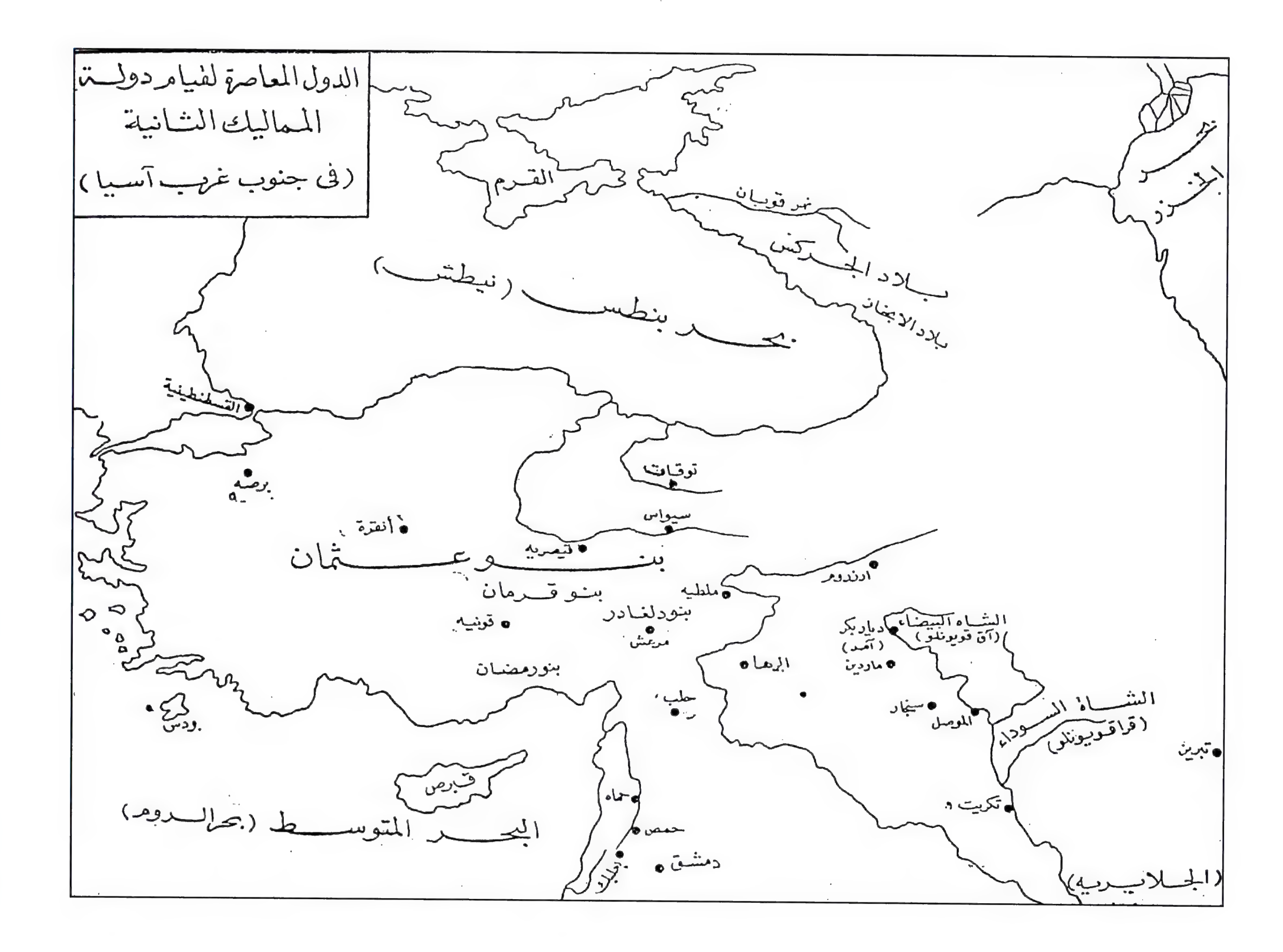
- سعيد، إبراهيم حسن : البحرية في عصر سلاطين المماليك، القاهرة 1980م.
- طرخان، إبراهيم علي : مصر في عصر دولة المماليك الجراكسة، القاهرة 1960م.
- عبد الكريم، أحمد : تيمورلنك ودولة المماليك الجراكسة، القاهرة 1985م.
- الصياد، أحمد فؤاد: الشرق الإسلامي في عهد الايلخانيين (أسرة هولاكوخان)، قطر 1987م.
- متولي، أحمد فؤاد: الفتح العثماني للشام ومصر ومقدماته من واقع الوثائق المصرية والمصادر التركية والعربية المعاصرة، القاهرة 1975م.
- عبد السيد ، حكيم أمين : صور من الحضارة الإسلامية في سلطنة المماليك، الكويت 1992م.
- النخيلي، درويش: السفن الإسلامية في مصر في عصر دولة المماليك الجراكسة، القاهرة 1993م.
- عاشور، سعيد عبد الفتاح: العصر المماليكي في مصر والشام، القاهرة 1965م.
- عاشور، سعيد عبد الفتاح: الأيوبيون والمماليك في مصر والشام، القاهرة 1990م.
- عاشور، سعيد عبد الفتاح: المجتمع المصري في عصر سلاطين المماليك، القاهرة 1992.
- عاشور، سعيد عبد الفتاح: قبرص والحروب الصليبية، القاهرة 1957م.

- عاشور، سعيد عبد الفتاح: "الحصر الاقتصادي على مصر زمن الحروب الصليبية"، بحث منشور في بحوث ودراسات في تاريخ العصور الوسطى، بيروت 1997م.
- العريني ، السيد الباز : الفروسية في مصر في عصر سلاطين المماليك، القاهرة 1968م.
- حمزة، عادل عبد الحافظ: "دور خاير بك في موقعة مرج دابق 922هـ/1516م رؤية تاريخية" بحث منشور في المجلة المصرية للدراسات التاريخية 1989م.
- عبد التواب عبد الرحمن محمود : قايتباي المحمودي، الهيئة المصرية العامة 1978م.
- أبو غازي، عماد: طومان باي السلطان الشهيد، القاهرة 1999م.
- علي، علي السيد : "الفناء الكبير والموت الأسود في القرن الرابع عشر"، بحث منشور في المجلة التاريخية المصرية، مجلد33، 1986م.
- وقاد، فاطمة: دور الأسطول المصري في عصر الحروب الصليبية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة 1998.
- إبراهيم ، لبيبة : الرقيق وتجارته في مصر والشام في عصر دولة المماليك، رسالة ماجستير غير منشورة، آداب القاهرة 1993م.
- إبراهيم ، لبيبة : الفتن والقلاقل الداخلية في دولة المماليك، رسالة دكتوراه، آداب القاهرة 2000م.
- إسماعيل، ليلى عبد الجواد: "نائب السلطنة في القاهرة في عصر دولة المماليك البحرية"، بحث منشور في مجلة المؤرخ المصري، العدد الأول، يناير 1988.
- إسماعيل، ليلى عبد الجواد: "أتابك العساكر في القاهرة في عصر دولة المماليك البحرية"بحث منشور في مجلة المؤرخ المصري، العدد العاشر، يناير 1993.
- الزامل، محمد فتحي: دور القوى الأوربية في الحصار الاقتصادي على سلطنة المماليك، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة 2000.
- زيادة، محمد مصطفى: "المحاولات الحربية للاستيلاء على جزيرة رودس"، بحث منشور في مجلة الجيش، يناير 1946.
- نديم، محمود : الفن الحربي للجيش المصري في العصر المملوكي، القاهرة 1983م.

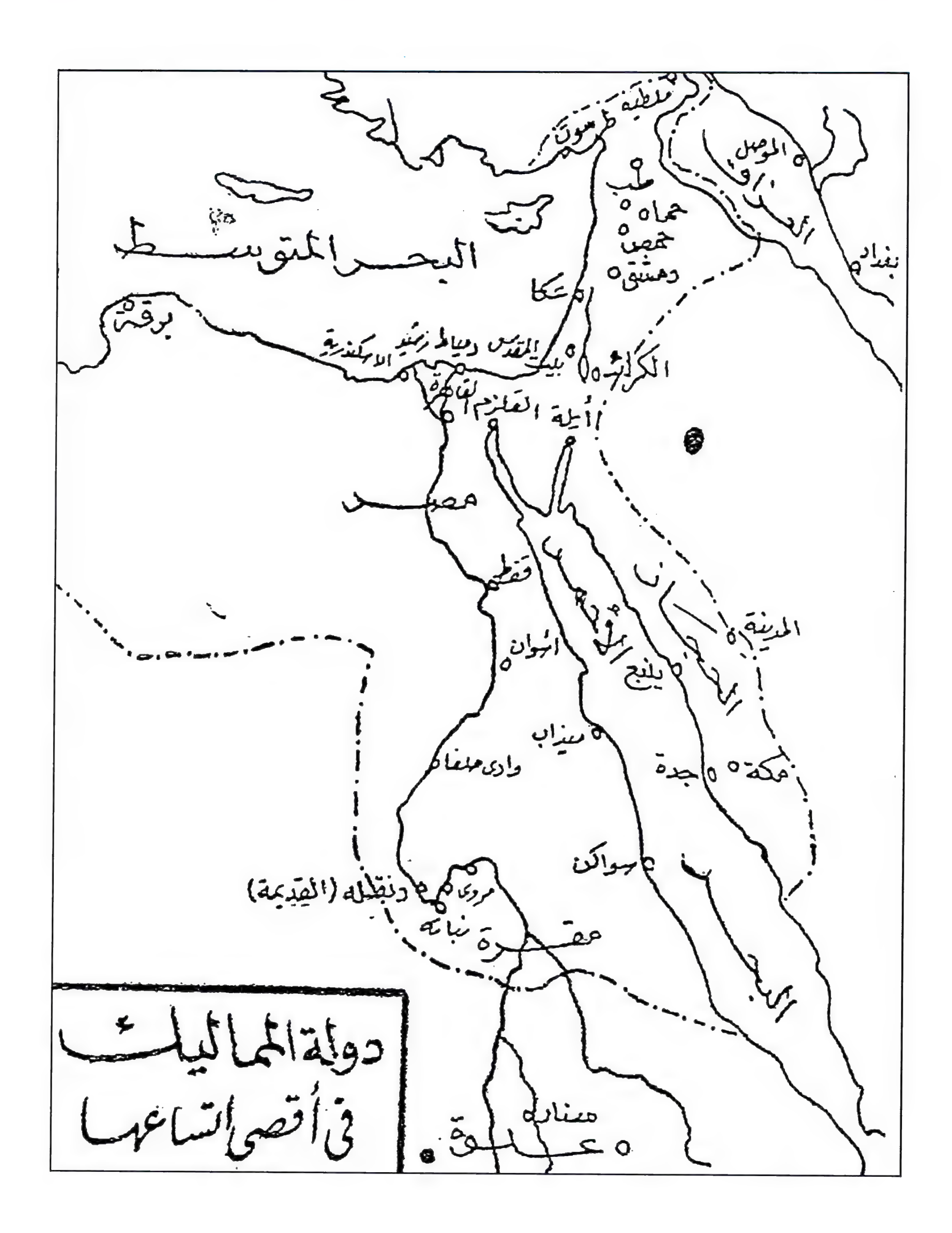
ثالثًا ـ المصادر الأجنبية :

- Miller, S. : "The Latins in the Levant", London 1908.
- Poliak, A.N. : "Les Révoltes populaires en Egypte à l'époque des Mamluks", Paris 1934.
- Quatremere, E. : "Histoire des Sultan Mamluks d'Egypte », Paris 1934-1845.
- Runciman, S. : "A History of the Crusades", Cambridge 1951.
- Stanley, Lane Pool : "A History of Egypt in the Middle Ages", London 1925.
- Stern , S. : "Petitions from the Mamluk Period", London 1966.
- Wiet , G. : "Histoire de la Nation égyptienne, (L'Egypte Arabe), tome V , Paris 1926.
- Ziadeh , N. : "Urban Life in Syria under the Eary Mamluks", Beiruth 1953.


جنوب غرب آسيا و شمال أفريقيا
في
(أواخر القرن الرابع عشر الميلادى)
مقياس الرسم
الأندلس
جنوة (بلاد جنوة)
بلاد البنادقة
قورسيقه
سردينيه
منورقة
ميورقة
صقلية
بجاية
المهدية
صفاقس
جربة
الرباط
مراكش
(بنو مرين)
(بنو زيان)
الحفصيون
صحراء المغرب
مدار السرطان
برقة
الاسكندرية
القاهرة
البحر المتوسط
(بحر الروم)
أقريطش
قبرص
القسطنطينية
بحر بنطس (نيطش)
القرم
القوقاز
أنقرة
بنو عثمان
حلب
بيروت
التركمان
تبريز
مراغه
سنجار
الموصل
تكريت
بغداد
(الجلايرية)
التتار
(تيمورلنك)
شيراز
سمرقند
بحيرة خوارزم
بحر طبرستان
المدينة
مكة
النوبة
الحبشة
اليمن
(بنو رسول)
زبيد
صنعاء
عدن
مسقط
البحر الهندى



الدول المعاصرة لقيام دولة المماليك الثانية
(في جنوب غرب آسيا)
القرم
نهر قوبان
بلاد الجركس
بلاد الأبخاز
بحر بنطس (نيطش)
بحر الخزر
القسطنطينية
برصه
أنقرة
بنو عثمان
قيصرية
توقات
سيواس
أرزنجان
بنو قرمان
قونيه
ملطيه
بنو دلغادر
مرعش
بنو رمضان
حلب
الرها
ديار بكر
(آمد)
ماردين
الشاة البيضاء (آق قويونلو)
سنجار
الموصل
الشاة السوداء (قراقويونلو)
تبريز
تكريت
(الجلايرية)
ودس
قبرص
البحر المتوسط (بحر الروم)
حماه
حمص
دمشق
بعلبك



دولة المماليك
في أقصى اتساعها
البحر المتوسط
برقة
الاسكندرية
رشيد
دمياط
القدس
بيت
الكرك
القاهرة
القلزم
أيلة
عكا
دمشق
حمص
حماة
حلب
الموصل
بغداد
ملطية
طرسوس
مصر
أسوان
المدينة
ينبع
عيذاب
مكة
جدة
سواكن
دنقلة (القديمة)



جامع السلطان الناصر محمد بن قلاوون

أنشأ عام 718هـ في ولايته الثالثة (709هـ - 741هـ) بقلعة الجبل



إيوان الكبير للسلطان الناصر محمد - القاهرة (القرن 14م)

المصدر: Venise et l'Orient, Paris, 2006, p76.



منظر داخلي لخانقاة بيبرس الجاشنكير (708هـ - 709هـ)

يوضح خلاوي المقيمين بها - أنشئت عام 706هـ بحي الجمالية - القاهرة



منظر خارجي لحمـام بشـــتاك (742هـ) يوضح مدخل الحمام بمنطقة سوق السلاح - الدرب الأحمر - القاهرة



منظر داخلي لحمام بشتاك (742هـ)
يوضح النافورة والإيوان



واجهة البيمارستان المؤيدي
بناه السلطان المؤيد شيخ (815هـ - 824هـ) عام 824هـ
بمنطقة باب الوزير - الدرب الأحمر - القاهرة



منظر خارجي لوكالة قايتباي بباب النصر - القاهرة - أنشأت عام 885هـ



منظر خارجي لوكالة الغوري (906هـ - 922هـ) أنشأت عام 909هـ



محـراب مسجد السلطان حسـن بالقاهرة

المصـــدر: J. Sublet, Les trois vies du sultan Baybars, Paris, 1992, p 61



حصن قايتباي بالإسكندرية (القرن 15م)

المصـــدر: Venise et l'Orient, gallimard, Paris 2006, p79.

ثالثًا : طرد الصليبيين وإبعاد خطرهم

حمل المماليك مسئولية الذود عن بيضة الإسلام، سواء في مصر أو في بلاد الشام، وكانت لهم اليد الطولى في الانتصار أولا على المغول في معركة عين جالوت الشهيرة عام 658هـ/1260م، وهو النصر الذي حمى البلدان الإسلامية بل أوربا كلها من بربرية المغول، وقضى على الخرافة القائلة بأن الجيش المغولي لا يقهر.

كذلك أخذ المماليك على عاتقهم مسئولية طرد الصليبيين وإبعاد خطرهم نهائيا عن بلاد الشام، وهي النقطة الأساسية في البحث الذي بين أيدينا، والذي سنتناوله بشيء من التفصيل حتى عهد السلطان الأشرف خليل بن قلاوون (689-693هـ/ 1290-1293م).

إذا دققنا النظر في عنوان البحث الذي بين أيدينا، نجده يتطلب منا أن نسلط الضوء على محورين أساسين: أولهما يتناول باختصار الحديث عن المماليك ودولتهم في مصر والشام، أمّا الثاني، وهو الجوهري في بحثنا، فيتناول جهود المماليك المستميتة لطرد الصليبيين وإبعاد خطرهم نهائيا وذلك بعد سقوط عكا عام 690هـ/1291م.

أما المحور الأول: فسنحاول أن نلملم أهم أطرافه الهامة، كي لا نقحم أنفسنا في موضوعات وأمور لا يحتاج إليها البحث، وكي نصل في النهاية إلى أهم سلاطين المماليك الذين تركوا بصمة واضحة في محاربة الصليبيين وطردهم نهائيا من مصر والشام على وجه الخصوص. فقد تنافس سلاطين الأيوبيين في اقتناء المماليك، ولكن منذ عهد السلطان الصالح نجم الدين أيوب (637 - 647هـ/ 1240- 1249م) توسع في شرائهم، حتى قيل إنه "اشترى منهم ألف مملوك وأسكنهم بقلعة الروضة وسماهم البحرية".

واكبت فترة اشتداد مرض الموت على الصالح نجم الدين أيوب، وصول الحملة الصليبية السابعة بقيادة لويس التاسع ملك فرنسا سنة 1214- 1270م والتي نقل أخبارها جوانفيل Joinville في مذكراته التي حملت اسم "القديس لويس" والتي أشار إليها بقوله: "... فقد وصلنا الشاطئ مترجلين وقاومنا عدونا وهم على خيولهم، كذلك تعطف الله علينا حين مكننا من الاستيلاء على دمياط وظهرت تعليلاته الدينية لبعض الأمور في قوله: "يستطيع الرب أن يقول عنا ما قاله عن أبناء إسرائيل: نسوا الله مخلصهم ... ورذلوا الأرض الشهية ولم يؤمنوا بكلمته" فما الذي يقوله عنا أكثر من هذا القول؟

وورد ذلك في كتب بعض المؤرخين المسلمين، في أحداث عام 647هـ/1249م من أن السلطان جاء من دمشق وهو مريض. "لما بلغه من حركة الفرنج" في شهر صفر، جاءت جموعهم بقيادة "الرايدا - ويقال له الفرنسيس، واسمه لويس بن لويس، وريدا فرنس لقب بلغة الفرنج معناه ملك افرنس".

عندئذ أرسل لويس إلى الصالح مهددا متوعداً: "... أما بعد فإنه لم يخف عنك أني أمين الأمة العيسوية، كما أني أقول إنك أمين الأمة المحمدية... فلو حلفت لي بكل الأيمان ودخلت على القسوس والرهبان، وحملت قدامي الشمع طاعة

للصلبان لما ردني ذلك عن الوصول إليك وقتالك في أعز البقاع إليك". فلما وصل الخطاب وقرئ عليه، اغرورقت عينا السلطان بالدمع واسترجع (أي قال إنا لله وإنا إليه راجعون) وكان رده سريعاً ومما جاء فيه: "... فلو رأت عيناك - أيها المغرور! - حدّ سيوفنا، وعظم حروبنا، وفتحنا منكم الحصون والسواحل، وأخربنا منكم ديار الأواخر والأوائل، لكان لك أن تعض على أناملك بالندم، ولا بدّ أن تزلّ بك القدم، في يوم أوله لنا وآخره عليك...".

سرعان ما توفي الصالح نجم الدين أيوب ليلة النصف من شعبان عام 647هـ/1249م، بعدما أوصى أن يكون السلطان بعده لولده توران شاه، الذي كان مقيما بقلعة حصن كيفا.

عندئذ أخفت شجر الدر - سرية السلطان نجم الدين أيوب - خبر وفاته" وصار الدهليز السلطاني على حاله والسماط في كل يوم يمدّ والأمراء تحضر الخدمة، وهي تقول: "السلطان مريض، ما يصل إليه أحد" وربما كان ذلك هو الدافع لابن العبرى عندما كتب عنها: "كانت تركية داهية الدهر لا نظير لها في النساء حسناً وفي الرجال حزماً". ولقد تم إخفاء خبر موت السلطان حتى وصول ابنه توران شاه ونزوله في قصر أبيه وذلك في منتصف ذي القعدة عام 647هـ/1250م.

حلت الهزيمة بالصليبيين وعلى رأسهم لويس التاسع الذي "أسر وسجن في دار القاضي فخر الدين إبراهيم بن لقمان بالمنصورة، ووكل بحفظه الطواشي صبيح". وقتل من الصليبيين يومئذ "زيادة عن عشرة آلاف فارس وأسر من الخيالة والرجالة ما يناهز مائة ألف"، كما نتج عن سوء تصرفات توران شاه الإسراع بنهاية الدولة الأيوبية بعد أن مات الأخير "جريحا حريقا غريقا" يوم الاثنين 26 محرم 648هـ/ 1250م وهو ما دوّنه لنا بيبرس الدوادار (المنصوري) ببلاغة شديدة وإيجاز غير مخلّ بقوله : إن توران شاه لم يكن له أي بصمات في تدبير الملك "فطوته أيدي الزمان وكان من أمره ما كان، ونهض مماليك والده نهوض الأسود، وبيضوا وجه الأيام السود، وأزاحوا الإفرنج وكسروهم وهزموهم وأسروهم وأخذوا ملكهم المسمى ريدا فرنس أسيراً". فحلت محله شجر الدر زوج أبيه لتبدأ بذلك دولة المماليك. "اتفق الأمراء الصالحية والبحرية على إقامة شجر الدر- سرية السلطان نجم الدين أيوب - وحلفوا لها واستحلفوا جميع العساكر الشامية والمصرية".

لكن حكم امرأة للمسلمين "لم يقع قبلها ولا بعدها، لذا أحست شجر الدر بالحرج، فكانت توقع هكذا: "المستعصمية الصالحية ملكة المسلمين والدة الملك المنصور خليل". وسرعان ما تزوجت شجر الدر من الأمير عز الدين أيبك، في 19 ربيع الآخر 648هـ/1250م وخلعت نفسها من حكم مصر له"فكانت مدة دولتها ثمانين يوماً" وذلك عام 648هـ/1250م.

والحقيقة أنه إذا كان سلاطين الأيوبيين قد توسعوا في شراء المماليك والاعتماد عليهم في الدفاع عن أنفسهم أولا ثم في الدفاع عن البلاد ثانيا، فإن هؤلاء المماليك كانوا خير من دافع عن بيضة الإسلام عندما أصبحت السلطة في أيديهم. وهنا يعلق (هانس ابرهارد ماير) على اعتلاء أيبك العرش باعتباره أول سلاطين المماليك بقوله: "إن حكومة القلة (الأوليغارشيا) التركية الأصل، حلت محل النظام الكردي الوراثي (أي الأيوبي)"، ثم توالت الأحداث والأسماء المملوكية في السلطة في الوقت الذي كان يشهد بقاء أراضى إسلامية هامة في بلاد الشام في قبضة الصليبيين، بالإضافة إلى ظهور خطر جديد في الأفق من ناحية الشرق تمثل

في خطر المغول. لذا سيتحتم علينا أن تكون وقفتنا التالية عند:

السلطان المظفر سيف الدين قطز وعين جالوت:

جلس "على سرير الملك بقلعة الجبل في ذي القعدة عام 657 هـ/ 1259م وهو ثالث ملوك الترك بمصر" أي بعد سقوط الخلافة العباسية في بغداد على يد المغول سنة 656هـ/1258م. ولم يمرّ سوى عام واحد حتى استولى المغول على مدينة حلب 658هـ/1260م، ثم نجح أحد مقدميهم في إحضار فرمان من هولاكو بالأمان "فشمخوا النصارى بدمشق ورفعوا الصليب بالبلد" على حد تعبير ابن دقماق (ت 809هـ / 1406م). أما المقريزي فقد أوضح الصورة أكثر بقوله: "فتظاهروا بالخمر في نهار رمضان، ورشّوه على ثياب المسلمين في الطرقات، وصبوه على أبواب المساجد ... وأهانوا من امتنع من القيام للصليب...". ثم جاء دور مصر بعد ذلك فأرسل هولاكو خطاباً يحمل في طياته التهديد والوعيد إلى الملك المظفر قطز كان مما جاء فيه: "من ملك الملوك شرقاً وغرباً القان الأعظم... يعلم الملك المظفر قطز الذي هو من جنس المماليك الذين هربوا من سيوفنا ... وسائر أمراء دولته وأهل مملكته بالديار المصرية وما حولها من الأعمال أنا نحن جند الله في أرضه، خلقنا من سخطه، ... وأسلموا إلينا قبل أن تندموا... فلكم منا الهرب ولنا خلفكم الطلب... فلا تهلكوا أنفسكم بأيديكم فقد حذر من أنذر...". ولما كانت جرعة الغطرسة والصلف زائدة، لذا كان ردّ قطز على الخطاب أسرع وأقسى مما تصوروا، فقد أمر بتوسيط رسل المغول ثم علقت رؤوسهم على باب زويلة، والتقى قطز بعد ذلك بالمغول في عين جالوت وذلك في عام 658هـ/1260م وكان النصر فيها لقطز والمسلمين. "فكسروهم أشد كسره وكانوا كقوله تعالى :"ثم رددنا لكم الكرة".

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو: ماذا كان موقف الصليبيين من تلك المعركة؟ "لقد قنع الصليبيون بدور المتفرج في تلك المواجهة الكبيرة، فلم يكن لهم حول ولا طول، وقد كانوا يفتقرون إلى الزعامة، كما أضعفتهم الحروب الداخلية بين الكومونات الإيطالية".

والحقيقة أننا إذا كنا قد تطرقنا إلى السلطان قطز والمغول وعين جالوت، فإن ذلك راجع إلى أهمية تلك الحلقة التي لا يمكن إغفالها في سياق الأحداث الهامة لتلك الفترة. حقيقة إن قطز لم يكن بينه وبين الصليبيين احتكاكات هامة بحكم قصر فترة حكمه التي امتدت حوالي "أحد عشر شهراً وسبعة عشر يوماً، أو بمعنى آخر "سنة تنقص ثلاثة عشر يوماً"، ذلك لأنه قتل يوم السبت 15 ذي القعدة عام 658هـ/1260م. وبحكم أن شاغله الأول والأخير آنذاك كان التخلص من خطر المغول، فإنّ فترة حكمه تعتبر مقدمة لفترة حكم السلطان بيبرس التي واكبت أهم حلقات ذلك العصر.

السلطان الظاهر بيبرس يحكم مصر والشام:

هو السلطان الظاهر ركن الدين بيبرس بن عبد الله الصالحي النجمي، وهو تركي برلي الجنس دوّن عنه ابن عبد الظاهر (ت 692هـ/1292م) أنه "تنقلت به إلى السعادة همته العالية ووصله إلى المواطن الشامية، فاختص بالسلطان الشهيد الملك الصالح نجم الدين أيوب.. كانت السلطنة في وجه أفعاله تلوح، والفراسة بما سيجعله الله منها تبوح، ولم يزل من أكبر جمداريته الخواص حتى انتقل السلطان الشهيد إلى جوار ربه، فأقام السلطان الملك

الظاهر بين خداشيته كالشمس بين الكواكب الزاهرة وكالأسد بين الأشبال الخادرة".

والحقيقة أنه يجدر بنا، قبل أن نركز الضوء بشدة على جهاد بيبرس ضد الصليبيين، أن نتوقف عند تلك الكلمات التي قيّم بها المؤرخ (توت Tout) السلطان الظاهر بيبرس عندما أوضح وضعه بعد مقتل السلطان قطز بقوله: "كان الوقت مهيئاً كي يعتلي بيبرس العرش، وسرعان ما أثبت العبد التركماني السابق، والقائد المملوكي أنه هو نفسه العدو الأكثر خطورة، الذي لم ير المسيحيون الشرقيون مثله منذ وفاة صلاح الدين. كان حاكماً صارماً لكنه كان عادلا بالنسبة لرعاياه، ورعاً تقياً، ومسلماً زاهداً، وكان مطاعاً بطريقة تلقائية وعن طيب خاطر من أتباع محمد ﷺ في الشرق. محارباً نشطاً وعنيفاً ضدّ المسيحيين، كما كان أيضا رجل دولة قادراً على التحالفات مع الدويلات المسيحية الأوروبية التي سرعان ما أثبتت صداقتها أنها نافعة له مثل بسالة وشجاعة جنوده" .

ثم بدأ بيبرس في تقوية جبهته الخارجية قبل الدخول في صدام مع الصليبيين الذين وضعهم نصب عينيه منذ الوهلة الأولى، فقام بعدة خطوات منها: التحالف مع مغول القفجاق، فقد "كتب بيبرس في عام 659هـ/ 1261م إلى الملك بركة خان يغريه بقتال هولاكو ويرغبه في ذلك وسببه تواتر الأخبار بإسلام بركة". كذلك كانت رسل أمير يافا (كند يافا) قد وصلت إلى "سير جوان دبلين John d'Ibelin ببذل الطاعة وحمل الإقامات" وكان السلطان وجماعة من الأمراء قد بعثوا كميات كبيرة من الشعير والدقيق عن طريق البحر من دمياط إلى يافا، فلما وصل السلطان "إلى العوجا سيركند يافا يسأله الأمان للحضور إلى الدهليز، فساق الأتابك إليه فأخذه وحضر به فأكرمه السلطان. وكتب له منشوراً ببلاده، ورده سالماً إلى مدينته". ثم لم يلبث باقي الصليبيين بالساحل أن علموا بوصول السلطان إلى دمشق" فبعثوا الإقامات العظيمة وبعثوا رسلهم يهنون السلطان بالسلامة"، فوصل رسل عكا وبنياس وبيروت يطلبون الصلح وعقد الهدنة وذلك عام 659هـ/1261م. وبالفعل تقرر الصلح على ما كان الأمر عليه إلى آخر الأيام الناصرية وإطلاق الأسارى من حين انفصال الأيام المذكورة إلى وقت الهدنة"، وبدأ السلطان يجمع الأسارى، "والفرنج يكاسرون في أمرهم" يوما بعد يوم، عندئذ تعلل الصليبيون بالتعويض عن زرعين فأكد لهم السلطان "أنكم أخذتم العوض عنها في الأيام الناصرية ... فكيف تطلبون العوض مرتين؟ فإن كنتم باقين على العهد وإلا فما لنا شغل إلا الجهاد" فتنصلوا لما وعدوا به، بل إن بعض ملوك الغرب دخلوا في علاقات ودية مع السلطان بيبرس مثل ملك صقلية، مانفرد بن فردريك الثاني هوهنشتاوفن. كما وصل رسول الملك شارل ملك مرسيلية، شقيق لويس التاسع ملك فرنسا ومعه هدية لبيبرس بالإضافة إلى اتفاقية الود والتحالف مع "ملك قشتاله الفونسو العاشر الذي أرسل لبيبرس عام 659هـ/1261م هدية ثمينة عبارة عن خيول عربية أصيلة"، وردّ عليه بيبرس بهدية مماثلة "بينها زرافة وسن فيل وتمساح محنط لازال معلقا على مدخل الباب الشرقي لكتدرائية إشبيلية".

والراجح أن كل تلك الهدايا ومحاولات التقرب من السلطان بيبرس، كان الهدف منها استرضاءه، لأن الغرب كان في حالة من التفكك والفوضى، لذا كان ملوكه وحكامه غير قادرين على إرسال أي نجدة لإخوانهم في الشرق، وبذلك يضمنون إبعاد بيبرس عن مهاجمة بقايا الصليبيين في بلاد الشام.

كذلك تحالف السلطان بيبرس في عام 660هـ/ 1262م مع إمبراطور الروم (ميخائيل الثامن بالايولوجس Michael VIII Palaeologus (657-681هـ/ 1259 -1282هـ)، الذي كان يتوق هو الآخر للتحالف مع بيبرس، ونستشف ذلك من خطاب الإمبراطور للسلطان بيبرس "أنه متى احتاجت سلطنة الملك الظاهر إلى مساعدة، ساعدته بكل ما تقدر سلطتي عليه". لكن هل نجحت كل تلك المحاولات لإثناء السلطان بيبرس عن التفكير في هدفه الأكبر، وهو الدخول في معركة حاسمة مع بقايا الصليبيين في بلاد الشام وتخليص كل جيرانهم من أذاهم؟ حقيقة إن السلطان بيبرس مهّد لذلك بعدة محاولات جزئية متقطعة، قام ببعضها بنفسه، وكلف بعض أمرائه بالبعض الآخر، لكن جهاده الشامل ضد الصليبيين لم يكن قد بدأ بعد، فمثلاً:

تقدمت القوات السلطانية من حلب إلى أنطاكية في شهر رمضان 660هـ/1262م "صحبة الأمير شمس الدين سنقر الرومي، وكان معه حاكم حمص وحاكم حماه وكل الأمراء"، فأغارت تلك القوات على أنطاكية" وأخذت الميناء وأحرقت المراكب وأخذت حواصلها"، وحاصرت السويداء وأخذتها وقتلت وأسرت وجاهدت أحسن جهاد ثم عادت إلى القاهرة في 29 رمضان مصحوبة بالأسرى، فأحسن السلطان للجميع وخلع عليهم .

السلطان بيبرس والصليبيون:

بعد أن اطمأن السلطان بيبرس من ناحية أحوال مصر الداخلية وهدأ قلباً وقالباً من ناحية حلفائه في الخارج، بدأ يخطط كي يضرب ضربته الكبرى التي ظل يحلم بها، وهي كسر شوكة الصليبيين والتغلب عليهم. ذلك أنه كان يحمل بين ضلوعه كرهاً دفيناً لهم منذ أيام خدمته للصالح أيوب وتحالف الصليبيين مع بعض أمراء بنى أيوب ضده، بالإضافة إلى اشتراكه في صدّ الحملة الصليبية السابعة على مصر والتي جعلته يعرف حقيقة نوايا الصليبيين ورغبتهم المحمومة في فرض سيطرتهم على المراكز الإسلامية الهامة في مصر والشام "... أنتم في أيام الملك الصالح إسماعيل أخذتم صفد والشقيف على أنكم تنجدونه على السلطان الشهيد الملك الصالح نجم الدين أيوب وخرجتم جميعكم في خدمته وجرى ما جرى من خذلانه، ... ولم يؤاخذكم السلطان الشهيد عن فتوحه البلاد، وأحسن إليكم، فقابلتم ذلك بأن رحتم إلى الرايدافرنس (الملك لويس التاسع ملك فرنسا) وساعدتموه وأتيتم صحبته إلى مصر، حتى جرى ما جرى من القتل والأسر ... بالجملة فأنتم أخذتم هذه البلاد من الملك الصالح إسماعيل لإعانة مملكة الشام... وقد صارت بحمد الله مملكة الشام وغيرها لي، وما أنا محتاج إلى نصركم ولا إلى نجدتكم... فردوا ما أخذتموه من البلاد وفكوا أسرى المسلمين جميعهم فإني لا أقبل غير ذلك".

والحقيقة أن عام 661هـ/ 1262م شهد بداية الاحتكاك القوي بين بيبرس والصليبيين الذين كانوا يحاولون بكل الوسائل التملص من الهدنة المعقودة بينهم وبين السلطان بيبرس، فلما ضاق ذرعاً هبّ زاحفاً عليهم، حتى أنهم لم يشعروا بقدومه، بل وجدوه وسط بلادهم فأرسل يعنفهم ويسخر من عدم علمهم بوصوله: "... لعل بيوتكم ما فيها موضع إلا ويكنس منه التراب الذي أثارته خيل هذه العساكر، ولعل وقع سنابكها قد أصم أسماع من وراء البحر من الفرنج، ومن في موقان من التتار...".

عندئذ وصل بعض نواب يافا وأرسوف

ببعض الهدايا محاولين تجديد الهدنة من جديد، وأفادوا بأنهم لا ينقضون الهدنة "وإنما نطلب مراحم السلطان في استدامتها... ونستأنف الخدمة". فعنفهم بأن ذلك كان بالإمكان "قبل خروجي من مصر في هذا الشتاء، وهذه الأمطار، ووصول العساكر إلى هنا"، ثم وجّه أحد الأمراء إلى كنيسة الناصرة، التي كانت أجل وأكبر مواطن عبادتهم، لأن دين النصرانية ظهر منها، فسار إليها وهدمها، فلم يتجاسر أحد من الفرنج أن يتحرك، ثم وجه قوة أخرى إلى عكا، فاقتحموا أبوابها وعادوا ثم أغاروا عليها مرة أخرى وعادوا بالشيء الكثير.

توجه السلطان بيبرس في رابع جمادى الآخرة عام 661هـ/ 1263م إلى عكا وأراد كشف تلك المدينة، لأن الفرنج كانوا يزعمون أن أحداً لا يجسر أن يقرب منها، فهدم الأبراج التي حولها، وحرقت الأشجار "حتى انعقد الجو من دخانها" وقتل وأسر عدد كبير من الصليبيين، لذا قام السلطان بتوزيع "الخيل والخلع" على الأمراء، ثم تحرك إلى الطور ثم إلى القدس في "ثالث عشر جمادى الآخرة" ومنها توجه إلى الكرك واستولى عليها" وكتب بالبشارة إلى مصر والشام بأخذ الكرك"، ثم استناب بالكرك أحد مماليكه "وأضاف إليه الشوبك وأعطاه ثلاثين ألف درهم وكثيراً من القماش"، ثم رحل السلطان إلى مصر فدخلها "في سابع عشر رجب"، ووصل إلى قلعة الجبل"على شقق الحرير الأطلسي والعتابي"، وأكثر من الخلع والعطايا على الجميع. هكذا كانت هجمات بيبرس خاطفة في البداية، لأنه ببراعته الحربية وحنكته السياسية لم يرد الدخول في معارك كبيرة مع الصليبيين في ذلك الوقت بالتحديد، لأنه لم يكن قد أمن جانب المغول تماما، هذا بالإضافة إلى أنه كان على السلطان بيبرس أن يخضع حصني الكرك والشوبك اللذين كانا حتى ذلك الوقت مستقلين عن دولة المماليك، وهنا بدت براعة السلطان في حرصه الشديد على حقن دماء المسلمين وادخارها لجهاد أعداء الإسلام من مغول وصليبيين، لذا حرص على استمالة من بداخل حصني الشوبك والكرك من المسلمين بالطرق السلمية، وبإغداق الأموال والخلع حتى تمّت له السيطرة عليهما كما رأينا.

وإذا كان ذلك هو كل ما كان يشغل فكر السلطان بيبرس، فإن الصليبيين بالشام كانوا غارقين في منازعاتهم. وإذا كان بيبرس قد بدأ هجماته ضد المملكة اللاتينية في سنة 661هـ/1262م، وبالرغم من سقوط العديد من المدن التي في حوزة الصليبيين الواحدة تلو الأخرى، "فإن الفرنجة لم يستطيعوا إنهاء منازعاتهم حتى في مواجهة العدو" على حد تعبير المؤرخ توت.

ثم ظهر خطر صليبي جديد في الأفق، بالنسبة لمصر، وذلك باقتراب عام 661هـ/1263م من نهايته، عندما قرر لويس التاسع ملك فرنسا، أو القديس لويس كما يسميه جوانفيل، التوجه على رأس حملة صليبية جديدة إليها، و"رفض جوانفيل نفسه أن يصاحب الملك في مغامرته الثانية ضد الإسلام"، وأشار بعض رفاق الملك الفرنسي عليه بالتوجه إلى تونس، كي يستطيعوا بعد ذلك الاستيلاء على دمياط، وبالفعل توجه لويس التاسع إليها، عندئذ هبت عاصفة شديدة حطمت سفنه وأصيب هو وجيشه بوباء هلك هو فيه، وهو ما أوجزه لنا المقريزي بقوله: "جمع الفرنسيس ملك الفرنج عساكره يريد أخذ دمياط، فأشار عليه أصحابه بقصد تونس أولا ليسهل أخذ دمياط بعدها. فسار إلى تونس ونازلها حتى أشرف على أخذها، فبعث الله

في عسكره وباء هلك فيه هو وعدة من أكابر أصحابه وعاد من بقي منهم". بعد أن اطمأن بيبرس من جهة الخطر الصليبي الوارد من فرنسا والذي اتجه إلى تونس، سار بقواته "إلى جهاد الفرنج بالساحل" وذلك في عام 662هـ/1263-1264م. ونزل قيسارية الشام "وضايقها وفتحها بعد ستة أيام" في منتصف جمادى الأولى وهدمها ثم توجه إلى أرسوف ففتحها في جمادى الآخرة.

بدأ السلطان بيبرس حربه الشاملة ضد الصليبيين عام 663هـ/ 1265م، فقد خرج بيبرس بنفسه في 15 ربيع الآخر بقوات ضخمة في اتجاه غزه فحدث فناء في الدواب كبير، لكن بيبرس ظل جاداً في المسير بعد أن حاول البعض إثناءه: "ما أنا في قيد الجمال، أنا في قيد نصرة الإسلام"، فوصل غزة في 20 ربيع الآخر، ثم أمر أحد قواده بالتقدم إلى البيرة، فأمر بعمارة ما ضرب منها ، ثم اتجه إلى قيسارية، فوصلها تاسع جمادى الأولى 663هـ/1265م و"نصب عليها المجانيق وأطافت بها العساكر... وحرقت أبوابها وهتك حجابها"، واستولى عليها وأمر بهدم مبانيها واشترك بنفسه في هدم سورها، ومنها إلى أرسوف التي نزل عليها في جمادى الآخرة 663هـ/ 1265م "ورامتها العساكر بالسهام والمجانيق وضيقوا عليها أنواع التضييق وتمكنوا منها. وطلب السلطان من الأسرى إخرابها فكانوا كما قال الله تعالى: ﴿ يُخْرِبُونَ بُيُوتَهُم بِأَيْدِيهِمْ وَأَيْدِي الْمُؤْمِنِينَ ﴾ (سورة الحشر، الآية 2)"، كما أرسل قوة من جيشه إلى بيسان، وجماعة "من التركمان والعربان إلى أبواب عكا فأسروا جماعة من الفرنج". وفي 16 جمادى الأولى تقدم أحد قواده إلى عثليث وآخر إلى حيفا، وتقدم هو بنفسه من قيسارية إلى أرسوف، وبعد هدمها في 13 رجب، سار إلى غزة ثم إلى مصر، وهكذا "جعلت عساكر الإسلام تذل الفرنج بغزوهم في عقر الدار وتجوس من حصونهم المانعة خلال الديار والأمصار".

خرج السلطان بيبرس للمرة الثالثة إلى بلاد الشام لمحاربة الصليبيين وذلك "في مستهل شعبان 664هـ/1266م وسار إلى غزة ثم إلى الخليل والقدس فحمص، ونزل على حصن الأكراد وأخذ قلعة عرقة والقليعات (حصن قرب طرابلس) وهدمها، وتوجه أحد أمرائه إلى صيدا وسار السلطان إلى عكا "وكثرت المغانم بأيديهم حتى لم يوجد من يشترى البقر والجاموس". ثم نزل السلطان على صور ووجه أحد قواده إلى عثليث، وواصل السلطان سيره إلى عين جالوت ونزل على صفد في 8 رمضان وجاء إليه رسل صور وبيروت ويافا وصهيون "وأتت العساكر من مصر والشام" حتى تمكن المسلمون من الاستيلاء على صفد في 18 رمضان، ثم وصل إلى دمشق في ذي القعدة، وفي نفس الشهر استولى على هونين وتبنين والرملة. وقدم عليه رسول الإسبتارية يسأله استمرار الصلح على بلاده من جهة حمص.

هكذا رأينا أن السلطان بيبرس قضى معظم فترة حكمه في بلاد الشام، مستوليا على المدينة تلو الأخرى، وبالرغم من ذلك فإن الخلافات ظلت على أشدها بين صليبيي الشام. ففي الوقت الذي استطاع فيه بيبرس هزيمة الداوية والاستيلاء على قلعتهم في صفد، كان أسطول جنوة يهاجم عكا، وذلك عام 666هـ/1267م مما جعل بيبرس يستفيد من ذلك التفكك ويقرر مهاجمة أنطاكية.

كانت أنطاكية "مدينتهم العظمى، ومحلهم الأسمى"، وكانت "للبرنس بيموند بن بيموند، وله معها طرابلس وهو مقيم بطرابلس"، فتقدم بيبرس إليها بعد مهادنة أغلب مدن بلاد الشام كما رأينا،

وكان بصحبته قوات كبيرة العدد والعدة، "فوافاه الجميع على أنطاكية"، فوقع القتل والنهب والأسر في المدينة، "فلم يرفع السيف عن أحد من الرجال، وكان بها فوق المائة ألف. وأحاط الأمراء بأبواب المدينة حتى لا يفر منها أحد، واجتمع بالقلعة من المقاتلة ثمانية آلاف سوى النساء والأولاد"، فبعثوا يطلبون الأمان فأمنوا، ثم ركب السلطان إلى القلعة وأحرقها وعم بالحريق أنطاكية، "فأخذ الناس من حديد أبوابها ورصاص كنائسها ما لا يوصف كثرة ".

بل إن بيبرس الدوادار يذكر أن السيوف "لم تزل تضرب والدماء للحى القوم تخضب، حتى لم يبق منهم ممانع، ولاعنهم مدافع، وأمر السلطان بإحراق قلعة أنطاكية فأحرقت ورحل عنها ... وكتب كتب الهناء إلى الممالك بأسرها وسارت أخبار الفتح في شامها ومصرها".

أما النويري فيورد لنا نص الكتاب المفصل الذي أرسله السلطان إلى أمير أنطاكية بعد فتحها وإعادتها إلى حوزة المسلمين والذي جاء فيه: "... إن الإله الذي أنطاك (أي أعطاك بالعامية) أنطاكية منك استرجعها، والرب الذي أعطاك قلعتها منك قلعها، ومن الأرض اقتلعها..."، بل أكثر من ذلك فإنه نقل لنا قول بعض المفسرين لكتاب الله تعالى (واضرب لهم مثلا أصحاب القرية إذ جاءها المرسلون) أن القرية هي أنطاكية.

بينما أوضح لنا (ماير): "أن أنطاكية استسلمت بعد وقت قصير. فقد كان على الفرنجة أن يتحملوا عقاب تحالفهم مع المغول بمذبحة كبيرة، وأخلوا دون قتال الجزء الشمالي من الشام".

بذلك توج بيبرس جهوده ضد الصليبيين بالاستيلاء على أنطاكية في مايو 1268م/ رمضان 666هـ وكانت خسارة الصليبيين بضياع أنطاكية من أيديهم ضخمة، لأنها كانت كبرى إماراتهم بالشام، وثاني إمارة أقاموها في الشرق بعد الرها. لذلك جاء سقوطها إيذانا بانهيار البناء الصليبي بالشام، بحيث لم يبق للصليبيين بعد ذلك من المدن الكبرى سوى طرابلس وعكا.

وقد أورد الباحثون ملاحظة هامة عن سياسة بيبرس تجاه الصليبيين، وهي أنها امتازت بظاهرتين هامتين: أولاهما، حرصه على عدم مصالحة الصليبيين جميعا في وقت واحد، وإنما كان يهادن البعض في الوقت الذي يهاجم البعض الآخر. والظاهرة الثانية أنه كان لا يحترم شروط الصلح مع الصليبيين طويلا، فيعقد صلحا لمدة عشر سنوات مثلا، ولكنه لا يلبث أن ينقضه بعد سنة واحدة أو بضعة أشهر، إذا وجد أن مصالحه تتطلب ذلك.

هكذا ظل السلطان بيبرس دائم التواجد في مصر والشام سنويا بعد سقوط أنطاكية، ففي جزءٍ من السنة يكون في بلاد الشام يرهب الصليبيين، وفي جزءٍ منها يكون في مصر يدبر أمورها وأمور باقي البلاد التابعة له مثل اليمن وغيرها، هذا بالإضافة إلى حروبه ضدّ مملكة أرمينيا الصغرى، أو ضدّ قبرص أو ضد مغول فارس، وكلها نقاط لا تندرج تحت مسمى البحث الذي بين أيدينا.

ثم توفي السلطان بيبرس في المحرم 676هـ/1277م. وإذا كان بيبرس - بوصفه أحد المماليك - لا يحترم مبدأ الوراثة في الحكم، فإن غريزة الأبوة تغلبت عليه فرتب لتوريث ابنه السعيد بركة بعده، لكن سرعان ما خلع السلطان الملك السعيد ناصر الدين بركة، وحلّ محله أخوه السلطان الملك العادل بدر الدين سلامش 678هـ/ 1279م على أن يكون تحت وصاية الأتابك قلاوون الصالحي. وعندما اطمأن الأخير أن الأمور قد هدأت وأصبحت مهيأة لاعتلائه منصب السلطنة، عزل بدر الدين "قبل أن تمر على قيامه في السلطنة ثلاثة

أشـهر" وحلّ هـو محلـه، خـصوصا بعد أن ألزمـه الأمراء والكبار على "أن يجلس في الدست مستقلا، فأجاب ورأى ذلك من الصواب".

السلطان الملك المنصور سيف الدين قلاوون الألفـي العــلائي الـصالحي النجمـي (678-689هـ / 1279 - 1290م):

وكـان قبجـاقي الجنس مـن القبيلـة المعروفـة ببـرج أغلـى، فجلـب صـغيراً واشـتراه الأميـر عـلاء الدين آق سنقر الساقي العادلي، أحد مماليك الملك العادل أبي بكر بن أيوب بألف دينار، فعرف من أجل ذلك بـالألفي، وصـار بعد مـوت آق سنقر إلـى الملك الـصالح نجـم الـدين أيـوب، فـي عـدة مـن المماليك فعرفوا بالعلائية، وذلك عام 647هـ/1249م، فجعلـه مـن جملـة البحريـة، وتنقلت بـه الأحـوال حتـى صـار أتابك العساكر المصرية فـي أيـام سلامش، ثم جلس على التخت بقلعة الجبل فـي رجب 678هـ/1279م، وتلقب بالملك المنصور.

جدد السلطان قلاوون أواصر الـود والـصداقة بينـه وبـين زعمـاء القبيلـة الذهبيـة (القفجـاق) كـي يكونـا جبهـة واحـد فـي وجـه مغـول فـارس، كمـا جـدد التحـالف مـع الإمبراطـور البيزنطـي ميخائيـل الثـامن. ففـي رمـضان عـام 680هـ/1281م "عملت نـسخة حلف السلطان للملك الأشكري صاحب القسطنطينية، وكانـت رسـلـه قـد وصلت بنـسخة يمينـه فـي تـاريخ يوافق آخر المحرم سنة ثمانين وستمائة ". ذلك أن قـلاوون أراد الـتخلص أولا مـن خطـر المغـول كـي يتفـرغ بعـد ذلـك لمحاربـة الـصليبيين. ففـي جمـادى الآخرة 680هـ/1281م كـان المغول قد وصلوا إلـى أطـراف بـلاد حلـب ثـم توغلـوا حتـى حمـاة، فخـرج الـسلطان فـي شـهر رجـب ورتّـب قواتـه لمـواجهتهم، واقتتـل الفريقـان" بوطـأة حمـص قريبـا مـن مـشهد خالـد بـن الوليـد يـوم الخمـيس رابـع عـشر رجـب" (أكتوبر 1281م)، فانـهزم المغول "هزيمـة قبيحـة لا يلوون على شيء"، ونصر الله دينه، "وهزم عدوه مـع قـوتهم وكثـرتهم". ورحـل الـسلطان إلـى دمـشق وعظم سرور النـاس، ثـم خرج من غزة ودخل إلـى مصر في شعبان وأسرى المغول بين يديه.

كـذلك كانـت رسـل الـصليبيين قـد جـاءت إليـه وهـو فـي سـاحل فلـسطين لتقريـر الهدنـة، "فتقـررت بين مقدم الإسبتار وسائر الإسبتارية بعكا (30 مـايو 1281م) وبين السلطان وولـده الملك الـصالح، لمـدة عـشر سـنين وعـشرة أشـهر وعـشرة أيـام وعـشر سـاعات، أولهـا يـوم الـسـبت ثـاني عشر المحـــرم 680هـ. وتقررت الهدنـة أيضـاً مـع متملك طرابلس الـشام (16 يوليـه 1280م) بيمونـد بـن بيمونـد لمـدة عـشر سـنين ، أولهـا الـسابع والعـشرون مـن شـهر ربيع الأول".

كـذلك عنـدما تـولى الإمبراطـور البيزنطـي أندرونيكوس الثاني بالايولوغس Andronicus II Palaeologus (1282-1328م / 681-729هـ)، سار على سياسة أبيه ميخائيل الثامن في التماس ود السلطان المملوكي، فأرسل إلى قلاوون بهدية ثمينـة عبـارة عـن "حمـل مـن الحريـر الأطلـسي وأربعـة أحمـال مـن البـسط، فحـازت قبـول الـسلطان وغمـر الرسل بعطاياه". والحقيقة أن السلطان قـلاوون كـان حريـصا باسـتمرار علـى التواجـد فـي مـصر والـشام بصفة دورية، سواء بنفسه أو بمن ينوب عنه مثلما كان الحال في عهد الـسلطان الظـاهر بيبـرس، فعلـى سبيل المثال لا الحصر:

خرج السلطان إلى بلاد الشام بعد أن بلغه مـا أفسده المغول في بلاد الشام بهجمـاتهم علـى شمـالها عام 679هـ/1280م، فلمـا علمـوا بوصوله "تفرقـوا إلـى مـشاتيهم فعـاد الـسلطان إلـى الـديار المـصرية

لاستحقاق ربيع الخيول وأمنه على الشام بانسداد الطرقات إليه بالثلوج والسيول"، وجرد بعض أمرائه "إلى الساحل لحفظ البلاد من الفرنج بحكم أنه لم يكن بعد (آنذاك) قرر هدنة، فخشي أن يجدوا فرصة فيحدثوا حدثاً ويثيروا فتنة". ثم حاول الصليبيون الموجودون في حصن المرقب انتهاز فرصة الهجوم المغولي عام 679هـ "فاعتمدوا الفساد وتطرقوا إلى أذية المسلمين بأطراف تلك البلاد" فطلب نائب السلطان بحصن الكرك - الأمير سيف الدين بلبان - الخروج إليهم وهوّن على السلطان أمر من به، لكن الهزيمة لحقت بهم لارتفاع الحصن وامتناع وصول النشاب إلى من فيه، "ونالوا من المسلمين وجرحوا منهم جماعة". فلما علم السلطان بذلك أنكره وقرر السفر إلى الشام "للنظر في المصالح التي لا يسع فيها الإهمال"، وكان ذلك في ذي الحجة 679هـ/1281م بعد أن خلف فيها ولده الملك الصالح. كذلك توجه السلطان قلاوون "في جمادى الأولى 681هـ/ 1282م من قلعة الجبل إلى بلاد الشام فنزل غزة ثم توجه إلى دمشق فدخلها ثامن شهر رجب ... وفي ثاني رمضان خرج السلطان من دمشق ودخل قلعة الجبل يوم الخميس رابع عشرية" ثم توجه السلطان قلاوون بقواته من قلعة الجبل بمصر "ثامن جمادى الأول 681هـ" ذلك لأنه كان قد ورد الخبر في "أول ربيع الآخر" من نفس السنة "بحركة الفرنج لأخذ الشام" ثم خرج السلطان "في جمادى الآخرة" من دمشق يريد مصر ونزل بظاهر دمشق، لكن نزول مطر شديد في شعبان "حمل أثقال الأمراء والأجناد وخيولهم وجمالهم "فتلف الناس ما لا يحصى" لذا رحل السلطان من دمشق فوصل قلعة الجبل في "ثامن عشر رمضان".

والحقيقة أن الهدف الأكبر الذي وضعه قلاوون آنذاك نصب عينيه، كان الاستيلاء على طرابلس، كي يضمها مثل سابقتيها الرها وأنطاكية إلى الحقل الإسلامي من جديد. ولقد شجعت ظروف طرابلس في ذلك الوقت السلطان على أن يصمم على تنفيذ خطته، فقد شهدت إمارة طرابلس حرباً أهلية - بعد وفاة بوهيموند السادس وتولي ابنه القاصر بوهيموند السابع - بسبب الوصاية على أمير طرابلس الجديد، واستنجاد بعض المتنازعين بالسلطان قلاوون نفسه. كان السلطان قلاوون قد تخلص من خطر الصليبيين مؤقتا، بعقده الصلح مع أغلبهم كما رأينا لمدة عشر سنوات، كما تخلص أيضا من الخطر المغولي بكسرهم والانتصار عليهم.

ثم بدأ السلطان قلاوون في اتخاذ أولى خطواته الإيجابية ضد الصليبيين في المحرم عام 684هـ/ مارس 1285م، بأن جمع قواته وتوجه إلى الشام وجعل وجهته دمشق "فأخذ ما فيها وعسكرها وتوجه إلى حصن المرقب فحاصره مدة ثمانية وثلاثين يوماً، ذلك لأن أهله نقضوا الهدنة وأثاروا الفتنة، ثم سألوا تجديد الصلح وتقرير الهدنة، فسار إليهم السلطان "بخيله ورجله وأحاط بحصنهم من جبله وسهله، وجدّ في الحصار والمراماة بالحجار". "ثم أخذه بالأمان في تاسع عشر ربيع الأول". على حد تعبير ابن دقماق، أما المقريزي فيذكر أنه "أخذه من الفرنج عنوة" يوم الجمعة تاسع عشر ربيع الأول "وأخرج من فيه إلى طرابلس" ثم عاد بعد ذلك إلى مصر في شعبان.

أما أبو الفدا فيعطينا الرأي الفاصل، لأنه حضر ذلك اليوم مع والده وكان عمره آنذاك نحو اثنتي عشرة سنة "وهو أول قتال رأيته" فقد أوضح لنا أنه "لما تمكنت النقوب من أسوار القلعة طلب أهله الأمان فأجابهم السلطان رغبة في إبقاء عمارته، فإنه لو أخذه بالسيف وهدمه كان حصل

التعب في إعادة عمارته، فأعطى أهله الأمان".

هكذا اعتبر المسلمون اليوم الذي استولوا فيه على حصن المرقب "يوماً مشهوداً أخذ فيه الثأر من بيت الإسبتار، ومحيت آية الليل بآية النهار".

ثم اتجه السلطان قلاوون إلى حصن مرقية، الذي كان صاحب حصن المرقب قد خرق الهدنة وبناه، بعد وفاة السلطان الظاهر بيبرس، وأعانه على بنائه بوهيموند أمير طرابلس، وأمدّه الإسبتارية في حصن المرقب وغيره بالمساعدات. فاضطر صاحب الحصن إلى تسليمه، وأطلق سراح المسلمين الذين كانوا في الأسر، وبعث بهدية إلى السلطان "وصالحه على ألا يترك عنده أسيراً ولا يتعرض لتاجر، ولا يقطع الطريق على مسافر، وكلف السلطان أحد أمرائه بالمشاركة في الهدم، فهدم حصن مرقيه "حجراً حجراً".

وبين الدكتور سعيد عاشور رأيه في تلك الفترة الحرجة في كتابه (الحركة الصليبية) "العل الغريب في قصة الدور الأخير من أدوار المعركة الصليبية بالشام هو أن الصليبيين ظلوا حتى اللحظة الأخيرة لا يشعرون بالخطر الذي يهددهم من جانب المماليك، فاستمروا غارقين في منازعاتهم الداخلية، سيما تلك المنازعات التي لم تخمد لها نار بين الجاليات الإيطالية".

فقد نشبت الحرب في ذلك الوقت في إيطاليا بين بيزا وجنوة، وامتدت بعد قليل إلى بلاد الشام حيث أتى أسطول جنوة في ربيع 686هـ/1287م لمهاجمة البيازنة وممتلكاتهم أو مقر امتيازاتهم، وقد حرص قائد الأسطول الجنوي على المرور بالإسكندرية للحصول على رضاء السلطان قلاوون وتأييده. بل إن المقريزي نقل لنا باختصار أنه في رمضان 684هـ/1285م كانت قد "قدمت رسل الفرنج بتقادم من عند الأنبرور ومن عند الجنوية ومن عند الأشكري".

بالرغم من كل ذلك فإن المنازعات لم تتوقف بين الصليبيين في بلاد الشام، مما جعل السلطان قلاوون يرسل حملة استولت على اللاذقية عام 686هـ / 1287م وهي آخر مدينة بقيت للصليبيين من إمارة أنطاكية.

جاءت الفرصة المناسبة للسلطان قلاوون كي ينقضّ على طرابلس وينتزعها من الصليبيين، خصوصاً بعد أن توفي بوهيموند السابع في خريف 1287م (19 أكتوبر)، مما خلق وضعا شائكاً في طرابلس أدى في النهاية إلى "تجديد حرب المسلمين". فقد ورد خطاب من قبل نائب الشام عام 687هـ/ 1288م "بأن الفرنج بطرابلس نقضوا الهدنة وأخذوا جماعة من التجار وغيرهم، وصار بأيديهم عدة أسرى". وكانوا قد بعثوا بهدية إلى السلطان بعد استيلائه على حصن المرقب وصالحوه - كما مر بنا - على "ألا يتركوا عندهم أسيراً ولا يقطعوا الطريق على مسافر"، لذا استعد السلطان للاستيلاء على طرابلس.

خرج السلطان من القاهرة في المحرم 688هـ / فبراير 1289م بعد أن استخلف ابنه الملك الأشرف خليل بالقلعة، وكتب "إلى سائر ممالك الشام بتجهيز العساكر لقتال طرابلس"، ثم دخل دمشق في صفر وخرج منها في العشرين منه إلى طرابلس فشدد حصاره لها ووالى "الرمي بالمجانيق عليها والزحف والنقوب في الأسوار" حتى افتتحها عنوة في رابع ربيع الآخر / 26 أبريل 1289م "بعد أن أقام عليها أربعة وثلاثين يوماً "وكانت الصعوبة في فتح تلك المدينة، على حد تعبير أبي الفدا، أن البحر يحيط بغالب المدينة "وليس عليها قتال في البرّ إلا من جهة الشرق وهو

مقدار قليل".

هنا نتساءل عن مصير أهالي طرابلس؟ فنجد الإجابة الشافية عند كلّ من أبى الفدا والنويري المعاصرين لذلك الحادث الكبير. فنجد النويري يعرض لهذه النقطة باختصار بقوله: إنه بعد فتح المدينة "فرت طائفة من الفرنج إلى جزيرة تعرف بجزيرة النخلة"، لا يمكن الوصول إليها إلا بالمراكب" فكان من السعادة الأزلية للمسلمين أن البحر زجر وانطرد عن طرابلس، فظهرت للناس المخائض فعبر الفارس والراجل إلى هذه الجزيرة وأسروا وقتلوا فيها وغنموا ما كان معهم".

أما أبو الفدا فينقل لنا الصورة بدقة كشاهد عيان للمعركة - "لأنه حضرها مع والده الملك الأفضل وابن عمه الملك المظفر صاحب حماة" - فقد روى أنه "كان بالقرب من طرابلس جزيرة فيها كنيسة تسمى كنيسة سنطماس، فلما تم استيلاء السلطان قلاوون على طرابلس هرب إلى الجزيرة المذكورة وإلى الكنيسة التي فيها عالم عظيم من الفرنج والنساء، فاقتحم العسكر الإسلامي البحر وعبروا بخيولهم إلى الجزيرة المذكورة، فقتلوا جميع من فيها من الرجال وغنموا ما بها من النساء والصغار". وبعد انتهاء المعركة وفراغ الناس من النهب "عبرت إليها في مركب، وجدتها ملأى من القتلى، بحيث لا يستطيع الإنسان الوقوف فيها من نتن القتلى".

أما بيبرس الدوادار ومن أخذ عنه مثل المقريزي فقد دوّنوا: "فر أهلها إلى جزيرة تجاه طرابلس ... فخاض الناس فرساناً ورجالاً وأسروهم وقتلوهم وغنموا ما معهم...".

ثم أمر السلطان قلاوون "بحرق مدينة طرابلس" وفقا لقول ابن دقماق الذي انفرد به، أو "بهدمها" استنادا إلى رأي غالبية المؤرخين بمن فيهم المعاصرون للحدث وهو ما ترجّحه الباحثة. وكان "عرض سورها يمر عليه ثلاثة فرسان بالخيل". ثم عمر السلطان قلاوون مدينة بالقرب من طرابلس القديمة سماها طرابلس "فصارت مدينة جليلة".

وكان ستفنسن (Stevenson) موفقاً في تعقيبه على سقوط طرابلس وأن ذلك كان فيه "تنبؤ واضح بالمستقبل، فلقد أصبحت المدن اللاتينية بجلاء تحت رحمة السلطان".

بذلك لم يبق للصليبيين من ملكهم في بلاد الشام سوى عاصمتهم عكا وصيدا وصور وعثليث. أما عكا فكانت السيادة فيها للبنادقة، وفي تهديدها تهديد لمصالحهم التجارية الكبرى في الشام كلها، لذا فكّر البنادقة في الدفاع عنها والحرص الشديد على بقائها، لذا يقال إنه إذا كانت البندقية هي المسؤولة إلى حدّ كبير عن استيلاء المماليك على طرابلس فإن البندقية هي نفسها التي تحركت للدفاع عن عكّا عام 1290م.

والحقيقة أن سقوط طرابلس لم يكن له دويّ قويّ مثل الإمارتين الصليبيتين السابقتين بالنسبة للغرب الأوربي، فقد ضاع أمل الصليبيين المتبقى بالساحل في أن تنجدهم البابوية بحملة جديدة، لكن ذلك الأمل كان واهيا، وقد تخلى الملك فيليب Philippe ملك فرنسا عن أي مسؤولية، بينما أسرع ملكا أرغون Aragon وصقلية Sicily الشقيقان بعقد اتفاقية تحالف مع السلطان قلاوون" ووقعوا معاهدة تلزمهم بمساعدة السلطان ضد أي حملة صليبية وضد اللاتين في بلاد الشام إذا حاولوا خرق الهدنة القائمة بينهم وذلك في 24 أبريل 1290م. أمّا ملك إنجلترا إدوارد الأول Edward 1 الذي كان قد عزم على القيام بحرب صليبية للمشرق فإنه لم يكمل مسعاه.

كان سقوط طرابلس "صدمة مريرة على أهالي عكا"، لأنهم كانوا قد أقنعوا أنفسهم في السنوات القليلة التي سبقت سقوطها، أنهم "ماداموا غير عدوانيين، فليس لدى السلطان أي اعتراض على استمرار بقاء المدن المسيحية على طول الساحل". وكان التجار في الموانئ يرغبون في حياة السلم.

كانت البندقية - كما أشرنا - هي صاحبة السيادة على عكا، لذا كان حرصهم على الدفاع عن مصالحهم هو الدافع للاستجابة للبابا نيقولا الرابع، فأسهمت في إعداد حملة من ألف وستمائة مرتزق خرجت من شاطئ الأدرياتيك في صيف 689هـ/1290م لإنقاذ عكا، وخرجت الحملة في عشرين سفينة بندقية تحت قيادة دوق البندقية نفسه ومعه عدد كبير من متطوعي بقية المدن الإيطالية. وقدر عدد المشاركين فيها بحوالي "ألف أو ألفين من الحجاج"، وقد "أسرع ظهورهم بحدوث الكارثة" على حد تعبير ستفنصن.

ضمت تلك الحملة الإيطالية "عناصر همجية" مشحونة بالحماسة الدينية، لا خبرة لهم بشئون السلم والحرب. وما أن وطأت أرجلهم أرض عكا حتى عبروا عن حماستهم الدينية بارتكاب الجرائم الفظيعة ضد الفلاحين المسلمين في إقليم عكا، ثم عادوا ودخلوا المدينة وذبحوا من بداخلها من تجار المسلمين الذين كانوا قد قصدوا عكا في ظل الأمان المعطى لهم، والمعاهدة المعقودة بين السلطان قلاوون والصليبيين - كما مرّ بنا - وهو ما عبر عنه بيبرس الدوادار "أن تجاراً وافوا بمماليك للسلطان - عام 689هـ/1290م - فلما صاروا عندهم، احتاطوا عليهم وقتلوهم وأخذوا ما كان معهم". أما المقريزي فقد ذكر باختصار أنه "في شعبان 689هـ/1290م ثار أهل عكا بتجار المسلمين وقتلوهم".

عندئذ أسقط في يد أهالي عكا وخشوا عاقبة ما فعله أولئك الصليبيّون الجدد، فأرسلوا إلى السلطان يعتذرون عما حدث، ويتعهدون بمعاقبة المذنبين، فما كان من السلطان إلا أن أرسل إلى عكا يطلب تسليم المذنبين فوراً، فرفضوا وعلى رأسهم الداوية، وتعللوا بأن من قام بذلك العدوان صليبيون أجانب، خارجون عن سلطة حكومة عكا، لذلك فإن تلك الحكومة غير مسئولة عن أعمالهم.

والحقيقة أن عكا كانت تعجّ بمزيج غريب غير متجانس من الصليبيين، حتى صار بداخلها سبع عشرة جالية، كلّ منها تؤلف قوموناً مستقلا بذاته. بل إن مدينة عكا كانت ملجأً تتخذ جميع مساوئ المسيحية طريقها إليه، بعد أن أهملت فروض الدين والقانون والفضيلة، حتى أصبحت في أواخر أيامها محطة لمن أراد من المسيحيين الانغماس في الترف والرذيلة.

ما أن وصلت تلك الأخبار إلى السلطان قلاوون، سواء ما يخص الاعتداء على التجار المسلمين في عكا أو عدم تنفيذ مطلبه في تسليم المذنبين، حتى ثار غضبه وكتب إلى بلاد الشام "بعمل مجانيق وتجهيز زردخاناه لحصار عكا وذلك في شعبان 689هـ، وخرج على رأس جيشه من القاهرة في 4 نوفمبر 1290م" وسار إلى واد بين جبال عكا وبعلبك لقطع أخشاب المجانيق فسقط عليه ثلج عظيم وكاد أن يهلك، فركب وساق وترك أثقاله وخيامه لينجو بنفسه فطمها الثلج وبقيت تحته إلى زمن الصيف" فتلف معظمها.

ثم خرج السلطان "في آخر شوال ونزل بمخيمه بمسجد تبر يريد فتح عكا"، لكنه أصيب بوعكة صحية لمدة يومين، ثم اشتد عليه المرض إلى أن توفي يوم السبت سادس ذي القعدة فحمل إلى القلعة ليلا. وغسل ليلة الأحد ودفن بتربة

المنصورية بين القصرين. ولقد وصفه أبو الفدا بأنه كان "ملكاً مهيباً، حليماً، قليل سفك الدماء، كثير العفو، شجاعاً". أما بيبرس الدوادار فقد أوضح أنه كان "رؤوفاً، عفيفاً، عطوفاً ومضى حميداً، ومات على نية الغزاة شهيداً".

السلطان الأشرف صلاح الدين خليل:

جلس على كرسي السلطنة بعد والده السلطان الملك المنصور سيف الدين قلاوون، بقلعة الجبل يوم الأحد سابع ذي القعدة سنة 689هـ/ 1290م.

كان الوقت متأخراً في تلك السنة، لقيام السلطان الأشرف خليل بحملة عسكرية ضدّ عكا، لذا أجّلت للربيع، وذلك "إتماما لما شرعه والده الشهيد من قصدها". ثم قدمت رسل عكا في شهر المحرم 690هـ/ 1291م، ليكرروا اعتذارهم الذي سبق وقدمته مدينتهم للسلطان قلاوون "يسألونه العفو فلم يقبل منهم ما اعتذروا به".

بدأ السلطان الأشرف خليل يستعدّ لفتح عكا، وأرسل إلى القوات الموجودة في بلاد الشام أن يكونوا على استعداد لمرافقته ومعهم المجانيق . والحقيقة أن لدينا روايتين كل منهما تكمل الأخرى، عن فتح عكا لشاهدي عيان ومؤرخين في نفس الوقت. الأولى لبيبرس الدوادار والثانية لأبى الفدا.

أوضح لنا بيبرس أنه كان قد اجتمع بعكا "جمع كبير من الديوية والإسبتار به وحصنوا الأبراج والأسوار، وأظهروا المصابرة وعدم المبالاة بالمخاطرة... وشدد القتال وأسعرت نار النزال وتوالت سحب النوال بالنبال، وأنا في ضمن ذلك أتأمل مكانا تلوح الفرصة منه فأقصده... وضرب بيننا وبين الأعداء بسور، وشرعنا في ردم الخندق الذي بين الصورين بمخالي الخيل مملوءة بالتراب، مما تيسر من الأخشاب، فصار طريقا سالكا وكان رأيا مباركا.. وحقق الله في الفتح الظنون وأقر به العيون...". أما أبو الفدا فيعطينا وصفاً مفصلا لفتح عكا، فقد ذكر أن الملك حاكم حماة، وعمه الملك الأفضل وسائر قوات حماة صحبت السلطان الأشرف خليل إلى حصن الأكراد أولا "وتسلمنا منه منجنيقاً عظيما يسمّى المنصوري، حمل مائة عجلة، ففرقت في العسكر الحموي، وكان المسلم إليّ (أي لأبي الفدا) منه عجلة واحدة، لأني كنت إذ ذاك أمير عشرة، وكان سيرنا بالعجل في أواخر فصل الشتاء، فقاسينا من ذلك بسبب حرّ العجل وضعف البقر وموتها بسبب البرد ... وسرنا بسبب العجل من حصن الأكراد إلى عكا شهراً، وكان نزول العساكر الإسلامية عليها في أوائل جمادى الأولى" عام 690هـ/1291م.

ثم يستطرد أبو الفدا بقوله: "فكنا على جانب البحر والبحر على يميننا إذا واجهنا عكا، وكان يحضر إلينا مراكب مقبية بالخشب الملبس جلود الجواميس، وكانوا يرموننا بالنشاب والجروخ، وكان القتال من قدامنا من جهة المدينة، ومن جهة يميننا البحر ... واشتدت مضايقة العساكر لعكا، حتى فتحها الله تعالى في يوم الجمعة السابع عشر من جمادى الآخرة بالسيف" 1291م. بينما يوضّح لنا ابن تغري بردي أنه اجتمع من المسلمين "على عكا من الأمم ما لا يحصى كثرة، وكان المطوعة أكثر من الجند ومن في الخدمة، ونصب عليها المجانيق الكبار الفرنجية، خمسة عشر منجنيقا، منها ما يرمى بقنطار دمشقي وأكبر، ومنها دونه. وأما المجانيق الشيطانية وغيرها فكثيرة".

هكذا سقط العديد من الصليبيين قتلى وجرحى في تلك المعركة، ففي بداية القتال قتل مقدم الداوية، وجرح مقدم الإسبتارية جرحاً خطيراً، بينما

فر العديد من القادة مثل الملك هنري على متن السفن المتبقية في الميناء. عندئذ هرب الصليبيون في البحر "وهلك منهم خلق كثير في الازدحام، والمسلمون يقتلون ويأسرون وينهبون، فقتلوا ما لا يحصى عدّه كثرة، وأخذوا من النساء والصبيان ما يتجاوز الوصف.

ثم أمر السلطان بهدم عكا وذلك "في يوم السبت ثامن عشر ذي الحجة، فوقع الهدم في مدينة عكا، فهدمت أسوارها والكنائس وغيرها وحرقت" أو بمعنى آخر "أمر بمدينة عكا فهدمت إلى الأرض ودكت دكا" كي لا يعطي للصليبيين أية فرصة جديدة لمعاودة التجمع بها، لأن عكا كما وصفها (ماير) "عدد سكانها يبلغ 20000 نسمة، وبكنائسها البالغة أربعين وتحصيناتها ذات السور المزدوج، تعتبر من الآثار المعبرة عن سلطة الفرنجة في فلسطين". لكن سبحان الله آن لها أن تزول بإذنه.

تلا ذلك استيلاء السلطان الأشرف خليل على بقايا المدن الصليبية على الساحل، ذلك أنه لما فتحت عكا "وكانت أم البلاد الساحلية، وجمرة المدن الفرنجية، وقذف الله الرعب في قلوب أهل البلاد المجاورة لها ، فذلت رقابهم لسطوات السلطان، وبذلوا الإذعان، وأرسلوا يسألون الأمان "فأجيبوا إلى ذلك وسلموا حصونهم، التي كانت أهمها صور وصيدا وعثليث وبيروت وحيفا.

لذلك عقب بيبرس الدواداري على ذلك بقوله: "خلا الساحل من فارسهم والراجل، وأصبح كل مقيم به وهو راحل".

بينما أكد لنا أبو الفدا: "تطهر الشام والسواحل من الفرنج بعد أن كانوا قد أشرفوا على أخذ الديار المصرية، وعلى ملك دمشق وغيرها من الشام". أما المقريزي فقد اكتفى بقوله" أجلى (أي السلطان الأشرف) الفرنج من الساحل، فلم يبق منهم أحد ولله الحمد"، وبذلك كان السلطان الأشرف خليل بن قلاوون، هو بطل آخر صفحات الحروب الصليبية في بلاد الشام.

وثمة رأي هنا يذكر أنه إذا كان قد قضي على السيطرة الصليبية في بلاد الشام فإنه "لم يبق سوى بطرس أمبرياكو صاحب جبيل الذي استمر في ظل حماية المماليك حتى 1298م. وربما لأنه ضمن الدعم التقليدي لحكّام جبيل الذين كانوا يحظون به لدى موارنة الجبل اللبناني، ولم يكسر المماليك مقاومتهم إلا في سنة 1300م".

عاد السلطان الأشرف بعد إتمام فتح عكا إلى دمشق، وصاحبه المؤرخ بيبرس الدوادار الذي أرخ لذلك اليوم العظيم: "دخلها في مواكبه كالبدر بين كواكبه، ولعب الكرة في ميدانها". ثم طلب منه السلطان، المسير إلى الكرك "فسألته أن أكون في خدمته وأعود في ركابه وصحبته واعتفيت من العود إلى الكرك، فأجاب إلى الإعفاء من العود إليها". أما ابن تغري بردي فيقول: دخل دمشق" وبين يديه الأسرى من الفرنج، تحتهم الخيول وفي أرجلهم القيود، ومنهم الحامل من سناجق الفرنج المنكسة، وفيهم من حمل رمحا عليه من رءوس قتلى الفرنج..". ولم يلبث السلطان أن عاد إلى القاهرة في تاسع شعبان 690هـ/1291م.

هكذا فقدت الأهداف المثالية المغرية للحملة الصليبية الأولى قوتها، بعد مضيّ مائتي عام من تجربة احتمال حدوث دور حقيقي للامتلاك الأوربي لفلسطين والإقامة فيها.

والحقيقة أنه مع اقتراب القرن السابع الهجري / الثالث عشر الميلادي من نهايتهما، كان الطرد النهائي للصليبيين من بلاد الشام، وأبعد خطرهم عنها. وكان المماليك هم خير مدافعين عن بيضة الإسلام.

الخـــاتمة:

قام المماليك بدور هام وجوهري في تخليص العالم الإسلامي بل العالم بأكمله من خطرين مؤرقين وهدامين هما: الخطر المغولي، والخطر الصليبي.

كـان للسلطان الظـاهر ركـن الـدين بيبـرس شـرف استرداد أنطاكيـة سنة 666هـ/ 1268م مـن الـصليبيين، وهـي ثـاني الإمـارات الـصليبية التـي أسسوها في الشرق بعد إمارة الرها.

افتتح السلطان سيف الدين قلاوون طرابلس "عنوة" عام 688هـ/ 1289م، وما أن تأهب لتأديب من في عكا من الـصليبيين الـذين نكثـوا العهد معه، وخصوصا بعد أن أصبحت عكا مـأوى للهـاربين مـن أنطاكيـة وطـرابلس، حتـى تـوفي "مـات علـى نيـة الغزاة شهيداً"، فصدق فيـه قول الله عــز وجـــل : ﴿ وَمَن يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِراً إلى اللَّـهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكْـهُ المَـوْتُ فقدْ وَقـعَ أجْرُهُ عَلـى اللَّـهِ وَكَـانَ اللَّـهُ غفُوراً رَّحِيماً﴾ (سورة النساء، الآية 100)".

استولى السلطان الأشرف خليل بن قلاوون على عكّا ودكّها دكّا لا يعطي للصليبيين أيـة فرصة جديدة لمعاودة التجمع بهـا، وبذلك أصبح بطل آخر صفحات الحروب الصليبية في بلاد الشام.

أ.د. علية عبد السميع الجنزوري

جامعة القاهرة

المصادر والمراجع

أولاً - المصادر العربية :

- ابن تغري بردي، جمال الدين أبو المحاسن يوسف (ت 874هـ/ 1469م): النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، مطابع كوستا توماس وشركاه، القاهرة (د.ت).
- ابن دقماق، صارم الدين إبراهيم بن محمد بن أيدمر العلائي (809هـ/ 1406م): الجوهر الثمين في سير الملوك والسلاطين، تحقيق محمد كمال الدين عز الدين علي، الجزء الأول، بيروت 1985م.
- ابن العبري، أبو الفرج بن الحكيم الفاضل أهرون غريغوريوس المتطبب الملطي (ت 685هـ/ 1286م): تاريخ مختصر الدول، الطبعة الأولى (د.ت).
- ابن العميد، المكين جرجس أبو الياسر أبن أبي المكارم ابن أبي الطيب النصراني (ت 672 هـ/1273م): أخبار الأيوبيين،

Bulletin d'Études Orientales,
Institut Français de Damas,
Tome XV, 1955-1957, Damas, 1958.

- ابن عبدالظاهر، القاضي محي الدين (ت692هـ/ 1292م): الروض الزاهر في سيرة الملك الظاهر، تحقيق ونشر عبد العزيز الخويطر، الطبعة الأولى، الرياض 1976م.
- أبو الفدا، الملك المؤيد عماد الدين إسماعيل ابن علي (ت 732هـ/ 1331م): المختصر في أخبار البشر، تقديم حسين مؤنس، تحقيق محمد زينهم محمد عزب والأستاذ يحيى سيد حسين، القاهرة 1999م.
- بيبرس الدوادار (المنصوري)، الأمير ركن الدين بيبرس الخطائي المنصوري الدوادار (ت725هـ/ 1325م): زبدة الفكرة في تاريخ الهجرة، عصر سلاطين المماليك، تحقيق زبيدة محمد عطا، القاهرة 2001م.
- بيبرس الدوادار (المنصوري)، الأمير ركن الدين بيبرس الخطائي المنصوري الدوادار (ت725هـ/ 1325م): كتاب التحفة الملوكية في الدولة التركية، تاريخ دولة المماليك البحرية في الفترة 648-711هـ، تحقيق عبد الحميد صالح حمدان، القاهرة 1987م.
- السيوطي، الإمام الحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت 911 هـ/ 1505م): تاريخ الخلفاء، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة 1952م.
- المقريزي، تقي الدين أحمد بن علي (ت 845هـ/ 1441م): كتاب السلوك لمعرفة دول الملوك، الجزء الأول القسم الثاني، صححه ووضع حواشيه محمد مصطفي زياده، القاهرة، الجزء الأول، القسم الثالث، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة 1939م/1957م.
- الملطي، عبد الباسط بن خليل بن شاهين (ت 920 هـ/ 1514م): نزهة الأساطين فيمن ولي مصر من السلاطين، تحقيق محمد كمال الدين عز الدين علي، الطبعة الأولى، القاهرة 1987م.

- النويري، شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب (ت 733هـ/ 1332م):
- نهاية الأرب في فنون الأدب، مركز تحقيق التراث، الجزء 29، تحقيق محمد ضياء الدين الريس، مراجعة محمد مصطفى زياده، القاهرة1990-1992م ، ج30، تحقيق محمد عبد الهادي شعيرة، مراجعة محمد مصطفي زيادة، القاهرة 1410هـ، ج31، تحقيق الباز العريني، مراجعة عبد العزيز الأهواني 1412هـ .
- جوانفيل، (مذكرات) (ت 717هـ/ 1317م): القديس لويس، حياته وحملاته على مصر والشام، ترجمة وتعليق حسن حبشي، القاهرة 1968.

ثانياً - المراجع العربية والمعربة:

- الجنزوري، علية عبد السميع : إمارة الرها الصليبية، القاهرة 1975.
- عاشور، سعيد عبد الفتاح : الحركة الصليبية، صفحة مشرقة في تاريخ الجهاد العربي في العصور الوسطى، القاهرة 1971.
- الغامدي، عبد الله سعيد محمد سافر: جهاد المماليك ضد المغول والصليبيين في النصف الثاني من القرن السابع الهجري، سلسلة بحوث الدراسات الإسلامية (8) المملكة العربية السعودية- مركز بحوث الدراسات الإسلامية، مكة المكرمة 1410هـ.
- دونالدنيكول (أ): معجم التراجم البيزنطية، ترجمة وتعليق حسن حبشي، القاهرة 2003.
- زامباور، (المستشرق): معجم الأنساب والأسرات الحاكمة في التاريخ الإسلامي، أخرجه زكي محمد حسن بك وحسن أحمد محمود، القاهرة 1951.
- ماير، هانس ايرهارد: تاريخ الحروب الصليبية، ترجمة وتعليق عماد الدين غانم، تقديم نجاح صلاح الدين القابسي، ليبيا 1990م.
- يوشع براور: عالم الصليبيين، ترجمة وتعليق وتقديم قاسم عبده قاسم ومحمد خليفة حسن، الناشر دار عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، الطبعة الأولى 1999.

ثالثًا - المراجع الأجنبية :

- Lexicon Universal Encyclopedia : Lexicon Publications, Inc, New York, V11., V.12, 1983.
- Ostrogorsky G. : History of the Byzantine State, Oxford, 1968.
- Runciman S. :
- A History of the Crusades, The Kingdom of Acre and the Later Crusades, Volume 3, Cambridge University Press, London – New York, Melbourne, 1975.
- Stevenson W.B. : The Crusaders in The East, Cambridge University Press, Librairie du Liban, Riad Solh Square, Beirut, 1968.
- Tout T.F. M.A. : The Empire and The Papacy, Period II Rivingtons, London, 1909.
- Zoé Oldenbourg : Les Croisades, Editions Gallimard, Paris, 1965.



صورة لكرى الفرسان بالشام

المصدر: J.Sublet, Les trois vies du Sultan Baibars, Paris, 1992, p. 86.

رابعًا : المؤسسات (الجيش، والإقطاع، والإدارة)

مقدمة :

لم يكن عصر المماليك منفصلاً في نظمه عما سبقه أو لحق به من عصور إسلامية. فنظمه، على أكثر من صعيد، إنما هي طور من أطوار النمو التي تدرّج فيها المجتمع الإسلامي عبر ركام من المنجزات الفكرية والسياسية والاقتصادية والمالية والاجتماعية، آذنت بها بوادر وظروف، إيذانا بطيئا حينا وسريعا أحيانا، لتؤتي ثمارها في زمن المماليك تنظيما لشؤون الدولة، وبخاصة في المجالين الإداري والعسكري. فكانت لدولة المماليك نظم أنتجت مؤسسات مختلفة لتسيير أمورها، والسهر على سلامتها وأمنها، وتأمين مواردها المالية والاقتصادية، والاهتمام بالنشاطات العمرانية والدينية والثقافية. ومن أبرز هذه المؤسسات مؤسسة الجيش ذات البنية القوية المتماسكة، والتي أثبتت كفاءة عالية في ضبط سيادة الدولة المركزية المباشرة على رقعة شاسعة من الأرض اشتملت على الديار المصرية وبلاد الشام والحجاز، وفرضت هيبتها وأمنت لها ولاء وتبعية معظم مناطق شمال إفريقيا والحبشة، وأجزاء واسعة من بلاد اليمن وآسيا الصغرى، وكذلك مؤسسة الإقطاع بما لها من صلة مع مؤسسة الجيش، لا انفكاك فيها، مؤمنة لها الموارد المالية الرئيسية، من عائدات الأرض المقطعة والأرزاق والأخباز. ويضاف إلى هاتين المؤسستين إدارة متماسكة خاضعة لهرمية محكمة على رأسها السلطان.

من المتعارف عليه أن دولة المماليك هي أولاً وقبل كل شيء دولة عسكرية قام نظامها العسكري، أساساً، على الرقيق، الذي كان يؤتى به عموما من منطقة بحر قزوين، وبلاد الترك، واليونان، والأكراد، والتركمان، والشركس، لاستخدامهم في الجيش والبلاط - وإن كانت الغلبة العددية للترك في دولة المماليك الأولى، وللعنصر الشركسي (الجركس) في دولة المماليك الثانية - وذلك حسب ما درجت عليه الدول الإسلامية المتعاقبة، منذ عهد الخليفة العباسي المعتصم (218 - 227هـ/ 833 - 843م)، مرورا بعهد الدويلات، ومن ثمّ في زمن كلّ من السلاجقة والفاطميين، ليتعاظم أمر الرقيق في عهد بني أيوب حين أكثر سلاطينهم من شراء المماليك، وبخاصة في أيام الصالح نجم الدين أيوب (637-647هـ / 1239-1249م)، فأضحى هؤلاء المماليك عماد الجيش الأيوبي وعصبيته الغالبة، مما أتاح لهم الاستيلاء على السلطة في مصر إثر وفاة أستاذهم الملك الصالح. ومع ذلك، فإن نظام المماليك العسكري كان فريدا من نوعه، إن لجهة تنظيمه الإداري وعلاقة أفراده فيما بينهم، وذلك على قاعدة بناء هرمي على رأسه السلطان، يليه الأمراء، كل حسب رتبته، ثم الأجناد على اختلاف فئاتهم، مؤلفين بذلك الجيش المملوكي، فكان عدد جيش مصر، حوالي عام 715هـ/ 1315م، أربعة وعشرين ألف فارس، ومثل هذا العدد كان جيش الشام.

تقاضت الطبقة العسكرية أعلى الرواتب، وكانت هذه على أنواع، منها ما هو نقدي (جامكيات)، ومنها ما هو على شكل إقطاع، فضلا عن الأعطيات والإنعامات والهبات المختلفة.

1 - السلطان :

هو رأس الدولة بجهازيها العسكري والإداري، بعد أن تنازل له الخليفة العباسي، القابع في القاهرة، عن سلطاته الزمنية، بالتفويض. يختار السلطان كبار أمراء الجيش من بينهم، على قاعدة الانتخاب، ليصبح الأول بين أسويائه، ويكتسب شرعية يستأثر بها بوصفه رمز وحدة الدولة، فتجتمع في شخصه سلطة مركزية مهابة الجانب، حيث جميع من في الدولة من العسكريين والإداريين، أو من أرباب السيوف وأرباب الأقلام - حسب ما جاء في الكتب الديوانية - يقومون على خدمته، وتلبية رغباته، والسهر على سلامته.

وغالبا ما كان السلطان يقود الجيش بنفسه، وبخاصة في الحملات الكبرى. وقبل أن يخرج الجيش للحرب يعرضه السلطان، عادة، في الميدان، فيركب فرسه وفي يده طبر (فأس)، ثم يتحرك الفرسان والعساكر أمامه، وهم لابسون آلة الحرب، ويرفع بعضهم السناجق السلطانية(الرايات) والعصائب الصفراء اللون، ويكون على رأسهم السنجقدار، ويتقدمهم العلم دار حاملا راية من الحرير الأصفر تسمى الجاليش. أما إذا صحب الخليفة السلطان في الحرب خرج له سنجق خاص أسود اللون، هو شعار بني العباس (السنجق الخليفتي).

في أثناء العرض يكون الجيش موزعا في وحدات مختلفة، متدرجة من حيث الأهمية، تتصدرها تقادم الألوف (مفردها تقدمة ألف)، يرأس كل منها أمير مائة مقدم ألف، ثم الأطلاب (مفردها طلب)، على رأسها أمراء أقل قدرا، ثم الجرائد (مفردها جريدة)، فالطوامين أو التوامين، ومفردها طومان أو تومان (عشرة آلاف مقاتل). يستمر العرض مدة قد تصل إلى أربعة أيام، وذلك للتأكد من جهوزية الجيش للقتال. كما يشرف السلطان على جيشه من خلال ديوان الجيش في قلعة الجبل، ووظيفته تسمى نظارة الجيش أو نظر الجيش، يتولاه أحد أرباب الأقلام، يكون غالبا من العلماء، يدعى ناظر الجيش، يساعده عدد من الكتّاب يسمّون كتّاب الجيش.

على أن دولة المماليك عرفت على امتداد حوالي ثلاثة قرون من الزمن أنواعا مختلفة لقوى السلاطين، منهم القوي الممسك بزمام الأمور الذي غالبا ما يستهل عهده بإجراءات من شأنها تثبيت دعائم حكمه، كتقريب الأنصار وترقيتهم في سلك الجندية، وإغداق الإنعامات والأعطيات عليهم، والتنكيل بالأعداء من الأمراء وتشتيت مماليكهم بالقتل أو النفي. ومنهم الضعيف العاجز المنتخب كحل وسط بين الأقوياء نتيجة توازنات مؤقتة تقتضيها ظروف داخلية أو خارجية، فيتحوّل إلى صورة رمزية لاستمرارية الحكم، تاركا شؤون الدولة للنافذين من الأمراء، إلى أن تختل التوازنات لصالح الأقوى بين المتنافسين، فيعزل السلطان القائم، أو يقتل، أو يسجن، أو ينفى إلى خارج القاهرة، ويولّى آخر مكانه، وكثيرا ما حصل ذلك في عهد المماليك، وخصوصا في زمن دولتهم الثانية، مما أسهم في أضعاف بنية نظامهم السياسي وانهياره.

2 - الأمـــراء :

هم قادة الجيش المملوكي في الحرب وفق تسلسل هرمي محكم، تراعى فيه مراتب الأمراء

المختلفة. كان عليهم، في حال السلم، أن يتفقدوا أحوال الأجناد، وأن يعلموهم رمي النشاب والسباق على ظهور الخيل كي يحسنوا الكر والفر والضرب والطعن. والإمرة رتبة لا تتحصّل، عموما، إلا عن طريق الترقي التدريجي، أو عن طريق المحسوبية والحظوة، يمنحها السلطان أو نائبه للشخص المعني بعد موافقة الأخير. فبرقوق العثماني ارتقى في عهد الأشرف شعبان من الجندية إلى إمرة أربعين، ثم إلى إمرة مائة، وقام هو بدوره بترقية عدد كبير من الجراكسة في فترة وجيزة "إلى ما لم يخطر لهم ببال". وثمة دافع آخر للترقية هو ما يعرف بالخشداشية، أو رابطة الزمالة التي تجمع بين المماليك في الطباق. ومن دوافع الترقية أيضا الشجاعة والفروسية اللتان روعيتا في دولة الأتراك أكثر منها في دولة الجراكسة.

يتميّز الأمراء، عادة، بأعداد العساكر التابعين لهم، وبما يملكونه من الأرقاء، كما تختلف أعدادهم باختلاف رتبهم وبمشيئة السلطان القائم الذي له وحده، دون سواه، حق تعيين لقب الإمارة لمن يشاء أو انتزاعه منه. فمن كان يعمل من الأمراء في الجيش يطلق عليه اسم خرجية، ومن يلازم منهم السلطان يسمى خاصكية.

يتوزّع الأمراء، من حيث رتبهم وأهميتهم، وفق الآتي:

- الأتابك :

الأتابك، أو أتابك العسكر، كلمة تركية مؤلفة من لفظتين: أتا = أب، وبك = أمير وتعني أب أمير، ومعناها أبو العسكر. وهو قائد الجيش المملوكي، وأكبر الأمراء المقدمين بعد النائب الكافل، والحاكم الفعلي للبلاد، ولا يحدّ من سطوته وبطشه إلا خوفه من الأمراء الطامعين به وبالسلطان.

- أمير مائة ، مقدَم ألف :

يملك مائة فارس، وربما زاد عدد فرسانه عشرة أو عشرين، ووظيفته تسمى تقدمة ألف، وهو أمير كبير تحت قيادته ألف من العساكر. ومن بين أمراء المئين يختار السلطان، وقد يصل عدد هؤلاء في الجيش المملوكي إلى أربعة وعشرين أميرا، وقد ينقص إلى العشرين، أو إلى الثمانية عشر، ويسمى كبيرهم رأس مقدمي الألوف.

وبالإضافة إلى مهامهم العسكرية، يتولى الأمراء المئين المقربون من السلطان الوظائف الكبرى في الدولة والبلاط، ويطلق عليهم، حينئذ، الأمراء المقدَمين أرباب الوظائف، ويكون منهم أكابر أرباب الوظائف ونواب السلطنة.

- أمير طبلخاناه :

وظيفته تسمى إمرة طبلخاناه، بإمرته أربعون فارسا، وقد يزيد عددهم إلى سبعين. وأمراء الطبلخاناه كانوا تحت إمرة الأمراء المئين، وقد عرفوا بهذه التسمية لأنه كان لهم الحق في قرع الطبول وغيرها من الآلات في المواكب الرسمية، أو حين توجههم في أمر هام. تراوح عددهم في عصر المماليك ما بين أربعين وثلاثين أميرا، وكان منهم الرتبة الثانية من أرباب الوظائف وكشف الأقاليم وأكابر الولاة.

وجدير ذكره أن لأمراء المائة والطبلخاناه حرساً خاصّاً من المماليك أسوة بالسلطان.

- أمير عشرة وأمير خمسة :

بإمرة أمير عشرة عشرة فرسان، وربما زاد عدد فرسانه إلى عشرين، وفي هذه الحال يقال له أمير عشرين، وجمعه أمراء العشرينات، ومنهم

صغار الولاة ونحوهم من أرباب الوظائف. أما أمير خمسة فهو من أكابر الأجناد، وغالبا ما يكون الخمسوات من أولاد الأمراء المقدمين، أو الطبلخانات تقديرا لخدمات آبائهم. بلغ عدد أمراء العشرينات في جيش المماليك نحو عشرين أميرا، وأمراء العشرات خمسين أميرا، ولم يتجاوز عدد الخمسوات الثلاثين أميرا. ومن الطبيعي أن يكون عدد الأجناد التابعين لكل فئة منهم أقل من عدد الأجناد المنضوين تحت قيادة الأمراء المئين وأمراء الطبلخاناه.

3 - الأجنـــاد:

يعرفـــون أيـــضا بالعـــسكر أو العـــساكر، ويتوزعون في فرق نظامية ثلاث،هي: المماليك السلطانية، ومماليك الأمراء، وجند الحلقة (أولاد الناس)، ويضاف إليهم جماعات غير نظامية مؤلفة من العربان وعموم المسنمين في مصر والشام.

- المماليك السلطانية :

هـم أصـحاب الجامكيـات أو الجوامـك (الرواتب) على وجه العموم، وأعظم الأجناد شأنا وأرفعهم قدرا، ينسبون إلى السلطان القائم، بعضهم أصحاب وظيفة، مثل الدوادار، والخزندار، والسقاة، والسلاحدار، والطبردار، والجمقدار، والجاشنكير، والجوكندار، وبعضهم الآخر ليس له وظيفة. وقد شكّل المماليك السلطانية العمود الفقري للجيش المملوكي، رغم أنهم من أصول وانتماءات متعددة وغير متجانسة، من تركمان وقوقازيين، ومغول، وأكراد، وروس ...، وهم على ثلاثة أنواع :

- المـشتروات أو الأجـلاب، أو الجلبـان، ومعظمهم مماليك يشتريهم السلطان أو الأمراء من الخارج، أو حتى من بلاد السلطنة حيث لم يتورع السكان المحليون، أحيانا كثيرة، عن بيع فلذات أكبادهم تحت وطأة هول المجاعات التي حلت بمصر والشام في أوقات مختلفة من حكم المماليك، وبخاصة في عهد دولة الجراكسة.

وأهمّ المماليك المشتروات أولئك المعروفون بالخاصكية، يلازمون السلطان في خلواته، ويسوقون محمله الشريف، ويقومون بسائر المهمات المتصلة بخدمته، ومنهم يُؤمّر الأمراء رتبة بعد رتبة.

- السيفية :

يتألفون من المماليك المنسوبين إلى السلاطين السابقين، والمماليك المنسوبين إلى الأمراء المقدمين، وقد ألحقوا بالديوان الشريف السلطاني بعد وفاة أسيادهم، أو مقتلهم، أو سجنهم، أو إسقاط الإمارة عنهم.

- القرانصة أو القرانيص :

هم المماليك العجزة "أصحاب الأرزاق الثقال" المرتبطون بالديوان السلطاني، من الأمراء الخمسوات، الذين قضت الأحوال بعدم تأميرهم إلا بعد مدة طويلة قضوها في الرق والخدمة العسكرية لدى بعض السلاطين.

وغالبا ما كان السلطان لا يثق بولاء القرانيص، فعمد إلى عزلهم من الطباق في القلعة، مقرّ سكنى مماليكه، وأفرد لهم سكنا في طباق آخر خارج القلعة، باستثناء الكتابية منهم، فكان يشتريهم ثانية، ليصبحوا جزءا من المشتروات، ثم يعتقهم بعد أن يكونوا قد أتموا تعليمهم. ولما كانت تربية المشتروات تتطلب عدة سنوات لإعدادهم وتأهيلهم للخدمة، فقد شكّل السيفية القوة الرئيسية في بداية عهد السلطان الجديد، لما لديهم من خبرة وتمرّس

في القتال، ولم يتورّعوا عن ممارسة الضغط على السلطان للحصول على الترقيات، أسوة بالمشتروات، وكانوا أحيانا كثيرة يتمرّدون عليه في حال تمنّعه عن الاستجابة لرغباتهم، ويعمدون إلى الإطاحة به وتنصيب واحد منهم مكانه، وهذا ما حصل في ولاية الناصر محمد الأولى حين أرغم السلطان على عزل نفسه، واختيار مماليك أخيه الأشرف من البرجية، بيبرس الجاشنكير سلطانا، كما أكثر القرانيص من مماليك الظاهر برقوق من محاولات التمرد والإطاحة بابنه السلطان الناصر فرج، ولم يستقر الأمر له إلا بعد أن فتك بهم، وقيل بأنه قتل نحو ألفي مملوك منهم .

بعد شرائهم، يربى المماليك السلطانية في الطباق، التي أنشأها الظاهر بيبرس في قلعة جزيرة الروضة، بين مصر والجيزة، حيث يخضعون لنظام تعليمي دقيق، ويتعلمون القراءة والكتابة وكثيرا من المعارف والعلوم، وبخاصة علوم الدين، إضافة إلى تدريبهم على صنعة الحرب والفروسية. وبعد عهد بيبرس انتقلت طباقات المماليك إلى قلعة جبل المقطم، بسبب خراب قلعة الروضة، وسكنوا بروج قلعة الجبل، فسمي هؤلاء بالمماليك البرجية، وما عتمت تسمية "البرجية" أن أطلقت لاحقا على دولة المماليك الثانية، فعرفت بدولة المماليك البرجية.

بعد الانتهاء من إعدادهم في الطباق، يقيم المماليك السلطانية في القاهرة، ولم يتوزّعوا كغيرهم من المماليك في المناطق. فمنهم من سكن مع السلطان في القلعة، ومنهم من استؤجرت لهم دور خاصة في المدينة واصطبلات لخيولهم. اختلف عدد المماليك السلطانية، كما غيرهم من فرق الجيش، من وقت إلى آخر، فكان عددهم في أيام الظاهر بيبرس نحو ستة عشر ألف مملوك، وتراوح عددهم في عهد المنصور قلاوون ما بين اثني عشر ألفا وسبعة آلاف مملوك. أما في زمن دولة الجراكسة فقلّ عدد المماليك السلطانية عما كان عليه في أيام الدولة التركية، وتناقص في عهد برقوق إلى خمسة آلاف مملوك، واستمر هذا العدد نفسه في عهد الناصر فرج بن برقوق، وكذلك الحال في عهد خشقدم، ثم ما عتم أن زاد عدد المماليك السلطانية في عهد الأشرف قايتباي، ليهبط في أيام الصالح محمد بن ططر إلى ثلاثة آلاف ومائتي مملوك.

- مماليك الأمراء :

يقتنيهم الأمراء حسب درجاتهم ورتبهم، وغالبا ما يكون ذلك بالشراء، ويقومون بتربيتهم وتدريبهم وتجهيزهم والإنفاق عليهم تماما كما يعامل السلطان مماليكه. يتبع المماليك أمراءهم ويخاطبون أميرهم بـ"الأستاذ"، ويخلصون له العهد، ويسهرون على تأمين سلامته والانصياع لأوامره. وجدير ذكره، في هذا السياق، أن عدد مماليك الأمراء، لم يكن دائما متناسبا مع مرتبة الأمير المعني، بل تجاوز مرارا النظام والعرف المعتمدين في دولة المماليك، زيادة أو نقصانا، تبعا لقوة الأمراء وأهمية وظائفهم وحالتهم المادية ومقدرة السلطان. وغالبا ما كان يحصل ذلك عندما يكون السلطان ضعيفا أو صغير السن، فيلجأ الأمراء إلى زيادة أعداد مماليكهم كي يكونوا لهم عونا في الشدائد. فقوصون الناصري، نائب السلطنة في عهدي المنصور أبي بكر والأشرف كجك، ولدي الناصر محمد بن قلاوون، كان في خدمته سبعمائة مملوك، أما يلبغا بن عبد الله الخاصكي الناصري، فبلغ عداد مماليكه ثلاثة آلاف مملوك، مما جعله صاحب الأمر والنهي في زمن كل من المنصور محمد والأشرف شعبان، حفيدي الناصر محمد بن

قلاوون، حتى لقب بـ" نظام الملك"، تيمنا بالوزير السلجوقي المشهور.

- أجناد الحلقة :

تسمية ظهرت في عهد صلاح الدين، وتعني محترفي الجندية، ومعظم هؤلاء من المرتزقة، تناولوا مناشيرهم من السلطان على غرار الأمراء، فيما تكون مناشير أجناد الأمراء من أمرائهم. وهم يأتمرون بأمر السلطان دون أن يكونوا ملكا له.

انتظم أجناد الحلقة، وهم قلب الجيش، في أقسام تعداد كل منها ألف جندي يسمون بالفرسان، ويخضعون لأحد أمراء المائة من مقدمي الألوف، كما يمكن أن تبلغ عدتهم مائة بإمرة باش، يعرف بـ "باش العسكر"، أو فصائل من أربعين بإمرة مقدّم منهم ليس لـه عليهم حكم إلا في حال الحرب.

يختار مقدم الأجناد وباش العسكر، عادة، من أبناء الأمراء، ومن قادة أجناد الحلقة أيضا النقباء وأعيان الجند. أما عدد أجناد الحلقة فاختلف من عهد إلى عهد. يذكر القلقشندي أن عددهم بلغ ذروته في عهد الناصر محمد بن قلاوون، فكان في مجمله خمسين ألفا: أربعة وعشرين ألفا في مصر، وستة وعشرين ألفا في بلاد الشام. وكانوا يقدّرون، وقتذاك، بحوالي ثلث عدد فرسان الجيش المملوكي.

شكلت هذه الفئة من الأجناد، فرقة احتياطية في الجيش، لم تتغير بتغير العهود لا في مصر ولا في الشام، ولم يكن لها تنظيم عسكري دائم،لأن أجناد الحلقة لم يكونوا من المماليك المبتاعين بل كانوا من أبنائهم، حيث عرفوا بأولاد الناس، ومن فئات اجتماعية أخرى. لهذا كانوا من الأحرار يستدعون عند الضرورات العسكرية فقط، ولم يرتقوا إلى أكثر من رتبة أمير عشرة أو أمير أربعين. ومع ذلك، فقد احتلوا منزلة خاصة في عهد الناصر حسن بن محمد بن قلاوون (748-752هـ/ 1347-1351م) الذي فضّل، لأسباب خاصة، الاعتماد على الأمراء المتحدرين من أولاد الناس على الأمراء المماليك، فقويت شوكة أولاد الناس في عهده وإن شكّل ذلك حالة استثناء، زالت بزوال عهده، فتراجع دورهم مع ازدياد نفوذ المماليك السلطانية، وباع الكثيرون منهم إقطاعاتهم، بسبب ضعف إنتاجيتها وتقلص مداخيلها، أو لأسباب تتصل بحرمانهم من امتيازاتهم العسكرية، وعدم استخدامهم في الحملات العسكرية، وتحولوا إلى مهنيين وتجار، أو طلبوا إعفاءهم من الخدمة العسكرية، ومالوا إلى التقوى والاهتمام بالفقه وبشؤون الآخرة، فحلّ مكانهم في الحلقة، تدريجيًا، سكان البلاد المحليين من أصحاب حرف وصناعات، فكان ذلك من الأسباب العميقة لانهيار بنية المماليك العسكرية.ويعلق المقريزي على ذلك بقوله: " فكثر الدخيل في الأجناد بذلك، واشترت السوقة والأراذل الإقطاعات حتى صار، في زماننا، أجناد الحلقة أكثرهم أصحاب الحرف والصناعات، وخربت منهم أراضي إقطاعاتهم".

- العساكر غير النظامية :

من أبرزهم عربان مصر والشام (الأعراب أو البدو سكان البادية)، فكان هؤلاء، فرسانا ومشاة، يؤلفون طلائع الجيش النظامي، من ركابة ونجابة، قامت مهمتهم على استطلاع حركة العدو، ومباغتته وإنهاكه، قبل تصدي الجيش النظامي له، كما أوكلت إليهم، وبخاصة عرب الشام، مهمات أخرى، مثل حراسة طرق البريد وطرق الحج الشامي.يشير ابن شاهين الظاهري إلى أن عدد فرسان القبائل العربية الشامية المسجلة في ديوان الجيش المملوكي بلغ في أيامه نحو تسعة وعشرين

ألف فارس وراجل تقاضوا في الغالب جامكيات، كما أقطعت لهم الأراضي في الشام، ومنح زعيمهم لقب الإمارة (أمير العرب)، واعتبر من أرباب السيوف، وعدّهم القلقشندي من الصنف الثاني في مرتبة أرباب السيوف، كأمير آل فضل، وآل مري، وآل علي، في الشام، وشكلوا الطبقة الرابعة من ولاة الأمور في مصر، كما في الشام، مثل: بنو عمر من قبيلة الهوارة، وبنو الأحدب في مصر العليا، وبنو بقر في الشرقية، وبنو بغداد في الغربية، وبنو مرعي في البحيرة، وذلك تقديرا لما يقدمونه من خدمات للدولة. ويضاف إلى العربان قوات ثانوية من التركمان، والأكراد، والإسماعيلية، وعشائر الفلاحين في بلاد الشام (العشير أو العشران) من بني صبح، وبني بشارة، وبني الحنش، وبني بحتر، وغيرهم.

- المتطوعة :

هم عامة المسلمين في الديار المصرية وبلاد الشام من القادرين على حمل السلاح، حيث كان على الرعية أن تلبي الدعوة للقتال بذريعة واجب الجهاد عند تعرض البلاد للخطر، كمواجهة الخطر الصليبي أو هجمات المغول. فكان الدعاة يطوفون في أنحاء البلاد لحث الناس على الجهاد، فمن يتخلف عن أداء هذا الواجب يتعرض للعقاب الشديد، كما كان يفرض على الرعية ضريبة خاصة لتأمين نفقة الجهاد بتغطية شرعية من العلماء.

4 - سلاح الجيش :

جهّز سلاطين المماليك جيشهم بأنواع مختلفة من السلاح المستعمل في العصور الوسطى، منها ما كان يعتمده المسلمون من قبلهم، ومنها ما كان معروفا في مواطنهم الأصلية، فاستخدموا السيوف الطويلة والقصيرة والعريضة والدقيقة، والرماح والدبابيس، والنشاب، والفؤوس، والخناجر، والسكاكين، واتّقوا ضربات العدو بالتروس (الدرقات)، والدروع (الزرديّات)، واعتمروا الخوذات والبيض المصنوعة من الجلد أو الحديد، واستخدموا أدوات الحصار الثقيلة، كالمنجنيقات الكبيرة والصغيرة، وأهمها المنجنيق المنصوري والمنجنيق المغربي، وكذلك الدبابات، الشبيهة بالأبراج المتحركة، التي تسيّرها العجلات، واستخدموها في دك قلاع الفرنج وحصونهم المنيعة. كما استخدموا النفط، وخصّصوا له فرقة من العسكر عرفوا بالزرّاقين، وبرعوا في قذفه مشتعلا حتى في وقت اشتداد الريح والمطر، ثم ما لبثوا أن استعملوا البارود في صناعة الأسلحة، واستخدموه في المدافع (المكاحل) الصغيرة والكبيرة لأول مرة في حروبهم ضد المغول، في النصف الثاني من القرن الثامن الهجري / الرابع عشر الميلادي، ويقال إنهم استخدموا البندقية أيضا. كما استخدموا من الدواب الخيول للفرسان، والجمال والبغال لحمل المؤن والأمتعة والأثقال. وتزوّد الجيش الملوكي بعدد وافر من الآلات الموسيقية، كالطبول والمزامير، والكوسات، والأبواق، لتحميسه أثناء حركته، أو في أثناء القتال، أو للترفيه في أوقات الراحة.

في حال السلم يودع السلاح في خزائن خاصة في قلعة القاهرة، وفي خزائن أخرى في غير القاهرة، مثل قصر السلاح في ثغر الإسكندرية. وقد عرفت هذه الخزائن بـ"السلاح خاناه" أو خزائن السلاح، يشرف عليها أحد أمراء المائة يدعى "السلاح دار"، يساعده موظفون منهم: ناظر خزانة السلاح، والمباشرون، وشادّ.

5 - الأسطول :

تابع المماليك نهج أسلافهم الفاطميين والأيوبيين في تعزيز أسطولهم الحربي، فقاده رجال متمرسون في قيادة السفن من سكان البلاد، ومن المغاربة، فأبلى بلاء حسنا في مجاهدة الفرنج في المتوسط، ووفر الحماية للسواحل المصرية والشامية، بدحر غارات سفن الفرنج، وقطع دابر قراصنتهم في البحر، بعد أن نجح المماليك في استعادة ثغور الشام من الفرنج، وبسطوا سيادتهم على البحر الأحمر، واحتكروا حركة التجارة النشطة فيه مع الهند والصين في الشرق الأقصى، وبخاصة تجارة الكارم (الفلفل والبهار) التي درت عليهم المال الوفير.استمر هذا الوضع كذلك إلى أن تمكن البرتغاليون من اكتشاف طريق آخر إلى الهند، عبر رأس الرجاء الصالح، عام904هـ/ 1498م، مما هدد كيان دولة المماليك بالذات، وتدهور مركز مصر التجاري كوسيط بين الشرق والغرب، بسبب شلّ حركة التجارة في البحر الأحمر، فكان على دولة المماليك المتهالكة، وقتذاك، أن تخوض حربا غير متكافئة مع البرتغاليين، انتهت بالقضاء على نفوذهم، وسيطرة البرتغاليين على تجارة الشرق.

تألف الأسطول المملوكي من أنواع مختلفة من المراكب، تعود بمعظمها إلى أيام الفاطميين والأيوبيين، منها ما كان يستخدم في البحر المتوسط، ومنها ما كان يستعمل في البحر الأحمر.

من أهم قطع الأسطول الحربي في البحر المتوسط: الشواني (شيني أو شينية)، وهي أكبر السفن الحربية، وأكثرها استعمالا لحمل العساكر، تجذف الواحدة منها بمائة وأربعين مجذافا، وهي مزودة بأبراج وقلاع للدفاع والهجوم، ويليها الأغربة (غراب)، الكبار والصغار، يشبه مقدم كل منها رأس الغراب. وهي تسير بقلع أو بمجاذيف يبلغ عددها مائة وثمانين في حده الأقصى، ثم الحراريق (حرّاقة) المزودة بالنفط، والتي تستعمل، كما يدل اسمها، في حرق مراكب العدو. وعادة ما كان السلطان المملوكي يستخدم الحراقة بمناسبة كسر الخليج. يلي الحراقة أهمية البطس (بطسة)، وهي سفن حربية ضخمة، لنقل مئات الرجال والأسلحة وآلات القتال، مؤلفة من عدة طبقات وقلوع، ومزودة بشرع يصل عددها إلى أربعين شراعا، وهناك الطرائد (طريدة)، وتختص بنقل الخيل، وأكثر ما يحمل فيها أربعون فرسا، والقراقير (قرقورة)، وهي سفن كبيرة متعددة الصواري والشرع، تستعمل في تزويد الأسطول بالمؤن والذخيرة، ثم الشخاتير، والشياطي (شيطي أوشيطية)، ويضاف إليها مراكب أصغر حجما، مثل الأجفان (جفن)، والسلالير (سلّورة)، وهي سفن متوسطة الحجم، لكل منها ثلاثة أشرعة، وأربعون مجذافا، ويضاف إليها القوارب والزوارق.

أما في البحر الأحمر، فتكونت سفن الأسطول، عموما، من الجلاب أو الجلبات (جلبة)، وهي سفن صغيرة مصنوعة من أخشاب تمتاز بمرونتها، وقدرتها على التكيف مع التأثيرات الجوية والبحرية القاسية، مثل خشب الساج، وخشب جوز الهند(Teak). وكانت ألواح هذه السفن تخاط بحبال مصنوعة من ليف قشر جوز النرجيل (القنبار أو القنبر)، وتثبت بدسر من عيدان النخيل، ثم تطلى بالشحوم، كزيت الخروع ودهن سمك القرش، كي يلين عودها، ثم تصبغ بالنورة. أما السبب في استعمال السفن المخيطة في البحر الأحمر بدلا من السفن المسمرة، فهو أنها أقل عرضة للكسر من السفن المصنوعة بالمسامير إذا ما اصطدمت بالشعاب المرجانية الممتدة على شكل

أشرطة طويلة موازية لسواحل البحر الأحمر مع بعض الجزر المنعزلة في عرض البحر، فضلا عن أنها تستطيع أن ترسو على الشواطئ الصخرية المنتشرة في معظم أرجاء البحر الأحمر. ويضاف إلى ذلك أسطول نهري يستخدم في حمل غلال الدولة، وتأمين تنقل الأمراء عبر النيل للتنزه، أو للقيام بمهمات معينة.

أحيطت هياكل سفن الأسطول، عموما، بستائر ودروع لوقايتها، وزوّدت الكبيرة منها بالمنجنيقات لقذف المواد الملتهبة، والحجارة، والمكاحل، والمدافع، كما زوّد رجال الأسطول بالسلاح المستخدم في القتال البرّي.

كانت صناعة السفن، أو صناعة العمائر، تتركز في جزيرة أروى بين الروضة وبولاق في القاهرة، وفي موضع يعرف بصناعة مصر على ساحل مصر القديم، وكذلك في دمياط والإسكندرية. وكانت الأخشاب المستعملة في إنشاء المراكب تؤخذ من غابات شجر السنط في الأشمونين، والبهنساوية، والأسيوطية، والأخمينية، والقوصية، ومن شجر البنج أو اللبخ المتوفر في مدينة أنصا، من بلاد الصعيد شرق النيل، فضلا عن الأخشاب المستوردة من أوروبا.

تجدر الإشارة، في هذا السياق، إلى الاهتمام الذي أولاه بعض سلاطين المماليك لأسطولهم الحربي. من ذلك أنه في سنة 669هـ/1270م، أمر السلطان الظاهر بيبرس بإنشاء ثلاثة وثلاثين شينيا تعويضا عن الخسارة التي لحقت بأسطوله أمام جزيرة قبرص في السنة نفسها. وفي سنة 788هـ/1386م، أمر السلطان برقوق بعمارة ثمانية أغربة، وتزويدها بالعدد والسلاح والنفط وآلات الحرب. وفي سنة 827هـ/1424م، أوعز السلطان برسباي لنائبي طرابلس وصفد ولأمراء بلاد الغرب التنوخيين في جبل بيروت بتعمير حمالات كبار لنقل الرجال والخيل والأثقال، وأمر بصناعة أغربة كبيرة وصغيرة استعدادا لغزو قبرص وبلاد الفرنج. وفي عهد السلطان قانصوه الغوري، بني أسطول حربي من عشرين سفينة شحنت بالعدد وآلات الحرب والمكاحل النحاسية والحديدية، من أجل حماية تجارة الكارم من المضايقات التي كانت تتعرّض لها، وقتذاك، على أيدي الفرنج في البحر الأحمر وفي المحيط الهندي. ولا يخفى ما كان يتطلبه بناء القلاع والحصون، وتجهيز الجيوش بمختلف أنواع السلاح والعتاد، من نفقات باهظة أثقلت كاهل دولة المماليك.

ثانيًا - الإقطاع المملوكي :

1 - ماهية الإقطاع المملوكي :

الإقطاع المملوكي هو أخاذة أو قطعة من الأرض الزراعية الخراجية، تعرف بالخبز أو المثال، يمنحها السلطان للأمراء والجند وغيرهم، بدلا من الرواتب، يمارسون عليها سلطانهم ويجبون منها الضرائب، شريطة أن يدفعوا الخراج عنها ويلتزموا الخدمة العسكرية للدولة بما يتناسب ومساحة الأرض المقطعة وعائداتها، دون أن يكون لهؤلاء حق ملكية الأرض بل حق الانتفاع منها، على أن يحقّ للأمير المقطع أن يوزع بعضا من إقطاعه على كبار رجالاته وقادة جنده. بمعنى آخر، كان الإقطاع المملوكي عبارة عن تمليك مؤقت للأرض، يستغلها المقطع وفق ما يشاء، وينتهي بوفاة صاحبه أو عجزه عن القيام بواجباته الإقطاعية، أو انتهاء المدة المتفق عليها بين المقطع والسلطان المانح له هذا الإقطاع، أو سوء علاقته بالسلطان، فيعود

الإقطاع إلى ديوان خاص يعرف بديوان الجيش، لينتقل، بعد ذلك، إلى شخص آخر. وقد عرف عصر المماليك في مراحله المتقدمة حالات كثيرة من توريث الإقطاعات، وتاريخ المماليك حافل بالأمثلة على ذلك: في سنة 785هـ/1383م، أقطع السلطان الظاهر برقوق الأمير بوري إقطاع الأمير جمال الدين بن عبد الله بن بكتمر الحاجب بسبب وفاته. وفي سنة 800هـ/1397م، أعفى الظاهر برقوق الأمير شيخ الصفوي من نيابة غزة، وسمح له أن يقيم بطالا في القدس ورسم له ببعض الضياع، وهي نصف بيت لحم ونصف بيت جالا.

ولئن مثل الإقطاع العسكري في عصر المماليك قاعدة لنظام سياسي واقتصادي واجتماعي تعود جذوره الأولى إلى أيام السلاجقة على يد نظام الملك - وربما إلى ما قبل ذلك بقليل في عهد حكم بني بويه- ثم تطور في زمن الزنكيين والأيوبيين، فإن هذا النظام قد بلغ ذروته في عهد المماليك، بعد أن ورثوه عن سادتهم الأيوبيين وطوّروه لمصلحة الطبقة العسكرية الحاكمة وأغراضها المادية، لا سيما وأن المماليك استمدوا وجودهم واستمراريتهم من فكرة الحرب، واتخذوا منها محورا لنشاطهم العسكري لجبه الخطرين الفرنجي والمغولي. وعليه، فقد شكل الإقطاع المملوكي مصدر دخل سنوي للأمير أو للجندي بما يعادل رتبته العسكري، دون أن تقتصر الإقطاعات على أنواع الأرض المختلفة - باستثناء الغابات والمروج والجبال والصحاري - بل تعدّتها لتشمل جميع موارد الدولة، من خراج الأراضي، وزكاة المواشي والمعادن، والعشر، وغير ذلك، ثم زاد الأمر، فطاول الإقطاع المكوس على اختلاف أصنافها، مخالفا بذلك الفقه الإسلامي الذي لم يجز إقطاع الضرائب.

2 - المستفيدون من الإقطاع:

حسب القاعدة العامة لنظام الإقطاع المملوكي، قسمت الأراضي المصرية إلى أربعة وعشرين قيراطا، تركزت في أيدي السلطان وأبنائه ورجال السيف (الأمراء والأجناد)، ما عدا قسم قليل منها وقف بعضه على المؤسسات الدينية وعلى العاملين فيها، ومنح بعضه الآخر إلى جماعة من العرب والتركمان لقاء خدمات معينة.

استوجبت إعادة النظر في مقدار الخراج المستحق على الأراضي الزراعية، أن يلجأ السلطان إلى استرداد جميع الإقطاعات للقيام بمسح جديد للأرض، تمهيدا لإعادة توزيعها، وهو ما عرف بـ"الروك". تجري عملية الروك، بأن يندب السلطان بعض أمرائه لإعداد البيانات الخاصة بمساحة أراضي أقاليم الدولة ومتحصّلها، وحصر المزروع منها والبور، وما فيها من إقطاع ووقف، وأسماء المقطعين والمزارعين، بالإضافة إلى الإقطاعات الخاصة بالسلطان، على أن يتم ترتيب الأراضي بحسب نوعية تربتها وخصوبتها، ثم ترفع البيانات إلى موظف يعرف بـ"ناظر الجيش"، وتفحص في ديوان الجيش، ليجري السلطان، على الأثر، ما يراه من تعديلات تمهيدا لكتابة مناشير الإقطاع بالتوزيع الجديد، علما بأن إعادة توزيع الإقطاعيات جزئيا، كانت تحصل، إجمالا، خلال عهد كل سلطان جديد، بعد إجراء كشف يعرف بـ" كشف البلاد".

شهدت الدولة المملوكية الأولى روكين للأراضي :

- حصل الروك الأول في زمن السلطان حسام الدين لاجين عام 697هـ/ 1298م، فيما عرف بـ"الروك الحسامي"، حيث جرى مسح شامل

للأراضي المصرية، فاختص السلطان بأربعة قراريط من الأراضي، ونال الأمراء وأجناد الحلقة أحد عشر قيراطا، وحظي مماليك السلطان بتسعة قراريط.

- أما الروك الثاني، المعروف بـ"الروك الناصري"، فكان في عهد الناصر محمد، وجرى على مرحلتين: إحداهما في بلاد الشام عام 713هـ/ 1313م، والثانية في مصر عام 715هـ/ 1315م. عدلت حصة السلطان على أثر هذا الروك، فبلغت عشرة قراريط عرفت بـ"الخاص السلطاني"، بالإضافة إلى ما كان يشتريه من ماله الخاص من الإقطاعات، إما من صاحب إقطاع، أو من بيت المال. وهذه الأراضي لم تكن تنتقل إلى خليفته بزوال سلطنته. أما باقي الأراضي، ومقدارها أربعة عشر قيراطا، فتوزعت كإقطاعات بين الأمراء والأجناد.

تجدر الإشارة إلى أن الروك الناصري استمر في زمن دولة المماليك الجراكسة مع بعض التعديلات الطفيفة.

صنفت الأراضي المقطعة، من حيث خصوبة التربة والري ووفرة الإنتاج، ثلاث درجات، وحظي السلطان وكبار أعوانه من الأمراء بأجودها، أو "الأراضي النفيسة الكثيرة المتحصل" حسب تعبير القلقشندي. أما المتوسط الجودة من الأراضي، فأقطع للمماليك السلطانية، سواء انفرد الواحد منهم بجهة خاصة، أو اشترك مع غيره، ويلي ذلك أراضي الدرجة الثالثة، وهذه أقطعت لأجناد الحلقة، والعربان، والتركمان من أرباب الإدراك، وملتزمي خيل البريد، وغيرهم.

3 - منح الإقطاعات وتوزيعها:

يقتصر حق منح الإقطاعات على السلطان وحده دون سواه. وتنفيذا لذلك، يعقد السلطان مجلسا في أيام معينة يحضره الأمراء، حيث يعمد ناظر ديوان الجيش إلى قراءة ما يتعلق بالإقطاعات على مسامع الحاضرين، فيقرر السلطان ما يراه مناسبا، ويأمر ناظر الديوان بكتابة ورقة في ديوان الجيش تسمى إما مثالا، وإما قصة، وإما إشهادا، إيذانا بمنح أحدهم إقطاعا، على قدر درجته، ثم يقدم الناظر "المثال"، أو "القصة"، أو "الإشهاد"، إلى السلطان أثناء جلوسه بدار العدل، فإن اقترن بموافقة السلطان أرسله ناظر الجيش إلى ديوان النظر لتسجيله وحفظه، ويكتب بذلك "مربّعة"، أو "مربعة شريفة"، وهي ورقة مربعة الشكل، يذكر فيها اسم المعين على الإقطاع ورتبته وعدد عساكره، وحدود إقطاعه وما يحتوي عليه من نبات، وشجر، ومجاري مياه، وغيرها، ثم ترسل "المربعة" إلى ديوان الإنشاء، ليكتب كاتب السر بموجبها منشور الإقطاع، يختم بعلامة السلطان، أو الطغرى - وهي عبارة "الله أملي" - وذلك لإضفاء الشرعية على حيازة الإقطاع، وتعتمد الخطوات عينها في حال تجديد الإقطاع أو تعديله زيادة أو نقصانا. أما الأجناد فيقطعهم أمراؤهم، وإن كان السلطان يقطع الأجناد بنفسه أحيانا. وفي مطلق الأحوال لا يحق للأمير أن يحرم أحد مماليكه من الإقطاع إلا بعد الرجوع إلى السلطان، أو إلى نائب السلطنة.

اختلفت إقطاعات الأمراء، مساحة وخصوبة، حسب مراتبهم في الهرمية العسكرية، فتراوحت ما بين عشر بلدات وبلدة واحدة، لكل أمير. أما إقطاعات الأجناد فلم تتعدّ، في أحسن الحالات، البلدة الواحدة لكل مملوك، وقد يشترك مملوكان أو أكثر في البلدة الواحدة. وإضافة إلى حيازتهم الإقطاعات، يحظى الأمراء بكميات وافرة

من اللحم، والخبز، والعليق، والزيت، والسكر، والشمع، وغير ذلك .

كان توزيع الإقطاعات يجري في مناسبات عديدة، ووفق أسس معينة، منها:

- قيام سلطان جديد: في هذه المناسبة يصار إلى إجراء حركة توزيع للإقطاعات تتراوح ما بين منح إقطاعات، أو نقلها، أو تبديلها، أو زيادتها، أو إنقاصها، أو إلغائها، مكافأة للأنصار وإبعادا للخصوم. ففي سنة 785هـ/1383م، نقل السلطان الظاهر برقوق إقطاعات المماليك الأشرفية إلى مماليكه، وألغى، في سنة 799هـ/1396م، إقطاع الأمير فخر الدين إياس الجرجاوي، وأنعم به على الأمير جابان الكمشبغاوي، وجعله أتابك العسكر بدمشق. وفي سنة 827هـ/1424م، أنعم الأشرف برسباي بإقطاع بيبغا المظفري، ومتحصّله في السنة ستون ألف دينار، على الأمير تغري برمش التركماني، نائب القلعة، والأمير أينال الجكمي، وكان الأخير بطالا في القدس وحين تسلمه السلطنة، على أثر وفاة والده سنة 901هـ/1495م، أنعم محمد بن قايتباي بتقادم ألف، وما يستتبعها من إقطاعات وأخباز على جماعة من الأمراء، منهم: أزبك اليوسفي الظاهري المعروف بفستق، وكسباي الزيني، ويشبك النجمي المعروف بقم.

- مناسبة عرض العساكر: جرت العادة أن يستعرض السلطان جيشه، من حين إلى آخر، للاطمئنان إلى أهلية عناصره وانضباطهم، فيصار، في أعقاب ذلك، إلى إبعاد العاجزين عن الخدمة العسكرية والمشكوك في ولائهم، وتوزيع جزء من إقطاعاتهم على الأكفاء والموالين، وتوفير ما تبقى منها لبيت المال. من ذلك ما حدث عام 789هـ/1389م، حين أمر الظاهر برقوق بعرض جند الحلقة، ولما كان هؤلاء يعرفون مقدما نتائج مثل هذا الإجراء، سعى أمراؤهم لدى بعض العلماء، ممن كان لهم حظوة عند السلطان، لثنيه عن عرض الجند شفقة بهم، فكان لهم ما شاءوا. وفي شعبان عام 858هـ/ 1454م، عرض السلطان الأشرف أينال العسكر، وقطع جوامك جماعة منهم. وأحيانا كان السلطان يستشير أعيان الفقهاء والقضاة قبل قطع مرتبات العاجزين من الجند، كما فعل السلطان الأشرف قايتباي عام 873هـ/1468م، حيث انتهز فرصة قدوم القضاة إليه لتهنئته بحلول شهر ربيع الآخر، وتكلم معهم في قطع جامكية العاجزين من العساكر، متذرعا بـ"انشحات الديوان وخراب البلاد". وفي جمادى الآخرة عام 914هـ/1508م، أخرج السلطان الأشرف قانصوه الغوري إقطاعات أولاد الناس وأرباب الرزق من النساء "من غير جنحة ولا سبب"، وأنعم بها على مماليكه إرضاء لهم. وللسبب عينه أضاف الناصر محمد بن قايتباي، في جمادى الأولى عام 903هـ/1497م، ثلاثين مملوكا من الجلبان لكل أمير مقدم، وأضاف لكل أمير طبلخاناة عشرة من المماليك، ولكل أمير عشرة خمسة من المماليك، على أن يكون نصيب المماليك من إقطاع الأمير التابعين له في كل سنة عشرة آلاف درهم لكل منهم، "فحصل من المماليك في حق الأمراء ما لا خير فيه".

- اتساع رقعة الأراضي بالفتح أو باستصلاح الأراضي البور وتوفير وسائل الري، أو عند حدوث طارئ ما، أو ازدياد عدد الأمراء. من ذلك: تعديل قانصوه الغوري مساحات بعض الإقطاعات، فأنقصها عما هي عليه، كي يستوعب الزيادة الطارئة في عدد الأمراء، فأنقص من إطلاقات أمراء المائة مائة فدان من كل منهم، وأنقص من كل أمير طبلخاناه عشرين فدانا، ومن إطلاقات العشراوات كل واحد منهم عشرة فدادين.

- شكوى الأمراء أو الأجناد وتذمرهم من تراكم الخراج عليهم وعجزهم عن الوفاء بالتزاماتهم المالية نتيجة تراجع عائدات الإقطاع، أو ضيق حالتهم المالية بعد عزلهم عن الإقطاع، وكان ذلك من جملة أسباب إقدام السلطان لاجين الحسامي على روك الأراضي. فقد ذكر المقريزي، في حوادث 821هـ/1418م، أن أحد الأمراء شكا إلى السلطان قلة متحصل إقطاعه، فزاده، "وكان هذا من جيد التدبير"، كما أن السلطان قانصوه الغوري سامح الأمير يونس النابلسي الاستادار، بعد عزله، بما بقي عليه من مال، ورتب له من الجوالي ثلاثة آلاف درهم، وأعاد له بلدا في نابلس كان قد أخذ منه عند مصادرته، وردّ لبعض أولاد الناس ما كان أخرجه عنهم من إقطاعاتهم.

- وثمة أسباب أخرى لتوزيع الإقطاعات، منها حاجة السلطان إلى المال، فيعمد في هذه الحال إلى بيع بعض إقطاعاته لتأمين متطلباته المالية، ومنها أيضا تذمر الفلاحين من كثرة المغارم التي يفرضها عليهم المقطعون وما إلى ذلك من أمور أخرى.

يترتب على حيازة الإقطاع التزامات متوجبة على الأمراء للسلطان، أهمها:

- تأدية المقطعين يمين الولاء للسلطان وما يستدعي ذلك من مهام، كدفع الخراج عن إقطاعاتهم، والحفاظ على الأمن وحماية الحدود. لكن تأدية هذا القسم فقد مفاعيله العملية بعد مضي حوالي قرن من الزمن على قيام دولة المماليك، وخاصة منذ أواسط القرن الرابع عشر، حيث عمد كثير من الأمراء إلى الحنث بأيمانهم، والشاهد على ذلك كثرة الفتن وحركات العصيان التي عرفتها دولة المماليك الجراكسة.

- إرسال التقادم المتوجبة على المقطعين إلى السلطان، وكانت تحتوي على أسلحة وخيول وقماش وثياب، ومختلف أنواع الحيوانات والطيور، وغيرها. يذكر المؤرخ أبو الفدا، صاحب حماة، في حوادث عام 716هـ/1316م، أنه أرسل "تقدمة لطيفة" إلى السلطان الناصر محمد بمناسبة مولوده الجديد. وفي العام 777هـ/1376م، حضر الأمير بيدمر الخوارزمي، نائب الشام، لزيارة السلطان الأشرف شعبان، حاملا معه "هدية حفلة لم يعهد مثلها لنائب قبله، فمن جملتها مائتان وخمسون فرسا، منهم فرس بألف دينار، وهو منعول بأنعال من الذهب". وفي عام 800هـ/ 1397م، قدّم الأمير تغري بردي من حلب إلى القاهرة حاملا تقدمة للسلطان سيف الدين برقوق، فكانت عشرين مملوكا وثلاثين ألف دينار عينا، ومائة وخمسة وعشرين فرسا، وعدة جمال، وأحمالا من الفرو والثياب، فأكرمه السلطان وأخلع عليه. ومن ذلك أيضا أنه في العام 830هـ/1426م، حضر الأمير سودون بن عبد الرحمن ، نائب الشام، إلى القاهرة وقدم للسلطان مبلغ خمسة عشر ألف دينار أفرنتية، وقماشا وفروا بثلاثة آلاف دينار. وفي مطلع عام 862هـ/1457م، حمل الأمراء والمباشرون التقادم إلى السلطان الأشرف أينال، وكان ما أهداه الجمالي يوسف، ناظر الخاص، لأسرة السلطان "نحوا من مائة ألف دينار، ما بين تقادم وأسمطة، وغير ذلك".

4 - عبرة الإقطاع:

هي كناية عن معدل مدخول الإقطاع، ويحتسب بعملة تعرف بـ"الدينار الجيشي". وقد تفاوتت قيمة هذا الدينار، واختلفت من عهد إلى عهد، فتراوحت، في زمن الناصر محمد ما بين سبعة وعشرة دراهم، ثم ارتفعت إلى ثلاثة عشر درهماً وثلث درهم. بيد أن الدينار الجيشي فقد، فيما

بعد، وأصبح مقاسا لإيراد الإقطاعات.

تحتسب عبرة الإقطاعة سنة فسنة، ليس على أساس ما تنتجه من غلال في السنة، بل وفق ما يفرض عليها في "السنة الجيشية" أو "السنة الخراجية"، مع الإشارة إلى أن مداخيل الإقطاعات عرفت بـ"المال الخراجي"، بينما أطلق على الضرائب المفروضة على الإقطاع بـ"المال الهلالي"، نسبة إلى الشهر الهلالي، أو القمري، في التقويم الإسلامي، مع احتساب الفرق بين هذا التقويم والتقويم الشمسي، فيما عرف بـ"تحويل السنين.

كانت عبرة إقطاع الأمير، بنصّ من السلطان، تقسم إلى قسمين: ثلث للأمير نفسه، وثلثان لمماليكه، ويكون ذلك إما أرضا تزرع وتحرث، وإما مالا يعطى من مردود الإقطاع السنوي، ولا يحق للأمير أن يحتفظ بأكثر من ثلث قيمة العبرة إلا بموافقة مماليكه.

يستفاد من دراسة بولياك لقائمتين من عبر الإقطاعات المصرية تعود إحداهما إلى عام 715هـ/1315م، والأخرى مغفلة التاريخ تعود إلى عصر المماليك، أن المردود السنوي لإقطاع أمير مائة كان يتراوح ما بين ثمانين ألفا ومائتي ألف دينار جيشي وربما زاد على ذلك، وأن دخل إقطاعة أمير الطبلخاناه ما بين ثلاثة وعشرين ألفا إلى ثلاثين ألف دينار جيشي، وإقطاعة أمير عشرة تسعة آلاف دينار إلى ما دون ذلك، وإقطاعة أمير خمسة ثلاثة آلاف، وللمملوك ما بين ألف وألف وخمسمائة دينار، ولجندي الحلقة من مائتين وخمسين دينارا إلى ثلاثمائة، ثم زيدت عام 715 إلى ألف دينار.

أما عبر إقطاعات الشام فلم تقارب مقدار عبر إقطاعات مصر، ولم تزد على الثلثين منها، في زمن الناصر محمد، باستثناء عبر إقطاعات بعض أكابر أمراء المئين المقربين، وخصوصا نائب الشام.

ومنذ عهد برقوق، حصل تطور نوعي على صعيد حيازة الإقطاع، وذلك حين صار الأمراء يأخذون إقطاعات الحلقة بأسماء مماليكهم وطواشيهم، ويخدم جند الحلقة عندهم، ولا يكتفون بذلك، بل ينزلونهم في بيوت الخدمة السلطانية بجامكية، فصار الواحد من هؤلاء الأجناد، في الوقت عينه، من مماليك الأمراء، وجندي حلقة، ومملوكاً سلطانياً، وأصبح يحوز على رزق ثلاث أنفس. ومما أسهم في التحول آنف الذكر،إجازة الشريعة لولي الأمر حق التصرف في الإقطاعات التي يموت عنها صاحبها، ولا وارث له، وقيام بعضهم بالتخلي عن إقطاعاتهم لبيت المال بمحض اختيارهم، كما أن اقدام بعض الأمراء على تسجيل جزء من إقطاعاتهم بأسماء أسرهم جعلها غير خاضعة للخدمة، مما أسفر عن نشوء ممتلكات ممنوحة كنفقة أو هبة، دون أن يكون لها أي طابع عسكري، وإنما كانت إحسانا على سبيل البر والصدقة.

ومحاذرة منهم لإقدام الدولة على استرجاع "الرزق الجيشية"، تذرّع الأمراء الراغبون في الاحتفاظ بإقطاعاتهم العسكرية ملكا لهم مدى الحياة، واستحالت أملاكا خاصة غير خاضعة لنظام الإقطاع، ولم يعد، بالتالي، للأمير من إقطاعه الخاضع للخدمة العسكرية سوى القليل، بحيث بات هذا الإقطاع جزءا من أملاكه التي تشمل الدور، والحمامات، والحوانيت، والأفران، والأهراءات، والخانات، والطواحين، والإسطبلات، والبساتين، وغيرها. كما أن تحول الكثير من الإقطاعات السلطانية إلى أوقاف منحها السلاطين للأغراض الدينية والاجتماعية أدى

إلى تناقص الإقطاعات العسكرية وتزايد الأوقاف، وقد أدى ذلك كله إلى إضعاف جيش المماليك.

5 - الإدارة المحلية للإقطاع:

تولى الفلاحون متابعة شؤون الأرض استصلاحا واستغلالا، بتكليف من المقطعين، وذلك وفق ما يقتضيه الشرع، وما هو معمول به في قوانين الفلاحة وأعرافها، مثل: الإيجار، والمقاسمة، ونحو ذلك. مما يعني أن الإدارة المحلية للإقطاعات في عصر المماليك قامت، أساسا، على كاهل الفلاحين، وإن ظل الإشراف على الإقطاعات، مباشرة، أو بالواسطة، محصورا بأيدي أصحابها من الأمراء المماليك. فهؤلاء أنفوا السكن في إقطاعاتهم، وأقاموا في حواضر مصر والشام، كما كان عليه حال الأسياد في النظام الفيودالي الأوروبي. أما أجناد الأمراء فاستقروا، عموما، في إقطاعاتهم يدبرون أمورها اليومية، إدارة وإشرافا، في وقت السلم- وقد يضطرون أحيانا كثيرة، أن يقوموا بأنفسهم، بالعناية بإقطاعاتهم، من فلاحة وزراعة وري، وحصاد ، وغير ذلك - ويتركون هذا الأمر للفلاحين في أوقات الحرب.

خضعت عملية استغلال الإقطاع لرقابة السلطان من خلال مندوبين عنه يتابعون وضعها، على مرحلتين اثنتين: تبدأ المرحلة الأولى قبيل الاستعداد للزرع، للتحقق من مساحة الإقطاعة، ومعرفة ما قد يصيبها من ماء الري، وتعدّ لوائح بأسماء الفلاحين العاملين فيها، ليصار بعد ذلك إلى صرف التقاوي السلطانية. أما المرحلة الثانية فتبدأ من بدء نمو الزرع إلى حين الحصاد، حيث يجري مسح الأراضي المزروعة في الإقطاعة من جديد بإشراف مندوبي السلطان، وذلك لتقدير الخراج، لاستيفائه في الوقت المناسب، بالإضافة إلى ما يستحق للسلطان من العشور والقروض والتقاوي .

ارتبطت قيمة إيجار الأراضي الزراعية بجودة الأرض، وبمدى توفر وسائل الري فيها، وتراوحت قيمة إيجار الفدان الواحد في عصر المماليك ما بين أربعين درهما وستمائة درهم، وذلك تبعا للظروف الطبيعية والمستجدات الأمنية، بالإضافة إلى عسف السلطان والأمراء المقطعين، حيث كان يتوجب على الفلاح رسم إضافي مقداره من ثلاثة دراهم إلى أربعة دراهم عن الفدان الواحد، ودفع أجور رعي ماشيته لصاحب الإقطاع، وقيامه بمختلف أعمال السخرة، كشق الطرق، وحفر الترع، وإصلاح الجسور، وإقامة السدود، وتشييد القلاع والحصون، فضلا عن التزامات "الضيافة والهدية" للأمير المقطع، في المناسبات المختلفة، جريا على ما كان معمولا به في النظام الإقطاعي.

وإلى جانب المظالم المادية، ثمة قيود مفروضة على الفلاح مماثلة، إلى حد بعيد، لتلك المفروضة على الفلاح في النظام الفيودالي الأوروبي. يوضح ذلك ما جاء في الهدنة المعقودة بين السلطان المنصور قلاوون وأسياد عكا الفرنج، عام 682هـ/1283م، حيث يؤكد أحد بنودها على ارتباط الفلاح في بلاد الطرفين ارتباطا وثيقا بأرضه، بوصفه فلاحا قراريا، ولا يسمح له بمغادرتها إلا نادرا، فينتقل مع الأرض بانتقالها من سيد إلى سيد، دون أن يكون له، بطبيعة الحال، حق المشاركة في هذا القرار.

ثالثًا - الإدارة المملوكية:

لم يكن بمقدور سلطان المماليك أن يمسك بزمام أمور دولته المترامية الأطراف، دون أن تتوفر له إدارة صارمة، وعلى درجة عالية من الدقة والتنظيم، قادرة على تدبير أمور البلاد والعباد

في الديار المصرية و بلاد الشام.

قامت في القاهرة، مقر السلطنة، إدارة مركزية مرهوبة الجانب، ذات بنية هرمية محكمة، عمادها مجموعة من الدواوين وعدد من كبار الموظفين من أرباب السيوف من الأمراء المماليك، كنائب السلطنة، والأتابك، وأمير سلاح، والدوادار، والحاجب، وأمير جاندار، والمهمندار، ونقيب الجيش. بالإضافة إلى رجال السيف، هناك كبار أرباب الأقلام من طائفة المعممين من أهل البلاد المشتغلين بالعلم والكتابة. فمن ذوي الكتابة: الوزير، وكاتب الإنشاء، وناظر الجيش، وناظر الأموال، وناظر الخزانة، وناظر الخاص السلطاني، وناظر البيوت. ومن ذوي العلم: قاضي القضاة، والقاضي، والمحتسب، ووكيل بيت المال، والخطيب. وهؤلاء الموظفون جميعهم يمتثلون لأوامر السلطان. إلى جانب الإدارة المركزية إدارة محلية تعنى بتسيير سائر المناطق المصرية والشامية، يشرف عليها عدد من النواب والولاة يعاونهم موظفون عسكريون ومدنيون.

ولضيق المساحة المحددة للبحث، فإننا سنكتفي بالوقوف على بعض الوظائف الهامة في الإدارة المملوكية، والتي سيرد الحديث عنها فيما يلي، على أن نحيل القارئ إلى الكتب الديوانية المعاصرة، للاطلاع على سائر الوظائف الأخرى، ككتاب "التعريف بالمصطلح الشريف"، وبعض مجلدات موسوعة " مسالك الأبصار في ممالك الأمصار" لشهاب الدين أحمد بن فضل الله العمري، وكتاب "صبح الأعشى في صناعة الإنشا" لأبي العباس أحمد القلقشندي، وكتاب "المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار" المعروف بـ"الخطط" لتقي الدين أحمد المقريزي، وكتاب "زبدة كشف الممالك وبيان الطرق والمسالك" لخليل بن شاهين الظاهري، وكتاب" حدائق الياسمين" لابن كنّان.

1 - نيابة السلطنة:

كانت نيابة السلطنة أعلى الوظائف في دولة المماليك، ويعرف صاحبها بـ" نائب السلطنة"، أو "كافل الممالك"، و"النائب الكافل"، يختاره السلطان من بين كبار الأمراء، لينوب عنه في ممارسة مهامه في أثناء وجود السلطان في مصر، ويكاتبه جميع نواب الممالك فيما يكاتبون السلطان، ويحكم في كل ما يحكم فيه السلطان من أمور عامة، من إصدار التقاليد والمراسيم، وتعيين أرباب الوظائف الكبيرة، كالوزارة وكتابة السر، كما يترأس مجالس المظالم، ويتلقى طلبات الإقطاع، ويشرف على ديوان الجيش طالما كانت وظيفته قائمة إلى أن ألغيت في زمن الناصر محمد، ولم يكن يحتاج إلى مطالعة السلطان إلا في ترقية أفراد الجيش إلى درجة الإمرة، وكان يمارس مهامه في دار خاصة به تعرف بـ" دار النيابة".

ويبدو أن الصلاحيات الواسعة لنائب السلطنة جعلته، حسب ما ذكر القلقشندي، بمثابة "السلطان الثاني"، وهيأته لخلافة السلطان في حالتي الوفاة أو العزل، مما أثار حفيظة السلاطين الأقوياء وريبتهم. ولعل هذا ما يفسر إقدام الناصر محمد على إلغاء نيابة السلطنة عام 727هـ / 1326م، حيث بقي المنصب خاليا حتى وفاة السلطان عام741هـ/1341م، فأعاده ولده المنصور أبو بكر الذي استهل عهده بتولية نيابة السلطنة للأمير سيف الدين طقزدمر الحموي، واستمر أمر نيابة السلطنة إلى أن أهملت عام 814هـ/1411م، أيام الناصر فرج بن برقوق، وأسندت مهامها إلى الأمير الدوادار.

وثمة نائب آخر للسلطان في القاهرة، أقل منزلة من نائب السلطنة، لا يعبر عنه بـ" النائب الكافل"، يعرف بنائب الغيبة، وهذا ينوب عن السلطان أثناء غيابه عن الديار المصرية، بسبب انتقاله إلى بلاد الشام، أو قيادته حملة عسكرية، أو سفره إلى الحجاز لقضاء مناسك الحج.

2 - أتابكية العسكر:

تلي نيابة السلطنة مكانة، يتولاها أكبر الأمراء المقدمين بعد النائب الكافل، يعرف بـ"الأتابك". والأتابك: لفظ من أصل تركي يعني: أب أمير، والمراد: أبو الأمراء، وهو الأمير الكبير والقائد الأعلى للجيش، والحاكم الفعلي للبلاد، وخصوصا عندما يلي العرش سلطان ضعيف أو قاصر، أو نحو ذلك، فيصبح السلطان ألعوبة بين يدي الأتابك، كما فعل الأمير برقوق الكبير الأتابك عندما استبد بالسلطة في عهدي المنصور علي بن شعبان وأخيه الصالح حاجي، وصارت إليه ترجع أمور الدولة، ولا يحدّ من سطوته وبطشه إلا خوفه من الأمراء الطامعين به وبالسلطان.

3 - الوزارة:

كانت الوزارة، في بداية عصر المماليك، أجلّ مناصب الدولة، وليها أناس من أرباب السيوف من الأمراء ومن أرباب الأقلام، احتلت، منذ نشأتها، المرتبة الثانية بعد السلطنة، وأنيط بصاحبها الوزير تدبير شؤون الدولة الرئيسية، كالإشراف على الأموال، والتوقيع على القصص بالولايات والعزل، والتحدث في الدواوين السلطانية وفي كشف الأقاليم وولاة الأعمال، وفي كثير من أمور أرباب الوظائف.

ولما استحدث منصب نيابة السلطنة، "تأخرت الوزارة حتى قعد بها مكانها"، وأعفي صاحبها ، تدريجا، من معظم صلاحياته، وانحصرت مهامه بتنفيذ تعليمات السلطان ونائب السلطنة، فضلا عن تدبير الأمور المالية بالتعاون مع ناظر الدولة، ووصل الأمر في بعض الأحيان إلى تزامن قيام وزيرين في وقت واحد، أحدهما صاحب قلم، عرف بـ" وزير الصحبة"، ومجلسه في حضرة السلطان بين أرباب الأقلام، والآخر صاحب سيف، يلقب بـ"الوزير" فقط، وهو في مجلس السلطان في جملة الأمراء. استمر أمر الوزير كذلك إلى أن أبطلت الوزارة في عهد الناصر محمد، عام 729هـ/ 1329م، بانتهاء وزارة الأمير علاء الدين مغلطاي، ووزعت مهام الوزير على ثلاثة موظفين: ناظر المال ومعه شادّ الدواوين، وناظر الخاص، وكاتب السر، ثم حل الأستادار محل ناظر المال .

ولئن أعيدت الوزارة عام 742هـ/ 1342م، في أيام المنصور أبي بكر بن الناصر محمد، فإنها فقدت دورها وصلاحياتها، وآل أمرها إلى الاقتصار على الإشراف على الشؤون المالية للدولة، لتتلاشى في عهد الظاهر برقوق، حيث استبدلت بديوان المفرد، وأسندت مهمة الإشراف عليه للأستادار، فعرف أيضا بـ" ديوان الأستادارية"، فانحصر دور الوزير باستغلال مناجم النطرون وتحصيل بعض المكوس لتصرف على شراء اللحم وحوائج المطبخ السلطاني. وهكذا، فإن إضعاف الوزارة أو إلغاءها كان، في المحصلة، إضعافا لدور العلماء والكتاب، وتاليا لدور "أهل البلاد"، في المشاركة بإدارة شؤون البلاد، باعتبار أن الوزير من أهل القلم كان في الغالب من السكان المحليين، أو ممن استقروا في البلاد منذ أمد بعيد.

4 - نيابات الأقاليم:

يديرها موظفون يعرفون بنواب الأقاليم، يتولون أكثر صلاحيات السلطان في نطاق الأقاليم

المكلفين بها، فلهم الإشراف المباشر على الشؤون الإدارية العسكرية والمالية في الإقليم، ويتبع لهم كلّ موظفي الإقليم، ومع ذلك لم يكن لهم غير حق الاقتراح في التعيين في المناصب الرئيسية، مثل القضاء، وكتابة سرّ الإقليم، وإمرة الجيش.

أما نيابات الأقاليم الكبرى، مثل نيابات الشام، عموما - ومثلها الإسكندرية، المدينة المصرية الوحيدة التي تحولت إلى نيابة عقب غارة أسطول الفرنج عليها بقيادة بطرس الأول دي لوزنيان، ملك قبرص، عام 767هـ/1365م - فكان لها مكانة ملحوظة في التنظيم الإداري لدولة المماليك.

لقد كانت بلاد الشام في عصر المماليك مقسمة من الناحية الإدارية إلى ست نيابات، هي: نيابة دمشق، ونيابة حلب، ونيابة طرابلس، ونيابة حماة، ونيابة صفد، ونيابة الكرك، ثم أضيف إليها نيابات غزة، وحمص، والقدس، وأحيانا الرحبة، وعجلون، وملطية. وعلى رأس كل نيابة نائب يعرف بنائب السلطنة، يختاره السلطان من بين كبار الأمراء المقدمين. وتجدر الإشارة إلى أن كلا من هذه النيابات امتدت لتشمل مساحة شاسعة، وتبعها، من الناحية الإدارية، عدد من المدن أو الموانئ أو القلاع الهامة. وقد روعي أن تقسم كل نيابة إلى أقسام إدارية صغيرة أطلق عليها اسم "النيابات الصغار".

أما نظام الحكم في النيابات فهو صورة مصغرة لنظام السلطنة في الديار المصرية. وبعبارة أخرى، فإن كل نائب من نواب الشام، وهم من كبار الأمراء أرباب السيوف، كان في حقيقة أمره "سلطانا في نيابته"، لم يكن يقيده سوى نائب القلعة المعيّن من قبل السلطان، حيث يقوم بمراقبة أعمال النائب وحراسة القلعة. فكان للنائب في الشام حاشيته، ومماليكه، وأتباعه، وله بيوت خدمة، مثل بيوت خدمة السلطان، ولو أنها أقل شأنا، كالشراب خاناه، والفراش خاناه، والطبلخاناه... إلخ. كما احتوت بيوت نواب الشام على وظائف، مثل وظائف بيوت السلطان، كرأس نوبة، وإمرة مجلس، وإمرة جاندارية، ودوادارية... وغيرها. كذلك كان لكل نيابة من النيابات الشامية وزير يتمتع بما يتمتع به الوزير في الديار المصريّة، هذا فضلا عن أربعة قضاة يمثلون مذاهب أهل السنة الأربعة منذ أقرها السلطان الظاهر بيبرس مذاهب رسمية لدولته، عام 663هـ/ 1265م، وأنكر ما عداها من المذاهب الإسلامية الأخرى. أما الدواوين في كل نيابة من نيابات الشام فكانت مماثلة لتلك القائمة في الديار المصرية، وكان أهمها: ديوان الإنشاء، وديوان النظر، وديوان الجيش.

واللافت في التنظيم الإداري لنيابات الشام، أن نائب دمشق (ملك الأمراء) قد تمتع بأهمية خاصة فاقت أهمية نواب الشام الآخرين، حيث يتوجب على هؤلاء، إذا ما أرادوا مراجعة السلطان، أن يكتبوا أولا لنائب دمشق الذي يختم كتبهم ،بعد أن يطلع عليها، ثم يرسلها بدوره إلى السلطان، ومن يخالف هذا التسلسل يعرض نفسه للمؤاخذة، وربما للعزل. وكثيرا ما كان نواب الشام يتذمّرون من تسلط نائب دمشق عليهم، فتحصل بينهم وبينه منافسات واستفزازات، فينفرون من تنفيذ أوامره وتعليماته، لأنهم لا يرون فيه سوى القرين والندّ، ولا يستسيغون، بالتالي، استعلاءه عليهم. من ذلك ما ذكره اليوسفي عن الخلاف الذي نشب بين الأمير سيف الدين تنكز، نائب دمشق، والأمير سيف الدين طينال الأشرفي (طيلان)، نائب طرابلس، في عهد السلطان الناصر محمد، بسبب رفض الأخير تعليمات نائب دمشق. كما أن الأمير سيف الدين أيتمش المحمدي، نائب صفد، بعث برسالة جوابية إلى

الأمير تنكز مستنكرا عتبه عليه لمخالفته إياه في بعض الأمور، يقول فيها: "إنني ما جيت نايبك، وانما جيت نايب أستاذي (السلطان)"، لكن الخلافات آنفة الذكر كانت تنتهي دائما بتأكيد السلطان لسلطة "ملك الأمراء" على أقرانه، وذلك لـ"تقوية يد نائب الشام وعلو كلمته".

5 - الولايات :

تختلف الديار المصرية من حيث تنظيمها الإداري عما هو الحال في بلاد الشام، لكونها تحت الإشراف المباشر للسلطة المركزية المتمثلة بشخص السلطان، يساعده في تسيير أمور الدولة، إضافة إلى كبار مستشاريه، فئة من الموظفين أطلق عليهم لقب الولاة، يختارون دائما من بين الأمراء، وأعظمهم شأنا والي القاهرة المكلف بتدبير شؤون المدينة، وحماية المقيمين فيها من عبث المفسدين ومثيري الفتن، فضلا عن مراقبة أبواب القاهرة والإشراف على إغلاقها ليلا، كي لا يتسلل إليها مفسد أو عدو، يعاونه في ذلك ولاة آخرون، أبرزهم ثلاثة هم والي الفسطاط، ووالي القرافة، ووالي القلعة. وقد عرف الأول والثاني، بالإضافة إلى والي القاهرة، بولاة الشرطة.

ونظرا لخطورة المهام المنوطة بوالي القاهرة، فقد توجب عليه أن يلازم مدينته ليل نهار، ولم يسمح له بالمبيت خارجها إلا بإذن من السلطان. وكان هو وأعوانه في حركة دائمة: ففي النهار يطوف معهم أسواق المدينة ودروبها لمنع الغش ومكافحته، وفي الليل يتعقب السكارى والعابثين بالأمن وراحة السكان، لمكافحتهم والقبض عليهم. وقد بلغ من أمر الأمير علاء الدين أيدكين الأزكشي، والي القاهرة في عهد الناصر محمد، في تتبعه للناس، أنه كان يتنكّر في الليل، ويلبس لباس أهل الصعيد ، ويعمل في رجليه حذاء خفيفا مصنوعا من جلد الماعز (زربول)، ويمشي في أزقة المدينة، "ويتسمّع على من في بيته غناء أو شرب يكبسه ويعرّيه، ويأخذ منه المال".

أما الوجهان القبلي والبحري فقسما إلى عدة ولايات موزعة في مرتبتين اثنتين: ثماني ولايات، ولاتها من أمراء الطبلخاناه، منها أربع في الوجه القبلي، ومثلها في الوجه البحري، وسبع ولايات بالوجهين ولاتها من أمراء العشرات، منها ثلاث ولايات في الوجه القبلي، وأربع ولايات في الوجه البحري .

كانت ولايات الوجه القبلي من المرتبة الأولى كالآتي: ولاية البهنسا، وولاية الأشمونين، وولاية قوص، أعظم ولايات الوجه القبلي، وولاية أسوان المستحدثة في دولة الظاهر برقوق، بعد أن كانت مضافة إلى ولاية قوص. أما ولايات الوجه البحري من هذه المرتبة، فهي: ولاية الشرقية، وولاية المنوفية، وولاية الغربية، وهي بمنزلة ولاية قوص، وولاية البحيرة. فيما تألفت ولايات الوجه القبلي من المرتبة الثانية من: ولاية أطفيح، وولاية الجيزة، وولاية منفلوط، والأخيرتان كانتا قبل ذلك طبلخاناه. أما ولايات الوجه البحري من هذه المرتبة، فهي : ولاية منوف، وولاية أشموم، وولاية دمياط، وولاية قطيا، وكانت هذه قبل ذلك طبلخاناه.

6- الدواوين المملوكية:

- مصطلح ديوان: أصله وتعريفه:

هو لفظ فارسي معرّب، يؤيد ذلك روايتان وكلتاهما ترجعان بالديوان إلى تاريخ الفرس، ولو أن القلقشندي ينسب إلى سيبويه قوله بأن أصل

كلمة ديوان عربي، وأن معناها: الأصل الذي يرجع إليـه.

والديوان، لغة، الدفتر الذي يكتب فيه أسماء الجيش وأهل العطاء. عرّفه أبو الحسن الماوردي بأنه" محفوظ يحفظ ما تعلق بحقوق السلطنة من الأعمال والأموال، ومن يقوم بها من الجيوش والعمال"، اتخذته الإدارة الإسلامية ليدلّ على سجلات الدخل والخراج، ووظيفته على ثلاثة أقسام: كتابة الخراج، وكتابة الجيوش والعساكر، وكتابة الإنشاء والمكاتبات. أما في المصطلح الحديث، فيقصد بالديوان الوحدات الإدارية المستقلة التي تتولى تنفيذ الأهداف العامة للسلطة الإجرائية، وتعرف حاليا بالوزارات، أو المصالح المستقلة.

- أنواع الدواوين:

عرفت الإدارة المملوكية أنواعا مختلفة من الدواوين، يعنى كل منها بأمر معين، لتشكل فيما بينها جهازا إداريا متكاملا لتسيير مرافق الدولة والنهوض بأعبائها الضخمة. ونظرا لوفرة هذه الدواوين، سيقتصر حديثنا على أهمها، وهي: ديوان الجيش، وديوان الإنشاء، وديوان الأحباس، وديوان النظر، وديوان الخاص.

- ديوان الجيش:

يعرف أحيانا بـ"ديوان الإقطاع"، ومقره قلعة الجبل في القاهرة. حظي ديوان الجيش بأهمية خاصة في دولة المماليك التي اعتمدت في قيامها واستمراريتها على بنية عسكرية متماسكة حسنة التنظيم، فأنيط بهذا الديوان حق إسناد الإقطاعات ومراقبتها مرة كل ثلاث سنوات، واستلام الأوراق الخاصة بها، وتسجيل كل منها في سجل خاص، يذكر فيه اسم المقطع، وحدود إقطاعه ومساحته ونوعه، والتدقيق في عبرته، تمهيدا لاستيفاء الخراج عنه، وتسجيل النقص الحاصل على مداخيله ونفقته، وتثبيت أسماء الأجناد تحت أسماء أمرائهم، حيث يمنع على هؤلاء تغيير أحد من عساكرهم أو نقله من قيد أمير إلى أمير آخر إلا بمرسوم، كما يعنى ديوان الجيش بمتابعة مستجدات الأجناد، من الحياة والموت، والمرض والصحة، وتوزيع الأرزاق الجيشية الممنوحة للأمراء الذين أعفوا من الخدمة (الطراخنة، والواحد منهم يسمى طرخانا)، وورثة الأمراء المتوفين في ساحات الحرب.

تولى ديوان الجيش موظف من أرباب الأقلام يسمى "ناظر الجيش"، أو "ناظر الجيوش المنصورة"، يعاونه عدد من الموظفين، كصاحب ديوان الجيش وكتّابه وشهوده، وكاتب المماليك وشهود المماليك. انقسم الديوان إلى فرعين: ديوان الجيش المصري، اختص بجيش مصر وإقطاعاتها، وديوان الجيش الشامي، اختص بجيش الشام وإقطاعاتها. ولكل من هذين الديوانين موظف يعرف بـ" المستوفي"، وأحيانا بـ"المتولي"، أو "الصاحب". وثمة كاتبان في ديوان جيش الشام أدنى مرتبة من المستوفي مهمتهما مراقبة إقطاعات عرب الشام الممنوحة لأمرائهم معاشا أو تقاعدا.

- ديوان الإنشاء :

اختص بجميع المراسلات التي ترد إلى السلطان من مختلف الملوك والأمراء والأعيان، أو تصدر عنه، وهو المتصرّف عن السلطان في الوعد والوعيد والترغيب، فضلا عن النظر في أمر البريد، وأبراج الحمام والعيون والجواسيس. لقب صاحب ديوان الإنشاء في عصر المماليك ب "ناظر الإنشاء الشريف"، أو بـ"كاتب السر".

يحضر كاتب السر مجالس السلطان، ويكون

أول داخل عليه وآخر خارج عنه، فيطلع على أسرار الدولة ودخائل السلطان، ما لا يطلع عليه أهل بيت السلطان وأخصاؤه المقربون وكبار معاونيه. فهو يشارك، بحكم منصبه، في احتفالات قسم النواب والولاة وكبار الموظفين اليمين عند تعيينهم في مناصبهم، ويكتب مراسيم توليتهم، التي تختلف مضمونا وأسلوبا، وكذلك لجهة نوع الورق وحجمه، بحسب وظيفة صاحب العلاقة ومكانته.

يعاون كاتب السر في تأديته مهامه جملة من الكتّاب يتقدمهم "نائب كاتب السر"، ومهمته تنحصر بأن ينوب عن كاتب السر في الردّ على المكاتبات الواردة في حال غيابه. يلي نائب كاتب السر، منزلة، فئتان من الكتّاب، يعرف أفراد إحداهما بـ"كتّاب الدّست الشريف"، أو "الموقعين"، وهؤلاء يجلسون مع كاتب السر في مجلس السلطان بدار العدل على ترتيب قدمهم في الخدمة، ويقرؤون الرسائل والقصص المرفوعة إلى السلطان، بعد قراءة كاتب السر، على ترتيب جلوسهم، ويوقعون عليها كما يوقع كاتب السر. أما الفئة الأخرى من معاوني كاتب السر، فيطلق على أفرادها اسم "كتّاب الدرج"، لكتابتهم ما يوقع به كاتب السر أو كتاب الدّست، في دروج الورق المستطيل المركب من عدة أوصال، وذلك بناء على إشارة النائب، أو الوزير، أو رسالة الدوادار، ونحو ذلك من المكاتبات، والتقاليد، والتواقيع، والمناشير، والأيمان، والأمانات، وغيرها .

ونظرا للدور الخطير لصاحب ديوان الإنشاء، فقد اشترط في تعيينه أن تجتمع فيه صفات عدة، منها أن يكون أديبا حاد الذهن، قوي النفس، حاضر الحس، جيد الحدس، حلو اللسان، عظيم النزاهة، كريم الأخلاق، حسن السيرة، مهيب المجلس، شديد الذكاء، حسن الإصغاء، بطيء الغضب، محبا لأهل العلم والأدب. فكان من الطبيعي، والحالة تلك، أن يتعاقب على ديوان الإنشاء نخبة من المشهود لهم علما وأخلاقا في عصر المماليك، نذكر منهم: الصاحب فخر الدين ابن لقمان، وفتح الدين محمد بن عبد الله بن عبد الظاهر، وتاج الدين أحمد بن الأثير، وشرف الدين عبد الوهاب بن فضل الله العمري، وعلاء الدين ابن الأثير، ومحيي الدين ابن فضل الله العمري، وسعْد الدين إبراهيم بن غراب، وبدر الدين حسن بن نصر الله.

- ديوان الأحباس:

يقال له أيضا ديوان الأوقاف. والأحباس، أو الأوقاف، هي في أصلها أملاك منقولة وغير منقولة، تخصص ريوعها لأعمال الخير والبر للفوز بمرضاة الله وكسب الثواب، كأوقاف الفقراء والمحتاجين وأبناء السبيل، والأوقاف على العاجزين عن القيام بفريضة الحج، وأوقاف فداء الأسرى، ثم تطور الأمر، فيما بعد، فحبست الأملاك على الجوامع، والمساجد، والمدارس، والخوانق، والزوايا، والربط، والترب، وغيرها، وذلك لتأمين الموارد المالية اللازمة لتغطية نفقاتها.

في عصر الظاهر بيبرس، أفرد للمؤسسات الدينية والخيرية ديوانا، أشرف عليه موظف كبير من المعممين، يقال له: "ناظر الأحباس"، أو "ناظر الأوقاف" ممن تتوفر فيهم جملة مزايا، كحسن السيرة والسريرة، والعزم والحزم، والنظر الثاقب، يساعده عدد من المباشرين، بعد أن كان يفوض أمر ديوان الأحباس إلى القضاة، في زمن بني أيوب. اهتم ناظر الأحباس بصون أموال ريوع الأوقاف وحسن صرفها، والاعتناء بنظافتها وصيانتها، وحفظ محتوياتها، وإصلاح ما يكون قد تهدّم منها، ونحو ذلك، على أن يلتزم في عمله

شروط الشرع ووصية الواقف دون تحوير أو تعديل.

توزعت شؤون الأوقاف في ثلاث جهات:
أولها يعرف بالأحباس، وهي بمعظمها من الأراضي المصرية المعروفة بـ" الرزق الأحباسية"، الموقوفة على الجوامع والمساجد والزوايا، وغير ذلك من وجوه البرّ، اختص بها ديوان فيه عدة كتّاب، يشرف عليه دوادار السلطان، ومعه ناظر الأحباس، وقد بلغ مقدار "الرزق الأحباسية" في آخر أيام الناصر محمد "مائة ألف وثلاثين ألف فدان" حسب ما ذكر المقريزي.

وتعرف الجهة الثانية من الأوقاف بـ"الأوقاف الحكمية" في مصر والقاهرة، وهي ما حبس من الرباع على الحرمين الشريفين، وعلى فكاك الأسرى ولطلبة العلم، والفقراء، وأهل الستر. يشرف على هذه الجهة ناظر للأوقاف، غالبا ما يكون قاضي القضاة الشافعي، أو أحد أعيان نوابه، إذا تعلق الأمر بنظر أوقاف مصر والقاهرة مجتمعة، أو يتقاسم الإشراف عليها ناظران: ناظر لأوقاف القاهرة، وآخر لأوقاف مصر، ولكل منهما ديوان يعمل فيه كتّاب وجباة.

أما الجهة الثالثة، فيطلق عليها اسم "الأوقاف الأهلية"، يليها ناظر يختار من أبناء الواقف، أو ولاة السلطان، أو قاضي القضاة الشافعي. من أوقاف الجهة الثانية: الجوامع والمدارس والخانقاوات والمدارس والترب. ونظرا لكثرة ما شيّد من المدارس والجوامع وغيرها من العمائر الخيرية، اضطر سلاطين المماليك أن يضيفوا إلى "الأوقاف الأهلية" أراضي من بلاد الشام، وأخرى جديدة من أعمال الديار المصرية، لتغطية نفقاتها.

- ديوان النظر:

هو أرفع دواوين المال، وهذه جميعها تابعة له. فيه تثبت التواقيع والمراسيم السلطانية، ويقال لصاحبه "ناظر المال"، و"ناظر الدولة"، ورتبته تلي رتبة الوزير، ويشاركه في مهامه، ممارسة وكتابة وتوقيعا، كما ينوب عن الوزير أثناء غيابه في تدبير أمور الدولة.

كان لناظر الدولة الإشراف على الأوضاع المالية للدولة، من إيرادات ومصروفات، ومراقبة حسابات دواوين المال ومتابعة أحوالها، وإليه يرجع أمر صرف مرتبات الموظفين، نقدا وعينا، مياومة ومشاهرة، ولكبارهم أرزاق عينية جارية كل يوم من لحم وخبز وعليق لدوابهم. أما السكر والزيت والشمع والكسوة والأضحية، فتصرف للموظفين مرة في السنة، فضلا عن الحلوى في شهر رمضان، وأكثرهم معلوما الوزير، ثم يليه سائر الموظفين على تسلسل درجاتهم.

يعاون ناظر الديوان مستوفون من أصحاب الأقلام، لضبط الأمور المالية، أعلاهم رتبة مستوفي الصحبة، يلي الناظر رتبة، ويقال لوظيفته استيفاء الصحبة، وهو يتحدث في سائر بلاد السلطنة في مصر والشام، ويكتب مراسيم يعلم عليها السلطان تتصل " تارة بما عمل في البلاد، وتارة بإطلاقات، وتارة باستخدامات كبار في صغار الأعمال، وما يجري مجراه". ولما أبطلت الوزارة في عهد الناصر محمد، تولى ناظر الدولة تدبير شؤون الدولة، حتى عشية وفاة السلطان.

- ديوان الخاص:

ووظيفته "نظر الخاص" استحدثها الناصر محمد بن قلاوون حين أبطل الوزارة. أصل موضوع

هذه الوظيفة هو الإشراف على المال الخاص بالسلطان، وصار صاحبها المعروف بـ" ناظر الخاص" كالوزير لقربه من السلطان، وكان يخشى سطوته الخاصة والعامة. فلتحصيل الأموال للخزانة السلطانية، لم يتورع ناظر الخاص عن فتح باب المصادرة والظلم والتنكيل بالناس، حتى طالت تدابيره القاسية، والتعسفية أحياناً، كبار موظفي الدولة من أرباب السيوف والأقلام. من ذلك ما ذكره اليوسفي عما قام به القاضي شرف الدين النشو، ناظر الخاص، لتوفير المال لديوان الخاص، إرضاء لنهم السلطان الناصر محمد في تحصيل الأموال، من مصادرة أموال بعض مشيّدي الدواوين في عصره، من أرباب السيوف، ووظيفتهم تقوم على استخلاص الأموال، كابن هلال الدولة وسيف الدين الأكز، وبعض أرباب الدولة في حلب وبلاد الصعيد، والتوصية بعزلهم وسوقهم إلى السجن، وتعريضهم لشتى أنواع العقاب، حتى يعترفوا باختلاسهم للأموال. كما ألزم النشو الصاغة ألا يبتاع أحد منهم ذهبا، بل يحمل الذهب جميعه إلى دار الضرب ليصك بصكة السلطان، ويضرب دنانير هرجة لتصرف بالدراهم، ثم تتبّع الذهب المضروب، فأخذ ما كان منه للتجار والعامة، وعوّضهم عنه بضائع من المخازن السلطانية، وحمل ذلك كله إلى السلطان. ووصل به الأمر إلى أن وضع يده على أموال الأيتام، غير مكترث بقرار قاضي القضاة المالكي بتحريم ذلك.

وثمة دواوين أخرى، أقل أهمية من الدواوين سالفة الذكر، لكل منها ناظر يدبر أمورها ويرعى شؤونها، ورد ذكرها في المصادر الديوانية العائدة لعصر المماليك، مثل: ديوان المرتجعات لمتعلقات تركات الأمراء، ثم ما عتم أن تعطل هذا الديوان وصار أمر المرتجعات موقوفا على مستوفي المرتجع، وديوان الطواحين، لتأمين طحن الحبوب من قمح وشعير وذرة وغيرها، وديوان الأهراء، لضبط مخازن الغلال السلطانية، وما يصرف منها على الإسطبلات السلطانية، وديوان المواريث الحشرية، للإشراف على أموال من يموت ولا وارث له، أو له وارث لا يستغرق ميراثه، وديوان الإسطبلات للإشراف على أنواع الإسطبلات، والخيول والبغال والدواب والجمال السلطانية، وعليقها وعدتها، وكل ما يبتاع لها أو يباع منها.

خاتمة :

أسهمت مؤسسات دولة المماليك في بسط سلطانها على رقعة واسعة من العالم الإسلامي، لفترة ناهزت قرنين ونصفاً من الزمن، تمكنت خلالها من مواجهة الصعوبات التي اعترضت سبيلها، كان من أبرزها: حملات التشكيك بشرعيتها من قبل الأيوبيين وبعض الأوساط الإسلامية، والأخطار المتمثلة بالفرنج والمغول. فكان على سلاطين المماليك أن يقضوا وقتا طويلا في قتال أعداء الداخل والخارج، قبل أن ينجحوا في حسم الأمور لمصلحتهم، وتركيز دعائم دولتهم المتقلقلة في مصر والشام. ومع ذلك، شهدت الفترة المتأخرة من حكم المماليك الجراكسة، حالة من عدم الاستقرار السياسي والفساد الإداري وتردي نظام الإقطاع العسكري، نتجت عن عوامل مختلفة.

فبعد فترة حكم سلاطين دولة المماليك الأولى الكبار، مثل: بيبرس، وقلاوون، وابنه الناصر محمد، اعتلى سدة العرش سلاطين ضعاف، من أبناء الناصر محمد، كان معظمهم ألعوبة بأيدي كبار قادة الجيش، حتى أن بعضهم لم يتسن له أن يحكم سوى أيام قليلة، مما نال من هيبة السلطنة وسطوتها. وعلى الرغم من نجاح الأتابك برقوق

العثماني من وضع حد لمثل هذا الواقع المتردي لمقام السلطنة، بتسلمه زمام الحكم، كأول سلطان لدولة المماليك الجراكسة، باسم الملك الظاهر برقوق، فإن تسارع الأحداث داخليا (الفتن، والصراع على السلطة بين كبار الأمراء، والأوبئة...)، وخارجيا (خطر المغول، وتنامي نفوذ الدولة العثمانية، وتمادي الضغوط الأوروبية في المتوسط...)، انعكس سلبا على حركة الواقع السياسي في دولة المماليك، فأضعف من هيبتها.

وأسهم تدخل السلطان وكبار الأمراء في شؤون الإدارة في الحدّ من فعاليتها، وتعطيل مصداقيتها، فاستحدثت إدارات جديدة (ديوان الخاص، وديوانا المفرد والأملاك...)، وجمعت وظائف مالية عدة في يد موظف واحد، للتحكم في أموال الدولة والتصرف بها وفق مشيئة السلطان، إضافة إلى ما تركته سياسة الاحتكار التي فرضتها الدولة على بعض السلع الضرورية من آثار سيئة على الوضع المعيشي للسكان، مما أدى إلى تمادي الظلم والفساد في البلاد، وازدياد تذمر الناس ونقمتهم.

أما الإقطاع العسكري، المرتكز الأساسي للنظام السياسي المملوكي، فقد أضحى، حوالي بداية القرن التاسع الهجري/الخامس عشر الميلادي، عاجزا عن تأمين الموارد المالية اللازمة لتغطية نفقات الدولة. والسبب في ذلك يعود إلى عدم اهتمام المقطعين باستصلاح الأراضي التي يديرونها، وقيام عدد كبير من أجناد الحلقة ببيع إقطاعاتهم والنزوح إلى المدن، وبوار الأرض الناتج عن إهمال السلاطين الجراكسة لروكها، بالإضافة إلى تزايد الأوبئة والطواعين التي كانت تفتك بالناس من وقت إلى آخر. كما أن الحروب التي خاضتها الدولة على غير جبهة، وإقفال المعابر التجارية بين وسط آسيا وآسيا الصغرى، على أثر العمليات التي قام بها العثمانيون ضدّ الإمبراطورية البيزنطية، عام 857هـ/ 1453م، وتحوّل طرق التجارة مع الشرق الأقصى عن البحر الأحمر، بعد اكتشاف رأس الرجاء الصالح، قد أدى إلى تدهور الوضع الاقتصادي لدولة المماليك، وعجّل بانهيارها وسقوطها على يد العثمانيين .

أ.د. أحمد حطيط

الجامعة اللبنانية (1)

المصادر والمراجع

أولاً - المصادر العربية :

- الأسدي، محمد بن محمد: التيسير والاعتبار فيما يجب من حسن التدبير والتصرف والأخبار، تحقيق عبد القادر أحمد طليمات، دار الفكر العزبي، القاهرة 1967.
- ابن إياس، محمد بن أحمد الجركسي (ت 930هـ/ 1523م): بدائع الزهور في وقائع الدهور، الأجزاء 1-4 ، تحقيق محمد مصطفى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1983-1984.
- ابن تغري بردي، جمال الدين بن يوسف (ت 874هـ/ 1469م): النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، ج 1-8، دار الكتب المصرية، القاهرة 1938- 1942.
- ابن جبير، محمد بن أحمد البلنسي (ت 614هـ/ 1217م): رحلة ابن جبير، دار الكتاب اللبناني- دار الكتاب المصري، بيروت - القاهرة (د.ت).
- ابن حجر العسقلاني، شهاب الدين أحمد بن علي (ت 852هـ/ 1448م): الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، ج 4، دار الجيل، بيروت (د.ت).
- ابن دقماق، صارم الدين إبراهيم بن محمد (ت 809هـ/ 1407م): الانتصار لواسطة عقد الأمصار، ج 4، المطبعة الأميرية، بولاق، مصر 1309هـ.
- ابن دقماق، صارم الدين إبراهيم بن محمد (ت 809هـ/ 1407م): الجوهر الثمين في سير الملوك والسلاطين، ج2، تحقيق محمد كمال الدين عز الدين علي، عالم الكتب، بيروت 1985.
- الرمّاح، حسام الدين: عمدة المجاهدين في ترتيب الميادين، مخطوطة المكتبة الوطنية بباريس، رقم 6604 .
- ابن سباط، حمزة بن أحمد بن عمر: تاريخ ابن سباط،ج2، تحقيق عمر عبد السلام تدمري، جروس برس، طرابلس- لبنان 1993.
- السبكي، تاج الدين عبد الوهاب (ت 771هـ/ 1369م): معيد النعم ومبيد النقم، تصدير أحمد عبيدلي، دار الحداثة، بيروت 1983.
- ابن شاهين الظاهري: زبدة كشف الممالك وبيان الطرق والمسالك، باعتناء بولس راويس، المطبعة الجمهورية، باريس 1894.
- ابن شداد، عز الدين محمد بن علي (ت 684هـ/ 1285م): تاريخ الملك الظاهر، تحقيق أحمد حطيط، نشر فرانتس شتاينر، فيسبادن 1983.
- أبو الفدا، إسماعيل بن علي (ت 732هـ / 1331م): المختصر في أخبار البشر، ج4، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت (د.ت) .
- ابن الفرات، ناصر الدين محمد، (ت 807هـ/ 1405م): تاريخ الدول والملوك، م9، نشر قسطنطين زريق، الجامعة الأميركية، بيروت 1936.
- ابن فضل الله العمري، شهاب الدين أحمد (ت 749هـ/ 1348 م): التعريف بالمصطلح الشريف، دار الكتب العلمية، بيروت 1988.

- ابن فضل الله العمري، شهاب الدين أحمد (ت 749هـ/ 1348 م): مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، ج4، نسخة مصورة عن مخطوطة أبو ظبي، المجمع الثقافي.
- ابن فضل الله العمري، شهاب الدين أحمد (ت 749هـ/ 1348 م): مسالك الأبصار في ممالك الأمصار(دولة المماليك الأولى)، تحقيق دوروتيا كرافولسكي، المركز الإسلامي للبحوث، بيروت 1986.
- ابن قاضي شهبة، أبو بكر بن أحمد (ت 851هـ/ 1447 م): تاريخ ابن قاضي شهبة، ج3، تحقيق عدنان درويش، من منشورات المعهد العلمي الفرنسي للدراسات العربية، دمشق 1977.
- القلقشندي، أبو العباس أحمد بن علي (ت 821هـ/ 1418م): صبح الأعشى في صناعة الإنشا، ج1-14، نسخةِ مصورة عن المطبعة الأميرية، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، المؤسسة العامة للتأليف والطباعة والنشر، القاهرة 1919-1922.
- ابن كثير، عماد الدين إسماعيل بن عمر (ت 774هـ/ 1372 م): كتاب البداية والنهاية في التاريخ، ج 14، مطبعة السعادة، مصر (د.ت).
- ابن كنّان، محمد بن عيسى: حدائق الياسمين في ذكر قوانين الخلفاء والسلاطين، تحقيق عباس صبّاغ، دار النفائس، بيروت 1990.
- الماوردي، أبو الحسن محمد بن حبيب (ت 450هـ/ 1058م): الأحكام السلطانية والولايات الدينية، دار الكتب العلمية، بيروت 1985.
- المقريزي، تقي الدين أحمد بن علي (ت845هـ/ 1441 م): كتاب السلوك لمعرفة دول الملوك، ج1-2، تحقيق محمد مصطفى زيادة، مطبعة لجنة التأليف والنشر، القاهرة 1934-1958.
- المقريزي، تقي الدين أحمد بن علي (ت845هـ/ 1441 م): كتاب السلوك لمعرفة دول الملوك، ج 3-4، تحقيق سعيد عبد الفتّاح عاشور، مطبعة دار الكتب، القاهرة 1873-1970.
- المقريزي، تقي الدين أحمد بن علي (ت845هـ/ 1441 م): المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، المعروف بـ"الخطط المقريزية"، ج 1-2، دار صادر، بيروت (د.ت).
- ابن مماتي، الأسعد، شرف الدين أبو المكارم: كتاب قوانين الدواوين، تحقيق عزيز سوريال، مطبعة مدبولي، القاهرة 1991.
- ابن منظور، جمال الدين محمد (ت 711هـ/ 1311م): لسان العرب، م 13، دار صادر، بيروت (د.ت).
- اليوسفي، موسى بن محمد بن يحيى (ت 759هـ/ 1358م): نزهة الناظر في سيرة الملك الناصر، دراسة وتحقيق أحمد حطيط، عالم الكتب، بيروت 1985.

ثانيًا ـ المراجع العربية والمعربة:

- أباظة، فاروق عثمان: عدن والسياسة البريطانية في البحر الأحمر،الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1987.
- بسيوني، عبد الغني عبد الله : أصول علم الإدارة العامة، الدار الجامعية، بيروت 1983.
- بولياك، ا. ن. : الإقطاعية في مصر وسوريا وفلسطين ولبنان، نقله عن الإنكليزية عاطف كرم، من منشورات دار المكشوف، بيروت 1948.

- حطيط، أحمد: الكارمية وتجارة الكارم في عصر المماليك / مساهمة في دراسة التاريخ الاقتصادي الإسلامي، مجلة الفكر العربي، عدد 54، كانون الأول (ديسمبر)، بيروت 1988.
- حطيط، أحمد: المدلول التاريخي لنصوص الهدن المعقودة بين المماليك والفرنج / هدنة عكا (682هـ / 1283م) نموذجا، مجلة تاريخ العرب والعالم، عدد 179، أيار- حزيران (مايو- يونيو)، بيروت 1999.
- سليم، محمود رزق: الأشرف قانصوه الغوري، مكتبة مصر، القاهرة (د.ت).
- طرخان، إبراهيم علي: مصر في عصر الجراكسة، مكتبة النهضة العربية، القاهرة 1960.
- طرخان، إبراهيم علي: النظم الإقطاعية في الشرق الأوسط في العصور الوسطى، دار الكاتب العربي، القاهرة 1968.
- عاشور، سعيد عبد الفتاح: العصر المماليكي في مصر والشام، دار النهضة العربية، القاهرة 1965.
- العريني، السيد الباز: المماليك، دار النهضة للطباعة والنشر، بيروت 1967.
- ماهر، سعاد: البحرية في مصر الإسلامية، دار الكاتب العربي،القاهرة 1967.

ثالثًا - المراجع الأجنبية :

- Ayalon, D. : art ."Awlad al-Nas", EI2, I , p. 788.
- Ayalon, D. : art. "Barud", E I2, I, p. 1090-1092 .
- Ayalon, D. : "The Circassians in the Mamluk Kingdom", Journal of the American Society, 69 L 3, New Haven, 1949.
- Cahen, Claude : art. Ikta, E I2, p. 1088- 1091.
- Cahen, Claude : Les peuples musulmans dans l'histoire médiévale, Institut français de Damas, 1977.
- Dozy, R. : Supplément aux Dictionnaires Arabes, T. 1 - 2, Librairie du Liban, Beyrouth, 1991.
- Heffenig : art. «Waqf», EI, V, p. 1096- 1103
- Guemard : De l'armement et de l'équipement des Mamluks, Le Caire, 1926.
- Michaud, G. : La prise d'Alexandrie, Genève, 1877.
- Richards, D. S. : A Mamluk petition and a report from the Diwan Al-Jaysh, in Bulletin Of Oriental And Africain Studies, University of London, p. 1-14, 1977.

خامسًا : الحياة الاجتماعية والاقتصادية

حكم المماليك مصر والشام حوالي مائتين وسبعين سنة، ما بين سنة 648هـ - 923هـ / 1250م - 1517م. وتعدّ هذه الفترة طويلة من حيث الزمن، غير أنها كانت حاسمة في إعطاء المجتمع الإسلامي طابعه الذي اتسم به حتى مطلع القرن الماضي. فقد شهدت هذه المرحلة أحداثاً جساماً، جعلت كثافة الحياة الإسلامية كلها تتجمع فيما بين القاهرة ودمشق في ظل سلاطين من المماليك عرفوا كيف يستغلون سمعتهم الدينية في التصدي للهجوم المغولي المدمر القادم من الشرق بعد هزيمة السلطان قطز لجيش هولاكو في معركة عين جالوت سنة 658هـ/1260م، وتعزيز خلفه الظاهر بيبرس لهذا النصر، وفي دحر آخر الممالك الصليبية في الشام وإزالة المدن الصليبية على الساحل السوري لتنتقل بعدوانها إلى قبرص ورودس، ثم القضاء على مملكة الربيين في أرمينيا الصغرى (كليكيا)، فكان المماليك المطارق التي نزلت فوق رؤوس الممالك الوثنيّة والمسيحيّة، وكانت لهم حماية الحرمين الشريفين في الحجاز، ودافعوا عن البلاد مرة أخرى أيام غازان، أواخر القرن السابع الهجري، ثم ضدّ الغزو التتري أواخر أيام تيمورلنك، أوائل القرن التاسع الهجري.

وفي هذه المرحلة أيضاً انقطعت بلاد المشرق الإسلامي المملوكي عن العراق وما وراء النهر الذي أصبح حكامه من المغول، وخرج الموحّدون من الأندلس لتموت آخر الآمال في إنقاذ الأندلس المتداعي هناك، وانتهت الفترة والبرتغاليون والإسبان قد اكتشفوا أميركا وداروا حول رأس الرجاء الصالح فوصلوا الهند ، وأغلقوا على المسلمين جبل طارق وباب المندب، وقطعوا التجارة العالمية عن بلاد العرب، ونقلوا الحروب الصليبية معها من البحر المتوسط إلى المحيطين الهندي والهادي.

لقد كان من أهم نتائج الحروب الصليبية في عصر المماليك نمو العلاقات التجارية بين الشرق والغرب؛ فعلى الرغم من الصكوك التي كان يصدرها البابوات لتحريم التجارة مع المماليك إثر استيلاء المسلمين على عكا سنة 690هـ/ 1291م، استمرت التجارة بسبب ما حققته من ثراء للطرفين.

ثم إن المماليك فرضوا لأنفسهم مقاماً سامياً على ملوك العالم الإسلامي بسبب إحيائهم للخلافة العباسية في مصر، على يد السلطان الظاهر بيبرس سنة 659هـ/ 1261م، باعتبارهم حماة الخلافة والمتمتعين ببيعتها، فصار العلماء والفقهاء والصوفية يأتون إليهم من المشرق والمغرب، فشهدت البلاد نشاطاً علمياً كبيراً في مختلف ميادين الحياتين العلمية والدينية.

أولاً - الحياة الاجتماعية :

كان لتداعيات هذه الأحداث تأثيرها في صياغة بنية المجتمع وعناصره في كل من مصر والشام، فحكم سلاطين المماليك اعتمد على قوة ذات جناحين؛ أحدهما يتمثل في القوة العسكرية للسلطان والتي يجسدها مماليكه، والثاني، الواجهة الدينية التي حرص السلاطين على التخفي وراءها طوال ذلك العصر، فكان تحالف المصالح والمنافع بين

سلاطين المماليك من ناحية، وأرباب السيف والقلم من ناحية أخرى، أحد عوامل الاستقرار في المجتمع وخاصة في عصر الدولة المملوكية البحرية (648هـ - 784هـ/ 1250م-1382م)، حتى إذا ما تضاربت وتناقضت المصالح والمنافع، تفاعلت عوامل التوتر وزادت حدة الصراعات الاجتماعية، وكثرت حوادث الشغب والاضطراب والاقتتال التي كانت شوارع وأزقة المدن مسرحاً لها، وأدت في نهاية الأمر إلى ضعف الدولة .

بنية المجتمع في مصر والشام :

قسم ابن خلدون المجتمع في عصر سلاطين المماليك إلى قسمين: سلطان ورعية أي السلطان وجهازه الحاكم بجناحيه العسكري من أمراء وأجناد، والمدني من أرباب الوظائف الدينية وأرباب الوظائف الديوانية والفئات التي تعيش على هامشه، وأبناء الرعية هم المحكومون بجميع فئاتهم وطوائفهم، وتشمل صغار التجار وأصحاب الحرف والصنائع والفلاحين وعوام أهل المدن. صحيح أن هناك تدرجاً في المستوى الاقتصادي بين الشرائح الاجتماعية داخل الطبقة المحكومة، وهناك فوارق واختلافات، ولكن الجميع كانوا رعايا من وجهة نظر طبقية أفرزها البناء الطبقي الذي عرفه عصر سلاطين المماليك، وحدد لكل فئة من فئات المجتمع مكانتها الاجتماعية بما يرتبط بها من تقاليد وعادات وممارسات اجتماعية.

فثمة طبقة عسكرية حاكمة لها كل الحقوق والامتيازات، تمتلك الأرض الزراعية التي قام عليها اقتصاد البلاد، ولها وحدها الحقّ في الحكم والإدارة، وهي ثرية، مترفة وعلى الرعيّة تقديم ثمار إنتاجها للطبقة الحاكمة فقط دون السماح لها بالمشاركة في مسئوليات الحكم والإدارة، ولا يحق لأحد اختراق حدود الطبقة الحاكمة.

وقسّم بيلوتي الكريتي المجتمع في مصر إلى ثلاث طوائف :

- طائفة المماليك، وهي عسكرية، شعارها الأطماع والدسائس والانقلابات.
- الشعب المصري بمختلف فئاته الخاضعة لحكومة السلطان سياسياً والخليفة دينياً.
- طائفة البدو أو الأعراب الذين لا يتركون فرصة تمرّ دون أن يوجدوا للدولة والأهالي متاعب متنوعة.

أما المقريزي، فقد قسم أهل مصر في عصره إلى سبعة أقسام:أهل الدولة من المماليك، وأهل اليسار من التجار والفقهاء والمتعممين، وأولي النعمة من ذوي الرفاهية، ومتوسّطي الحال من التجار الباعة والسوقة وأهل المعاش، وأهل الفلح والفلاحين من أهل الزراعة والحرث، سكان الأرياف والقرى يتبعهم الفقراء الذين يقصد بهم جُلّ الفقهاء وطلاب العلم والكثير من أجناد الحلقة وغيرهم، وأرباب الصنائع والأجراء وأصحاب المهن البسيطة، وأخيراً ذوي الحاجة والمسكنة (المُعدمين) وهم السُّؤّال الذين يتكففون الناس ويتعيشون منهم.

فالمماليك الحكام عاشوا في طبقة متميزة عن سكان البلاد، وبمعنى آخر فقد عاش المماليك في عزلة عن الرعية، ولم يحاولوا الاختلاط بالمصريين أو الشاميين ولا نظمهم وعوائدهم، وكثير منهم لم يتعلم العربية، وظلوا يتحدثون اللغة التركية بلهجة أهل القرن الذهبي، وهي اللغة التي كانت سائدة في أوساط البلاط المملوكي. وأسماؤهم تركية، وألبستهم مختلفة، وقليلون هم الذين نزلوا من الطباق وتزوجوا من بنات مياسير التجار أو بنات المتعممين. وكانوا دائماً يحسون بأنهم أغراب.

وعليه فإن بنية المجتمع في كل من مصر والشام قد تشكلت من فئتين: أرباب الدولة، وهي الفئة العسكرية الحاكمة ومَنْ يدور في فلكها من الفئات التي كانت ترتبط بالمماليك بحكم دور أفرادها في الحياة العامة، ثم الرعية أو العامة المحكومة والتي تقدم كل شيء للحكام. ولكل فئة أنماطها في ممارسة حياتها الاجتماعية، فكيف كان ذلك؟

الحياة الاجتماعية للحكام :

ويقصد بهم أهل الدولة من سلاطين وأمراء وأجناد ومن يدور في فلكهم من أرباب الوظائف الدينية والوظائف الديوانية.

كانت القلعة بجبل المقطم هي مركز سلاطين المماليك بمصر، وتشمل القلعة عدة قصور عظيمة مثل القصر الكبير والقصر الأسود والقصر الأبيض والقصور الجوانية وقصر الأشرفية والقصر الأبلق، وفيها يسكن السلطان مع حريمه، وفيها مساكن المماليك السلطانية والأمراء بنسائهم وأولادهم، فيها الحوانيت والأسواق والميادين والملاعب والأحواش والإسطبلات للحيوانات، وفيها الأبنية المتعددة لخزن ما يحتاج إليه سكان القلعة، وفيها المساجد والآبار والحمامات والمدارس والسجون.

وُصِف بلاطُ سلاطين المماليك بأنه ليس له نظير، يعمل فيه عدد كبير من الأشخاص، يقومون بمختلف الأعمال فضلاً عن النساء والجواري، ويعج بأصناف عديدة من الموظفين من الحواشي والخواص والأمراء. كان غنى سكان القلعة يفوق الخيال بما جمعوه من الإقطاعات ومن الاشتغال بالتجارة واحتكار السلاطين لبعض أصنافها، فكانت حياتهم مترفة لاهية. وكان للتسلية أهميتها عند سلاطين وأمراء المماليك، فلعبوا الآكرة (البولو)، وعملوا الميادين الواسعة لممارستها، وللصيد والسرحات والنزهات أماكنها وأحواشها، وكان يعمل في بيوت القلعة عدد من الاستادارية (المتولي لأخذ الأموال) والخازندارية (ممسك الخزانة) والمهتارية والنُظّام والشادين والمستوفين والغلمان، يخدمون في البيوت السلطانية من شراب خاناه (دار الشرب) وطشت خاناه (دار الغسيل) وفراش خاناه (المتولي الأثاث) وسلاح خاناه (دار السلاح) وطبلخاناه (دار الطبل) وشكارخاناه (الصيد) وفي العديد من المطابخ والاصطبلات والحواصل السلطانية، هذا علاوة على موظفي القصر من جمدارية (ماسك ثوب الملك) وأمراء المجالس والجندارية (المستأذن لدخول الأمراء على السلطان) والجاشنكيرية (ذواق الطبيخ - مأكول السلطان وشربه) ونقباء الجيش والسلاحدارية والسنجقدارية والمحفدارية (حاملو الأعلام).

وكان للقلعة رسومها ونظمها الخاصة، من دق للكوسات عند أبوابها، ويدار بها في جوانب القلعة والزفة بالطبلخاناه، والمواكب السلطانية. وتمثل الاستقبالات والمجالس الرسمية جزءا كبيرا وهاما من الحياة السلطانية.

أما الحريم السلطاني فكان لهن قاعات وبساتين وأشجار، فيها مختلف الطيور والحيوانات الجميلة، ولكل زوجة قاعة وقاعات برسم الجواري والسراري وحولها عدد من الوصيفات وأربعة خصيان للحراسة.

وأرباب السيف من الأمراء والأجناد السلطانية مثل أتابك العسكر والأمير الكبير وأمير حاجب الحجاب والداودار، فلهم الإقطاعات أو ما عرف بالأخباز التي تمنح بدل الخدمات العسكرية، وإقطاعات أخرى ينعم عليهم بها، ومرتبات سلطانية حتى أثروا ثراءً فاحشاً.

ويدور في فلك هذه الفئة الحاكمة، المعممون

من أرباب الوظائف الدينية، والوظائف الديوانية (أرباب الأقلام)، من قضاة ومفتين وقضاة عسكر ومشيخة الشيوخ والمدرسين والمحتسبين والفقهاء والعلماء والأدباء والكتاب والأئمة والقراء، والوزراء وكتاب السر والنظار، ذلكم أن مصلحة هذه الفئات كانت في دعمها ومساندتها للطبقة الحاكمة، ثم إن الطبقة الحاكمة تحتاج إلى تأييد رجال الدين وأرباب الأقلام لتكسب الرأي العام .

والسلاطين اعتمدوا عليهم - من خلال الوثائق التي كانوا يصدرونها - في كافة تصرفاتهم السياسية والاقتصادية والمالية والإدارية.

هذه الفئة كانت ثرية، فالمصدر الرئيسي لثروتهم يتأتى من الأوقاف والأحباس التي وقفت على المؤسسات التعليمية، كالمساجد والمدارس والخانقاوات والزوايا أو على الأشخاص أنفسهم، إضافة إلى المرتبات النقدية والعينية من الديوان السلطاني من غلة ولحوم وتوابل وخبز وعليف وسكر وشمع وزيت وكسوة وأضحية، ثم بعض جهات المكس التي يأخذون مردودها، حتى وظائفهم ومرتباتهم كانت تورث لأبنائهم.

كان المتعممون يتمتعون بحياة رغيدة هانئة، لهم السعة وبسطة العيش، وكثير منهم تأنق في مأكله وملبسه ومشربه، وشغف بعضهم باقتناء الخيول والمسابقة عليها شأنهم في ذلك شأن المماليك، اللهم في أوقات الحرب عندما تشتد حاجة الدولة إلى الخيل أو في أوقات الفتن والاضطرابات، وبعضهم ملأ داره بالجواري والخدم والغلمان.

ومما يجدر ذكره أنّ أهل العمامة تعرضوا للامتهان في أواخر العهد المملوكي، فمنعوا من ركوب الخيل، وتعرضت مرتباتهم للقطع والمنع عدة مرات، وأرجعت إقطاعاتهم. ففي سنة 854هـ/1450م، وسنة 858 هـ/1454م، نودي في شوارع القاهرة أن متعمماً لا يركب فرساً، ووصل الأمر إلى ضربهم وإنزالهم عن الخيول، ولكنّ الأمور سرعان ما تعود إلى مجاريها بعد خمود الفتنة وزوال أسباب الاضطراب.

أما الشام فكانت نيابة منذ سنة 658هـ/1260م، يتولاها نائب للسلطان أو كافل المملكة الشامية، يقوم مقام السلطان، فهو رأس السلطة الحاكمة في النيابة ومعه الأمراء والأجناد، ونائب الشام يعيّن أرباب الوظائف الجليلة في حدود نيابته، وهو يكتب على كل ما يتعلق بها من مناشير وتواقيع ومراسيم، ويقيم بدمشق ويرسل عنه نواباً وأمراء إلى أعمال النيابة. ونيابة الشام تماثل السلطنة المملوكية في القاهرة من حيث الأجهزة الحاكمة والموظفين، فيستعين بأرباب السيوف، أصحاب الوظائف العسكرية، وهي وظائف محتكرة من قبل المماليك لا يدخلها أحد من أهل البلاد، وقد يزاولون الشئون المالية والإدارية والزراعية والعمرانية. أما الأمراء والجند فيقيمون في حي العقيبة بدمشق. هذه الطبقة لها كافة الامتيازات التي يتمتع بها نظراؤهم في القاهرة من حيث الإقطاع والثروات والأملاك والمرتبات والإنعامات وغيرها، فموكب نائب السلطنة كان مثالاً للفخامة سواء في الاحتفالات أو سرحات الصيد أو المنزهات، وهو لم يتورع عن جمع الأموال باللجوء إلى أشرّ الوسائل من مصادرة التجار والأثرياء وفرض الضرائب والاستقواء على الرعية.

وكما في القاهرة فإن أصحاب الوظائف الدينية وأصحاب الوظائف الديوانية (أهل العمامة) يتحالفون مع أهل الحكم في الشام، وينعمون بحياة سعيدة، وهم أثرياء، لهم الإقطاعات والأوقاف المحبوسة والإنعامات والرواتب.

ومن الهامّ الإشارة إلى أن منطقة بلاد الشام

كانت على الدوام مصدر قلق لسلاطين المماليك وبخاصة نيابة دمشق، وقد قسمت الشام إلى عدة نيابات هي: صفد وحلب وحماة وطرابلس والكرك ثم أضيفت غزة، وقد وصل بعض هذه النيابات إلى درجة الدول المستقلة (طرابلس، حلب، دمشق)، ولكل نيابة جندها وإقطاعها وجوامكها الخاصة بالجند المملوكي، ولكن نيابة دمشق كبرى الأقسام وأكثرها شأناً وخطراً، وكثيراً ما اعتصم فيها المطالبون بالسلطة واتخذوها قاعدة دفاع وعمل وهجوم، فمن بين أربعة وسبعين نائباً بدمشق خرج على السلاطين تسعة وعشرون نائباً، واستطاع اثنان الوصول إلى السلطنة.

وللدولة المملوكية عدد من الدور الحكومية في دمشق، وهي القلعة ودار السعادة ودار العدل والقصر الأبلق، ففي القلعة يقيم نائب القلعة، وهي نيابة مستقلة عن نائب السلطنة وليس لنائب الشام عليه كلام، وولايته تكون من الأبواب السلطانية بمرسوم شريف يكتب من ديوان الإنشاء، ويتمتع بامتيازات مقدم ألف أو أمير طبلخاناه ووظيفته حفظ القلعة وصونها، وله أجناد يقومون في القلعة لخدمته، وهي وظيفة عظيمة ونائبها المتحدث على الحرسية والأبراج وصونها والتيقظ على المحبوسين، وله الأمر على فتح باب القلعة وإغلاقه، وهو رقيب على النائب فيقبض عليه بالتعاون مع حاجب الحجاب إذا ما عصا أو تمرد نائب الشام. ودار السعادة ينزل بها نواب دمشق من المماليك، وهي مجاورة لدار العدل، كائنة في سوق الحميدية، بين جامع الأحمدية والمدرسة القجماسية.

ودار العدل، يجلس فيها النائب وأرباب الحكومة لبحث شؤون البلاد وإدارتها، ولمجلس العدل رسومه وأنظمته.

والقصر الأبلق، ينزل به قواد الجيش الذين يمرون على دمشق بجيوشهم، وهو قائم في الميدان القبلي.

وكما في القاهرة فإن السلطة الحاكمة في دمشق مالت إلى الابتهاج وأقبل أفرادها على الملاهي، وانهمكوا في الملذات وحياة المجون والتسلية، واقتنوا الجواري والسراري والمحظيات والغلمان.

الحياة الاجتماعية للرعية :

النسيج الاجتماعي للرعية في مصر والشام يتشكل من الفلاحين والبدو (الأعراب والعشير)، والتجار (أهل السوق)، والصناع وأرباب الحرف والمهن الدينية والعوام من حرافيش وزعر أو شطار وعيارين ومشاعلية ولصوص ومفسدين ومحتالين ومشعوذين والعوانية (الجواسيس على الشعب)، وما يلحق بهم، فكانت أنماط حياة هذه الفئة الاجتماعية مختلفة عن حياة أهل الحكم والسلطة. فكيف كانت أنساق حياتهم تسير في العصر ؟

- التجار :

كان أعيان التجار في المدن المصرية والشامية طبقة غنية وقوية ومبجلة اجتماعياً، وتمتعوا بمستوى حياة خيالية بما جمعوه من ثروات، وما أنفقوه لبناء المساكن والبيوت والقصور، وتنعموا فيه من فرش وسجاد وبسط وأواني نحاسية وفضية، وما لبسوه من ثياب فاخرة، وامتلكوه من أراضي وبساتين وكروم وحدائق.

وكان التجار الدوليون وتجار القيساريات وبائعو الجملة والسماسرة وتجار العبيد والجواري

أغنى الرجال في زمانهم، وغالباً ما وقفوا على قدم المساواة مع الأمراء وحصلوا على عدد من التشريفات الرسمية (الخلع والكسوات)، وتأهلوا لحضور المواكب السلطانية، فنشاطهم التجاري شمل التجارة الدولية بين الشرق والغرب، وامتلكوا الأسواق والقيساريات والمتاجر بأنواعها والمعاصر والخانات. والتقت مصالحهم بالضرورة مع السلاطين والأمراء أصحاب الممتلكات والحبوب والمواد الخام، والذين احتكروا العديد من أصناف التجارة وعملوا على استثمارها لصالحهم، فكان التجار شركاء للسلاطين والأمراء في بعض الأحيان ووكلاء ووسطاء وموظفين في أغلب الأحيان، فكان منهم تاجر السلطان، وتاجر الخاص الشريف، وتاجر المتجر، وعامل المتجر، والخواجة. ثم إن السلاطين والأمراء وعائلاتهم شكلوا المستهلك الأكبر والقوة الشرائية الضخمة للمنتجات والطعام واللباس والحيوانات والمعدات الحربية والأواني والأثاث والجواهر اللازمة لسد حاجاتهم الشخصية والعائلية والضرورية لمماليكهم، فالتعاون إذن كان واجباً بين الطبقة الحاكمة من سلاطين وأمراء، والتجار المحتاجين إلى الحماية الأمنية، بتأمين سلامة طرق البريد والحج والتجارة وسلامة القوافل من البدو وقطاع الطرق، والحماية الضريبية والدبلوماسية من خلال المعاهدات الرسمية والعلاقات السياسية، والحدّ من التنافس التجاري، فكان النظام المملوكي بمصالحه الاقتصادية لا يستطيع الاستغناء عن التجار، وتزايد الارتباط بين التجار والدولة حين عمل التجار في الصيرفة إثر تطور المؤسسات المصرفية المملوكية، وتولّى الصرافون جمع العائدات وحفظ السجلات المالية، ودفع الضرائب، وكان لهم دور حاسم في تنفيذ سياسة المماليك المالية وخاصة في الحفاظ على الأسعار مرتفعة، مما دفع الصرافين إلى الانخراط كمستخدمين في وظائف الدولة، ومثاله التاجر تاج الدين الأرمني (النصراني) الذي بدأ حياته صيرفياً في قطية، وتحول إلى الإسلام وترقى في المناصب حتى أصبح في النهاية والياً لقطية.

ولما كان الاقتراض من أهم الأعمال المصرفية، وتركز في أيدي تجار الكارم الأثرياء بفضل تجارتهم في التوابل والمعادن الثمينة مع الهند والصين، وفي أيدي تجار العبيد المماليك، فقد أجرى هؤلاء القروض الضخمة للسلاطين وأمنوا لهم السيولة النقدية. وتشير المصادر إلى اقتراض السلطان برقوق مئة ألف دينار من التاجر المحلي الخروبي وابن مسلم وهما من كبار زعماء تجار الكارم لسد حاجاته والإنفاق على مماليكه.

وعليه، فقد ترتب على هذا الارتباط المتزايد للتجار مع المماليك الحكام نتائج إضافية؛ فعلاوة على تقريب المماليك للتجّار واصطفاء الندماء والأصحاب منهم، استخدموهم في وظائف إدارية كالحسبة والقضاء وغيرها، وأنعموا على بعضهم بإمرة طبلخانة.

وبالرغم من ذلك، فإنّ التجار ظلوا محل مطمع سلاطين وأمراء المماليك، يجبرونهم على شراء القمح والرز واللحم والماعز وزيت الزيتون والتمر والسكر والعسل والتوابل والصابون والأقمشة وحتى الجمال التي غنموها من البدو بأسعار عالية جداً، وغالوا في فرض الرسوم عليهم، وأكثروا من مصادراتهم، وألزموهم بقبول ظاهرة الطرح والرمي والتي سنعرض لها عند الحديث عن الحياة الاقتصادية.

ونخلص من كل هذا، أن نخبة التجار قد ذابت في النظام حيث تبنوا واجبات الوظيفة في مكاتب الدولة وخدمة السلطان، ولكنهم بالمقابل

نـالوا موقفاً حـافلاً بـالفرص لتحقيق الربح والنفوذ الاجتمـاعي، وغـدوا وجهـاء وأعيانـا وأكـابر فـي المجتمع المملوكي.

- الفلاحون (أهل القرى والأرياف والعشير):

شـكّل الفلاحـون فـي مـصر والـشام الـسواد الأعظـم مـن سكـان الـبلاد، وانتـشروا فـي القـرى والأريـاف حيث الأراضـي الـصالحة للزراعـة ووفـرة المياه بقرب الأنهار والعيون والينابيع.

كانـت النظـرة إلـى الفلاحـة وأهلهـا نظـرة احتقار وامتهـان، فـابن خلدون يـصف الفلاحة بأنها معاش المستضعفين ويختص أهلها بالمذلـة، ومعظم مؤلفـات العـصر وصـفت الفـلاح بالجهـل والتـأخر وقذارة المظهر، وتلصق بـه كل نقيصة ورذيلة.

عـاش الفـلاح فـي كـلّ مـن مـصر والـشام مربوطاً بالأرض، يفني عمره في خدمتها، وليس لـه مـن خيراتهـا إلا القليـل، لأن الأرض كانـت إقطاعـاً موزعاً بين السلاطين والأمراء ومماليكهم، والفلاح ليس لـه إلا دفـع الأمـوال والقيـام بأعمـال الـسخرة، فـالغلال لأهل الدولـة، أولـي الجـاه وأربـاب الـسيوف الـذين تزايـدت رغبـاتهم فـي اللـذات، فكـان لا يـسمح للفلاح بمغـادرة الأرض التـي يعمل بهـا إلا بعد ثـلاث سنوات، وإنّ حدث وغادرها يُعاد إليها بـالقوة ويلزم بالقيـام بالأعمـال الزراعيـة، وإنّ أحـداً لا يتحيـد ولا يفارق ولا يظعن عن بلده لا صيفاً ولا شتـاءً، وتؤخذ علـى الفلاحين الإشـهادات والإقـرارات بالإقامـة فـي الأرض وعمارتهـا وتعليق الأراضـي جميعهـا، ولكـنّ هذا كله لم يحل دون هربه من النائب والـوكلاء، ولم تنقطع نداءات السلاطين بعودة الفلاحين إلى قراهم.

حالـة الفـلاح كانـت سيئـة بـسبب الـضرائب والتكـاليف الكثيـرة والمغـارم التـي تفـرض عليـه وأعمال الـسخرة التـي يجبر عليهـا، وظـاهرة الطرح والرمي والأوبئة والطواعين، بالإضـافة إلـى مواسم الجفاف والقحط. وزادت حـال الفلاحين سوءاً كثرة المظـالم التـي حلـت بهـم مـن الـولاة والحكـام ليأخذوا منـهم غيـر العـادة أضـعافاً، إضـافة إلـى أذى العربـان وبطشهم، الذين كـانوا يغيرون على قرى الفلاحين، ويفعلـون بهـم مـا لا يفعلـه الخـوارج ولا الكفـرة، مـن نهـب للغـلال وحـرق للبيـادر وإتـلاف للمزروعـات وقطع للطرق. ومما زاد في معاناة الفلاح أن الأرض الزراعيـة صـارت تـوزّع علـى رجـال القبيلـة وفـق مـا يملكـه كل فـلاح من حيوانـات، ومـن لا يملـك يعتبـر فلاحـاً بطـالاً. وكانـت المـسئولية مـشتركة علـى أهل القرية الواحدة فيما يستحق عليها من أموال. وحتـى في حالة توزيع زمام القرية الواحدة بين عدة مـلاك أو مقطعين، فإنّ كلّ فلاح اعتبر بالنسبة إلى زملائـه شـريكاً. وإنّ كثـرة مراسيم مـسامحات الفلاحين مـن بواقي ما عليهم من تكـاليف، دليل علـى الظلـم الـذي لحـق بـالفلاحين. كـان المـشد إذا وصـل إلـى القريـة توزعـت نفقـات إقامتـه مـن حيـث الأكـل والـشرب وعليف دوابـه وغيره علـى الفلاحين، ويلـزم الفلاح قهراً بـدفع مـا فـرض عليـه، وحتـى إذا هـرب ألزمـت زوجتـه وأولاده مضطرين لبيـع مـا لـديهم لـشراء مـا يلـزم المـشد مـن دجـاج ولحـم. غيـر أنـه لا بـدّ مـن الإشارة إلى أن حالة الفلاح في بلاد الشام كانت أكثر استقراراً، فلكل قرية شيخ يحفظ النظـام فـي القريـة، وحـراس يقومـون بحراسـة القريـة وحفـظ ممتلكاتهـا من مزارع وبساتين، وللفلاحين قاضٍ يرجعون إليه فيما نشب بينهم من خلافات.

وفـي بـلاد الـشام اسـتوطنت بعـض القبائـل البدويــة وامتهنــت الفلاحــة أو الزراعــة، وكــانوا يعرفـون بالعشير أو الفلاحين، انتشروا فـي جميع أنحاء بلاد الشام، وكان على كل منطقة رئيس منهم يسمى بمقدم العشير، منهم بنـو بشارة في جنوب

لبنان ومناطق صفد وصيدا، وبنو صبيح وبنو الحمرا في البقاع، وبنو بحتر وبنو الحبيشي في ضواحي بيروت، وبنو الحنش في سهل البقاع وضواحي حماة. والعشير كانوا أيضاً في ضواحي نابلس وحوران وعجلون.

تراوحت علاقة العشير بالمماليك بين الهدوء والتوتر، وغالباً ما يستغلون الأوضاع الأمنية، فيقومون بالأعمال العدوانية ضدّ دمشق وبعلبك، وضدّ السلطنة، فتنزل بهم العقوبات والمصادرات، وتجرّد الحملات العسكرية للسيطرة على الوضع والحد من تمادي العشير وإتلاف الزرع وقتل الحيوانات.

- الأعراب (البدو) :

بلغوا في مصر عدداً عظيماً وانتشروا في مختلف أنحاء البلاد، في الوجه البحري والوجه القبلي، إذ كان بنو هلال في أسوان من صعيد مصر، وجُذام في الحوفين الشرقي والغربي، غرب الدلتا وشرقها، وبلي في نواحي إخميم، وجُهينة حول منفلوط وأسيوط ، وقريش في نواحي الأشمونين، ولواثة في نواحي الأشمونين أيضاً، وبنو كلاب في الفيوم، وبنو سليم في برقة، وعرب الجمارسة القرشيون في الدقهلية.

وأما في بلاد الشام، فإنّ القبائل البدوية كانت منتشرة في جميع أنحاء بلاد الشام، فآل فضل بن ربيعة توطنوا حول حمص وقلعة جعبر والرحبة وأطراف العراق وتصل مناطقهم إلى الوشم والبصرة. وآل مرا من ربيعة سكنوا أيضاً في مناطق الجيدور والجولان والزرقاء والظليل إلى بُصرى، وآل علي من آل فضل، توطنوا حول مرج دمشق وضواحيها.

ومن جذام سكن الشام بنو مهدي، ومنازلهم من البلقاء إلى باير حتى الصوان، وعلم أعفر، وبنو صخر، في منطقة الكرك وكذلك بنو عقبة، وبنو زهير في الشوبك، وبنو سعيد، في صرخد وحوران وبلاد الغور.

وجرم في غزة والداروم حتى الخليل، وقبيلة زُبيد انتشروا بين حوران وصرخد ومرج دمشق، وآل يشار في الجزيرة، وبنو كلاب في أطراف حلب وبلاد الروم.

كانت القبائل في مصر تأنف من الخضوع لدولة المماليك في مصر، إذ نظروا إلى المماليك باحتقار وامتهان، فسلطانهم أيبك لا يتعدى كونه مملوكاً قد مسَّه الرق. ووصفوا المماليك بأنهم عبيد خوارج غرباء، وهم أصحاب البلاد، وهم أحق بالملك من المماليك، ولهذا أقاموا عليهم حاكماً منهم. وكانوا في حالة صدام متقطع مع المماليك حتى نهاية الدولة، وعنواناً للإخلال بالأمن والإضرار بالنظام، والاعتداء على الأهالي، وحتى الحجاج لم يسلموا من أذاهم بالنهب والقتل. وقد حاول المماليك اتقاء ضررهم ودفع شرورهم وذلك بتقريب مشايخ العربان وإجزال العطاء لهم حيناً، حتى وصل بعض مشايخ العربان إلى درجة عالية من الغنى والثروة، وإرسال التجاريد العسكرية والحملات لردعهم.

أما قبائل الشام، فقد كان لكل قبيلة منطقة نفوذ أو حمى تسيطر عليها، وبالتالي لا تسمح لأي قبيلة أخرى أن تنافسها على السيادة. وحاولت الدولة المملوكية استمالتهم، فأوجدت منصب "أمير العرب"، يصدر مرسوم تعيينه من السلطان، ويذهب أحد أمراء المماليك إليه ليقلده المنصب، وهذا يترتب عليه عدة التزامات منها التقادم حيث يرسل الهدايا إلى السلطان كالخيول الأصيلة والإبل والعبي، والإقامات على الطرق حالة قدوم السلطان

أو أحد كبار الأمراء. وبالمقابل لهم الإقطاعات الكثيرة والإنعامات المتعددة ، ويعهد إليهم حماية الحجاج الذين يزورون الأماكن المقدسة، ويتولون مسئولية الحفاظ على محطات البريد وتزويدها بالخيول، كما شكلت منهم مجموعات الطلائع لكشف أخبار العدو والقيام ببعض التحرش. ولذا كانت علاقة قبائل الشام بالسلطنة المملوكية جيدة في أغلب الأحيان، فيحتفى بأمرائهم عند قدومهم إلى القاهرة ، ويلبسون الخلع وتقدم لهم الهدايا، وتقبل شفاعاتهم، وهم يساندون السلطنة في نزاعها مع الأمراء المتمردين، وأحياناً كانت علاقاتهم تسوء بالدولة، ويلقى القبض على أمرائهم ويودعون السجون، ويتمردون على الدولة عندما تسترجع منهم الإقطاعات، فيقومون بالثورات وحركات العصيان ، مما يترتب عليه تعطيل قوافل الحج والتجارة ، وقطع طرق السفر، والاعتداء على السكان وتعذيبهم ومصادرتهم، فتقوم الدولة بإرسال الحملات العسكرية لمحاربتهم وتأديبهم، والتي غالباً ما تنتهي بنهب أعدادٍ كبيرة من إبلهم وأغنامهم أو سبي جماعات من نسائهم وأولادهم، والإكثار من البطش بهم.

- المتصوفة :

كانت مسالك الصوفية حتى القرن السادس الهجري، بصورة عامة، قريبة إلى الزهد مع ما خالطها في بعض الأحيان من ابتعاد عن جادة الصواب.

كانت البداية حين عقد الأيوبيون العزم على التصدي لتيار الفكر الشيعي، إثر انهيار الدولة الفاطمية ، فأنشأ الأيوبيون العديد من المدارس ودور الحديث والخوانق في مصر والشام، واستدعي علماء وفقهاء السنة ليقوموا بدورهم في تلك المؤسسات، وكانت أولى الخوانق في مصر هي الخانقاه الصلاحية التي كانت تعرف بدار سعيد السعداء، فعمل صلاح الدين هذه الدار برسم الفقراء الصوفية ووقف عليها أوقافاً كثيرة، وعرفت بدويرة الصوفية، وكان أهلها يعرفون بالعلم والصلاح.

ثم جاءت الهجمة الصليبية الشرسة لتضيف أعباء أخرى ألقت بكاهلها على صلاح الدين، فعمل على تثبيت عروبية وإسلامية البلاد التي كانت مطمع الغزاة الجدد، فأقام الخوانق والروابط والزوايا والتكايا، إضافة إلى المساجد والمدارس ودور الحديث والبيمارستانات في الكثير من المدن الشامية، فكانت الخانقاه الصلاحية من أقدم الخوانق في القدس، أنشأها صلاح الدين سنة 583هـ/1187م، بعد تحرير القدس من الفرنجة، ووقفها على المتصوفة والوافدين من أهل الطريقة، وزادت أعداد الخوانق والزوايا والتكايا حتى بلغت في بلاد الشام في دمشق وحدها أكثر من ستين، وفي القدس أكثر من عشرين، وفي البلاد المصرية أكثر من ستين. ولكن تلك الأماكن ما لبثت أن أصبحت ملجأ وملاذاً لكل طالب راحة، حيث يجد ضالته من الطعام واللباس والشراب دون عناء يذكر، وتلا ذلك ازدياد أعداد المنتظمين في طرق الصوفية، لاسيما بعد تضخم عدد الخانقاوات والرُبط والزوايا والتكايا، ومبالغة الناس في حبس الأوقاف عليها، وتبارى السلاطين والأمراء والأغنياء في تقديم الأموال والهدايا لمرتاديها، فسهلت حياة المتصوفة ونعموا بعيشة مترفة باذخة، قادت إلى تفشي البدع فيما بعد.

ووجد المتصوفة، في الخانقات، بسطة العيش وسعة الحال وترفاً في المأكل والمشرب والملبس، ذلك أن العديد من المصالح والمنشآت كالبساتين والدكاكين والحمامات والأراضي

والقاعات قد وقفت على الصوفية، لحفظ مصالحها والإنفاق على حاجات المتصوفة من طعام وكسوة ونفقة. وكدليل على حياة البذخ والترف التي نعم بها الصوفية، تلك السماعات (الرقص والغناء بالأناشيد) التي كانت تعقد في مصر والشام للمتصوفة.

صحيح أن المتصوفة كان لهم نفوذ واسع عند العامة، والمماليك يعملون لإرضائهم وكسبهم إلى جانبهم، ولكن الكثير من المماليك كان يعتقدون بكرامات وخوارق هؤلاء المتصوفة. على أنّ دور المتصوفة لم يقتصر على التخريب الاقتصادي، بل تعداه إلى التأثير في الأحداث السياسية والاجتماعية، وذلك بسبب تغلغل حركة الصوفية في أوساط العامة والخاصة، ومن ثم فإن الدولة اعترفت بمؤسسات الصوفية وقربت مشايخهم، حتى أن السلاطين كانوا يفاخرون ببناء الأربطة والخوانق والزوايا لجماعات الصوفية لاعتقادهم بإمكان فقراء الصوفية الإتيان بالخوارق وكشف الضُّرّ عن السلاطين والادعاء بالمكاشفة ومشاهدة الحق، ولذا فإن فقراء الصوفية كثيراً ما دعوا ليرفعوا الضرر عن مصاب أو ليدعوا بالعافية لمريض. وقد بلغ من تأثير شيخ شيوخ خانقاه سعيد السعداء أن نجح في إبعاد ابن تيمية وحبسه بدعوى تكلمه على مشايخ الطريقة. وفي دمشق عُنِّفَ ابن رمضان الشاهد لأنه تكلم في حق الفقراء وضرب حتى طلب التوبة والاستغفار.

لقد عمّ الفساد حياة المتصوفة في عاداتهم وأخلاقهم ورسومهم وسننهم وملابسهم وأزيائهم ومآكلهم ومشاربهم، واشتهر المتفقهون من الصوفية بالجشع في الأكل والشرب والولع بالرقص والتهافت على السماع والغناء، ومن مظاهر مفاسدهم الاجتماعية:

السماع والرقص، حيث ينشدون ويرقصون ليصلوا إلى حالة الوجد التي تحرك أعضاء البدن تصفيقاً ورقصاً، يضربون الدفوف وينفخون بالمزامير ويغنون ذكراً وتهليلاً، ومصاحبة المرد والأحداث وذلك في ليلة الماشوش، واتفاق صحبة الأحداث لأنهم عزفوا عن النساء لعدم مخالطتهن وأباحوا النظر إلى المرد، كما تعاطوا الحشيش، بدعوى أنها تذهب الهموم الكثيفة عن قلوبهم وتجلو بفعلها أفكارهم الجليلة.

لقد شكل هؤلاء المتصوفة عبئاً ثقيلاً على اقتصاد المجتمع، وأرهق الأهالي والفلاحون بتوفير احتياجاتهم طمعاً في إرضائهم ونيل دعواتهم، وانعكست الأهداف، وغرق الصوفية في المفاسد والإفساد، وسيروا الحياة الاجتماعية، في بعض الأحيان، وفق ما يرغبون. ولكنّ كلّ ذلك لا ينفي صحة مسلك البعض وبعدهم عن المفاسد وغيرتهم على المجتمع لإصلاحه والحفاظ عليه، ولكنهم شواذ، لا يمثلون التوجه العام لحركة الصوفية في ذلك العصر.

- العامة :

من الصعب على الباحث تحديد تعريف دقيق لمصطلح العامة في العصر المملوكي، فالمصادر المملوكية مرتبكة مشوشة وكذا المراجع والدراسات الحديثة. يصف بولياك العامة، "بأنهم من الفلاحين والبدو والحرفيين وصغار التجار الذين عانوا من الفوارق الطبقية التي نتجت عن العلاقات الاجتماعية والاقتصادية"، في حين يرى غيره أن العامة هم جمهور الناس من عامة الشعب، سواء أكانوا من العاملين من ذوي الدخل المتوسط، أم العاطلين عن العمل أم المتقاعسين عن تعاطي الحرف المختلفة في المجتمع المعاصر آنذاك. ونحن

نقصد بالعامة في بحثنا صغار الصناع والحرفيين والمهنيين والسوقة من الباعة الجائلين، أصحاب الطبليات والدكك المستديمة والحلاقين والسقائين والمكارية والحطابين والمشاعلية والقصابين والدباغين وعمال القمامة والحرافيش والزعر والعاطلين عن العمل والمشردين من المحتالين والمشعوذين والرعاع والمساخرة واللصوص أو المناسر أو الحرامية وقطاع الطرق وأهل الفساد والدعارة ومن عرف في عرفهم من عامة الناس، والذين يصحّ عليهم الوصف المعاصر "مجتمع قاع المدينة". ومع إدراكنا لوجود فوارق اجتماعية واقتصادية بين هذه الفئات، إلا أنها جميعاً عانت من الظلم الاجتماعي ومن المعاناة التي تعرضت لها من الحكام ومن يدور في فلكهم.

كانت السخرة (العمل بدون أجر أو بأجر قليل)، من أكثر مظاهر الاستغلال للعامة، حيث يعملون في البناء والإصلاحات مثل حماية الأرض المزروعة من الفيضانات، وفتح وشق وترميم الجسور والقنوات والأنهار، وعمارة الزرابي. فحين شرع الناصر محمد سنة 738هـ / 1337م في عمل حوش للأبقار التي طلبها من الصعيد، واختار لها موضعاً في قلعة الجبل، رسم لوالي القاهرة بتسخير العامة. والأمثلة من هذا الصنف كثيرة. ومن مظاهر الظلم العديدة أنه نودي سنة 791هـ/1389م على العامة ألا يركب أحد منهم فرساً أصيلاً، وأن المكارية لا تحمل على الكدش حملاً.

ومهما كان الحال، فإننا سنعرض من الأوضاع الاجتماعية البعض منها: الحرفيون والصناع استقروا في المدن الرئيسية في الشام ومصر، حيث غدت مراكز هامة للصناعة، تكفي حاجات المنطقة وتصدر إلى الخارج، ولها أسواق متخصصة. وكان الصناع والحرفيون ينتظمون في نقابات حرفية (طوائف أو أصناف) لكل طائفة تنظيم ونقيب ورئيس أو شيخ وتقاليد لممارسة الصنعة أو المهنة، ويتولى شيخ الصنعة أو الطائفة أو الصنف مهمة تمثيل أبناء طائفته عند الدولة والدفاع عن مصالحهم وحماية المنتمين إليها. ومع ذلك فقد تعرضوا للمظالم والمغارم، حيث يجبرون على المشاركة في الحملات والتجاريد العسكرية وأعمال السخرة، ويضطهدون بالرمايات والطرح، والضرائب الاعتباطية، واحتكار الدولة بعض الصناعات، كصناعة الصابون. ولهم في بعض المدن حارات يسكنونها، مثل حارة الشرابية في القاهرة، وحارة السروجية في دمشق، وحارة الزجاجين في الخليل. بيوتهم بسيطة اقتصرت على غرفة واحدة في أغلب الأحيان، تحتوي على القليل من الأثاث والمفارش والحصر والطراريح والأواني المنزلية من بوط للغسيل وجرار وعسالي وحقق ودسوت وسطول وصحون وصوانٍ وأطباق وقدور وصناديق.

والحرافيش، ترجع أصولهم إلى الأعداد الكبيرة من الفلاحين الذين تركوا الأرض، وهاجروا إلى المدن من أجل العمل بسبب الظلم والمعاناة من قبل الطبقة الحاكمة والتدهور الاقتصادي والانحلال السياسي، واتخذوا من التسول والسرقة حرفة لهم، ووجدوا في جميع المدن الرئيسية في المنطقة مثل القاهرة ودمشق وحلب والقدس وحمص وحماة، وسكنوا في أعشاش وأكواخ وفي المساجد والشوارع وفي المناطق الريفية أحياناً، ومن ثمّ كونوا مع الوقت فئة معتبرة من الخدم وعمال المطابخ وعمال الاسطبلات واللصوص والمجرمين والمتسولين، لهم رئيس يسمى "بسلطان الحرافيش".

عاش الحرافيش على الهبات السخية التي

قدمها السلاطين والأمراء والأغنياء. وبالرغم من ذلك، فقد امتلأت القاهرة والمدن الأخرى بالحرافيش الذين تسولوا في المساجد ومن العابرين في الشوارع، فقد كان التسول حرفتهم الرئيسية. وشكل الحرافيش عصابات إجرامية منظمة في العصر المملوكي، فنهبوا مدينة أضنة سنة 666هـ / 1268م، ودمشق سنة 699هـ/1299م إثر سماعهم بهزيمة جيش المماليك، وسرقوا الأبواب والرخام والأواني من البيوت، وشاركوا في فتنة سنة 721هـ/1321م ضدّ النصارى في القاهرة، وهاجموا الذين اختزنوا الحبوب في مجاعة سنة 836هـ/ 1432م.

هؤلاء الفقراء كان همهم الأول، الحصول على أسباب الحياة بأية وسيلة، وغالباً ما أجّروا أنفسهم لفئات المماليك، أو تجندوا في الحملات المرسلة ضد المتمردين أو البدو، فقد ناصروا السلطان الناصر محمد عام 709هـ / 1309م، وأجبروا خصمه بيبرس على الهروب من المدينة، وأنقذوا الأمير طشطو مرتين من السجن في دمشق، وشاركوا في التجاريد العسكرية ضدّ العصاة وفي مقاومة الصليبيين في بلاد الشام وفي الغزوات ضدّ أرمينيا.

ومنذ سنة 791هـ/1389م، نظم الحرافيش كحركة مؤثرة في المجتمع ضمن جمعيات أخوية ، لها سلطان وشيخ يتولى الإشراف على توزيع الصدقات وتنظيم المتسولين وضبطهم، وهو ما سهل سيطرة المماليك عليهم، لأنهم غدوا مقيدين بالروابط والرعاية التي يقدمها السلاطين والأمراء المماليك لهم. وأصبحوا يستجيبون للأوامر السلطانية ويشاركون في المواكب والمراسيم والاحتفالات، فقد أصبحت المشاركة في مراسم الدولة واجباً نظامياً لسلطان الحرافيش.

أما الزعر، فقد وجدوا بشكل منظم في مدينة القاهرة ودمشق. كان زعر القاهرة مجرمين ولصوصاً من بين العبيد والعوام، اشتغلوا بالشجار ونهب الأسواق والمتاجر، ولم يكونوا منظمين كما في دمشق، وإنما شكلوا عصابات مؤقتة تعتدي وتنهب وتسرق وتحرق بعكس زعران دمشق، فقد كونوا عصابات عسكرية منظمة، لهم زي خاص وهيئة خاصة، وأطلق الناس عليهم الأوغاد وأهل الزعارة، والناس الأشرار، وغوغاء الزعران، وغوغاء الحارات، وأوباش الزعران، ولكل حي من أحياء دمشق الواقعة خارج أسوار المدينة زعران، ووجدوا أيضاً في القرى المجاورة لدمشق، فسكنوا في الشاغور والقبيبات وميدان الحصى والصالحية وباب الجابية والمزابل وباب المصلى، ومناطق محلة جامع حسن والسويقة. ولكل زعر حي، ومقدم أو كبير، يتولى الإشراف عليهم وتنظيمهم، ويدافع أتباعه عن مصالح الحيّ ضد المظالم وأخطار المفاسد، وفيه جمعوا جامعي الضرائب، وسدّوا الطرق، وحاربوا الجند المماليك الذين أرسلوا لإرغام أهل الحي على دفع الضرائب، وأحياناً يتعاون زعران الأحياء لدفع الأخطار عن أحيائهم. ولاتقاء شرهم والاستفادة منهم، فقد اعترف المماليك بحركتهم بعد سنة 890هـ / 1485م، وأصبحوا عاملاً بارزاً في التوازن السياسي في المدينة ، يشاركون في المواكب والاحتفالات الرسمية بزيهم العسكري، ويدعمون الأمراء والسلاطين، وينعم على زعمائهم بالخلع والجوامك، ومع ذلك فقد وصل الزعر إلى درجة احتقار الدولة والأمراء نتيجة قوتهم وتنظيمهم، وأثاروا العديد من القلاقل والفتن والاضطرابات، وبقوا قوة مؤثرة في أحياء دمشق حتى زوال دولة المماليك.

ومن فئات العامة الأخرى، السقاؤون، الذين

كانوا يطوفون بالقرب التي يحملونها على ظهورهم أو على الدواب، على الأسواق والمنازل لإمدادها بما تحتاج إليه من الماء.

والحلاقون، يطوفون الشوارع ومراياهم معلقة في رقابهم، يصيحون بصوت مرتفع ليسمعهم الراغبون في قص الشعر والزينة.

والمشاعلية، الذين اختصوا بأسرجة البيوت والحمامات وخزاناتها وتطهير المدينة من الكلاب دون القطط، لأن الأخيرة حظيت بالرعاية، فالظاهر بيبرس أمر بإنشاء غيط للقطط.

والمفسدون الذين يأخذون الأموال بغير حق خارجاً عن الضرائب، ومنهم مجموعات من المحتالين والمشعبذين والمساخرة الذين سيطروا على عقول الناس، مثل سليمان التركماني، وأحمد الفرياني، وكانا صاحبيْ حيل وخداع.

ثم عصابات اللصوص أو المناسر والحرامية وقطاع الطرق، الذين شكلوا عصابات منظمة من المجرمين احترفت السلب والنهب، هاجمت الأماكن المقدسة المعزولة والمقابر وتغزو أحياء المدن، وتقطع طرق الحج وطرق القوافل.

وأخيراً، أهل الفساد والدعارة، الذين انتشروا بشكل ظاهر، حيث أداروا حانات الخمر وبيوت الخواطي وخاصة في أرض الطبالة المعروفة ببركة الرطلي في القاهرة، وعند سوق الشماعين، وفي دمشق عند قيسارية ابن الصقر التاجر في حارة البغيل، وأيضاً جوار المدرسة اليونسية. واستظلت هذه المواخير في بعض الأحيان برعاية السلاطين وفرضت عليها ضريبة للدولة تعرف بضريبة الغواني، ولكن معظم سلاطين المماليك قاوموا هذه الظاهرة، وأنزلوا العقوبات بالخواطي والبغايا.

وبالإجمال، فإنّ طبقة العامة امتازت بالتكافل والتعاون من أجل دفع المظالم والمخاطر التي تحيط بهم، ولكنهم كانوا يؤجرون أنفسهم أحياناً ويستغلون في أكثر الأحيان من قبل السلاطين والأمراء لتحقيق مصالحهم، وهذا دأبهم في مختلف العصور والأزمان.

- أهل الذمة :

أتاحت الدولة المملوكية لأهل الذمة قدراً من الحرية في الاعتقاد والعبادة، وبسطت حمايتها لحفظ أموالهم وأنفسهم، فاحتفظوا بنظمهم الخاصة في الحياة وفي أديرتهم وكنائسهم وصوامعهم وكُنسهم، بل إن سلاطين المماليك حرصوا على تقرير التزامهم بالعدالة تجاه غير المسلمين، عملاً بتعاليم الدين الإسلامي. غير أن الدولة مارست في بعض الأحيان ضغوطاً على أهل الذمّة إرضاءً لرجال الدين ومراعاة للمشاعر العامة للمسلمين، أو بدافع النزعة الدينية لدى بعض السلاطين ليظهروا بمظهر حماة الشريعة والمدافعين عن الدين أو بسبب بعض العوامل الخارجية المتمثلة في الحروب الصليبية في طورها الأخير، أو كردّ فعل لعلاقة الدولة بالقوى الأوروبية المسيحية أو علاقتها بإمبراطورية الحبشة.

وقد صدر عن سلاطين المماليك عدد كبير من المراسيم تأمر لأهل الذمة "أن تكون جهتهم مرعية على الدوام، وذمتهم محفوظة بذمة الإسلام"، وذلك "بحكم الملة الإسلامية وشريطة الشريعة المحمدية، لأنهم أهل ذمة وكتاب".

والألقاب التي كان يخاطب بها رؤساء طوائف أهل الذمة أو تضفى عليهم تدلّ على مدى الرعاية والاحترام اللذين حظي بهما هؤلاء الرؤساء مثل الحضرة السامية، والقديس المبجل الموقر الديان، والشيخ، والرئيس المبجل، عماد بني

المعمودية، وكنز الطائفية الصليبية، والرئيس الكافي المقرب الحكيم المهذب، تاج الحكماء ، ثقة الملوك والسلاطين.

وكان رؤساء الطوائف النصرانية واليهود يعتبرون موظفين رسميين، تصدر مراسم تعيينهم، والواجبات التي هم مكلّفون بها، من ديوان الإنشاء بمرسوم سلطاني. ومع أنه كان يترك لكل طائفة اختيار رئيسها، فإن صدور المرسوم كان إقراراً وتثبيتاً لهذا الاختيار.

كان اليهود في مصر طوائف ثلاثا: الرّبانيين، والقرائين، والسامرة. ورئيس اليهود أو الربيس يحكم على الربانيين والقرائين، وعليه تنظيم العلاقة مع الدولة، وله سلطات واسعة بالإشراف على الطائفتين، ويتبعه جهاز إداريّ مكون من الخزان (المشرف على الصلاة) والشليحصور (إمام الصلاة في الكنيس) والحبر. وغالباً ما يتضمن مرسوم تعيين الرئيس بعبارة "هذه وصايانا لك ولهم، فقل لهم هذه موهبة الدولة وإحسانها إليكم، ولطفها بكم وعاطفتها عليكم".

أما السامرة ففي فترة من الفترات كان لهم رئيس مستقل، مكلف بهم، يلمّ شعث طائفته مع قلتهم وتأمين شربهم ومراعاة شئونهم الدينية والاجتماعية. ومنذ سنة 860هـ/1455م أصبح الرئيس (الجالوت أو الرباني) لكل من القرائين والسامريين.

وفي بلاد الشام تكاثر أعداد اليهود بعد فرارهم من إسبانيا بسبب الاضطهاد الديني الذي تعرضوا له هناك، فما وجدوا الأمان إلا في الدولة الإسلامية. ذكر الرباني Obadiah Jare "إن اليهود ليسوا مضطهدين عند العرب، ولقد سافرت في جميع أنحاء فلسطين طولاً وعرضاً ولم يعترض طريقي أحد، لأن عرب فلسطين لطفاء وكرماء مع الأغراب، وخاصة مع الذين لا يعرفون لغتهم" .

وطوائف النصارى في مصر والشام من ملكانية ويعاقبة يرأسها بطريرك، كان الواسطة بين الدولة وأبناء طائفته وعليه ملاحظة أحوال الطائفة ويستدعي لهم من الدولة أعظم المحافظة. وقد صدرت الأوامر لكافة النواب وسائر الولاة والشادين والمتصرفين بإكرام أهل الذمة واحترامهم، "ومعرفة قدر ما قلدناه، وإعانته على ما وليناه". ولكن كل ذلك لم يمنع من مساءلة رؤساء طوائف أهل الذمة إذا ما وقع إخلال بشروط عقد الذمة.

وكان رهبان الفرنسسكان أكثر الطوائف النصرانية إثارة للقلاقل والاضطرابات في بلاد الشام، إذ كانوا يخططون للحصول على حق رعاية الأماكن المسيحية المقدسة القائمة فوق جبل صهيون، وهي علية صهيون وقاعة الحواريين التي يُدّعى بأن السيد المسيح قد تناول العشاء الرباني في قاعتها الغربية، واجتمع بحوارييه في قاعة أخرى.

ومن ناحية أخرى، فإن العديد من الكنائس بنيت تحت نظر الحكام وبمساعدتهم، على الرغم من القيود التي تمنع ذلك إلاّ بمجلس عالٍ شرعي وأوامر سلطانية وإجراءات دقيقة وصارمة. كما شارك أهل الذمة في الوظائف الإدارية، فمنهم من عمل جابياً أو كاتباً أو صيرفياً أو مترجماً.

احتفل أهل الذمة بأعيادهم بكل حرية، وشاركهم المسلمون الاحتفال في بعض الأعياد. فالنصارى يحتفلون بعيد البشارة (عيد الشهيد)، وعيد الزيتونة، وعيد الفصح، وخميس الأربعين، والعنصرة، وعيد الميلاد، وعيد الغطاس، وكذلك كانت لهم أعياد صغيرة ابتهجوا بها دون أي عائق أو اعتراض، مثل عيد الختان وعيد الأربعين وخميس العهد وسبت النور وحدّ الحدود وعيد

التجلي وعيد الصليب. والمسلمون شاركوهم الاحتفالات في عيد النيروز (رأس السنة القبطية) وغيرها من الأعياد، واليهود كانوا يحتفلون بأعيادهم ويشاركهم المسلمون البهجة والتهنئة وخاصة في عيد رأس السنة، وعيد صوماريا وعيد المظلة وعيد الفطر (الفصيح)، والأعياد الأخرى، مثل عيد الأسابيع وعيد الحانوكة وعيد الفوز.

وبالإجمال، كان أهل الذمة جزءاً من الحياة العامة سواء في مصر أو الشام، يشاركون في الأحداث السياسية، وعملوا في الزراعة والنشاط المصرفي والتجارة، ولهم صناعات صغيرة مثل مطابخ السكر، وعملوا في البيطرة وامتلكوا العقارات، وكانوا يجوبون البلاد من القسطنطينية إلى بغداد ودمشق وعكا وصور وحلب والأندلس وبلاد أوروبا، وخاصة فرنسا وإيطاليا تجاراً وصيارفة. ارتبطوا بالمجتمع وخضعوا لنفس الظاهرة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي خضع المجتمع لها، والمظالم المالية التي كانت تقع عليهم أحياناً، كانت تتم في نطاق إجراءات مالية عامة تشمل كل الرعية أو بسبب مظاهر الاضطرابات والفتن.

- المرأة والمجتمع :

عند دراسة الحياة الاجتماعية للمرأة في العصر المملوكي في مصر والشام لا بدّ من التمييز بين حيوات نساء الحكام من سلاطين وأمراء وأرباب السيوف، ومن يدور في فلكها من نساء المتعممين، وأرباب الوظائف الدينية والديوانية، وحيوات نساء العامة من الرعية. فنساء الفئة الأولى عشن حياة رغدة مترفة، وكان لهن نفوذ في السياسة والبلاط، ولهن مساهمات في الحياة الفكرية بما فيها من علوم دينية وعلوم لغوية وتصوف ووعظ وإرشاد، وفي أعمال البر والإحسان والأوقاف، ولهن عادات خاصة في الزواج والاحتفالات والأعياد، في حين عانت نساء الفئة الثانية من شظف العيش ومرارة الحياة وقسوتها، فهنّ يتحملن عبء أعمال المنزل ويشاركن في تحصيل لقمة العيش للأسرة من خلال اشتغالهن بالفلاحة والحراثة والعناية بالمواشي والدواب والطيور الزراعية.

ويذكر أن العصر المملوكي ابتدأ بشجرة الدر زوجة الملك الصالح نجم الدين أيوب، التي تسلطنت وقادت المواجهة العسكرية ضدّ حملة لويس التاسع ملك فرنسا، على مصر، وكان يخطب لها على المنابر مدة سنة كاملة، وحتى بعد عزلها بقيت نافذة الكلمة وموفورة الحرمة حتى قتلت سنة 655هـ/ 1257م. والعديد من زوجات سلاطين المماليك كان لهن نفوذ في الدولة مثل خوند جلبان الشركسية (ت 839هـ/1435م)، زوجة السلطان الأشرف برسباي، وخوند طغاي أن آنوك زوجة السلطان محمد الناصر بن قلاوون التي شفعت للعديد من التجار وخلصتهم من المصادرة والتعذيب والسجن عدا الشفاعات الكثيرة لجرائم القتل وغيرها، وخوند زينب زوجة السلطان الأشرف سيف الدين إينال العلائي (857هـ-865هـ/ 1453م - 1461م)، التي صارت تدبّر أمور الدولة من ولاية وعزل.

وأمهات السلاطين كان لهن نفوذ ومشاركة في توجيه سياسة الدولة من خلال تدخلهن في الخلافات التي كانت تنشب بين أبناء السلاطين والأمراء أو بين الأمراء أنفسهم.

حتى الجواري كان لهن شأن في أمور الدولة، فقد توسطت ست حدق دادة السلطان للتجار ورفعت مظالم النشو عنهم. وقد كثر تدخل الجواري، فكنّ يعارضن مراسيم وقرارات نائب السلطنة الأمير

حاج آل ملك، ويبطلن ما يردن إبطاله مما يرسم به، حتى صارت الإقطاعات والأرزاق لا تعطى إلا بوساطة النساء والخدم. ولم تسلم الأوقاف من تدخلهن، فخوند قطلوبنك ابنة الأمير تنكز الحسامي، نائب الشام، أرغمت قاضي القضاة ابن جماعة على عدم معارضتها في حلّ أوقاف ابن زنبور.

ومن الأدلة على علو مكانة نساء الحكام ومن يدور في فلكهن، الألقاب التي أضفيت عليهن، مثل: الجهة الشريفة، والعالية، والمعظمة، وجلال النساء في العالمين، وسيدة الخواتين، وستّ الفقهاء، وستّ الخطباء، وستّ القضاة، وستّ الكتبة، وستّ العلماء ، وستّ العرب.

أما نساء العامة فاقتصرت مشاركتهن في الحياة السياسية على العمل في الوشاية والتجسس، وكان النشو أكثر من استخدم العجائز لهذا الغرض، فينقلن ما يدور على ألسنة الناس إلى البلاط المملوكي.

وعلى صعيد الحياة الفكرية تشير المصادر إلى عدد من النساء العالمات من بنات وزوجات العلماء والقضاة والشيوخ والأدباء اللواتي كنّ يدرسن في الزوايا ويقعدن لحلقات الدرس في بيوتهن، ومنهن زبيدة بنت مكي الحرانية (ت 688هـ/1289م)، وأسماء بنت الفقر (ت 708هـ/1308م)، وفاطمة بنت العز المقدسية (ت 747هـ/ 1346م)، وعائشة بنت محمد بن أحمد القرنية (ت 906هـ/1500م)، وبيرم بنت أحمد بن محمد المالكية، بل وأجيز العديد من علماء العصر برواية أحاديث من قبل نساء عالمات.

عرف العصر المملوكي المرأة القارئة، والمرأة الفقيهة، والمرأة المحدثة، والشاعرة والخطاطة والمجوّدة لقراءات القرآن، والمرأة المؤلفة المصنفة. وتزخر مصادر العصر بأسماء العديد من النساء ممن برزن في مختلف ميادين العلوم وخاصة النظرية، وقد وصفت عائشة الباعونية بن أحمد بن ناصر الدين، (ت 922هـ/ 1516م)، بأنها "إحدى نوادر الزمان علماً وأدباً وشعراً"، ولا تزال بعض مؤلفاتها الأدبية محفوظة في دار الكتب والوثائق المصرية بالقاهرة، مخطوط رقم 112 شعر تيمور، والخزانة الظاهرية بمكتبة الأسد بدمشق رقم 11420 عام.

وفي هذا العصر تصوفت العديد من النساء وسكنّ الزوايا والخانقاوات والأربطة، وكان لكل زاوية نسائية شيخة، مثل زين العرب بنت عبد الرحمن بن عمر بن الحسن (ت 704هـ / 1304م)، التي تولت مشيخة رباط بنت السقلاطوني، وستّ العلماء بنت الهمداني (ت 712هـ/1312م)، شيخة رباط درب المهراني، وفاطمة بنت عبد القادر بن محمد بن عثمان (ت 878هـ/ 1473م)، شيخة العادلية بدمشق والزجاجية بحلب. وتولت زينب بنت الكمال وظيفة نظر الأوقاف على أوقاف والدتها.

أما بشأن الأسرة، فلم يكن للمماليك حياة أسرية بالمعنى المألوف، إذ كان للمملوك أسرتان، الأب والأم والأولاد، والأب المملوك ليس لديه الوقت للعناية بأبنائه، وإنما يتركهم لكي ينشأوا في الحريم بعيداً عن الأجواء السلطانية أو في حجور النساء.

ومع ذلك، فإن نساء الحكام ومن يدور في فلكهن تمتعن بحياة نزهة، في قصور ومساكن فارهة فيها البساتين والأشجار ومختلف الطيور والحيوانات، وكنّ ذوات مال وثراء. وكان لبعضهن مواكب حافلة سواء عند الولادة أو ختان الأطفال أو الخروج إلى الحج، وتقام لهنّ الجنائز المشهورة يمشي فيها الخليفة وكبار رجال الدولة من الأمراء والقضاة وغيرهم.

وأعراس هذه الفئة امتازت بالإسراف

والتبذير المبالغ فيه، وعقد الزواج غالباً ما يتولاه قاضي القضاة بحضور القضاة الأربعة، ويكتبه أمهر كتاب ديوان الإنشاء، وخطبة الصداق تختلف عن خطبة الصداق للمرأة من الفئة العامة.

أما أسر العامة فهي لا تختلف عن الأسر الإسلامية، أب وأم وأولاد، يخرج الأب للعمل طوال النهار، والزوجة تقوم بتدبير شؤون المنزل وتخرج للأسواق لشراء ما تحتاج إليه الأسرة، وتتولى بنفسها الأعمال المنزلية من غسيل وتنظيف، وتشارك الزوج أعباء الحياة، فتقوم ببعض الأعمال الزراعية كالحراثة وجني المحصول وإعداد الطعام وعمل الجبن والزبد وغزل الصوف والخبازة وإحضار الماء من الينابيع أو الآبار أو الأنهار وعمل جواليس الجلة اللازمة لتلبيس البيوت والأفران، والبدوية ترعى المواشي والجمال وتسقيها وتحطب وتزرع وتحضر الماء .

وقد أشار ابن الحجاج أن للرجل في الأسرة طعامه فيأكل في صحنه لوحده، وله كوز خاص به يشرب منه، كما عملت نساء العامة عجانة وغزالة وخادمة للنساء في البيمارستانات وماشطة وقابلة وصانعة وخياطة ومطرزة وسقاءة وبائعة، "كل يكافح في سبيل لقمة العيش"، ولنساء العامة تقاليدها في الزواج المختلفة عن نساء الطبقة الحاكمة؛ فاحتفال العقد يكون في بيت أهل العروس، ووالدها هو الذي يجهزها، وحتى حفلة الزفاف تكون في بيت والد العروس أو في قاعة مستأجرة.

والجواري كان لهن شأن في الحياة الاجتماعية في الدولة المملوكية، فقد ازدادت أعداد الجواري في بيوت السلاطين والأمراء وأرباب الوظائف، يجلبن من الهند والصين وبلاد الصقالبة وبلاد الترك وبلاد السودان ومن ألمانيا وفرنسا، إما بالشراء أو سبايا من الحروب والمهاداة، وكانت الجواري تدخل دور التقيين يتعلمن القراءة والكتابة والأدب والشعر والغناء وفنون الضرب على الأوتار والموسيقى والرقص، ويتدارسن الغواية والخداع وأساليب الدهاء والحيل، ولهنّ أسواق خاصة في دمشق، مثل سوق الشيخي، وأسواق في أسيوط والقاهرة والفسطاط، أو يبعن في منازل تجار الإماء والعبيد إن كن فائقات الجمال، ومن ثم يدخلن القصور والبيوتات مربيات (دادات) أو قهرمانات أو محظيات، ويصرن من جملة الحريم، وكثيرات منهن شغف السلاطين بهن، وبلغت كثرتهن درجة جعلت بعض السلاطين يرسم بتعيين ضامنة للمغاني لاستيفاء مكس (ضريبة) المغاني منها، وضريبة الأفراح، وهو ما يدلّ على درجة الفساد الاجتماعي الذي شهده العصر، وانتشار ظواهر اجتماعية مخلة تعطي صورة عن الوجه الآخر للمجتمع مثل ظاهرة الزنا وظاهرة السحاق واللواط وشرب الخمر وتعاطي الحشيشة واللصوصية وغيرها.

- الأعياد والاحتفالات العامة :

يمكن تصنيف الأعياد والاحتفالات العامة في المجتمع المملوكي إلى أربعة أنواع، هي: الأعياد والاحتفالات الدينية، والأعياد القومية، والاحتفالات الرسمية، والاحتفالات العائلية.

وتبدأ الاحتفالات بشهر رمضان باستطلاع هلال الشهر الجديد، وذلك باجتماع فقهاء المدينة ووجوهها بعد العصر من اليوم التاسع والعشرين بدار أحد القضاة، وعند وصول أحد الفقهاء يتلقاه نقيب المعممين ويعلن عن وصوله، فيقومون له، حتى إذا تكاملوا، ركبوا جميعاً ويتبعهم جمع كبير من الرجال والنساء والصبيان إلى مكان مرتفع، أعدّ لاستطلاع الرؤية وقد فرش بالبسط والسجاجيد، ويبقون إلى ما بعد صلاة المغرب، ثم يعودون إلى

المدينة وبين أيديهم الشموع والمشاعل والفوانيس، ويوقد أهل الحوانيت الشموع، ويصل الناس مع القاضي إلى بيته، ثم ينصرفون، ومثل ذلك في كل مدينة.

وفي ليالي الشهر كانت الأسواق تزدهر وتضاء، والمطاعم تظل مفتوحة وحوانيت الأسواق تفتح أبوابها إلى ما بعد منتصف الليل، وتنشط حركة بيع الشموع والفوانيس، وطوال الشهر يظل المسحراتي يدقّ طبله وينشد ويرتل الأناشيد الدينية، حتى إذا ما حلّ عيد الفطر وعيد الأضحى بعده، كانت الاحتفالات غير مختلفة عما هو في زماننا.

ويذهب الناس للمتنزهات وإلى القرافات لزيارة القبور بأبهى حلة وأفخر لباس، وجرت العادة في مصر أن تخرج جماعات من الفتيات يطلق عليهن بنات العيد، إلى الطرقات ويأخذن في الغناء وضرب الدفوف، ويطفن في الأسواق والحوانيت والبيوت لجمع ما يجود به الناس عليهن. أما في الشام، فكان الصبيان يخرجون، وهم يصبغون أجسامهم بالسواد ويلبسون ثياباً قصيرة وعلى رؤوسهم قلانس طويلة، وفي أيديهم دفوف يضربون بها ، فيأتون منازل الأكابر ويمدحون ذويها ويرقصون لهم، ليعطوهم شيئاً من النقود.

وكان هناك مناسبات أو مواسم دينية، حرص المسلمون على إحيائها واتخذت شكل الاحتفالات العامة، مثل الاحتفال برأس السنة الهجرية في أول شهر محرم، ويوم عاشوراء في العاشر من شهر محرم، وأول شهر رجب وليلة الإسراء والمعراج وليلة النصف من شعبان. وتراوحت الاحتفالات بين تبادل التهاني وتوزيع العطاء على الفقراء ، وذبح الدجاج وطبخ حبوب القمح والتبخر بالبخور، وشراء تماثيل الحلوى التي صنعت من السكر على هيئة الخيول والقطط والسباع، والاجتماع حول القراء والمنشدين، والاجتماع في المساجد لسماع القراء، وإضاءة أرجاء المدينة بالمشاعل والفوانيس والقناديل.

أما المولد النبوي، فكان الاحتفال به فخماً، يبدأ مع مطلع شهر ربيع الأول ويستمر حتى الثاني عشر منه. وجرت العادة منذ عهد السلطان الأشرف قايتباي أن يقيموا خيمة كبيرة، عجيبة الأوصاف هي "خيمة المولد"، يوضع عند أبوابها أحواض من الجلد تملأ بالماء المحلى والسكر والليمون.

أما الناس فكانوا يحتفلون بهذه المناسبة على طريقتهم، إذ تقام الاحتفالات في البيوت أو أمام المنازل حيث تتلى آيات الذكر الحكيم، ثم يعقبه المنشدون يمدحون النبي، ثم تقام حلقات الذكر، ثم طلب الغفران والدعاء بذلة ومسكنة، وقد تقام حفلات نسائية داخل البيوت، وتلتف النساء حول إحدى الواعظات أو القارئات.

واتخذ موسم الحج مظهراً اجتماعياً، جُعل منه مناسبة للاحتفال، حيث يحتفلون بدوران المحمل (أي كسوة الكعبة)، ويكون الاحتفال على فترتين، الأولى في رجب والثاني في شوال. ففي دوران المحمل الرجبي يُعلم الناس أن طريق الحج آمن، فيتأهب الناس للحج وتنشط الأسواق في إعداد لوازم الحجاج، ثم توضع الكسوة على جمل ويُطاف بها في المدينة في موكب رسمي يشارك فيه كبار رجال الدولة، ومماليك السلطان يلعبون أمامه. ثم في منتصف شوال يكون الاحتفال بسفر المحمل والحجاج، ويكون على رأس المحمل أمير حاج وصحبته بعض الكُبراء، ويتبعهم جمع كبير من الحجاج والجمال التي تحمل أمتعتهم.

ومن الاحتفالات العائلية التي عرفها الناس في العصر المملوكي احتفال الولادة، واحتفال

الختان، وتقوم الصائفة أو الخافضية في مصر بختن البنات بسرية وستر، وعيد وفاء النيل وكسر الخليج، وعيد النيروز الذي أخذ شكل الاحتفالات القومية وعطلة عامة، وذلك في أول شهر توت رأس السنة القبطية، وشارك المسلمون الأقباط فرحتهم يوم 20 آب.

ومن ناحيةٍ أخرى، فإن للدولة احتفالاتها الرسمية، كالاحتفال بتولية سلطانٍ جديدٍ، أو الاحتفال بشفاء سلطان من مرض عوفي منه، أو قدوم السلطان من سفر أو حج، وعودته من رحلةٍ خارج مركزه، علاوةً على المواكب الاحتفالية الرسمية التي كنا قد أشرنا إليها في حياة البلاط ورجال الطبقة الحاكمة.

ونخلص إلى القول بأن حرية الاحتفال كانت مصونة، ولم تكن هناك حواجز أو حزازات عرقية أو مذهبية تحول دون مشاركة كل الناس في احتفالات المسلمين أو أهل الذمة.

ثانيا - الحياة الاقتصادية :

لم تكن أوضاع الدولة المملوكية الاقتصادية تسير على وتيرة ومنهج اقتصادي واحد طوال فترة حكمها لبلاد مصر والشام ، ففي عهد المماليك البحرية (648هـ/ 1250م - 784هـ/1382م) تمتعت مصر والشام بنوع من الازدهار الاقتصادي، بخلاف عهد المماليك البرجية - الجراكسة - (784هـ/ 1382م - 923هـ/1517م) الذي شهد تدهوراً اقتصادياً وانحطاطاً حضارياً.

ومع أن عوامل التدهور والاضمحلال كانت موجودة بشكل أو آخر منذ قيام دولة المماليك ، إلا أن السلطنة البحرية وهي في طور شبابها كانت تمتلك من أسباب القوة السياسية والاقتصادية ما جعلها قادرة على التغلب على هذه العوامل أو كبتها؛ وذلك بسبب فاعلية حكومة المماليك البحرية حيث نعم الناس بشيء من الاستقرار والأمن أدى بدوره إلى نمو الاقتصاد، بفعل العلاقات التجارية مع الغرب الأوروبي والسيطرة على طرق التجارة البحرية واستمرار التبادل التجاري مع أوروبا والشرق الأقصى (الصين والهند) وإفريقيا. كما احتفظ النظام النقدي بثباته لتوفر الذهب من غرب إفريقيا والفضة من أوروبا ووسط آسيا، وهما عماد التعامل النقدي والمبادلات التجارية. ورافق ذلك ظاهرة النمو السكاني في كل من مصر والشام. ورغم أن التزايد السكاني في بلاد الشام كان بطيئاً، فقد هاجر الكثيرون من سكان العراق والبلدان الأخرى إلى مصر والشام، وكان من بين المهاجرين، العلماء والفقهاء والتجار والفنانون والحرفيون والصناع والجند، وكل هؤلاء أثروا الاقتصاد المملوكي بما امتلكوه من خبرات وتجارب اكتسبوها في بلادهم. أما الأوضاع الصحية فكانت جيدة، إذ لم يقع في عصر المماليك البحرية إلا القليل من الأوبئة والطواعين وخاصة قبيل الطاعون الأكبر (الفناء الأسود) الذي اجتاح العالم سنة 748هـ/1347م، واستمر يحصد الأرواح لأكثر من سنتين، وكانت له نتائج اجتماعية واقتصادية وسياسية خطيرة.

أما في عهد المماليك البرجية -الجراكسة - فقد برزت عوامل الانحطاط الاقتصادي والحضاري بسبب كثرة الصراعات السياسية بين السلاطين والأمراء والأجناد على السلطة، وانخراطهم في قضايا الإفساد الإداري، وفقدان الأمن وانتشار الفتن والاضطرابات والفوضى واختلال النظام النقدي لفقدان المعادن النفيسة أو المعادن ذات القيمة وتفشي ظاهرة الغش والتزييف والزغل، وتدهور الزراعة والصناعة وضعف عائدات التجارة، لا سيما بعد ظهور البرتغاليين في البحر الأحمر وبحر

العرب والمحيط الهندي وسيطرتهم على الطرق التجارية العالمية وتحويل التجارة عن طريق رأس الرجاء الصالح إلى لشبونة، وفرضها حصاراً محكماً على التجارة المملوكية. ومما زاد الأوضاع سوءاً الأوبئة والأمراض والمجاعات التي اجتاحت مصر والشام أكثر من أربعين مرة. وكل هذه العوامل أدت إلى تناقص عدد السكان وتعطيل العديد من الفعاليات الاقتصادية.

كانت مقومات الاقتصاد المملوكي تتركز في ثلاثة قطاعات رئيسية هي الإقطاع والتجارة والصناعة، فكيف سارت الحياة الاقتصادية في هذه القطاعات ؟

- الإقطاع :

الإقطاع عند المماليك، يعني ما يتحصل من غلة أو مال، بالإضافة إلى إنتاجية بعض القطاعات الأخرى التي تجري عليها المكوس، أي يشمل مردود الأرض والضرائب ورسوم المكوس، وقد ورث المماليك النظام الإقطاعي من أساتذتهم الأيوبيين، غير أن الأيوبيين لم يتعدوا حدود الشريعة الإسلامية في إدارتهم ونظمهم وتطبيقهم لسياسة الإقطاع. إما الإقطاع المملوكي فلم تكن له سياسة ثابتة، وإنما هو الوسيلة الممكنة للإنفاق على مصاريف السلاطين ومماليكهم، والأمراء والأجناد وأرباب الوظائف الديوانية وأرباب الوظائف الدينية وكبار رجال الدولة، وكان هؤلاء في الحقيقة هم المستفيدون من الإقطاع. وكان إقطاع الأمراء يتناسب طردياً مع رتبهم العسكرية، ويتراوح ما بين نصف زمام لجندي الحلقة، وزمام عشرة قرى للأمير المملوكي، وذلك مقابل الالتزامات التي يتوجب على الأمراء والأجناد تقديمها للسلطنة من أداء يمين الولاء للسلطان الجديد، والمحافظة على الأمن الداخلي، والدفاع عن حدود الدولة إذا ما وقع عدوان خارجي، وتقديم الخيل للبريد والجمال لحمل الغلال والبغال والحمير وغيرها، ودفع الخراج عن إقطاعاته، وتقديم الهدايا للسلطان وإعمار الأرض الزراعية، وإعالة أتباعهم من المماليك.

والإقطاع المملوكي بدا وراثياً، ولكنه ما لبث أن تحول إلى إقطاع شخصي بحت، وللسلطان وحده حق منحه أو انتزاعه. ومن أجل تنظيمه وإدارته فقد أفردت له عدة دواوين، منها ديوان الجيش، ومهامه تسلم الأوامر السلطانية التي تحدد الإقطاعات لكل مقطع ومن ثم تولي تدقيقها، ومراقبة مردودها ، وديوان الإنشاء، ويتولى إعداد المراسيم السلطانية من مناشير ومربعات بأسماء المقطعين، بناء على الوثائق المحالة إليه من ديوان الجيش وتعيين التزاماتهم وواجباتهم. وديوان المرتجع، وهو الذي يتولى استرجاع الإقطاعات التي يتخلى عنها أصحابها بسبب الوفاة أو العزل أو الحصول على إقطاع جديد، ويحيل أوراقها إلى ديوان الذخيرة، ريثما يتم إقطاعها مجدداً، وديوان الأحباس للإشراف على شئون إدارة أملاك الأوقاف الممنوحة من السلاطين على سبيل البرّ والصدقة للإنفاق على المساجد والمدارس والربط والزوايا والخانقات وعلى من يعملون في خدمة تلك المؤسسات.

وكان القيراط هو الوحدة المعتمدة للتوزيع الإقطاعي، فالأرض الزراعية في مصر قسمت إلى أربعة وعشرين قيراطاً، استأثر السلطان بأربعة قراريط، والأمراء بعشرة قراريط، وللأجناد عشرة قراريط، ولكن النسب لم تكن ثابتة ، فالسلطان حسام الدين لاجين قسم الأرض الزراعية في مصر والشام سنة 697هـ/1297م - 1298م إلى: ثلاثة

عشر قيراطاً للسلطان، وعشرة للجند والأمراء، وقيراط واحد للزيادة والإطلاقات، وفي غيرها خصص للسلطان أربعة قراريط، وتسعة قراريط للعسكر الجديد، وأحد عشر قيراطاً للأمراء والأجناد.

وأورد ابن جماعة تصنيفاً للأراضي في الدولة المملوكية في مصر والشام، وهي الإقطاع، والأوقاف، والرزق، والملكيات الخاصة. والأرض الإقطاعية أنواع، إقطاع تمليك (الأرض الموات)، وإقطاع استغلال (يُدفع عنها العشر الخراجي)، وتكون بإقطاع السلطان لبعض الأراضي التي يجوز لأمرائه وجنده استغلالها من غير تمليك ولا تأبيد بما يستحقونه من الكفاية العسكرية مقابل تأدية الخراج إلى بيت المال.

وإقطاع الإرفاق، وهو القائم على إقطاع المعادن التي تحتاج إلى جهد لاستخراجها كالذهب والفضة والنحاس، أو إقطاع جزء من الطرق والشوارع والأسواق.

والمقريزي أورد تقسيماً للأراضي المصرية دون تحديد المقادير أو النسب، جاء فيه:

"وأما أراضي مصر فقسمت إلى سبعة أقسام هي، قسم يجري في ديوان السلطان (ديوان الخاص وديوان المفرد)، وقسم أقطع للأمراء الجند، وقسم ثالث، جعل وقفاً لصالح الجوامع والمدارس والخوانك وجهات البر، وقسم رابع، يقال له الأحباس، يجري فيه أراضٍ بأيدي قوم يأكلونها، إما عن قيامهم بمصالح مسجد أو جامع، وإما يكون لهم في مقابلة عمل، وقسم خامس، قد صار ملكاً يباع ويشترى ويوهب ويورث لكونه اشتري من بيت المال، وقسم سادس لا يزرع للعجز عن زراعته فترعاه المواشي أو ينبت الحطب وغيره، وقسم سابع لا يشمله ماء النيل فهو قفرٌ".

وعلى الرغم من إعادة توزيع الإقطاعات أكثر من مرة، بما عُرف آنذاك "بالروك" وهو فك وتعديل زمام البلاد من الأراضي الزراعية، فإن الأراضي ظلت وقفاً على السلطان والأمراء ومماليكهم، ولكن الإقطاع الواحد صار يتفرق في أقاليم مختلفة مبعثراً، حتى لا يتمكن المُقطَعُ من تقوية نفوذه، لعدم استقراره في المنطقة لفترة طويلة، ولكن انحصر في الحصول على أعلى إنتاجية بأقل الوسائل الممكنة وبأسرع وقت.

وروك الأراضي قُصِد منه تجديد نشاط الفلاح والحدّ من مطامع المقطع وتخفيف المكوس، ومساواة المقطعين في الحقوق والواجبات، واستصلاح الأراضي وتعمير الجسور. وقد ركيت الأراضي في مصر والشام مرتين، الأولى في عهد السلطان لاجين الحسامي سنة 698هـ/1298م، والثانية في زمن السلطان الناصر محمد سنة 715هـ/1315م، ومع ذلك فإن الإراكة لم تحقق العدالة ولا الغاية المقصودة من الروك، ولم تحدّ من دواعي فساد الإقطاع. إذ لم تعد الإقطاعات حصراً على الأمراء والجند ، بل منحت فيما بعد لزعماء القبائل وشيوخ العشائر مقابل بعض الخدمات التي يقدمونها لدعم السلطان وتأييده مثل حفظ الأمن وحماية الطرق والمساعدة في التجاريد العسكرية وهو ما عُرف بإقطاع النفقة والتعاضد. وأدخل إلى نظام الإقطاع، السماح بالمقايضات الإقطاعية، أي جواز التنازل عن الإقطاع، فأصبح الجندي بإمكانه التخلي عن الإقطاع لقاء مبلغ معين، فاشترى إقطاعه من قبل السوقة والأرذال، وقد شجعت الدولة مبدأ التنازل والمقايضات، واستحدث شاد الدواوين شجاع الدين أغرلو سنة 746هـ/1345م، ديوان البدل لذلك. وإمعاناً في تطبيق خطته في التنازل عن الإقطاعات كلف جماعة أطلق عليهم المهيسون، كانوا يطوفون على الأجناد ويزينون لهم

التنازل عن إقطاعاتهم بإغراءات مادية، وهذا زاد في تفتيت الإقطاعات، وبالتالي عدم قدرة المقطع على الإشراف على جميع إقطاعاته والحفاظ عليها، فاضطر المقطعون للالتجاء إلى من يحمي له إقطاعاته من الاغتصاب، ونشأ إزاء ذلك نظام الحماية على الأرض، وأصبح الحامي يستوفي من الفلاح بالإضافة إلى حصة المقطع ضريبة جديدة عُرفت بضريبة الحماية، وعمل السلاطين على أن تكون الضريبة لهم، فاستحدثوا ديوان المستأجرات والحمايات. وفي الشام أيضاً لجأوا إلى نظام الحمايات والحوطة، فينتسب المقطعون إلى الأمراء والمتنفذين لكي يقوموا بحمايتهم مقابل أن يدفعوا مبلغاً معيناً من المال.

لقد سيطرت الفئة الحاكمة (السلاطين والأمراء ومماليكهم ومن يدور في فلكهم) على مقومات الاقتصاد، وتحكمت في مصادر الإنتاج، مردود الأرض الزراعية وعائدات التجارة والصناعة ومنشآت الخدمات. فقد حاز السلاطين والأمراء وكبار رجال الدولة الملكيات الواسعة (من أرض ومنشآت) التي اتصلت بوسائل الإنتاج.

أما الأمراء وزوجاتهم والعلماء والتجار والموظفون المدنيون، فملكوا القرى والحمامات والبيوت والخانات والدكاكين والأفران والطواحين ومعامل الصابون ومعامل الورق والإصطبلات والأراضي الزراعية والقيساريات والمعاصر والبساتين والآبار وصهاريج المياه والأسواق، وسيطروا على العوائد الإنتاجية.

وعلى الجانب الآخر، فقد تحول السلاطين بالدرجة الأولى ثم الأمراء وكبار رجال الدولة بالدرجة الثانية إلى تجار، لديهم مخزون فائض عن حاجاتهم من الغلال والبضائع، وتحكموا بالمواد التموينية ومدى توفرها في الأسواق من عدمه، وعملوا على إيجاد الأسواق لتصريف بضائعهم، وما كان لهم ذلك لولا جريان السيولة النقدية بأيديهم.

وكان توجيه الإنتاج الزراعي يصبّ في مصلحة السلطان والأمراء وكبار رجال الدولة، وتخضع نوعية المنتجات الزراعية لمراقبة السلطنة وأنواعها.

ومن أجل التحكم بحركة الأسواق عمل المماليك على أن تكون الأسواق قريبة من سكن التجمعات المالية، مثل سوق الخيل، وسوق السروجيين، وسوق الحمير، وسوق الجمال، وسوق المسمارية، ووفروا لها السلع والبضائع والمواد التموينية والمواد الخام اللازمة لصناعاتهم من مصادرها المحلية والخارجية بكل الوسائل المتاحة لهم، يدعمهم في ذلك رؤوس الأموال الضخمة التي حازوها ونفوذ سياسي وسلطة عسكرية وجند وأعوان سلطوا لنهب كل متمرد أو محتج أو ممتنع عن تنفيذ الرغبات السلطانية أو الأميرية.

ومن هذه الوسائل:

- الاحتكار والتحجير :

كان الاحتكار والتحجير ظاهرة واضحة في الاقتصاد المملوكي على كافة صُعد الإنتاج الزراعية والصناعية والتجارية. وكان أعوان السلطان من التجار ذوي خبرة في مراقبة حركة الأسواق التجارية، وعلى دراية بأساليب الاحتكار، وكثيراً ما نشر السلاطين والأمراء أعوانهم في ولايات الدولة لشراء الأصناف والغلال بأسعار رخيصة أو تدفع أثمانها من الأموال المتأخر استيفاؤها للديوان السلطاني، ويحاط أحياناً على الغلال والبضائع وبيعها للديوان السلطاني. كما يرغم التجار على بيع بضائعهم المستوردة في مكان معين يسمى الحكر،

مثل حكر النعناع وحكر السماق أو بيع الفحم في خان الليمون، والغلال لا تباع إلا في ساحل الغلال على النيل ببولاق.

ويذكر أن أحد أمراء دمشق اشترى سنة 691هـ/1291م سوق القطن وأقنع السلطان بنقل تجارة الحرير إليه، وظفر بذلك لمدة عامين قبل أن يعود التجار إلى سوقهم القديم، وكذا حدث في سوق الأقمشة الكائن قرب المسجد الأموي سنة 726هـ/1325م. وحصر السلطان برسباي عام 831هـ/1427م زراعة قصب السكر في الأراضي السلطانية ليحتكر صنف السكر وصنف القُند (الدبس)، والنيلة اللازمة للصناعة ما كانت تزرع إلا في أراضي السلاطين والأمراء. وصار الاحتكار سُنّة لا تنكر أوصافها، والتحجير أيضاً شمل البضائع والحبوب والغلال، وما يعتمده السماسرة والطحانون والجبانون والمدولبون، حتى الحمص جرى تحجيره واقتصار بيعه على فئة من التجار، والدجاج لا يشترى إلا من ضامن مكس الدجاج، والثياب تبقى متجراً سلطانياً. وقد يلجأ السلاطين والأمراء والتجار إلى نقل البضائع والأصناف من مكان إلى آخر إذا ما نقصت في الأسواق المحلية أو اقتضت المضاربات التجارية إغراق الأسواق بها، وأكثر ما كان يقع ذلك في المواد التموينية الأساسية كالحبوب والسكر والزيت واللحوم، وأحياناً ينقلون الغلال من مكان إلى آخر لبيعه بسبب ارتفاع سعره هناك، ولم يعملوا قانون العرض والطلب بل يحددون الأسواق ونوعية البضائع المباعة بها.

ـ المصادرات :

كانت المصادرات من الوسائل المهمة في توفر الأصناف التي تبذل في الأسواق، وكانت المصادرة عقوبة مقررة واجبة النفاذ هدفها المال سواء أكان بالضمان أم بالمطالبة أم بالاستيلاء عليه بالقوة لصالح السلطان دون أن يكون للشخصية المصادرة حق الاعتراض.

والمصادرات أداة من أدوات السلطة للتعامل مع الناس، لم ينجُ منها أيّ ممول، من الأمراء والولاة والقضاة والأعيان وأهل المدن والقرى والعربان، وشملت المواد العينية والفضة (الورْق) والأمتعة والذخائر والمصوغات الذهبية والفضية وأنواع العقار والرقيق والكراع (الخيل والبغال والحمير والجمال)، والماشية والمنقولات بأنواعها. وكثرت المصادرات في دمشق والقاهرة، وكانت تتم تحت عدة أسباب، منها عدم رغبة السلاطين في ظهور منافسين أقوياء أو أثرياء أو توابعهم ينازعونهم الحكم والنفوذ، وضمن هذه التهمة صودر كل من ابن هلال الدولة وحاشيته في عهد السلطان الناصر محمد، وسعد الدين البقري وبيبرس الجاشنكير وغيرهم كثير. ومنها الخروج على السلطان أو عصيانه أو التحريض على الفتن والاتهام بالتآمر على قتل السلطان ، فقد صودر الملك السعيد حسن بن العزيز عثمان الأيوبي بسبب رفضه مبايعة شجرة الدر، واحتاط الناصر محمد على أموال وحواصل بكتمر الحاجب وأيدغدي شقير وغيرهما بسبب اتفاقهم على السلطان، وصادر السلطان فرج عرب آل فضل وغيرهم كثير. ومن أسباب المصادرات الخيانة سواء بالتعامل مع العدو والهروب إليه أو التجسس لصالحه أو إفشاء أسرار الدولة، كما وقع مع الأمير الشجاعي، ونائب صفد الأفرم، والأمراء الذين هربوا إلى بلاد التتار والأسعد غبريال، أو بسبب مساعدة الهاربين من ملاحقة السلطان والتستر عليهم، كمصادرة الطواشي بهادر الشهابي لاتهامه بالتستر على برقوق الهارب عنده، ورفض تنفيذ الأوامر

السلطانية أو القيام بأي عمل دون إذن السلطان، فقد صودر علاء الدين الجاولي، نائب غزة سنة 720هـ/1320م، وحبس في الإسكندرية لاتهامه بأنه يريد الإغارة على اليمن دون إذن من السلطان، ثم نتيجة مكائد الأمراء ضدّ بعضهم البعض أو العزل من المناصب الكبرى والفرار من الخدمة أو طلب الإعفاء من الخدمة أو اقتراف جرائم غليظة أو لأسباب مفتعلة، وقد وقع في العصر المملوكي 3306 حالة مصادرة.

صحيح أن المصادرات وفرت للأسواق الأصناف والبضائع والغلال في بعض الأحيان، ولكن كانت لها نتائج خطيرة على مجمل الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

- ظاهرة الطرح :

الطرح، نوع من البيع القسري يلزم التجار وأهل السوق والناس بموجبه بقبول شراء البضاعة بسعر يزيد عن قيمة السوق ويخالف رغبة المشتري. وكان الطرح من أكثر وسائل الابتزاز إرهاقاً، باعتباره مصادرة جزئية لأموال الناس بإيجاد مسوغات شرعية لذلك. فقد أجبر التجار والأثرياء والموظفون والرعية على شراء كميات من السلع بأسعار يحددها صاحب البضاعة والذي هو، على الأعم والأغلب، السلطان أو الأمير أو أحد كبار المتمولين. ولا يفهم من هذا أن ظاهرة الطرح كانت سياسة تجارية عامة، وإنما كانت تبرز في ظروف توصف بأنها استثنائية، أخذ بها بعض السلاطين والولاة خلال فترات حكمهم بحيث بدت وكأنها إحدى أهم وسائل التعامل التجاري.

كان الطرح في البداية مقتصراً على سلاطين المماليك وموظفيهم فقط، ثم أصبح إجراءً واسع الاستخدام، أخذ به الأمراء والحكام المحليون والموظفون لدعم ثرواتهم الخاصة، ثم صار في مرحلة من المراحل، سياسة اقتصادية مفروضة على المجتمع، فاعلة في نقل السلع إلى التجار ليعاد بيعها بأسعار أكثر ارتفاعاً، وبالتالي يتحمل المستهلك والمنتج الأعباء المالية والخراب الاقتصادي.

وبالإضافة إلى المواد الأساسية التي كانت تطرح كالغلال بأنواعها من قمح وشعير وفول وحبوب أخرى، والسكر والزيت والصابون واللحوم، فقد طرحت أصناف الأقمشة والثياب مثل القماش الإسكندراني والشاشات والأزر وثياب الشرب وأثواب الصوف والعسل والزبيب والقطن المغزول والجوخ والأخشاب والحديد وحتى البقسماط.

ولم تقف سياسة الطرح عند المواد التموينية والأقمشة بل تعدتها إلى آلات العمارة والبناء من مفاتيح وحلق ومسامير ورزات وأطواق وسلاسل الذهب والأكوار والإبر وحتى البناء وتنفيذه، تطرح عليهم بأسعار أقل مما كان وأرخص، وامتدت أساليب الطرح إلى النقد المتداول ذهباً كان أم فضة أم نحاساً (دنانير ودراهم وفلوس)، حيث تسحب بعض القطع النقدية من التداول أو تخفض قيمتها الاسمية وتستبدل بقطع أخرى، فالقطع التي اعتبرت إلى وقت قريب جديدة ومتداولة لا تلبث أن تقلبها الدولة إلى قديمة ويلجأ إلى تخفيض قيمتها الاسمية أو يحظر تداولها، ويجري استبدالها بنوعية تزاد فيه نسبة النحاس، والفارق المتحصل لا يكون إلا في منفعة السلطان. وكانت معظم هذه التغيرات النقدية تتمّ لصالح تجارة السلطان أو الأمراء وكبار رجال الدولة، وذلك بإجبار أرباب التجارات والناس على شراء الأصناف بالأسعار القسرية، وبالتالي تنمية ثروة علية القوم.

أما باقي أفراد الرعية من فقهاء وعلماء وأصحاب سوق وفلاحين وأهل ريف وقرى وصناع وحرفيين، فقد كانوا يعانون من التقهقر الاقتصادي وانهيار المقومات الاقتصادية الذي كان أحد مسببات انهيار الدولة المملوكية.

لقد كان الطرح من أكثر الوسائل إرهاقاً وتدميراً للاقتصاد المملوكي، وكانت نتائجه مدمّرة وتظهر بما يلي:

- كانت أعمال البيع القسري وسائل مهمة للاستغلال، حيث مكنت مواد وأصناف البيع القسري وأساليب حيازتها وتوزيعها، الطبقة الحاكمة (السلطان والأمراء وكبار رجال الدولة) من التدخل في جميع مظاهر النظم الاقتصادية، فكان اقتصاداً موجهاً يخالف مبادئ اقتصاد السوق أو الاقتصاد الحرّ.

- جرى التحكم بالأسواق وإمدادها بالمواد التموينية بما يخدم الفئة المسيطرة على تلك المواد من سلاطين وأمراء وكبار رجال الدولة، فكانت الأزمات الاقتصادية الطارئة هي محصلة طبيعيّة لسياسة المضاربات والمنافسات التجارية بين هؤلاء جميعاً.

- لم تتقيد الأسعار في النظام الاقتصادي بقوانينها في العرض والطلب ولا في رقابة طارئة أو صارمة، بل كانت الأسعار تحدد اعتباطياً إلاّ في الحالات التي تنذر بخطر وقوع فتنة أو تمرّد.

- لقد تراجعت النشاطات الاقتصادية في الدولة زراعة وصناعة وتجارة، ووصلت إلى درجة الانحطاط في النصف الثاني من القرن 9هـ/15م مما ترتب عليه خراب العديد من البلدان والقرى والمزارع بعد أن تأثرت الديموغرافيا السكانية بسبب هجرة أو فرار أو اختفاء أو تواري الفئات المرهقة من الطرح، وتضررت التجارة المحلية والتجارة العالمية الخارجية، فقد سخرت طاقات الأفراد مقرونة بالتسلط السياسي لابتزاز الناس في أموالهم ومزروعاتهم ومأكلهم ومشربهم.

ولبيان جوانب الحياة الاقتصادية على صعيد الواقع العملي، فإننا نقدم دراسة مقننة عن المحاصيل الزراعية، والصناعات والحرف، والتجارة الداخلية والخارجية في مصر والشام في العصر.

- المحاصيل الزراعية في مصر والشام :

تنوعت المحاصيل الزراعية في مصر نظراً لتباين أنماط المناخ السائد بين المناطق الشمالية والوسطى والجنوبية، ومن أهم المحاصيل وأكثرها شيوعاً الغلال والحبوب (القمح والفول والشعير)، وكانت تصدر القمح إلى إيطاليا.

ومن المحاصيل الأخرى، الحمص (الأبيض والأحمر والأسود)، والذرة الرفيعة والذرة الشامية، وكان الرز غذاء الطبقة الغنية في المدن، ومن الحبوب الأخرى العدس، والترمس، والحلبة.

ومن النباتات الزراعية الصناعية التي تجود في مصر، قصب السكر، فقد ساهم توافر المناخ الملائم والمياه وخصب الأرض في انتشار زراعته في معظم أنحاء مصر، ولكنه يجود في منطقة بولاق التكرور، وعلى طول خليج الذكر، وبلاد الصعيد، والفيوم، والبهنساوية، وعمل الأشمونين وأنصنا والمراغة، وفي القوصية ميرد وميسارة وملوي ومنفلوط وأسيوط وقفط ومناطق كثيرة من البلاد المصرية.

ويكثر الفلاحون في مصر من زراعة الكتان، وتنتشر زراعته في ارمنت بالقوصية وأنصنا وأسيوط والبهنسا والجيزة وسمنود وبوصير وأبيار وسخا و بني سويف.

والقطن يزرع في الواحات والبهنساوية وعمل الفيوم، وتزرع النيلة في أسيوط والمنيا وبني سويف بالجيزة وفي الفيوم وقميث، ويزرع السمسم في بلاد الصعيد وفي الوجه البحري. ومن الأشجار المثمرة والفواكه، يزرع في مصر النخيل والكرمة والموز والرمان والجميز والتين والخوخ والحمضيات مثل الأترج الحافي والأترج المكعب والليمون، والبطيخ والشمام (اللفاح).

ومن الأشجار المثمرة الزيتون، ولكنه قليل في مصر، والآس واللبخ والإهليلج والحناء، ومن الخضروات والنباتات زرع في مصر الكرنب والقرنبيط والباذنجان والبامية والملوخية والجرجير والقثاء والخيار البلدي والفقوس واللفت والخس والقلقاس والثوم والبصل والزعفران والكركم والكزبرة وحبة البركة، ومن النباتات الطبية زرع في مصر الأفيون في ابوتيج وأسيوط ودمياط، وكان يصدر إلى الهند، والقنب أو الشهذانج.

وتنفرد مصر بزراعة البلسان الذي يدخل في علاج العديد من أمراض الأعصاب، ولا يزرع إلا في بستان بالمطرية، بالقرب من عين شمس، ويشرب من بئر أو نبع بالقرب منه، وإذا سقي من غيره يموت، والخيارشنبر يزرع في منطقة الإسكندرية.

وزرع في مصر الأشجار الحرجية وخاصة حول القاهرة والضواحي وفي عمل القليوبية وعمل الفيوم والأشمونين والكثير من البلدان والقرى المصرية، وكذا القرط لعلف الخيل وتنتشر زراعته في جميع أنحاء الديار المصرية.

ومن نباتات الزينة، زرع في مصر البنفسج بأصنافه المتعددة والنيلوفر والتيل واللبلاب والياسمين والنرجس والريحان والمنثور والنسرين والورد.

أما المحاصيل الزراعية في بلاد الشام فكانت القمح والشعير والفول والحمص والعدس والكرسنة والجلبان والبسيلة والذرة والدخن والأرز والسمسم والنيل والقرطم والقطن.

وانتشرت زراعة القمح والشعير في معظم الأراضي الشامية تقريباً .

وتجود زراعة الشعير في منطقة حلب وبالس والخليل والشوبك والكرك. أما الأرز فكانت زراعته محدودة في بلاد الشام، وزرع في صور وبيسان وصفد ومنطقة الحولة، وكان الحمص يزرع في دمشق وعمان وما حولها.

ومن الخضروات التي زرعت في بلاد الشام، الكرنب والقرنبيط والباذنجان واللفت والبصل والفجل والثوم والقلقاس والمقاثي بأنواعها، وكذا البطيخ والشمام الذي يجود في حلب ودمشق، والبقول بأنواعها.

وانتشرت زراعة القطن على نهر الذهب في حلب، وفي أراضي بانياس وحماة وطرابلس وبيروت والحولة وبيسان وأريحا.

وزراعة قصب السكر كانت كثيفة في السواحل الشامية وأرض الغور وطرابلس والمرقب وبانياس وعرقة وصور وأريحا.

ومن الأشجار المثمرة التي زرعت في بلاد الشام الزيتون، ويجود في جميع أنحاء بلاد الشام وخاصة فلسطين وعجلون وسرمين وقرى وادي حارم ومعرة النعمان وتدمر.

وعرفت بلاد الشام خمسين صنفا من أصناف العنب، وتجود زراعته في نواحي حلب ونصيبين وحمص وبعلبك ودمشق الغوطة وقيسارية وفي سواحل لبنان وفي فلسطين وجبال عجلون والبلقاء وغيرها .

ومـن الأشـجار المثمـرة أيـضاً التـين، واشتهرت بزراعته صيدا وبرزة وغزة وبيت لحم والخليل.

أما التفاح الشامي فكان مضرب المثل في الحسن والرائحة، وتركزت زراعته في حلب وقرية ديركوش وغوطة دمشق وفي لبنان وطرابلس وجبال القدس والخليل، وزرع الرمان في بلدة حارم وقرية الديركوش والشوبك والعديد من البلدان الشامية.

وزرع النخيل في مدينة جبيل وقيسارية وعسقلان وعين زربة وبيسان وأريحا ومنطقة الجفار وإيلة. وعلى الساحل الشامي وفي أطراف بعلبك وأنطاكية وضواحي دمشق زرع التوت. والفستق زرع في حلب وجبل السماق وجبل سمعان ومعرة النعمان.

وهنالك أنواع أخرى من الأشجار المثمرة مثل الخوخ والجوز واللوز والمشمش والكمثرى والموز والخروب والبطمة والسماق والعناب.

أما نباتات الزينة فقد زرعت في مناطق متعددة من بلاد الشام، ومن هذه النباتات الورد بأنواعه وأصنافه وألوانه، والسوسن والياسمين والريحان والنسرين والآس والمنثور والخيري والقرنفل والنرجس والنيلوفر.

كان من أهم المشاكل التي أدت إلى تدهور الزراعة في كل من مصر والشام، وأثرت بقوة على مجمل الحياة الاقتصادية، الصناعية والتجارية، وكانت المعول الذي ساهم في هدم الدولة ما يلي:

- فساد النظام الإقطاعي، الذي قام على أساسه الحكم المملوكي، وعجز هذا الحكم عن الوفاء بالمطالب الأساسية لبقائه، فالدولة المملوكية دولة إقطاعية يستند وجودها على اقتصاد متين وجيش قوي، والأرض الزراعية ملك للسلطان، توزع إقطاعيات على أمرائه وجنده، وبالتالي فإن أي هزة زراعية معناها انهيار النظام. وقد تعرض النظام الإقطاعي للعديد من الهزات والتغييرات، ولم تكن له بدوره سياسة ثابتة. وبالرغم من حرص الدولة على البحث عن موارد مالية جديدة للتعويض عما فقدته نتيجة عجز الأرض التي أهملت عن الوفاء باحتياجاتها، وذلك برفع الضرائب وفرض رسوم جديدة وتحصيلها مقدماً، فإنّ كل ذلك لم يجد نفعاً، لأن الفساد سرى إلى نظام الاحتكار وانهار النظام الإقطاعي الزراعي.

- العوامل الداخلية: والتي تكمن في طبيعة تكوين الدولة نفسها والصراع بين أمرائها على السلطة والنفوذ، فقد اختل النظام الاجتماعي والحربي، فأهملت أسس تربية المماليك في الطباق صغاراً، وصار المماليك يأتون شباباً تتنازعهم الأهواء والاتجاهات، ففقدوا روح النظام والطاعة وحل محلها العصيان والتمرد، وانقسم المماليك شيعاً وأحزاباً تتنازع السلطة والحكم، وأخبار حوادث الصراع والدماء التي سالت تملأ بطون مصنفات العصر. وتحالفت كوارث الطبيعة، مثل انحباس المطر والقحط والجفاف وقصور النيل عن الوفاء بمياه الفيضان وهبوب الرياح وانتشار الفأر والجراد والظروف المناخية القاسية والأوبئة والأمراض والمجاعات مع ثورات العربان والبدو والعشير والفلاحين وأهل المدن والقرى والريف لتنخر جميعاً كيان الدولة، ولم يتبق إلا ساعة إعلان الانهيار الذي تمَّ بفعل العوامل الخارجية التي هدفت إلى القضاء على مصدر ثراء الدولة المدعم لقوتها العسكرية، وهو التجارة في المياه الشرقية والتحكم فيها بين الشرق والغرب، ثم القضاء على الدولة ذاتها وإعلان سقوطها على يد العثمانيين.

كانت الصناعة في العهد المملوكي، وخاصة في عهد الدولة البحرية، مثار إعجاب في الشرق والغرب على السواء، يزداد الطلب عليها باضطراد إلى أن تضافرت عليها عدة عوامل أدت إلى تدهورها وانحطاطها. ولما كانت الزراعة هي عماد الاقتصاد المملوكي، فإن الصناعات التي كانت في مصر والشام توصف بأنها صناعات تحويلية، موادها الأولية والأساسية نباتات زراعية أو حيوانات زراعية، أما الصناعات المعدنية والزجاجية فكانت تقتصر على بعض المناطق. ومن أنواع الصناعات في مصر والشام نذكر:

- صناعة النسيج :

وكانت من أهم الصناعات التي لاقت رواجاً وشهرة عالمية، يفاخر الغربيون بلبسها، وتقدم هدايا إلى الحكام والملوك والأمراء، ومن مراكزها الإسكندرية ودمياط ودبيق والدلتا وأسيوط والفيوم والمنيا وتنيس والبهنسا والقاهرة وبوش ودلاص والفرما.

واختصت الإسكندرية بصناعة قماش السقلاطون والشرب والمتمر والمفرج والطردوحش، وكانت من الكتان المطرز والمخرم والأقمشة المذهبة كالحرير الناعم، وكان يصدر إنتاجها إلى الهند وأوروبا.

والقاهرة كانت تصنع المنسوجات المتنوعة من الكتان والخام والملون وأنواع الطرَح والأصناف القطنية المتعددة.

والمحلة الكبرى (محلة دقلا، محلة شرقيون)، ينتج فيها الكتان ويحمل إلى أقاصي الدنيا. واشتهرت دمياط بصناعة المنسوجات الكتانية والقصب والأقمشة الحريرية. كما تنسج ثياب الشروب في تنيس والمقصبات وثياب الكتان الدبيقي والمقصور والشفاف والأردية وأصناف المناديل والمناشف الفاخرة للأبدان والأرجل والفرش القلموني والمطرز، وثياب الكتان الرفيع، وفي الفرما يصنع الكتان، ودبيق تعمل بها الثياب المثقلة والعمائم الشرب الملونة والدبيقي المعلم المذهب، ومدينة البهنسا يصنع فيها الستور والبسط والبراقع وستور النسوان والأكيسة والطيالسة، وكانت الستور تحمل إلى الآفاق ولا يخلو منها مجلس ملك ولا رئيس. وأبيار من الغربية كان يعمل بها القماش الأبياري والمحرر الذي يفوق الإسكندراني، وتعمل بها الأبراد الغربية، حيث باع برد الكتان منها بما يزيد على المئة درهم. وأسيوط كان بها مناسج الدبيقي والثياب اللطيفة التي لا يوجد لها مثيل في البلاد، والمناسج الأرمني والمثلث، وسائر أنواع الملبوسات، لا يخلو منه ملك إسلامي ولا جاهلي. وفي إخميم كان يصنع الطراز الصوف الشفاف، والمطارف والمطرز والمعلم الأبيض والملون، تحمل منها إلى أقصى البلاد. وشطا تعمل بها كسوة الكعبة والثياب الشطوية من الشرب الرفيع الغالية الثمن.

أما في بلاد الشام، فتركزت الصناعة النسيجية في حلب وحمص وبعلبك وغزة وعسقلان وصور وطرابلس، وخاصة الثياب البعلبكية والدمقس الدمشقي، وكانت في معظمها منسوجات حريرية، أما المنسوجات القطنية والصوفية، فكانت في صور والكرك، وظلت الصناعة النسيجية مزدهرة حتى أواخر القرن التاسع الهجري/ أواخر القرن الخامس عشر الميلادي، ثم بدأت بالتقهقر وأصابها ما لحق بالزراعة والإقطاع من الاحتكار والتحجير وهجر المصانع بسبب الفناء والضرائب

والغلاء الذي شمل المواد الخام الصناعية، حتى أصبحت مصر والشام تستورد الأقمشة الموصلية وغيرها من إيطاليا والفلاندر ومن إنجلترا، وحتى الأقمشة القطنية الصينية والفرش، وتوقفت العديد من الدواليب والأنوال.

- صناعة السكر :

من الصناعات الهامة في العصر، لكثرة استعماله في المطابخ ودخوله علاجاً للأوبئة ويستخرج منه العسل والقند (الدبس). وغالباً ما تحتكر زراعة القصب في الأراضي السلطانية، وعصره وكذا طبخه في المطابخ والمعاصر السلطانية، وكان قسم منه يصدر إلى البلاد الأوروبية من مصر والشام، خاصة السكر الشامي الذي كان يصدر إلى البندقية وجنوة وبرشلونة ومرسيليا.

وقد ازدهرت صناعة السكر في عدة مدن ومناطق مصرية وشامية، منها مدن الفسطاط ودمياط وملوي وبولاق التكرور.

وفي بلاد الشام ، كان الغور هو المصدر الرئيسي لهذه الصناعة، وتكثر فيه مطابخ السكر وذلك لملاءمته لزراعة قصب السكر، مما جعل نائب دمشق يرسم بتعيين شاد لمطابخ السكر وعيّن لها أميراً برتبة استادار الأغوار ، كما جادت صناعة السكر في القصير (مدينة الشونة الشمالية)، وكان سكر الكرك والشوبك يباع في أسواق مدينة فلورنسا ومدن إنجلترا. كما أن مدينة طرابلس الشام اشتهرت بصناعة السكر النقي الجيد، وكان يباع في الأسواق الأوروبية. ولكن منذ سنة 815هـ/1412م، عانت الأسواق المحلية من قلة المطروح من السكر، فقد تدهورت صناعته، وخربت المصانع، بسبب الإفساد والسيطرة على مصادر إنتاجه وطبخه وعصره، ولحق بصناعة السكر ما أصاب بقية المرافق الاقتصادية في الدولة.

- صناعة الزيوت :

وتشمل زيت الزيتون وزيت الشيرج من السمسم والزيت الحار من الكتان، وزيت الفجل وزيت اللفت. وبلاد الشام هي المصدر الرئيسي لعصر الزيتون، واستخراج زيت يتصف بالجودة والنقاء، وكان سلاطين المماليك يهادونه إلى الملوك والأمراء، ومركزه في فلسطين وجبال عجلون والسهول ما بين إنطاكية وحلب، وزيت نابلس كان يحمل إلى الديار المصرية وإلى الحجاز ودمشق.

أما في مصر، فكانت الزيوت المستخرجة وخاصة من الزيتون لا تكفي الاستهلاك المحلي، وإنما يستورد ما يسدّ الحاجة من بلاد الشام والمغرب، أما الزيوت التي كانت تصنع في مصر فكانت زيت الشيرج وزيت الفجل وزيت الخردل وزيت الخس وزيت السلجم. وكان البعض من هذه الزيوت، ولا سيما زيت الفجل الحلو والحار، يصدّر إلى العراق، واعتدت الاحتكارات السلطانية على الصناعة، فقلّ إنتاج الزيت وخربت المعاصر في مصر والشام، وغدا التجار البنادقة يحملون إلى مصر أربعة آلاف خابية من الزيت، ويستورد من المغرب وإسبانيا وفرنسا.

- الصناعات الحرفية :

اشتهرت مصر وبلاد الشام بالصناعات المعدنية الدقيقة الصنع، فقد وجد بدمشق والقاهرة والعديد من البلدان الصناع المهرة في كلّ فن، من البنائين وصناع المصوغات والزركش وصناع السكاكين والقسي والنحاس المطعم بالذهب والفضة وتنقش عليها الآيات القرآنية أو رسوم الحيوانات

وأشكال متعددة من الطيور بالإضافة إلى الصناعات الخشبية والعظم والعاج والأقفال الخشبية، مثل الأمشاط والصناديق والصدف. ومثل هذه الصناعات كانت معروفة في طرابلس ودمشق ولبنان والقاهرة. وكذا صناعة السلاح ولوازم الدواب مثل الحراب والزرد والخوذات والسيوف وبلطات القتال والمهاميز والسلاسل والمخاطم والسروج واللجم والخرائط الجلدية والقرب والخفاف والأحذية والأحزمة، وجلود الكتب والسيور البلغارية وصناعة الكنابيش. وظلت هذه الصناعة مزدهرة حتى سنة 807هـ/1404م، حين كثرت الفتن والثورات واضطرب الأمن، وزاد الاعتداء على الصناع ومصادرة أموالهم ومصانعهم، فتقهقرت تلك الصناعة وأقفل العديد من أسواقها.

ومن الصناعات الأخرى التي عُرفت في مصر والشام صناعة الزجاج والبلور مثل القناني والكؤوس والمشكاوات، وصناعة طحن الغلال سواء بالطواحين الهوائية أو المائية، فقد كانت لا تخلو مدينة من مطحنة.

وبالإضافة إلى ما سبق نشير إلى صناعة الخزف، وكانت مدينة الفسطاط تنتج نوعاً من الخزف ذا زخارف منقوشة أو محفورة تحت طلاء شفاف باللونين الأخضر والأزرق.

كما صنعت المدينة الفخار المطلي، وكان يستعمل بكثرة في بيوت الأمراء وأرباب الدولة لما كان يحمله من رنوك وشارات لهؤلاء.

ونشير أيضا إلى صناعة النبيذ والخمور والقند والطبرزد، والشموع بأنواعها الموكبية والفانوسية والطوافات، وصناعة الورق وتجفيف الفواكه بأنواعها وصناعة العطور وماء الورد وصناعة الحصر، وصناعة النيلة التي كانت أساسية للنسيج وتلوينه باللون الأزرق وقد وجدت طريقها إلى الأسواق الأوروبية، وكانت النيلة تزرع في أسيوط والمنيا وبني سويف والفيوم من البلاد المصرية، وفي أريحا وغور الصافي وغور الأردن وزغر (البحر الميت) من البلاد الشامية.

أما صناعة السفن، فلم تكن مستقرة بسبب نقص المواد الأولية الأساسية للصناعة، مثل الخشب في مصر. ورغم استيراد الأخشاب والمعادن اللازمة لبناء السفن ووجود دور لصناعة السفن في دمياط واللاذقية وعكا وجزيرة الروضة، فإنّ هذه الدور تخصصت في صناعة المراكب النيلية أكثر من اهتمامها بالسفن التجارية أو الحربية. ولكن هذه الصناعة أهملت، فقد تحولت جزيرة الروضة إلى بستان عرف ببستان كيسان ثم بستان الطواشي، وتأثرت أيضاً بالإغارات الفرنجية على المدن الساحلية حيث يعمد الأوروبيون إلى تدمير السفن المملوكيّة وموادها الأولية.

ولكن الصناعة المملوكية أصيبت بحالة من التقهقر كحال غيرها من مصادر الإنتاج، لأسباب كنا قد أشرنا إليها فيما سبق. وإنّ المزاحمة التجارية الأوروبية واتجاه سلاطين المماليك إلى استيراد الكثير من المنتجات الصناعية من أوروبا قد أصاب الصناعة المملوكية بخسائر فادحة ترتب عليها إقفال العديد من المصانع، وهجر الصناع لصناعاتهم، وتحول الكثير منهم إلى الزوايا والخانقاوات والتكايا الصوفية أو الانخراط في حركات الزعر والحرافيش والشطار أو اللصوص وقطاع الطرق.

- التجارة :

كنا قد أشرنا إلى سيطرة الطبقة الحاكمة (السلاطين والأمراء وكبار رجال الدولة) على الأسواق من خلال توجيه مصادر الإنتاج الزراعي

والصناعي وتسويقها لصالح هذه الطبقة.

وكانت الأسواق بكافة أنواعها المحلية الدائمة والموسمية والأسواق السنوية ونصف السنوية وربع السنوية تموج بالحركة والنشاط وتكتظ بأصناف البضائع والمواد في كل من مصر والشام، وذلك خلال عهد الدولة المملوكية البحرية، على الرغم من بعض الصعوبات والمعوقات التي كانت تتعرض لها بين الحين والآخر، كالضرائب والمغارم وقضايا الأمن والاستقرار، غير أن الدولة كانت قادرة على استيعابها ومعالجتها. ولكن الأسواق بدأت تعاني من ظواهر التدهور والانحلال والتقهقر في عصر الدولة الجركسية، وكانت الضرائب من أهم الأسباب التي أدت إلى تدهور الزراعة، وكانت سبباً في هروب الكثير من الفلاحين، وانعكست آثار ذلك على الصناعة، إضافة إلى الأسباب الأخرى التي وردت في ثنايا البحث.

لقد عانى الفلاح والحرفي والصانع والتاجر من ثقل الضرائب والمغارم والمكوس والمظالم والتكاليف التي أرغم على دفعها، وقد أحصى الباحث أكثر من سبعين نوعاً من التكاليف الضرائبية ما بين سنوية وهلالية (مشاهرة) كان يتوجب دفعها طوعاً أو كرهاً؛ الأمر الذي أدى إلى تدهور الأسواق، كحال غيرها من مصادر الإنتاج، فاختفت بعض الأسواق، وانكمش حجم البعض الآخر، وقلّت حركة البيع والشراء، وارتفعت الأسعار، وخيم الكساد، وزاد الأمر سوءاً تفشي الغش والتدليس والتطفيف فشواً منكراً، وتحالف فساد النظام النقدي وفقدان الأمن والاستقرار مع عوامل إفساد الأسواق حتى لم تعد الأسواق المحلية بكلّ أنواعها قادرة على الوفاء باحتياجات أرباب الدولة (الطبقة الحاكمة) المالية، من أجل نفقاتهم الخاصة ومتطلبات مماليكهم وجنودهم، فكان الاتجاه نحو التجارة وخاصة الخارجية أملاً في تحقيق أرباح تعوضهم عن خسارتهم في الزراعة والصناعة.

ومن نافلة القول، إن موانئ مصر والشام على المتوسط والبحر الأحمر ظلت مراكز للاتصال التجاري بين المحيط الهندي وشرق آسيا والمحيط الأطلسي وغرب أوروبا حتى نهاية العصور الوسطى، فتجمعت في أسواقها المتاجر الشرقية والغربية، ووقع عبء نقلها وتوزيعها على عاتق التجار العرب المسلمين وتجار المدن والجمهوريات الإيطالية والتجار الفرنسيين والقطالونيين، فكانت التجارة المملوكية تجارة عبور، وعمل المماليك كوسطاء تجاريين بين بحر العرب والمتوسط. كانت السفن الأوروبية تصل إلى موانئ شرق البحر المتوسط المملوكية حيث تجد تجار المنطقة وقد جلبوا المتاجرِ الشرقية من الهند والشرق الأقصى وأواسط آسيا وإفريقيا، فيتولون نقل التوابل والأفاويه ومواد الصباغة والدباغة والصمغ والدهون والكهرمان والحنظل والسكر والقطن والملابس والعطور وغيرها إلى أوروبا، ويحققون الأرباح الطائلة. وموانئ البحر الأحمر كانت تقوم بتجارة العبور في الطور والسويس والقلزم والقصير ودهلك وسواكن وجدة، ويتولاها تجار الكارم الذين احتكروا تجارة الهند والشرق الأقصى في التوابل والأحجار الكريمة، وعينت الدولة موظفين ليقوموا بتسهيل تجارتهم "مستوفي البهار والكارم". ولتجار الكارم أسطول تجاري مقره مدينة قوص، كما أسسوا لهم بيوتات تجارية في الشام.

ولكن الدولة المملوكية أخضعت التجارة الخارجية، هي الأخرى، لسيطرة ذوي النفوذ لا في الرسوم والضرائب المفروضة عليها فحسب، بل في إجبار التجار على بيعها للسلطان أو الأمير بالسعر

الذي يراه سمسار السلطان أو الأمير، وانتهى الأمر بأن عينت الدولة أحد كبار موظفي الدولة ليتسلم كل ما يصل لموانئ الدولة من فلفل وقرنفل وغلال وحبوب، ويتبع الموظف الوزير أو ديوان الخاص. وبالتالي فإن الموانئ وطرق القوافل التجارية أصبحت تخضع مباشرة لسماسرة السلطان أو الأمير.

وعملت الدولة على توفير الخدمات الضرورية للتجار وقوافلهم، فقامت ببناء الخانات والفنادق والجسور والوكالات التجارية أو دور الطعم كما عُرفت في الشام، وراعت دواعي الأمن والسلامة بتقوية مراكز البريد والاستعانة بزعماء القبائل أو تجريد الحملات ضد العابثين بالأمن.

ويبدو أن بعض السلاطين قد أدرك خطورة الإجراءات التي طبقوها على التجارة الخارجية، فحاول التخفيف منها، بل وحتى تطمين التجار وإغراءهم على حمل البضائع إلى موانئ الدولة، وإصدار المراسيم بخصوص ذلك. وقد تعددت المناشير التي كان السلاطين يوصون بها الثغور بحسن معاملة التجار وملاطفتهم والتودد إليهم لأنهم "هدايا البحور، ودوالبة الثغور، ومن ألسنتهم يطلع ما تجنه الصدور، وألا يأخذوا منهم سوى الأموال السلطانية".

وعمل المماليك على إقامة علاقات تجارية واسعة مع مختلف القوى الأوروبية في البحر المتوسط، وذلك بتوثيق صلاتهم بالمعاهدات التي تتجدد بمختلف المناسبات، ويرسلون بدورهم السفراء إلى دول الغرب، فتيار التوابل وما رافقها من بضائع الشرق يسير عبر المتوسط من الإسكندرية على المراكب الإيطالية والسفن الفرنسية ويفرض على الطرفين تبادل المصالح، وإخضاع السياسة لهذه المصالح دون الالتفات إلى تحريمات البابا من مغبة التعامل مع المسلمين، فكانت هناك ارتباطات تجارية لدولة المماليك مع صقلية والبندقية وجنوة وفلورنسا وطولون ومرسيليا ومونبلييه، وعقدت معاهدات صلح مع المماليك الصليبية على جوانب شواطئ المتوسط وبلاد الإفرنج وحتى أمراء التركمان.

وعلى الجانب الآخر، فقد فتح المماليك في بلادهم من حلب حتى عيذاب، ومن دمشق حتى الإسكندرية والقاهرة وقوص القنصليات التجارية للجاليات الأجنبية التي لم تحجم عن التغلغل في نخاع الدولة، وهكذا وجدت جاليات جنوية وبندقية وبيزية وفلورنسية ومن فرنسا وقطالونيا ومن الموانئ الشمالية في معظم مدن الشام ومصر، لها امتيازاتها المتعددة، ولها سفاراتها التي لا تنقطع إلى البلاط المملوكي، ولها قناصلها ونواب القناصل ولها الكنائس والوكالات والقيصريات والفنادق والمستودعات والمراكب التجارية الضخمة والوكلاء المصرفيون وفروع المصارف والشركات.

هذه القوى الأوروبية عملت في اتجاهين :

الأول : السيطرة على مصادر التجارة وموادها الأولية وطرحها في الأسواق المصرية والشامية بأسعار رخيصة وبنوعية أجود من البضائع والأصناف المحلية من منسوجات وزيت الزيتون والشمع والعسل والصابون والسكر والأخشاب والمعادن والرقيق والذهب والفراء والطيور.

الثاني : السيطرة على طرق التجارة الدولية ومحاصرة الموانئ المملوكية ومهاجمتها، وكانت الضربة القاصمة بتحول طرق التجارة الدولية إلى لشبونة بعد كشف طريق رأس الرجاء الصالح والسيطرة على البحار والتجارة الشرقية.

وأدى ضعف التجارة ومحاصرتها إلى المزيد من اضطراب الأوضاع الاقتصادية والسياسية والأمنية والعسكرية، وتجمعت كافة عوامل الضعف لتزيد من ترنح الدولة، ومن ثم سقوطها بيد العثمانيين، فدخلوا مصر والشام والعراق والجزيرة العربية وشمال إفريقيا ما عدا مراكش (المغرب الأقصى)، بمعارك محدودة وبقوا في الوطن العربي لأكثر من أربعمائة سنة.

أ.د. محمد عيسى صالحية

جامعة اليرموك

المصادر والمراجع

أولاً - المصادر المخطوطة :

- ابن حبيب ، الحسن بن عمر، بدر الدين (ت 779هـ / 1377م): درة الأسلاك في دولة الأتراك، مصور عن مجموعة مارش بأكسفورد، 123، ج2؛ الخزانة العامة بالرباط، رقم 676.
- الخالدي، محمد بن لطف الله، بهاء الدين (937هـ/ 1530م): المقصد الرفيع المنشأ الهادي لصناعة الإنشاء مخطوط، جامعة القاهرة، رقم 24045.
- الدواداري، بيبرس المنصوري (ت 725هـ/ 1325م): زبدة الفكرة في تاريخ الهجرة، مخطوط، أكسفورد، البودليان، رقم 704.
- ابن زولاق، الحسن بن إبراهيم بن الحسين: فضائل مصر وأخبارها وخواصها، مخطوط دار الكتب رقم 3591 تاريخ .
- السخاوي، محمد بن عبد الرحمن، شمس الدين (ت 902هـ / 1497م): ذيل دول الإسلام، مخطوط أكسفورد، البودليان، مجلدان، رقم 834 ، 853 .
- العيني، محمود بن أحمد، بدر الدين (ت 855هـ/ 1454م): عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان، الجزء الثالث والثلاثون، إستانبول (الاسكدار)، مكتبة سليم آغا، رقم 834 تاريخ .
- ابن فضل الله العمري، أحمد بن يحيى (ت 749هـ/ 1348م): مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، الجزء التاسع والعشرون، مخطوط إستانبول، المكتبة السليمانية، خزانة آيا صوفيا رقم 3434.
- ابن قاضي شهبه، تقي الدين، أبو بكر الأزدي (ت 851هـ/ 1447م): الإعلام بتاريخ الإسلام، مخطوط أكسفورد, مكتبة البوليان، رقم 721؛ ذيل الإعلام، مجلدان، مخطوط باريس، المكتبة الوطنية، رقم1598، 1599.
- القاضي عبد الباسط، زين الدين بن خليل بن شاهين: نيل الأمل في ذيل الدول، أكسفورد رقم 610 ، 285.
- المقريزي، أحمد بن علي (ت 845هـ/ 1441م): الدرة المضيئة في تاريخ الدول الإسلامية، مخطوط كامبردج رقم (12) MS. Q. 92 .

ثانيًا - المصادرالمطبوعة :

- ابن آيبك الدواداري، أبو بكر بن عبد الله (كان حيا سنة 736هـ/ 1335م): الدر الفاخر في سيرة الملك الناصر، تحقيق هانس روبرت رويمر، مطبعة لجنة التأليف والترجمة ، القاهرة 1960.
- ابن آيبك الدواداري، أبو بكر بن عبد الله (كان حيا سنة 736هـ/ 1335م): كنز الدرر وجامع العزر (الدرة الزكية في أخبار الدولة التركية)، تحقيق أولبرخ هارمان، القاهرة 1960.
- ابن أبي شريف، محمد بن محمد، كمال الدين محمد (ت 906هـ/ 1500م): فتويات بشأن القدس وقبر النبي داود عليه السلام، دراسة وتحقيق محمد عيسى صالحية، دار البشير، عمان 2000.
- ابن أسباط الغربي، حمزة بن أحمد بن عمر

(ت 926هـ/ 1520م): صدق الأخبار المسمى تاريخ ابن سباط، تحقيق عمر عبد السلام تدمري، طرابلس 1993.

- ابن إياس، محمد بن أحمد بن إياس (ت 852هـ/ 1448م): بدائع الزهور في وقائع الدهور، تحقيق محمد مصطفى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 5 أجزاء، القاهرة 1982-1984.
- ابن تغري بردي، يوسف أبو المحاسن (ت 874هـ/ 1469م): حوادث الدهور في مدى الأيام والشهور، تحقيق محمد جمال الدين، بيروت، عالم الكتب، مجلدان 1990.
- ابن تغري بردي، يوسف أبو المحاسن (ت 874هـ/ 1469م): النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، دار الكتب المصرية، 16 مجلداً، القاهرة 1973.
- ابن الجيعان، محمد بن يحيى بن شاكر(ت 892هـ/ 1486م): التحفة السنية بأسماء البلاد المصرية، مكتبة الكليات الأزهرية. القاهرة 1974.
- ابن الحاج، محمد بن العبدري، أبو عبد الله : المدخل إلى الشرع الشريف على المذهب، دار الكتاب العربي، 4 أجزاء، بيروت 1972.
- ابن حجر محمد بن علي (ت 852هـ/ 1448م): إنباء الغُمر بأبناء العمر في التاريخ، عناية محمد عبد المعيد خان، المطبعة العثمانية، 9 أجزاء، حيدر أباد 1967 – 1976.
- ابن حجر محمد بن علي (ت 852هـ/ 1448م): الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، تحقيق محمد سيد جاد الحق، دار الكتب الحديثة، 5أجزاء، القاهرة 1966.
- ابن حجر محمد بن علي (ت 852هـ/ 1448م): رفع الأصر عن قضاء مصر، تحقيق حامد عبد المجيد، ومحمد المهدي وآخرون، المطبعة الأميرية، القاهرة 1957.
- الحسيني، محمد بن علي الحسن (ت 765هـ/ 1363م): ذيل العبر، دار الكتب العلمية، بيروت 1985.
- ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد (ت 808هـ/ 1406م): المقدمة، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت (د.ت).
- ابن دقماق ، إبراهيم بن محمد بن أيدمر العلائي (ت 809هـ/ 1407م): الانتصار في الأمصار، دار الآفاق الجديدة، بيروت (مصورة عن طبعة بولاق) 1893.
- ابن دقماق ، إبراهيم بن محمد بن أيدمر العلائي (ت 809هـ/ 1407م): الجوهر الثمين في سير الملوك والسلاطين، تحقيق محمد كمال الدين عز الدين، عالم الكتب، بيروت 1985.
- الدواداري ، بيبرس المنصوري، ركن الدين (ت 725هـ/ 1325م): التحفة الملوكية في الدولة التركية، تحقيق عبد الحميد صالح حمدان، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة 1987.
- الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان، شمس الدين (ت 748هـ/1347م): العبر في خبر من غبر، تحقيق أبو هاجر محمد، 5 أجزاء، دار الكتب العلمية، بيروت 1985.
- السخاوي، محمد بن عبد الرحمن، شمس الدين (ت 902هـ/ 1496م): التبر المسبوك في ذيل السلوك، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة (د.ت).
- السخاوي، محمد بن عبد الرحمن، شمس الدين (ت 902هـ/ 1496م): الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، تصحيح حسام الدين القدسي، دار

مكتبة الحياة، 6 مجلدات، بيروت 1936-1938.
- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين (ت 919هـ/ 1513م): حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، جزآن، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة 1967- 1968.
- شافع بن علي بن عباس: حسن المناقب السرية المنتزعة من السيرة الظاهرية، تحقيق عبد العزيز الخويطر، مطابع القوات المسلحة، الرياض 1987.
- ابن شاكر الكتبي، محمد بن شاكر (ت 764هـ/ 1363م): عيون التواريخ، تحقيق نبيلة عبد المنعم وفيصل السامر، الجزء الثاني عشر، وزارة الإعلام، بغداد 1977.
- ابن شاكر الكتبي، محمد بن شاكر (ت 764هـ/ 1363م): الجزء الحادي والعشرون، دار الحرية للطباعة، بغداد 1984.
- ابن الشحنة، محمد بن محمد بن الشحنة أبو الوليد (ت 890هـ/ 1485م): الدر المنتخب من تاريخ مملكة حلب، عالم التراث، دمشق 1984.
- الشربيني، يوسف بن محمد بن عبد الجواد: هز القحوف في شرح قصيدة أبي شادوف، تحقيق محمد قنديل البقلي، دار النهضة المصرية، القاهرة 1963.
- ابن صصري، محمد بن محمد (ت بعد سنة 800هـ/ 1398م): الدرة المضيئة في الدولة الظاهرية، تحقيق وليم بريز، مطبوعات جامعة كاليفورنيا 1963.
- الصقاعي، فضل الله بن أبي الفخر (ت 726هـ/ 1326م): تالي وفيات الأعيان، تحقيق جاكلين سويله، دمشق، المعهد الفرنسي للدراسات العربية، المطبعة الكاثوليكية، بيروت 1974.
- ابن الصيرفي، علي بن داود الجوهري الصيرفي (ت 900هـ/ 1494م): إنباء الهصر بأنباء العصر، تحقيق حسن حبشي، دار الفكر العربي، مطبعة المدني، القاهرة 1970.
- ابن الصيرفي، علي بن داود الجوهري الصيرفي (ت 900هـ/ 1494م): نزهة النفوس والأبدان في تواريخ الزمان، تحقيق حسن حبشي، 3 أجزاء، مركز تحقيق التراث، مطبعة دار الكتب، القاهرة 1970-1973.
- ابن طولون، محمد بن علي بن طولون الدمشقي (ت 903هـ/ 1497م): إعلام الورى بمن ولي نائباً من الأتراك بدمشق الكبرى، تحقيق محمد أحمد دهمان، دار الفكر، دمشق 1984.
- ابن طولون، محمد بن علي بن طولون الدمشقي (ت 903هـ/ 1497م): قطعة من إعلام الورى، ترجمة هنري لاوست، دمشق 1952.
- ابن طولون، محمد بن علي بن طولون الدمشقي (ت 903هـ/ 1497م): مفاكهة الخلان في حوادث الزمان، جزآن، تحقيق محمد مصطفى، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة 1962.
- الظاهري، خليل بن شاهين غرس الدين (ت 873هـ/ 1468م): زبدة كشف الممالك وبيان الطرق والمسالك، تحقيق بولس راويس، مطبعة الجمهورية، باريس 1844.
- ابن ظهيرة، محمد جار الله بن محمد : الفضائل الباهرة في محاسن مصر والقاهرة، تحقيق مصطفى السقا وكامل المهندس، مركز تحقيق التراث، مطبعة دار الكتب، القاهرة 1969.
- ابن عبد الظاهر، أبو الفضل عبد الله، محي الدين (ت 692هـ/ 1293م): الألطاف الخفية من السيرة الشريفة السلطانية الأشرفية. عناية أ. موبيرغ ، ط ليبزيغ 1902.

- ابن عبد الظاهر، أبو الفضل عبد الله، محي الدين (ت 692هـ/ 1293م): تشريف الأيام والعصور في سيرة الملك المنصور، تحقيق مراد كامل، القاهرة، وزارة الثقافة والإرشاد 1961.
- ابن عبد الظاهر، أبو الفضل عبد الله، محي الدين (ت 692هـ/ 1293م): الروض الزاهر في سيرة الملك الظاهر، تحقيق عبد العزيز الخويطر، الرياض 1976.
- علوان الحموي، علي بن عطية (ت 936هـ/ 1530م): نسمات الأسحار (فصل عادات الأعراس في بلاد الشام في القرن التاسع الهجري)، تحقيق عبد الهادي هاشم، مجلة مجمع اللغة العربية، المجلد 32، الجزء 2، دمشق 1958.
- الغزي، كامل بن حسين بن مصطفى : نهر الذهب في تاريخ حلب، 3 أجزاء، المطبعة المارونية، حلب 1929.
- ابن الفرات، محمد بن عبد الرحيم (ت 807هـ/ 1405م): تاريخ الدول والملوك (المجلدات من 7-9)، تحقيق قسطنطين زريق وآخرون، الجامعة الأميركية، بيروت 1936- 1942.
- ابن فضل الله العمري، أحمد بن يحيى شهاب الدين (ت 749هـ/1348م): التعريف بالمصطلح الشريف، مطبعة العاصمة، القاهرة 1894.
- ابن فضل الله العمري، أحمد بن يحيى شهاب الدين (ت 749هـ/1348م): مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، دراسة وتحقيق دوريتا كرافولسكي، المركز الإسلامي للبحوث، بيروت 1986.
- ابن قاضي شهبة ، تقي الدين، أبو بكر بن أحمد (ت 851هـ/ 1447م): تاريخ ابن قاضي شهبة، 3 أجزاء، تحقيق عدنان درويش، المعهد العلمي الفرنسي للدراسات العربية، دمشق 1977.
- القلقشندي، أحمد بن علي، أبو العباس (ت 821هـ/ 1418م): صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، 14 جزءاً، دار الكتب المصرية، القاهرة 1913- 1920.
- مجهول : سيرة السلطان الظاهر بيبرس، 50 جزءاً، المكتبة العلمية، القاهرة 1908- 1909.
- مجير الدين العليمي الحنبلي، عبد الرحمن بن محمد (ت 927هـ/ 1523م): الأنس الجليل بتاريخ القدس والخليل، جزآن، مكتبة المحتسب، عمان 1973.
- المقريزي، أحمد بن علي، تقي الدين (ت 845 هـ/ 1441م): إغاثة الأمة بكشف الغمة، بيروت، مؤسسة ناصر الثقافية.تحقيق محمد مصطفى زيادة وجمال الدين الشيال، القاهرة 1980.
- المقريزي، أحمد بن علي، تقي الدين (ت 845 هـ/ 1441م): البيان والإعراب عما بأرض مصر من الأغراب، تحقيق عبد المجيد عابدين، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية 1989.
- المقريزي، أحمد بن علي، تقي الدين (ت 845 هـ/ 1441م): السلوك لمعرفة دول الملوك، 3 مجلدات، تحقيق محمد مصطفى زيادة، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة 1933-1934.
- المقريزي، أحمد بن علي، تقي الدين (ت 845 هـ/ 1441م): السلوك لمعرفة دول الملوك، المجلدات (3 -6) تحقيق سعيد عاشور، مطبعة دار الكتب. القاهرة 1970- 1972.
- المقريزي، أحمد بن علي، تقي الدين (ت

845 هـ/ 1441م): المواعظ والاعتبار في ذكر الخطط، والآثار (خطط المقريزي)، جزآن، تصحيح محمد قطة العدوي، دار الطباعة ببولاق، القاهرة 1853.

- المقريزي، أحمد بن علي، تقي الدين (ت 845 هـ/ 1441م): المواعظ والاعتبار في ذكر الخطط، والآثار (خطط المقريزي)، نشر غاستون فييت في خمسة أجزاء، المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية، القاهرة 1911-1927.
- النويري، أحمد بن عبد الوهاب (ت 732هـ/ 1333م): نهاية الأرب في فنون الأدب، 31 جزءاً، تحقيق جماعة من العلماء، دار الكتب المصرية، القاهرة 1955-1992.
- ابن الوردي، عمر بن مظفر (ت 749هـ / 1348م): تتمة المختصر في أخبار البشر (تاريخ ابن الوردي)، جزآن، تحقيق أحمد رفعت البدراوي، دار المعرفة، بيروت 1970.
- الوزان، الحسن بن محمد، ليون الإفريقي (ت بعد سنة 957هـ/ 1550م): وصف إفريقيا، ترجمه عن الفرنسية، محمد حجي ومحمد الأخضر، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1983.
- اليوسفي، موسى بن محمد بن يحيى (ت 759هـ/1358م) : نزهة الناظر في سيرة الملك الناصر، تحقيق أحمد حطيط، عالم الكتب. القاهرة 1986 .

ثالثًا - الوثائق المنشورة :

- دراج، أحمد : وثائق دير صهيون بالقدس الشريف، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.
- صالحية، محمد عيسى : من وثائق الحرم القدسي الشريف المملوكية، جامعة الكويت، حوليات كلية الآداب، الحولية السادسة، الكويت 1985.
- العسلي، كامل جميل: وثائق مقدسية تاريخية، مطبعة التوفيق، 3 مجلدات، عمان 1983-1985.

رابعًا - المراجع العربية :

- باشا ، حسن : الألقاب الإسلامية في التاريخ والوثائق، دار النهضة العربية، القاهرة 1987 .
- باشا ، حسن : الفنون الإسلامية والظائف على الآثار العربية، دار النهضة العربية، 3 أجزاء، القاهرة 1966 .
- الخوري، أسعد منير : تاريخ حمص، مطرانية حمص الأرثوذكسية، جزآن، حمص 1984.
- دراج، أحمد : المماليك والإفرنج، القاهرة 1961.
- دهمان، محمد أحمد : ولاة دمشق في عهد المماليك، دار الفكر، دمشق 1982 .
- الشربيني، البيومي إسماعيل : مصادرة الأملاك في الدولة الإسلامية (عصر سلاطين المماليك)، جزآن، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة1997.
- صالحية، محمد عيسى : ظاهرة الطرح والرمي في الاقتصاد المملوكي، جامعة اليرموك، مجلة أبحاث اليرموك، مجلد9، عدد 4 ، عمان 1993.
- ضومط، أنطوان خليل : الدولة المملوكية (التاريخ السياسي والعسكري والاقتصادي)، دار الحداثة، بيروت 1980.
- طرخان، إبراهيم علي : مصر في عهد دولة المماليك الجراكسة، مكتبة النهضة المصرية،

القاهرة 1960.
- طرخان، إبراهيم علي : النظم الإقطاعية في الشرق الأوسط في العصور الوسطى، دار الكتاب العربي، القاهرة 1968.
- عاشور، سعيد عبد الفتاح : المجتمع المصري في عصر سلاطين المماليك، القاهرة، دار النهضة العربية 1962.
- العسلي، كامل جميل : معاهد العلم في بيت المقدس، عمان 1980.
- فهمي، نعيم زكي : طرق التجارة الدولية ومحطاتها بين الشرق والغرب، أواخر العصور الوسطى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1973.
- قاسم ، عبده قاسم : أهل الذمة في مصر في العصور الوسطى، دار المعارف، القاهرة 1977.
- قاسم ، عبده قاسم : دراسات في تاريخ مصر الاجتماعي، القاهرة، دار المعارف. القاهرة 1979.
- ماجد، عبد المنعم : نظم دولة سلاطين المماليك ورسومهم في مصر، مكتبة الأنجلو المصرية، جزآن. القاهرة 1962.

خامسًا - المراجع الأجنبية (المعربة) :

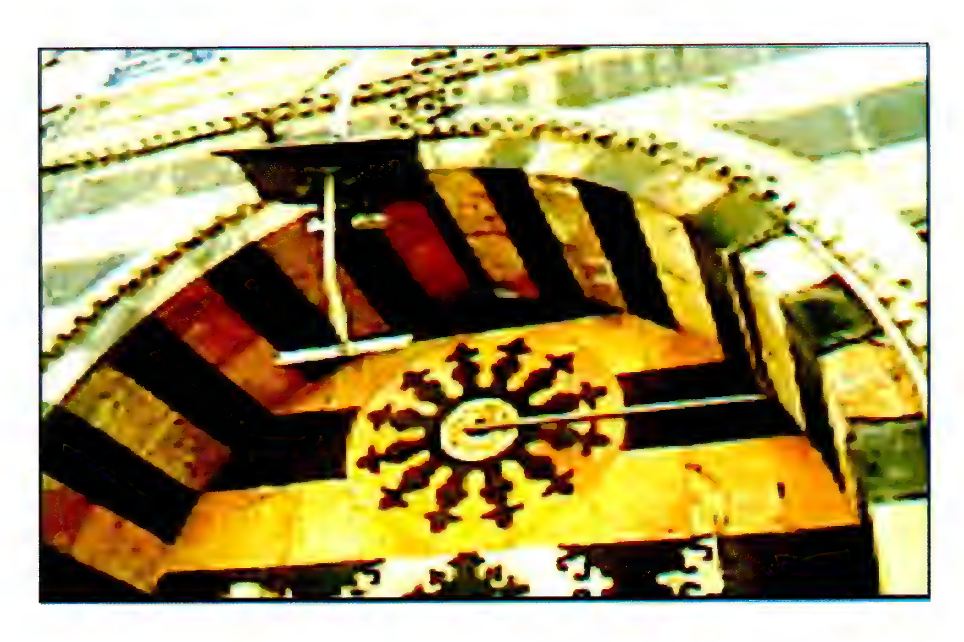
- آشتور : التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للشرق الأوسط في العصور الوسطى، ترجمة عبد الهادي عبلة ومراجعة أحمد غسان سبانو، دار قتيبة، دمشق 1985.
- بولياك ، أ . ن : الإقطاعية في مصر وسوريا وفلسطين ولبنان، ترجمة عاطف أكرم، دار المكشوف، بيروت 1948.
- لابيدوس ، ايرا . م. : مدن الشام في العصر المملوكي، ترجمة سهيل زكار، دمشق، دار حسان للطباعة والنشر، دمشق 1985 .

سادسًا - المراجع الأجنبية :

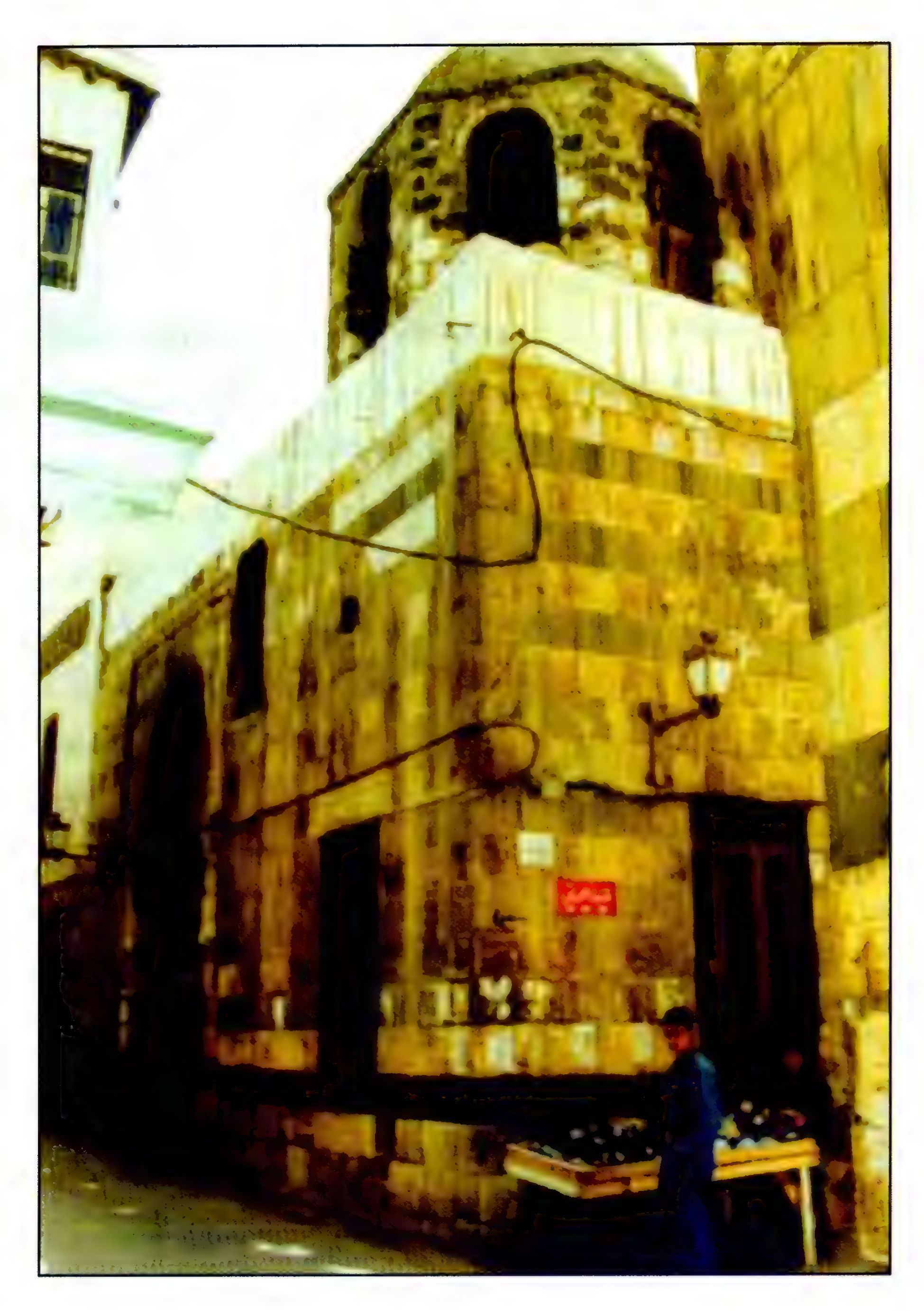
- Ashtor, E. : A social and economic history of the near East in the Middle Ages, Collins, 1996.
- Ashtor, E. : The Wheat Supply of the Mamluk Kingdom (AAS), vol. 18, Haifa, 1994.
- Ashtor, E. : Studies in the Levantine trade in the Middle Ages, Journal of European Economic History, vol. IV ,Rome, pp. 573-593. 1975.
- Ashtor, E. : The System of payment in the Mamluk Society, Journal of Economic and Social History of the Orient, vol.6, Leyden, 1958.
- Poliak, A. N. : Some notes on feudal system of the Mamluks JRAS, London, . p. 97-107. 1937.
- Poliak, A. N. : Les révoltes populaires en Egypte, à l'époque des Mameluks et leurs causes - économiques,(Abstract Islamica), Cinquième série, 1932-1934.
- Muir : The Mameluke or slave dynasty of Egypt, 1260-1577. Smith Elder, London, 1896.



المدرسة الدَالمية بدمشق في العصر المملوكي (صورة لرئيس التحرير)



صورة ثانية لمدرسة الدَالمية بدمشق في العصر المملوكي (صورة لرئيس التحرير)



المدرسة الإخنائية بدمشق في العصر المملوكي (صورة لرئيس التحرير)



مدينة القيصرية بسوريا

المصدر: J.Sublet, Les trois vies du sultan Baybars, Paris,1992, p. 114



حفل استقبال سفراء البندقية بدمشق- متحف اللوفر، باريس

المصدر: Venise et l'Orient, Paris, 2006, p.85

الفصل الثاني - العراق تحت السيطرة الأجنبية
(656 - 941هـ / 1258 - 1508م)

أولاً : الحياة السياسية .

ثانيًا : الحياة الاقتصادية والاجتماعية .

أولاً : الحياة السياسية

الإيلخانيون (565-736هـ/1258-1325م):

انفتح الطريق أمام المغول لغزو العراق والوطن العربي بعد سقوط الدولة الخوارزمية، وصارت إيران مركزاً يشنون منه غاراتهم على أطراف العراق وبلاد الشام. وقد تكررت تلك الهجمات على سنجار وأطراف الموصل وأربيل وشهرزور وسامراء وتكريت وبدرة وخانقين وبعقوبة والخالص ودجيل وداقوق ووصلوا أطراف بغداد عدة مرات. ولما خضعت لهم آسيا الصغرى سنة 640هـ/1242م صار العراق مطوقاً من الشمال والشرق، وغزا المغول أطراف الشام ووصلوا حلب.

ولما اعتلى منكوقان عرش الإمبراطورية قام بتوزيع الأقاليم على أخوته لإخضاعها لإرادته، وكان غرب آسيا بما فيه الوطن العربي من حصة أخيه هولاكو، فأمره في سنة 651هـ/1253م بالسير إليها على رأس جيش كبير تمّ اختياره بدقة وتهيئة كل ما يكفل له النصر. وأوصاه أن يغرق من يعصيه "في الذل والمهانة مع نسائه وأبنائه وأقاربه وكل ما يتعلق به ... فإذا بادر خليفة بغداد بتقديم فروض الطاعة فلا تتعرض له مطلقا، أما إذا تكبّر وعصى فألحقه بالآخرين من الهالكين".

وبعد أن اطمأن هولاكو بالسيطرة على إيران، بدأ بإرسال التهديدات إلى الخليفة العباسي، وحاول إحداث ثغرة بين الجيش والخليفة وكسب تعاون بعض رجال الجيش والإدارة معه، ثم أمر حاميته المرابطة في آسيا الصغرى بالحركة إلى الموصل والزحف منها إلى الجانب الغربي من بغداد (الكرخ). وعندما وصلت هذه القوات اشتبكت مع قوات الخليفة القليلة العدد في معركة غير متكافئة قرب دجيل، فهزم الجيش العباسي وتشتت أفراده ودخل الباقون بغداد ولاحقتهم القوات المغولية واستولت على الكرخ. ثم تقدم هولاكو على رأس الجيش الرئيس والذي قدرته المصادر بمائتي ألف محارب من خانقين، ونزل بالجانب الشرقي (الرصافة) فأحاط المغول بالمدينة من جميع الجهات، واشتغلوا بحفر الخنادق ونصب المنجنيقات وآلات الحصار والنفط، ونصب سكان بغداد مناجيقهم أيضاً ونشبت الحرب. ونجح المغول في إحداث ثغرة في أحد الأبراج والاستيلاء عليه، ولم يجد الخليفة بدّاً من الخروج يوم 4 صفر 656هـ/ 1258م مع أفراد أسرته وحاشيته وعدد كبير من العلماء وقادة الدولة وأعيان المدينة إلى معسكر هولاكو حيث تم وضعهم تحت الحراسة. وفي الخامس من صفر/شباط دخل المغول بغداد، وبعد يومين اندفع الجيش المغولي إلى داخل المدينة وباشر بالقتل العام والسلب والنهب، ثم قتلوا الخليفة العباسي المستعصم بالله ومعه أفراد أسرته وحاشيته. وانتهى بذلك عهد الخلافة العباسية، وفقد العرب وحدتهم واستقلالهم، وخضعوا لسيطرة الأقوام الأجنبية قرابة سبعة قرون، تعرضت خلالها حضارتهم الإنسانية للتشويه، وفقدت الأمة قدرتها على الإبداع وحرية التفكير.

كان في مقدمة الأمور التي سهلت للمغول احتلال العراق وإسقاط الخلافة العباسية ضعف

الجبهة الداخلية والمنازعات الطائفية بين سكان بغداد وانقسامهم إلى فريقين متناحرين. وقد امتدّ هذا النزاع إلى كبار موظفي الإدارة، وتعصب كل منهم لطائفته.

ويذكر مؤرخ عراقي معاصر في أحداث الشهور التي سبقت دخول المغول بغداد حالة الإدارة وما كانت عليه من تفكك وانقسام. فلقد نسب إلى مجاهد الدين أيبك الدويدار الصغير، وهو مملوك تركي وقائد للجيش العباسي آنذاك، سعيه هو وأعوانه لخلع الخليفة المستعصم بالله ومبايعة ولده الأكبر أحمد بدله. وقد أثبت التحقيق براءة الدويدار من هذه التهمة وإخلاصه لسيده، لكن الوشاية به وجهت إلى الوزير مؤيد الدين محمد بن أحمد بن العلقمي وأتباعه من خصوم الدويدار. وأخذ كل فريق يجمع الأنصار حوله ويتقوى بهم، فنشبت فتنة في المدينة بين السنة والشيعة راح ضحيتها العديد من الجانبين. وعندما وصل المغول بغداد وفرضوا الحصار عليها، كان قائد الجيش والأمراء المماليك والأمير أحمد بن المستعصم بالله يدعون إلى المقاومة، بينما كان الوزير وأعوانه يدعون إلى الاستسلام ويحثون الخليفة على الخروج لاستقبال هولاكو واسترضائه بالهدايا والمال وإعلان الخضوع له.

وبعد أن ساءت الأمور داخل المدينة أوفد الخليفة الوزير إلى معسكر هولاكو لتنفيذ خطته السلمية. فأمر الوزير السكان والجنود الذين كانوا على الأسوار بالكف عن رمي النشاب على المغول، مؤكدا أن الصلح سيتم، في الوقت الذي واصل فيه المغول الرمي على المدينة ونصب المجانيق والاستعداد للهجوم الشامل عليها. وبعد عودة الوزير أفاد أنه مهّد لعقد الصلح، واضطر الخليفة للخروج معه إلى معسكر هولاكو الذي أمر بقتله ومعظم أفراد أسرته بعد أن تمت تصفية ممتلكاتهم وخزائن أموالهم.

كل ذلك أدى إلى اتهام الوزير بالتواطؤ مع المغول، وتعززت هذه التهمة بعد احتلال المغول للمدينة، إذ أنّ بيته ومن التجأ إليه من أتباعه قد سلم من التخريب والنهب والقتل مع بيوت الذين تعاونوا مع المغول. وتعززت التهمة أكثر بعد أن أقرّه هولاكو في منصبه (وزيرا) وعينه عضوا في اللجنة التي شكلها لإعادة تنظيم إدارة العراق واختيار كبار الموظفين لإشغال المناصب العليا فيها من الذين ارتضوا التعاون مع المحتل.

ولم يسلم موقف ابن العلقمي هذا من النقد، سواء أكان ذلك من العراقيين أم من المغول أنفسهم، مثلما لم يسلم مناصروه من أذى المغول الذين لم تميز سيوفهم بين طائفة وأخرى من أهل بغداد. وعندما توفي بعد بضعة أشهر تعين ولده عز الدين محمد وزيرا، فلم يسلم هو الآخر من اللوم وتقريع الأمراء المغول له، فمات كمدا في السنة التالية للاحتلال.

وبعد أن بسط المغول سيطرتهم على المدن العراقية الأخرى، صار العراق الذي كان مركزاً للدولة ومقراً للخلافة، إحدى ولايات الدولة الإيلخانية التي شملت البلاد الممتدّة من نهر جيحون إلى المحيط الهندي، ومن السند حتى الفرات، وضمت أجزاء واسعة من آسيا الصغرى والقوقاز. وكانت عاصمتها تبريز ثم السلطانية في أذربيجان. واتخذ مؤسس الدولة هولاكو حفيد جنكيزخان لقب الخان أي سيد القبيلة أو القوم، فعرفت دولته بالإيلخانية.

اتسمت السياسة الإيلخانية في العراق بالقسوة والظلم، بسبب طبيعة المغول البدائية ووثنيتهم وتخلفهم الحضاري. فقد أمر هولاكو جنده باستباحة بغداد مدة قدّرتها المصادر بين أسبوع

وأربعين يوماً، بذلوا السيف في أهلها دون رحمة أو شفقة حتى لم يبق من أهل المدينة ومن التجأ إليها من الأنحاء القريبة قبيل الغزو إلاّ القليل. وفرت أعداد كبيرة قبل وصول المغول المدينة إلى الشام والحجاز ومصر. وقد بالغت المصادر في تقدير عدد من استشهد فجعلته بين ثمانين ألفا ومليوناً وثمانمائة ألفٍ، من بينهم أفراد الأسرة العباسية وكبار رجال الدول وأعيان المدينة ومفكروها، وعدد من أفراد الجيش العباسي.

وأحرق المغول معالم بغداد البارزة بما في ذلك الأماكن المقدسة مثل جامعة الخليفة وقصره وما جاورهما ومشهد الإمام موسى الجواد عليه الرحمة وقبور الخلفاء، ونهبوا الدور والدكاكين والأسواق، واستخرجوا الأموال من الناس بالقوة. أما أهل الحلة والكوفة فقد نزحوا إلى البطائح. ثم نودي بالأمان فخرج من تخلف من سكان بغداد وقد تغيرت ألوانهم وذهلت عقولهم. وفعل المغول الشيء نفسه في مدن العراق التي غزوها مثل واسط التي تصدى أهلها للغزو، وذكرت المصادر أن عدد الذين استشهدوا من أهلها بلغ أربعين ألفاً، ونهبوا المدينة، وقتلوا كثيراً من سكان أربيل وهدموا أسوارها، وقتلوا معظم سكان الموصل عندما ثارت ضدهم سنة 659هـ/1260م.

وبعد أن استقروا في العراق وجدوا أنفسهم في مواجهة أمة عريقة ذات حضارة إنسانية، لا يمكن مواجهتها والتغلب عليها، ولا بدّ من تقبلها، وإظهار شيء من التسامح مع العراقيين. فأمر هولاكو بإعادة تعمير ما خربه أتباعه، والاهتمام بالوظائف الدينية، وإعادة فتح المدارس والربط، وتطبيق الشريعة. وسار ابنه ابقا الذي تولى الحكم سنة 663هـ/1265م على نهجه، فأطلق يد نوابه في إعادة تعمير العراق والاهتمام بالحج، وتفقد أحوال العراق نفسه.

وازدادت سياسة التقرب إلى العراقيين في عهد تكودار بن هولاكو الذي بدأ حكمه سنة 680هـ/ 1282م، فأشهر إسلامه، وسمى نفسه أحمد، وبعث يبشر أهل بغداد بأنه مسلم مثلهم وأنه سيعمل على تطبيق قواعد الإسلام، وسيُرجع إلى كلّ ذي حق حقه. وسعى لإقامة علاقات ودية مع دولة المماليك في مصر والشام، إلاّ أن أمراء المغول لم يقبلوا بهذا التوجه، فثاروا عليه وقتلوه سنة 683هـ/1284م، وجعلوا بدله أرغون بن اباقا الذي عاد إلى سياسة البطش واضطهاد العراقيين، وسلط عليهم حكامًا من الفرس واليهود. وقام وزيره سعد الدولة اليهودي بتعيين إخوته في إدارة العراق، فخر الدولة مشرفا على ديوان بغداد أي والياً يساعده نصر بن الماشعيري اليهودي. وعين أخاه الآخر أمين الدولة حاكما على الموصل وديار بكر، وقام هؤلاء بتعطيل المدارس والمساجد لاستعمال أحجارها في بناء قصورهم. وعمدوا إلى المساس بثقافة أهل البلاد وعقائدهم، فتجرأ بعضهم على الطعن في الإسلام والسعي لتحويل الناس إلى عبادة الفرد والطاعة لأرغون وعبادتهم له والدعوة لديانة جديدة.

وقد أثبتت هذه السياسة فشلها، فقتل سعد الدولة بعد وفاة أرغون سنة 690هـ/1291م، واضطر غازان الذي تولى الإدارة (ت 694هـ / 1295م) إلى التراجع والاستقرار على الإسلام الذي اتخذه ديناً رسمياً للدولة، وسمى نفسه محموداً، وصار على أجهزة الدولة أن تعمل وفق تعاليم الإسلام، فأمر غازان بتطبيق أحكام الشريعة، وبناء المساجد والربط ودور السيادة لآل البيت، والاهتمام بمشاريع الري وأمور الحج، وحارب الفساد وتزييف النّقود، وأمر بمراقبة الموازين والمكاييل والعمل على تقوية الروابط الأسرية بتشجيع الزواج وتحديد مبلغ

الصداق، ونظم شؤون الضرائب وجبايتها وخاصة الخراج.

إن دخول المغول في الإسلام لم يحررهم كلياً من العقد التي كانت تشدهم إلى وثنيتهم وطبيعتهم الخشنة. ولم يعملوا على تحسين علاقتهم بالأقطار المجاورة ، فواصلوا حربهم ضد المماليك في مصر والشام، الذين احتضنوا الخلافة العباسية، وتعاونوا مع العراقيين. بل إن خلفاء غازان عملوا على تمزيق وحدة العرب والمسلمين، ونهجوا نهجاً طائفياً متعصباً يقضي بتعميق الخلافات المذهبية، وتأجيج الفتن الطائفية. حتى أن أوليجايتو (محمد خدابنده) الذي خلف غازان على الحكم سنة 703هـ/1303م تجرأ لتجهيز حملة إلى الحجاز والشام، للاستيلاء عليهما وفرض معتقده هناك بالقوة، غير أنَ العراقيين تصدوا لحملته في أنحاء البصرة وشتتوها. واضطر أوليجايتو إلى الرجوع إلى دين الأغلبية. واستمر الحال على ما هو عليه في عهد ولده أبي سعيد الذي تولى الحكم صغيرا سنة 717هـ/1317م، واضطر إلى عقد الصلح مع المماليك، بعد أن ضعفت دولته وأوشك حكمه على نهايته.

وهكذا كانت علاقات الإيلخانيين متردية ليس مع العراقيين حسب، بل ومع الدول المجاورة، بسبب سياستهم التوسعية وعدم الاعتراف بأية حكومة أخرى، ولاسيما المماليك الذين هزموهم في معركة عين جالوت سنة 658هـ/1359م وصاروا حماة للإسلام ومنفذي إرادة الخليفة العباسي الذي نصبوه في القاهرة. وقد ساعد المصريون العراقيين وسعوا إلى تحريرهم من الحكم الإيلخاني، فكان طبيعياً أن تستمر الحروب والأعمال العدائية بينهما. وباءت بالفشل جهود الإيلخانيين للتحالف مع الدول الأوروبية والإمارات الصليبية في بلاد الشام، بسبب سياسة المغول التوسعية وقسوتهم. بل إن علاقتهم كانت متردية حتى مع الحكومات المغولية الأخرى الحاكمة في روسيا (القبيلة الذهبية) والتي كان الإيلخانيون تابعين لها من الناحية النظرية، فقطعوا صلتهم بها بعد دخولهم الإسلام.

وقاوم العراقيون الاحتلال الايلخاني، فتصدّى لهم الجيش العراقي في دجيل قرب بغداد وألحق بهم خسائر جسيمة. ودافع سكان بغداد عن مدينتهم، وفعل مثل ذلك أهل واسط وأربيل والقبائل العربية على جانبي الفرات، وفي جنوب العراق. إذ تجمّع عدد من قادة الجيش العباسي وجنودهم وبعض أفراد الأسرة العباسية الناجين من القتل، وبذلوا محاولات بمساعدة المصريين والشاميين لتحرير العراق وإعادة الخلافة إليه. وامتدت هجماتهم إلى أطراف بغداد والأنبار على الفرات وإلى الموصل وأربيل شمالاً.

وإذا كان الخوف والهلع قد استولى على العراقيين في الأيام الأولى للاحتلال بسبب سياسة الإرهاب والقتل، فإنّ الخضوع لحاكم وثني لم يتحمله العراقيون، فثاروا عليه لاسيما بعد معركة عين جالوت التي بعثت فيهم الأمل بالتحرر والانعتاق بمساعدة أشقائهم في الشام ومصر. فثارت الموصل سنة كاملة 659هـ/1261م، وانتفضت شهرزور وأربيل وواسط والبصرة، وأعلنت مدن الفرات الأعلى (الأنبار حالياً) والجزيرة الفراتية ولاءها للخليفة العباسي والسلطان المملوكي. وكان للتجار والأعيان والمفكرين في المدن دورٌ أساسي في مقاومة الإيلخانيين وإضعاف حكمهم، إذ كانوا (عيوناً) يعلمون الحكومة المصرية بكل تحركات المغول وخططهم الحربية ضدها، وينظمون المحاضر التي تطعن بالمغول وصنائعهم، الأمر الذي عجّل بانهيار الحكم الإيلخاني.

الجلائريون (737-814هـ/1336-1411م):

ينتسب الجلائريون إلى قبيلة جلائر التركية التي كانت تستوطن الجهات الشرقية من منغوليا، وكانت تعيش حياة بدوية بعيدة عن مظاهر المدنية والعمران، وانتسبوا إلى المغول بعد قيام دولتهم وادعوا أنهم مغول. وقد انضوت هذه القبيلة تحت لواء جنكيز خان مؤسس دولة المغول، وأظهروا شجاعة عسكرية وإخلاصا، الأمر الذي جعل جدهم الأعلى (ايلكا) يحتل منصب أمير الجيش في عهد هولاكو ويحصل على رتبة نويان (أي قائد عشرة آلاف) وهي أعلى رتبة عسكرية عند المغول، وشاركه في احتلال بغداد، وبقي فيها مع الحامية المغولية التي وضعت في العراق بعد انسحاب هولاكو منه. وتولى ابنه اقبوغا منصب أمير الأمراء (بكلاري بيك) في عهد السلطان كيخاتو سنة 690هـ/1291م. وقد تزوج حسين بن اقبوغا من ابنة السلطان ارغون، فكان هذا الزواج عاملا في أن يشغل ابنه (الأمير حسن) منصب حاكم بلاد الروم (آسيا الصغرى) حتى سنة 736هـ/ 1335م حين توفي أبو سعيد آخر سلاطين الإيلخانيين دون أن يخلف وريثا للعرش. فاندلعت الحروب بين الطامعين في الحكم، وتمكن الأمير حسن الذي عرف (حسن الكبير) من حسم ذلك الصراع وتحقيق نصر على أعدائه في إيران، ودخل بغداد سنة 737هـ/1336م، واتخذها عاصمة لمملكته الجلائرية التي ضمت العراق وديار بكر والأهواز (عربستان). وسعى لكسب رضا العراقيين وتعاونهم معه ضدّ أعدائه في إيران، وأرسل عدة وفود إلى القاهرة تحمل مقترحات لوحدة البلدين تحت مظلة الخلافة العباسية في القاهرة، لكنّ المصريين ترددوا في ذلك لشكهم في حسن نوايا المغول.

ونشط العراقيون بعد أن صارت حكومتهم مستقلة عن بقايا الإيلخانيين في إيران لإعادة الحياة الطبيعية إلى البلاد واتخاذ مواقعهم في الإدارة الجديدة وإعادة تعمير العراق. لكن السلطان أويس الذي خلف والده على الحكم سنة 757هـ/ 1356م اتبع سياسة توسعية، واستولى على أذربيجان، ونقل العاصمة إلى تبريز بدلا من بغداد وعاد العراق ولاية. وأكثر أويس من تعيين الفرس في الإدارة والجيش، وصارت اللغة الفارسية لغة البلاد والدواوين.

وإذا كان حكم أويس قد عدّه المعاصرون العصر الذهبي للجلائريين، فإن بذور الانهيار قد نمت وترعرعت فيه. فأخذت التطلعات الشخصية تتغلب على أبنائه أحمد في البصرة وعلي في بغداد وحسين في تبريز. وأخذ الصراع بينهم طابعاً دموياً بعد وفاته سنة 776هـ / 1374م، ليخلفه ابنه حسين وكان ضعيفا. فانقسم قادة الجيش، وتستّر كل واحد منهم خلف أحد الإخوة. وانتهى ذلك الصراع بقتل حسين واستيلاء أحمد على الحكم في تبريز سنة 784هـ/1382م. وقد تخلص أحمد من أخيه الآخر علي الذي ثار في بغداد في السنة الثانية، وأعلن نفسه سلطاناً، وتوجه على رأس جيش عراقي إلى تبريز، لكنه قتل هناك في أثناء المعركة.

عرف السلطان أحمد بتهوّره وإهماله شؤون الإدارة والحكم فكثرت المؤامرات ضده. واتسمت سياسته الخارجية بضيق الأفق وعدم إقامة وزن للعلاقات مع الدول الأخرى، ولاسيما بعد أن ظهر خطر موجة مغولية جديدة قادها هذه المرة تيمور ابن ترغاي الذي تمتّ قبيلته بصلة القرابة إلى قبيلة جنكيز خان، وأقام دولته في بلاد ما وراء النهر وأخذ يزحف غرباً. فلم يمدّ السلطان أحمد يده لمحالفة الدول الإسلامية الأخرى في إيران أو روسيا ولا مع العثمانيين أو المماليك، بل اكتفى بالانسحاب من

تبريز حين هاجمها أتباع تيمور، وتوجه إلى بغداد فتحددت سلطة الجلائريين بالعراق. وحتى بعد عودته إلى بغداد، لم يبذل جهوداً للاستعداد للمواجهة وحشد طاقات العراق، بل بقي في عزلة عامة عن السكان وأهمل الإدارة والجيش. وحين داهمته قوات تيمور لم يجد بدّاً من الهرب إلى الشام ومصر تاركاً العراقيين في مواجهة الغزو الجديد، فدخل التيموريون بغداد واستباحوها في 21 شوال 795هـ/1392م، وأشاعوا فيها السلب والنهب، وقتلوا عدداً كبيراً من سكانها قدرتهم المصادر فيما بين ثمانمائة وثلاثة آلاف شهيد. وفعلوا الشيء نفسه في مدن العراق الأخرى مثل الحلة وواسط والبصرة وتكريت وأربيل والموصل، التي تصدت لهم.

ومع أنّ السلطان أحمد عاد إلى بغداد بمساعدة المماليك والقبائل العربية، فإنه اضطر لمغادرتها بعد أن علم بتوجه قوات تيمور نحو الغرب، ولجأ مع حليفه قرة يوسف أمير التركمان القرة قيونلو حكام ديار بكر عند السلطان العثماني بايزيد الأول. وبعد أن احتلت قوات تيمور بغداد للمرة الثانية في 27 ذي القعدة سنة 803هـ/1401م بعد حصار دام أربعين يوما وقتلوا حاكمها فرج الجلائري، استباحوها ثلاثة أيام، وأمر تيمور خلالها بإجراء مذبحة عامة للسكان، قدرت المصادر عدد من استشهد فيها بين تسعين ألفاً ومائة ألف، وأشعلت فيها النيران، ودمرت المدينة تدميرا شاملا شمل العمارات الرئيسية ومعالم المدينة البارزة والمساكن والمدارس ودور العلم باعتراف تيمور نفسه. وبالغ بعض المؤرخين بالقول إن بغداد لم تعمر حتى بداية القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي، وإن أهل بغداد "انقرضوا من هذه الواقعة".

لكن التيموريين لم يستقروا في العراق، إذ سرعان ما انسحبوا من بغداد وعاد إليها أحمد مع حليفه قرة يوسف. وقد نشب خلاف بين الحليفين بسبب ثورة قادها أحد أبناء أحمد في الحلة وتمكن والده من القضاء عليها بمساعدة قرة يوسف. ولما رفض أحمد تقديم المكافأة المتفق عليها على هذه المساعدة، دخل قرة يوسف بغداد واستولى عليها سنة 805هـ/ 1402م، وهرب أحمد إلى الشام. وفي تلك الأثناء هاجمت قوات تيمور بغداد مرة ثالثة، فهرب منها قرة يوسف إلى الشام أيضاً حيث تم سجنهما بأمر من تيمور الذي عقد صلحاً مع السلطان المملوكي، ولما مات تيمور بعد سنتين أطلق سراحهما بعد أن تصالحا وعاد أحمد إلى بغداد وقرة يوسف إلى تبريز، لكنهما لم يستفيدا من التجارب الماضية وبدأ كل منهما يتآمر على الآخر، فتجددت الحرب بينهما وانتهت سنة 813هـ/1410م بقتل أحمد، وانتهاء الحكم الجلائري واحتلال التركمان القرة قيونلو بغداد في السنة التالية.

قاوم العراقيون الحكم الجلائري، وأعلنت معظم المدن ثورتها عليهم مثل بغداد والبصرة والحلة وتكريت وسنجار والموصل وشهرزور ومدن الفرات الأعلى التي حكمها آل فضل الطائيون عرب الشام والعراق آنذاك بصورة مستقلة أو إعلان تبعيتهم للحكومة المصرية. وأعلنت الموصل وسنجار وتكريت استقلالها، وقدمت ولاءها للخليفة العباسي والسلطان المصري في القاهرة اللذيْن كانا يبعثان الأعلام والخلع لحكامها. وفي أواخر الحكم الجلائري خضعت الموصل لسلطة القرة قيونلو. ومنذ نهاية القرن الثامن الهجري / الرابع عشر الميلادي فقد الجلائريون سلطتهم على القسم الجنوبي من العراق الذي حكمه أمراء عرب المنتفق (المنتفك) وقبان بصورة مستقلة، وأخذوا يشنون هجماتهم على الحلة وبغداد لإخراج الجلائريين منها. وشهدت بغداد انتفاضة واسعة ضد الإدارة الجلائرية سنة

764هـ/1362م قادها أعيان المدينة وقواد الجيش وأجبروا حاكم بغداد (أمين الدين مرجان) على تأييدهم وإعلان خلعه للسلطان الجلائري وتقديم الولاء للخليفة العباسي والسلطان المصري، وخطبوا باسمهما على المنابر، وبعثوا إلى القاهرة وفداً يطلبون العون والمساعدة، فرحب المصريون بالوفد، وأعلنوا مساعدتهم للانتفاضة وفتح الحدود بين العراق والدولة المملوكية والدخول إلى الشام في حالة فشل الانتفاضة. ووقفت القبائل العربية المحيطة ببغداد ونهر الفرات إلى جانب الثوار.

وتصدى العراقيون لقوات تيمور أيضاً، وقدموا تضحيات كبيرة وهم يدافعون عن بغداد وواسط والحلة وتكريت ومدن الفرات، بل إنهم تمكنوا من أسر (ميرانشاه) ابن تيمور في أثناء توجّه قوات تيمور نحو البصرة. وحاصروا تكريت واحداً وعشرين يوماً، ولم يتمكنوا من دخولها إلاّ بعد رمي أسوارها بالمجانيق والعرادات وتهديم قسم منها.

إدارة العراق في العهدين الإيلخاني والجلائري :

لم يكن الإيلخانيون ولا الجلائريون يملكون قبل مجيئهم إلى العراق موروثاً حضارياً ولا رصيداً في ميدان الثقافة والفكر، ولم تكن لهم تجارب سابقة في الحكم. ولما احتلوا العراق واجهوا حضارة إنسانية متقدمة، فكان عليهم استيعاب أساليبها ونظمها. فاستعانوا ببعض موظفي الإدارة السابقة، وحافظوا على معظم التنظيمات التي كانت سائدة في الخلافة العباسية، وأخذت عاداتهم وتقاليدهم تذوب أمام التأثير التدريجي للحضارة العربية.

وكان طبيعياً أن يطرأ تبدل في مركز العراق، الذي لم يعد مركزاً للحكم بل ولاية إيلخانية أو جلائرية يرأسها صاحب الديوان أو الوزير والذي هو الوالي، باستثناء حكم حسن الكبير وأحمد جلائر، إذ أصبح العراق مركز الحكم. ومع ذلك فإن حسن الكبير لم يتخذ لنفسه لقب سلطان، بل فضل أن يكون تابعاً للخليفة العباسي في مصر. ودعا السلطان المصري إلى إرسال جيش يتسلم بغداد تمهيداً لوحدة البلدين، تقربًا إلى العراقيين وكسباً لولائهم له. وقد أراد إضفاء مسحة دينية على حكمه، فلقب نفسه (الشيخ)، وفعل مثله أولاده من بعده.

أما بخصوص مناطق الإدارة فقد حافظ الإيلخانيون والجلائريون على التقسيمات الإدارية السابقة؛ أي إن العراق الحالي كان يضم ثلاث ولايات هي العراق العربي، والجزيرة (ديار بكر)، وبلاد الجبل (كردستان). وكان العراق العربي، وهو القسم الأكبر، مقسوماً إلى خمس مناطق إدارية يقال لها أعمال، فضلاً عن المركز. وهذه الأعمال هي الأعمال الشرقية وتضم الخالص وطريق خراسان (محافظة ديالى حالياً)، وأعمال (دجيل والمستنصري) بين بغداد وتكريت، والأعمال الفراتية (محافظة الأنبار حالياً)، والأعمال الحلية والكوفية، والأعمال الواسطية والبصرية. وكان يدير كلا منها حاكم يقال له صدر أو عامل، وهو يمثل المحافظ في زماننا. ولكنّ هذه التقسيمات لم تستمر إلى نهاية الحكم الجلائري، إذ تجزأت البلاد بعد حملات تيمور، وفقدت الحكومة سيطرتها على كثير من المناطق التي حكمتها القوى المحلية أو المشايخ، فالقبائل العربية كانت في الجنوب وعلى الفرات والبادية الغربية، وأمراء القبائل الكردية والتركمان في الشمال، وتحددت سلطة الجلائريين ببغداد وضواحيها.

ومن ناحية أخرى أدى تحول مركز العراق إلى ولاية إلى إلغاء معظم دواوين الإدارة السابقة، ولم يبق سوى ديوان بغداد أو ديوان الوزير، وصار رئيسه يسمى "صاحب الديوان" الذي هو الحاكم

الأعلى في العراق. وكان يرتبط به عدد من الموظفين منهم كاتب السلطة الذي يترأس كتاب الديوان، وإلى جانبه كاتب الإنشاء وهو كاتب السر الذي يتولى صياغة الأوامر الإدارية والمكاتبات مع السلاطين والحكام. وهناك وظيفة المشرف وهي وظيفة تعني المراقب أو المفتش المالي، وتقوم إلى جانب معظم الوظائف في خارج بغداد، بل وجد مشرف على صاحب ديوان بغداد وآخر للعراق يعينه السلطان.

أما الناظر فوظيفته مالية، إلا أنه يتولى الإشراف على الشؤون الإدارية في خارج بغداد أيضاً. والمستوفي وظيفته مالية أيضاً، إذ كان ينظر في جميع الشؤون المالية للدولة ويضبط حساباتها ويطلع الحاكم على الوضع المالي للبلاد وينظم ويعطي الرواتب ويحفظ السجلات المالية، واستمرت الوظائف الدينية مثل قاضي القضاة والقاضي والمحتسب وصدر الوقوف ونقيب الإشراف وشيخ الشيوخ وأمير الحاج.

وإذا كان الإيلخانيون والجلائريون قد اعتمدوا على بعض أبناء البلاد التي حكموها في تسيير شؤون الإدارة المدنية بسبب جهلهم لها، فإن الشؤون العسكرية ظلت بأيديهم. وكانت وظيفة الشحنة وصاحبها أشبه بالحاكم العسكري للمدينة أو مدير الشرطة المسؤول عن الأمن، ويطلق عليه أحياناً اسم (الداروغة).

وكان الفساد وعدم الكفاية وتبدل الولاة السريع، أهم سمات الإدارة. وكان الحكام والموظفون معرضين للسجن والتعذيب والمصادرة وحتى القتل دائماً بسبب الشغب والتآمر بينهم وتبدل الموظفين. وكان السلطان يمنح إدارة العراق عن طريق الضمان أو القبالة إلى صدر الديوان ليتولى تضمين المناطق التابعة له في مقابل مبلغ من المال يقدمه الضامن (الحاكم) الذي يتولى جباية الضرائب المقررة من منطقته محتفظاً بالزيادة لنفسه.

وكان الجانب العسكري هو المجال الذي برز فيه كلّ من الإيلخانيين والجلائريين. وتجدر الإشارة إلى أنّ الجيش العباسي قد انهار بعد دخول الإيلخانيين بغداد ولم يعد هناك سوى الحاميات العسكرية الإيلخانية أو الجلائرية والتيمورية التي توزعت على المدن الرئيسة وعددها قليل جداً. لكن الجيش شهد توسعًا في عهد الجلائريين الذين ضموا إليه عناصر من العرب والتركمان والكرد. وكانت قيادة الجيش تتركز بيد أمراء الألوية (قواد العشرة آلاف) وهم أربعة، أعلاهم رتبة البكلاري بيك (أمير الأمراء) الذي هو القائد الأعلى للجيش، ويليه الأمراء الثلاثة الآخرون ويقال لكل منهم النويان (أي رئيس التومان) وهي كلمة مغولية تعني عشرة آلاف، ثم يليهم أمراء الألوف والمئات والعشرات. وأصغر وحدة تتكون من عشرة مقاتلين ينتمون إلى قبيلة واحدة، وكان أفراد القبائل المنضوية تحت لوائهم مقاتلين جميعاً. والأصناف الرئيسة هي الفرسان والمشاة. وينقسم الجيش في أثناء المعركة إلى القلب والميمنة والميسرة تتقدمهم الطليعة أو مقدمة الجيش، يحملون أسلحة خفيفة هي القسي والسهام والرماح والسيوف والأطبار والسكاكين والدبابيس. لكن احتكاك المغول بالصينيين وبالعرب علّمهم استخدام الأسلحة الثقيلة كالمجانيق والعرادات وقاذفات النفط والدروع.

القرة قيونلو (814-874هـ/1411-1470م):

طائفة من بدو التركمان نزحوا من تركستان الغربية بسبب صراعهم مع المغول وتوجهوا في عهد السلطان الإيلخاني ارغون إلى أذربيجان ثم إلى ارزنجان وسيواس وأنحاء الأناضول الشرقية المجاورة لأرمينيا. وعرفوا باسم (سود الغنم) أو

أصحاب (الغنم السود) لاشتهارهم بتربية هذا النوع من الغنم واتخاذه شارة لراياتهم. وعرفوا أيضاً بالبارنية، نسبة إلى باران أحد أحفاد أوغوز البطل الأسطوري عند الأتراك، والقبيلة تتفرع إلى عشائر وبطون أهمها بهارلو التي كانت الزعامة في يدها.

ارتفع شأن الأسرة أيام زعيمها بيرام خواجة بن تورة ميش بتبعيتها للجلائريين، واستفاد أوييس من خدماتهم العسكرية في محاربة حكام الموصل وسنجار الذين رفضوا الخضوع له فانتهزوا الفرصة لبسط سيطرتهم على المنطقة، وحكموها باسم الجلائريين. فكان ذلك بداية إمارتهم. وكانوا يغتنمون ضعف الجلائريين فيعلنون استقلالهم بين حين وآخر.

توسعت الإمارة في عهد قرة محمد بن تورة ميش، وشملت أنحاء واسعة من أذربيجان وأرمينيا والأناضول وشمالي العراق، ولاسيما في عهد أحمد جلائر الذي تزوج من ابنة قرة محمد فتحولت العلاقة بينهما من التبعية إلى التحالف ضد الثائرين على الحكم الجلائري. غير أن الإمارة شهدت تراجعاً مؤقتاً في نهاية القرن الثامن الهجري/ الرابع عشر الميلادي بعد اجتياح تيمور لإيران والعراق والأناضول، الأمر الذي دفع بقرّة محمد إلى أن يوثق علاقته بالجلائرين، والسعي لمحالفة مماليك مصر حتى قيل إنه خطب باسمهم على المنابر في تبريز. لكنه قتل سنة 791هـ/1389م في معركة مع أتباع تيمور، فخلفه ولده قرة يوسف، المؤسس الحقيقي لحكم القرة قيونلو والذي تزايد عدد أتباعه حتى بلغ أربعين ألفًا. ولكنّ قوات تيمور تمكنت من دحره بعد حملات عدة، والتجأ إلى بلاد الشام ثم عاد إلى الموصل بعد انسحاب قوات تيمور من بغداد، وساعد حليفه أحمد جلائر في تثبيت حكمه في بغداد، بعد أن تمرد عليه جيشه بتحريض من بعض أفراد الأسرة الجلائرية.

وعندما سمعا بأخبار تحرك قوات تيمور ثانية إلى بغداد اضطرا إلى مغادرة العراق سنة 803هـ/1401م وتوجها نحو الأناضول لاجئين عند سلطانها بايزيد الأول. وبعد انسحاب تيمور من بغداد عاد قرة يوسف إلى العراق واستقر مع أتباعه في المناطق الممتدة بين هيت والحلة، واستعان به أحمد جلائر في القضاء على ثورة قادها أحد أبنائه في الحلة بتحريض من الأمراء والوزير. ولكن خلافًا نشب بين الحليفين أدى إلى احتلال قرة يوسف لبغداد بعد أن غادرها أحمد إلى الشام. وفي تلك الأثناء داهمت قوات تيمور أطراف بغداد مرة ثالثة فهرب منها قرة يوسف إلى الشام أيضًا، وهناك سجنا معًا بأمر من السلطان المصري وبأمر من تيمور الذي عقد صلحًا مع المماليك، واتفقا على تقسيم البلاد بينهما إن تمكنا من الخروج من السجن. وعند وفاة تيمور سنة 807هـ/1405م أطلق سراحهما فعاد قرة يوسف إلى تبريز وأعلن استقلاله في أذربيجان فيما عاد أحمد إلى العراق حسب الاتفاق بينهما. ولكن سرعان ما تجدد العداء بينهما وراح كل منهما يسعى إلى الإيقاع بالآخر، الأمر الذي حتم الصدام بينهما والذي انتهى بقتل السلطان أحمد، وضم ممتلكات الجلائرين إلى القرة قيونلو. وفي الخامس من محرم سنة 814هـ/1411م استولى شاه محمد ابن قرة يوسف على بغداد.

عانى العراق من المنازعات الأسرية بين أمراء القرة قيونلو، وتعرضت بغداد للحصار سنة 823هـ/1420م على يد قرة يوسف الذي أراد معاقبة ولده شاه محمد لاستقلاله بالعراق ورفضه دفع الخراج. وبلغت المنافسات أشدها بعد وفاة قرة يوسف في السنة نفسها، فتوجه ولداه اسبان وجهانشاه إلى بغداد، وتوجه أخوهم الثالث أبو سعيد إلى مدينة حصان (في محافظة الكوت حالياً)، فيما

غادر أخوهم الرابع إسكندر كركوك متوجهاً إلى تبريز واستولى على الحكم هناك. وأراد اسبان أن ينتزع السلطة من أخيه شاه محمد من بغداد، فاستولى على دجيل وحربى وتكريت والخالص وطريق خراسان والحلة وواسط وأطراف بغداد. عندئذ اضطر شاه محمد إلى الفرار نحو مدينة حديثة على الفرات ومنها توجه إلى الموصل فحكمها، وضم إليه أربيل وداقوق وكركوك والتون كوبري فتجزأ العراق. وبذل شاه محمد محاولة للعودة إلى بغداد لكنه قتل سنة 837هـ/1433م قرب حلوان (درتنك)، واستولى اسبان على ما كان بيده من أملاك في شمال العراق. وأراد مدّ نفوذه إلى القسم الجنوبي من العراق، فهاجم البصرة، ولكن القبائل العربية هناك تصدت له وأجبرته على التراجع.

وتعرضت بغداد للحصار مرة أخرى على يد جهانشاه الذي استولى على الحكم في تبريز سنة 831هـ/1427م. فما أن علم بوفاة اسبان سنة 848هـ/1444م واندلاع الحروب بين أبناء الأسرة في بغداد حتى قدم إليها وحاصرها ستة شهور ودخلها سنة 850هـ/1446م وعين ولده محمدي ميرزا حاكما عليها، فعاد العراق تابعاً لمركز الدولة في تبريز. وأعقب محمدي ميرزا بير بوداق بن جهانشاه سنة 852هـ/ 1448م الذي أعلن انفصاله عن مركز الدولة في تبريز، فسار إليه أبوه وحاصره في بغداد سنة ونصفاً ثم قتله بعد أن دخل بغداد سنة 870هـ/1465م وولى أحد أمرائه عليها وهو بير محمد التواجي، الذي توفي سنة 872هـ/1467م وتولى بعده شاه منصور بن زينل ولكن حكمه لم يستمر طويلا إذ أنّ حسن الطويل حاكم الاق قيونلو قتل جهانشاه ودخلت قواته بغداد سنة 874هـ/1469م.

وقد اتسمت علاقات القرة قيونلو الخارجية بالعداء والحروب المستمرة مع بقايا التيموريين في إيران وبلاد ما وراء النهر ومع الاق قيونلو والمماليك في بلاد الشام ومصر باستثناء بعض الفترات، وعرف عنهم عدم التزامهم بالمواثيق والعهود وسرعة تغيّرهم وخيانتهم.

الاق قيونلو (874-914هـ/1470-1508م):

قبيلة تركمانية أخرى نزحت في أواخر القرن السابع الهجري/ الثالث عشر الميلادي من تركستان الغربية إلى أذربيجان، ثم إلى جهات الأناضول، واتخذت ديار بكر مقراً لها. وتوسعت في أنحاء الموصل وسنجار وأربيل وعرفت بأصحاب الغنم البيض (بيض الغنم) لاشتهارها بتربية هذا النوع من الغنم واتخاذه شعاراً لها. وعرفت أيضا بالبايندرية نسبة إلى بايندر أحد أحفاد أوغور وانضوت تحت لوائها أقسام من بعض عشائر الغز.

بدأ نشاط الأسرة السياسي في عهد زعيمها طور علي الذي شارك الإيلخانيين غاراتهم على بلاد الشام. وأخذ يتوسع شمالا باتجاه طرابزون المسيحية على البحر الأسود وبلاد العثمانيين. واستمر الحال كذلك في عهد ولده قتلو (قطلو) الذي أعقبه ولداه أحمد ثم قرة عثمان الذي يعدّ المؤسس الحقيقي لإمارتهم. حازت الأسرة شهرة أيام تيمور وقاتلت معه بقيادة زعيمها قرة عثمان الذي لقب (قرة يك) لأنه كان أسمر اللون. فحافظت الإمارة على استقلالها، وبلغت عصرها الذهبي أيام حفيده حسن اوزون "الطويل" (857-882هـ/1453-1477م) وهو لقب لحق به لطول قامته. وقد قضى على حكم القرة قيونلو في تبريز وأرسل ولده مقصود إلى بغداد فدخلها في 14 جمادى الآخر سنة 874هـ/ 1469م. وكان قبل هذا التاريخ قد استولى على الموصل وأربيل، وامتدّ حكم الأسرة ليشمل ديار بكر إلى حدود

الشام والعراق وأذربيجان وبلاد الجبل وفارس إلى حدود خراسان.

أقطع حسن الطويل ولده مقصود إدارة العراق، يساعده عدد من أمراء الجيش، فقضوا على المعارضين، غير أنهم لم يتمكنوا من مدّ نفوذهم إلى الأقسام الجنوبية من العراق. وعانى حكمهم من الفوضى والاضطراب بسبب معارضة العراقيين لحكمهم وتواصل حركات التمرد بين أفراد الأسرة وأمراء الجيش وتبدل الحكام السريع، فقد تولى حكومة بغداد حتى وفاة حسن الطويل خمسة حكام كانوا يحكمونها بصورة مستقلة. وقد تعرض معظمهم للقتل أو العزل والنفي حتى استولى يعقوب بن حسن الطويل على السلطة سنة 883هـ/1478م، فأخضع العراق لحكمه المباشر. ولكن الصراعات استمرت بين أبناء الأسرة والأمراء في أذربيجان وديار بكر والعراق، فتجزأت أملاكهم في الوقت الذي أخذت فيه الحركة الصفوية تتقوى يوما بعد يوم، وتستولي على أملاكهم بعد وفاة يعقوب سنة 896هـ/1490م، خاصة بعد أن استولى الصفويون على تبريز، وفي سنة 914هـ/1508م احتلوا بغداد بعد أن هرب حاكمها الاق قيونلي باريك بيك ووضع حداً لحكم الاق قيونلو.

كان موقف إمارة الاق قيونلو بين دولتين كبيرتين أي العثمانيين في الشمال والمماليك في الجنوب قد أعطاها وزناً كبيراً في العلاقات القائمة بين هاتين الدولتين فضلا عن وقوعها على طرق التجارة بين الشرق والغرب. ولم تكن علاقتهم بالدول الأخرى أفضل من الأسرة السابقة، إذ غلب عليها الطابع الحربي مع القرة قيونلو ومع العثمانيين والمماليك. ولذلك أرادوا التقرب إلى أوربا فوصل بلاط حسن الطويل مبعوثون بنادقة لإقامة تحالف بينهما ضد العثمانيين. ووطدوا علاقتهم بإمارة شيروان (أرمينيا) وصاهروهم وتحالفوا معهم ضد الصفويين. لكن علاقاتهم ببلاد الكرج (جورجيا) أخذت طابعاً حربياً، وقد تكررت هجماتهم عليها طوال حكم حسن الطويل وابنه يعقوب.

وقف العراقيون بوجه قبائل التركمان عند دخولهم بغداد. وحتى قبل دخولهم حاولت العشائر العربية القيام بانتفاضة في بغداد والاستيلاء على الحكم. ومع أن الانتفاضة قد فشلت فإنّ العراقيين استطاعوا إيقاف تقدم القرة قيونلو نحو البصرة بعد أن تحالفت القوى المحلية الحاكمة في الجنوب مع عشائر البصرة من عرب المنتفق وقبان وأجبروهم على التراجع. ووقف ضدهم الأمير فضل ابن عليان الطائي حاكم الجزائر (منطقة هور الحمار) وبذلك تحددت سلطتهم في القسم الشمالي من العراق وبغداد وأطرافها وديالى وواسط والحلة، وحتى المدينتان الأخيرتان كان حكمهم فيهما مزعزعاً، أما بقية مناطق العراق ولاسيما الجنوبية فقد ظلت بيد حكامها المحليين من الزعامات العشائرية.

واستطاعت العشائر المتحالفة مع بقايا الجلائريين إقامة كيان مستقلّ مركزه الحلة يوجهون منه الهجمات على القرة قيونلو لإخراجهم من بغداد. ولكن هذا الحكم انتهى سنة 835هـ/1431م لتقع المنطقة تحت سيادة تحالف عشائري آخر قاده المشعشعون بقيادة محمد بن فلاح والذين اتخذوا الحويزة مقراً لهم لضرب التركمان ومنعهم من التقدم نحو الجنوب. وتوسعوا غرباً باتجاه كربلاء والكوفة والنجف والحلة، وشمالا باتجاه واسط وديالى وبغداد، وأخرجوا القرة قيونلو من واسط سنة 853هـ/ 1450م ومن الحلة بعد أربع سنوات.

واستغل المشعشعون الفوضى التي عمت العراق في بداية حكم الاق قيونلو ليبسطوا سيادتهم على الحالة، ووصلوا أطراف بغداد وطريق خراسان. بل إنهم استغلوا لجوء بعض أفراد أسرتي القرة

قيونلو والاق قيونلو إليهم للتدخل في الشؤون الداخلية للأسرتين وتحريض بعضهم ضد البعض الآخر.

وفي الفرات الأعلى وبداية الشام أقام آل فضل الطائيون إمارتهم في الرحبة، وقويت شوكتهم في عهد الإيلخانيين والجلائريين ووقفوا ضدهم، وحكموا مناطقهم بصورة مستقلة. بل إنهم مدّوا نفوذهم على مدن الفرات مثل الحلة وجنوباً حتى البصرة بقيادة أميرهم محمد بن جبار (نعير). وبعد مقتله سنة 808هـ/ 1405م خلفه ابنه يوسف (العجل) الذي واجه القره قيونلو ببسالة، واستولى على مدينتي عانة والأنبار. ووصلت غارات أتباعه أطراف بغداد سنة 814هـ/1411م فتخوف التركمان منه واضطر كثيرون منهم لمغادرة المدينة، لكنه لم يتمكن من دخول بغداد. وبمقتله بعد سنتين ضعفت الإمارة بسبب الصراع بين أفرادها حول الزعامة، حتى تولاها عذرا بن علي بن عير فأعاد إليها قوتها وبدأ حركة استرداد واسعة مع القبائل العربية الأخرى، فاستولى على الحلة سنة 834هـ/1431م وعيّن عليها حاكما، واتخذها قاعدة لشنّ الهجمات ضد القرة قيونلو في بغداد. ومع أنّ الإمارة ضعفت بعد موته بعد سبع سنوات فإنّهم تمكنوا من منع وقوع الحلة بيد التركمان، وواصل أخوه مدلج تصديه للقرة قيونلو، بل إنهم تدخلوا في الشؤون الداخلية للتركمان بدعم أمرائهم المتحاربين أحدهم ضد الآخر.

أي إن القرة قيونلو والاق قيونلو لم يحكموا غير القسم الشمالي من العراق وبغداد وما جاورها. وإن طبيعتهم البدوية وتخلفهم لم يمكناهم من إقامة حكومة مركزية، أو ما يمكن أن نطلق عليه اسم دولة، بل كان حكمهم أشبه بدويلات المدن. وعلى عادة الحكام الأتراك المعاصرين كان حكم الأقاليم وإدارة المدن يوزع على أبناء الأسرة ليحكم كل منهم منطقته بصورة مستقلة، ويعيش على مواردها هو وأتباعه، فكان الحاكم الأعلى في تبريز يقطع أحد أبنائه أو إخوته حكم العراق، مقابل مبلغ من المال يؤديه كل سنة، ليتولى بدوره توزيع إدارة المدن والمناطق التابعة له على أتباعه من الأمراء والسباهية (الفرسان المقاتلين) وإرسال جزء منها للمركز، ولكن الاضطرابات وسرعة تبدل الحكام لم تسمح للجند بزراعة الأرض وتعميرها، فكان مع الحاكم مجموعة من الأمراء (نواكر) مع جنودهم ينتقلون معه أينما انتقل وتنتهي علاقتهم بالمنطقة حالما ينتهي حكمهم لها. وكان توزيع الإقطاعات يتم حالما يتسلم حاكم بغداد الجديد مسؤولياته، غير أن ذلك لم يكن مطبقا دائما، فقد يتنازع الأبناء والإخوة مناطق حكمهم ويحاول كل منهم توسيع ما بيده على حساب الغير، فعمت الإدارة الفوضى وعدم الاستقرار.

والواقع أنه لم يبرز من بين التركمان حاكم قادر على وضع الإدارة على أسس ثابتة وقوية، لأنهم كانوا بعيدين عن مظاهر المدنية والعمران واتصف معظمهم بالقسوة والفساد والجشع وحب القتل والتخريب. وقد أجمعت المصادر على أنهم "كانوا سببًا لخراب بغداد وغيرها من مدن العراق. وأنهم شرّ عصبة، لازالت الفتن في أيامهم ثائرة والحروب قائمة"، فمنهم من "تخبط دماغه واختل رأيه"، وآخر كان "في غاية الحماقة تنتابه حالات جنونية"، ومنهم "من يركب أكثر نهاره بالطبل والزمر"، أو كان "ذا خيالات فاسدة عديم العقل والتدبير فاسد التفكير"، وبعضهم كان يلقب "الملك النوام" لأنه "ينام نهارًا وينتبه ليلا" يقضون أوقاتهم باللهو وتناول الأفيون والمسكرات بإفراط.

وبدلا من أن يستعينوا بأهل الخبرة والقدرة في تسيير الإدارة والاهتمام بشؤون البلاد، أحاطوا أنفسهم بعدد من الناصحين والمستشارين من

المنتسبين إلى الإسلام أو الذين لا يعرفون من القرآن والشريعة إلاّ القليل، وعهدوا بالإدارة إلى الدراويش والمنجمين ومدعي العلم والمعرفة بالفأل والطالع من أجل ترسيخ الولاء لهم، فساءت الإدارة وفقد الأمن وانتشرت عصابات السطو وأعمال الشقاوة واللصوصية في المدن وخاصة بغداد.

وعلى الرغم من عزلتهم عن أهل البلاد، فقد اضطروا إلى اقتباس بعضهم نظم الإدارة من الأقاليم الإسلامية التي احتكوا بها. فقد أشارت المصادر إلى وجود ديوان بغداد الذي يرأسه الوزير، وذكرت أسماء بعض وزرائهم ممن كانوا يتولون الشؤون المالية. وإلى جانبهم موظف مالي آخر لم نسمع به من قبل يقال له (مجيب الغلة) كان مسؤولا عن تموين الجيش وتوفير المواد الغذائية له عن طريق النهب والاستيلاء على حاصلات السكان بالقوة. والتمغاجي المسؤول عن الضرائب والشحنة والداروغة (حاكم المدينة العسكري). أما الشؤون الشرعية فقد ظلت بيد القضاة الذين كانوا يزاولون واجباتهم بصعوبة بالغة وسط تدخل الحكام وتعسفهم.

الصفويون (914-941هـ/1508-1534م):

تعرض العراق في مطلع القرن العاشر الهجري /السادس عشر الميلادي لغزوة جديدة قادمة من الشرق أيضا، قادها هذه المرة الصفويون الذين اتخذوا من الدين ستاراً للسيطرة السياسية وفرض عقيدتهم بالقوة.

ينتسب الصفويون إلى أسرة تركمانية من أذربيجان، لم يكن لها ماض في الإدارة والحكم بل عرفت بالزهد والتصوف. وقد عرفت بهذا الاسم نسبة إلى جدّهم الأعلى صفي الدين اسحق (بن أمين الدين جبرائيل) الاردبيلي المتوفى سنة 735هـ/ 1334م. فيما يدعي الصفويون أن نسبهم يرجع إلى الإمام السابع موسى الكاظم. وقد حققت الأسرة نفوذا في أنحاء اذربيجان في عهد المغول والجلائريين الذين أغدقوا عليهم الأراضي والأوقاف رغبة منهم بالتقرب إلى رجال الدين خاصة آل البيت لنفوذهم الراسخ والواسع بين المسلمين. وكان صفي الدين معاصراً للسلطان الإيلخاني غازان وله مهابة عند المغول، وتلقى حسن جلائر الوعظ على يديه في أردبيل. وكان تزايد مكانة الأسرة الصفوية قد جعل أسرة القرة قيونلو الحاكمة في إيران تنظر إليها بحذر بل اضطهدتها، فلجأ الصفويون إلى تحالف مع الاق قيونلو ودخلوا في مصاهرات معهم، وخاصة عندما تولى المشيخة جنيد بن إبراهيم الذي بدأ يحشد الأنصار والمريدين ونشط في العمل ضد القرة قيونلو الذين أمروا بطرده من أردبيل، فسار إلى العراق ثم إلى سورية ومنها إلى ديار بكر لاجئا عند حسن الطويل الذي زوّجه أخته. وكان حسن الطويل على علاقة سيئة بالقرة قيونلو وبالعثمانيين، فأراد أن يتقوى بالصفويين. وبعد مقتل جنيد تولى المشيخة ولده حيدر الذي تربى في كنف خاله حسن الطويل وتزوج ابنته حليمة بيكم (علم شاه) الذي أخذ ينظم أتباعه في أذربيجان واتخذ لهم شعارا بشكل قلنسوة حمراء لها اثنتا عشرة طيلة على عدد الأئمة الاثني عشر فدعوا (القزلباش) أي أصحاب الرؤوس الحمر. ولكن خلافا نشب بين حيدر ونسيبه يعقوب بن حسن الطويل الذي تعاون مع حاكم شيروان (أرمينيا) على قتل حيدر سنة 893هـ/1488م.

ولما ضعفت سلطة الاق قيونلو وتجزأت أملاكهم وقامت الحروب بين أمرائهم، أراد بعضهم الاستفادة من خدمات الصفويين ضدّ خصومهم. فأخذ شأن الأسرة بالارتفاع مجدداً، وتحولت من حركة

دينية إلى حركة سياسية واسعة في عهد إسماعيل بن حيدر الذي بدأ ينظم أتباعه متخذاً القوة العسكرية وسيلة للوصول إلى السلطة. وانقلب على أخواله الاق قيونلو وأجبر آخر حكامهم مراد بن يعقوب على مغادرة إيران والتوجه إلى بغداد ثم إلى ديار بكر. واستولى إسماعيل على تبريز سنة 907هـ/ 1501م.

وبعد أن بسط إسماعيل بن حيدر سلطته على إيران وأذربيجان وديار بكر، راح يوجه أنظاره نحو العراق بحكم موقعه الجغرافي وغناه الاقتصادي واعتباره منطلقا للسيطرة على البلدان العربية الأخرى، فأرسل جيشاً يقوده حسين بك (لا لا) ثم تبعه هو بقوة أخرى، ودخل بغداد في 25 جمادى الثانية سنة 914هـ/1508م بعد أن فرّ حاكمها باريك بك البايندري إلى حلب وبسط إسماعيل سيطرته على مدن العراق الأخرى.

تحول مركز العراق إلى ولاية صفوية يديرها وال أطلق عليه اسم (خليفة الخلفاء) بعد أن كان اسمه خادم بك ولُقب بأبي منصور. وأراد إسماعيل فرض مذهبه بالقوة، وقام بتخريب مشاهد الأئمة والمشايخ وإقامة مذبحة راح ضحيتها الكثير من السكان وقتل العلماء وأحرق كتبهم. واضطر الكثير منهم إلى مغادرة العراق هرباً من الفوضى وفي مقدمتهم قاضي بغداد قوام الدين يوسف الذي ارتحل إلى بلاد الروم، وأفراد الأسرة الكيلانية وغيرهم كثيرون. ولم يسلم من بطشه حتى سكان البادية، إذ شنّ الحرب على القبائل العربية ونهب أموالها واضطهد السكان وأجبرهم على اتباع مذهبه بالقوة، وأكثر من استخدام الفرس في الإدارة، ووزع الحاميات على المدن الرئيسية لمنع قيام أية حركة مناوئة. ولم يتردد في التحالف مع ملوك أوروبا لاقتسام الوطن العربي، فبعث سفارة إلى البنادقة يطلب أسطولا لحصار موانئ الشام من البحر فيما يهاجمها هو من البر.

ولم يخلُ ذلك العهد من ثورات وانتفاضات المعارضة ومحاولات للانفصال مثل الثورة التي قادها ذو الفقار الذي أعلن استقلاله بالعراق والتف حوله السكان في بغداد، ولكنّ الصفويين تمكنوا من القضاء عليها سنة 936هـ/1529م وعينوا على بغداد واليًا اسمه محمد خان، وعهدوا بإدارة كركوك إلى صوفي كلهر، ولواء البندنجين (مندلي) إلى غازي خان، ولواء الحلة إلى سيد بك، ولواء واسط والجوازر (الحمار) إلى قناصوه بك، ولواء الرماحية إلى صالح سلطان، أما الولاية الشمالية فقد خضعت للعثمانيين سنة 921هـ/ 1515م. وقد أدى وصول الصفويين إلى العراق إلى تماس مباشر مع العثمانيين الأمر الذي حتّم الصدام بينهما، فكان العراق ساحة لهذا الصراع الذي حسم لصالح العثمانيين سنة 941هـ/1534م.

نخلص مما تقدم أنه حكم العراق بعد انتهاء الخلافة العباسية وبداية الحكم العثماني له ستة أقوام وسلالات غريبة عنه، غزته من الشرق. كانت تلك الأقوام أقل شأنا منه في ميدان الحضارة والدراية في شؤون الإدارة والحكم، ولذلك فإنها تأثرت به ولم تؤثر فيه. بل إن بعضها مثل المغول والجلائريين استعربوا ، وتمثلوا الحضارة العربية الإسلامية، واستمروا في حكم العراق على وفق الأساليب والوظائف التي عمل بها العباسيون مع تغيير في بعض التسميات. إلا أن مركز العراق تحول من قاعدة للحكم إلى ولاية من ولايات الدول التي أقاموها في أذربيجان وأواسط آسيا.

انصب اهتمام تلك الأقوام على مصالحهم الخاصة دون الأخذ بنظر الاعتبار مصالح السكان.

وكان همهم جمع المال في أقصر مدة ممكنة، لذلك تميزت تلك العهود بالصراع بين الأمراء حول السلطة مع سرعة تبدل الحكام. وكان موقف السكان رافضا لذلك الوضع، فقامت الانتفاضات بين حين وآخر، وظهرت إمارات مستقلة شكلت كيانات خاصة بها مثل آل فضل في البادية الغربية ومنطقة الجزيرة الفراتية، والمشعشعين وآل عليان والمنتفق في الجنوب والإمارات الكردية في الشمال. وأعلن بعض هذه الإمارات تبعيته لحكام مصر والشام. وغادر الكثير من العلماء والمفكرين والحرفيين إلى البلاد العربية التي كانت في منأى عن سيطرة المحتلين، فيما تمسك آخرون بموروثهم الحضاري وعملوا على بناء المدارس ومراكز العلم وتأليف الكتب حفاظا على الهوية العربية ووسيلة المقاومة.

أ.د. نوري عبد الحميد خليل العاني

جامعة بغداد



صورة تمثل مقابلة بين هولاكو المغولي والخليفة العباسي

المصدر: J. Sublet, Les trois vies du Sultan Baibars, Paris, 1992, p.186



منمنمة من كتاب "جامع التواريخ" لرشيد الدين

تمثل فرسانا من المغول

المصدر: **J. Sublet, Les trois vies du Sultan Baibars, Paris, 1992, p.162-163**



صورة تمثل حصار مدينة الموصل من قبل المغول

منمنمة من كتاب "جامع التواريخ" لرشيد الدين (القرن 14م)

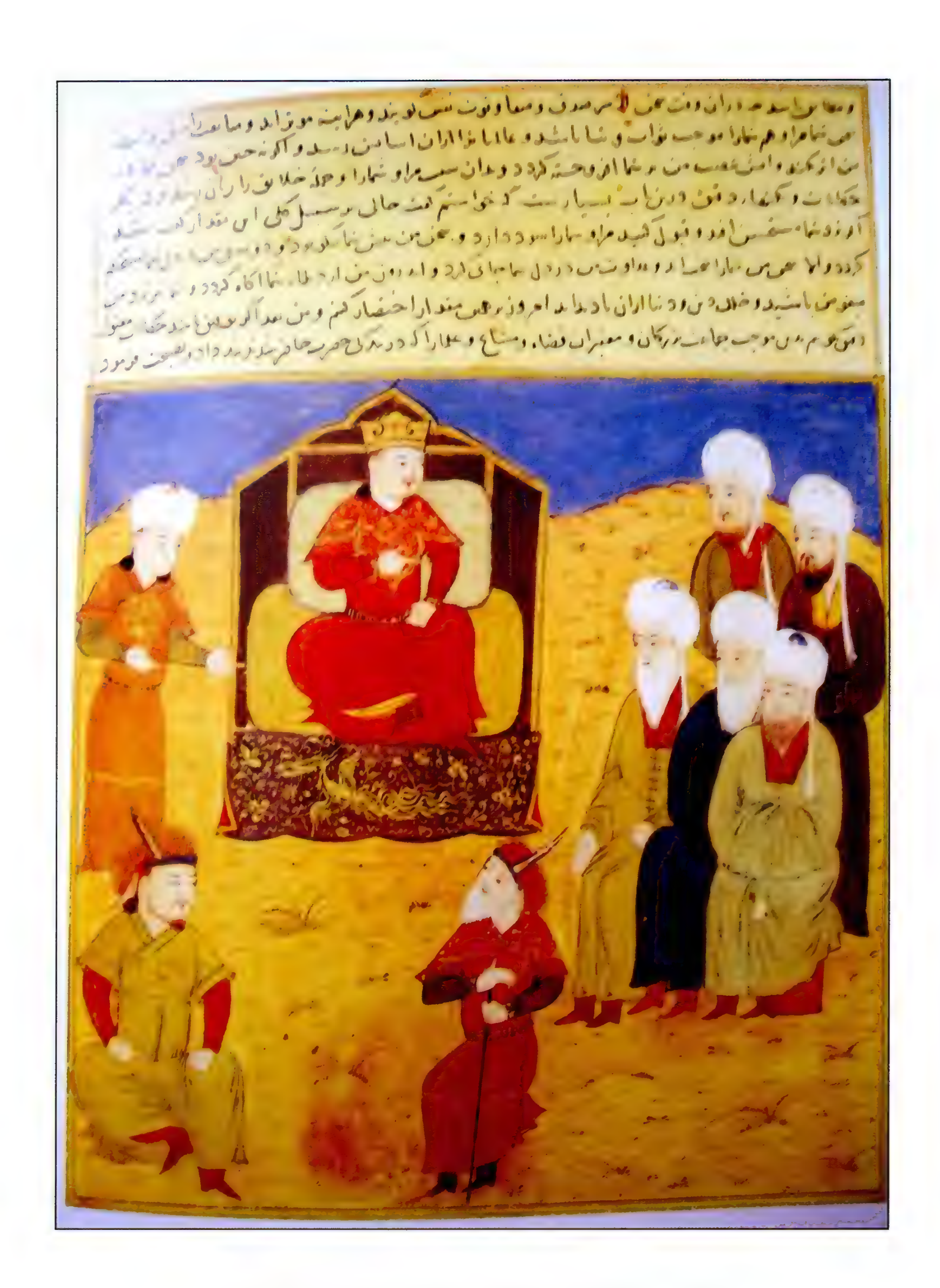
المصدر: J. Sulbet, les trois vies du Sultan Baibars, Paris, 1992, p. 148



صورة معركة بين المغول والجيوش المصرية

منمنمة من كتاب "جامع التواريخ" لرشيد الدين (القرن 14م)

المصدر: **J. Sulbet, les trois vies du Sultan Baibars, Paris, 1992, p. 51**



منمنمة من كتاب "جامع التواريخ" لرشيد الدين (القرن 14م)

تمثل الملك المغولي غازان على كرسي الملك

ثانيًا : الحياة الاقتصادية والاجتماعية

أولاً - الحياة الاقتصادية :

يتأثر النشاط الاقتصادي مثل أي نشاط إنساني آخر بالأوضاع السياسية السائدة، ومدى ما توفره السلطة المركزية من أمن واستقرار. ومما لا شك فيه أن الأوضاع السياسية التي سادت في عهود الأقوام التي حكمت العراق بعد انتهاء الخلافة العباسية، قد تركت آثاراً سلبية على هذا النشاط أدت إلى انكماشه وتراجعه. والحقيقة التي تجدر الإشارة إليها هي أن النشاط الاقتصادي في العراق، أخذ يتراجع قبل انتهاء الخلافة العباسية بسبب تسلط العناصر الأجنبية على الحكم، وجفاف عدد من الأنهار أو تحول مجاريها، وخراب بعض مشاريع الري. فضلاً عن ثقل الضرائب وإهمال الحكام، وتراخي السلطة؛ الأمر الذي أدى إلى زيادة سطوة العشائر. وسنتناول أوجه هذا النشاط على ضوء النصوص التي أوردتها المصادر المعاصرة.

الزراعة :

كانت الزراعة محور النشاط الاقتصادي آنذاك، وكان معظم السكان يعملون في هذا القطاع على الرغم من تراجع مساحة الأراضي المزروعة عما كانت عليه في العهود السابقة. فالمستوفي القزويني (ت 750هـ/1349م) الذي أقام بالعراق مدة وتولى مسؤولية الشؤون المالية فيه يذكر أن مساحات واسعة من الأراضي كانت في زمانه (ألف كتابه سنة 740هـ/1339م) إمّا صحراء أو بطائح تغطيها المياه، وكلتاهما لا تصلحان للزراعة. وإن حقوق الديوان من هذه الولاية كانت سنة 736هـ/1335م أكثر من ثلاثة ملايين دينار، وهي أقل بكثير ممّا كانت عليه في العهود السابقة. وإن القوة الإنتاجية للوحدة الزراعية قد انخفضت إلى نصف ما كانت عليه زمن الخليفة عمر بن الخطاب بسبب تعسف الحكام وتدخلهم السيّء في شؤون الزراعة.

ويؤيد ذلك الرحالة العربي ابن بطوطة (ت 779هـ/1377م) الذي مرّ بالعراق سنتي 727هـ و748هـ/1326و1347م، ولاحظ أن أجزاء كبيرة من مدن العراق التي شاهدها كانت خربة، بل إن بعضها تحول إلى قرى. وينقل القلقشندي (المتوفى سنة 821هـ/1418م) عن أحد تجار بغداد آنذاك قوله "إن السبب في قلة الغلال ببلاد العراق، مع امتداد سوادها: قلة الزرع مع ما استهلكه القتل زمن هولاكو وحيزه (حيازته) للعراق وما جاورها من البلاد". وأضاف القلقشندي إلى ذلك قوله "إن ملوك التتر قد أغفلوا العراق وصرفوا عنايتهم إلى أذربيجان والأقاليم الأخرى التابعة لهم". ولكن هذه النصوص لا تعني أن الزراعة قد تعطلت بل ظل النشاط الزراعي قائمًا وخاصة حول المدن حيث يتوفر الأمن وتزداد الحاجة إلى المواد الغذائية. وكان توزيع مناطق الزراعة يشبه ما هي عليه الآن تقريباً.

فبغداد والمناطق المحيطة بها كانت إحدى المناطق الزراعية المهمة لأنها مقر الحكومة والحامية العسكرية، فضلاً عن توفر المياه. فكانت

فيها "البساتين المؤنقة والحدائق المحدّقة وبها ثمر النخل المفضلة على ما سواها من الرطب والثمر وبها أنواع الرياحين والخضروات والغلال"، ولكن إنتاجها كان قليلا حسب قول أحد عملائها آنذاك. وكانت الزراعة تتركز حول الجانب الغربي (الكرخ) ومنه تنقل الفواكه والأثمار إلى الجانب الشرقي.

ومن منتوجاتها الأخرى الرمان والعنب والقمح والقطن وأنواع الحبوب، وتكثر فيها أشجار الطرفة والخروع وتنتشر حولها الأقرحة (البساتين) والمقاطعات والمراعي التي توفر العلف للحيوانات. وكانت حقوق الديوان منها في أواخر العهد الإيلخاني ثمانمائة ألف دينار سنوياً. وكان نهر عيسى وفروعه تروي الجانب الغربي من المدينة وتنتشر حولها المزارع والقرى، وإنّ مقدار ما دفعته منطقة نهر عيسى للديوان أواخر الحكم الإيلخاني ثمانمائة وستة وسبعون ديناراً وخمسمائة وخمسة دنانير. وعلى الرغم من إشارة المصادر المصرية إلى أنّ القرة قيونلو ألحقوا أضراراً بزراعة المنطقة أثناء حكمهم لها، فقد وصفها السفير البندقي جوزيف بربارو Josef Barbaro الذي مرّ بها قبل سنة 876هـ/1471م بوفرة المواد الغذائية والفواكه وخاصة التمر والرمان والسفرجل والفستق.

وكانت المنطقة الممتدة بين بغداد والحلة تروى من أنهار عدة تأخذ مياهها من الفرات، وقد وصفت بكثرة حدائقها وبساتينها وبإنتاج التمور والعنب والزيتون والبطيخ في بداية الحكم الجلائري، وتنتشر هذه الحدائق والبساتين داخل مدينة الحلة وخارجها. وكان مجموع ما دفعته إلى الديوان سنة 765هـ/1362م ثمانين ألف دينار. أما المدن والقرى التابعة لها وهي النيل وقراها ومنطقة الصدرين وبير ملاحة وقرى نهر الملك وفروعه فإنها تروى من مياه الفرات، وتنتج التمور وأنواع الحبوب والفواكه. لكن زراعة المنطقة تدهورت في عهد التركمان الذين أرادوا التقدم جنوباً نحو البصرة والخليج العربي، فاتخذت العشائر العربية من الحلة مركزاً للمقاومة فتعرضت الزراعة وحاصلاتها للتدمير والحرق والنهب عدة مرات.

ويروي نهر ديالى وفروعه منطقة طريق خراسان (محافظة ديالى حالياً) وأكبر مدنها بعقوبة المشهورة ببساتينها وأشجار النخيل والنارنج والبرتقال والفواكه المختلفة، ومن توابعها باجسرى (أبو جسرة) وشهربان وطابق ومهروت وقرى عدة. وكانت حقوق الديوان منها أواخر الحكم الإيلخاني مائة وأربعة وستين ألف دينار. وقد ظل النشاط الزراعي قائمًا في المدن والمناطق القريبة منها مثل الخالص وخانقين وحلوان التي تميزت بإنتاج التين والعنب والرمان، والبندنجين (مندلي) وبراز الروز (بلدروز) ومنطقة بيات التي تضم بادرايا (بدرة) المعروفة بإنتاج التمور وكثرة القصب، وبكساية (باغشاهي) (في محافظة ميسان حاليًا) وغيرها. وقد ألحق المغول والتيموريون أضراراً بالغة بزراعة المنطقة أثناء مرور جيوشهم عبرها، وتعرضت للسلب والنهب على يد التركمان.

واشتهرت منطقة واسط بكثرة نخيلها ومزارعها، وكان مقدار ما دفعته إلى الديوان سنة 726هـ/ 1335م أربعمائة وثمانية وأربعين ألفاً وخمسمائة دينار. لكن هذا المبلغ تراجع حتى وصل إلى مائة ألف دينار سنة 765هـ/1362م، بسبب الحروب والفيضانات وتحول مجاري المياه، وكانت المناطق التابعة لها مثل كسكر تنتج الرز والقصب، وتكثر أشجار النخيل في النعمانية وفي دير العاقول على جانب دجلة الشرقي بين واسط وبغداد. وتتبع منطقة قوسان بين النعمانية وواسط قرى عدة،

وتنتج الحويزة الحبوب والقطن وقصب السكر. وقد تواصل تراجع الإنتاج الزراعي في المنطقة بسبب حملات تيمور واستيلاء القرة قيونلو عليها ومحاولة العشائر العربية إخراجهم منها، الأمر الذي أدى إلى هجرة فلاحيها، وقطع أشجارها، ونهب حاصلاتها مراراً.

ووصفت المصادر المعاصرة البصرة والمناطق المحيطة بها بكثرة البساتين والمزروعات التي ترويها الأنهار المتفرعة من شط العرب، وخاصة أشجار النخيل والنارنج والفواكه. لكن أجزاء واسعة منها ومن مدينة الابلة القريبة منها تعرضت للخراب في أواخر العهد الإيلخاني، بسبب الاضطرابات التي تعرضت لها وسيطرة العشائر العربية عليها، ممّا أدى إلى انخفاض مواردها من أربعمائة وواحد وأربعين ألفا ومائة دينار في العهد الإيلخاني إلى ثلاثمائة ألف دينار وثلاثين ألف وقر (حمل الحمار أو البغل) من الغلال في بداية الحكم الجلائري، ثم إلى مائة وعشرين ألف دينار سنة 765هـ/1363م، وتعرضت لحملات متواصلة من التيموريين والتركمان أثناء محاولاتهم الوصول إلى الخليج العربي، الأمر الذي ألحق أضراراً بزراعة المنطقة.

وتكثر أشجار النخيل في منطقة الكوفة وتوابعها التي ينمو فيها القصب وتنتج الحبوب والقطن والباقلاء وغيرها من البقول. ومن توابعها كربلاء التي تشتهر بإنتاج التمور، وبلغت حصة الديوان من مواردها سنة 765هـ/1362م تسعين ألف دينار.

وتنتج منطقة دجيل وقراها الممتدة بين بغداد وتكريت، الرمان وأنواع الفواكه، وكانت حقوق الديوان منها في العهد الإيلخاني خمسة وثلاثين ألف دينار. واشتهرت تكريت بإنتاج البطيخ، وحربى ببساتينها الكثيرة التي دفعت للديوان خمسة وعشرين ألف دينار في الفترة نفسها. وتكثر في المنطقة المراعي والأحراش والحيوانات، لكنها لم تعد تدفع الخراج في عهد التركمان لسيطرة الأمراء عليها بشكل إقطاع عسكري.

وكانت منطقة الفرات بين الأنبار وعانة تكثر فيها البساتين والمزارع وأشجار النخيل والأزهار والرياحين، التي تمتد على طرفي الفرات ابتداء من سكر الفلوجة وحدّ الأنبار حتى نهاية سروج وحران كلها على نمط واحد، وتكثر في المنطقة النواعير. حاصلاتها تشبه حاصلات بغداد ودجيل، وتميزت هيت بنخيلها وببساتينها التي تتواصل حتى قرية جبه التابعة لها، والتي تنمو فيها أيضاً أشجار الجوز واللوز والفواكه المختلفة والنارنج. أما مدينتا حديثة وعانة اللتان تقعان على جزيرتين وسط نهر الفرات فتتميزان بهوائهما المعتدل وكثرة البساتين.

وهناك مناطق أخرى يكثر فيها إنتاج الشعير والحبوب مثل داقوق القريبة من كركوك التي كانت تدفع للخزينة في العهد الإيلخاني ثمانية وسبعين ألفاً وستمائة دينار.

أما في منطقة الجزيرة (ديار بكر) التي تعتمد في زراعتها على مياه الأمطار وفروع نهر دجلة، فكانت القرى والمزارع تتواصل من تكريت إلى الموصل، وتكثر فيها الضياع ... وقد أتى الخراب على أجزاء واسعة منها منذ الحكم الإيلخاني، إذ كانت موارد المنطقة في زمان الأتابكة وحتى زمان بدر الدين لؤلؤ حوالي عشرة ملايين دينار، فوصلت في بداية الحكم الجلائري إلى مليون وتسعمائة وخمسة وعشرين ألف دينار، ثم تراجعت إلى ثلاثمائة وأربعين ألف دينار سنة 750هـ/ 1349م، وإلى مائة ألف دينار سنة 765هـ/1363م. ومن

توابعها سنجار وتلّ أعفر اللتان تكثر فيهما أشجار الزيتون والسماق والعنب والتين. وكان الكثير من المدن والقرى الواقعة شرقي نهر دجلة تابعة لمنطقة الجزيرة من الناحية الإدارية، فبرطله تشتهر بفواكهها وحبوبها وتنتج القطن والخس، وتميزت البوازيج بإنتاج الرمان، وكل من بعشيقة وتلكيف بالزيتون، وكرمليس وبازبدي بإنتاج الحبوب والقطن والفواكه وتنتج كل من عقرة وشقلاوة العنب، وتكثر البساتين في العمادية، والحبوب والقطن في أربيل.

وفي منطقة الجبال بالعراق العجمي يكثر إنتاج الحبوب والفواكه وتتوفر المراعي، وخاصة في جمجمال وخفيان ودربند على الزاب ومن توابعها قرى عدة. وكان معدل ما تدفعه للخزينة في العهد الإيلخاني مائتين وألف دينار، وفي العهد الجلائري ثلاثمائة ألف دينار.

وكانت حاصلات العراق الزراعية آنذاك تشبه ما هي عليه الآن، إذ كان في مقدمة هذه الحاصلات التمور وأنواع البقول والحبوب. وتنتج غابات المنطقة الشمالية الزيتون والجوز واللوز والبندق والفستق والفرك والبطم والعنب. وكانت معظم الفواكه والخضار معروفة آنذاك وخاصة القثاء والخيار والبصل والثوم والكراث والنعناع والكرفس والريحان والكمّون والكراويا والجزر واللفت والسلق والاسبانخ والباذنجان والقرع (اليقطين). وكانت الثروة الحيوانية تكثر حول بغداد ومنطقة حربى وفي المنطقة الجبلية وديار بكر ومنطقة البادية حيث تتوفر المراعي وتربّى الأبقار والأغنام والماعز والخيل والبغال والحمير والإبل. وتخصصت عشائر الجنوب بتربية الجاموس، وتكثر في البطائح أنواع الطيور والأسماك، وتنتشر الحيوانات الوحشية بما في ذلك الأسود والذئاب والثعالب والغزلان.

إن أرقام المبالغ المدفوعة للخزينة تدلّ على انخفاض متواصل من الإنتاج الزراعي، وتبدو نسبة الانخفاض في الجزيرة (ديار بكر) أكثر من بقية المناطق. ولكن ذلك لا يعود إلى انخفاض مستوى الإنتاج وحده بل إلى خروج الكثير من مدن المنطقة من حوزة المغول والجلائريين وخضوعها لسلطة المماليك ثم للقرة قيونلو. وقد تسبب انخفاض الإنتاج في ارتفاع أسعار المواد الغذائية وخاصة الحبوب التي هي مادة أساسية. فقد ذكر نظام الدين يحيى بن الحكيم البغدادي (ت 760هـ/ 1359م) عن حاصلات العراق "وسعرها متوسط في الغالب لا يكاد يرخص، وإنّ كرّ القمح بتسعة وثلاثين ديناراً ونصف دينار، والشعير بخمسة عشر ديناراً، وهذا هو السعر المتوسط لا يكاد يميل فيه القانون عن معدله".

مشاكل الزراعة :

ألحقت الحروب أضراراً بالغة بالزراعة، إذ كثيراً ما يعمد المتحاربون إلى إتلاف الزروع ومصادرة الحيوانات ووضع اليد على الحاصلات الزراعية أو حرقها بصورة متعمدة إرهاباً للعدو وبثّاً للذعر في صفوفه. وتشير المصادر إلى وجود أماكن في منطقة الجزيرة (ديار بكر) حول الموصل وسنجار تسمّى (المحروقات) كانت مزروعاتها تحرق في العهد الإيلخاني لمنع العدو من الحصول على المؤونة والعلف للخيل. وكثيراً ما كانت الطبيعة تشارك الإنسان في هذا التخريب، فمن انقطاع للمطر يتواصل أحياناً سنوات عدة، فتقلّ المياه في الأنهار، إلى تساقط الثلوج والأمطار بغزارة فتسبب الفيضانات التي تجرف التربة وتتلف الزروع والحيوانات. فضلاً عن موجات الجراد الكاسحة التي

تأتي على المزروعات، والأوبئة والطواعين التي تقتل القرى العاملة في الزراعة والحيوانات، إلى الزلازل والهزات الأرضية. ومن الملاحظ أنّ وقوع هذه الكوارث في تلك العهود كان أكثر من أي عهد مضى، وكانت عامة تصيب بلاد الشرق ابتداء من أواسط آسيا وانتهاء بالشمال الإفريقي. كما أنها كانت تأتي مصاحبة بعضها للبعض الآخر، الأمر الذي يزيد الوضع سوءًا. وقدمت المصادر معلومات تفصيلية عن كوارث السنوات:

676هـ/1277م	775هـ/1373م
678هـ/1279م	784هـ/1382م
679هـ/1280م	797هـ/1394م
683هـ/1284م	803هـ/1400م
684هـ/1285م	809هـ/1406م
685هـ/1286م	817هـ/1414م
718هـ/1318م	819هـ/1416م
725هـ/1324م	824هـ/1421م
730هـ/1329م	829هـ/1425م
738هـ/1338م	832هـ/1428م
741هـ/1340م	833هـ/1429م
743هـ/1342م	835هـ/1431م
744هـ/1343م	840هـ/1436م
747هـ/1346م	841هـ/1437م
749هـ/1348م	854هـ/1450م
750هـ/1349م	858هـ/1454م
753هـ/1352م	859هـ/1455م
755هـ/1354م	866هـ/1461م
765هـ/1363م	869هـ/1464م
767هـ/1365م	874هـ/1469م
769هـ/1367م	

وقد بالغت المصادر في وصف معاناة السكان من شحة المواد الغذائية وارتفاع الأسعار وكثرة الموتى.

ومن المشكلات الرئيسية التي واجهتها الزراعة آنذاك مشكلة الري، إذ أن الأقسام الشمالية من العراق كانت تعتمد على مياه الأمطار، أما الأقسام الوسطى والجنوبية فتعتمد على مياه الأنهار. ولم تكن الأقوام التي حكمت العراق آنذاك تملك من الخبرة في شؤون الزراعة ما يؤهلها للاهتمام بالري. ولم تذكر المصادر شيئا عن كري الأنهار، أو إقامة السدود لرفع مناسيب المياه أو بناء الخزانات، باستثناء إشارتين تفيد الأولى أن عطاء ملك الجويني صاحب ديوان العراق في العهد الإيلخاني، قد فتح نهراً من الفرات إلى النجف أنفق عليه أكثر من مائة ألف دينار (ذهب)، وأنّ الأراضي الواقعة على جانبيه قد زرعت بالأشجار وبالمزارع. أما الثانية فتشير إلى نهر أمر السلطان غازان بفتحه من نهر الفرات شمالي مدينة الحلة وسمي باسمه. ويبدو أن المقصود بهذا النهر هو النهر العلقمي الذي يعود للعهد العباسي، ولكن غازان أعاد فتحه وتنظيفه. وقد ذكرت المصادر الإيلخانية أن غازان أمر بفتح نهر من منطقة الحلة سمي النهر الغازاني، وصله إلى مشهد الحسين وأخذ يسقي أراضي كربلاء الممتدة على جانبيه فأصبحت مليئة بالحدائق والبساتين. وصارت المراكب القادمة من بغداد وغيرها من دجلة والفرات تستطيع الوصول إلى المدينة. وقد ازداد إنتاج المنطقة إلى ما يقارب المائة ألف (طغار) وهو وعاء كبير للكيل، وصارت صادراتها من الحبوب والخضروات تصل بغداد وأعمالها.

فضلاً عن ذلك فإن غازان أوصل الماء في فرع من هذا النهر إلى مشهد (أبي الوفاء) قرب واسط سمى النهر الغازاني الأسفل، وأوقف الكثير من الأراضي على المشهد، وعمرت الأرض الواقعة على النهر فارتفعت أسعارها.

وفي العهد الجلائري ظلت بعض فروع الأنهار وقنواتها جارية، مثل قناة دجيل وقناة القورج اللتين تأخذان مياههما من دجلة وتصبان فيها شمالي بغداد. وكذلك فروع نهر عيسى التي توصل المياه إلى الجانب الغربي من بغداد، ونهر صرصر الذي يأخذ من الفرات جنوبي نهر عيسى ويصب في دجلة أسفل المدائن، وشط النيل الذي يأخذ من نهر الحلة ويصب في دجلة جنوبي النعمانية، ونهر الغنم القريب من الحلة، وفروع نهر دجلة في منطقة (ميسان) وبعض أنهار البصرة، وفروع نهر ديالى. وبذل الجلائريون محاولة حفر وتطهير فروع نهر عيسى التي توصل المياه إلى بغداد سنة 775هـ/1373م بعد فيضان كبير حدث في ذلك العام، وعينوا وجيهًا بغداديًا ليتولى الإشراف عليها وتوزيع مياهها. واستخدم السكان الوسائط لرفع الماء من النهر مثل الدواليب والنواعير، ولم تذكر المصادر شيئاً عن الري في العهود التالية.

وكانت ملكية الأراضي وإدارتها والتصرف بها أحد مشاكل الزراعة آنذاك. إذ إن تواصل الحروب وفقدان الأيدي العاملة أدّيا إلى إهمال وخراب أراضٍ واسعة. ولم تكن ملكية الأرض تختلف عما كانت عليه في العهود السابقة، لكن أراضي الأسرة الحاكمة (الخليفة سابقاً) تداخلت كثيراً مع الأراضي الأميرية (الديوانية) التي تعود ملكيتها للدولة. وصار يطلق على الأراضي الديوانية اسم (انجو) وهي كلمة مغولية تطلق على أملاك السلطان وعلى الأراضي الأميرية، ويطلق على الأراضي الخاصة بالأسرة الحاكمة اسم خالصة أو (خاص انجو)، ومن الصعوبة الفصل بين الصنفين. وكان السلاطين وزوجاتهم وأبناؤهم وحكام بغداد يملكون أخصب الأراضي في بغداد وأطرافها، وفي طريق خراسان والحلة وديار بكر يتوارثونها بينهم.

والشيء الجديد الآخر هو أن أراضي الديوان قد توسعت كثيراً آنذاك لكثرة المتوفين ممن لا وارث لهم أو من الذين اضطروا لمغادرة العراق، حيث يجري تسجيلها في ديوان البائرات. وكانت جميع الأراضي المزروعة تدفع الخراج المقرر والولاية (العراق) بأجمعها مقررة بالديوان حسبما يذكر المستوفي القزويني.

وإلى جانب الملكية العامة ظلت الملكية الخاصة قائمة، وفي كتب التراجم والحوليات والتاريخ العام أسماء الكثير من العراقيين ممن يملكون أراضي يعيشون على مواردها ويتوارثونها عن آبائهم وأجدادهم. ولكن أراضي الأوقاف توسعت كثيراً إذ حرصت تلك الأقوام على التقرب لرجال الدين والصلحاء والعلماء بوقف الأراضي على الأضرحة والزوايا والأولياء ورجال الدين. ويذكر نظام الدين يحيى بن الحكيم البغدادي (ت760هـ/1359م)، وكان معاصراً للإيلخانيين والجلائريين، أن أوقاف بغداد "جارية في مجاريها لم تعترضها أيدي العدوان في دولة هولاكو ولا فيما بعدها. بل كل وقف مستمر بيد متوليه ومن له الولاية عليه. وإنما نقصت الأوقاف من سوء ولاة أمورها لا من سواها". ويفهم من ذلك أن إدارة الأوقاف كانت فاسدة وقد ازدادت فساداً في عهد القرة قيونلو الذين وضعوا أيديهم على الأوقاف.

ولما كان نظام الأراضي على درجة كبيرة من الفساد وسوء الإدارة فقد أراد الإيلخانيون إصلاحه لما يحقق مصالحهم. فأمر غازان بإجراء مسح شامل للأراضي وتسجيل جميع القرى والمزارع بأسماء أصحابها، ووضع سجلات بأصناف الأراضي وحاصلاتها والضرائب المفروضة على كل منها، وخصص لأراضي كل ولاية سجلاً خاصاً يمكن الرجوع إليه عند حدوث أية شكوى.

وجرت محاولة ثانية في عهد الجلائريين حيث أعفيت الأراضي من دفع الخراج سنة 775هـ/1373م مدة قدرتها المصادر بين ثلاث وخمس سنوات، وأسقطت الإيجارات وحفرت الأنهار وزرعت الأراضي. ولم نقرأ عن محاولة أخرى في عهد الأقوام التالية، لكنّ حكام الاق قيونلو المتأخرين أرادوا تدعيم مركزية الدولة التي أضعفتها الإقطاعات الواسعة التي حصل عليها الأمراء فأرادوا استرداد هذه الإقطاعات وإلغاءها كلياً، ولكنّ هذه المحاولة جوبهت بمعارضة شديدة من أمراء الجيش والملاكين وبعض رجال الدين وراح دعاتها ضحية لها.

وكان أهم ما يميز نظام الأراضي في تلك الحقبة هو الإقطاع، حتى أن حكوماتها وصفت بأنها حكومات إقطاعية، على الرغم من أن ذلك الإقطاع كان استمراراً لأسلوب الإقطاع المعروف عند العباسيين والذي لم يكن أساساً للاقتصاد العام ولا يمتّ لمفاهيم الإقطاع الحديثة بصلة، بل كان أسلوباً إدارياً واقتصادياً يتضمن قيام صاحب الإقطاع بإدارة إقطاعه وإرسال الواردات إلى الحكومة بعد إقطاع جزء منها لنفسه، أو يتقبلها شكلا من أشكال التولية الإدارية بضمان يدفعه للحكومة ويحتفظ بما يزيد عن ذلك لنفسه. وكان هذا الإقطاع على نوعين: إقطاع استغلال ويعطى لمدة مؤقتة من الأراضي الخارجية لرجال الجيش أو الموظفين المدنيين، وأهل الجيش أخص بجواز الإقطاع لأن أرزاقهم معلومة. وإقطاع التمليك وتكون لصاحبه ملكية تامة قد تكون وراثية، ويعطى هذا النوع عادة من الأراضي الموات أو البوار لإحيائها أو من الأراضي التي يتوفى أصحابها ولا وارث لهم.

وقد أكثرت الأقوام التي حكمت العراق آنذاك من إقطاع الأراضي من أجل الحصول على الخدمات العسكرية. وجرى تنظيم ذلك في عهد السلطان غازان الذي أصدر قانوناً سنة 702هـ/1303م نظم فيه شؤون (قطاعات العساكر) ووزّع بموجبه الأراضي على الجند بدلا من الراتب. وكان هذا الإقطاع يعود للشخص المسجل باسمه ولا يمكن بيعه أو التنازل عنه أو توريثه. فالإقطاع يعني في سجلات الديوان رواتب الأمراء وجنودهم التي يقرر السلطان إجراءها من الديوان، لكنه يخصص موارد إحدى المناطق الديوانية ويسجلها باسم الأمير وأتباعه ليأخذ رواتبهم من مواردها. وقد اتخذ هذا الإجراء لتأمين تسلم الجند رواتبهم والتخلص من المشاكل التي تعترض دفعها بواسطة البراءات والحوالات. ولم يكن يشترط في الأمير أن يقيم في منطقة إقطاعه، بل قد يأخذه في أماكن متفرقة فيتولى نوابه إدارة الإقطاع بالنيابة عنه.

وقد يستخدم الإقطاع كأسلوب للإدارة بشكل (ضمان) أو (قبالة) أي أن تقطع الأرض أو القرية ويقرر الديوان على مقطعها مبلغاً من المال يؤديه في كل سنة، أو يتقبلها بشكل ضمان يدفعه للحكومة ويحتفظ بما يزيد عن ذلك لنفسه. ولم يكن ذلك إلا نوعاً من إقطاع الاستغلال، لكنّ النفوذ الذي يتمتع به أصحاب الإقطاع وعلاقتهم بالسلطان، قد حول الكثيرين منهم إلى ملاكين يتوارثون إقطاعاتهم أباً عن جد. ويوضح ذلك نظام الدين يحيى بن الحكيم البغدادي في حديثه عن رواتب أمراء المغول بالقول: "ولكل طائفة منهم أرض لنزولهم توارثها الخلف عن السلف منذ ملك هولاكو البلاد فيها منازلهم ولهم بها مزروع لأقواتهم لكنهم لا يعيشون بالحرب والزرع". وقد يقطع السلطان أراضي وقرى لبعض رؤساء العشائر العربية ممن يقدمون خدمات للدولة من أجل زراعتها والعيش على مواردها هم وأتباعهم.

ويدخل ضمن نطاق الإقطاع الرواتب والمعاشات والهبات التي ينعم السلطان بها على أحد المستحقين ممن لا وظيفة لهم من العلماء والشعراء والصلحاء بشكل دائم تكون له ولأولاده وأحفاده من بعده وتسمى (ادراراً). وقد يعطي بدل المال المنعم بـه أحد المواضع الديوانية (أرضاً أو قرية) ملكاً مؤبداً لـه ولأولاده وأحفاده ويسمى ذلك الإقطاع (ادراراً بالمقاصة). قد يكون الراتب أو المال المنعم به ينقطع عند وفاة صاحبه فيسمَى (معيشة)، وقد يعطي بدله أرضًا يعيش على مواردها مدة حياته فتسمى (معيشة بالمقاصة) حيث تسترد منه الأرض بعد موته، فهي تشبه الراتب التقاعدي في زماننا. وينقل القلقشندي عن نظام الدين يحيى ابن الحكيم البغدادي قوله إن في الدولة الإيلخانية "ما لا يحصى من الإدرارات والرسومات (الرواتب) حتى إن بعض الرواتب يبلغ ألف دينار. وأما الإدرارات من المبلغ أو القرى فإنها تبقى لصحابها كالملك يتصرف فيه كيف شاء من بيع وهبة ووقف لمن أراد".

إن هذا النوع من التصرف بالأراضي قد ألحق أضراراً بالغة بالزراعة، لأن معظم المستفيدين كانوا من لا خبرة لهم في شؤونها. وإن تواصل الحروب قد أدى إلى إهمال الجنود زراعة أراضيهم وتنافس الأمراء والمتنفذون لوضع أيديهم على أجود الأراضي وأكثرها خصوبة والتي غاب عنها أهلها عن طريق ما عرف (القرار الشمسي) والذي طبق في العراق دون غيره من الأقاليم التابعة للإيلخانيين والجلائريين. إنه نوع من أنواع الإقطاع، كان مفهومه معروفًا في العهد العباسي تملك بموجبه الأرض الميتة لمن يحييها ويعمرها ملكية تامة تخوله جميع الحقوق فيها. إذ إن الأراضي الخربة كانت في رأي الفقهاء تعود ملكيتها إلى بيت المال ويحقَ للسلطان أن يقطعها ويؤجرها لمن أراد. فكانت الأراضي العاطلة عن الزراعة أو الخربة تؤخذ من ديوان البائرات بمبلغ رمزي يسدد إلى الديوان بأقساط سنوية، وتملك لصاحبها ملكية تامة. وقد يعفى مقدم الطلب من المبلغ المترتب عليه دفعه، ويملك الأرض بشكل (ادرار بالمقاصة) وذلك طبقًا للحديث الشريف "من أحيا أرضاً ميتة فهي له". وقد سمَي هذا النوع من الملكية (القرار الشمسي)، لأن تنفيذه يبدأ من مطلع السنة الشمسية (الخانية). ولأن المغول أرادوا تطبيق التاريخ الميلادي (الشمسي) على الهجري (القمري) والتخلص من الفرق بينهما، من أجل جباية الخراج، واعتبروا سنة 701هـ/1301م السنة الإيلخانية (الخانية) الأولى التي قامت مقام السنة الخراجية التي كان يعمل بها في البلاد الإسلامية.

وقد ازدادت إدارة الأراضي والتصرف بها سوءًا في عهد التركمان بعد أن تراجع الضمان والقبالة لصالح الإقطاع العسكري. إذ كانت إدارة المدن والأراضي الزراعية تناط بأفراد الأسرة الحاكمة ومعظمهم من أمراء الجيش، وفي الوقت نفسه كانوا حكامًا على تلك المدن أو المناطق التي أصبح يطلق عليها اسم (اولكة)، وهي كلمة تركية تعني الإقطاع أو المنطقة التي تحت حكم الأمير أو نفوذه. وسعى كل منهم إلى توسيع أملاكه على حساب الآخرين، الأمر الذي أدى إلى تواصل الحرب بينهم وإضعاف مركزية السلطة. وقد باءت بالفشل كلّ جهود حكام الاق قيونلو المتأخرين باسترداد الإقطاع من أصحابها وواجهوا معارضة شديدة أدت إلى الإطاحة ببعضهم وقتله.

وكانت الزراعة أكثر الطرق شيوعاً في

استغلال الأرض حيث يأخذ الديوان ثلث حاصلاتها، والثلث الآخر يأخذه الآمر بالزراعة والذي يتولى الإنفاق عليها، والثلث الأخير للفلاح.

الحرف والصناعات:

استمرت معظم الحرف والصناعات المعروفة في العهد العباسي، لكنها تأثرت بالأوضاع السياسية التي سادت العراق بعد ذلك العهد، لما رافق ذلك من قتل وأسر وتهجير للسكان، الأمر الذي أدى إلى فقدان الكثير من الأيدي الماهرة. ويذكر مؤرخ المغول رشيد الدين الهمداني (ت 718هـ/1318م) أنّ المغول عندما دخلوا الموصل سنة 660هـ/1262م، قتلوا بقية سكان المدينة وأسروا بعضًا من أرباب الحرف والصنائع. ولم تمض سوى فترة قصيرة حتى استعادت الصناعة نشاطها وصارت بغداد "معدن الضرائب ومنشأ أرباب الغايات وآحاد الدهر في كل علم وصنعة" حسب قول زكريا القزويني (المتوفى سنة 683هـ/1283م)، الذي وصف أهل الموصل بأنهم "أهل تدقيق من الصناعات". وهكذا كانت بقية مدن العراق الكبيرة مثل البصرة والنجف والحلة وواسط وأربيل، إذ كان الصناع والحرفيون يعملون في محلات خاصة بهم أو في أسواق منفصلة لكل حرفة.

كان مركز النشاط الصناعي والحرفي في بغداد سوق الثلاثاء في الجانب الشرقي من المدينة، وقد وصف بأنه أعظم أسواق المدينة وكل صناعة فيه على حدة. وفي بغداد أيضاً أسواق للبزازين والصاغة والجوهرية والصفارين والخفافين والخرازين (الإسكافية)، بالإضافة إلى توفر كل محلة من محال المدينة على سوق خاص بها. وفي النجف أفرد لكل حرفة سوق، ففيها أسواق للبقالين والطباخين والقصارين (مبيضي الثياب حيث يبلل النسيج ويدق بالقصرة)، والخياطين والقصابين وباعة الفاكهة. وأسواق الحلة جامعة للمرافق والصناعات، وأسواق الموصل كثيرة وقيساريّتها مليحة ولها أبواب حديد يدور بها دكاكين".

ولم يكن النشاط الصناعي محصوراً في المدن الكبيرة بل شمل المدن الصغيرة والقرى خاصة وأن الهدف من الإنتاج هو إشباع الحاجة المحلية وتصدير الفائض إلى الخارج. ولم يعد الاشتغال بالحرف والمهن اليدوية محتقراً كما كان في السابق، بل إن بعض السلاطين وأفراد الأسر الحاكمة أتقنوا حرفاً مثل الخط والنسخ وصنع الأقلام والآلات الموسيقية والتصوير، وعمل عدد من العلماء ورجال الدين في الحياكة والصناعات الجلدية وبيع العلف والورق وصنع الحصران. وقد تحددت سياسة الحكومة تجاه أهل الحرف والمصانع بجباية الضرائب من منتوجاتهم ومحاولة منع الغش التي عهد بها إلى المحتسبين.

كان في مقدمة الصناعات المعروفة آنذاك وأكثرها انتشاراً الحياكة وصنع الملابس لكثرة الطلب عليها، وتخصصت بعض المدن والقرى بإنتاج نوع معين منها. فالملابس القطنية بأنواعها الغليظة والرفيعة أو المخلوطة بالكتان تصنع في حربى وفي الحظيرة القريبتين من تكريت، وفي حزة القريبة من اربيل. وتخصصت (سبن) بإنتاج ثياب الكتان الغليظ. وتنسج ثياب الحرير (الإبريسم) وحده أو المخلوط بالكتان في الكرخ ببغداد ومنها النخ والكمخا والمخمل وهي ثياب من الحرير المذهب، والنصافي من الحرير والكتان أو القطن وحده والعتابي المنسوب إلى محلة العتابية ببغداد، والابياري وهي ثياب من حرير مخطط، والسقلاطون وهو نوع من الحرير المزركش بالذهب. فضلا عن القديفة المطرزة بصورة

الحيوانات وثياب الشاش المصنوعة من القطن التي اشتهرت بها الموصل ودعاها الغربيون "موسلين" نسبة إلى هذه المدينة. ويبدو أن المغول شجعوا صناعة النسيج حتى أنهم أنشأوا داراً خاصة لإنتاج الأقمشة (كارخانة) في بغداد.

وكانت للأقمشة العراقية أسواق خارج العراق مثل بلاد الروم (الأناضول) وأذربيجان ومصر وشمال إفريقيا. لكن صناعتها تدهورت في عهد التيموريين والتركمان، إذ أن تيمور نقل العديد من النساجين إلى سمرقند. وفقدت هذه الصناعة أعظم أسواقها في عهد التركمان وهي مصر بسبب موقف السلطان المصري المتشدد من التجارة بالأقمشة العراقية. فتارة يأمر بعدم بيع الثياب التي تجلب من بغداد والموصل وغيرها من مدن العراق إلا نقدًا، وتارة يحتكر تجارتها ويأمر بأن تكون متجراً له وحده ويضع عليها يده أو تقوّم بأقل من ثمنها في العراق، أو يمنع استيرادها بذرائع مختلفة مما أدى إلى تدهور صناعاتها وهجرة الحياك إلى الخارج.

ومن المنسوجات الأخرى في تلك العهود السجاد والبسط والحصران المنسوجة من سعف النخيل والقصب والصناعات الجلدية. واشتهرت الموصل بالصناعات المعدنية من شبابيك حديد وصناعات نحاسية وتكفيت على الذهب والفضة والصفر. وكانت صياغة الذهب والفضة تنتشر في مدن العراق الكبيرة حيث يوجد سوق للصاغة في كل منها، أشهرها سوق الموصل وسوق بغداد وسوق النجف، التي يتم فيها زخرفة الأبواب والشبابيك وطلاؤها بالذهب والفضة. ونستنتج من وجود سروج الخيل المذهبة والمرصعة بالجواهر والأقمشة المزركشة بالذهب والأواني والمحابر وأدوات الزينة تقدّم فنّ الصياغة آنذاك. وإن الحكام شجعوا صناعة المجوهرات حيث كانوا يزينون بها أدواتهم وأحزمة الوزراء. وحاز العراق شهرة في ثقب اللؤلؤ وتهيئته للاستعمال إذ كان للجوهرية سوق في بغداد.

أما صناعة الزجاج فقد تخصصت بها كل من واسط وسامراء وتكريت حيث يجري تلوينه بألوان مختلفة ويستعمل في الشبابيك والسقوف وتصنع منه الأواني والقناديل والقوارير. واستمرت صناعة الأسلحة الخفيفة مثل القسي والسهام والسيوف. وتواصل صنع الورق (الكاغد) في بغداد وخاصة في الجانب الغربي في محال النصرية والعتابيين ودار القز والحريم حسبما ورد في وقفية أمين الدين مرجان حاكم بغداد الجلائري. وقد نال هذا الورق شهرة في الخارج إذ كان يصدر إلى تبريز والقاهرة ويتميز بسمكه مع ليونة ورقة حاشية وتناسق أجزاء وتوفره بأحجام مختلفة، ولذلك كان يستخدم في كتابة المصاحف الشريفة ومراسلات السلاطين والحكام لكن إنتاجه أخذ يتناقص منذ مطلع القرن التاسع الهجري/الخامس عشر الميلادي حيث أخذت مصر تنتج نوعًا من الورق المعمول على هيأة البغدادي. واستمرت صناعة مستلزمات الكتابة من حبر وماء الذهب الذي تكتب وتختم به أوامر السلاطين ومراسلاتهم، والأقلام الواسطية، التي اشتهرت بصنعها مدينة واسط.

وتنتشر صناعة المواد الإنشائية والبناء من الآجر والكلس والجبس والجص والرخام والقاشاني (الكاشي) الملون والفيسفاء والقير. وصناعة السفن والمراكب التي تستخدم في النقل في دجلة والفرات. وانتشرت معاصر الخمور قرب الأديرة في أنحاء مختلفة من العراق وخاصة في الموصل وقراها، ولكن صناعتها لم تجر على وتيرة واحدة إذ شجّعها بعض السلاطين فيما تشدد آخرون في ذلك وأمروا

بإراقتها. وعرفت البصرة بصناعة الدبس الذي يسمى (السيلان)، وتصنع في بغداد المربيات والأشربة السكرية، وتنتشر الدواليب والمطاحن ومعاصر الشيرج والزيت وأرحية الماء (الطواحين) وصناعة الصابون والصناعات الجلدية من دباغة وأحذية ولوازم الخيل والحيوانات الأخرى من سروج وجلال وأعنة. ومن الفنون التي اشتهرت آنذاك فن الكتاب الذي يتضمن الخط والنسخ والتصوير والتذهيب والتجليد. وكان يطلق على الملون اسم النقاش حيث أجاد هذا الفن بعض السلاطين وبلغ درجة عالية من التقدم. ويكفي أن نشير إلى أن ابتكار خط النستعليق الذي شاع استعماله في القرن التاسع الهجري/ الخامس عشر الميلادي يعود إلى تلك الحقبة، وقد وصلتنا عدة مخطوطات مجلدة، عليها تصاوير مذهبة وملونة. كما أن صناعة الآلات الموسيقية مثل الناي والعود والقانون كانت معروفة.

وقد واجهت الصناعة في العراق محنة على أيدي التيموريين، إذ أمر تيمور عند دخوله مدينة بغداد سنة 795هـ/1393م بنقل عدد من أصحاب الحرف والصناع من البنائين والنقاشين والزجاجين والمصورين والموسيقيين والمغنين إلى عاصمته سمرقند. وتواصل اضمحلال الصناعة في عهد التركمان حتى أن المصادر المصرية بالغت في ذلك وقالت "لم يبق في بغداد سوى ثلاثة أفران تخبز الخبز". وفي نهاية الكلام عن الحرف والصناعات لا بدّ من الإشارة إلى توفر مستلزماتها من المواد الأولية والمعادن، إذ ذكرت المصادر وجود بعضها في العراق مثل القير والنفط والكبريت والموميا (الموميايين) الذي يشبه القير والزرنيخ الأحمر والأصفر واللازورد والحديد والنحاس.

التجـــارة:

ارتبطت التجارة في تلك العهود بالأوضاع السياسية وتداخلت معها تداخلا لا يمكن إغفاله. فقد أدى الاحتلال المغولي للعراق إلى توجيه تجارته نحو الشرق، مع إيران والهند وأواسط آسيا والشرق الأقصى، وضعفت العلاقات التجارية مع الأقاليم أو الولايات العربية وخاصة مصر والشام والحجاز التي كانت تحت سلطة المماليك أعداء الإيلخانيين. ونشط تبعاً لذلك الطريق البري الرابط بين العراق وأواسط آسيا، وقد أبدى المغول اهتماماً بالطرق والمحافظة على القوافل التجارية فوضعوا لها الحراس (الراهدارية)، وهي كلمة فارسية تعني محافظي الطرق، ووضعوا الأدلاء والمرشدين للقوافل، واهتموا بالمحافظة على سلامتها. وتم تحديد مسؤولية ما يقع من أعمال قطع الطرق وتهديد التجارة على عاتق سكان المنطقة التي تقع فيها الحوادث. وكانت حماية الطرق الرابطة بين العراق وتبريز في أذربيجان تفوض إلى شخص واحد، وقد تستعين الحكومة بأمراء العشائر للقيام بهذه المهمة.

وعندما انتهى الحكم الإيلخاني كانت العلاقات عدائية بين معظم حكومات الشرق، الأمر الذي وضع العراقيل أمام التجارة وانقطعت الطرق. وقد أوجد تردّي علاقة الجلائريين مع بقايا الدولة الإيلخانية في إيران جواً من التعاون بين العراق ومصر، واتجاه تجارة العراق نحو الغرب أي مع مصر والشام والحجاز. لكن ضعف الحكومات المركزية أدى إلى بروز سطوة العشائر وتسليطها على الطرق، وقيام بعضها بسلب ونهب قوافل التجارة، فضلا عن اعتماد الحكومات ضرائب التجارة مصدراً لتمويل خزائنها، فأدى ذلك إلى

زيادتها عند جميع الدول. بل إن الدولة الواحدة كانت تأخذ الضرائب من التجار في عدة مناطق داخل حدودها. وكثيراً ما كان التجار يتعرضون للمضايقة والتفتيش الدقيق، وكانت أشد المناطق تضييقاً عليهم في الهند والملتان وفي أياس على خليج الإسكندرونة وفي قطيا على طريق الشام ومصر التي يمر منها التجار العراقيون وتفتش أمتعتهم ويبحث عما لديهم أشدَ البحث، ولا يستطيع أحد من التجار اجتيازها إلا ببراءة من الشام أو مصر. وكانت الكوارث الطبيعية تعمل على تقليل الإنتاج وتضع العراقيل أمام نقل البضائع فضلا عن انخفاض المستوى المعاشي للسكان.

وبذل التيموريون محاولات لتنشيط التجارة بين أجزاء مملكتهم التي ضمت معظم الأقطار الآسيوية، الأمر الذي أعاد للطريق البري نشاطه السابق. كما أنهم بذلوا محاولات للسيطرة على طرق التجارة البحرية فهاجموا البصرة في محاولة لوضع أيديهم على تجارة الخليج العربي وجزره، لكنهم رُدّوا على أعقابهم. ثم جاء فتح العثمانيين للقسطنطينية سنة 857هـ/1453م ليعطل النشاط التجاري على الطريق البري الرابط بين أوروبا والشرق الأقصى وتحول التجارة إلى البحار العربية حتى تم اكتشاف رأس الرجاء الصالح ووصل البرتغاليون إلى الهند سنة 904هـ/1498م فتحولت التجارة إلى طريق رأس الرجاء الصالح بعيداً عن العراق. وازداد وضع التجارة سوءًا في عهد التركمان بسبب علاقتهم المتوترة مع البلدان المجاورة وعدم توفر الأمن والاستقرار السياسي، فتوقف تصدير المنتوجات العراقية إلى مصر وإلى أذربيجان. وقد بالغت المصادر المصرية في تقدير ما لحق بالتجارة في زمانهم من أضرار فقالت إنه "لم يبق ببغداد أسواقٌ بعد أن كانت سوق العالم ولم يبق بها سوى حانوتين".

وكانت أهم الطرق التجارية التي تربط العراق بالشرق طريق خراسان العظيم (طريق الحرير) الذي يسير فرع منه داخل الحدود العراقية إلى حلوان ثم إلى همدان والري وخراسان ثم إلى نهر جيحون وإلى بخارى وسمرقند، وبعدها ينقسم إلى شطرين أحدهما يذهب إلى طشقند والثاني إلى حدود الصين. وقد مدَ من هذا الطريق فرع إلى السلطانية عاصمة الإيلخانيين في أذربيجان. أما الطرق الغربية فهي تبدأ من بغداد إلى الأنبار ومنها يذهب فرع عبر البادية إلى دمشق وآخر إلى الرحبة على الفرات ماراً بمدينتي حديثة وعانة، وثالث يمرّ عبر الموصل إلى حلب. أما طرق الحج فتبدأ من الكوفة أو البصرة ويسير الطريقان عبر البادية ثم يلتقيان شمالي شرقي مكة. وكانت الطرق البحرية تتجه من البصرة إلى الخليج العربي فيذهب فرع إلى البحرين وفرع آخر يتجه إلى نواحي فارس فيمرّ بجزيرة قيس ثم سيراف وإلى هرمز التي يرد إليها التجار من مختلف أنحاء الهند.

أما عن الطرق الداخلية فكان الاعتماد على النقل النهري في دجلة والفرات، وكانت البضائع القادمة إلى بغداد أو الخارجة منها تنقل في دجلة. وهناك طرق برية تخرج من بغداد ويسير أحدها نحو البصرة بمحاذاة نهر دجلة والبطائح، وآخر يربطها بالنجف، وثالث يتوجه غرباً نحو الأنبار، ورابع يمتدّ شمالا نحو الموصل ويسير شرقي دجلة عبر الخالص وكركوك وأربيل، وآخر يسير غربي دجلة فيمر بالدجيل وحربى وتكريت ثم إلى الموصل.

نال التجار العراقيون سمعة حسنة وخبرة في نقل البضائع وتوزيعها، وذكرت المصادر أسماء عدد من العراقيين يتاجرون مع الصين وأواسط آسيا وروسيا وبلاد البلغار والأناضول والهند وبلاد

الشام ومصر واليمن والحجاز، وكانوا يلقبون بألقاب فخمة مثل (الصدر) و(الرئيس) و(الشريف) و(الخواجة) ولهم خبرة بمتطلبات الملوك وأخلاقهم، ويتاجرون بالجواهر والأسلحة وأدوات الترف، ويملكون ثروات طائلة، فكان لأحد تجار بغداد في إحدى القوافل المنهوبة سنة 744هـ /1343م مائة ألف دينار، وفي سنة 830هـ/ 1426م نهبت أموال لعدد من التجار العراقيين المتوجهين إلى مكة منها لتاجر واحد مئة جمل محمّل ببضائع مختلفة. وأشاد ابن بطوطة بحسن تعامل التجار العراقيين الذين التقاهم في الصين وفي (السراي) عاصمة القبيلة الذهبية على نهر الفولكا في روسيا وفي الهند وخوارزم وبلاد ما وراء النهر وآسيا الصغرى. وكان العراق يصدّر التمور والخيل والسلاح والأقمشة ويستورد من الشرق الأقمشة الحريرية والخزف الصيني والبهار والمسك والعطور والأدوية والقرنفل والأحجار الكريمة وأسنان الفيل.

أما التجارة الداخلية فكان مركزها بغداد حيث تتركز الأسواق في الجانب الشرقي، وأكبرها سوق الثلاثاء ثم السوق المؤدي إليه والمسمى بسوق السلطان في (الباب المعظم). ولكلّ محلة من محالّ بغداد سوق خاص بها، فأسواق محلة باب الازج، ومحلة قطيعة العجم، ومحلة دار الرقيق. وفيها الخانات والدكاكين. وقد بنى الجلائريون خانات وأسواقاً عدة لا تزال آثار بعضها باقية حتى الآن. ومن أسواق البصرة تصدّر التمور والخيل إلى الهند والصين. وأسواق النجف حسنة نظيفة ويقام بها سوق موسمي في كل سنة يوم 27 رجب (ليلة المحيا) يستمرّ عشرة أيام ويحضره الزوار من بلاد الروم ومن فارس وخراسان وغيرها. وأكثر ما يباع بأسواق الكوفة التمر والسمك، وأسواق النجف نظيفة وأهلها تجار يسافرون في الأقطار، وأسواق الحلة حسنة جامعة للمرافق والصناعات أكبرها (السوق الأعظم) في وسط المدينة. وقد أحرق هذا السوق في عهد القرة قيونلو وأعيد تعميره. وظلت أسواق واسط نشطة، وأسواق تكريت مليحة، أما المنطقة الشمالية فكانت الموصل مركز نشاطها التجاري حيث تكثر الفنادق والخانات والأسواق ومستودعات الحبوب. وقد وصف ماركو بولو أهلها بأنهم تجار يتاجرون بمختلف السلع. وهناك أسواق مؤقتة تقام عند مداخل المدن حيث تنزل القوافل لأجل المتاجرة وتبادل السلع مع سكان المدينة.

ويتاجر العراق مع البلدان العربية وخاصة الشام ومصر، ولكن في ظل ظروف صعبة واجهت التجارة خلالها مضايقات بسبب العلاقات السيئة بين المغول والمماليك حيث استغلت التجارة لأغراض سياسية، فكان الإيلخانيون والتيموريون يرسلون الجواسيس في زي تجار لجمع المعلومات وكشف الطرق. أما المماليك فكانوا يرسلون الفدائيين في هيأة تجار أو يخفونهم عند التجار العرب لاغتيال قادة المغول أو الأمراء المماليك اللاجئين عندهم. فلحق الضرر بالتجارة من جراء ذلك حتى تمّ عقد الصلح بين الطرفين سنة 723هـ/1323م، وكان من شروطه أن تكون الطريق مفتوحة بينهما وأن تسير التجارة بحرية. وتوثقت العلاقات بين البلدين طوال الحكم الجلائري، فكان العراق يصدّر الأقمشة والورق إلى مصر، وكانت القوافل الشامية والمصرية تتردد على العراق. وتذكر المصادر المصرية أن دائرة المكوس في قطيا قد أخذت سنة 786هـ/1384م مكساً على ستين ألف قطعة قماش حرير من بغداد إضافة إلى الثياب البغدادية والموصلية وهي أضعاف ذلك. ويستورد العراق من مصر الأسلحة والأقمشة والسكر.

وكانت تجارة العراق مع الجزيرة العربية تسير مع قوافل الحج لكنها لم تكن على وتيرة واحدة بل كانت تتبع العلاقات مع المماليك أوّلا، ومع أشراف الحجاز ثانياً. وكان الحكام المماليك يتشددون في أخذ الضرائب من التجار العراقيين. وعمل عدد من تجار العراق مع طائفة التجار الكارمية، وهم جماعة من تجار المسلمين كانوا يحتكرون تجارة الشرق من البهار والفلفل والعنبر والبخور والتوابل والعقاقير والأصباغ والجواهر وجوز الهند بجلبها من الهند والشرق إلى الخليج العربي واليمن والبحر الأحمر ومصر ويصدرونها إلى أوروبا. وكانت لهم مستودعات وفنادق وخانات في موانئ البحر الأحمر وعدن والهند، وفي كتب التراجم أسماء العديد من العراقيين الذي يمارسون هذه التجارة. ويتاجر العراقيون أيضاً مع جزيرة هرمز وجزيرة قيس واليمن والحبشة وشمال إفريقيا.

أما مع البلدان الأجنبية فكان العراق يتاجر مع الهند على الطريق البري المتجه إلى الشرق الأقصى والذي يخرج فرع منه في خراسان إلى هرات في أفغانستان ومنها إلى البنجاب ثم الهند، وعلى الطريق البحري من البصرة إلى هرمز فالهند. وكان يخرج من هرمز طريق بري يذهب إلى السند والهند ومنها إلى الصين. وقد التقى ابن بطوطة عدداً من التجار العراقيين في الهند يتمتعون باحترام كبير. ويتاجر العراق مع أواسط آسيا والصين براً وبحراً. وكان يقيم في الصين عدد من التجار العراقيين يديرون مؤسسات تجارية بكل أمانة وصدق. وللعراق تجارة مع أرمينيا وبلاد العثمانيين. ولم نعثر على ما يشير إلى وجود تجارة مباشرة مع أوروبا.

النظام المالي والنقدي:

كانت الضرائب تشكل مصدراً أساسياً للموارد المالية لحكومات تلك الحقبة. ولم تكن تلك الضرائب تختلف كثيراً عما كانت عليه في العصر العباسي سواء أكانت ضرائب شرعية أم غير شرعية. ويبدو من قوائم الموارد المالية أنّ هذه الضرائب كانت مرتفعة جداً بالنسبة إلى وضع السكان الاقتصادي ومستواهم المعاشي.

وكان الخراج أهمَ هذه الضرائب وفي مقدمتها، إذ كانت جميع أراضي العراق المزروعة تدفع الخراج المقرر: بعضه يعرف بالخراج (الراتب) أي الثابت وذلك بفرض مبلغ معين على كل فدان، والآخر يعرف بالحادث أي الطارئ أو العارض، يفرضه الحكام وقت الحاجة. وكان الديوان يأخذ الثلث من الحاصلات الصيفية والشتوية، نقداً أو عيناً. وكان أصحاب الأراضي على علم مسبق بمقدار الخراج المفروض عليهم في كل سنة، إذ كان لكل منطقة قانون (سجلّ) تذكر فيه أنواع الضرائب وموارد الديوان من المنطقة وطريقة استحصالها. أما المناطق التي لم يتعين مقدار مواردها فيرسل لها الحرّازون (المخمنون) لأجل تخمين غلالها وتحديد حصة الديوان منها، وهي طريقة تفتقر إلى الدقة وتتوقف على عدل واستقامة القائمين بها خاصة وأن التخمين يتمّ قبل الحصاد أو بعده.

وفضلاً عن الخراج تؤخذ من الزراعة جبايات ومكوس إضافية معظمها كان معروفاً عند العباسيين، لكنها تزايدت حتى وصلت إلى أكثر من ثلاثين مكساً؛ إذ ورد في بعض الحجج المتعلقة بملكية الأرض في كلّ من الحلة والخالص في أواخر الحكم الإيلخاني أسماء بعضها مثل "التكاليف والأحمال والأثقال والتوزيعات والتخريجات

والمعاونة ورجال المهام ورسوم وشلتاق الشحنة والحماية والإخراجات والقسمات الديوانية والمساقاة والتقسيطات والتكاليف الديوانية المعهودة وغير المعهودة"، وهي رسوم وجبايات غامضة لم تحدد المصادر نسبتها أو طرق ومواعيد جبايتها. ويبدو أن المقصود بالتكاليف والأحمال والأثقال أنّ الديوان كان يطلب من أهل الخراج تزويده بعدد من الأحمال من الحاصلات الزراعية أو العلف والحطب أو عدد من الحيوانات والطيور، وهي رسوم إيلخانية. والتوزيعات من التوزيع أي ما يأخذه المخمنون أثناء قسمة الحاصلات وتوزيعها، وهي رسوم عباسية. والتخريجات رسوم غامضة، والمعاونة من المعونة وهي رسوم عباسية كانت في الأصل نوعًا من السخرة تفرض على الفلاحين لحفر الترع وإقامة السدود ثم استبدلت بمبلغ يدفع للحكام ورجال المهام هم المكلفون بجباية الضرائب (المحصلون)، وكانوا يأخذون دينارين من كل مئة دينار. ورسوم وشلتاق الشحنة هي الرسوم المقررة لهذا الموظف وما يأخذه بأعذار مختلفة وتسمى (الشنقصة) أي الجور والتعدي والتأويلات في العهد الايلخاني. والحماية رسوم عباسية، وهي أن تحمى الضيعة أو القرية فلا يدخلها عامل ويوضع عليها شيء يؤدّى في السنة إلى بيت المال. أما الإخراجات فهي نفقات الضيافة للموظفين وسعاة البريد والمبعوثين (ايلجية) ويطلق عليها أيضاً نفقات (الصادر والوارد). ويبدو أنها تحولت إلى ضريبة ثابتة تدفع بنسب معينة إلى الخزينة، وهي عباسية، والقسمات من المقسمة وتشير إلى ما يأخذه المخمنون مقابل أتعابهم عندما يقومون بتحديد حصة الحكومة من الغلال. والمساقاة ضريبة إسلامية حسبما يذكر الماوردي، إذ إن الأراضي التي جلا أهلها عنها خوفا وكانت ثمارها وقت الاستيلاء عليها من النخيل يكون (الإمام) مخيراً في وضع الخراج عليها أو المساقاة على ثمرها. والتقسيطات رسوم استثنائية يقسّطها الحكّام على الناس عند الحاجة، أما المؤونات أو المؤن فهي رسوم عباسية أصلها هدايا فاكتسبت شكل رسوم مقررة، والتكاليف الديوانية غير المعهودة هي التي يحدثها الحكّام دون أن يكون لها سباقة.

وقد أضيفت إلى هذه الجبايات والرسوم، جبايات ورسوم أخرى في عهد التركمان منها الخالصات والعوارض والتوجيهات والعلفة والعلوفة والشكار (الصيد) وحق السعي المباشر ورسم الصدارة ورسم الوزارة، والأعياد وغيرها كثير.

ومن الضرائب المعروفة في تلك العهود ضريبة البيوت، وكانت الحكومات تثبت الدور بالمدن وتطالب أصحابها بالأجرة لأشهر معدودة. وضريبة القوبجور أو ضريبة المراعي التي صارت في العهد الإيلخاني تدلّ على جبايات عدة تؤخذ من السكان. وكان حاكم المنطقة يأخذ القوبجور من الرعية مرتين في السنة وقد تصل إلى عشرين أو ثلاثين قوبجوراً في بعض المناطق. ثم صارت تطلق على ما يؤخذ من أصحاب المواشي مقابل ما رعته مواشيهم من نبات الأرض، وتؤخذ بنسب معينة على عدد الحيوانات.

وكانت الجزية تؤخذ من اليهود والنصارى والأرمن بمقدار ثمانية دنانير من الموسرين وستة دنانير من متوسطي الحال وأربعة دنانير من الفقراء. ولكنّ موارد الحكومة من هذه الضريبة تناقصت في أواخر الحكم الإيلخاني بسبب زيادة عدد الذين يدخلون الإسلام منهم تخلصاً من مضايقات المغول، ولجوء قسم آخر إلى منطقة الجزيرة (الفراتية) وغيرها. وقد بلغ مجموع ما دفعه

المسيحيون في بغداد في بداية الحكم الجلائري خمسمائة دينار فقط.

وهناك الموارد المستحصلة من الزكاة والصدقات التي يخصص منها (إدارات) العلماء والشيوخ ورجال الدين باعتبارهم أهل وجوه (موارد) بيت المال. وتؤخذ بموجب الشرع من قبل عامل الزكاة الذي يعيّنه الديوان. وكذلك حصة الحكومة من الأوقاف حيث كان قاضي القضاة يأخذ عشر الحاصلات كل سنة.

ومن الضرائب الأساسية أيضًا ضريبة (التمغا)، وهي كلمة مغولية تعني الضريبة أو الرسم الكمركي والمهر حيث يوضع على الأموال التجارية سمة يقال لها تمغا. وتؤخذ من أموال التجارة وأصحاب الحرف، بنسبة دينار واحد من كل مائتين وأربعين ديناراً، لكنها صارت في العهود التالية للإيلخانيين تشمل جميع الضرائب غير الشرعية التي تؤخذ من سكان المدن والسلع المجلوبة إليها. وهناك قانون (سجل) تذكر فيه أصناف البضائع والحرف المشمولة بالضريبة. والنسب التي تؤخذ بها. وقد تزايدت نسبة هذه الضريبة وصارت تؤخذ بنسبة دينار واحد من كل أربعين ديناراً يؤخذ من البائع ومن المشتري. وقد ظلت هذه الضريبة تتصاعد طوال العهود التالية، وأراد حسن الطويل حاكم الاق قيونلو تخفيضها فجعلها درهما من كل عشرين درهمًا أي نصف ما كان يأخذه السلاطين الذي سبقوه. وكان للتمغاجية بناية خاصة بهم في بغداد يتولاّها حاكم بالنيابة عن الحكومة بطريق الأمانة أو الضمان يساعده عدد من الموظفين. وقد أراد خلفاء حسن الطويل إبطال التكاليف غير الشرعية وخاصة كودة أحمد، لكنه واجه معارضة شديدة وتمكن المعارضون من إسقاطه وقتله.

ومن الضرائب الأخرى ضريبة (مال الأمان) التي تؤخذ من سكان المدن التي يدخلها المحتلون مقابل الحفاظ على أرواحهم. ولكنها صارت تؤخذ من السكان كلما احتاج الحكام إلى المال، وتؤخذ على الرؤوس وكثيراً ما كان يصاحب جبايتها التعذيب والقسوة. وضريبة الباج، وهي كلمة فارسية تعني المكس أو الإتاوة، وكانت تؤخذ من مُنتجات البادية، من ماشية تباع أو أحطاب تعرض للبيع أو دهن وما ماثل. ووردت إشارات تفيد بوجود ضرائب أخرى على دور الفاحشة ومحلات بيع الخمور. كما اعتمدت حكومات ذلك العهد السلب والنهب والمصادرة أسلوبًا من أساليب جمع المال وتمويل الخزينة.

أما جباية الضرائب فكانت تجري عن طريق الإقطاع أو الضمان وخاصة ضرائب الخراج والتمغا المعروف مقدارها سلفاً. وكان السلطان غازان قد جعل الخراج على أراضي العراق على ثلاثة أشكال، فرض على بعضها خراجًا مقنناً، وأعطيت الأخرى بشكل ضمان، ووضعت الأقسام الباقية بشكل أمانة باسم أحد أرباب الدولة أو ملوك الأطراف أو مشاهير العصر. ولمّا كان على الضامن أن يحقق بعض الأرباح ويجنّب نفسه الخسارة، فكان لا بدّ من التشدد في جبايتها. ويذكر القلقشندي أن حكام ذلك العهد قد أقطعوا "سائر الأموال من الأراضي والجزية وزكاة المواشي والمعادن والعشر وغير ذلك، ثم تفاحش الأمر حتى أقطعوا المكوس على اختلاف أنواعها وعمت بذلك البلوى". وكان الضامن أو المقطع هو صاحب ديوان العراق أو الوزير. أما الزكاة والجزية والأموال المستحصلة من الأوقاف والقوبجور فكانت تجبى مباشرة من الموظفين الرسميين. وكانت موارد العراق في تلك

العهود كما هو موضّح في الجدول أدناه ومقدرة بالدنانير (الدينار ستة دراهم).

المنطقة	السنة 736هـ/1325م	السنة 750هـ/1349م	السنة 765هـ/1363م
العراق العربي	2000000	2500000	2000000
الجزيرة (دياربكر)	1925000	340000	100000
كردستان	201000	300000	-

ولم تصلنا أرقام دقيقة عن مقدار الموارد المالية للعراق في عهد القرة قيونلو والاق قيونلو، إلاّ ما ذكره الغياث البغدادي (ت 891هـ/ 1486م) من أن أموال بغداد لم تعد سنة 866هـ/1461م تساوي 1/9 موارد مدينة شيراز قاعدة بلاد فارس في السنة الواحدة. وإن حاكم بغداد في تلك السنة فرض على سكان المدينة مبلغاً مقداره ألف وثمانمئة تومان وهو نقد فارسي من الذهب أو الفضة يساوي أربعين قرشاً رائجاً أو عشرة قرانات، وإنه استخدم الشدة والتعذيب لجمع هذا المبلغ. وإن هذا التراجع في موارد العراق يدلّ، دون أدنى شك، على ما آلت إليه الأوضاع الاقتصادية من سوء وما ألحقه بها المحتلون من ضرر.

النقـــود:

ظل النظام النقدي في العراق على ما كان عليه في العصر العباسي أي إنه كان يقوم على أساس المعدنين، الدينار الذهبي والدرهم الفضي، وأجزائهما وأهمها الفلس النحاسي والفلس الفضي، وكان الدينار يساوي مثقالاً من الذهب والدرهم يساوي سبعة أعشار المثقال من الفضة، وكانت النسبة تتذبذب بين الفئتين بين العشرة والاثني عشر درهما فضيا لكل دينار ذهبي. وضربت النقود في تلك العهود في بغداد والبصرة والحلة وواسط وحربى وأربيل والموصل وعقرة والعمادية وسنجار. وكانت النقود الأجنبية مقبولة في التعامل ما دامت معمولة من الذهب أو الفضة، ويتم التعامل النقدي وزناً أو عدّاً. وقد وضع اختلاف النقود بين المدن العراقية من حيث الوزن والحجم ودرجة النقاوة صعوبات كبيرة في تسوية المعاملات، ولحق بالناس الظلم جراء تبدل العملة السريع. وخاصة أصحاب الادخارات. إذ كان السلطان يروّج الدراهم بأكثر من قيمتها، فإذا انتهى عهده عادت إلى قيمتها الحقيقية. لذلك عمل السلطان غازان على توحيد العملة لضمان سلامتها من الغش والتزوير، وأمر بضرب دراهم متساوية الوزن ليتعامل بها الناس عدداً وزن الواحد منها نصف مثقال، ودراهم أخرى وزن الواحد منها ثلاثة مثاقيل، وأخرى وزن الواحد منها مثقال واحد. وكان مثقال الذهب يساوي أربعة وعشرين درهماً. وضرب عملات أخرى من الذهب وزن خمسة مثاقيل، وثلاثة مثاقيل، ومثقالين، ومثقال، ونصف مثقال، وربع مثقال. وجرت محاولة لوضع العملة الورقية (الجاو) في التداول، ولكن العراقيين رفضوها فاضطر الإيلخانيون إلى إلغائها.

كان التعامل بالدرهم أكثر من الدينار الذي هو أكبر أجزاء العملة بسبب الركود الاقتصادي والانكماش النقدي. وقد بين ابن فضل الله العمري (ت 749هـ/1348م) وضع الدينار ووزنه، وذكر أن في بغداد دينارين: أحدهما يسمى العوال أي الذي يزيد وزنه عن بقية الدنانير ويساوي اثني عشر درهماً ويزن عشرين قيراطاً من الذهب بنسبة قيراط وحبتين لكل درهم لكل قيراط ثلاث حبات، وكل حبة من الذهب تساوي أربعة فلوس من الدرهم الفضي والفلس الفضي يساوي فلسيْن أحمريْن، أي إن الدرهم الفضي يساوي عشرين فلساً فضياً وأربعين فلساً أحمر ... والثاني هو الدينار المرسل (الرائج) وهو عشرة دراهم ويزن ستة عشر قيراطاً وثلثي

قيراط من الذهب وبه تجري المعاملات بين السكان. أما المعاملات الرسمية وحسابات الدولة فكانت تجري بالدينار الإيراني الرائج ومقداره ستة دراهم فضة.

وكانت النقود من النواحي الفنية تشبه نقود الحكومات الإسلامية السابقة حيث يكتب على وسط الوجه (لا إله إلا الله وحده لا شريك له) وفي الأطراف سنة الضرب. وفي وسط الظهر مكان الضرب وحولها (محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم). وأحياناً يكتب على أطراف الوجه أسماء الخلفاء الراشدين الأربعة، وفي وسط الظهر اسم السلطان ولقبه، وفي الأطراف تاريخ ومكان الضرب. وكانت النقود الذهبية في عهد التيموريين والتركمان قليلة جداً بسبب تناقص كميات الذهب واستنزافها من المحتلين. فمعظم النقود التي عثر عليها كانت من الفضة. وكان لدار الضرب حاكم (معيّر) يشرف على سك النقود وعيارها وتجديد القديم منها، وينظر في حوادث الغش والتزييف، وتتم إدارة الدار إما بطريق (الأمانة) أو (الضمان)، ويحق للأفراد جلب ما بحوزتهم من الذهب والفضة إلى الدار لسكها نقوداً مقابل مبلغ معين.

ثانيًا - الحياة الاجتماعية:

لم تحدث الأقوام التي حكمت العراق آنذاك تغييرات أساسية في تركيبة المجتمع العراقي، ذلك أن من قدم منهم إلى العراق لم يكن كبيراً. والحاميات التي وضعها كل من الإيلخانيون والجلائريون والتيموريون والتركمان في بغداد لم تكن تتجاوز الثلاثة آلاف مقاتل لكل منهم، وهو أمر يدل على قلة عدد سكان العراق آنذاك. وحتى إذا كان هؤلاء المقاتلون قد جاءوا مع أسرهم، فإنهم كانوا متأثرين لا مؤثرين، وكانوا يعيشون في عزلة عن المجتمع العراقي، داخل المدن أو في مقرات خاصة على الحدود يقال لها (اردو)، وهي كلمة مغولية تعني المعسكر. ولكن التغيير الذي يمكن ملاحظته على الحياة الاجتماعية في تلك العهود هو بروز سطوة العشائر وطغيان تسلطها الاجتماعي، وتراجع حياة التحضر لصالح البداوة والتخلف فضلاً عن تناقص أعداد السكان.

كانت هذه الظواهر قد بدأت قبل الاحتلال المغولي بمدة طويلة وازدادت عندما بدأ المغول بمهاجمة مدن العراق وقراه، وتحديداً منذ سنة 628هـ/1230م حين أخذوا يشنّون الهجمات الخاطفة ويمارسون أعمال القتل والسلب والنهب والحرق والتدمير على نطاق واسع حتى جفل الناس واضطر العديد منهم إلى الهجرة تاركين مدنهم وقراهم التي تحولت مساحات واسعة منها إلى خراب. ويذكر ابن فضل الله العمري في حديثه عن شهزور "إن أقواماً بأكملها هاجرت من ديارها فراراً من المغول ولجأت إلى بلاد الشام ومصر، حيث توزعت أرجاءها واستقرت بها".

ومن ناحية أخرى أدى اندفاع قوات هولاكو داخل العراق إلى رحيل الكثير من السكان أو قتلهم وأسرهم. فضلا عن أن تعسف الإدارة الإيلخانية وثقل الضرائب وضعف الحالة الاقتصادية قد أدى إلى فقدان القوى البشرية وهجرة الكثير من العلماء والمفكرين والتجار والحرفيين إلى الأقاليم العربية التي كانت بمنأى عن الحاكم الإيلخاني. وقد تواصلت أعمال القتل والتضييق على العراقيين طوال تلك الحقبة وازدادت في أثناء الموجة المغولية الثانية التي قادها تيمور الذي دخل بغداد مرتين، الأولى سنة 795هـ/ 1393م والثانية سنة 803هـ/ 1401م حيث قام أتباعه بأمر منه بهدم العمارات والمدارس والخانات والجوامع والأسواق وتخريبها وقتل أعداد

كبيرة من السكان حسبما ذكر تيمور في (ملفوظاته). وتم تخريب أسوار تكريت وقلعتها وبيوتها وقلاع كل من أربيل والموصل، وفعلوا الشيء نفسه في واسط والحلة. ولم تتوقف أعمال القتل والتخريب في عهد التركمان بل بالغت المصادر المصرية في وصف أعمالهم التخريبية هذه فقالت "إن بغداد خربت ولم يبق بها أسواق ولم يعد يطلق عليها اسم مدينة بل صارت دون أهل القرى"، والموصل "استولى عليها العربان، ولم يبق في بغداد سوى حانوتين وثلاثة أفران تخبز الخبز".

كلّ ذلك أدّى إلى خراب أجزاء واسعة من المدن، ولم يعد التمييز بين المدن الصغيرة والقرى سهلاً. فالجانب الغربي من بغداد قد خلا من ساكنيه، والبصرة التي كانت من السعة بحيث إن مسجد أمير المؤمنين علي بن أبي طالب كان في وسطها في العصور السابقة، صار في أواخر الحكم الإيلخاني بينه وبينها ميلان حسبما ذكر ابن بطوطة. وخربت الابلة القريبة منها والكوفة واربيل والموصل وتحولت إلى قرى أو مدن صغيرة.

ويؤيد ذلك المستوفي القزويني في بداية الحكم الجلائري، ويشير إلى خراب كل من حلوان وخانقين ومندلي والخالص والنجف والبصرة. فخانقين كانت في زمانه عبارة عن قرية، ومندلي بلدة صغيرة، وحلوان قرية صغيرة، والنجف بلدة صغيرة محيطها (2500) خطوة ومثلها كربلاء. ومحيط سنجار (2200) خطوة، والأنبار (5000) خطوة، وتكريت بلدة متوسطة محيطها (6100) خطوة، وحربى بلدة متوسطة وكذلك داقوق وعانة وقوسان والمحول، ومحيط الموصل (8000) خطوة.

وتوزّعت غالبية السكان ومعظمهم من الفلاحين أو العشائر التي استقرت حديثاً القرى والأرياف. فكانت تتبع كلا من حلوان والخالص ثلاثون قرية، وخانقين عشرون قرية، وتنتشر حول بغداد الأقرحة (البساتين) والمزارع. وفي دجيل عدة مدن أكبرها (وانه) وتتبعها مائة قرية. وفي طريق خراسان (ديالى) عدة مدن وفيها ثمانون قرية. وفي منطقة نهر عيسى (الجانب الغربي من بغداد) سبعون قرية ومزرعة. وتكثر البساتين والمزارع حول البصرة وتتبعها مدن وقرى عدة منها بلاس والزكية وميسان وعبادان. وفي الكوفة وأعمالها عدة قرى، وتتبع نهر الملك ثلاثمائة قرية، ومنطقة الصدرين ونهر النيل تتبعهما قرى عدة، وتتبع قوسان حوالي مائة قرية وتنتشر القرى والمزارع في شمال العراق.

وكانت غالبية المدن محاطة بأسوار حصينة ولبعضها قلاع خاصة بها لتأمين حماية السكان والمحافظة عليهم. فبغداد الشرقية محاطة بسور يبدأ من دجلة وينتهي بها، وللموصل سوران خربت بعض أجزائهما. ولكل من أربيل وكركوك والموصل قلعة حصينة وكذلك مدينة عانة. أما قلعة تكريت فكان يطلق عليها ذات السلاسل لحصانتها، ومدينتها محاطة بسور، والبصرة يحيط بها سور. وكذلك مدن العراق الأخرى مثل العقرة والعمادية. وقد تم تخريب أجزاء واسعة من هذه الأسوار والقلاع في تلك العهود.

وقد أدى فقدان الأمن وضعف السلطة المركزية إلى انبعاث سطوة القبائل ورفضها الخضوع للأقوام الحاكمة. وبرز دور الأحلاف العشائرية التي أخذ بعضها يهاجم المدن وطرق القوافل والحج، وطغيان التركيبة العشائرية على المجتمع. فالعشائر العربية تنتشر في المناطق الوسطى والجنوبية وفي منطقة الجزيرة وأعالي

الفرات وبادية الشام. وكانت في مقدمة الأحلاف العشائرية من حيث العدد والنفوذ آل فضل بن ربيعة وهم من طي من القحطانية. وقد قدرت المصادر عددهم في بداية القرن التاسع الهجري/ الخامس عشر الميلادي بين أربعة وعشرين وثلاثين ألفاً. وامتدت ديارهم من حمص إلى قلعة جعبر إلى الرحبة وعلى جانبي الفرات وأطراف العراق إلى البصرة. وقد تشعبوا شعباً عديدة أشهرها آل عيسى وآل فضل وآل مهنا. وكانت الإمرة فيهم على عرب الشام والعراق، وكانوا يميلون إلى المماليك تارة وتارة أخرى إلى الإيلخانيين الذين يتقربون إليهم بمنحهم الإقطاعات ويولونهم إدارة بعض المدن ومهمة المحافظة على الطرق.

ومن العشائر التي ورد ذكرها خفاجة، وهم بطن من عقيل من العدنانية وديارهم بين دجلة والفرات ومن هيت والأنبار إلى الحلة والكوفة والبصرة. ومن العدنانية أيضاً ربيعة في منطقة البطائح بين واسط والحلة والكوفة، وبنو أسد في أنحاء الحلة واستقر قسم منهم حول واسط والحويزة. وبنو عبادة وهم من عقيل من العدنانية أيضاً، وكانت منازلهم في الجزيرة الفراتية وبين بغداد والموصل واستقر قسم منهم في البصرة وفي منطقة البطائح بينها وبين الكوفة، ومنهم بنو المنتفق (المنتفك). وكانت المصادر تطلق على عرب عقيل وبطونهم اسم عرب البحرين. وكانت الإمرة فيهم في أولاد مانع. وقد استقلوا بحكم البصرة منذ بداية القرن الثامن الهجري/ الرابع عشر الميلادي. أما قبيلة زبيد، وهم من القحطانية، فقد استقروا في منطقة سنجار، واستقر المعادي (المعدان) في منطقة البطائح بين الحلة وواسط متحصّنين في غابات القصب.

وتوزّعت العشائر الكردية أرجاء المناطق الجبلية، والتفت كل طائفة منهم حول زعيمها متحصنين في قلاعهم ومناطقهم المنيعة بين الجبال. فالكوارنية في دياوشت (ماه دشت) في نواحي خانقين، وجماعة منهم استقرت في رتنك (حلوان)، وعددهم جميعاً خمسة آلاف رجل. وبين نهاوند وشهرزور استقرت جماعة الكلالية (الجلالية) وعددهم ألف رجل، وإلى جانبهم الزنكلية (الزنكنة) وعددهم ألفان، وإلى جوارهم السولية وعددهم ألف. وفي نواحي أربيل استقرت طائفة القرياوية (القرتاوية) وعددهم أربعة آلاف، واستقر عدد منهم في منطقة الربند. وسكنت الحسنانية (الخوشناو) نواحي أربيل وعددهم ألف ... وطائفة أخرى من الكرد استقرت بين كركوك وداقوق عددها أكثر من سبعمائة رجل، وفي شمالي أربيل سكنت جماعة كردية أخرى عددها ألف رجل. والمازنجانية وهم خمسمائة رجل، استقروا مع الحميدية وعددهم ألف بين أربيل والموصل. وكانت تسكن بين شقلاوة وخفتيان وخاصة في الدربند جماعة الشهرية (السوران) وهم دون الألف، وفي جولمرك سكنت الجولمركية على الزاب الكبير وهم أكثر من ثلاثة آلاف. ثم الزيبار في منطقة عقرة، والعمادية وعددهم خمسمائة رجل. وفي العمادية أيضًا تسكن الهكارية وعددهم أكثر من أربعة آلاف. والراسنية (الداسنية) نسبة إلى جبل داسن في الموصل وعددهم ألف رجل. وإلى جانب هذه العشائر تعيش طوائف من الترك الذين قدم بعضهم إلى العراق في العهد العباسي أو مع المغول والقرة قيونلو والاق قيونلو وأعداد قليلة من الفرس والمغول.

أما المسيحيون فقد توزعوا على مدن المنطقة الشمالية وقراها وفي بغداد وتكريت، وقد نالوا مكانة جيدة في بداية الحكم الإيلخاني، الذين أظهر بعض حكامهم عطفهم عليهم وولوهم بعض

المناصب الإدارية، ولكن ذلك تغير في أواخر ذلك الحكم وبدأوا باضطهادهم فألزموا النصارى واليهود بلبس (الغيار) فكانت علامة النصارى شدّ الزنار في وسطهم وعلامة اليهود خرقة صفراء في عمائمهم، ثم صدرت الأوامر بإيقاف ذلك بعد أن تسلطت العوام عليهم. وقد تمّ تهديم عدد من كنائسهم وأريقت الخمور ومنع تداولها وأبطلت الحانات. فأسلم منهم جماعات كثيرة، واضطر آخرون إلى الهجرة إلى الشمال وإلى منطقة الجزيرة، ولم تذكر المصادر طوال العهود التالية وجود اضطهاد للمسيحيين.

أما اليهود الذين نالوا مكانة ممتازة في ظل الحكم الإيلخاني ومارسوا أعمالاً ومهناً مختلفة، فقد راح بعضهم يتجرأ على الطعن بالإسلام والمسلمين، ومنهم عز الدولة ابن كمونة (ت 683هـ/1284م) الذي تعرض للنبوات في كتابه "تنقيح الأبحاث للملل الثلاث" فثار عليه العوام، وأرادوا قتله. وازدادت مكانة اليهود ورفعتهم عند الإيلخانيين وخاصة بعد أن تعين سعد الدولة اليهودي، وهو دلال سابق في سوق الموصل وعمل طبيبًا في بغداد، رئيسًا للوزارة في تبريز، والذي عين أخاه فخر الدولة نائباً للوزارة ببغداد أي والياً يساعده يهودي آخر هو نصر الماشعيري، وعين أخاه الآخر أمين الدولة حاكما على الموصل وديار بكر.

إن المعلومات الواردة عن عدد أفراد العشائر، على الرغم من دقتها، لا تمكّن من إعطاء رقم ولو تقريبي عن عدد سكان العراق آنذاك. لأنها أعداد كانت تتعرض للزيادة والنقصان إذا أخذنا بنظر الاعتبار الكوارث الطبيعية والأوبئة والمجاعات التي كانت تقضي على الكثير من الأرواح خاصة وأن الوباء، وهو الطاعون في الغالب، يتوالى انتشاره عدة سنوات مع قلة عدد المستشفيات والوعي الصحي. فلم تذكر المصادر سوى أسماء ثلاثة مارستانات هي (العضدي) في أحداث سنة 672هـ/ 1273م وآخر في المحلة قبل سنة 688هـ/1289م ودار الشفاء ببغداد في العهد الجلائري، ومع وجود إشارات لأسماء عدد من الأطباء اللامعين.

وقد بالغت المصادر في وصف الأضرار التي تلحقها الكوارث الطبيعية بالمجتمع من أمراض ومجاعات وارتفاع للأسعار اضطروا خلالها لبيع أطفالهم وأكل لحوم الحيوانات المختلفة. ففي سنة 730هـ/1329م بيع كرّ القمح بثلاثمائة دينار، وفي سنة 743هـ/ 1342م بيع رطل الخبز بالمصري بثمانية دراهم فضة. ووصفت المصادر المصرية هذا الغلاء الذي عمّ الشرق بالقول: "وأكل الرجل أباه وبيعت لحوم الآدميين في الأسواق جهرة". وفي السنة التالية بلغ ثمن رغيف الخبز ببغداد ديناراً عراقياً ورطل اللحم بدينار ونصف. وفي سنة 767هـ/1365م بلغ سعر الحنطة من كرمليس مائة وأربعين ديناراً. وفي سنة 835هـ/1431م عمّ الغلاء بسبب اشتداد الطاعون الذي صاحبه الجراد فبلغ سعر المنّ من لحم الغنم بدينار ذهباً بعد أن كان بدرهمين، ولحم الكلب كل منّ بستة دراهم وثمن تغار الحنطة إذا خبز اثني عشر ألف دينار ونفدت الدواب والحمير. وفي سنة 850هـ/1446م بلغ رأس الغنم بألف دينار، وفي سنة 869هـ/1464م بيع رأس الغنم بما قيمته مئة دينار مصرية، والرطل البغدادي من الثوم بنحو خمسة عشر ديناراً.

ولم يتردد المتحاربون في مثل تلك الظروف عن قتل السكان بشكل جماعي عمداً وذلك بتسميم مياه الشرب مثلما فعلوا بأربيل سنة 839هـ/1435م.

وعرف المجتمع العراقي هجرة واسعة داخلية وخارجية أدت إلى خلخلة الوضع الاجتماعي،

فتدفقت عليه أعداد من الفرس والتركمان فيما غادرته أعداد كبيرة من العرب. ففي سنة 817هـ/ 1414م تمّ نقل عدد من سكان بغداد إلى أذربيجان. وفي سنة 866هـ/ 1461م نقل حاكم بغداد (بير بوداق) معه إلى بغداد عددًا من سكان شيراز وأصفهان من الأعيان والموظفين والخدم والصناع والحرفيين والعسكريين. وقام حسن الطويل سنة 872هـ/1467م بترحيل عدد كبير من سكان القرى المحيطة ببغداد إلى ديار بكر.

وفي الداخل تدفقت أعداد من سكان البوادي والأرياف التي أنهكتها حوادث النهب والحرق واعتداءات البدو على المدن الرئيسية طلباً للأمن، فهاجر عشرون ألف بيت من الفلاحين من قرى واسط مع دوابهم إلى بغداد سنة 841هـ/1437م. ورحلت أعداد كبيرة من أفراد عشائر وفلاحي الحويزة إلى البصرة، وتم ترحيل عدد آخر منهم إلى نواحي النجف وكربلاء. وفرت أعداد من أهل الحلة ونواحيها نحو بغداد سنة 857هـ/1453م.

وفي مثل ذلك الوضع الاجتماعي لم تعد هناك طبقات اجتماعية مثلما كان الحال في العهود السابقة، وإنْ رددت المصادر مصطلح العوام والذي كان المقصود به العامة، أما النخبة من رجال الدولة وأهل الحل والعقد فقد حلّت محلهم سيطرة الأمراء العسكريين ورجال الإدارة ومعظمهم من المغول والتركمان والفرس. وصار "أعيان المجتمع" يمثلهم العلماء ورجال الدين وقادة الطرق الصوفية. وأبدى المغول والتيموريون اهتماماً بالعلويين وتقربوا إليهم طمعاً في الحصول على تأييدهم ضد المماليك في مصر الذين احتضنوا الخلافة العباسية بالقاهرة. وأسسوا لهم (دور السيادات) وهي منازل أمر السلطان غازان بتشييدها لإقامة العلويين وخصص لها الأوقاف لإنفاق مواردها عليهم.

وفقدت نقابة العباسيين أهميتها منذ انتهاء الحكم العباسي، لكن نقابة الطالبيين ظلت تتمتع باحترام زائد ويترأسها زعيم منهم يقال له نقيب الأشراف تعهد إليه شؤون النقابة. وكانت مكانته في الدولتين الإيلخانية والجلائرية كبيرة، ويعدّ من كبار رجال الدولة، وله ترتيب الأمراء في سفره "وله الإعلام والإبطال، وتضرب الطبلخانة عند بابه مساءً وصباحاً". وبلغ ارتفاع منزلة العلويين أن أمر تيمور النسابة جمال الدين أحمد بن علي الحسني 828هـ/1424م أن يؤلف له كتاباً في أنساب العلويين ليتعرف عليهم وعلى أماكن انتشارهم. وقد سمّى الحسني الكتاب "عمدة الطالب في أنساب آل أبي طالب". وهناك شيخ الشيوخ الذي يتولى أمر الربط والزوايا، وكان يتمتع باحترام المجتمع والحكومة، ويليه قاضي القضاة والقضاة والمدرسون ويليهم التجار الذين كان لهم تنظيم يشبه النقابة يترأسه أحدهم يقال له (ملك التجار) يتولى حلّ مشاكلهم.

وقد صاحب الانهيار المادي للمجتمع والحياة الاجتماعية، انهيار فكري أثر بشكل سلبي على العقلية الجماعية للسكان. فراح الحكّام يروّجون روح اليأس والجهالات بين الناس مستعينين بالدراويش ومدّعي العلم لحلّ مشكلاتهم اليومية، والتأكد من طالعهم، وترسيخ الولاء لهم بين السكان. فانتشرت الشعوذة، وساد الاعتقاد بالشيوخ والصلحاء، وصار الدرويش في ذلك المجتمع هو الحامي والطبيب والمنقذ. وصارت الأضرحة والأماكن المقدسة ملاذاً للمظلومين والمطلوبين من السلطة. وانتشرت عصابات اللصوص والسطو وأعمال الشقاوة والقتل في المدن، وامتزج التدين السطحي بالخرافة بين العوام.

ففي سنة 671هـ / 1272م رأى أحد

الأشخاص في المنام أنّ ولداً من أولاد الحسن مدفوناً في موضع من بغداد، وشاع الخبر بين الناس. فنبش الموضع ووجد فيه قبر، وتبرع أحد الموسرين بمال فعمر الموضع، وأخذ الناس يزورونه وينذرون له النذور. وفي سنة 683هـ/1284م ظهر رجل في سواد الحلة ادعى أنه نائب صاحب الزمان، فانضم إليه خلق كثير، وأخذوا أموال الناس من واسط والحلة وقوسان، ولم يتمكن حكّام تلك المدن من القضاء عليهم حتى سار شحنة بغداد مع عسكره إليهم وأحاط بهم وقتل أكثرهم، وحمل رأس ذلك الرجل إلى بغداد وعلق بها. وفي محلة الإمام الأعظم أبي حنيفة، كان الشيخ بشر ممن يعتقد الناس فيه ويصدقونه في العهد الجلائري. والشيخ أحمد السهروردي ممن يروّج الإشاعات ويرجف الأراجيف في بغداد، ومعه شخصان آخران هما المحب وناصر الدين. وبعد موت السلطان أحمد الجلائري أشاعوا أنّ السلطان حيّ وأنه سيظهر بعد أيام، وقامت ضجة في بغداد قتل خلالها حاكم المدينة الأمير بخشايش ثم قتل خلفه عبد الرحيم بن الملاح. وكان من يقول إن السلطان قد قتل يقتل. واستمر الحال ثمانية شهور، ثم ظهر أن هذه الأمور ليس لها حقيقة فتم قتل أحمد السهروردي.

وفي منطقة واسط كان نظام الدين أسد الله الحسيني يتظاهر بخلاف الأمور الشرعية ويدّعي أنه يملك القدرة على صنع الإكسير الذي يجعل الكفيف مبصراً. فزوّده حاكم بغداد وكان كفيف البصر سنة 839هـ/1435م بالمال، وأرسل معه وزيره إلى ديار بكر لجلب الأعشاب المطلوبة لعمل الإكسير، ولكنه هرب إلى مصر وهناك اكتشف السلطان المصري كذبه فأمر بقتله.

وازداد اعتقاد العوام بالكرامات وبالخوارق، وسمتْ عندهم مكانة الدراويش الذين انبثوا في أنحاء البلاد يروّجون للحكام ويعملون على ترسيخ الولاء لهم والتأثير على العامة بالادعاء بمعرفة الغيبيات والقدرة على حل المشكلات من أمثال شاه علي بن إسكندر الذي نصب سلطاناً على الحلة في عهد القرة قيونلو، والدرويش ذي النون، والدرويش محمد سارلو، والدرويش عبد الله الأسود.

وكانت (الطرقية) قد ابتعدت كثيراً عن الأهداف الحقيقية للتصوف بعد سيطرة الإيلخانيين على العراق. وانفتح الطريق واسعاً أمام الخرافات، وصار الناس يعيشون عالماً روحانياً لا تحكمه قوانين الطبيعة ولا يتقيد بالأسباب بل سيطرت عليه الشطحات والشذوذ. فشاع بينهم الغناء والرقص على إيقاع الطبول والدفوف، وكانوا يشعلون النار ويدخلون وسطها ومنهم من يأكلها أو يعض بأسنانه على رأس الحية العظيمة فيقطعه. وقد لاحظ ذلك الرحالة العربي ابن بطوطة عند زيارته لقبر الولي أبي العباس أحمد الرفاعي في قرية أم عبادة (أم عبيدة) القريبة من واسط.

ومن الطرق التي شاعت آنذاك (الحيدرية) التي دخلت من إيران في عهد المغول وكانوا معروفين في بلاد الهند ويميزون أنفسهم بوضع طراطير على رؤوسهم ويحلقون لحاهم ويطلقون شواربهم ويكثرون من تعاطي الأفيون. وصارت للقلندرية، وهم طائفة أخرى من المتصوفة المتحللين من أكثر الفرائض الدينية ويحلقون رؤوسهم وحواجبهم ولحاهم ويطلقون شواربهم، مكانة كبيرة. وقد انتشرت القلندرية في العهد الإيلخاني وصار لهم تأثير كبير على السلطة في العهد الجلائري، حتى أن السلطان أحمد قد بنى لهم داراً كبيرة تدعى (القلندرخانة) أي خان القلندرية

على شاطئ دجلة الشرقي في بغداد قريباً من الديوان للتبرك بهم. وفي الشمال صار قبر الشيخ عدي بن مسافر بجبل البكارية من أعمال الموصل أحد المزارات المعدودة والمشاهد المقصودة، وغالى أتباعه فيه. وشاع الغلو وكثر مدعو المهدوية وتمكن محمد بن فلاح من إظهار بعض الخوارق بين البدو في منطقة الأحواز، وتمكن من التأثير عليهم فكانوا يتشعشون وتتحجر أبدانهم ويقومون بأعمال خطيرة، وزاد الاعتقاد فيه حتى إنه ادعى المهدوية.

وفي ذلك الجو المشحون بالخوف والقلق نشطت الحركات الباطنية بتشجيع من الحكام. وكانت الحروفية في مقدمة هذه الحركات وأنشطها، وقد أسسها فضل الله الاسترابادي المعروف بنعيمي الذي قيل إنه جاور النجف عشرين عاماً، وأعلن مهدويته، حتى قتل على يد أحد أولاد تيمور سنة 804هـ/ 1401م. وكانت حركته دينية سياسية مغلفة بستار من الرموز الفلسفية والصوفية وتأويل الآيات القرآنية والتحلل من الفرائض الدينية. وقد دخلت الحروفية العراق على يد تلاميذ فضل الله، وأصبح لأتباعها تأثير كبير على أمراء القرة قيونلو إذ كان منهم الأمير علي كيوان الذي عهدت إليه إدارة بغداد سنة 857هـ/1452م. أي إنهم وصلوا إلى مراكز قيادية في الإدارة والمجتمع، وإن الحكام شجّعوا هذه الحركة لأنها تنسجم مع رغبتهم في تفكيك المجتمع والانفراد بحكمه.

وفي الختام فإن النشاط الاقتصادي، شأنه شأن أي نشاط إنساني آخر، بحاجة إلى الأمن والاستقرار والى حكومة قوية قادرة على حماية وتطوير ذلك النشاط. ولذلك فإن الأوضاع السياسية السيئة التي سادت العراق في تلك الأوقات قد انعكست بصورة سلبية على ذلك النشاط. فأدت الحروب والمنازعات بين الحكام إلى إهمال الزراعة التي كانت عمل الغالبية العظمى للسكان. ولم يهتم الحكام بإصلاح الأراضي ومشاريع الري ، وأكثروا من إقطاع الأراضي للمحاربين، فأهمل هؤلاء الزراعة وأثقلوا كاهل المزارعين والفلاحين بالضرائب، الأمر الذي أدى إلى هجر الكثير منهم لقراهم ومزارعهم. وينطبق ذلك الحال على الصناعات الحرفية التي اشتهر بها العراق في العصر العباسي، ممّا أدى إلى توقف الكثير منها. أما التجارة فقد تعطلت مع البلدان العربية التي تصدت لتلك الأقوام وخاصة مصر والشام والحجاز. وتعرضت قوافل التجارة والحج للانقطاع بسبب سطوة البدو وخروجهم على السلطة المركزية. أما مع الشرق فإنّ التجارة، وإن ظلت قائمة فإنّ ضعف المستوى المعاشي وقلة الإقبال على السلع أدّيا إلى انكماشها.

وكانت معظم الضرائب استمرارا للضرائب المعروفة في العصر العباسي، لكنّ الشرعية منها خرجت عن طابعها الشرعي بتزايد مبالغها والتعسف في جبايتها. وتعددت الضرائب غير الشرعية وتنوعت تبعا لرغبة الحكام. واستمرّ تداول الدنانير والدراهم والفلوس العربية مع تغير بسيط في الشكل والكتابة وإضافة بعض الرسوم والصور إليها. ولم يطرأ تبدّل كبير في المجتمع، فالحكام وأتباعهم كانوا أقلية وفي عزلة تامة عن العراقيين وانسحبوا بعد انتهاء حكمهم، وقد ظل الطابع العشائري هو السائد. ولكن أهم سمات ذلك العهد هو تراجع أعداد السكان بسبب الحروب والهجرة إلى الخارج، وتكرر حالات الوباء والفيضانات والمجاعات، وتعرض بعض المدن إلى الخراب مع قلة الاهتمام بالتعليم. فتراجعت الحضارة لصالح البداوة والتخلف، وانتشر الجهل، وهيمنت الطرق

الصوفية والدروشة على أوساط المجتمع بتشجيع من الحكام من أجل الترويج لحكمهم .

المصطلحات:

1 - ادرار : من الدر وهو اللبن، ويجوز تفسيره بالخير والعطاء والإنالة. وكانت تطلق على الرواتب أو المبالغ التي ينعم بها السلطان على أحد الأفراد له ولأولاده من بعده.

2 - اردو : تركية مغولية : تعني المعسكر، الجيش، قاعدة عسكرية.

3 - انجو : مغولية تعني أملاك السلطان أو الميراث أو العبد أو الجارية أو الأراضي الأميرية. أما عند الإيلخانيين فكانت تطلق على أملاك العائلة المالكة وعلى الأراضي الأميرية.

4 - اولكة : تركية تعني الملك، الأرض- قسم من الولاية، أو الإقطاع أو المنطقة التي تحت حكم أحد الأشخاص أو نفوذه.

5 - الكبـاج : فارسية وتعني المكس، أو ضريبة السلطان على تابعيه، ثم صارت تؤخذ عن مُنتجات البادية من ماشية تباع أو أحطاب تعرض للبيع أو دهن وما ماثل.

6 - البراءة : سند يحدد فيه العمل الذي يناط لأحد الأشخاص في مدة سنة واحدة ويذكر فيه عوائد الديوان التي يطالب بها بعد انتهاء تلك السنة.

7 - التمغا والدمغة والطمغة: مغولية، تعني الضريبة، رسم كمركي، مهر ملكي، علامة. وكانت هذه الضريبة في العهد الإيلخاني تؤخذ من الأسواق على المهن والبضائع التجارية.

8 - خوجة : فارسية تعني الشيخ، السيد، وهو لقب تشريف يطلق على أكابر التجار.

9 - الغيـار: علامة أهل الذمة. وهي أن يخيطوا على ثيابهم الظاهرة ما يخالف لونه لونها.

10 - طغار (تغار): تركية تعني (معجن). وهو وعاء كبير لكيل المواد، ويختلف الوزن فيه حسب المواد المكالة.

11 - القـراح : مصطلح بغدادي، وهم يسمون البستان قراحا.

12 - القصار : هو المبيض للثياب، وكان يهيئ النسيج بعد نسجه ببله ودقه بالقصرة وهي قطعة من الخشب.

13 - الكر : مكيال بابلي الأصل يستعمل لكيل الحبوب في العراق ويساوي ستين قفيزا، والقفيز يساوي 25 رطلا، والرطل يساوي 130 درهما أو 406.25 غ. ويختلف الوزن فيه باختلاف السلع المكالة.

14 - لالا : عامية معربة تعني المربي من الخدم، العبد، الغلام.

15 - المقاصة : من القصاص إذا كان لك عليه دين مثل ما له عليك، فيكون الدين مقابل الدين. وكانت تستعمل في ديوان خراسان بمعنى المحاسبة.

16 - الوقر : هو الحمل الذي يحمل على ظهر الحيوانات، وأكثر ما يستعمل في حمل الحمار والبغل.

أ.د. نوري عبد الحميد العاني

جامعة بغداد

المصادر والمراجع

أولاً - المخطوطات :

- النخجواني، محمد بن هندوشاه (ألفه سنة 761هـ وصححه سنة 767هـ) دستور الكاتب في تعيين الراتب (مخطوط بالفارسية) نسخة مصورة عن نسخة باريس في المكتبة المركزية بجامعة بغداد.
- العمري، ياسين بن خير الله الخطيب، الآثار الجلية في الحوادث الأرضية، مخطوط (المجمع العلمي العراقي رقم 132).

ثانيًا - المصادر العربية:

- ابن إياس، محمد بن أحمد الحنفي (ت 930هـ/1534م): بدائع الزهور في وقائع الدهور، الجزء الأول والثاني، مصر 1311هـ.
- ابن بطوطة، محمد إبراهيم اللواتي (ت 779هـ/ 1377م): رحلة ابن بطوطة، بيروت 1960.
- ابن تغري بردي، جمال الدين يوسف (ت 874هـ/ 1462م): النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، الأجزاء 1-12 (نسخة مصورة عن نسخة دار الكتب المصرية) والأجزاء 13-16، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر 1970-1972.
- ابن تغري بردي، جمال الدين يوسف (ت 874هـ/ 1462م): حوادث الدهور في مدى الأيام والشهور، تحقيق وليم موير، كاليفورنيا 1942.
- ابن تغري بردي، جمال الدين يوسف (ت 874هـ/ 1462م): المنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي، القاهرة 1956-1984.
- ابن خلدون، عبد الرحمن (ت 808هـ/1405م): العبر وديوان المبتدأ والخبر، بيروت (د.ت).
- ابن شاهين، غرس الدين خليل (ت 872هـ/1467م): زبدة كشف الممالك وبيان الطرق والمسالك، باريس 1894م.
- ابن طولون، محمد بن علي الدمشقي (ت 953هـ/1546م): مفاكهة الخلان في حوادث الزمان، تحقيق محمد مصطفى زيادة، القاهرة 1962م.
- ابن عبد الحق، صفي الدين عباد المؤمن (ت 739هـ/1338م) (منسوب له): مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع، تحقيق علي محمد البجاوي، القاهرة 1954-1955.
- ابن عبد الظاهر، محيي الدين عبد الله (ت 692هـ/1393م): تشريف الأيام والعصور بسيرة الملك المنصور، تحقيق مراد كامل، القاهرة 1961م.
- ابن العبري، غرغوريوس أبو الفرج (ت 685هـ/1286م): تاريخ مختصر الدول، صححه الأب أنطوان صالحاني اليسوعي، بيروت 1983م.
- ابن عرب شاه، أحمد بن محمد المعروف (ت 854هـ/1450م): عجائب المقدور في أخبار تيمور ، لاهور 1868م.
- ابن العماد الحنبلي، عبد الحي بن عبد الحق (ت

1089هـ/1678م): شذرات الذهب في أخبار من ذهب، بيروت (د.ت).

- ابن عنبة، أحمد بن علي الحسني (ت 828هـ/1424م): عمدة الطالب في أنساب آل أبي طالب، النجف 1988.

- ابن الفرات، محمد بن عبد الرحيم (ت 807هـ/1404م): تاريخ ابن الفرات، تحقيق قسطنطين زريق ونجلاء عز الدين، م9 ج2 ، بيروت 1938.

- ابن فضل الله العمري، أحمد بن يحيى (ت 749هـ/1348م): التعريف بالمصطلح الشريف، مصر 1312هـ.

- ابن الفوطي، عبد الرزاق بن أحمد (ت 723هـ/1323م): تلخيص مجمع الآداب في معجم الألقاب، ج4 ق1-4، تحقيق مصطفى جواد ، دمشق 1962-1939 ، ج5 تحقيق محمد عبد القدوس القاسمي، الهند 1940 .

- ابن الفوطي، عبد الرزاق بن أحمد (ت 723هـ/1323م) (منسوب له): الحوادث الجامعة والتجارب النافعة من المائة السابعة، تحقيق مصطفى جواد، بغداد 1351هـ.

- ابن كثير، عماد الدين إسماعيل (ت 774هـ/1372م): البداية والنهاية في التاريخ،ح 13، 14، مصر 1358هـ.

- أبو الفدا، عماد الدين إسماعيل بن علي (ت 732هـ/1331م): المختصر في أخبار البشر، 403، مصر 1325هـ.

- البدليسي، شرف خان (ت 1012هـ/ 1603م): شرفنامة، الجزء الثاني ترجمة محمد علي عوني، القاهرة 1962م.

- البغدادي، عبد الله بن فتح الله (ت بعد 891هـ/1486م): التاريخ الغياثي، تحقيق طارق نافع الحمداني، بغداد 1975.

- حافظ ابرو، عبد الله بن لطف الله (ت 838هـ/1434م): ذيل جامع التواريخ رشيدي (بالفارسية)، تحقيق د. خانبا بياني، طهران 1317هـ.

- حافظ ابرو، عبد الله بن لطف الله (ت 838هـ/1434م): زبدة التواريخ بالفارسية، طبع في الجزء الثاني من كتاب ظفرنامه لنظام الدين الشامي، تحقيق فلكس تاور، براغ 1956.

- الخوارزمي، محمد بن أحمد بن يوسف (ت 387هـ/997م): مفاتيح العلوم، القاهرة 1342هـ.

- خواندامير، غياث الدين بن همام الدين (ت 942هـ/1535م): تاريخ حبيب السير بالفارسية م3-4 ، طهران 1333هـ.

- روملو، حسن (ت 985هـ/1577م): أحسن التواريخ (بالفارسية) تحقيق جارلس سيدن، كلكتا 1931م.

- السخاوي، محمد بن عبد الرحمن (ت 902هـ/1497م): الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، بيروت (د.ت).

- الشيرازي، عبد الله بن فضل (ت 735هـ/1334م): تجربة الأمصار وتزجية الأعصار، بومبي 1349هـ.

- شوشتري، نور الله (ت 1099هـ/1610م): مجالس المؤمنين (بالفارسية) ، طهران 1375-1376هـ.

- الصيرفي، علي بن داود (ت 900هـ/1494م): نزهة النفوس والأبدان في تواريخ الزمان، تحقيق حسن حبشي ، القاهرة 1970-1971.

- الطهراني ، أبو بكر (حرر الكتاب سنة 875هـ/1470م): ديار بكرية (بالفارسية) تحقيق نجاتي لوغال وفاروق سومر، أنقرة 1964.

- العسقلاني أحمد بن علي بن حجر (ت 852هـ/1448م): أنباء الغمر بأبناء العمر، تحقيق حسن حبشي ، القاهرة 1969-1972.
- العسقلاني أحمد بن علي بن حجر (ت 852هـ/1448م): الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، تحقيق محمد سياد جاد الحق، القاهرة 1966.
- القرماني، أحمد بن يوسف الشهير (ت 1019هـ/1610م): أخبار الدول وآثار الأول، بغداد 1382هـ.
- القزويني، حمد الله المستوفي (ت 750هـ/1349م): نزهة القلوب (بالفارسية) تحقيق كي لسترانج ، ليدن 1913.
- القلقشندي، أحمد بن علي (ت 821هـ/1418م): صبح الأعشى في صناعة الإنشا، تحقيق محمد حسين شمس الدين، بيروت 1987.
- القلقشندي، أحمد بن علي (ت 821هـ/1418م): ضوء الصبح المسفر وجني الدوح المثمر، مصر 1906.
- المازندراني، عبد الله بن محمد (ت تقريبا سنة 865هـ/1460م): رسالة فلكية در علم سياقت (بالفارسية) تحقيق والتر هينس رويس، ألمانيا 1952.
- الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد ابن حبيب (ت 450هـ/1058م): الأحكام السلطانية والولاية الدينية، القاهرة 1960.
- مجهول، مؤرخ شامي : حوليات دمشقية 834-839هـ تحقيق حسن حبشي، القاهرة 1968.
- مرتضى افندي، نظمي زاده (ت 1136هـ/1723م): كلشن خلفا، ترجمة موسى كاظم نورس، النجف 1971.
- المقريزي، أحمد بن علي (ت 845هـ/1441م): السلوك لمعرفة دول الملوك، تحقيق محمد مصطفى زياد وسعيد عبد الفتاح عاشور ، القاهرة 1941-1972.
- الموسوي، نعمة الله بن عبد الله (ت 1112هـ/1700م): زهر الربيع، بومبي 1342هـ.
- النويري، أحمد بن عبد الوهاب (ت 732هـ/1331م): نهاية الأرب في معرفة فنون الأدب، نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب بالقاهرة (د.ت).
- الهمداني، رشيد الدين فضل الله (ت 718هـ/1318م): جامع التواريخ، المجلد الأول (جزءان بالفارسية) بكشوش دكنر ببمن كريمي ، طهران 1338هـ.
- الهمداني، رشيد الدين فضل الله (ت 718هـ/1318م): جامع التواريخ، المجلد الثاني، ترجمة محمد صادق نشأت وآخرون، القاهرة 1960.
- الهمداني، رشيد الدين فضل الله (ت 718هـ/1318م): تاريخ مبارك غازاني (داستان غازان) بسعي واهتمام كارل يان، لندن 1940.
- اليزدي، شرف الدين علي (ت 850هـ/1446م): ظفرنامة (بالفارسية) جزءان، بتصحيح واهتمام محمد عباسي - أمير كبير، طهران 1336هـ.
- اليونيني، موسى بن محمد الحنفي (ت 736هـ/1335م): ذيل مرآة الزمان، حيدر أباد 1375هـ.

ثالثًا - المراجع العربية والمعربة:

- بدر ، مصطفى طه : مغول إيران بين المسيحية والإسلام ، القاهرة (د.ت).
- جواد ، مصطفى : ما فوق باب اورتمه من الكتابة، مجلة لغة العرب، ج8، 1929.

- حسين، جاسم مهاوي : تاريخ الغزو التيموري للعراق والشام، رسالة ماجستير غير منشورة كلية الآداب - جامعة بغداد ، بغداد 1976.
- الحلي، يوسف كركوش : تاريخ الحلة، النجف 1965.
- خصباك، جعفر حسين : العراق في عهد المغول الإيلخانيين، بغداد 1968.
- زكي ، محمد أمين : خلاصة تاريخ الكرد وكردستان، بغداد 1961.
- شاكر، علي : العراق والغزو القرة قوينلو، مجلة المؤرخ العربي 1986.
- الصياد، فؤاد عبد المعطي : المغول في التاريخ، بيروت.
- الصياد، فؤاد عبد المعطي : مؤرخ المغول الكبير رشيد الدين الهمداني، القاهرة 1967.
- الشيبي، مصطفى كامل : الفكر الشيعي والنزعات الصوفية حتى مطلع القرن الثاني عشر الهجري، بغداد 1966.
- العاني، نوري عبد الحميد خليل : التحدي المغولي وموقف الأمة العربية منه، مجلة دراسات للأجيال، العدد 3 ، بغداد 1986.
- العاني، نوري عبد الحميد خليل : حملات تيمور على بغداد، مجلة المورد، العدد 4 ، بغداد 1979.
- العاني، نوري عبد الحميد خليل : العراق في العهد الجلائري، بغداد 1986.
- العاني، نوري عبد الحميد خليل : العلاقات العراقية المصرية 1258-1410، ندوة العلاقات العراقية المصرية 14-16 شباط 1990 في جامعة الزقازيق، أقامتها وزارة التعليم العالي، العراق وجامعة الزقازيق (مصر) واتحاد المؤرّخين العرب، بغداد 1990.
- العزاوي، عباس : تاريخ الضرائب العراقية، بغداد 1958.
- العزاوي، عباس : تاريخ العراق بين احتلالين، بغداد 1935-1939.
- العزاوي، عباس : تاريخ النقود العراقية، بغداد 1958.
- القزاز، محمد صالح داود : الحياة السياسية في العراق في عهد السيطرة المغولية، النجف 1970.
- كربخال ، مارمول : إفريقيا، ترجمة محمد حجي وآخرون ، الرباط 1984.
- الكلداني، بطرس نصري : كتاب ذخيرة الأذهان في تواريخ المشارقة والمغاربة السريان، الموصل 1905-1913.
- كوك، ريجارد : بغداد مدينة السلام، ترجمة فؤاد جميل ومصطفى جواد، بغداد 1962.
- النقشبندي، ناصر : المدرسة المرجانية ونصوص وقفية مرجان، في مجلة سومر، بغداد 1946.

رابعًا - المراجع الأجنبية :

- Al-Ahri, Abu Bakr Al-Qutbi, (About 762-1360) : Tarikh-i Shaikh Uwais, Trans. From The Persian by J. B. Van Loon, Gerboren, 1921.
- Baazly, C. Raumond : The Dawn of Modern Geography, 1949.
- Browne, E. G. : A history of persian literature, Cambridge, 1920.

Al DinTusi on finance, B.S.O.A.S., Vol. X, 1940.

- Polo, Marco : The Travels of Marco Polo, New-York, 1930.
- Rose, E. : The Early Years of shah Ismail, J.R.A.S. April, 1896.
- Savory, R. M. :
- The Struggle for Supermacy in Persia after The Death of Timur, Der Islam, Berlin, Vol. 40, 1965.
- Timur, The Great : Institutes, political and Military. Trans. From The Xogui Language into persian by Abu-Tayulib Al-Husseini into English by Major Davy, (Oxford Clarendon, 1783).
  مع النص بالفارسية بعنوان :
  تزوكات تيموري أي ملفوظات تيمور.
- Works Issued by Hakluyt Society, Travels to Tana and Persia by Barbaro and Contarini, A Narrative of Italian Travels in Persia in the 15th and 16th Centuries, London, 1975.
- Browne : Note in apparently Unique Manuscript History of the Safawi Dynasty of Persia (Sisilatu, Nasabi Safawiyya), J.R.A.S. July, 1921.
- Huart. C. : Histoire de Baghdad Paris, 1901.
- Howorth : History of the Mongols part. III, New-York, 1888.
- Kafesoglu, E. : Kara Koynulu Devlti Ankara, 1976.
- Minorsky, V. : The AQ Goyunlu and Land Reforms in Iranica. University of Teheran Vol 775.
- Jihan– : Shah Qara-Goynlu and his Poetry, B.S.O.A.S., University of London, Vol. XVI, part II, 1954.
- The Cara Goynulu and the Qutb shahs, B.S.O.A.S., Vol. XVII, part. I, 1955.
- V. Asoyurghal of Qasim b. Jahangir (903/1498) AQ Qoynlo B.S.O.A.S. Vol. IX 1939.
- Kurds, Encyclopadia of Islam.
- Mninovi, M. and Minorsky : Nasir

الفصل الثالث - الجـزيرة العـربية

أولاً : الحياة السياسية (الرسوليون ثم الطاهريون في اليمن ، النباهنة في عُمان ...) .

ثانيًا : الحياة الاقتصادية والاجتماعية .

أولاً : الحيـاة السياسية

خلال الفترة الواقعة بين سقوط الدولة العباسيّة في بغداد وسقوط الدولة المملوكيّة في مصر، كانت شبه الجزيرة العربيّة بمنأى عن الأخطار الكبرى التي هدّدت العراق والشام ومصر والمتمثلة في الخطر الصليبي من جهة والخطر المغولي من جهة أخرى، بل إنّ بعض أجزائها تأثرت بالتحولات التي طرأت على خطوط التجارة الشرقيّة الكبرى التي كانت تربط الشرق العربي بالعالم المتوسطي وعالم المحيط الهندي. وظهرت في هذه الأجزاء دول استفادت بشكل متفاوت من هذه التحولات المذكورة التي أثرت أيضا على أنشطتها الاقتصاديّة وعلى أوضاعها الاجتماعيّة. فما هي الخصوصيات التي طبعت شبه الجزيرة العربيّة على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي خلال الفترة المذكورة؟

أهمّ دول الجزيرة العربيّة :

ظهرت في شبه الجزيرة العربيّة في هذه الفترة عدّة دول كان لبعضها حظ ضعيف من الجاه والنفوذ وكان لبعضها الآخر شأن أكبر على حسب ما توفّر لها من ظروف طبيعيّة وبشريّة. وتعتبر دولة بني رسول اليمنيّة من أهمّ هذه الدول.

1 - الدولة الرسوليّة في اليمن (626-858هـ / 1229-1454م) :

حكمت الأسرة الرسوليّة البلاد اليمنيّة بداية من سنة 626هـ/1229م. وهي أسرة أجنبيّة عن اليمن، نشأت في ظلّ السلطنة الأيوبيّة، ولكنّها سرعان ما استقلت وتيمّنت وتمكّنت من بسط نفوذها على الحجاز في أبعد توسّع لها شمالا. كما تمكّنت من حكم منطقتي حضرموت وظفار في أقصى الجنوب الشرقي، هذا إلى جانب منطقة الهضبة اليمنيّة المعروفة باسم اليمن الأعلى وعاصمتها مدينة صنعاء ومنطقة جنوب الهضبة اليمنيّة والسهول الساحليّة الموازية للبحر الأحمر والمسماة باليمن الأسفل ولها من المدن تعز التي اتخذوها عاصمة لهم وعدن وزبيد.

مؤسّس الدولة الرسوليّة هو المنصور نور الدين عمر بن علي بن رسول، وهو من رجال الدولة الأيوبيّة في اليمن. تولى خلافة آخر سلاطينها المسعود يوسف الذي عيّنه نائبا له سنة 626هـ/1229م. ورث المنصور بلادا ساهم بنفسه في تمهيد قواعدها وتطويع قبائلها. كما ورث جهازا إداريا منظما على الطريقة المصريّة، لكنّه سرعان ما استغلّ الأوضاع الصعبة التي مرّ بها الأيوبيون في مصر، واستقلّ باليمن، وتمكّن من ترسيخ نفوذه وتدعيم شرعيته في الداخل والخارج لتأسيس سلطنة وأسرة حاكمة. فقد حصل على الخلعة من الخلافة العبّاسيّة، كما غيّر مذهبه من حنفي إلى شافعي متّبعا بذلك المذهب السائد في اليمن الأسفل، واستولى على مكّة وأدار شؤونها. أمّا أبناؤه فانتحلوا نسبا يمنيّا حيث ربطوا تاريخ أسرتهم التركمانيّة بالغساسنة من الأزد. وبذلك أصبحت الأسرة جزءا من الواقع اليمني، خاصّة وأنّها لقيت دعما من الفقهاء الذين تمتّعوا بمكانة راقية في ظلّ دولة راعية للعلم والعلماء. وقد تواصلت دولة بني

رسول إلى سنة 858هـ/ 1454م، فكانت بذلك أطول عمرا من بقيّة الأسر السنيّة التي تعاقبت على حكم البلاد. وقد مرّت هذه الدولة طوال تاريخها بثلاث مراحل متفاوتة من حيث الطول، وكانت الأيام الأولى أيّام مجد وقوّة.

امتدّت أيّام المجد الأولى من تأسيس الدولة إلى سنة 721هـ/ 1321م، وتميّزت بقوّة السلاطين وبامتداد نفوذهم نحو الحجاز. كما توسّعت الدولة جنوبا لتضمّ مدينة ظفار الحبوضي التي كانت من أهمّ موانئ التجارة على ساحل بحر العرب. وكان لسلاطين هذه المرحلة قدرة على إضعاف أئمّة الزيديّة في اليمن الأعلى والسيطرة على بلادهم. كما كانت لهم القدرة على التغلّب على الصراعات البلاطيّة وعلى كبح جماح القبائل العربيّة التي لم تبرز في مصادرنا طوال هذه الفترة كعنصر اضطراب سوى في بعض المناسبات القليلة، وذلك على عكس الفترة التالية وهي فترة بدأت بجملة من الصعوبات والفوضى.

بدأت فترة الصعوبات مع حكم المجاهد علي سنة 721هـ/1321م وانتهت سنة 827هـ/1224م، وهي مرحلة غير متجانسة. فقد تميّزت في البداية بالفوضى الشاملة والعنف الشديد والضعف السياسي والعسكري. فالفوضى الشاملة جسّدتها الهزّات البلاطيّة التي تعرّض لها السلطان المجاهد علي، والعنف الشديد تجسّد في المواجهات مع القبائل، أمّا الضعف فظهر في الهزائم المتوالية التي منيت بها العساكر السلطانيّة أمام القبائل الثائرة، وفي تقلّص نفوذ الدولة الرسوليّة التي فقدت بصفة نهائيّة اليمن الأعلى لصالح أئمّة الزيديّة، وفقدت السيطرة المباشرة على ظفار الحبوضي وحضرموت.

أورث المجاهد هذه الصعوبات لخلفائه، ولكنّهم تمكنوا من المحافظة على ما بقي من مجال جغرافي تحت طاعة تعز. كما توفر لهم الوقت والمال للقيام بمجهود عمراني والمساهمة في الحركة الفكريّة التي عرفتها البلاد منذ أيّام مؤسّس الدولة. ولكنّ الأمور سوف تتغيّر منذ أواخر أيّام الناصر أحمد الذي توفي سنة 827هـ/1424. فقد دخلت الدولة الرسوليّة مرحلة من الفوضى الشاملة والضعف الشديد الذي سيؤدي بها إلى السقوط.

حالة الفوضى هي سمة المرحلة الأخيرة من عمر الدولة الرسوليّة. وقد بدأت بصعوبات ناتجة عن الحصار التجاري الذي فرضه مماليك مصر على مدينة عدن. وقد أدى ذلك إلى تراجع موارد الرسوليين الذين فقدوا أهمّ مصدر لتمويل خزائنهم ممّا جعلهم يضغطون على الأنشطة المحليّة التي تراجعت بدورها نتيجة لحالة الفوضى التي عمّت البلاد والتي زادتها الأوبئة سوءا، وهو ما عجّل بنهاية الدولة التي لاح عليها الضعف متجليا في قصر فترات الحكم وكثرة ظاهرة العزل، كما برز ذلك في سلطنة الصبيان.

إنّ هذه الظواهر السّالفة الذّكر تؤكّد على الخلل الذي أصاب كيان الدّولة وعلى ضعف الأسرة الرّسوليّة، ممّا أتاح الفرصة لانتعاش القوى المناهضة كالقبائل التهاميّة التي ازداد عصيانها والقوى الزيديّة التي تدعّم استقلالها. وقد خرجت الأسرة الطاهريّة أبرز مستفيد من هذه الأوضاع حيث تمكّنت من السيطرة على البلاد.

2 - الدولة الطاهريّة (858-945هـ/ 1454-1538م):

تقول مصادرنا إنّ بني طاهر كانوا أصهارا لبني رسول وعمّالا لهم في لحج وعدن، وعندما

انهارت قوّة الدّولة الرّسوليّة باليمن استغلوا الفرصة فاستولوا على السلطة سنة 858هـ/1454م بعد أن عجز المسعود بن إسماعيل الرسولي عن مواجهتهم وخلع نفسه.

كان على الدولة الجديدة العمل على إخضاع البلاد، لذلك شرعت في محاربة القبائل العربيّة وأئمّة الزّيديّة والأمراء الطامحين للاستقلال، وتمكنت من فرض استقرار نسبي ووحدة جزئيّة للبلاد وتخفيف الأزمة الشّاملة التّي كانت تعمّ اليمن بفضل ما توفر لها من موارد ماليّة ناجمة عن ممارسة التجارة.

لقد أمضى الطاهريون أيّام حكمهم كغيرهم من الدول التي سبقتهم في مواجهة القبائل العربيّة وخاصة قبائل تهامة، فقد دخلوا في مواجهات عسكريّة عنيفة مع المعازبة والقرشيّين والزيديّة. كما ثارت عليهم قبائل يافع في شمال شرق عدن.

واجه بنو طاهر أيضا الصراعات البلاطيّة رغم محاولة تفاديها في البداية عن طريق نظام الحكم الثنائي، ولكنّ الخلافات انتابت البيت الحاكم ووقعت عدّة هزّات أجهدت السلاطين مثلما أرهقهم الصراع المفتوح مع أئمّة الزيديّة والذي لم يخرج من حيث طبيعته ونتائجه عن ذلك الذي دار بين هؤلاء وبين سلاطين بني رسول. ففي البداية كان الأئمة في وضع غير ملائم لمواجهة القوة الطاهريّة الصاعدة التي تمكنت من السيطرة على صنعاء وتعيين النواب عليها لفترة قصيرة. وقد دفع الظافر عامر حياته ثمنا لذلك سنة 870هـ/1466م، وهو ما جعل أخاه الملك المجاهد علي يتخلى عن طموحاته في اليمن الأعلى حتى وفاته سنة 883هـ/ 1478م. لكنّ هذه الطموحات تجدّدت مع الظافر عامر الثاني، ممّا جعل الإمام شرف الدين يجمع الجموع ويراسل القوّات المصريّة التي كانت تجوب سواحل البحر لمجابهة القوة البرتغاليّة المعادية.

كان لهذا الوجود المصري والبرتغالي في البحر الأحمر تأثير كبير على اليمن ساهم في سقوط دولة بني طاهر. فقد أدّت الحرب الدائرة بين الطرفين إلى تعطيل حركة التجارة، كما أنّ أعمال القرصنة ضدّ السفن اليمنيّة المتّجهة نحو الهند - والتي مارسها البرتغاليون منذ 908هـ/ 1502م ثمّ مارستها السفن المصريّة منذ سنة 922هـ/1516م- أنقصت موارد الدولة في وقت كانت فيه على وشك مواجهة عنيفة مع القوى البرتغاليّة والقوى المصريّة ثمّ التركيّة، وهي قوى تفوق الإمكانيات اليمنيّة خاصّة على مستوى التجهيز بالأسلحة الناريّة التي أربكت العساكر وروّعت الأهالي.

حصلت هذه المواجهة غير المتكافئة وأفضت في مرحلة أولى إلى احتلال واستباحة زبيد والمقرانة وصنعاء من قبل الجيش المصري الذي فشل في احتلال عدن، هذه المدينة التي حاصرها البرتغاليون وهاجموها ودافع عنها بنو طاهر لأنّها كانت آخر معقل لهم حتى سنة 945هـ/1538م. ففي هذه السنة توقف قائد أسطول الدّولة العثمانيّة سليمان باشا الخادم في عدن وقام بالقبض على السّلطان عامر بن داود وشنقه والقضاء نهائيا على بني طاهر و سلطانهم في اليمن.

وبنهاية بني طاهر انتهى عهد طويل من الاستقلال السّياسي الذي شهدت خلاله البلاد اليمنيّة بعض الانتعاش الاقتصادي والتطوّر الثقافي. أمّا الحكم العثماني فإنّه لم يكن قادرا على مواجهة الخطر البرتغالي، بل دخل في مواجهات دامية مع أئمّة اليمن الذين تحصّنوا في اليمن الأعلى. فمن هم أئمّة الزيديّة؟ وما هي خصائص دولتهم؟

3 - الدولة الزيديّة في اليمن (284-1382هـ/899-1962م):

ينتسب أئمّة الزيديّة إلى الأشراف الحسينيّين ويعرفون ببني طباطبا وبني الرسي. أما مؤسّس دولتهم فهو الإمام الهادي إلى الحق يحي، وكان قدومه إلى اليمن سنة 284هـ/899م بعد أن استدعته قبيلة خولان اليمنيّة الساكنة في منطقة صعدة والمتشيّعة لأهل البيت ليجمع أمرها ويحسم خلافاتها الداخليّة، فجاءها واستقرّ بصعدة ثمّ رحل إلى صنعاء سنة 286هـ/899م وجعلها مركزاً لإمارته. حارب الهادي ولاة العباسيين وضرب نقودا باسمه وتلقب بالإمام وبأمير المؤمنين.

اتبع أئمّة الدولة الزيديّة والقبائل الموالية لهم مذهب الإمام زيد بن علي، وعايشوا مختلف الدول التي تداولت على حكم اليمن منذ استقلاله عن العباسيّين، وتواصل سلطانهم إلى سنة1962. لكنّ الكثيرين من زعماء الزيديّة لم يحملوا لقب الإمام واكتفوا بلقب داع أو محتسب أو مقتصد عندما كانوا غير قادرين على الخروج تطبيقا لأحد شروط الإمامة حسب الزيديّة وهو خروج الإمام بنفسه.

اقتصر المجال الزيدي خلال الفترة المدروسة على ما يعرف باليمن الأعلى والمتمثل في الأجزاء الشماليّة من سراة اليمن بداية من مدينة ذمار وصولا إلى صنعاء وصعدة، ولكنّ سيطرتهم السياسيّة على هذا المجال كانت غير مستقرة. فالأئمّة حاولوا المحافظة على اليمن الأعلى ثمّ التسرّب داخل المجال التاريخي للدول السنيّة جنوب ذمار حين تحين الفرص لذلك. لكنهم لم يفلحوا في محاولات دخول عدن أو زبيد أو تعز، ويعود هذا القصور العسكري إلى اختلاف موازين القوى العسكريّة لدولة الزيديّة مع الدول التي عاصرتها في اليمن الأسفل بحكم ضعف مواردها وعدم استفادتها من حركة التجارة العالميّة نظرا لوقوع المجال الزيدي في داخل البلاد واعتماد التجارة المذكورة على الطرق البحريّة. لقد كانت هذه الوضعيّة تدفع أئمّة الزيديّة نحو التخلص من نفوذ الدول القائمة في اليمن الأسفل ثمّ الخروج من مناطقهم والتوسّع في المجال الحيوي المرتبط بالتجارة العالميّة عبر بحر العرب والبحر الأحمر. وقد تواصلت هذه الوضعيّة خلال العهد الرسولي ثمّ الطاهري. وبعد ذلك انفتح مجال الصراع بين الأئمّة و المماليك ثمّ الأتراك العثمانيين الذين دخلوا منطقة البحر الأحمر بعد السيطرة على مصر.

هؤلاء العثمانيّون دخلوا البحر الأحمر في إطار الصراع مع البرتغاليين الذين سيطروا بدورهم على السواحل الجنوبيّة للجزيرة العربيّة وكان وجودهم سببا في انهيار الدولة الطاهريّة في اليمن وكذلك سببا من أسباب نهاية دولة بني نبهان التي كانت قائمة في عُمان منذ القرن السادس للهجرة.

عُمان في عهد النباهنة(549-1034هـ/1154-1624م)

يعتبر عصر النباهنة من أكثر عصور التاريخ العُماني غموضاً نظرا لندرة المصادر المتعلقة بهذه الفترة. وقد أرجع المؤرخ نور الدين السالمي هذا الأمر إلى قلة عناية أهل عمان بالتاريخ عامة، وبتاريخ هذه الدولة "غير الشرعيّة" خاصة. والواقع أنه حقت بعمان خلال العهد النبهاني ظروف غير ملائمة لتطور الحياة العلميّة من ضمنها حرمان هذه الدولة من موارد التجارة العالميّة التي شارك فيها أهل السواحل العمانيّة بنشاط تحت سيطرة مملكة هرمز. ومن جهة ثانية، فإنّ بعد البلاد العمانيّة عن المراكز العلميّة الكبرى في مصر

والشام وضعف الروابط السياسيّة والمذهبيّة بين هذه المراكز والبلاد العمانيّة قد جعل أخبار هذه البلاد قليلة جدًا في المؤلفات الأيوبيّة والمملوكيّة. لذلك كلّه فإنّ الحديث عن هذا العصر تنقصه الدقة. على أنّنا نعلم من خلال مصادرنا القليلة أنّ النباهنة أسرة عُمانيّة، وأنّ أبناءها ينتمون إلى قبيلة العتيك الأزدية العمانية القحطانيّة.

لقد استغلّت هذه الأسرة الفوضى في صفوف أئمّة الأباضيّة في نزوى واستولت على حكم البلاد وذلك سنة 549هـ/ 1154م أي بعد وفاة الإمام أبي جابر موسى بن أبي المعالي موسى بن نجّاد. وقد استمر حكم بني نبهان في عُمان حوالي خمسة قرون، أي إلى سنة 1034هـ/1624م. وهذه الفترة يقسّمها الباحثون إلى مرحلتين تتخلّلهما مرحلة خمول لهذه الأسرة سيطر خلالها أئمّة الأباضيّة.

تبدأ الفترة الأولى وهي "فترة النباهنة الأوائل" بوفاة الإمام أبي جابر موسى سنة 549هـ/1154م. فبعد هذا الإمام برز النباهنة كقوّة قبليّة حاكمة تعتمد نظام الوراثة داخل الأسرة الواحدة، مُبعدة سلطة الأئمّة القائمة على الانتخاب. وتنتهي هذه الفترة الأولى بحكم سليمان بن سليمان بن مظفر النبهاني الملك الشاعر سنة 906هـ/ 1500م. وتميّزت هذه الفترة على المستوى الداخلي وبالإضافة إلى النزاعات الأسريّة داخل البيت النبهاني بالصراع مع الأئمّة، حيث بويع خلالها أئمّة بارزون أهمّهم مالك بن الحواري سنة 809هـ/ 1406م والإمام أبو الحسن بن خميس سنة 839هـ/ 1435م والإمام عمر بن الخطاب الخروصي سنة 885هـ/1480م. أمّا على الصعيد الخارجي فقد تميّزت هذه المرحلة خاصّة بالغزوات الخارجيّة القادمة من بلاد فارس وبسيطرة مملكة هرمز التي أزاحت النباهنة عن المراكز الاستراتيجيّة في سواحل عمان وجعلتهم يكتفون بالمناطق الداخليّة.

أمّا الفترة الثانية فقد بدأت بضعف النباهنة ومبايعة الإمام محمد بن إسماعيل الحاضري ويطلق عليها اسم "فترة النباهنة المتأخرين"، وقد امتدت من سنة 906هـ/ 1500م إلى نهاية الحكم النبهاني وقيام دولة اليعاربة بظهور الإمام ناصر بن مرشد اليعربي سنة 1034هـ/1624م. وقد عرفت هذه الفترة بدورها العدوان الخارجي، وتجسّد هذه المرّة في بروز البرتغاليين في سواحل البلاد واحتلالهم لعدّة مناطق حيويّة. هذا الحضور البرتغالي الذي سبقه الحضور الفارسي والهرمزي جعل بني نبهان يستقرّون في المناطق الداخليّة، حيث كانت سلطتهم تفرض من مدينة نزوى التي توجد في قلب المنطقة الداخلية وسط جوف عمان على السفح الجنوبي للجبل الأخضر على ضفاف الوادي الأبيض. وهذا ما يفسّر اختيارها من قبل الأئمّة وكذلك النباهنة العاجزين عن مواجهة العدو الهرمزي المتربّص بالسواحل.

لقد نشطت هرمز وساهمت بنصيب كبير في التجارة العالميّة بين سواحل المحيط الهندي وخاصة بين إفريقيا وآسيا. كما نشطت سياسيا وعسكريا في منطقة الخليج العربي فتمكّنت من السيطرة على جزيرة قيس المنافسة لها وعلى الساحل العربي للخليج. كما توجّهت أطماعها إلى الساحل العماني فسيطرت على شماله واتخذت من قلهات قاعدة لها في المنطقة. وقد شهدت عدّة مصادر على هذا النشاط وعلى هذه السيطرة الهرمزيّة . كما شهدت على أنّ النفوذ الأجنبي في عمان لم يقتصر على السواحل، بل وقعت محاولات للسيطرة على البلاد الداخليّة. ومن بين هذه المحاولات تلك التي قام بها جيش ابن الداية ملك شيراز سنة 674هـ/1276م، الذي تمكّن من دخول نزوى وتخريبها، لكنّه فشل

في دخول العاصمة الثانية وهي بهلا. ولكنّ بهلا سوف تتعرّض لمحاولة أخرى تفضي إلى احتلالها من قبل حكّام فارس وذلك سنة 866هـ/1462م.

اقتصر العدوان الخارجي على سواحل عُمان حتى القرن التاسع للهجرة/ الخامس عشر للميلاد على القوى الإقليميّة، ثمّ انفتحت السبل منذ مطلع القرن التالي أمام عدوّ جديد يتمثّل في البرتغاليّن. لقد دخلوا المنطقة بقيادة البوكيرك واستولوا على الساحل العماني، واتخذوا من مسقط قاعدة لهم. كما احتلوا الخليج وسيطروا على هرمز وسيطروا بذلك على التجارة في المحيط الهندي لمدة طويلة.

هكذا يتضح أنّ بني نبهان لم يتوصّلوا إلى الاستفادة من المكانة الإستراتيجيّة التي تمتّعت بها عمان ومن دورها الكبير في التجارة التي نشطت إبان حكمهم. وما يقال عن حكّام عمان يقال أيضا عن بعض حكّام وأمراء الدول التي قامت في أنحاء من شبه الجزيرة ووقع حرمانها من موارد التجارة الشرقيّة الكبرى من قبل قوى محليّة أو أجنبيّة عن المنطقة. ومن بين هذه الإمارات تلك التي نشأت بالبحرين وبظفار وبحضرموت وبالشحر وبالحجاز.

إمارات سواحل الخليج، وبحر العرب، والبحر الأحمر:

(أ) في منطقة الساحل العربي للخليج :

تعرف هذه المنطقة الممتدّة بين البصرة وعمان عند الجغرافيين بالبحرين. وهي مشرفة على ثاني الخطوط التجاريّة الرابطة بين الشرق والغرب وهو طريق الخليج الذي تراجع في أغلب أيام الفترة التي نتولاها بالدرس بتراجع العراق ثمّ بتحوّل النشاط التجاري العالمي إلى البلاد المصريّة والبحر الأحمر. أمّا ما تبقى من نشاط في خليج عمان والخليج العربي فكان واقعا تحت هيمنة ملوك جزيرة قيس وكذلك ملوك هرمز. لذلك لم تتمكن القوى السياسيّة المحليّة من البروز على المستوى الاقتصادي ومن لعب دور إقليمي كبير على المستوى السياسي.

ظهرت في هذه المنطقة إمارة بني العيوني في الأحساء منذ سنة 466هـ/ 1073م، ثمّ انتابها الضعف بسبب الصراعات الداخليّة من جهة وبسبب سيطرة ملوك بني قيصر أصحاب جزيرة قيس الذين فرضوا عليها إتاوات كبيرة من جهة ثانية. لذلك اتفق أهل الأحساء على الإطاحة بالأمير العيوني الفضل بن محمد بن مسعود وتولية زعيم بني عامر الشيخ عصفور بن راشد بن عميرة وذلك في منتصف القرن السابع للهجرة/ الثالث عشر للميلاد. فنشأت إمارة بني عصفور العقيليين في الأحساء، وحكمت المنطقة إلى نهاية القرن الثامن للهجرة / الرابع عشر للميلاد. لكنّ إمارة بني عصفور كانت في أغلب أحوالها تحت سيطرة أجنبيّة. فقد تسلّط عليها في البداية صاحب قيس الطيبي ثمّ حاكم إقليم فارس الأتابك السلغري كما خضعت أجزاء منها لملوك هرمز. وحتى عندما برزت أسرة جديدة من بني عامر أيضا، وهي أسرة بني جبر منذ سنة 821هـ/1428م ومدّت نفوذها إلى عمان جنوبا وإلى نجد شرقا، فإنّها لم تستطع أن تتجنّب الغزوات الخارجيّة. فقد تعرضت منذ العقد الثاني من القرن العاشر للهجرة / السادس عشر للميلاد لهجمات العثمانيين من الشمال وأشراف مكّة من الغرب. لكنّ الغزو البرتغالي كان الأخطر على هذه الإمارة وعلى كامل منطقة الخليج. فقد تمكّن البرتغاليون منذ عام 928هـ/1522م من السيطرة على مملكة هرمز ومن بعد ذلك على البحرين بعد أن سيطروا على سواحل عمان وهاجموا سواحل اليمن وحضرموت وظفار.

(ب) في منطقة ظفار الحبوضي :

كانت ظفار الحبوضي واقعة بين اليمن وعمان وهي تنسب لأسرة بني الحبوضي التي كانت تحكمها قبل سيطرة بني رسول عليها. كان لهذه المنطقة المشتهرة بإنتاج اللبان و بتجارتها مع بلاد الهند مشاركة فعّالة في التجارة الشرقيّة الكبرى، لذلك حرص سلاطين اليمن على ضمّها حينما سنحت لهم الفرصة. فقد تمكّن السلطان المظفر يوسف الرسولي من السيطرة عليها سنة 678هـ/1279م ثمّ أقطعها ابنه الواثق إبراهيم سنة692هـ/ 1292م. ومنذ هذا التاريخ تناوب على المنطقة أمراء من أبناء الواثق وتوارثوا الحكم فيها وحملوا لقب السّلطنة، إلاّ أنّ صلتهم بالدّولة الأمّ لم تنقطع طوال القرنين السّابع والثّامن. لكنّ هذه الإعانات المتكرّرة لم تمنع سقوط ظفار سنة 807هـ/1404م بيد بني الكثيري الذين سيطروا عليها وعلى حضرموت.

(ج) في منطقة حضرموت :

حضرموت هي ناحية من نواحي اليمن شرقي عدن، تتكوّن من وادي حضرموت ونواحيه. في هذه النواحي ظهرت عدّة إمارات منها إمارة بني اليماني التي تأسّست في مدينة تريم سنة 621هـ/ 1224م من طرف مسعود بن يماني من قبيلة بني حرام. وقد حاول بنو اليماني التّوسّع فاحتلّوا مدينة شبام في الداخل وحاصروا مدينة الشّحر الساحليّة ودخلوا في صراع مع صاحبها ابن إقبال حليف الرّسوليّين ممّا تسبّب في تدخّل رسولي في مناسبتين كان مصيرهما الفشل. ورغم هذا الخلاف أنجد بنو رسول أهل تريم ضدّ سالم بن إدريس صاحب ظفار الحبوضي الذي استولى على بلاد حضرموت قبل الحملة الرسوليّة على بلاده. على أنّ الوجود الرّسولي في ظفار وفي شبام منذ سنة 678هـ/1279م سوف يضيّق الخناق على بني اليماني حتى يخضعهم للسّلطة الرّسوليّة.

لم يتواصل خضوع بني اليماني طويلا حيث تمكنوا من استغلال الظروف الحرجة التي مرّت بها دولة بني رسول وتمكّنوا من طرد عساكرها من مدينة تريم سنة 723هـ/1323م ومن مدينة شبام سنة 734هـ/1333م. ورغم استرجاع دولة بني رسول لأنفاسها بعد الأزمات التي حلّت بها، فإنّها لم تتمكن من إعادة السيطرة على حضرموت التي خلصت لبني اليماني وتواصل نفوذهم بها إلى سنة 926هـ/1519م حينما قضى على سلطتهم السّلطان بدر الدّين بن عبد الله الكثيري الذي سيشمل نفوذه منطقة الشحر.

(د) في منطقة الشحر:

تقع هذه المنطقة حول مدينة الشحر على ساحل حضرموت، وهي من الموانئ المشاركة في التجارة الشرقيّة الكبرى. وقعت هذه المنطقة تحت سيطرة آل إقبال وهم من كندة منذ القرن الخامس للهجرة/ الثاني عشر للميلاد. ارتبط صاحب الشحر بعلاقات التبعيّة مع اليمن، وكان له في بداية العهد الرسولي خراج معلوم يحمله في كلّ سنة. لكنّ أمير الشحر تحالف مع صاحب ظفار الحبوضي، فجلب لنفسه نقمة بني رسول الذين استولوا على بلاده بعد نجاح حملتهم على ظفار وطردوه ورتّبوا حاكما من قبلهم.

وقد بقيت منطقة الشحر طوال تاريخ الرّسوليّين خاضعة لنفوذهم إلى أن تمكّن أحد الأمراء المحليّين هو أبو دجانة محمّد من استغلال ضعفهم اعتمادا على عناصر من قبيلتي كندة

ومهرة. وقد عجز السّلطان الرّسولي الظاهر يحيى عن مواجهة هذا التحدّي رغم المحاولة التي قام بها سنة 836هـ/1432م. ثمّ تجاوزت طموحات صاحب الشّحر حدود بلاده بعد سقوط دولة بني رسول، إذ قام بمهاجمة مدينة عدن ومنافسة بني طاهر حكّامها الجدد إلاّ أنّ محاولته فشلت. ولم يكتف بنو طاهر بصدّ هذه المحاولة بل هاجموا مدينة الشّحر وعيّنوا بها والياً جديداً جعلوه تحت رعاية الكثيريّين المستولين على حضرموت وظفار والمعترفين بالسّيادة الطاهريّة.

وقد تعرّضت منطقة الشحر مثل سائر المناطق الساحليّة لشبه الجزيرة العربيّة إلى الخطر البرتغالي الذي كان من الأسباب الأساسيّة التي عصفت بالدول الحاكمة في المنطقة في بداية القرن العاشر للهجرة / السادس عشر للميلاد. ومن بين هذه الدول دولة المماليك التي كانت تشرف على منطقة الحجاز.

(هـ) في منطقة الحجاز :

في هذه المنطقة سيطر الأشراف العلويّون وتقاسموا أو تداولوا الإشراف على مدنها. وتعتبر إمارة بني قتادة أهم إمارات الأشراف خلال الفترة المدروسة، لأنّها سيطرت على مدينة الإسلام الأولى وهي مكّة كما سيطرت على المدينة التجاريّة الأولى في الحجاز وهي جدّة. كان ذلك منذ سنة 597هـ/1-1200م حين تغلّب قتادة بن إدريس الحسني على الأشراف الهواشم. وكانت هذه الإمارة شديدة الاضطراب داخليّا نظرا للنّزاعات المتكرّرة على السلطة، كما كانت عاجزة عن ردّ الأطماع اليمنيّة أو المصريّة، فقد تمكّن السّلطان الرّسولي الأوّل نور الدّين عمر من السيطرة عليها منذ سنة 639هـ/1242م مستغلا ضعف الأيوبيين وتناحر الأشراف.

لكنّ العودة المصريّة للحجاز كانت قويّة منذ عهد السلطان الظاهر بيبرس الذي تدخّل مباشرة في مكّة لإبعاد سلاطين اليمن عنها والاستفادة من مكانتها الدينيّة والتّجاريّة. فأصبح أشراف بنو قتادة منذ ذلك الحين تحت الوصاية المملوكيّة، ووقع تشديد القبضة المصريّة على ميناء جدّة. وبذلك سيطر المماليك على الحجاز ونالوا شرف حكم مكّة، كما حققوا أرباحا طائلة من الرسوم الموظفة على بضائع التجّار في جدّة بعد تحويل هذه المدينة إلى مركز لتجارة الهند بدلا من مدينة عدن اليمنيّة. أمّا الأمراء الأشراف فظلّوا يعيّنون من طرف سلاطين مصر إلى أن سقطت دولة المماليك على يد الأتراك العثمانيين متأثرة بالوجود العدواني للبرتغاليين في منطقة البحر الأحمر والمحيط الهندي.

لقد كان نجاح البرتغاليين في الوصول إلى المنطقة عبر رأس الرجاء الصالح طالع شؤم على أكثر من دولة حاكمة في المشرق بداية من مملكة هرمز في الخليج العربي إلى دولة المماليك في مصر مرورا بدولة بني طاهر في اليمن. هذه الدول، مثل تلك التي سبقتها في نفس الموقع، عوّلت كثيرا على موارد التجارة الشرقيّة الكبرى التي كانت تربط بين المحيط الهندي والبحر المتوسّط عبر البحر الأحمر والخليج العربي. وقد ساهمت هذه التجارة في تنشيط بقيّة الأنشطة الاقتصاديّة وفي تطوّر الأوضاع الاجتماعيّة والثقافيّة في شبه الجزيرة العربيّة وخاصّة في المناطق المشرفة على خطوط التجارة المذكورة وموانيها مثلما سنبيّنه فيما يلي من البحث.

ثانيًا : الحياة الاقتصادية والاجتماعية

- الحياة الاقتصادية :

مارس سكّان شبه الجزيرة العربيّة أنشطة اقتصاديّة متنوعة بتنوع ظروف المنطقة التي عاشوا بها وبموقعها من السواحل. فرغم قسوة مناخ هذه البلاد فإن أهلها تمكنوا من ممارسة نشاط فلاحي رعوي في بعض المناطق وزراعي في مناطق أخرى يعتمد على مياه الأمطار الموسميّة ومياه الآبار والعيون. كما حفلت المدن بشتى أنواع البضائع المنتجة محليًا أو تلك التي تدخل البلاد نتيجة مشاركة أهمّ موانئ شبه الجزيرة في نشاط التجارة الشرقيّة الكبرى التي استفادت منها الكثير من المدن والأسر الحاكمة عن طريق الضرائب الموظفة على البضائع. وقد ساهمت هذه التجارة كما سنرى بشكل أو بآخر في تنشيط مختلف القطاعات الاقتصاديّة بما فيها القطاع الفلاحي.

1 - نشاط فلاحي أساسه زراعة تعتمد على الأمطار الموسميّة ومياه الري :

تعرف الجزيرة العربيّة بارتفاع درجات الحرارة وقلّة الأمطار. ولكنّ أطرافها الجنوبيّة الواقعة تحت تأثيرات الرياح الموسميّة استفادت من الأمطار المصاحبة لهذه الرياح في فصل الصيف. فقد غذّت هذه الأمطار السيول والطبقات الجوفيّة واستغلها الإنسان في إطار زراعة جاهدة (كثيفة) متعدّدة المواسم بحكم ارتفاع درجات الحرارة، فأنتج كلّ ما سمحت به ظروفه ومعارفه من محاصيل زراعيّة غذائيّة أو صناعيّة اعتمادا على مياه الري وعلى المنشآت المائيّة المعدّة لهذا الغرض.

لقد اشتهرت عدّة مناطق في شبه الجزيرة بالمنشآت المائيّة التي أقيمت منذ تاريخ قديم. فاليمن عرفت خاصّة بالسدود في حين عرفت بقية المناطق خاصّة بالقنوات أو بما يسمى في عُمان بالأفلاج. ونشير إلى أنّ العواصم العمانيّة التي أقام بها الأئمّة وكذلك سلاطين النباهنة توجد في منطقة تكثر بها هذه المنشآت المائيّة، وهي المنطقة الداخليّة حيث توجد مدينة نزوى ومدينة بهلا ووادي سمائل. وقد ذكر لنا ابن بطوطة أنّ مدن نزوى وصحار وطيبي القريبة من قلهات و كذلك شبا وكلبا وخورفكان، كانت ذات حدائق كثيرة وأشجار نخل وأنهار جارية.

وغير بعيد عن عمان وفي البلاد المطلّة على الخليج أقيمت قنوات المياه في بعض المناطق وكانت السبب الرئيسي في ظهور المستوطنات ثمّ المدن الزراعيّة كما تشهد به مصادرنا. فقد حدّثنا ابن بطوطة عن مدن كثيرة الأنهار والبساتين مثل "مدينة البحرين" ومدينة حجر في اليمامة وكذلك القطيف وهجر أو الأحساء حيث تكثر أشجار النخيل.

وفي الجزء المقابل لشبه الجزيرة العربيّة اشتهرت بلاد الحجاز أيضا بقنواتها التي مدّت إلى حقول القرى والمدن كالطائف والمدينة المنورة. كما اشتهرت البلاد اليمنيّة بالسدود نظرا لوفرة الأمطار في بعض أنحائها. وقد تواصلت العادة القديمة في إقامة السدود وكذلك مدّ قنوات المياه إلى المدن والمزارع. ومن اللافت للانتباه أنّ مصادرنا تنظر إلى كلّ عمل لجلب الماء أو حفظه كعمل صالح وباب من أبواب التقوى.

لم يقتصر اهتمام السلاطين بالزراعة على

توفير المياه فقط، بل إنّ البعض منهم مارس هواية مفضلة وهي الإشراف المباشر على عمل الأرض وإجراء تجارب زراعية وإدخال نباتات غير معروفة أو غير متداولة. وفي هذا المجال اشترك ملوك اليمن مع ملوك عمان في هذه الهواية، وهذا ما يفسّر وجود أشجار ونباتات متعدّدة الأصول في بلدانهم منها أشجار بلاد الهند التي شاهدها الرحالة ابن بطوطة في بساتين السلطان في زبيد. ويعرف عن السلطان العماني فلاح بن محسن النبهاني بأنّه أول من استقدم شجرة المانغو (الأمبا) وغرسها في مقنيات. أمّا سلاطين اليمن فكانوا في كثير من الأحيان يتلقون أصنافا من الغراسات غير معروفة في بلادهم ضمن الهدايا القادمة من الخارج.

كما اشتهر سلاطين بني رسول إلى جانب ما ذكرناه بمشاركتهم المكثفة في وضع المؤلفات الفلاحيّة المتنوّعة التي تناولت الحيوانات وتربيتها وبيطرتها، والزّراعات وأوقاتها، ورعاية النّباتات وأوقات الحصاد والجني وطرق حفظ المحاصيل. هذا إلى جانب المؤلفات الفلكيّة التي تساعد على معرفة الفصول وتحديد أوقات الزراعة.

من بين هذه المؤلفات الكتابان اللذان وضعهما السّلطان الأشرف عمر في الفلك والنّجوم وهما "الإسطرلاب" و"التّبصرة في علم النّجوم"، والكتاب الذي وضعه في علوم الفلاحة وهو "ملح الملاحة في معرفة الفلاحة"، وكتابه الآخر في البيطرة وهو "المغني في البيطرة". كما شارك كلّ من السّلطان المجاهد علي وابنه الأفضل عبّاس في إثراء المكتبة الفلاحيّة العربيّة بوضع مؤلفات تناولت الإنتاج الحيواني والنباتي.

لقد تفاعلت هذه الجهود المذكورة في بعض المناطق وأدّت إلى نجاح المواجهة مع صعوبات المناخ وتوفير الحاجيات الغذائيّة. ومن أشهر مناطق الإنتاج في الجزيرة العربيّة، سفوح الجبال المواجهة للرياح الممطرة في الهضبة اليمنيّة، وكذلك السهول الساحليّة التي تسقيها أودية منحدرة من الجبال كوادي مور ووادي زبيد. كما تتميّز اليمن بالقيعان الجبليّة التي تعتمد على مياه الأودية التي تخترقها وكذلك على الطبقة الجوفيّة الملائمة.

أمّا في عمان، فإنّ سلسلة جبال الحجر كانت تمثّل الخزّان الأساسي للمياه التي يتمّ استغلالها بواسطة منظومة الأفلاج التي تنحدر من جهة إلى سهل الباطنة ومن جهة أخرى إلى منطقة الظاهرة والمنطقة الداخليّة. وإلى جانب المناطق المذكورة لا بدّ من الإشارة إلى أنّ سكّان الجزيرة العربيّة قد استغلوا المياه حيثما توفرت وكيفما توفرت لممارسة الزراعة المرويّة الجاهدة (الكثيفة). أمّا في المناطق القاحلة وقليلة المياه فقد عاشت قبائل العرب متنقلة تمارس تربية الماشية وتقوم بخفر الطرق أو قطعها حسب الظروف.

وبصفة عامة فإنّ الرعاة والمزارعين في شبه الجزيرة العربيّة تمكنوا من توفير محاصيل نباتيّة وحيوانيّة متنوّعة. وتعتبر الذرة بأصنافها العديدة المحصول الغذائي الأوّل إضافة إلى الدخن والشعير. أمّا النخيل فهو أهمّ الأشجار المثمرة في سهول تهامة وفي واحات الجزيرة العربيّة عامة. فقد ذكرها ابن بطوطة في واحات زبيد وفي واحات عمان وهجر. وقد ترك لنا ابن المجاور وصفا للمزروعات في ظفار الحبوضي يعبّر عن تنوّع المحاصيل الزراعيّة. فقد شاهد ابن المجاور في مزارع ظفار فواكه الهند والسند والعراق ومصر والبلاد الإفريقيّة.

أمّا بالنسبة للإنتاج الحيواني فقد اشتهرت الجزيرة العربيّة خاصّة بتربية الإبل، وذلك في مختلف مناطقها بما في ذلك المناطق الداخليّة كنجد

واليمامة حيث يربي البدو الإبل والخيول والضأن. ولكنّها عرفت أيضا حيوانات أخرى كالأبقار التي كانت عماد العمل الزراعي في بساتين اليمن. كما اشتهرت الجزيرة العربيّة أيضا بالخيول العربيّة الأصيلة التي كانت تصدّر من عدن والشحر وظفار وقلهات وتدرّ أرباحا طائلة. ولم تكن الخيول هي البضاعة التصديريّة الوحيدة، فقد شاركت ظفار بتصدير اللبان إلى جانب الخيول. كما شاركت اليمن بتصدير الفوّة في العهدين الرسولي ثمّ الطاهري. واشتهرت بعدهما بتصدير القهوة.

وإلى جانب كلّ المحاصيل المذكورة، تمتّعت المناطق الساحليّة بمورد غذائي إضافي يوفّره الصيد البحري. ففي عدن امتهن السكان التجارة والصيد كما شهد بذلك ابن بطوطة، وفي ظفار كانت سوق الحرجا من أقذر الأسواق لكثرة ما يباع بها من الثمرات والأسماك، بل إنّ أهل ظفار كانوا يقدّمون هذه الأسماك علفا لحيواناتهم حسب نفس الرحالة الذي أكل في قلهات سمكا لم يأكل مثله في إقليم من الأقاليم.

ولم يكن البحر بالنسبة لسكان الجزيرة العربيّة مصدرا للغذاء فحسب، بل استخرجوا من بعض سواحله العنبر. أمّا سواحل الخليج فاختصت بصيد اللؤلؤ. ولم يقتصر دور البحر على أنشطة الصيد بل إنّه سمح لعرب شبه الجزيرة باستيراد مواد أوليّة متنوعة وبتصدير مواد محليّة أنتجتها أسواق المدن التي حفلت بعدّة صناعات وكانت مراكز إنتاج وتسويق لبضائع محليّة ومستوردة.

من المعلوم أنّ شبه الجزيرة العربيّة لم تكن خلال التاريخ الإسلامي تحسب ضمن المراكز الكبرى لإنتاج المواد الأوليّة الصالحة للصناعة ولا من المناطق الأساسيّة للإنتاج الصناعي وذلك لعدّة عوامل طبيعيّة واقتصاديّة وسياسيّة. ومع ذلك فإنّ بعض أنحائها اشتهرت محليّا في هذا المجال أو ذاك من المجالات الصناعيّة الموروثة منذ العهود القديمة كاشتهار مناطق يمنيّة بالدباغة والنسيج. أمّا خلال الفترة المدروسة فإنّ الأوضاع العامة التي مرّت بها المنطقة عامة والسواحل خاصة جعلتها منفتحة على العالم الخارجي، وهو انفتاح وفّر للصناعة في بعض المدن فرصا عديدة للانتعاش بفضل إمكانيّة جلب أرباب الصناعات من كلّ فنّ من خارج البلاد، وهذا كان دأب سلاطين بني رسول في اليمن. كما سمح هذا الانفتاح بإمكانية جلب المواد الأوليّة وتصريف المصنوعات خارج مناطق الإنتاج. وساهمت هذه الظروف في تنشيط عدّة صناعات مثل صناعة المعادن العاديّة والنفيسة وصناعة السفن وصناعة النسيج والجلود.

(أ) صناعة المعادن العاديّة والنّفيسة :

تعتبر عمليّة استخراج وتعدين الحديد والنحاس من العادات العربيّة القديمة حيث اشتهرت عُمان في فترة ما قبل الإسلام بإنتاج وتصدير النحاس وعرفت اليمن بإنتاج الحديد. لكنّ شبه الجزيرة لم يكن خلال الفترة المدروسة من ضمن المواطن الأساسيّة لإنتاج الحديد أو النّحاس بالنسبة للعالم الإسلامي الذي عوّل أساسا على الاستيراد. وقد تمكّن عمّال التعدين اعتمادا على المعادن المحليّة القليلة أو المستوردة واعتمادا على الخبرات المتراكمة عبر العصور من صنع أدوات فلاحية وأوانٍ منزليّة وأسلحة متنوعة.

وما يقال عن الخبرة وتنوّع الإنتاج رغم قلّة المواد الأوليّة المحليّة في مجال المعادن العاديّة، يقال أيضا عن صناعة المعادن النفيسة والحليّ مع

بعض الفرق وهو وجود أنواع من المواد الأوليّة النفيسة التي تنتج محليًا ومن بينها اللؤلؤ الذي يوجد في مياه الخليج العربي، والمرجان الموجود في البحر الأحمر، إلى جانب العقيق الذي اشتهرت به اليمن. كما وقع استعمال أصناف أخرى مستوردة كعين الهر الذي يجلب من الهند، والياقوت المستورد من سيلان. هذه المعادن النفيسة وشبه النفيسة والمجوهرات كان بعضها يدخل في صناعة الحليّ وبعضها في زركشة الملابس.

وتشير مصادرنا إلى أهميّة ونشاط هذا القطاع في البلاد اليمنيّة بالخصوص. فهذا الرّحالة الصّيني ماهوان يصف ما كان يصنعه الحرفيّون اليمنيّون من حليّ ذهبيّة وفضيّة بأنّها أروع وأدقّ المصاغات وبأنّها عديمة المثيل في العالم. وقد شاهد ماهوان بعض هذه الحليّ كالخواتم الثمينة، والأخراص الذّهبيّة المرصّعة بالحجارة الكريمة، والقلائد المصنوعة من اللؤلؤ والحجارة الكريمة، وكذلك التّحف التّذكاريّة النّفيسة التي أبدعها الحرفيّون اليمنيّون بطلب من السّلطان الرّسولي النّاصر أحمد لإرسالها إلى نظيره الصّيني. وهذه الهديّة تؤكّد أهميّة نشاط الحرفيين في اليمن وإتقانهم لصناعة المجوهرات وكذلك الأقمشة الرفيعة المزركشة والمرصّعة بالمجوهرات، وهي وجه من وجوه الترف في صناعة النسيج التي بلغت في بعض المدن شأنا عظيما.

(ب) صناعة النسيج :

تمتّعت بعض مناطق شبه الجزيرة، وخاصّة البلاد اليمنيّة، بتراث عريق في ميدان صناعة النسيج تجسّد في كسوة الكعبة التي كانت ترسل من اليمن. وقد كانت المواد الأوليّة الثمينة كالحرير والقطن والكتان تأتي من مصر ومن الهند والصين وبلاد فارس. وفي هذا المجال تدلنا قوائم البضائع التي كانت تدخل موانئ الجزيرة العربيّة كعدن وظفار وقلهات على وفرة هذه المواد الأوليّة التي كانت تصنع في مدن شبه الجزيرة. أما بالنسبة للمحاصيل المحليّة فهي وبر الجمال وشعر الماعز وصوف الأغنام، وهي أقلّ قيمة من المستوردة، ولكنّها كانت ضروريّة بالنّسبة لأصناف معيّنة من المنسوجات ولفئات اجتماعيّة معيّنة. فالخيام أو بيوت الشّعر، كانت تصنع أساسا من شعر المعز أو وبر الجمال بالنّسبة لسكّان البوادي. كما كان الصّوف مادّة أوّليّة لصناعة أثواب العبيد والإماء والفقراء والصوفيّة. وإلى جانب الألياف توفرت أيضا عدّة موادّ نباتيّة أو معدنيّة استخدمت للصباغة أو تثبيت الألوان. ومن هذه المواد الفوّة، وهي مادّة أوّليّة تعطي اللون الأحمر، وكانت تزرع وتصدّر على نطاق واسع في اليمن. أمّا النيلة فهي صباغ أزرق يستخرج من نبات النّيلة أو النّيل، وقد ذكر ابن المجاور أنّها كانت إحدى البضائع الهامة في ميناء عدن. كما أنتجت بلاد اليمن الورس والزعفران.

لقد كانت هذه المواد الأوليّة المختلفة في متناول أيدي من اشتغل بالنسيج في إطار منزلي وهو من أعمال النسوة، أو في إطار ورشات خاصّة مثلما هو الشأن في المدن وبخاصّة في ظفار وصنعاء وعدن وزبيد من بلاد اليمن، وفي نزوى في عمان. ففي هذه الأخيرة كان يعمل صنف من الثياب منمّق بالحرير جيّد فائق الصنعة، ومآزر من الصنف الرفيع. أمّا في مدينة زبيد فتوجد "دار الديباج السعيد" وكانت تتبع ديوانا ملكيا يسمى ديوان العدّ، وتصنع الأثواب الحريريّة المتنوعة الأصناف والخاصّة بالسلطان. كما كانت الورشات السلطانيّة في عدن وتصنع الخيام والأعلام والبيارق

وما يجري مجراها. ومن أهمّ ما أنتجته الورشات اليمنيّة كسوة الكعبة التي دأب سلاطين بني رسول على نسجها وإرسالها إلى مكّة كلّ سنة قبل أن تصبح الكسوة من مشمولات سلاطين المماليك. وتشمل هذه الكسوة مجموعة من الستائر الداخليّة والخارجيّة الخاصة بالكعبة وبالمقام الإبراهيمي ومجموعة من الملابس تقدّم للقائمين على شؤون الحرم.

(جـ) الدّباغة والمصنوعات الجلديّة :

من بين الصناعات التي اشتهرت بها شبه جزيرة العرب، الدباغة والمصنوعات الجلديّة التي تشير إليها مصادرنا بالخصوص في اليمن الأعلى والحجاز. فنحن نرى المؤلفات الجغرافيّة تؤكد على هذا الاختصاص عند حديثها عن مدنِ اليمن الأعلى كصنعاء وصعدة ونجران وجرش. أمّا بالنسبة للفترة المدروسة، فنجد ابن المجاور يتحدّث عن الدباغة والمصنوعات الجلديّة في البلاد اليمنيّة وفي الطائف وفي مكّة التي تدبغ فيها جلود الجمال والبقر والغزلان. وقد علّل ابن المجاور ذلك بوجود الخبرة الكافية وكذلك المواد الأوليّة المتمثلة في مادتي القرظ والجلد.

كانت الجلود تستعمل في وجوه كثيرة بعضها يدخل ضمن ما يلبسه الإنسان وبعضها كمفروشات وهي الأنطاع التي تكون أحيانا مصرطقة بالذهب، وآخر يلبّي الحاجيات المرتبطة بالفلاحة وعدّة الدوابّ. على أنّ تجليد الكتب يبقى من أنبل أبواب استعمالات الجلود وخاصّة في اليمن الرسولي الذي عرف نهضة علميّة غير مسبوقة. وفي هذا المجال نشير إلى أنّ المظفر يوسف صاحب كتاب "المخترع" قد خصّص جزءا من الباب السابع منه للحديث عن صناعة تجليد الكتب وآلاتها.

(د) صناعة النّجارة وأهميّة بناء السّفن :

من المعلوم أن أغلب البلدان العربيّة تعتبر فقيرة في مجال إنتاج الأخشاب ممّا يجعلها تلجأ للاستيراد. وهذا ما تشير إليه مصادرنا التّي تتحدّث أيضا عن استعمال الأخشاب المحليّة. وهذه الأخشاب المحليّة توجد في بعض المناطق من شبه الجزيرة العربيّة مثل البلاد اليمنيّة التي تتلقى كميّات من الأمطار تسمح بظهور تكوينات غابيّة شبيهة بتكوينات النّطاق المعتدل.

على أنّ المواد الخشبيّة المحليّة لم تكن توفر شروط الجودة والصّلابة والوفرة مثلما هو الشّأن بالنسبة لأغلب دول الشّرق الإسلامي وشمال إفريقيا التّي عوّلت أيضا على الاستيراد وواجهت بصعوبة كبرى التحريمات البابويّة التّي منعت عن المسلمين الموادّ الأوّليّة الإستراتيجيّة ومن ضمنها الأخشاب وخاصّة الصّالحة لصناعة السّفن. لكنّ شبه الجزيرة العربيّة كانت منفتحة على مناطق إنتاج مغايرة لم تطرح فيها مشاكل من هذا القبيل حيث كانت الهند وجزر المحيط الهندي تمدّها بما تحتاج إليه من أخشاب. ومن هذه الأخشاب التي يكثر الحديث عنها خشب الساج المتميّز بالصلابة ومقاومة التّعفن أو التّسوّس.

أمّا بالنسبة لعمليّة بناء السفن، فإنّ طريقة شدّ الألواح عن طريق خياطتها بألياف جوز الهند كانت الظاهرة التي جلبت انتباه العديد من الرحّالة القادمين من خارج جزيرة العرب مثل ابن جبير والتجيبي وماركو بولو. وقد اتفق المغربيان على نعت سفن البحر الأحمر بغرابة الشّكل وضعف التّركيب والنّشأة. أمّا ماركو بولو فذكر في حديثه عن صناعة السفن في منطقة الخليج أنّ الأخشاب المستعملة كانت شديدة الصّلابة ولا تنفع معها

المسامير، لذلك كانت ألواح السفن تشدّ إلى بعضها بحبال مصنوعة من الألياف.

كما تحدّثت مصادرنا أيضا عن استعمال مادّة القار لجَلْفطة السّفن في الخليج وبحر العرب والبحر الأحمر. وكانت هذه العمليّة تتمّ باستعمال زيوت نباتيّة أو حيوانيّة، كالزّيت المصنوع من شحم سمك القرش إضافة إلى دقاق اللبان، وهي مواد من شأنها أن تسدّ الثقوب والشقوق الموجودة بالسّفينة فتحقق الكتامة المطلوبة كما تحافظ على هيكل السّفينة. وهذه المواد متوفرة في أكثر من منطقة من شبه الجزيرة، وهذا ما يفسّر التّشابه الموجود بين هذه المناطق وهو تشابه يتكرّر بالنّسبة لأنواع السّفن وحتّى لأسمائها في بعض الأحيان. وفي هذا المجال نشير إلى أنّ السّفن تحمل في مصادرنا بعض الأسماء العامّة كسفينة، ومركب، ومطايا البحر، أو بعض الأسماء الخاصّة التي تشتهر بها سفينة دون أخرى، ومنها الجلاب والحواسك والصنابيق والشواني والطراريد وغيرها من الأصناف المتنوعة بتنوع أغراضها وأحجامها وعدد مجاديفها وأشرعتها.

لقد ساهمت هذه السفن المتنوعة في ربط شبه الجزيرة العربيّة بالعالم الخارجي، ووفرت لمختلف الأنشطة الصناعيّة المذكورة المواد الأوليّة الضروريّة. كما قرّبت الأسواق لتصريف البضائع الصناعيّة والفلاحيّة، وساهمت بالتالي في تنشيط الأسواق المحليّة التي كانت تستقبل مختلف البضائع، سواء تلك التي توفرها الأنشطة المحليّة أو التي تأتيها من مختلف البلدان.

3 - التجارة الداخليّة :

مثلما هو الشأن في بقيّة البلدان الإسلاميّة، عرفت شبه الجزيرة العربيّة بتنوّع أسواقها. فمنها ما هو موسميّ ومنها ما هو أسبوعي ومنها ما هو يومي يجمع بين وظيفتي الإنتاج والتصنيع. وقد كانت هذه الأسواق تحت نظر الدول القائمة من حيث الإشراف عليها والاستفادة منها عن طريق أصناف الضرائب. فما هي أنواع هذه الأسواق وكيف كان نشاطها؟

(أ) الأسواق الموسميّة :

ارتبطت أسواق الجزيرة العربيّة، إلى حدّ كبير، بالمواسم الفلاحيّة وبمواسم التجارة الشرقيّة وبموسمي الحجّ والعمرة؛ لذلك فإنّ أهمّ ما يميّز الحركيّة الاقتصاديّة في هذه المنطقة هي الأسواق الموسميّة. فقد تحدّثت مصادرنا عن الحيويّة التي تخلقها هذه المواسم في المنطقة. ومن ذلك وصف ابن بطوطة للحيويّة التجاريّة التي تعرفها مكّة في موسم العمرة.

أمّا الحركيّة المرتبطة بموسم الحجّ فتحدّث عنها ابن جبير معدّدا مصادر السلع التي تباع فيها في مدّة الموسم الذي يدوم ثمانية أيّام. وقد أشار نفس الرحالة إلى تحوّل المسجد الحرام إلى سوق عظيمة يباع فيه من الدقيق إلى العقيق، ومن البرّ إلى الدرّ.

في بقيّة أنحاء الجزيرة ارتبطت الأسواق بمواسم من صنف آخر، وهي المواسم الفلاحيّة مثل موسم التمور في زبيد الذي ينعقد أيّام البسر والرّطب وتكون مناسبة يلتقي فيها سكّان المدينة وزوّارها وتجّارها في بساتين النّخل، وتدوم هذه الحال مدّة شهرين أو ثلاثة. ومن المواسم التجاريّة المرتبطة بالفلاحة أيضا موسم الفوّة والخيول في عدن. فالأوّل كان ينعقد سنويّا خلال شهر مايو، والثاني ينشط خلال شهر أغسطس. وهذا الأخير

ينعقد أيضا في ظفار والشحر وفي قلهات بعمان، وهو على ما يبدو أكثر ارتباطا بمواسم حط وإقلاع السفن التجاريّة التي تنقل بضائع التجارة الشرقيّة الكبرى في أوقات معلومة حسبما تسمح به حركات الرياح الموسميّة بالنسبة إلى كلّ منطقة. أمّا في سواحل الخليج فكان لصيد اللؤلؤ وتجارته موسم خاص ينشّط الحياة الاقتصاديّة في المنطقة.

وإلى جانب هذه الأسواق الموسميّة كانت هناك أسواق دوريّة أخرى، ولكنّها تنعقد مرّة في الأسبوع. وهي أسواق محليّة لا يتجاوز إشعاعها محيط المدن والقرى التي تنعقد فيها. وقد ترك لنا العمري وصفا للأسواق الأسبوعيّة في اليمن يدلّ على أهميّة وحيويّة هذه الملتقيات المعروفة بأسواق الوعد، والتي تعرض فيها مختلف البضائع الصّناعيّة والفلاحيّة.

(ب) الأسواق اليوميّة في المدن:

تشير مصادرنا إلى هذا الصنف من الأسواق في مدن شبه الجزيرة، وهي أسواق عادة ما تكون مختصّة في صنع وبيع منتجات محليّة أو في بيع المحاصيل الفلاحيّة أو تقتصر على التجارة دون الصنع. ففي مدينة عدن مثلا أقيمت الأسواق والدّكاكين والقيساريّات، وهي عبارة عن مجموعة من الدّكاكين المسقوفة المجمّعة تغلق عليها الأبواب ليلا. وقد تكرّرت إشارات المصادر إلى بناء وترميم مثل هذه المنشآت خلال العهد الأيّوبي.

لقد حفلت الأسواق في شبه الجزيرة بأنواع عديدة من السّلع المحليّة أو المستوردة، وهو أمر مرتبط بحيويّة قطاعي الإنتاج الدّاخلي الفلاحي أو الحرفي والتّجارة الخارجيّة. وبصفة عامّة يمكن الحديث عن الأصناف التّالية:

الصّنف الأوّل يتمثل في المحاصيل الفلاحيّة المختلفة التي توفرها الأراضي الزّراعيّة المجاورة للمدينة أو المجلوبة من خارج الحدود.

والصّنف الثاني يتمثّل في السّلع التي توفّرها الصّناعات المحليّة المتنوعة الأغراض والمأتى.

والصّنف الثالث يشمل أنواعا من السّلع يصعب حصرها نتيجة تنوّعها وتعدّد مصادرها واختلاف وجهاتها. تلك هي السّلع المستوردة من خارج المنطقة والتي كانت تعرض في الأسواق الكبرى كعدن وزبيد وظفار وقلهات ومكّة وجدّة لتأخذ طريقها فيما بعد نحو اتّجاهات مختلفة بعد أن تستوعب السّوق الدّاخليّة ما تحتاج إليه منها، ويمكن الاطلاع على هذه السّلع من خلال ما كان يدخل مدينة عدن من بضائع مختلفة بلغت اثنين وستّين صنفا حسب ابن المجاور.

هذه البضائع المختلفة كانت تدخل الأسواق فتباع بها جملة أو تفصيلا إلى المستهلكين أو إلى من يتولّى تصريفها داخليّا أو خارجيّا. وكانت عمليّات البيع تتمّ مباشرة أو عن طريق الدلاّلين الذين يقرّبون بين البائع والمشتري ويتلقّون أجور وساطتهم. ويعتبر الدلاّلون من الوجوه الأساسيّة في الأسواق، وهو أمر جلب انتباه ابن المجاور في عدن فتحدّث عن مهامّهم وأجورهم والعلاقات القائمة بينهم وبين التجّار والمستهلكين. كما أشار إلى الموازين والمكاييل والنقود التي كانت تستعمل في البيع والشراء.

إنّ أبرز ما يشدّ الانتباه في هذا المجال هو تنوّع المكاييل والموازين واختلافها من إقليم إلى آخر بل من مدينة إلى أخرى، وهو ما يقتضي من التجار معرفة شاملة بهذا التنوّع. أمّا الملاحظة البارزة الثانية فهي أهميّة الاقتصاد النقدي في عمليات التبادل التجاري، إذ تتكرّر إشارات المصادر

إلى العملة الرائجة في مختلف أجزاء شبه الجزيرة. فهذه العملات كانت أيضا سمتها التنوع، فمنها الدينار ومنها الدرهم ومنها الفلس، ومنها ما هو محلي ومنها ما هو أجنبي عن الناحية أو شبه الجزيرة.

إنّ أوّل ما تجدر الإشارة إليه هو شيوع التعامل بالدينار الذهبي وبالدرهم الفضي. وفي هذا المجال نورد شهادات للرحالة الصيني ماهون الذي تحدّث عن النقود الذهبيّة في أكثر من منطقة من مناطق شبه الجزيرة، ففي وصفه للدينار المكّي ذكر أنه أكثر نقاوة من النقود الصينيّة. أمّا في ظفار الحبوضي فقد أشار الرحّالة ماهوان إلى عملة ذهبيّة كان يسكها ملك ظفار وتسمّى تنكا، على أحد وجهيها كتابة وعلى الوجه الآخر صورة إنسان، ويبلغ وزنها ضعف وزن النقد الذهبي في عدن والذي سمّاه "الفولولي".

وإلى جانب الدنانير تشير مصادرنا إلى الدراهم والفلوس التي كانت أكثر رواجا على المستوى المحلي. وقد تركت لنا بعض المصادر أوصافا وأسماء عديدة لعملات من مختلف أنحاء شبه الجزيرة وخاصة بالنسبة للحجاز واليمن. ومن بين أسماء النقود الأكثر شهرة في الحجاز واليمن نذكر، بالنسبة للحجاز، الدينار الإفرنتي والدينار الأشرفي والدرهم المسعودي والدرهم الكاملي. كما وصلتنا من اليمن أسماء وقطع نقديّة عديدة. ومن بين الأسماء: الدرهم المظفري، والدّرهم المؤيّدي، والدرهم الرباعي، والدرهم المهدوي. وهذه النقود كانت تتعرّض في بعض الأحيان للغشّ مثلها مثل المكاييل والأوزان، وهو ما جعل الحكومات التي تتبعها هذه الأسواق تتدخلّ عن طريق أعوانها لتنظيم هذا القطاع وللاستفادة منه عن طريق الضرائب.

(جـ) تنظيم الأسواق:

يعتبر المحتسب من أهمّ المسؤولين عن تنظيم شؤون السّوق. فالمحتسب هو موظّف مهمّته مراقبة أدوات التّعامل التّجاري من نقود ومكاييل وموازين، ومراقبة الغشّ والتّدليس في المعيشة وغيرها، وفي المكاييل والموازين، والبحث عن المنكرات والتّعزير والتّأديب على قدرها. لكنّ المحتسب لم يكن يحتلّ المكانة الأولى في السّوق، ذلك أنّ للقاضي مكانته باعتباره من كبار الموظّفين ومسؤولا عن شؤون العدالة في مدينته، لذلك كان من مهامّه النّظر في الخلافات الحاصلة بين التجّار أو بينهم وبين الحرفاء وكذلك بين الدلاّل والتجّار مثلما صوّره لنا ابن المجاور بالنسبة لمدينة عدن.

ولا تقتصر تدخّلات الدّولة وأعوانها على النّواحي الإداريّة والتّنظيميّة، بل إنّها كانت من أبرز المستفيدين من الأنشطة التّجاريّة والصّناعيّة من خلال المساهمة فيها أو من خلال الرسوم الموظفة عليها. فالدّولة تساهم في نظام الأسواق عن طريق بناء الخانات والقيساريّات التي كانت مداخيلها تذهب إلى خزائنها أو تصرف أحيانا في وجوه البرّ عن طريق نظام الأوقاف، أمّا الفائدة الأساسيّة فتحصل لها عن طريق استخلاص الرسوم التي كانت توظفها على الأسواق والحركة التّجاريّة عامّة. وعادة ما يكون ذلك عن طريق نظام التقبّل أو الضّمان. وقد أشار ابن المجاور إلى أنّ الأمير الأيّوبي ومؤسّس الدّولة الرّسوليّة نور الدّين عمر الرّسولي قام سنة 625هـ/1227م بتعميم هذا النّظام على أسواق عدن. على أنّ الدول القائمة في شبه الجزيرة العربيّة كانت لها فرص للربح أكبر من تلك التي توفّرها أنشطة الأسواق المحليّة. وهذه الفرص تتمثّل في إمكانية المشاركة بشكل أو بآخر في حركة التجارة الشّرقيّة الكبرى.

4 - دور الجزيرة العربيّة في التجارة الشرقيّة الكبرى :

نقصد بالتجارة الشرقيّة الكبرى تلك العلاقات التجاريّة التي ربطت بين العالم المتوسطي من جهة وعالم المحيط الهندي من جهة أخرى عبر جزيرة العرب بفضل موقعها بين المناطق المذكورة وبفضل شبكة الموانى التي قامت على سواحلها وسمحت لها بالمشاركة فيها بخبرات بحّاريها وبعدد من السلع المحليّة. هذا الأمر جعل القوى السياسيّة المشرفة على الموانى ومناطق العبور تستفيد بدرجات متفاوتة من هذه التجارة عبر العشور الموظفة على البضائع وعبر الحيويّة الاقتصاديّة التي خلقتها.

(أ) الموقع الجغرافي المتميّز للجزيرة العربيّة :

تتمتّع الجزيرة العربيّة بموقع متميّز بين عالمي المحيط الهندي والبحر الأبيض المتوسط عبر محور شرقي - غربي له شريانان أساسيان أحدهما يمرّ بمياه الخليج وقد سطع نجمه خلال العصور الإسلاميّة الأولى وأشرفت عليه الدولة العباسيّة من خلال عُمان وبلاد فارس. والثاني يمرّ بمياه البحر الأحمر وتشرف عليه اليمن ومصر وقد بدأ ازدهاره منذ العهد الفاطمي في مصر وتواصل مع العهد الأيوبي وأصبح الممرّ الأساسي للتجارة بين الشرق والغرب خلال العهد المملوكي. كما تربط هذه الجزيرة بين العالمين الآسيوي والإفريقي عبر محور شمالي- جنوبي يشرف عليه اليمن وعُمان، وكان لأهل عمان فيه دور كبير. كما كان للمدن العمانيّة، وعلى رأسها قلهات الواقعة تحت سيطرة صاحب هرمز، دور كبير في التجارة التي تواصلت بين منطقة الخليج من جهة وبين بلاد فارس والسند والهند من جهة ثانية.

لقد استفادت سواحل شبه الجزيرة من وجودها ضمن مناطق تأثير الرياح الموسميّة التي تهبّ على المحيط الهندي وتغيّر اتجاهها حسب الفصول لتساعد السّفن الشّراعيّة على الإبحار من سواحل اليمن وعمان وشرق إفريقيا نحو الهند صيفا ومن هذه الأخيرة إلى غرب المحيط شتاء. وقد تمكّن معالمة البحر العرب من الأسرار الملاحيّة، فقادوا سفن التجار بين سواحل المحيط الهندي وبحاره وفق مواسم معلومة.

(ب) دور المعالمة والتجار العرب في التجارة الشرقيّة الكبرى :

المعارف الملاحيّة الجغرافيّة والفلكيّة يرمز لها رجلان أولهما هو شهاب الدين أحمد بن ماجد السعدي النجدي المولود بجلفار قرب رأس الخيمة من عائلة ملاحيّة ورث علومها النظريّة والتطبيقيّة فعمل بها ودوّنها نثرا وشعرا وترك لنا مجموعة من المؤلفات الملاحيّة أهمها "كتاب الفوائد في أصول علم البحر والقواعد"، وأرجوزة "حاوية الاختصار في أصول علم البحار"، وتعود هذه المؤلفات إلى ما بين سنتي 866 هـ/1462م و 900هـ/5-1494م. أما الثاني فهو سليمان المهري، وهو ملاح ومؤلف متأخر بعض الشيء عن فترة نشاط ابن ماجد. وينتمي إلى مدينة الشحر على ساحل حضرموت. وقد دوّن بدوره معارفه الملاحيّة، وأهم مؤلفاته "المنهاج الفاخر" و"العمدة المهرية".

هذه المؤلفات تنتمي إلى صنف الرهنامجات أو المرشدات الملاحيّة. وهي تمثل حصيلة تجربة ومعاينة شخصيّة أو تجربة ومعاينة المحققين الثقاة، بل إنها تعتبر خلاصة ما وصلته العلوم الملاحيّة بفروعها الجغرافيّة والفلكيّة والتقنيّة قبل

قدوم البرتغاليين إلى المنطقة.

وإذا كان كلّ من ابن ماجد وسليمان المهري يمثلان فئة الملاحين المهرة أو المعالمة التي قادت سفن التجّار بين مختلف أنحاء المحيط الهندي وبحاره، فإنّ فئة التجار التي أمّنت نقل البضائع وامتلكت السفن ورؤوس الأموال تجد لها في الكارميّة أحسن ممثّل.

(جـ) التجار العرب وأهميّة طائفة الكارم :

يعتبر تجّار الكارم المحرّك الأساسي للتجارة الشرقيّة في المنطقة العربيّة. فقد سيطرت هذه الطائفة على التجارة في مصر والشام واليمن وكانت لها مكانة سياسية واجتماعية مميّزة. اشتغل تجّار الكارم ببضائع الشرق عامة وبالتوابل خاصة والفلفل بالأخصّ، يحملونها من سواحل المحيط الهندي مرورا بعدن أو تحمل إليهم فيتلقونها في هذا الميناء ويأخذونها إلى مصر ومنها إلى أوروبّا عن طريق تجار أوروبيين يشترونها في القاهرة أو الإسكندرية.

إلى جانب تجّار الكارم شارك تجّار اليمن والحجاز وعمان والبحرين في هذه الحركة الاقتصاديّة، وقد أشارت المصادر إلى ثرائهم. ومن بين كبار التجّار من كانوا يعرفون بالخواجات في اليمن وفي الحجاز. كما تذكر مصادرنا أنّ العديد من سلاطين وأمراء شبه الجزيرة العربيّة شاركوا في العمل التّجاري. ففي العهد الرسولي في اليمن تشير مصادرنا إلى ما يسمى بالمتجر السعيد، وكان تحت إشراف أعوان السلطان. أمّا بنو طاهر فكان لهم اشتغال بالتجارة منذ أواخر العهد الرسولي، حتى إنّ تجار عدن تخوّفوا من إمكانية هيمنتهم على المدينة وتحويلها إلى "زريبة للفوّة ".

لقد استفاد التجار المذكورون من موقع الجزيرة ومن الظروف السياسيّة المحليّة والعالميّة التي خدمت التجارة الشرقيّة الكبرى. كما استفادوا من مواقع عدّة موانٍ على سواحل شبه جزيرة العرب المطلّة على المحيط الهندي والخليج العربي والبحر الأحمر.

(د) أهميّة مواني الجزيرة العربيّة :

ساهمت عدّة مدن واقعة على سواحل شبه الجزيرة العربيّة في حركة التجارة الشرقيّة. ومن هذه المدن مدينة جدّة ميناء الحجاز عامّة ومكّة خاصة، حيث كان ينزل بها الحجيج والتجّار. وقد رأينا أنّ الحجاز أصبح تحت السيطرة المصريّة. كما أشرنا إلى الجهود المصريّة لتحويل جدّة إلى محطة تجاريّة وسوق لبضائع الشّرق والغرب بدلا من عدن، ممّا أزعج السلطات اليمنية التي فقدت الأرباح المتأتية من تعشير السفن القادمة من الهند، لذلك قرّرت منعها من تجاوز عدن في اتجاه جدّة، وجهّزت مراكب ديوانية لمتابعة "المجورين" وتحويل وجهتهم إلى اليمن. لكنّ جدّة ستتعرّض منذ بداية القرن العاشر للهجرة (السادس عشر للميلاد) لمضايقات البرتغاليين ومحاولتهم السيطرة عليها بعد أن أغلقوا مضيق باب المندب في وجه التجّار العرب، وهذا ما جعلها تتراجع إلى دورها التجاري المحلي الرابط بين مواني البحر الأحمر ودورها في نقل الحجيج.

أمّا عدن فاستفادت من تراجع طريق الخليج ومن الجهود الفاطميّة لتحويل التجارة إلى البحر الأحمر، لذلك شهدت تطورا ملحوظا منذ عهد بني زريع. أمّا في العهد الأيوبي فقد تمكّنت من مواصلة نموّها حيث حظيت باهتمام ملوك هذه الأسرة وأمرائها. وتواصلت العناية بالمدينة خلال العهد الرسولي وكذلك العهد الطاهري رغم تراجع مكانتها

منذ أواخر العهد الرسولي.

أمّا أيّام مجد هذه المدينة فشهد عليه كلّ الرحالة الذين وصفوها خلال العهد الرسولي. فهذا ماركو بولو يذكر أنّ مدينة عدن كانت تمثّل ميناء ممتازا تلجأ إليه جميع السّفن التّجاريّة، وأنّها كانت أضخم سوق بتلك المنطقة. كما أشاد ابن بطوطة بها وبعلاقاتها المتنوّعة مع المدن الهنديّة وكذلك بثراء تجارها. أمّا العمري فأشار إلى السفن التي كانت تأتيها من الصّين والهند والسّند والعراق وعمان والبحرين ومصر والزّنج والحبشة.

لكنّ عدن سوف تصاب بالانتكاس منذ بداية الصراع بين مصر واليمن ومع ازدهار ميناء جدّة منذ أواخر العهد الرسولي، ثمّ يعطيها الحضور البرتغالي ضربة قاضية خلال العهد الطاهري. وهذا الخطر القادم من بعيد لم تسلم منه مدن الساحل الحضرمي أيضا مثل الشحر وظفار.

كانت ظفار أهمّ مدينة على خليج غبّ القمر خلال القرنين السابع والثّامن للهجرة/ الثالث عشر والرابع عشر للميلاد بشهادة من زارها أو من كتب عنها. فماركو بولو تحدّث عنها ووصفها بأنّها ميناء جيّد للبخور والخيول. أمّا العمري فجعلها " أقصد إلى الهند من عدن ". كما نزلها ابن بطوطة وتحدّث عن التّجارة التي كانت المصدر الأوّل لعيش سكّانها باعتبارها مركزا لتصدير الخيول العتاق إلى الهند. وقد اشتركت ظفار في هذا الدور مع مدن أخرى مثل قلهات.

إنّ قلهات مدينة عُمانيّة حصينة الموقع جيّدة الميناء تشرف على مدخل خليج عمان. وقد لعبت دورا كبيرا في الحركة التجاريّة في منطقة المحيط الهندي والخليج. وكانت مدينة قلهات التابعة لصاحب هرمز منذ بداية القرن السابع الهجري/ الثالث عشر للميلاد تحتل مكانة بارزة كأكبر ميناء على طول الساحل العماني وكعاصمة ثانية لإمبراطورية هرمز التي امتدّ نفوذها آنذاك ما بين العراق والهند وشرق إفريقيا.

هذه الأهميّة يمكن رصدها من خلال إشارات المؤلفات التي تحدّثت عن قلهات على غرار ياقوت الحموي الذي اعتبرها "قصبة عمان". أمّا ماركو بولو فتحدّث عن جودة مينائها وكثرة السّفن الواصلة إليه من الهند لبيع سلعها من القماش والتوابل بمكاسب بالغة، ثمّ العودة منها إلى الهند بالخيول لبيعها هنالك بأسعار مجزية. وهذه الخصوصيات المذكورة أوردها أيضا ابن بطوطة الذي أشار إلى اعتماد أهلها على التّجارة مع بلاد الهند.

لقد ساهمت المدن الموانى المذكورة، وكذلك بعض الموانى الصغيرة الأخرى في ربط سواحل شبه الجزيرة العربيّة ببعضها وفي ربطها بالعالم الخارجي، وقامت بلعب دور ميناء الظهير، فكانت محطات تجميع وخزن للبضائع المحليّة كالخيول والفوة واللبان، وكانت أيضا مراكز لتوريد البضائع الأجنبيّة المتنوعة كالأخشاب والعبيد والحبوب والمعادن والتوابل والخزف والحرير. وكانت أسواقا لتبادل البضائع بين تجار مختلف البلدان، كما كانت موانى لاستراحة السفن، ولعب بعضها دور ميناء تغيير الحمولة كعدن ثمّ جدّة. على أنّ المدن الموانى المذكورة لم تتساو من حيث النشاط والأرباح، لذلك فإنّ الدول التي قامت في شبه الجزيرة العربيّة لم تتمتّع بنفس العائدات.

(هـ) مدى استفادة دول شبه الجزيرة من التجارة الشرقيّة الكبرى :

لقد أشرنا عند الحديث عن دول شبه الجزيرة العربيّة إلى الدور الذي لعبته القوى

الخارجيّة في تحديد أرباح دول المنطقة من التجارة الشرقيّة الكبرى التي تفاوتت درجات استفادتها من مواردها. كما أشرنا إلى أنّ أهمّ مستفيد من هذه التجارة في شبه الجزيرة كان اليمن الرسولي وبدرجة ثانية الطاهري. وقد عبّر ماركو بولو عن ذلك من خلال وصفه لما سمعه عن ثراء السلطان الرسولي الذي كان يملك كنوزا طائلة ممّا يجمعه من المكوس المفروضة على البضائع الصادرة والواردة. وهذه الكنوز الطائلة تشير إليها مصادرنا باسم الخزانة السعيدة أو خزانة عدن والتي كانت قيمتها عادة حوالي خمسة لكوك أي خمسمائة ألف دينار نقدا، وقد تنزل إلى ثلاثة لكوك وقد ترتفع إلى سبعة عشر لكا خارجا عن الذهب والقماش والطيب والتحف.

لقد أثر تأرجح هذه الموارد على السلوك الجبائي لسلاطين بني رسول وبني طاهر في اليمن في كثير من الأحيان. كما أنّ حرمان بقيّة دول الجزيرة يفسّر ما اشتهر به بعض الأمراء والسلاطين من قسوة في المجال الجبائي. فنحن نعلم أنّ بعض ملوك بني نبهان مثلا اشتهر بسلوك جبائي شائن على غرار الملك نبهان بن فلاح الذي كان يأخذ نصف غلّة النخل وربع الزرع. أمّا خردلة بن محسن صاحب سمائل فإنّه اشتهر بأخذ أموال رعيّته ظلما، وأكل أموال المساجد والمدارس والمقابر وغير ذلك من المظالم. وهذا السلوك الذي فسّرناه بقلّة الموارد "الشرعيّة" قد مارسه أيضا بعض حكّام بني رسول رغم ما عرف عنهم عامّة من مرونة وتسامح وحرص على العدل.

فهذا الحرص على العدل في الرّعيّة قد يتحوّل أحيانا إلى حرص على مضاعفة الموارد باتّخاذ إجراءات قاسية تزيدها تجاوزات الموظفين قسوة. ومن هذه البدع و "المظالم الجبائيّة " تلك التي ذكرها ابن المجاور في ميناء عدن في عهد مؤسس الدولة الرسوليّة الذي تواصلت في عهده المظالم الجبائيّة الأيوبيّة أيضا.

أمّا سلاطين بني طاهر فتشير مصادرنا إلى أنّهم في أواخر عهدهم ومنذ بداية الحضور البرتغالي والمصري في سواحلهم وما انجرّ عنه من تعطيل للتجارة وبالتالي من تراجع في موارد خزائنهم، أصبحوا يسلكون سلوكا ماليّا غير مسبوق. فقد ظهرت في عهدهم مظالم جمركية غير معهودة في زبيد. كما استولى بعض السلاطين على موارد الأوقاف لمواجهة النفقات المتزايدة. وكذلك تمّ الاستيلاء على أراضي بعض الفلاحين بحجّة إدخال الأراضي السلطانية ضمن أملاكهم.

ولا شكّ في أنّ هذه الممارسات قد أضرّت بمختلف الفئات الاجتماعيّة في الأرياف وفي المدن بعد أن استفادت في السابق بدرجات متفاوتة من دور البلاد في التجارة الشرقيّة الكبرى، وهذا ما سنحاول التعرف عليه من خلال دراسة الحياة الاجتماعيّة.

- الحياة الاجتماعية :

1 - تنوّع السكّان في شبه الجزيرة العربيّة :

في البداية نشير إلى أنّه نظرا لاتساع رقعة شبه الجزيرة العربيّة وتنوّع ظروفها الجغرافيّة وإمكانياتها الطبيعيّة وكذلك الظروف الاقتصاديّة والسياسيّة التي مرّت بها، فإنها تميّزت بتنوّع سكّانها من حيث أصولهم مع غلبة العنصر العربي، ومن حيث أنماط حياتهم مع غلبة حياة الاستقرار في المناطق الساحليّة وعلى خطوط الطرق التجاريّة البريّة وفي الواحات وتراجعها في بقيّة المناطق، ومن حيث مذاهبهم حيث ظهرت فيهم مختلف

المذاهب التي عرفها المسلمون حتى ذلك الوقت.
ونظرا لوجود ظروف ملائمة في المناطق الساحليّة خاصّة، ظهر تفاوت اجتماعي باعتبار استفادة فئات دون أخرى من الإمكانات الاقتصادية المتاحة وخاصّة من التجارة الشرقيّة الكبرى.

(أ) قبائل عربيّة متداخلة ومنفتحة على العناصر الخارجيّة في السواحل :

ينتسب سكّان الجزيرة العربيّة إلى قبائل عدنان وقحطان أو عرب الشمال وعرب الجنوب. وقد وقعت هجرات عديدة طوال تاريخ المنطقة نتج عنها تداخل وتجاور يجعل من الصعب الجزم بأصول فروعها وبطونها المعروفة خلال الفترة التي نتناولها بالدرس. أمّا أهمّ ما نعلمه من خلال كتب الجغرافيين والنسابين فهو أنّ أبناء هذه القبائل توزّعوا بين المدن والقرى والبوادي، ومارسوا حسب ظروف طبيعة بلادهم أنشطة الزراعة وتربية المواشي، وغلبت عليهم حياة الاستقرار في المناطق الساحليّة وفي جبال وواحات اليمن وعُمان وفي باقي الواحات الداخليّة والساحليّة في الحجاز وحضرموت والبحرين. أمّا المناطق الداخليّة فكان سكانها أقلّ استقرارا وأقلّ ثراء وكذلك أقلّ اتصالا بالعالم الخارجي. لذلك بقيت هذه المناطق بعيدة نسبيا عن التمازج الجنسي والثقافي الذي ميّز السواحل. وقد ترك لنا ابن المجاور وصفا للتمازج السكاني في الحجاز من خلال وصفه لسكّان مدينة مكّة التي يغلب على أهلها اللون الأسمر لأنّ جلّ مناكحهم الجواري السود من الحبش والنوبة.

لقد كانت المدن الحجازيّة على علاقة وثيقة بالسواحل الإفريقيّة وهو ما يفسّر ما ذكره ابن المجاور. كما كانت هذه المدن على علاقة ببلاد الهند والسند وبلاد فارس وبلاد المغرب، ولذلك تميّزت بانفتاحها على عناصر بشريّة متنوّعة بتنوّع البلدان التي تعاملت معها تجاريا وبتنوّع أصول الحجيج والمعتمرين الذين يمكث البعض منهم مجاورا في أحد الحرمين لمدّة طويلة وقد يختار البعض الآخر الاستقرار نهائيا في جوار الكعبة أو في جوار النبي.

أمّا على الجانب الآخر من الجزيرة العربيّة فكان لأهل عمان والبحرين انفتاح على البلدان الإفريقيّة والآسيوية من خلال العلاقات التجاريّة والسياسيّة والعسكريّة والهجرات الفرديّة أو الجماعيّة. فقد تعرّضت منطقة الخليج إلى التأثيرات الفارسيّة ثمّ التأثيرات المغوليّة، وخضعت نواح من عمان والبحرين إلى نفوذ ملوك هذه الشعوب مثلما سبق ذكره. وفي مجال هذا التقارب البشري والتمازج العرقي والثقافي نشير إلى ما يدور من جدل حول عروبة سلاطين مملكة هرمز التي يحمل مؤسسها اسما عربيا ونسبة عمانيّة يمكن أن يدلاّ على أصل عربي لهذه الأسرة الحاكمة. لكنّ أسماء وألقاب السلاطين الذين حكموا من بعده توحي بانتماءات فارسيّة. وبالإضافة إلى ما ذكرناه، نشير إلى أنّ حكّام الإمارات التي قامت في الخليج كانت تعتمد على بعض العناصر العسكريّة والمدنيّة من خارج المنطقة شأنها في ذلك شأن أغلب السلاطين والأمراء.

أمّا بالنسبة للبلاد اليمنيّة، فتكفي الإشارة إلى أنّ الأسرة الرسوليّة الحاكمة كانت أسرة تركمانيّة الأصل وأنّها اعتمدت كثيرا على العناصر الأجنبيّة في الإدارة والجيش، وكذلك في ميدان الثقافة والعلوم والصنائع. ونتيجة لهذه السياسة وكذلك لفرص العمل التي أتاحتها الأنشطة التجاريّة والثقافيّة في البلاد اليمنيّة، كثر عدد الأجانب بها وخاصّة في المدن الكبرى كعدن وتعز وزبيد. فمدينة

عدن فرضة بلاد اليمن الأولى كانت تستقطب التجّار وسلعهم من مناطق عديدة لها مشاركة في التّجارة الشّرقيّة الكبرى، لذلك كثر سكّانها وتعدّدت أصولهم. فقد جمعت هذه المدينة بين المصري والفارسي والإفريقي والهندي إلى جانب من جاءها من داخل البلاد اليمنيّة.

وقد تواصل وجود الأجانب في مدينة عدن خلال العهد الطاهري رغم التراجع النسبي للنشاط التجاري. ففي هذه المدينة وجد تجار من المغرب والشام، وفيها كانت توجد حافة الأحباش، وحافة الهنود التي تعرف باسم "حافة البانيان".

إنّ هذا الانفتاح على العناصر البشريّة المختلفة كان السمة البارزة في مدن اليمن خاصّة ومدن الجزيرة العربيّة المشاركة في التجارة العالميّة أو المعروفة بنشاطها الديني والعلمي عامة. وقد ساهمت الجاليات المختلفة في إثراء الرصيد الحضاري لهذه البلاد. ويعدّ التنوّع المذهبي مظهرا من مظاهر هذا الإثراء.

(ب) التنوّع المذهبي :

من بين الخصائص المميّزة لمجتمعات شبه الجزيرة العربيّة تنوّع المذاهب الدينيّة التي أطّرت حياة الناس وأحاطت بشؤونهم العقائديّة ومعاملاتهم اليوميّة. وفي هذا المجال نشير إلى أنّ المذاهب السائدة في المنطقة خلال الفترة المدروسة هي المذهب الأباضي في عُمان والمذهب الشافعي في اليمن والحجاز حيث اقتسما النفوذ مع المذهب الزيدي في المنطقتين.

- المذهب الأباضي في عمان:

رغم وقوع السكان تحت سلطان صاحب هرمز السني في المناطق الساحليّة وسلاطين آل نبهان الذين اعتبروا "مارقين وفاسقين" في المناطق الداخليّة، فإنّ أغلبيّة السكّان في عُمان كانت من أتباع المذهب الأباضي. فقد ذكر ياقوت الحموي أنّ أكثر أهلها في أيّامه أباضيّون ليس فيهم من غير هذا المذهب إلاّ طارئ غريب. أمّا ابن بطوطة فذكر أنّهم كانوا لا يقدرون على إظهار مذهبهم في المناطق الخاضعة لصاحب هرمز السني. ولكنّهم في داخل عمان يظهرون ذلك ويعملون به. وهذه الفرقة في عرف أهل السنّة فرقة معتدلة من فرق الخوارج، وهي تقارب في اعتدالها الفرقة الزيديّة في اليمن.

- المذهب الزيدي :

ينسب هذا المذهب إلى الإمام زيد بن علي، وهو من المذاهب القريبة للمعتزلة في الأصول، حيث يعتبر الإمام زيد من تلاميذ واصل بن عطاء. أمّا في الفروع فقد كان الزيديّة على مذهب أبي حنيفة إلاّ في مسائل قليلة وافقوا فيها الشافعي. لذلك يعتبر أهل السنّة هذا المذهب من أقرب المذاهب الشيعيّة إليهم، إلاّ أنّهم يعيبون على أصحابه حصرهم الإمامة في أبناء الحسن والحسين.

تعدّدت فرق الزيديّة بعد مؤسس المذهب باختلاف تفاسير تلاميذه وأتباعه واجتهادات علمائه وأئمّته. وغلب على زيديّة اليمن مذهب الإمام الهادي إلى الحق مؤسّس الدولة الزيديّة في اليمن. وينتشر أتباع هذا المذهب خلال الفترة المدروسة في شمال الهضبة اليمنيّة في منطقة صنعاء وصعدة وكذلك في شمال تهامة اليمن. ولم يقتصر هذا المذهب على أشراف اليمن والقبائل التابعة لهم، بل إنّ أشراف بني قتادة أصحاب مكّة كانوا بدورهم من أتباعه.

لكنّ المذهب الزيدي لم يكن المذهب الشيعي

الوحيد في شبه الجزيرة العربيّة. فقد برز في القرون السابقة المذهب الإسماعيلي في اليمن والقرمطي في البحرين وسادا بقوّة قبل أن يتراجع الشيعة أمام المدّ السنّي. لكنّ الوجود الإسماعيلي في اليمن لم ينقرض حيث حافظ بعض أتباع هذا المذهب كأقليّة على فكرهم حتى خلال عهد بني رسول. كما أنّ الوجود الشيعي في البحرين لم ينتهِ، فقد تحدّث ابن المجاور عن وجود ثلاثمائة وستين قرية إماميّة المذهب في جزيرة أوال. أمّا ابن بطوطة فوصف أهل القطيف بأنّهم رافضيّة غلاة. أمّا في شمال الحجاز وفي المدينة المنورة بالذات فكان الأمراء على مذهب الإماميّة. لكنّ الأمر لم يبْقَ على حاله في أواخر الفترة المدروسة حيث بذل بنو جبر في البحرين جهودا لنشر المذهب المالكي في حين مال الحجاز عامة إلى المذهب الشافعي. وهذا المذهب هو الذي كان سائدا في اليمن الأسفل.

- المذهب الشافعي :

وجد في اليمن أتباع لأغلب المذاهب السنيّة، ولكنّ المذهب الشافعي الذي ظهر في اليمن منذ القرن الثالث للهجرة / التاسع للميلاد سوف يسود على بقيّة المذاهب، بل أصبح المذهب الرسمي للدول السنيّة التي تعاقبت على حكم هذه البلاد في اليمن الأسفل. وكانت زبيد أهمّ المدن التهاميّة مركزه الأساسي، وقد تدعّم وانتشر بفضل جهود علمائها.

ولم يقتصر وجود المذهب الشافعي على اليمن بل انتشر في الحجاز أيضا، وكانت له المكانة الأولى لدى جمهور الناس في مكّة. لكنّ هذه المدينة احتضنت المذاهب السنيّة الأخرى كما احتضنت المذهب الزيدي الذي اتبعه الأشراف. وقد وصف لنا ابن بطوطة هذا التنوّع المذهبي من خلال وصفه للصلاة في مكّة حيث كان "كلّ إمام يصلي بطائفته."

لقد ساهم هذا التنوّع المذهبي في ثراء الفكر الإسلامي وخاصّة في المناطق التي تعايشت أو تنافست فيها المذاهب المتخالفة في مجال جغرافي واحد كاليمن والحجاز. ولكنّ هذا التعايش لم يخلُ من صراع وتعصّب بين العلماء أنفسهم يدفعهم إلى الكيد لبعضهم البعض. ومع ذلك فإنّ هذا التنافس كانت له تأثيرات إيجابية تجلّت في تأليف الكتب وفي بناء المدارس. فقد ظهرت المدارس النظاميّة الرسوليّة والطاهرية في المجال السني، وظهرت الهجرة العلميّة بالخصوص في المجال الزيدي في نجد اليمن. كما حدثت المناظرات بين علماء المذاهب المختلفة كتلك التي حدّثنا عنها ابن بطوطة والتي وقعت بين فقهاء الزيديّة والشيخ أحمد بن عجيل. وهذا الشيخ كانت له زاوية وأتباع سكنوا حولها فتحولت إلى مدينة هي مدينة بيت الفقيه التي كانت أحد مراكز الطرق الصوفيّة.

الطرق الصوفيّة :

عرفت شبه الجزيرة العربيّة، وخاصة منها الحجاز واليمن الأسفل وحضرموت، انتشارا للطرق الصوفيّة نتيجة تأثيرات العراق ومصر بحكم انفتاح المنطقة على هذين البلدين بسبب الحج والتجارة. فقد دخل مكّة عدد كبير من المتصوّفين بداية من الحلاّج وصولا إلى ابن سبعين الأندلسي مرورا بالقشيري والسهروردي وابن الفارض. وكان من الطبيعي أن يتأثر أهل الورع والزهد والتصوّف بأفكارهم وأعمالهم. ومن نتائج هذا التأثر ظهور الطرق الصوفيّة كالقادريّة والشاذليّة والرفاعيّة. على أنّ الطرق الصوفيّة لم تستطع أن تغزو اليمن الأعلى وبلاد عمان نتيجة وقوف المذهبين الزيدي

والأباطي في وجهها. ولعلّ المتأمّل في رحلة ابن بطوطة يلمس ذلك بوضوح. فهذا الرحالة تحدّث عن الصوفيّة والزوايا في الحجاز وفي اليمن وفي ظفار وسكت عنها في وصفه لصنعاء وكذلك بلاد عُمان قبل أن يعود للحديث عنها في هرمز. أمّا المناطق التي انتشرت فيها هذه الفرق فلقي فيها المتصوفة احتراما من قبل أولي الأمر حيث كانت شفاعتهم تقبل لدى السلاطين والأمراء. فقد أشارت مصادرنا في مناسبات عديدة إلى سعي المخالفين على السلطة إلى وساطة الفقهاء وكذلك الصوفيّة. كما كانت زواياهم حرما إذا دخلها المستجير لم يقدر السلطان عليه حسب تعبير ابن بطوطة.

نشطت الصوفيّة في الزوايا أو الرباطات والخانقات بل وكذلك في المساجد رغم معارضة بعض الفقهاء. وهذه الزوايا أقامها رؤساء الطرق أو الملوك والأمراء على غرار ما فعله سلاطين بني رسول في اليمن. فقد قام بعض السلاطين بإنشاء الخانقات كجزء من مدارسهم، ولم يقتصر دور الخانقة على أصحاب الطرق والزهّاد والعباد بل قامت بوظيفة الضيافة لعابري السبيل. ومن المعلوم أنّ هذه الزوايا كانت تتمتّع بأوقاف تقوم بحاجياتها. كما كانت تأتيها النذور من المناطق المجاورة.

أما النشاط الذي اشتهر به الصوفيّة فتراوح بين الانقطاع للعبادة وبين حلقات الذكر. وقد وصف لنا ابن بطوطة حياة جماعة من الصوفيّة المتجمعين في مسجد مدينة حلي بن يعقوب حول الشيخ الصالح العابد الزاهد قبولة الهندي.

تجدر الإشارة إلى أنّ بعض الصوفيّة استعانوا في بداية أمرهم بالحشيش في بعض الأحيان للتغلب على النوم، ولكنّ هذه العادة التي لم يستحسنها أغلب المتصوفة تركت لمّا ظهرت القهوة والقات خلال القرن العاشر للهجرة/ السادس عشر للميلاد. وقد احتفل الصوفيّة بالقهوة وتفنّن شعراؤهم في وصف مزاياها في حين حرّمها بعض الفقهاء كما عابوا على المتصوّفة أغلب مظاهر سلوكهم وما نسب إليهم من كرامات وخوارق.

(جـ) الفئات الاجتماعية :

انعكست الأوضاع الاقتصادية بشكل ملحوظ على السكان في جنوب الجزيرة العربيّة وعلى مستوى معيشتهم. وقد برزت مظاهر الثراء والنعمة على بعض الفئات دون غيرها، لكنّ الحظ الأوفر نالته الفئات الحاكمة من السلاطين والأئمّة ومن في خدمتهم من الأمراء.

السلاطين والأئمّة والأمراء :

ترك لنا ابن بطوطة وصفين مختلفين أحدهما لسلطان اليمن المجاهد علي الرسولي والثاني لسلطان عُمان أبي محمد النبهاني يبينان اختلافا في مستوى الرفاهيّة. فسلطان اليمن كان يجلس فوق دكّانة مفروشة مزينة بثياب الحرير، ويحيط به أهل السلاح والقلم من دولته. أمّا سلطان عُمان فكان يجلس خارج باب داره بلا حاجب أو وزير. هذا الوصف الأخير يشبه وصف العمري لمجلس أئمّة اليمن الذين كانوا لا يحتجبون، ولا يرون التفخيم والتعظيم. وهذه الوضعيّة تفسّر بقلّة الموارد بالنسبة للسلطان النبهاني وكذلك بالنسبة للإمام الزيدي. فالأول فقد السواحل كما رأينا وإمكانياتها التجاريّة لصالح ملك هرمز، والثاني ملكها دونه بنو رسول.

وما قيل عن صاحب عُمان وإمام الزيديّة ينطبق على أمراء الأشراف في الحجاز، فهم قد حرموا من السيطرة على التجارة في جدّة لصالح سلطان مصر الذي كان يمدّهم بجرايات محدّدة. أمّا

ثراء صاحب اليمن فنجد له نظيرا في السواحل الجنوبيّة لجزيرة العرب وبالذات في بلاط صاحب ظفار الذي كان يتمتّع بفضل مشاركة مدينته في التجارة العالميّة بموارد محترمة انعكست على مظهره الخارجي، حيث كان يرتدي أثواب الحرير المذهّبة، ويسير في موكب فخم. وهذه الأبّهة التي ميّزت حكّام بني رسول وحاكم ظفار عن أئمّة الزيديّة وملوك بني نبهان، وأمراء الحجاز، انعكست أيضا على الأمراء.

لقد كان للأمراء في بلاد كاليمن القصور والحاشية والخدم. فالعمري يذكر أنّه كان لهم حظ من رفاهيّة العيش والتنعّم والتفنّن في المآكل والمباني الأنيقة. وقد أفاد بعض هؤلاء الأمراء المجتمعات التي عاشوا فيها من خلال الصدقات أو من خلال بناء المساجد والمدارس وتحبيس العقارات عليها. على أنّ الاستفادة من التجارة لم تقتصر على السلاطين والملوك والأمراء، بل إنّ التجار كانوا أوّل المستفيدين منها.

كبار التجّار :

لقد كانت الأعمال التجاريّة مصدرا للأرباح الكثيرة التي انعكست على نمط حياة أصحابها، وهذا ما أخبرنا به ابن المجاور في وصفه لثراء تجار مدينة صحار العمانيّة. لقد كان أصحاب المراكب التجاريّة، حسب هذا المصدر، يسكنون القصور والدور المبنية بالآجر والجصّ وخشب الساج المستورد من الهند ويبالغون في إتقانها، كما كانوا يمشون بالخدم والأتباع. أمّا تجّار مدينة عدن فكانوا، حسب ابن بطوطة، يمتلكون أموالا عريضة. وقد نزل ضيفا على تاجر من أثرياء هذه المدينة كان يحضر طعامه كلّ ليلة نحو عشرين من التجّار، وهذا ما يدلّ على دنياه الواسعة.

على أنّ تجار الكارم هم الذين كانوا أكثر الناس أرباحا وأموالا نظر لأهميّة أعمالهم واتساع نطاقها. وقد ركّزت هذه الطائفة أعمالها في مصر، وكانت لها في الحجاز وخاصّة في عدن مخازن ونوّاب، بل إنّ البعض من تجّار هذه الطائفة ركّز أعماله في البلاد اليمنيّة ومن بينهم التّاجر الكارمي أبو الحسن الفارقي المصري الذي تقرّب من البلاط الرّسولي حتى ترقى في المناصب وأصبح مشرفا على دواوين بني رسول.

على أنّ التجار في جزيرة العرب عامة لم يسلموا من المضايقات والعقوبات وخاصّة أثناء الاضطرابات كما حدث لتجّار زبيد وعدن وتعز وصنعاء في أواخر دولة بني طاهر على يد العساكر المصريّة التي احتلّت هذه المدن. فقد تمّ ضرب التجّار ومصادرتهم باعتبارهم من أثرياء السكان. وفي أوقات السلم كان التجار عرضة للابتزاز من قبل السلطات الحاكمة مثلما كان يحصل أحيانا في مكّة أوفي اليمن.

على أن هذه الأعمال المذكورة لم تكن سياسة عامة في موانى الجزيرة العربيّة نظرا لمكانة التجارة والتجار بالنسبة للسلطات السياسيّة في مختلف أجزاء البلاد. وتجدر الملاحظة إلى أنّ ما يقال عن التجار ومعاملة الحكّام لهم، ينطبق أيضا على فئة قريبة من السلطة أحيانا وثائرة عليها أحيانا أخرى وهي فئة شيوخ القبائل.

شيوخ القبائل :

يعتبر شيوخ القبائل في المناطق الخاضعة لسلطان أو إمام ممثلين لها عند هذا الحاكم، يتكلمون باسمها ويمثلون رأيها. وهذا التعامل بين الحاكم والمشايخ كان يتمّ على خلفيّة اعتراف متبادل بين الطرفين. فالشيوخ هم الذين كانوا يدخلون على

الحاكم يحملون بيعة قبائلهم عند وفاة سلطان أو إمام وتعيين آخر، ويحضرون مع كبراء الدولة وعظمائها وصلحاء الأمّة، ويؤدون مع أمراء العسكر يمين الوفاء للحاكم الجديد.

أمّا الحاكم فهو الذي يقرّر شيوخ القبائل أو يزكّي بروزهم في قبائلهم. وقد تأخذ تدخلاته صبغة التعيين المباشر في بعض الأحيان وصبغة الاعتراف في أحيان أخرى.

إنّ وظيفة الشيوخ ومكانتهم في قبائلهم من جهة وارتباطهم بعهود مع السلاطين والأئمّة من جهة أخرى، هي التي تجعلهم في صدارة الأحداث. فهم الذين ينزل بهم شديد العقاب عند الفساد والخلاف، وهم الذين يتحمّلون مسؤوليّة ما يقوم به أبناء قبائلهم. كما أنّهم هم الساعون إلى الصلح والطاعة بعد الهزيمة، فيدخلون دار الحاكم تحت الذمّة صحبة الفقهاء والصالحين، ويعلنون "التوبة"، ويطلبون الصفح والغفران، ويتعهّدون بضمان "الصلاح" وكفّ "الفساد"، ويؤدون الأيمان، ويرهنون الأبناء كضمان لتعهّداتهم.

أمّا في زمن "الصلاح" فهم الذين كانوا يدخلون على الحاكم بالهدايا، فيقبلها منهم ويقابلهم بكلّ خير، وينعم عليهم ويكسوهم. وهم الذين يحضرون المباشرة وتسليم الضرائب في بلادهم أو يحملون ما يتوجّب عليهم من أداء. وفي هذه المناسبات كانوا ينالون لأنفسهم أو لقبائلهم الحظوة، فيعودون بالهدايا أو بمناشير تخفف وطأة الواجبات الموظفة عليهم. وفي هذا المجال نجد عدّة أمثلة من العهد الرسولي أوردتها مصادر هذه الدولة.

أمّا المناطق التي كانت لا تصلها يد الحكّام بصفة مباشرة لسبب من الأسباب، فإنّها لا تعدم رجالا يتولون شؤونها ويديرون أمورها. وقد يتوفر لبعضهم من المال أو العلاقات السياسيّة ما يجعله أميرا على قبيلته أو القبائل المجاورة، وهذا شأن الإمارات التي قامت في حضرموت وكذلك في البحرين حيث تحولت بعض الأسر التجاريّة إلى إمارات يشرف عليها شيوخ هذه الأسر.

وإذا كان شيوخ القبائل هم المؤطرون لقبائلهم في القرى والأرياف، فإنّ رجال الدولة من الولاة والنواب والمقطعين يتولون هذه المهمّة مع أعيان المدن. لكنّ فئة أخرى كانت تتدخّل أو تقع استشارتها في حالات السلم والحرب لما لها من مكانة عند العامة والخاصة، تلك هي فئة العلماء.

الفئات المرتبطة بالعلم :

هذه الفئات المرتبطة بالعلم والدين من الزهّاد والعبّاد والمتصوّفة والفقهاء تمتعت في الغالب بمكانة محترمة تجلت فيما كان يعامل به هؤلاء الرجال من احترام وأدب، كما كانوا يتمتعون بالأرزاق التي كانت تصرف لهم من غلال الأوقاف لمن اشتغل منهم بالعلم وارتبط بالمدارس. لقد كان عدد الفقهاء في مدن الجزيرة العربيّة الكبرى هاما، وتشهد بذلك أعداد المدارس التي شيّدت في هذه المدن وخاصة في مدن اليمن في العهد الرسولي. وهذه المنشآت العلميّة بلغت في زبيد خلال الفترة الرسوليّة 45 مدرسة وفي تعز29 مدرسة، أنشأها ملوكهم وأمراؤهم أو أعيان البلاد. وتمتّعت هذه المنشآت بسند هام تمثل في الأوقاف التي كانت تحبّس على كلّ مدرسة يقع إنشاؤها، وكانت تخصّص لرعايتها وللقيام بشؤون العاملين فيها والمتعلمين. كما واصل بنو طاهر حركة إنشاء المدارس في مختلف المدن اليمنيّة التابعة لهم. لقد كانت هذه المدارس وأوقافها تحت إشراف الفئة المذكورة التي تمتّعت بجرايات مقابل عملها. ولكنّ

هذه المرتبات لم تكن دائما كافية لسدّ حاجاتهم، فالكثير من الفقهاء اشتغلوا بالتجارة أو في الديوان السلطاني واستفادوا من العلاقة مع السلاطين.

كان اشتغال الفقهاء بالتجارة سببا في وفرة أموالهم وما اشتهروا به من أعمال خيريّة، ونخصّ بالذكر منهم فقهاء مدينة عدن ومنهم الفقيه والمحدث اليمني أبو الحسن علي بن حجر (ت 685هـ/6-1387م) الذي كانت له دنيا واسعة- حسب بامخرمة- حتى أنّ الفرض الزّكوي من ماله بلغ أربعين ألفا، وهو مع ذلك كثير الصدقة والإحسان. كما ذكر بامخرمة فقيها يمنيا آخر معاصرا للأول وهو الفقيه أبو الفرج عبد الرحمن بن المصوغ الذي جمع بين الفقه وزراعة الفوّة والمتاجرة بها في سوق عدن.

لقد امتلك بعض الفقهاء في اليمن الأراضي الشاسعة والجيّدة، وكانت هذه الأراضي في كثير من الأحيان تتمتّع بالإعفاءات الضرائبيّة التي تسميها مصادرنا "المسامحات".

وفي الحجاز حدّثنا ابن بطوطة عن قاضي مكّة وخطيبها نجم الدين محمد الذي كان يطعم في مولد رسول الله ﷺ شرفاء مكّة وفقراءَها والمجاورين بها. وقد كان هذا القاضي قريبا من سلطان مصر الملك الناصر الذي كان يعظمه كثيرا.

وبالإضافة إلى الثراء المادي لبعض العلماء القريبين من السلطة أو الذين مارسوا التجارة أو الفلاحة، فإنّ هذه الفئة عامّة كانت تتمتّع باحترام الناس وخاصّة السلاطين الذين كانوا يقرّبون العلماء ويتقرّبون إليهم ويقبلون شفاعتهم في المذنبين. ولكنّ البعض ممّن يسخط عليه الملوك كان يتعرّض للانتقام والمصادرة. ومن أبرز الأمثلة المتداولة في تاريخ عمان والتي يستعملها الباحثون للدلالة على ظلم بني نبهان ما قام به خردلة بن سماعة للإمام أحمد بن النظر الذي قتل وأحرقت مكتبته. ولا يخفى علينا أنّ مثل هذه الحالات حصلت في البلاط الرسولي حيث تعرّض بعض الفقهاء للمصادرة بتهمة سياسيّة أو بتهمة إساءة التصرّف في شأن من شؤون الأوقاف أو القضاء.

لكنّ الفئة المشتغلة بالعلم لم تكن كلّها وفي كلّ الأحوال تتمتّع برغد العيش. فقد عرف عن بعض العلماء اشتغالهم بنسخ الكتب والتعويل على الأعمال اليدويّة في الكسب مثلهم مثل عامة الناس. وما يقال عن العلماء من حيث تفاوت حظوظهم من الدنيا وعلاقتهم بالملوك يقال عن جماعات الأشراف التي كانت موجودة في شبه جزيرة العرب وتمكّن بعضها من الوصول إلى الحكم.

فئة الأشراف :

المقصود بالأشراف أبناء فاطمة الزهراء وعلي بن أبي طالب كرّم الله وجهه من ذريّة السبطين الحسن والحسين رضي الله عنهما. فهذه الذريّة هي التي كان يشملها مفهوم الشرافة في الجزيرة العربيّة خلال الفترة التي نتناولها. لقد كان الأشراف يسكنون الحجاز ويحكمونه. فالمدينة المنوّرة كانت مقرّ حكم بني الحسين. أمّا أمراء مكّة المعظمة فكانوا من أولاد إدريس بن قتادة من ذريّة الحسن بن علي. وكذلك كان أشراف اليمن الأعلى حسنيّين من نسل القاسم ترجمان الدين الرسّي بن إبراهيم. كما استقرت فروع من الأشراف الحسنييّن تعرف بالأشراف بني سليمان في شمال تهامة اليمن في منطقة المخلاف السليماني.

ورغم أنّ الأشراف لم يكونوا دائما وفي كلّ أطراف الجزيرة في موقع الصدارة السياسيّة، فإنّهم تمتّعوا أينما كانوا باحترام كبير من قبل العامة والخاصّة. ويعود هذا الاحترام إلى نسبهم الشريف

وإلى ما كان لهم من دور ديني وثقافي في مجتمعاتهم مثلما هو الشأن بالنسبة للأسر الشريفة في حضرموت. كما حظي الأمراء والأئمّة من الأشراف في الحجاز وفي اليمن بنفس الاحترام من قبل أتباعهم ومن قبل خصومهم السياسيّين والمذهبيّين. وفي هذا المجال يذكر العمري أنّ شيعة أئمّة الزيديّة في اليمن لهم في إمامهم حسن اعتقاد، فهم يستشفون بدعائه، ويستسقون المطر به عند الجدب. ولا يقتصر هذا الأمر على الأتباع بل إنّ سلاطين اليمن الأسفل أنفسهم ورغم خلافاتهم السياسيّة والمذهبيّة مع الأشراف وحصول القتال والقتل بينهم وبين الأئمّة والأمراء من الأشراف فإنّهم لا ينفون شرف هؤلاء ولا يتطاولون عليهم، بل كانوا يحاولون إبراز المعاملة الحسنة لهم عند سقوطهم في الأسر، أو يعمدون إلى إطلاقهم اكتسابا لودّهم واحتراما لشرفهم.

لم يتمكّن الأشراف في الجزيرة العربيّة كجماعات حاكمة من التمتّع بنفس الثراء المادي الذي حصل لغيرهم نظرا لسيطرة سلاطين مصر واليمن على موارد التجارة الخارجيّة الكبرى. أمّا عامة الأشراف فكانوا أحيانا لا يختلفون من حيث حظهم من الدنيا عن عامة الناس من الفئات الضعيفة.

الفئات غير المحظوظة :

نقصد بالفئات الضعيفة وغير المحظوظة تلك التي حرمها وضعها الاقتصادي أو القانوني من التمتع بما يتوفّر لغيرها. ومن أبرز الفئات الضعيفة ما يعرف بالعامّة، فهذه الفئة التي تشكّل أغلبية سكّان المدن والقرى والأرياف تظهر في مصادرنا بصفة الجمع حينما يتعلق الأمر بالخاصّة ويطلق عليهم أيضا اسم "الرعيّة" و"الناس". كما تظهر كأفراد من المزارعين في الواحات مستقرين في قرى صغيرة أو حتى في المدن الكبرى، وصيادي أسماك يرد الحديث عنهم في المدن والقرى الساحليّة، وتجّار أو صناعيين. ولكنّ انعدام التجانس بين هذه الجماعات وقلة المعلومات بل ندرتها من الأمور التي لا تسمح بمعرفة أحوالها على عكس بعض الفئات الأخرى الأكثر تجانسا مثل فئة العبيد.

يظهر العبيد في مصادرنا بمسميات عديدة تخبر في أغلب الأحيان على ظروفهم. فهم مماليك لدى الأمراء والسلاطين، وهم خدم في البيوت وفي المزارع، كما يظهرون بمسميات تدلّ على الجنس أو البلد أو الخصائص البدنيّة. فهناك الوصيف والوصيفة وهما من العبيد الذين هم في سنّ المراهقة. وهناك العبيد الفحول وعكسهم الطواشيّة وهم المخصيّون، أمّا الأشداء الأقوياء فيطلق عليهم اسم العلوج. وقد ينسبون إلى مواطن جلبهم كالحبشة أو بلاد الزنج أو الهند. كما يصنّفون إلى خادم جيّد أو عال، وخادم متوسّط، وخادم خرجي وهو العادي وذلك من حيث الشكل والبنية البدنيّة.

أمّا عن وجوه استخدام العبيد فهي عديدة. فمنهم من دخل قصور الحكام والوجهاء وقد يترقى في الوظائف السلطانيّة. وفي هذا المجال حدّثنا ابن بطوطة عن الخدم في بيوت أصحاب الجاه وكذلك خدم السلطان في مدينة ظفار وما كانوا يقومون به من أعمال. فالعبيد منهم كانوا يقومون باستقبال السفن التجاريّة ويحملون الهدايا السلطانيّة لأصحاب المراكب. ومن يسميّهم بالمماليك كانوا يمثلون جنده وحرسه الخاص. كما أشار للعبيد والغلمان المستخدمين في الحجاز من طرف أشراف مكّة.

أمّا في بلاط السلطان الرسولي فأشار إلى المماليك، وهم رجال السلطان، ومنهم المماليك الكبار الذين يتولون الوظائف الكبرى وخاصّة في المجال العسكري، ومنهم المماليك الصغار وعبيد البيوتات والحاشية. ويعرف هؤلاء بوظائفهم المتعدّدة بتعدّد الحاجيات السلطانيّة الخاصة أو المتعلّقة بشؤون الدولة. ومن هذه الطائفة نجد الطبّاخين والسقاة والسلاح داريّة والحاسكريّة والخازنداريّة والزردكاشيّة. كما كان نفس البلاط يُؤوي أعدادا من الجواري السرائر، إذ تذكر مصادرنا أنّ السلطان اليمني الأشرف عمر كان يمتلك ثلاثمائة سريّة.

لكنّ استخدام العبيد لم يقتصر على قصور الحكّام، فقد أعطانا الرحّالة ابن بطوطة عدّة نماذج من استخدامات العبيد في مناطق مختلفة من جزيرة العرب. ففي عدن حدّثنا عن العبيد المشتغلين في بيوت أصحاب الجاه والثراء، وقال بأنّه نزل عند تاجر كان له أكثر من عشرين من الغلمان والخدم. وفي ظفار حدّثنا عن العمل العبودي في الأراضي الزّراعيّة، فذكر أنّ أهالي هذه المنطقة كانوا يزرعون الذّرة في حقولهم ويسقونها من آبار بعيدة الماء باستعمال دلاء كبيرة يجرّها العبيد أو الخدم. كما حدّثنا نفس الرحّالة عن استعمال الخدم "الجواري" في الأسواق حيث يذكر أنهن كنّ أكثر الباعة في ظفار. كما تظهر الجواري ضمن البضائع المعروضة في الأسواق. وقد وصف لنا ابن المجاور كيفيّة عرض هذه "البضاعة" وكيفيّة البيع والشراء. لكنّ هذه الشهادات تعتبر من الإشارات النادرة التي لا تسمح لنا بمعرفة ضافية لوضع الجواري خاصة والمرأة في شبه الجزيرة عامة.

(د) مكانة المرأة في مجتمعات شبه الجزيرة :

تتحدّث مصادرنا في بعض الأحيان عن النساء ودورهنّ في مجتمع شبه جزيرة العرب، فتورد أخبار المرأة العالمة والمرأة الزاهدة وكذلك الفاسقة والعاملة والفاعلة في الحياة السياسيّة. وتعدّ نساء الأمراء والملوك أكثر النساء حضورا في المصادر بحكم علاقتهن بالسلطة وبحكم ما يقمن به من أعمال خيريّة يسعى المؤرخون الرسميّون إلى تمجيدها رغم الإحجام عن ذكر الاسم في غالب الأحيان.

وعلى الرغم من أنّ شؤون الحرب والسياسة كانت من احتكار الرجال، فإنّ بعض النساء ساهمن بشكل مباشر أو غير مباشر في الحياة السياسيّة في أوقات حرجة. فهذه زوجة السلطان الرسولي الأول نور الدين عمر "بنت حوزة" تسعى إلى تمكين أحد ابنيها من السلطنة، وتمهّد لذلك منذ حياة زوجها. لكنّها تفشل أمام الجهود التي بذلتها امرأة أخرى هي "الدار شمسي" شقيقة المظفر ثاني سلاطين بني رسول التي استطاعت أن تصرف الأموال وتجنّد الجنود وتساعد أخاها في أخذ مدينة زبيد وحصن الدملوة حيث كانت تخزن أموال بني رسول.

كما تشير مصادرنا إلى الدور الذي قامت به "الآدر الكريمة" آمنة بنت إسماعيل النقاش والدة السلطان المجاهد الرسولي التي تمكّنت من استخدام الرجال من أجل تخليص ابنها الذي خلع واعتقل فأخرجته من سجنه وأعادته إلى الحكم، كما كان لها دور كبير أثناء المحنة التي حلت به سنة 751هـ/1351م حين اعتقله المصريّون في مكّة وحملوه أسيرا إلى بلادهم، فقد خلفته والدته في فترة غيابه وقامت بشؤون المملكة. هذا إلى جانب

مآثرها الخيريّة المتمثلة في إنشاء المدارس. وقد وصفها الخزرجي بأنّها امرأة عاقلة رشيدة حازمة حليمة سخيّة كريمة ذات سياسة ورياسة.

ولم تقتصر الأعمال المذكورة على نساء بني رسول، ذلك أنّ نساء الأشراف الزيديّة تدخّلن أحيانا في شؤون السياسية ومن بينهنّ فاطمة بنت المهدي علي بن محمد وأخت الإمام الناصر لدين الله التي كانت لها معرفة وحسن سياسة.

أمّا فاطمة بنت الحسن بن الإمام صلاح الدين وزوجة الإمام المهدي صلاح بن علي فقد تمكّنت من فكّ أسر زوجها ثمّ حكمت بعد موته عدّة سنوات وسيطرت على صعدة وصنعاء إلى سنة 857هـ/1453م. ومن بينهنّ أيضا فاطمة بنت الأمير أسد الدين والدة الإمام المنصور علي بن صلاح الدين الذي استخلفها في صنعاء في إحدى حروبه، كما ساعدته عسكريا في مناسبة ثانية.

ومن خارج اليمن الرسولي والزيدي وصلتنا أخبار المرأة المسماة "بنت معاشر"، وهي والدة صاحب الشحر أبي دجانة والتي لعبت دورا هاما في حكم البلاد بعد أسر ابنها من قبل بني طاهر سنة 861هـ/1456م، كما أنّها سافرت إلى عدن وفاوضت من أجل إطلاق سراحه.

على أنّ نساء الملوك والأشراف كنّ أكثر اهتماما بشؤون العلم من شؤون السياسة والرياسة. وقد اشتهرت نساء بني رسول برعاية العلم والعلماء وبناء المساجد والمدارس في الكثير من المدن اليمنيّة. أمّا في عُمان فذكر لنا ابن بطوطة مثالا واحدا تمثل في الصالحة "بيبي مريم" أرملة حاكم قلهات وهرمز والتي ينسب إليها مسجد من أحسن مساجد قلهات.

أمّا نساء الأشراف في اليمن الأعلى فكان للكثيرات منهنّ مساهمة مباشرة في الحياة العلميّة عن طريق الدراسة والتدريس. ومن أشهر نساء الأشراف في هذه المجال صفيّة بنت المرتضى، وهي من نساء القرن الثامن للهجرة / الرابع عشر للميلاد، فقد نالت نصيبا وافرا من العلم والمعرفة. أمّا الشريفة شمس الحور بنت الهادي إبراهيم المتوفاة سنة894هـ/1489م فقيل عنها إنّها كانت أكمل من الرجال الكملة وكانت لها أشعار ومكاتبات.

كما ظهرت باليمن الأسفل عدّة نساء لهنّ اشتغال بالعلم والتأليف والتدريس أو بالشعر ومدح الملوك. وفي هذه المنطقة كما في غيرها، اشتهرت بعض النسوة بالزهد والعبادة والتصوّف فعرفن بالصلاح واشتهرن بالكرامات.

وإلى جانب النساء الصالحات والعالمات تظهر في مصادرنا المرأة الفاسقة إلى جانب نماذج من نساء العامّة، كالدلالات والسارقات. أمّا المرأة الفاجرة فتظهر في بعض المصادر مثلما هو الشأن لدى ابن المجاور الذي يذكر لنا عدّة أخبار عن "وقاحة نساء البرابر" الساكنات في عدن، وعن الشذوذ الممارس من قبل بعض نساء صنعاء. كما يشير إلى ممارسة البغاء من قبل بعض الجواري في عدن. وهذه الظاهرة الأخيرة ذكرها ابن بطوطة في عُمان وعمّمها على نساء البلاد معتبرا هذا الأمر مباحا لدى الناس، معللا موقفه بما شاهده في مجلس السلطان النبهاني الذي سمح لامرأة صغيرة السنّ "طغى الشيطان في رأسها" بممارسة "الفساد" مع توفير الحماية لها.

على أنّ هذه النماذج الشاذة لا يمكن أن تعمّم مثلها مثل النماذج المتعلقة بالنساء العالمات أو المشاركات في الحياة السياسيّة، لكنّها تدلّ على أنّ مجتمع شبه الجزيرة العربيّة كان يسمح في بعض الأحيان ببروز المرأة خارج البيت الذي ارتبطت به بحكم جملة العادات والمعتقدات وبحكم تقسيم العمل.

خاتمة:

اتضح لنا من خلال ما تقدّم أنّ مجتمعات شبه الجزيرة العربيّة تميّزت بعدم التجانس من حيث الانفتاح على العناصر الأجنبيّة ومن حيث درجات الفقر والثراء المرتبطة بنمط العيش الذي حدّدته الظروف الطبيعيّة، كما تحدّد بمدى المشاركة في التجارة الشرقيّة الكبرى. لقد سمحت هذه المشاركة للدول المنتفعة بتحقيق أرباح ساهمت بشكل كبير في تخفيف العبء الجبائي على الأنشطة المحليّة، وساهمت بالتالي في تنشيطها بطريقة غير مباشرة، مثلما ساهمت في تنميتها بطريقة مباشرة عن طريق توفير الأسواق والمواد الأوليّة.

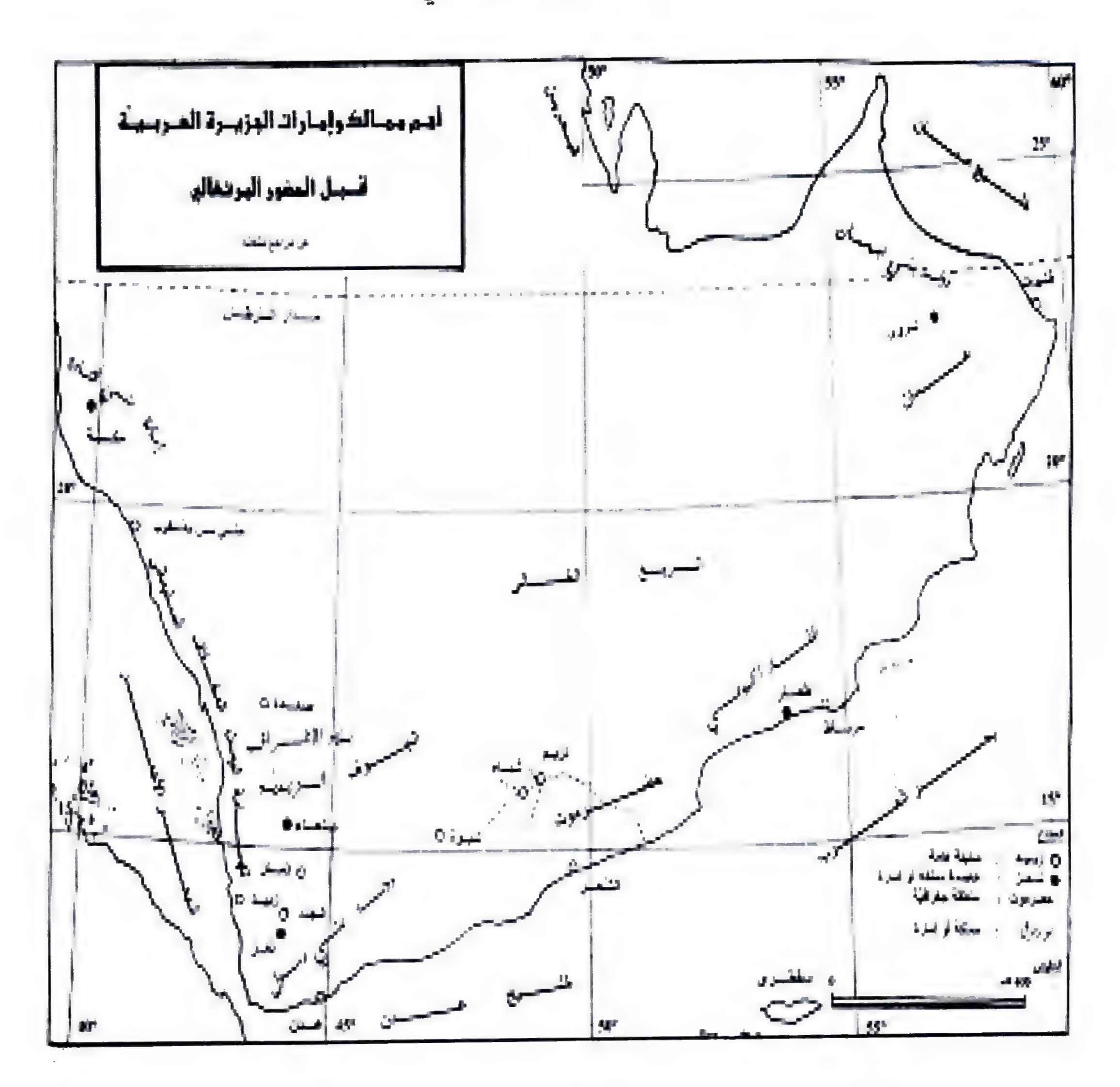
لكنّ هذه الاستفادة التي اقتصرت، كما ذكرنا، على مناطق دون أخرى سوف تتعطل مع قدوم البرتغاليّين إلى المحيط الهندي وقضائهم على التجارة الشرقيّة الكبرى. ومنذ ذلك الحين اقتصر النشاط التجاري على الربط بين سواحل شبه الجزيرة وعلى التجارة مع السواحل الغربيّة للمحيط الهندي التي قام العمانيّون بالدور الأساسي فيها بعد دخولهم في مواجهات دامية مع البحريّة البرتغاليّة. وبصفة عامة أدى الوجود البرتغالي إلى تحولات كبرى، أبرزها على الصعيد السياسي سقوط عدّة دول في المنطقة مثل دولة بني طاهر في اليمن ودولة بني نبهان في عمان وكذلك مملكة هرمز. بل إنّ مصر المملوكيّة بدورها سوف يحصل بها تغير كبير يفضي إلى دخولها تحت الحكم العثماني. أمّا على صعيد الأنشطة الاقتصاديّة المحليّة فقد أصبحت غير قادرة على تحمّل الضغط الجبائي المتزايد، فعادت أغلب الأنشطة إلى الوضع الاكتفائي. ولولا المكانة الدينيّة التي يحظى بها الحجاز والدور الذي قام به أهل عمان في سواحل إفريقيا والسواحل العمانيّة وكذلك الدور الذي قام به ميناء المخاء في تصدير البن، لدخلت شبه الجزيرة العربيّة في عداد المناطق المنسيّة من قبل المصادر الشرقيّة والغربيّة.

أ.د. محمد سعيد

كليّة العلوم الاجتماعيّة و الإنسانية

تونس

خريطة أهمّ ممالك وإمارات الجزيرة العربيّة
قبل الحضور البرتغالي



المصادر والمراجع

أولاً - المصادر:

- ابن إياس، أبو البركات محمد (ت 930هـ/1524م): بدائع الزهور في وقائع الدهور، تحقيق محمد مصطفى، ج2، القاهرة 1982.
- بامخرمة، أبو محمد عبد الله الطيّب (ت 947هـ/1540م): تاريخ ثغر عدن وتراجم علمائها، تحقيق علي حسن علي عبد الحميد، دار الجيل، بيروت - دار عمّار، عمان 1987.
- البريهي السكسكي، عبد الوهاب (ت 904هـ/1499-98م): طبقات صلحاء اليمن، تحقيق عبد الله محمد الحبشي، صنعاء-دمشق 1983.
- ابن بطوطة، محمد بن عبد الله اللواتي الطنجي (ت 779هـ/1377م): تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار، دار الكتاب اللبناني (د.ت).
- التجيبي السبتي، القاسم بن يوسف (ت 730هـ/1329م): مستفاد الرّحلة والاغتراب، تحقيق عبد الحفيظ منصور، الدار العربيّة للكتاب، تونس 1975.
- ابن جبير الأندلسي، أبو الحسين محمد (ت 614هـ1217م): تذكرة بالأخبار عن اتفاقات الأسفار، دار الكتاب اللبناني، بيروت (د.ت).
- الجزيري،عبد القادر بن محمد (ت نحو 977هـ/1569م): عمدة الصفوة في شرب القهوة، تحقيق عبد الله بن محمد الحبشي، المجمع الثقافي، أبو ظبي 1966.
- الجعدي، عمر بن علي بن سمرة (ت بعد 586هـ/1190م): طبقات فقهاء اليمن، تحقيق فؤاد سيّد، بيروت 1981.
- الجندي، أبو عبد الله بهاء الدين محمد (ت 732هـ/1331م): السلوك في طبقات العلماء والملوك، تحقيق محمد بن علي الأكوع الحوالي، ج2، دار التنوير للطباعة والنشر، بيروت 1989.
- ابن حاتم اليامي، بدر الدين محمد (ت بعد 702هـ/1302م): السمط الغالي الثمن في أخبار الملوك من الغز باليمن، تحقيق ركس سميث، سلسلة جب التذكاريّة، ج1-2 ، لندن 1974.
- الحبيشي الجعبري، وجيه الدّين عبد الرحمن، (ت 782هـ/1380م): تاريخ وصاب، المسمّى : الاعتبار في التّواريخ والآثار، تحقيق عبد الله محمد حبشي، مركز الدراسات والبحوث اليمني، صنعاء، دار العودة بيروت 1979.
- الحموي، شهاب الدين ياقوت (ت 621هـ / 1224م): معجم البلدان، دار صادر، بيروت 1986.
- الخزرجي، أبو الحسن علي بن الحسن (ت 812هـ/1409م): العقود اللؤلؤيّة في تاريخ الدولة الرسوليّة، تحقيق محمد الأكوع الحوالي، مركز الدراسات والبحوث اليمني صنعاء، دار الآداب بيروت 1983.
- ابن خلدون، عبد الرحمن (ت 808هـ/1406م): المقدّمة، دار العودة، بيروت (د.ت).
- ابن الديبع الشيباني عبد الرحمن (ت 944هـ/1537م): الفضل المزيد على بغية المستفيد في أخبار مدينة زبيد، تحقيق يوسف شلحد، دار العودة بيروت، (طبعة تشمل أيضا كتاب بغية المستفيد في أخبار مدينة زبيد) 1983.
- ابن الديبع الشيباني عبد الرحمن (ت 944هـ/

1537م): قرّة العيون بأخبار اليمن الميمون، تحقييق محمد الأكوع الحوالي، بيروت 1988.
- الرسولي، الملك الأشرف عمر(ت 696هـ/1296م): ملح الملاحة في معرفة الفلاحة، تحقيق عبد الله محمد علي المجاهد، دار الفكر، دمشق 1987.
- الرسولي، الملك الأشرف عمر(ت 696هـ/1296م): المغني في البيطرة، تحقيق رمزيّة محمد الأطرقجي، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، مركز إحياء التراث العلمي العربي، بغداد 1989.
- الرسولي، الملك الأشرف عمر(ت 696هـ/1296م): طرفة الأصحاب في معرفة الأنساب، تحقيق سترستين، دار صادر، بيروت 1992.
- - الرسولي، الملك المجاهد علي (ت 764هـ/1363 م): الأقوال الكافية والفصول الشّافية (في الخيل)، تحقيق يحي وهيب الجبوري، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1987.
- الرّسولي، الملك المظفر يوسف (ت 694هـ/1294م): المخترع في فنون من الصنع، تحقيق محمد عيسى صالحيّة، مؤسسة الشراع العربي الكويت 1989.
- الرّسولي، الملك المظفر يوسف (ت 694هـ/1294م): المعتمد في الأدوية المفردة، تحقيق مصطفى السقا، دار المعرفة، بيروت 1982.
- الرّسولي، الملك المظفر يوسف (ت 694هـ/ 1294م): نور المعارف في نظم وقوانين وأعراف اليمن في العهد المظفري الوارف، (أرشيف من عهد المظفر)، تحقيق محمّد عبد الرحيم جازم، المعهد الفرنسي للآثار والعلوم الاجتماعية، ج1 ، صنعاء 2003.
- ابن سعيد المغربي، أبو الحسن علي (685هـ/1286م): كتاب الجغرافيا، تحقيق إسماعيل العربي، بيروت 1970.
- العمري، شهاب الدين بن فضل الله (ت 749هـ/ 1349م): مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، السفر الرابع، ممالك اليمن والمغرب الإسلامي وقبائل العرب، تحقيق حمزة أحمد عباس، المجمع الثقافي، أبو ظبي 2002.
- الفاسي، تقي الدين أبو الطيّب محمد (ت 832هـ/1429م): العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين، تحقيق محمد حامد الفقي- فؤاد سيّد، مؤسسة الرسالة بيروت 1986.
- ابن الفرات، ناصر الدين محمد (ت 807هـ/1404م): تاريخ ابن الفرات، تحقيق قسطنطين زريق ونجلاء عزّ الدّين، مجلد 9، جزء2، بيروت 1938.
- القلقشندي، أبو العباس أحمد (ت 821هـ / 1418م): صبح الأعشى في صناعة الإنشا، دار الكتب المصريّة، ج1-14 ،القاهرة 1912-1938.
- ابن ماجد، شهاب الدين أحمد (ت 915هـ / 1510م): كتاب الفوائد في أصول علم البحر والقواعد، تحقيق إبراهيم خوري وعزة حسن، مجمع اللغة العربيّة دمشق 1971.
- ابن ماجد، شهاب الدين أحمد (ت 915هـ / 1510م): ثلاث أزهار في معرفة البحار، تحقيق ونشر تيودور شوموفسكي، ترجمة وتعليق محمد منير مرسي، القاهرة 1989.
- ماركو بولو (ت 5-724هـ/ 1324م): رحلات ماركو بولو، ترجمة وليم مارسدن، تعريب عبد العزيز جاويد، الهيئة المصريّة العامة للكتاب، ج1-3، القاهرة 1995-1996.
- ابن المجاور، جمال الدين أبو الفتح (ت بعد سنة

690 هـ/1291م): صفة بلاد اليمن ومكّة وبعض الحجاز، المعروف، بتاريخ المستبصر، تحقيق أوسكر لوفجرين، ليدن 1951.

- مجهول (عاش في القرن التاسع الهجري): تاريخ الدولة الرسوليّة في اليمن، تحقيق عبد الله محمد الحبشي، دار الجيل صنعاء، مطبعة الكتاب العربي، دمشق 1984.
- المقريزي، تقيّ الدّين أحمد بن علي (ت 845هـ/1441م): الذّهب المسبوك في ذكر من حجّ من الخلفاء والملوك، تحقيق جمال الدّين الشيّال، مكتبة المثنى ببغداد، مكتبة الخانجي بمصر، القاهرة 1955.
- المقريزي، تقيّ الدّين أحمد بن علي (ت 845هـ/1441م): السلوك لمعرفة دول الملوك، تحقيق سعيد عبد الفتّاح عاشور، دار الكتب المصريّة، ج4، القاهرة 1972.
- الموزعي اليمني، شمس الدين (ت بعد 1032هـ/1633م): الإحسان في دخول مملكة اليمن تحت ظلّ عدالة آل عثمان، تحقيق عبد الله محمد الحبشي، منشورات المدينة صنعاء، دار التنوير للطباعة والنشر بيروت 1986.
- ابن واصل، جمال الدين محمد الحموي (ت 697هـ/1298م): مفرّج الكروب في أخبار بني أيوب، ج1-3، تحقيق جمال الدين الشيّال، القاهرة 1953-1957.
- يحيى بن الحسين بن القاسم، (ت 1105هـ/1693م): غاية الأماني في أخبار القطر اليماني، تحقيق سعيد عبد الفتاح عاشور، مراجعة مصطفى زيادة، دار الكتاب العربي القاهرة 1968.
- اليماني، تاج الدين عبد الباقي بن عبد المجيد، (ت 743هـ/1343م): بهجة الزّمن في تاريخ اليمن، تحقيق عبد الله محمد الحبشي ومحمد أحمد السنباني، دار الحكمة اليمانيّة صنعاء 1988.

- يحيى بن الحسين بن القاسم، (ت 1105هـ/1693م): غاية الأماني في أخبار القطر اليماني، تحقيق سعيد عبد الفتاح عاشور، مراجعة مصطفى زيادة، دار الكتاب العربي القاهرة 1968.

ثانياً - المراجع العربية:

- إبراهيم، محمّد كريم: "الفعاليّات الاقتصادية لميناء عدن خلال القرنين الخامس والسّادس الهجري"، المؤرّخ العربي، عدد 35، ص179-203. بغداد 1988.
- إبراهيم، محمّد كريم: "الإنجازات العمرانيّة لنائبي أيّوب في عدن عثمان بن علي الزّنجيلي والمعتمد التّكريتي"، التّراث، عدد 5، عدن 1992.
- إبراهيم، محمّد كريم: "إنجازات الأيّوبيّين في تشجيع وحماية التّجارة والتّجّار في ميناء عدن 569-631هـ/1173-1228م"، التّراث، عدد 4، ص 33-48، عدن 1992.
- إبراهيم، محمّد كريم: اتحاد كتاب وأدباء الإمارات، الندوة العلمية لإحياء تراث ابن ماجد، الإمارات العربية المتحدة، 9-12 يناير- كانون الثاني1989، دمشق 1991.
- أحمد، حسن خضيري: قيام الدولة الزيديّة في اليمن، مكتبة مدبولي، القاهرة 1996.
- أحمد، محمّد عبد العال: بنو رسول وبنو طاهر وعلاقات اليمن الخارجيّة في عهدهما، (628-963هـ/1231-1517م)، دار المعرفة الجامعيّة، الإسكندريّة 1980.
- الأشقر، محمد عبد الغني: تجارة التوابل في

مصر في العصر المملوكي، القاهرة 1999.
- الأشقر، محمد عبد الغني: أعمال الندوة المنعقدة خلال الفترة 24-27 سبتمبر 1994 عمان في التاريخ، دار أميل للنشر، لندن 1995.
- الأكوع، إسماعيل بن علي : المدخل إلى هجر العلم ومعاقله في اليمن، دار الفكر، بيروت-دمشق 1995.
- الأكوع، إسماعيل بن علي : الزيديّة، نشأتها ومعتقداتها، دار الفكر، بيروت- دمشق 1997.
- الأكوع، إسماعيل بن علي : المدارس الإسلاميّة في اليمن، مكتبة الجيل الجديد صنعاء- مؤسسة الرسالة بيروت 1986.
- الأكوع، إسماعيل بن علي : الدولة الرسوليّة في اليمن 626-858هـ / 1228-1454م، دار جامعة عدن للطباعة والنشر، عدن 2003.
- ابن شيبان، أحمد سالم: الوجود المملوكي في اليمن، 921-945هـ / 1515-1538م، دار الثقافة العربيّة، الشارقة 2002.
- الحبشي، عبد الله محمّد: مصادر الفكر العربي الإسلامي في اليمن، مركز الدراسات اليمنيّة، صنعاء 1978.
- الحبشي، عبد الله محمّد: معجم النساء اليمنيات، دار الحكمة اليمانيّة، صنعاء 1988.
- الحبشي، عبد الله محمّد: حياة الأدب اليمني في عصر بني رسول، منشورات وزارة الإعلام والثقافة، صنعاء 1980.
- الحبشي، عبد الله محمّد: حكام اليمن - المؤلفون المجتهدون، بيروت 1979.
- خوري، إبراهيم: "العرب والصّين، علاقات وديّة وتبادل سفارات، وثيقة صينيّة نفيسة من عهد سلالة منغ"، "الكامل في وصف سواحل المحيط " تأليف ماهوان 1433م/837هـ"، التّراث العربي، عدد 24، ص 74- 104، دمشق 1986.
- خليفة، ربيع حامد: "المسكوكات الرسوليّة"، مجلة الإكليل، عدد2، صنعاء 1989.
- خليفة، ربيع حامد: الزّخرفيّة اليمنيّة في العصور الوسطى،الدار المصريّة اللبنانيّة، القاهرة 1992.
- رجب، محمد عبد الحليم: الأباضيّة في مصر والمغرب وعلاقاتهم بأباضيّة عمان والبصرة، مسقط 1990.
- زامباور، إدوارد فون: معجم الأنساب والأسرات الحاكمة في التاريخ الإسلامي، تعريب مجموعة من الباحثين، بيروت 1980.
- زرقة، محمد علي: الأفلاج (القنوات) أنظمة الري ومياهها الخفيّة، دار الحصاد ودار الكلمة، دمشق 2000.
- السالمي، نور الدين: تحفة الأعيان في سيرة أهل عمان، ج1-2، القاهرة 1332.
- السقاف، عبد الرحمن: معجم بلدان حضرموت، تحقيق إبراهيم أحمد المقحفي وعبد الرحمن حسن السقاف، مكتبة الإرشاد، صنعاء 2002.
- السلمان، محمد حميد: الغزو البرتغالي للجنوب العربي والخليج في الفترة ما بين 1507 - 1525م، مركز زايد للتراث والتاريخ ، العين 2004.
- سليمان الناصر، علي حسين: النّشاط التّجاري في شبه الجزيرة العربيّة أواخر العصور الوسطى (1250-1517م)، مكتبة الأنجلو مصريّة، القاهرة 1980.
- السليمي، محفوظ ونبيل عبد الفتاح: تنظيم وإدارة الأفلاج في سلطنة عمان، مسقط 1997.
- سيّد، أيمن فؤاد: تاريخ المذاهب الدينيّة في بلاد اليمن حتى نهاية القرن السادس الهجري، الدار المصريّة اللبنانيّة، القاهرة 1988.

- عبد العزيز سالم، سحر: "عمان وطريق تجارة التوابل عبر المحيط الهندي في العصر الإسلامي"، مشروع "اليونسكو" لدراسة طرق الحرير، حصاد الندوة الدوليّة لطرق الحرير بجامعة السلطان قابوس، سلطنة عمان، وزارة التراث القومي والثقافة، ص21-84.
- شهاب، حسن صالح: فنّ الملاحة عند العرب، دار العودة بيروت- مركز الدراسات والبحوث اليمني، صنعاء 1982.
- شهاب، حسن صالح: "الموانئ العمانية في وصف الرحالة والبحارة العرب والأجانب"، مجلّة نزوى، عدد 23، ص، 8-16، سلطنة عمان 2000.
- شهاب، حسن صالح: المراكب العربيّة تاريخها وأنواعها، مؤسّسة الكويت للتقدّم العلمي، الكويت 1987.
- عبدولي، جمال: "إمارة الأشراف السليمانيين بالمخلاف السليماني: نشأتها، تطورها وعلاقاتها بالقوى السياسيّة الأخرى"، الحوار الفكري، عدد2، قسنطينة 2001.
- عثمان، شوقي عبد القوي: تجارة المحيط الهندي في عصر السّيادة الإسلاميّة، سلسلة عالم المعرفة، عدد 151، الكويت 1990.
- العليان، عبد الله بن علي:"في الكتابات التاريخيّة ورحلات الباحثين"، نزوى، عدد24، ص37-44 ، سلطنة عمان 2000.
- العمرجي، أحمد شوقي إبراهيم: الحياة السياسيّة والفكريّة للزيديّة في المشرق الإسلامي، 132-365هـ/749-975م، مكتبة مدبولي، القاهرة 2000.
- القوصي، عطية: "أضواء جديدة على تجارة الكارم من واقع وثائق الجنيزة"، المجلة التاريخية المصرية، مجلد22, ص 17-39. 1975.
- القوصي، عطية: " سيراف وكيش (قيس) وعدن من القرن الثالث الهجري حتّى السّادس"، المجلة التاريخيّة المصريّة، مجلد 23 ، ص 53-101 ، القاهرة 1976.
- لبيب، صبحي: "سياسة مصر التّجاريّة في عصري الأيّوبيين والمماليك"، المجلة التّاريخيّة المصريّة، مجلد 28- 29 ، ص 117- 145 ، القاهرة 1981.

ثالثاً - الدراسات الجامعية:

- محمد سعيد : الحياة الاقتصادية في اليمن في عهد بني رسول، رسالة دكتوراه مرقونة بإشراف أ. رشيدة الرمادي، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، تونس 1998.
- عبدولي، جمال: اليمن في العهد الأيوبي: دراسة في التاريخ السياسي والاقتصادي والحضاري، بحث لنيل شهادة الدكتوراه، إشراف الأستاذ راضي دغفوس، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، تونس، 2000.
- رفيعة عطية : اليمن في العهد الطاهري : السياسة والمجتمع، رسالة دكتوراه مرقونة بإشراف الأستاذ راضي دغفوس، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، تونس 2006.

رابعاً - المراجع باللغات الأجنبية :

- Ashtor, (E) : "The Karimi merchants", J.R.A.S., April, p45 – 56, 1956.
- Ashtor, (E) : Levant Trade in the

Middle Ages, New Jersey, 1983.

- Daghfous Radhi : Le Yemen islamique des origines jusqu'à l'avènement des dynasties autonomes, Publication de l'Université de Tunis, Tunis, 2 vol. 1089 p, 1995.
- Darrag, (A) : L'Egypte sous le règne de Barsbay, 825-841/1422-1438, Damas, 1961.
- Encyclopédie de l'Islam ancienne édition. Brill, Leyden.
- Encyclopédie de l'Islam nouvelle édition, Brill. Leyden .
- Garcin(J-C): Jean-Léon-l'Africain et Aydhab, A.I,XI, p 189-210, 1977.
- Goiten, (S, D): «New light on the beginnings, of the Karimi merchants» J.E.S.H.O, vol I, pp 175-184, 1958.
- Heyd, (W) : Histoire du commerce du levant au Moyen-Age, Vol 1-2, Amsterdam, 1959.
- Mortel, (R) : "The Mercantile Community of Mecca during the Late Mamluk Period", J.R.A.S., Vol IV, part I, April. pp 15-35, 1994.
- Serjeant, (R,B) : The Portuguese of the South Arabian Coast, London, 1960.
- Smith, (G,R) : «The Rasulids in Dhofar in the VII th-VIII th /XIII th-XIV centuries», J.R.A.S, N°I, pp26-44, 1988.
- Smith, (G,R) : Studies in the Medieval History of the Yemen and South Arabia, Brook Field: Varorum Reprints, 1977.
- Varisco, (D,M) : "The production of Sorghum (Dhurah) in highland Yemen", A.S.VII, p53-88, 1985.
- Varisco, (D,M) : "A Royal crop register from Rasulid Yemen ", J.E.S.H.O., vol XXXIV, part I, p1-22, 1991.
- Varisco, (D,M) : Medieval Agriculture and Islamic Science The Almanac of a Yemeni Sultan, London, 1994.
- Varisco, (D,M) : Medieval Folk Astronomy and Agriculture in Arabia and the Yemen. Variorum Collected Studies. Hampshire, England: Ashgate Publishing Limited, 1997.

قائمة الاختصارات:

- A.S. : Arabian Studies.
- A.I. : Annales Islamologiques
- J.E.SH.O. : Journal of Economic and Social History of the Orient.
- J.R.A.S. : Journal of the Royal Asiatic Society.

الفصل الرابع - المغرب والأندلس

أولاً - الأندلس :

(أ) الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية : بنو نصر في غرناطة.

(ب) المواجهة مع الإسبان وخروج المسلمين.

(جـ) الموريسكيون.

ثانيًا - بلاد المغرب :

(أ) الحالة السياسية : (بنو حفص في إفريقية، الزيانيون في تلمسان، المرينيون ثم الوطاسيون في فاس، الكيانات الأخرى في ليبيا) .

(ب) الحالة الاقتصادية والاجتماعية .

(جـ) الهجمات الإسبانية والبرتغالية والجهاد البحري .

أولاً : الأندلس

(أ) بنو نصر في غرناطة

(629-898هـ / 1232-1492م)

رغم صغر مساحتها وعزلتها داخل ممالك نصرانية محاذية، ووسط محيط إسلامي مهدّد بالزحف المغولي والتوسّع العثماني، والإسباني والبرتغالي، استطاعت مملكة غرناطة أن تستمرّ أكثر من قرنين ونصف (629- 898هـ/ 1232-1492م). ويرجع ذلك بالأساس إلى موقعها الجغرافي المتميّز، وخصوبة أراضيها، وبيئتها الطبيعية الغنية، ومنبتها المنيع، وسياسة سلاطينها تجاه الدول الإسلامية المجاورة كالمرينيين بفاس والزيانيين بتلمسان والحفصيين بتونس. إنّ تأسيس دولة بني نصر وتطوّر مؤسّساتها ونضج إنتاجها الفكري تعدّ مغامرة حضارية متميزة وفريدة.

1 - تأسيس الدولة النصرية :

نشأت مملكة غرناطة في ظروف صعبة بعد مخاض طويل هزّ بلاد الأندلس منذ انهيار الخلافة الأموية سنة 599هـ/1202م، وبروز دول الطوائف التي بسطت نفوذها على الأندلس زهاء نصف قرن، لتسقط تباعا في يد النصارى بعد أن خربها التمزق. غير أنّ هزيمة الموحّدين في معركة العقاب سنة 612هـ/1212م في عهد الخليفة محمد الناصر شكلت منعرجا خطيرا في حياة الأندلس. فقد فقدت معظم القواعد والمدن الأندلسية في مدّة لا تتجاوز الثلاثين سنة بين سنتي 627هـ/1223م و655هـ/ 1257م، وبعد خمس عشرة سنة من هذه الهزيمة. فقد سقطت: جزر ميورقة سنة 627هـ/1223م، ويابسة سنة 632هـ/1235م، وقرطبة سنة 633هـ/ 1236م، وبلنسية سنة 636هـ/ 1228م، ومرسية سنة 640هـ / 1243م، وشاطبة سنة 642هـ / 1245م، وإشبيلية سنة 646هـ/1249م.

ولدت مملكة غرناطة نتيجة للفوضى التي سادت وعمّت الأندلس إثر انهيار الدولة الموحدية 668هـ/1269م، وميلاد دويلات متصارعة وإمارات صغيرة متنافسة ومستقلة. فقد تمكّن ابن هود ملك بلنسية سنة 629هـ/1232م من ضمّ غرناطة إلى مملكته. فأعلن محمد بن يوسف بن نصر طاعته لابن هود وانضوى تحت حمايته، غير أنّ هذه الدولة الجديدة انهارت سنة 635هـ/1238م، فبادر محمد بن يوسف باقتحامها وأخذها. إن التنافس بين الأميرين اشتدّ خصوصا بعد سقوط قرطبة في يد القشتاليين سنة 633هـ/1236م إثر انهزام جيش ابن هود. وكان ابن هود يحرص على توطيد حكمه في شرق الأندلس وجنوبها بينما كان منافسه محمد بن يوسف بن نصر يتحرك في اتجاه آخر، فأخذ أرجونة وبسطة ووادي آش وشريش وجيان ومالقة وبسط نفوذه على حصون مجاورة. وقد تمّ له ذلك بمساعدة الأمير الحفصي أبي زكرياء (626 - 647هـ/ 1228- 1249م) صاحب تونس، وخاصّة

بفضل معاونة ملك قشتالة فرناندو الثالث الذي تعهّد بمساعدة الأمير النصري في حروبه ضدّ خصومه من النصارى وكذلك من المسلمين.

(أ) الحدود والبيئة الطبيعية وأهمّ المدن :

الحدود والبيئة الطبيعية : تقع مملكة غرناطة جنوب شرقي إسبانيا وفي الطرف الجنوبي للأندلس المسلمة. وكانت بذلك أبعد المناطق عن العدو النصراني وأقربها إلى العدوة المسلمة. وهي تمتدّ بعيدا عن سفوح الجبل الأسمر ونهر الوادي الكبير غربا. ويحدّها جنوبا وشرقا البحر الأبيض المتوسط، وأمّا شمالا فتتاخمها الممالك النصرانية. وهي بذلك تؤلف مملكة صغيرة ومعزولة ومحصورة بين البحر والجبل والنهر ومملكتي قشتالة وأراغون. وتشكّل هذه الحواجز الطبيعية حصانة جعلتها تتمتع بموقع متميّز.

وفضلا عن ذلك فقد كان يخترقها جبل الثلج الذي يبلغ ارتفاعه 3482م، وهضاب البشرات الوعرة المقابلة له والتي يفوق ارتفاعها 2242م وعدّة أنهار كالشنيل التي تغذيها مياه الثلوج المتراكمة فوق الجبل والتي تذوب صيفا لتروي السهول والأودية والمروج المجاورة. لذلك تغنّى بجمال موقعها وحسن مناظرها ووفرة محاصيلها الزراعية الشعراء والأدباء والرحالة. وكانت لها ثروات زراعية ومعدنية هامّة.

المدن : ازدهرت بهذه المملكة عدّة مدن، أهمّها غرناطة، ووادي آش، وبسطة، ولوشة، والمنكب المنتمية لولاية غرناطة الواقعة في وسط المملكة والممتدّة جنوبا إلى البحر. ويذكر ابن فضل الله العمري المتوفى سنة 749هـ/1349م أنّه يلزم ثلاثة أيام لاختراق المملكة عرضا وعشرة أيام طولا.

وأمّا ولاية مالقة التي تقع غربي غرناطة فتضمّ مدنا كبيرة كبلش وقمارش ورندة ومربلة وجبل طارق والجزيرة الخضراء وطريف. وأمّا شرقا فتضمّ ولاية المرية مدن بيرة، وبرجة، والمنصورة...

(ب) علاقة مملكة غرناطة بجيرانها من الإفرنج (قشتالة وأراغون) والمسلمين (المرينيين والزيانيين والحفصيين) :

سياسة النصارى : حرصت الممالك النصرانية طوال الوجود العربي الإسلامي بالأندلس على إذكاء الفتن والتحريض على التمرد وخلق الدسائس والمؤامرات وتغذيتها وتشجيعها ومؤازرتها، عن طريق إغراء الأمراء والزعماء، وفتح باب الصراع بين الأولياء على العرش، لتدبّ الفوضى وتسهيل بسط النفوذ النصراني على الأراضي الإسلامية. كما قام الملوك النصارى باتباع سياسة المماطلة ونقض المعاهدات ونكثها وعدم احترام الهدنات المعقودة، والمطالبة بتجديد الطاعة وتأدية الجزية. فقد أغار سانشو ملك قشتالة على الثغور الأندلسية ونكث بذلك العهد الذي أمضاه من قبل.

ونتيجة لذلك فقد تعرّضت الممالك الإسلامية إلى هجمات النصارى. وكانت المدن والثغور العربية الإسلامية تسقط تباعا، وبقيت مملكة غرناطة منعزلة وسط ممالك نصرانية تحيط بها وتطوّقها.

فقد بدأ فرناندو الثالث ملك قشتالة يستولي وينتزع الأراضي الإسلامية المتاخمة للأراضي الخاضعة لسيطرته. كما قام باجتياح الثغور والقرى الصغيرة المجاورة للمدن الكبيرة المزمع أخذها. ويتمّ إسقاط المدن عن طريق التطويق والحصار برّا وبحرا وقطع الصلة بالأراضي الإسلامية المجاورة، كما وقع عند الاستيلاء على جبل طارق سنة

709هـ/ 1309م، ومالقة سنة 892 هـ/1487 م. ويمكن لهذا الحصار أن يدوم أشهرا عديدة، فقد حوصرت مدينة إشبيلية قرابة ثمانية عشر شهرا قبل أن تستسلم سنة 646هـ/1248 م.

وقبل الزحف على المدينة يتعرض الأهالي إلى التجويع. وبعد التسليم تمّ الانتقام منهم بترحيلهم وإخلاء المدينة. وأصدر الملك القشتالي فرناندو أمرا بمنع المسلين من الإقامة والعيش في مملكة غرناطة، كما أصدر أمرا آخر يجعل سكان مالقة رقيقا. وهكذا أصبحت سياسة الاسترقاق والافتداء عمليات ارتزاق وجمع للثروات.

وقد أمعن الملوك النصارى غالبا، في اتباع سياسة القصاص والتنكيل، عن طريق إتلاف الزرع والماشية، وتدمير البيوت، وتخريب المعالم، وتدنيس المساجد وتحويلها إلى كنائس، وسبي النساء والأطفال، وأسر وقتل المقاومين أو سفك دمائهم ونهب أموالهم ومتاعهم. وكان التشريد من أكثر الممارسات المطبقة. فبعد سقوط ألمرية ووادي آش وثغورها لجأ سكانها من المسلمين وتركوا بيوتهم وأمتعتهم وأرزاقهم وأموالهم. فنزح البعض إلى غرناطة والبعض إلى المغرب.

سياسة المعاهدات مع الدول النصرانية :

بهدف استبقاء دولتهم مستقلة، التجأ بنو نصر إلى سياسة تقوم على الاستكانة والمهادنة والتنازل والاستسلام والمصالحة تجاه الدول النصرانية. فقد أجبر بنو نصر على مصالحة النصارى على حساب مصالح مملكة غرناطة والأمة الإسلامية. فقد عقد سلاطين هذه الدولة معاهدات صلح وصداقة وتحالف مع الدول النصرانية.

وقد انجرّ عن هذه المعاهدات الخضوع والطاعة والاعتراف بالمكاسب المحققة بعد المعارك، والحروب والتنازل عن الحصون والقلاع والثغور، لفائدة الدول النصرانية، والدخول في دوّامة التحالفات تجاه الدول النصرانية أو الإسلامية. فعند محاصرة مدينة إشبيلية من قبل القشتاليين سنة 646هـ/ 1246م، أجبر بنو نصر على تنفيذ بنود الصلح التي تنصّ خاصّة على مساعدة الملك فرناندو الثالث ضدّ حاكم إشبيلية المسلم وأداء ضريبة. وقد عقدت بين السلطان محمد ومرتين ملك أراغون معاهدة تحالف وصداقة سنة 808 هـ/1405م تنصّ على عدم الإضرار بالآخر والمساندة في حالة الحرب. وتطبيقا لهذه الاتفاقيات والتنازلات، فقد تمكن الفونسو ملك قشتالة من انتزاع مدينة قادش من سكانها المسلمين بمساعدة حليفه صاحب غرناطة سنة 660هـ/ 1261 م.

وقد تمكّن الملوك القشتاليون، تطبيقا لهذه السياسة، من إضعاف المسلمين والتدخل في شؤونهم والحصول على مزيد التنازلات والامتيازات. فعندما التجأ أبو عبد الله المعروف "بالزغل" سنة 874هـ/ 1469م إلى عون ملك قشتالة للنجدة في حربه ضدّ أخيه، تدخل الملك وانقسمت بذلك مملكة غرناطة إلى شطرين متناحرين متنازعين متخاصمين. ومن الملاحظ أنّ سياسة الاستنجاد التجأ إليها أيضا الحكام أو المتنافسون من النصارى. من ذلك أنّه في سنة 681هـ/1282م اضطر ألفونسو العاشر ملك قشتالة إلى الاستنجاد بالسلطان أبي يوسف الذي ساعده بالمال والجند عندما ثار عليه ابنه سانشو.

علاقات مع الدول المجاورة المسلمة : كانت سياسة سلاطين بني نصر تجاه الدول الإسلامية المجاورة (بنو مرين بفاس (614-869هـ/ 1217-1465م) وبنو زيان بتلمسان (633-957هـ/1236-

1550م) وبنو حفص بتونس (627-982هـ/ 1229-1574م) تتأرجح بين الثقة والتوجّس أحيانا، وبين الصفاء والمودة والتحالف والقطيعة أحيانا أخرى. وقد اتخذ بلاط غرناطة مواقف مترددة ومتناقضة. فقد حرص محمد الخامس على إقامة علاقات طيبة مع بني مرين. فأرسل سنة 755هـ/1354م إلى بلاط فاس سفارة برئاسة لسان الدين بن الخطيب، وأرسل جيشا لمساندة ملك قشتالة النصراني. كما أعلن من قبل مبايعته لخليفة بغداد المستنصر بالله. مع العلم وأنّ الخليفة العباسي قد تدخل من قبل في شؤون الأندلس وساعد ابن هود ضدّ بني نصر قبل تأسيس الدولة النصرية. وبجانب هذه السياسة تجاه الدول المجاورة، عقد بنو نصر اتفاقات تجارية مع الشرق الإسلامي الذي كان منهمكا بالزحف المغولي، وحرصوا على تبادل السفراء والهدايا. من ذلك أنّ محمد الخامس أرسل سفارة هامّة إلى مصر بحثا عن توطيد العلاقات وتقوية السند. كما أرسل السلطان الأيسر سفارة يرجو الغوث سنة 892هـ/1487م.

الاستغاثة والتدخل : اتبع بنو نصر سياسة متواصلة تقوم على أساس التماس الغوث من المسلمين والاستغاثة والاستنجاد ببني مرين الذين استجابوا غالبا إلى صريخ بني الأحمر، وعبروا إلى الأندلس لردّ جيوش النصارى الزاحفة. غير أنّ بني مرين عملوا دائما على التدخل في الشؤون السياسية لمملكة غرناطة. فقد عبر السلطان المريني المنصور إلى الأندلس للمرة الرابعة سنة 684هـ/1285م ردّا على مطالب النجدة والاستغاثة، بهدف الجهاد. غير أنّه حرص في نفس الوقت على التدخل في الشؤون الداخلية للأندلس.

(أ) محمد بن يوسف بن نصر:

أبو عبد الله محمد بن يوسف بن محمد بن نصر بن قيس الخزرجي الملقب بالغالب بالله هو مؤسّس الدولة النصرية. وهو من سلالة سعد بن عبادة سيد الخزرج وأحد أكابر الصحابة. وهو ينتسب بذلك إلى أعرق البطون العربية وإلى السلف الصالح. تسلّم مدينة أرخونة بمساعدة صهره ابن اشقيلولة في 26 رمضان 629هـ/18 أبريل 1232م. وقد تفطن ابن الخطيب إلى هذه الخصال فقال عنه: "كان هذا الرجل آية من آيات الله في السذاجة والسلامة، جنديا ثغريا، شهما، أيّدا، عظيم التجلد، رافضا للدعة والراحة، موثرا للتقشف والاجتزاء باليسير، متبلغا بالقليل، بعيدا عن التصنع... مباشرا للحروب بنفسه... يلبس الخشن ويؤثر البداوة...". ورغم هذه الخصال فقد اتبع تجاه جيرانه من النصارى والمسلمين سياسة متردّدة ومتخاذلة. فقد قبل أن يدخل في طاعة ملك قشتالة النصراني وأن يساعده ضدّ المسلمين عند محاصرة إشبيلية التي سقطت بعد دفاع مرير سنة 646هـ/ 1248م. وأعلن مبايعته لخليفة بغداد المستنصر بالله، وحافظ على صداقته مع أمير تونس أبي زكرياء الحفصي، واستنجد بالمرينيين الذين أنشأوا دولتهم سنة 662هـ/1264م. وقد أرسى محمد بن الأحمر مؤسس الدولة النصرية سياسة جديدة تعتمد عقد الصلح مع الملوك النصارى والتحالف معهم مقابل تنازلات. فقد قام بإمضاء معاهدة صلح وصداقة مع ملك قشتالة سنة 643هـ/1246م تقتضي تدعيم الهدنة وتوقيف المعارك بين المملكتين مدّة عشرين سنة، والتخلي من قبل ابن الأحمر عن مدينتي أرخونة وجيان والحصون المجاورة، ودفع ضريبة مالية كبيرة وخاصّة مساعدة ملك قشتالة ضدّ أعدائه من النصارى والمسلمين.

وقد قام محمد بن الأحمر الأول (629-672هـ/ 1232-1273م) بتدعيم أسس الدولة الفتية بتكوين جيش وإدارة. فكان يشرف بنفسه على جميع الشؤون المتعلقة بالأموال والجبايات، ويعقد مجالس شورى بحضور القضاة والأعيان والوزراء والكتاب والشعراء. فكان من كتابه المحدث الشهير أبو الحسن علي بن محمد بن سعيد اليحصبي اللوشي. ومن شعرائه أبو البقاء الرندي صاحب القصيدة الرائعة في رثاء الأندلس :

لكلّ شيء إذا ما تمّ نقصان
فلا يغرّ بطيب العيش إنسان
هي الأمور كما شاهدتها دول
من سرّه زمن ساءته أزمان
وهذه الدار لا تبقي على أحد
ولا يدوم على حال لها شان
يمزق الدهر حتما كل سابغة
إذا نبت مشرفيات وخرصان

وكان يعقد مجالس عامّة يومين في الأسبوع لقبول المظالم. وهو الذي جلب الماء إلى غرناطة وابتنى قصر الحمراء وجعله دار الملك. وقد قارب الثمانين ودفن بمقبرة السبيكة الواقعة بجنوب شرقي الحمراء بغرناطة. وكان يعرف بالشيخ، وحمل لقب أمير المسلمين وهو اللقب الذي تبناه أغلب سلاطين بني الأحمر.

(ب) أبو عبدالله محمد أو محمد الثاني عشر:

هو آخر ملوك الأندلس. عرف في التاريخ والرواية والأحداث الإسبانية بالملك الصغير. عاش حياة مأسوية ابتداء من صراعه مع عمّه محمد بن سعد الزغل وانتهاء بتوقيع معاهدة تسليم غرناطة سنة 897هـ/ 1491م بعد محاصرتها سبعة أشهر.

وعند مغادرته لها بكى فصاحت في وجهه أمه عائشة الحرة قائلة : "فلتبك كالنساء، ملكا لم تستطع أن تدافع عنه كالرجال". وتعرف هذه الحادثة الأليمة في الرواية الإسبانية بزفرة العربي الأخيرة. وقد شاهد هذا السلطان سقوط آخر الثغور العربية المحيطة بغرناطة كلوشة ومالقة وبسطة ووادي آش. وعاش آخر أيامه في منطقة البشرات المحيطة بغرناطة تحت حماية ملك قشتالة قبل أن يرحل إلى مدينة فاس.

2 - المؤسسات النصرية :

(أ) السلطة:

نظام الحكم : عندما توفي محمد ابن يوسف بن نصر مؤسس الدولة النصرية خلفه ابنه البكر أبو عبد الله محمد الملقب بالفقيه. وقد تمّ تعيين الابن من قبل الأب قبل الوفاة بوقت طويل. ويظهر أنه قام بذلك عندما استتب الأمن بالمملكة وشعر باستقرار الأمور والتحكم في الثغور. وهكذا أصبح نظام الحكم ملوكيا وراثيا عائليا، غير أنّ ولاية العهد لم تقم على أسس ثابتة وقواعد مضبوطة، كما أن البيعة لم تخضع في الغالب إلى ضوابط معترف بها ومقنّنة، ولم تعتمد تقاليد ثابتة، وإنّما كانت تفرض تبعا للظروف السائدة واعتبارا لموازين القوى المتواجدة. فولّي العهد يستخلص الملك لنفسه بعد نضال عنيف بينه وبين منافسيه في الحكم من الطامعين والثائرين.

الخلع والقتل : كان خلع وقتل الأمراء من الطرق السائدة في نظام الحكم. من ذلك أنّ محمّد الخامس ومحمد الثالث المخلوع، ويوسف الثاني، ومحمد السابع، وسعد بن إسماعيل، وأبا الحسن علي خلعوا. فخلع يوسف الثاني سنة 795هـ/

1393م بعد أن تدخل الفقهاء ورؤساء القوم بجانب محمد السادس الذي استطاع إقناعهم بإبعاد أخيه يوسف وتولي الحكم مكانه. وخلع محمد الثالث سنة 820هـ/1417م وفتك بوزيره أبي عبد الله محمد بن الحكيم الذي كان قد استبد بالسلطة. كما خلع محمد السابع سنة 858هـ/1454م لتعسفه وبطشه وعدم احترامه لرعيته. وأبعد سعد بن إسماعيل من الحكم لتعسفه وسخط الشعب عليه من قبل ابنه الذي عاقبه بالسجن. هذا مع العلم وأن سعد بن إسماعيل اعتلى العرش بإعانة ومساندة من فرسان نصارى. وبجانب الخلع قتل بعض السلاطين، من ذلك أنّ محمّد الرابع قتل من قبل الغزاة المغاربة سنة 733هـ/1333م، وأنّ يوسف الأول قتل سنة 755هـ/1354م بينما كان يؤدي صلاة العيد في المسجد الجامع بغرناطة. وقتل إسماعيل الثاني من قبل صهره سنة 760هـ/1359م.

واغتنم أهل غرناطة وخاصّة سكان البيازين غياب السلطان أبي الحسن علي وأعلنوا البيعة لأبي عبد الله وذلك بتحريض من عائلة بني سراج سنة 891 هـ/1486 م.

يتبيّن إذن أنّ الحكم كان مطلقا. وبالرغم من ذلك فقد حرص بعض السلاطين على استشارة بعض النبهاء في أمور سير المملكة كتوزيع الأعمال والمسؤوليات. فقد حاول محمد الأول مؤسس الدولة النصرية عند مباشرته الحكم ربط الصلة بالرعية وتخصيص يومين في الأسبوع للاجتماع بالناس، وعقد مجالس شورى بحضور الأعيان. كما عمد يوسف الأول إلى الالتقاء بهم في باب العدل. وقام محمد الثامن الملقب بالصغير بإقامة الحفلات ومباريات الفروسية محاولة لاكتساب محبة الرعية. بينما كان محمد السابع الملقب بالأيسر متعاليا فخورا بعيدا عن رعيته ولوعا بالأبهة ومظاهر الملك. وكان إسماعيل الثاني "خنثا مجاورا للنساء منغمسا في الملذات وقرّب إليه أهل الترف".

ويتبيّن من هذه الأمثلة أن السلطان النصري كان بقوته وطغيانه وعنفه المتأتية من غياب ضوابط في الحكم يثير غضب الشعب والفتن. وفضلا عن ذلك فقد ركن العديد من سلاطين بني الأحمر إلى حياة البذخ واللهو والملذات والصيد والجواري والغلمان والعيش في القصور الضخمة، بين الخمر والموسيقى والأدب والشعر والإسراف. وكان البلاط منشغلا خاصّة بإخماد الدسائس والفتن المستمرة التي أضعفت كاهل الدولة وأنهكت نفقاتها. وتعدّ غرفة العرش التي كان السلطان النصري يستقبل فيها السفراء والوفود والوزراء المحرك الأساسي لدواليب الحكم.

(ب) الجيش :

الجهاز العسكري : اعتمد مؤسّس الدولة في البداية على عائلته وصهره علي بن اشقيلولة الذي قدّم له الدعم لتكوين نواة جيشه. ثمّ استقدم مجموعة من قبائل زناتة ومغراوة وبني مرين البربرية. وكانت هذه الفرق تحت إشراف شيوخ الغزاة المغاربة، وقد خصّص لهم أجورا وغنائم لاستمالتهم وتشجيعهم. واشتهر الغزاة المغاربة بمهارتهم في الحيل الحربية ونصب الكمائن. وقد لعبوا دورا بارزا في عدّة معارك ومنها معركة البيرة التي مني فيها الجيش القشتالي بهزيمة كبيرة. وإلى جانب الجنود الغرناطيين والمغاربة استعمل الجيش النصري مرتزقة من النصارى.

التنظيم العسكري : قام التنظيم العسكري بالأساس على الأبراج أو الطلائع التي شيّدت فوق المواقع المرتفعة والصخور الناتئة المشرفة على

السهول والأودية والممرات، بهدف رصد الغزوات المفاجئة ومراقبة تحركات العدو. وقد بقيت إلى الآن آثار هذه السلسلة المتشابكة من القلاع والحصون والأبراج التي تدلّ في توزعها وانتشارها على حكمة وتبصر ومعرفة بالإستراتيجية العسكرية. وكان دور الأدلاء الذين يرابطون بهذه المنشآت الدفاعية والمناطق الحدودية والثغور المتاخمة لأراضي العدو، بارزا في الدفاع عن المملكة. كما استعان ملوك بني نصر بالجواسيس من التجار اليهود والنصارى.

الخطط : اعتمد الجيش النصري أساسا على السرعة والمباغتة. فكان يقوم بشنّ الغارات السريعة التي كانت تسمّى الصوائف والشواتي. وهي عبارة عن فرق صغيرة وعصابات مستقلة تابعة للجيش النظامي تستعمل الكرّ والفرّ والدوران حول العدو لمباغتته والتضييق عليه.

الأسلحة : بجانب الرماح والأقواس والسيوف والخناجر والفؤوس والخوذات، استعمل الجيش النصري الدروع والتروس.وقد استنبط هذا الجيش راجمات النبال التي تقوم برمي مجموعة من السهام دفعة واحدة نحو هدف محدّد. كما استعمل هذا الجيش المجانيق والأكباش والأبراج الخشبية لدكّ أبواب الحصون. واستعان بالحبال والسلالم لتسلق الأسوار.

(ج) التنظيم الإداري :

اعتمد التنظيم الإداري في الدولة النصرية على نفس التنظيم الذي عرف بالأندلس منذ الفتح.

الأقاليم : قسّمت المملكة إلى ثلاثة وثلاثين إقليما وخضع كلّ إقليم إلى سلطة الوالي أو العامل الذي تمّ اختياره في الغالب من بين الأقرباء.

الدواوين : تشبه الدواوين الدوائر الحكومية والمصالح الإدارية الحالية. وكان يسهر على شؤونها ويسيرها وزراء. وقد حرص سلاطين بني نصر على إسنادها إلى رجال الأدب كلسان الدين بن الخطيب وابن زمرك وأبي الحسن علي بن الجياب. ويقوم هؤلاء بمساعدة الأمير في تسيير شؤون الدولة داخليا وخارجيا، غير أنّ العديد من الوزراء استبد بالسلطة فتعرض إلى التعذيب والقتل نتيجة التنافس والوشايات والسعايات والمؤامرات داخل البلاط الملكي والهادفة إلى خلع وزراء وتعيين آخرين. فقد قتل الشاعر الكبير ابن زمرك من قبل مجموعة من المتآمرين سنة 797هـ/1395م. ويتولى الوزير الذي يحمل لقب الحاجب رئاسة شؤون القصر الملكي. ويعدّ ديوان الإنشاء من أهمّ الدواوين، فهو الذي يسهر على تأمين المراسلات بين السلطان والدول الأجنبية والولاة تحت إشراف كاتب السر. وهو الذي يضع على مراسلات الأمير شعار المملكة "لا غالب إلا الله".

الحسبة : بجانب اهتمامه بالسهر على تنظيف الأنهج وإضاءتها ومراقبة نظافة المساجد، يعتني صاحب السوق أو المحتسب بمراقبة الموازين والمكاييل والقياسات والأحجام وجودة البضائع. ويسهر على تأمين المخزون الغذائي ومنع التلاعب بالأسعار والغش.

دار السكة : يسيّر صاحب السكة دار السكة الموجودة بالقصر الملكي. وهو يهتمّ خاصّة بضرب السكة المكونة من الدينار والدرهم والفلس كما يهتم بمنع تدليسها.

الشرطة : بجانب الجيش كان الجهاز الأمني يعتمد على الشرطة. وكان متولي الشرطة يقود هذا السلك الإداري الهامّ وكذلك الحرس الليلي الذي

يسمّى الدرابين.

القضاء : يسير القضاء قاضي الجماعة الذي يقوم بملاحقة المجرمين والسراق والزنادقة. ويشرف كذلك على الأوقاف ومراقبة صرف أموال الزكاة ورعاية الأيتام، وهو لا يتقاضى غالبا مرتبا، ويتمّ اختياره في الغالب اعتبارا لنزاهته وكفاءته الدينية.

الجباية : كانت مداخيل الجباية تتأتى من الجزية التي كانت تفرض على غير المسلمين، وصدقات المسلمين، والعشر على الماشية والمحصولات الزراعية، وعلى الضرائب المفروضة على الصفقات التجارية. وقد كانت هذه الضرائب محلّ تذمّر وغضب من قبل السكان والتجار الأجانب. وكانت مداخيل الجباية تصرف أغلبها لدفع الجزية التي كانت تفرضها معاهدات الصداقة والتحالف التي كان يمضيها قهرا السلطان النصري لتلبية رغبة الملوك النصارى.

وبجانب هذه الأموال العامة كانت للسلطان أموال خاصّة متأتية أساسا من ثرواته. فقد كان لأبي عبد الله ثروات طائلة منها جنة عصام التي باعها عن طريق وكيله القائد أبي القسام سودة. وكانت هذه الأموال الخاصّة تؤمّن أجور الخدم وإقامة الحفلات ومرتبات الحرس الملكي الذي كان يسهر على سلامة السلطان. وكان هذا الحرس متكوّنا من النصارى المرتدين أو المماليك.

ديوان البريد : يعدّ ديوان البريد من أهمّ الدواليب التي تعتمد عليها الدولة النصرية في تنفيذ الأوامر والقرارات، والاطلاع على الحالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية بالمملكة. فديوان البريد عن طريق الحمام الزاجل هو العين الساهرة التي لا تنام.

3 - السكان والمجتمع:

(أ) العـدد :

كان عدد سكان المملكة النصرية قبل سقوطها يفوق الخمسة ملايين نسمة حسب محمد عبد الله عنان أغلبهم من الوافدين والنازحين من القواعد والثغور التي سقطت في أيدي الممالك النصرانية.

(ب) التكوين:

يتكوّن المجتمع النصري من عناصر مختلفة. فإلى جانب العرب الوافدين من الشرق بداية من الفتوحات، يضمّ هذا المجتمع البربر والمستعربين والمدجنين والنصارى واليهود، كما كان يحتضن جاليات ومجموعات إسلامية نزحت مع موجات الفتوحات المتتالية، من خراسان وإيران والهند والسودان. وقد ترابطت هذه المجموعات وتمازجت وتلاحمت لتؤلف مجتمعا جديدا ساده التسامح العنصري والديني حتى نهاية دولة الإسلام بالأندلس.

العرب : نزح العرب من الجزيرة العربية تباعا. واستقروا بالأندلس منذ الفتح سنة 93هـ/711م. ويذكر لسان الدين بن الخطيب العديد من الأنساب العربية العريقة. ومن الأسر العربية التي لعبت دورا كبيرا في الحياة السياسية للدولة النصرية، يمكن أن نذكر بني الثغري، وبني أضعى، وبني سودة، وبني سراج، وبني نصر، وبني اشقيلولة أصهار محمد بن يوسف النصري مؤسس الدولة النصرية بغرناطة. وتعدّ عائلة بني أشقيلولة من المولدين الذين لعبوا دورا أساسيا في المجتمع الأندلسي منذ الفتح لتزاوجهم وترابطهم مع العرب القادمين مع الفتح.

البربر : أصبح البربر من العناصر البارزة والفاعلة في المجتمع الأندلسي خاصّة عقب انهيار الخلافة الأموية وبروز دول ملوك الطوائف. وقد صاحب هذا الانهيار نزوح مجموعات كبيرة من البربر القادمين من الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط وأساسا من المغرب. وقد تجمّع البربر خاصّة في المناطق الجبلية.

وقد مارس البربر الحكم وأسّسوا عدّة دويلات منها دولة بني هود، ودولة بني زيري ...

المستعربون : احتضن المجتمع النصري مجموعات كبيرة من المستعربين، وهم النصارى الذين فضلوا العيش بين المسلمين في ظلّ حكم الدول الإسلامية المتعاقبة مع احتفاظهم وتمتعهم بحرية العقيدة والشعائر والتقاليد واللغة.

المدجنون : وهم المسلمون الذين قبلوا العيش تحت سلطة الملوك النصارى. وقد سمح لهم في البداية بالاحتفاظ بدينهم ولغتهم ومعالمهم الدينية من مساجد ومدارس، غير أن الوضعية تغيّرت واشتدت التدابير المتّخذة ضدّهم والهادفة إلى تنصيرهم وانسلاخهم من مجتمعهم. وكانت البابوية تحرص بكلّ الوسائل المتوفرة على تنصيرهم وتجريدهم من دينهم ولغتهم وإدماجهم في المجتمع المسيحي، فاختار الكثير منهم النزوح إلى مملكة غرناطة، لكن اختار البعض البقاء، فاستعان بهم الحكام النصارى في تسيير دواليب الدولة. ومن ذلك فإن بدرو القاسي أنشا حرسا مكوّنا من المدجنين، غير أن هؤلاء برزوا خاصّة في ميادين الفكر والأدب.

النصارى : لعب النصارى وسط المجتمع النصري دورا جوهريا. من ذلك أن حراس القصر الملكف بسلامة السلطان مكوّن من النصارى. وكانت غرناطة تغصّ بالأشراف والفرسان النصارى الذين كانوا يشاركون في حفلات المبارزة مع المسلمين في ساحات غرناطة. وكانت للنصارى كنيسة قريبة من باب البيرة خارج أسوار غرناطة. وكانت توجد بغرناطة والمرية ومالقة فنادق قشتالية وأراغونية. وكان الزواج المختلط بين الأمراء المسلمين والجاريات النصرانيات مألوفا. ونتيجة لذلك فقد ولد العديد من سلاطين بني نصر من أمهات نصرانيات مثل السلطان محمد بن إسماعيل. وتعدّ المعركة التي وقعت بين الأميرة عائشة العربية زوجة أبي الحسن وثريا الرومية التي اقترن بها، تاركا زوجته، من الأمثلة البارزة على دور النصارى. ويمكن أن يعدّ الزواج المختلط من أهمّ الأسباب التي أدّت إلى سقوط غرناطة نتيجة لانحلال المجتمع وتفككه وتناحره وضعف العصبية حسب مفهوم العلامة عبد الرحمان بن خلدون.

اليهود : كانت مملكة غرناطة تضمّ جالية يهودية معظمها من طائفة السفرديم التي استقرت بإسبانيا منذ العصور القديمة. وقد تجمّع اليهود خاصّة بحي البيازين بغرناطة، وكان عددهم يفوق 500 نسمة في سنة 898هـ/ 1492م. وكانوا يلبسون قلنسوة صفراء تبرزهم عن المسلمين الذين ارتدوا في الغالب عمامة. وكانوا يتجمّعون في أحياء خاصّة تضمّ جميع المرافق من بيعات وحمّامات وأسواق. واشتغل اليهود بصناعة الحليّ وتجارة الحرير، واهتمّوا كذلك بالترجمة والطبّ. ويعدّ إبراهيم بن ثرثار من أهمّ الأطباء الذين عاشوا في بلاط محمد الخامس. وقد شارك الطبيب اليهودي يحيى بن الصائغ في مؤامرة اغتيال السلطان يوسف الثاني فسجن وقتل.

إنّ مختلف هذه الجاليات المتعايشة قد أثّرت وتأثرت في المجتمع النصري دينا ولغة وسلوكا بفعل الاختلاط والتزاوج والتصاهر. وكان التسامح

من أهمّ السمات التي ميّزت هذا المجتمع النصري بالرغم من المحن.

4 - الاقتصاد النصري :

(أ) الفلاحة :

كانت هضاب البشرات من أخصب المناطق الزراعية؛ فقد انتشرت فيها زراعة الحبوب وغراسة الأشجار المثمرة وتربية دودة الحرير بالمناطق التي تكثر فيها أشجار التوت، كما عرفت تربية الماشية. وقد امتازت مالقة بحقول القصب السكري. وكانت سياسة السلاطين النصريين تحرص على توفير المياه، فقاموا بمدّ قنوات الريّ وبناء الخزانات خاصة داخل المدن.

(ب) الصناعة:

كانت المملكة غنية بالثروات المعدنية مثل الحديد والنحاس والرصاص، وانتشرت بها مقاطع الرخام والجبس والرمل الصالح لصناعة الزجاج. وقد ذكر ابن بطوطة الطنجي في رحلته بعض الصناعات كصناعة الخزف والفخار المذهّب بمالقة. وقد قدم السفراء الغرناطيون الموفدون إلى ملك مصر هدية من الفخار المذهب والخزف المصنوعين في مالقة. وإلى جانب ذلك اشتهرت مرسية بأقمشتها، وغرناطة بحريرها. كما كانت تصنع الرماح في ألمرية ومرسية وغرناطة.

(جـ) التجارة :

أخذت التجارة حيزا هامّا عند إبرام معاهدات الصلح والصداقة بين مملكة غرناطة والممالك النصرانية المختلفة. وجاءت التجارة لتدعيم هذه التحالفات السياسية. وقد ضمنت هذه المعاهدات حرية العبور والجولان والتنقل والنشاط للتجار. فقد نصّت المعاهدة المبرمة بين الغني بالله وبدرو الرابع ملك أراغون سنة 768هـ/ 1367م على هذه المبادئ. ونتيجة لذلك فقد كانت العلاقات التجارية زمن السلم نشيطة.

وإلى جانب ذلك عقدت مملكة غرناطة اتفاقات تجارية مع جمهورية جنوة الإيطالية التي أنشأت مراكز تجارية في مالقة والمنكب. وكانت لمالقة وألمرية روابط تجارية متينة مع مصر.

وفضلا عن النشاط التجاري البحري، فقد استقر تجار نصارى في المناطق الحدودية ولعبوا دورا مهمّا في تبادل السلع ودفع الأداءات عليها والجوسسة لفائدة السلطان النصري.

ولم تكن هذه التجارة مقتصرة على النصارى واليهود فقط، فقد أقام التاجر إبراهيم القيسي، مثلا، في عهد أبي عبيد الله علاقات تجارية متينة مع مملكة قشتالة.

5 - الحياة الدينية والفكرية والفنية :

رغم الفتن والمحن التي مرّت بها مملكة غرناطة، فإنّ الحياة الدينية والفكرية والفنية قد بلغت درجة كبيرة من النضج والإبداع. وشارك العديد من الأدباء والشعراء في الحياة السياسية الحائرة والمتصدعة، فقد أسند سلاطين بني نصر المناصب العالية إليهم. ويعدّ ابن الخطيب وابن زمرك وابن الحكيم من الرموز البارزة في الجمع بين الحياة السياسية المتقلبة والحياة الفكرية الرصينة.

(أ) النشاط الديني :

لم يعرف النشاط الديني فتورا. وقد شهد المجتمع النصري حركة تصوف قوية تزعمها

الشيخ محي الدين أبو بكر الطائي المرسي المعروف بابن عربي، المتوفى سنة 638هـ/1240م، والذي يعدّ أعظم متصوفة الأندلس. وقد ازدهر التصوف نتيجة للحالة السياسية التي مرّت بها مملكة غرناطة ولقدوم متصوفة من الهند وسمرقند وإيران... وعاش المتصوفة غالبا في الرباطات كرباط العقاب ورباط ابن المحروق، للدفاع عن الثغور الإسلامية ولتأجيج روح الإيمان في الصدور. وازدهر إلى جانب الزهد الفقه المالكي الذي نبغ فيه العديد من العلماء الذين تركوا تصانيف لامعة مثل "تقريب الوصول إلى علم الأصول" لأبي القاسم بن جزي الكلبي الغرناطي.

(ب) النشاط الفكري :

يعدّ الأديب لسان الدين بن الخطيب أهمّ شخصية أدبية عرفتها المملكة، ومن أهم الرموز الأدبية في العالم الإسلامي. فقد استطاع ابن الخطيب أن يمزج بين الأدب والسياسة. ويعدّ كتابه "الإحاطة في أخبار غرناطة" مصدرا هامّا حول حياة المملكة. وقد استشعر ابن الخطيب بالخطر المحدق بالأندلس قبل وقوعه بأكثر من قرن، غير أنه لم يستطع توقع مأساته وموته قتلا سنة 776هـ/1374م نتيجة للدسائس التي صنعها تلميذه وصديقه الشاعر ابن زمرك. ويعدّ ابن سعيد المغربي المتوفى بدمشق سنة 673هـ/ 1274م وابن رشيد السبتي المتوفى سنة 721هـ/1321م من الرحالة البارزين. وما زالت رحلاتهم مصدر توثيق ومتعة.

وفي ميدان العلوم (طب، فلك، هندسة...) نبغ كثير من العلماء الذين تركوا بصماتهم في تطور العلوم على المستوى العالمي والإنساني. فقد ترك ابن الخطيب رسالة في الطب بعنوان "مقنعة السائل عن المرض الهائل" حول الوباء الذي اجتاح الأمم الإسلامية وبلدان البحر الأبيض المتوسط انطلاقا من سنة 750هـ/ 1348م.

وقد أبرز ابن الخطيب في هذه الرسالة أن مرض الطاعون ينتقل بالعدوى عن طريق الثياب، لذلك فهو ينصح بعزل المصاب وإحراق الأثواب "محاولا بذلك الإشارة إلى وجود الجراثيم...". وبرع في الرياضيات أبو الحسن علي القلصادي الباسطي المتوفى بباجة إفريقية سنة 891هـ / 1486م، واشتهر خاصة بالحسابات المعقدة المتعلقة بالكسور والجذور والمعادلات.

(ج) النشاط الفني :

ارتقى الفن الهندسي النصري إلى أبعد حدود الإبداع. فاعتمادا على الزخرفة والصقل والتطعيم والتوريق والكتابة والمقرنص، واستعمال الجص والآجر والحجر المصقول والطوب والزليج والمواد كالخشب والعاج والذهب والجلد والورق والنسيج، والأشكال الهندسية المتشابكة والمتشعبة كالنجوم والمثلثات والأوراق والأزهار، استطاع الفنّ النصري بفضل رشاقته وقوته وتناسقه وانسجامه وخياله أن يبقى إلى الآن محلّ إعجاب ودهشة. وتعدّ معالم غرناطة بالحمراء وجنة العريف من الأمثلة البارزة التي بقيت من نماذج هذا الفن الراقي.

6 - غرناطة :

(أ) موقعها :

يصف محمد بن عبد الله بن محمد بن إبراهيم اللواتي الطنجي المعروف بابن بطوطة المتوفى سنة 779هـ/ 1377م غرناطة بما يلي: "ثمّ سافرت منها إلى مدينة غرناطة، قاعدة بلاد الأندلس وعروس مدنها. وخارجها لا نظير له في

بلاد الدنيا، يخترقه نهر شنيل المشهور، وسواه من الأنهار الكثيرة والبساتين والجنان والرياضات والقصور والكروم محدقة بها من كلّ جهة".

تمتاز غرناطة بموقعها الطبيعي الخلاب، فهي تقع على الضفة اليمنى لنهر شنيل أحد روافد الوادي الكبير. ويخترقها نهر هدرة. وكان شنيل وهدرة يفيضان ماء عند ذوبان الثلوج المتراكمة فوق جبل شلير الذي كان يطلّ على غرناطة من الشرق والغرب. وكانت تشرف على فحص فسيح تكثر فيه الحدائق والبساتين التي تغنى بها الشعراء والأدباء وانبهر بها الرحالة. وتعرف هذه المناطق الخضراء بالجنات، أشهرها جنة عصام وجنة العريف التي كانت تضمّ قصرا فاخرا استعمل مضيفا لسلاطين غرناطة.

وتقع غرناطة على السفح الشمالي الغربي من سلسلة جبل شلير أو جبل الثلج. وكان هذا الموقع المرتفع (أكثر من 600م) منيعا استطاعت بفضله وبعد بناء الأسوار التي تحيط بها، من التصدي للغزوات والهجمات النصرانية طيلة أكثر من قرنين ونصف. وبذلك أصبحت هذه المدينة خالدة في أذهان المسلمين والنصارى باعتبارها رمزا للبطولة والتضحية.

(ب) سكانها :

كانت غرناطة تضمّ أكثر من مائتي ألف نسمة. بينما كان هذا العدد يفوق نصف مليون نسمة حسب عبد الله عنان أو أربعمائة ألف نسمة قبل سقوطها في يد النصارى. وأصبحت بذلك من أهمّ المدن الأندلسية بعد أن احتضنت آلاف المهاجرين المسلمين الذين التجأوا إليها طلبا للعيش والسلام وتمسكا بالدين والعقيدة إثر تساقط المدن الأندلسية تباعا في يد النصارى.

وجمع ربض البيازين الفقير عناصر الغضب والسخط والشغب والاضطراب. وقد لعب دورا كبيرا ومتواصلا في كل الثورات والفتن التي هزّت المدينة على مرّ حياتها منذ نشأتها إلى موتها.

(ج) تاريخها :

فتحت من قبل المسلمين سنة 94هـ/712م وبقيت في ظلّ الدولة الأموية بالأندلس مدينة متواضعة. وسقطت في أيدي البربر وجعلها زاري بن زيري رئيس القبيلة البربرية صنهاجة عاصمة سنة 404هـ/ 1013م، ثمّ استولى عليها يوسف بن تاشفين المرابطي سنة 483هـ/ 1090م، واحتلها الموحّدون سنة 551هـ/1156م. وبعد انهيار دولة الموحدين ضمها ابن هود ملك بلنسية إلى دويلته سنة 629هـ/1231م. وبعد وفاته ضمّها محمد بن يوسف بن نصر سيد حصن أرجونة ووادي آش وشريش وجيان ومالقة إلى مملكته الفتية وجعلها عاصمة ملكه. وأصبحت بذلك القاعدة الرئيسية للنشاطات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية للأندلس الإسلامية.

(د) معالمها :

الأسوار : تحيط بغرناطة أسوار منيعة. كما كانت هذه الأسوار تحيط بالقصبة وربض البيضاء وربض البيازين والحمراء. وتدعم هذه الأسوار أبراج عظيمة ذات شرفات بنيت على تلال تشرف على المدينة من الداخل والخارج. وكان شكل الأسوار يطابق التضاريس الوعرة التي بنيت فوقها غرناطة. وقد أضفت هذه الأسوار على المدينة هالة من العظمة والإجلال والجمال جعلتها إلى الآن تغري الزائر وتشدّه وتسحره. ويمكن دخول المدينة عبر عدّة أبواب أهمّها باب الشريعة وهو المدخل

الرئيسي، وباب نجد وباب الغدر وباب الخندق وباب البنود وباب الفخارين وباب التوابين وباب الرملة وباب الرحى وباب البيرة وباب فحص اللوز وباب البيازين وباب الطباق وباب العشار...

وكانت هذه الأبواب ضخمة تتكون من مصراعين مصنوعين من الخشب الجيد المقوى بأشرطة حديدية ومسامير كبيرة مرصوصة في صفوف متوازية ومزخرفة بأشكال هندسية بديعة.

المقابر : تنتشر المقابر خارج الأسوار، وأهمّها مقبرة السبيكة التي دفن فيها محمد الأول مؤسس الدولة النصرية، ومقبرة سهل بن مالك. وقد دفن بعض ملوك هذه الدولة قرب المسجد الجامع. أما أبو عبد الله آخر ملوك بني الأحمر فقد دفن بعيدا عن غرناطة في منطقة البشرات.

بيوتها : امتازت غرناطة بدروبها الضيقة الصاعدة وبيوتها الصغيرة الخالية من النوافذ في الخارج. وكانت توجد في بعض الواجهات نوافذ صغيرة مشبكة تسمح للمرأة بالتمتع بالمناظر الخارجية والمساهمة بالمشاهدة في الأحداث والأنشطة التي تدور حول بيتها.

وكانت أبواب هذه البيوت مكوّنة من مصراعين مزخرفين بمطرقة. وكان كلّ باب يؤدي إلى بهو مكشوف يحتوي على بئر أو بركة أو نافورة. وتحيط بالبهو أروقة تقوم على أعمدة تعلوها تيجان. وتؤدّي هذه الأروقة إلى الغرف المبنية بأقباء والمكسوة بمربعات الجليز، وألواح من الجبس المزخرف المعروف بالرقش العربي أو «الأرابيسك».

وإلى جانب هذه البيوت كانت غرناطة تحتضن عدّة قصور منها قصر شنيل وقصر الحمراء، والعديد من المساجد، والقيساريّات، والخانات، والفنادق، والمارستان المحاذي لجامع البيازين والذي بناه محمد الخامس في محرم 767هـ/ سبتمبر- أكتوبر 1356م حسب النقيشة المعروضة بمتحف الحمراء.

وتعدّ المدرسة اليوسفية التي ابتناها يوسف الأول سنة 749هـ/ 1348م من أهمّ المدارس التي بنيت في العهد الإسلامي. وقد أوقف عليها هذا السلطان أوقافا ضخمة حتى تؤدي دورها التعليمي والفكري.

القناطر : تغنّى الشعراء والأدباء بقناطر غرناطة التي كانت تضمّ عدّة قناطر جميلة أهمّها قنطرة شنيل الواقعة في جنوب المدينة والقائمة عند التقاء نهر شنيل ورافده هدرة.

الساحات : يتبيّن من القراءة المدققة للنسيج العمراني لغرناطة الإسلامية أنّ هذه المدينة تضمّ مجموعة من الساحات كالميدان الكبير وميدان الأجباب ورحبة باب الرملة. وكانت تنتظم بهذه الساحات الحفلات ومباريات المبارزة بين الفرسان المسلمين والنصارى. وكان محمد الثامن الملقب بالصغير (831-833هـ/1427-1429م) يقيم الحفلات ومباريات الفروسية بهذه الساحات وذلك لاكتساب محبة أهالي غرناطة. وكان يوسف الأول 734-755هـ/ 1333-1354م يلتقي بالرعية عند باب العدل.

قصورها :

قصر الحمراء : تربض أبنية الحمراء فوق هضبة وعرة يبلغ طولها 736 مترا وعرضها نحو مائتي متر وتشغل مساحة تقارب 15 هكتارا. ويحتضنها ويحرسها سور ضخم مدعم بثلاثة عشر برجا، منها برج السلاح وبرج المترين، وبرج العقائل وبرج الأسيرة، وبرج الأميرات وبرج الحراسة وبرج الرؤوس وبرج الماء والبرج الأعظم

الذي شيّده الأمير يوسف بقصر الحمراء.

ومن المعلوم أن الحمراء بقصبتها وقصورها وأحيائها تشكل مدينة صغيرة مستقلة عن مدينة غرناطة. ويعدّ برج قمارش أمنع أبراج الحمراء، وهو يطلّ على نهر هدرة. ويذكر المرحوم محمد عبد الله عنان ما يلي: "ولما غلب محمد بن الأحمر على غرناطة في سنة 635هـ/1238م، أنشأ فوق هذا الموقع القديم وداخل الأسوار، حصنه أو قصره الذي أطلق عليه اسم الحمراء وجلب له الماء من نهر حدرة، واتخذه قاعدة للملك»، فكثرت بعده الأسبلة والبرك والنوافير والخزانات. وتعدّ هذه المنشآت المائية من أروع ما تركه المسلمون بالأندلس. وهي من الأمثلة الخالدة التي تبيّن الكفاءة العربية الإسلامية في ميدان التحكم في الماء.

وكانت تحيط بقصر الحمراء منتزهات جميلة لا يسكنها إلا السلطان وحاشيته وحرسه. وقد تناغمت تناغما كاملا مع الغرف والقاعات والبرك والسواقي المحفوفة بالأشجار والزهور والنواعير والفوارات والنوافير والمساجد... وتعدّ قاعة السفراء الواقعة داخل برج قمارش وساحة السباع ونافورته من أجمل المباني بقصر الحمراء.

ويمتاز هذا القصر كذلك بالزخارف الجصية ذات الأشكال النباتية والهندسية. وتمثل الكتابات الشعرية المستخرجة من أشعار ابن زمرك الرائعة شواهد خالدة على مهارة وقدرة الفن العربي الإسلامي في هذه الربوع.

ورغم ما قيل من أوصاف بديعة حول هذه الآثار الأندلسية بمملكة غرناطة، فالوصف الذي تركه ابن الخطيب يبقى أبلغ وأدق وحيّا في الذاكرة: "السلطان محمد بن محمد بن يوسف بن نصر توفي سنة 810 وأعظم مناقبه ابتناء المسجد الأعظم بالحمراء في غرناطة على ما هو عليه من الظرف والتنجيد والترقيش من فخامة العمد وأحكام أنوار الفضة وإبداع ثرياتها ووقف عليه الحمام بإزائه".

قصر جنة العريف : يقع هذا القصر الذي طالما تغنى به الشعراء والأدباء والرحالة العرب والرحالة الأجانب على مقربة من قصر الحمراء. وهو يقوم شامخا على ربوة تشرف على بعض واجهات قصر الحمراء. وهو يتكوّن من ساحة فسيحة يحيط بها رواقان طويلان مزخرفان بأبدع النقائش الجصية التي تضيع فيها الأبصار. وتتراءى إلى الناظر من بعيد بركة ماء تنحدر إليها المياه عن طريق قناة. وتحتوي إحدى واجهاته على نقيشة تدلّ على أنّ القصر تمّ تجديده سنة 712هـ/1312م من قبل السلطان اسماعيل. وقد كان قصر جنة العريف متنزها للسلاطين النصريين الذين يلتجئون إليه طلبا للراحة والاستجمام واستمتاعا بجمال الموقع وروعة الطبيعة وضخامة البناء وتناسقه.

7 - سقوط غرناطة :

(أ) الأسباب :

عانت مملكة غرناطة طوال أكثر من مائتين وخمسين عاما من الفتن الشديدة المتتالية التي مزقتها وقسمتها إلى شيع وأحزاب متنافسة ومتخاصمة ومتقاتلة أدّت إلى ضعفها وزعزعة وحدتها وانحلالها وتقلّص حدودها نحو مدينة غرناطة التي سقطت في أيدي النصارى، الذين حرصوا منذ سقوط الخلافة الأموية بالأندلس على استئصال الإسلام والعروبة من إسبانيا.

وتحوّلت هذه المملكة إلى مسرح للخلاف والتفرق والانقلابات والاغتيالات والثورات والحروب. فقد نشب التنافس واشتدّ بين العرب والبربر حول وراثة العرش وولايته. وتفاقم النزاع

بين الأمراء والسلاطين، واستبدّ الوزراء بالملك أمام ضعف الحكام وتخاذلهم والجري وراء الملذات.

وشاركت الأسر في هذه الفتن وكانت تعمل على الإسقاط والخلع والقتل والتنصيب. وعمدت الزوجات إلى إذكاء الأحقاد وإنماء الخصومة والتنافس. فقد عملت الأميرة ثريا الرومية على إبعاد خصيمتها عائشة الحرة زوجة أبي الحسن علي (869-890هـ/1464- 1485م) من الحكم وتأمين العرش لابنيها ودخول المملكة في حرب أهلية دامت بين سنتي 887هـ/1482 و889هـ/1484م.

(ب) حرب الاسترداد ونتائجها :

بدأت إسبانيا النصرانية حرب الاسترداد (Reconquista) منذ سقوط طليطلة سنة 478هـ/1085م وانهيار الخلافة الأموية بالأندلس وتفككها إلى دويلات متنافسة هي دول الطوائف. وكانت مملكة قشتالة هي التي تزعمت حرب الاسترداد، وهي حركة دينية وسياسية ضدّ المسلمين، ظهرت بعد سنوات قليلة من بداية الحروب الصليبية. وقد استغلت هذه المملكة ضعف هذه الدويلات لبسط نفوذها وتوسيعه وطرد المسلمين الذي بدأوا يتساقطون على مملكة غرناطة. فقد سقطت قادس سنة 660هـ/1261م وتلتها مرسية سنة 663هـ/1265م ولوشة سنة 891هـ/1486م ومالقة سنة 892هـ/1487م وعدّة ثغور وقواعد إسلامية أخرى. وقد سقطت هذه المدن بعد معارك ضارية وصراع عنيف وطويل. وعانى المسلمون أهوال الحصار والدمار، فقد أجبر أهل مالقة قبل سقوطها إلى "أكل أوراق الشجر والجلود بعد أن فتك بهم الجوع والمرض والإعياء".

ويعدّ هذا الصراع من أجل البقاء صفحة بارزة من الاستشهاد والتضحية. وقد أحدث هذا الصراع أصداء عميقة شرقا وغربا نتيجة للمراثي العظيمة المؤثرة التي تركها صالح بن الشريف الرندي وأبو العباس أحمد بن محمد الصنهاجي وأبو إسحاق إبراهيم بن الدباغ الإشبيلي.

ونتيجة لهذه الحرب الاستنزافية استطاعت الدول النصرانية قطع جميع الروابط بين مملكة غرناطة وجيرانها من المسلمين القاطنين بعدوة المغرب ومنع وصول الإمدادات، وتحويل الثغور والحصون والمدن الإسلامية إلى قواعد نصرانية متأهبة للمشاركة في إنهاء هذه الحرب.

(جـ) تسليم غرناطة :

وقع تسليم غرناطة في الثاني من ربيع الأول 897 هـ/ الثاني من يناير 1492م بعد أكثر من عشرين سنة من عقد قران فرناندو ملك أراغون وإثبلا ملكة قشتيلية سنة 874هـ/1469م وتوحيد المملكتين.

ولاقتحام مدينة غرناطة قام الملك فرناندو بإعداد جيش مكوّن من خمسين ألف مقاتل مزود بالمدافع أو الأنفاط التي كان لها أكبر الأثر في الإسراع بإخضاع غرناطة وتسليمها، وبالتالي القضاء على المملكة النصرية. وقام هذا الجيش بالاستيلاء على سلسلة من القلاع والحصون والطلائع التي كانت تحمي مشارف غرناطة بهدف التضييق عليها، وقطع الصلة بينها وبين محيطها القريب والبعيد، وهدم القرى والزرع، وتشريد السكان... علما أن الجيش القشتالي اكتسب تجربة في الزحف على غرناطة بعد حصارها سنة 642هـ/1244م وسنة 831هـ/ 1428م.

ومن المفيد أن نذكّر أنه تمّ الاتفاق على معاهدة التسليم في 21 محرم 897هـ/25 نوفمبر 1491م. ويفيد صاحب "أخبار العصر" أنه تمّ الاتفاق سرا على تسليم غرناطة "... منح أثناءها أبو عبد الله وحاشيته أرزاقا وأموالا". وتتضمن معاهدة التسليم 56 مادة تنصّ على تسليم القلاع والحصون، والعبور والهجرة إلى المغرب، ومنع المسيحيين من دخول المساجد، وعدم التنصير بالقوة، والبقاء على القضاء الإسلامي بين المسلمين، والبقاء على المتولّين لوظائف الحسبة، وعدم إجبار المسلمين على دفع ضرائب إضافية...

وتحتوي هذه المعاهدة على:

ذيل أوّل موقع ومختوم ومؤرخ في محرم 897هـ/نوفمبر 1491م يتضمن توكيد وضمان الملك فرناندو والملكة إثبلا بالدين والشرف الملكي لاحترام وتطبيق جميع نصوص وبنود المعاهدة.

ذيل ثان موقع من قبل الملكين المذكورين وابنهما وجمع من الأمراء والأحبار والأشراف والعظماء الإسبان ومؤرخ في ربيع الأول 898هـ/ ديسمبر 1492م ينصّ على :

"توكيد جديد يأمر فيه الملكان ولدهما الأمير، وسائر عظماء المملكة بالمحافظة على محتويات هذا العهد، وأن لا يعمل ضدّه شيء، أو ينقص منه شيء، الآن وإلى الأبد، وأنهما يؤكدان ويقسمان بدينهما وشرفهما الملكي بأن يحافظا، ويأمران بالمحافظة على كلّ ما يحتويه بندا بندا إلى الأبد".

وقبل إمضاء هذه المعاهدات جمع أبو عبد الله محمد الفقهاء والأعيان والوجهاء في قصر الحمراء (ببهو قمارش أو بهو الحمراء الكبير) لأخذ رأيهم. وبعد النقاش الحادّ في هذه الجلسة المصيرية الحاسمة التي برز فيها بالخصوص موسى بن أبي الغسان الذي حثّ الحاضرين وناشدهم مواصلة الكفاح والدفاع عن غرناطة وتاريخها وتراثها ومجدها وشرف العرب وقداسة الإسلام، تمّت الموافقة على بنود المعاهدة ومحتواها.

وقد صوّرت رواية قشتالية هذا الجوّ القاتم وهذا اليأس العميق الذي ملأ الوجوه وشغل القلوب المتألمة وردّ فعل السلطان النصري الأخير الذي صاح في الأخير: "الله أكبر لا إله إلا الله، محمد رسول الله، ولا رادّ لقضاء الله. تالله لقد كتب علي أن أكون شقيا، وأن يذهب الملك على يدي".

وبالرغم من وجود هذه المعاهدات وإمضاء السلط الدنيويّة والدينية، فإنّه لم يقع احترام البنود التي تمّ الاتفاق عليها، وسريعا ما وقع خرقها والتخلي عنها. وبدأت بذلك مأساة جديدة قاسية فرض فيها التنصير في المرحلة الأولى، والنفي في المرحلة الثانية.

الخاتمة :

بالرغم من الحياة الصعبة التي مرّت بها مملكة غرناطة طوال أكثر من قرنين ونصف، فقد تركت بصمات بارزة في الزراعة والريّ والصناعة (السيوف والخناجر والحرير والجلود والعاج والخزف...) والعمارة (الحمراء وجنة العريف) والأدب (لسان الدين ابن الخطيب وابن عربي...). وساهمت نتيجة لذلك في البناء الحضاري العربي الإسلامي. لذلك أشاد بها وانبهر بجمالها ومعالمها وفنونها وآدابها العديد من الرحالة العرب كابن بطوطة والأجانب كمنزر، وأصبح تاريخها مصدرا هامّا للعديد من الكتاب والشعراء الأجانب والعرب.

ومن النتائج العاجلة والآجلة لسقوط غرناطة توسيع رقعة النفوذ المسيحي واحتلال إسبانيا عديد المدن الواقعة على طول الساحل المغاربي (كطرابلس الغرب وتونس ووهران وسبتة ومليلة...)، ودخول الدول المغاربية في الصراع بين الإمبراطورية الإسبانية والإمبراطورية العثمانية، وسيطرة العثمانيين على أغلب بلدان المغرب العربي بين سنتي 924هـ/1518م و 982هـ/1574م.

أ.د. عبد الحكيم سلامة

المعهد الوطني للتراث - تونس

ملحــق

سلاطين بني نصر أو بني الأحمر

محمد بن الأحمر الأول	672-629 هـ/1232-1273 م
محمد الثاني الفقيه	708-672 هـ/1273-1302 م
محمد الثالث المخلوع	708-701 هـ/1302-1309 م
نصر بن محمد	713-708 هـ/1309-1314 م
إسماعيل الأول	725-713 هـ/1314-1325 م
محمد الرابع	733-725 هـ/1325-1333 م
يوسف الأول	755-733 هـ/1333-1354 م
محمد الخامس (الإمارة الأولى)	760-755 هـ/1354-1359 م
إسماعيل الثاني	760هـ/ 1359-1360 م
محمد السادس	764-761 هـ/1360-1362 م
محمد الخامس (الإمارة الثانية)	794-764 هـ/1362-1391 م
يوسف الثاني	795-794 هـ/1391-1392 م
محمد السابع	811-795 هـ/1392-1408 م
يوسف الثالث	820-811 هـ/1408-1417 م
محمد الثامن	822-820 هـ/1417-1419 م
محمد التاسع	831-822 هـ/1419-1427 م
محمد الثامن (الإمارة الثانية)	833-831 هـ/1427-1429 م
محمد التاسع (الإمارة الثانية)	835-834 هـ/1430-1431 م
يوسف الرابع	836-835 هـ/1431-1432 م
محمد التاسع (الإمارة الثالثة)	849-836 هـ/1432-1445 م
محمد العاشر	849هـ/1445 م
يوسف الخامس	850-849 هـ/1445-1446 م
محمد العاشر (الإمارة الثانية)	851-850 هـ/1446-1447 م
محمد التاسع (الإمارة الرابعة)	857-851 هـ/1447-1453 م
محمد الحادي عشر	856-855 هـ/1451-1452 م
سعد	867-857 هـ/1453-1462 م
يوسف الخامس	867 هـ/1462 م
سعد (الإمارة الثانية)	869-867 هـ/1462-1464 م
أبو الحسن علي	887-869 هـ/1464-1482 م
	890-887 هـ/1482-1485 م
محمد الثاني عشر	898-892-887 هـ/1482-1486 م 1492 م

المصادر والمراجع

أولاً - المصادر:

- ابن الخطيب لسان الدين (المتوفى سنة 776 هـ/1374 م) : اللمحة البدرية في الدولة النصرية، المطبعة السلفية، القاهرة، 1374 هـ/1928م، ص152.
- ابن الخطيب لسان الدين (المتوفى سنة 776 هـ/1374 م) : الإحاطة في أخبار غرناطة، دار المعارف بمصر، القاهرة، بدون تاريخ، تحقيق محمد عبد الله عنان، المجلد الأول.
- ابن خلدون، عبد الرحمن (المتوفى سنة 808هـ/1406 م) : التعريف بابن خلدون ورحلته غربا وشرقا، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، 1370هـ/1951م.
- ابن خلدون، عبد الرحمن (المتوفى سنة 808هـ/1406 م) : تاريخ ابن خلدون المسمى العبر، مؤسسة جمال للطباعة والنشر، بيروت، بدون تاريخ، المجلد السابع.
- ابن رشيد السبتي (المتوفى سنة 721هـ / 1321م) : ملء العيبة بما جمع بطول الغيبة في الوجهة الوجيهة إلى الحرمين مكة وطيبة، ج2، ص565. تحقيق محمد بن الخوجة، الدار التونسية للنشر، تونس، 1982.
- أبو الفداء عماد الدين (المتوفى سنة 732هـ/1331م) : تقويم البلدان، دار صادر، بيروت، 1840.
- القلصادي الأندلسي (أبو الحسن علي المتوفى سنة 891هـ/1486م) : رحلة القلصادي، تحقيق محمد أبو الأجفان، الشركة التونسية للتوزيع، تونس 1978.
- مؤلف مجهول : نبذة العصر في انقضاء دولة بني نصر، دمشق، 1984، تحقيق محمد رضوان الداية [ألفت هذه الرواية سنة 947هـ/ 1540 م].
- المقري (المتوفى سنة 1041هـ/ 1632م) : أزهار الرياض في أخبار عياض، ج 1، الرباط، 1978.
- المقري (المتوفى سنة 1041هـ/ 1632م) : نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، ج 6، القاهرة 1949.
- المقري (المتوفى سنة 1041هـ/ 1632م) : وثائق عربية غرناطية من القرن التاسع الهجري / الخامس عشر الميلادي ، تحقيق وتقديم وترجمة لويس سيكو دي لوثينا، معهد الدراسات الإسلامية، مدريد 1380هـ/1961م.

ثانيًا - المراجع العربية :

- ابن أبي زرع الفاسي (المتوفى سنة 741هـ/1340م) : الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس، دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط، 1973.
- ابن بطوطة (المتوفى سنة 779هـ/ 1377 م) : تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار، الشركة العالمية للكتاب، بيروت، 1991.

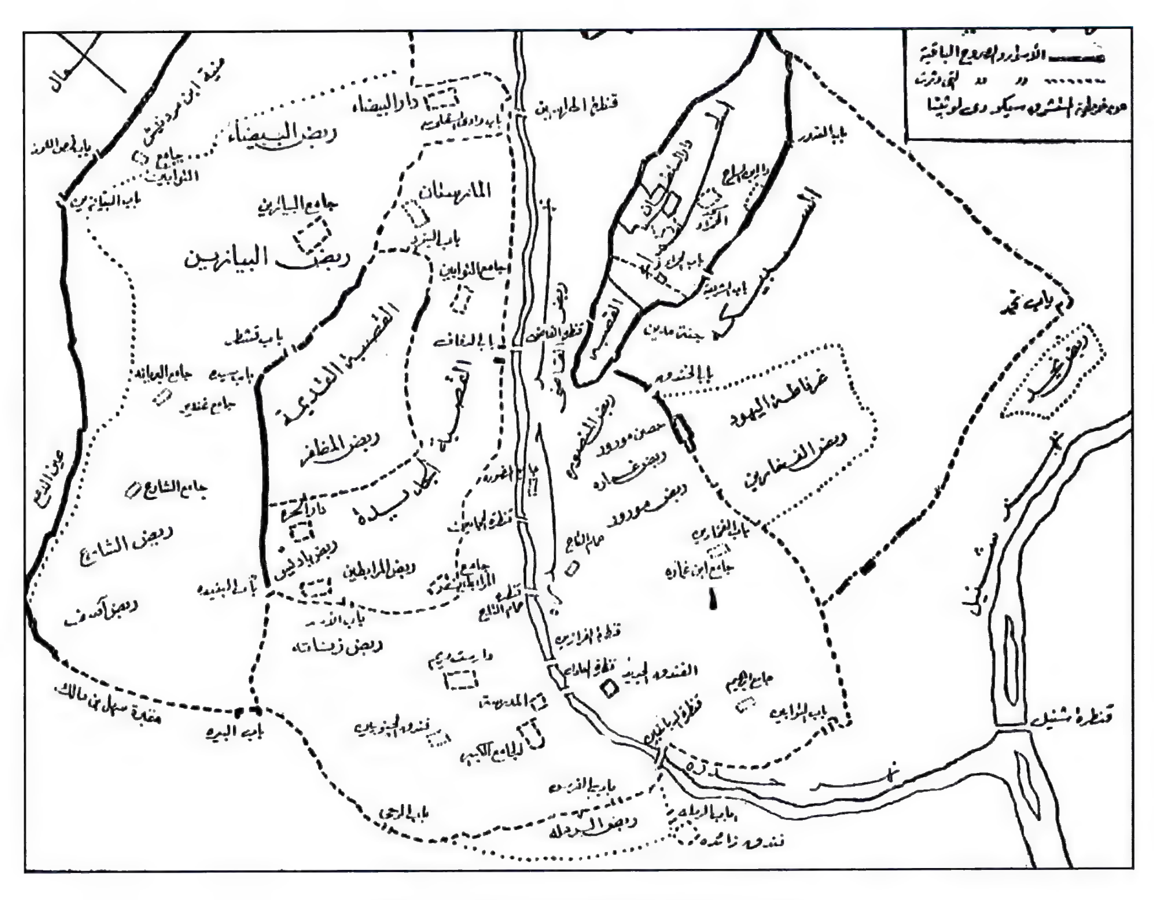
- أحمد محمد الطوخي : غرناطة الإسلامية في نظر الرحالة الأجانب، أوراق، المعهد العربي للثقافة ، عدد 4 ، مدريد 1981.
- جمعة شيخة : صدى سقوط غرناطة في الشعر الأندلسي، انظر : أعمال المؤتمر الخامس للدراسات الموريسكية الأندلسية حول الذكرى الخمسمائة سنة لسقوط غرناطة 1492-1992، منشورات مركز الدراسات والبحوث العثمانية والموريسكية والتوثيق والمعلومات، ج 2، زغوان1993.
- السيد عبد العزيز سالم : المساجد والقصور في الأندلس، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية 1986.
- عبد الحكيم سلامة : الرحلة الأندلسية (19 سبتمبر 1887) لعلي بن سالم الورداني التونسي، أوراق، عدد 5-6 ، مدريد 1983.
- عبد الحكيم سلامة : أضواء على تراث ابن خلدون، وزارة الثقافة والمحافظة على التراث، تونس 2006.
- عبد العزيز الدولاتلي : أهمّ خصائص الطراز المعماري الأندلسي (من خلال جامع قرطبة وقصر الحمراء)، انظر : الفن العربي الإسلامي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ج 2، تونس 1995.
- محمد الطالبي : الهجرة الأندلسية إلى إفريقية أيام الحفصيين، انظر : دراسات في تاريخ إفريقية وفي الحضارة الإسلامية في العصر الوسيط، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بتونس، تونس 1982.
- محمد عبد الله عنان : نهاية الأندلس وتاريخ العرب المتنصرين، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة 1966.
- يوسف شكري فرحات : غرناطة في ظلّ بني الأحمر (دراسة حضارية)، دار الجيل، بيروت 1993.

ثالثًا - المراجع الأجنبية:

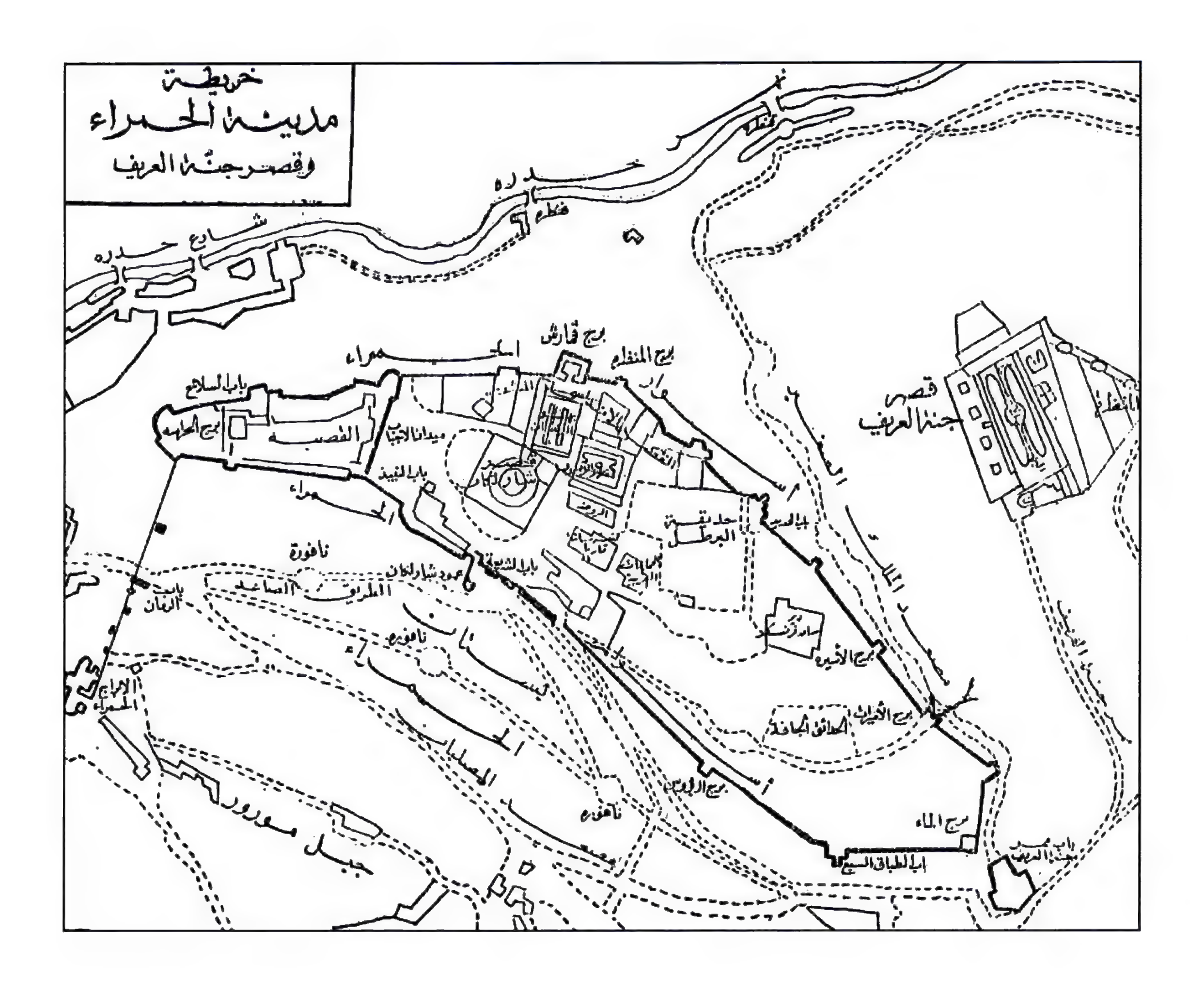
- María Jesús Rubiera - La arquitectura en la literatura árabe, Hiperión, Mádrid, 1988.
- M. Souissi - Un mathématicien tuniso-andalou : Al-Qalsadi, Actas del II coloquio hispano-tunecino, Instituto hispano-árabe de cultura, Madrid, 1973.
- Rachel Arié - L'Espagne musulmane au temps des Nasrides (1232-1492), Editions E. De Boccard, Paris, 1973.



المصدر : محمد عبد الله عنان ، نهاية ... ، ص 89



المصدر : محمد عبد الله عنان ، نهاية ... ، ص 259



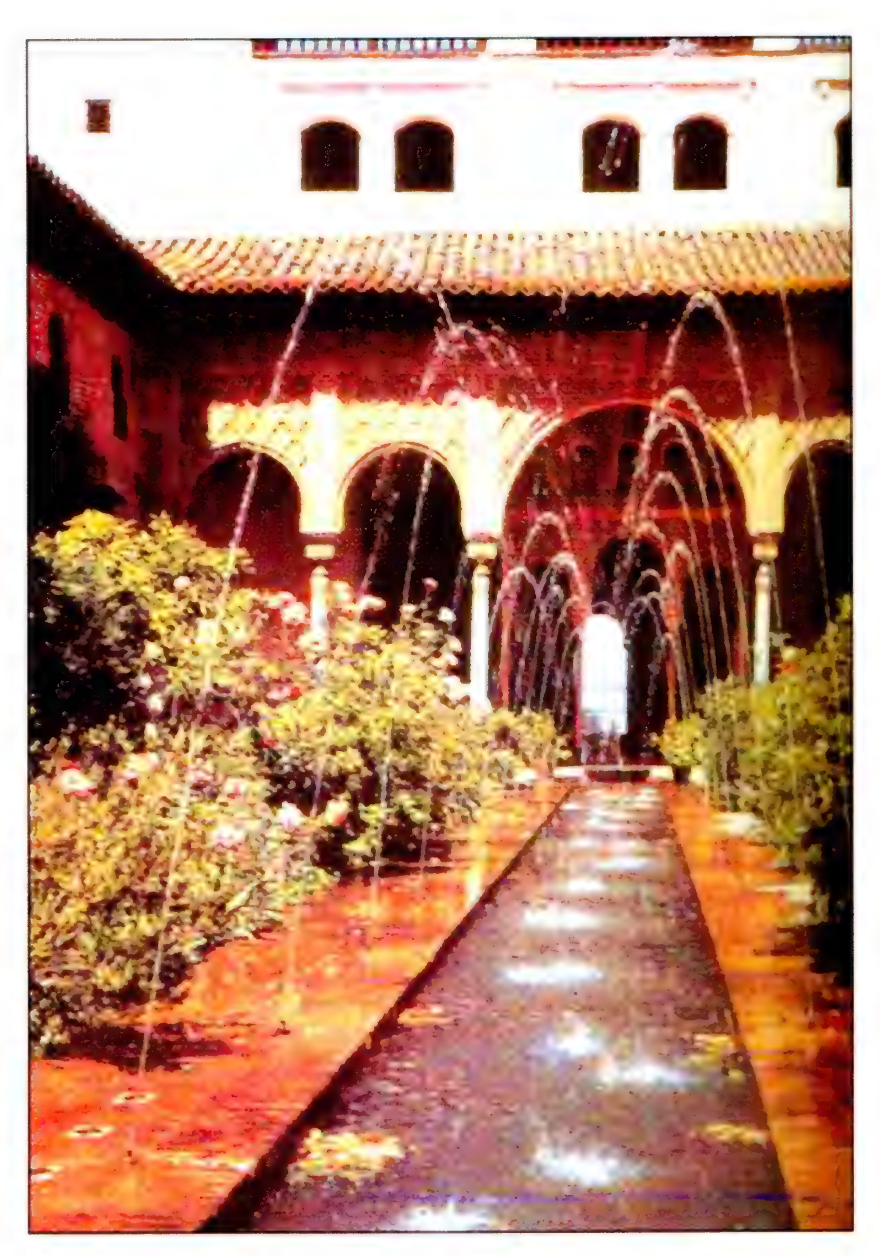
خريطة
مدينة الحمراء
وقصر جنة العريف
نهر حدره
شارع حدره
الحمراء
برج قمارش
برج المنقلم
باب السلاح
برج الحراسة
القصبة
ميدان الاجباب
باب النبيذ
نافورة
باب الرمان
باب الشريعة
نافورة
حديقة البرطل
برج الأسيرة
الحدائق الجافة
برج الماء
باب الطباق السبع
قصر جنة العريف
جبل مورور



غرناطة في أطلس G. Braum (القرن 14م)



قصر الحمراء المحدث بين 1333 و 1392م



حدائق جنة العريف (Generalife) المحدثة من قبل محمد الثاني (1272-1302م)

(ب) المواجهة مع الإسبان
وخروج المسلمين من الأندلس

المقدمة :

بعد سقوط الخلافة وظهور ملوك الطوائف دخلت الأندلس مرحلة فوضى، وتنازعَ هؤلاء الملوك فيما بينهم. وقد استغل الإسبان ذلك فكانت بداية الزحف المسيحي على الأندلس، وانطلق الصدام بين الإمارات الإسلامية والدويلات المسيحية المتمركزة بالمناطق الجبلية الشمالية.

وكانت هذه الدويلات مدفوعة بالوازع الديني الذي تنامى مع تعاظم دور القديس شانتي ياقب (Saint Jacques de Compostelle) وأهمية حج المسيحيين إليه منذ القرن العاشر الميلادي. بدأت أولى الهجمات الإسبانية مع سنة 1040م متجهة نحو مناطق نهر الدويرة ونهر الإبرة الأعلى. كما استغلت هذه الدويلات سياسة ملوك الطوائف الذين كان كلّ واحد منهم يبحث عن مساندة الحكام الإسبان أو الاعتماد على مرتزقة مسيحيين للدفاع عن إمارته. فقام المسيحيون، مقابل الحماية أو الهدنة، بفرض جزية، يسميها الإسبان "باريّاس" Parias.

وكانت هذه الضريبة مصدر ثروة للمسيحيين، فقد حصل ألفونس السادس(1072-1109)، مثلا، على 150000 مثقالٍ من أهل طليطلة مقابل الهدنة، وفرضت الجزية على إمارة سرقسطة وإشبيلية وبطليوس وغرناطة التي كانت تدفع سنويا لنفس الملك الفونس السادس ما قيمته 10000 مثقالٍ من الذهب، كما فرض ملك أرغون الجزية على أهل لاردة وأفراغة وبربشتر. وهذه الأموال قد مكّنت النصارى من التجهز للحرب والاستعداد لها أحسن استعداد.

وكانت أولى انتصارات المسيحيين على حساب المسلمين بغرب الأندلس، إذ تمكن فردناند الأول من أخذ عدة مدن أهمها قلمر (456هـ / 1064م). ومن ناحية أخرى ساندت أوروبا الإسبان، وفي مقدمتها فرنسا خاصة بداية من سنة 1064م، إذ قدمت من هذا البلد حشود كبيرة شجعها نداء البابا ألكسندر الثاني (1061-1073) ومن بعده غريغوار السابع (1073-1085) للقيام بحرب صليبية ضدّ مسلمي إسبانيا، مانحًا امتيازات مادية ومعنوية للراغبين في المشاركة؛ فتمكن فردناند الأول من افتكاك عديد المواقع والمدن الواقعة بإمارة بطليموس، مجبراً سكانها على مغادراتها.

1 - احتدادُ المواجهة والاستيلاءُ تدريجيّا على الأندلس :

شجعت هذه الانتصارات العدوّ الذي غيّر سياسته تجاه أمراء الأندلس. وهذه السياسة الجديدة أبرز أهدافها بكل وضوح ابن عذاري قائلا: "كلب العدو على جميعهم، وملّ من أخذ الجزية، ولم يقنع إلا بأخذ البلاد وانتزاعها من أيدي المسلمين"، فاشتدت الهجمات المسيحية مع ملك قشتالة ألفونس السادس (1072-1109) الذي تمكّن، بعد حصار دام

أربع سنوات، من أخذ مدينة طليطلة الواقعة وسط الأندلس، إذ استسلم سكانها يوم25 مايو 1085 الموافق لسنة 477 هجري.

وكان لسقوط طليطلة وقع كبير في نفوس أهل الأندلس، كما مثل منعرجا خطيرا أدركوا إثره خطورة الوضع. وقد رأى المسيحيون في الاستحواذ عليها انتصارا باهرا، لموقع هذه المدينة وأهميتها وثروتها. وأمام تدهور الأوضاع بالأندلس، استنجد أهلها بالمرابطين، فاستجاب يوسف بن تاشفين لندائهم، وأجاز على رأس جيش كبير. وبمساعدة أمراء إشبيلية وغرناطة ومالقة وبطليموس، تمكّن من هزم الإسبان بالزلاقة سنة 1086م/477هـ.

ساهم الوجود المرابطي بالأندلس في وضع حد للهجمات الإسبانية؛ إلا أنّ تدهور الأوضاع بالمغرب خلال فترة حكم علي بن يوسف (1106-1142) واستفحال الخطر الموحّدي مع تاشفين بن علي (1142-1147) شجّعا المسيحيين على التصعيد من هجماتهم بمساهمة الصليبيّين القادمين من جنوب فرنسا، كما قامت الكنيسة مع البابا جيلاز الثاني بإعلان حملة صليبية لافتكاك مدينة سرقسطة التي سقطت بيد ملك أرغون ألفونس الأول في ديسمبر 1118م.

وشهدت الفترة الممتدة من 1145 إلى 1150 انخراما كبيرا للأوضاع في الأندلس تزامن مع تصاعد عداء الأندلسيين للمرابطين بسبب سياستهم، فكانت ثورة 1144- 1145م التي عرفت بثورة ابن قسي والتي تأسست إثرها دويلات طائفية جديدة أطلق عليها المؤرخ بيار غيشار اسم "مرحلة ملوك الطوائف الثانية". وهذا الوضع مكّن المسيحيين من الزحف نحو غرب وشرق الجزيرة بإعانة دول أخرى كإنجلترا وجنوة.

واشتدت وطأة الإسبان خلال فترة الفونس السابع ملك قشتالة وليون الذي استحوذت جيوشه على عدة مدن أندلسية من أهمها مدينة المرية سنة 1147م، كما تمكنت دولة تاج الأرغون من أخذ مدينة طرطوشة سنة 1148م ومدينة لاردة سنة 1149م.

ولم تتوقف الهجمة الإسبانية إلا بعد تدخّل الموحدين الذين استنجد بهم أهل الأندلس، فبعث عبد المؤمن بن علي جيشا تمكّن من استرجاع المرية خلال سنة 552هـ/1157م رغم صمود الإسبان. إلا أنه بعد هدنة قصيرة عادت المواجهة مع ألفونس الثامن (1158-1214) الذي استطاع أخذ مدينة كونكة بمساعدة مملكة تاج الأرغون وذلك سنة573هـ/1177م.

واستفحل الخطر المسيحي مع هذا الملك، فقرر أبو يوسف يعقوب المنصور(1184-1199م) التحول إليها سنة 586هـ/1191م، وألحق بملك قشتالة هزيمة شنيعة بالأرك في 19 شعبان 591هـ/18 يوليو 1195م، وعقدت إثر ذلك هدنة بين الطرفين .

ولقد أثار هذا النصر ردود فعل شديدة في الأوساط الأوربية تزعمها البابا أنوسانت الثالث الذي دعا إلى حملة صليبية ضدّ عرب إسبانيا. وأخذ هذا البابا بداية من سنة 1210م يحثّ المسيحين على الحرب بإسبانيا. وطالب الأساقفة الفرنسيّين بالخصوص ببعث محاربين. واستجابت له الدول الأوربية مثل إيطاليا وفرنسا إلى جانب إسبانيا بدولها المختلفة مثل قشتالة وأرغون ونافارا والبرتغال، ثم أخذت جموع هذه القوى الصليبية المتحالفة تنثال على الأندلس انثيال الجراد المنتشر في الكثرة والفساد على حدّ قول الخليفة الموحّدي محمّد الناصر بن المنصور الذي خلف أباه سنة 1199م في إحدى رسائله، ممّا يبين أنّ هذه الحرب

كانت حربا تختلف عن الحروب السابقة. فكانت الاستعدادات ضخمة جدا من الجانب المسيحي كما يذكر ذلك المراكشي. وقدر المؤرخ الإسبانيزوريتا عدد المحاربين الذين قدموا من خارج إسبانيا بـ12 ألف فارس و50 ألفا من المشاة إلى جانب 3500 فارس و20 ألفا من الرجالة أتوا من مملكة الأرغون.

قرَر ألفونس الثامن الثأر لهزيمة الأرك وبدأ في خرق الهدنة. ولما بلغ الأمر الخليفة الموحدي الناصر نادى للجهاد وجهّز جيشا ضمَ عددا كبيرا من المتطوعين والأعراب الهلاليين ومرتزقة، من أصل تركي و تركماني وكردي، قدموا من مصر. وقد نصحه عبد الواحد بن حفص، والي إفريقية، بعدم المخاطرة للوضع الذي كانت عليه الدولة الموحدية. كما تخلت عنه الجيوش الأندلسية وانسحبت بسبب قتل الخليفة لقائدهم يوسف بن قاديس. لكن أصرّ الناصر على المواجهة، فكانت موقعة العقاب في يوم 16 يوليو/ تمّوز 1212م/ 14 صفر 609هـ تمكن خلالها المسيحيون من الانتصار على المسلمين، وكانت الهزيمة كبرى حتى أن ابن خلدون وصف ذلك قائلا: "فكانت الدبرة على المسلمين، وانكشفوا في يوم بلاء وتمحيص". ومن أسباب انتصار الإسبان اعتمادهم، إلى جانب الدعم الذي وجدوه من قبل الدول المسيحية الأخرى، على قوة ضاربة متمثلة في جماعة الفرسان التي كونها الملوك الإسبان، وفي مقدمتهم ملك الأرغون ألفونس الأول المحارب (1104-1134م)، وبرز دورهم مع أواخر النصف الأول من القرن الثاني عشر. وتعاظم دور جماعة الفرسان المحاربة، مثل جماعة الداوية وجماعة قلعة رباح الذين لعبوا دورا هاما، مع جماعة الإستبرية والقديس ياقب، في مواجهة المسلمين. فقد كان تدخل هذه الجماعات خلال معركة العقاب حاسما. فمنحهم ملوكهم امتيازات كبيرة مثل تمكينهم من الغنائم ومن المدن التي أخذوها مثل مدينة القنطرة.

وقد كانت انعكاسات العقاب وخيمة جدا على المسلمين، إذ قدرت الخسائر من الجانب الموحدي بستين ألف رجل. وهناك من ذهب إلى جعلهم مائة ألف قتيل، مقللا في الوقت نفسه من الخسائر البشرية عند الجانب المسيحي.

كما كانت هذه الهزيمة المؤشر الأول على بداية انهيار الدولة الموحدية على المستوى العام، وضعف وتراجع سلطتها بالأندلس بصفة خاصة. إن الأزمة التي عرفها الموحّدون مع بداية القرن الثالث عشر الميلادي/ السابع الهجري، جعلت حكمهم ينهار ببلاد المغرب. فقد أصبحت دولتهم مهددة من الداخل من قبل بني مرين والهلاليين، ومن الخارج من قبل حاكم إشبيلية بمساعدة ملك قشتالة. كما أن أهل الأندلس أخذوا يرغبون في التخلص من الوجود الموحدي، إذ قام بنو هود بثورة ضدّهم بمرسية سنة 1228م امتدت فيما بعد إلى كامل الجزيرة. فخرج عنهم بنو مردنيش ببلنسية وبنو الأحمر بأرجونة، وأعلن حاكم مرسية ولاءه للعباسيين.

أدى انتصار المسيحيين بالعقاب إلى هجمة شرسة ضد أهل الأندلس. وقد تزعمها خاصة كل من ملك قشتالة فردناند الثالث (1217-1252م) وملك الأرغون جايمي الأول(1213-1276م)، فاستولى فردناند الثالث على مدينة قرطبة سنة 632هـ/1236م. أما ملك الأرغون فقد واصل سياسة والده بادرو الثاني (1196- 1213م)، فأغار على شرق الأندلس واستولى على الجزر الشرقية أو جزر الباليار بين 1229 و1235م، وتمكن خلال سنة 1238م من أخذ مدينة بلنسية التي حافظت على أغلب سكانها المسلمين بينما تمَ طرد جميع

مسلمي جزر الباليار وقسمت أراضيهم على الأسياد المسيحيين وعلى ملاكين صغار قدموا من قطلونيا وحتى على مجموعات يهودية.

ويبدو أن هذا التوسع الذي شهدته مملكة الأرغون قد أثار مخاوف جارتها مملكة قشتالة التي كانت تحرص على الانفراد بحركة الاسترداد للأراضي الأندلس. فاضطرت قشتالة إلى عقد معاهدة المثيرا مع الأرغون في 26 مارس 1244م والتي حددت بمقتضاها حدود التوسع الأرغوني. وتوقفت الهجمات من قبل مملكة الأرغون منذ سقوط بلنسية، أهم قواعد شرق الأندلس، بينما واصلت قشتالة توغلها داخل الأراضي الأندلسية وخاصة داخل مملكة بني الأحمر الفتية.

2 - صمود مملكة بني نصر أو بني الأحمر بغرناطة (1232-1410م) :

ظهرت مملكة أو إمارة غرناطة خلال الفترة التي تلت انهيار السلطة الموحدية بالأندلس وبالتحديد خلال فترة 1232-1237م. وقد برز محمد بن يوسف بن نصر بن الأحمر، مؤسس هذه المملكة، عندما بويع سنة629هـ/1232م بمدينته الأصلية أرجونة التي تقع قرب جيان، بعد أن ثار على الموحدين، مدعيا أنه ينحدر من سلالة الرسولﷺ .

وبفضل مساندة عائلة ابن اشقيلولة تمكن محمد بن الأحمر بداية من سنة 634هـ/1237م أن يقيم مملكة بغرناطة، التي دعاه أعيانها لحكمها، وعرف منذ ذلك الحين بمحمد الأول (634-791هـ/ 1237- 1273م)، معلنا البيعة للحفصيين.

منذ البداية وجد هذا الأمير نفسه في مواجهة مباشرة مع ملك قشتالة فردناند الثالث الذي أحكم قبضته على مناطق المنخفض الأعلى لنهر الوادي الكبير. فبعد أن أجبره هذا الملك على قبول وضعية التابع منذ سنة 1236م، استلم منه مدينة أرجونة سنة 642هـ/1244م وجيان سنة 643هـ/ 1246م وحمله على المشاركة إلى جانب الجيوش المسيحية في أخذ إشبيلية سنة 646هـ/1248م. فأصبحت مملكته تتكون منذ ذلك الوقت من ثلاث مدن وهي غرناطة ومالقة وألمرية.

وتمكن بفضل السياسة التي توخاها تجاه قشتالة، ممضيا معها معاهدة لمدة 20 سنة، متعهدا بدفع أتاوة سنوية و بتسخير قوة تضم قرابة 400 فارس، من المحافظة على دولته وتوفير الاستقرار لها وكسب شيء من القوة. فاستقبلت المملكة عددا كبيرا من مسلمي الأندلس الفارين من المناطق التي افتكت والذين عمروا أحياء المدينة مثل الحي الشهير: حي البيازين.

واعتمد محمد الأول، في الآن نفسه، على المرينيين الحكام الجدد للمغرب إثر تلاشي سلطة الموحدين به، فقدم سلاطين فاس الدعم وخاصة السلطان أبو يوسف يعقوب (656-671هـ/1258-1286م)، الذي أوفد إلى الأندلس مجموعات من المتطوعة قاربت الآلاف في بعض الأحيان. هذا السيل من الوافدين على غرناطة ساهم في تدعيم مقومات الدفاع والصمود لديها، وهو ما يفسر مساندتها لثورة 1264م التي قام بها أهل مرسية الذين فرضت عليهم قشتالة حماية منذ سنة 1243م. وهذه الثورة امتدت إلى أغلب مسلمي الأندلس وكادت أن تذهب بكل ما حققه الملك فردناند الثالث من توسع، وهو ما جعل خليفته ألفونس العاشر (1252-1284م) يقرر الاستيلاء نهائيا على مرسية، وقد تمكن من ذلك سنة 1266م بإعانة ملك الأرغون.

مع كل من محمد الثاني (671- 701هـ/ 1273-1302م) الذي التزم بدفع 300 ألف مرابطي سنويا ومن بعده السلطان الناصر (708-713هـ/ 1309-1314م) الذي كانت له نفس السياسة، حافظت غرناطة على استقرارها بل استطاعت أن تصدّ حملات مسيحية مثل التي قام بها جايمي الثاني(1291-1327م) ملك الأرغون سنة 1309م.

ولقد شعر حكام غرناطة منذ البداية بحجم قوتهم أمام الدول الكبيرة التي كانت تحيط بهم وتفوقهم عدة وعدداً مثل قشتالة وأرغون في الشمال والبرتغال في الغرب ودولة بني مرين أو بني عبد الحق في المغرب جنوباً. وهذا الوضع جعل مملكة غرناطة في حالة توجس واستعداد وتأهب لأي خطر يتهددها من جيرانها المحيطين بها.

ومنذ 1275م، كثيراً ما لجأت غرناطة إلى المغرب للجهاد معها ضدّ الإسبان، وسلمته بعض قواعدها وثغورها على المضيق مثل جبل طارق والجزيرة الخضراء وطريف كي يتولى بنفسه الدفاع عنها من جهة، ولكي تكون بمثابة رأس جسر له عند عبور قواته إلى الأندلس في وقت الحاجة، وهو ما تم إذ تمكنت غرناطة بفضل دعم المرينيين من هزم ملك قشتالة سنة 1319م، كما عرف نفس المصير التحالف الأرغوني القشتالي الإنجليزي سنة 1329م.

وكان مدار الصراع بين غرناطة والمرينيين من ناحية وقشتالة وحليفاتها كالأرغون والبرتغال وجنوة من ناحية أخرى، خلال النصف الأول من القرن الرابع عشر الميلادي، السيطرة على مضيق طارق الذي أصبح يمثل نقطة هامة للملاحة بين المتوسط والمحيط الأطلسي وخاصة لاقتصاد الغرب.

وأخذت هذه المسألة منعرجا خطيرا مع يوسف الأول(733-755هـ/1333-1354م) وأبي الحسن المريني (731-749هـ/ 1331- 1351م) وألفونس الحادي عشر ملك قشتالة (1312-1350م). واصطدمت رغبة السلطان المريني في السيطرة على الأندلس بأطماع قشتالة في التحكم في مضيق طارق، فأخذ الكلّ يستعدّ للحرب منذ 1338م، وكانت المواجهة سنة 1340م. وتدخل الأسطول الحفصي إلى جانب المرينيين بينما سارع ملوك الأرغون والبرتغال لمساندة ألفونس الحادي عشر. وكان الانتصار في البداية للمسلمين بطريف في أبريل، لكن بعد ستة أشهر أي خلال شهر أكتوبر من نفس السنة حقق المسيحيون انتصارا حاسما بوادي صلادو، جعلهم يواصلون حربهم ضد غرناطة. وتحولت المواجهة إلى حملة صليبية بتدخل وحدات إنجليزية وفرنسية. ورغم استعمال "الأنفاط" من قبل المسلمين وهي آلات شبيهة بالمدافع، فقد فقدت غرناطة مدينة الجزيرة الخضراء، التي سقطت في ذي القعدة 744هـ/ مارس 1344م، بعد حصار دام سنتين.

إثر هزيمة حرب المضيق تركت جيوش أبي الحسن المريني الأندلس نهائيا، واحتمى أبو يوسف الأول بغرناطة بعد أن عقد، سنة 1345، صلحا مع الإسبان لمدة عشر سنوات. ومنذ منتصف القرن الرابع عشر لم يعد بإمكان أهل الأندلس التعويل على أي سند خارجي إسلامي قادم من بلاد المغرب خاصة، فما كان على حكام غرناطة إلا الاعتماد على أنفسهم في مواجهة الإسبان وتكييف سياستهم حسب الواقع الجديد، وهو ما تم خلال فترة ولاية السلطان محمد الخامس (755 - 793هـ/ 1354-1391م). فقد استغل هذا السلطان أحسن استغلال تراجع قوة المرينيين، إذ كانت غرناطة رغم تقربها من حكام فاس تتوجس في نفس الوقت خيفة من أطماعهم، وتخشى أن يفعلوا معها مثلما فعل

المرابطون والموحدون من قبل. ومن ناحية أخرى تعامل بحنكة مع الأزمة الخطيرة التي مرت بها إسبانيا المسيحية خلال الحرب التي قامت بين بادرو المتوحش ملك قشتالة وبادرو الرابع ملك الأرغون والتي دامت أكثر من عشر سنوات (1356-1365م). وقد ساند خلالها محمد الخامس ملك قشتالة وأمده بالمحاربين. إلا أن غرناطة كانت لها مصالح تربطها بجيرانها المسيحيين في قشتالة وأرغون، لهذا نجد أنها لم تلتزم في سياستها الخارجية جانبا واحدا من هذه القوى المحيطة بها، بل كانت سياستها تتغير وتتبدل في حرص وحذر حسب الظروف التي تحيط بها، وهذا ما قامت به بعد هزيمة ملك قشتالة بادرو المتوحش، إذ أسرع محمد الخامس لعقد الصلح مع ملك الأرغون فأمضى معه معاهدة سلم سنة 1369م تمَ تجديدها سنة 1377م.

وحافظ الطرفان على هذه العلاقة الطيبة رغم بعض الصعوبات حتى العشرية الأولى من القرن الخامس عشر. لكن الصلح مع مملكة الأرغون لم يمنع محمد الخامس من التقرب لملك قشتالة الجديد هنري الثاني، فأمضى معه سنة 1370م هدنة لمدة ثماني سنوات جددت سنة 1375م. وهذه السياسة الماهرة التي سلكتها غرناطة مع جيرانها، بتقربها تارة من المغرب ضدّ قشتالة وأرغون، وتارة أخرى من قشتالة ضدّ المغرب، وتارة ثالثة من ملوك أرغون ضد قشتالة أو العكس، قد مكنتها من الاحتفاظ باستقلالها، كما توفر لها الاستقرار والازدهار والقوة، وهو ما مكن محمد الخامس من استرجاع رندة ومضيق طارق وحتى السيطرة على سبتة بين 1382 و1386م. وشهدت المملكة خلال النصف الثاني من القرن الرابع عشر الميلادي نهضة ثقافية وعمرانية تجلت خاصة من خلال ما أصبح عليه قصر الحمراء.

على أنه يلاحظ في نفس الوقت أن سياسة التغير التي اتسمت بها السياسة الغرناطية كانت سبباً في أن بعض ملوك ووزراء غرناطة راحوا ضحية تماديهم في التزام جانب واحد من هذه القوى المحيطة بهم دون تقدير العواقب المترتبة على تجاهلهم للقوى الأخرى. مثال ذلك الوزير محمد بن علي المعروف بابن الحاج المهندس الذي كان مداخلاً لملوك قشتالة، عالماً بلغتهم وسيرهم وأخبارهم، مهتماً بشئونهم، ومن ثم نهج سياسة موالية لهم، فانحرف في ذلك انحرافاً لم يقبله أهل غرناطة، فثاروا ضدّه وكادوا يقتلونه لولا أن سلطان غرناطة أبا الجيوش نصر بادر بعزله في الحال. وما يقال عن ابن الحاج يقال أيضاً عن الوزير الغرناطي لسان الدين بن الخطيب الذي وقع في نفس الخطأ حينما ربط سياسة غرناطة بعجلة فاس ورسم سياسة موالية لبني مرين في المغرب تهدف إلى إقامة وحدة معها دون أن يعمل حسابا لأنصار القوى الأخرى في دولته، بل إنه لم يلبث أن تمادى في سياسته المغربية حينما فرّ إلى فاس وأخذ يحرّض السلطان عبد العزيز المريني على ضمّ غرناطة إلى المغرب، وصادفت هذه السياسة هوى في نفس هذا السلطان الطموح، فوعد بتنفيذها بعد توحيد المغربين الأوسط والأقصى، ولكنه مات قبل أن يحقق مشروعه، تاركا طفلا صغيرا على العرش. وهنا تسنح الفرصة لسلطان غرناطة محمد الغني بالله لكي يجد لنفسه مدخلاً سهلاً بين الأمراء المرشحين من بني مرين في فاس، وكانت نتيجة هذا التدخل القبض على ابن الخطيب وقتله وحرقه ومصادرة أمواله سنة 776هـ/1374م. فانقطع بذلك أهمَ مصدر عربي لتاريخ غرناطة.

لئن استطاعت مملكة بني الأحمر المحافظة

على كيانها بفضل السياسة الخارجية التي انتهجتها، فإن الأوضاع داخلها أخذت منحى خطيرا بداية من القرن الخامس عشر.

3 - من الانحلال إلى السقوط فالخروج :

لم تلبث غرناطة بداية من سنة 1419م أن وقعت فريسة للمنازعات والفتن الداخلية بين العائلات الغرناطية الكبيرة مثل عائلة بني نصر أو بني الأحمر الحاكمة، وعائلة بني السراج وعائلة الثغريين. ويلاحظ أنّ هذه العائلات كانت من بيوتات عربية قديمة؛ فبنو نصر كانوا من أصل يمني من سلالة سعد بن عبادة سيد الخزرج، وبنو السراج كانوا كذلك من أصل يمني وقد عهد إليهم الأمويون من قديم حراسة السواحل الشرقية في الأندلس. أما الثغريون فنسبة إلى منطقة الثغر الأعلى في شمال شرق إسبانيا، ثم انتقلوا إلى غرناطة بعد سقوط بلادهم في الشمال.

وبينما كانت الأندلس تعاني من هذه الحروب الأهلية والفتن الداخلية التي أنهكت قواها، كانت عوامل القوة والاتحاد قد أخذت تتجمع في كل من قشتالة وأرغون والبرتغال في شبه جزيرة إيبيريا. ويفهم من الوثائق والمراسلات والمعاهدات المتبادلة بين ملوك هذه الدول، والتي نشرها دي كاستري، أنّ هناك تخطيطاً واتفاقاً مبكراً بين إسبانيا والبرتغال يهدف إلى احتلال الثغور المطلة على مضيق جبل طارق بغية فصل المغرب عن غرناطة ومنع وصول إمداداته إليها. ولقد بدأت طلائع هذه النهضة الحربية باحتلال قشتالة لجبل طارق سنة 1462م في عهد هنري الرابع. أما البرتغال، فقد سرت فيها نهضة حربية وملاحية كبيرة وخاصة منذ عهد الملك خوان الأول (1385- 1433م) مؤسس أسرة أفيس التي أبدى ملوكها اهتماماً خاصاً بالبحرية وطرق التجارة واحتلال القواعد البحرية المغربية التي تسيطر على مضيق جبل طارق، فاحتلوا سبتة سنة 818هـ/1415م، وقصر مصمودة أو القصر الصغير (بين سبتة وطنجة) عام 1458م، والعرائش وأصيلا سنة 876هـ/ 1471م، ثم طنجة في نفس السنة. وهكذا تحكمت كلّ من البرتغال وقشتالة في منطقة المضيق وفصلت المغرب عن غرناطة، وبالتالي منعت وصول إمداداته إليها. وحاول المسلمون بعد ذلك استعادة هذه القاعدة الهامة سنة 822هـ /1419م، فهاجمها سلطان المغرب أبو سعيد المريني من البر، بينما هاجمها سلطان غرناطة محمد الثامن من البحر، ولكنّ البرتغاليين تمكنوا من إحباط هذه المحاولة.

إذا في خضم هذه الأطوار جاء دور مملكة غرناطة، منذ سنة 1410م، حيث تغيرت الظرفية لتنقلب على بني الأحمر انطلاقا من افتكاك قاعدة أنتيكويرة الهامة من قبل قشتالة. في نفس الوقت أخذت الأوضاع تتدهور داخل المملكة، كما سبق أن ذكرنا، نتيجة الصراع السياسي الذي كان لعائلة بني السراج دور في نشوبه. ففي سنة 1419م تولى الحكم محمد الثامن وكان صغير السن، فعزل من قبل بني السراج الذين اختاروا مكانه محمد التاسع المعروف بالأيسر. لكن نقمة أهل غرناطة على سياسته جعلت المملكة تعيش فوضى كبرى بين 1427 و 1464م، وهي فترة تعاقب خلالها على السلطة عديد السلاطين من بينهم محمد التاسع الذي افتكت منه السلطة ثلاث مرات بين1419 و 1453م.

لقد استغلت قشتالة هذا الوضع داخل غرناطة و ساهمت في تدهوره خاصة مع الملك جان الثاني(1406-1454م) الذي سعى إلى نشر الفرقة بين الأندلسيين وإلى تجويعهم عبر تخريب حقولهم المزروعة. ورغم ما قام به أبو الحسن علي

(1464-1485م)، الذي عزز القدرات الاقتصادية والعسكرية لغرناطة، مستغلا الأزمة التي كانت تمر بها قشتالة، لم تتمكن مملكة بني الأحمر من التصدي لحرب الاستنزاف التي اتبعها هنري الرابع (1454-1474م) وذلك بواسطة تدمير وتخريب وحرق المزارع وقتل القطيع. وتشاء الظروف السيئة أن تصاب غرناطة سنة 883هـ/1478م بالسيل العظيم الذي اجتاح أراضيها وأشجارها وأسوارها وجسورها وقناطرها، فدخلت المياه في بيوتها وأسواقها ومساجدها، وخربت كل شيء، وسببت للدولة خسائر مادية وأزمات اقتصادية ثقيلة في هذا الوقت الحرج الذي ينبغي أن تكون فيه صامدة أمام العدو المتربّص لها.

في هذا الوقت بالذات يحدث أمر هامّ جدّا سيحوّل مصير غرناطة. فبعد زواج الملكين الكاثوليكيين فرناندو الثاني ملك أرغون وإزابيلا ملكة قشتالة سنة 1469م تمّ إعلان الوحدة بين الدولتين سنة 1479م. وهذا الاتحاد بين هاتين المملكتين المتنازعتين، كان معناه في الواقع انتهاء مملكة غرناطة العربية، لأن بقاء هذه المملكة الصغيرة كان راجعاً، إلى حد كبير، إلى العداء القائم بين هاتين الدولتين كما سبق أن أشرنا. وكان أول شيء اهتم به هذان الملكان الكاثوليكيان، هو تصفية مملكة غرناطة وإزالة الحكم العربي من إسبانيا نهائياً. وقد اتبعا في ذلك سياسة مزدوجة تقوم على القوة العسكرية من جهة، وإثارة التفرقة والفتن الداخلية بين المسلمين من جهة أخرى.

ولما شعر السلطان أبو الحسن علي بن سعد (866-890هـ/ 1464-1485م) بهذه النية المبيتة ضدّ مملكته، امتنع عن دفع الإتاوة التي كان يؤديها لملوك إسبانيا في كل سنة. ثم أخذ يستعدّ للقتال، وقام باستعراض الجيوش بساحة الطبلة عند باب الغدر بمدينة الحمراء من غرناطة كي يظهر لعدوه ما معه من فرسان وسلاح وعتاد.

وهكذا نشب القتال بين دولتين غير متكافئتين في القوة والعدة والعدد. وبدأت الحرب باستيلاء الغرناطيين على حصن الصخرة في الأراضي القشتالية سنة 886هـ/ 1481م، وردّ الإسبان على ذلك باحتلال مدينة الحامة في جنوب غرب مدينة غرناطة سنة 887هـ/ 1482م. وكانت هذه المدينة قد عرفت بكثرة حماماتها التي كانت توفر دخلاً كبيراً لمملكة غرناطة. وحاول السلطان علي استردادها، إذ أصبحت الحامة قاعدة للسطو على غرناطة، لكنه لم يقدر.

وحاول أبو الحسن التصدي للهجمات المسيحية، واستطاع أن يصمد. واقر ضرائب جديدة لمواصلة الجهاد، لكن رفضها أهل غرناطة وانقسموا، وسادت الفوضى التي استغلت لحبك مؤامرة ضده للإطاحة به بواسطة ابنيه: أبي عبد الله محمد، المعروف في المصادر الإسبانية باسم أبي عبديل (Boabdil)، ويوسف. غادر أبو عبد الله ويوسف قصر الحمراء، وأقاما في حي البيازين، ثم لم يلبثا أن فرا إلى مدينة وادي آش وأعلنا الثورة على أبيهما. وقامت حرب ضروس بين الأب وولديه مات فيها ابنه يوسف. وكانت عائلة بني السراج من خلال رجلها القوي يوسف بن كماشة هي عماد هذه المؤامرة، فاستدعت الأمير محمد وأقامته سلطانا بعد أن طردت أباه أبا الحسن علي من العاصمة، ولقب بمحمد الثاني عشر(887- 897هـ/ 1482-1492م). ولجأ السلطان المخلوع صحبة أخيه محمد بن سعد الزغل (الشجاع) إلى مدينة مالقة وجعلها عاصمة له حيث انضمت إليه عائلة الثغريين، أعداء بني السراج. فأصبحت غرناطة مقسمة إلى إمارتين، إمارة غرناطة وألمرية شرق الأندلس

ويحكمها أبو عبد الله محمد (أبوعبديل)، وإمارة مالقة ورندة غرب الأندلس وعلى رأسها الأب المخلوع.

خلال هذه الحرب الغرناطية وقع السلطان أبو عبد الله محمد أسيرا في أيدي الإسبان أثناء قيامه بغارة في أراضيهم سنة 888هـ/1483م، وكان وقوعه في الأسر ضربة شديدة لحكم المسلمين في الأندلس من حيث أن الملكين الكاثوليكيين استطاعا أن يستذلا نفسه، ويصغرا إليه ملكه وملك أبيه، مرة بالتهديد، ومرة بالوعود والأماني حتى ذلّ عنقه وأصبح آلة في أيديهما، ثم أطلقا سراحه بعد أن وقع معاهدة قرطبة وفرضت عليه شروط جعلته تابعا لملوك إسبانيا، وكان القصد من إخلاء سبيله تواصل اشتعال الفتنة بين المسلمين والتسريع بسقوط غرناطة. وقد نجحت هذه الخطة فعاد ليواصل الحرب ضدّ أبيه الذي كان قد استرد عرشه. وفي سنة 890هـ/1485م مات السلطان أبو الحسن علي، فخلا الجو لولده أبي عبد الله محمد، ولكن عمه أبا عبد الله محمد بن سعد المعروف بالزغل قام ضده مطالباً بعرش أخيه. واستغل الإسبان انشغال المسلمين بالحرب بين الزغل وابن أخيه أبي عبد الله محمد، الذي سانده سكان الحي الشعبي البيازين وكان عددهم قرابة العشرين ألفا حسب المؤرخ الإسباني زوريتاZurita. واستولوا على عدد من المدن والحصون الغرناطية مثل رندة ولوشة ومالقة فيما بين سنتي 890- 892هـ/ 1485 - 1487م، مستخدمين في ذلك أسلحة نارية فتاكة، وهي المدفعية، التي استعمل مثلها المسلمون خلال حرب المضيق (1340 - 1344م)، ولم يستطع الغرناطيون مقاومتها فكانت - كما يقول المؤرخ الغرناطي المعاصر- "ترمي صخورا من نار تتصعد في الهواء وتنزل على الموضع وهي تشتعل ناراً فتهلك كل من نزلت عليه وتحرقه".

ورأى الغرناطيون أن يعرضوا على الزغل وابن أخيه اقتسام ما بقي من البلاد خوفا من تمادي العدو في احتلالها. وتم الاتفاق على أن يستقر الزغل (محمد بن سعد) في مدينة وادي آش وتتبعه الأجزاء الشرقية من غرناطة، بينما تكون العاصمة غرناطة وأعمالها لابن أخيه أبي عبد الله محمد بن علي. غير أن الإسبان لم يكفوا عن بث دسائسهم، فأرسلوا إلى الزغل من يعرض عليه وعلى قواده مالاً كثيراً في مقابل تسليم الأجزاء الشرقية من مملكة غرناطة التي تحت سلطانه. وإثر ذلك التهديد والترغيب تخلى الزغل عن كل من ألمرية ووادي آش، لاسيما بعد أن تخلى عنه قواده. وفي سنة 1490م فضل الرحيل إلى بلاد المغرب بعد أن باع جميع ما تبقى من إمارته، ولكن سلطان المغرب محمد الشيخ الوطاسي نقم عليه فحبسه وصادر أمواله وسمل عينيه.

أما ابن أخيه أبو عبد الله محمد بن علي، فإنه ظن في بادئ الأمر أن الجوّ قد صفا له بذهاب عمّه، ولكنه سرعان ما تكشفت له الحقيقة عندما طالبه الملك فرناندو بتسليم عاصمته غرناطة، عندئذ صمم على القتال حتى النهاية، وأيّده في ذلك أهل غرناطة. ولجأ الملك فرناندو إلى سياسة الحرب الاقتصادية ضدّ أهل غرناطة كي يجبرهم على التسليم أو يميتهم جوعا، فحاصر المدينة سنة 896هـ/1491م، وأفسد مروجها وبنى أمامها مدينة محصنة أطلق عليها اسم شانتا في (Santa Fe) لتكون قاعدة لعملياته العسكرية. وأخذت المدفعية الإسبانية تدك حصون وأسوار المدينة، وتتالت الهجمات، وبدأت المجاعة تنتشر داخلها. ويقول السلاوي الناصري في هذا الصدد:

"تمكن فصل الشتاء، وكلب البرد، ونزل الثلج، فانسد باب المرافق، وانقطع الجالب، وقل

الطعام، واشتد الغلاء، وعظم البلاء، ففر ناس كثيرون من الجوع إلى البشرات، ثم اشتد الأمر في شهر صفر سنة 897هـ (ديسمبر 1491م)، فاجتمع ناس مع من يشار إليه من أهل العلم كأبي عبد الله المواقف شارح المختصر وغيره، وقالوا: "انظروا لأنفسكم وتكلموا مع سلطانكم". فأحضر السلطان أبو عبد الله محمد بن أبي الحسن علي أهل دولته وأرباب مشورته، وتكلموا في هذا الأمر، وأنّ العدو يزداد مدده كل يوم، ونحن لا مدد لنا، فانظروا لأنفسكم وأولادكم، فاتفق الرأي على ارتكاب أخف الضررين، وشاع أن الكلام وقع بين النصارى ورؤساء الأجناد في إسلام البلد خوفاً على نفوسهم وعلى الناس، ثم عددوا مطالب وشروطاً أداروها وزادوا أشياء على ما كان في صلح وادي آش، منها أن صاحب رومة (البابا) يوافق على الالتزام والوفاء بالشرط إذا مكنوه من حمراء غرناطة، ويحلف على عادة النصارى في العهود.

وتكلم الناس في ذلك، وذكروا أن رؤساء أجناد المسلمين لما خرجوا للكلام في ذلك أمن عليهم النصارى بمال جزيل وذخائر، ثم عقدت بينهم الوثائق على شروط قرئت على أهل غرناطة، فانقادوا إليها، ووافقوا عليها، وكتبوا البيعة لصاحب قشتالة فقبلها عنهم، ونزل سلطان غرناطة أبو عبد الله محمد عن الحمراء، واستولى النصارى عليها في ربيع الأول سنة 897 هـ (يناير 1492م).

استسلمت غرناطة ووقع أبو عبديل معاهدة 21 محرم 897هـ/ 25 نوفمبر1491م، ودخلها الملكان الكاثوليكيان بداية يناير/كانون الثاني 1492م بعد أن تسلما مفاتيحها، وفي المقابل تحصل محمد الثاني عشر (أبو عبديل) على ضيعة بالبشرات قرب مدينة جيان، ثم فضل الاستقرار بالمغرب حيث توفي سنة 1533م.

والجدير بالذكر أن غرناطة، قبيل سقوطها، استغاثت بكل من الحفصيين وسلاطين المغرب لكن حالة الوهن التي كانوا عليها حالت دون ذلك. واتجهت أيضا إلى مصر تلتمس معونتها أمام الخطر الواقع بها، وقد سبق أن طلبت مساعدتها خلال حرب المضيق (1340-1344م) واقتصر في ذلك الوقت ردّ ملك مصر على التشجيع و الأسف على ما حصل لأهل الأندلس. فأوفد سلطان غرناطة محمد التاسع بن يوسف الأيسر أو الأعسر سفارة إلى سلطان مصر الظاهر جقمق سنة 1440م، وتلتها سفارة أخرى سنة 1464م، ووقع الرد بعبارات طيبة وبهدايا وبالوعود. وفي سنة 1487م استنجدت غرناطة مرة أخرى بمصر في محاولة أخيرة لردّ الهجمة المسيحية العنيفة. لكن في الواقع كانت لحكام مصر انشغالات أخرى وخاصة منها الخطر العثماني الذي مثلته سياسة محمد الثاني بعد استيلائه على القسطنطينية. كما أنه لم يكن في مقدورها القيام بعمل عسكري في إسبانيا، و ذلك لسبب بسيط يتمثل في ضعف أسطول دولة المماليك أمام قوة البحرية الحربية الإسبانية. ولكن على الرغم من ذلك، فإن بعض سلاطين مصر حاولوا إنقاذ غرناطة عن طريق الضغط الدبلوماسي، ومثال ذلك تلك السفارة التي أرسلها السلطان الأشرف قايتباي 895هـ/1489م إلى الملكين الكاثوليكيين، يهدد فيها باضطهاد المسيحيين الموجودين في المشرق وبتهديم كنائسهم ومعابدهم إن لم يكفا عن مهاجمة غرناطة. كما بعث سفارة أخرى لملك نابولي الذي، على ما يبدو، كان متحالفا معه ضد العثمانيين، مناشدا إياه التدخل لدى الملكين الكاثوليكيين لكف هجماتهما على الأندلس، متوعدا هذه المرة بمنع الحجاج المسيحيين من بلوغ بيت المقدس. غير أن هذه المحاولة باءت بالفشل، ولم

يفت الملكان الكاثوليكيان أن يبعثا بسفارة إلى سلطان مصر قنصوه الغوري سنة 1501م. واستطاع السفير الإسباني بادرو مارتير أن يسترضي سلطان مصر ويزيل التوتر السياسي بين الدولتين. وهكذا سقطت مملكة بني نصر أو بني الأحمر في غرناطة آخر معقل للإسلام في إسبانيا، وأجبر المسلمون بعد سنوات قليلة من معاهدة التسليم على الخروج من الأندلس التي حكموها وعمروها طيلة ثمانية قرون.

أدى الاستيلاء على الأندلس إلى خروج المسلمين خاصة من داخل المدن المستحوذ عليها. مع العلم أن تركهم للأندلس بدأ منذ أن قرر المسيحيون طردهم إثر ثورة مرسية (1264-1266م)، ففي ذلك الوقت فضل الكثير من مسلمي شرق الأندلس الهجرة إلى غرناطة أو إلى بلاد المغرب وبصفة خاصة إلى إفريقية الحفصية.

وبعد السقوط بقي عدد قليل من المسلمين بقشتالة، أما بمملكة الأرغون فعددهم كان محترما وخاصة ببلنسية حيث بلغت نسبتهم قرابة 30 بالمائة من السكان. واستقر أغلبهم بالمناطق الريفية حيث اهتموا بالفلاحة، واختص من كان بالمدن في حذق بعض المهن الحرفية كالبناء وصنع الأحذية. وقد مكنت معاهدة التسليم المسلمين من المحافظة على دينهم ومساجدهم وأسلحتهم وخيولهم وقضاتهم وعاداتهم وقوانينهم. لكن بعد سنوات فقط حاول الإسبان تنصيرهم مانحين إياهم بين 1499 و1501م امتيازات وخاصة للأعيان منهم، وكلف بهذه المهمة كبير أساقفة كنيسة طليطلة الكردينال فرانشسكو خيميناز دي سيسنيروس، مستعملا في الآن نفسه سياسة الترغيب والترهيب، إلا أن النتائج كانت دون آمال حكام إسبانيا. ففي سنة 1500م قامت ثورة بالبيازين وامتدت إلى رندة رغم وعود الملكين الكاثوليكيين اللذين غيّرا فورا من سياستهما غير مكترثين بمعاهدة نوفمبر/ تشرين الثاني 1491م. فبداية من سنة 1502م بدأت حملة كبرى لتنصير مسلمي الأندلس، الذين أصبحوا يسمون بالموريسك، فصدر مرسوم يجبرهم على التنصر أو الهجرة، خاصة لمن كان يعيش داخل مملكة قشتالة، إذ وقع استثناء موريسكيّي مملكة أرغون لدورهم داخل المناطق الريفية، فاختار الكثير التنصر. وانطلقت حملة بمنع الكتب الدينية والذهاب إلى الحمامات، ثم بلغت حدّ منع المسلمين من التكلم باللغة العربية. وفي سنة 1526م طالت حملة التنصير هذه الأرغون واشتدّ الضغط على الجالية الموريسكية، التي حافظت أغلبيتها، سريا، على هويتها ودينها، مما أدى إلى ثورات مثل التي جدت بغرناطة سنة 1568م، واحتمى الموريسك بالجبال المجَاورة، وكانوا قرابة 4000 ثائر، فكانت ردة فعل المسيحيين عنيفة جدّا ضدّ موريسكيي المدن الإسبانية خاصة، وأخذ حكام إسبانيا يفكرون في طردهم وهو ما حدث فعلا سنة 1609م.

أ.د. أحمد مختار العبادي
جامعة الإسكندرية

مراجعة : أ. محمد الهادي بن سعيد
(كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية - تونس)

نصوص معاهدة تسليم غرناطة في 25 نوفمبر/ تشرين الثاني 1491م/21 المحرم سنة 897هـ

بلغت مواد هذه المعاهدة أكثر من خمسين مادة، وأهم ما جاء فيها ما يلي :

1- أن يتعهد ملك غرناطة والقادة والزعماء وسكان غرناطة والبشرات والفقهاء، والوزراء، والعلماء، وكافة الناس في غرناطة والبيازين وأرباضهما بأن يسلموا طواعية واختيارا إلى الملكين الكاثوليكيين أو إلى غيرهما من ينتدبانه من رجالهما، وذلك في ظرف ستين يوماً تبدأ من تاريخ توقيع هذه المعاهدة، قلاع الحمراء والحصن وأبوابها وأبراجها وأبواب غرناطة والبيازين، على ألا يسمح لنصراني أن يصعد إلى الأسوار القائمة بين القصبة والبيازين حتى لا يكشف أحوال المسلمين. وأن يعاقب من يفعل ذلك. وضماناً لسلامة هذا التسليم، يقدم الملك المذكور إلى جلالتهما، قبل تسليم الحمراء بيوم واحد، خمسمائة شخص صحبة الوزير ابن كماشة، من أبناء وإخوة زعماء غرناطة والبيازين، ليكونوا رهائن في يديهما لمدة عشرة أيام تصلح خلالها الحمراء، وفي نهاية هذا الأجل يرد أولئك الرهائن أحرارا. وأن يقبل جلالتهما ملك غرناطة وسائر القادة والزعماء وسكان غرناطة والبشرات وغيرهما من الأراضي، رعايا تحت حمايتهما ورعايتهما.

2- حينما يرسل جلالتهما رجالهما لتسلم الحمراء المذكورة، فعليهم أن يدخلوا من باب العشار ومن باب نجدة وعن طريق الحقول الخارجية، وألا يسيروا إليها من داخل المدينة عندما يأتون لتسلمها وقت التسليم متى تم تسليم الحمراء والحصن، يرد إلى الملك المذكور مولاي أبى عبد الله ولده المأخوذ رهينة لدى الملكين الكاثوليكيين، وكذلك يرد سائر الرهائن المسلمين الذين معه وسائر حشمه الذين لم يعتنقوا النصرانية. يتعهد جلالتهما وخلفاؤهما إلى الأبد، بأن يترك الملك المذكور مولاي أبو عبد الله، والقادة والوزراء والعلماء والفقهاء والفرسان وسائر الشعب تحت حكم شريعتهم، وألا يؤمروا بترك شيء من مساجدهم وصوامعهم، وأن تترك لهذه المساجد مواردها كما هي.

3- أن يقضى بينهم وفق شريعتهم وعلى يد قضاتهم، وأن يحتفظوا بتقاليدهم وعوائدهم.

4- يسمح لسكان غرناطة والبيازين والبشرات وغيرهم ممن عبروا إلى المغرب أن يعودوا خلال الأعوام الثلاثة التالية، وأن يتمتعوا بكل ما يتضمنه هذا الاتفاق.

5- يحقّ لتجار غرناطة وأرباضها والبشرات وسائر أراضيها أن يتاجروا في سلعهم آمنين، وأن يعبروا إلى بلاد المغرب ويعودوا، ولهم دخول سائر النواحي التابعة لجلالتي الملكين المسيحيين، ولا يدفعون من الضرائب إلا ما يدفعه النصارى.

6- إذا كان أحد النصارى قد اعتنق الإسلام، ذكراً كان أو أنثى، فليس من حق أحد أن يهدده أو يؤذيه بأية صورة، ومن يفعل ذلك يتعرض للعقاب.

7- إذا كان مسلم قد تزوج نصرانية اعتنقت الإسلام، فلا ترغم على العودة إلى النصرانية، بل تسأل عن ذلك أمام المسلمين والنصارى، ولا يرغم أولاد الروميات ذكوراً كانوا أو إناثا على اعتناق النصرانية.

8- لا يرغم مسلم أو مسلمة قط على اعتناق النصرانية.

9- لا يدفع ضرائب عن الأملاك والأراضي السلطانية، بعد انتهاء السنوات الثلاث المعفاة، إلا ما يجب وفقاً لقيمتها، ومثلما يدفع عن الأراضي العادية. يطبق ذلك أيضا على أملاك الفرسان والقادة المسلمين ولا يحصل عنها إلا ما يدفع عن الأملاك العادية.

10- يختار الحكام والقواد والفقهاء الذين يعينون لغرناطة والبيازين والأراضي التابعة لها ممن يعاملون الناس بالكرامة والحسنى، وممن يحافظون على الامتيازات الممنوحة. وإذا أخل منهم بواجبه عوقب وحلّ محله من يسلك السلوك الحق.

11- إذا وقع نزاع بين نصراني ومسلم أو مسلمة فإنه ينظر أمام قاضٍ مسلم وآخر نصراني، حتى لا يتظلم أحد مما يقضى به عليه.

12- يقوم الملكان في اليوم الذي تسلم فيه الحمراء والحصن، كما تقدم، بإصدار مراسيم الامتيازات للملك أبي عبد الله وللمدينة المذكورة، ممهورة بتوقيعهما ومختومة بخاتمهما الرصاص ذي الأهداب الحريرية، وأن يصدق عليها ولدهما الأمير والكاردينال المحترم دي سيبا، ورؤساء الهيئات الدينية والعظماء والدوقات والمركيزيون والكونتات والرؤساء حتى تكون ثابتة وصحيحة الآن وفي كل وقت.

13- يقوم الملكان بالإفراج عن الأسرى المسلمين، ذكوراً وإناثا من أهل غرناطه، والبيازين وأرباضهما وأراضيهما، إفراجا حراً دون أية نفقة من فدية أو غيرها، وأن يتم الإفراج عن هؤلاء الأسرى في ظرف الخمسة أشهر التالية. وأما الأسرى الموجودون بقشتالة فيفرج عنهم خلال الثمانية أشهر التالية، وبعد يومين من تسليم الأسرى النصارى لجلالتهما يفرج عن مائتين من الأسرى المسلمين منهم مائة من الرهائن ومائة أخرى.

14- لا يدعى أو يؤخذ أي فرد من المسلمين إلى الحرب رغم إرادته، وإذا رغب صاحبا الجلالة استدعاء الفرسان من ذوي الخيول والسلاح للعمل في نواحي الأندلس، فإنه يجب أن يدفع لهم الأجرة من يوم الرحيل حتى يوم العودة.

15- يكون المأمورون القضائيون الذين يعينون لمحاكم المسلمين من المسلمين الآن وإلى الأبد.

16- يكون المتولون لوظائف الحسبة الخاصة بالمسلمين من المسلمين أيضا، ولا يتولاها نصراني الآن وفي أي وقت.

17- فيما يتعلق بشئون الميراث، يحتفظ المسلمون بنظمهم ويحتكمون إلى فقهائهم وفقاً للسنن الإسلامية.

18- تبقى إيرادات المساجد والهبات الدينية، وأية جهات برّ أخرى متروكة لنظر الفقهاء ويتعهد جلالتهما بعدم التدخل في شئون هذه الأموال كما يتعهدان بعدم الأمر بأخذها في أي وقت.

19- لا يدفع المسلمون من الضرائب أكثر مما كانوا يدفعونه لملوكهم المسلمين.

20- لا يؤخذ منهم خيلهم أو سلاحهم الآن أو فيما بعد، سوى المدافع الكبيرة والصغيرة فإنها تسلم.

21- يحقّ لسائر سكان غرناطة والبيازين وغيرهما، الذين يريدون العبور إلى المغرب، أن يبيعوا أموالهم المنقولة لمن شاؤوا، وأنه يحق للملكين الكاثوليكيين شراؤها بمالهما الخاص. يحق للسكان المذكورين أن يعبروا إلى المغرب، أو أن يذهبوا إلى أية ناحية أخرى حاملين أمتعتهم وسلعهم وحليهم من الذهب والفضة وغيرها. ويلتزم

الملكان أن يجهزا في بحر ستين يوماً من تاريخه عشر سفن في موانيهما يعبر فيها الذين يريدون الذهاب إلى المغرب، وأن يقدما خلال الأعوام الثلاثة التالية السفن لمن شاء العبور، وتبقى السفن خلال هذه المدة تحت طلب الراغبين في العبور، ولا يتقاضى منهم خلال هذه المدة أي أجر أو مغرم، وأنه يحق العبور بعد ذلك لمن يشاء، نظير دفع مبلغ دوبل واحد على كل شخص، ويجوز لمن لم يتمكن من بيع أملاكه، أن يوكل لإدارتها، وأن يتقاضى ريعها حيثما كان.

22- لا يرغم أحد من المسلمين أو أعقابهم، الآن أو فيما بعد، على تقلد شارة خاصة بهم.

23- أن يعامل الملك أبو عبد الله المذكور، وسائر السكان المسلمين برفق وكرامة، وأن يحتفظوا بعوائدهم وتقاليدهم، وأن تؤدى للفقهاء حقوقهم المأثورة وفقاً للقواعد المرعية.

24- إذا حدث نزاع بين المسلمين، يفصل فيه وفقاً لأحكام شريعتهم، ويتولاه قضاة المسلمين.

25- وقد ذيلت المعاهدة بما يفيد أن ملكي قشتالة يؤكدان ويضمنان بدينهما وشرفهما الملكي القيام بكل ما يحتويه هذا العهد من النصوص ويوقعانه باسميهما ويمهرانه بخاتميهما وعلى المعاهدة تاريخ تحريرها في 25 نوفمبر/تشرين الثاني 1491م.

المصادر والمراجع

أولاً - المصادر العربية:

- ابن الأحمر، أبو الوليد إسماعيل : مستودع العلامة ومستبدع العلامة، نشر محمد التركي ومحمد بن تاويت، تطوان 1964.
- ابن الأحمر، أبو الوليد إسماعيل : روضة النسرين في دولة بني مرين، طبعة القصر الملكي، الرباط 1962.
- ابن الخطيب، لسان الدين (ت 776هـ/1374م): أعمال الأعلام فيمن بويع قبل الاحتلام من ملوك الإسلام، الجزء الخاص بتاريخ إسبانيا، نشر ليفي بروفنسال، بيروت 1956.
- ابن الخطيب، لسان الدين (ت 776هـ/1374م): الجزء الخاص بتاريخ المغرب وصقلية، نشره أحمد مختار العبادي وإبراهيم الكتاني، الدار البيضاء 1964.
- ابن الخطيب، لسان الدين (ت 776هـ/1374م): اللمحة البدرية في الدولة النصرية، تحقيق محي الدين الخطيب، القاهرة 1374.
- ابن خلدون، عبد الرحمن (ت 808هـ/ 1406م): كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر، الجزء 6و7، نشر دار الكتاب اللبناني، بيروت 1983.
- ابن عذاري، أبو العباس أحمد، (ت أواخر القرن 7هـ/ 13م): البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، تحقيق ج. س. كولان و إ. ليفي بروفنسال ، الطبعة الثالثة ، 4 أجزاء ، الدار العربية للكتاب، بيروت 1983.
- ابن عذاري، أبو العباس أحمد، (ت أواخر القرن 7هـ/ 13م): البيان، الجزء الرابع الخاص بتاريخ الموحدين وبني مرين، نشر ويثي ميراندا ومحمد بن تاويت التطواني، وابراهيم الكتاني، الرباط 1963.
- ابن القاضي، أحمد الفاسي: درة الحجال في غرة أسماء الرجال، الجزء 1 و2، نشر علوش، الرباط 1934.
- ابن مرزوق، الخطيب أبو عبد الله : المسند الصحيح في مآثر مولانا أبي الحسن، نشر ماريا خسوس بيجيرا، الجزائر 1975.
- البغدادي، صفي الدين : مراصد الاطلاع على أماء الأمكنة والبقاع، ثلاثة أجزاء ، القاهرة 1954.
- الحميري، عبد المنعم، (ت حوالي سنة 727هـ/ 1326-1327م) : الروض المعطار في أخبار الأقطار، نشر وترجمة ليفي بروفنسال، القاهرة 1937.
- الزركشي، أبو عبد الله محمد، (ت 883هـ/ 1478م) : تاريخ الدولتين الموحدية والحفصية، تونس 1286.
- السلاوي الناصري، أبو العباس أحمد (ت 1297هـ/ 1897م) : الاستقصاء لأخبار دول المغرب الأقصى، 9 أجزاء ، الدار البيضاء 1954.
- المقري، أبو العباس أحمد (ت 1041هـ/ 1632م) : نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، تحقيق إحسان عباس، الجزء 4، بيروت 1968.

- النبهاني، أبو الحسن الملقي : نزهة البصائر والأبصار، القسم الخاص بتاريخ ملوك بني نصر، نشر جوزيف مولر، ميونخ 1866.
- مؤلف مجهول : نبذة العصر في أخبار ملوك بني نصر، نشر الفريد البستاني وترجمة إلى الإسبانية الأب كارلوس كيروس، العرائش، المغرب 1940.

ثانيًا - المراجع العربية :

- العبادي، عبد الحميد : مجمل في تاريخ الأندلس، القاهرة 1958.
- العبادي، عبد الحميد : صور وبحوث من التاريخ الإسلامي، القاهرة 1995.
- العبادي، عبد الحميد : دراسات في تاريخ المغرب والأندلس، الإسكندرية 1968.
- العبادي، عبد الحميد : مملكة بني نصر في غرناطة ودورها الحضاري ، كلية التربية الإسلامية، الكويت1987.
- العبادي، عبد الحميد : صورة من حياة الحرب والجهاد في الأندلس ، منشأة المعارف، الإسكندرية 2000.
- العبادي، عبد الحميد : سياسة ابن الخطيب المغربية، مجلة البينة، العدد الأول، مايو، الرباط، المغرب 1962.
- عبد الله ، محمد جمال الدين : المسلمون المنصّرون أو المورسكيون الأندلسيون، القاهرة 1991.
- عبادة، كحيلة : أندلسيات، القاهرة 1989.
- عنان، محمد عبد الله : دولة الإسلام في الأندلس، من العصر الأول إلى العصر الرابع، ، 6 أجزاء ، القاهرة 1990.
- الطالبي، محمد : الهجرة الأندلسية إلى إفريقية أيام الحفصيين، دراسات في تاريخ إفريقية وفي الحضارة الإسلامية في العصر الوسيط، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بتونس، السلسلة 4، مجلد 26، ص 165-213، تونس 1982.

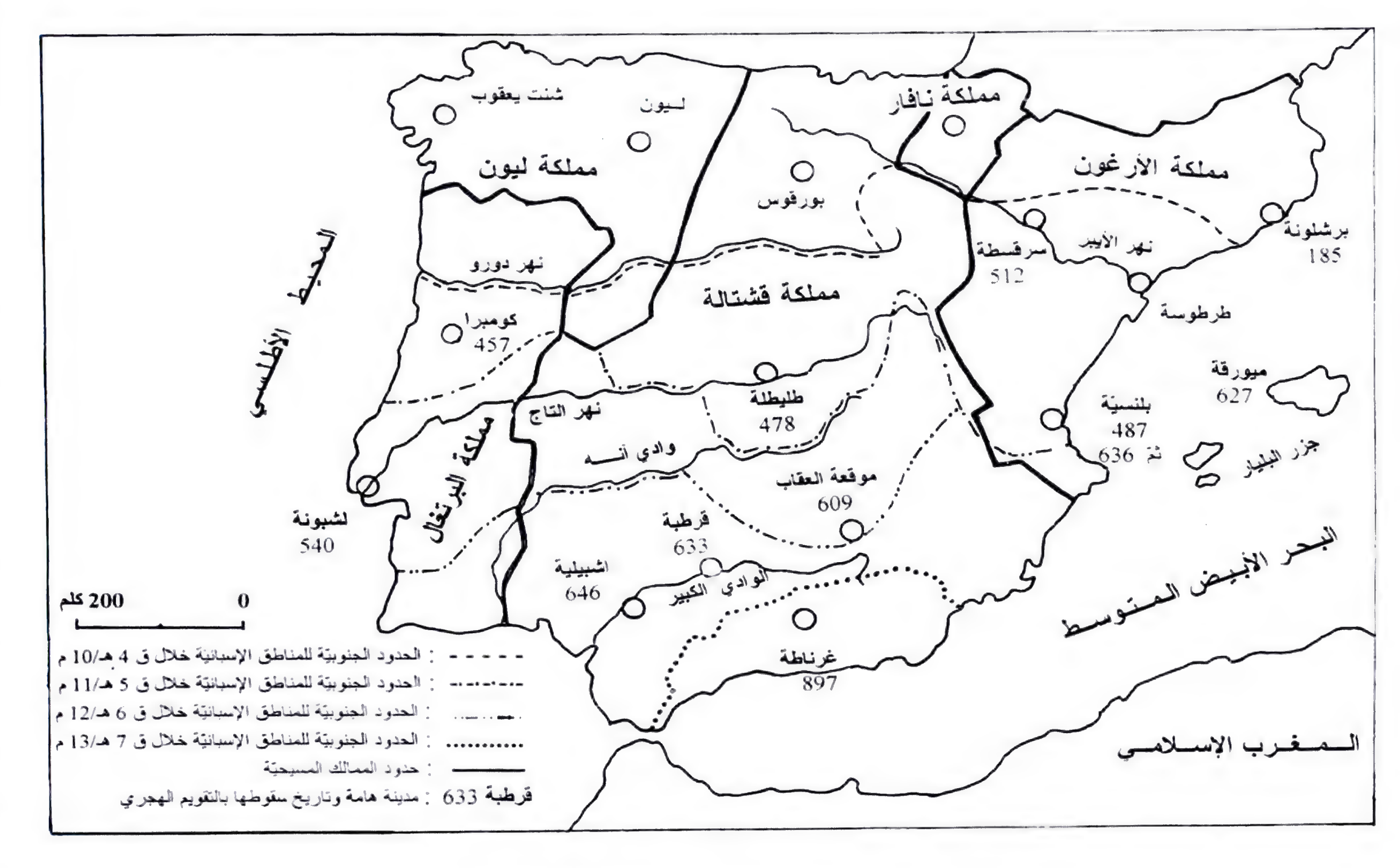
ثالثًا - المراجع الأجنبية:

- Al Abbadi, A. M. : El reino de Granada en la época de Muhamamed V, Madrid , Instituto de Estudios Islamicos, 1973.
- Al Abbadi, A. M. : Algunos aspectos de las relaciones historicas hispano - egipcias, Boletin de l’ embajada de Egipto en Madrid, 1953.
- Alarcon, Garciay Linares : Los documentos arabes diplomaticos del Archivo de la Corona de Aragon, Madrid, 1940.
- ARIE, Rachel : L’Espagne musulmane au temps des Nasrides (1232-1492) Paris , Ed. E. de Boccard, 1973.
- BALARD. M. GENET, J-Ph. ROUCHE, M. : Le Moyen Age en Occident, Hachette, Paris, 1990.
- BENNASSAR, Barthol : Histoire des Espagnols, T. I, 1ère éd, Paris, Colin, 1985.

- BEN SAID, Med El Hédi : La guerre du Détroit : son impact sur la. Couronne d'Aragon de 1338 à 1340, Les Cahiers de Tunisie, t. 43, n° 155-156, pp. 423-445, 1991.
- BRESC, Henri : Les Chocs des reconquêtes et de la Croisade, in,Etats, sociétés et cultures du monde musulman médiéval, éd. Nouvelle Clio, P.U.F.Paris, t. I, p. 173-203, 1995.
- CANELLAS, Angel : Aragon y la empsesa del Estrecho en el siglo XIV, Estudios de Edad Media de la Corona deAragon, 2, Zaragoza, p. 7-73, 1946.
- CLOT, André : L'Espagne musulmane. VIIIe-XVe siècle, Paris, 1999.
- De Castries : Les sources inédites de l'histoire du Maroc, du Portugal et de l' Espagne, Madrid, vol. I, 1921.
- Dozy , Reinhart : Supplément aux dictionnaires arabes, Leyde, 2 tomes, 1927.
- DUFOURCQ, Charles Emmanuel et GAUTIER-DALCHE Jean : Histoire économique et sociale de l'Espagne chrétienne au Moyen Age, éd. Armand Colin, Paris, 1976.
- FERRER I MALLOL, Maria Teresa : Els sarraïns de la Corona catalano-aragonea en el segle XIV. Segregacio i discriminacio, Barcelona, C.S.I.C., 1987.
- FERRER I MALLOL, Maria Teresa : La frontera amb l'Islam en el segle XIV. Cristians i sarraïns al Pais Valencia, Barcelona, C.S.I.C., 1988.
- FERRER I MALLOL, Maria Teresa : Les aljames sarraïnes de la governacio d'Oriola en el segle XIV, Barcelona, C.S.I.C., 1988.
- GARCIN, J.C. et autres : Etats, sociétés et cultures du monde musulman médiéval, éd, Nouvelle Clio, P. U. F, Paris, 1995.
- GERBET, Marie - Claude : L'Espagne au Moyen Age. Ve-XVe siecle, éd. Armand Colin, Paris, 2000.
- GIMENEZ SOLER, A., : La corona de Aragon y Granada, Boletin de la Real Academia de Buenas Letras de Barcelona, IV, pp. 200-225, 271-298, 342-375, 1907-1908.
- GUICHARD, Pierre, : L'Espagne des Amirides et des princes des Tayfas , Les Almoravides , Les Almohades et La poussée

européenne et les musulmans d'Occident, in, Etats, sociétés et cultures du monde musulman médiéval. éd. Nouvelle Clio, P.U.F., Paris, t. I, pp. 49-80, 152-167, 205-232, 281-214, 1995.

- GUICHARD, Pierre, : Al Andalus ,éd .Hachette, Paris, 2000.
- HUICI MIRANDA, A., : Las grandes batallas de la Reconquista durante las invasiones africanas (almoravides, almohades y benimerines), Madrid , Instituto de Estudios Africanos (C S I.C), 1956.
- LOPEZ PEREZ, Maria Dolores : La Corona de Aragon y el Magreb en el segle XIV (1331-1410), C.S.I.C., Barcelona, 1995.
- LUIS GARCIA, Garcia : Una embajada de los Reyes Cotolicos a Egipto (Pedro Martir), Valladolid, 1947.
- PEREZ DE HITA, Gines: Guerras civiles de Granada, 2 tomos, Madrid, 1915.
- SERRANO DAURA, Josep : Notes sobre els moriscos als dominis de l'Ordre de l'Hospital a la Ribera de l'Ebre, in, Quaderns d'Historia Tarraonense, XII, 1993.
- ZURITA, Jeronimo : Anales de La Corona de Aragon, édition préparée par Angel CANELLAS LOPEZ, Sarogossa, Institucion Fernando el Catolico C.S.I.C. (version électronique préparée par JAVIER ISO), 1967-1986.



خريطة حركة الاسترجاع المسيحي في الأندلس

(جـ) الموريسكيون

المقدمة :

وكان عرف المسلمون الذين بقوا بإسبانيا بعد سقوط غرناطة سنة 898هـ/1492م بالموريسكيين أو الموريسكوس "moriscos" أو المسلمين الأصاغر أو العرب المتنصرين. واعتنق هذا الشعب المغلوب النصرانية طواعية أو كرها، ظاهريا أو باطنيا. وبذلك أصبحت الأمة الأندلسية أقلية منبوذة وجالية مهمشة وطائفة جديدة.

ارتبطت حياة الموريسكيين ارتباطا وثيقا بالوضع الأوروبي والنزاع العثماني الإسباني في البحر الأبيض المتوسط، لذلك أخذت مسألة الموريسكيين أبعادا سياسية وعسكرية واسعة.

اتسمت الفترة الممتدة من سقوط غرناطة إلى نفي الموريسكيين سنة 1018هـ/1609م بعدّة أحداث هامّة : بداية الاضطرابات الاجتماعية والدينية انطلاقا من سنة 923هـ/1517م نتيجة لحركات الإصلاح الديني ومناهضة الكنيسة الكاتوليكية لها، اندلاع الثورات بالأراضي المنخفضة والحروب الإيطالية ضدّ النفوذ الإسباني وتنشيط دسائس المملكتين الفرنسية والإنجليزية بهدف اقتلاع الأراضي الخاضعة للإمبراطورية الإسبانية وإفلاس الخزينة الإسبانية سنة 983هـ/1575م بالرغم من الأموال الطائلة التي كانت تدرّها المستعمرات الأمريكية بداية من سنة 900هـ/ 1494م.

وبالرغم من انتصار الأسطول الإسباني على الأسطول العثماني في معركة ليبانت Lépante سنة 979هـ/1571م فإنّ إسبانيا لم تتمكّن من تدعيم نفوذها في البحر الأبيض المتوسّط أمام التوسّع العثماني.

نزحت آلاف من الموريسكيين بداية من سنة 1018هـ/1609 م إلى عدّة مناطق من العالم، وتركوا بصمات عديدة في العادات والتقاليد والأسماء والفن والفلاحة والصناعات ما زالت قائمة إلى اليوم، ولعبوا دورا سياسيا وعسكريا واقتصاديا واجتماعيا ودينيا كبيرا في المناطق التي احتضنتهم.

1- نتائج الاستيلاء على غرناطة وسقوط دولة بني نصر :

(أ) السياسة الإسبانية تجاه المسلمين ونتائجها :

اتجهت سياسة الدولة الإسبانية بإيعاز ومساعدة الكنيسة نحو القضاء على الإسلام والمسلمين الذين أصبحوا في نظر السلطة الإسبانية مدجّنين وذلك عن طريق التنصير أو التمسيح والتوسع.

- فقدان السيادة :

انجرّ عن سقوط غرناطة فقدان السيادة الإسلامية وضياع الاستقلال وطغيان الدولة المسيحية والاضطهاد الديني والاجتماعي المسلط على الأقلية المسلمة المغلوبة. وقد تفطن إلى ذلك موسى بن أبي الغزان أشجع فرسان غرناطة:

"أتعتقدون أن القشتاليين يحفظون عهودهم ؟ إن ما ينتظركم شرّ الإهانات، والانتهاك، والرق، ينتظركم نهب منازلكم، واغتصاب نسائكم وبناتكم، وتدنيس مساجدكم...".

- تحوير العهود وتعديل المعاهدات : قامت السلطة المدنية والدينية بالتراجع في الضمانات الممنوحة إلى المسلمين إثر تسليم غرناطة عن طريق تأويل وتحوير وتعديل وخرق المعاهدات والعهود المتفق عليها. ونتيجة لذلك منعت إقامة الشعائر الدينية وأغلقت المساجد.

- بيع الأملاك :

اضطرّ أعيان المسلمين بعد تسليم غرناطة إلى بيع أملاكهم والتخلي عن أرزاقهم لفائدة الأشراف والنبلاء المسيحين الذين زحفوا على المملكة للتوطن والاستثمار.

- إجبار المسلمين على السكنى في أحياء خاصّة :

ألزم قرابة 40.000 مسلم على الاستقرار في أحياء خاصّة تسمّى "موريرية" « Morerias » مفصولة عن الأحياء النصرانية.

- التنصير والتمسيح :

انتهجت الكنيسة في البداية سياسة المكر والمراوغة والمخادعة وذلك بالإغراء والوعظ والإقناع والتأثير، من ذلك أنّ الكردنال خمينث دي ثسنروس جمع الفقهاء ودعاهم إلى اعتناق النصرانية بعد أن أغدق عليهم الهدايا، فقبل بعضهم طمعا أو خوفا.

غير أنّ هذه الوسائل لم تنجح، فانتهجت السلطة السياسية والدينية أسلوب القوّة والعنف والمطاردة المنظمة والاضطهاد وفرض التنصير الإجباري بهدف إدماج المسلمين في المجتمع المسيحي وضمّهم إلى الوطن. وتوالت نتيجة لذلك القوانين والأوامر المرهقة ووسائل التضييق والعنف، فتكبّد من جرائها المسلمون المظالم والمعاناة والقهر.

وقد نقل إلينا صاحب الرواية المجهولة المؤرخة في سنة 947هـ/ 1540م بعنوان "أخبار العصر في انقضاء دولة بني نصر" نماذج من هذه المظالم.

- قوانين التنصير الإجباري : وصدر خلال الفترة الممتدة من سنة 905هـ/1499م إلى سنة 1018هـ/ 1609م سبعة مراسيم تنصّ على:

- التنصير الجبري ومنع الإسلام بإسبانيا ومعاقبة كلّ موريسكي يرفض التنصير

- تحريم حمل السلاح من قبل الموريسكيين وبيع الأملاك دون ترخيص ملكي مسبق.

- اختراق حدود مملكة غرناطة، وارتداء الملابس الإسلامية واستعمال الحجاب والنقاب.

- إجبار الموريسكيين على حمل شارة زرقاء فوق القبعة، وفتح المنازل أيام الجمعة والأعياد، ومنع الحفلات وإنشاد الأغاني الإسلامية واستعمال الأسماء والألقاب العربية والإسلامية وإقامة الحفلات الدينية والأعياد واستعمال الكتب العربية.

لذلك وقع جمع الكتب في غرناطة وإحراقها وإتلاف كلّ ما هو مكتوب بالعربية في ميدان الرملة بحضور السلطات الدينية والدنيوية والأهالي في جوّ حماسي. كما صدر قانون يمنع الموريسكيين من بيع الحرير والذهب والفضة والأحجار الكريمة وكذلك منع الختان وفرض التعميد.

- طمس المعالم الدينية الإسلامية : وإلى جانب ذلك فقد تمّ تحويل المساجد إلى كنائس

وتهجير المسلمين الموجودين في مملكة غرناطة إلى مناطق الشمال خشية احتشادهم وتجمّعهم.

- مشاهد معاصرة حول التنصير : يذكر محمد بن عبد الرفيع بن محمد الشريف الحسيني الجعفري المرسي الأندلسي المولود بجيان والمهاجر إلى تونس قبيل النفي بقليل والمتوفى سنة 1052هـ/1652م، وصاحب كتاب "الأنوار النبوية في آباء خير البرية" الذي حرّر بتونس في سنة 1044هـ/1644م ما يلي: "ثمّ بقي العدو يحتال بالكفر عليهم غصبا، فابتدأ يزيل لهم اللباس الإسلامي والجماعات والحمامات والمعاملات الإسلامية شيئا فشيئا مع شدّة امتناعهم والقيام عليه مرارا وقتالهم إياه، إلى أن قضى الله سبحانه! ما قد سبق في علمه، فبقينا بين أظهرهم وعدوّ الدين يحرق بالنار من لاحت عليه أمارة الإسلام ويعذبه بأنواع العذاب، فكم أحرقوا وكم عذبوا وكم نفوا من بلادهم وضيعوا من مسلم! فإنّا لله وإنا إليه راجعون !". ويضيف حامد مصرف في مذكرة موجهة إلى هنري الرابع من قبل موريسكيي إسبانيا ما يلي: "...غير أن الملكين لم يلتزما بأقوالهما، إذ عندما وقع الغزو الأخير لأهل مملكة غرناطة، لم يكتفيا بتنصيرهم بالقوّة بل أرادا أيضا إجبارهم على التخلي عن لغتهم وأسمائهم ولباسهم العربي، ممّا دفع أهل مملكة غرناطة إلى الثورة وحدهم وبقليل من السلاح، إذ وقع تجريدهم منه سابقا، وحاربوا الملك فيليب (الثاني) الذي مات دون أن يستطيع الانتصار عليهم يوما واحدا... وبذلك فإنّ ملك إسبانيا سلط علينا الكثير من المظالم وما زال يفعل ذلك يوميا، ولم يرض بأن لم يثبت لنا بسلطاتنا العدلية وامتيازاتنا التي منحها أسلافه من الملوك لنا نحن أهالي مملكة بلنسية وأراغون بل وقع إجبارنا على جلبها إلى البلاط في حياة الإمبراطور حيث أحرقت بدون أيّ ذنب من قبلنا ووقع التعجيل بتعميدنا بالقوّة. وبعد مدّة قصيرة وقع تجريدنا من سلاحنا...".

إذن يتبيّن من خلال القوانين والأوامر والوسائل أنّ السلطة الإسبانية كانت تهدف إلى تجريد الجالية الموريسكية من مقوّمات شخصيتها المبنية على الدّين واللغة والثقافة والذاكرة والأرض، وطمس المعالم الحضارية، ومحو الآثار المادية والمعنوية عن طريق العنف. ورغم عمليات التنصير المفجعة فإنّ الموريسكيين بقوا مع ذلك مسلمين روحيا وباطنيا.

ولتحقيق هذه الأهداف بكلّ سرعة وبكلّ جدوى، عملت السلطة الإسبانية على قطع الروابط بين الموريسكيين والمسلمين في الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط عن طريق التوسّع الاستعماري.

(ب) توسيع رقعة النفوذ المسيحي بالضفة الجنوبية للمتوسّط:

تنفيذا لهذه الأهداف ولوضع حدّ لنجاح التوسّع العثماني السريع في أوروبا وإفريقيا وآسيا (احتلال بلغراد وردوس وحصار فيينا، وفتح مصر وبلاد الشام وفلسطين والعراق وفارس واليمن وبلاد الخليج...)، وتصديّا للحملات الجهادية الإسلامية ضدّ الشواطئ والسفن الإسبانية، وامتدادا لاحتلال مملكة غرناطة وإخضاعها للسلطة المسيحية الإسبانية، بدأ الإسبان يعملون على احتلال سواحل شمال إفريقيا (المرسى الكبير سنة 911هـ/1505م، وهران، الجزائر، بجاية سنة 915هـ/1509م، الصخرة سنة 914هـ/1508م، تونس سنة 941هـ/1534 م).

وتتويجا لهذه السياسة العدائية الإسبانية، قام الملك شارل كانت (شارل الخامس) بقيادة حملة عسكرية كبيرة ضدّ مدينة الجزائر سنة 948هـ/ 1541م، غير أنّ الأسطول الإسباني تحطم إثر اندلاع زوابع بحرية شديدة بالقرب من الشواطئ الجزائرية. وقد شارك في هذه الحملة ضدّ مدينة الجزائر 24 000 جنديٍ و330 12 بحّارا و156 سفينة. وقد أدّت هذه الحملة إلى هلاك وتشتت أغلب الجنود والبحارة وتحطم جانب من الأسطول. وقد ترك فشل محاولة غزو مدينة الجزائر التي أصبحت عاصمة للإيالة العثمانية منذ سنة 924 هـ/1518م أثرا كبيرا في البلاط الإسباني. لذلك فكّر الإمبراطور الإسباني بعد هذه الهزيمة في احتلال تونس سنة 942هـ/1535م.

وإضافة إلى هذه الهزيمة والكارثة، فقد شاهدت إسبانيا عدّة انتفاضات وثورات موريسكية هدّدت استقرارها وتركت جروحا عميقة في المجتمع الإسباني.

(جـ) الانتفاضات والثورات:

نتيجة لسياسة الاضطهاد والقمع والوضع المتردّي والمأساوي الذي كان سائدا، أعلن الموريسكيون العصيان، وجنحوا إلى الثورة للتخلص من القيود المجحفة التي كبّلتهم. وظهرت عدّة محاولات للتمرد المسلح والثورة والانتفاضة خلال سنتي 906هـ/ 1500م و 976هـ/1568م. وتعدّ ثورة البشرات بنواحي غرناطة أكبر ثورة موريسكية. وقد شهدت جبال البشرات الوعرة التي أصبحت ملاذا آمنا للموريسكيين بعد سقوط غرناطة أعنف مظاهر المقاومة المسلحة والمعارك الطاحنة، ودامت هذه الثورة من سنة 976هـ/1586م إلى سنة 978هـ/ 1570 م بقيادة الحبقي وفرج بن فرج ومحمد بن أمية وابن عبو وتوريخو.

أرسل محمد بن أمية مكاتيب إلى استانبول ومراكش مستنجدا وطالبا العون والمساعدة. وقد لبّت الدولة العثمانية وقرّرت إنجاد الموريسكيّين كما يظهر ذلك في الفرمان الذي وجّه إلى أهالي الأندلس بتاريخ 10 ذي القعدة 977هـ/6 يناير/كانون الثاني 1569م: "لقد أرسلتم إلى سعادتنا عرض حالكم وكيف أنّ الكفار الضّالين ذوي الشعارات المضللة يتآمرون على المسلمين ويمنعونهم من التخاطب باللغة العربية ويكلفون زوجاتهم بما يخالف الشرع الحنيف، مقترفين الظلم والاعتداء تجاههم، ويوجد الآن عشرون ألفا من الرجال غير أنّ عدد الأشخاص الذين لا سلاح لهم وصل إلى مائة ألف كما هو مقرّر وثابت... وقد وجّهت أمرا همايونيا مؤكدا إلى بيلرباي الجزائر ليرسل إليكم كلّ المساعدات سواء كانت بالجيوش المظفرة أو إرسال سائر الأسلحة والمؤونة...".

وقد استعملت إسبانيا لإخماد هذه الثورات أكبر وسائل القمع والقوة والذخيرة، فانهارت الثورة، وسحق الموريسكيون، وقتل محمد بن أمية نتيجة للخيانة والمؤامرة، فهجّر أكثر من 116 000 نسمة، وحوّل الأطفال إلى نصارى، وحمل الكثير منهم إلى التنصر نجاة من الشنق والتعذيب. وتعدّ هذه الثورة خاتم عهد صراع مرير وشاق وطويل من أجل التعلق بالدّين والتشبث باللغة والكيان والشخصية. وبذلك انقرض الشعب الموريسكي وضاعت منه السيادة والاستقلال. وقد لعب ديوان التحقيق Inquisition دورا أساسيا في تدجين الموريسكيين وتذويب مميزاتهم وسماتهم العرقية والحضارية.

(د) ديوان التحقيق وسياسة مطاردة المسلمين :

لبث الموريسكيون إلى غاية إعلان قرار النفي الجماعي سنة 1018هـ/1609م بين الرجاء واليأس، وجنحت السلطة أحيانا إلى اللين والمسالمة. فقد صدر العفو على جميع حيّ المسلمين « moreria » بغرناطة. وبالرغم من ذلك فقد أصبح الموريسكيون محلّ شبهة وإدانة. ووضع حدّ نهائي للعهود التي قطعت لهم بتأمين الأنفس والأرزاق والأموال. وعاشوا تحت وطأة المضايقة والمتابعة والملاحقة والقبض والمراقبة والتجسس والتحقيق والمطاردة المنظمة والقمع والمعاناة والتصفية، نتيجة لسياسة الإرهاب التي سلكها واتّبعها ديوان التحقيق.

- نشأته :

أنشئ ديوان التحقيق أو الديوان المقدّس في البداية بتأييد من العرش الملكي وتحت وطأة الدافع الديني الذي كانت تغذيه الكنيسة الكاثوليكية، بهدف القضاء على كلّ المخالفين والملحدين والكفرة من المسيحيين الماردين على المذهب الكاثوليكي كالمصلحين البروتستانت. وكان يتمّ ذلك باسم تطهير الدين من الكفر والمحافظة على سلامة العقيدة ونقاء المجتمع وحماية الدولة.

- محاكم التحقيق :

أنشأ ديوان التحقيق محاكم عديدة منتشرة في جميع الأراضي الإسبانية وخاصّة على الحدود والثغور. وكان أعضاء هذه المحاكم يتمتعون بسلطة مطلقة وباستقلال تامّ وبحصانة كبيرة وبتأييد شعبي واسع خاصّة تحت حكم الملك فيليب الثالث (1598-1621م)، وكانت أوامرها تنفذ بكلّ صرامة وبكلّ شرعية وسرعة.

- تنظيمه :

كان يشرف على ديوان التحقيق أو الديوان المقدس والمحاكم الراجعة إليه بالنظر المحقق العام الذي كان يتمتع بسلطة واسعة وثقة مطلقة من الملك. لذلك كان يهابه الخاصّ والعام وحتى النبلاء والوجهاء والقواد...

ديوان التحقيق ضدّ المسلمين والموريسكيين:

حرصت السلطة والكنيسة منذ سقوط غرناطة على استعمال ديوان التحقيق ضدّ المسلمين في البداية، ثمّ ضدّ الموريسكيين في النهاية، وأصبح بذلك أداة رهيبة لمطاردتهم وتشريدهم وإبادتهم باسم تطهير الدين والوطن من آثار الإسلام والمسلمين. فكان يراقب حركاتهم، ويستعمل كلّ الذرائع والوسائل لاتهامهم بالكفر والإلحاد، وكان يعتبرهم من الملحدين والكفرة البارزين. وقد اضطرّ العديد من النساء الموريسكيات إلى شنق أنفسهن أو رمي أنفسهن في البئر أو قطع ألسنتهن حتى لا يكشفن عن أسرار عائلتهن. وكان ينشر ضدّهم الحقد والبغض ويحث المسيحيين "الأحرار" والقدامى على البحث عنهم ويعبئ "الرأي العام" ضدّهم. ويتمّ القبض على الموريسكيين غالبا إثر الوشايات فيحالون على المحاكم ويُزَجُّ بهم في السجن بعد أن يؤخذ منهم الاعتراف بالخدعة والتعذيب. ويؤدي الحكم في الغالب إلى مصادرة الأملاك والأرزاق والسجن المؤبد أو الإعدام وإحراق الكتب العربية والإسلامية وقطع جميع علاقات المتّهم مع أهله وجاليته. وكان حكم الإعدام ينفذ في ساحات المدن الكبيرة وسط احتفال رسمي كبير. وقد أثارت هذه السياسة المقيتة كثيرا من السخط والغضب لدى العديد من النبلاء والكتاب

والشعراء الإسبان في ذلك الوقت، واستنكرها العديد من الباحثين الأوروبيين النزهاء في الوقت الحاضر.

ورغم الاضطهاد الذي كان يلاحق الموريسكيين، فقد حرصوا على التسلح بالإيمان والصبر دفاعا عن الإسلام والهوية سرا عن طريق التقية.

(هـ) التقية والتمسك بالدين واللغة :

التقية :

تعدّ التقية من الطرق الناجعة التي تبناها الموريسكيون للحفاظ على الدين والشعائر واللغة. وقد قام الفقيه عبيد الله أحمد بن بوجماعة المغراوي الوهراني بتحرير رسالة وتوجيهها إلى الجالية الموريسكية بإسبانيا. وأراد الفقيه في هذه الرسالة تقديم طريقة لتطبيق الشريعة الإسلامية في بيئة معادية تقوم على مجموعة من النصائح تؤدي إلى القيام بتعاليم الإسلام وشعائره خفية وتسترا، وكان ذلك في غرة رجب 910هـ/28 نوفمبر/تشرين الثاني 1504م: "وإن منعتم فالصلاة قضاء بالليل لحق النهار، وتسقط في الحكم طهارة الماء، وعليكم بالتيمّم ولو مسحا بالأيدي للحيطان، فإن لم يمكن فالمشهور سقوط الصلاة وقضاؤها لعدم الماء والصعيد إلا أن يمكنكم الإشارة إليه بالأيدي... وإن أجبروكم على شرب خمر، فاشربوه لا بنية استعماله، وإن كلفوا عليكم خنزيرا فكلوه ناكرين إياه بقلوبكم، ومعتقدين تحريمه...". وإضافة إلى هذه الشهادة فقد ترك لنا محمد بن عبد الرفيع صورة أخرى عن التقية في كتاب "الأنوار النبوية في آباء خير البرية" :

"... فقد أطلعني الله تعالى على دين الإسلام بواسطة والدي - رحمه الله - وأنا ابن ستّة أعوام وأقلّ، مع أني كنت إذ ذاك أروح إلى مكتب النصارى لأقرأ دينهم، ثمّ أرجع إلى بيتي، فيعلمني والدي دين الإسلام. فلما تحقق والدي - رحمه الله - تعالى ! - أني أكتم أمور دين الإسلام عن الأقارب فضلا عن الأجانب، أمرني أن أتكلم بإفشائه لوالدتي وعمي وبعض أصحابه الأصدقاء فقط، وكانوا يأتون إلى بيتنا فيتحدثون في أمر الدين وأنا أسمع...".

وإلى جانب ذلك فقد حاول ابن عبد الرفيع في كتابه أن ينوّه بالموريسكيين وبصدق إيمانهم وتعلقهم بالإسلام وتمسكهم بشعائره وبشرف نسبهم. فيعدّ هذا الكتاب من الكتب "الملتزمة" والهادفة إلى التأقلم مع أوضاع صعبة وسط بيئة معادية.

وفضلا عن ذلك فقد كتب أحمد بن قاسم الحجري الأندلسي (أفوقاي أو بخرانو) أثرا بالغ الأهمية حول التقية بعنوان "ناصر الدين على القوم الكافرين" الذي حرّر سنة 1051هـ/ 1641م. وكان الحجري يحذق اللغتين العربية والإسبانية. فقد قام بترجمة كتاب حول المدفعية لابن غانم بعنوان "العز والرفعة والمنافع للمجاهدين في سبيل الله بالمدافع". ونظرا لمهارته وحذقه اللغة الإسبانية والترجمة فقد دعاه السلطان المغربي أحمد المنصور الذهبي (986- 1012هـ/ 1578-1603م) ليشتغل بالترجمة في بلاطه.

ويذكر الحجري متحدثا عن التقية لدى الموريسكيين: "...ثمّ ذكرت كيف كان حال المسلمين بين النصارى بعد أن أدخلوهم جميعا - كرها منهم - في دينهم وكانوا يعبدون دينين: دين النصارى جهرا، ودين المسلمين في خفاء من الناس. وإذا ظهر على أحد شيء من عمل المسلمين يحكمون فيهم الكفار الحكم القوي : يحرقون بعضهم كما شاهدت حالهم أكثر من عشرين سنة قبل

خروجي منها".

ويعدّ عمل محمد ريدان "كتاب الأنوار" من نفس هذه الأعمال الملتزمة الهادفة إلى تمجيد الماضي الإسلامي في إسبانيا وتاريخها وحضارتها ودينها الذي أصبح مجرّد طقوس تمارس سرّا.

وتعدّ هذه الكتب تواصلا للمنهج الذي سطره عبد الله بن الصباح الأصبحي المولود بألمرية. وبقي هذا الكاتب بمسقط رأسه بعد سقوطه في يد النصارى سنة 894هـ/1489م. وفضّل بذلك العيش في وطنه رغم احتلاله من قبل المسيحيين. وتعدّ رحلة هذا المدجن "منشاب الأخبار وتذكرة الأخيار" أثرا ملتزما يهدف إلى تقوية الروح الإسلامية وتعزيز القيم الدينية الإسلامية في نفوس المدجنين الذين بقوا مستقرين في إسبانيا تحت السلطة المسيحية.

- التمسك باللغة والأدب الألخميادو :

ينصّ الأمر المؤرخ سنة 973هـ/1565م على وجوب تعلم اللغتين الإسبانية : القشتالية والبلنسية ومنع كلّ طفل متنصر أن يتعلم لغة مخالفة لهما.

كانت اللغة العربية، كما هو الشأن بالنسبة للدّين الإسلامي، تمارس سرّا بين الموريسكيين الذين منعوا من تداولها. وقد تمكّن الموريسكيون بفضل عبقرية الأقلية المغلوبة وإيمانا بالحضارة العربية الإسلامية، وتشبثا بالحياة والتراث، وذودا ودفاعا عن الذاتية والهوية والأصالة، وتجنبا لملاحقة ديوان التحقيق وأساليبه المتشدّدة، من "خلق" واستنباط طرق متعدّدة لمكافحة هذه الحرب الإبادية. فكانت لغة "الألخميادو" "Aljamiado" أي الأعجمية من بين هذه الابتكارات. وهي لغة جديدة استنبطت روحها من اللغة اللاتينية العامية أو القشتالية المحرفة، وذلك بالاعتماد على الحرف العربي أو الحرف اللاتيني.

وقد أظهر الموريسكيون، إلى جانب حذقهم لهذه اللغة، مهارة فائقة في اللغة القشتالية الشائعة آنذاك. وتمكّنوا بفضل ذلك من إنتاج عدّة نصوص هامّة ومتميّزة بأسلوبها القصصي الجذاب ونفسها الشعبي، ممّا سهّل انتشارها وجعلها محلّ دراسة من قبل المختصّين لكونها "نتاج صراع حادّ بين ديانتين وثقافتين متصارعتين" وذات علاقة متينة ووثيقة بالأدب المسيحي المعاصر.

وقد اعتمد هذا الأدب بالأساس على الدين الإسلامي وأحكامه والأدعية والمدائح وقصص الفتوحات الإسلامية والقرآن الكريم. فهو تعبير عن الذّات والهوية. إنّ التمسّك بالدين واللغة جعل الموريسكيين جالية منغلقة على نفسها لا ترغب في الاندماج، لذلك فكّرت السلطة في نفيها.

2 - سياسة الملك فيليب الثالث وصدور مرسوم النفي النهائي :

كانت السلطة الإسبانية ترمي، من خلال عمليات التنصير الإجباري، إلى إدماج الموريسكيين في المجتمع الإسباني المسيحي وانصهارهم وبالتالي الاضمحلال والتلاشي والسحق. ورغم سياسة القمع والاضطهاد والرعب والحقد والمظالم والإهانة والسلب والنهب والاستحواذ على الشخصية وابتزازها واستئصالها وتدجينها واحتوائها فإنها لم تقدر على ذلك. فما هو الحلّ ؟

(أ) بواعث ودواعي النفي :

يتبيّن من خلال النتاج الأدبي والديني والسياسي الإسباني الذي ظهر قبل النفي وبعده أنّ عملية النفي هي نتيجة حتمية لتطوّر تاريخي

منطقي يعتمد على البواعث التالية :

- استحالة التعايش بين طائفتين غير متجانستين.

- علاقة التوتر وروح العداء المتبادل بين الطائفتين المتولدة من الأحقاد والشكوك بين النصارى القدامى والمحدثين.

- جالية غريبة تشكّل شريحة بشرية غير متجانسة مع الإطار العامّ ومع الشعور الوطني والديني الجماعي.

- غياب الشعور بالانتماء إلى أمّة مسيحية مهيمنة والاندماج مع الأكثرية.

- تجمّع الموريسكيّين في أحياء خاصّة والانغلاق على النفس ورفض الاختلاط والتزاوج والتعايش والاحتفاظ بالتماسك والتضامن.

- الإخلال بأمن الأمة ووحدة الأرض والدين والعقيدة واستقرار المملكة وتطوّرها الناتجة عن تآمر الموريسكيين مع أعداء إسبانيا من العثمانيين والفرنسيين والإنجليز...

ولضمان استتباب الأمن والاستقرار والتطور، كان لا بدّ من إزالة الخطر المحدق وذلك بنفي الموريسكيين وإبعادهم عن إسبانيا والتخلص منهم نهائيا. ومن المعلوم أن الملك فيليب الثالث (1007-1031هـ/1598-1621م) لعب دورا بارزا في إصدار مرسوم النفي النهائي وذلك في جمادى الثانية 1018هـ/ سبتمبر/تشرين الأول 1609م تلبية لرغبة ملحة لمطالب الكنيسة، وحفاظا على سلامة ومناعة الدولة ووحدتها الدينية واللغوية والعرقية والثقافية: "قال الملك الكافر، لما كانت السياسة السلطانية الحسنة الجيدة موجبة لإخراج من يكدر المعاش على كافة الرعية النصرانية.. والتجربة أظهرت لنا عيانا، أن الأندلسيين الذين هم متولدون من الذين كدروا مملكتنا فيما مضى، بقيامهم علينا... وعدم رجوعهم رجوعا صالحا من قلوبهم لدين النصرانية... وظهر منهم العناد بعيشهم فيه خفية، واستنجادهم كذلك عون السلطان العثماني». ويتبيّن إذن أنّ اتخاذ قرار النفي جاء بعد فشل محاولات التنصير التي دامت من سنة 906 هـ/1500م إلى سنة 976 هـ/1568 م.

ومن الملاحظ أن قرار النفي الأول صدر في سنة 978هـ/ 1570م وهو يقضي بتهجير الموريسكيين من مملكة غرناطة إلى داخل البلاد ومصادرة أملاكهم وأرزاقهم. وتتابعت قرارات النفي بعد ذلك من سنة 1018هـ/1609 م إلى سنة 1023هـ/1614م. وصدر آخر قرار بالجلاء سنة 1124هـ/ 1712م. هذا مع العلم وأنّ الموريسكيين كانوا يومئذ نصارى في نظر القانون والواقع بدليل أنّهم يتكلمون الإسبانية ويذهبون إلى الكنائس.

والجدير بالذكر أنه قبل إعلان قرار النفي الجماعي الإجباري وتهجير الموريسكيين، اقترح بعض الأحبار المتشدّدين والمتعصبين إرسالهم إلى مناجم أمريكيا الجنوبية الواقعة في المستعمرات الإسبانية أو إغراقهم في البحر أو قتلهم أو استرقاقهم، وذلك بهدف القضاء عليهم نهائيا.

(ب) عدد الموريسكيين المهجرين :

تقدّم لنا الرواية العربية المعاصرة بعض المعلومات عن عدد المهجرين. ومن ذلك أنّ محمد بن عبد الرفيع الشريف الأندلسي المتوفى سنة 1052هـ/1642م صاحب كتاب «الأنوار النبوية» الذي كتب في تونس عام 1049 هـ/1639م يذكر ما يلي: "فخرجوا كلهم سنة سبع عشرة وألف[1608] ووجد في دفاتر السلطان الكافر - أبعده الله -

تعالى! آمين! أن جملة من أخرج من أهل الأندلس كافة، نيف وستماية ألف نسمة كبيرا وصغيرا..".

ويشير المقري المتوفى سنة 1041هـ/1632م في كتابه نفح الطيب ما يلي: "... إلى أن كان إخراج النصارى إياهم بهذا العصر القريب أعوام تسعة عشر وألف [= 1610 م] فخرجت ألوف بفاس وألوف أخرى بتلمسان ووهران...". غير أنّ البحوث التاريخية المعاصرة تقدر عدد الموريسكيين المهجرين بقرابة ثلاثمائة ألف موريسكي أونصف مليون على مجموع 000 319 نسمة أو 000 600 نسمة حسب تقدير سفير البندقية، بينما كان عدد الإسبان المسيحيين يفوق الثمانية ملايين.

ومهما يكن من أمر، فإنّ قرار إجلاء الموريسكيين عن الأندلس بداية من 13 جمادى الثانية 1018هـ/22 سبتمبر/ تشرين الأول 1609م يعدّ كارثة إنسانية كبيرة.

(جـ) صدى النفي ونتائجه:

رحّبت الكنيسة بنفي الموريسكيين واستقبله رجال الدين بالرضا والفخر، اعتبارا إلى أنه انتصار العقيدة ضدّ الكفر والنصرانية ضدّ الإسلام. وقد خلف النفي تقاليد من الاحتفالات الدينية الشعبية. وما زالت تنظم إلى الآن في بعض القرى والمدن الإسبانية نماذج من هذه الاحتفالات بعنوان "المسلمون والمسيحيون" " moros y cristianos". ورغم هذا الاستبشار فقد استقبل قرار النفي بالاستنكار والمعارضة خاصّة من قبل النبلاء ببلنسية.

- ردود الفعل :

أثارت قرارات النفي الجماعي ردود فعل متضاربة لدى النقد الحديث. فيرى البعض أن عملية النفي كانت ضربة شديدة على تطور إسبانيا التي منيت بخسارة فادحة اقتصاديا واجتماعيا جراء هذا السلوك تجاه هذه الأقلية. وقد انجرّ عن هجرة الموريسكيين أثر عميق في الاقتصاد الإسباني وسبّب إخلالا في التوازن الاقتصادي والاجتماعي: جمود النشاط الزراعي وتدهور دخل النبلاء ورجال الكنيسة الذين كانوا يعتمدون على اليد العاملة الموريسكية، وافتقار البلاد من السكان، واضطراب المعاملات.

وقد خسرت إسبانيا نتيجة لهذه الهجرة عملة بارعين وماهرين خاصّة في صناعة النسيج والصوف والحرير والورق والجلود وزراعة السكر والقطن والأرز وفنون البناء والزخرفة. وقد انعكس ذلك في الأشعار الشعبية :

لو يغادر الموريسكيون فجأة
ستبقى المملكة ضائعة فقيرة
لأنّ كلّ تجارة القوم
بأيديهم يدار أمرها

وفي المقولات مثل : " Quien tiene el moro, tiene el oro " أي من يملك العربي أو الموريسكي يملك الذهب.

غير أنّ العديد من الباحثين حاول الدفاع عن التهجير وتبرير النفي باعتباره إجراء ضروريّاً ونتيجة حتمية لتطوّر تاريخي طبيعي أدى إلى تحقيق وتقوية وحدة الجنس والدين واللغة والثقافة. واعتبر البعض أنّ وجود الجالية عائق لكلّ تطور حضاري سليم.

ولم تنته الصعاب والمظالم بالهجرة بل تواصلت، وتكبّد الموريسكيون المآسي والآلام أثناء العبور والاستيطان.

3 - العبور:

مرافئ التهجير :

انطلقت السفن الإسبانية المحملة بالموريسكيين من عدّة مرافئ أهمّها : بلنسية، ألقنت، دانية... نحو فرنسا وإيطاليا والبلدان المغاربية. وتحوّل البعض الآخر إلى عدّة مناطق من البحر الأبيض المتوسّط وأوروبا وأمريكا وآسيا وإفريقيا.

- مرور الموريسكيين بفرنسا :

توجّه مابين 000 40 و000 50 موريسكي إلى فرنسا، واستقرّ بعض الأغنياء منهم بمدينة بيزيي Béziers. غير أنّ معظمهم رحل من فرنسا سنة 1019هـ/ 1610م.

ونظرا للعلاقات الطيبة التي كانت تربط فرنسا بالدولة العثمانية وتوافق المصالح ضدّ إسبانيا العدو المشترك، فقد قامت السلطة العثمانية بعدّة مساع لدى ملك فرنسا عن طريق مبعوثين.

ولعب السفير الفرنسي بإستانبول بيرون دو فالينياك دورا كبيرا لإقناع الملك الفرنسي لتسهيل وتأمين العبور والتحوّل إلى الشواطئ المغاربية واستانبول. وقد تمّ ذلك طبيعيا قبل أن يتمّ اغتيال هنري الرابع ملك فرنسا في 14 مايو/أيّار 1610م. وإثر الاغتيال تعرّض المهجرون إلى مضايقات وعراقيل وعمليات سلب ونهب خاصّة من قبل أصحاب السفن الفرنسية.

ولدينا عدّة شواهد حول شكاوي الموريسكيين ضدّ ربابنة السفن. وترك السفير الفرنسي بإستانبول عدّة شواهد دقيقة حول المصائب والمآسي التي لحقت بالموريسكيين والمتأتية من العداء والحقد، إلى حدّ أن مجلس بلدية ميناء طولون Toulon الفرنسي أخذ قرارا بمنع نزول الموريسكيين.

- مرور الموريسكيين بإيطاليا (البندقية والقرنة) :

تشير بعض الوثائق إلى وجود بعض التجار الموريسكيين بالبندقية وتوجّه قرابة 3000 موريسكي إلى القرنة للاشتغال بالفلاحة. كما تشير الرسالة الموجهة من السلطان أحمد الأول إلى دوق البندقية بتاريخ جمادى الأولى 1023هـ/ يونيو/ حزيران 1614م إلى مرور عدد من الموريسكيين بإيطاليا وتدخل السلطان لفائدتهم «... فلا تسمحوا لأحد أن يتدخل في أمورهم أو يتعرض لهم ولأرزاقهم وأموالهم ودوابهم... ».

4. الاستيطان :

(أ) صلات الموريسكيين بالباب العالي :

وضع الموريسكيون ثقتهم في الدولة العثمانية واعتبروها منقذهم الوحيد باعتبارها القوّة العسكرية الوحيدة القادرة على مناصرتهم. لذلك ربطوا الصلات بها وعملوا كمترجمين ومخبرين وجنود في خدمة الدولة العثمانية. واستقرّوا بالأستانة لشرح مأساتهم ولحشد التعاطف بهدف الاستنجاد والتدخل لإنقاذهم من المحن والمظالم والمضايقات المسلطة ضدّهم من قبل الكنيسة المسيحية بإسبانيا. كما قاموا بإرسال مجموعة من الرسائل المثيرة يشيرون فيها إلى مأساتهم ويناشدون السلاطين بالتدخل. وقد أرسل أهل غرناطة سنة 882 هـ/1477 م سفارة إلى السلطان محمد الفاتح بإستانبول. كما أرسلوا رسالة أخرى إلى سليمان القانوني (926 - 974هـ/ 1520 -

1566م) بتاريخ شعبان 948هـ/ نوفمبر/تشرين الثاني 1541م. وتلقى الباب العالي من أهالي الأندلس رسالة مؤثرة بتاريخ 10 ذي القعدة 977هـ/6 يناير / كانون الثاني 1569م.

(ب) استيطان الموريسكيين بالإمبراطورية العثمانية:

ذكر ابن عبد الرفيع الذي أشرنا إليه سابقا ما يلي: "... خرج منا بعض للمغرب وبعض للمشرق خفية مظهرا دين الكفار - أبعدهم الله ! - فذهب بعض إخواننا إلى مدينة بلغراد من عمالة القسطنطينية العظمى فاجتمع بالوزير المعظم !...".

وحرصت الدولة العثمانية على حسن استقبالهم واحتضانهم وتسهيل إدماجهم في المجتمع العثماني خاصّة في مدن حول البحر الأبيض المتوسّط. ونتيجة لهذا الموقف الإيجابي تجاه الموريسكيين فقد تمّ توطينهم بمنطقة الأناضول وخاصّة بخليج الإسكندرون. كما يتبيّن من خلال فرمان موجّه من الباب العالي إلى باي تونس سنة 1044هـ/1613م: "كنّا قد منحنا مزيد عنايتنا على ما تقتضيه الغيرة الدينية الإسلامية إلى طائفة المدجنين عندما حلوا بالأعتاب السعيدة، وقد طلبوا موطنا لهم في الممالك العثمانية، يتخذونه مقرا لسكناهم، وسمحنا لهم بذلك... "

وتعدّ هذه المناطق التي أقام بها الموريسكيون بالأناضول آمنة لكونها خاضعة مباشرة للإدارة العثمانية ونشيطة لقربها من حلب ووقوعها على طريق عبور قوافل الحج والتجارة.

وقد عملت الإدارة العثمانية على أن يتكفل الموريسكيون بإدارة شؤونهم وأملاكهم عن طريق أمير سنجق تمّ تعيينه من قبلها من بينهم. وبذلك منحت لهم الفرصة لتطوير أوضاعهم والاندماج كليا في المجتمع العثماني عن طريق الاستيطان.

وقد قام السلطان أحمد الأول بهدف إنقاذهم والتخفيف عليهم من المصائب التي تعرضوا لها في إسبانيا "بإفراد حيّ خاصّ بهم بقالاطا Galata بإستانبول وتخصيص أكبر جامع للمهاجرين الأندلسيين".

وإلى جانب ذلك فقد قامت الدولة العثمانية بمساع وجهود حثيثة ومتواصلة لدى دول فرنسا وبريطانيا والبندقية لحسن معاملة الموريسكيين والسماح لهم بعبور أراضيهم من غير تضييقات.

(جـ) استيطان الموريسكيين بأمريكا وإفريقيا وآسيا :

- الموريسكيون في أمريكا :

توجد عدّة إشارات تاريخية حول تحوّل بعض الحرفيين والمهنيين الموريسكيين من إسبانيا إلى المستعمرات الإسبانية بالمكسيك وبوليفيا وكولومبيا وكوبا وغواتيمالا، وذلك في القرنين السادس عشر والسابع عشر للميلاد. وأدخل هؤلاء معهم بعض عناصر الفن المدجن المستعمل خاصّة في الآجر والحديد والخشب. ونجد أمثلة من هذا الفن في كاليفورنيا وفلوريدا والمكسيك الجديدة بالولايات المتحدّة الأمريكية. وقد أشار أرفينج إلى وجود عناصر من الفن المدجن والموريسكي في البناء والعمارة بجهات فلوريدا وجورجيا وكارولينا الجنوبية. ويؤكد كذلك أنّ الموريسكيين البلنسيّين أدخلوا زراعة الأرز إلى منطقتي جورجيا وكارولينا الجنوبية.

- الموريسكيون بإفريقيا :

لعب الموريسكيون دورا بارزا في الحملة

العسكرية المغربية في السودان (أي النيجر ومالي) بقيادة الموريسكي جودر باشا.

- ليبيا :

استقرّت جالية موريسكية بمدينة درنة الليبية وطرابلس ومصراطة. وتذكر بعض المصادر الأدبية الفرنسية أنّ الكاتب الفرنسي أنطوان كارتيي قبض عليه من قبل مجاهد بحري من طرابلس وبقي أسيرا من سنة 1071هـ/1660 إلى سنة 1079هـ/1668م. وأقام بمدينة مصراطة والتقى هناك بوليّ من أصل إسباني اعتنق الإسلام بعد رجوعه من الحج.

- مصر :

توجد عديد الإشارات حول استيطان بعض الموريسكيين ببلاد مصر (الإسكندرية والقاهرة).

- الموريسكيون بآسيا :

توجد بعض المعلومات الضئيلة حول استيطان الموريسكيين ببلاد الشام وشبه الجزيرة العربية والمحيط الهندي كتجار وبحارة.

5 - دور الموريسكيين في تنشيط الجهاد البحري ضدّ السواحل الإسبانية :

بالرغم من صدور قوانين وأحكام متعدّدة تمنع الموريسكيين من السفر والاقتراب من الشواطئ البحرية الإسبانية، فقد تمكّن هؤلاء من تزويد الحملات الجهادية المغيرة العثمانية والمغاربية بالمعلومات المفيدة حول حراسة الشواطئ والثغور وتحركات الأسطول الإسباني.

وفضلا عن ذلك فقد شارك الموريسكيون في هذه المغامرات البحرية التي أخذت طابع الانتقام من العدوّ الإسباني. وقد لبثت هذه الحملات من الشواغل الأساسية للسياسة الإسبانية بعد سقوط غرناطة. وكانت إسبانيا تحرص على منعها والتخلص منها بإنشاء أسطول بحري مهمّته حماية الشواطئ الإسبانية من هذه الغارات المفاجئة. وقد امتازت هذه الغارات بالخدعة والمطاردة والهجمات الخاطفة وسرعة التنفيذ ودقته، اعتمادا على سفن شراعية خفيفة وسريعة وصغيرة. وكان الهدف الأساسي من هذه الحملات تحقيق الغنائم وتحرير الموريسكيين.

ويمكن أن نذكر من بين المغامرين الموريسكيين ومن أشهر البحارة : بلانكيو، وجواديانو، وسعيد بن فرج الدقالي الغرناطي. وقد ساهم هؤلاء المغامرون في تقوية النزاع العثماني الإسباني في البحر الأبيض المتوسط، علما أنّ النفوذ الإسباني كان يمتدّ إلى مناطق واسعة في شمال وجنوب إيطاليا وعلى ضفاف المتوسّط وجزره.

وقد تمكّن خير الدين وأخوه عروّج بعد الاستيلاء على مدينة الجزائر سنة 923هـ/1517م من القيام بعدّة حملات وغارات ضدّ المواقع الإسبانية، وحرصا على نقل عدّة مئات من الموريسكيين الراغبين في الهجرة إلى المناطق الإسلامية. وقد تمكّن خير الدين من إنقاذ وتهجير نحو سبعين ألفا من الموريسكيين نحو الشواطئ المغاربية. وعمل المجاهدون في البحر في الغالب بتأييد من السلطان العثماني الذي كان يرمي من وراء ذلك إلى إضعاف السلطة الإسبانية وتوسيع رقعة النفوذ العثماني بالمتوسّط.

ولوضع حدّ لهذه الانتصارات العسكرية تدخل الإمبراطور الإسباني شارل كانت وزحف على تونس مستعملا أسطولا يضمّ 400 سفينة و30.000 مقاتل، فاحتلّ المدينة سنة 941 هـ/1534 م وانسحب خير الدين منها.

ورغم هذا الانتصار الإسباني لم تتمكّن السلطة الإسبانية من وضع حدّ لتهجير الموريسكيين ونقلهم من إسبانيا إلى البلاد المغاربية.

6- هجرة الموريسكيين إلى البلاد المغاربية:

يذكر المقري، وقد كان معاصرا لمأساة الموريسكيين، في كتابه "نفح الطيب" الذي حرّر سنة 1040هـ/1630م: "إلى أن كان إخراج النصارى إيّاهم [أي العرب المتنصرين] بهذا العصر القريب أعوام سبعة عشر وألف [1608 م] فخرجت ألوف بفاس، وألوف أخرى بتلمسان من وهران، وجمهورهم خرج بتونس...".

(أ) الاستيطان بالمغرب الأقصى :

هاجرت مجموعات متتالية من الموريسكيين إلى المغرب عندما كان يعيش انقسامات سياسية واجتماعية ناتجة عن ضعف السلطة المركزية فضلا عن الجفاف وتدهور بعض الموارد كالسكر والذهب... وقد حاولت هذه السلطة الاعتماد عليهم لتثبيت نفوذها.

- الحضور الموريسكي بالجيش السعدي :

يظهر من كلام المقري أن الموريسكيين التحقوا بالجيش السعدي واستوطنوا بسلا وقاموا بحملات جهادية شهيرة. وقد قام السلطان عبد الله بن محمد الشيخ (965هـ/1557م- 982هـ/1574م) لأوّل مرّة بانتداب الموريسكيين في الجيش. وشارك الموريسكيون في معركة وادي المخازن الشهيرة سنة 986هـ/1578م، غير أنهم أعلنوا العصيان من أجل الغنائم، فقتل أحمد المنصور الذهبي العديد من زعمائهم ومن بينهم سعيد الدغالي.

- مشاركة الموريسكيين في فتح السودان :

لعب الموريسكيون دورا حاسما في فتح السودان أي مالي والنيجر. فقد أسندت قيادة الجيش إلى قائد جيش الأندلس جودر باشا الذي ساعده محمد بن زرقون وأحمد الحروس الأندلسي وقاسم وردوي الأندلسي. وقد بلغ عدد الرماة الأندلسيين ألف نسمة.

- إنشاء جمهورية جهادية بسلا :

استقرّت جالية موريسكية قادمة من مدينة هورناشوس الإسبانية. وقد استطاعت هذه الجالية تكوين "جمهورية" مستقلة عن السلطة المركزية المغربية خاصّة في الفترة الممتدّة بين 1037هـ/1627م و1051هـ/1641 م تعتمد انتخاب قائد من قبل ديوان مكوّن من 16 عضوا. ولعبت هذه الجمهورية دورا بارزا في الجهاد البحري بالمحيط الأطلسي حيث هدّد بحارتها السواحل الإسبانية والفرنسية والإنجليزية. وقد تمكّن مراد رايس في سنة 1037هـ/1627م من الوصول إلى إسلندا وأمريكا الشمالية.

وبالإضافة إلى هذه الحملات الجهادية المنطلقة من سلا، شاركت عدّة موانئ أخرى مغربية في الجهاد البحري ضدّ القوى النصرانية في هذا النشاط ومنها العرائش، وتطوان، وباديس حيث كان الجهاد مركزا أساسيا في البحر الأبيض المتوسّط.

- مساهمة الموريسكيين في التراث المغربي:

ساهم الموريسكيون في تطوير بعض الأنشطة أو التقنيات في الفلاحة (الريّ، تركيب عدّة نواعير بفاس ومدّ القنوات بمراكش، وتربية دودة القز) والصناعة (دباغة الجلود وصناعة الحرير والصوف وبناء وترميم السفن) والبناء (الزخرفة

على الجصّ والخشب وخاصة بمدينة شفشاون) والموسيقى. وإلى جانب ذلك فقد أدخل الموريسكيون كلمات ومصطلحات إسبانية في اللغة المغربية.

- أعلام موريسكيون :

استطاع بعض الموريسكيين أن يبرزوا في المجتمع المغربي كسفراء لدى البلاطات الأوروبية كعبد القادر باركو وأحمد بن قاسم الحجري بخرانو ويوسف بسكيانو ومحمد بنيكاس ومحمد الغساني الأندلسي أو كأطباء كالحاج عبد الواحد غريط الأندلسي الطبيب الخاصّ للسلطان مولاي إسماعيل أو كمترجمين كأحمد بن قاسم الحجري الذي ترجم كتاب «العز والمنافع للمجاهدين في سبيل الله بالمدافع».

لذلك لم تكن القبائل المغربية ترتاح إليهم كثيرا وتنعتهم بنصارى قشتالة. ورغم جهود السلطان أحمد المنصور الذهبي الهادفة إلى إدماج هذه الجالية عن طريق فتح المناصب في وجوه الموريسكيين والارتقاء إلى مختلف المناصب الهامّة في الدولة السعدية، فإنه كان يسلك معهم سياسة الحذر. وقد أدّى هذا الإدماج إلى فقدان التفوّق الاجتماعي لهذه الجالية.

(ب) الاستقرار بالجزائر:

مرّت الجزائر بظروف صعبة قبل بداية النزوح الموريسكي الجماعي سنة 1018هـ/1609م، فقد تمّ احتلال المرسى الكبير ووهران سنة 911هـ/ 1505م والجزائر سنة 915هـ/ 1509م وبجاية سنة 916 هـ/1510م من قبل الإسبان. وكانت معظم المدن الساحلية الجزائرية مستقلة عند قدوم خير الدين بربروس في سنة 922هـ/1516م. ومنذ ذلك التاريخ أصبحت الجزائر ولاية عثمانية وقاعدة صلبة للتصدّي في وجه التوسّع الإسباني بالبحر الأبيض المتوسط ومقرّا لدار الهجرة الأندلسية.

- دور الأخوين خير الدين وعروج بربروس في الهجرة :

حرص الأخوان على تسهيل هجرة الأندلسيين وترحيلهم إلى الشواطئ الجزائرية. ففي رسالة موجهة من قبل بعض أعيان مدينة غرناطة إلى السلطان سليمان القانوني سنة 948 هـ/1541 م يمكن أن نقرأ ما يلي: "... وعاثت فينا يد النكاية والإيلام، وخذلنا جيراننا وإخواننا ببلاد المغرب من أهل الإيمان، وقد كان بجوارنا الوزير المكرم، المجاهد في سبيل الله خير الدين وناصر الدين وسيف الله على الكافرين...فاستغثنا به فأغاثنا، وكان سببا في خلاص كثير من المسلمين". ويمكن أن نطلع على عدد المهجرين من قبل خير الدين وعروج من خلال كتاب مجهول بعنوان "كتاب غزوات عروج وخير الدين" يذكر أنه بلغ سبعين ألفا. وكان يتمّ ذلك بشنّ غارات ضدّ السواحل الإسبانية وترحيل الأندلسيين الذين أقاموا شبكة من العلاقات السرية مع المغامرين.

- عدد المهجرين :

تواصلت موجات هجرة الموريسكيين إلى الجزائر بفضل غارات البحارة والمجاهدين والمغامرين، غير أننا لا نملك إحصائيات دقيقة حول هذا الموضوع. ولكن هناك بعض الإشارات التي يمكن أن تفيدنا. من ذلك أنه بين سنتي 935هـ/1528م و992هـ/1584م بلغ عدد هذه الغارات ثلاثا وثلاثين وفاق عدد المهجرين 5800

نسمة. مع العلم أنه إثر انتهاء ثورة البشرات سنة 978هـ/1570م نزح إلى الجزائر ثلاثون ألف نسمة تقريبا. وفاق عدد النازحين سنة 1018هـ/1609م: 159000 نسمة انطلاقا من ميناء دانية وبلنسية والموانئ الواقعة في الأقاليم الشرقية من إسبانيا. وهاجرت أفواج أخرى إبحارا من ميناء مرسيلية الفرنسي والقرنة الإيطالي. وقد بلغ عدد المهجرين إلى مدينة الجزائر 25000 نسمة.

- المدن المستقطبة للمهاجرين :

من المدن والقرى التي احتضنت المهجرين يمكن أن نذكر تلمسان ووهران ومستغانم والمرسى الكبير وأرزيو وشرشال وتنس والجزائر ودلس وجيجل والقليعة والبليدة وعنابة وبرشك ورأس فالكون. ويذكر المقري أنّ البعض منهم تعرّض للتعسف والظلم والنهب "فتسلط عليهم الأعراب ومن لا يخشى الله تعالى في الطرقات، ونهبوا أموالهم. وهذا ببلاد تلمسان وفاس". غير أنّ هذه الحادثة الفريدة أثارت غضب واستنكار الفقهاء وشيوخ القبائل.

- الأثر العمراني :

نتج عن هذا النزوح الهائل نموّ عمراني كبير تمثل في إحياء مدن أصابها الخراب كمدينة برشك، أو إنشاء مدن جديدة كالقليعة والبليدة أو قرى كقرية الأندلس غرب مدينة وهران، أو أحياء جديدة كحيّ ثاغران بالجزائر. وقد تجمّع الموريسكيون في أحياء خاصّة بمدينة تلمسان.

ويرجع الفضل إلى الجالية الموريسكية في بناء عدّة قلاع وحصون كقلعة شرشال وبرج الفنار وحصن باب الوادي بمدينة الجزائر. وفضلا عن ذلك فقد أنشأ الموريسكيون عدّة منشآت مائية كالأسبلة والسواقي. فقد تمكّن المهندس الأندلسي أسطا موسى من جلب المياه إلى مدينة الجزائر.

الأثر الفلاحي :

تدخل الموريسكيون فلاحيا ونشطوا عدّة مناطق أصابها الخراب نتيجة تفشي الأوبئة والمجاعات واضطراب الأمن. وتعدّ سهول متيجة وشرشال ووهران وتلمسان وعنابة من أهمّ المناطق الفلاحية التي شهدت تطوّرا وتغييرا بفضل الموريسكيين، فقد تمّ غرس قرابة 30.000 زيتونة بعنابة من قبل شيخ الأندلس مصطفى كردناش.

ورغم احتفاظها وتداولها اللغة الإسبانية مدّة طويلة، فقد اندمجت الجالية الموريسكية في المجتمع الجزائري، بعد أن فقدت قوّتها وتضاءل نشاطها ونقص عددها ليبلغ السبعين نسمة سنة 1246 هـ/1830 م تاريخ احتلال الجزائر وذلك نتيجة التزاوج وانتشار الأوبئة وتكاثر المجاعات ونقصان الأمن الناتج عن غارات الأعراب والقراصنة الأوروبيين.

(جـ) الاستيطان بإيالة تونس :

- الاستقبال :

هاجر الموريسكيون إلى الإيالة التونسية أيام حكم عثمان داي (1003-1019هـ/ 1594-1610م) الذي فرض الأمن والاستقرار والازدهار بعد الأزمة التي مرّت بها البلاد من جراء الصراع العثماني الإسباني الذي خلف الدمار والركود والخوف. وقد تمّ استقبالهم أحسن الاستقبال. فقد قدّم لهم عثمان داي الحماية والدعم ووفر لهم البذور وأعفاهم من الضرائب مدّة ثلاث سنوات. ويذكر أحمد بن قاسم الحجري الأندلسي ما يلي: «... وبلغ نهاية جميع

الأندلس بصغارهم ثمان مائة ألف مخلوق، أكثرهم خرجوا بتونس وكان عثمان داي أميرا فيها وتكفل أمورهم بالسكنى في المدينة وغيرها من القرى وأحسن إليهم غاية الإحسان.. وكذلك الولي الصالح الشهير سيدي أبو الغيث القشاش».

- العدد ومواطن الاستقرار :

يذكر صاحب كتاب "الأنوار النبوية" ما يلي: «وأمّا الذين خرجوا نواحي تونس، فسلم أكثرهم، وهم لهذا العهد عمروا قراها الخالية وبلادها... ودخلوا في زقاق الأندلس المعروف الآن بهذا الاسم...».

ويذكر ابن أبي دينار (المتوفى بعد سنة 1092هـ/1681م) ما يلي: «وفي هذه السنة [1016هـ/ 1607م] جاءت جالية الأندلس من بلاد النصارى نفاهم صاحب إسبانية، وكانوا خلقا كثيرا فأوسع لهم عثمان داي في البلاد وفرق ضعافهم على الناس وأذن لهم أن يعمروا حيث شاؤوا فاشتروا الهناشير وبنوا فيها واتسعوا في البلاد فعمرت بهم واستوطنوا في عدّة أماكن.ومن بلدانهم المشهورة سليمان وبلي ونيانو وقرنبالية وتركي والجديدة وزغوان وطبربة وقريش الواد ومجاز الباب والسلوقية وتستور. وهي من أعظم بلدانهم وأحضرها والعالية والقلعة وغير ذلك بحيث تكون عدتها أزيد من عشرين بلدا فصار لهم مدنٌ عظيمة...».

ولم يتفق الباحثون حول عدد المهاجرين الذي يتأرجح بين 50.000 و80.000 نسمة. وقد استقر النازحون خاصّة بالشمال الشرقي للبلاد التونسية حول مدينة تونس ومدينة بنزرت وعلى ضفاف وادي مجردة، حيث أنشأوا تجمعات سكانية مستقلة ذات طابع عمراني متميز في التصميم الهندسي المستقيم والمنتظم حول ساحة عمومية متفتحة يلتف حولها الجامع. وحول الساحة تنتظم الحياة الاقتصادية والاجتماعية والدينية والترفيهية (وجود المقاهي بمدينة سليمان وحلبة لمصارعة الثيران أو الكريداcorrida بمدينة تستور). وإلى جانب الإسهام الموريسكي في العمران برزت عدّة إسهامات أخرى في عدّة ميادين حياتية: «...وغرسوا الكروم والزيتون والبساتين ومهدوا الطرقات بالكراريط للمسافرين. وصاروا يعدّون من أهل البلاد».

- التحكم في الماء :

من بين الإسهامات العديدة للموريسكيين التي تطرق إليها الرحالة الأوروبيون والأخباريون التونسيون والدارسون المعاصرون موضوع التغييرات الجذرية التي أدخلها الموريسكيون في المدن والأرياف المحيطة بها. وحصلت هذه التغييرات نتيجة لبناء السدود والجسور وإنزال المياه من الجبال عن طريق القنوات والحنايا.

وانطلاقا من هذه المعلومات الضئيلة المتوفرة، قمنا بإعداد بحوث حول العديد من المنشآت المائية التي أنشأها الموريسكيون ومنها سدّ البطان بمدينة طبربة وسبيل يوسف داي والحنية المائية بمدينة غار الملح والنواعير وقنطرة طريق بنزرت.

وفضلا عن ذلك، فقد قمنا بدراسة المنشآت المائية المتبقية ببعض القرى الأندلسية وذلك في كتابنا "المعالم الأندلسية بالبلاد التونسية" حيث أدرجنا تحليلا مفصّلا من النواحي العمرانية والمعمارية والفنية لبعض المعالم الهامّة.

وإلى جانب هذه المواضيع المتصلة اتصالا مباشرا بالتحكم في الماء ومساهمة الموريسكيين، خصّصنا مقالا حول استعمال الماء بالمساجد الواقعة ببعض القرى الأندلسية، وأكّدنا على الدور الكبير

الذي تلعبه السقوف المائلة المغطاة بالقرميد والمنتشرة بكثرة في هذه القرى في جمع مياه الأمطار.

وفضلا عن ذلك فقد أبرزنا العديد من المعالم الدينية والمدنية التي تمّ إنشاؤها من قبل المهاجرين الموريسكيين.

- المعالم الدينية والمدنية :

قمنا بدراسة معمارية وأثرية وتاريخية لمجموعة من هذه المعالم كقصر مصطفى كردناش بمدينة قرنبالية والمدرسة الأندلسية بمدينة تونس وأبراج غار الملح.

- الأعلام :

من خلال بعض المواضيع التي درسناها، لفت انتباهنا وجود عدد وافر من الموريسكيين الذين لعبوا دورا هامّا في البلاد. فقد قام المهندس محمد غانم بتوسيع جامع سوسة سنة 1086هـ/ 1675م. بينما أنشأ الأخوان أحمد ومصطفى الأسمر مدرسة سيدي الصاحب بالقيروان سنة 1092هـ/ 1681م، وقام سليمان النيقرو ببناء صومعة جامع الزيتونة سنة 1312هـ/ 1894م.

وإلى جانب المهندسين، فقد برز العديد من الموريسكيين كابن غانم المرسي المعروف بالرباش الذي ترك كتابا ثمينا حول المدفعية بعنوان "كتاب العز والمنافع للمجاهدين في سبيل الله بالمدافع". وأما إبراهيم الطيبلي فقد عرف بكتابه "الأنشودة" الذي دافع فيه عن الإسلام والمسلمين. وقد تمكّنت عائلة القسطلي من احتكار أمانة دار السكة من سنة 1150هـ/1737م إلى سنة 1299هـ/1881م. وأما عائلة الإخوة فقد برزت خاصّة في صناعة الشاشية أي القبّعة.

صناعة "الشاشية" :

اتفق الجميع حول إدخال هذه الصناعة بتونس وازدهارها وتطورها بفضل الموريسكيين. ومن المعلوم أنّ هذه الصناعة تمّ احتكارها من قبل الموريسكيين سواء من حيث الإنتاج أو التجارة. وكانت تصنع "الشاشية" أو "الكبوس" في القرى الأندلسية. وإلى يومنا هذا تضمّ هذه الصناعة مجموعة كبيرة من الكلمات الإسبانية المحرفة.

الخاتمة :

عرف الموريسكيون بالبلاد الإسبانية العنف والمطاردة المنظمة والاضطهاد والتنصير الإجباري والنفي الجماعي. ورغم هذه السياسة فقد تشبثوا بدينهم ولغتهم وهويتهم قبل النفي وبعده.

نزح آلاف من الموريسكيين بداية من سنة 1018 هـ/1609 م إلى عدّة مناطق من العالم (إفريقيا، آسيا، أوروبا، أمريكا) وتركوا بصمات في العمران والعمارة والفلاحة والصناعة واللغة والعادات، ولعبوا دورا كبيرا في السياسة والاقتصاد والدين والمجتمع. وقد تمكّنوا من إنشاء جمهورية جهادية بمدينة سلا المغربية، كما استطاعوا أن يبرزوا في عدّة ميادين. ومن أعلام هذه الجالية يمكن أن نذكر جودر باشا وابن غانم وإبراهيم الطيبلي.

أ.د. عبد الحكيم سلامة

(المعهد الوطني للتراث- تونس)

المصادر والمراجع

أولاً - المصادر:

- ابن أبي دينار محمد بن أبي القاسم الرعيني القيرواني (توفي بعد 1092هـ/ 1681م) : المؤنس في أخبار إفريقية وتونس، المكتبة العتيقة، تونس 1967.
- أحمد بن قاسم الحجري الأندلسي (أفوقاي) : ناصر الدين على القوم الكافرين، تحقيق محمد رزوق، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية (1)، الدار البيضاء 1987.
- المقري، أحمد بن محمد التلمساني (المتوفى سنة 1041هـ/1632م) : نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، ج 6، القاهرة 1949.

ثانيًا - المراجع العربية :

- أحمد بوشارب : الجهاد البحري في سلا خلال النصف الأول من القرن 16م (انظر الجهاد البحري في التاريخ العربي الإسلامي، جمعية أبي رقراق، سلا). 1999.
- أنتونيو رودريقاز : كتاب الأنوار (انظر مهن الموريسكيين الأندلسيين وحياتهم الدينية، منشورات مركز الدراسات والبحوث العثمانية والموريسكية والتوثيق والمعلومات، زغوان). 1990.
- جمعة شيخة : بعض المظاهر الدينية في رحلة عبد الله ابن الصباح(انظر مهن، زغوان). 1990.
- رودولفو خيل : ضرورة القيام بدراسات حول الموريسكيين بالمغرب الأقصى (انظر سليمان مصطفى زبيس، عبد الحكيم القفصي، محي الدين البوغانمي، ميكال دي إبلثا - بحوث عن الأندلسيين في تونس، المعهد القومي للآثار والفنون، تونس 1983.
- طربة دلوف : موريسكي أندلسي لاجئ بليبيا (انظر سليمان مصطفى زبيس). 1983.
- فاطمة راشدي : الحضورالأندلسي الموريسكي بالجيش السعدي (انظر تحية تقدير للأستاذ لوي كردياك، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، زغوان). 1995.
- محمد رزوق : الأندلسيون وهجرتهم إلى المغرب خلال القرنين 16-17، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء 1998.
- محمد عبد الله عنان : مواقف حاسمة في تاريخ الإسلام، لجنة التأليف والترجمة والنشر، بولاق، القاهرة 1996.
- محمد عبد الله عنان : نهاية الأندلس وتاريخ العرب المتنصرين، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة 1966.
- ناصر السعيدوني : الجالية الأندلسية بالجزائر- مساهمتها العمرانية ونشاطها الاقتصادي ووضعها الاجتماعي، أوراق، عدد 4، مدريد 1981.
- عبد الله حمادي : الموريسكيون ومحاكم التفتيش في الأندلس 1492-1616، الدار التونسية للنشر، تونس، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1989.
- عبد الجليل التميمي : السياسة العثمانية تجاه

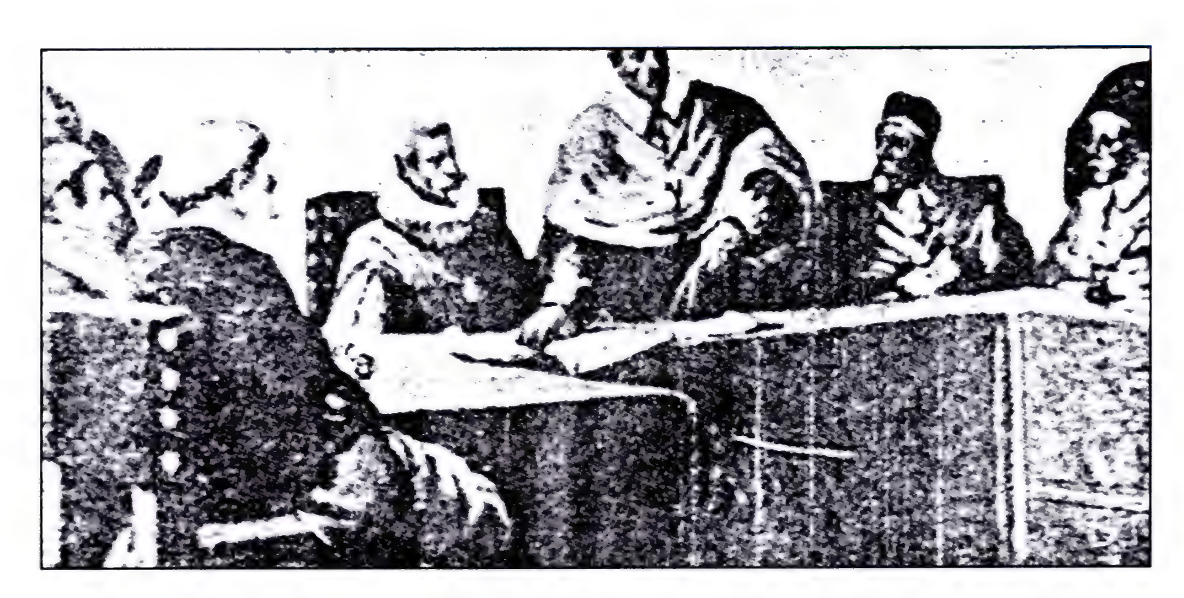
طرد الموريسكيين ومرورهم بفرنسا والبندقية سنة 1609-1610 (انظر تحية تقدير للأستاذ لوي كردياك... ج 2). 1995.

- عبد الجليل التميمي : الدولة العثمانية و قضية الموريسكيين الأندلسيين، منشورات مركز الدراسات والبحوث العثمانية والموريسكية والتوثيق والمعلومات، زغوان 1989.
- عبد الجليل التميمي : دراسات في التاريخ الموريسكي الأندلسي، منشورات مركز الدراسات والبحوث العثمانية والموريسكية والتوثيق والمعلومات، زغوان 1993.
- عبد الحكيم القفصي سلامة : أبراج غار الملح الأثرية، معالم ومواقع، الجمعية التونسية للمعالم والمواقع ، عدد 7، ص 48-50، تونس 1997.
- عبد الحكيم القفصي سلامة : الناعورة بتونس أثناء القرنين الثامن والتاسع عشر(انظر النقائش والكتابات القديمة في الوطن العربي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس 1988.
- إبراهيم الطيبلي التونسي : مكتشف الطبعة الأولى من قصة دون كيخوت، انظر أعلام ومعالم، وكالة إحياء التراث والتنمية الثقافية، المعهد الوطني للتراث 1997.
- إبراهيم الطيبلي التونسي : الإسهام الأندلسي في التحكم في المياه (انظر الماء والإنسان في تونس عبر العصور، مدينة العلوم، تونس) 1993.
- عبد المجيد التركي : وثائق عن الهجرة الأندلسية الأخيرة إلى تونس، حوليات الجامعة التونسية، عدد 4، ص 23-82، تونس 1967.
- عبد الهادي التازي : نهاية الموريسكي سعيد الدغالي (انظر الموريسكيون في المغرب، أكاديمية المملكة المغربية، الرباط) 2001.
- علي الخلاصي : العمارة العسكرية العثمانية لمدينة الجزائر، المتحف المركزي بلحسن، الجزائر 1985.

ثالثًا - المراجع الأجنبية:

- **Abdelhakim Gafsi Slama : La découverte d'une conduite d'eau dans un village morisco-andalous en Tunisie Ghar El Melh, CEROMDI, p 283-291, Zaghouan 1993.**
- **Abdelhakim Gafsi Slama : Le pont sur la route de Tunis à Bizerte, Arab Historical Review for Ottoman Studies, p 309-320, Zaghouan 1999.**
- **Abdelhakim Gafsi Slama : Monuments andalous de Tunisie, ANEP, Tunis, 1993.**
- **Abdelhakim Gafsi Slama : Note sur les fontaines publiques dans les villages morisco-andalous et à Tunis, Africa, Institut National du Patrimoine, p 233-266, Tunis 1997.**
- **Abdelhakim Gafsi Slama: Algunas observaciones sobre el agua en las mezquitas de los publos andalusíes de Túnez, Ajuntament, p 55-58, Benissa 1988.**

- Abdelhakim Gafsi Slama : Aperçu sur l'ancien « palais » de Mustafa de Cardenas à Grombalia, in Mélanges Louis Cardaillac, FTERSI, I, 1995, 303-318, Zaghouan 1995.
- Abdelhakim Gafsi Slama : La médersa des moriscos-andalous à Tunis, Sharq al Andalus, Estudios Árabes, Alicante, 5, p . 169-180, 1988.
- Abdelhakim Gafsi Slama : La famille de monétaires sous les Husseinites: Les Khastalli, Banque Centrale de Tunisie, p. 23-40, Tunis 1993.
- Abdelhakim Gafsi Slama : La familia Lakhoua… Sharq al Andalus, Estudios Mudéjares y moriscos, Teruel - Alicante, 14-15, p. 219-244, 1997-1998.
- Antonio Dominguez Ortiz, Bernard Vincent : Historia de los moriscos, vida y tragedia de una minoria, Biblioteca de la Revista de Occidente, Madrid, 1979.
- Fatima Rachidi : La présence des andalous (moriscos) dans l'armée saadienne, in Mélanges Louis Cardaillac, FTERSI, Zaghouan, II, 597-609, 1995.
- Louis Cardaillac : Le turc, suprême espoir des morisques, in Actes du 1er congrès d'histoire et de civilisation du Maghreb, CERES, Tunis, II, 37-46, 1979.
- Míckel de Epalza : Los moriscos antes y después de la expulsión, Mapfre, Madrid 1992.
- Mohieddine Boughanmi, Abdelhakim Gafsi : A propos du passage des morisques par la France, in « Les morisques et leur temps », CNRS, p . 431-436, 1983.
- Rachel Arié : L'Espagne musulmane au temps des Nasrides (1232-1492), Edition E. De Boccard, Paris 1973.



مداولات حول طرد الموريسكيين

المصدر : .Epalza, Petit, Etudes... p. 263



تنصير الموريسكيين

المصدر : .Epalza, Petit, Etudes... p. 263



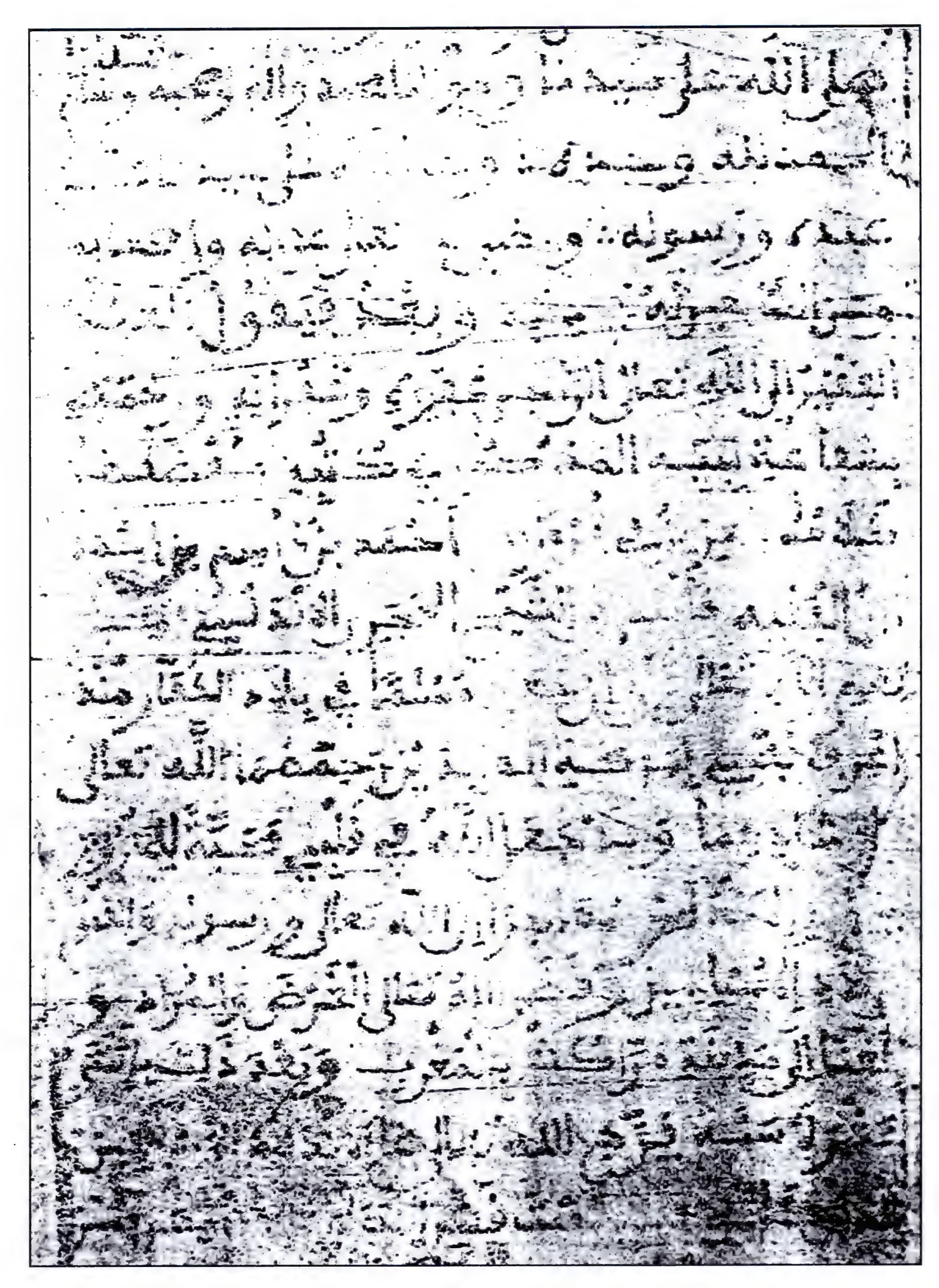
إجلاء الموريسكيين

المصدر : .Epalza, Petit, Etudes... p. 73



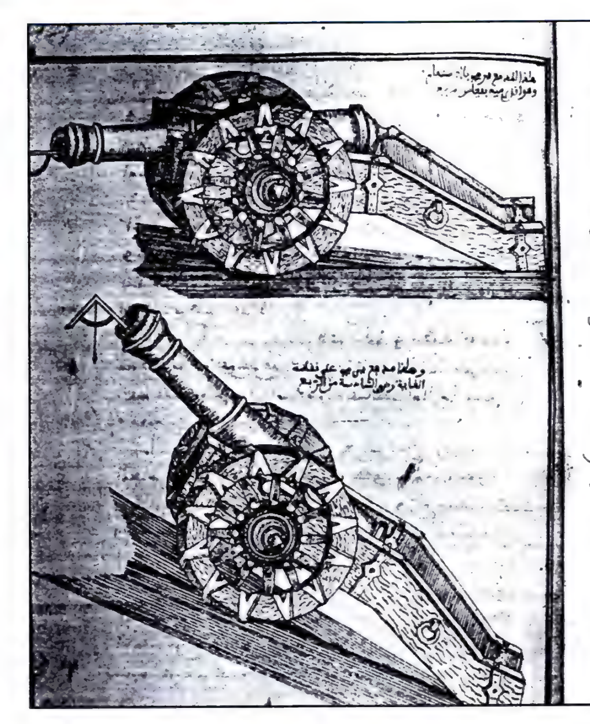
صفحة من مخطوط ألخميادو : الصفحتان الأوليتان من كتاب "الأدعية النبوية" مكتوبتان بالألخميادو ، وفي نهايتهما بالعربية الركيكة (أنه كتب سنة 997هـ / 1579م) ، ومحفوظ بمكتبة مدريد الوطنية رقم 5306

المصدر : محمد عبد الله - نهاية ... ص 497

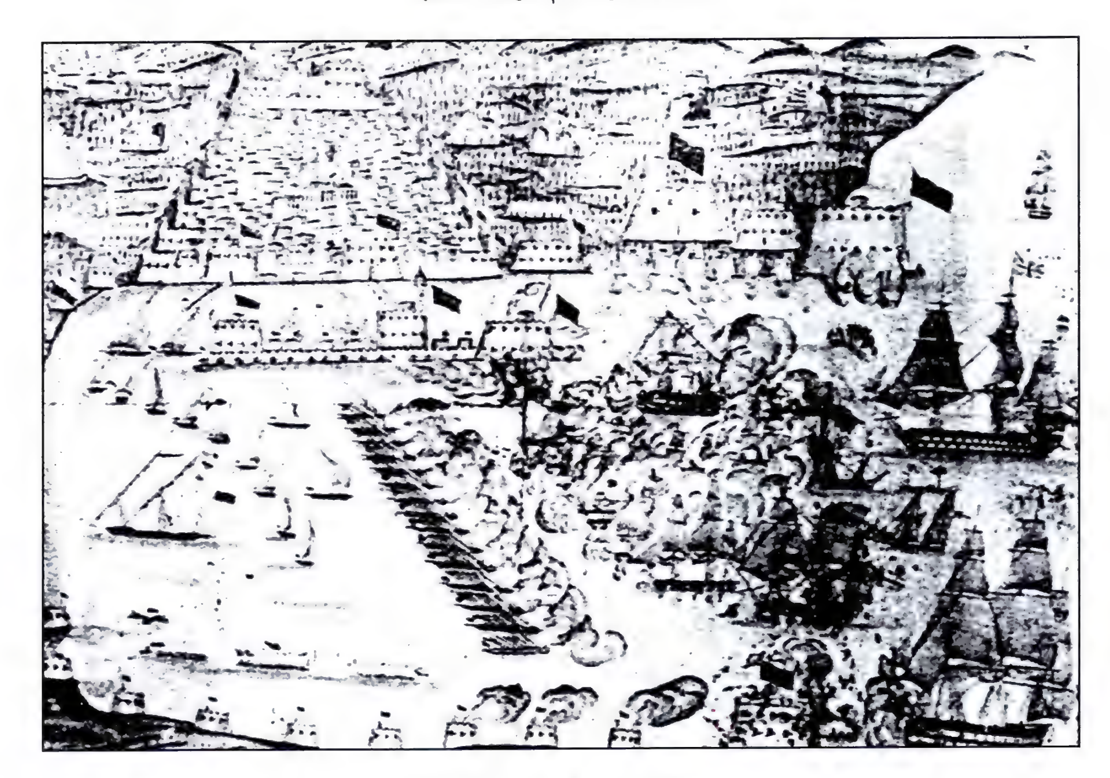


الصفحة الأولى من مخطوط ناصر الدين

المصدر : أحمد بن ناصر الحجري - ناصر الدين ... ص 9

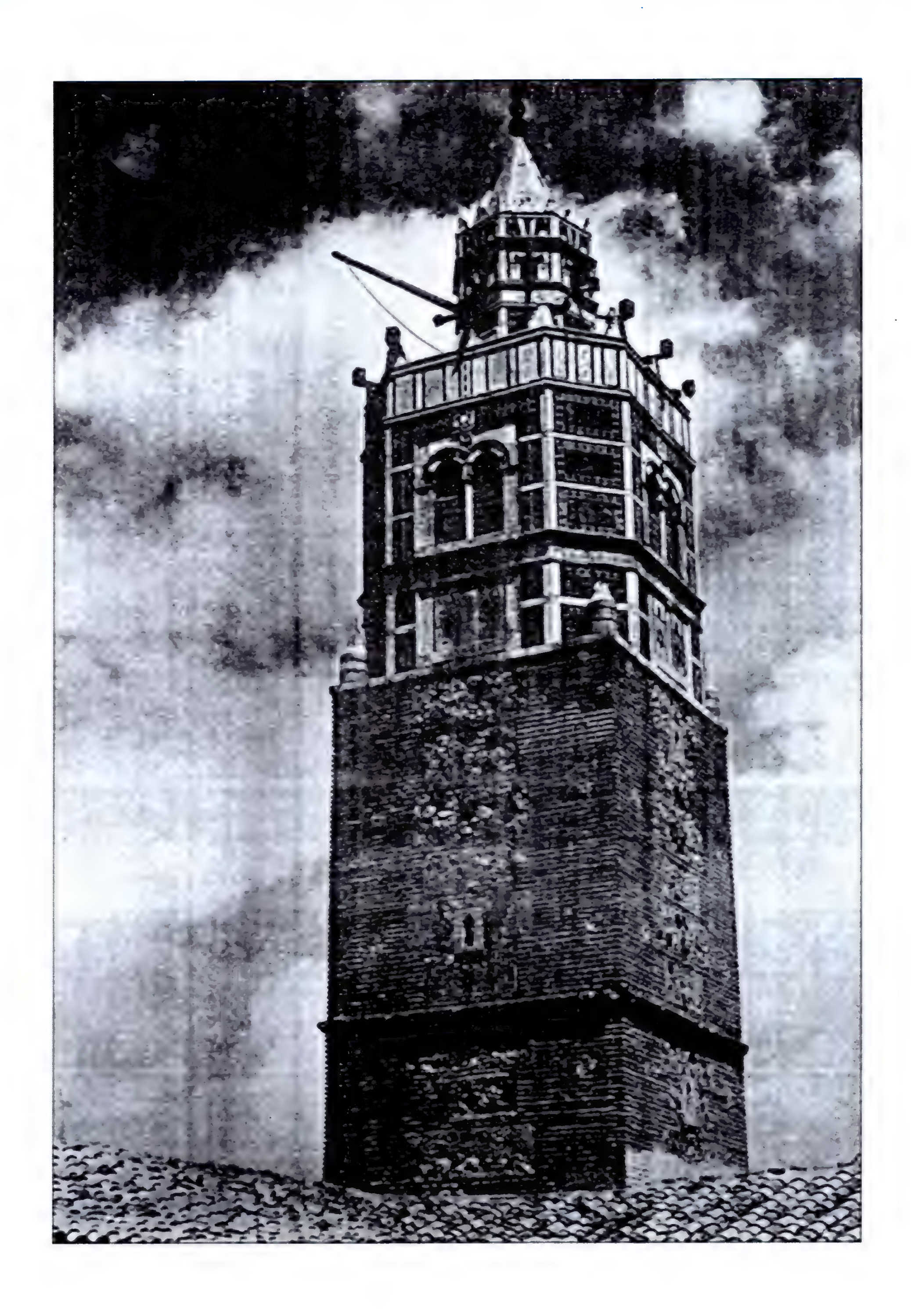


مخطوط بن غانم حول المدفعية



مدينة الجزائر في العهد العثماني

المصدر : علي الخلاصي - العمارية... ص 7



صومعة جامع تستور

المصدر : Epalza, Petit, Etudes... p. 273.



نصب تذكاري بمدينة Port dels Alface

يعتذر فيه بطرد الموريسكيين

ثانيًا : بــلاد المــغـــرب

(أ) الحالة السياسية

1 - بنو حفص في إفريقية

شكّلت قبيلة مصمودة عصب الدّولة الموحّدية التي فرضت سيطرتها على كامل بلاد المغرب، فيما مثل المذهب الموحدي الذي أنشأه محمد بن تومرت الدّعوة لهذه الحركة. وقد قامت الدولة الموحّديّة، كغيرها من الدّول الوسيطية، على أسس اقتصاديّة، مرتبطة بالتّجارة والغزو والجباية. على أن هزيمة حربيّة كبرى قد تفلّ في عضد هذه الدّول. وهو ما حصل بالنّسبة إلى الموحّدين، إثر موقعة العقاب سنة 609هـ/ 1212م.

وفعلا، عرفت الدّولة مسارا تراجعيا، وأزمة طويلة الأمد، ابتداء من ذلك التّاريخ. ولئن كان مصطلح الأزمة مفهوما قليل التّداول في ذلك الزّمن، فإنّ المصادر عبّرت عنه بشتّى الألفاظ، مثل الفاقة والقحط والغلاء والوباء والفتنة بصفة عامّة، والإدبار والنّقص والضّعف عند ابن أبي زرع، وهرم الدّولة لدى ابن خلدون.

وتعدّدت مظاهر هذه الأزمة على إثر وفاة الخليفة يعقوب المنصور (595هـ/ 1195م)، وتولّي ابنه محمّد النّاصر السّلطة. فقد ظلّت حركة بني غانية تقضّ مضجع الموحدين منذ قيامها سنة 580هـ/1184م، وذلك طيلة نصف قرن .

ومن جهة ثانية، تحرّك الجيش عديد المرّات في اتّجاه الأندلس، لإيقاف الضّغط القشتالي المتواصل، ومحاولة وضع حدّ لمعضلة باتت مزمنة، وهو ما يعني مجابهة مصاريف باهضة، ناهيك أن حملة النّاصر إلى إفريقيّة بلغت نحو 120 حملا ذهبا، حسبما ذكر ذلك صاحب كتاب المعجب. وهو ما انعكس سلبا على المجتمع المغربي الذي أثقل كاهله بالجبايات، إذ فرض النّاصر، حسب ابن أبي زرع، "على كل قبيلة من قبائل المغرب حصّة خيلا ورجالا يخرجون معه للجهاد". وبدا هذا العجز المالي واضحا أثناء معركة العقاب، لما تأخّرت أرزاق الأجناد مدة شهرين، فاستاؤوا لذلك. ولئن تمكّن الخليفة يعقوب المنصور من الحفاظ على التّوازن المالي، رغم النّفقات الباهظة في الإنشاء والعمران، فإن الوضع اختل في عهد ابنه، مفضيا بذلك إلى التأزّم.

وبصرف النّظر عن دور الأشخاص الماسكين بزمام الإدارة في سرعة نسق الانهيار، بمن فيهم شخصيّة الخليفة، فإنّ التطوّر الذي عرفته الممالك النصرانية وتفوّقها التدريجي على الموحدين يعدّ عاملا أساسيا لهذه الهزيمة.

وفضلا عن اقتران الأزمة الاقتصادية بهزيمة عسكرية ساحقة، فإنّ هذا الوضع أفضى إلى تكوين منطقة سكانية ذات ضغط خفيف، وإلى ظهور وهن ديموغرافي، استفادت منه القبائل الزّناتية المرينيّة للانتشار في التلال المغربية، بعد أن كانت منتجعة بالصحراء. قال ابن أبي زرع في هذا الشّأن: "فأقاموا به (الجبل المطلّ على وادي ملوية والفاصل بين بلاد المغرب وبلاد الصحراء) إلى سنة

عشر وستمائة فدخلت طائفة منهم المغرب ليمتاروا على عادتهم، فوجدوا المغرب خاليا قد باد أهله ورجاله وفني خيله وحماته وأبطاله وقتلت قبائله وأقياله، قد استشهد الجميع في معركة العقاب، فأقفرت بلادهم، فعمّرها البوم والسّباع والذئاب، فأقاموا بمكانهم".

ومثلت خلافة المأمون حلقة أخرى من هذا التداعي، إذ أن تخليه عن فكرة المهدي المعصوم سنة 624هـ/1227م واضطهاده لشيوخ الموحدين قد فتح الباب واسعا للانفصال الحفصي باسم الشّرعية المذهبيّة. ففضلا عن ظهور بني مرين على مسرح الأحداث منذ سنة 610هـ/ 1213م، فقد رفض أبو زكريا الحفصي الاعتراف بالخليفة الجديد، وذلك في خطوة أولى قبل إعلانه الإمارة، وفي ذات الوقت استبد يغمراسن بن زيان بتلمسان، دونما اللجوء إلى دعوة دينية ما.

أولاً - مرحلة بناء الدّولة (625-675هـ/1228-1277م):

حافظت إفريقيّة على حدود تقريبية منذ العهد الرّوماني، إذ ضمّت إلى جانب البلاد التونسيّة بلاد بجاية وقسنطينة والزّاب غربا والبلاد الطرابلسية شرقا. ومثلما كان الأمر في العهد الزيري والحمادي، فقد قسّمت إلى بلاد غربية وأخرى شرقيّة.

1 - بنو حفص بإفريقية وتأسيس أبي زكريا للإمارة المستقلة: لما قدم الخليفة الناصر إلى افريقيّة لوضع حدّ لحركة بني غانية الميورقيين، اقتنع أن البلاد في حاجة إلى وال قوي ومتمتّع بسلطات واسعة لمواصلة حركته ضدّ البدو ، فعيّن على رأسها أبا محمد عبد الواحد بن أبي حفص عمر الانتي. وقد أظهر هذا الأخير قدرة على التغلب على بني غانية وحلفائهم من الهلاليّة في أكثر من معركة (في واد شبرو سنة 604هـ/ 1208م، ثم جبل نفوسة سنة 606هـ/10-1209م). وهكذا تمكّن من وضع الأسس الأولى للإمارة الحفصية، وإن ظلّ تابعا للموحدين بعد وفاة الناصر وتولي ابنه الشاب المستنصر (610-620هـ/13-1223م) الحكم.

وعند وفاة عبد الواحد في فاتح محرّم 618هـ/25 فبراير/شباط 1221م، لم يتمكّن ابنه أبو زيد عبد الرحمن من البقاء في الحكم أكثر من ثلاثة أشهر، وخلفه ابن عمّه أبو إسحاق إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حفص، كنائب عن الوالي السيّد أبي العلاء إدريس بن يوسف، حفيد عبد المؤمن، إلى حدّ قدومه في شهر ديسمبر من نفس السنة.

انشغل الوالي الجديد بمطاردة ابن غانية، معتمدا في ذلك على ابنه أبي زيد عبد الرحمن الذي خلفه بعد وفاته سنة 621هـ/1224م. غير أن استبداده عجّل بخروجه من الحكم، وبتعيين الخليفة العادل (621-624هـ/1224-1227م) من جديد لأحد أبناء أبي محمد عبد الله المكنّى بعبو، وذلك في شهر ذي القعدة 623هـ/نوفمبر/تشرين الثاني 1226م، فيما ظلت بجاية تحت إمرة ولاة موحدين آخرين. لكن هذا الأخير عزل، وذلك لرفضه الاعتراف بالخليفة الجديد المأمون، الذي ولى مكانه عامل قابس، أخاه أبا زكريا يحيى.

تمكن هذا الشاب الذي حكم إشبيلية من قبل من دخول مدينة تونس في أواخر رجب 625هـ/1228م، واستطاع في ظرف وجيز تهدين البلاد ووضع حدّ لحركة بني غانية، وذلك قبل أن يضم إلى إمارته البلاد الغربية ويعلن استقلاله عن مراكش. ومنذ سنة 627هـ/1229م، نزع اعترافه بالخليفة المأمون، مقتصرا على ذكر المهدي في الخطبة. ولم يعلن استقلاله إلا سنة 634هـ/37-

1236م، على أثر عجز الموحدين عن التصدّي للقشتاليين الذين سيطروا على قرطبة. أورد ابن خلدون ما يلي: "كان الأمير أبو زكريا منذ أن استقل بأمر إفريقية واقتطعها من بني عبد المؤمن متطاولا إلى ملك الحضرة بمراكش والاستيلاء على كرسي الدعوة".

وبالتالي فقد فكّر أبو زكريا في إزالة الحاجز الذي حال بينه وبين الموحّدين بمراكش والمتمثل في ظهور إمارة يغمراسن بن زيان الزناتية بتلمسان، معتمدا في ذلك على أنصاره من الزناتيين المجاورين لتلمسان، وهم بنو توجين وبنو منديل. وهكذا دفع بجيشه للاستيلاء على تلمسان، وذلك بعد أن جعل بينه وبينها إمارات زناتية، من بني توجين وبني منديل، تدور في فلك الحفصيين. وحسب ابن القنفذ، فقد بلغ عدد الجيش الذي جهزه 64 ألف فارس.

ولئن تمكّن أبو زكريا من تطويق الحصار على المدينة ومن اقتحامها، فإن فرار فارس زناتة يغمراسن إلى الجبال قد جعل السيّطرة على المدينة أمرا مستعصيا وأجبر الأمير الحفصي على التّفاوض، مكتفيا بالاعتراف به. وإذ تزامن ذلك مع موت الخليفة الرشيد في جمادى 640هـ/ ديسمبر 1242م، فقد أتته البيعة من عديد المدن الأندلسيّة، مثل إشبيلية وشريش وطريفة وغرناطة، وكذلك من طنجة والقصر الكبير وسبتة وحتى من بني مرين. غير أنّ هذا الاعتراف لم يفلح في إعادة بناء وحدة المغرب. واكتفى الحفصيون في آخر المطاف بحدود إفريقية التقليديّة التي لا تتجاوز بجاية وبلاد الزاب.

وعلى غرار الدّول السّابقة، الأغلبيّة والفاطميّة والزيريّة، انبثقت دولة مهيكلة بذات المجال، ذات مؤسسات متطوّرة نسبيا وتقاليد في الحكم مكتسبة من الإرث السابق، مستفيدة بصفة خاصة من تجارب الأندلسيين المهاجرين الذين بدأوا يفدون على البلاد زمن حكم أبي زكريا. والمحصلة أن هذه الدّولة القائمة استطاعت أن توفق بين الإرث الإفريقي القديم وخصوصيّات الحكم الموحدي المستند إلى التّنظيم القبلي. وعلى غرار القصبات الموحديّة، فإن قصبة تونس التي شيد بها أبو زكريا مسجدًا جامعا من النمط الموحدي كانت مقرا للسلطة. ولئن ظلت الدولة متشبثة بالمذهب الموحدي، فإنّ السكان حافظوا على الانتماء إلى المذهب المالكي في الغالب الأعم، والإباضي بالنسبة إلى بعض القرى بجنوب إفريقيّة.

وقد استند نظام الحكم لدى الحفصيين إلى مؤسّسات موحّديّة، وذلك فضلا عن الإرث الإفريقي السّابق. وقد أضحى جهاز الحكم معروفا بتسمية المخزن، وذلك منذ عهد عبد المؤمن بن علي.

ويتصدّر هذا النظام السّلطان الذي اقتصر زمن أبي زكريا بن عبد الواحد على لقب الأمير، ممتنعًا عن أخذ ألقاب الخلافة، حتّى أنّه نهى عن ذلك أحد الشّعراء الذين مدحوه بقصيدة مطلعها :

ألا صل بالأمير المؤمنينا
فأنت بها أحقّ العالمينا

ويتولّى السّلطان أخذ القرارات الحاسمة في سياسة البلاد الدّاخليّة والخارجيّة مستعينًا في ذلك بعشرة من شيوخ الموحدين الذين كان لهم دور استشاري ويعيّن الوزير من بينهم، وكان ميمون بن عيسى الهنتاتي أوّل من تولّى هذا المنصب زمن أبي زكريا. على أنّ مكانة هذه الخطة تراجعت أمام الحجابة خلال القرن الثامن الهجري/الرابع عشر الميلادي .

أمّا السّلطة التنفيذية، فإنّها مكوّنة من الدواوين التالية:

- **الكتابة :** تعنى بتحرير المراسلات الخارجيّة والدّاخلية، ويتولّى أمرها الكاتب المحرّر للرّسائل وصاحب العلامة الصّغرى والكبرى الذي يحرص على بدء الرّسالة أو ختمها .

- **ديوان الأشغال :** يقوم صاحب الأشغال بجمع الجباية وإعادة توزيعها .

- **ديوان الجند :** يهتم بمسك قائمات المنخرطين القارين في الجيش وبتوزيع الأرزاق والعطاءات عليهم، وإسناد الإقطاعات إلى كبار الجند، بيد أنه لا يسعى إلى قيادة الجيوش وتنظيم عمليات المحلّة العسكريّة .

ويضمّ مجلس الأمير، إلى جانب أسرته، الوزير والكاتب وقاضي الجماعة وكبار رجال الدّولة والعلماء.

أمّا الجيش الحفصي، فقد مثل الموحّدون النواة الأصلية المكونة له وانتظم حسب الانتماء القبلي، وكان على رأس كل قبيلة مزوار. وقد بلغ عددهم مائة وعشرين زمن المستنصر. وقد منح شيوخ الموحدين الإقطاعات، وذلك فضلا عن الراتب السنوي الذي أطلق عليه تسمية البركة. وانضاف إلى هذه النواة الأعراب الذين اشتهروا بفروسيتهم وكانت لهم مشاركة في حروب الأندلس، والأندلسيون الذين كونوا فرقا للرماة المهرة خاصة بهم، والعلوج المرتزقة والوافدون الذين كان على رأسهم قائد، وقد شكلوا حرس السلطان ونذروا أنفسهم لخدمته مقابل أجرة. وتضمّ كلّ فرقة حوالي ألفي فارس.

وفي الجملة، فقد عرفت البلاد دفعا اقتصاديا وتطورا عمرانيا، شهد بأهميته ابن القنفذ، إذ قال: "وكانت أيّامه خير أيام وأكثرها سعادة وأدرّها أرزاقا وأكثرها أفراحا ونام الناس معه على مهاد العافية وأكثر الغراسات وجمعت دولته من رؤساء العلماء وأهل الرئاسات من الموحدين وفحول الشعراء وجباة الأموال. وكان عنده من الصناع وأصحاب المعارف وأرباب البصر ما لم يكن عند غيره".

2 - السّلطنة الحفصية في عهد المستنصر :

شهدت هذه الإمارة تطورا في عهد أبي عبد الله محمد (647-675هـ/1249-1277م)، الذي لم يقتصر على لقب الأمير مثل والده، إذ أخذ لقب الخلافة، وتسمّى بالمستنصر، وأعلن نفسه أمير المؤمنين سنة 650هـ/1253م.

وقد وافق هذه الحقبة تواصل تدفق الأندلسيين المهاجرين على البلاد، لما كانت تنعم به من استقرار نسبي، مقارنة مع المغرب الأقصى الذي مزقه النزاع الموحّدي- المريني. وقد أضحت لهذه الجالية مشاركة في تسيير دواليب الدولة طيلة العهد الحفصي، فتولّى بعض أعيانها خطط الكتابة والأشغال وغيرها. ولئن حظيت بعض الأسر الأندلسية بمكانة سياسية واجتماعية هامة، فإنها قد نافست في ذلك الأرستقراطية التقليدية المكونة من أهل البيوتات ومن شيوخ الموحدين. وبديهي القول إنها حملت معها فكرا مغايرا، متأثرا بتيارات عديدة، من بينها الرشدية، التي لم تكن بعيدة عن الفكر الخلدوني. كانت هذه الكتلة المنفصلة عن وطنها أشد مناصرة للسّلطان، حتى أنه استعملها لإضعاف سلطة شيوخ الموحدين وتكوين حزب منافس لهم. ولئن عصف الاستبداد بالبعض من بين الذين لم يستطيعوا التأقلم بسهولة، ومن بينهم العالم ابن الأبّار الذي قتل سنة 658هـ/1260م، فإن آخرين أضحوا ملازمين للسّلطان ومستشارين له، خصوصا بعد أن حاول شيوخ الموحدين القيام بانقلاب ضد الأمير الشاب. وكان من بينهم وزيره محمد بن أبي الحسين، من أسرة بني سعيد.

وإضافة إلى العنصر الأندلسي، دأب الحفصيون، على غرار أسلافهم الموحدين، على استجلاب العلوج النصارى وإحاطة بلاطهم بأقليّة من الحرس المرتزقة. وأصبح المستنصر، وهو من أم رومية، "محاطا بالعلوج والصنائع من بيوت الأندلس".

وقد بدأت تبرز المظاهر الأولى للتصدع عند تولّي الأمير الشاب الحكم، إذ حاول وزير المستنصر أبو عبد الله محمد بن أبي مهدي الهنتاتي إقصاء الوافدين من الأندلس والعلوج، وذلك بأن تآمر مع محمد بن عبد الواحد اللحياني ضده. وانتهت هذه المحاولة بتمكن العلوج يقودهم ظافر من القضاء على المناوئين من الأسرة الحفصية ومن شيوخ الموحدين.

وينفرد ابن شدّاد بذكر أحداث حول عصر المستنصر، لم ترد في المصنّفات المغربيّة. فما أن توفّي أبو زكريا يحيى ببونة، حتّى استعجل وليّ عهده أبو عبد الله محمّد العودة إلى تونس، كي يستبدّ بالسّلطة قبل وصول عمّيه: محمّد اللحياني وأبي إبراهيم إسحاق، اللذين ظلاّ في معارضة خفيّة للسلطان الشابّ، مدعومين في ذلك بسبعين مزورًا من جملة المائة والعشرين ، فيما عمل الأمير بدهاء على تأجيل المواجهة، حتّى تسنّى له تكوين جيش موازٍ للموحدين من ثلاث فرق، عدد كل واحدة منها ألفان:

الأولى تركيّة ويرأسها مظفر من علوج والده، والثانية أوروبيّة وعلى رأسها ظافر، والثالثة سودانية ويقودها مصباح الطويل .

وتمكّن السّلطان من حسم النّزاع لصالحه، لما حاول عمّاه ووزيره محمّد بن أبي مهدي الهنتاتي، مدعومين بشيوخ الموحدين وأربعة آلاف من الفرسان، افتكاك الحكم، وانتهى هذا الأمر بمقتل عمّيه ومصادرة أموالهم وأملاكهم وهدم دورهم.

ونتيجة لذلك، لم تعد تركيبة الجند مقتصرة على الموحّدين، وإنّما شملت عناصر أخرى، من الأندلسيين والعلوج والأتراك والسّودان، وقد بلغ العدد الجملي لهذا العسكر في فترات التوسّع ستين ألفًا، فيما لم يتجاوز العشرة آلاف في فترات الضّعف.

ولم تقف حركات التمرد عند هذا الحد، فقد خرج عن طاعته أخوه أبو إسحاق إبراهيم وفرّ إلى الذواودة حيث تحالف مع القائد ظافر الذي انتهى به الأمر إلى الفرار كذلك. لكن دهاء وزيره الأندلسي، ابن أبي الحسين، فرّق بين ظافر وأبي إسحاق إبراهيم، وأبعد عن المستنصر شبح خطرهما.

ولئن كانت القبائل العربيّة النّازلة بإفريقيّة التّونسيّة من الخلط ودبّاب وعوف والمعقل قادرة على تجهيز ستين ألف فارس، فإنّ المستنصر قد عمل على ترويضها وحاول، في مرحلة أولى، كسب ودّها، فخطب ثلاثا من بناتها، وأغدق عليها الهدايا وأقطعها خمس بلاد طرابلس وجربة وزوارة وزواغة وقرقنة. ولمّا تمكّن من تهدين هذه النّواحي بأن نصّب عليهم مقدّمًا، أبا يحيى بن صالح، يثقون فيه، استرجع منهم الإقطاعات وعوّضها بالعطاءات العينيّة "الغلال"، وذلك بعد أن اغتال أمراءهم السبعين خدعة.

أمّا الجيش فقد أعاد بناءه، جاعلاً الأقليات من الفرق الأوروبيّة والأندلسيّة والسّودانيّة، تتصدّر الهرم على حساب شيوخ الموحّدين وشيوخ البدو. وأحكم السّيطرة عليه، فخبّأ الأسلحة في المخازن، ووزّع الرّواتب عوضًا عن الإقطاعات من قسط من الأموال الذي كان تحت تصرّفه (8 / 3)، فيما خصّص المبلغ المتبقى (8 / 5) من مداخيل الدّولة لتجهيز الأسطول البحري.

وظلت القبائل العربية بناحية بسكرة والحضنة (الذواودة ومرداس) ملاذا للثائرين، فقرّر السّلطان تأديبها. وفي سنة 664هـ/1265م، "خرج من تونس في عساكر الموحدين وطبقات الجند لتمهيد الوطن ومحو آثار الفساد منه وتقويم العرب على الطاعة. وتنقل في تلك الجهات إلى أن وصل قبيلة رياح فدوّخها ومهّد أرجاءها".

أما على مستوى العلاقات الخارجية، فإن بيعة بني مرين للمستنصر سنة 652هـ/1254م لم تكن سوى خطة لتدعيم سلطتهم في المغرب أثناء حربهم مع الموحدين، وهو العدو المشترك لبني حفص وبني مرين. أما بيعة الحجاز التي أرسلت سنة بعد سقوط بغداد في يد المغول، سنة 656هـ/1258م، وكان لابن سبعين دور كبير في تحريرها، فإنها جاءت لسدّ الفراغ الذي أحدثه سقوط الخلافة العباسية وذلك قبل أن تنتقل ذات الخلافة إلى القاهرة في عهد بيبرس، بعد سنتين من هذا التاريخ. وقد أعلن على أثرها المستنصر الخلافة.

الحملة الصليبية الثامنة ونتائجها : قاد لويس التاسع حملة إلى تونس سنة 668هـ/1270م، وذلك بعد أن شارك في حملة سابقة في اتجاه المشرق لاسترجاع القدس سنة 666هـ/1267م. ومن الجدير بالاهتمام البحث عن سبب تحويل الحملة وجهتها من فلسطين إلى إفريقية. لاشك أن موقع تونس الاستراتيجي كبوّابة إفريقيا الشمالية، ومنطلق للاستيلاء على مصر والشام، ومكانتها الاقتصادية كسوق تجارية تصل إليها القوافل المحمّلة بالذهب والعبيد، يعتبر سببا أساسيا لهذه الحملة، التي أذكت روحها الذهنيّة الصليبية والمبشّرون في الغرب المسيحي. كما كان لتنصيب البابوية لشارل دنجو ملكا على صقلية (1267-1270م) دور في احتدام الصراع بينه وبين خصومه الذين انحاز المستنصر إليهم. وقد اختار كاغلياري بسردانيا لتعبئة جنوده، وذلك مثلما حصل سنة 1535م، من قبل شارل الخامس.

وفي الثامن عشر من شهر يوليو/تمّوز وصلت الحملة بقيادة لويس التاسع إلى قرطاجنة، ولم تتعرض في البداية لتصدّ. ولم يلتحق به أخوه شارل دنجو ملك صقلية إلا عند وفاة لويس في 25 أغسطس/آب، على أثر وباء اندلع في المعسكر، من جراء الحرارة وتكدّس الناس ورداءة الغذاء .

أما عن تنظيم المقاومة في هذه الأثناء، فإنّ عدم توغل الصليبيين في البلاد ساعد السّلطان على تلقي المدد من الأوطان، حتى اجتمعت أعداد وفيرة، قادمة من قبائل زناتة بالمغرب الأقصى وبني توجين ومن بجاية. أما سلطان مصر، بيبرس، فقد شرع بدوره في تجهيز العدة لإرسال المدد إلى المدينة المهددة.

والحقيقة أنّ السّلطان لم يكن في نيته التصدّي في البداية، بل فكّر في الانتقال إلى القيروان أو قسنطينة. غير أن تدفق المدد أدّى إلى تعبئة سواحل رادس بالمرابطين والمتطوّعين، وذكر من بينهم عدد هام من الرّماة الأندلسيين. وكان للمقاومة الشعبية التي اتخذت من قرية أريانة منطلقا لها دور هام في تغيير هذا الموقف، وقد تزعّمها شيخان قدما من ساحل المهدية وسوسة، وهما عمار المعروفي وأبو علي سالم القديدي. ولم تحصل سوى معارك محدودة من الجانبين، قادها شارل دنجو ويحيى بن صالح الهنتاتي، ولم تسفر عن ترجيح الكفة لصالح طرف دون غيره. وقد انتهت هذه المناوشات بالتفاوض بين الطرفين،

وبعقد اتفاقية بين الجانبين، حرّرها القاضي ابن زيتون، وتنصّ على دفع الحفصيين إتاوة قدرها 210 أوقية ذهبا. وهكذا تخلصت إفريقية من خطر الغزو، لكن الحملة انتهت لصالح الصليبيين.

ومهما قيل عن مسؤولية المستنصر في تطوّر الأحداث، فإن مؤشّرات الضعف والقوة أثناء الحرب الصليبية مرتبطة بطبيعة الدولة والمجتمع. وبصرف النّظر عن هذا الفاصل، فإن الخط البياني ظل تصاعديا. وقد شهدت الدولة حقبة استقرار وبناء طيلة فترة أبي زكريا والمستنصر، وتمكّنت من السّيطرة على كامل مجال إفريقية، وذلك باتباع سياسة فرّق تسد بين القبائل الهلالية والسليمية.

وقد مكّن عشر التجارة المتوسّطية الدولة الحفصية من مداخيل قارة، ساعدها على تخطي الأزمات الناجمة عن نزوات الطبيعة أو ضغط القبائل البدوية.

وتحولت مدينة تونس إلى محور تمفصل للتجارة المتوسطية وإلى قاعدة بحرية هامة، في حقبة انصرف فيها المغرب الأقصى إلى الحروب الداخلية بين بني مرين والموحدين، فيما كانت الإمارة الزيّانية بالمغرب الأوسط مهدّدة باستمرار من الحفصيين أو المرينيين، مما أدّى إلى فترة انتعاش اقتصادي، تميّزت بإبرام معاهدات تجارية مع البندقية سنة 629هـ/1231م، وبيشا (بيزا) سنة 632هـ/1234م، وجنوة سنة 634هـ/1236م، وبتعدّد الفنادق الخاصة بهذه الجاليات وببضائعهم. وفضلا عن تجارة الذهب والرقيق الصحراوية، فقد نشطت مبادلة الإنتاج الفلاحي وخصوصا الجلود والصوف والزيت والملح بالإنتاج الأوروبي أو الآسيوي مثل القماش والخشب والمعادن والأسلحة والحبوب وتوابل الشرق ومواد الصباغة والعطور.

ثانياً - إفريقية بين المجال المغربي وتأثيرات المتوسّط : (675-748هـ / 1277-1347م) :

1 - الأوضاع في آخر حكم يحيى الواثق وأبي إسحاق إبراهيم (675-681هـ/1277-1282م) :

عقبت الحقبة المتميزة بالبناء فترة فتور طيلة الربع الأخير من القرن السابع الهجري والنّصف الأول من الثامن الهجري. فقد خلف المستنصر عددٌ من الأمراء الذين يفتقرون إلى الحزم والنجاعة، وكان أولهم ابنه الواثق (675-678هـ/1277-1279م) الذي أوكل الحكم للأندلسي ابن الحبير، فاتبع سياسة استبداد مناوئة لشيوخ الموحدين، مما أدى إلى مساندة والي بجاية محمد بن أبي هلال الهنتاتي أبا إسحاق إبراهيم (679 - 681هـ/ 1280 - 1282م) للاستيلاء على حكم الحفصيين. وقد نجح في ذلك بعد أن تخلص من الواثق وأبنائه وابن الحبير قتلا. لكن الوضع ازداد سوءاً في عهده الذي تميّز بالاستبداد والتبعية، إذ فتح الأبواب على مصراعيها للتغلغل القطلوني، فضعفت السلطة، حتى أصبح" الناس على تزلزل لأجل سطوته وانقطاعه إلى شهوته".

ولئن كانت أيام الواثق"هادئة راضية"، فإنّ حكم أبي إسحاق تميّز باندلاع حركة هددت كيان الحكم الحفصي، وذلك نتيجة استشراء الأزمة. فقد استفحلت ظاهرة الجوع سنة 678هـ/1279م وتتالت التقلبات الطبيعية، حتى حصد الناس القمح قبل أوانه وأكلوه فريكا زمن الربيع. وتميزت تلك السنة بفساد الحبوب وإتلاف الماشية. وفي السنة الموالية من هذه الأحداث، قامت حركة ابن أبي عمارة.

وإذا كان الواثق قد أمر برفع المظالم وإحراق أزمّة المؤدات ومحا رسوما ووظائف كانت على الناس، فإنّ أبا إسحاق إبراهيم اتبع سياسة تميّزت بالإسراف زمن الشدة. "فزاد في العوائد ليجد الراحة في لذاته بعد تقدّم غزواته، وقلّت المجابي في أيامه وكثر الإخراج والإنفاق".

وليس صدفة أن يتزامن ظهور هذه الحركة مع بداية حملة لجمع الضرائب، شملت وطن هوارة غرب البلاد. ومما يؤكد ما ذهبنا إليه أن ابن أبي عمارة بادر عند دخوله مدينة تونس إلى رفع ضريبة الإنزال عن السكان، حتى أن جلّ المصادر ذكرت له هذه الخصلة، باستثناء ابن خلدون الذي نكب في جدّه أبي بكر، صاحب الأشغال والمشرف على الجباية، لمّا قتله الدعي ابن أبي عمارة .

ويبدو أنّ سياسة أبي إسحاق إبراهيم الاجتماعية كان لها دور فاعل في ازدياد التوتر الاجتماعي داخل المدن الإفريقية، وذلك باعتماده على القبائل البدوية، حتى "استولت العرب في أيّامه بتونس على القرى والمنازل ونهبوا الأموال والحريم، وهو أول من كتب البلاد الغربية للعرب بالظهائر".

غير أن مهادنة السلطان لهذه القبائل لا تعني السيطرة عليها، بل على العكس من ذلك استندت حركة ابن أبي عمارة على عصبية قبيلة أولاد دباب السليمية.

<u>الاستبداد المخزني والتوسع القطلوني:</u>
واجه السلطان التوتّرات الاجتماعية .والصّراعات السياسية بالتخلص من خصومه. فنكل بهم وقتلهم الواحد تلو الآخر، حتى كثر أعداؤه داخل البلاط وخارجه. ففي صفر 679هـ/ 1280م، قام بقتل الواثق بن المستنصر وأبنائه الثلاثة (الفضل والطاهر والطيب)، وذلك بعد أن علم أنه اتصل بقائد النصارى للتخلص منه. وكان للواثق شعبيّة لدى شيوخ الموحدين والجند الذين انحازوا فيما بعد إلى حركة ابن أبي عمارة. وفي الغالب الأعم، فإن المناورة والسعاية هما القانون السائد في حياة البلاط المتميّزة بتعدد التكتلات: شيوخ الموحدين، والأندلسيّين، والعلوج، وأهل البيوتات.

2 - حركة ابن أبي عمارة ودور العامة فيها (681-683هـ / 1282-1284م) :

- طبيعة الحركة: ولد قائد هذه الحركة، أحمد بن مرزوق بن أبي عمارة بالمسيلة سنة 642هـ/ 1244م، ونشأ ببجاية. ولئن اعتبره ابن خلدون من "بيوتات بجاية الطارئين عليها من المسيلة، وسيما محترفا بصناعة الخياطة"، فإن ابن القنفذ وصفه بكونه "خامل النشأة كثير التطوّر".

وتدلّ بعض المؤشرات على ارتباط هذه الحركة بصنف الحرفيين: فابن مرزوق خياط، سارع بحذف الإنزال عند دخوله مدينة تونس، ووجد مساندة من قبل العامة بالأسواق، والتجأ في آخر أيامه إلى التستّر في دار فرّان من أصل أندلسي. على أن القوة الاجتماعية التي دفعت بهذه الحركة إلى خارج الأسوار تكمن في عصبية القبائل البدوية.

كان ابن مرزوق طموحا منذ شبابه، وعلى حدّ عبارة ابن خلدون، كان يحدّث نفسه بالملك. وكانت محاولته الأولى في هذا الاتجاه بصحراء سجلماسة، لما اختلط بعرب المعقل وادعى أنه الفاطمي المنتظر وأنه يحيل المعدن إلى ذهب بالصناعة. وطريقة الكيمياء متداولة في تلك العصور، بحثا عن سراب الثروة. لكن هذه المحاولة باءت بالفشل، فانتقل إلى منطقة طرفدارية أخرى، وهي جهة طرابلس .

هناك التجأ إلى قبيلة بني دباب التي كانت لها مساهمة فاعلة في حركة ابن غانية وقراقوش في نهاية القرن السادس للهجرة، ثم أضحت من بين القبائل المخزنية التي اعتمد عليها أبو زكريا الحفصي لدحر بني هلال . وقد جسّد رئيس هذه القبيلة وفارسها، مرغم بن صابر بن عسكر الدبابي طموحات الخياط البجائي على أرض الواقع. وعلى حد تعبير الزركشي، "جمع عليه العرب".

كان زمن الانطلاق لهذه الحركة الرابع من محرم 681هـ/1282م ، لما التقى الفتى نصير بابن أبي عمارة ولقنه الدور الذي يجب أن يقوم به لادعاء الانتساب إلى البيت الحفصي، باعتباره الفضل بن الواثق . وكانت بيعة أولاد دباب له ومناصرته بداية مشجعة للانتقال من الأمر الافتراضي إلى الواقع. وشرعت الحركة في محاصرة مدينة طرابلس وفي غزو ناحيتها.

ولم تكتسب هذه الحركة عصبية قوية إلا بالتحاق قبيلة بني كعب النازلة في ناحية القيروان بها، ومسارعة سائر المدن إلى الاعتراف بسلطة الدعي. وهكذا تمكّن ابن أبي عمارة من دخول وسط البلاد وإخضاع المدن الساحلية والقيروان دون مقاومة، إلى أن وصل مشارف مدينة تونس.

- ابن أبي عمارة بتونس : لم يتمكن السلطان أبو إسحاق من تعبئة جيش متماسك ولا من استقطاب القوى الاجتماعية والسياسية الفاعلة حوله ، بل على العكس من ذلك، التحق الجيش وشيوخ الموحدين وعلى رأسهم كبير الدولة ابن ياسين بالدعي. وهو ما يعني أن أرباب الدّولة ظلوا أوفياء لأبناء المستنصر، ولم يتحمّسوا لحكم دخيل كان بالأندلس، وهو أبو إسحاق الذي استولى على الحكم قسرا بعد أن شنّع بالواثق وأبنائه وقتلهم. وبعد فراره في اتجاه قسنطينة، دخل ابن أبي عمارة مدينة تونس في 27 شوال من سنة 681هـ، وبويع بها.

غير أن الدعي لم يكن صاحب برنامج سياسي أو مشروع اجتماعي مغاير تماما، إذ أبقى على المؤسّسات الموحدية التقليدية، وعلى شيوخ الموحدين في المناصب العليا، فقلد الوزارة لموسى بن ياسين والحجابة لأبي القاسم بن أحمد بن الشيخ والجباية لعبد الله بن مكي. لكنه نكّل برموز الحكم السابقين، وخصوصا بصاحب الأشغال وهو أبو بكر بن خلدون، جدّ عبد الرحمن، كما قبض على أهل البيت الحفصي واعتقلهم وصادر أموالهم، وقام بإرضاء العامة فأزال ضريبة الإنزال .

وعموما، ظلت الحركة تدور في فلك المجتمع الحضري، وتتجه أساسا إلى فئات العامة والحرفيين. ورغم اعتماده على عصبية البدو، فقد أقدم ابن أبي عمارة منذ الأيام الأولى لاستيلائه على الحكم بتونس على التشفي من الأعراب الذين دخلوا معه المدينة وأظهروا التعدي على الناس.

وفي الجملة ، لقيت الحركة تجاوبا لدى العامة، سواء في تونس أو بجاية، التي نشأ فيها ابن أبي عمارة. وإذا كان الأمر كذلك، فلماذا فشلت هذه الحركة؟ يعزى السبب الأساسي إلى فك الترابط مع البدو، إذ لم يمض أكثر من 25 يوما على دخوله مدينة تونس حتى سارع إلى التخلص من البدو، فأخذ أمراءهم الثمانين وأودعهم السجن. وكلف أحد شيوخ الموحدين، عبد الحق بن تافراجين بقيادة الجيش، "وأمره بقتل من ظفر به من العرب". ولا شك أن التنكّر لأنصاره في السابق والمحافظة على الأمر الواقع داخل المدن، كانا إيذانا بانفصال البدو عنه والسعي إلى محاربته.

وفضلا عن البدو، بدأت فئات أخرى من المجتمع الحضري تنفصل عنه تدريجيا، ذلك أنه لما سمع بتحرك الأمير أبي حفص عمر بمساعدة البدو،

داخلته الظنة في أرباب دولته، فقبض على عمران بن ياسين وابن وانودين والحسين بن عبد الرحمن شيخ زناتة، وقتلهم واستصفى أموالهم .

وإزاء انحياز المصادر، ونعت ابن أبي عمارة بشتى النعوت السيئة، فإنه ليس من اليسير التوصل إلى حقيقة الوضع. وما هو ثابت، أنّ سياسته الصلبة جعلت عديد القوى تناصبه العداء، من نصارى وحفصيين وبالخصوص الأعراب الذين ساعدوا أبا حفص عمر لاسترجاع سلطة بني حفص. وقامت بأمره قبيلة الكعوب حتى وصوله إلى الحكم.

أما عن نهاية هذا الفصل من تاريخ إفريقية، فقد كان عنيفا مثل بدايته، إذ لما أيقن ابن أبي عمارة بالهلاك، اختفى قرب الصفارين في بيت حرفي يشتغل في النّحاس من أصل أندلسي وهو أبو القاسم القرموني، وذلك في 23 ربيع الثاني 683هـ/1284م. هناك، ألقِيَ القبض عليه ونكّل به في الشوارع أمام ذات العامة التي ساندته. فهل إن هذه الأحداث مجرد مغالطة مثلما تذهب إلى ذلك المصادر، أم إنها ناقوس خطر ينذر بأزمة عميقة تجتاح المجتمع الإفريقي؟

3 - طور انقسام السلطنة (683-747هـ/ 1284-1346م) :

تميزت فترة حكم أبي حفص عمر (683-694هـ/1284-1295م) بشيء من الاستقرار الظاهر، وكان عهده، على حدّ تعبير ابن القنفذ، عهد "هناء وأمن وعدل". غير أنه لم يستطع وضع حدّ لانفصال البلاد الغربية، إذ تمكن الأمير أبو زكريا بن إبراهيم من الخروج على عمه أبي حفص عمر والاستبداد بالبلاد الغربية (بجاية وقسنطينة) التي ظلت مكونة لإمارة مستقلة ببجاية إلى حدّ تولي أبي يحيى أبي بكر الحكم، وهو أمر يعيد إلى الأذهان انقسام إفريقية إلى إمارتين : الزيرية بالقيروان، والحمادية بالقلعة.

على أنّ وصول أمير بجاية أبي يحيى أبي بكر إلى الحكم، الذي انتزعه من أبي يحيى زكريا بن اللحياني سنة 718هـ/1318م قد أعاد من جديد الأمور إلى نصابها، إذ توصّل إلى السّيطرة على كل من البلاد الغربية والشرقية .

وفي الجملة فإنّ هذه الحقبة الممتدة بين نهاية القرن السابع الهجري وأواسط الثامن الهجري قد تميّزت ببداية ظهور التوسّع المريني من جهة وهيمنة مملكة الأراغون على التجارة الإفريقية وازدياد عمليات القرصنة التي تقوم بها بحريتها من جهة أخرى.

كما اتخذت الهيمنة البرشلونية طابعا سياسيا، تمثل في التدخل المباشر في شؤون البلاد. وتمظهر ذلك في مساندة أبي إسحاق إبراهيم للوصول إلى الحكم، وتحريض ابن الوزير، والي قسنطينة، للقيام في وجه الحفصيين سنة 681هـ/1282م، ثم في المحاولة الفاشلة لوصول أبي دبوس إلى الحكم سنة 701هـ/1310م. أما مساندتهم لأبي يحيى زكريا بن اللحياني، فقد أتت أكلها، وأثمرت مكافأة الأمير للملك الأراغوني بنصف عشر تجار برشلونة الوافدين على تونس .

وفي سنة 683هـ/1284م، استطاع الأسطول القطلوني المبحر من صقلية التي أصبحت وكرا للقراصنة، بقيادة روجي دي لوريا (Roger de Lauria) السيطرة على جزيرة جربة وأسر عدد من أهلها. وكان السّلطان الحفصي عاجزا عن التعرض لهذا العدوان، فيما تمكن السكان ببلاد الساحل من صد الهجوم المزمع شنه على المهدية.

وبعد سنة من هذا التاريخ، أبرم أبو حفص

عمر مع القطلونيين والصقليين معاهدة بانيسار (Panissar) التي منحت امتيازات عديدة لهم، أهمها: دفع السلطان جباية سنوية لملك الأراغون، وإمكانية إقامة فنادق لتجار قطلونيا حيثما أرادوا بالمدن الساحلية، وتعيين قائد للعلوج بمدينة تونس. وقد بلغ التغلغل القطلوني مداه لما حاول الأراغون نشر النصرانية في البلاط الحفصي، وقد حلّ القسيس ريمون دي لول R. De Lull بمدينة تونس لهذا الغرض مرتين، سنة 1313م وسنة 1315م، دون أن يحرز تقدما في ذلك.

ولئن شهدت هذه الهيمنة تراجعا في عهد أبي يحيى أبي بكر (718-747هـ/ 1311-1346م)، وانتهت بجلاء الأراغون من جربة، فإنّ السلطة قد تأثرت بالهزّات السابقة، وظلت هشة طيلة هذه الحقبة، إذ نشأت عدة إمارات مستقلة في الأطراف: بنو مزني ببسكرة، وبنو ثابت بطرابس، وبنو مكي بقابس، وبنو العابد بقفصة، وبنو يملول بتوزر... الخ. ولم يوضع حدّ لهذا التفكك الداخلي للسلطة إلا في نهاية القرن الثامن هـ/الرابع عشر م.

وتعرّضت البلاد خلال هذه الحقبة إلى الهجومات الزيّانية في عهد أبي حمو موسى (707-718هـ/1308-1318م) الذي أعاد تنظيم الإدارة وألّف كتابا في الأديب السلطاني، وابنه تاشفين (718-737هـ/1318-1337م). وقد استغل الزيانيون هذا الوضع لإعادة بسط نفوذهم على مغراوة وبني توجين، ومهاجمة مدينة بجاية. وهو ما ألجأ السّلطان أبا يحيى أبا بكر إلى التحالف مع السّلطان المريني، وذلك عن طريق تزويج ابنته فاطمة لابن السّلطان المريني أبي الحسن علي سنة 730هـ/ 1330م. وقد تولى الحكم بعد أبيه سنة 731 هـ/ 1331م.

وعلى أثر وفاة السلطان أبي بكر سنة 747هـ/1346م، تنازع ابناه أبو حفص عمر وأبو العباس أحمد على تولي الحكم. وقد كان للأول "صاغية في قلوب الغوغاء من غشيانه أسمارهم وطروقه منازلهم"، فساندته في اقتحام المدينة وفي التصدّي لجيش أخيه. وقد فتحت هذه الاضطرابات الباب واسعا لمطامع أبي الحسن المريني.

4 - المنعطف التاريخي (748-750هـ/ 1347-1349م) :

استطاع أبو الحسن المريني أن يحرز انتصارًا محدودا على القشتاليين في معركة الجزيرة الخضراء سنة 744هـ/1344م، بعد الهزيمة النكراء الحاصلة بطريف سنة 741هـ/ 1344م. غير أن السّلطان صرف نظره عن الأندلس منذ تلك الحقبة، وبحث عن انتصار سهل نسبيا في المغربين الأوسط والأدنى.

وفعلا تمكّن من بسط نفوذه على كامل بلاد المغرب وإعادة التجربة الموحدية، فسيطر على مدينة تونس بعد أن أزاح الحفصيين من الحكم، ثم حاول تضييق الخناق على القبائل البدوية، وسحب الإقطاعات منها. لكن هذه القبائل استطاعت أن تتصدّى له وتهزمه في موقعة القيروان في مطلع سنة 749هـ/ 1348م. وقد حاول بعض المؤرخين تفسير انسحاب أبي الحسن المريني بانتشار الطاعون الجارف، غير أن الهزيمة والانسحاب سبقا حلول الطاعون، حسبما ذكر ذلك ابن خلدون، إذ قال: "ثم كانت واقعة العرب على السلطان بالقيروان في فاتحة تسع وأربعين ... ثم جاء الطاعون الجارف فطوى البساط بما فيه".

ولم تكن مقاومة فئات العامة أقل ضراوة من انتفاضات البدو. فمنذ أن علمت العامة بمدينة تونس بهزيمة أبي الحسن بالقيروان، بدأ التململ يدبّ في

صفوفها واتخذت الآلة لحصار القصبة واستعدت لذلك.

وفي سنة 750هـ/1349م، عمّت الانتفاضة مدن إفريقية وبواديها ضدّ أبي الحسن الذي أجبر على مغادرة البلاد، بعد أن عقد لابنه الفضل على تونس. لكنّ ضغط فئات العامة أجبره على مغادرة مدينة تونس بعد أبيه.

ونتساءل في آخر المطاف عن أبعاد حملة أبي الحسن الاقتصادية، هل كانت لغاية الاستيلاء على الطرقات الصحراوية في شرق بلاد المغرب ووسطها، وذلك إثر سيطرة عرب المعقل على الطرقات الغربية، أم إن الهدف الأساسي هو التحكّم في التجارة المتوسّطية ؟

- انتشار الوباء وتداعياته الاجتماعية والسياسية: تسرّب الوباء انطلاقا من شمال منغوليا عبر الطريق التجاري إلى جهة بحر قزوين فالقسطنطينية وصولا إلى الموانئ المتوسطية. وبلغ سنة 1347م مسينة بصقلية، ثم انتقل إلى نابولي وبيشا (بيزا) وجنوة ومرسيليا والبندقية والإسكندرية وتونس، وتوغل انطلاقا من المرافئ الساحلية في دواخل البلاد، وذلك في فصل الحرارة. وبديهي القول إنّ المدن الساحلية كانت أكثر تضرّرا من المناطق الجبلية المنعزلة والواحات النائية التي ظلت خزّانا بشريا هاما.

وما إن استشرى الطاعون الجارف، حتى بدت عواقبه الوخيمة على كل الأصعدة، الاقتصادية والاجتماعية والسكانية (الديموغرافية) والسياسية والثقافية.

- التأثير السكاني : تميّز هذا الطاعون بالشمولية، إذ استشرى في المدن والأرياف. وعمّ "الموتان أرض إفريقية بأسرها، جبالها وصحاريها ومدنها، وجافت من الموتى وبقيت أموال العربان سائبة لا تجد من يرعاها وماتت المواشي بأسرها".

وكانت مدينة تونس الأكثر تضررا، حتى أن عدد الموتى بلغ ألف شخص يوميا، وهو ما يعني فقدان ثلاثين ألفاً في شهر واحد، وهو رقم هام غير أنه لا يبلغ سوى عشر أو أقلّ ما كان يحصل بالقاهرة. وفي دمشق بلغ عدد الموبوئين ألفا ومائتي إنسان يوميا، بينما لم يتجاوز الرقم في حلب الخمسمائة يوميا. وبلغ عدد الموتى في غزّة اثنين وعشرين ألفا، وفي فاس أربعة آلاف.

ولئن ظلت الجبال والواحات في مأمن نسبي من هذه الكارثة، حتى أن السلطان الحفصي انتقل إلى توزر على إثر حلول وباء سنة 857هـ/1453م، فإنّ هذه الكارثة عمّت بدرجات متفاوتة المدن والبوادي.

- التأثير العمراني والاجتماعي : أصاب العمران ما حلّ بالناس والاقتصاد، فخلت المنازل واندثرت عديد القرى وخصوصا في البلاد الساحلية . فقد فتك الوباء بالتجمعات السكنية، وأجبر من بقي من سكانها على شدّ عصا الترحال والفرار. وقد كان ابن خلدون شاهد عيان على مدى وقع هذا الخطب الجلل على العمران.

أما على المستوى الاجتماعي، فقد هلك عدد كبير من الحرفيين، فانحسرت المهن والصنائع داخل المدن، وأهملت المزارع والغروس، واستشرى الجوع حتى اشتد الغلاء سنة 749هـ ، وبلغ قفيز القمح ثمانية دنانير . وابتداء من تلك الحقبة، أصبحت إفريقية تشكو من نقص في عدد المزارعين وعمال الفلاحة، وظل الأمر على هذه الحال إلى نهاية الحقبة الحفصية، وقد ذكر الوزّان أن عدد المزارعين ببادية باجة لا يكفي لحرث الأرض.

وقد مثلت الأزمة المتجسدة خصوصا في

الصراع بين القبائل العربية والسلطة من جهة وفي الطاعون الجارف من جهة ثانية، درسا هاما في علم العمران البشري بالنسبة إلى الشاب عبد الرحمن بن خلدون، الذي التقى بالعلماء المغاربة الوافدين مع أبي الحسن المريني إلى تونس، وتتلمذ عليهم، وخصوصا شيخ الفتيا أبا عبد الله السطي والنحوي أبا محمد عبد المهيمن الحضرمي والمقرئ أبا العباس أحمد الزواوي وكاتب السلطان أبا القاسم المالقي وشيخ العلوم العقلية محمد بن إبراهيم الآبلي الذي أخذ منه المنطق والأصول وعلوم الحكمة والحساب، وأفرد له المؤلف فصلا خاصا به. ونتبين من المقدمة أن أحد الدواعي المفسّرة لانكبابه على التأليف هو ما حصل من تحولات خطيرة بسبب الوباء الجارف وما نجم عنه من تغييرات سياسية وتحولات اجتماعية.

ثالثاً - إعادة البناء والتوازن الهش (750-893هـ / 1349-1488م) :

1 - عودة الحفصيين إلى السلطة مع أبي إسحاق إبراهيم (750-770هـ / 1350-1369م) :

- نفوذ الحاجب ابن تافراجين : تمكّن الحاجب أبو محمد بن تافراجين بمساعدة أولاد أبي الليل وعلى رأسهم عمر بن حمزة، من القبض على السلطان الجديد الفضل بن أبي بكر، ومن الاستيلاء على مدينة تونس في شهر جمادى الأولى سنة 751هـ/1350م. وإذ عيّن ابن تافراجين مكانه أخاه إبراهيم بن أبي بكر الذي لم يتجاوز الثالثة عشرة، فإنّ الفضل مات في الحبس في ظروف غامضة بعد حكم نحو خمسة أشهر، وكذلك قضى حاجبه ابن عتو نحبه بعد القبض عليه. وظل أبو إسحاق في كفالة الحاجب ابن تافراجين المستبدّ بالحكم طيلة تسع عشرة سنة.

على أنّ أحمد بن مكي بقابس رفض الخضوع لسلطانه ، واستقلّ بإمارة في الجنوب الشرقي، فيما حاولت قبائل أولاد مهلهل من الكعوب، مستعينة في ذلك بأمير قسنطينة، أبي زيد عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر، السيطرة على الحكم، لكنّ هذا الجيش بلغ مشارف أبّة، ثم عاد إلى قسنطينة. وبالتالي، عجزت البلاد الغربية عن الخروج عن سلطة أبي إسحاق أحمد. أما طرابلس، فقد استقل محمد بن ثابت بإمارة بني ثابت، وذلك قبل أن تتعرض للغزو الجنوي.

وأثناء هذه الحقبة، حاول أبو عنان بن أبي الحسن المريني إعادة الكرّة للسيطرة على إفريقية، وتمكّن من الاستيلاء على تلمسان، ثم إخضاع بجاية بعد أن تخلى عنها أميرها أبو عبد الله الحفصي سنة 753هـ / 1352م، وبعدها وصل إلى قسنطينة التي قاومت بقيادة أبي العباس أحمد، حفيد أمير قسنطينة، أبي إسحاق، لكنها استسلمت في الأخير في شهر رمضان سنة 758هـ/أغسطس 1357م. وبعد بضعة أشهر، استطاع أن يطوق مدينة تونس بحرا وبرا ويستولي عليها، فيما احتمى ابن تافراجين بالمهديّة. وزيادة عن فشل أبي عنان في الزّواج من الأميرة الحفصية بنت السلطان أبي بكر، وقد أرسل لهذا الغرض الفقيه ابن مرزوق، فقد حاول التعرّض لامتيازات القبائل البدوية، مثلما فعل أبوه من قبل، وهو ما أثار ضدّه موجة من الاضطرابات، قادتها خاصة قبائل رياح التي جاءته في البدء طائعة. وانتهت هذه المدة القصيرة برحيله على وجه السرعة إلى فاس، وفي ذي الحجة سنة 759هـ/1358م، توفي السلطان أبو عنان وأسدل الستار نهائيا عن آخر محاولة مرينية لإعادة مغرب موحّد.

وبعد انسحاب المرينيين، قام ابن تافراجين بإعادة توحيد الإمارة الحفصية، وعودة البلاد الغربية إلى سلطتها. وتمكّن أبو إسحاق إبراهيم من إخضاع بجاية سنة 761هـ/ 1360م، على إثر حملة قادها بنفسه، لكن ذلك لم يدم طويلا، إذ تمكن أبو عبد الله محمد الحفصي من استرجاع بجاية، مستعينا في ذلك بأولاد سباع والذواودة، وقد أجبر أبو إسحاق على الرجوع إلى تونس، بعد مرض ابن تافراجين. أما قسنطينة، فإنها عادت إلى صاحبها الأول أبي العباس أحمد في نفس السنة، بعد أن كانت تحت سلطان المرينيين. وهكذا ظلت السلطنة منقسمة إلى ثلاث: بجاية وعلى رأسها أبو عبد الله محمد، وقسنطينة التي يحكمها ابن عمه أبو العباس أحمد، فيما تولى عمهما أبو إسحاق إبراهيم أمر إفريقية التونسية.

2 - إعادة البناء في عهد أبي العباس أحمد (772-796هـ / 1370-1394م) :

تمكّن الحفصيون بعد انهزام أبي الحسن المريني من العودة إلى السلطة التي استبدّ بها الحاجب ابن تافراجين. وكان السلطان أبو إسحاق إبراهيم ظلا له إلى حدّ وفاته سنة 766هـ/1364م. ومن جهة ثانية أضرّ الطاعون بالبنية الأساسية لهذه الدولة التي لم تتمكّن من استرجاع أنفاسها إلاّ في أواخر القرن الثامن هـ/الرابع عشر م.

وقد عرفت الحياة السياسية تطورا على إثر وفاة ابن تافراجين، إذ عاد النزاع بين أبي العباس أحمد صاحب قسنطينة وعمّه أبي إسحاق. غير أن موت هذا الأخير الفجئي في رجب 770هـ/1369م، عجّل بتطوّر الأحداث: فقد عيّن الطفل أبو البقاء خالد خليفة، فيما استبد الحاجب ابن المالقي بالحكم، فكثر عسفه وتنكيله بالخاصة والعامة، وكان لمقتل القاضي محمد بن خلف الله وقع عظيم. ومرة أخرى، كان دور قبائل الكعوب محددا في هذا التطور، إذ دعت أبا العباس أحمد إلى غزو تونس. كما ساند ذلك صاحب توزر يحيى بن يملول وأمير نفطة الخلف بن الخلف.

ومثلما حصل من مساندة العامة لأبي حفص عمر لدخول تونس سنة 747هـ/1346م إثر موت أبي يحيى أبي بكر وتنازع ابنيه على الحكم، تدخلت الفئات الشعبية سنة 772هـ/1370م لتعيين أمير حفصي وعزل آخر، إذ انطلقت هذه الحركة من القبائل، لمّا لحق شيخ أولاد بالليل منصور بن حمزة بأبي العباس أحمد يستحثه على أخذ الحكم، بعد أن أظهر الأمير أبو البقاء خالد العسف والاستبداد. ولما حاصر أبو العباس أحمد مدينة تونس، ثار أهلها على أبي البقاء وتمكنوا من القبض عليه وعلى أعوانه. وأثناء هذه الفترة الحرجة التي وقع فيها انتقال السلطة من أمير إلى آخر بحدّ السيف، أطلقت العامة العنان للنهب والسلب." فانطلقت أيدي العبث في ديار أهل الدولة لما كانوا يفعلون بالناس من اغتصاب أموالهم وتحاملهم عليهم، واضطرمت نار العبث في دورهم ومخلفهم فلم تكد أن تنطفي".

ومن نافلة القول إنّ سيناريو النهب والسّلب في الفترات الانتقالية تكرّر عديد المرات. ففي سنة 838هـ/1434م، تمّت مبايعة المنتصر بقسنطينة. ولما دخل مدينة تونس عنوة، قامت "الغوغاء" بانتهاب ديار الموحدين وديار أتباعه.

والحقيقة أن دور العامة لم يقتصر على عزل أمير وتعيين آخر، إنما شمل شتى مظاهر الحياة السياسية، وكان بمثابة عامل تعديل لاستبداد السّلطة المخزنية. وقد ارتقى أحيانا إلى فاعلية حقيقية في الحكم ببجاية التي اختلفت وضعيتها عن

مدينة تونس لكونها نائية عن مركز السلطة، فقد تركّزت فيها دعائم أكثر صلابة لدور العامة، وذلك إبان وفاة حاكمها الأمير أبي زكريا سنة 747هـ/1346م، الذي فتح عهدا من الاضطرابات الاجتماعية، لمّا أظهر الأمير الجديد أبو حفص الذي عينه والده أبو يحيى أبو بكر، السطو والعسف. فقامت، على حدّ عبارة الزركشي، "هيعة تمالأ فيها الكافة على التوثب بالأمير القادم"، ونادوا بإمارة ابن مولاهم أبي زكريا، أبي عبد الله محمد، رغم صغر سنه. ولم يجد السلطان الحفصي بدّا من قبول الأمر الواقع والاعتراف بالوالي الجديد الذي اختارته العامة.

ولئن لم تخرج هذه الحركة عن الشّرعية التقليدية لحكم بني حفص، فإن الأمر كان مغايرا سنة 761هـ/1359م، لما ثارت "الغوغاء" ببجاية بالعامل يحيى بن ميمون ونصّبت أبا محمد عبد الواحد بن محمد، إذ برزت عندذاك حركة حقيقية يقودها عريف. قال ابن خلدون في هذا الصدد :" قام بأمر الرجل (أبو محمد عبد الواحد) بالبلد من الغوغاء علي بن صالح من زعانفة بجاية وأوغادها، التفّ إليه الشرار والدعار وأصبحت له بهم شوكة". وهو أمر يدعونا إلى التساؤل عن الصيغة التنظيمية لهذه الفئات وأصنافها.

ومن الواضح أن سلطة العريف استمرت ببجاية طيلة أربع سنوات. وفي سنة 765هـ/1460م، حدث أنّ الفئات الشّعبية التي اختارت علي بن صالح عريفا عليها سئمت عرافته، فانفضّت من حوله، مفضّلة العودة إلى الهياكل السّياسية التقليدية المتمثلة في حكم بني حفص. وبالتالي يمكن أن يعتبر تنصيبها للأمير الحفصي أبي عبد الله محمد بن أبي زكريا إيذانا بنهاية هذه التجربة في الحكم القائمة على الحرفيين والصناع داخل مدينة بجاية، وانتهت بتتبّع قوادها ومصادرة أموالهم واستئصال شأفتهم.

وابتداء من تلك الفترة أصبح لزعيم البلد وقائد الأسطول محمد بن أبي مهدي تحكّم في" أهل الشطارة والرجولة من رجال البلد ورماتهم"، حسب عبارة ابن خلدون.

والحصيلة أن مدينة بجاية تمكنت من أن ترتقي إلى نظام سياسي ساهم فيه الشعب مساهمة فاعلة، وذلك في ظل الأزمة التي خيّمت على كامل بلاد المغرب بعد الطاعون الجارف، ونتيجة لتطور الاقتصاد السلعي في هذه المدينة التجارية النائية عن الحاضرة تونس. وبديهي القول إن المناورة السياسية الحفصية لها فاعلية في حركة الجذب والدفع بينها وبين الفئات الشعبية.

ومثلما استرجع أبو العباس أحمد البلاد الغربية، فإنه حاول انتزاع الواحات من الأعيان المحليين المسيطرين عليها. فقد تمكن من استرجاع قفصة من بني العابد، وذلك بعد أن قام بحصارها وقطع نخيلها سنة 779هـ/1377م. وبعد أن قبض على أحمد بن العابد وابنه محمد، عين السلطان ابنه أبا بكر المستنصر واليا على المدينة. على أنّ العامة استغلت فرصة زيارة الوالي لأخيه بتوزر للخروج على حاجبه القائد عبد الله التريكي الذي احتمى بالقصبة. وانتهت الحركة بالقبض على قائدها أحمد بن أبي زيد.

ومن الملاحظ أن انفصال الأطراف عن المركز هو ظاهرة عامة، ازدادت استفحالا بعد أزمة أواسط القرن الثامن للهجرة. ويبدو أنّ إسناد هذه المدن الواحات إقطاعًا إلى شيوخ القبائل تارة وأعيان المدن أخرى قد ساعد على نشأة فئة

"أرستقراطيّة" وتطوّرها، وذلك على حساب المخزن الحفصي، وبالتالي على ظهور قوى جاذبة وجهويّة ذات صبغة "إقطاعيّة" أدّت إلى تفكّك الدّولة. وممّا أذكى هذه السّيرورة العوامل الذاتيّة المرتبطة بشخصيّة السلطان وسياسته المتعلّقة بالجباية والإقطاعات. فقد عرفت مدينة قابس نفس الظاهرة مع بني مكّي، ولم يتمكن السلطان أبو العباس أحمد من استرجاع الحكم إلا سنة 789هـ/1387م، وذلك بعد محاصرتها وقطع نخيلها. أما بسكرة، فإن حركة السلطان إليها سنة 786هـ/1384م باءت بالفشل وبقيت المدينة في يد بني مزني المتحالفين مع قبائل الذواودة والأثبج.

وهكذا فقد شملت محاولات الانفصال التي تبلورت بعد أزمة أواسط القرن الثامن مدن الواحات من طرابلس إلى بسكرة، وقد انشغل السلطان أبو العباس أحمد باستعادتها إلى حظيرة السلطنة الحفصية. ولئن تمكّن من إخضاع قفصة وبني مكّي بقابس، فقد ظلت كلّ من جربة وطرابلس ممتنعة عن سلطة الحفصيين، وتعرّضت هذه الجزيرة إلى غزو النصارى سنة 790هـ/1388م. وبعد سنتين من هذا التاريخ، حاصر الجنويون مدينة المهدية برا وبحرا، لكنّ مناعة أسوار المهدية ومقاومة أهل الساحل للإنزال حالتا دون سيطرة المعتدين على المدينة.

وإجمالا، كان أبو العباس أحمد رجل سياسة محنكا، سبق أن افتك سلطة بجاية من ابن عمّه أبي عبد الله محمد الحفصي. ولما استولى على تونس، صفح عن أعدائه القدم، وعيّن في الإدارة أعيان قسنطينة. وفضلا عن الإنجازات المعمارية التي قام بها، فقد أكرم مؤلف كتاب العبر المؤرخ عبد الرحمن بن خلدون.

3 - النهضة العسيرة في عهدي أبي فارس عبد العزيز (796-837هـ / 1394-1434م) وأبي عمرو عثمان (839-893هـ / 1435-1488م) :

مثلت هذه الحقبة مرحلة إعادة بناء الدولة الحفصية. وقد أطنبت المصادر في ذكر محاسن كلّ من أبي فارس عزوز وأبي عمرو عثمان، وإنجازاتهما السياسية والاجتماعية والعمرانية والاقتصادية .

ولئن أفرد ابن القنفذ القسنطيني كتابه "الفارسية" لذكر مناقب السلطان والتقرب منه، فإنّ ابن الشماع عُني باستئصال أبي فارس شأفة الأعراب وحرابتهم، وعدّد مآثر أبي عمرو عثمان. أما الزّركشي فقد حبّر فصلين للحديث عن مآثر السلطانين. وأشاد الطبيب المغازلي بمحلة أبي فارس التي تعقبت المحاربين من البدو، فيما اعتقد البرزلي، واتبعه في ذلك الونشريسي، في أن مطلع كل قرن فيه خير وأن أهل إفريقية حظوا في مطلع القرن التاسع الهجري بحكم أبي فارس.

وبالتالي أشاد جلّ المؤرخين بأعمال أبي فارس عزوز، وذلك لإحيائه دولة الموحدين-الحفصيين بعد أن كادت تنقرض، فتصدّى للنصارى الذين غزوا المهدية وساند أهل الأندلس في محنتهم، واستأصل شأفة المحاربين، وتمكّن من إعادة وحدة المقاطعات المنشقة عن المخزن ببلاد الواحات، حتى أن حملاته طالت واحات درج وغدامس شرقا وورجلان جنوبا ومدينة تلمسان غربا، وهو ما مكّنه من قطع المكوس وإزالتها بعد أن استفحل أمرها وبلغ عددها قرابة المائة.

ولعلّ ما يسّر نجاح السلطان في إعادة بناء الدولة ما شهدته تلك الحقبة من تطور تقني، تمثل

أساسا في استعمال المخزن للبارود على نطاق واسع ضدّ الغزاة والقراصنة الأجانب والأعراب. فقد استطاعت محلته، على غير المألوف، اقتحام البلاد المستعصية بالجريد وورجلان وصولا إلى توات، محكما بذلك السيطرة على كامل المجال. وبالتالي تطوّرت موازين القوى لصالحه. فكان يمدّ أهل الأندلس بالبارود لدعم تصدّيهم للغزو القشتالي، وهو ما يعني أن هذه التقنية التي استخدمت أثناء محاصرة أبي الحسن المريني للجزيرة الخضراء في ذي القعدة سنة 744هـ/1344م، ومنها تسربت إلى إفريقية، أصبحت تصنع في إفريقية، خصوصا أنها تمتلك مناجم الرصاص، الذي يمثل المادة الأولية له.

ولئن أولى عناية خاصة للحصون البحرية، بناء وترميما، وخصوصا حصون رفراف والحمامات وقصر ابن الجعد ورباط المنستير والبرج الكبير بجربة، فإنّ ذلك لا يستبعد أن يكون في علاقة مع التطورات التقنية المتمثلة في استعمال الأسلحة الناريّة. والثابت أن ازدياد القرصنة في المتوسط، وتطور أسطول المدن التجارية البحري، وخصوصا بجنوة وبيشا (بيزا) والبندقية وبرشلونة، مثلا دواعي قوية لتدعيم هذه التحصينات ولإعادة بناء البحرية التونسية التي تمكنت من إحراز بعض الانتصارات بصقلية ومن دعم الأندلسيين في محنتهم. واستطاع أبو فارس إعادة تنظيم الاقتصاد وإزالة عديد المجابي والمغارم التي كانت تثقل كاهل المزارعين والتجار والحرفيين. وبالتالي نشطت هذه القطاعات الاقتصادية، خصوصا بعد أن ازداد تدفق الأندلسيين على إفريقية، بعد أن وقع إجلاؤهم من وطنهم قبيل سقوط غرناطة.

لكن هذه الإصلاحات عجزت عن الخروج من المستنقع الذي تردّت فيه البلاد، وذلك بعد أن ترسّخت الرأسمالية التجارية والحرفية بالغرب الأوروبي وتطورت التقنيات البحرية والصناعية بها، حتى أضحى البحر المتوسط تحت سيطرة الملاحة الأوروبية بعد أن كان في القرون الخمسة الأولى بحيرة عربية.

ظلت العلاقات مع الدول الغربية متوتّرة، وتابعت البحرية الإفريقية التصدّي للتوسّع القطلوني في المتوسط، والقيام بعمليات القطع البحري. فمنذ سنة 1397م، هاجم الحفصيون مدينة توريبلانكا Torreblanca بصقليّة ونهبوها، مما أدى إلى إرسال ملك قطلونية والأراغون حملة ضد ميناء تدلس الواقع في بلاد الزيانيين، وتبعتها بعد سنتين حملة ثانية ضد عنابة، لكنها ردت خائبة نتيجة مقاومة المدينة لها. وفي سنة 1403م، أبرم القطلون معاهدة صلح مع أبي فارس، أصبح بمقتضاها للصقليين حقوق على جزيرة جربة، في حين منحت للحفصيين حقوق على جزيرة قوصرة. على أن هذا العقد لم يمنع من مهاجمة القرصان بيرو نينيو سواحل المغرب وخصوصا مدينة تونس سنة 1404م.

وقد تمكّن أبو فارس من إتمام ما أنجزه والده أبو العباس أحمد ، فأعاد كلاّ من جربة وطرابلس إلى حظيرة إفريقية، وأرسل محلته إلى قفصة والجريد وبسكرة لإعادة إخضاعها. بل إن أبا فارس تابع توسّعه في اتجاه مدينة الجزائر التي دخلها سنة 813هـ/ 1411م. وفي سنة 827هـ/1423م، سيطر على مدينة تلمسان التي كان يحكمها السلطان الزياني عبد الواحد بن أبي حمو موسى وعيّن عليها أحد الزيانيين التابعين له، وبهذا بلغ إلى الحدّ الذي بلغه مؤسس السلطنة، أبو زكريا من قبل. واكتفى بتبعية المرينيين الصّورية له سنة 835 هـ/1431م، وبما قدمته البحرية

الحفصية لدعم المرينيين في مواجهتهم للإسبان. قال الزركشي في هذا الصدد: "ولحقته بيعة فاس ثم بيعة صاحب الأندلس فصارت البلاد الإفريقية والمغرب الأقصى والأوسط كلّها تحت نظره وفي ملكه". ويبدو أن عدول أبي فارس عن مواصلة حملته في اتجاه فاس تفسّر بانشغاله بأمر الخطر القطلوني، وذلك بعد أن تولّى ألفنصو الخامس الحكم سنة 1416م، فوسّع دائرة سيطرته على المتوسط، التي بلغت نابولي إلى جانب صقلية، وأصبح يهدّد السواحل الجنوبية للمتوسط. ففي سنة 827هـ/1423م، جاء رسول من قطلونية إلى سلطان تونس، فلمّا علم أنّه كان محاصرا لتلمسان، أخبر ملكه بذلك، فجهّز ألفنصو في الحين حملة إلى جزيرة قرقنة فيها خمسون جفنا . ويبدو أن الهدف الأساسي كان جزيرة جربة، لكن عودة السلطان إلى تونس أثنت الغزاة عن مواصلة طريقهم، وعجلوا بالرحيل عن الجزيرة، حاملين معهم غنائمهم، بعد فشل التفاوض مع السلطان.

على أنه لم تمرّ خمس سنوات (سنة 832هـ/1429م) حتى جهّز أبو فارس حملة لمعاقبة جزيرة مالطة التي كانت منطلقا لمهاجمة السواحل الإفريقية، وقادها مملوكه القائد رضوان، فخرّبت غاباتها ثم عادت. ورداً على ذلك، انطلقت من قطلونيّة 130 سفينة سنة 835هـ/23 مايو سنة 1432م، وبعد مرورها بميورقة - سردانية - صقلية- مالطة، وصلت شواطئ جربة في أواسط شهر أغسطس، وتمكنت من دخولها ومن قطع القنطرة الرابطة بين الجزيرة والبر. على أن محاصرة جيش السلطان للجزيرة قد أدى إلى انسحاب الغزاة في أواسط شهر سبتمبر.

وحاصل هذه الاعمال أنّ البحرية الإفريقية استعادت عافيتها نسبيا ، إذ اهتم السلطان بالحصون الساحلية ترميما وإنشاء، وبالأسطول البحري الذي تمكن من الانتقال من الخطة الدفاعية إلى مهاجمة الجزر البحرية القريبة، كما استطاع أن يوسّع مجاله الترابي إلى حدود تلمسان، وأبرم معاهدات تجارية مع فلورنسة سنة 1421م، والبندقية سنة 1427م، وجنوة سنة 1434م. وهكذا شهدت البلاد في العشرية الأخيرة من حكمه فترة قوة ومناعة لم تعرفها من قبل.

تميزت هذه الحقبة (نهاية القرن الثامن ومطلع التاسع) بازدياد دور المذهب المالكي من جديد مع شيخ الفتيا محمد بن عرفة وتلامذته، وبالخصوص أبو القاسم البرزلي ومحمد الأبي، وذلك على حساب المذهب الرسمي الموحدي والأقليات الأباضية بجنوب إفريقية .وفي كل الأحوال فقد عرف المذهب المالكي نفسه تنوعا واختلافا، تجسد أولا في الجدل الفكري الحاصل زمن أبي العباس أحمد بين ابن عرفة وابن خلدون، وفي النزاع حول مسألة العقوبة بالمال بين الشماع والبرزلي.

وكانت نهاية هذا السلطان عند جبال الونشريس، متجها إلى تلمسان ثانية سنة 837هـ/1434م ، فانتقل الحكم إلى حفيده المرافق له في رحلته أبي عبد الله محمد المنتصر. وعلى إثر وفاة جدّه أبي فارس، رحل وليّ العهد محمد المنتصر إلى تونس. وبعد أن بويع بالمحلة، وردت عليه بيعة قسنطينة. وقبل أن يدخل تونس في السنة التالية، ألقى القبض على أخيه أبي الفضل وجدّه للأم الشيخ ابن عبد العزيز. ولما استقرّ بمدينة تونس، عيّن أنصارا له على رأس الخطط العليا (مشيخة الموحدين وخطة العلامة وقلم الجباية والمزوار). لكنه قضى المدة القصيرة من حكمه في تدعيم سلطته وترسيخها، إذ انشغل بمحاربة الأمير

أبـي يحيـى زكريـا المتحـالف مـع أولاد أبـي الليـل، معتمـدا فـي ذلـك علـى شـقيقه والـي قـسنطينة أبـي عمـرو عثمــان، الــذي اسـتدعاه لهـذا الغـرض، خصوصا بعد أن ألمّ به المرض الذي عجّل برحيله، وبتربع أبي عمرو عثمان على العرش لمدة طويلة ناهزت نصف القرن.

تابع السلطان الجديد سياسة جدّه أبي فـارس في إحكام السيطرة على كامل مجال إفريقية، ولم يتجاوز عمره السادسة عشرة والنصف. وواجه كالعادة القوى التقليدية، والمتمثلة في النزاعات داخل الأسرة الحفصية وثورات المدن وانتفاضات القبائل. فقد لاحق عمّه المنتزي، والي بجاية ، أبا الحسن بن أبي فارس، بناحية قسنطينة مدّة سبع عشرة سنة. ولما فشل في الاستيلاء على قسنطينة التي حاصرها شهرا كاملا، اتجه نحو تونس، بعد أن حظي بمعاضدة أولاد أبي الليل والذواودة. أما صفّ السلطان، فقد تكوّن من أولاد مهلهل وبني حكيم وبني علي وغيرهم من قبائل الوسط التونسي. وقد استطاع أبو عمرو عثمان أن يوقف هذا الزحف عند وادي سراط بناحية تيفاش في شهر ربيع الأول سنة 840هـ/ 1339م. ودخل السلطان مدينة بجاية بعد ثلاث سنوات، وذلك بعد أن فرّ منها صاحبها أبو الحسن علي. ولم يتمكّن من العودة إليها إلاّ سنة ثمانمائة وخمسين، ولما جهّز أبو عمرو عثمان جيشا بقيادة العلج نبيل بوقطاية، فرّ من جديد من بجاية والتجأ إلى الجبال. ثم أعاد الكرة، فهاجم أبو الحسن المدينة بعد ستّ سنوات، لكن السلطان سارع إلى نجدتها. وانتهى الأمر بالقبض عليه بمساعدة رئيس بني سيلين محمد بن سعيد، وقتله في 3 شوال 856هـ/ 1452م. وهكذا عادت البلاد الغربية إلى حظيرة إفريقية بعد نزاع طويل داخل الأسرة الحفصية الحاكمة، بين العمّ وابن أخيه.

ولتمكّن السلطان من السّيطرة على قبائل أولاد بالليل والذواودة، الذين وفدوا عليه خاضعين سنة 881هـ/ 1479م. كما عادت واحة نفطة إلى الاعتراف بالسلطة، وذلك بعد أن طرد شيخها أبو زكريا من بني خلف النائب عن المخزن سنة 845هـ/1441م، مما استدعى تدخل عثمان الحفصي ومحاصرتها وتابع غزواته صوب واحة توقرت. وقد نشطت طيلة هذه الحقبة الأولى من حكمه العلاقات التجارية والمعاهدات الدبلوماسية مع بلاد الأراغون.

أما الحقبة الثانية من حكم أبي عمرو، فقد بدأت بإلقاء القبض على قائد العلوج نبيل سنة 857هـ، وذلك بعد أن اتسع نفوذ العلوج الذين تولوا معظم الولايات والأوطان، حتى استبدوا بالحكم، وأضحوا قوة فاعلة. فقبل سنة من هذا الحدث،" قتل العامة وبعض خدّام القائد نبيل حاكم باب المنارة"، دون علم من قِبل الخليفة. وهو ما أدى إلى القرار السلطاني للقبض على القائد نبيل بوقطاية وأولاده والعلوج الموالين لـه ومصادرة ثرواتهم الطائلة. "وأمر بجمع الأموال التي للقائد نبيل وولده ومن قبض عليه منهم، فجمعت كلها من مكامن احتجابها وحصل فيها فيما قيل ما يزيد على عشرين قنطاراً ذهبا من العين وما يقارب ذلك قيمة من الجوهر والعقار والأثاث".

على أن نكبة القائد نبيل لا تغيّر سياسة أبي عمرو عثمان الذي ازداد اعتماده على العلوج، بنفس القدر الذي حذر فيه من تولية المناصب الأسرة الحفصية. فقد عيّن على بجاية القائد العلج أبا علي منصور، ولم يعزله إلا عندما أيقن برفض البجائيين لهذا الوالي، وعيّن عليها ابنه أبا فارس عبد العزيز بن عثمان. أما القائد فارح، فقد تولى أمر بسكرة وتوقرت، إلى جانب قسنطينة. وعلى عكس ذلك نكّل بعدد من أفراد الأسرة الحفصية،

كأبي بكر بن عبد المؤمن الحفصي الذي رغب أهل بجاية توليته أمرهم، وألقى القبض على أبناء عمه أبي الحسن، على إثر عودته من بجاية سنة 859 هـ/1455م.

وبينما كان عثمان منشغلا عن تلمسان بمشاكله الداخلية، وخصوصا بالبلاد الغربية، خرجت المدينة عن طاعة الحفصيين التي فرضها أبو فارس عبد العزيز. وبعد أن ظلّت تابعة طيلة حكم أبي العباس أحمد بن أبي حمو، ثار محمد بن محمد بن أبي ثابت على عمّ أبيه الأمير أحمد سنة 866هـ/1462م، وطرده من تلمسان نحو الأندلس. وعلى أثر هذه الأحداث، جهّز عثمان الحفصي جيشا كبيرا في اتجاه تلمسان. ولما أشرف على المدينة، خاف من مجابهته فأرسل إليه المتوكّل محمد بن أبي ثابت هدية ووفودا بقيادة القاضي محمد بن أحمد العقباني للتفاوض.

ولم تمرّ سوى سنتيْن حتى أظهر المتوكل صاحب تلمسان نزعة الاستقلال من جديد، بينما وفدت على تونس مشائخ بني عامر وسويد لتحريض عثمان على غزوها. فكلف السلطان محمد بن فرح البجائي بقيادة حملة ونزل العسكر بساحتها سنة 871هـ/1467م، وبعد حصارها، تقدّم قاضي المدينة وكبار البلد وطلبوا من السلطان العفو، وشهد على نفسه بذلك.

وفضلا عن الحركيّة الهامّة في السّياسة الخارجيّة، فقد تواصل النّشاط العلمي حثيثا، رغم مظاهر الجمود الفكري المميّز لتلك الحقبة، فأنشئت عديد المدارس بمدينة تونس، مثل المنتصريّة والمدرسة القريبة من ضريح الولي محرز بن خلف، وأحدثت خزانة جديدة للكتب في مقصورة جامع الزّيتونة سنة 854 هـ/1450 م.

كما ساعدت الجبايات الوفيرة المتأتية من مجال واسع على اتّباع سياسة اجتماعيّة فاعلة، تجسّدت بالخصوص في إنجاز منشآت مائيّة هامّة في تلك الحقبة. ونعتقد أنّ تراجع دور الحنايا التي تجلب الماء من زغوان قد ألجأ المخزن إلى إنشاء قناتين باطنيتين جديدتين : الأولى وطولها نحو 6 كم تصل إلى الرّبض الشمالي(باب الأقواس) من آبار "كرم الوطا"، وقد استمرّ إنشاؤها بين سنتي 877 - 881 هـ/ 1472 - 1476 م، والثانية التي تعود إلى نفس الحقبة، وتربط بحيرة حمزة بالرّبض الجنوبي (باب علاوة)، على مسافة ثلاثة أميال.

وفضلاً عن استعمال التقنيات المرتبطة بالقنوات الباطنية الحاملة للماء من الآبار والبحيرات إلى سبل (سقايات) المدينة، فقد شيّدت طيلة هذه الحقبة الآبار والمواجل على طول الطرقات الكبرى.

على أنّ ذلك لم يمنع من تردّي الأوضاع الاجتماعية، إذ تميزت هذه الحقبة بتداول المجاعات وبعودة الدورة الوبائية بقوة :

ففي سنة 847هـ/1443م، كان الوباء بتونس ونواحيها .

وفي سنة 857هـ/1453م، ابتدأ الوباء بتونس فانتقل السلطان عثمان من القصبة إلى سانية باردو ثم تحول إلى توزر.

- وفي سنة 862هـ/1455م، أصاب الناس بتونس غلاء حتى بلغ قفيز القمح أربعة دنانير والشعير ديناريـن، فتذمر الناس من ذلك، حتى أمر السلطان بإخراج الحبوب من المخزن لصنع الخبز للفقراء.

- وفي ذي القعدة من سنة 872هـ/1468م، ظهر الوباء بتونس، وكان منتشرا بالمغرب الأوسط قبل سنة من ذلك التاريخ. ولم يزل يتزايد إلى شهر شوّال من السنة التالية حتى بلغ عدد الموتى ألفا كلّ

يوم، ثم ارتفع في شهر ذي الحجة، وذكر ابن أبي دينار أن العدد بلغ أربعة عشر ألفًا كل يوم، وقيّد في الأزمّة أربعمائة ألفٍ، زيادة على نحو مائة ألف لم تقيد. وقد عمّ هذا الوباء بلاد المغرب، وخلت من جرائه الكثير من المنازل والقرى ونجوع البدو.

وبديهي القول إن تداعيات الوباء السياسية والاقتصادية والاجتماعية جليّة، إذ شهدت الفترة التي عقبت وفاة عثمان الحفصي بكثرة النزاعات داخل الأسرة الحفصية وباستشراء الأزمة في المجتمع والدولة .

وخلاصة القول، لئن كان إرسال أبي فارس البارود والمؤونة لأهل غرناطة لم يغير كثيرا من موازين القوى في شبه الجزيرة الإيبيرية وذلك بعد أن تمكّن البرتغال والإسبان من السيطرة على التجارة والملاحة في المحيط الأطلسي، فإن استعمال هذه الأسلحة النارية داخل البلاد الإفريقية على نطاق واسع قد أدى إلى بسط الحفصيين نفوذهم على كامل البلاد ونجاحهم مؤقتا على الأقل في إعادة بناء الدولة والسيطرة على القبائل البدوية النابذة وعلى بلاد الواحات، وذلك بعد أن عجز السيف عن مقارعة نيران البارود. وهو ما يسّر إعادة تنظيم الاقتصاد وإزالة عديد المجابي والمغارم على المزارعين والتجار والحرفيين، وبناء البحرية الإفريقية التي أحرزت بعض الانتصارات بصقلية.

ومما ساعد على هذه النهضة الأخيرة ازياد تدفق الأندلسيين الذين وقع إجلاؤهم من وطنهم في القرن التاسع الهجري/ الخامس عشر الميلادي، وخصوصا قبيل سقوط غرناطة سنة 897هـ/ 1492م.

لم تكن هذه التطورات قادرة على إيقاف السقوط في المستنقع، فقد عسر الخروج منه بعد أن ترسّخت الرأسمالية التجارية والحرفية بالغرب الأوروبي وتطورت التقنيات البحرية والصناعية بها، حتى تمكّنت من السيطرة على البحر المتوسط.

ووافق سقوط غرناطة وعجز المغاربة عن التصدّي للتوسع القشتالي والقطلوني بداية تدهور الأوضاع العامة بالسلطنة الحفصية وتفكّكها، ذلك أن الضغط الإسباني المتواصل على بلاد المغرب أضعف المخزن وأدى إلى بروز بنًى متفككة، وإلى تنشيط الدور القبلي والطرق الصوفية والزوايا بإفريقية، وإلى تفعيل دور الشرفاء بالمغرب الأقصى.

(أ) أواخر الحفصيين :

مثلت وفاة وليّ العهد محمد المسعود المعروف باستقامته، في شعبان 893هـ/1488م، حدثا بارزا في المملكة. وقد عيّن أبو عمرو عثمان قبيل وفاته وليّ عهد جديد، وهو أبو زكريا يحيى بن محمد المسعود الذي كان أميرا على قسنطينة. لكنّ ابن عمه عبد المؤمن بن إبراهيم بن أبي عمرو عثمان ثار عليه منذ الوهلة الأولى لتوليه مقاليد الحكم. وبعد حروب ونزاعات اكتنفها كثير من الغموض، انتهى الأمر بمقتل أبي زكريا يحيى ثم عبد المؤمن وتولى زكريا بن المقتول يحيى الحكم، وبايعت السلطان مدن عنابة وقابس وصفاقس، واستمر في ملكه ست سنوات إلى حد وفاته بالوباء في التاسع من شعبان 899هـ/1494م.

أما السلطان أبو عبد الله محمد بن الحسن بن محمد المسعود (899-932هـ/1494-1525م) فقد ظل في الحكم نحو ثلاثين سنة. ولئن اعتبره ابن أبي دينار فطنا وذكيا وفصيحا ومحبّا للخير وأهله، فإن الخط البياني الاقتصادي والاجتماعي ظل في تراجع طيلة هذا الحكم. ذلك أن الحقبة عرفت ازدياد

الضغط الإيبيري على بلاد المغرب. فقد بدأ الإسبان في التسرّب إلى البلاد بعد سقوط غرناطة، إذ بسطوا نفوذهم على بجاية ثم طرابلس سنة 1510م . وفضّل أهل الجزائر الاستنجاد بالقائد التركي عرّوج على التوجه إلى بني حفص وذلك لمواجهة الهيمنة الإسبانية. وبينما استعاد العثمانيون بونة وبجاية من يد الإسبان سنة 1522م، تمكّنت مقاومة السكان بجزيرة جربة من صدّ الإسبان إلى حين سنة 1526م.

والحصيلة أنّه نجم عن عجز البحرية الإفريقية على مواجهة الهيمنة الأجنبية تداعيات داخلية تمثلت في ازدياد الاضطرابات القبلية، التي فشل السلطان في مجابهتها بناحية القيروان. ومثلت هذه الحقبة النهاية الفعلية للفترة الحفصية، والانعطاف نحو مستنقع دام أكثر من نصف قرن. وقد عبّر إسماعيل التميمي في رسالته عن أئمة الزيتونة، لما ترجم لأبي البركات محمد بن محمد بن عصفور، الذي عيّنه السلطان أبو عبد الله للإشراف على المكتبة العبدلية، عن هذا التردّي في قوله: "وهنا انقطع الخبر وعمي الأثر وطويت تفاصيل أخبار العلماء لما دهم الحضرة في المائة العاشرة من الفتن بتقلص ظل الدولة الحفصية عنها وبلوغها سنّ الهرم، فتجاسر عليها الثوار من كل جانب وتنقصت أطرافها وأجلبت الأعراب عليها وامتدت أيدي العدو الكافر عليها".

(ب) الاحتلال الإسباني ونهاية الدولة الحفصية :

على أثر وفاة هذا السلطان سنة 932هـ/1525م، تولى ابنه الحسن بن محمد الحكم، فأظهر في بداية أمره الاستقامة، وأزال المكوس، وسار في الناس سيرة حسنة. غير أن ذلك لم يدم طويلا حتى تفاقمت الأزمة، وقامت الثورات في كلّ مكان.

وفي مدينة القيروان ظهرت حركة الشيخ عرفة بن نعمون الشابي الصوفية، وقد تمكنت زاويته التي استندت إلى قبيلة دريد من تكوين مقاطعة شاسعة. أما الأعراب في الأطراف، وخصوصا أولاد سعيد، فقد قادوا حركة أرهقت السلطة المخزنيّة، حتى أجبر السلطان على مهادنتهم مقابل منحهم مبلغًا سنويًا قدره ستون ألف دينار.

وقد انجرّ السلاطين إلى الاقبال على الملذات. فقد قيل عن الحسن إنّ الجباية الثقيلة بدّدها في الخمر والنساء، وإنّه كان مائعا كثير الفساد، يقضي أوقاته في التنزه والصيد أو في مجالس اللهو والغناء، وسط عدد كبير من الجواري والغلمان. وفي الأثناء تواصل الانهيار، واستقلت عديد الجهات، حتى أضحت ميزانية الدولة لا تتجاوز مائة وخمسين ألف دينار كبير الضرب.

وخلال هذه الظرفية المتميزة بالتفكّك، تمكّن خيرالدين بربروس من الاستيلاء على مدينة تونس سنة 1534م، وهو ما أدّى بالسلطان حسن إلى طلب النجدة من الإسبان للتخلص من العثمانيين. وهكذا فتحت الحرب الدائرة بين القوتين سنة 1535م الباب واسعا للتسرّب الأجنبي والهيمنة على البلاد. وقد انتهت في دور أول لصالح الإسبان الذين دخلوا مدينة تونس وعاثوا فيها فسادا. وعلى حدّ قول ابن أبي دينار، أسر فيها ثلث سكان المدينة ومات ثلث آخر وهرب الثلث الباقي، وكان كل ثلث يعدّ ستين ألفاً. وقد مثل هذا الحادث منعطفا تاريخيا هاما، وضع حدّا للحقبة السابقة التي تميزت بالاستقلاليّة.

وفي 25 يوليو من نفس السنة، فرض الملك شارل الخامس على الحسن معاهدة مخزية تضمّنت عدة بنود أهمها: تحرير الرقيق النصارى بالمملكة،

وحماية الكنائس والديانة المسيحية، وتسليم أغلب القلاع الساحلية للإسبان لطرد خيرالدين بربروس منها، وتحصين ميناء حلق الوادي، ومنح صلاحيات واسعة للقنصل الإسباني للبت في المسائل التجارية، والتصدي للغزو البحري المعادي للإسبان.

وابتداء من تلك الحقبة تواصل التوتر بين الإسبان والعثمانيين، كي ينفجر الصراع على أشده من جديد بعد نحو أربعين سنة، وانتهى هذه المرة بسيطرة العثمانيين على البلاد.

خـاتمـة :

تعزى التداعيات السياسية والاضطرابات الاجتماعية الحاصلة في أواخر العهد الحفصي إلى عوامل خارجية وأخرى داخلية. فقد انتظمت وقتذاك مبادلات اقتصادية غير متكافئة بين الغرب الأوروبي وبلاد المغرب وإفريقية، تمثلت في هيمنة البحرية الأوروبية على الملاحة في البحر المتوسط وفي تصدير مدن المغارب المواد الأولية من صوف وجلود وذهب وملح مقابل استيرادها مصنوعات جنوة والبندقيّة وبرشلونة.

ولئن نشأت فئة مستفيدة من هذا التوازن الاقتصادي المفقود، من التجار والفكاكين والسماسرة وأرباب السلطان، فإن أعماق البلاد الإفريقية والمغربية تعرّضت إلى نزيف للمواد الأوّلية وإلى جباية سلطانية مجحفة أخلت بالتوازنات التقليدية، وأدت إلى تحركات القبائل البدوية.

وفضلا عن انتماء المخزن إلى أصول وافدة (شيوخ موحدين وعلوج وأندلسيين)، فقد هيمن هؤلاء الأعيان الجدد بمدن إفريقية على أهم الوظائف السياسية والثروات الاقتصادية. وكانت في الغالب الأعمّ بعيدة عن تطلعات المجتمعين الحضري والبدوي، التي تجسدت تارة في حركات العامة وانتفاضات البدو، وأخرى في انفصال أوطان برمتها عن المركز. وحصيلة القول، جاءت فترة أواخر العصر الوسيط حبلى بالتطورات السياسية والاجتماعية. ورغم الأزمات، كانت فترة مؤسسة لتاريخ المغرب وإفريقية، ترسّخت فيها الهياكل والمؤسّسات والتقاليد التي غالبا ما ظلت فاعلة في السّلطة والمجتمع طيلة العهد العثماني.

أ.د. محمد حسن

(كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية - تونس)

المصادر والمراجع

أولاً - المصادر:

- الأبّـي، محمّـد : إكمـال إكمـال المعلـم، القـاهرة 1910.
- ابـن عبـد الباسـط : الـرّوض الباسـط، مخطـوط الفاتيكان، 729.
- البرزلـي، أبـو القاسـم : جـامع مـسائل الأحكـام، 4851 - 5371 - 5372 - 5429 - 5430 .
- ابـن الـدباغ، أبـو زيـد عبـد الـرحمن : الأسـرار الجلية في المناقب الدهمانية، 17944.
- - ابن راشد القفصي، محمد : الفائق في معرفة الأحكـــام والوثـــائق، 6150-6151 - 6152 - 6153 - 6154 - 6117.
- ابن الأبار، أبو عبدالله محمد (658هـ/1260م): الحلـة الـسيراء، تحقيـق حـسين مـؤنس، دار المعارف، الطبعة الثانية، القاهرة 1985.
- - ديـوان، تحقيـق عبـد الـسلام هـراس، تـونس، 1985.
- ابن الأثير، أبو الحسن علي (630هـ/1232م) : الكامل في التاريخ، دار الفكر، بيروت 1978.
- التجيبي السبتي، القاسم بن يوسف : برنـامج، تحقيق عبد الحفيظ منصور، تونس، 1981.
- الإدريـسي ، محمـد (548هـ/1115م) : نزهـة المشتاق في اختراق الآفاق، نشر الحاج صادق، الجزائر 1983.
- ابن بطوطـة، شـمس الـدين (779هـ/1377م) : رحلة ، دار الكتاب اللبناني، بيروت (د.ت) .
- البلوي، خالد بن عيسى : تاج المفرق فـي تحلية علماء المشرق، تحقيق الحسن السائح، المملكة المغربية (د.ت).
- التجـاني ، عبـد الله (717هـ/1317م) : الرحلـة، الدار العربية للكتاب، ليبيا - تونس 1981.
- حـــازم القرطـــاجني، أبـــو الحـــسن : قـــصائد ومقتطفات، تحقيق محمد الحبيب بن الخوجـة، تونس 1972 .
- ابـن خلـدون، عبـد الـرحمن (808هـ/1406م) : كتـاب العبـر، 7 أجـزاء، دار الكتـاب اللبنـاني، بيروت 1983.
- ابن الرامـي ، أبـو عبـد الله محمد : الإعلان فـي أحكام البنيـان، تحقيق فريـد بـن سـليمان، تـونس 1999.
- ابن رشيد الفهري، محمد : ملء العيبـة، تحقيـق محمد الحبيب بلخوجة، تونس 1982.
- الرصّـاع، محمّـد : الفهرسـت، تحقيـق محمـد العنّابي، تونس 1967.
- ابن أبي زرع، علي (726هـ/1326م) : الأنـيس المطـرب بـروض القرطـاس فـي تـاريخ المغـرب ومدينة فاس، دار المنصور، الرباط 1972.
- الزركشي، أبو عبد الله محمد (894هـ/1488م): تـاريخ الـدولتين الموحديـة والحفـصية، تحقيـق محمد ماضور، تونس 1966.
- ابن سعيد، أبو الحسن علـي (685هـ/1286م) : كتـاب الجغرافيـا، تحقيـق إسـماعيل العربـي، الجزائر 1982.
- الشماخي، أبو العباس أحمد (928هـ/1521م) : كتـاب الـسير، تحقيـق محمـد حـسن، نـسخة مرقونة، تونس 1979، نـشر جزء منـه، تـونس 1995.

- ابن الشماع، أبو عبد الله محمد (861هـ / 1430م) : الأدلة البينة النورانية في مفاخر الدولة الحفصية، تحقيق الطاهر المعموري ، تونس 1984.
- ابن الطواح، عبد الواحد : سبك المقال لفك العقال ، تحقيق عبد الواحد الزغلامي، شهادة الكفاءة في البحث، تونس 1978.
- العبدري الحاحي، أبو عبد الله محمد بن محمد (700هـ/1300م) : رحلة العبدري، تحقيق محمد الفاسي، الرباط، 1968.
- ابن عذاري المراكشي (712هـ/1312هـ) : البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، الجزء الموحدي، تحقيق الكتاني وزنيبر وابن تاويت وزمامة، الدار البيضاء 1985.
- العمري، أحمد بن يحي بن فضل (741هـ / 1349م) : مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، تحقيق د.مصطفى أبو ضيف أحمد، الدار البيضاء 1988.
- ابن فرحون، إبراهيم : الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، دار التراث، القاهرة 1972.
- ابن القنفذ، أبو العباس أحمد (810هـ/1488م): الفارسيّة، تحقيق محمد الشاذلي النيفر وعبد المجيد التركي، تونس 1968.
- المراكشي، محمد بن عبد الملك (703هـ / 1304م) : الذيل والتكملة، ج 4، 5، 6، تح إحسان عباس، بيروت، (د.ت). 1، 2، 8، تح محمد بن شريفة، بيروت - الرباط 1984.
- ابن ناجي، أبو الفضل أبو القاسم : معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان، 4 أجزاء، تونس 1990.
- الوزّان، الحسن : وصف إفريقيا، تحقيق محمد الأخضر ومحمد حجّي، الرباط 1982.
- الونشريسي، أحمد بن يحي (914هـ/1508م): المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى علماء إفريقية والأندلس والمغرب، أخرجه جماعة من الفقهاء بإشراف محمد حجّي، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1981.

ثانيًا - المراجع العربية :

- الجابري، محمد عابد : العصبية والدولة، الرباط 1982.
- حسن، محمد : القبائل والأرياف المغربية في العصر الوسيط، دار الرياح الأربع للنشر، تونس 1986.
- حسن، محمد : المدينة والبادية بإفريقية في العهد الحفصي . جزءان، تونس 1999.
- الطالبي، محمد : دراسات في تاريخ إفريقية وحضارتها، تونس 1982.
- القبلي، محمد : مراجعات حول المجتمع والثقافة بالمغرب الوسيط، الدار البيضاء 1987.
- عبد الوهاب، حسن حسني : كتاب العمر، تحقيق البشير البكوش والعروسي المطوي، جزءان، تونس 1992.
- عبد الوهاب، حسن حسني : ورقات في الحضارة العربية بإفريقية التونسية، مكتبة المنار، تونس 1972.
- ابن مامي، محمد الباجي : مدارس مدينة تونس في العهدين الحفصي والمرادي، شهادة التعمق في البحث، تونس 1980.
- المنوني، محمد : ورقات عن الحضارة المغربية في عصر بني مرين، الرباط 1979.
- موسى، عزالدين أحمد: النشاط الاقتصادي في الغرب الإسلامي، بيروت 1983.

ثالثًا - المراجع الأجنبية:

- Alarcon, Documentos Arabes del Archivo de la corona de Aragon, Madrid, 1940 .
- Amari. M., Diplomi Arabi del Archivio Firenze, Le Monnier, 1863.
- Atlas Archéologique de la Tunisie, édit. Babelon. Cagnat, Reinach, Paris, 1893.
- Biblioteca Arabo-Sicula (3 fasc + 1 vol. pour appendices).
- Brunschvig. R, La Berbérie Orientale sous les Hafsides, 2T, Alger-Paris, 1940.
- Daoulatli, A., Tunis sous les Hafsides, Tunis, 1976 .
- Dhina, A., Le royaume Abdelouadide à l'époque d'Abou Hammou Moussa et d'Abou Tachfin, Alger, s.d.
- Dufourcq, LEspagne Catalane et le Maghreb au XIII et XIVeme s, Paris, 1966.
- Idris, H.R., La Berbérie Orientale sous les Zirides, Paris, 1962 .
- Kably, M., Societé, pouvoir et religion au Maroc à la fin du moyen-âge, Paris, 1986.
- Laroui ,A., Histoire du Maghreb, Essai de synthèse,Paris, 1970.
- G. Marçais, Les Arabes en Berbérie du XI au XIV eme s., Constantine- Paris, 1913 .
- Zbiss , S.M., Les Inscriptions de Gorjani, Tunis, 1970.



صورة لمدينة تونس في العهد الحفصي (القرن 13 م)

المصدر : منارات الحضارة العربية، ص 154



حصار مدينة تونس من قبل الملك لويس التاسع (القرن 13م)

صورة للأستاذ فوزي محفوظ



صورة للحملة الصليبية على تونس في عهد المستنصر الحفصي (القرن 13م)

صورة للأستاذ فوزي محفوظ

2 - الزيانيون في تلمسان

1 - تأسيس الدولة الزيانية :

ينتمي الزيانيون إلى قبيلة بني عبد الواد إحدى قبائل زناتة الشرقية، مثل بني مرين وبني راشد وتوجين. وكانت هذه القبائل تقطن، قبل هجرة بني هلال، سهوبَ إفريقية الغربية. ولما قدم العرب الهلاليون إلى جنوب إفريقية، في أواسط القرن الخامس الهجري/ الحادي عشر للميلاد، تصدّى لهم بنو زيري وبنو حمّاد وأحلافهم من زناتة الشرقية والغربية، فانتصر عليهم الهلاليون في معارك عديدة، واضطرت قبائل زناتة الشرقية إلى الهجرة نحو المغرب الأوسط، حيث أخذت ترتاد الواحات الجنوبية، مدّة حوالي نصف قرن، وصارت تُضايق قبائل زناتة الغربية المتمَرْكِزَة قديما في تلك المناطق، وأشهرها قبائل بني وَمَانو وبني يَلُومِي ومَغْراوَة. وفي أواخر القرن 5هـ/11م، أصبح بنو عبد الواد يخضعون لسلطة بني يلومي، الذين كانوا قد بسطوا نفوذهم على جزء كبير من المغرب الأوسط، في الجهة الغربية من وادي مينا، بينما كانت تجاورها، في الناحية الشرقية من وادي مينا، قبيلة بني وَمَانو.

ولما اشتدّ الصراع بين الموحِّدين والمرابطين، وانتقل الأمير تاشفين بن علي من تلمسان إلى وهران، تبعه عبد المؤمن بن علي إليها، وبعث جيشًا بقيادة الشيخ أبي حفص الهنتاتي إلى منطقة بني ومانو، "فاستولى عليها، ووفد على عبد المؤمن بمكانه من حصار وهران بمشيخة بني ياومي وبني عبد الواد وبني توجين وغيرهم، فتلقاهم بالقبول". وبعد هذا، أخلص بنو عبد الواد وبنو توجين الولاء للموحدين، بينما انتقض بنو يلومي وبنو مرين ضدهم. فحارب الموحدون بني يلومي وحلفاءَهم وهزموهم. وعندئذ انتهز بنو توجين فرصة ضعف بني يلومي وبني ومانو للاستيلاء على بعض أراضيهم، بعد حروب شديدة، أعانهم فيها بنو عبد الواد. وأصبح الموحدون يعتمدون على قبيلتي بني توجين وبني عبد الواد لبسط سلطتهم في مناطق المغرب الأوسط. ولم يضيِّع بنو عبد الواد أية فرصة لإظهار ولائهم للموحدين.

وبعد هزيمة الموحدين في معركة العِقاب، سنة 609هـ/1212م، ضعف شأنهم في سائر أنحاء المغرب الإسلامي، ولم يبق لهم نفوذ في ولاية المغرب الأوسط إلاّ في تلمسان، مقرّ الولاية، وناحيتها. وممّا زاد الوضع تدهورًا، هجومُ بني غانية، سنة 623هـ/1226م، على بلاد المغرب الأوسط، وما نتج عن ذلك من أعمال النهب والتخريب، وانتشار الفوضى في مختلف الأنحاء. وعندئذ، انتهز بنو عبد الواد هذه الفرصة للاستيلاء على المناطق المجاورة لتلمسان، تحت قيادة جابر بن يوسف، ولم يجسروا على اقتحام هذه المدينة آنذاك. غير أن الأزمة السياسية التي أحدثها تنافس أمراء الموحدين على العرش، بعد وفاة المستنصر سنة 620هـ/1223م، لم تفتأ تتفاقم بقدر ما تكاثرت الفتن في أغلب أنحاء الدولة. وفي سنة 624هـ/1227م، انتصب إدريس المأمون خليفة للموحدين، وتعرض لمنافسة يحيى المعتصم ابن الناصر، ومعارضة أشياخ الموحدين، فاشتدت الأوضاع السياسية تعقدًا واضطرابًا.

وفي تلك الظروف، تأزمت الأوضاع بتلمسان. وذلك أن الوالي الموحدي أبا سعيد، أخا إدريس المأمون، شعر بخطر قبيلة بني عبد الواد، فحاول أن يقضي على قوتهم قبل أن يستفحل أمرهم باستيلائهم على المدينة. فاستعمل الحيلة، وتمكّن من القبض على أشياخهم واعتقلهم. ثم قام إبراهيم بن إسماعيل الصنهاجي، أحد اللمتونيين الذين أبْقِيَ عليهم في الجيش الموحدي، بإخراجهم من السجن، بعد أن ردَّ الوالي شفاعته، واعتقله مكانهم، واستولى على زمام الحكم. ثم استدعى شيوخَ بني عبد الواد لحضور وليمة عنده، فلم يثقوا به، وقبضوا عليه وعلى رفاقه، ودخلوا المدينة بدعوة إدريس المأمون الموحدي، وضبط جابر ابن يوسف الأمور. وذلك سنة 627هـ/1230م. وبايعتهم نواحي تلمسان كلها إلا بلدة ندرومة. فتوجه إليها جابر بن يوسف وحاصرها، فقُتِلَ أثناء الحصار بسهم أصابه، سنة 629هـ/1232م. فخلفه في منصب الرئاسة ابنه الحسن، ثم أخوه عثمان، ثم ابن عمه زجدان بن زيان، في رجب 631هـ/مايو 1234 م، فلم تبايعه من بني عبد الواد فصيلة بني مَطْهَر الذين ثاروا ضده وقتلوه خارج تلمسان، سنة 633هـ/1236م. فخلفه أخوه يَغْمُرَاسَن بن زيان، الذي أعلن استقلال إمارة بني عبد الواد بتلمسان.

ويعتبر تاريخ تعيين يغمراسن بن زيان أميرا على تلمسان ومنطقتها، بداية لتأسيس الدولة الزيانية. غير أن هذا التعيين كان يحتاج إلى تأييدِ سائر فصائل بني عبد الواد، وولاءِ القبائل الأخرى ومدن المنطقة، وموافقةِ الخليفة الموحدي الرشيد بن إدريس المأمون. فكان على يغمراسن أن يفرض الاعتراف بإمارته على بني مَطْهَر. فشنَّ الحرب عليهم وهزمهم وأرغمهم على طاعته. ثم راسل الرشيد الموحدي في شأن تقليده الإمارة، مع التزامه الدعاء له على المنابر، فأجابه بالقبول في سنة 639هـ/1241م. وبذلك تمت البيعة، واستتبّ الأمر ليغمراسن. واتخذ هذا الأخير جميع مظاهر الملك، من استعمال الطبول، وتعيين الوزراء والكتّاب والعمّال، وترتيب الجنود وغير ذلك.

وكانت إمارة يغمراسن تنحصر آنذاك في منطقة تلمسان وما يجاورها. فأخذ يتطلع لبسط نفوذه على إمارة مغراوة في ناحية شلف، فاستغاث أمراء مغراوة بأبي زكرياء الحفصي. وكان هذا الأخير قد أعلن انفصاله عن الأسرة المومنِيَّة، وبسط نفوذه على سهل مَتَّيجَة ومدينة الجزائر ومنطقة شَلف. فنهض بجيوشه إلى تلمسان، واستولى عليها سنة 640هـ/1242م، بعد أن غادرها يغمراسن واعتصم بجبالها. ثم انعقد الصلح بين الأميرين، على أن تقام الخطبة لأبي زكرياء، وعاد يغمراسن إلى تلمسان.

وفي تلك الأثناء توفي الرشيد الموحدي، وخلفه أخوه السعيد، الذي عقد العزم على استدراك الموقف الحرج الذي منيت به دولة الموحدين. فنهض بالجيوش مشرِّقا، في آخر سنة 645هـ/1247م، وسار إلى تَازَا حيث وصلته بيعة بني مرين. ثم توجّه نحو تلمسان، عازمًا على إخضاع بني عبد الواد. وكان يغمراسن قد غادر عاصمته مع قومه، واعتصم بقلعة تامْزَزْدِكْت، جنوب وجدة، وبعث إلى السعيد الموحدي حاجبه ليبلغه طاعته. فأبى السعيد إلا أن يَمْثُل يغمراسن بنفسه بين يديه، وحاصره بضعة أيام. وذات يوم، توجَّه السعيد نحو الجبل للتعرُّف على مكان اعتصام يغمراسن وقومه، فتفطن له بعضُ الحرَّاس من بني عبد الواد، وانقضّوا عليه وقتلوه، وذلك في صفر 646هـ/1248م. فانهزم جيشُه، تاركًا ما اشتَمَل عليه المعسكر من ذخيرة ونفائس.

ولا شك أن هذا الانتصار أكسب يغمراسن شهرة فائقة، وذاع صيته في سائر الأقطار، فانصرف إلى تقوية جيوشه، واصطنع بني عامر من عرب زُغْبَة، وأقامهم في الحدود الغربية. ويمتاز عهد يغمراسن ابن زيان بنشاط عسكري مكثف، يتمثل في خوضه عددا كبيرا من المعارك، يتخللها فترات أعمال تجهيز الجيوش، وتحصين المدن ببناء الأسوار. وكان بنو مرين قد استغلُّوا انتصارَ يغمراسن على السعيد الموحدي، فاستولوا، سنة 647هـ/ 1249م، على مدن تازا وفاس وسلا والرباط، ثم تابعوا انتصاراتهم رغم معارضة يغمراسن لهم وتحالفِه مع الموحدين، إلى أن استولوا على مراكش، وقضوا على دولة الموحدين، في سنة 668هـ/1269م. وعندئذ أدرك يغمراسن أن محاولات التوسُّع في اتجاه المناطق الغربية باءت بالفشل، وأن السياسة التي ينبغي انتهاجها هي التي تتجه نحو الاستيلاء على المناطق الشرقية.

وحاول يغمراسن أن يطبق هذه السياسة، فزحف مرارا إلى جبل وانْشَرِيس، من بلاد بني توجين، ولكنه لم يتمكن من الاستيلاء عليه. ثم اتجهت أنظاره إلى إمارة أولاد منديل من قبيلة مغراوة، بناحية شلف. فاغتنم فرصة الخلاف القائم بين الأمير ثابت بن العباس المغراوي وأخيه عمر. فزحف إلى ناحية شلف، وانحاز إليه عمر، وأمكنه من مدينة مليانة، سنة 668هـ/1269م، فنصبه يغمراسن أميرًا على ناحية شلف بعد أن عزل أخاه ثابتا. ثم قام ثابت بمثل ما قام به عمر، فأمكن يغمراسن من مدينة تَنس سنة 672هـ/1273م، مقابل اثني عشر ألف دينار. وبعد وفاة عمر، سنة 676هـ/1277م، استقلَّ ثابت بالحكم، واسترجع مليانة وتَنس. ثم غزا يغمراسن ناحية شلف سنة 681هـ/ 1282م، قبيل وفاته، فاستعاد تنس.

والجدير بالملاحظة أن نشاط يغمراسن العسكري، رغم كثافته، قد أدى إلى توسُّع متواضع. وذلك لأن الأوضاع السياسية كانت تتطلب نشاطا أقوى في المجال الدفاعي. غير أنّ ما امتاز به من انشغالٍ بالدفاع عن حوزة بلاده، وحِرْصٍ على تحقيق توسعها، لم يمنعه من القيام بالإنجازات العُمرانية. فمن ذلك تشييدُ الأسوار الشاهقة بباب كَشُّوطة، سنة 665هـ/1267م، في الجهة الغربية من سور تلمسان، وذلك عندما اشتدَّ الصراع الذي كان قائما بينه وبين بني مرين.

ويبدو أن يغمراسن اتجه آنذاك نحو سياسةٍ تهدف إلى تحسين العلاقات مع الحفصيين، فخطب إحدى بنات الأمير أبي إسحاق بن أبي زكرياء الحفصي لابنه وولي عهده أبي سعيد عثمان. ولما نهض إلى بلاد مغراوة، واستولى على مدينة تنس، أرسل ابنه أبا عامر إبراهيم إلى تونس ليعود بابنة أبي إسحاق الحفصي إلى تلمسان. فأقبل بها، ولقي أباه بمليانة، فارتحل الجميع. وحينئذ، أصيب يغمراسن بمرض، وتوفي منه في طريقه إلى عاصمته، في 29 ذي القعدة 681هـ/28 فبراير 1283م، فدفن بتلمسان، في دار الراحة من الجامع الأعظم.

2 - تطور الدولة الزيانية السياسي :

(أ) توسع الدولة الزيانية وازدهارها :

وكان على أبي سعيد عثمان بن يغمراسن أن يتبع السياسة التي انتهجها أبوه في آخر عهده، فعقد السلم مع السلطان يعقوب بن عبد الحق المريني. ثم وجّه أنظاره نحو مناطق المغرب الأوسط الشرقية، فأغار على بلاد مغراوة بمنطقة شَلَف وعلى سهل مَتَّيجَة. ثم قصد بجاية، فحاصرها مدة، وامتنعت

عليه. فارتحل عائدا إلى عاصمته. ثم واصل الغارات على بلاد توجين ومغراوة، حتى دانت لـه جميعها. وعندئذ استنجد أمراء مغراوة بالسلطان المريني، وكان هذا الأخير قد وعدهم بمساعدته، فتحرك إلى تلمسان للضغط على السلطان الزياني، سنة 689هـ/1290م، وأقام خارج المدينة حوالي ثلاثة أشهر ثم رجع إلى بلاده. ولمّا اشتدت وطأته على مغراوة وتوجين، قرر السلطان المريني أن ينجد حلفاءه ونهض سنة 695هـ/1296م، إلى تلمسان، "فنازل ندرومة، ثم ارتحل إلى جبل جيدزَة قرب وهران، ثم عاد إلى بلاده.

ثم توالت حركات السلطان المريني إلى تلمسان كل سنة، تهييئًا للحصار الطويل، الذي ضربه على المدينة مدّة ثماني سنين وثلاثة أشهر. وأثناء هذا الحصار، أرسل السلطان أبو يعقوب المريني الجيوش للاستيلاء على منطقة شلف وجبل وانشريس. وفي ذي القعدة 703هـ/يونيو 1304م، توفي أبو سعيد عثمان بن يغمراسن، بعد ملك دام حوالي إحدى وعشرين سنة، قضاها كلها في النهوض بالجيوش من أجل توسّع الدولة شرقًا، والدفاع عنها غربًا. ثم استمرَّ الحصار في عهد ابنه وخلفه أبي زيان، وازدادت الأحوال سوءاً لندرة الأغذية، فكثُرَ عدد الأموات بالأسلحة والجوع. غير أن الفَرَج جاء من حيث لم يكن منتظرًا، وذلك بمقتل السلطان المريني على يد أحد مَواليه في السابع من ذي القعدة سنة 706هـ/11مايو1307 م، فسرعان ما ارتحل الجيش المريني إلى بلاده. وبعد فكّ الحصار، اشتغل الأمير أبو زيان وأخوه أبو حمو بإعادة السلطة الزيانية على مناطق المغرب الأوسط الشرقية، وأمر أبو زيان لحينه برمَ المتثلم في أبنية رياض قصوره، وإصلاح ما أفسده الحصار، غير أنه أصيب بمرض شديد، بعد ذلك بشهر، وتوفي في شوال سنة 707هـ/ أبريل 1308م. فخلفه أخوه أبو حمو موسى، الذي يُعَدُّ من أشهر سلاطين بني زيان لما كان يمتاز به من خصال تؤهِّله للملك، من حزم ويقظة ودهاء وذكاء. "وهو أول ملوك زناتة رتَّب مراسم الملك وهذب قواعده، وأرهف لذلك لأهل ملكه حدَّه، ... حتى ذلُّوا لعِزِّ الملك وتأدبوا بآداب السلطان". وهذا يعني أن أبا حمو موسى الأول هو الذي أدخل في بلاط الدولة الزيانية المراسيم السلطانية، وأنه نقل نُظمَها من الطابع البدوي، الذي كانت تتسم به قبله، إلى الطابع الحضري. ويبدو أن هجرة العديد من الأندلسيين إلى تلمسان كان لها أثر هام في تحديث التنظيمات السياسية والاجتماعية وتطويرها، وذلك بتوفيرها كثيرًا من الكفاءات في سائر المجالات. ومن مشاهير الأندلسيين الذين استقرّوا آنذاك بتلمسان أبو بكر بن خَطّاب المرسي، الذي شغل منصب كاتب للسلطان يغمراسن وابنِهِ أبي سعيد عثمان، وأسْرَةُ بني الملاّح التي كان كثير من أعضائها متخصِّصِين في الشؤون المالية ببلاط أبي حمو موسى.

وكانت المناطق الشرقية قد انفصلت عن الدولة الزيانية منذ الحصار الطويل لتلمسان. فأغار أبو حمو الأول على بلاد بني توجين ومغراوة، واستولى على بعض نواحيها. ثم توجّه، سنة 710 هـ/1310م، إلى بلاد بني توجين لمواصلة إخضاع نواحيها، "وأخذ من سائر بطون بني توجين الرهن على الطاعة والجباية ". ثم قصد إلى منطقة شلف، حيث اطلع على شؤونها، وعيَّن مولاه مسامحًا عاملاً على بلاد مغراوة، ومحمد ابن عمه يوسف بن يغمراسن على مليانة، وقفل راجعًا إلى تلمسان.

ثم واصل أبو حمو موسى الأول سياسته التوسعية في اتجاه المناطق الشرقية، فنهض بالجيش في سنة 712هـ/1314م، ونزل بوادي

شلف، وأرسل العساكر بقيادة مولاه مسامح إلى ناحية متيجة، فحاصر مدينة الجزائر، وضيَّق حصارها، فاضطرَّ حاكمها ابن علان إلى عرض تسليم المدينة، "على أن يستشرط لنفسه، فتقبل السلطان اشتراطه، وملك السلطان أبو حمو الجزائر، وانتظمها في أعماله"، ثم عاد إلى تلمسان، بعد أن بسط نفوذه على معظم أنحاء المغرب الأوسط.

غير أن طموح السلطان أبي حمو كان يهدف إلى أبعد من ذلك، حيث إنه كان يوجه أنظاره إلى المناطق الغربية من بلاد إفريقية. فنهض بالعساكر إلى ناحية شلف، سنة 715هـ/1315م، ثم أرسل أربعة جيوش لحصار بجاية، وتوغلت العساكر الزيانية في البلاد الحفصية، دون أن تواجه مقاومة تذكر، إلى أن اجتمعت ظاهر مدينة عَنَّابَة. ثم عادوا مرورًا بجبل بني ثابت المطِلِّ على قسنطينة، فحدث تنافسٌ بين القائدَيْن موسى بن علي الكردي ومحمد بن يوسف بن يغمراسن، وتحاسُدٌ كاد يفضي إلى وقوع الفتنة بين الجيوش، ثم عادَ الكلّ إلى معسكر السلطان. فسبق موسى بن علي الكردي إلى أبي حمو الأول، فأوغر صدره على ابن عمه محمد بن يوسف. والظاهر أنه حذَّر السلطان من خطر ابن عمه على العرش، ولذا فلما وفد هذا الأخير على السلطان، عزله عن قيادة مليانة وحجبه، فرغب منه زيارة ابن أختِه الأمير أبي تاشفين، فأذن له وأوعز إلى ابنه بالقبض عليه، فلم يمتثل لأمره. وخشي محمد بن يوسف على نفسه فغادر المعسكر، ولحق بالمدِيَّة، ودعا بها إلى نفسه بمساعدة عاملها، وثار بتلك الناحية، فتبعه أهلها. وعندئذ اغتنم محمد بن يوسف فرصة افتراق العساكر عن أبي حمو، فقصد إلى معسكره، ولم يحجم السلطان عن مواجهته بما كان لديه من الجنود، فانهزم وعاد إلى تلمسان. فغلب محمد بن يوسف على معظم بلاد المنطقة الشرقية، ونزل مدينة مليانة.

وبعد أيام، نهض أبو حمو بجيشٍ مشرِّقًا لإخضاع الثوار، فتوجه إلى مليانة، وأخذها عنوة، "ثم أخذ رهائن الوطن كله حضرًا وبدوًا، وقفل إلى حضرة ملكه، وقد أعضل داء محمد بن يوسف المذكور، ونشبت في البلاد مخالب دعوته". ثم نهض إلى المنطقة الشرقية، فاستولى على المدية وأخذ الرهائن من أهلها، ثم عاد إلى تلمسان، "ونزلهم بالقصبة، وهي الغور الفسيحة الخطة، تماثل بعض الأمصار العظيمة، اتخذها للرهن، وكان يبالغ في ذلك".

وكان أبو حمو لما عاد إلى عاصمته غاضبًا على ابنه أبي تاشفين لعدم امتثال أمره في شأن إلقاء القبض على خاله محمد بن يوسف، فجعل يوبِّخه وينكر عليه تصرُّفاته، مما جعل الأمير أبا تاشفين يكره أباه، ولا يجد شيئًا من الانشراح والتسلية إلا مع بطانته التي كانت تتكوَّن من بعض المعْتَقين من نجباء الأعلاج. وأفضى لهم بسره، فأشاروا إليه بتدبير حبس السلطان، والاستقلال بالملك، "وسهّلوا منال ذلك عليه، مع الشباب والهمة العالية والترامي إلى منصب المُلك والضغائن الكامنة، فوافقهم". وفي 22 جمادى الأولى 718هـ/22 يوليو 1318م، اجتمع المتآمرون وقصدوا مع أبي تاشفين دار السلطان بعد انقضاء مجلسه، وحين خلوته بخاصَّته، ودخلوا عليهم، وقتلوهم أجمعين بحضور أبي تاشفين. "وجهز السلطان إلى مدفنه بمقبرة سلفه من القصر القديم".

وهكذا، شهدت المرحلة الأخيرة من عهد أبي حمو موسى الأول أحداثًا خطيرة تتمثل في ثورة ابن عمه محمد بن يوسف ومقتل السلطان، مما سبب توقفَ العمليات العسكرية في بلاد الحفصيين،

وتراجعَ توسُّع الدولة الزيانية في بعض المناطق الشرقية بالمغرب الأوسط. فكان على خلفه أبي تاشفين أن ينقذ الموقف. وكان هذا الأخير لا يزال شابا لا يتجاوز عمره ستًا وعشرين سنة، وكانت سيرته وأخلاقه تختلف عما كان عليه أسلافه وأبوه. فكان يميل إلى اللهو واللذات، شأنه في ذلك شأن الأعلاج الذين كانوا يشكلون بطانته منذ صغره. وقد تجلَى ذوقه المرهف للفنون في المجال المعماري المتمثل في بناء المدرسة التاشفينية، بجانب الجامع الأعظم بتلمسان، وتشييد القصور المشهورة مثل دار الملك ودار السرور وقصر أبي فِهْر، مما يسمح باعتبار أن "في أيامه تحضَّرَت الدولة، وأخذ الملك زخرفه وتزيَّن".

وكان أول عمل قام به أبو تاشفين الأمر بإجازة سائر قرابته الذين كانوا مقيمين بتلمسان إلى الأندلس، حذرًا من منافستهم على العرش. ثم جمع العساكر ونهض بها من تلمسان في سنة 719هـ/1319م، قاصدًا جبل وانشريس، حيث كان محمد بن يوسف، الثائر ضدّ أبيه، قد اعتصم بحصن توكال، فضرب أبو تاشفين الحصار حول الحصن مدة ثمانية أيام، ثم اقتحمه وأخذه عنوة، وجيء بمحمد بن يوسف إليه، فأمر بقتله قعصًا بالرماح. ثم نازل مدينة بجاية مدة ثلاثة أيام فامتنعت عليه، وعاد إلى تلمسان.

ثم تكررت غارات جيوش أبي تاشفين على ناحية بجاية، دون أن تحقّق انتصارًا ملحوظًا. وأرسل جيشا، سنة 724هـ/1324م، إلى بجاية. فتصدى للقائه الحاجب أبو عبد الله بن سيد الناس، خارج بجاية، فانهزم الحفصيون، ونجا الحاجب عن طريق البحر. ثم ازداد ضغط العساكر الزيانية على بلاد الحفصيين، فحاصرت بجاية مدة، واختطَت حصنًا على وادي بجاية، أطلق عليه اسم تامْزِزْدكْت.

ثم أرسل السلطان الحفصي عساكره سنة 727هـ/1327م إلى بجاية، فنهض بهم الحاجب ابن سيد الناس قاصدًا حصن تامززدكت، وكان اللقاء بين الفريقين قرب هذا الحصن، فانهزم الجيش الحفصي. ثم تواصلت العمليات في اتجاه إفريقية بقيادة السلطان أبي تاشفين، دون أن تُسْفِر عن الاستيلاء على بجاية، فعاد هذا الأخير إلى تلمسان بعد أن أمر ببناء حصن آخر أقرب إلى بجاية من تامززدكت، فتمّ بناؤه بالياقوتة من أعلى الوادي، جنوب بجاية.

والظاهر أن سياسة التوسُّع في اتجاه بلاد إفريقية، المتمثلة في ضرب الحصار حول بجاية مرارًا عديدة، كانت تشكّل هدفا حَيَويا بالنسبة لتأمين حدود الدولة الزيانية. فعمد أبو تاشفين إلى التحالف مع حمزة بن عمر، شيخ قبيلة سُلَيْم، الثائرة ضدّ السلطان الحفصي، وأرسل معه العساكر، سنة 730هـ/1330م، ومعهم الأمير محمد بن أبي بكر بن أبي عِمران الحفصي. ونهض السلطان أبو يحيى الحفصي بجيشه في اتجاههم، فهزموه هزيمة شنعاء، "وأفلت هو من الكائنة جريحًا إلى قسنطينة، ثم دخلوا تونس فأقاموا بها أربعين يومًا، وأسلموها لابن أبي عمران وحمزة بن عمر السليمي، وقفلوا". وعندئذ لم يَرَ السلطان الحفصي سبيلاً لإنقاذ عرشه إلا الاستنجاد بالمرينيين، فأرسل ابنه يحيى ووزيره أبا محمد ابن تافْرَاجِين إلى السلطان أبي سعيد المريني بفاس، مستصرخًا به على أبي تاشفين، وراغبًا في عقد تحالف بين الدولتين، ومعرِّضًا له بمصاهرة ابنه أبي الحسن بإحدى بناته. فرحَّب أبو سعيد بهما، ووعدهما بالمساعدة، ووافق على المصاهرة. ثم بعث رسلاً إلى أبي تاشفين في شأن الشفاعة للحفصيين، ورفع الحصار عن بجاية، فلم يستجب أبو تاشفين لطلبه،

وتوفي أبو سعيد المريني بعد ذلك بقليل، فخلفه ابنه أبو الحسن بفاس، وابنه أبو علي بسجلماسة.

ثم بعث أبو الحسن المريني لأبي تاشفين طالبًا منه رفع الحصار عن بجاية، فأساء الردّ قولاً وفعلاً. فجمع السلطان المريني عساكره، ونهض في سنة 732هـ/1332م مشرِّقًا، فتخطى تلمسان إلى تاسالة، وأقام بها مدة، وبعث إلى صهره السلطان أبي يحيى الحفصي يدعوه إلى التحرك نحو تامززدكت. فنهض أبو يحيى الحفصي مغرِّبا، فلما قاربها فرَّ مَنْ كان بها من العساكر والقوَّاد وأسلموها بما فيها. وعاد أبو الحسن المريني إلى فاس فحشد العساكر ونهض بها سنة 735هـ/1335م فاستولى على ندرومة ووهران. ثم حاصر تلمسان، ولم ينقطع عن القتال حتى اقتحمها، ودخلها عنوة في 28 رمضان سنة 737هـ/2 مايو 1337م، فلجأ أبو تاشفين وأولاده ووزيره وغيرهم من أوفيائه إلى باب قصره، يقاتلون دون الحرم والأولاد إلى أن قتِلوا، وملك أبو الحسن المريني سائر أنحاء المغرب الأوسط.

(ب) المغرب الأوسط تحت حكم بني مرين :

يشكل الاستيلاء المريني للمغرب الأوسط، سنة 737هـ/ 1337م، حدثًا هاما في إطار المنافسة الطويلة التي كانت قائمة بين بني عبد الواد وبني مرين منذ نشأة الدولة الزيانية. وذلك أن القبيلتين تنتميان إلى مجموعة بني وَاسِين من زَنَاتة، وكانت كل واحدة منهما تطمح في توسيع نفوذها في اتجاه سائر المناطق الزناتية بالمغربَيْن الأوسط والأقصى، وفرض زعامتها عليها. ولذا، فإن قرابة الانتماء هذه جعلت الصراع القائم بينهما منذ عهد الموحدين منحصرًا في الفئة الحاكمة بالبلدَيْن. فلا يُستغرَب أن يعامل أبو الحسن المريني فرسانَ بني عبد الواد معاملة حسنة لكسب رضاهم، حيث إنه "ثبتهم في الديوان، وفرض لهم العطاء، واستتبعهم على راياتهم ومراكزهم، وجمع كلمة بني واسين من بني مرين وبني عبد الواد وتوجين، بل وسائر زناتة. واتسع نطاق ملكه، وأصبح مَلِكَ زناتة، بعد أن كان مَلِكَ بني مرين". أما أمراء بني عبد الواد، فأمر بنقلهم إلى فاس، حيث أقاموا بها دون أن يصيبهم أي ضرر أو إزعاج.

غير أن جهودَ أبي الحسن المريني في الدفاع عن أراضي المسلمين بالأندلس، وفي استكمال فتح أقطار المغرب العربي، باءت بالفشل، حيث إن عساكره انهزمت بالأندلس شرَّ هزيمة، سنة 740 هـ/1340م، في معركة طريف، ثم أمام عرب إفريقية قرب القيروان، في محرم 749هـ/ أبريل 1348م. ومما زاد في خطورة موقفه آنذاك، انتشار الطاعون بإفريقية، فمات عدد كثير من الناس، حتى شاع خبر وفاته، الأمر الذي أحدث تنافس أبنائه على العرش، وبعث الأمير أبا عنان إلى الدعاء لنفسه بفاس. ولما عاد أبو الحسن المريني في اتجاه فاس، لم يتمكن من استرجاع عرشه، وانتهت المواجهة بينه وبين ابنه بوفاة السلطان بجبل هِنْتاتة، في ربيع الثاني سنة 752هـ/ يونيو 1351م، فصفا الجوّ لأبي عنان، واستوثق مُلكه.

هذا وقد نجم عن نكبة أبي الحسن المريني بالقيروان أحداث هامة، تتمثل في قيام الساخطين عليه، من أمراء الحفصيين والزيانيين وأشياخ العرب، بحركات ترمي إلى استرجاع نفوذهم في بلادهم. ومن بين الأمراء الزيانيين الذين ألحقهم أبو الحسن المريني بجنده، كان الأخوان أبو سعيد وأبو ثابت ابنا عبد الرحمن ابن يحيى بن يغمراسن، فغادرا صفوف الجيش المريني، وعقدا العزم على إحياء دولتهما. فالتفَّ حولهما حوالي خمسمئة

فارس ممن كانوا بإفريقية من فرسان بني عبد الواد، وتوجها بهم نحو تلمسان، فدخلاها في 22 جمادى الأخيرة 749هـ/آخر سبتمبر 1348م. وبادر الأميران بتنظيم شؤون الدولة، واقتسما مراسم الملك وشاراته. فكان لأبي سعيد السرير والخطبة والسكة، ولأبي ثابت الألوية وقيادة الجيوش.

أما أبو عنان المريني، فلم يوجه عساكره للقضاء على حركة الأميرين الزيانيين بتلمسان، بل رأى أن يستفيد منها لتعزيز موقفه، وأن يتحالف معهما على مواجهة أخيه الناصر، القادم من تونس إلى المغرب الأوسط لإقامة الدعوة لأبيه. فبعث، لمؤازرة الأمير أبي ثابت في التصدي للناصر المريني، مددًا يشمل حمليْن من الذهب وحصة من ستمائة فارس. فتوجه الأمير أبو ثابت بجيشه لمواجهة الناصر، وراسل مغراوة في اللحاق به، فلم يستجيبوا لطلبه. ثم واصل أبو ثابت سيره إلى وادي وَرَك، حيث لقي الناصر وحلفاءه فانتصر عليهم. وعاد أبو ثابت إلى تلمسان "وقد توغّل على مغراوة صدره لتثبُّطِهم عن مصارخته إياهم على عدوٍّ الجميع نقضًا للعهد". وفي أوائل سنة 751هـ/ربيع 1350م، نزل أبو الحسن المريني مدينة الجزائر، عن طريق البحر، وانضم إليه عرب سُوَيْد وتُوجين. فنهض أبو ثابت إلى المناطق الشرقية، فصالح مغراوة وفتح المَدِيَّة، ثم عاد إلى تلمسان. فدخلها في رجب سنة 751هـ/سبتمبر 1350م.

وفي تلك الأثناء، التحق الناصر بن أبي الحسن المريني بأبيه، مع حلفائه العرب، وأغار على المناطق الشرقية، فاستولى على المدِيَّة ومِلْيَانة. ونهض السلطان أبو الحسن مغرِّبًا بجموع حلفائه، ثم زحف بجيشه نحو بلاد مغراوة، وابنه الناصر يتقدَّمه، فأرسل علي بن راشد إلى أبي ثابت يدعوه للاجتماع به والتصدي لهما. فتوجَّه أبو ثابت إلى المنطقة الشرقية، بعد أن جمع ما استطاع من العساكر. وانضمَّ إليه مغراوة. وكان لقاء الفريقين بتِيغْزِيزن، من بلاد شلف، في شعبان 751هـ/أكتوبر 1350م، فانتهت المعركة بهزيمة السلطان أبي الحسن، ومقتل ابنه الناصر وعدد من أكابر خواصِّهِ. ونجا أبو الحسن إلى بلاد سُوَيْد، ثم توجه إلى سجلماسة، وعاد الأمير أبو ثابت إلى تلمسان.

ثم نهض في فاتح محرم 752هـ/مارس 1351م، بجيش من بني عبد الواد وبني عامر وسويد، وتوجه إلى بلاد مغراوة، فتحصَّنَ هؤلاء في معقلٍ بالجبل المشرف على تنس، فحاصرهم مدة، ثم ارتحل عنهم مشرِّقًا، فاستولى على شَرْشال ومليانة والمدية، ثم توغَّل في ناحية مَتِّيجَة، وأخذ مدينة الجزائر من عبد الله بن أبي الحسن المريني. ثم عاد إلى الجبل المُطِل على تنس، وحاصر مغراوة بمعقلهم. فاستنجد علي ابن راشد المغراوي بالسلطان أبي عنان المريني. فبعث هذا الأخير رسالة إلى الأمير أبي ثابت أخبره فيها بوفاة أبيه، وشفع فيها لعلي بن راشد وقومه، طالبًا الإبقاء عليهم. غير أن الأمير أبا ثابت واصل عمليته، فاشتدَّ الحصار على مغراوة، وضعف أمر علي بن راشد بعد أن انصرف عنه حلفاؤه العرب، ففرَّ إلى تنس واعتصم بها. وحاصره أبو ثابت أيامًا، ثم اقتحم المدينة، وفتحها عنوة، وألقى القبض على علي بن راشد فأمر بسجنه. ولم يرض هذا الأخير بمذلة الأسر والهزيمة، فذبح نفسه بيده، وانتهت بموته إمارة مغراوة. ورجع أبو ثابت إلى تلمسان بعد أن ضمَّ إلى جنده كثيرًا من رجال مغراوة، فوصلها في أواسط رمضان سنة 752هـ/ نوفمبر 1351م.

ولما وصل نبأ موت علي بن راشد إلى السلطان أبي عنان، غضب لما وقع من ردِّ شفاعته، وعزم على غزو تلمسان، وأخذ يستنفر الحشود من

سائر أنحاء المغرب الأقصى. وبلغ خبر ذلك إلى السلطان أبي سعيد وأخيه أبي ثابت، فقرَّرَا الاستعداد لمواجهة حركة أبي عنان. فخرج الأمير أبو ثابت إلى وادي شلف، وبثَّ دعاته في المناطق الشرقية لاستنفار جموع زناتة والعرب. وفي تلك الأثناء، وصل نبأ زحف أبي عنان المريني بعساكره مشرِّقًا، فعاد أبو ثابت مسرعًا إلى تلمسان، واجتمع الأخَوان أبو سعيد وأبو ثابت بخواصٍ بني عبد الواد، فوقع اتفاقهم على التوجه بالعساكر إلى سهل أنجاد للقاء أبي عنان وجموعه.

فنهض الأمير أبو ثابت مغرِّبًا بما كان معه من بني عبد الواد وحلفائهم. ثم تلاه أخوه السلطان أبو سعيد فيما بقي من العساكر. وزحف أبو عنان المريني في جموع من زناتة وعرب المعقل وسُوَيْد، فكان اللقاء في سهل أنجاد، قرب مدينة وجدة، في ثامن جمادى الأولى 753هـ/أواسط يونيو 1352م، وانتهت المعركة بهزيمة بني عبد الواد بعد أن تراجع بنو عامر عن القتال. وأُلقِيَ القبض على السلطان أبي سعيد، فأمر أبو عنان بقتله، وعاد إلى تلمسان، بينما نجا أبو ثابت ومن بقي معه من بني عبد الواد إلى تلمسان، ثم غادروها متوجهين إلى المناطق الشرقية، مصمِّمِين على مواصلة الحرب بها. وفي تلك الأثناء، قدم ونزمار بن عريف السويدي في قومه، قاصدًا مطاردة الأمير أبي ثابت وأتباعه. فجمع أبو ثابت مغراوة وكافة شِيَعِهم الشرقية، وغرَّب قاصدًا عدوَّه.

وكان أبو عنان قد أنهض وزيره فارس بن ميمون بن وادرار بجيش من بني مرين وحلفائهم من زناتة والعرب، للقضاء على الأمير أبي ثابت وإخضاع مَن كانوا يؤيدون حركته من بني عبد الواد. فلم يُحْجِمْ أبو ثابت عن لقاء الجيش المريني، بل أقدم عليه وتمَّ اللقاء قرب وادي شلف، "واحترب الفريقان مليا بما أشاب الوليد... فضرب ونزمار بن عريف بالعرب كافة عَرْضَ بني عبد الواد فردَّهم على الأعقاب، فانهزموا". وأفلت أبو ثابت من المعركة مع جماعة من قومه، فلحق بمدينة الجزائر، وعاجله العدوُّ، فتوجه في جماعة قليلة من الأوفياء نحو الشرق، منهم أبو زيان ابن أخيه أبي سعيد، وأبو حمو موسى ابن أخيه يوسف. وعندئذ أدرك أبو ثابت ورفاقه أن لا سبيل لمقاومة العدو، ولم يبق لهم إلا طلب النجاة إلى بلاد الحفصيين.

وكان السلطان أبو عنان المريني قد أرسل إلى أبي عبد الله الحفصي، أمير بجاية، راجيًا منه بَثَّ العيون في طلبهم، فعُثِرَ عليهم قرب بجاية، فخرج بهم الأمير أبو عبد الله متوجهًا نحو الغرب، ولقي السلطان أبا عنان في معسكره بظاهر المَدِيَّة، فسلم له الأمير أبا ثابت، فأودعه السجن. وهناك قدم وفد الذَواودة، ووردت إليه بيعة عامل الزاب ابن مُزْنِي، فأكرمهم ووصلهم. ثم عاد إلى تلمسان وهو يحمل في موكبه الأمير أبا ثابت أسيرًا، ثم أمر بقتله قعصًا بالرماح.

واغتنم أبو عنان فرصة لقائه بأبي عبد الله الحفصي بالمدية، فأشار عليه بالتنازل عن إمارة بجاية مع تعويضه عنها بما شاء من بلاده، فما كان من الأمير أبي عبد الله إلا قبول هذا الاقتراح، تخوُّفا من سوء عاقبة رفضه تلبية هذا الطلب. وبعد تنظيم شؤون المغرب الأوسط، والاستيلاء على إمارة بجاية، غادر أبو عنان معسكره بالمدية، وعاد إلى تلمسان في أوائل رمضان 753هـ/أكتوبر 1352م، وأنزل "الأمير أبا عبد الله صاحب بجاية خير نزل، وفرش له في مجلسه تكرمة به"، ثم احتفل في

تلمسان بعيد الفطر، وأطال الإقامة بها.

ثم نهض بالعساكر قاصدًا إلى بلاد إفريقية، فاستولى على قسنطينة. وهناك قدم لبيعته وفد عرب الدّواودة، واستحثّه لفتح تونس، فوافقهم على ذلك، وبعث معهم العساكر برئاسة يحيى بن رَحَو. فغادر أبو إسحاق الحفصي وحاجبه ابن تافراجين تونس، وتوجها إلى المهدية وتحصنا بها. واستولى الجيش المريني على تونس في رمضان 758هـ/أغسطس 1357م، فاستقرَّ يحيى بن رَحُّو بقصبتها، وأقام بها دعوة السلطان أبي عنان. والظاهر أن هذا الأخير تفطَّن لخطورة الوضع الاجتماعي بإفريقية، ولم يَغِبْ عنه أن والده انهزم بالقيروان أمام عرب رياح، فارتأى ضرورة الحدّ من سطوتهم، لِيَأمَنَ من شرِّهم، "وقبض أيدي العرب من رياح عن الإتاوة التي يسمونها الخفارة، فارتابوا، وطالبهم بالرهن، فأجمعوا على الخلاف، وتبيَّن يعقوب بن علي أميرُهم مَكْرَهُ، فخرج معهم ولحقوا جميعًا بالزاب، وارتحل في أثرهم".

وهكذا، فقدَ أبو عنان ولاءَ الدواودة، فحاول مطاردتهم، غير أنهم لجؤوا إلى الصحراء، فرجع عنهم وعزم على الارتحال إلى تونس لاستكمال الاستيلاء على إفريقية. غير أن الجنود رفضوا البقاء بإفريقية، فانفضَّ أغلبهم من حوله، واضطرَّ إلى الأمر بالعودة إلى فاس. وفي يوم عيد الأضحى من سنة 759هـ/ أوائل نوفمبر 1358م، أصيب أبو عنان بمرض منعه من القيام بوظائفه، واشتدَّ به المرض فتوفي في 27 ذي الحجة 759هـ / آخر نوفمبر 1358م. فقام الوزير الحسن بن عمر الفُودُودِي بتنصيب السعيد ابن أبي عنان على العرش، وكان طفلاً في الخامسة من عمره. فاستبدَّ الوزير بالأمر، وسعى إلى إبعاد خطر منافسة أبناء أبي عنان الآخرين، فشغله ذلك عن معالجة شؤون إفريقية والمغرب الأوسط.

وسرعان ما تطوَّرت الأوضاع السياسية بإفريقية بعد فشل حركة السلطان أبي عنان إليها، الأمر الذي سمح للسلطان الحفصي أبي إسحاق أن يغادر المهديَّة قاصدًا تونس، حيث أعاد مراسيم الملك بها. ومن جهة أخرى، فإن الأمراء الدَّواودَة الذين بقوا على ولائهم للحفصيين، عادوا من الصحراء، والتحق بهم سُقَيْر بن عامر مع جماعة من قبيلة بني عامر. وكان هؤلاء قد امتنعوا عن مبايعة أبي عنان، وغادروا أراضيهم بالمغرب الأوسط، والتجؤوا إلى إفريقية حيث اتصلوا بقبيلة رياح، حلفاء السلطان الحفصي. وعزم هؤلاء على القيام بهجمات على بقايا الجيش المريني بإفريقية والمغرب الأوسط، ليحصل للسلطان المريني انشغال عن الحفصيين. فطلبوا من الحاجب ابن تافراجين أن يؤيد حركتهم، وأن يدعِّمها بأحد أمراء بني زيان، أبي حمُّو موسى بن يوسف، مع تجهيزه ببعض شارات المُلك. فاستجاب الحاجب لطلبهم، واتجهوا غربًا، عبر الهضاب العليا. ولما بلغوا ناحية شط الحُضْنَة، وافاهم خبر وفاة السلطان أبي عنان، في سادس محرم 760هـ / 8 ديسمبر 1358م، فاستبشروا خيرًا وعزم الدواودة على العودة إلى أراضيهم. أما أبو حمُّو ورفاقه من بني عبد الواد وبني عامر، فإنهم واصلوا مسيرتهم نحو تلمسان. ولما قربوا منها، تصدَّت لهم الحامية المرينية فهزموها، ثم اقتحموا المدينة عنوة، في فاتح ربيع الأول 760هـ / 31 يناير 1359م، وانتهى الأمر باستسلام الحامية المرينية، واستيلاء أبي حمو على تلمسان، محققا آماله وآمال قبيلته في إحياء الدولة الزيانية، والجلوس على العرش الزياني.

(جـ) إحياء الدولة الزيانية في عهد أبي حمو الثاني :

لقد كانت حركة أبي حمو وحلفائه بني عامر الرامية إلى إحياء الدولة الزيانية عبارة عن مغامرة. وذلك أن فُرَص نجاحِها كانت تبدو ضئيلة، حيث إن المرينيين كانوا لا يزالون يحتلون وهران ومليانة والجزائر والمَدِيَّة وكثيرًا من نواحي المغرب الأوسط، وكانوا يحظَوْن بتحالف مغراوة وبني توجين وسُوَيْد وغيرها من القبائل، بينما كان أنصار أبي حمو يقتصرون على قومه بني عبد الواد وقبيلة بني عامر. ويبدو أن أبا حمو شعر بضرورة التخلص من الخطر المريني، فأرسل جيشًا لاسترجاع مدينة وهران، لكن هذه المحاولة باءت بالفشل.

وعندئذ أرسل الوزير المريني جيشًا نحو تلمسان قصد الاستيلاء عليها. ولما قرب الجيش المريني منها، رأى السلطان أبو حمُّو أن يغادرها، ولحق بقبيلة بني عامر بالجنوب، ودخل بنو مرين تلمسان. أما أبو حمُّو، فإنه بعث إلى حلفائه العرب من قبيلة المعقل، طالبًا منهم أن يشنوا الغارات على بني مرين، وأن يقطعوا الطريق التي تصل بين فاس وتلمسان. ونفَّذ المعقل هذا الأمر، فكان ردُّ فعل الوزير المريني أن بعث جيشًا يرأسه قائد الحامية المرينية بوهران. فلقي المعقل، وانهزم بنو مرين، وقتِل القائدُ المريني، وعادت عساكره في أسوأ حال إلى بلادها. وكان لهذه الهزيمة وقع سَيِّئ على مَن كان بتلمسان من بني مرين، فشقُّوا عصا الطاعة، وأعلنوا خلع السعيد بن أبي عنان، فبايع الوزير مسعود بن رَحُّو للأمير منصور بن سليمان، وارتحل به وبقومه من بني مرين إلى فاس.

ورأى منصور بن سليمان أن يبادر بمسالمة أبي حمو، فوقَّع عقدَ صلح معه وبعثه إليه. فأسرع أبو حمو إلى تلمسان، ودخلها في فاتح جمادى الآخرة سنة 760هـ/30 أبريل 1359م. ولما حلَّ منصور بن سليمان بفاس البالي، وجد بها أبا يعقوب يوسف والد السلطان أبي حمو، وأبا تاشفين ابنه، فبعثهما إليه رغبة في مسرَّته، فاستعان أبو حمّو بأبيه في مواصلة الجهود لإجلاء بني مرين عن المناطق الشرقية. وأنهض والدَه بالعساكر في اتجاه المنطقة الشرقية، قاصدًا إلى القائد المريني يحيى بن علي البَطْويّ، الذي كان قد اعتصم بمعقل جبل وانشريس، فاقتحمه أبو يعقوب، ولجأ القائد المريني إلى مليانة.

ثم وصل إلى تلمسان عبد الله بن مُسَلَّم الزَّرْدالي قادمًا من ناحية دَرْعَة حيث كان واليًا للسلطان المريني، حاملاً معه جباية تلك السنة، وراجعًا إلى وطن أجداده. فرحَّب أبو حمُّو بقدومه، وقلَّده وزارته، وبعثه على رأس جيش قوي لمساعدة والده على تمهيد البلاد الشرقية. وتابع أبو يعقوب سيره شرقا، فاستولى على المديَّة، بينما توجه ابن مسلَّم إلى مليانة، فحاصرها إلى أن استسلم القائد يحيى بن علي البطوي، وتم أسرُه وأسرُ سائر مَن كان معه من الجنود المرينيين.

وعندئذٍ بلغهما أمرٌ من السلطان أبي حمُّو يستدعي الوزير ابن مسلم إلى تلمسان، فسار إليها حينًا، ودخلها في أيام الاحتفال بعيد الأضحى سنة 760هـ/3 نوفمبر 1359م. وذلك أن الوضع كان قد تأزم بين الدولتين، وأصبح السلطان أبو سالم المريني يتجه نحو الحرب. فلجأ إلى تنصيب الأمير أبي زيان القُبِّيّ، حفيد السلطان أبي تاشفين الأول، منافسًا لأبي حمُّو موسى الثاني على العرش، وقصد أبو زيان القبي جبل بني يَزْناسَن، في المنطقة الغربية، بجموع من عرب المعقل. فوجَّه السلطان أبو حمو، الوزير عبد الله بن مسلم بعسكر من

غرْبية عبد الواد والعرب للقاء أبي زيان القُبِّيّ وجموعه، فانهزم هذا الأخير شرَّ هزيمة، وعاد إلى تاوريرت.

وبعد فشل هذه المحاولة، أقام أبو سالم المريني معسكره بظاهر فاس، وبعث إلى مختلف المناطق في حشد الجنود. وبلغ نبأ استعداده للحرب إلى أبي حمُّو، فعزم على مغادرة تلمسان، وبدأ بتوجيه حلفائه من بني عامر والمعقل إلى المناطق الجنوبية، تحت قيادة الوزير ابن مسلم. ثم وصل أبو يعقوب إلى تلمسان، والتحق بالوزير ابن مسلم. ومكث أبو حمّو في عاصمته حتى وصل إليه خبر ارتحال أبي سالم من فاس، وحلوله بتَاوْريرَت، في الحدود بين القطرَيْن. فغادر تلمسان، واتجه نحو الجنوب، فانضمَّ إلى الوزير ابن مسلم ووالده أبي يعقوب، بينما سار أبو سالم بعساكره إلى تلمسان، ودخلوها في سادس شعبان 761هـ/23 يونيو 1360م. وعندئذ خالفهم أبو حمو وجموعه إلى بلادهم، واتجهوا إلى ناحية أجَرْسِيف، فخرَّبوا عُمْرانها، الأمر الذي أقلق السلطان أبا سالم، وجعله يخشى أن يتجه الجيش الزياني إلى فاس، ويضرب الحصار حولها، فقرَّرَ العودة إليها، وأخلى مدينة تلمسان في 12 شعبان/29 يونيو، بعد أن نصب عليها أبا زيان القبي مع كتيبة من مغراوة وبني توجين. وبلغ أبا حمُّو خبرُ إخلاء أبي سالم لتلمسان، فعاد إليها، وبعث وزيره ابن مسلَّم بكتيبة لطرد أبي زيان القبي منها، والاستيلاء عليها. فلم يسَعْ هذا الأخير إلا إخلاء المدينة والالتحاق بعرب أولاد عَريف في جبل وانشريس، ثم سار إلى الحدود الغربية، واستجار بقبيلة ذوي عبيد الله من عرب المعقل، بسهل أنجاد، قرب وجدة، فأجاروه.

ثم توجه أبو حمو إلى المناطق الشرقية، وقصد إلى متيجة، فهزم الحامية المرينية بها، واستولى عليها في 20 ذي القعدة 761هـ/3 أكتوبر 1360م. وكان أشياخ قبيلة مغراوة قد تحالفوا مع بني مرين، فطاردهم واعتصموا بتنس، فنازلها أبو حمُّو ثلاثة أيام، ثم اقتحمها وفتحها عنوة، وتمكّن أشياخ مغراوة من الفرار إلى مدينة الجزائر، في حماية بني مرين. وبعد أن استرجع السلطان أبو حمُّو ناحية شَلف إلى طاعته، عاد إلى تلمسان ودخلها في 2 صفر 762 هـ/12 ديسمبر 1360م، فأرسل والده أبا يعقوب إلى المنطقة الشرقية لاستفتاح مدينة الجزائر، وبعث الوزير ابن مسلَّم إلى الحدود الغربية للإغارة على عرب ذوي عُبَيْد الله، فالتقى بهم في سهل أنجاد، فهزمهم وفرَّ أبو زيان القبي إلى تاوريرت. وإثر ذلك جرت مفاوضات بين الدولتين، أسفرت عن اتفاق الطرفيْن على الحدود القديمة والشروط المألوفة.

أما أشياخ قبيلة مغراوة فإنهم التجؤوا، عند فتح الجزائر، إلى بجاية، واستجاروا بأميرها أبي إسحاق إبراهيم ابن السلطان أبي يحيى الحفصي، فأجارهم. وكان قد سبق لأبي حمو أنه ساعد هذا الأخيرَ على إجلاء بني مرين عن بجاية، فطالبه بتسليم من التجأ عنده من مغراوة، غير أن الأمير أبا إسحاق لم يلبِّ طلبه. فأمر أبو حمو قوَّاد المنطقة الشرقية باقتحام إمارة بجاية. فأغاروا على تدلّس، وفتحوها عنوة. فحاول الأمير أبو إسحاق الحفصي استرجاع تدلس، وضايقها مضايقة شديدة. فأنهض أبو حمو الوزير ابن مسلم إلى المنطقة الشرقية للدفاع عن تدلس، والإغارة على إمارة بجاية، فاستولى على فحص حمزة.

ويبدو أن هذه الانتصارات قد تزامنت مع فترةِ فتنٍ واضطراباتٍ في الدولة المرينية، الأمر الذي كان يفرضُ على السلطان المريني الاعتماد على كل ما يملكه من جنود وحلفاء للحفاظ على

عرشه، ويدعوه إلى عرض صلح جديد على أبي حمو. وبعد تبادل السفارات بين الدولتين انعقد الصلح في شهر رجب 763هـ/مايو 1362م. وبموجبه أُطْلِقَ سراحُ بني عبد الواد الذين كانوا لا يزالون بفاس، إلا الأمير أبا زيان ابن السلطان أبي سعيد، ابن عمّ أبي حمو ومنافسه على العرش، فإنه أُبْقِيَ في السجن.

وفي هذا الصدد، يلاحظ أن الدولة الزيانية لم تسلم من أخطار الفتن الناجمة عن منافسة بعض الأمراء لأبي حمو الثاني، بتأييد رؤساء بعض القبائل، من أجل الحصول على ما كانوا يَصْبُون إليه من الامتيازات والإقطاعات. ففي تلك الأثناء، تعرضت المنطقة الغربية لثورة خالد بن عامر وبعض أتباعه من قومه، بعد أن أرسل أبو حمو الجيش مع وزيره ابن مسلم إلى المنطقة الشرقية. فرأى خالد بن عامر أن الظروف مُساعِدَة لخلوّ تلمسان من الجيش، وبايع الأمير أبا زيان ابن السلطان أبي سعيد، بعد أن فرَّ هذا الأخير من سجنه، فنَصَبَه منافسًا لأبي حمو على العرش، وقدم به من المنطقة الغربية قاصدًا تلمسان.

وعندئذٍ أدرك أبو حمُّو خطر حركة خالد ابن عامر، فبادر بجمع جيش من فرسان تلمسان وأحوازها، وأرسله لمواجهة الثوّار، فوقع اللقاء في منتصف شوال 763هـ/أغسطس 1362م، بجبل بني ورنيد، المصاقب جنوبًا للمدينة، فانهزم خالد بن عامر وجموعه، وتركوا كثيرًا من الغنائم والأسرى، والتجؤوا إلى الصحراء. وعاد الجيش المنتصر إلى تلمسان. ثم لجأ السلطان أبو حمُّو إلى مصانعة بني عامر، فأرسل إليهم الأموال لإرضائهم، والحصول على تأييدهم له، ومساهمتهم في القضاء على فتنة الأمير أبي زيان بن أبي سعيد، "ثم بذل المال لخالد بن عامر على أن يُقصِيَه إلى بلاد رياح ففعَلَ، وأوصله إلى بلاد الدواودة"، ثم التحق ببجاية عند الأمير أبي إسحاق الحفصي، وطلب منه المساعدة.

وفي تلك الأثناء، أصيب الوزير ابن مسلم، أثناء إحدى العمليات في ناحية المسيلة بمرض الطاعون، فرجع به أقاربه، وتوفي في طريقه إلى تلمسان فدفن بها. وكان لنبإ وفاة الوزير أسوأ الأثر في نفوس الجنود، فانحاز الكثير منهم، وخاصة فِئة العرب، إلى جانب أبي زيان القُبّيّ. وبوفاة عبد الله بن مسلم، فقدَ أبو حمو أخْلص مناصريه، وأمْهَر قائدٍ لجيوشه. وأصبح موقف السلطان الزياني يدعو إلى القلق، إذ تألّبت ضدَّه قبائل العرب من أولاد حُسَيْن وسُوَيْد وبني عامر، وصارت تناصر منافسَه أبا زيان القبي. وأمام تدهور الوضع في منطقة شلف، قرَّر أبو حمو إرسال عثمان بن مسلَّم، أخي الوزير الفقيد، لتدارك الموقف. ثم بعث لمساعدته جيشا آخر بقيادة ابنه الأمير أبي تاشفين. ثم نهض أبو حمو نفسه لمواجهة المخالفين. وعندما قرب من البطحاء لقي جيوشه راجعة، فثناها عن وجهتها، وأقام معسكره بالبطحاء، بينما كان جيش أبي زيان القبي قد حَلَّ بإغيل إيزان، قريبًا منه.

وفي 25 ذي الحجة 765هـ / 24 سبتمبر 1364م، وقعت معركة البطحاء، التي انهزم فيها جيش السلطان أبي حمو شرَّ هزيمة. أما أبو زيان القبي وأنصاره، فإنهم ساروا في أثر أبي حمو، عازمين على اقتحام تلمسان. وكان خالد ابن عامر، شيخ بني عامر، معتقلاً بتلمسان بأمر من أبي حمو، فرأى هذا الأخير إطلاقَ سراحه، وشرط عليه أن يصرف قومه عن تأييد أبي زيان. فقبل خالد عرض أبي حمو، وانصرف بنو عامر في اتجاه الصحراء. فانفضَّ من حول أبي زيان القبي باقي أنصاره، والتحقت حاشيته من وجهاء بني عبد الواد بأبي حمو، فعاد بعد فشل محاولته إلى البلاد المرينية.

والذي يستنتج من هذه الأحداث أن معركة البطحاء شهدت أولى هزيمة كبرى مُنيَ بها أبو حمو الثاني، ويمكن اعتبارُها نهاية مرحلةِ استقرار نسبي في عهده، دامت حوالي ستة أعوام، نجحت أثناءها محاولاتُ السلطان الزياني لمواجهةِ بقايا الاستيلاء المريني، وتخليص مدن المغرب الأوسط من خطرها، واستطاع خلالها أن يعيد للدولة الزيانية بعضَ رَوْنقها وقوّتها. ثم إن قبائل العرب لم تكن آنذاك تشكّل خطرًا كبيرًا على عرشه، إلى أن انهزمت جموعه بالبطحاء، فاتضح لعرب زغبة ما يمكن لهم أن يستفيدوه من خلال مساهمتهم في الحرب القائمة بين أبي حمو ومنافسيه على العرش، بالانحياز إلى جانبه أو بتأييد خصومه. وكان من العوامل التي شجعتهم على السير في هذا السبيل، ما ظهر أثناء معركة البطحاء من ضعف القيادة العسكرية لجيش أبي حمو، وقلةِ ثبات أنصاره من العرب في الحرب.

وقد نتج عن هزيمة أبي حمو بالبطحاء تضاؤلُ نفوذه في المنطقة الشرقية، واستمرارُ الفتن الناجمة عن منافسة الأمراء الزيانيين على العرش خلال عهده، مما أدّى إلى اتجاهٍ تدريجي نحو التدهور. ومن أهمّ الأحداث التي ساهمت في تناقص نفوذ أبي حمو الثاني، بعد هزيمة البطحاء، فشلُ محاولته الرامية إلى الاستيلاء على بجاية، التي انتهت بانهزام جيوشه شرَّ هزيمة في 8 ذي الحجة سنة 767هـ/17 أغسطس 1366م، وعجزُه عن القضاء نهائيا على منافسة الأمير أبي زيان ابن السلطان أبي سعيد الثاني، مما سمح باستمرار فتنتِهِ إلى آخر سنة 771هـ/1370م، وتعرُّضُ دولته إلى الغزو المريني، الذي أدّى إلى استيلاء عبد العزيز المريني على تلمسان ومعظم أنحاء المغرب الأوسط خلال سنتي 772-774هـ/1371-1372م، وإغارةِ أبي العباس المريني على تلمسان، وتخريبِهِ لقصورها سنة 786هـ/1384م، ثم منافسة أبناء أبي حمو على السلطة، وما تلا ذلك من خروج ابنه أبي تاشفين عن الطاعة، وإقدامه على محاربةِ أبيه بمساعدة بني مرين، وانتهاءِ هذه الأحداث بمقتل السلطان أبي حمو في المنطقة الجبلية الواقعة جنوب تلمسان، في أول ذي الحجة سنة 791هـ/أكتوبر 1389م.

والجدير بالملاحظة أن السلطان أبا حمو الثاني استطاع أن يبعث الدولة الزيانية بعد اندثارها، وأن يعيد إليها جانبًا من مجدها وازدهارها، رغمَ ما تعرَّض له من تقلّبِ الأوضاع في مناسبات عديدة، وتظافر الأسباب لإزعاجه مرارًا عن عاصمته وحملِه على الاغتراب. إلا أنه لم يستسلم قط لليأس، وواجه الهزائم برباطة جأش وصبر وعزيمة. فعهده يمثل فترة حاسمة في تاريخ المغرب الأوسط، تعرَّضت فيها الدولة الزيانية إلى أخطار جسيمة، أغار بنو مرين عليها مرارًا، وحاولوا إضافتها إلى مملكتهم، فلم يوفّقوا في شيء من ذلك، لما كان يحدث في بلادهم من فِتن تشغلهم عن تحقيق أمنيتهم.

ثم إن عرب زغبة، من بني عامر وسويد وغيرهم، قاموا بدور هامّ في جميع الحوادث، أثناء هذه الفترة، فساهم بعضهم في إثارة الفتن، وإقامة أمراء منافسين للسلطان الزياني، كما انحاز آخرون إلى جانب أبي حمو، يحمون عرشه. فكأن الأوضاع السياسية استحالت إلى صراع بين فصائل عرب زغبة، حول امتلاك أراضي التلِّ الخصبة وتهافتهم عليها، بينما أصبح بنو عبد الواد وغيرهم من قبائل زناتة، لا يقومون بالأدوار الرئيسية، ولا يبلغون أي غرض من الأغراض إلا بفضل نصرة القبائل العربية وتأييدها.

لقد كان تحقيق مطامح أبي حمو الثاني في التوسع من الجهة الشرقية، يقتضي الحصول على أنصار أوفياء وقادة مهرة، الأمر الذي لم يتوفَّر له إلا في السنوات الأولى من عهده، فاستقامت أمور دولته ما دام على رأس جيوشه الوزيرُ عبد الله بن مسَلَّم الزَّرْدالي. ولكن، بعد وفاة هذا الأخير، أخذت الأحوال تضطرب، وانتشرت الفوضى في الناحية الشرقية، ومُنِيَ أبو حمو بهزائم شديدة، أضعفته بصفة محسوسة، وجعلت بلاده تسير بخُطًى حثيثة نحو التدهور. ومما زاد في الطين بَلَّة، ما قام بين أبنائه من منافسةٍ على العرش، وتهافتٍ على الرئاسة. ولما تحوَّلت تلك المنافسة إلى صراع عنيف بين أبي حمو وابنه أبي تاشفين، كان السلطان الزياني شيخًا يتجاوز عمره الستين عامًا، ولم يكن لديه آنذاك نفوذ واسع وأنصار أقوياء، فاختلَّ أمره وانهار، وعادت تدخُّلاتُ المرينيين تهدِّد من جديد كيانَ الدولة الزيانية.

هذا ويلاحَظ، من جهة أخرى، أن تدهور الأوضاع السياسية والعسكرية، خلال الشطر الثاني من عهد أبي حَمُّو الثاني، يعود، إلى حَدٍّ ما، إلى استبداده بالرأي في تسيير شؤون الدولة، ولاسيما فيما يخص تدبير الشؤون العسكرية وقيادة الجيوش. ولم يكن أبو خمو الثاني يتصف بالكفاءة في هذا المجال، الذي كان يتطلب مهارة فائقة، مما أدَّى إلى انهزامه في أغلب المعارك التي خاضها.

(د) تدهور الدولة الزيانية :

وبعد وفاة أبي حمو الثاني، دخل أبو تاشفين الثاني تلمسان في آخر سنة 791هـ/1389م، وخلف أباه على العرش الزياني، فتأكدت تبعيَّة الدولة الزيانية لملوك بني مرين. وبقي الجيش المريني مخيِّمًا بظاهر تلمسان، إلى أن دفع السلطان الجديد ما اشترطوا عليه من المال، وعندئذ أقلعوا عائدين إلى بلادهم، فأقام أبو تاشفين الثاني الدعوة للسلطان أبي العباس المريني، وأرسل له ما التزم بأدائه من إتاوة سنوية. غير أن المنافسة التي كانت قائمة بينه وبين أخيه أبي زيان لم تنتهِ بعدُ. وذلك أن أبا زيان، الذي كان أبو حمو قد عيَّنه واليًا على مدينة الجزائر قُبَيْل وفاته، ثار ضد أبي تاشفين في الناحية الشرقية، ودعا عرب بني عامر إلى الأخذ بثأر أبيه فوافقوه على ذلك ونهض بهم مرارًا إلى تلمسان، غير أن محاولاته باءت بالفشل. ولم يطل عهد أبي تاشفين، فتوفي في ربيع الثاني سنة 795هـ/ فبراير 1393م، إثر مرض أصابه.

وعندئذ نهض السلطان أبو العباس المريني من فاس بجيشه، متوجهًا إلى تازا. فأعاد أبا زيان إلى فاس، ووكَّل به مَن يحرسه، وأرسل ابنه أبا فارس عبد العزيز إلى تلمسان لامتلاكها، فاحتلها وأقام فيها الدعوة المرينية، ثم نهض وزير أبيه صالح بن حَمُّو إلى المنطقة الشرقية، فاستولى على مدن مليانة والجزائر وتَدَلَّس، وأصبحت معظم أنحاء المغرب الأوسط تحت سلطة الدولة المرينية. وفي تلك الأثناء، مرض السلطان أبو العباس المريني، وهو مقيم بتازا، وتوفي في محرم سنة 796هـ/ نوفمبر 1393م، فغادر أبو فارس عبد العزيز تلمسان، وأسرع إلى فاس ليتولى العرش المريني، ثم أطلق سراح أبي زيان بن أبي حمو الثاني، ووجَّهه إلى العاصمة الزيانية أميرًا عليها، وقائمًا بدعوة السلطان المريني فيها.

وحاول أبو زيان أن يعيد للدولة الزيانية بعض رونقها وازدهارها. وكان يحب العلماء، ويشجِّع الأدباء، ويتذوَّق الشعر ويَنْظمه. ويروى أنه نسخ بيده نُسَخًا من القرآن وصحيح البخاري وكتاب الشفاء للقاضي عياض، وأنه حبَّسَها كلَّها بالخزانة

التي أقامها في الجامع الأعظم بتلمسان. غير أن عهده لم يطل، وذلك أن أخاه أبا محمد عبد الله نافسه في العرش سنة 801هـ/1399م، وطلب المساعدة من السلطان عبد العزيز المريني، ملتزمًا بالدعوة له، فاستجاب لطلبه وأمدَّه بجيش توجَّه به إلى تلمسان. فلم يَقْوَ أبو زيان على مدافعته بعد أن انفضَّ أنصاره من حوله، وغادر المدينة، والتجأ إلى المنطقة الشرقية، حيث توفي سنة 805هـ/1403م.

أما أبو محمد عبد الله، فإنه كان يتحلَّى بخصال حميدة، من حزم وشجاعة وجِدٍّ وعدل وكفاءة، مما جعله محبوبًا عند الرعية. غير أن رجال الدولة لم يطمئنوا لما أبداه من استعداد لمباشرة تسيير شؤون الدولة بنفسه، وتمسُّكه بالنزاهة والإخلاص في تأدية المهامّ، فخافوه واعتبروه خطرًا على ما كان لهم من امتيازات وأطماع، فقرَّروا التخلُّص منه، وطلبوا من السلطان المريني أن يساعدهم على خلعه وتعويضه بسلطان آخر، فاستجاب لطلبهم، وأمدَّهم بالجنود، وتمَّ تنفيذ هذه المؤامرة بنجاح في سنة 804هـ/1402م، فأُلقِيَ القبض عليه، واعتُقِل بفاس، وولي مكانه أخوه أبو عبد الله محمد، المعروف بابن خَوْلة، والملقب بالواثق بالله.

وكان ابن خولة يتصف بالكرم والحِلم والوقار، فحظي بحب الرعية، وتأييد رجال الدولة. فكان عهدُه عهدَ استقرار وهدوء، تحت حماية بني مرين ورعايتهم، وشمل الرخاء البلاد، إلى أن توفي في ذي القعدة سنة 813هـ/ مارس 1411م. فخلفه ابنه عبد الرحمن، غير أن الحظ لم يساعده، فلم يبق على العرش إلا حوالي شهرين. وذلك أن عمّه، السعيد بن أبي حمو الثاني، كان قد فرَّ من السجن بفاس، والتفَّ حوله بعض المغضَبين والمغامرين، فاحتلَّ تلمسان وخلع عبد الرحمن بن محمد بن خولة في آخر محرم سنة 814 هـ/أبريل1411 م.

ويبدو أن السعيد لم يحسن التصرف في شؤون الدولة، حيث إنه أسرف في البذل والعطاء، وبالغ في الإنفاق، الأمر الذي أدَّى إلى فراغ بيت المال وإثقال الرعية بالضرائب. فأغضب الخاصة والعامة، وبلغ سخط الناس إلى السلطان أبي العباس المريني، فأخرج من السجن أحد أبناء أبي حمو الثاني، يدعى أبا مالك عبد الواحد، وسيّره في عسكر لاحتلال تلمسان، فاستولى عليها في رجب 814هـ/أكتوبر 1411م، وفرَّ السعيد تاركًا العرش لأخيه. وفي عهد أبي مالك عبد الواحد، استرجعت الدولة الزيانية بعض قوتها، وامتدَّ نفوذها إلى كل أنحاء المغرب الأوسط، بعد أن أخضع مختلف القبائل والمدن لحكمه. وتحسَّنت الأحوال لما أبداه من مهارة في تدبير شؤون الدولة، ورغبة في الحفاظ على علاقات طيبة مع بني مرين. وتمثّلُ بداية عهده نهاية عهد التدخُّلات المرينية الرامية إلى إبقاء نفوذهم في المغرب الأوسط.

ويلاحظ، في هذا الصدد، أن المرينيين حاولوا مرارًا ضمَّ المغرب الأوسط إلى دولتهم والقضاء على الدولة الزيانية، غير أن محاولاتهم باءت بالفشل لِما كانوا يتعرّضون له من عوائق تتمثل غالبًا في الفتن الناجمة عن منافسة أمراء دولتهم على العرش وما ينشأ عن ذلك من مؤامرات ودسائس. وأصبحوا يكتفون بتبعية محدودة، تقتصر على التحكّم في تعيين الأمراء على العرش الزياني أو عزلهم.

غير أن الخطر بدأ يأتي من الشرق، حيث إن العلاقات مع الحفصيين دخلت في فترة تأزُّم استمرَّت حوالي نصف قرن. وذلك أن السلطان أبا فارس عبد العزيز الحفصي رأى أن الفرصة سانحة لبسط نفوذه على المغرب الأوسط. وفي منتصف سنة 827

هـ/1424 م، قرَّر النهوض بالعساكر إلى تلمسان. فهزم الجيش الزياني، واضطرَّ أبو مالك عبد الواحد إلى الفرار بنفسه وذويه. ودخل أبو فارس الحفصي تلمسان في جمادى الثانية سنة 827 هـ/أبريل 1424 م، فأقام بها مدة، وعقد للأمير أبي عبد الله محمد ابن أبي تاشفين الثاني، المعروف بابن الحمراء، على المغرب الأوسط.

وسرعان ما ساءت العلاقات بين ابن الحمراء والسلطان أبي فارس الحفصي، فقطع الخطبة له وخلع طاعته. أما أبو مالك عبد الواحد، فإنه استنجد بقبائل عرب المنطقة الغربية، وقدم بهم إلى تلمسان فنازلها. وعندئذ غادرها ابن الحمراء، ملتجئا إلى الجبال المجاورة، ودخلها أبو مالك عبد الواحد، في رجب سنة 831هـ/أبريل 1428م، فتربَّع من جديد على العرش الزياني. ثم تواصل الصراع بينه وبين منافسه ابن الحمراء، الذي اتجه إلى المنطقة الشرقية، واتصل بقبائل العرب، طالبًا منها المساعدة لاسترجاع عرشه وعارضًا عليهم الوعود والأموال. ولما اجتمع لديه جموع من الأتباع، قدم بهم إلى تلمسان فحاصرها ثم احتلها في ذي القعدة سنة 833هـ / نوفمبر 1430م. وفي صباح اليوم التالي أتِيَ بعمه عبد الواحد، فأمر بقتله.

وما إن بلغ خبر تملُّك ابن الحمراء لتلمسان إلى أبي فارس الحفصي حتى قرَّر النهوض إلى تلمسان للأخذ بثأر حليفه المقتول. فجهز العساكر وتوجَّه بها نحو تلمسان فحاصرها. ولما اشتدَّ الحصار على المدينة، غادرها ابن الحمراء ليلا، في رجب سنة 834 هـ/ أبريل 1431 م، والتجأ إلى جبل بني يزناسن، شمال وجدة. فأمر السلطان الحفصي بمطاردته، فألقي القبض عليه، ثم حمله معه إلى تونس، واعتقله بقصبَتِها إلى أن توفي بها سنة 840هـ/1437م.

وقبل أن يغادر أبو فارس الحفصي تلمسان، رأى أن يولي على مملكتها الأمير أبا العباس أحمد بن أبي حمو الثاني، فعقد له عليها. وكان أبو العباس أحمد هذا يتصف بخصال حميدة، من عدل وحسن تدبير، وعطف على الفقراء، وتشجيع للعلم والعلماء، فعُرِفَ بالعاقل. وبعد ثلاث سنوات من بداية عهده، تعرضت بلاد إفريقية لغزو النصارى، الذين استولوا على جزيرة جرْبَة. فاغتنم أحمد العاقل الفرصة، وأبطل الدعوة للسلطان الحفصي، فاغتاظ أبو فارس ونهض بجيشه قاصدًا الاستيلاء على تلمسان. فلما بلغ ناحية وانشريس مرض، وتوفي يوم عيد الأضحى 837هـ/يونيو 1434 م، فعاد الجيش إلى تونس.

وكان عهد أحمد العاقل، الذي دام حوالي 32 سنة، عهد استقرار نسبي ورخاء، كثر فيه الإقبال على طلب العلم، وحظي العلماء والصلحاء بعناية السلطان، وبخاصة الشيخ الزاهد أبو علي الحسن بن مخلوف أبَرْكان، فكان يكثر من زيارته، وبنى مدرسة بزاويته، "وأوقف عليها أوقافا جليلة"، واهتم بإصلاح أحوال الأوقاف التي كانت تستغل لفائدة المشاريع الدينية والاجتماعية والتعليمية. هذا ولم يَسْلم السلطان أحمد العاقل من منافسة أقاربه على العرش، شأنه في ذلك شأن سائر ملوك تلمسان في هذه الفترة. فمنهم الأمير أحمد بن الناصر بن أبي حمو الثاني الذي ثار بتلمسان، في رمضان 850هـ/ديسمبر 1447م، واجتمع حوله جماعة من المغامرين، ولكنّ حركتهم باءت بالفشل، وألقي القبض على الثائر، فأمر أحمد العاقل بقتله. وإثر ذلك، أمر ببناء السور الشاهق المحيط بالمشوار.

وفي سنة 866 هـ/1462م، نهض الأمير أبو عبد الله محمد الزياني من مليانة، واستولى على

قلعة بني راشد ومستغانم ووهران، ثم نازل تلمسان، واستولى عليها في غرة جمادى الأولى، فاستجار أحمد العاقل بضريح الولي الصالح أبي مدين شعيب بالعُبَّاد. ولما أتِيَ به إلى الأمير أبي عبد الله محمد منَّ عليه وأجازه إلى الأندلس. وعندئذ بويع له بالمُلك، ولقّب بالمتوكل على الله. ويبدو أن هذا السلطان الزياني كان يحاول أن يتخلص من تبعيته للسلطان الحفصي، ويعمل لإنهائها بالتحالف مع الدواودة الخارجين عن طاعة سلطان تونس. فنهض السلطان الحفصي بجيوشه متوجها إلى تلمسان، فحاصرها وضرب أسوارها بآلات الحرب. وعندئذ أذعن المتوكل للطاعة، وجدَّد البيعة. ورجع الملك الحفصي إلى تونس في شعبان سنة 871هـ/مارس 1467م، بعد أن تأكد من امتداد نفوذه إلى سائر أنحاء المغرب الأوسط.

وهكذا، فإن الدولة الزيانية لم تستطع، طوال ما يقرب من نصف قرن، أن تتخلص من التبعية للدولة الحفصية، خلال هذه الفترة. ولم تخفَّ وطأتها إلا في عهد أحمد العاقل. غير أن حركة السلطان الحفصي في عهد المتوكل على الله كانت آخر تدخل للحفصيين في المغرب الأوسط، إذ أن دولتهم أصبحت بعد ذلك تواجه هجمات النصارى، من إسبان وغيرهم، على سواحل بلادها، مما شغل أمراءها عن شؤون المغرب الأوسط. وبعد ذلك بقليل، توفي المتوكل على الله الزياني سنة 873هـ/1469م، فخلفه ابنه أبو تاشفين، غير أنه خلع من طرف أخيه أبي عبد الله محمد الثابتِيّ، بعد حوالي أربعين يومًا. وفي أيام محمد الثابتي ظهر خطر هجمات النصارى على بلاد المغرب، فأصبح يهدّد دُوَلَهُ الثلاث.

3 - خطر الغزو الأجنبي وانقراض الدولة الزيانية :

في عهد محمد الثابتي تزايد ضعف الملوك الزيانيين، وأخذت بعض المدن، مثل تنس والجزائر وتدلس، تستقلُّ عن السلطة المركزية. كما أن بعض قبائل العرب خلعت طاعة السلطان، وأصبحت تنضمُّ إلى أعدائه كلما هجموا على أراضيه. وفي سنة 897هـ/1492م، استولى الإسبان على غرناطة، وقضوا بذلك على آخر دولة إسلامية بالأندلس. فهاجر عدد كبير من الأندلسيين إلى بلاد المغرب، وتبعهم النصارى إليها، وأخذوا يغيرون على سواحلها، يحاولون الاستيلاء على الموانئ، والاستحواذ على خيراتها، والسيطرة على نشاطاتها التجارية.

وفي سنة 906هـ/1501م، شنَّ البرتغاليون هجومًا على المرسى الكبير ووهران، ولكنهم أخفقوا في محاولتهم هذه. وكانوا قد احتلوا كثيرًا من موانئ المغرب الأقصى، مما جعلهم يستحوذون على قسم كبير من تجارة السودان. ثم تعرَّض ميناء المرسى الكبير، سنة 910هـ/1505م، لهجوم الإسبان. فقاتلهم أهله بكل ما أوتوا من قوة وإمكانيات، ولكنهم غلِبوا على أمرهم، فالتجؤوا إلى وهران. وكان السلطان محمد الثابتي، عندما وصله خبر الهجوم، قد أسرع بإرسال جيش لحماية المرسى الكبير، فاعترضه الإسبان قرب وهران وهزموه، ونهبوا أمتعته كلها. فتأثر السلطان الزياني لذلك كثيرًا، وحزن حزنا شديدًا. وتوفي بعد ذلك بقليل، فخلفه ابنه أبو عبد الله محمد الخامس.

ثم تفاقم الوضع السياسي، في عهد محمد الخامس، واشتدَّ خطر النصارى الإسبان. واستولى هؤلاء على وهران في سنة 914هـ/1509م، ثم

احتلوا بجاية سنة 915هـ/1510م، وانتهكوا الحرمات في المدينتين، فخشيت المدن الأخرى سطوتهم، وقدَّمت تدلّس والجزائر وتنس طاعتها لهم. وعندئذ رأى محمد الخامس أن يفاوض الإسبان ويصالحهم. فوفد على ملك قشتالة بإسبانيا، سنة 918هـ/ 1512م، وقدم له هدايا سنيّة، وعقد معه صلحًا التزم فيه بالتبعيةِ له، ودفع ضريبة سنوية، وتموين حامية وهران الإسبانية بما تحتاج إليه من المؤن.

وفي سنة 920هـ/1514م، استولى بابا عروج على مدينة جيجل، مبتدئا جهاده البطولي ضدّ الإسبان. ثم احتلَّ الجزائر، بطلب من أهلها، ومليانة والمدية وتنس. وأصبح العثمانيون يشكّلون قوة يحسب لها حسابها في المغرب الأوسط. وتوفي محمد الخامس الزياني سنة 922 هـ/1516م، فخلفه أخوه أبو حمو الثالث المدعوّ بلقب أبي قلمُون.

ورأى أبو حمو الثالث أن يركّز سياسته على مبدأ مسالمة الإسبان ومصالحتهم، متبعًا في ذلك أخاه محمد الخامس، وملتزمًا بمثل ما التزم به هذا من الشروط. غير أن أهل تلمسان لم يرضوا بذلك، فاستقدموا بابا عروج، ومكّنوه من المدينة في سنة 923هـ/ 1517م، فخلع بابا عروج أبا حمو الثالث، ونصّب على العرش ابن أخيه أبا زيان الثالث المسعود. وعندئذ استنجد أبو حمو الثالث بحلفائه الإسبان بوهران، فلبَّوا طلبه، وحاصروا بابا عروج بتلمسان سنة 924هـ/1518م، ثم هزموه وقتلوه، واستولوا على تلمسان، وأعادوا أبا حمو الثالث على العرش الزياني. وفي عهد هذا الأخير ركّز الإسبان على مواجهة الخطر العثماني بسواحل شمال إفريقيا، والمبادرة بالقضاء عليه قبل أن يستفحل أمره، وأن يحقق توحيد هذه البلاد. فلجؤوا إلى مسالمة ملوك تلمسان واكتفوا بعقد الصلح الذي أمضاه معهم أبو حمو الثالث، والمتضمن تبعية هذا الأخير لهم والتزامه بدفع إتاوة سنوية. ولما توفي أبو حمو الثالث، سنة 934هـ/1528 م، كان نفوذ الزيانيين قد تقلّص وتضاءل بشكل ملحوظ.

ثم خلفه أخوه أبو محمد عبد الله الثاني بن محمد الثابتي. وفي عهده قوي النفوذ العثماني، واستولى خير الدين، في 19 رمضان 935هـ/27 مايو 1529م، على البنيون من يد الإسبان، وهو الحصن المشيَّد على صخرة مقابلة لمرسى الجزائر. فاشتدَّ الصراع بين العثمانيين والإسبان في مملكة الحفصيين حول عاصمتهم تونس وبعض مدنها الكبرى مثل عنابة وقسنطينة وبجاية. وتزعَّم العثمانيون مقاومة الغزو الإسباني، مما جعلهم يحظون بتأييد أغلبية الأهالي وانضمامها تحت لوائهم. وحينئذ، اضطرَّ السلطان الزياني عبد الله الثاني إلى إجراء اتفاق سرِّيّ مع خير الدين تحت ضغط أهالي مملكته. وصادف ذلك قيام فتن بإسبانيا، فانشغل عنه الإسبان، ولم يتعرَّض لأذاهم إلى أن توفي سنة 947هـ/1540م.

وكان عبد الله الثاني قد ترك ولدَيْن، أكبرهما أبو عبد الله محمد، والأصغر أبو زيان أحمد. فخلف أبو عبد الله محمد السادس أباه، وانتهج سياسة مسالَمَةِ الإسبان والتبعية لهم. وفي عهده حدث فشل محاولة غزو كارلس الخامس لمدينة الجزائر، في رجب 948هـ/أكتوبر 1541م. ثم ثار أبو زيّان على أخيه، بتشجيع من الأتراك، وخلعه، وانتصب مكانه على العرش الزياني. فاستجار محمد السادس بالإسبان، ووضع نفسه تحت حمايتهم. فأمدَّه كارلس الخامس بجيش، وأرسله إلى تلمسان، في شوال سنة 950هـ/يناير 1543م، غير أن الجيش الإسباني انهزم شرَّ هزيمة بمكان يدعى شعبة اللحم، قرب مدينة عين تَمُوشَنْت، وقتل معظم

جنوده، ونجا محمد السادس، فاتجه إلى وهران، مستنجدًا بالإسبان.

وعندئذ صمَّم هؤلاء على الثأر لقتلاهم، فأغاروا على تلمسان، في ذي الحجة 950هـ/مارس 1543، واحتلوها وعاثوا فيها فسادًا، وخرَّبوا كثيرًا من عمرانها، وأعادوا محمدًا السادس على العرش الزياني. ففرَّ أخوه أبو زيان الثالث إلى صحراء أنجاد، وتبعه الإسبان، وهزموه قرب وادي ملوية. ثم جمع أبو زيان كثيرًا من الأنصار، وتوجه بهم، في سنة 951هـ/1544م، نحو تلمسان، فخرج محمد السادس إليه، لكنه انهزم، وعاد مفلولا إلى عاصمته، فأغلق أهلها الأبواب دونه وطردوه، ثم استقدموا أخاه أبا زيان، وأعادوه على العرش. فتوجه محمد السادس إلى وهران لطلب المساعدة من حلفائه الإسبان، ولكنه قتل في طريقه إليها. وتحالف أبو زيان الثالث مع الأتراك، معلنا تبعيته لهم ومعاداته للإسبان، إلى أن توفي سنة 957 هـ/1550م، فخلفه أخوه الحسن.

وفي تلك الأثناء، كان حسان بن خير الدين قد أعدّ جيشا لاستخلاص مدينة وهران من الاحتلال الإسباني، وبينما كان ذلك الجيش قد غادر الجزائر تحت قيادة حسان قورصو، متوجهًا نحو المناطق الغربية، إذ فوجئ بنبإ استيلاء السَّعْدِيِّين على تلمسان، وامتدادِ زحفهم إلى ناحية شلف. فتحوّل اتجاه الجيش إلى هذه الناحية، والتقى هناك الجيشان، فانتهت المعركة بانهزام السَّعْديين، وتراجع جيشهم نحو الغرب. ويبدو أن أبا عبد الله الشريف السَّعْدِيَّ قد ازداد قلقه وتخوّفه من خطر توسّع العثمانيين في اتجاه المغرب الأقصى، فأرسل جيشا آخر تحت قيادة ابنه الشريف عبد القادر. ثم حدث اللقاء بين جموع السعديين والجيش الجزائري في الحدود الفاصلة بين المغربين الأوسط والأقصى، ودارت بينهما معركة حامية الوطيس، انتهت بمقتل الشريف عبد القادر وهزيمة السعديين، ورجوعهم إلى بلادهم.

وعندئذ توجّه حسان قورصو بجيشه صوب تلمسان، حيث أعاد الأمير الحسن بن عبد الله الثاني على العرش الزياني، وترك بالمشوار حامية عثمانية يبلغ عدد جنودها 1500 رجل، وعيّن عليها القائد سَفْطة، وخوّله زمام الحكم، وتسيير شؤون المنطقة. وبقي السلطان الحسن لا يملك من الأمر شيئًا، ولا همَّ له إلا قضاء أوقاته في اللهو والملذّات، مما أغضب أهل تلمسان ومجلس العلماء، الذي أعلن خلعه سنة 962هـ/1554م. وعندئذ أعلن صالح رايس، بايْلارْباي دولة الجزائر، انقراض الدولة الزيانية، وتمَّ بذلك توحيد تراب الدولة الجزائرية.

الخاتمة :

يستنتج مما سبق أن الدولة الزيانية تشكّل حلقة هامّة في تاريخ المغرب العربي عامة، والمغرب الأوسط خاصّة، حيث إن تأسيسها يُعَدّ مساهمة فعَّالة في مَلْءِ الفراغ السياسي الذي نجم عن انهيار دولة الموحِّدين، والقيام بدور رئيسي في جمع شتات الفئات الاجتماعية الحضرية والبدوية بالمغرب الأوسط، وتوجيه الجهود نحو توحيدها، والسهر على تحقيق ما تصبو إليه من أمنٍ ورخاء وازدهار. فكانت مهمتها الرئيسية في معظم فتراتها تتمثل في الحرص على توسيع حدودها غربًا وشرقا لتشمل سائر أنحاء المغرب الأوسط، والدفاع عن حوزتها كلما تعرَّضت لخطر الفتن أو لغزو أجنبي.

وقد أدَّت الدولة الزيانية هذه المهمَّة على أحسن وجه خلال القرن الأول من عهدها الطويل، فعظم شأنها، وحظيت التجارة بنمُوٍّ ملحوظ، أدَّى إلى

ازدهار أوضاعها الاقتصادية، وتطوّر عُمْران مدنها، ولاسيما عاصمتها تلمسان التي اتسعت مساحتها، وأُنْجِز فيها تشييد العديد من المباني، فصارت تضاهي أشهر أمصار المغرب الإسلامي. غير أن العلاقات بين الزيانيين وجيرانهم الحفصيين شرقا والمرينيين غربًا لم تَتَّسِمْ، في معظم الأحيان، بطابع السِّلْم والتعاون، الذي كانت تقتضيه الأوضاع السياسية السائدة آنذاك، بل أدَّت أحيانا إلى صراع عنيف لم يكن في صالحها، حيث إن المحاولات التوسُّعِيَّة، التي أقدمت عليها كل دولة منها، باءت بالفشل ولم ينتج عنها إلا مزيد من الضعف والفتن، والانشغال بذلك عن مواجهة خطر الغزو الأجنبي، فكان ذلك من أهمّ عوامل سقوطها.

أ.د. عبد الحميد حاجيات

جامعة – تلمسان - الجزائر

المصادر والمراجع

أولاً - المصادر:

- ابن الأثير، علي بن محمد بن عبد الكريم الجزيري (ت 630هـ/1232م) : الكامل في التاريخ، 14 ج، القاهرة 1303هـ.
- التنسي، أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن عبد الجليل (ت 899هـ/1493م) : نظم الدر والعقيان في بيان شرف بني زيان (القسم الأول، الباب السابع)، تحقيق محمود بو عياد تحت عنوان تاريخ بني زيان ملوك تلمسان ، المكتبة الوطنية، الجزائر 1985.
- أبو حمو، موسى بن يوسف بن عبد الرحمن العبد الوادي (ت 791هـ/1389م) : واسطة السلوك في سياسة الملوك، تونس 1279هـ.
- ابن خلدون، أبو زيد عبد الرحمن بن محمد (ت. 808هـ/1405م) : كتاب العبر، 7ج ، دار الكتاب اللبناني، بيروت 1957.
- ابن خلدون، أبو زكريا يحيى بن محمد (ت 780 هـ/1378م) : بغية الرواد في ذكر الملوك من بني عبد الواد، ج 1، تحقيق عبد الحميد حاجيات، المكتبة الوطنية، الجزائر 1980.
- ابن خلدون، أبو زكريا يحيى بن محمد (ت 780 هـ/1378م) : بغية الرواد في ذكر الملوك من بني عبد الواد، تحقيق ألفرد بال وغوثي بوعلي، جزآن، فونتانا، الجزائر 1904- 1913.
- ابن أبي دينار، أبو عبد الله الرعيني القيرواني (ت 1110هـ/1699م) : المؤنس في أخبار إفريقية وتونس، تحقيق محمد شمام، تونس 1967.
- ابن أبي زرع، علي بن عبد الله الفاسي، (ت 726هـ/1326م) : الأنيس المطرب بروض القرطاس، فاس 1303هـ.
- ابن مرزوق، محمد بن أحمد التلمساني (ت 781 هـ/1379م) : المسند الصحيح الحسن في مآثر ومحاسن مولانا أبي الحسن، تحقيق ماريا خيسوس بيغيرا، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1981.
- الزركشي، أبو عبد الله محمد بن إبراهيم، (ت بعد سنة 894هـ/1488م) : تاريخ الدولتين الموحدية والحفصية، تحقيق محمد ماضور، تونس 1966.
- ابن قنفذ، أبو العباس أحمد بن حسن بن علي القسنطيني (ت 810هـ/1407م) : الفارسية في مبادئ الدولة الحفصية، تونس 1968.
- المقري، أبو العباس أحمد بن محمد التلمساني، (ت 1041هـ/1631م) : نفح الطيب، تحقيق محيي الدين عبد الحميد، 10ج، القاهرة 1949.
- مؤلف مجهول الاسم : زهر البستان في دولة بني زيان، السفر الثاني، مخطوط، مكتبة جامعة مانشستر، إنجلترا، رقم 283، القسم العربي.
- مؤلف مجهول الاسم : الذخيرة السنية، نشر محمد بن أبي شنب، الجزائر 1921.
- مؤلف مجهول الاسم : الحلل الموشية في ذكر الأخبار المراكشية، نشر علوش، الرباط 1936.
- الناصري، أحمد بن خالد السلاوي، (ت 1315هـ/ 1897م) : الاستقصاء لأخبار المغرب الأقصى، 9ج، الدار البيضاء 1954-1956.

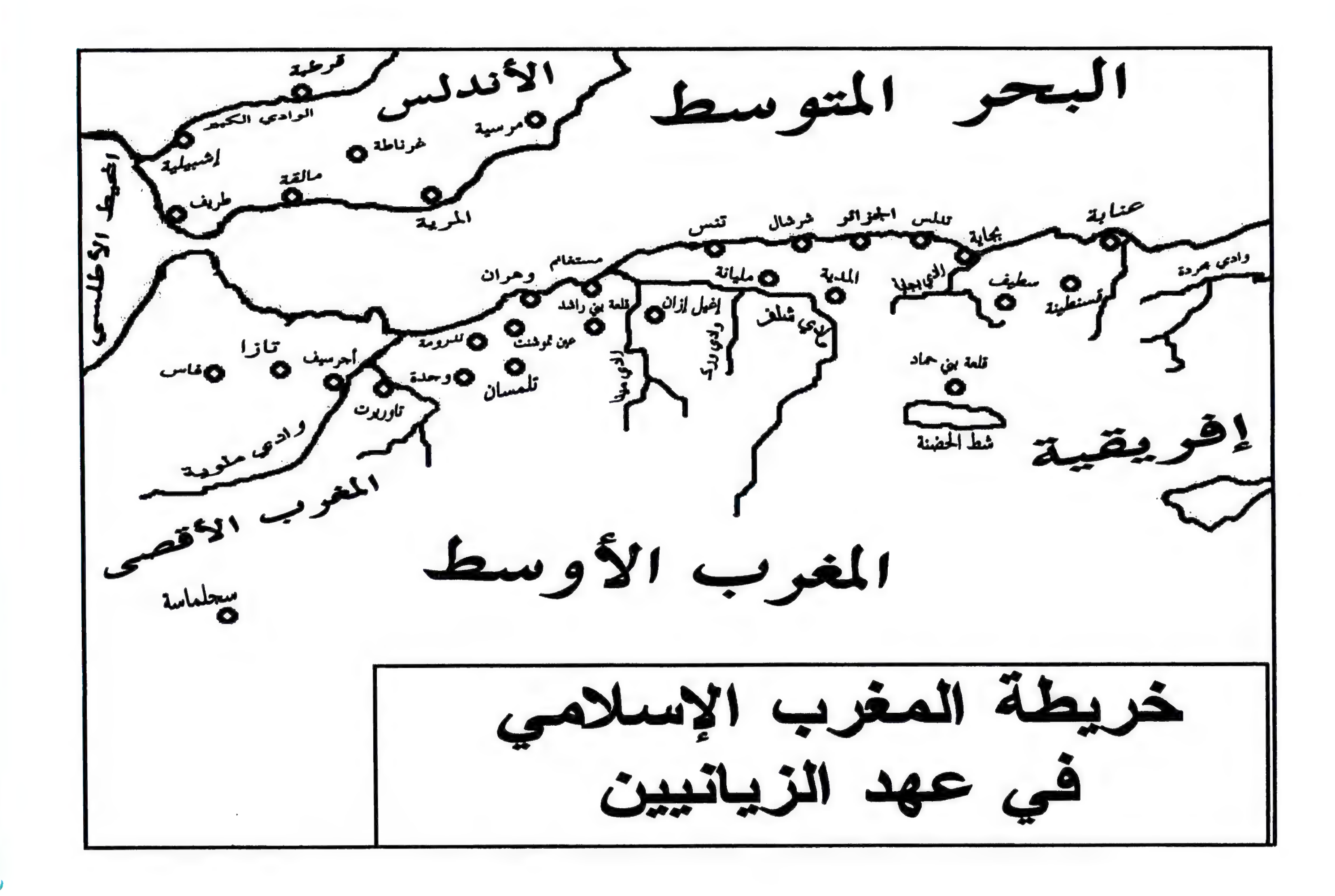
ثانيًا - المراجع:

(أ) المراجع العربية:

- ابن رمضان، شاوش محمد : باقة السوسان في التعريف بحاضرة تلمسان عاصمة دولة بني زيان، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1995.
- حاجيات، عبد الحميد، أبو حمو موسى الزياني، حياته وآثاره، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1974.
- سعد الله، أبو القاسم : تاريخ الجزائر الثقافي من القرن العاشر إلى الرابع عشر (16-20م)، ج1، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر1981.
- الطمار، محمد بن عمرو : تلمسان عبر العصور، دورها في سياسة وحضارة الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1984.
- المدني، أحمد توفيق : حرب الثلاثمائة سنة بين الجزائر وإسبانيا، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1968.

(ب) المراجع الأجنبية:

- Brunschvig (R.) : La Berbérie orientale sous les Hafsides des origines à la fin du XV° siècle, 2 vol., Paris, Maisonneuve, 1940-1947.
- Julien (Ch.-A.) : Histoire de l'Afrique du Nord, t. II, Paris, 1961.
- Laroui (A.) : Histoire du Maghreb, un essai de synthèse,Paris, 1970.
- Marçais (G.) : Les Arabes en Berbérie du XI° au XIV° siècles, Paris, 1913.
- Marçais (G.) : La Berbérie musulmane et l'Orient au Moyen-Age, Paris, 1946.
- Terrasse (H.) : Histoire du Maroc des origines à l'établissement du Protectorat français, 2 vol., Casablanca, 1949-1950.



البحر المتوسط
الأندلس
قرطبة
الوادي الكبير
مرسية
غرناطة
إشبيلية
مالقة
طريف
المرية
المحيط الأطلسي
عنابة
تدلس
الجزائر
شرشال
تنس
بجاية
مستغانم
وهران
مليانة
المدية
سطيف
قسنطينة
وادي مجردة
تازا
فاس
أجرسيف
تاوريرت
وجدة
ندرومة
تلمسان
قلعة بني راشد
وادي شلف
وادي ملوية
قلعة بني حماد
شط الحضنة
إفريقية
المغرب الأقصى
المغرب الأوسط
سجلماسة
خريطة المغرب الإسلامي
في عهد الزيانيين



مئذنة جامع المنصور بتلمسان (القرن 13م) صورة من الداخل

المصدر: P. Guichard, Maghreb Médiéval, Edisud, 1991, p 179



مئذنة جامع المنصور بتلمسان (القرن 13م) صورة من الخارج

المصدر: P. Guichard, Maghreb Médiéval, Edisud, 1991, p 178



صورة جوية لمدينة من مدن المزاب الجزائر (بني إزقن)

المصدر: منارات الحضارة العربية ، ص 160



باب من العصر المريني لمدينة فاس (القرن 13م)

المصدر: **P. Guichard, Maghreb Médiéval, Edisud, 1991, p 160**

3 - المرينيون والوطاسيون في المغرب الأقصى

عرف المغرب الأقصى ما بين القرنين (7-10هـ/13-16م) تعاقب أسرتين حاكمتين هما: المرينيون والوطاسيون. وعلى امتداد هذه الفترة، مرّ المغرب من أوضاع قوة وضعف، وتوسع وتراجع، وجهاد بالأندلس، ودفاع عن المدن والسواحل المغربية بعد أن طالتها يد الإيبيريين، نتيجة أحوال الضعف التي كان يعرفها والتي أدت به إلى مشارف الانهيار والتمزق، لولا توافر عناصر الالتحام والمقاومة التي استمدها من هويته الدينية.

أولاً - دولة المرينيين في المغرب :

المرينيون ومشاكل انتقال الحكم:

واكب ظهور المرينيين كحركة ذات أهداف سياسية، أحوال ضعف عميقة طبعت الدولة الموحدية منذ هزيمة العقاب سنة 609هـ/1212م، التي أثرت بشكل كبير على مستقبل الدولة، وجعلتها تعرف حالة احتضار طويلة، تميزت بكثرة الثوارت المحلية، وانعدام الأمن في أهم المسالك، وانحسار نفوذ الموحدين، فلم يعد يغطي سوى بعض المدن الكبرى، قبل أن يقتصر على الجزء الجنوبي من المغرب، بفعل توسع الحركة المرينية شمالا.

وكان من نتائج ذلك أن تقلصت موارد الدولة، بفعل تراجع مدا خيل الجبايات، كما لوحظ على امتداد نصف القرن الذي سبق زوال دولتهم نهائيا، كثرة المجاعات وارتفاع الأسعار وانقسام الأسرة الموحدية إلى كيانين، واحد بمراكش والآخر بجبال الأطلس الكبير.و كان لأوضاع الضعف تلك، أثر إيجابي على أوائل المرينيين، وساعدتهم على اكتساح المجال وإخضاعه دون صعوبات تذكر.

ينتمي المرينيون إلى العصبية الزناتية، وكانوا مطلع القرن السابع الهجري، عبارة عن مجموعة قبائل رحل، تعتمد في عيشها على تربية الجمال والغنم، وتنتجع مابين الصحراء جنوبا وأعالي ملوية، حتى گرسيف شمال شرق المغرب الأقصى. وكان البحث عن المراعي، والرغبة في التبادل التجاري، يدفعان بهم خلال فصل الصيف، نحو وجدة وتازة. فاطلعوا عن كثب على أحوال البلاد، وخلوّها من السكان، وتأكد لهم ضعف الموحدين، فبعثوا في طلب بقية عشائرهم ليتقووا بهم.

والراجح أن بدايات المرينيين لا تسمح بتأكيد رغبتهم في تأسيس دولة لهم أو الإطاحة بالحكم الموحدي، ذلك أن غزواتهم كانت تكتسي من جهة، طبيعة اقتصادية غايتها التحكم في المسالك والتعرض للقوافل التجارية، والتسلط على المزارعين وأهل الحضر، عن طريق التغريم وفرض الإتاوات؛ كما أنها من جهة ثانية، لم تتم في إطار ديني أو مذهبي، غايته إصلاح أحوال الناس. فهم بخلاف من سبقهم من الأسر الحاكمة، لم يعطوا في بداية أمرهم لهذه المسألة أي اعتبار.

ومهما يكن الأمر، فدوافع التغلب وعدم نسيان ما حلّ بهم من إبعاد وتهميش في ظل الدولة الموحّدية، تبقى حاضرة وتفسّر إلى حد بعيد إصرارهم ما بين 613-656هـ / 1216-1258م على التحكم التدريجي في البلاد. ومعلوم أن مرحلة السعي إلى السلطة قد شهدت تعاقب عدد من الأمراء على زعامة الحركة المرينية، هم جدّهم عبد الحق

بن محيو 614هـ/1217م وابنه الأمير أبو سعيد عثمان 638هـ/ 1240م ثم الأمير محمد بن عبد الحق 642هـ/1244م والأمير أبو بكر بن عبد الحق الذي يعتبر أول ملوكهم. وقد تمكن المرينيون خلال هذه الفترة المبكرة من انتزاع مكتسبات مهمة، سواء من الناحية الجغرافية، أو من الناحية العسكرية، نظرا للانتصارات التي حققوها في مواجهتهم للموحدين، ولبعض القبائل المناوئة لهم كبني رياح ومكناسة وهوارة وغيرها، أو من الناحية السياسية، بسبب انكشاف الضعف الموحدي للجميع. لكن هذه المرحلة وإن تأكد فيها التوسع المريني، لم تخل من ردود فعل موحدية، أهمها المحاولة التي قام بها الخليفة الموحدي السعيد سنة 645هـ/ 1247م، حيث تمكن من تعبئة جيش قوي اكتسح به أهم مدن شمال المغرب كفاس ومكناس وتازة، فلمّا رأى أبو بكر أنه لا طاقة له بمحاربته، بعث إليه ببيعته وفرقة من المرينيين تقدم بها نحو تلمسان لمواجهة يغمراسن الزياني أمير بني عبد الواد. لكن هذه الحملة توقفت بعد اغتيال السعيد سنة 646هـ/1248م. وكان ذلك آخر محاولة موحدية لاسترجاع ما كان لدولتهم من هيبة. وسرعان ما عاد المرينيون إلى التحكم في كلّ شمال المغرب.

ويمكن القول إنه ظهرت تحت لواء الأمير أبي بكر مؤشرات قوية، تدلّ على تفكير المرينيين في المراقبة الدائمة للمجال الخاضع لهم، وتربّصهم بالبلاد التي مازالت تحت مراقبة الموحدين. فقد قام هذا الأمير بتنظيم شؤون المرينيين، وأحاط نفسه بشارات الملك، واتخذ الطبول والبنود، وحوّل إليه ولاء كتيبة الفرنج والأغزاز الذين كانوا في خدمة الموحدين. وكان لاتصالاته مع بقية القبائل الزناتية المستقرة بجبال الأطلس، دورٌ في إرساء تحالفات قوّت من عضد المرينيين. وقد رافق ذلك بإجراء ستكون له أبعاد مهمة في ضبط التوازنات الداخلية للدولة، وهو توزيع المناطق التي أصبحت خاضعة له كإقطاعات على القبائل المتحالفة معه، وعلى شيوخ المرينيين. إن هذا الإجراء يؤكد بشكل ملموس تحولا في خطط المرينيين، ووعيا راسخا بأنهم أصبحوا سادة على المجال الذي يراقبونه، وإن كانوا في هذا الوقت ما يزالون موالين للخليفة الحفصي أبي زكرياء ويدعون له على المنابر. تمكن أبو بكر بفضل سياسته تلك، من الاستيلاء على مكناسة وفاس وتازا وسلا، وأهم المجالات الزراعية، ومدّ نفوذه إلى سجلماسة ومسالك درعة وبلاد القبلة، وبذلك أصبحت السلطة الفعلية بالمغرب في يد المرينيين، في وقت تزايد فيه اختناق الموحدين وتقلصت مواردهم المالية. ولكن بالرغم مما ذكر عن قوة المرينيين، فقد كانوا مضطرين إلى مواجهة عدة مشاكل منها:

- الصراعات الداخلية بين مختلف مكونات العصبية الزناتية، وهي صراعات قديمة تتصل بنمط عيشهم كقبائل رحل، تتنازع على أجود الأراضي وأكثرها خصبا، وتتنافس بيوتاتها الكبرى لاحتلال موقع الصدارة في الحركة المرينية التي تحاول فرض سيطرتها على البلاد، ومن ذلك تحالف فرقة بني عسكر المرينية مع قبيلة بني رياح العربية من أجل إضعاف شوكة بني حمامة الذين تنتمي إليهم الأسرة العبدالحقية الحاكمة. وقد عمل أوائل المرينيين على إيجاد حلّ لهذه المعضلة، عن طريق إغراء مجموع القبائل الزناتية الموالية لهم بواسطة الإقطاعات، مع ما يعنيه ذلك من إشراك في المنافع المترتبة على التحكم في البلاد، وتفويض جزء من سيادة المرينيين، وهو حلّ ستظهر جوانبه السلبية لاحقا.

- عانى المرينيون أيضا من ضعف عصبيتهم، ذلك أن أعدادهم القليلة لم تكن تسمح لهم وحدهم بمواجهة الموحدين، وهذا ما دفع بهم إلى البحث عن تحالفات من خارج عصبيتهم، إلا أنّ هذا الاختيار سيجرهم إلى تعميم مبدأ الإقطاع على قبائل أخرى. وبديهي أن ذلك سوف يكلفهم كثيرا من الناحية السياسية والمالية.

- لم يكن المرينيون خلال مراحل قيامهم على الموحدين، يتوفرون على أرضية دينية تبرر فعلهم. فافتقادهم لعنصر المشروعية أثر بشكل كبير على اختياراتهم السياسية، ويفسّر التردد الذي طبع مراحل غزوهم للبلاد. لكنّ هذا لا يعني أنهم تعاملوا مع الموضوع بشكل سلبي. فهم كانوا واعين به، وفكّروا في حلول مناسبة سايرت معطيات الحياة الدينية والروحية بالمغرب خلال القرن السابع الهجري. فقد اضطروا مؤقتا إلى الاعتراف بالخلافة الحفصية، وكان الهدف من ذلك تبرير خلع طاعة الخليفة الموحدي، ووضع كيانهم الفتي في ظل دولة وفرت لهم غطاء المشروعية، وأمدتهم بالمساعدات المادية الكفيلة بالقضاء على خصومهم. ومباشرة بعد استيلاء أبي يوسف يعقوب على مراكش، لقب بأمير المسلمين، وعمل هو وخلفه على بلورة صورة إيجابية عن الدولة المرينية، بإزالة الشوائب التي طبعت بداياتهم، وذلك بالتركيز على اختيارات أربعة هي:

الجهاد بالأندلس، وتكريس العودة النهائية للمذهب المالكي، والتقرب من الصوفية والشرفاء، وتلميع صورة الأمراء والسلاطين المرينيين والعناية بمناقبهم.

(أ) لقد عمل المرينيون على الانخراط في تقليد راسخ عند الدول التي سبقتهم، وهو الدفاع عن الوجود الإسلامي بالأندلس، ومساعدة أهلها على الصمود في وجه حروب الاسترداد التي زادت حدتها بعد موقعة العقاب. وقد كان لهذا الاختيار أثر حميد في علاقات المرينيين بأهل العلم، وأكسبهم رضا الناس. وسواء كانوا على وعي بما يجنونه سياسيا من المشاركة في الجهاد والحث عليه أم لا، فإن استعدادهم الدائم لتلبية دعوة المستنجدين بهم من أمراء الأندلس، زاد من حظوتهم على مستوى الغرب الإسلامي، بل ومشرقه. وجعلهم من هذه الناحية على الأقل، في مستوى الدول التي سبقتهم.

(ب) يمكن التأكيد أيضا أن وصول المرينيين إلى الحكم، وافق رجوع المغرب إلى المذهب المالكي. وقد ركب المرينيون موجة التغيير المذهبي عقب نهاية دولة الموحّدين وزوال مذهبها، ذلك أن المذهب المالكي لم يكن اختفى كلية، ولم تَضِعْ أمهاتُ كتب المذهب بالرغم مما أحرقه الموحّدون منها؛ بمعنى إن هيئة اجتماعية وعلمية استمرت في الوجود، ومارست معارضة خفية لمذهب التوحيد. وقد استفاد المرينيون من هذا الوضع، وتقرّبوا من فقهاء المالكية، بل تجاوز الأمر ذلك، حينما حاولوا توجيه الحياة الدينية، بشكل يراعي مصالحهم كجهاز حاكم، لا سيما بعدما عارض بعض الفقهاء الفاسيين جملة من اختياراتهم. فبنى أبو يوسف يعقوب عددا من المدارس بفاس، وهي مؤسسات علمية عممت على مدن أخرى فيما بعد، وصرف المرينيون في بنائها كثيرا من المال والجهد، وكان الغرض منها خلق مصالح تربط المدرسين والطلبة المتخرجين منها بالدولة.

(ج) ويمكننا أن نتعامل في السياق نفسه، مع تقرب المرينيين من الأشراف والصوفية، الذي بُذِلَ فيه مجهودٌ كبير من الناحية السياسية والمالية. فقد انفتح المرينيون على الشرفاء وخصّوهم بالعناية والإكبار، ومنحوهم الإقطاعات والصلات الدورية.

كما أعفوهم من الأعشار وباقي الوظائف، وجعلوا لهم قضاء خاصّاً حيث كان نقيبهم يفصل في المنازعات التي تحصل بينهم وبين بقية أفراد المجتمع. وحرصا من الدولة على تنظيم الشرفاء، فقد عين السلاطين على رأسهم نقيبا ينتمي إليهم، ليقوم بتوزيع صلات الدولة عليهم، وليتأكد من صحة نسبهم. هكذا لم يكد القرن السابع ينتهي، حتى كان الشرفاء يشكلون أرستقراطية ممتازة تضاهي من حيث مكانتها، الأسرة المرينية نفسها، غير أنها تبقى مدينة بامتيازاتها المادية للدولة. ولهذا فبالرغم من مظاهر الاحترام والتقدير التي كانوا يحظون بها من قبل الرعية و العلماء والصلحاء، فإنّ البعض منهم كانوا يعتبرون من أتباع الدولة، وأسقطت عليهم بالتالي كل سلبيات المخزن المريني.

وقد نتساءل عن سبب حرص المرينيين على التعامل مع الشرفاء. ومرد ذلك، فيما نرجح، أن المرينيين كانوا بصدد صنع هوية دينية، ولاشك أنهم كانوا صادقين في اعتقادهم في كل مكونات الحياة الدينية في المغرب، لاسيّما بعد انتقالهم من البداوة إلى التمدن، واتصالهم عن قرب بالفقهاء وأهل العلم. لكن لا يمكن أن نغفل مقتضيات الحكم وضرورة إرسائه على أسس المشروعية، وهذا لا يتأتى إلاّ بالانخراط في اختيارات دينية تزيد من سمعتهم، وتغطي ما قد يحصل من تجاوزات من جراء ممارسة الحكم.

وفي هذا الإطار فإنّ بيعة شرفاء الحجاز ودعم الشرفاء المحليين واتصالهم الدائم بالسلاطين، كان من شأنها تزكية اختيارات الدولة، سواء فيما يتعلق بالحروب ضد جيرانهم، أوفيما يخص سياستهم الداخلية التي كانت تؤدي، خصوصا في ميدان تحصيل الجبايات، إلى تجاوزات أنكرتها بعض الفعاليات الدينية كالفقهاء والصلحاء.

ويأتي بناء عدد من الزوايا، كإجراء يعكس اعتقاد السلاطين المرينيين في المتصوفة، ورغبتهم في إبراز عطفهم على هذا التيار الموجود بالمدن والأرياف، والذي اكتسب مصداقية كبيرة لدى الخاصة والعامة، سلوكا وممارسة، لاسيما وأن بعض أقطابه لم يكونوا يخافون في الله لومة لائم، وتعرضوا لمضايقات كثيرة بسبب قيامهم بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، بل ومنهم من امتنع عن قبول زيارات السلاطين لهم. ومن المؤكد أن المرينيّين قاموا بدعم نوع من التصوف المعتدل، وأحاطوه بعنايتهم. ولكنهم لم يوفقوا في المدى البعيد في سياستهم تجاه الشرفاء والصوفية، لأن مواردهم لم تكن تسمح لهم من جهة بالاستمرار في العطاء، خصوصا خلال فترات الحروب، وبعد استقرار الأزمة السياسية بالبلاد أواسط القرن الثامن الهجري. فتراجعت الإعفاءات والإقطاعات الجبائية. ومن جهة ثانية فإن استفحال الأزمة الاجتماعية انعكس حتى على الشرفاء، وساءت أحوال كثير منهم، واستمرّ صيت الشرفاء والمتصوفة في تزايد، وقد تأكد ذلك بشكل جليّ، حينما قام نقيب الشرفاء الأدارسة بفاس، محمد الحفيد، وإمام جامع القرويين عبد العزيز الورياغلي باعتقال عبد الحق وقتله سنة 869هـ/ 1465م.

(د) وفيما يخص عناية المرينيّين بصورتهم، ومحاولتهم تدارك ما شاب بداياتهم من غزو وتغريم، فإنهم تميزوا فعلا عن سابقيهم. ولأول مرة ظهر أن هناك إحساسا بضرورة تأكيد الاستحقاق، ليس بالسيف والغلبة فحسب، وإنما عن طريق التذكير بماضي أسرتهم المشرّف. وتصدّى لهذا شاعرهم عبد العزيز الملزوزي في نظم طويل، كما اعتنى ابن أبي زرع في قرطاسه بالإشارة إلى مشاركتهم في الجهاد في معركة الأرك الشهيرة،

وذكّر بسيرة وكرامات جدهم عبد الحق. ولم يخل مصدر من مصادر تاريخهم، من الإشارة إلى خصال ملوكهم العالية، وقيامهم للأمر بإرادة الله ، وتكريس تلك الروايات بإشراك أولياء الله الصالحين، وجعلهم طرفا في ذلك السرد المناقبي. ومع مرور الوقت ظهر أسلوب آخر حاول، فيما يبدو، تجاوز تلك العلاقة المكلفة بالشرفاء والصلحاء، ألحّ على شرف نسب المرينيين، وإن كان هؤلاء فضلوا ترك جزاء ذلك إلى يوم لقاء ربهم. وظهر أيضا أن الصلاح موروث في بيتهم، وأن تعاملهم مع المتصوفة هو من باب عطفهم عليهم، واحترامهم لأدوارهم، ومساعدتهم على النهوض بها، ليس إلاّ. ومعنى ما سبق أن المرينيّين لم يسلكوا السياسة الدينية المذكورة، بسبب قصور ذاتي، وإنما لرغبتهم في إشراك كل الفعاليات الدينية. تماما كما فعلوا في تدبير أمور الحكم، حينما قاموا بإجراء مماثل، هو ما يمكن التعبير عنه بالإشراك المراقب في المنافع.

مراحل الحكم المريني :

مرت الدولة المرينية من ثلاث مراحل كبرى انتقلت فيها من الفتوة إلى القوة إلى الانهيار.

(أ) مرحلة التأسيس والاستقرار: (656-710هـ/1258-1310م)

بالرغم من كون السلطان أبي بكر هو أول من اتخذ شارات الملك في بني مرين، فإنّ حكم الموحدين لم يكن انتهى بعد. ولهذا فإن السلطان أبا يوسف يعقوب يعتبر أول ملوك المغرب المريني، وقد أعقبه في الحكم كل من أبي يعقوب يوسف وأبي ثابت عامر وأبي الربيع سليمان. وكان على هؤلاء السلاطين تصفية كثير من المشاكل الخارجية بالأندلس والمغرب الأوسط، علاوة على المشاكل الداخلية التي لم تكن قد وجدت طريقها إلى الحلّ في حدود سنة 656هـ/1258م، وهي السنة التي بويع خلالها أبو يوسف. فالموحّدون مازالوا يحكمون جزءا من البلاد، وكانت بعض المناطق مستقلة، كما أن المرينيين لم يتوصلوا إلى طريقة قارة لتوارث الحكم فيما بينهم.

كانت عشر سنوات لا تزال تفصل المرينيّين عن دخول مراكش. وهذا يعني أنهم لم يتمكنوا بعد من السلطة الفعلية. وقد تحقق دخول مراكش على ثلاث مراحل: ففي 660هـ/1262م قادوا حملة فشلت أمام أبواب المدينة، بالرغم من المساعدة المهمة التي توصلوا بها من لدن الحفصيين. ثم حاولوا إضعاف الموحدين من الداخل، فاتفقوا مع أبي دبوس، وهو من أفراد الأسرة الموحدية، على دعمه للإطاحة بالخليفة المرتضى، مقابل توليته على مراكش باسم المرينيين. لكن بمجرد ما دخل المدينة تحصّن بها، ورفض تنفيذ شروط الاتفاق. ولكي يتقي شرّ أبي يوسف، فإنه أثار في وجهه يغمراسن بن زيان ملك تلمسان، فترك المرينيون مراكش، وعادوا إلى فاس، ومنها إلى شرق المغرب لمواجهة بني عبد الواد، وتمكنوا من هزمهم. بعدئذ تفرغ المرينيون لمراكش، وحاصروها مدة قبل أن تسقط في أيديهم سنة 668هـ/1269م.

عمل أوائل المرينيين أيضا على تصفية الأوضاع الداخلية، بمدّ نفوذهم إلى بقية البلاد والقضاء على كافة أشكال الاضطراب، وهي ترجع إلى سببين: الثوارت داخل الأسرة المرينية بسبب غياب مسطرة (تقنين) لتوارث الحكم، وتمرد القبائل الناجم عن رغبتها في عدم الخضوع لأية سلطة مركزية. فبعد وفاة الأمير أبي بكر، تولى الحكم بعده بفاس ابنه عمر، لكنّ أحد أعمامه، وهو أبو يوسف، استطاع إقناع مشيخة بني مرين وأهل الحلّ والعقد

بمبايعته، وقبل الأمير عمر التنازل لعمه عن الحكم مقابل إقطاعه مكناسة. وكان ذلك بداية عهد أبي يوسف، لكن سرعان ما ظهرت أزمة أخرى قسمت المعسكر المريني. فقد رفض الأمير يعقوب بن عبد الله بن عبد الحق عامل مدينة سلا مبايعة عمّه، واستعان بتجار السلاح الإسبان الموجودين بالمدينة، لكن هؤلاء استغلوا الفرصة، واستولوا على المدينة في 658هـ/1260م وعاثوا فيها فسادا، إلى أن هبّ أبو يوسف وحاصرهم مدة أسبوعين وأجبرهم على الانسحاب.

أما بالنسبة للقبائل، فمن المعلوم أن فترات الأزمات السياسية، وظروف فراغ الحكم تدفعها في الغالب إلى الاستقلال، وتحديد مواقفها وتحالفاتها بناء على قوتها العددية وعلى مصالحها. وكان بنو معقل أخطر هذه القبائل بالنسبة للمرينيين، وكانوا ينتجعون في مناطق سوس ودرعة، وقد رفضوا الاعتراف بأبي يوسف، وتحالفوا مع بني عبد الواد واستولوا على سجلماسة محطة تجارة القوافل وباب تجارة الذهب. وقد اضطر أبو يوسف إلى محاصرة المدينة عدة شهور، قبل أن يتمكن من استردادها سنة 672هـ/1274م.

أبان أبو يوسف عن كفاءة كبيرة في مواجهة هذه المشاكل، ونجح في إخضاع بقية البلاد، واستطاع أن يجد حلا مؤقتا لمشكلة توارث الحكم سنة 669هـ/1270م، بأن عيّنَ وليّاً للعهد هو ابنه أبو مالك عبد الواحد، وأمر أشياخ بني مرين بمبايعته. أما بالنسبة لثورات القبائل أو دعمها للأمراء المتطلعين للحكم، فقد بقي الأمر مرتبطا بقوة الدولة وتماسك عصبيتها، كما كان رهينا بالعوامل الخارجية. وعموما يمكن القول إن المرينيين لم يوفقوا بشكل دائم في احتواء هذا المشكل البنيوي، فتعددت الوصفات لكنها لم تحدَّ من هيمنة المشيخة المرينية.

تولّى الحكم بعد أبي يوسف ابنه أبو يعقوب يوسف 685هـ/1286م، ولم تثر مبايعته أي إشكال ممّا يؤكد فعالية ولاية العهد. لكنّ هذا السلطان لم يسلم بدوره من بعض أفراد أسرته، فقد ثار عليه ابن عمه محمد ابن إدريس ودعا لنفسه، فبادر أبو يعقوب إلى مواجهته، وحال دون التجائه إلى تلمسان، وقضى عليه سنة 687هـ/1288م. وقامت في عهده ثورة أخرى لبني معقل، تزعمها في الجنوب أحد أقارب السلطان وتم إخمادها أيضا. ولعلّ أكبر أزمة واجهها السلطان هي ثورة ابنه وخليفته بمراكش، الأمير أبي عامر الذي انضم إليه كل مخزن الجنوب. وإذا كان أبو يعقوب قد نجح في استرجاع مراكش وتهدئة الأوضاع سنة 687هـ/1288م، فإنّ ابنه أبا عامر فرّ إلى تلمسان صحبة وزيره ابن عطو. وقد مرت أربع سنوات في هدوء نسبي، قبل ثورة فرع آخر من بني مرين، هم بنو وطاس سادة جبال الريف الذي تحصنوا بقلعة تازوطا المنيعة، وكانوا يريدون الاستقلال بالمنطقة، ودام حصارهم ستة أشهر، فاضطروا إلى التفاوض لإخلاء الحصن، مقابل السماح لهم بالانتقال إلى الأندلس سنة 691هـ/1292م. وبالرغم من شدة المشاكل التي عرفها عهد أبي يعقوب، فإن فترة حكمه اتسمت بالقوة، بالنظر إلى قدرته على احتواء كل الثورات، والمجهود الذي بذله في سبيل استقرار الدولة. وفي عهده بدأت تلوح ملامح قوة المرينيين في الغرب الإسلامي، وتمكّن داخليا من القيام بإنجازات عمرانية مهمّة، كبناء قصبة تطوان ومدينة المنصورة بالقرب من تلمسان حيث توفي قتيلا سنة 706هـ/1307م.

وتعاقب على الحكم بعده حفيداه أبو ثابت عامر وأبو الربيع سليمان، ولم تتجاوز فترة

حكمهما ثلاث سنوات. وعلى الرغم من قصر المدة، فقد نجح الأول في تصفية عمه أبي سالم بن يوسف الذي بايعه جزء من مشيخة بني مرين، ثم أتبعه بعم أبيه أبي بكر بن يعقوب. وتمكن من غزو الجنوب وأرجع نفوذ الدولة على أحواز مراكش وحاحا وتامسنا وبلاد الهبط وأزغار، كما واجه بشمال المغرب ثورة مرينية مضادة قادها الأمير عثمان بن أبي العلاء المدعوم من قبل النصريين. لكنه توفي قبل إنهاء المشكل. وبويع أخوه سليمان سنة 708هـ/1308م واستطاع استرجاع سبتة دون حرب، لأن أهلها ثاروا بحامية ابن الأحمر وأخرجوها من بلدهم.

(ب) مرحلة القوة والازدهار (710-759هـ/1310-1358م)

تبتدئ هذه المرحلة بحكم السلطان أبي سعيد عثمان بن يعقوب، وتميزت بالهدوء الذي طبع بداية عهده، بحيث لم يشهد مشاكل انتقال الحكم المألوفة. غير انه اضطر سنة 713هـ/1313م لمواجهة ثورة عدي بن هنو الهسكوري في معقله في بلاد هسكورة، ثم واجه سنة بعد ذلك، ثورة ولي العهد الأمير أبى علي الذي استغل فرصة وجود والده خارج فاس فاستولى على العاصمة، ثم انتصر على والده وأجبره على التنازل له ففعل واقتصر على حكم مدينة تازا، قبل أن يتيح له مرض ابنه الثائر، فرصة استرداد عرشه، فحاصره في فاس الجديد وتمكن منه، ثم عفا عنه وأرسله إلى سجلماسة ودرعة لينوب عنه هناك، وعيّن أخاه أبا الحسن ولياً للعهد. لكن ما إن استقر أبو علي في سجلماسة حتى استقل بالأمر من جديد، واستولى على مراكش. وقد واجهه أبوه بسرعة قبل أن يستفحل أمره، وانتصر عليه، لكنه تركه بالجنوب وأسند إليه حكم سجلماسة وبلاد القبلة. وباستثناء مشاكله مع ابنه، يمكن القول إن عهد هذا السلطان دشن مرحلة جديدة، فلأول مرة خلال حكم الدولة المرينية خضعت سبتة، بعد أن ظلت تتمتع بشبه استقلال في ظل أسرة العزفي الشهيرة. كما أن بوادر سياسة مرينية مهيمنة بالمغرب الكبير، بدأت تبدو في الأفق، بعد أن توصل أبو سعيد سنة 729هـ/1329م، بطلب المساعدة من الحفصيين الذين كانوا يواجهون توسعات بني عبد الواد في إفريقية.

وبعد وفاة أبي سعيد في 731هـ/ 1331م، اعتلى ولي العهد أبو الحسن عرش المرينيين. ويمكن اعتباره أقوى سلطان مريني على الإطلاق، فقد وجّه عنايته لأحوال المسلمين بالأندلس، وبذل ما في استطاعته لصدّ المدّ المسيحي، وضمّ المغرب الأوسط وإفريقية إلى مملكته. اهتم أبو الحسن في البداية بأمور المغرب، فوضع حداً لاستقلال أخيه بسجلماسة وأمر بقتله، وتوفق في القضاء على إمارة بني يدر المستقلة بسوس منذ أواخر الموحدين، واستعان من أجل ذلك بالقبائل المعقلية التي تحالفت معه مقابل حصولها على بعض الإقطاعات. وتمكن السلطان أبو الحسن أيضا من فرض هيبته على جيرانه، سواء من خلال حروبه في بلاد المغرب الذي استطاع أن يضمه لمملكته، ولو لوقت وجيز، أو من خلال عنايته بأمور الأندلس التي تدخل فيها أكثر من مرة. وبالرغم من الانتصارات التي حققها، فإنّ المحصلة كانت سلبية. وقد قضى أبو الحسن المريني السنتين الأخيرتين من عمره مشردا ومطاردا من طرف ابنه أبي عنان، الذي أعلن نفسه سلطانا بالبلاد بعد سماعه بنبإ مقتل والده بإفريقية. إلا أنه بالرغم من نجاة أبي الحسن ووصوله إلى المغرب، فإن أبا عنان لم

يتنازل له عن الحكم، بل واجهه عسكريا، وحاصره في الأطلس الكبير إلى حين وفاته سنة 752هـ/ 1351م.

ويعتبر أبو عنان أول سلطان مريني حمل لقب أمير المؤمنين. واتبع سياسة أبيه، وتمكن في وقت وجيز(753-754هـ) من استرداد تلمسان وبجاية، ثم عمل على تصفية أخيه أبي الفضل، الثائر في سوس سنة 755هـ/ 1354م. كانت لأبي عنان بدوره رغبة في إخضاع بقية المغرب الكبير، وقد قاد بنفسه حملة استولى بها على أغلب إفريقية والمغرب الأوسط، واستطاع مؤقتا كفّ عادية القبائل البدوية على السكان والحجاج والمسافرين. لكن الحملة توقفت بسبب رفض جنده الاستمرار في حروب المغرب الكبير. ويمكن القول إن عهد أبي عنان يمثل، رغم قصره، آخر الصفحات المشرقة للدولة المرينية، وإنه مثل سلفه خلد ملكه بكثير من الإنجازات العمرانية كالمدارس والزوايا والمارستانات والبنايات ذات المنفعة العمومية.

(جـ) مرحلة الركود والضعف(759-823هـ/1358-1420م)

بمقتل السلطان أبي عنان سنة 759هـ على يد وزيره الحسن بن عمر الفودودي، ابتدأ انتكاس الدولة المرينية الذي سينتهي بزوالها. وعرف المغرب أزمة حادة أدت به إلى مشارف الانهيار، وكان أهم الفاعلين في الأزمة، الوزراء ومشيخة بني مرين ورؤساء الميليشيا المسيحية والقوى المجاورة، خاصة النصريين والقشتاليين، التي كانت تتوفر على أمراء لجأوا إليها في السابق، ويمكن وضعهم على عرش البلاد لخدمة مصالحها لمدد لا تتعدّى أحيانا بضعة شهور. وقد ساعد على احتداد الأزمة أيضا، أن المخزن المريني لم يكن مبنيّاً على أسس متينة، فالتوازنات التي أرساها ملوكهم في البداية، كانت هشة للغاية، واستفحلت الأوضاع أكثر بسبب الأزمة الاقتصادية وعيث القبائل البدوية في الجنوب، وإعاقتها للتجارة مع بلاد السودان، علاوة على آثار وباء الطاعون الأسود الذي دمّر بنى الإنتاج في المجال المتوسطي برمته.

وضع الوزير الحسن بن عمر على العرش طفلا لا يتجاوز عمره خمس سنوات، وقتل كلّ الأمراء الموجودين في فاس. لكن نفوذه لم يكن يغطي كل البلاد، وكان ينافسه عامر الهنتاتي الذي كان يوجد على رأس الإمارة الهنتاتية بالأطلس الكبير ومراكش، وكان يحكم باسم أمير آخر هو المعتمد. واستمر حكم الحسن بن عمر تسعة أشهر، عزل على إثرها بعد حصول الأمير أبي سالم إبراهيم على دعم قشتالة ووصوله إلى الحكم سنة 760هـ/1359م، فاستوزر مسعود بن ماساي، ثم الفقيه ابن مرزوق. لم يطل حكم أبي سالم أكثر من سنتين تمكن خلالها من القضاء على الوزير الحسن بن عمر الذي جاهر بالثورة صحبة قبيلة بني جابر في الأطلس المتوسط. ونظم السلطان حملة من أجل استعادة تلمسان، لكنه فشل في الحفاظ عليها. وقد تعرض أبو سالم سنة 762هـ/1360م لمؤامرة انتهت بقتله، شارك فيها وزير آخر هو عمر بن عبد الله الفودودي وقائد الميليشيا المسيحية. وبويع ابن آخر لأبي الحسن هو تاشفين، وكان مختلّ العقل بسبب أسره من قبل النصارى في واقعة طريف وطول مدة اعتقاله. ثم سيعوض بعد شهور بأمير آخر كان منفيا بقشتالة هو أبو زيان (763-767هـ/1362-1365م)، وفي عهده اقتسم الوزراء النفوذ، وانقسم المغرب إلى مزيد من الإمارات بهنتاتة وسجلماسة والريف. وقد فكّر السلطان بوزيان، بعد بضع سنوات من الحكم، في التخلص

من وزيره عمر بن عبد الله، لكنّ هذا الأخير علم بالأمر فقتله، وولى مكانه أميرا آخر هو أبو فارس عبد العزيز 767هـ/ 1365م، الذي أبان، بالرغم من مرضه المزمن، عن مؤهلات كبرى في ميدان الحكم. فقد نجح في التخلص من وصاية وزيره المستبد، وواجه بعزم كبير كل الكيانات المستقلة، فقضى على إمارة هنتاتة سنة 771هـ/1370م، وأعاد تلمسان والجزيرة الخضراء إلى سلطته. لكن المرض لم يسعفه، وتوفي في ظاهر تلمسان سنة 774هـ/1373م. ومرة أخرى سيعود الوزراء إلى سابق نفوذهم، وسيحكم أبو بكر بن غازي باسم السلطان أبي زيان الثاني، الذي كان بدوره صبيا. وفي عهد هذا الوزير تحررت تلمسان من سيطرة المرينيين، وظهرت الفتن في شمال المغرب بإيعاز من ابن الأحمر الذي أرسل أميرين آخرين هما عبد الرحمان بن أبي يفلوسن، وأبو العباس أحمد، فحاصرا فاس الجديد، على أن يكون جنوب المغرب للأول وشماله للثاني.

حكم أبو العباس أحمد فترتين، امتدت الأولى من 776 إلى 786هـ/ 1374-1384م، وقد أعاد خلالها وحدة المغرب، وقضى على شريكه في الحكم، ومدّ نفوذه إلى تلمسان انتقاما من أبي حمو الزياني على مساندته لابن أبي يفلوسن وعيث جنوده في تازا ومكناس. غير أنه سيتم خلع أبي العباس سنة 786هـ/1384م من طرف ابن الأحمر، الذي لم يعد راضيا عن درجة ولائه له، فنفاه إلى الأندلس. وخلال مدة غيابه عن المغرب، تعاقب على الحكم ثلاثة أمراء كانوا مجرد أدوات في يد ابن الأحمر وفي يد الوزراء المرينيين، وكان من بين هؤلاء مسعود بن ماساي، الذي عمل على التحرر من الوصاية النصرية لكنه لم يفلح، فقد أرجع ابن الأحمر أبا العباس وساعده مرة أخرى على استرجاع عرشه (789-796هـ/1387-1393م). وبمجرد استقراره بفاس تتبع أعداءه وصفاهم ومنهم الوزير ابن ماساي المذكور، وشيخ عرب المعقل ابن حسون، وكاتب السلطان محمد التميمي.

تميزت فترتا حكم أبي العباس عموما بهدوء نسبي، خصوصا إذا اعتبرنا الظروف العامة التي كانت تتخبط فيها الدولة المرينية. وقد استمر الشلل الذي أصاب الدولة إلى غاية 823هـ/1420م تاريخ وفاة أبي سعيد عثمان، الذي حكم مدة طويلة اعتبرت وبالا على المغرب، ووصل فيها النفوذ الحفصي إلى أبواب فاس، وخطب لأبي فارس الحفصي على المنابر. وقد بلغ الضعف المريني غايته بسقوط سبتة في يد البرتغال سنة 818هـ/ 1415م. وبويع ابنه عبد الحق وهو لا يزال رضيعا، وانفردت الأسرة الوطاسية بالوصاية على السلطان، بزعامة أبي زكرياء الوطاسي وخلفائه من بعده، قبل أن يستفيق السلطان عبد الحق من سباته، ويقرر الإيقاع بهم سنة 863هـ/1458م، فلم ينج منهم سوى محمد الشيخ، الذي تحصن في أصيلا في انتظار الرجوع إلى فاس.

لم تكن انتفاضة السلطان كافية لتصحيح الأوضاع. فالأمور زادت سوءا، بسبب اعتماد عبد الحق المريني على بعض اليهود لتدبير أمور الحكم، وتوفير المال اللازم لسير الدولة، فأساءوا السيرة وعاملوا أهل فاس معاملة قاسية، أما بقية البلاد فقد كانت عبارة عن مناطق نفوذ خاضعة للبرتغال، وللهنتاتيين سادة الأطلس ومراكش، وللحركة الجزولية التي نهضت بأعباء الجهاد.

إن حصيلة هذه الفترة من التاريخ المريني تبدو مهولة، وتعبر عن عمق الأزمة. فمن بين سبعة عشر سلطانا بويعوا، نجد أن سبعة منهم قتلوا، وأن خمسة خلعوا، وأن الباقي كانوا إما أطفالا صغارا أو أشخاصا فاقدي الأهلية.

ثانيًا ـ دولة الوطاسيين في المغرب.

1- بقتل السلطان عبد الحق، خضعت فاس لحكم الشريف محمد الحفيد الجوطي 869هـ / 1485م. لكن دولته لم تصمد كثيرا أمام زحف قبائل الشاوية الذي عزل فاس عن باقي البلاد، وأمام هجومات الوطاسيين الذين تمكنوا من عزله بعد استيلائهم على فاس سنة 875هـ/1470م، وبايعوا محمد الشيخ.

لم تتميز دولة الوطاسيين، مقارنة بغيرها، بشيء أصيل يذكر؛ فهي أسرة عاشت في ظل المرينيين وشكلت جزءا من عصبيتهم، ويمكن اعتبارهم استمرارا رديئا لحكم الدولة المرينية، فقد عانوا من المشاكل ذاتها التي انهار بها حكم هؤلاء، ولم يتمكنوا لا من إعادة الاستقرار، ولا من إنقاذ البلاد من براثن الغزو الأجنبي. وقد تعاقب على حكم البلاد الخاضعة لهم خمسة سلاطين هم:

- محمد الشيخ (876-910هـ/ 1472-1505م).
- أبو عبد الله محمد البرتغالي (910-932هـ/1505-1524م).
- أبو حسون علي بن محمد الشيخ (932هـ/1526م).
- أبو العباس أحمد بن محمد الشيخ (932-956هـ/1526-1549م).
- أبو حسون علي (961هـ/ 1554م).

2- دام حكم الدولة الوطاسية زهاء ثمانين سنة، واجهت خلالها مشاكل كثيرة ترجع إلى أسباب داخلية، وأخرى خارجية كانت دون شك أخطر من الأولى، لأنها تطلبت جهدا دائما من قبل الوطاسيين وكشفت ضعفهم.

فعلى المستوى الداخلي برزت عدة مشاكل عويصة، ذلك أن البلاد لم تعد موحدة، وظهرت بها عدة زعامات محلية، أقامت كيانات صغيرة حول بعض المدن أو في الجبال، منها إمارة شفشاون التي أسسها الحسن بن محمد بن راشد العلمي، باسم الجهاد ضدّ البرتغال في 876هـ/1471م. وبالرغم من اعتراف بني راشد بسلطة محمد الشيخ، فقد بقوا في حكم المستقلين، إلى أن دخل السعديون المدينة، ومنها الإمارة الهنتاتية السابقة الذكر. وفي منطقة سوس قام عمرو السياف ودعا لنفسه بعد 870هـ/1465م، وكانت له في الدين أمور شنيعة نشرها بين مريديه، واستمرت حركته عشرين عاما إلى أن قتل واستراح الناس من هرطقته. وبدبدو قامت إمارة محمد بن أحمد المريني الورتاجني، وقد صمدت في وجه محمد الشيخ، فاختار أن يصاهره ونجح في قصده. وحينما غادر المسلمون الأندلس بعد أن ساءت أحوالهم عقب سقوط غرناطة، اتجه بعضهم إلى مرتيل، ثم سمح لهم محمد الشيخ بالبناء في موقع تطوان. فبنوا تطوان تحت زعامة أبي الحسن على المنظري، الذي استقل بدوره، وقاد عمليات الجهاد ضد سبتة المحتلة.

ومعنى ما تقدم، أنّ الوطاسيين كانوا لا يتحكمون إلا في جزء من البلاد، لاسيما إذا أخذنا بالاعتبار ما سقط في يد البرتغال والإسبان، وبداية الحركة السعدية في جنوب البلاد. فلا غرابة أن تكون وسائلهم قليلة، ودولتهم أضعف من أن تنهض بأعباء دولة تطمح إلى إعادة الاستقرار. ومع ذلك، فقد حاول محمد الشيخ أن يقوم بإصلاحات في جهاز الدولة، واعتمد على قبائل سفيان وبني جابر في المناطق الشمالية وتادلا ودبدو، وعزل القواد المحليين من الخطط المخزنية. وعوضهم بآخرين مغمورين. أما الخريطة الجبائية فقد تعرضت لعدة تعديلات بسبب حساسية الموضوع، هكذا بلغ عدد

الأقاليم سبعة، وضع على رأسها عمال يتوفرون على سلطات واسعة، تشمل الجانب الإداري والعسكري والجبائي. واعترف الوطاسيون بالسيادة الرمزية للخليفة العثماني، ونقشوا اسمه على السكة، ودعوا له في خطبة الجمعة، وحاولوا في الداخل التقرب من الزعامات المحلية عن طريق المصاهرة مع حاكم دبدو ومع بني راشد. وعموما فإن التوفيق لم يحالفهم في مخططاتهم، وبقي نظام حكمهم هشا للغاية.

كان أوائل الوطاسيين على وعي بأهمية الجهاد ودوره في استحقاق الحكم، لكنهم لم يكونوا يتوفرون على الوسائل المادية والبشرية، واكتفوا في جهادهم للبرتغال بردود فعل لم تحل دون استمرار الغزو. فقد حاول محمد الشيخ أن يسترجع سبتة سنة 880هـ/1476م وهاجم البرتغال عند أسفل وادي اللكوس سنة 894هـ/ 1489م وأجبرهم على الانسحاب من حصن أقاموه هناك، وعقد معهم هدنة. وتصدّى لهم أبو عبد الله محمد البرتغالي وحاول درْءَ غزواتهم انطلاقا من المواقع التي احتلوها شمال غرب البلاد، لكنّ الحصيلة كانت متواضعة وتمثلت في استرجاع آسفي وآزمور في 947هـ/1541م. وعموما فقد فضل الوطاسيون مهادنة البرتغاليين في الغالب، وتركوا مبادرات الجهاد لرجالات التصوف، وسقطت عنهم كل مشروعية.

3- طبعت الحياة الدينية في الفترة الوطاسية بانتشار قيم التصوف، لاسيما بعد العمل التنظيمي الهام الذي قام به محمد بن سليمان الجزولي (ت 869هـ/1465م). فقد أسس عشر زوايا وتوفر على جيش من المريدين بلغ عدد أفراده اثني عشر ألفا، دفعهم إلى الجهاد. وبعد قتله عمد أتباعه إلى استئناف الجهاد ضد مواقع البرتغال جنوبا، وبايعوا الشرفاء السعديين، وساعدوهم على القيام خلال حكم السلطان أبي عبد الله محمد البرتغالي. وقد استولى السعديون تدريجيا على جنوب المغرب، واضطر الوطاسيون إلى مهادنة البرتغال مجددا، وأصبح المغرب بموجب صلح 940هـ/ 1534م الذي رعاه العلماء والصلحاء، مقسما إلى دولتين. ومنذ هذا الوقت والسعديون يعدّون العدة للاستيلاء على فاس، وتمكنوا من تحقيق نصرين مهمين على أبي العباس الوطاسي في مشرع بوعقبة 943هـ/1536م، وفي وادي درنة 952هـ/1545م. وبذلك أصبح القضاء على أبي العباس الوطاسي مسألة وقت لا غير. وقد تم دخول السعديين إلى فاس على مرحلتين، الأولى سنة 956هـ/1549م غير أنهم غادروها بسبب استعانة أبي حسون الوطاسي بأتراك الجزائر. أما الثانية ففي 961هـ/1554م وبها انتهى حكم الوطاسيين.

لقد تولى الوطاسيون الحكم في ظروف صعبة، فلم يتمكن سلاطينهم، بالرغم مما اتسموا به من إرادة وإصرار، من تخطي مشاكلهم الداخلية ومواجهة التحديات الخارجية. ومعلوم أن نهاية دولتهم، تمثل أيضا نهاية مرحلة من تاريخ المغرب، كانت العصبية القبلية فيها هي وسيلة التغلب، لتستقر مع وصول السعديين إلى الحكم قيم جديدة، كرست ما كان يعتمل في المجتمع من تحولات، أدت إلى وصول الشرفاء إلى الحكم.

علاقات المرينيين والوطاسيين الخارجية:

ربط المرينيون ثم الوطاسيون علاقات مهمة مع عدد من الدول في المجال المتوسطي وفي المشرق وفي بلاد السودان، وقد اكتست وجوها مختلفة منها ما طغى عليه الجانب السياسي

والعسكري، ومنها علاقات وظفت لأغراض شتّى تهمّ التجارة وتنقلات الحجاج والمسافرين.

1- السياسة المرينية في المغرب الكبير.

تميزت علاقات المرينيين مع دول المغرب الكبير بمظهرين، فقد اضطروا إلى الدخول في مواجهات عسكرية شبه دائمة مع جيرانهم بني عبد الواد. أما مع الحفصيين، فالمعطيات كانت مختلفة بسبب قوة هؤلاء خلال حكم أبي زكرياء (625 - 645هـ/1228-1249م)، وهي فترة واكبت بدايات المرينيين الذين اعترفوا بالخلافة الحفصية لتسهيل غزوهم للبلاد، غير أنّ موازين القوى سرعان ما تغيرت لصالح المرينيين في عهد أبي سعيد الأول، وتأكد طموحهم إلى ضمّ إفريقية في عهد أبي الحسن وأبي عنان.

(أ) تحكمت عوامل كثيرة في علاقات المرينيين ببني عبد الواد، كعامل الجوار وتشابه ظروف قيام كل منهما. علاوة على قدم الصراع بين الطرفين والذي يمكن أن نجد أسبابه في رغبتهما في التحكم في المجال ومراقبة أجود الأراضي وأكثرها خصبا. كما يمكن أن نعزوه إلى صراعات الصف داخل الكتلة الزناتية. وكيفما يكن الأمر، فإنّ انضمام العبدالواديين إلى الموحدين خلال القرن السادس وتحالفهم معهم، كان على حساب المرينيين الذين انسحبوا إلى مشارف الصحراء، ممّا أثر في ظروف عيشهم، وزادهم نقمة على خصومهم.

ثم حصلت تطورات القرن السابع وانهارت الدولة الموحّدية، واستولى المرينيون على المغرب الأقصى كما تمكّن العبدالواديون من إخضاع جزء من المغرب الأوسط. وكان استيلاء المرينيين على سجلماسة في 655هـ/ 1257م فرصة لبداية الحروب بينهم، نظرا لما تكتسيه هذه المدينة من أهمية استراتيجية بالنسبة للتجارة الصحراوية، لذا فقد حاول يغمراسن التحكم فيها بدوره، إلا أن جيوش أبي بكر فاجأته واضطرته إلى التراجع. ثم سنجد هذه المدينة محورا للصراع بين المرينيين والعبدالواديين، حينما استولى عرب المنبات عليها سنة 662هـ/1264م، وبعثوا بيعتهم إلى يغمراسن الذي أرسل إليها عاملا يمثله، وراقبها مدة عشر سنوات قبل أن يسترجعها منه السلطان أبو يوسف في 673هـ/ 1273م. وفي السياق نفسه، وإضافة إلى هجوماته المتكررة على أطراف الدولة المرينية، قام يغمراسن بعمليات في العمق، كان الهدف منها هو التشويش على خصمه المريني، فهاجم المغرب خلال حصار أبي يوسف لمراكش، فما كان من هذا الأخير إلا أن رفع الحصار، واتجه نحو تلمسان حيث حصلت معارك بين الطرفين، انتهت بانهزام يغمراسن سنة 666هـ/ 1268م. وستحصل حروب أخرى سنة 670هـ/1270م لا يعرف لها سبب مباشر، ماعدا رغبة أبي يوسف في تضييق الخناق على تلمسان. غير أنّ حصانة المدينة جعلته يرفع الحصار ويعود إلى فاس، حيث وافته وفود الأندلس طالبة العون، من جراء شدة الحروب ضد النصارى، فكانت فرصة للمهادنة بين المرينيين والعبدالواديين إلى غاية 679هـ/ 1277م. ثم اتفق يغمراسن وابن الأحمر وملك قشتالة على الحيلولة دون جواز المرينيين إلى الأندلس عن طريق إثارة الاضطراب ببلادهم، وكان من عواقب ذلك حصول مواجهات بينهم، انتهت بهزيمة يغمراسن مرة أخرى.

على أن المشكل العبدالوادي سيصبح أكثر إلحاحا مما مضى في عهد السلطان أبي يعقوب، بسبب سياسة عثمان بن يغمراسن، وتقرّبه من الحفصيين ثم إنجاده للأمراء المرينيين الثائرين على أبي يعقوب وحمايته لهم بتلمسان، إضافة إلى

انضمامه للحلف المناوئ للمرينيين، والذي جمع كلا من محمد الفقيه النصري ودون سانشو القشتالي في 691هـ/1292م. ونظرا لتراكم أسباب العداوة فقد ترك أبو يعقوب أمور الأندلس جانبا، ووجّه كل طاقاته نحو تلمسان، وبدأ أولا بالاستيلاء على بعض المدن المجاورة، ثم شرع في حصار عاصمة العبدالواديين سنة 698هـ/1299م، واستغل الفرصة للانقضاض على باقي بلاد بني عبد الواد، فتوصل ببيعة صاحب الجزائر ووفدت عليه رسل السلطان الحفصي بالهدايا وخدمه أهل بجاية وقسنطينة. ومعنى ذلك أن المرينيين أصبحوا يراقبون كل المغرب الأوسط وجزءا من إفريقية، لكنهم فشلوا أمام أسوار تلمسان المنيعة، فلم يكن أمامهم سوى الانتظار. وشرع أبو يعقوب في بناء قصر لسكناه ثم بنى جامعا، وأمر الناس ببناء الدور والفنادق وحتى المارستان، وانتهى الأمر بتسوير ذلك المركب السياسي والعسكري والاقتصادي سنة 702هـ/1302م، الذي سمي بتلمسان الجديدة والمنصورة، تيمنا بقرب النصر. وقد أصبحت مدينة الحصار عاصمة مؤقتة للبلاد وأهم مركز اقتصادي بالمغرب، وحولت إليها كل الأنشطة الاقتصادية، وأمّها التجارُ الأجانب من أرغونة وجنوب فرنسا والمدن الإيطالية، وكان هذا الحصار الذي دام ثماني سنوات، فرصة لاغتناء بعض أفراد المخزن المريني وبعض قواد الجيش، الذين استفادوا من مجاعة أهل تلمسان، وهرّبوا إليها المؤن مقابل أضعاف ثمنها.

وفي الوقت الذي اشتد فيه الأمر على أهل تلمسان، وبدأ السلطان أبو زيان بن عثمان يفكر في خروج يائس يفك به الحصار، وصلته أنباء مقتل أبي يعقوب المريني على يد أحد عبيده سنة 706هـ/1307م. وقد فك الحصار بقرار من السلطان أبي ثابت، وتوقفت مظاهر العداء بين الدولتين إلى غاية عهد أبي سعيد سنة 714هـ/1314م، الذي أرسل ولديه أبي الحسن وأبي علي، لمعاقبة أبي حمو بن عثمان على تدخله في أمور المرينيين، لكنّ هذا الأخير فضّل الاعتصام بتلمسان، ولم ينته الحصار إلى نتيجة تذكر.

ويمكن القول أيضا، إن طمع الدولة العبدالوادية خلال هذه الفترة، في توسيع نفوذها إلى الشرق، على حساب الدولة الحفصية التي كانت تعاني من أحوال ضعف، قد أسهم في تهدئة الوضع بين المرينيين والعبدالواديين إلى حدود سنة 730هـ/1330م، وهي السنة التي استنجد فيها أبو بكر بن زكرياء الحفصي بالسلطان أبي سعيد. وكانت فرصة جيدة لهذا الأخير للتدخل في شؤون إفريقية، فجهّز جيشا قصد به تلمسان. ولما انتهى إلى وادي ملوية وصله خبر عودة أبي بكر الحفصي إلى تونس، فأرجع جيوشه إلى فاس، واستغل الفرصة لخطبة بنت السلطان الحفصي لابنه أبي الحسن.

وبعد وفاة أبي سعيد سنة 731هـ/1331م ومبايعة أبي الحسن، تهيأ لمهاجمة تلمسان صحبة أبي بكر الحفصي، غير أن ثورة أخيه أبي علي بسجلماسة، بإيعاز من العبدالواديين، جعلته يرجع على أعقابه إلى المغرب، ويحاصر أخاه إلى أن تمكن منه في 734هـ. وقد استعدّ أبو الحسن بعد ذلك لمواجهة بني عبد الواد الذين أصبحوا ينازعون الحفصيين في ملكهم، وهاجم المغرب الأوسط، واستولى على أهمّ مدنه كوهران وهنين ومليانة وتنس والجزائر. ثم تفرغ لحصار تلمسان ونزل مدينة الحصار المنصورة، وتمكّن من اقتحام تلمسان وقتل السلطان أبي تاشفين سنة 737هـ/1337م. وكان من نتائج هذا الانتصار أنّ أبا الحسن ضمّ بني عبد الواد إلى جنده، وفرض لهم العطاء ثم أنزل بعض فرقهم بأقصى سوس وبلاد

غمارة وبعض ثغور الأندلس.

(ب) ويظهر أن أبا الحسن امتنع عن توسيع نفوذه إلى إفريقية، براً منه بصهره أبي بكر الحفصي، لكن ذلك لم يمنعه من التدخل المباشر في شؤون الحفصيين، بعد أن أصبح يستشار في أمور هذه الدولة، ومن ذلك موافقته على كتاب عهد السلطان إلى ابنه أبي العباس أحمد، وإمضاؤه على حاشيته، وفي ذلك التزام منه بالسهر على انتقال الحكم في ظروف جيدة. لكن بعد وفاة أبي بكر، بايع حاجبه ابن تافرجين أميرا آخر هو عمر، ونقض ولاية العهد، فحصلت من جراء ذلك فتنة، تدخل فيها أشياخ العرب، ووصلت الأخبار إلى أبي الحسن الذي كانت له المبررات السياسية ليتدخل، وتمكّن من إخضاع إفريقية في وقت وجيز في 748هـ/1348م. والراجح أنه كان ينتظر هذه الفرصة، فقد صحب معه خلال هذه الحملة جماعة من علماء المغرب تبركا بهم، وبحثا عن مسوغات دينية للقضاء على خلافة بني حفص، تماما مثلما فعل قبل ذلك بعشر سنوات، حينما صحب معه جدّ الشرفاء الجوطيين بفاس خلال فتح تلمسان. وبالرغم من استيلاء أبي الحسن على أهم المدن الإفريقية، فإنّ انتصاراته ستكون قصيرة الأمد، بسبب مواجهة القبائل العربية له دفاعا عن مصالحها. فمن المعروف أن بني سليم وبعض بني هلال، كانوا يتوفرون على نفوذ كبير بإفريقية، بسبب الإقطاعات أو الامتيازات التي تنازل لهم عنها الحفصيون في بعض الولايات. ومعروف أيضا أن حملة أبي الحسن في بلاد المغرب الكبير، وإن انطلقت لمبررات دينية، مفادها تسهيل ظروف الحج وتأمين الطرقات، فإنها كانت تهدف بالدرجة الأولى إلى توحيد كل هذه البلاد تحت حكم واحد قوي، ولا يخفى ما في ذلك من امتيازات مادية كبيرة بالنسبة لخزينة المرينيين، وتتمثل في مراقبة كل الطرق التجارية التي تربط بلاد المغرب ببلاد السودان، وتحصيل مداخيل جمركية أكبر، في الموانئ المتعاملة مع تجار النصارى، والتوفر على مداخيل جبائية أهمّ، من جراء تزايد السكان.

غير أن تحقيق هذه الأهداف يقتضي أن يكون نفوذ المخزن المريني حقيقيا ولا يشاركه فيه أحد. لكن الواقع كان مختلفا بسبب سلطة قبائل العرب في كثير من مجالات المغرب، وتمسكها بامتيازاتها. فكان أول إجراء اتخذه المرينيون في هذا الاتجاه، هو إزالة الإقطاعات من يد العرب، ومنعهم من فرض الإتاوات على الرعية. وكان ردّ فعل القبائل العربية قويا؛ فقد اتفقت على الخروج على السلطان أبي الحسن، ومبايعة الأمير عبد الواحد بن اللحياني، ثم أحد حفدة أبي دبوس من بعده. فلم يبق أمام السلطان أبي الحسن إلا خيار الحرب، الذي سينتهي بانهزامه في 749هـ/1348م. وقد اعتصم أبو الحسن بتونس عاما كاملا، قبل أن يقرر الرجوع إلى المغرب عن طريق البحر، لأنّ الطريق البري أصبح خطرا عليه بعد أن رجع بنو عبد الواد إلى تلمسان، والحفصيون إلى حكم بجاية وقسطنطينة وعنابة.

وسوف يفكر أبو عنان في إعادة الكرة سنة 753هـ/1352م، بعد أن هدأت الأحوال الداخلية في المغرب الأقصى عقب وفاة أبي الحسن. ويظهر أنّ المغرب المريني كان يعرف بعض المشاكل الاقتصادية، بسبب ظهور الغش في المسكوكات الذهبية، ونقص وزنها وضعف عيارها، وباعتبار وجهة أبي عنان وأهداف حركته.

حاول أبو عنان تحقيق ما فشل فيه أبوه، فاستولى بدوره على تلمسان وعلى بجاية سنة 753هـ/1354م، لكن ثورة أخيه أبي الفضل بسوس، جعلته يرجع لمواجهته وإيقاف تهديده،

فقتله في 755هـ/1356م وتفرغ بعد ذلك لشؤون المغرب الكبير، واستولى على قسنطينة وتونس في 758هـ/ 1357م، ثمّ واجه القبائل العربية، وتمكن من هزمها فانسحبت إلى تخوم الصحراء حيث طاردها، لكنّ جيوشه ملّت هذه المخاطرة غير الواضحة النتائج، وفضلت الرجوع إلى المغرب، وكان ذلك إيذانا بانتهاء الطموحات المغاربية لأبي عنان، وعودة إلى تكريس الانقسام الذي عرفته البلاد بعد زوال حكم الموحدين.

وبالرغم من تطلع أواخر المرينيين إلى الاستيلاء على تلمسان ومرسى هنين الذي يلعب دورا مهما في التجارة بين أوربا والسودان، وتمكن البعض منهم من بسط سلطانهم على المدينتين، فإنّ الدولة المرينية لم تعد تتوفر على سابق قوتها، بل كان ملوكها في الغالب مجرد أدوات لخدمة مصالح النصريين أو القشتاليين.

أما فيما يتعلق بالوطاسيين، فإنّ الوضع كان مختلفا؛ فهم لم يكونوا يمتلكون وسائل سياسية خارجية متكافئة، ومنذ البداية أعلنوا ولاءهم للخليفة العثماني ودعوا له في خطبة الجمعة. واستنجد بهم أبو حسون في محاولة للحدّ من التوسع السعدي، لكن الأتراك استباحوا فاس وألحقوا الضرر بساكنتها. فبادر إلى دفع ما اتفق معهم عليه من المال، وأخرجهم من فاس في 961هـ/1553م.

2 - علاقات المرينيين مع النصرنيين والمسيحيين بإسبانيا:

كان من نتائج موقعة العقاب، أن تمزقت إسبانيا الإسلامية إلى عدد من الإمارات الصغيرة المتصارعة فيما بينها، والتي لجأت إلى الممالك المسيحية لحمايتها، ممّا سهّل عمليا حروب الاسترداد، وسمح لفرديناند الثالث ببسط نفوذه عليها. وكان من بين هذه الإمارات، الكيان الذي أسسه بنو نصر سنة 629هـ/1232م، والذي استطاع الصمود في وجه المدّ المسيحي عن طريق تحالفات ذكية مع المسيحيين أنفسهم، وعن طريق النجدات المرينية التي لم تتوقف، رغم المشاكل الداخلية للمرينيين، إلاّ في عهد أبي الحسن .

كانت للمرينيين رغبة في اجتياز المضيق من أجل الجهاد، لكنّ مشاكلهم الداخلية وحروبهم ضد بني عبد الواد، حالت دون ذلك، بالرغم من طلبات النجدة المتتالية من قبل ابن الأحمر، حينما اشتدّت الحال بالمسلمين. فعقد أبو يوسف هدنة مع ملك تلمسان وعبر المضيق سنة 675هـ/1274م. وقد شارك في هذه الغزوة كل من النصريين وأسطول العزفي حاكم سبتة والجيش المريني، وتمّ الانتصار على المسيحيين سنة 674هـ/1275م بنواحي قرطبة. وقد اعتبر المسلمون هذا النصر بمثابة انتقام لهزيمة العقاب، وقد أقام أبو يوسف بالأندلس مدة ستة أشهر قبل العودة إلى المغرب، حيث شرع في بناء مدينة فاس الجديد.

ثم فكر أبو يوسف من جديد في الجواز إلى الأندلس في 679هـ/ 1277م، وكانت وجهته هذه المرة صوب إشبيلية، وهناك قام المرينيون بحملات موفقة، واستولوا على بعض الحصون، لكنّهم لم يحققوا أي نصر حاسم. وتوّج هذا الجواز الثاني بعقد الصلح بين ألفونسو العاشر ملك قشتالة، والسلطانين ابن الأحمر وأبي يوسف، وبحصول المرينيين على مدينة مالقة التي تنازل لهم عنها حاكمها ابن اشقيلولة. وكان استيلاء المرينيين على هذه المدينة، بداية لمسلسل يوضح حقيقة نوايا محمد الفقيه، وإصراره على مراقبة الأندلس وحده. فهو يسارع إلى الاستنجاد بالمرينيين كلما اشتد

عليه الخناق، لكنه لا يريد أن يكون لهم موطئ قدم بالأندلس، لخوفه من تجدّد ما حصل مع يوسف بن تاشفين سابقا. ولذلك نراه بمجرد رجوع الجيوش المرينية إلى المغرب، ينفتح على ألفونسو العاشر، ويغري عامل المرينيين على مالقة بالتنازل له عنها 677هـ/ 1279م. وحتى يتقي انتقام المرينيين، فإنه عمد إلى الاتفاق مع يغمراسن الزياني كي يشغلهم في عقر دارهم ويحول دون جواز أبي يوسف إلى الأندلس، ولم يفطن محمد الفقيه أنه بفعله ذلك، كان يسهل مأمورية المعسكر المسيحي. فقد وجد ألفونسو العاشر الفرصة سانحة فطمع في الجزيرة الخضراء وحاصرها، وقد ندم ابن الأحمر وانضم إلى الأسطول المريني، الذي قاده ولي العهد أبو يعقوب وتمكّن المسلمون من تحقيق نصر بحري سمح بفك الحصار عن الجزيرة. وقد طالب المرينيون ابن الأحمر بإعادة مالقة، لكنه رفض ورجع للمناورة واتصل مجددا بيغمراسن وبدون سانشو الثائر على أبيه، لقطع الطريق عن المرينيين. وكانت مشاكل العرش القشتالي في 1282م، سببا في جواز أبي يوسف الذي اتصل به ألفونسو العاشر وطلب منه المساعدة لاسترجاع عرشه، فقبل ورحل بجيوشه وقام بحملات على الجيوش المسيحية، وحاصر قرطبة وجيان ومدريد، لكنه لم يوفق للغرض الذي أتى من أجله، فحاول استرجاع مالقة، وشرع في حصارها إلاّ أن ابن الأحمر عرض عليه الصلح، وتدخل الأمير أبو يعقوب لرأب الصدع بين السلطانين.

وسيكون الجواز الرابع في 683هـ/1282م فرصة لغزو غرب الأندلس وخاصة إشبيلية، لكنها امتنعت عليه لحصانتها، ولذا اقتصر المرينيون على إثخان العدو في حصونه وحقوله، مما اضطره إلى عرض الصلح على أبي يوسف الذي قبله بشروط في شعبان 684هـ/1285م. ولم تمض إلاّ مدّة قصيرة حتى توفي أبو يوسف بالجزيرة الخضراء من جرّاء مرض ألمّ به، فبويع ابنه أبو يعقوب، وستتاح له أول فرصة للعبور إلى الأندلس سنة 690هـ/1291م، بعدما نقض سانشو ملك النصارى شروط الصلح السابق، وأغار على مواقع المسلمين. وقد بقي أبو يعقوب بدار الحرب مدة ثلاثة شهور، إلى أن اضطره فصل الشتاء وانقطاع المؤن إلى الرجوع إلى المغرب. وكان من نتائج هذا الجواز أنّ محمد الفقيه تخوف من نوايا أبي يعقوب، فعرض المساعدة على سانشو الرابع من أجل الاستيلاء على طريفة ومنع أبي يعقوب من العبور. وفعلا أخرجت منها الحامية المرينية واحتفظ بها القشتاليون، فأسقط في يد ابن الأحمر مجددا والتجأ إلى المرينيين واعتذر عما بدر منه، ثم التقى بالسلطان في سنة 692هـ/1293م، وحصل الصلح بينهما، لكن الحملة التي أرسلها أبو يعقوب لمحاصرة طريفة لم توفق ورفع الحصار.

انشغل أبو يعقوب بحرب بني عبد الواد، وضيق عليهم الحصار في تلمسان، فاستغل محمد الثالث النصري الفرصة، واستولى على سبتة في 705هـ/1306م، وسمح للأمير عثمان بن أبي العلاء بالدعوة لنفسه في شمال المغرب. وقد تمكن بفضل مساعدتهم من دخول أصيلا والعرائش والقصر الكبير وجبال غمارة.

وقد أرسل أبو يعقوب أحد أبنائه لإنقاذ سبتة، إلا أنه لم يفلح بسبب الحصانة الطبيعية للمدينة. وبعد تولية أبي ثابت الأمر، أنهى حصار تلمسان وتفرغ لحصار سبتة ومطاردة ابن أبي العلاء. غير أن وفاته المفاجئة حالت دون إتمام ذلك المجهود. وسيتمكن أخوه أبو الربيع سليمان من هزم جيوش ابن أبي العلاء خارج سبتة. ويظهر أن ابن الأحمر

أحس مجددا بانقلاب القشتاليين عليه، فاستدعى ابن أبي العلاء وجنوده إلى الأندلس، وبدأ يفكّر في التصالح مع المرينيين، لاسيّما بعد أن استولى القشتاليون على جبل طارق، وأصبحوا يهددون بشكل مباشر مملكة غرناطة. ويظهر أن مناورات ابن الأحمر لم تعد تجدي شيئا، بحيث إن السلطان المريني أباسعيد وضع شروطا صعبة مقابل مساعدة غرناطة، منها تسليم الأمير المريني الثائر أبي العلاء، لكنّ الوفد النصري رفض ذلك الطلب، نظرا للدور الذي يلعبه ابن أبي العلاء على رأس جيش الغزاة المريني،الموجود بمملكة غرناطة بقصد الجهاد.

وبقي أمر الأندلس مختلا بسبب استئناف قشتالة لزحفها على غرناطة، فالتجأ السلطان محمد بن إسماعيل بن الأحمر إلى أبي الحسن المريني الذي قبل نجدته، ولكنه كان حذرا في علاقاته بالنصريين مستفيدا من تجارب سلفه، فاسترجع المرينيون خلال هذه الحملة جبل طارق، وحصنوه من جديد سنة 733هـ/ 1333م. وبعد ستّ سنوات عاد أبو الحسن لغزو الأندلس وقاد الجيوش بنفسه وأحرز في البداية نصرا ساحقا على الأسطول المسيحي سنة 740هـ/ 1340م، ثم حاصر طريف التي صمدت لمناعتها ولتوصلها بنجدة أسطول جنوة. وقد حشد ألفونسو الحادي عشر جيشا ضخما ضم قوات من إيطاليا وفرنسا وإنجلترا والبرتغال، وصمد المرينيون والنصريون ما أمكن، قبل أن ينهزموا في 741هـ/ 1340م.

ونتيجة لذلك فقد قطعت حروب الاسترداد شوطا حاسما، وجعلت المعسكر الإسلامي يقف موقف الدفاع اليائس، وكانت هذه المعركة آخر محاولة بذلها المرينيون في جهاد النصارى بالأندلس.

وسيدخل المغرب بعد عهد أبي عنان مرحلة جديدة، اتسمت بعدم الاستقرار وبمصادرة السلطة من قبل الوزراء. وقد وجد النصريون والقشتاليون في ذلك فرصة للتدخل في أمور المغرب وتكريس عزلته في غرب المتوسط. وتوّج هذا المسلسل باحتلال سبتة من طرف البرتغال سنة 818هـ/1415م. وهذا يعني أن المبادرة أضحت أوروبية، وأن المغرب قد تأثر بالمدّ الإيبيري فوق أراضيه، بعد استيلاء البرتغال على أغلب المدن والمواقع الساحلية، لدوافع اقتصادية ودينية. ومع أن الوطاسيين والمغاربة عموما، لم يكفوا عن المقاومة، فقد اضطر بعض السلاطين لمهادنة البرتغال، في محاولة للتفرغ لمشاكلهم الداخلية.

لم تقتصر علاقات المرينيين ثم الوطاسيين، على قشتالة والنصريين. فقد امتدت قنوات التواصل بإسبانيا نحو مملكتي أرغونة و ميورقة، اللتين كانت تحفزهما اهتمامات تجارية بالدرجة الأولى. ولذلك فبالرغم من العداء الديني، سعى الطرفان إلى عقد اتفاقيات للسلم والتجارة، لتوفير الشروط القانونية للتبادل التجاري، ولتجنب آفة القرصنة بالمتوسط. وقد احتفظ الأرشيف الكطلوني بعدة اتفاقيات تهمّ هذا الموضوع، منها تلك التي أمضيت سنة 1269م بين أرغونة وسبتة، واتفاقية 1309م بين أبي الربيع وجاك الثاني بفاس، واتفاقيات 1320 و1339 و1351 و1358م.

أما فيما يخص بعض البلدان الأوربية الأخرى، فمن المؤكد أنها لم تكن بمنأى عن الحروب الصليبية التي استهدفت الأندلس وبلاد المغرب، لكن تعبئتها في الجيوش المسيحية لم تحلْ دون تواجد تجارها في المراسي المغربية، وكان ذلك مدعاة لعقد اتفاقيات تضمن ظروفا حسنة لإقامة تجار جنوة وجنوب فرنسا وبيزا.

وخلال العصر الوطاسي احتكر البرتغاليون بضائع المغرب عن طريق الغزو والتبادل، وهو ما ضايق قوى أوروبية مثل فرنسا وإنجلترا، فقاومت بدورها ذلك الاحتكار، وكانت تمدّ المغرب بالسلاح وتعمل على إنعاش تجارتها معه.

3 - علاقات المرينيين والوطاسيين بالشرق الإسلامي وبلاد السودان:

ربط المرينيون علاقات مختلفة عن سابقاتها مع المشرق الإسلامي. وتدلّنا المصادر على بعض جوانبها التي كانت تتميز بالاحترام المتبادل. ومعلوم أنّ المرينيين راسلوا مماليك مصر في مناسبات ولأغراض مختلفة. كان ظاهر هذه العلاقات في البداية دينيا، فالمرينيون كانوا يراسلون المماليك في شأن الحجاج المغاربة ويوصونهم بهم، لاسيما وأنّ البقاع المقدسة كانت تحت نفوذهم . وغالبا ما كانت سفاراتهم إلى مصر تحمل الهدايا الثمينة وطرائف المغرب.

ترجع هذه العلاقات إلى عهد السلطان أبي يعقوب يوسف، الذي أرسل سفارتين عامي 700 و 703هـ/1300 و 1302م. وتعتبر السفارة الأخيرة مهمة للغاية، نظرا لما أسفرت عنه من نتائج؛ ذلك أن الوفد المغربي صحب معه في رجوعه، بيعة أشراف مكة للسلطان أبي يعقوب المحاصر آنذاك لتلمسان. وبالرغم من تحول ولاء شرفاء الحجاز لصالح المرينيين، وعلى حساب الملك الناصر الذي أساء معاملتهم، فيظهر أن ذلك لم يكن عائقا في وجه استمرار علاقات حسنة بين المرينيين والمماليك، بدليل الهدايا المصرية إلى أبي يعقوب سنة 705هـ/1305م. وسوف تمضي مدة ثلاثين سنة، قبل أن نجد في المصادر إشارات إلى استئناف السفارات بين الطرفين. فقد أرسل أبو الحسن في 736هـ/1336م سفارة إلى الملك الناصر، يوصيه فيها بوفد الحجاج لتلك السنة، ويخبره بما أسفرت عنه حملاته ضدّ بني عبد الواد، وجهاده بالأندلس. ثم حصلت سفارة أخرى سنة 737هـ/1337م وقد تناولت المواضيع ذاتها.

وكانت أهم سفارات أبي الحسن إلى مصر، هي تلك التي بعث فيها سنة 738هـ/1338م، مصحفا بخط يده ليكون وقفا على المسجد النبوي، وهدية من الذهب الخالص إلى الملك الناصر. ثم أعقب ذلك خمس سفارات طغى عليها الجانب الديني، وتؤكد ما اشتهر به أبو الحسن من تقوى حيث أرسل خلالها أيضا، مصحفين آخرين برسم مسجدي مكة والقدس. لكن آخر مراسلاته مع المماليك لا تخلو من اعتبارات سياسية؛ فقد طلب في749هـ/1349م إلقاء القبض على الحاجب الحفصي ابن تافرجين اللاجئ إلى الإسكندرية، والذي اعتبره أبو الحسن مسؤولا عن هزيمته بإفريقية.

استمرت العلاقات بين الطرفين طوال فترة ضعف الدولة المرينية، في عهد كلّ من أبي فارس عبد العزيز، وأبي العباس أحمد، وأبي سعيد عثمان. وتضمنت هذه السفارات رسائل إلى المقام النبوي وهدايا إلى ملوك مصر.

وفيما يخص العلاقات المرينية السودانية، فقد طبعت بأهمية النشاط التجاري الذي كان يربط ما بين ضفتي الصحراء. وقد سعى المرينيون وملوك مالي إلى توفير شروط مواتية لاستمرار ذلك النشاط وتكثيفه، وتمثلت في السفارات والهدايا المتبادلة بينهما. اقتصرت العلاقات المغربية السودانية إلى غاية عهد السلطان أبي الحسن، على الدور الذي لعبه التجار، وخصوصا الفقهاء المغاربة، حفاظا على المصالح بين الطرفين، وقد كانوا يحظون

برعاية ملوك السودان وحرصوا على تنظيم العلاقات مع الأهالي عن طريق انتخاب شيخ التجار. وبعد استيلاء أبي الحسن على المغرب الأوسط، أصبح متحكما في المنافذ الشمالية للتجارة الصحراوية وتمتنت علاقته بمنسا موسى ملك مالي الذي هنأه على ذلك الإنجاز، وأجابه أبو الحسن بالمثل وأرسل إليه بعض طرائف المغرب. كانت مكانة أبي الحسن عظيمة عند ملك مالي، والمرجّح أن هذا الأخير لم ير بعين الرضا عزل أبي عنان لوالده، وتوليه الحكم في حياته. ولهذا فإن أبا عنان أرسل ابن بطوطة فيما يبدو، بقصد السفارة و التقرب من سلطان مالي، شهورا قليلة بعد وفاة أبي الحسن، غير أن قرائن كثيرة تدل على فشل المهمة، وإخفاق أبي عنان في إعادة الدفء لعلاقاته بملوك السودان.

ثم وصلت سفارة منسا جاطة ملك مالي إلى فاس، جوابا عن هدية أبي الحسن في عهد السلطان أبي سالم سنة 762هـ/1361م واحتفل بوصولها رسميا. غير أن مقتل أبي سالم كرّس الأزمة السياسية الداخلية، التي حالت دون ربط علاقات رسمية دائمة مع ملوك السودان، وإن كان ذلك لا يعني توقف التجارة الصحراوية بين المغرب والسودان.

وبالرغم من التوسعات البرتغالية على الساحل المغربي ثم السوداني، من أجل خنق المغرب والوصول إلى ذهب السودان مباشرة، فالملاحظ أن العلاقات بين المغرب والسودان لم تنقطع، بدليل السفارة التي شارك فيها الحسن الوزان صحبة عمه، الذي كان مكلفا عام 917هـ/1511م بسفارة بين محمد الوطاسي البرتغالي وملك سنغاي محمد أسكيا الكبير.

لم تكن العلاقات الرسمية بين المغرب والمشرق الإسلامي وبلاد السودان كثيفة ودائمة، وتأثرت باستمرار بالتحولات السياسية التي كانت تطرأ هنا وهناك. وإذا كانت مصالح الأسر الحاكمة تحدد طبيعة هذه العلاقات واستمراريتها، فمن المؤكد أن التواصل على المستوى الشعبي، لم يتوقف قط بين هذه المجالات، سواء من أجل طلب العلم أو الحج أو التجارة.

خلاصة عامة:

حينما قام المرينيون بتوسعاتهم شمال المغرب كان الغرب الإسلامي يعيش آخر مراحل قوته ووحدته. ومع انهيار الإمبراطورية الموحدية، انقسم هذا الصرح الكبير إلى أربعة كيانات مستقلة تقاسمت جميعها الوسائل المادية والبشرية التي يتوفر عليها هذا المجال الواسع، وهذا يعني أنه بالرغم من بعض المحطات المشرقة في تاريخ المغارب، في ظل هذه الدولة أو تلك، فقد استقر الغرب الإسلامي، وبمستويات مختلفة، في دوّامة من المشاكل الكبرى التي لم يستطع إيجاد الحلول المناسبة لها، خلال ما يصطلح عليه بالعصر الوسيط المتأخر.

* فالمدّ المسيحي في الأندلس لن يتوقف، بل ولم تعد الأندلس تعرف تلك الانتفاضات الكبرى التي تحققت في بعض المعارك الحاسمة كالزلاقة والأرك، وبفضل النجدات التي كانت تأتي من المغرب الأقصى والتي تمكنت من احتواء حروب الاسترداد المسيحية.

* والتعايش مع القبائل العربية البدوية لم يجد صيغا نهائية لدمج هذه القبائل في النسيج الاجتماعي والسياسي المغربي، وهو ما حكم عليها بالاستمرار في لعب دور سلبي زاد من ضعف الدول و أسهم، إلى حد كبير، في تقلص مواردها، بسبب

تحكم هذه القبائل في السهول الخصبة وفي مجالات عبور القوافل التجارية إلى الصحراء و منها إلى بلاد السودان.

* وفيما يخص الدولة المرينية فالملاحظ أن إمكانياتها البشريّة والمادية كانت تؤهلها أو تكاد لضبط أحوال المغرب الأقصى. لكن طموحاتها لمراقبة بلاد المغرب الكبير والتزامها بالدفاع عن الأندلس استنزفا في المدى البعيد إمكانياتها، بل وجعلاها عرضة لتهديدات جيرانها بالمغرب ودول شبه الجزيرة الإيبيرية.

* حاول المرينيون إيجاد حلول مناسبة تسمح لهم بتجاوز مشاكلهم الداخلية، فقد استقطبوا العلماء والصلحاء والشرفاء لخدمة مشروعهم السياسي، واستطاعوا، إلى حدّ ما، التحكم في مجريات الحياة الدينية والروحية داخل المغرب، لكن هذه السياسة لم تؤت النتائج المتوخاة منها بسبب تقلص مواردهم ولجوئهم إلى سياسة جبائية جائرة كلما دعت الضرورة إلى ذلك، مما كان يتسبب في ظهور معارضات وسط الفعاليات الدينية المذكورة. كما تمكنوا من إيجاد بعض الحلول المناسبة لضمان تماسك العصبيات التي قادت أسرتهم إلى الحكم، عن طريق سياسة الإقطاع وفي إطار تفويض مراقب للسيادة على المجال والإشراك في المنافع. وقد عمموا هذه الاختيارات حتى على بعض القبائل البدوية، لكن التوفيق لم يحالفهم دائما فيما سعوا إليه.

كانت مسألة الموارد المالية جوهرية لنجاح مختلف خطط المرينيين. و لم يكن هناك بدّ من تأمين مسالك القوافل التجارية في المغرب الأقصى وحتى في امتداداتها المغاربية، ومن هنا سعيهم الحثيث لإخضاع المغربين الأوسط و إفريقية خلال جزء مهمّ من القرن الثامن الهجري/الرابع عشر الميلادي. لكنّ المحصلة لم تَرْقَ إلى مستوى تطلعاتهم، ولم يتمكنوا من مراقبة هذا المجال إلا بشكل مؤقت وفي إطار ظرفيات قصيرة، بسبب ضعف عصبيتهم ورفض بعض القبائل الزناتية الانخراط في هذه السياسة بشكل دائم، علاوة على المقاومة المستميتة للقبائل العربية من بني هلال وبني معقل، التي كانت تستوطن هذه المجالات، والتي كانت تكسب من جراء الإتاوات والمغارم التي تفرضها على المسافرين والتجار والمستقرين عائدات مهمة لم تكن مستعدة للتنازل عنها.

كان لضعف الموارد هذا دور في عدد من الإحباطات التي مسّت سياسة المرينيين الجهادية في الأندلس، لاسيّما وأن المعسكر المسيحي الموحّد من أجل طرد المسلمين، كان يتمتع، خلافاً لأهل الغرب الإسلامي، بازدهار متزايد في الموارد والمعارف والتقنيات.

لم يسمح ضعف البنى الداخلية للمرينيين إذن بتحقيق طموحاتهم و لا بالحفاظ على توازناتهم الداخلية- على الرغم من كثير من المنجزات الحضارية المتميزة، والتي ما زال الكثير منها قائما إلى الآن، وعلى الرغم من الانتصارات التي حققوها ضد النصارى والتي أخّرت سقوط الأندلس لما يزيد عن قرن من الزمن- فكان ذلك مدخلا للعديد من المشاكل التي أضعفت تماسك عصبيتهم وزعزعت قدراتهم على مراقبة المغرب الأقصى، وتسبب في دخول البلاد في مرحلة طويلة من عدم الاستقرار السياسي.

وفي ظل هذه الأزمة استحوذ الوطاسيون على الحكم شمال المغرب، لكن ضعف وسائلهم لم يسمح لهم بتعميم نفوذهم نحو جنوب البلاد، بحيث حالت العديد من الكيانات الصغيرة التي اقتسمت معهم أمور المغرب، دون تحقيق أهدافهم، في وقت

كانت فيه التهديدات الخارجية البرتغالية والإسبانية تستنزف كل طاقاتهم، فلم يتمكنوا من إرجاع المغرب إلى سابق قوته؛ وهو دور اضطلعت به قوى جديدة، جسدتها جماعات من المريدين المنتمين إلى الطريقة الصوفية الجزولية، التي ساهمت في الجهاد بشكل فعّال وساعدت الأسرة السعدية على الوصول إلى حكم المغرب مطلع القرن العاشر الهجري / السادس عشر الميلادي.

أ.د. محمد فتحه

جامعة محمد الخامس

شجرة ملوك المرينيين

1 – أبو يحيى	(1253-1244/656-642)	
2- أبو يوسف	(1286-1258/685-656)	
3- أبو يعقوب	(1307-1286/706-685)	
4- أبو ثابت	(1308-1307/707-706)	
5- أبو الربيع	(1310-1308/709-707)	
6- أبو سعيد	(1331-1310/731-709)	
7- أبو الحسن	(1351-1331/752-731)	
8- أبو عنان	(1358-1348/759-752)	
9- السعيد	(1359-1358/760-759)	
10- أبو سالم	(1361-1359/762-760)	
11- تاشفين	(1361/763-762)	
12- أبو زيان I	(1366-1361/767-763)	
13- أبو فارس	(1372-1366/774-767)	
14- السعيد II	(1374-1372/776-774)	
15- أبو العباس	(1384-1374/786-776)	حكم مرتين
16- موسى	(1386-1384/788-786)	
17- أبو زيان II	(1386/788)	
18- الواثق بالله	(1387-1386/789-788)	
19- أبو العباس	(1393-1387/796-789)	
20- عبد العزيز	(1396-1393/799-796)	
22- عبد الله	(1398-1396/800-799)	
23-أبو سعيد II	(1420-1398/823-800)	
24- عبد الحق	(1465-1421/869-823)	

شجرة ملوك الوطاسيين

فترة الوصاية :

أ- أبو زكرياء (1448-1424/852-821)

ب- علي (1458-1448/863-852)

ج- يحيى (1458/863)

فترة الملوك :

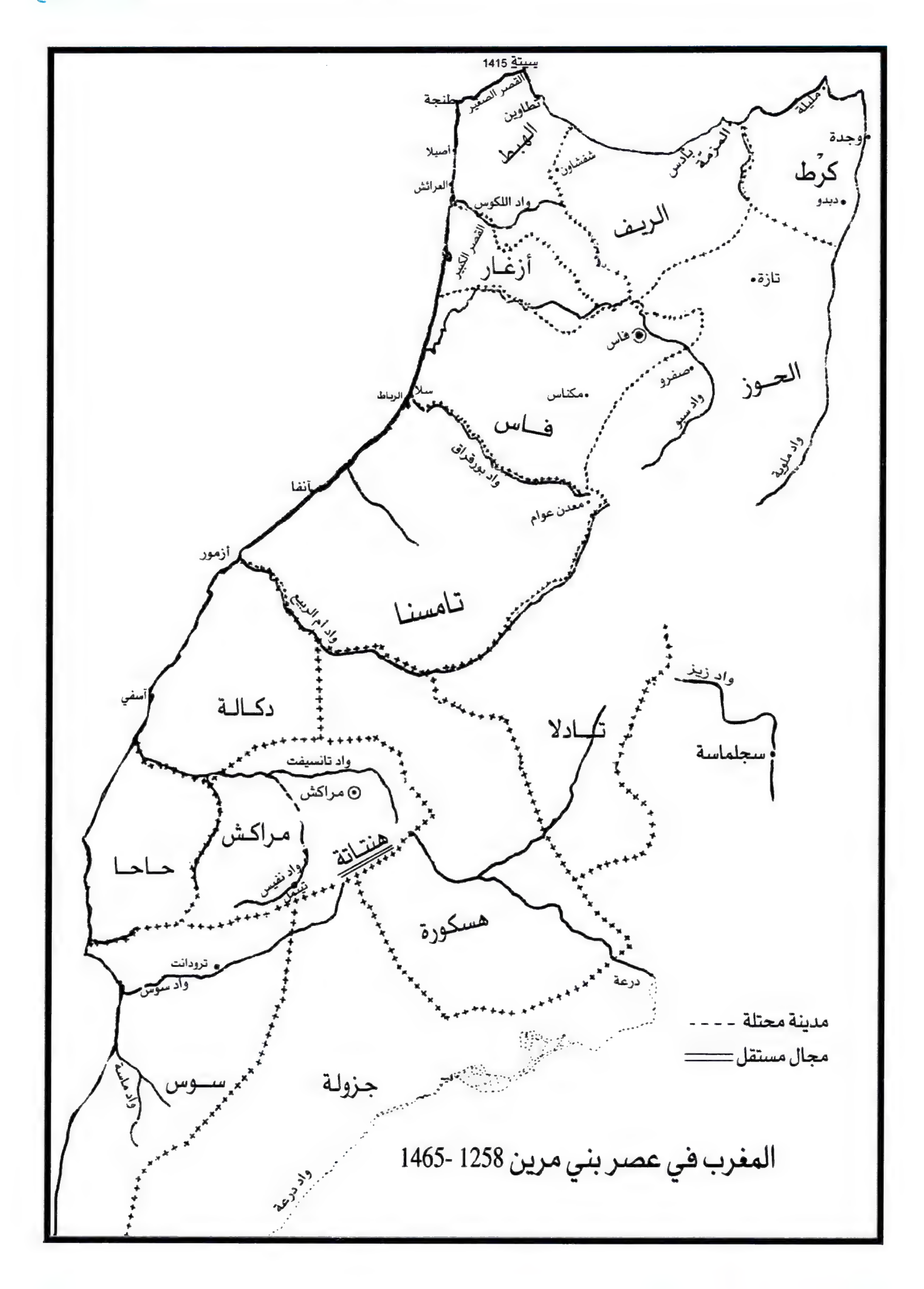
1- محمد الشيخ (1505-1472/910-876)

2- محمد البرتغالي (1524-1505/931-910)

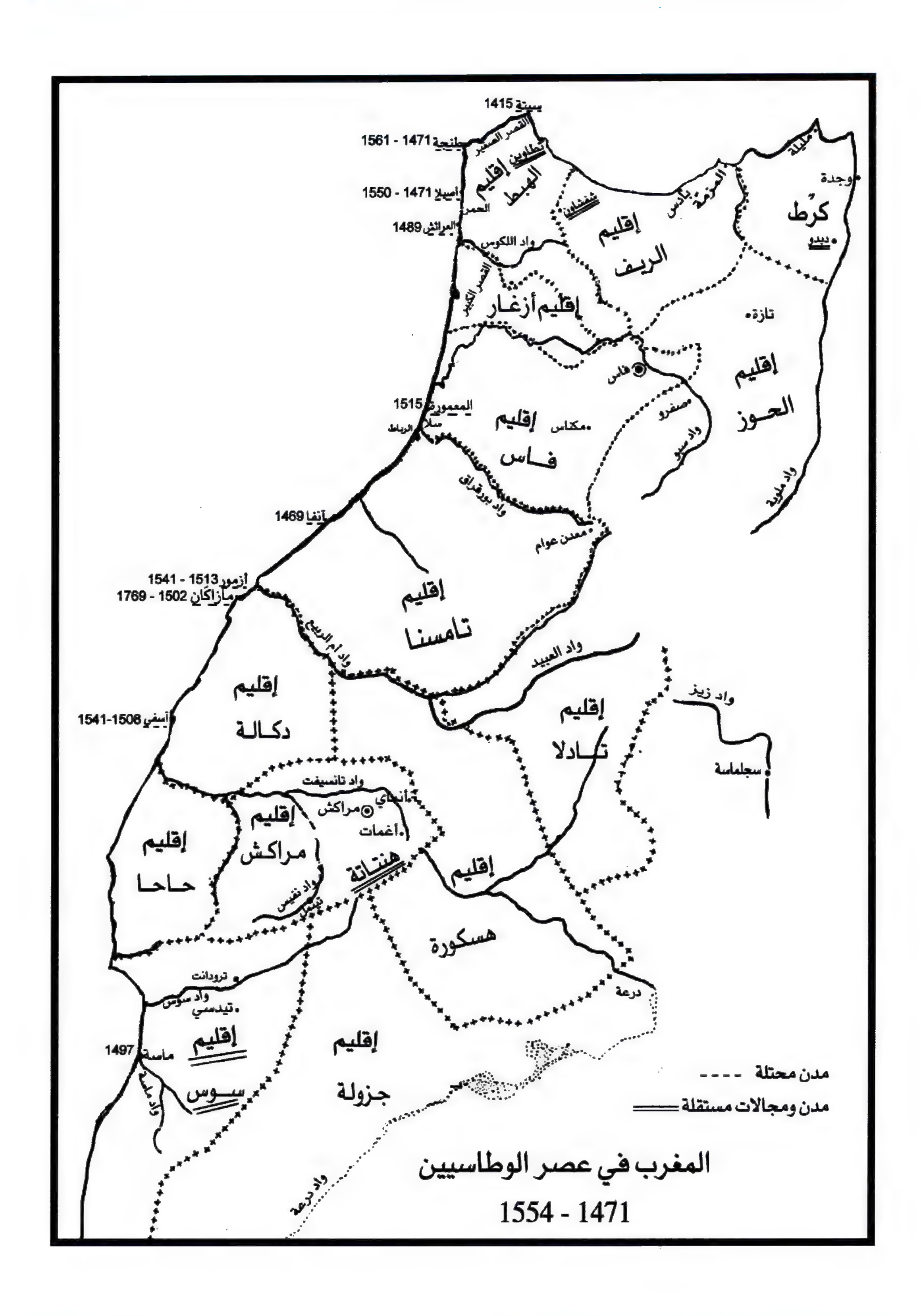
3- بو حسون (1526-1524/932-931) حكم مرتين

4- أبو العباس أحمد (1549-1526/956-932)

5- بو حسون (1554 / 961)



المغرب في عصر بني مرين 1258- 1465



المغرب في عصر الوطاسيين

1471 - 1554

المصادر والمراجع

أولاً - المصادر:

(أ) مصدر مخطوط :

- الحافي محمد، تحفة الزائر بمناقب الحاج أحمد بن عاشر، مخطوط الخزانة الوطنية الوطنية، الرباط، رقم د 533.

(ب) المصادر المطبوعة :

- ابن أبي زرع، علي (726هـ/ 1326م) : الأنيس المطرب بروض القرطاس، دار المنصور، الرباط 1973.
- ابن الأحمر، إسماعيل : روضة النسرين في أخبار دولة بني مرين، تحقيق عبد الوهاب ابن منصور، الرباط 2003.
- الإفراني، محمد الصغير : نزهة الحادي بأخبار ملوك القرن الحادي، تقديم وتحقيق عبد اللطيف الشاذلي، الدار البيضاء 1988.
- الحكيم علي بن يوسف، الدوحة المشتبكة في ضوابط دار السكة، تحقيق حسين مؤنس، القاهرة 1986.
- ابن خلدون، عبد الرحمن (808هـ/1406م) : كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، 7 أجزاء، بيروت 1971.
- ابن عذاري، المراكشي (712هـ/1312م) : البيان المغرب، قسم الموحدين، تحقيق مجموعة من الأساتذة، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1985.
- ابن قنفذ، أبو العباس أحمد (810هـ/1407م) : أنس الفقير وعزّ الحقير، تحقيق محمد الفاسي وأدلوف فور، الرباط 1965.
- مجهول : الذخيرة السنية في تاريخ الدولة المرينية، دار المنصور، الرباط 1972.
- مجهول : قضية المهاجرين المسمّون اليوم بالبلديين، دراسة وتحقيق محمد فتحة، دار أبي رقراق، الرباط 2004.
- ابن مرزوق، التلمساني محمد (781هـ / 1379م): المسند الصحيح الحسن في مآثر ومحاسن مولانا أبي الحسن، دراسة وتحقيق، ماريا خيسوس بيغيرا، الجزائر 1981.
- الناصري، أحمد (1315هـ/1897م) : الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، تحقيق محمد وجعفر الناصري، 9أجزاء، الدار البيضاء 1954.
- النميري، بن الحاج : فيض العباب وإفاضة قداح الآداب في الحركة السعيدة إلى قسنطينة والزاب، دراسة وإعداد، محمد ابن شقرون، الرباط 1984.
- الوزّان، الحسن (939هـ/1532م) : وصف إفريقيا، تعريب محمد حجي ومحمد الأخضر، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1983.

ثانيًا - المراجع العربية:

- حركات، إبراهيم : المغرب عبر التاريخ، 3 أجزاء، الدار البيضاء 1984.
- فتحة، محمد : النوازل الفقهية والمجتمع،

أبحاث في تاريخ الغرب الإسلامي من القرن 6 إلى 9هـ، منشورات كلية الآداب، عين الشق، الدار البيضاء 1999.
- فتحة، محمد : المؤسسة السلطانية والمجال، البحث التاريخي، عدد2، الرباط 2004.
- الرشيد، الموحدي : معلمة المغرب، ج13، الرباط 2001.
- القبلي، محمد، مراجعات حول المجتمع والثقافة بالمغرب الوسيط، دار توبقال،الرباط 1987.
- المنوني، محمد : ورقات عن الحضارة المغربية في عصر بني مرين، منشورات كلية الآداب، الرباط 1979.
- نشاط، مصطفى : إطلالات على تاريخ المغرب خلال العصر المريني، منشورات كلية الآداب، وجدة 2003.
- الهلالي، محمد ياسر : اغتيال السلطان يوسف بن يعقوب المريني، في كتاب التاريخ والفقه، منشورات كلية الآداب، الرباط 2002.

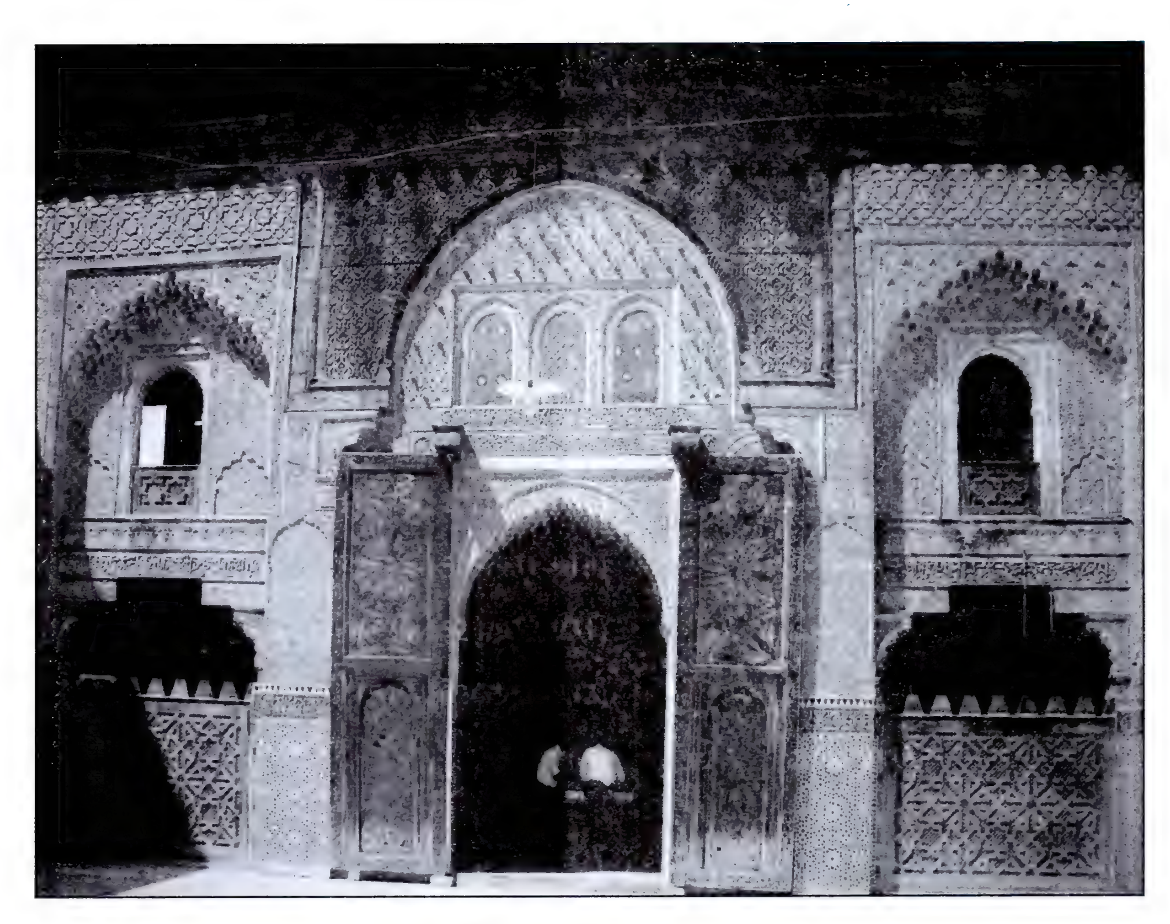
ثالثًا ـ المراجع الأجنبية:

- Arié Rachel, l'Espagne musulmane au temps des Nasrides, 1232-1492, Paris, 1973.
- Berchem Max Van, Titres califiens d'occident, Journal Asiatique, 1907.
- Brignon J. et autres, Histoire du Maroc, Hatier, 1967.
- Cour. A, La dynastie Marocaine des Beni Wattas, 1420-1554, constantine, 1920.
- Dufourcq Ch. E, l'Espagne catalane et le Maghrib, 1212-1331, Paris, PUF, 1965.
- Julien Ch A, Histoire de l'Afrique du Nord, Payot, Paris, 1980.
- Kably Mohamed, Société, pouvoir et religion au Maroc à la fin du moyen âge, Maisonneuve - Larose, Paris, 1986.
- Laroui Abdallah, L'histoire du Maghrib, Paris, Maspéro, 2vol, 1975.
- Shatzmiller M. Les premiers mérinides et le milieu religieux de Fès, Studia Islamica, N° 43, 1976.



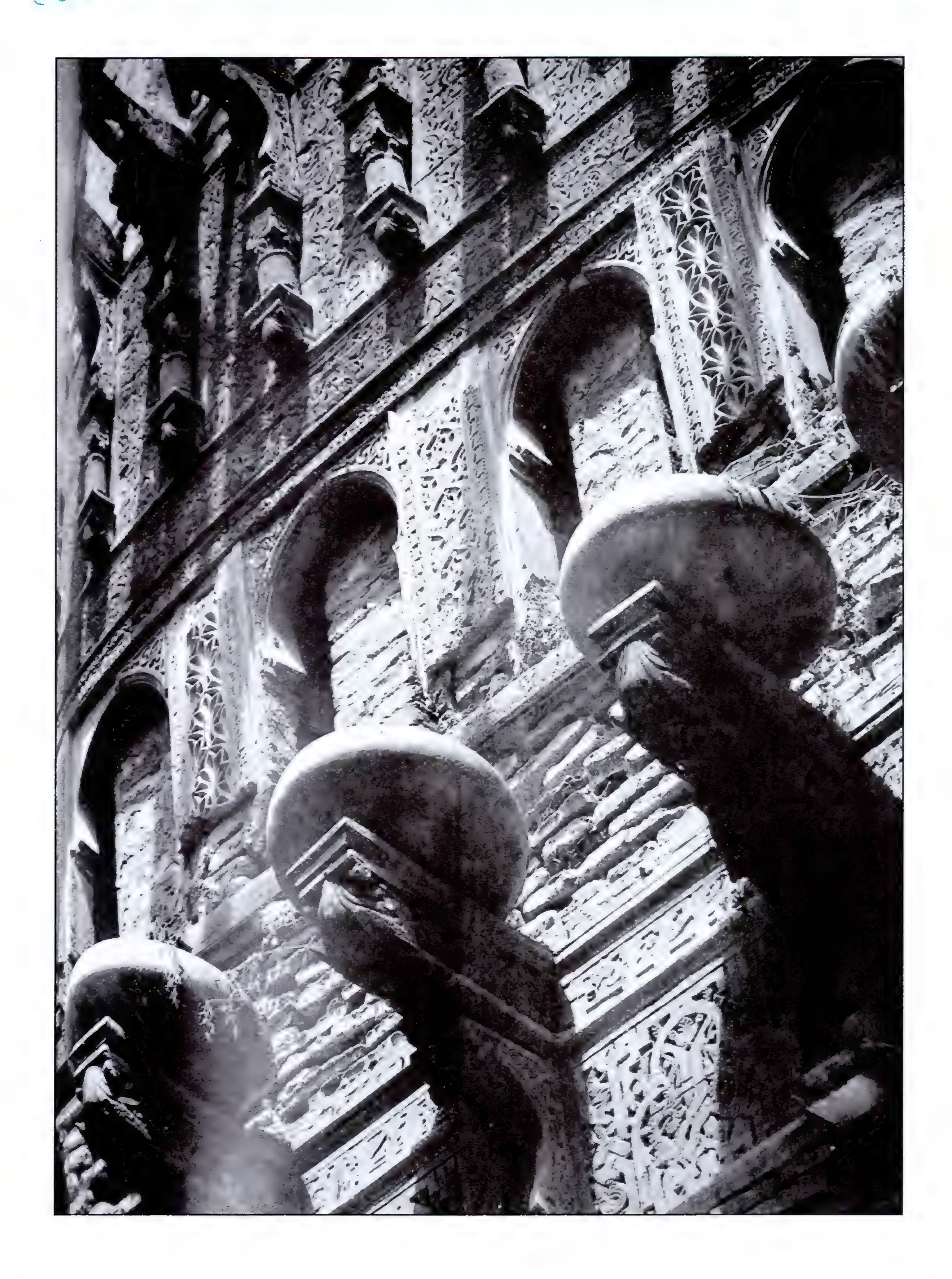
مدرسة العطارين بفاس في العصر المريني (1323م)

المصدر : P. Guichard, Maghreb Médiéval, Edisud, 1991, p 206



بهو المدرسة البوعنانية بفاس (القرن 14م)

المصدر : P. Guichard, Maghreb Médiéval, Edisud, 1991, p 210



صورة من الواجهة الخارجية للمدرسة البوعنانية بفاس تمثل أجراس السلطان المريني أبو عنان (القرن 14م)

المصدر : P. Guichard, Maghreb Médiéval, Edisud, 1991, p 211

4 - الكيانات السياسية في ليبيا

(447-923هـ / 1055-1517م)

منذ منتصف القرن الثاني وحتى نهاية القرن الثالث الهجري، كانت دولة الأغالبة والدولة الرستمية تتقاسمان السيطرة على المنطقة التي تُسمى اليوم ليبيا. وعندما سيطرت الدولة الفاطمية على كل المغرب العربي منذ 296هـ/909م، أصبحت ليبيا ضمن هذه الدولة ويحكمها عامل مقره طرابلس الغرب. وكان أول والٍ فاطمي عليها هو ماقنون بن دبّارة الأجّاني. ولكن الانتفاضات قامت ضد الإدارة الفاطمية عدة مرات. فمثلاً نرى في سنة 300-301هـ/910-911م أنّ مدينة طرابلس قد ثارت ضدّ السيطرة الفاطمية الممثلة في قبيلة كُتامه التي قتل منها أعداد كثيرة في هذه الانتفاضة التي قادها محمد بن إسحاق بن قرلين، مما اضطر الوالي ابن ماقنون إلى الهروب من المدينة. وقد ردّ الفاطميون على هذه الثورة بإرسال قوات كثيفة بقيادة أبي القاسم عبد الله المهدي يعاونه أسطول من 15 سفينة، وتمكنت هذه القوات من إعادة السيطرة على طرابلس بعد خسائر فادحة في الجانبين، وفرض الفاطميون غرامة مالية كبيرة على مدينة طرابلس بلغت 400 000 دينار كما يذكر التجاني أو 300 000 قطعة ذهبية كما يقول ابن خلدون. وفي سنة 301هـ/911م أرسل الفاطميون قواتهم شرقاً بقيادة حباسة بن يوسف، فاستولت على مدن سرت وإجدابيا وبرقة وبالتالي أصبحت ليبيا تحت سيطرتهم.

وعندما قرر الخليفة المعز لدين الله الفاطمي (341-365هـ/952-975م) ترك المغرب العربي والرحيل إلى مصر سنة 362هـ/ 972م حيث أسس مدينة القاهرة، عيّن أبا الفتوح يوسف بلكين بن زيري والياً على المغربين الأوسط والأقصى. أما طرابلس وإجدابيا وسرت وبرقه (ليبيا) فقد اختار عبد الله بن يخلف الكتامي والياً عليها.

ومع مرور الزمن استطاع يوسف بن بلكين أن يضم طرابلس إلى إفريقية وأن يعيّن عليها والياً من عنده اسمه عسيلة بن بكّار. وفي سنة 390هـ/999م قام الوالي بكّار بتسليم طرابلس إلى يانس الصقلبي حاكم برقة من قبل الفاطميين حسب اتفاق معهم. ولكن باديس بن أبي الفتوح بن يوسف بن زيري بن مناد أرسل أحد قادته إلى طرابلس فحاصرها وطرد منها يانس الصقلبي الذي هُزم وقتل في قرية زنزور، وبالتالي عادت طرابلس مرة أخرى تحت إدارة بني زيري.

وفي هذه الأثناء دخل على مسرح الصراع سنة 391هـ/1000م وافد من الغرب واسمه فُلفل بن سعيد من بني خزرون. وهذه الأسرة تنتمي إلى قبيلة زناته وقد تحالفت مع الزيريين وتصاهرت معهم، وكان بنو زيري قد ولوا بعضاً منهم مناصب في دولتهم.

وعندما سيطر فُلفل على طرابلس أعلن اعترافه بسلطة الفاطميين وزحف على قابس. ويبدو أن خلافاً حدث بينه وبين الزيريين، ولما لم يتلقَّ دعماً كافياً من الفاطميين أرسل وفداً إلى الأندلس يطلب المساعدة من الأمويين هناك، ولكنه توفي سنة 400هـ/1009م قبل أن يستلم رداً منهم.

وبعد وفاة فُلفل بايعت قبيلة زناته في طرابلس أخاه ورّو بن سعيد. وفي هذه الأثناء زحف

بـاديس علـى طـرابلس فانـسحب منهـا ورّو مـع مؤيديه، فاحتلها باديس وجلس في قصر فلفل في آخر سنة 400هـ/ 1010م. وفي سنة 403هـ / 1012م وافق الخليفة الفاطمي في مصر الحاكم بأمر الله على ضمّ برقة إلى سلطة باديس، وقد اضطر ورّو أن يخضع لسلطة باديس وأن يقبل أن يكون حاكماً على نفزاوة وأن يتخلى عن طرابلس، ولكنه سرعان ما نكث عهده وحاول السيطرة على طرابلس مرة أخرى ولكنه فشل في مسعاه، وظلت طرابلس تحت حكم الزيريين. ولما توفي ورّو تولى ابنه خليفة بن ورّو الذي وضع نفسه تحت الخلافة الفاطمية في مصر.

من الواضح أن بني خزرون قد استغلوا فرصة الصراع بين بني زيري والفاطميين وتمكنوا من الاحتفاظ بسيطرتهم على ما يُعرف اليوم بالأراضي الليبية. وهذا الصراع كانت له نتائج خطيرة على المغرب العربي كله، ومن أهمها هجرة بني هلال وبني سليم إلى المغرب، وما نتج من حروب وتدخل الإمارات الإيطالية ومملكة النورماند في صقلية والإسبان في شئون المغرب العربي كما سنرى.

لقد مكّن هذا الصراع بين الفاطميين وبنو زيري أسرة بني خزرون من حكم طرابلس وذلك بمساعدة قبيلة زناتة. ولكن سعيد بن خزرون قد استطاع الإطاحة بابن أخيه خليفة بن ورّو وطرده حيث ذهب إلى مصر وعاش لاجئا عند الفاطميين. غير أن سعيداً لم يستمر في حكمه طويلاً، فقد قتله بنو زغبة الهلاليّون سنة 429هـ/1037م.

كانت مدينة طرابلس في عهد بني خزرون تُحكم بواسطة أمير منهم يعاونه مجلس شورى كان يرأسه العالم أبو الحسن علي بن محمد المنمّر. لكن سعيد بن خزرون لم يستمر طويلاً في حكمه، فقد اغتاله ابن أخيه خزرون بن خليفة واستولى على الحكم، غير أن أخاً لسعيد اسمه المنتصر تمكّن من الوصول إلى السلطة في طرابلس سنة 430هـ/ 1038م وأمر بنفي أبي الحسن علي بن المنمّر. وتذكر لنا المصادر التاريخية أنه كان للمنتصر هذا دور في دعوة بني هلال وبني سليم إلى الإقليم.

إن دخول قبائل بني هلال وبني سليم إلى ليبيا وبقية بلدان المغرب العربي قد غيّر الموازين السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية في كل الإقليم. وقد استغلت القوى الأوربية هذه الفرصة وقامت بتوجيه حملة على صقليه وسيطرت عليها سنة 453هـ/1061م ثم حملات على بلدان المغرب العربي منها طرابلس.

في هذا الفصل لا نريد أن نناقش أسباب ونتائج هجرة بني هلال وبني سليم إلى المغرب العربي، لأن هناك فصلاً خاصّاً يعالج هذه الهجرة من جوانب عدة، ولكننا سوف نشير باختصار شديد إلى النتائج السياسية والاجتماعية على منطقة ليبيا.

يؤكد المؤرخون المسلمون أنّ السبب الرئيس الذي دفع بني هلال وبني سليم إلى التغريبة المشهودة في منتصف القرن الخامس الهجري/ منتصف الحادي عشر الميلادي هو الخلاف أو الصراع السياسي بين الفاطميين والزيريين، خاصة بعد أن أعلن بنو زيري الاعتراف بالخلافة العباسية في بغداد وإلغاء اعترافهم بسلطة الخلافة الفاطمية عليهم. وكان أهل برقه قد أعلنوا في سنة 443هـ/1051م على لسان أميرهم جبّارة بن مختار العربي من برقة (المرج الحالية) اعترافهم بالخليفة العباسي القائم بأمر الله، ودخلوا في طاعة المعز بن باديس. وقد أغضب هذا الإعلان الخلافة الفاطمية التي استدعت زعماء بني هلال وبني سليم، وتمّ الاتفاق معهم على الإطاحة بحكم بني زيري سنة

444هـ/ 1057م. ويذكر لنا ابن خلدون وآخرون أن الوزير الفاطمي أبا محمّد الحسن بن علي اليازوري في عهد الخليفة المستنصر بالله 427-487هـ/1035-1094م قد قال لشيوخهم بعد أن منح لكل واحدٍ منهم بعيراً وديناراً وسمح لهم بعبور نهر النيل: "قد أعطيتكم المغرب وملك المعز بن بلكين الصنهاجي العبد الآبق فلا تفتقرون". ثم كتب إلى المعز بن باديس: "أما بعد فقد أرسلنا إليكم خيولاً وحمّلنا عليها رجالاً فحولاً، ليقضي الله أمراً كان مفعولا".

زحفت جموع بني هلال وبني سليم على شرق ليبيا فوجدوها شبه خالية بسبب الحروب المستمرة التي قادها المعز بن باديس ضد زناتة. فأما بنوهلال فقد واصلوا زحفهم نحو إفريقية، وأما بنو سليم فقد استقر أغلبهم في برقة. ويهمنا هنا أن نشير إلى القبائل العربية التي استقرت في ليبيا ولعبت دوراً مهماً في تغيير التركيبة السكانية والحياة الاقتصادية.

أقامت فروع من بني هلال مثل بني رياح وبني زغبة، وقد جاء هؤلاء مع الطلائع الأولى وسيطروا على منطقة طرابلس وقابس، ثم تحولوا تدريجياً نحو الغرب وجاء بدلهم بنو زغبة وتحولوا كذلك نحو الغرب بعد أن ضايقهم بنو سليم. فكما يقول التجاني إنّ الهجرة لم تتم في وقت واحد بل كانت على موجات متتابعة؛ فالقادمون الجدد يطردون الذين تقدموهم ويستولون على ما كان بأيديهم.

أما بنو سليم فقد استقروا في برقة وطرابلس الغرب (ليبيا) ومن قبائلهم نشير إلى بني دبّاب (أولاد سليمان، أولاد أحمد، بنو جابر) ومنهم تنحدر قبيلة العوامر التي تضمّ المحاميد والجواري والنّوايل. أما أولاد سالم فتشمل العلاونة ، والأحامد بني زغب ومنهم قبيلة المقارحة.

وفي عصر الرحّالة التجاني وابن خلدون (القرن الثامن الهجري/ الرابع عشر الميلادي) كان بنو دبّاب يشكّلون العنصر العربي الرئيسي في طرابلس، وأولاد سليمان وأولاد سالم يسيطرون على المناطق الشرقية من طرابلس، والمحاميد والجواري على المناطق الغربية وضواحي مدينة طرابلس.

وفي برقة (شرق ليبيا) استقر بنو سليم ومنهم بنو هيب وإلى الغرب منهم بنو حميد وهؤلاء يرجعون إلى شماخ ومعهم شمال ومحارب وكانت رئاستهم في عزّاز ومعهم قبائل عربية أخرى من غير بني سليم كما يذكر ابن خلدون. وينحدر من نسلهم حالياً قبائل الحرابي في الجبل الأخضر وحتى غرب مصر، وكذلك قبائل الجبارنة من المرج الحالية حتى سرت.

طرابلس تحت حكم النورمانديين :

لقد شجّعت الأوضاع السياسية والعسكرية في المغربين الأدنى والأوسط - خاصة بعد دخول قبائل بني هلال وبني سليم ودخولها في حروب مستمرة مع الزيريين وسيطرتهم على الأراضي الليبية وأغلب تونس - القوى الأوربية مثل النورماند في صقلية التي كانوا قد احتلوها في 453هـ / 1061م والإمارات الإيطالية وبعض المغامرين النصارى على استغلال هذه الظروف والقيام بغزو الساحل المغربي المقابل لهم. فنرى النورماند يحتلون مالطة سنة 521هـ/1127م، وجربة سنة 530هـ/1135م، وفي سنة 538هـ/1143م يغزون طرابلس حيث أنزل أسطولهم جيشاً وبدأ في محاصرة المدينة محاولاً تسلّق أسوارها، ولكن نجدة عربية من الدواخل قوّت

من عزيمة المقاومين وتمكنت من هزيمة الغزاة وطردهم إلى أسطولهم. وكانت أسرة بني مطروح تحكم مدينة طرابلس

عاود النورماند غزو طرابلس سنة 541هـ/ 1146م بقيادة جورج الأنطاكي من نصارى سوريا، وكان قد سبق له الخدمة البحرية والعسكرية مع الزيريين، لذا كانت له خبرة واسعة بالأوضاع السياسية والعسكرية في الإقليم. كذلك استغل جورج الأنطاكي هذا ظروف طرابلس سنة 540هـ/ 1145م حيث تعرضت المدينة إلى مجاعة كبيرة وكذلك إلى أزمة سياسية حيث تمت الإطاحة بأسرة بني مطروح واختيار أحد المرابطين بدلاً منهم. وقد تمكن النورماند هذه المرة من احتلال طرابلس وإعادة أسرة بني مطروح إلى الحكم ومنحوا السكان الذين تركوا المدينة الأمان فعادوا إليها وقام النورماند بتحصين المدينة وذلك ببناء أسوارها وحفر الخنادق حولها وأسندت الولاية إلى الشيخ أبي يحيى بن مطروح التميمي والقضاء إلى أبي الحجاج بن زيري. وبعد احتلال طرابلس تقدم جورج الأنطاكي غرباً واحتل المهدية وصفاقس وقابس حيث أصبح الإقليم من طرابلس حتى قابس خاضعاً للنورماند. لقد دام الحكم النورماندي لطرابلس زهاء 12 سنة إلى أن زحف الموحدون بقيادة الخليفة عبد المؤمن بن علي على إفريقية وطردوا النورماند سنة 555هـ/1160م من المهدية. وعندما علم الطرابلسيون بزحف الموحدين شرقاً وتحريرهم المهدية قاموا بثورة ضد النورماند وأجلوهم عن مدينة طرابلس سنة 553هـ/1158م بقيادة واليهم أبي يحيى بن مطروح الذي أرسل وفداً إلى المهدية ليعلن مبايعته واعترافه بسلطة عبد المؤمن الموحدي. لقد استمر أبو يحيى حاكماً لطرابلس حتى سنة 586هـ/1190م، وبعدها ذهب إلى الحج واستقر به الحال على الإقامة في الإسكندرية وربما في موقع مدينة مطروح الحالية التي يبدو أنها سُميت على اسم أسرتهم.

ظلت طرابلس مثل بقية المغرب العربي تحت إدارة الدولة الموحدية تنعم بالأمن والاستقرار، وازدهرت بها التجارة، وعمّ فيها الرخاء ولكن إلى حين، ثم قامت بها المشاكل من جديد مما اضطر الخليفة أبا يوسف يعقوب الموحدي أن يقود حملة ضدّ قفصة تمكن فيها من إعادة الأمن والنظام إلى إفريقية سنة 575هـ/ 1179م.

تدخل قراقوش الأرمني وعلي بن غانية في شئون برقة وفزّان وطرابلس (ليبيا) :

كان من نتائج سقوط الخلافة الفاطمية في مصر على يد صلاح الدين الأيوبي (567هـ/1171م) الصراع الخفي بين صلاح الدين الأيوبي وسيّده نور الدين زنكي. وبسبب تخوف صلاح الدين من زحف نور الدين زنكي على مصر وطرده منها، اتخذ قراراً سنة 568هـ/1172م بالسيطرة على البلاد الليبية (طرابلس وفزان وبرقة) وبلاد اليمن لتكون ملجأ له في حالة مجيء نور الدين إلى مصر والاستيلاء عليها، فبعث أخاه طوران شاه بن أيوب إلى اليمن فاستولى عليها وابن أخيه تقي الدين شاهنشاه بن أيوب إلى بلاد المغرب. ولكن تقي الدين هذا يبدو أنه غيّر رأيه وخاف من صعوبة المهمة وذلك لوجود قبائل بني هلال وبني سليم في الإقليم، فأسندت المهمة إلى اثنين من قادة صلاح الدين وهما قراقوش الأرمني وإبراهيم بن قراتكين المعظمي المملوك لأخ صلاح الدين شمس الدولة، وكان هذا ضمن جنود تقي الدين شاهنشاه.

سار قراقوش وإبراهيم بقواتهما معاً حتى

اجتازا عقبة السلّوم، وهناك افترقا، فذهب قراقوش إلى واحة سيوة فاحتلها وخطب فيها باسم صلاح الدين الأيوبي ثم زحف على واحة زلة وأوجلة ثم وصل إلى زويلة عاصمة إقليم فزّان في ذلك الوقت وبها مقر أسرة بني الخطاب الهواريين وكانت قاعدة ملكهم وكانت تعرف بهم: زويلة بني الخطاب. وقبض على ملكها محمد بن خطاب بن عبد الله بن يصلتن بن خطاب وهو آخر ملوكهم وعذّبه من أجل المال الذي اتهمه بأنه خبأه عنه مما أدى الى وفاة هذا الملك. وفي زويلة كذلك خطب لصلاح الدين الأيوبي ولأخيه تقي الدين أيضاً. ثم سار إلى طرابلس واجتمع عليه عرب بني ذبّاب بن سليم وتمكن بمساعدتهم من أن يحتل جبل نفوسة (الجبل الغربي الآن) وجمع منه أموالاً طائلة ساعدته على تجنيد عرب بني هلال وبني سليم. وتصادف في هذا الوقت أن انشق الشيخ مسعود بن زمّام شيخ قبيلة رياح عن الموحدين وانضم إلى قراقوش وزحفوا جميعاً إلى طرابلس التي فوجئت بهذه الجموع من العرب والغزاة وتمكنوا من السيطرة عليها سنة 581هـ/1185م.

أخذ قراقوش يخطب للخليفة العباسي ولصلاح الدين الأيوبي في كل الأماكن التي سيطر عليها، وارتفعت مكانته وسمعته بين الناس، ثم زحف على قابس وشحنها بالمؤن والذخائر التي جمعها.

أما إبراهيم بن قراتكين فزحف من السلّوم على برقة ومنها إلى طرابلس، وتمكن بمساعدة العرب من الاستيلاء على قفصة، وهناك خطب للخليفة العباسي ولصلاح الدين الأيوبي وظل يحكم هناك إلى أن قتله الخليفة الموحّدي المنصور يعقوب بن يوسف بن عبد المؤمن في قفصة.

أما قراقوش فقد تحالف مع مغامر آخر وهو علي بن إسحاق الميورقي، وهو أصلاً يعود إلى أسرة بني غانية من بقايا المرابطين، عبر من الأندلس إلى بجايه سنة 580هـ/ 1184م واستولى على قفصة وهدد تونس والمهدية، وكان قد أعلن اعترافه بالخلافة العباسية وبالسلطان صلاح الدين الأيوبي. واجتمع ابن غانية مع قراقوش في قابس، ولما رأى الخليفة المنصور الموحدي تدهور الأوضاع في إفريقية وطرابلس جهّز جيشه وزحف ضدّ هذا التحالف. ورغم هزيمة مبدئية لجيش الموحّدين فإنهم، في نهاية المعركة، تمكّنوا من هزيمة هذا التحالف وهروب علي بن غانية وحليفه قراقوش إلى الصحراء سنة 583هـ/1187م. أما علي بن غانية فقد قتل في حرب نفزاوة حيث أصابه سهم ونقل جثمانه الى ميورقة حيث دفن وتولى مكانه أخوه يحيى بن غانية.

ولما وجد قراقوش أنّ الأحداث تسير في غير صالحه، أعلن خضوعه للموحدين وعاش لبعض الوقت في حماية الوالي الموحدي لإفريقية أبي زيد بن أبي حفص الذي كان مقره بمدينة تونس. غير أننا نراه يعود إلى سيرته الأولى فيدبر، غدراً، مع يحيى بن غانية أخي حليفه السابق علي بن غانية، مذبحة لشيوخ قبيلة الكعوب من بني سليم حيث قتل منهم سبعين شيخاً بقصر العروسين بقابس كان منهم محمد بن طرق أبو المحاميد وحميد بن جارية أبو الجواري سنة 586هـ / 1190م، وزحف على طرابلس واحتلها بمساعدة يحيى الميروقي، وعيّن عليها أحد أتباعه ويدعى ياقوت الافتخار.

اتجه الحليفان معاً بعد ذلك إلى جبل نفوسة، وهناك تخاصما وتخالفا واشتعلت الحرب بينهما. ويرجع بعض المؤرخين هذا الاختلاف إلى سحب صلاح الدين الأيوبي تأييده لبني غانية المطالبين

بعرش المرابطين وذلك لحاجة صلاح الدين إلى مساعدة الموحدين خاصة بأسطولهم في حربه ضد الصليبيين في المشرق، ولهذا أصبح قراقوش عدواً ليحيى بن غانية (الميورقي) واشتبك الحليفان السابقان في معركة عُرفت بمعركة محسّن بجبل نفوسة انتهت بهزيمة ساحقة لقراقوش الذي هرب إلى الجنوب فتبعه بن غانية لبعض الوقت ثم تركه وذهب لحصار طرابلس.

لم يتمكن يحيى بن غانية من احتلال طرابلس بسرعة بسبب مقاومة ياقوت عامل قراقوش القوي وللترتيبات الدفاعية التي قام بها عن المدينة، ولكنّ يحيى بن غانية طلب مساعدة بحرية من أخيه عبد الله بن غانية الذي كان يحكم جزيرة ميورقة الأندلسية فزوّده بقطعتين من سفنه حاصر بهما طرابلس من جهة البحر، فمنعت عنها الإمدادات التي كانت تصلها من إفريقية أو من الشرق بحراً مما اضطر المدينة إلى الاستسلام بالأمان. أما عاملها ياقوت فقد أسره يحيى بن غانية وأرسله مقيّداً إلى أخيه في ميورقة سنة 593هـ/1195م وظل سجيناً عنده إلى أن سيطر الموحدون على الجزيرة وقتلهم عبد الله بن غانية سنة 599هـ/1202م. وتم الإفراج عن ياقوت الافتخار الذي ذهب إلى مراكش وعاش فيها إلى أن توفي.

بعد أن استولى يحيى بن غانية على مدينة طرابلس عيّن عليها ابن عمه تاشفين بن غازي وذهب هو للاستيلاء على جبل نفوسة وطرد قراقوش منه الذي انسحب إلى ودّان، وهناك وبمساعدة من أعدائه عرب بني دبّاب تمّ أسره وقتله مع أحد أبنائه في سنة 609هـ/1212م.

ترك قراقوش ابناً آخر كان مشهوراً بالشجاعة والقوة البدنية انضم إلى الموحدين ثم فرّ منهم إلى فزّان وأشعل نار تمرد هناك، وتمكّن ملك كانم سنة 656هـ/1258م من قتله فعاد السّلم إلى الإقليم، وأصبحت فزّان منذ هذا التاريخ تابعة لملك كانم حتى القرن السابع الهجري/ الرابع عشر الميلادي.

لقد أدى مجيء قراقوش وإبراهيم بن قراتكين إلى الفوضى والاضطراب في الأراضي الليبية، وزج بها في حروب استمرت لمدة 40 سنة، ولم يترك قراقوش وراءه من ذكر سوى قلعة قرقارش غربي مدينة طرابلس والتي أصبحت الآن اسماً لحي من أحيائها.

بنو غانية في طرابلس :

عقب الانتصار الذي أحرزه يحيى بن غانية (الميورقي) على حليفه السابق قراقوش في معركة محسّن، تمكن من السيطرة على طرابلس وإفريقية لمدة عشر سنوات بدون منازع، وأعلن خضوعه للخلافة العباسية، وأخذ يوطد حكمه على جبل نفوسة، وهناك علم بأن الخليفة الموحدي الناصر قد زحف بقواته على إفريقية سنة 601هـ/1203م. وقد استغل الطرابلسيون هذه الفرصة وثاروا ضدّ حكم ابن غانية وطردوا الحاكم الذي عيّنه ابن غانية عليها، فزحف على طرابلس ودمّرها. وقد لاحظ الرحّالة التجاني الذي زار مدينة طرابلس في بداية القرن السابع الهجري الدمار الهائل الذي حلّ بالمدينة وأبدى أسفه على ذلك.

وقد تمكّن الموحدون من هزيمة يحيى الميورقي سنة 602هـ/1205م بالقرب من قابس، ولكنه تمكّن من الهروب إلى الشرق. واختار الخليفة الناصر لولاية طرابلس عبد الله بن إبراهيم بن جامع وهو من المخلصين للموحدين. ثم أرسل الخليفة الناصر أخاه إسحاق لمطاردة ابن غانية وأنصاره،

فاستولى في طريقه على جبل نفوسة ووصل حتى منطقة سرت.

أخذ يحيى بن غانية يشنّ حرب عصابات خاطفة ضدّ الموحدين، متخذاً من منطقة فزّان وبالذات غدامس وودان مقراً يشنّ منه حملاته. ففي سنة 621هـ/1224م هاجم الموحدين في إفريقية ولكنه هُزم. وقد شملت منطقة عملياته من حدود مصر حتى سجلماسة، وكان جيشه يتكون من المرتزقة والمغامرين، ولكنه قتل قرب مليانة سنة 633هـ/1235م، وبموته انتهت أسرة المرابطين، وتحطمت قبيلة صنهاجة، وتشتت شملها بسبب هذه الحروب المستمرة.

طرابلس والحفصيون :

ظلت طرابلس مدة نصف قرن تقريباً تحت حكم الموحّدين. ولما انقسم المغرب العربي إلى ثلاث وحدات سياسية إثر انهيار السلطة المركزية لدولة الموحدين وحكم إفريقية بنو حفص، آلت طرابلس بحكم التبعية للموحدين إلى حكم الحفصيين الذين امتدت دولتهم من طرابلس شرقاً حتى تلمسان غرباً.

لا يُعلم على وجه التحديد عدد الحكام الحفصيين الذين تولوا حكم طرابلس، ولكن في سنة 639هـ/ 1242م دبّر أبو عبد الرحمن يعقوب الهرغي الذي كان يتمتع بنفوذ كبير في طرابلس مشاكل في المدينة ضد الإدارة الحفصية بحجة أن الأمير الحفصي قتل صديقه الجوهري الذي كان وزيراً للحفصيين، ولكن الطرابلسيين خشوا نقمة السلطان الحفصي ولذلك رفضوا عصيانه وقتلوه وأبلغوا الحفصيين بهذا.

تولى طرابلس أبو إسحاق محمد بن عيسى الهنتاتي 645-684هـ/ 1247-1285م، وفي عهد هذا الوالي قام أحد المتمردين - واسمه أحمد بن مرزوق أبو عمارة وأصله من بجاية وكان يشتغل خياطاً - مُدّعياً في البداية أنه الفاطمي المنتظر، وأيّدته قبيلة المعقل أحد فروع بني هلال، ثم ذهب إلى طرابلس ونزل على قبيلة ذبّاب العربية، وهناك ادعى أنه الفضل بن الواثق المستنصر الحفصي، الذي كان قد قتله السلطان الحفصي، وسانده شيخ قبيلة ذبّاب ضرغام بن صابر بن عسكر وجمع له العرب وزحفوا على طرابلس لاحتلالها، ولكن الوالي أبا إسحاق الهنتاتي قاومهم بشدة وأفشل هجومهم، فاتجهت جموع ابن أبي عمارة إلى نفوسة وغريان ونفزة وفرض عليها المغارم، ثم إلى قابس حيث بايعه حاكمها عبد الملك بن مكي سنة 683هـ/1284م وأرسل معه بني كعب بن سليم وزحف على توزر وقفصة وأخيراً استولى على تونس. ورغم سيطرة هذا الدّعيّ على أغلب إفريقية وإجباره السلطان الحفصي على الهروب من تونس، فإنه في نهاية الأمر تمت هزيمته وقتله سنة 683هـ / 1284م.

ظلت قبائل بني هلال وبني سليم وغيرها من القبائل الأخرى مصدر تهديد لمدينة طرابلس، وكانت تهبّ لمساندة كل مدّع للحكم أو مغامر لتحقيق أغراضه شريطة أن يتوفر لديه المال.

وعندما كثرت تعديات هذه القبائل قاد الأمير الحفصي أبو زكريا يحيى سنة 685هـ/1286م حملة تأديبية ضد إقليم طرابلس. وعندما وصل إلى مكان يُعرف بالأبيض جاءته قبائل الجواري والمحاميد وآل سالم وعرب برقة لتعلن خضوعها له، ثم تقدم إلى مصراته ولكنه اضطر إلى العودة إلى تونس نظراً لهجوم قام به حاكم تلمسان ضدّ بجاية. ولكن هذا الأمير الحفصي قُتل في تونس. وهكذا رجعت حالة الاضطرابات من جديد لطرابلس، ولكن هذه المرة بتحريض من ملك أراغون.

استغل ملك الأراغون في برشلونة ظروف سقوط دولة الموحدين ومقتل آخر ملوكهم أبي دبّوس سنة 668هـ/1269م ولجوء كثير من أقربائه، ومنهم ابنه عثمان، إلى برشلونة ورحّب بهم هذا الملك الأراغوني. ولما كان الأمير عثمان يحلم بإعادة ملك أبيه فإنّه رغبة من الأراغونيين في الانتقام من الحفصيين وافقوا على تزويده بالسفن وبعض الجنود وبما يلزم، وأطلقوا سراح شيخ قبيلة الجواري مرغم بن صابر الذي كان قد أسره القشتاليون سنة 684هـ/ 1285م عندما احتلوا جربة وجاء هذا الشيخ لنجدة الجزيرة ونقلوه إلى صقلية حيث ظل أسيراً لديهم حتى سنة 689هـ/1290م. وذهب الأمير عثمان بن أبي دبّوس والشيخ مرغم بن صابر في سفن الأراجونيين وحاصروا طرابلس بالجند المسيحيين وبعض العرب الذين جمعهم الشيخ مرغم، ولكن هذه الحملة فشلت نظراً لشدة مقاومة المدينة. ولهذا رجعت السفن الأراجونية من حيث جاءت. أما الأمير عثمان والشيخ مرغم فقد ذهبا إلى جمع بعض الأموال من القبائل العربية، وتمّ الاعتراف بعثمان كأمير على عرب الجواري، وحاول الاستيلاء على تونس ولكنه فشل في ذلك فذهب إلى المغرب.

كانت طرابلس تمثل أهمية كبيرة بالنسبة للحفصيين باعتبارها جبهة أمامية لهم على حدودهم الشرقية. ففي سنة 610هـ/1217م عندما جاءها الوالي أبو محمد عبد الواحد بن أبي حفص أمر ببناء سور حولها عُرف بالسّتارة لحماية المدينة. ويقول التجاني الذي زار طرابلس في 1307/12/14م/707هـ "إن الطرابلسيين كانوا معتنين بأسوار المدينة وقد رأيتهم قد شرعوا في حفر خندق متسع يرمون أن يصلوه بالبحر من كلا جانبي البلد". أما شوارعها " فلم أر أكثر منها نظافة ولا أحسن اتساعاً واستقامة وذلك أن أكثرها تخترق المدينة طولاً وعرضاً. وفي الأسوار أبواب عديدة يذكر منها الباب الأخضر وباب الستارة ثم باب هوّارة وباب البحر".

ويقول التجاني كذلك عن طرابلس: "... لما أشرفنا عليها كاد بياضها مع شعاع الشمس يغشى الأبصار فعرفت بصدق تسميتهم لها بالمدينة البيضاء".

ويذكر لنا التجاني أنّ بالمدينة العديد من المساجد والساحات، وأشار إلى وجود القوس الرُّوماني والمواجل والأضرحة والمدارس مثل المدرسة المستنصرية وهي أجمل هذه المدارس وكان قد بناها الفقيه أبو محمد عبد الحميد بن أبي البركات بين سنتي 655-658هـ/1257-1259م وتقع بالقرب من القوس الرُّوماني.

وقد اشتهر بطرابلس العديد من العلماء منهم التجاني وأبو إسحاق وإبراهيم الأجدابي الذي عاش بطرابلس وله مؤلفات في النحو والفقه وغيرها، وكذلك أبو فارس عبد العزيز بن عبد العظيم بن عبيد وهو عالم في الشريعة الإسلامية وقد وُلد في طرابلس سنة 639هـ/1241م وتلقى التعليم عن الفقيه الطرابلسي أبي موسى عمران بن معمر وعلى يد الفقيه أبي العباس بن عيسى العماري الذي كان قاضياً بطرابلس.

ومن مشاهير تاجوراء - وهي قرية شرقيّ طرابلس - الفقيه أبو العباس أحمد عبد السّلام الأموي، وهو عارف بالتاريخ والأدب وتوفي سنة 709هـ/1309م، وكذلك الشريف أبو عبد الله محمد الحسيني وله معرفة في الكيمياء. توفي في طرابلس سنة 652هـ/1254م.

استمر الحكم الحفصي لطرابلس وتوابعها، وكان يتأثر بالأحداث والتقلبات السياسية والإدارية

في مقر حكم الحفصيين في تونس أو غيرها، فنرى إنه في سنة 707هـ/1307م مرّ الأمير الحفصي أبو يحيى زكريا اللحياني على طرابلس في طريقه إلى الحج، وقد مكث في المدينة لمدة سنتين 707 - 709هـ/ 1307 -1309م عمل فيهما على كسب تأييد القبائل العربية المحيطة بطرابلس ومنها قبيلة الجواري، ثم واصل رحلته إلى الحج. وخلال هذه المدة توفي السلطان الحفصي وخلفه ابنه أبو البقاء خالد، ولكن الأمير أبو بكر حاكم قسنطينة عارض اختياره، وأثناء ذلك عاد الأمير اللحياني من الحج وطالب هو الآخر بحقه في السلطنة الحفصية، وزحف بجند تم تجنيدهم في طرابلس على تونس واستولى على السلطة وأصبح سلطاناً في سنة 711هـ/1311م. غير أن منافسه الأمير أبا بكر أمير قسنطينة تمكن من السيطرة على المغرب الأوسط، وفي نفس الوقت تخلى بنو ذبّاب وبنو عوف عن تأييد السلطان اللحياني مما أضعف موقفه أمام منافسه، وفي نفس الوقت كان هذا الأمير قد أصبح شيخاً مسناً لا يقوى على المتاعب ولذلك قرر التخلي بنفسه عن السلطنة الحفصية في تونس لابنه أبي ضربة والاستقرار في طرابلس.

جمع السلطان أبو يحيى اللحياني أمواله في سنة 717هـ/1317م والتي يقدرها المؤرخ التونسي ابن أبي دينار بعشرين قنطاراً من الذهب عدا الفضة والأحجار الكريمة، أما ابن خلدون فيقول: "في بداية 717هـ/ 1317م نفض من الخلافة فجمع الأموال والذخيرة وباع ما كان بمودعاتهم من الآنية والفرش والمتاع حتى الكتب التي كان الأمير أبو زكريا الأكبر جمعها واستجاد أصولها ودواوينها أخرجت للوراقين فبيعت، فجمع من ذلك قناطير من الذهب تجاوز العشرين قنطاراً وجوالقين من حصى الدّر والياقوت".

استقر السلطان أبو يحيى اللحياني في طرابلس لبعض الوقت، وأرسل أحد أعوانه وهو أبو عبد الله بن يعقوب يساعده هجرس بن مرغم شيخ الجواري من ذبّاب بجيش تمكن به من السيطرة على برقة، واستخدم آل سليم وآل سليمان من قبيلة ذبّاب، وقد عاد هذا الجيش إلى طرابلس بعد أن سيطر على شرق ليبيا.

ولما رأى السلطان اللحياني أن وضع ابنه أبي ضربة لم يستقر في تونس أمام منافسه الأمير أبي بكر، قرر ترك طرابلس والرحيل إلى مصر، فاستأجر ست سفن مسيحية حمّل عليها ثروته وأهله، وأبحر إلى الإسكندرية التي وصلها في عهد السلطان محمد قلاوون الذي رحّب به، وقد عاش هناك إلى أن توفي سنة 728هـ/ 1327م. وكان قبل رحيله من طرابلس قد عيّن عليها صهره أبا عبد الله محمد بن أبي عمران. وخلال الصراع حول العرش الحفصي في تونس ظلت طرابلس مستقلة تحت حكم محمد بن أبي عمران. لكنّ حكم محمد بن أبي عمران انتهى سنة 724هـ/1324م عندما اضطر إلى مغادرة طرابلس تحت ضغط سكانها نظراً لظلمه وظلم أحد مساعديه وهو المعروف بالبطيسي الذي قتله السكان بسبب سوء معاملته لهم، وقد قتل في هذه الحوادث قاضي المدينة كذلك.

بنو ثابت (أو بنو عمّار) في طرابلس 725-803هـ/1324-1400م :

بعد فرار الوالي محمد بن أبي عمران سنة 725هـ/1324م من طرابلس، تولى الحكم محمد بن كعبور ولكنه اغتيل، وتولى الإدارة سعيد بن طاهر المازوقي يساعده أبو البركات بن أبي الدنيا. وعندما توفي المازوقي خلفه ثابت بن عمّار، وقد اغتيل ابن عمّار على يد قبيلة زاكوغة. وقد سادت

هذه الفترة الاضطرابات وعدم الاستقرار في طرابلس حتى سنة 727هـ/ 1326م عندما تم اختيار محمد بن ثابت بن عمّار حاكماً على طرابلس الذي تمكّن من فرض الأمن والاستقرار على الإقليم.

حكم محمد بن ثابت طرابلس لمدة 18 عاماً، وقد عاش حياة عادية كتاجر وليس والياً. وقد عامل السكان معاملة حسنة وتعاون مع السلطان الحفصي في تونس. وعندما أطاح المرينيون في عهد سلطانهم أبي الحسن سنة 748هـ/1347م بالأسرة الحفصية في تونس، اعترف محمد بن ثابت بالحكم المريني والتبعية له.

خلال السيطرة المرينية على تونس ظلت طرابلس شبه مستقلة عنها، وتولى الحكم في الإقليم ثابت بن محمد الذي خلف والده سنة 748هـ/1347م. وقد أدار طرابلس بطريقة تختلف عن والده، فقد أحاط نفسه بحاشية مميزة، وفي عهده حدث هجوم من جنوة على مدينة طرابلس قاده قائد البحرية الجنوي فيليب دوريا سنة 755هـ/1354م. كانت العلاقات التجارية بين طرابلس والإمارات الإيطالية تسير سيراً عادياً، ويتردد التجار على ميناء طرابلس دورياً كما تشير المصادر. وكان الإيطاليون يعرفون المدينة ووضعها العسكري والاقتصادي، وقد لاحظوا غناها التجاري وضعف حمايتها العسكرية، لذلك فكّروا في شنّ غارة عليها من أجل السلب والنهب. فجاءوا إلى مدينة طرابلس بجيش، مختفين في شكل تجار، وانتشروا في المدينة نهاراً، وأثناء الليل شنّوا غارة عليها وتسلقوا الأسوار وبدءوا بقتل الناس الذين فوجئوا بما حدث. ورغم المقاومة الشديدة سيطر الجنويون على طرابلس. أما أمير المدينة ثابت بن محمد فقد تمكن من الهرب من المدينة، ولكن تم قتله على يد قبيلة أولاد مرغم من الجواري لسابق ثأر بينهم وبينه. وكانت مدة حكمه ستة أعوام. وقد فرّ اثنان من أبنائه إلى الإسكندرية وبقيا هناك انتظاراً لتجلي الموقف في طرابلس وتطور الأحداث.

قام الجنويون بأسر العديد من الطرابلسيين والاستيلاء على البضائع والسفن التجارية الراسية في الميناء. وقدرت هذه البضائع بمليون وثمانمائة فيورين ذهباً وسبعة آلاف أسير. وقد تدخل في دفع فدية هؤلاء أمير قابس أبو العباس أحمد بن مكي، فاشترط عليه الجنويون 50 000 من الذهب العين، فأرسل ابن مكي إلى السلطان المريني أبي عنان ثم اضطر إلى جمعها من أهل قابس وبلاد الجريد والحامّة ومن عنده، ودفعها إلى الجنويين الذين رحلوا عن طرابلس . وقد أرسل السلطان أبو عنان فيما بعد الفدية التي طلبها الغزاة إلى ابن مكي وطلب منه إرجاع ما أخذه من الناس إليهم.

احتفظ الجنويون بطرابلس لعدة أشهر إلى أن استلموا الفدية من ابن مكي صاحب قابس ثم انسحبوا إلى بلادهم، وظلت السلطة في طرابلس لابن مكي الذي اعترف بالسيادة العليا للمرينيين حتى سنة 766هـ/1365م وهو العام الذي خلفه فيه ابنه عبد الرحمن على الحكم.

عندما عادت السيادة الحفصية على تونس سنة 771هـ/1369م قام أبو بكر بن محمد بن ثابت الذي كان لاجئاً بالإسكندرية فاستأجر سفناً شحنها بالجند وحاصر بها طرابلس، وقد عاونه بعض العرب من القبائل القريبة من المدينة، ثم تمكن من اقتحامها واعترف بالسيادة الحفصية وأرسل الهدايا إلى السلطان الحفصي ودعا باسمه في خطبة الجمعة. وظل الحال على هذا المنوال حتى وفاته سنة 792هـ/1389م .

آل الحكم بعد وفاة أبي بكر بن ثابت إلى ابن أخيه علي بن عمّار، ويبدو أنّ خلافاً حدث حول

توليه السلطة، فكان الوالي المتوفى أبو بكر قد ترك ابناً صغيراً يسمى يحيى، وكان قائد الجيش قاسم بن خلف الله يرى أن يتولى الولاية هذا الابن الصغير ولذلك أبعد علي بن عمّار قائد الجيش عن طرابلس وأرسله إلى مصراتة، ثم طلب منه قائد الجيش السفر لتأدية الحج فتم ذلك له وفي الإسكندرية قابل قاسم بن خلف الله أحد أعوان سلطان تونس ومن هناك ذهب الاثنان معاً إلى تونس حيث قابلا السلطان الحفصي وأقنعاه بالإطاحة بعلي بن عمّار، فأرسله السلطان على رأس قوة بصحبته ابن السلطان أبي حفص عمر.

فرض الجيش الحفصي حصاراً طويلاً استمر سنة كاملة، وصمد ابن عمّار بعناد وشجاعة في وجه الجيوش الحفصية وحلفائهم العرب مما اضطر الجيش الحفصي إلى العودة إلى تونس سنة 793هـ/ 1393م.

استطاع علي بن عمّار أن يحتفظ باستقلال طرابلس عن الحفصيين في تونس، ولكنه اضطر إلى أن يتحالف مع صقلية ضدّ الحفصيين. وكان ملوك صقلية يسعون دائماً إلى السيطرة على الشاطئ المقابل لهم من جهة إفريقية بعد طردهم من جربة سنة 735هـ/1334م. ولهذا جرت اتصالات بين ابن عمّار والملك مارتينو ملك صقلية انتهت بأن تمّ رفع علم صقلية فوق طرابلس. وتم فعلاً لرسول ملك صقلية الاستيلاء على جربة وطرابلس واحتفظ بهما حتى سنة 802هـ/1399م، وهو نفس العام الذي استعادهما فيه سلطان تونس وطرد ابن عمّار وعيّن بدلاً منه أبابكر بن ثابت ثم عزله وعيّن قائداً من عنده يديرها مباشرة. وهكذا انتهى حكم أسرة بني ثابت لطرابلس والذي استمر لحوالي 78 سنة.

احتفظت الدولة الحفصية طوال عهد السلطان أبي فارس عبد العزيز (796 - 838هـ/ 393 - 1434م) بطرابلس، ثم قامت ثورات في أماكن متفرقة ضدّ السلطة الحفصية بسبب تحريض ما يسمى بالمرابطين أو الصوفيين. وقام في طرابلس أحد هؤلاء بتمرد ضدّ السلطة الحفصية ويسمى ابن أبي سانونة، وقد قتله قائد طرابلس نبيل بن أبي قطاية.

وتتحدث المصادر التاريخية أن السلطان الحفصي قام سنة 855هـ/ 1451م بحملة في إقليم طرابلس من أجل جباية الضرائب. وفي خريف 861-862هـ/1456-1457م خرج السلطان مرة أخرى وبعث وزيره إلى طرابلس حيث تمّ استبدال قائد طرابلس المسمّى ظافر بآخر اسمه رضوان. ومن طرابلس واصل مسيره حتى منطقة تاورغاء، وعند رجوعه إلى طرابلس ولّى أبا النصر رجاء الخير قائداً أعلى على طرابلس.

وعندما انهارت السلطة المركزية في الدولة الحفصية وانفصلت طرابلس عنها، أصبح لطرابلس مجلس شورى يرأسه شيخ كان اسمه سيدي منصور، وقد بويع كأول ملك مستقل على طرابلس تحت حماية ملك تونس، ولكنه قتل سنة 877هـ/ 1472م. ثم خلفه الشيخ يوسف الذي توفي بسبب مرض الطاعون سنة 885هـ/1480م. ثم تمت دعوة الناس إلى اجتماع عام بالمسجد الكبير حيث تم اختيار الأمير مامي بالإجماع، وقد خلف مامي سنة 898هـ/ 1492م الشيخ أبو بكر عبد الله الذي وصفته المصادر الأوروبية بأنه كان شيخاً تقياً ورعاً صالحاً متعصباً لدينه.

الإسبان وفرسان القدّيس يوحنّا في طرابلس:

ساعدت الأجواء السياسية والعسكرية التي كانت سائدة في أوروبا خاصة في شرقها وغربها

على تطور الأحداث على طول الساحل المغربي. فنرى مثلاً أن حروب العثمانيين ضدّ الدولة البيزنطية قد انتهت بفتح القسطنطينية سنة 857هـ/1453م وبدء ضغط العثمانيين على شرق أوروبا، وكذلك فإن حروب الاسترداد الإسبانية التي اتصفت بنزعة صليبية كانت قد انتهت بالسيطرة على غرناطة آخر المعاقل الإسلامية في الأندلس، سنة 898هـ/ 1492م.

وقد نتج عن طرد المسلمين من إسبانيا ومن صقلية ما أصبح يعرف بالجهاد البحري (القرصنة البحرية عند الأوروبيين)، وذلك عندما أخذ هؤلاء المسلمون المطرودون من الأندلس يقومون بغزوات ضدّ السواحل الإسبانية. وكذلك قرّر الملكان الإسبانيان فردناند وإزابيلا وبمشورة الكاردينال خمينس أسقف طليطلة ورئيس وزراء الملك فردناند الذي جعل من نفسه داعية لهذه الحروب الصليبية ضدّ مسلمي الأندلس، إرسال حملة بحرية احتلت المرسى الكبير بالجزائر في 1509/03/17م بقيادة الكونت بدرو دي نافارو وعلى وهران في 1510/01/5م وكذلك بجاية. ثم أبحر نافارو إلى جزيرة فافينيانا على رأس قوة بحرية من ثمانية آلاف رجل لينتظر بقية القوة التي سوف يحملها أسطول إلى طرابلس والقادمة من نابولي وصقلية للمشاركة في الهجوم على طرابلس بمشاركة جهود إيطاليين خاصة من صقلية.

غادر الأسطول الإسباني الإيطالي إلى جزيرة مالطة حيث توقف في جزيرة جوزو، وهنا انضم إليه بعض المالطيين كمرشدين لمعرفتهم الجيدة بطرابلس خاصة وبقية موانئ المغرب العربي، وقد تولى هذه المهمة المرشد المالطي جوليانو أبيلا. وقد تكونت الحملة من ستين سفينة وعدد من المراكب المختلفة الأنواع. هذا بالإضافة إلى خمسة سفن مالطية مسلحة. وفي 1510/07/20م غادرت الحملة مالطة فأصبحت تتكون من 120 قطعة بحرية وعلى ظهرها 15000 جندي إسباني و3000 جندي ايطالي من مجموعة المغامرين.

وصلت هذه الحملة يوم الخميس 1510/07/25م وهو يوم القديس يعقوب المقدس جداً عند الإسبان والبرتغاليين، وهذا مما يضفي صفة الصليبية على هذه الحملة. وقد شرح الكونت نافارو قائد هذه الحملة لنائب الملك الإسباني في صقليّة كيفية احتلال مدينة طرابلس والخسائر والغنائم التي حصل عليها من هذه الحرب، فقال: "كان هناك عدد كبير من الموتى بين صفوف العرب وهم من الكثرة بحيث لا تجد موطناً لقدمك إلا فوق الجثث. ويقدر عدد القتلى بين صفوف العرب بحوالي خمسة آلاف، أما الأسرى فهم أكثر من ستة آلاف أما القتلى المسيحيون فكانوا عدداً قليلاً. سيدي... إن هذه المدينة هي أكبر في واقعها مما كنت أتصور، ورغم أن الذين يشيدون بها ويطرونها، يتحدثون عنها حديثاً حسناً، إلا أني أرى أنهم لم يقولوا نصف الحقيقة، سواء فيما يتصل بتحصيناتها أو نظافتها، حتى لتبدو مدينة إمبراطور أكثر منها مدينة لا تنتمي لأي ملك خاص".

وهناك تقارير أخرى كتبت حول احتلال مدينة طرابلس تتحدث عن تفاصيل هجوم الإسبان وحلفائهم وعن الخسائر التي تكبدتها المدينة وعن المقاومة الباسلة التي أبداها السكان خاصة المدافعين عن المسجد الكبير حيث قتل ألفان من العرب. وقد أسر الإسبان شيخ المدينة وأسرته ونقلوه إلى مسينا مع 1400 أسير. وإن الأسرى بيعوا في المزاد العلني بسعر يتراوح بين ثلاثة وخمسة دوكات للشخص الواحد.

استقبل الأوروبيون سقوط طرابلس في أيدي

الإسبان بفرح عظيم. وقد شجع هذا الانتصار الإسبان على دفع مزيد من قواتهم إلى المغرب العربي. ودعا مندوب البابا في بولونيا فرانشيسكو أليدسوي المسيحيين إلى تنظيم مظاهرة كبيرة تعبيراً عن فرحتهم باحتلال طرابلس. وتم تبادل التهاني بين دوق البندقية وملك إسبانيا ونائبه في صقلية، وتمّ إصدار وسام تذكاري بهذه المناسبة.

أما البلاد الإسلامية وخاصة تونس ومصر، فقد عمها الحزن والتأثر العميق لهذه الكارثة، وقد عبّر عنها المصريون في الإسكندرية بحرق الفنادق الإسبانية. وفي تونس كان هناك رأي يقول بأن يُقتل كل المسيحيين هناك، ولكن السلطان منعهم من ذلك.

لقد شجع نجاح الكونت بيدرو نافارو في طرابلس على أن يشنّ هجوماً على جزيرة جربة في 1510/08/28م، ولكنه مُني بهزيمة فادحة حيث فقد أربعة آلاف من جنوده فتحول إلى الهجوم على جزيرة قرقنة ولقي كذلك هزيمة أخرى، فغادر طرابلس بعد أن ترك بها حامية ووصل إلى كابري بجيش هبط إلى أربعة آلاف رجل وأسطول نزل إلى 23 سفينة بعد الهزائم التي أصابته في جربة وقرقنة وضواحي طرابلس.

تكونت في تاجوراء وضواحي طرابلس مراكز مقاومة شعبية تمكنت من فرض حصار قوي حول الإسبان في طرابلس ومنعتهم من التقدم خارج أسوار المدينة حتى تم طردهم نهائياً سنة 1551م.

ألحقت مدينة طرابلس إدارياً مع صقليه التي كان يحكمها نائب الملك الإسباني حتى سنة 1530م حيث تم التنازل عنها إلى هيئة فرسان القديس يوحنا الذين حكموها حتى سنة 1551م. وفي هذه السنة تمكن الأتراك العثمانيون بمساعدة المقاومة الليبية من طرد المحتلين المالطيين وحلفائهم من إيطاليّين وإسبان من طرابلس.

أ.د. إدريس الحرير

جامعة قاريونس

بنـو خـزرون

خزر

فلفول

خزرون

سعيد

- فلفول	400-393
- ورّو	405-400
- خليفة	433-417
- سعيد	446-433
- المنتصر	460-450
- خليفة	488-460
- محمد	488 - ؟
- عبد الصمد	- ؟

بنو ثابت (أو بنو عمّار)

عمّار

ثابت

محمد

1- ثابت	725-756هـ/1324-1355م
2- أبو بكر	771-792هـ/1369-1389م
3- عبد الواحد	792-801هـ/1389-1398م
4- يحيى	801-803هـ/1398-1400م

قائمة حكام فرسان القديس يوحنا بطرابلس
1551-1530

1- غاسباري دي سنجوسا 1531-1530م	Gaspare de Sanguessa
2- برنادينو ماكادو 1532-1531م	Bernardino Macado
3- أوريليو بوتيجلا 1533-1532م	Aurelio Bottigella
4- غارسيا كورتس 1535-1533م	Garzia Cortès
5- جورج سكيلنج 1537-1535م	Giorgio Schiling
6- أوريليو بوتيجلا (للمرة الثانية) 1539-1537م	Aurelio Bottigella
7- هرناندو دي براكامونتي 1544-1539م	Hernando de Breacamonte
8- كريستوفرو دي سوليس فرفان 1546-1544 م	Cristofaro de Solis Farfan
9- جيوفاني لافاليتي 1549-1546م	Giovanni la Valette
10- بيترو نونيس دي هريرا 1551-1549م	Pietro Nunèz de Harrera

المصادر والمراجع

أولاً - المصادر العربية :

- الأنصاري، أحمد النائب : المنهل العذب في تاريخ طرابلس الغرب ، مكتبة الفرجاني، طرابلس 1961.
- ابن الأثير، أبو الحسن علي (630هـ/1232م) : الكامل في التاريخ، ج 9/8، بيروت 1965.
- ابن بطوطة، محمد بن عبد الله (779هـ / 1377م) : تحفة النظار في غرائب الأمصار، تحقيق على الكتاني ط 4، مؤسسة الرسالة بيروت 1985.
- التجاني، أبو محمد عبد الله (708هـ/1308م) : رحلة التجاني، الدار العربية، تونس 1981.
- ابن أبي دينار (1110هـ/ 1699م) : المؤنس في أخبار إفريقية وتونس، تونس 1288هـ/ 1869م.
- ابن خلدون، عبد الرحمن (ت 808هـ/1406م): العبر/ تاريخ ابن خلدون ج 6، مؤسسة الأعلمي، بيروت 1971.
- الزركشي، محمد بن إبراهيم (ت 894هـ / 1488م) : تاريخ الدولتين الموحدية والحفصية، حققه محمد ماضور، تونس 1966.
- العبدري، أبو محمد، (قام بها 688هـ/1289م): رحلة العبدري. تحقيق وتقديم محمد الفاسي، الرباط 1968.
- العياشي، أبو سالم عبد الله (ت 1090هـ / 1679م) : رحلة، 1967.
- ابن عذاري، (712هـ/ 1312م) : البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، تحقيق ج.س.كولان وليفي بروفنسال، بيروت 1983.
- ابن غلبون، أبو عبد الله (ألف كتابه 1732م) : التذكار في ملك طرابلس وما كان بها من الأخبار، القاهرة 1349.
- المراكشي، عبد الواحد (621هـ/1224م): المعجب في تلخيص أخبار المغرب، تحقيق محمد العريان، القاهرة 1963.
- الوزّان، أبو الحسن بن محمد (939هـ / 1532م): وصف إفريقيا ت. عن الفرنسية محمد حجي ومحمد الأخضر، بيروت، دار الغرب الإسلامي 1983.

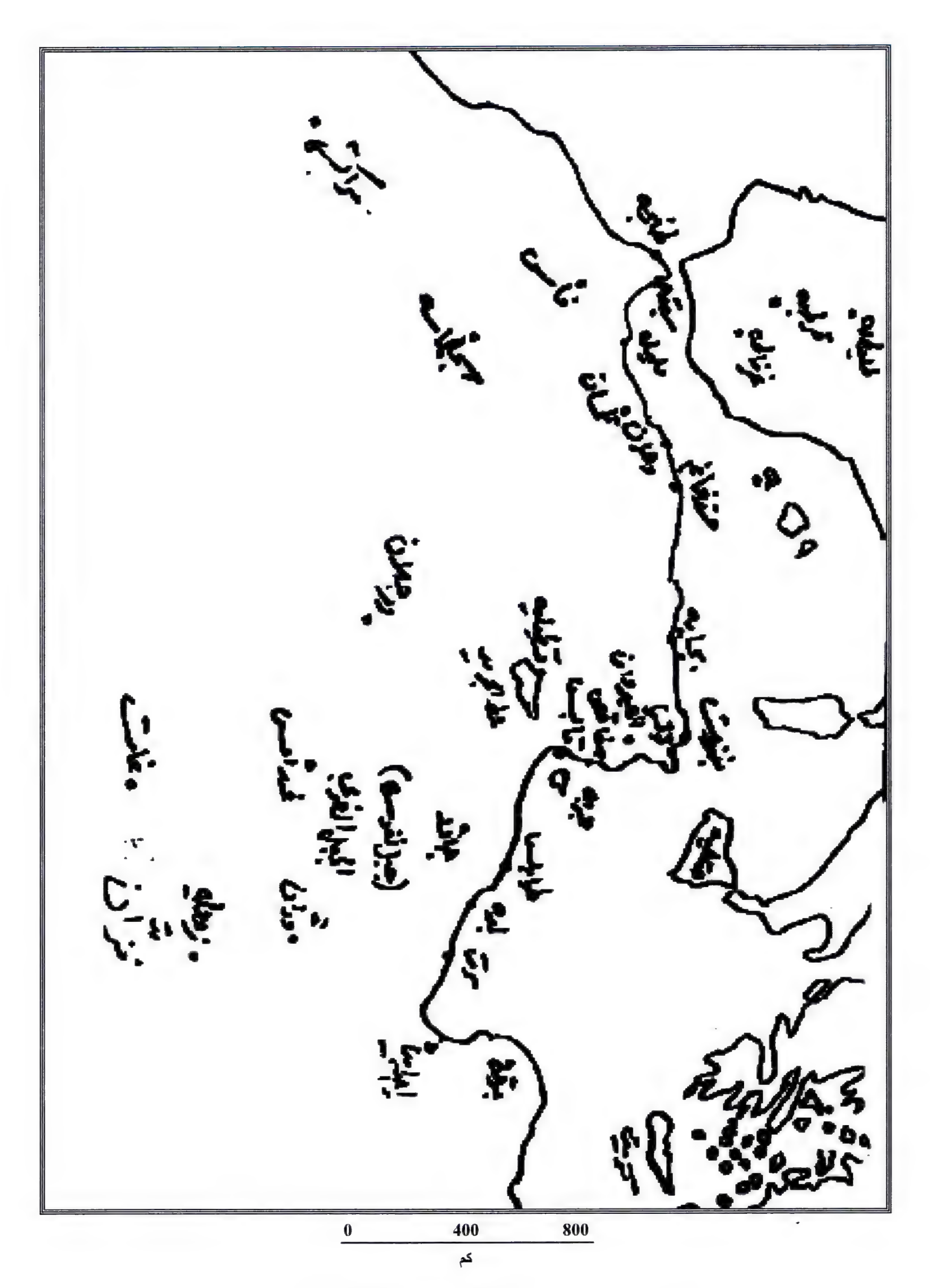
ثانياً - المراجع العربية والمعرّبة :

- برينا، اكستانزيو : طرابلس من 1510- 1850، تحقيق خليفة التليسي، مكتبة الفرجاني، طرابلس 1969.
- التليسي، خليفة محمد : معجم سكان ليبيا، دار الثقافة، بيروت 1973.
- روسي، إيتوري : ليبيا منذ الفتح العربي حتى سنة 1911 ت. خليفة التليسي، دار الثقافة، بيروت 1974.
- روسي، إيتوري : طرابلس تحت حكم الإسبان وفرسان مالطة، طرابلس، ت. خليفة التليسي، مؤسسة الثقافة الليبية، 1969.

- دي أغسطين، هنريكو : سكان ليبيا (طرابلس)، تحقيق خليفة التليسي، دار الثقافة، 1973 بيروت.
- دي أغسطين، هنريكو : سكان ليبيا – برقة، تحقيق خليفة التليسي، الدار العربية، بيروت 1974.
- دي أغسطين، هنريكو : سكّان برقة – إثنوغرافية، تحقيق إبراهيم المهدوي، جامعة قار يونس، بنغازي 1998.
- سالم، السيد عبد العزيز : المغرب الكبير، ج 2 ، دار النهضة، بيروت 1981.
- عبد الحميد، سعد زغلول : تاريخ المغرب العربي، ج 3، منشأة المعارف، الإسكندرية 1998.
- عباس، إحسان ومحمد نجم : ليبيا في كتب التاريخ والسير، دار ليبيا، بنغازي 1968.
- فيرود : حوليات طرابلس .
- فيرو، شارل : الحوليات الليبية، ج 1 ، تحقيق محمد الوافي، مكتبة الفرجاني، طرابلس 1973.
- فنتغروتي كاماللو : إيطاليا في الأحداث البحرية الطرابلسية، تحقيق عمر الباروني، مراجعة صلاح الدين السوري، مركز الجهاد، طرابلس 1988.

ثالثًا - المراجع الأجنبية:

- Brunschvig, R. : La Berbérie Orientale sous les Hafsides, Paris, 1940-1941.
- Freeman G. S. : P-Grenville Calendriers Islamique et Chrétien, Garnet Edition, France, 1995.
- Idris, H. R. : La Bèrbérie Orientale sous les Zirides, Paris, 1962.
- Idris, H. R. : Deux Juristes Kairouanais de l'époque Ziride in Annales de l'Institut. d'Etudes. Orientales, Univ. Alger, XII, 1954 pp.153-155.
- Stanley Lane Poole : The Barbary Corsairs, London, New York, 1890.
- The New Encyclopedia of Islam, New Edition Vol. 1, "Banu Ammar" p.448
- Histoire Chronologique du Royaume de Tripoli de Berbérie, Paris, Librairie Nationale.



0 400 800

كم

المصدر : إدريس الحرير ، الدولة الرسمية ، رسالة دكتوراه ، ص 246.

(ب) الحالة الاقتصادية والاجتماعية

دأب بعض الباحثين على تفسير التطورات الاقتصادية والاجتماعية ببلاد المغرب ابتداء من القرن الخامس الهجري/ الحادي عشر الميلادي، بالهجرة الهلالية تارة، وبالمعطيات السياسية العامة طورا. غير أن المسألة تتحكم فيها عديد العوامل الاقتصادية والاجتماعية، في الداخل والخارج. فقد تفاعلت هذه المعطيات في الحقبة التي تلت الحكم الموحّدي لتؤدي إلى صياغة مجتمع مغربي يتنازعه عاملا الاختلاف والتكامل بين مجالات ثلاثة: البدوي والزراعي والحضري.

وتميزت هذه الفترة على المستوى الاقتصادي بتطور اقتصاد سلعي هش، هيمنت عليه الرأسمالية الناشئة بالمدن التجارية الأوروبية في نقل البضائع وتنظيم المبادلات غير المتكافئة بين المجالين، فنشأت فئة مستفيدة من هذا التوازن الهش، من التجار والوسطاء والفكاكين والعاملين بديوان البحر. وكان لطبيعة هذا الاقتصاد السلعي تأثيره المباشر على البوادي المغربية التي تعرضت لنزيف للمواد الأولية، مما نجم عنه ظهور اقتصاد غزو للقبائل، أضرّ بالفلاحة وبالفلاحين، الذين كانوا بين مطرقة محلة السلطان الجابية وحراية البدو الناهبة لخيراتهم، فأجبروا على التفريط في الأرض. وتعدّ هيمنة الملكيات الكبرى للأراضي البيضاء (الهنشير) وبروز الخمّاسة - وهم عمال زراعيون يتحصلون على خمس الإنتاج - ظاهرة مجسدة لهذا التردي الاقتصادي والاجتماعي.

ما هي إذن مظاهر هذه الأزمات وهذه التحولات الاقتصادية، وانعكاساتها على المجتمع المغربي في آخر العصر الوسيط؟ وهل حصلت بنفس الكيفية في بلدان المغرب الثلاثة، إفريقية والمغربين الأوسط والأقصى؟

أولاً - التحوّلات الاقتصادية ببلاد المغرب :

مثلت الحقبة الموحدية منعرجا هاما في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي المغربي - الأندلسي. فقد عمد المصامدة إلى إعادة طرح قضية الفتح عنوة والفتح صلحا من جديد، والتعامل مع هذه البلاد حسب هذه المنطلقات، فقاموا بإقطاع الأراضي العنوية تارة وأخذ الجباية الثقيلة طورا، مثلما حصل ذلك في مكناسة الزيتون وبلاد إفريقية حيث أجروا نظام المناصفة على أراضي تونس والجريد وقفصة، وأقطعوا الأراضي المهملة وتصرفوا فيها. وقد شهدت الفلاحة والحرف والتجارة تحولات عميقة، سمتها الأساسية تراجع التبادل بين أقطار المغرب والتجارة الصحراوية وازدياد فاعلية العلاقات المتوسطية.

1 - الزراعة :

(أ) نظام الملكية العقارية :

مثلما أعاد الموحدون النظر في القضية العقارية على إثر استيلائهم على بلاد المغرب، فإن فتاوى ابن عرفة تأتي برهانا على أهميّة التحوّلات التي شهدتها الأرياف المغربية إبّان أزمة أواسط القرن الثامن هـ / الرابع عشر م.

- أرض المخزن :

أطلقت على أراضي الدولة تسميات عديدة في

المصادر التاريخية، منها: ربع بيت المال، وأرض العنوة، وأرض الظهير باعتبار أن إقطاعها واستغلالها يقع بموجب ظهير سلطاني، وأرض المخزن، نسبة إلى الدولة، والتفرقة واضحة بينها وبين أملاك السلطان التي تسمّت: خالصة السلطان، الأملاك السلطانية، مختص الملك أو مختص الحضرة.

أما عن أصناف الأراضي الخراجية ببلاد المغارب، فقد ذكرت عدة تسميات لعلّ أهمها هي :

- أرض الطبل والوظيف : وهي أن يشتري الأرض بشرط أداء عليها مستمر يؤخذ بعد إحيائها، مثلما هو الأمر بالأندلس.

- أرض الجزاء : وهي الأراضي المحيطة بالمدن الكبرى، وقد أذن الموحدون بإحيائها، على أن تدفع ضريبة الجزاء، في بداية الموسم الزراعي، وذلك مقابل الحماية التي يؤمنها المخزن لهذه العملية.

ولئن استمرت الأراضي الخراجية (وخصوصا أرض الجزاء) على دفع وظيف محدد مقابل استغلالها، منذ بداية العهد الموحدي وإلى حدّ أواسط القرن الثامن هـ/ القرن الرابع عشر م، فإنّ وضعيتها القانونية شهدت تطورا بطيئا، تمثل في تحوّلها من أرض حوز إلى إمكانية تملكها، مثلما أقر بذلك ابن عرفة. ومن الجلي أيضا أن مؤسسة "دار الجزاء" التجأت بعد أواسط هذا القرن إلى إعادة مسح هذه الأراضي.

وقد عمدت السلطة المخزنية إلى التفريط في هذه الأراضي لأسباب عدّة، منها: رغبة المستغلين لها في التملك، وارتفاع كراء الجزاء، وكثرة الجوائح، والخوف من غارات البدو، وبالتالي من سوء استغلال هذه الأراضي.

وقد تجسد أهم تطور في بداية تملك المكترين للأراضي الخراجية (أرض الحكر والجزاء أو غيرها) بطريقة تدريجية، وفي تراجع أملاك الدولة، وذلك بعد أن تمكّن المخزن الموحّدي في حقبة أولى من الاستيلاء على أراض كثيرة حول المدن الكبرى، ومن انتزاعها من القبائل البدوية .وقد وقع إجراء هذه الأراضي التي فتحها الموحدون عنوة على حكم الأراضي الخراجية، فجعلت مناصفة، مثل أراضي تونس ومكناسة الزيتون وقفصة.

ومكنت هذه السياسة الخراجية من استعادة المخزن لملكية الأراضي الشاسعة حول المدن الكبرى، واستغلالها عن طريق الإقطاع والكراء، وذلك بعد فترة تقلص شهدتها على إثر انتشار القبائل الهلالية وتملكها للسهول والبسائط، فيما عجز الزيريون وبنو حماد والمرابطون عن المحافظة على هذه الأملاك في آخر أيامهم، وبالتالي اتسعت رقعة أملاك المخزن وذلك عن طريق التملك والمناصفة والمصادرة.

وإلى جانب تراجع أملاك الدولة، فإن ظاهرة الإقطاع لهذه الأراضي قد ازدادت مقارنة مع الفترات السابقة. وبديهي القول إن الإقطاع العربي الإسلامي يختلف في مظهره وطرقه عن الإقطاع الغربي، إذ تمنح الإقطاعات إلى الأعيان في الحقبة العربية، ويستثمرونها بطريقة غير مباشرة عن طريق الكراء والإجارة. ومنذ العصر الموحدي، اختلفت إقطاعات الجند حسب التراتبية الاجتماعية التالية: كبار الأشياخ، وصغارهم، والوقافون، وعامة الجند. فقد كان كبار شيوخ الموحدين يتحصلون على محرث عشرين شعبة أو ما يعادل 240 هكتارا، فيما يأخذ صغار المشايخ نصف ذلك المبلغ .

وثمة صنف من الجند من غير الموحدين

استأثر بإقطاعات شاسعة، وهم صنف العلوج الذين تولوا في العواصم الثلاث (تونس وتلمسان وفاس) مهام الحرس السلطاني وقيادة الجيوش والمحلات. ولنا نماذج دقيقة حول إقطاع قائد العلوج سنة 709هـ/1310م لأرض قرية إبيانة قرب مدينة تونس، بفائدها وعائدها وحكرها وعشرها إحسانا إليه وإنعاما عليه.

كما شمل الإقطاع فئة العلماء والصلحاء والشرفاء ومشايخ البدو، وقد ساعد الإقطاع على استقرار المجموعات البدوية وتحولها تدريجيا من الغزو إلى الاشتغال بالزراعة. ومنحت هذه الإقطاعات بطريقة أشبه ما تكون بوراثية للقبائل المخزنية.

وعلى إثر هزيمة أبي الحسن المريني، استطالت أيدي الكعوب على البلاد "وتقاسموها أوزاعا، وأقطعهم أمراء الحضرة السّهمين في جبايتها، زيادة على ما غلبوا عليه من ضواحيها وأمصارها، استتلافا لهم على المظاهرة وإقامة الدّعوة والحماية من أهل الثغور الغربية".

وفي الجملة مثل الإقطاع وسيلة ناجعة لتحكم السلطان في القبائل واحتوائها. فعبارة توبة الأعراب تعني بداية اندماج القبيلة واستقرارها. وسواء عنى القبائل أم المزارعين، فإن الإقطاع كان بالأساس إقطاع انتفاع، أو إمتاع، ولكنه كثيرا ما تحول بفعل تقادم التعمير والغراسة إلى إقطاع تمليك. فقد ذكر المغيلي في هذا الصدد : أرض مخزن يقطعها السلطان لبعض أجناده إمتاعا، فيأتي قوم ويغرسون فيها ويقطعون على الجنان وظيفا يسمى بنصف الأثمن. والعادة جارية أن السلطان يحب من يعمر بالغراسة ولا ينكر ذلك من يفعله.

وكما تتحول هذه الأراضي إلى إقطاع تمليك وذلك برغبة السلطان نفسه، فإن المنتفع بأرض الجزاء بإفريقية أو أرض القانون في المغربين الأقصى والأوسط، يمكنه التصرف في هذه الأراضي وذلك بعد دفع غرامة معلومة.

ويبدو أن الحاجة إلى تعمير الأراضي المهملة القريبة من المدن هي المفسّرة لجواز المشرّعين لتنامي هذه الظاهرة. ولئن فرّط المخزن في هذه الأراضي إقطاعا، فإنه سعى من جهة أخرى إلى تملك الأراضي المهملة. من ذلك ما حصل عهد أبي فارس عبد العزيز الذي استرجع الضياع الأغلبية السابقة من أيدي الأعراب (ضيعة سحنون وعبد الرحيم الربعي) وأعاد استغلالها وإحياءها، حتى بلغ الرّيع المستخرج منها عدة آلاف من الدنانير.

وفي الجملة، شهدت بلاد المغرب مدّاً وجزرًا في حركة تعمير الأرض، وتراوحت أملاك الدولة بين التراجع والارتجاع، وذلك نتيجة عوامل عديدة، أهمّها المعطى السكاني، ذلك أن تتالي الأوبئة قد فلّ في عضد الزراعة. ذكر الحسن الوزان في هذا الخصوص. "أن بادية باجة شاسعة الأطراف وافرة الإنتاج، إلا أنّ عدد الناس فيها لا يكفي لزرع الحقول، فيعمدون إلى الأعراب لزرع جزء كبير منها". وهكذا أضحت البوادي خزانا بشريا هاما لإعادة تعمير الأراضي .

- الملكية الخاصة : يعدّ امتلاك الضياع الشّاسعة ظاهرة محدودة وقتذاك، ذلك أن استثمار الأموال في اشتراء العقارات لم يكن أمرا مربحا، ما لم يتوفر الأمن والاستقرار والعمال الزراعيون المتخصصون في البستنة وأسواق تجاريّة قادرة على استيعاب الإنتاج الزّراعي.

والسائد في تلك الحقبة هو الملكيات الصغرى والمتوسّطة حول المدن، وكان لأغلب سكان مدن تونس وبجاية وتلمسان وفاس وغرناطة

بساتين وأجنة صغيرة، يعتمدون عليها كمصدر ثانوي للرزق ويتحولون إليها للراحة والنزهة، إذ كانت مزودة بأبراج، وهي منازل مرتفعة الجدران ومحصنة، ذات مدخل واحد.

واقترن شراء العقارات وحيازتها إلى حد كبير بالثراء الذي تميّز به كبار التجّار وبالجاه والنفوذ اللذين كانا بيد العلماء وقواد الجيش وأرباب المخزن من موحّدين وأندلسيّين وعلوج. وقد عمد بعض هؤلاء إلى مصادرة الثروات أثناء فترات الأزمة السياسيّة والاجتماعيّة، مثلما تشير إليه كثرة النّوازل المتعلقة بالغصب في الأرياف المغربية وقتذاك، وخصوصا نوازل المغيلي بالمغرب الأوسط.

- أرض الحبس : اقتضى مناخ الأزمة السّائد، انتشار الوقف على الأبناء، حماية للأرض من التعديات والتّقسيمات، أو الوقف الخيري الذي له مبررات عديدة مثل مواساة الفقراء وتوفير المداخيل اللازمة للمدارس والزوايا والرّباطات وتيسير التعليم وفداء الأسرى وغيرها. وإذ كان الحبس الخاصّ خاضعا لإدارة ناظر الحبس، فقد أشرف على الحبس العام مدير الحبس العمومي أو صاحب الحبس الكبير. وقد ينتقل الحبس الخاص إلى عام، عندما تنقرض الأسرة المستفيدة منه. على أن الأوقاف العامّة على الأسوار والحصون والمدارس والزّوايا والمنشآت المائية تعرّضت في أحيان كثيرة إلى الإهمال وسوء الاستغلال، فضلا عن النّزاعات العديدة.

وبديهي القول إن وثائق الأحباس تأتي شاهدا على تطوّر الملكيّة العقاريّة وكيفيّة انتقالها من جيل إلى آخر، وعلى سيرورة الأسرة المغربية، ولنا نماذج عن ذلك في إحدى القضايا التي تخص أسرة الفقيه الفاسي أبي الحسن بن عشرين، وقد تعقدت، حتّى بلغ عدد الرسوم 18، ابتداء من الرسم الأول سنة 726هـ / 1325م إلى حد الأخير سنة 791هـ/1389 م.

وتزامن هذا المثال مع فترة عرفت فيها الأحباس بفاس تطورا نوعيا ابتداء من القرن الثامن للهجرة وذلك بعد أن كانت نادرة في القرون السابقة، حسب شهادة العمري، إذ كتب يقول: ولكن الأوقاف عندهم على عظمة سلطنة بني عبد المؤمن والمرابطين قبلهم قليلة.

ونتبيّن من خلال الأحباس على رباط المنستير مرحلتين للتطوّر الحاصل في شأنها :

- الأولى في مطلع القرن السادس هـ / الثاني عشر م، وقد شهدت إعادة تعمير للغابة، وانتقال من الأحمية إلى الأحباس.

- الثانية سنة 760هـ / 58-1359م، لمّا رفض "سكّان البلد" تحبيس الدور بالمنستير على الرباط والمرابطين، مجسّدين بذلك الفصل بين مؤسسة الحصن - الزّاوية والمدينة الناشئة. ويتعيّن أن نترقب سنة 825هـ/1422م كي يقوم شيخ الرباط محمد بن أبي زيد بدور هام في إعادة هيكلة المؤسّسة وتنظيمها، مثلما تشير إليه وثيقة تحبيس هنشير ابن منصور على الرباط، وقد انتصب هذا الهنشير مكان قرية ميانش ومجالها.

(ب) الماء والري :

أولت الحضارة العربية عموما والمغربية خصوصا عناية فائقة للماء، مثلما تبين ذلك المصنفات الوارد ذكرها في هذا الشأن، من كتب الفلاحة وغيرها والمآثر المتبقية للمنشآت المائية. فقد استقرت القرى والمدن قرب العيون والبحيرات والأودية، واقترن تطورها واندثارها أحيانا بقضية الماء. كما انتصبت على طول الطرقات الكبرى منشآت مائية مختلفة، توفر الماء للمسافرين

والجيوش. ولئن كلف عبد المؤمن بن علي 12 ألف رجل لحفر آبار على طول الطريق الرابط بين مراكش وإفريقية، فإن أبا الحسن المريني أنشأ مصانع الماء والسقايات، وأوصل الماء إلى مدينة سلا وتلمسان، وشرع في ترميم المنشآت المائية بمدينة تونس.

وفي هذا الصدد، يعدّ ترميم الحنايا سنة 666هـ/1267م، مع إضافة قسم باردو، من رأس الطابية إلى القصبة أهم إنجاز مائي بمدينة تونس. وفي القرن التاسع هـ/الخامس عشر م، قام أبو عمرو عثمان بجلب الماء إلى تونس من القناة الباطنية المسماة أم الوطا جنوب المدينة.

ومن المعلوم أن المهندس الأندلسي عبيد الله بن يونس احتفر ساقية باطنية وأجرى الماء إلى مراكش، فكثرت البساتين والجنات. وقد جلب الموحدون من بعدهم الماء إلى قصور مراكش وجوامعها من العيون في سفوح الأطلس، وإلى الرباط من عين غبولة الواقعة على مسافة عشرين كم. وفي العصر المريني، أنشئت على وادي فاس النواعير للري والأرحية .

أما الواحات، فقد تبلور فيها نظام ريّ منذ الحقبة الكلاسيكية. فتجمع مياه العيون والأودية ثم توزع بواسطة المقسم الذي يفرّع الساقية الأساسية إلى عدد من الجداول ذات صبيب متعادل، ويوزع ماء الجدول إلى مصارف تنطلق لريّ الأجنة والبساتين. وتقع قسمة الماء عن طريق نوبة الماء أو الدولة التي تحدد المدة المخصصة لري الأرض بالتناوب، وتتراوح المدة الفاصلة بين نوبة وأخرى من أسبوع إلى ثلاثة. أما قسمة الماء في واحات الجريد، فكانت تقاس بوحدة زمنية تعتمد القادوس ، وهو إناء في أسفله ثقب، يملأ بالماء، مدة نزول الماء من الثقب أربع دقائق أو خمس، علما بأن إعادة النظر في التهيئة المائية داخل واحة توزر ترجع إلى محمد بن علي بن الشباط (618-681هـ/1221-1282م) الذي تحدث عن السواقي التي تزوّد أرباع المدينة بالماء الصالح للشراب .

عرفت المناطق الجبلية تقاليد قديمة في التهيئة المائية وفي توزيع الماء، مثلما دلّ عليه قانون المياه بجنوب إفريقية الذي يعود إلى نهاية القرن الخامس هـ / الحادي عشر م.

(جـ) الإنتاج الزراعي :

أضحى العمل الفلاحي مرادفا للبؤس، حتى أن ابن خلدون لم يذكر الفلاحة من بين مصادر الكسب مثل التجارة والحرف، معتبرا أهل الفلح من بين المستضعفين. وقد رافقت نظرة الاحتقار هذه كتابات العلماء، مثل ابن راشد القفصي الذي كان متذمرا من العيش بين المزارعين، معتبرا أن الفلاحة والعلم بينهما برزخ لا يلتقيان.

ونتبيّن من خلال هيمنة عقود المزارعة على غيرها من عقود المغارسة والمساقاة في الشركات الفلاحية، أولويّة زراعة الحبوب بالنسبة إلى الأشجار المثمرة طيلة القرن التاسع هـ/ الخامس عشرم، وذلك بعد أن انتشرت البداوة وتناقص السكّان بفعل المجاعات والأوبئة. ونتيجة لذلك، شهدت الأرياف المغربية انحسار المساحات المزروعة وتراجعها، حتى أضحت مقتصرة على النواحي القريبة من المدن.

على أن غابة الزيتون بإفريقية شهدت انتعاشا في حقبتين: الأولى في القرن السابع هـ/ الثالث عشر م، والثانية في بداية القرن التاسع هـ/ الخامس عشر م. وقد تحوّلت بعض المواني مثل طرابلس وجربة وصفاقس وسوسة وتونس إلى مرافئ لتصدير زيت ساحل إفريقية نحو الإسكندرية

والمدن الإيطالية والإسبانية. وشملت غابة الزيتون بالمغرب الأقصى مكناسة الزيتون وفاس ومراكش ابتداء من العصر الموحدي.

أما أماكن إنتاج الحبوب، فإنها تتوزّع على كامل بلاد المغرب، بدرجات متفاوتة، وخاصة في الأراضي التليّة التي عرفت بخصوبتها منذ العصور القديمة، غير أن الوهن الديموغرافي فلّ في عضد زراعة القمح بالسهول الخصبة، مثل سهل باجة.

وفي إفريقية، عرفت البلاد التلية (سهول ماطر وباجة والأربس وعنابة) بإنتاجها الوافر. فقد كان سهل الأربس، حسب الحسن الوزان، "زهرة أقاليم إفريقيا كلها". وتجاوز إنتاج وطن وشتاتة من الحبوب عشرين ألف قفيز في مطلع القرن التاسع هـ / الخامس عشر م. وتعددت أصناف البذور بإفريقية في نهاية القرن الثامن هـ/ الرابع عشر م، منها الشقراء والسمراء والبيضاء فضلا عن القمح السّبوعي والصّيني والأندلسي. ولم يكن الإنتاج مقتصرا على القمح الصلب، وإنما كذلك اللين.

وتنتج الحبوب في المغرب الأوسط في سهول تلمسان ووهران وهنين وندرومة في الغرب، وفي سهول وادي شلف وتنس وخصوصا في سهل المتيجة. وقد ذكر يحيى بن خلدون أن سهول تلمسان منجبة للحيوان والنبات، كريمة الفلاحة، زاكية الإصابة، ربّما انتهت في الزوج الواحدة منها إلى أربعمائة مدّ. وقد كانت تخزن داخل مدينة تلمسان لمدة طويلة، مثلما حصل عند حصار أبي الحسن لها. قال العمري في هذا الشأن: وربما بقي القمح والشعير في بعض أماكنها ستين سنة لا يتغير ولا يسوس ثم يخرج بعد خزن هذه المدة الطويلة، فيزرع وينبت وخصوصا تلمسان في برّ العدوة وطليطلة في الأندلس.

وكانت سهول المغرب الأقصى أكثر اتساعا وإنتاجا، وأهمها: الغرب وتامسنا ودكالة وتادلا وسهول فاس، تشقها أودية سبو وبورقراق وأم الربيع وتانسيفت. قال ابن سعيد متحدثا عن فاس: ولها جنات كثيرة وزروع وضرع وخيرات وعلى نهرها الأعظم نحو ثلاثة آلاف رحى وعلى حافتيه القرى والضياع والمدن والجليلة، وهي تشبه بدمشق وبغرناطة. وبلغت المساحة المحروثة بدكالة عشرة آلاف زوج، أي ما يقدر بنحو ثمانين ألف هكتار. وهو ما يفسر الفائض في الإنتاج في هذه البلاد، مقارنة مع المغرب الأوسط. وزرع قصب السكر في سبتة وسلا ومراكش والسوس، وأنتجت المصانع سكرا في غاية الجودة، وكان يوجد في ناحية مراكش وحدها نحو أربعين مصنعا.

ولئن تنوعت قائمة الإنتاج الزراعي في تلك الحقبة ونتيجة تأثيرات الهجرة الأندلسية، مثلما تبين ذلك القوائم التي قدمها العمري في هذا الصدد، فإن المعضلة الكبرى آنذاك هي توفير الإنتاج الكافي للاستهلاك أوقات الشدة، مما أدى إلى ضرورة استيراد الحبوب من شمال المتوسط، عن طريق المدن التجارية الإيطالية وبرشلونة وإلى استشراء المجاعات التي اجتاحت البلاد، خصوصا ابتداء من أواسط القرن الثامن هـ/ الرابع عشر م.

2 - المعادن والإنتاج الحرفي :

اقترن ظهور التنظيم الحرفي في بعض القطاعات بالدفاع عن مصالح الحرفيين وحمايتهم من شتى التجاوزات، الداخلية والخارجية. وقد عرفت الصنائع تطورات نوعية عصر ذاك، نتيجة فاعليّة المؤثرات الخارجية، ومدى انعكاس الاقتصاد السلعي بالمدن التجارية الأوروبية عليها وتأثير الجاليات التجارية المستقرّة بفنادق المدن السّاحلية، وذلك فضلا عن تأثير الهجرة الأندلسية التي نشّطت القطاعين الحرفي والتجاري.

(أ) استخراج المعادن :

عرف بلاد المغرب بندرة المعادن، مقارنة مع بلاد أخرى مثل الأندلس وبلاد فارس وغيرها. وقد احتاجت في كثير من الأحيان إلى استيرادها من بلاد السودان، بالنسبة إلى الذهب، والبلاد الأوروبية بالنسبة إلى الفضة والحديد. ولئن أضحى من المعروف مكانة الدولة في تملك هذه المناجم (الركاز) واستغلالها مباشرة أو عن طريق القبالة والكراء، فإن كيفية استخراجها ظلت مسألة ضبابية. ومن أهم المعادن المذكورة خلال هذه الحقبة:

- النحاس : عرفت بلاد كتامة وبلاد هوارة بإفريقية بإنتاج النحاس. ولئن غابت تسمية مجانة المعادن الوارد ذكرها في العصر الأغلبي، والمعروفة بمعادن الفضة والنحاس والرصاص والحديد، فإن الموضع وافق مجال بلاد هوارة عموما وتحديدا قلعة سنان في العصر الحفصي. وقد اشتهرت كل من تونس والقيروان بصناعة الصفر وتصديره. أما في المغرب الأقصى، فقد عرفت السوس الأقصى وتحديدا مناجم تيحمامين وتنودادن من ناحية سجلماسة إنتاج النحاس منذ الحقبة العربية الأولى .

- الحديد : ذكر الوزّان مناجم الحديد بعنابة والأربس. غير أن إفريقية احتاجت إلى استيراد الحديد المصنّع من المدن التجارية الأوروبية. وقد استقر بتونس عدد من الجنويين الذين اشتغلوا في الحدادة.

- الرصاص : يقع استخراجه بإفريقية من جبل الرصاص الواقع جنوب مدينة تونس. ويصنع في فندق الرصاص، الذي شهد موضعه انتقالا بمدينة تونس في القرن التاسع هـ/الخامس عشرم. وقد أضحت هذه المادة مستعملة في صناعة البارود، وكان يصدر إلى البلاد الأوروبية.

- الملح : اعتبر من أهم المناجم، فقد وجدت ملاحات في مناطق عديدة: بسبخة تاكمرت (أو الجريد) وأم الأصنام(أو سيدي الهاني) وبرأس المخبز في الحدود التونسية الليبية الحالية، حيث أقبل عليها الجنويون والبنادقة لاقتناء الملح، وبجرجيس والساحلين ولمطة وتونس. وقد سعى المخزن الحفصي إلى تنظيم عمليتي الإنتاج والتصدير.

- الفضة : ذكرت معادن الفضة بإفريقية منذ الحقبة الكلاسيكية بمجانة المعادن، غرب الأربس، وبتامدولت ببلاد السوس وبمناجم الأطلس الكبير.

- معادن أخرى : كان يستخرج الزئبق قرب مدينة تونس سنة 1535م. واستخرج المرجان، من بحار مرسى الخرز وبونة وطبرقة، وفق الطريقة التالية التي ذكرها الإدريسي: يقصد التجار من سائر البلاد إلى هذه المدينة (مرسى الخرز)، فيخرجون منه الكثير إلى جميع الجهات، ومعدن هذا الجوهر في هذه المدينة مخدوم في كل سنة ويعمل به في كل الأوقات الخمسون قاربا والزائد، والناقص، وفي كل قارب عشرون رجلا وما زاد ونقص ... ويصاد بآلات ذات ذوائب كثيرة تصنع من القنب، تدار هذه الآلة في أعلى المراكب، فتلتفّ الخيوط على ما قاربها من نبات المرجان، فيجذبه الرجال إلى أنفسهم ويستخرجون منه الشيء الكثير مما يباع بالأموال الطائلة. وقد ساهمت الشركات الجنوية في هذا العمل، عن طريق عقود كراء أبرمتها مع الحفصيين. وكان يباع بالقناطير بأنواعه المختلفة، وذلك عن طريق النداء. ويستخرج كذلك من ساحل سبتة، ويصدر بكميات وافرة إلى بلاد السودان.

(ب) الحرف والصنائع :

- قطاع الغزل والنسيج : مثلما كانت الحضارة الإسلامية "حضارة نسيج"، فإن هذا

القطاع كانت له الأولوية في بلاد المغارب. وقد اعتبر الوزان تجار القماش من أثرى سكان مدينة تونس. ولئن مثل الصوف المادة الأوّليّة الأساسية في حياكة الملابس، فإن مواد أخرى من أصول حيوانيّة أو نباتية استعملت في هذه الصناعة، ومن أهمها الحرير والكتّان والقطن والقنب.

ومن الأدلة على تطور صناعة الغزل في القرن التاسع هـ / الخامس عشر م، ظهور مجمّعات كبرى للصوف، من ذلك ما ذكر في شأن مسحبة مقرين للغزل، المنتصبة في الضاحية الجنوبية لمدينة تونس. وذكر يحيى بن خلدون أن غالب تكسيبهم (أهل تلمسان) الفلاحة وحوك الصوف، لنسج الثياب الرفيعة .

غير أن بعض الأقمشة الأوروبية مثل الملف (نسبة إلى أملفي Amalfi) بدأت تأخذ مكانها في الأسواق المغربية، وإن اعتمدت على الصوف المغربي المنسوب في المصادر اللاتينية إلى بني مرين (merino)، كما ازداد توريد القماش الجنوي في القرن التاسع هـ / الخامس عشر م، بل إن بعض الحرفيين الطليان (من خياطين وفرائين وحذّادين) تسرّبوا إلى المدن الكبرى مثل تونس وبجاية وسبتة.

وفي خصوص صباغة الثياب، هيمنت المواد المستوردة على صناعتها، من شبّ ومصطكى وأرجوان ولكّ ونيل وورشلة وطرطر وقرمز، وقد كانت المدن التجارية الأوروبية تتولى مهمة التوزيع في المدن المتوسطية. وبالتالي، ظلت هذه المواد، أكثر من غيرها، معرضة لتقلبات السوق العالمية، وهو ما يفسر محاولات التخلص من هذه الهيمنة من قبل بعض الحرفيين بمدينة تونس في مطلع القرن التاسع هـ/ الخامس عشر م.

وشهدت الخياطة طيلة هذه الحقبة تطورا مماثلا، إذ تسربت الأقمشة الإيطالية وخصوصا الملف، والطرز "الرومية"، عن طريق الخياطين الجنويين.

- الدباغة وصناعة الجلود : انتصبت أسواق الدباغة في أطراف المدن، ودلّت على مدى الامتداد العمراني أو الانكماش. فقد أدى التراجع العمراني بمدينة القيروان في أواسط القرن الثامن هـ / الرابع عشر م إلى انتصاب سوق الدباغة داخل أسوارها، آخذة مكان الخرائب. على أن الصحوة التي عرفتها المدينة ابتداء من أواخر القرن الثامن هـ ومطلع التاسع هـ أدت إلى نقل دور الدبغ خارج السور.

ويتولى الخرّازون تحويل هذه الجلود إلى ملابس وأحذية وأوانٍ منزلية. والمتأمل في قائمة الأحذية (البلاغ والأقراف والمداس والأنعلة والصبّاط) يلحظ أن هذه التسمية الأخيرة منحدرة من القشتالية (Los Zapatos)، وهي تنمّ عن مدى تأثير التجارة المتوسطيّة في المشهد الاقتصادي.

وعرفت مدينة فاس بصناعاتها الجلدية، حتى أن بائعي الأحذية كانوا يشغلون نحو150 حانوتا. وفي تلمسان تعددت الصناعات الجلدية، مثلما يبين ذلك قول يحيى بن خلدون: فمن دراق ورماح ودراع ولجام ووشاء وسراج وخباء ونجار وحداد وصائغ ودباج .

- صناعة الخشب : عدّت هذه المادة نادرة في غابات إفريقية والمغرب، وكان نقلها معرّضا للقرصنة والقطع في السواحل المغربية، وظلّ استيرادها من الضفة الشمالية أمرا صعبا، مكبّلاً بعدّة قيود. وتفسّر هذه الوضعية ما آلت إليه البحرية من انكماش وتراجع، واعتماد على المراكب الأجنبية شراء وكراء، فكان استغلال البحر ضعيفا، فيما برز موقف منه يشوبه الحذر والخوف. وكانت الآلات الموسيقية، وخصوصا آلتا البوق والطبل،

من بين الحرف الخشبية التي لقيت رواجا بمدن إفريقية والغرب نتيجة الهجرة الأندلسية، ولم تفلح محاولات المحافظين التصدي لانتشار هذه الآلة في العادات اليومية

- العطور والصيدلة : اهتمت سوق العطارين بصناعة العطور وبيعها، وقد انتصبت في مدينة تونس في مكانها الحالي حذو جامع الزيتونة، وكذلك في فاس قرب جامع القرويين. ولم تكن العطارة آنذاك بعيدة عن تأثيرات التجارة الخارجية، إذ كان العطارون في تونس يعمدون إلى تلقي السلع الواردة عليهم من المدن الأوروبية، قبل وصولها إلى السوق، أو يتحوّلون إلى فنادق النصارى بباب البحر لاقتناء هذه البضائع. وقد أضرّ هذا الاحتكار بلحمة أهل السوق، فاشتكى العطارون إلى قاضي الجماعة، عمر بن عبد الرفيع (749-766هـ/1348-1364م) الذي أجبرهم على الامتناع عن ذلك .

- الشمع : تخصّص سوق الشماعين القريب من العطارين في صناعة الشمع للسوق الداخلية والتصدير الخارجي، وكانت شموع بجاية التي تولى الميورقيون توزيعها، ذائعة الصيت في البلاد الأوروبية. وقد تحلت المساجد والمنازل بالثريات النحاسية أو الفضية تبعًا للتقاليد الأندلسية.

3 - النشاط التجاري والقرصنة :

ذهب أحد الباحثين إلى القول بازدهار الرأسمال التجاري والنقدي في العالم الإسلامي وإلى وجود برجوازية رأسمالية به. غير أن انطلاقنا من نموذج المغرب ما بعد الموحدي يبين مدى هشاشة هذه النظرية، إذ أن هذه البرجوازية لم تستطع المحافظة على قوتها وإشعاعها وذلك لسيطرة النبلاء والعسكريين على السلطة السياسية ولعجز المدينة عن مدّ سلطانها كافيا على الريف. والحقيقة أن هذا الرأسمال التجاري ظل محدودا للأسباب التالية :

- تبعية الرأسمال التجاري للملكية العقارية، إذ وقع توظيف نسبة كبيرة من الفائض التجاري في اقتناء الأرض.

- محدودية تمويل التجار لرؤوس أموالهم في الإنتاج الحرفي والصناعي، إذ لم يتبلور دور التاجر الرأسمالي ذي البعد الصناعي، فيما طفا على السطح دور الوسطاء وتجار البضائع النفيسة المخصصة للفئات العليا والمكتنزين للأموال.

- نزيف العملة : مثل انتقال الذهب إلى الغرب الأوروبي عائقا لتطور الرأسمال، في ظل غياب موانع نظرية، على غرار المذهب التجاري أو الماركنتيلية بأوروبا. وهو ما يعني أن عملية التراكم النقدي ببلاد المغرب لم تكتمل .

- طبيعة العلاقة بين السلطة والتجار والصرافين : فضلا عن تخصص كبار التجار في البضائع النفيسة، فإن السلطة كانت تشارك في هذا النشاط الاقتصادي تارة وتلتجئ إلى طلب السلف من كبار التجار أخرى. بل إنهم لم يكونوا في مأمن من المصادرة، لأسباب عديدة، منها الحدّ من نفوذ التجار أو حاجة الدولة إلى الأموال أثناء فترات الأزمة. من ذلك أن أموال صاحب ديوان البحر أبي العباس أحمد اللياني صودرت في عهد المستنصر الحفصي.

والحصيلة، لم تكن التجارة مستقلة عن السلطة خلال هذه الحقبة، وكثيرا ما كان فائض الإنتاج يشغل في اقتناء الأراضي والأعمال غير المنتجة. وقد ظلت سمات الإقطاع مخيمة على العلاقات الإنتاجية.

ومن جهة ثانية، عرفت هذه الحقبة تراجع

تجارة القوافل مع بلاد السودان وبلاد المشرق، فيما ازدادت أهمية البحر المتوسط تجارة وقرصنة.

وفي مرحلة أولى ظلت التجارة الصحراوية مصدرا هاما لنقل الذهب والرقيق إلى أن تمكّن البرتغاليون من الوصول إلى أماكن التبر بحرا في غرب إفريقيا، مما أدى إلى انهيار للمسالك التجارية التقليدية. وقد شهدت هذه الحقبة انزياح الطرقات التجارية إلى بلاد السودان نحو الشرق، إذ رافق تراجع الطريق المتجه نحو المغرب والأندلس، نتيجة الحملات العسكرية المتكررة ضد سجلماسة، ازدياد مكانة الطريق الأوسط الذي يمرّ بتلمسان، نظرا لتوسط موقعها مقارنة مع سجلماسة وفاس. وقد مثلت عاصمة الزيانيين مفصلا أساسيا على طول الطريق الرابط بين بلاد السودان وبرشلونة، مرورا بالمحطات التالية: تنبكتو - إيوالاتان - تغازا - توات - سجلماسة - تلمسان - هنين - جزر البليار- برشلونة. وكانت قوافل الصحراء تصل إليها محملة ببضائع السودان (الذهب والرقيق) التي تقايض بإنتاج المغرب الأوسط الزراعي والحرفي. ولئن اكتفى المرينيون بالسيطرة الظرفية على تلمسان، فقد تمكن بنو عبد الواد من مراقبة هذه المسلك، معتمدين في ذلك على قبيلة معقل المتحالفين معها. ولما تراجع دور السلطة المركزية، تكونت شركات تجارية وأهمها شركة الإخوة المقري التي تؤمن حركة سير التجارة القوافلية جنوب الصحراء، وكانت سجلماسة تتوسط الطريق بين إيوالاتن وتلمسان.

وقد أضحت توات مفصلا جديدا، يصل إليه المحوران القادمان من تلمسان وبجاية أو تونس، عبر وارجلان. وقامت فزان وغدامس بذات الدور بالنسبة إلى عاصمة الحفصيين، المعروفة بجودة دنانيرها كبيرة الضرب، التي أقبل على اقتنائها التجار الإيطاليون.

وتبعا لذلك، أقيمت علاقات نشيطة مع المدن الإيطالية (بيشا وجنوة والبندقية) والقطلونية (برشلونة)، تجسدت في وجود فنادق خاصة بهذه الجاليات النازلة في المدن الساحلية، وخصوصا بتونس وبجاية وبونة وطرابلس وجربة وصفاقس وقابس بالنسبة إلى إفريقية وهنين ووهران والجزائر وتلمسان بالنسبة إلى المغرب الأوسط وسلا وأصيلا وطنجة وسبتة في المغرب الأقصى. وتولى قناصل هذه البلدان حماية الجاليات. وقد أبرمت عديد المعاهدات بين الطرفين منذ القرن السادس هـ/ الثاني عشر م، وخصوصا مع تونس. وقد شملت صادرات إفريقية الحبوب في سنين الإنتاج الطيبة والزيت والشمع والصوف والجلد والمرجان وبعض الأقمشة والرقيق. أما الواردات، فقد خصت كذلك الحبوب أثناء الأزمات، والمعادن والخشب والأسلحة والسفن والمنسوجات والعطور والتوابل. وكان للتجار الأوروبيين مكانة كبرى في كل من تونس وبجاية وسبتة .

والحصيلة أن السمة الغالبة على الحياة الاقتصادية هي بداية تسرب "الرأسمال الأوروبي" في إفريقيّة خصوصا، وبلاد المغرب عموما، دون أن تتمكّن هذه الأخيرة من منافسة التطوّر الحرفي الحاصل بجنوة والبندقية وبرشلونة. وقد تجسّد ذلك بوضوح في قطاع النسيج حيث صدّرت إفريقية المواد الأوّلية، فيما أغرقت السوق بالبضائع المتأتية من الضفة الأخرى من المتوسط. وشمل تأثير المدن المتوسطية شتّى مظاهر الحياة اليومية. فقد نعثر عليه في كاغظ العدل، وجبة ملف الفقيه، وفي البوقال البيشاني بالمائدة الحضرية، وفي أبواب الحديد أو الخشب، من صنع الجنويين بتونس، كما نعثر عليه في مغزل النسيج، وهندام

المرأة، ووصفة الطبيب النصراني بتونس .

على أن تأثير هذا النشاط التجاري ظل محدودا في جنوب المغرب الأقصى، الذي كانت له مكانة مميزة في العصر الموحّدي، وكان إجمالا أقل فاعلية في المغرب الأقصى مما هو عليه في إفريقية، حيث كان إقبال تجار المدن التجارية على اقتناء الدنانير الحفصية كبيرا، فيما فضل المخزن المريني اكتناز ثروات هامة من الذهب، وقع تصريفها في التجارة أو الحرب. ولعلّ خير شاهد على مدى حجم مصالح برشلونة بإفريقية طيلة القرنين السابع والثامن هـ/ الرابع عشر م، والمتجسدة أساسا في عمل العلوج في الحرس السلطاني وانتصاب جالية تجارية هامة في الفنادق، عدم مناصرة القطلون لحملة لويس التاسع على تونس سنة 668هـ/1270م، وتدخلهم في الحياة السياسية الإفريقية خلال هذه الحقبة.

على أن هذه العلاقات لم تستمرّ على وتيرة واحدة وشهدت انتكاسا، لمّا أفضى التوسع القطلوني إلى الانطلاق من صقلية واحتلال سواحل إفريقية وخصوصا جزر جربة وقرقنة.

كما حظيت مملكة الأراغون بمكانة مرموقة في التجارة مع مملكة تلمسان، مقارنة مع مرسيليا وجنوة، فيما أقام المغرب الأقصى علاقات تجارية مع القشتاليين. ورغم الحروب وفترات التوتر بين بني مرين وبني زيان، فإنّ حجم المبادلات بين تلمسان وبرشلونة قفز من 35 000 دينار سنة 1275م إلى 100 000 دينار سنة 1320 م.

وفي الجملة، فقد استندت هذه العلاقات غير المتكافئة على أسطول بحري هام بالمدن التجارية، قابله تراجع كبير لدور الصناعة المغربية. مما يفسر كراء المراكب الأوروبية وبيعها بأثمان باهظة إلى المغاربة، ساعدت إلى حدّ ما على تجاوز أوروبا حاجتها الملحة إلى ذهب إفريقيا، فيما اقتصر ديوان البحر بالمدن المغاربية على فرض ضريبة العشور على السفن الأوروبية الداخلة إلى المواني، وقد مثل دخلا قارا لهذه الممالك.

على أنّ ما خلفه الطاعون الجارف من فراغ سكاني أواسط القرن الثامن هـ/الرابع عشر م قد أدّى إلى تحولات كبرى في التوطين والتجارة. فقد صادف انتقال القبائل البدوية الصحراوية، المعقل في المغرب الأقصى إلى الشمال الخصب، تراجع التجارة القوافلية الصحراوية، دون أن يكون العامل البدوي هو الحاسم في انخرام التوازن التقليدي، بقدر ما يعزى ذلك إلى السياسة التجارية الحمائية والحازمة لملوك مالي ثم لورثتهم ملوك سنغاي إزاء التجار المغاربة من جهة، وإلى ازدياد دور المصريين في التجارة الصحراوية ومنافستهم للمغاربة إلى حدّ القرن السادس عشر من جهة أخرى. ذكر المقري في هذا الصدد أن بلاد السّودان قبل أنْ يدخلها أهل مصر كان يجلب إليها من المغرب ما لا بال له من السلع، فتعاوض عنه بما له بال من الثمن. ويحمل التجار المغاربة إلى مدن بلاد السودان مثل تمبكتو وجاو وجني وولاتة وأغاديس مِلَف إيطاليا وسيوف البندقية ومنسوجات بلاد المغرب ونحاسها مقابل الذهب والرقيق والمنتوجات القطنية لجني ومالي . ونتيجة لذلك، شهدت الحقبة الثانية من تاريخ السلطنات المغربية انزياحا جديدا لمراكز النشاط التجاري نحو الشرق، إذ أضحى المغرب الأقصى في منأى عن هذه الحركية الاقتصادية، وتضررت تلمسان من هذا التنافس ابتداء من القرن التاسع هـ / الخامس عشر م، فيما عرفت إفريقية انتعاشا ظرفيا، وذلك إلى حد تدخل طرف آخر في هذه التجارة بحرا، وهم البرتغاليون والإسبان. ومما جسد هذه التحولات ما

حصل لشركة المقري من ضمور، نظرا إلى الأسباب التالية: لم يقوموا بأمر التثمير وصادفوا توالي الفتن، ولم يسلموا من جور السلاطين، فلم يزل حالهم في نقصان إلى هذا الزمن، حسب شهادة أحد أحفادهم، صاحب كتاب نفح الطيب.

ومن الواضح أن المنعطف الثالث حصل مع سقوط القسطنطينية ونشأة الدولة العثمانية، التي ضيقت الخناق على الجنويين وغيرهم في شرق المتوسط، فسعوا إلى البحث عن بديل في بلاد المغرب، لتصريف بضائعهم، حتى أضحى التنافس بين المدن التجارية (جنوة والبندقية وبيشا وبرشلونة) على أشده للفوز بالسوق المغربية، وخصوصا تونس وتلمسان، وذلك فضلا عن النزاعات التي كانت تجتاح العلاقات المغربية-المغربية. وكانت السفن الكبيرة (الشواني) الجنوية والبندقية تجوب سواحل المتوسط، متنقلة بين موانيها، عارضة بضائع القماش والمصنوعات الحديدية وتوابل الشرق على المغاربة مقابل الذهب.

ولمّا استمرت الحاجة إلى الذهب كبيرة، في ظل بروز قوى متوسطية جديدة، سعى الجنويون إلى الوصول إلى مناجم الذهب مباشرة، فكانت رحلة الجنوي ملفنت (Antoine Malfante) إلى التوات سنة 1447م، وقد سبقتها رحلة ابن بطوطة إليها سنة 753هـ/ 1352م، وذلك بعد أن أضحت هذه الواحة عقدة المسالك الصحراوية المتجهة جنوبا إلى قاو، عاصمة مملكة سنغاي ومنها إلى تنبكتو وجني وشمالا إلى توات فوارجلان، ومنها إلى تونس وبجاية وتلمسان.

وكان سقوط سبتة سنة 1415م إيذانا بنهاية عصور الازدهار لهذه المدينة وبداية طور الاحتلال البرتغالي والإسباني للمواني بالمغرب الأقصى، باستثناء تطوان والأعراش وسلا، في مرحلة أولى، ثم كان دور المواني المغربية الأخرى، إذ احتل الإسبان مليلة سنة 1597م ومرسى الكبير سنة 1505م ووهران سنة 1509م وبجاية سنة 1510م، ثم طرابلس وتنس ودلس وشرشال ومستغانم والجزائر. وهكذا انتهت هذه الفترة باحتلال برتغالي وإسباني لسواحل المغرب الأقصى وبفرض حماية إسبانية على المغرب الأوسط وإفريقية، مما نجم عنه ركود المبادلات التجارية واختناق اقتصادي لبلاد المغارب، وظهور حركة مقاومة بحرية في هذه المواني.

ولئن عرفت كامل هذه الحقبة مراوحة بين التجارة وعمليات القرصنة، قام بها الطرفان الأوروبي والمغربي، فإن القرن الثامن هـ/ الرابع عشر م شهد ازديادا لعمليات الغزو البحري والقطع، من قبل القطلون والإيطاليين، في فترة تضاءل فيها تحرك الأساطيل التجارية المغربية. وقد أضحت السواحل المغربية عرضة لعمليات الغزو والنهب وخطف للسكان واستعبادهم، مما أدى إلى الابتعاد عن سكنى السواحل، كما كان المسافرون بمن فيهم الحجاج عرضة للقطع والاسترقاق، حتى أن عدد المختطفين بلغ مئاتٍ تارة وآلافا أخرى.

وقد حرصت السلطة المخزنية حينا والفقهاء والقضاة والصلحاء حينا آخر على جمع الأموال لفداء الأسرى. ففي سنة 756هـ/1355م، لما غزا الجنويون مدينة طرابلس، نقلوا عددا كبيرا من السكان، وطلبوا فدية بخمسين ألف دينار. فأرسل إليهم أبو عنان المريني جزءا من المبلغ لتخليص المدينة من الأسر، أما البقية فقد وهبها أهل قابس والحامة والجريد .

وتعددت في هذه الفترة حركات القرصنة والقطع على السواحل، مما أفرز حركة مرابطة في الثغور الساحلية، وعمليات مقاومة للقراصنة، تجلت

بوضوح في مدينة بجاية سنة 792هـ/ 1390م. قال ابن خلدون في هذا الصدد: فتنبهت عزائم كثير من المسلمين بسواحل إفريقية لغزو بلادهم، وشرع في ذلك أهل بجاية منذ ثلاثين سنة، فيجمع النفراء والطائفة من غزاة البحر ويصنعون الأسطول ويتخيرون له الأبطال الرجال ثم يركبونه إلى سواحل الفرنجة وجزائرهم على حين غفلة، فيتخطفون منها ما قدروا عليه ...

ومعلوم أن هذه السياسة الهجومية التي توخاها أهل بجاية قابلتها حركة قرصنة جنوية وبيشانية وقطلونية، تزداد أهمية كلما تعرضت العلاقات مع بلدان المغرب إلى توتر، وتراجعت حركة التجارة. وبالتالي فقد أضحت الفكاكة مصدرا هاما للثروة، ولعل أبا القاسم البنيولي الغرناطي نزيل تونس وكبير التجار بها سنة 866هـ/1462م، هو خير مثال على ذلك .

ثانيًا - المجتمع المغربي والظواهر الاجتماعية :

1 - الخاصة : أصحاب السلطة والجاه :

(أ) الأمراء و أهل الجاه :

لما بدأت الدولة الموحدية في التصدع، تمكن ولاة بني حفص الذين كانوا في خدمتها بإفريقية من الاستقلال عنها ، وتكوين كيان سياسي جديد بقيادة أبي زكريا يحيى بن عبد الواحد بن أبي حفص عمر الإنتي، وهو حفيد أحد أصحاب المهدي بن تومرت. وقد شمل المجال الذي سيطر عليه البلاد الغربية من إفريقية: قسنطينة وبجاية. ولما كان واليا على إشبيلية وتزامن حكمه مع بداية الهجرة الأندلسية، فقد اعتمد في حكمه على جالية غرب الأندلس، التي كونت بطانة نافست الحزب التقليدي لشيوخ الموحدين. وهكذا برزت قوتان رئيسيتان داخل جهاز الحكم الحفصي، وذلك فضلا عن قوى أخرى ثانوية وممثلة في الأعيان المحليين والعلوج النصارى ومشايخ البدو.

أما أمراء بني مرين بالمغرب الأقصى فقد انحدروا من قبيلة زناتة البدوية، التي تسربت إلى التلول الشمالية، بعد موقعة العقاب سنة 609هـ/1212م، وتمكنت تدريجيا من بسط نفوذها، على حساب السلطة الموحدية المنهارة. وقد عين المؤسس للسلالة المرينية، أبو يوسف يعقوب بن عبد الحق (1258-1286م) أفراد قبيلته على الولايات، مبقيا على النظام الإداري الموحدي السابق. وقام تدعيما لسلطته بإنشاء قصور وثكنات وبيوت بمدينة فاس الجديد .

وانبثق كذلك الأسياد الجدد لتلمسان من رحم قبيلة بني عبد الواد الزناتية. وقد كان يغمراسن بن زيان (1236 - 1283م) على غرار أبي زكريا واليا على تلمسان من قبل الموحدين، واستقلّ عن السلطة الموحدية المنهارة، اعتمادا على عصبية زناتة، ودون رفع دعوة دينية ما.

ومهما اختلفت المنطلقات الأولى لهذه الكيانات، فقد تصدّر الأمير وبطانته من السلالة الحاكمة الهرم الاجتماعي، ثم يليه المجموعات المساندة له وأفراد القبائل الموالية والمخزنية والموالي العلوج، مما يبين تنوع التركيبة الاجتماعية للفئة الحاكمة.

فقد تولّى هلال القطلاني الوزارة بتلمسان، ورضوان الحجابة بغرناطة، وظافر قيادة الجيش بتونس. وكان لهذه الأقلية من الموالي دور كبير في كل العواصم المغاربية. كما كان للأندلسيّين دور في تسيير دواليب الحكم، إذ تولّى أبو بكر بن خلدون، الجد الأول لعبد الرحمان، خطة صاحب الأشغال

بتونس، واختير مستشارو الدولة الزيانية من بين أفراد هذه الجالية، من بينهم يحيى بن خلدون، شقيق عبد الرحمان، ومحمد بن يوسف القيسي في عهد السلطان أبي حمو موسى.

وفي الجملة، تكونت هذه الفئة العليا من كبار موظفي الدولة، من وزراء وحجاب - والبعض منهم كان له دور تاريخي كبير مثل محمد بن تافراجين بتونس - وصاحب الأشغال وقضاة وعمال الأوطان وقياد ومشايخ وأعيان محليين، وذلك بصرف النظر عن أصولهم الاجتماعية، سواء أكانوا محليين أم غرباء وافدين.

(ب) الجيش :

يتكون الجيش المريني من جند نظامي يشتمل على الفرق التالية :

- بنو مرين : وهم بطن من قبيلة زناتة البدوية .
- القبائل العربية : المنحدرة من بني حسّان والعاصم وبني جابر والخلط ورياح وسويد والشبانات وبني عامر وبني سالم وغيرهم .
- الغز أو الأغزاز : وينحدرون من أصول تركية، وفدت على بلاد المغرب في العصر الموحدي، وقد بلغ عدد هذه الفرقة أيام أبي الحسن المريني 1500 فارس .
- الأندلسيون : فاق عدد الرماة منهم الألفين في نفس العهد. وذلك فضلا عن المشاة.

أما الحرس السلطاني فهو يضم المماليك من السودان الذين يطلق عليهم الوصفان والقناوة والعلوج، وقد كان عدد الرماة منهم نحو خمسمائة والروم القشتاليون الذين بلغ عددهم أيام أبي الحسن أربعة آلاف فارس حسب العمري. وقد تميزت طريقة قتالهم بضرب المصاف، على خلاف الطريقة المعهودة المعتمدة على الكر والفر .

وكانت تركيبة الجيش الحفصي المنبثق من الموحدي متشابهة، إذ تكون من النواة الأصلية من القبائل الموحدية المستقرة بإفريقية، وذلك فضلا عن رماة الأندلس والمجندين من القبائل البدوية المخزنية، خصوصا تلك القريبة من مركز السلطة تونس.

ولئن كان السلطان هو القائد الأعلى للجيش، فإن القواد المباشرين يختارون من بين شيوخ الموحدين، الذين ينقسمون إلى الأشياخ الكبار ويكون الواحد منهم مقدما على ألف جندي، ويليهم الأشياخ الصغار ويكون الواحد منهم أميرا على مائة جندي. كما ينحدر القواد من الموالي وشيوخ البدو. وقد كانت مرتبات الأشياخ الكبار في عهد أبي الحسن المريني عشرين ألف مثقال من الذهب يأخذها في شكل إقطاعات، وعشرين ألف وسق من القمح والشعير، فضلا عن الإنعامات السنوية. وللصغار نصف ما للكبار. أما بقية الجند فيتقاضون أجورهم مشاهرة، وتتراوح بين ستين مثقالا بالنسبة إلى الشريحة العليا وستة مثاقيل بالنسبة إلى الشرائح الدنيا.

2 - الفئات الوسطى :

(أ) أرباب القلم : العلماء والقضاة :

مثل المذهب الموحدي إيديولوجية الدّولة الرّسميّة طيلة العهدين الموحّدي والحفصي، وكان لشيوخ الموحدين دور فاعل في السّلطة والمجتمع في الحقبة الأولى من العهد الحفصي، غير أنّ المذهب المالكي ظلّ متجذّرًا في البلاد ، بل إنّ فاعليته ازدادت بعد أواسط القرن الثامن هـ/القرن الرابع عشر م، مع ظهور ابن عرفة. ولم تتمكّن

الحركة الصّوفيّة التي انتشرت بالبلاد انطلاقا من المغرب الأقصى، منذ القرن السّابع هـ/القرن الثالث عشر م، من إضعاف المذهب المالكي، لأنّها تأثرت به ولم تخرج من دائرته.

وفي الجملة، تنوّعت التيّارات الفكريّة في تلك الحقبة: المذهب الموحدي والمذهب المالكي والحركة الصّوفيّة، وذلك فضلاً عن الأقليات الأباضيّة، مثلما تعدّدت مراكز التأثير الثقافي.

- الرّحلة إلى المشرق : استمرّت فاعليّة الرّحلة إلى المشرق خلال هذه الفترة، وذلك رغم مصاعب الطريق البرّي الرّابط بين المجالين، إذ أصبحت غير آمنة منذ القرن السّادس هـ/ الثاني عشر م. وإذ كان هذا السّفر صعبًا ومرهقًا، فقد التجأ أهل إفريقيّة والمغرب إلى ركوب البحر إلى الإسكندرية، مستعملين في ذلك السّفن الأوروبيّة غالبًا .

وفضلاً عن التوجّه إلى الحجاز للحجّ، فقد أضحت القاهرة مركز الاستقطاب الثقافي الأساسي للمغاربة، إذ وجدت أحياء خاصّة بهم بالقاهرة (قرب جامع الأزهر)، ونشأت علاقات وطيدة بين علماء مصر وبلاد المغارب، حتى أنّ كثيرًا من العلماء التجئوا إلى سكنى المدارس والزّوايا والمنازل المعدّة لهم بالمدينة. وقد ساعدت العلاقات السّياسيّة والدبلوماسيّة المتينة بين مماليك مصر ودول المغرب على التّواصل الثّقافي.

على أنّ الرّحلة إلى المشرق لم تقتصر على العلماء المتعطّشين إلى طلب العلم والمناظرات، إنّما كانت ملاذًا للفارين بسبب الاختلاف الفكري، إذ مثلما التجأ أبو الحسن الشاذلي (ت 656هـ/1258م) وابن سبعين المرسي إلى مصر فرارًا من نقد العلماء لهم بمدينة تونس، فإنّ عبد الرحمان بن خلدون آثر ركوب البحر إلى الإسكندريّة في 15 شعبان 784هـ/ 24 أكتوبر 1382م متعللا بالحجّ، هاربًا من المعاناة التي لقيها من أتباع التيّار المالكي المحافظ، الذين أوغروا صدر الأمير الحفصي ضدّه.

ومهما كانت دواعي الرّحلة فإنّها قد أدّت إلى ربط الصّلات مع علماء مصر، الذين لم يكونوا بدورهم على جهل بمستجدّات الأمور بالمغرب. وحسبنا أن نذكر في هذا الصّدد أنّ العمري في مسالك الأبصار اعتمد في حديثه عن إفريقيّة على رواية ابن القويع الإفريقي، فيما خصّص كلّ من النويري في نهاية الأرب والقلقشندي في صبح الأعشى والمقريزي في مصنّفاته العديدة وابن حجر في الدّرر الكامنة والسّخاوي في الضّوء اللاّمع فصولاً مطوّلة عن بلاد إفريقيّة والمغرب

- العلاقات الثقافيّة مع المغربين الأقصى والأوسط والأندلس :لقد كان للتيّار المغربي الأندلسي أثر في الثّقافة والفكر. فقد تحوّل العلماء إلى المغرب الأقصى لطلب العلم منذ العهد الموحّدي، فيما أضحت زواياها قبلة لصلحاء إفريقيّة أثناء سياحتهم، نذكر من ذلك رحلة ابن قنفذ القسنطيني وأحمد بن عروس إلى المغرب الأقصى .

وبديهي القول إنّ حملة أبي الحسن المريني على تونس (748هـ/1247م) كان لها بالغ التأثير على الحياة الثقافيّة بإفريقيّة، نظرا إلى أهميّة عدد العلماء الذين رافقوه، وكان من بينهم شيخ العلوم العقليّة: محمد بن ابراهيم الآبلي، الذي تأثر به عبد الرحمان بن خلدون تأثرا كبيرا .

ولئن عرفت فاس زمنا ثقافيا خاصا عند إقامة ابن الخطيب بها، فإن الأسئلة كانت ترد على علماء تونس من المغرب الأقصى والأوسط والأندلس في القرن الثامن هـ. فقد طرحت على ابن عرفة مسائل أندلسيّة، ووردت عليه من تلمسان مسائل تخصّ العلاقة بين البدو والحضر. وفي القرن

التاسع هـ/الخامس عشر م، أرسل قاضي قسنطينة مستفتيا القلشاني حول قضيّة تتعلق بالوصيّة، كما راسل محمد المواق من غرناطة صاحبه أبا القاسم الرصّاع بتونس، للنظر في خمس وعشرين قضيّة، وذلك قبيل سقوط غرناطة بنحو عشر سنوات .

- العلاقات الفكرية مع أوروبا : عرفت هذه الحقبة حوار الحضارات المتوسّطية، وتحديدًا بين المسلمين والمسيحيين. وبصرف النظر عن تداعيات الحرب الصليبيّة الثامنة على تونس سنة 1270م ، فقد تحوّل رجل الكنيسة الميورقي ريمون لول (Ramon Lull) إلى مدينة تونس، حيث تجادل مع المسلمين حول القضايا العقديّة. أمّا عبد اللّه الترجمان، واسمه الأصلي "انسلمو ترميدا" (Anselmo Turmeda)، وهو كذلك من بين رجال الدين المنحدرين من جزر البليار، فقد فضل اعتناق الدّين الإسلامي، عند وفوده إلى تونس، وألف كتابًا في هذا الغرض. ومهما يكن من أمر، فإنّ المناظرات، المتميّزة تارة بالتّسامح، والمشحونة طورًا بأجواء التعصّب وبالعقليّة التبشيريّة، لم تهدأ طيلة هذه الحقبة .

- المدرسون و الطلبة :

تولّى المؤدبون تعليم الصبيان المنحدرين من مختلف الفئات الاجتماعيّة، وخصوصًا الشرائح العليا والوسطى، في الكتاتيب المتواجدة في كل أحياء المدن ودروبها وفي القرى والمداشر. وقد اعتمدت بيداغوجيّة التّدريس على تحفيظ القرآن وكتابة سوره على الألواح في مرحلة أولى، ويتولى المؤدّب ذلك، مستعينًا بعريف عندما يتجاوز التلامذة الثلاثين. ويتحصّل مقابل ذلك على أجرة شهريّة على كلّ صبيّ، تتراوح بين درهم ودرهمين. وكانت لهؤلاء الصّبيان نشاطات اجتماعيّة خارج الدّرس ومشاركة في الأفراح والأتراح، وحضور مناسبات الختمة (حفظ القرآن) أو الاحتفاء باليوم السّابع للمولود الجديد أو الختان. وأثناء هذه المناسبات، يلبسون ما يليق من ثياب التجمّل والتزيّن في الأعياد.

وحظي المدرّس بتقدير واحترام كبيرين، فقد تعوّد الطلبة على القيام، إجلالا لشيخهم عند دخوله عليهم. وكان يلقي الدّرس جالسا على الأرض أو على كرسي. وقد دأب المعلم على استحسان الأعمال الطيّبة وتعزير غير الجادّين وزجرهم لفظيا، أو طردهم من الدّرس. وقد مثلت المساجد والمدارس المرحلة الثانويّة والعليا في التّدريس.

وتصدّر كل من جامع الزّيتونة بتونس وجامع القرويين بفاس وجامع تلمسان المؤسّسات التعليميّة. وكانت المكتبة العمود الفقري لهذا النّشاط الفكري، إذ ضمّ جامع الزيتونة في أروقته 36000 مجلد عهد أبي زكريا الأوّل. غير أنّ رصيد المكتبة شهد إتلافا نتيجة الاضطرابات التي حلّت بالبلاد أواخر القرن السّابع هـ/ الثالث عشر م، حتى تراجع عدد الكتب إلى عشرين ألفًا ثم وصل ستّة آلاف. وعادت من جديد إلى أهميتها زمن أبي فارس عبد العزيز، الذي نقل إليها عدّة كتب من خزانة القيروان. وفي سنة 1500م، أنشأ الأمير أبو عبد الله محمد بن الحسن في رواق جامع الزيتونة المكتبة التي تسمّت باسمه: العبدليّة، وتمثل مخطوطاتها حاليّا جزءا هامّا من رصيد قسم المخطوطات بدار الكتب الوطنيّة بتونس. ومثلما أدّى ثراء المكتبة العربيّة وتنوعها إلى بروز علماء مثل لسان الدين بن الخطيب وصديقه عبد الرحمان بن خلدون، فإنّ النكسات التي أصابتها هي التي رمت بالعلم في غياهب الظلام. وقد حصلت الكارثة الكبرى عند سيطرة المحتل على البلاد. وقد كان دخول الإسبان مدينة تونس سنة 1534م وبالا على

المكتبة بجامع الزّيتونة التي أتلفت.

وتميّزت هذه الحقبة بظهور مؤسّسة تعليميّة جديدة، وهي المدرسة، التي ظهرت في الشّام ومنها مصر، قبل أن تصل إفريقيّة زمن أبي زكريا الحفصي ومنها انتقلت إلى تلمسان وفاس. ومن أقدم المدارس بفاس مدرسة الصفارين التي شيدها أبو يوسف يعقوب المريني سنة 1276م ... وتلتها مدارس فاس الجديد والأندلس والسبعين والعطارين والبوعنانية الخ. وقد تولى إنشاءها أمراء وأميرات وأعيان وعلماء في ارتباط بالمعطيات التالية:

- المعطى المذهبي: تركيز المذهب المالكي، إذ أخفق الموحدون في إفريقية في نشر المذهب الموحدي، لتغلغل المالكية فيها. وقد أنشأ أبو زكريا المدرسة الشمّاعيّة بتونس لتكوين موظفين للخدمة في جهاز الدّولة.

المعطى الاجتماعي: تميّزت المدرسة عن المسجد بكونها مؤسّسة تأوي الطلبة والشّيوخ الغرباء وتوفّر لهم السّكن والتّدريس.

المعطى الثّقافي: تتولى السلطة إعطاء أجور المدرّسين ومنح الطلبة، كما تتدخّل في تحديد المحتوى التعليمي والبرمجة وفي نظام التّدريس، وتختار المدرّسين، حتى أن بعض المعاصرين نعتها بتكريسها للتقليد ونشرها للجمود الفكري.

أما مناهج التّدريس، فقد اعتمدت على التلاخيص والمختصرات والحواشي والشّروح التي اعتبرت ظاهرة مرتبطة بالجمود الثّقافي. واتسم المنهج الذي تلقى به الدّروس في مسجد المدرسة بالضّحالة، لتركيزه على طريقة الإملاء والإلقاء المشفوع بالشّرح، وقلّما التجأ مشايخ العلم إلى النقاش والتّحليل. وهي ظاهرة شدّت انتباه ابن خلدون، واستمرّ العمل بهذه الطرق التّقليديّة مع العثمانيين.

على أنّ عقم المناهج لم يمنع من كون المدارس ظلّت نقاط إشعاع ثقافي، ذلك أنّها استقطبت أعدادا كبيرة من الطلبة الوافدين عليها من القرى والبوادي الآهلة بالسكّان، مساهمة بذلك في تنشيط الحركة العلميّة. وطبيعي أن يكون دورها متغيّرا من مكان إلى آخر، حسب مدى انتشار اللغة العربيّة فيها. ممّا يفسّر البون الشّاسع بين مدّة الدّراسة التي يقضّيها الطالب قبل الإجازة في تونس وفي المغرب الأقصى، وهي أطول في البلد الثاني لضعف تعرّب البلاد.

وبما أنّ هذه المناهج قد اعتمدت على الحفظ والتّلقين أكثر من اعتمادها على التفكير والاستقراء، فقد اختزل بعض المدرّسين النحو في متن الجزولية والأصول في متن ابن التلمساني والحديث في الأحكام الكبرى لعبد الحقّ وغيرها من المصنّفات.

وفضلا عن تعطيل الدّرس الناجم عن الطوارئ، وخاصّة وقوع الطاعون، كما فعل ذلك ابن عرفة، فإنّ المدرّسين بتونس اعتادوا على عدم العمل يومي الخميس والجمعة، بل إن بعضهم مثل أبي علي بن القدّاح أضاف إليها يوم الاثنين. كما اعتاد الطّلبة الرّجوع إلى أهلهم في فصل الصّيف وتعطيل الدّراسة. ويبدو أنّ التوقيت كان معمولا به كذلك في المغرب الأقصى، فكان من عادة الشيوخ العمل شتاء، ولا يعطلون إلا مدّة قصيرة في نهاية الفصل ثم يستعيدون العمل بأكثر نشاط حتى الصيف. ولما تردت الأوضاع سنة 796هـ/1393م، اقتصرت مدة التدريس على خمسة أشهر، ثم أضحت ثلاثة سنة 876هـ/1471م بفاس.

ولئن أعطيت الأولويّة في الأجور للطلبة على غيرهم لملازمتهم المدرسة كامل الوقت، فيما اقتصر دور الشيخ على التواجد بها مدّة محدودة في

النّهار، فإن المدرّس حظي ببعض الامتيازات الأخرى، منها أنّ ريع الحبس لا يسترجع منه أثناء المرض أو فترة التقاعد عن العمل، باعتباره إعانة. ومثلت العطاءات والصّدقة موردا آخر للمشتغلين بالعلم بمختلف أصنافهم. فكثيرا ما كانت الصّدقة التي يقوم بها أحد العلماء قبيل الوفاة، موردا إضافيًّا للمدرسة أو المسجد أو الكتّاب.

ومثلت الإجازة الشهادة النهائية التي يتحصّل عليها الطالب من شيخه، في مادّة ما، وتحرّر وثيقة في ذلك تبدأ بالتصلية وذكر المادّة والطالب والشيخ المجيز .

- الفقهاء والقضاة والمفتون :

شكّل الفقهاء فئة اجتماعيّة مميّزة داخل المجال الحضري، يرفعهم إلى هذه المنزلة علمُهُم. على أنّ النّظرة إلى العلم اختلفت من فئة إلى أخرى، ومن زمان إلى آخر. فقد تبرم ابن راشد القفصي من جهل الفلاحين ببلاده وعدم تقديرهم للعلم. وقرن القلشاني العلم بالمروءة والأخلاق الحسنة، مبيّنا فضل العلم ونظرة النّاس إليه ولأصحابه، فقال: "ذو العلم أولى النّاس بالمروءة والأدب وصيانة الدّين ونزاهة النفس". وقد أورد فقيه باجة نظما لأحد الشعراء يدلّ على مكانة العلماء وموقعهم في المنظومة الاجتماعيّة حيث ساد جاه السلطان ومال التّاجر، مشيدا بقراءة الكتب ودراستها في بيت جاء فيه :

إذا ما أردت الأنس من غير وحشة
فلا تتخذنّ إلا الكتاب نديما

وبالتالي، شكّل الفقهاء فئة مختلفة عن سائر الفئات الأخرى الحضريّة من تجار وحرفيين ورجال السلطة. وكان الانتماء إليها واضحا في مستوى المظهر والسلوكيات والثروة والفكر، إذ كان لباسهم يميزهم عن سائر الفئات الاجتماعيّة الأخرى. ومثلما كان لباس الفوطة والعمامة اللطيفة دليلا على الانتماء إلى سلك الفقهاء بمصر، فإنّ لباس جبّة الملف والفوطة والعمامة أصبح أمرا خاصّا بعلماء إفريقيّة عصر ذاك، مثلا. على أنه لم يوجد لباس موحّد يرتديه كلّ الفقهاء في بلاد المغارب، نظرا إلى الخصوصيات الجغرافية وإلى التفاوت الاجتماعي بينهم، واختلاف مراتبهم كما تدلّ عليه أجورهم التي تفاوتت من أجر المؤدّب، إلى أجر كبار القضاة والأئمة.

ولئن عارض أبو عبد الله الدكالي أخذ المرتبات من الأحباس بنوعيها، مثيرا بذلك جدلا بالإسكندرية بينه وبين ابن عرفة والبرزلي، فإنّ هذين الأخيرين وغيرهما من علماء العهد الحفصي رغبوا في إعطاء المرتبات للمدرسين والأئمة وسائر العلماء والطلبة، واستيفاء الأجر، بعد أن تطوّرت المعاملات المالية والاقتصاد التجاري في حوض المتوسّط. وبالتالي شملت الأجرة النقديّة عديد القطاعات الاجتماعيّة، من فقهاء وشرفاء وبعض الصلحاء الذين تحصّلوا من المخزن على مبلغ معيّن شهريّا .

وقد اتّخذت الأجور شكلا عينيّا تارة (الرّيع العقاري) ونقديا طورا، فضلا عن الإتاوات الأخرى المتحصّل عليها في شكل هدايا وغيرها. وأصبح أخذ الأجرة والمرتّبات لعديد الموظفين من الأحباس أمرًا شائعا في المشرق والمغرب، بعد أن أضحت المؤسّسة المخزنية عاجزة عن استخلاصه، وتعذّر أخذه من بيت المال. ومنحت في بعض الحالات في شكل محاصّة للريع العقاري بين المنتمين إلى مؤسسة تعليمية واحدة، ويخوّل للمحبّس تعيين ما يأخذه كلّ واحد من أهل المدرسة، من فقيه وإمام

وأستاذ وطلبة ومؤذنين وخدّام المدرسة، لأنّ عدم البتّ في ذلك قد يؤدّي إلى اختلافات في كيفيّة قسمة هذا الرّيع.

وفي إطار هذا التطوّر، أصبح الإفتاء بدوره وظيفة يتقاضى عليها صاحبها أجرًا منذ القرن الثامن هـ / الرابع عشر م، وهو ما يفسّر إقبال الطلبة على هذا العمل. وقد أجاز الفقهاء أخذ الإجارة على الفتوى من بيت المال، وأن تكون للمفتين مرتّبات من المخزن مثل المدرّسين، وذلك بعد أن منع وقوع هذا الأمر فقهاء القرن الخامس هـ وبداية السادس هـ مثل اللخمي والمازري.

وقد أهمل العلماء إلى حدّ كبير دراسة اللغة، حتّى أنّ البعض منهم أصبح قاضيا أو مفتيا دون معرفة جيّدة باللّغة العربيّة، كما شهد بذلك ابن عرفة: "لا قراءة لهم في العربية فضلا عمّا سواها من أصول الفقه"، حتّى بلغ الجهل بأحد قضاة الأنكحة والجماعة بتونس إلى حدّ قوله: "ما فتحت كتابا في العربية على أحد". وقد حصل الأمر نفسه بمدينة بجاية في بداية القرن الثامن هـ/ الرابع عشر م. كما أقرّ كلّ من ابن عبد السلام وابن عرفة بأن بعض العلماء الجهلة تولوا تدريس علم التفسير دون معرفة جيّدة لعلم العربيّة.

ويخضع تعيين قاضي الجماعة لسلطة المخزن، وذلك رغم استقلاليته النسبيّة عنها في أخذ القرارات والإفتاء. وكثيرا ما انتمى إلى البيوتات التونسيّة، أو الفقهاء الذين كانت لهم علاقات حسنة مع المخزن. وكان شبه الوكيل الذي تفوّض إليه الأحكام، بما فيها الأحوال الشخصيّة التي يتولاّها قاضي الأنكحة، كما اهتم باختيار القضاة في الكور والنواحي والعدول أو الشهود، وذلك بعد موافقة السّلطان. وكان قادرا في بعض الأحيان على عزل العامل، وهو ما حصل بالنّسبة إلى عامل الجزيرة القبليّة، غير أنه فضّل أحيانا أخرى التفريط في مهامه للعامل أو الخليفة، أو حاكم الفحص أثناء فترات الاضطراب الاجتماعي، لعجزه عن الردع.

ولئن مارس مهامّه بالاستعانة بقاضيين آخرين في القرن الثاني هـ/ الثامن م، فإنّه كان يتولى تعيين قضاة نواب عنه في الحقبة المدروسة، وكانوا يستشيرونه فيما أشكل عليهم، وذلك بعد أن اتّسعت الخطة في المدن الكبرى. وقد يحصل تقاطع بين مهام القاضي والعامل، وهو ما يؤدّي أحيانا إلى توتّرات بين الطرفين مثلما وقع ذلك في عهد أبي فارس عبد العزيز الحفصي، لمّا عمد عامل الحامّة إلى حجز بضاعة التجار الوافدين من بلاد السّودان، وهو ما استنكره القاضي العقباني، لأنّ العادة بتّ القاضي في الاختلافات بين التجّار، لا العامل، الذي اعتبر متعدّيا في التصرّف.

أما قاضي الأحوال الشخصية (أو قاضي الأنكحة)، فقد حرص السلطان على تعيينه للبتّ في مسائل الزّواج والطلاق والورثة والوصيّة، وكلّ ما يتعلق بالأسرة، ولهذا حدّد القضاة في النّواحي يوما خاصّا بشكاوي النّساء، مستعينين في ذلك بأعوان من الشيوخ والعجائز ذوي الدّراية. وتولّى قاضي الأنكحة خطة قاضي الجماعة عند شغورها، على أنّه من النّاحية القضائيّة ظلّ تابعا لقاضي الجماعة، حتى أنّه اعتبر "شبه عامل من عمّاله".

- **قضاة الكور والنواحي :** عادة ما وافق التقسيم الإداري إلى عمالات، التقسيم القضائي، إذ عيّن قاض على كل بلد. وقد خضع تعيين القاضي بها إلى سلطة قاضي الجماعة، وكان عرضة للعزل والنّقلة، وفق إدارة قاضي الجماعة والسّلطة السّياسيّة. ولئن أبدى كثير من فقهاء العهد الأغلبي تحفظا في قبول خطة القضاء، فإنّ الإقبال عليها أصبح كبيرا في العهد الحفصي، حتى وقع الالتجاء

أحيانا إلى الوساطات. وقد قبل كثير منهم النقلة من بلد إلى آخر. واستعان قضاة الكور في تأدية مهامهم بأعوان عديدين، وكان من بينهم من كانت له معرفة بالوثائق والأحكام. وعمومًا، فإنّ سلطة القضاة لم تتجاوز المدينة والقرى القريبة منها، التي لا تبعد أكثر من 40 ميلا، إذ جرت العادة أن يبتّ شيوخ القرى النائية في مسائل المعاملات وغيرها دون الالتجاء إلى القاضي. ولذا فضّل بعض الفقهاء السكن وسط الكورة التابعة لهم، كي يستطيعوا الإشراف على مختلف القرى والتجمّعات. من ذلك أن قاضي توزر في النّصف الثاني من القرن الثامن هـ/الرابع عشر نزل بطرف البلد باعتباره الوسط بالنّسبة إلى الكور التي يتحاكم أهلها إليه.

وكان قضاة الكور يبعثون بما استشكل لديهم إلى قاضي الجماعة، ولكن قد يبلغ الاستئناف والتعقيب في القضيّة والاستفتاء مراحل طويلة إلى حدّ عقد مجلس السلطان. ونذكر من ذلك مسألة حصلت بباجة تخصّ حضانة امرأة، فبعث قاضيها إلى قاضي الجماعة ابن عبد السلام الذي حكم بأن لا حضانة لها. فرفعت أمرها إلى السلطان أبي يحيى أبي بكر، الذي أمر بعقد مجلس الفقهاء بالقصبة، لكنّ هؤلاء انقسموا إلى قسمين: أفتى ابن عبد السّلام والأجمي قاضي الأنكحة بأنّ لا حضانة لها، فيما ذهب ابن هارون وبعض أهل المجلس إلى العكس. واستقرّ حكم السلطان على الرأي الثاني. إنّ هذا المثال يعكس طبيعة السلطة القضائيّة، وتراتبيتها من القاضي إلى قاضي الجماعة إلى مجلس الفقهاء إلى السلطان، الذي كان له الرأي الأخير.

- الموثقون والعدول :

تعدّدت الوثائق المكتوبة في المجتمع الحضري، نذكر منها الوثائق على الدّيون والغرامة والقسمة والديّة وكنس البئر والسّواقي وأجرة القسّام والدلالين وحارز الزرع والكرم وقسمة الشركات وعقود الزواج والطلاق والأحباس والبيع والشراء. ويمكن اعتبار التوثيق عنصرا فاصلا بين المدينة حيث سادت الحضارة الكتابية والبادية التي هيمنت فيها المعاملات الشفويّة، وإن كانت لا تخلو بدورها من بعض الوثائق مثل عقود الشراء والزواج وغيرها. ونتيجة لذلك فقد ظهرت بالمدينة مهنة الموثق، وتجسّدت في ظهور "صناعة توثيقية"، وإنتاج عدد هائل من المصنّفات التي تخصّ كتابة الوثائق والعقود، ولعلّ أهم تأليف في ذلك العهد هو "كتاب الفائق في أحكام الوثائق" لابن راشد القفصي.

وكثيرا ما ارتبط وجود القضاة والعدول بالمجال الحضري، دون غيره، حتّى أنّ القرى التي لا تبعد عن تونس أكثر من أربعين ميلا وكان عدد سكّانها في حدود 500 نسمة، لا يتوفر لديها عدول، وهو ما يجعل مهمّة قاضي المدينة عسيرة، للشّهادة في عقود الأملاك والديون والمهور والنكاح التي يحرّرها. وبالتالي ارتبطت هذه القرى بسلطة القاضي، لكن هذا الأخير عاش منقطعا عن البادية المحيطة به.

وابتداء من القرن الثامن هـ/ الرابع عشر م، أصبحت خطة الشهادة رسميّة، تابعة لجهاز الدّولة، وصار الشهود يتمتّعون بنفوذ واسع، حتّى اعتبرت شهاداتهم بمثابة إشهاد للسّلطان، لكونهم ممثلين للسلطة المركزية. وقد تدخل السلطان أحيانا لتعيين العدول وعزلهم وخصوصا أثناء المنعطفات التاريخية، من ذلك أن أبا الحسن المريني ألغى العمل بالشهود الذين قدمهم قاضي الجماعة بتونس محمد بن عبد السلام الهواري، باستثناء إمام جامع

الزيتونة ولم يقع ردهم إلا بعد سنة، على إثر تدخل القاضي المغربي أبي عبد الله السطي.

ورغم رفض بعض شيوخ البدو المستقرّين بالقيروان إشهاد العدول في النّصف الأوّل من القرن الثـامن هــ، فـإنّ ذلـك يعـدّ نـشازا، وخروجـا عـن المألوف، إذ نلحظ أنّهم حظوا بمكانة اجتماعيّة هامّة بمدينـة تـونس، حتّـى ذكر أنّ بعضهم كـان يتحصّل على عدّة دنانير يوميا.

ويقع الالتجاء إلى الإشـهاد على الوثـائق أو علـى إمـضاء القاضـي وهويتـه. وبالتّـالي فقد كـان الشاهدان بمثابة المعينين للقاضي. وكثيرا ما طرحت مـسألة إثبـات خـطّ القاضـي وشــهادة الـشّاهدين العدلين. وقد استـشار العدول قاضـي الجماعـة فـي صلوحيتها عندما تكون خطوط الوثائق مجهولة.

وفـي هـذا الـصّدد كـان القاضـي ابـن عبـد السّلام، يرفض قبول الوثائق غير المعرّفة، باستثناء الخطـوط المعروفـة مثـل خطـوط الـشلوبين وابـن عصفور وابن السيّد لكثرة تكرّرها في القرن السّابع هـ/الثالث عشر م، وهـو مـا يعني أن الوافدين مـن الأندلس من مرسى شلوبينية قد تخصّصوا في كتابة الوثائق والخط بإفريقيّة، بخط أندلسي مختلف عن الخـط الإفريقـي فـي الـنصف الأول مـن الثـامن هــ/ الرابع عشر م.

وكثيرا ما طرحت مصداقيّة الوثيقة بعد وفاة الموثـق، فأصبحت الحاجة ماسّـة إلـى التحقـق مـن الخط وصحّة نسبته إلى القاضي والعدول. وقد يؤدّي الاختلاف في إثبات الوثيقـة أو نفيها إلـى جدل بين القضاة .

2 - التجــار :

لئن بقي ابن خلدون مقيدا إلى حدّ ما بانتمائه الاجتماعي، فقد أقر بأهمية التجار في إنجاز عملية التوزيع والمبادلة في ظل الاقتصاد السلعي. وتحدث عـن مقومـات أساسـية لهـذه الحرفـة، وهـي المـال والعلم والجاه.

- المـال : يحتـاج التـاجر لحمايـة مالـه إلـى شـرط إضـافي وهـو الجـرأة علـى المخاصـمة أو الاحتماء بأصحاب الجاه والسلطة. ويقر ابن خلدون فـي كل الأحـوال أن أهل النـصفة قليل، فـلا بـدّ مـن الغش والتطفيف المجحف للبضائع ومن المطل في الأثمان المجحف بـالربح. ولئن عدّ كبار التجار من بـين الموصـوفين بـالمروءة، فقـد احتـاجوا إلـى المكايسة في التعامل، حسب التعبير الخلدوني. أما أصحاب السوق والباعة، فإن سلوكهم مناف لأخلاق أهل الرئاسة الذين يتحامون الاحتراف بهذه الحرفة. وقد يصل بهم الأمر إلى المماحكة والغش والخلابة وممارسـة الخـصومات واللجـاج. وهكـذا فـرق هـذا التحليل بين أصناف من التجـار: من لـه مـال وجـاه، ومن لـه مال دون جاه ومروءة، ومن لا مـال لـه ولا مروءة له.

- العلم :تحتـاج ممارسـة هذه الـصناعة إلى قدر من العلم. وكـان التجار المغاربـة في بعض من الأحيـان مـن أربـاب القلـم، فكـان للـبعض مـنهم وخصوصا تجار جنوب إفريقيـة الأباضيـة، دور في مثاقفـة بـلاد الـسودان، ونـشر الثقافـة العربيـة الإسـلامية هنـاك. وقـد حظيـت بعـض العلـوم دون غيرها، مثل الفلك والجغرافيا، بأهميـة لدى التجار، لاقترانها بممارسة هذه المهنة.

- الجاه :صنف ابن خلدون جلّ التجار من بين فاقدي الجـاه، إذ قـال: وفاقد الجـاه بالكلية ولـو كـان صـاحب مـال فـلا يكـون يـساره إلا بمقدار مالـه وعلى نسبة سعيه، وهؤلاء هم أكثر التجار. ولهذا نجـد أهل الجـاه مـنهم يكونـون أيسر بكثيـر. ومهمـا كانت مكانة التجار المغاربـة فـي الـسلطة والمجتمع،

فقد كان لهذه الفئة الوسطى دور فاعل في تقارب شعوب البحر المتوسط، وذلك رغم العوامل التي ساهمت في تفقيرها، من تراجع التجارة القوافلية وانخرام التوازن الاقتصادي لصالح الغرب الأوروبي وازدياد القرصنة.

توجد شريحة تجار البحر المشتغلين بالتصدير والتوريد للمدن التجارية المتوسطية في أعلى هرم هذه الفئة. وقد تخصص البعض منهم في بيع الجلود والصوف أو النحاس أو الحبوب والزيت وغيره. وكانوا يزودون السوق بالمواد المجمعة من الأرياف والمعدة للتصدير. فقد جمع مثلا أبو العباس أحمد بن اللياني ثروة كبيرة من التجارة البحرية، حتى ولاه المستنصر الحفصي وظيفة صاحب البحر. لكن نهايته كانت مأساوية.

وثمة نموذج آخر لتاجر أندلسي، يعمل في تجارة البحر والفكاكة، وقد ذكره الرحالة المصري ابن الباسط بالعبارات التالية: سنة 866هـ يوم الأحد 27 ذي الحجة جمع التاجر المعظم الخواجا المكرم الحاج أبو القاسم البنيولي الغرناطي الأندلسي نزيل تونس وكبير التجار بها جماعة من أعيان التجار من أصحابه والحجاج منهم من أهل الأندلس وغيرهم، وعمل لهم ضيافة حافلة بمكان من أجنة تونس يقال له رأس الطابية من منتزهات ملوك وأمكنة فرجهم. فرأيت هذا الجنان في غاية الإتقان والحسن وبه مكان كالقصر برسم السلطان ثلاث طباق عظيم إلى الغاية أنيق البناء فرج نزه بناء ملوكي على صفة غريبة وهيئة عجيبة، وبه بركة ماء عظيمة كبيرة جدا وبه شيء يقال له المحنشة برسم جريان الماء ... وتخللت هذه الأمسية تحضير أكلات أندلسية، مثل المجبنة ومطارحات فكرية ذكرها الرحالة بالعبارات التالية: كان يوما معدودا من الأعمار سالما من الأغبار اجتمع فيه عدة من ظرفاء أهل الأندلس وأعيانها من طلبة العلم وتجار كلهم أهل ذكاء وحصلت مذاكرات علمية أدبية تاريخية إلى غير ذلك .

أما تجار القوافل، فقد عدّوا كذلك من بين كبار التجار، وذلك رغم الصعوبات الطارئة. فقد بلغت كمية الذهب التي حملها أبو يحيى زكريا بن صالح اليهراسني، من بلاد السودان إلى جربة، مرورا بسجلماسة وارجلان،250 ألف مثقال من الذهب، وذلك في نهاية القرن السادس هـ/ الثاني عشر م. وابتداء من القرن السابع هـ/الثالث عشر م وإلى آخر الفترة المدروسة، التي عرفت التفكك السياسي، تمكنت أسرة المقري التلمسانية من تكوين شركة أسرية تؤمن القيام بالتجارة، وتمتلك رايات خاصة بها، وحرسا ووكلاء مستقرين في المراكز الواقعة على طول الطريق مثل سجلماسة وإيوالاتن وغانة، فضلا عن تلمسان.

وقد ذكر الوزان أن التجار بتلمسان يتصفون بالعدل والصدق والنزاهة الكبيرة في تجارتهم. وكان نمط الحياة التي يعيشونها يتميز باللباس الفاخر واستعمال أفخر الركب المحلاة بالذهب والفضة واللجم وقوائم السيوف .

وتأتي هذه الأمثلة دليلا على المستوى الاجتماعي المترف لهذه الفئة، ومدى اقتران الثروة المالية بالنفوذ السياسي.

على أن التجار المغاربة عصر ذاك عرفوا المخاطرة والقطع أكثر من أية فترة أخرى، وأضحى الخوف هاجسا لدى التجار المتنقلين من بلد إلى آخر، وقد خففت أحيانا الشركات التجارية (التي خصت الاشتراك في الرأسمال والعمل أو تكليف أحد الوكلاء للسفر لجلب البضاعة أو القراض بين صاحب الرأسمال وشريكه القائم بالعملية التجارية) من حجم الخسائر الفردية، لكنها لم تمنع من وقوع

المحظور. وعادة ما كلف التاجر الكبير التاجر - العامل بتوزيع البضاعة داخل البلاد أو خارجها، مقابل أجرة محددة.

3 - العامة :

(أ) الحرفيون والباعة :

لئن أمدتنا كتب الحسبة بقائمة في الأسواق المرتبة وفق مرجعيات اقتصادية واجتماعية وثقافية، وبقي هذا التنظيم المجالي حيا في كبريات المدن المغربية إلى حدّ عصرنا الحالي، فإن أهمية كلّ سوق وعدد الدكاكين به ظلت غير دقيقة في وثائقنا، باستثناء ما ذكره الحسن الوزان في خصوص أسواق فاس. وفي مدينة تونس، تأتي الجباية المذكورة بالنسبة إلى كل سوق في نهاية القرن الثامن هـ/الرابع عشرم شاهدا على مكانة هذه الحرف. وكان على رأسها سوق العطارين (5000 دينار) وسوق الرهادنة (300 دينار)، وفي أسفل السلم نجد سوق الصفارين وكذلك القشاشين (100 دينار)، وذلك إذا استثنينا من هذه الرتبية الرحبات التي تعرض فيها المنتوجات الفلاحية (رحبة الطعام ورحبة الماشية) والفنادق المخصصة لبعض البضائع، مثل فندق الخضرة وفنادق الزيت والإدام والفحم وغيرها.

وقد تميزت هذه المدن بتعدد الحرف والصنائع، حتى أنّ أحد الباحثين أحصى أكثر من ثلاثمائة، مما يأتي دليلا على مدى تقسيم العمل. ويتقاطع هذا التصنيف مع آخر إثني، إذ امتهن أهل الذمة من اليهود والنصارى جل هذه الصنائع، وتخصص اليهود في البعض منها مثل صناعة الحرير والمعادن وضرب النقود وتحضير الأعشاب والصيدلة وغيرها، فيما اشتغل الجنويون وسائر الطليان في الحدادة والخياطة وبيع الخمر وغيرها.

ولئن لم يتمكن الحرفيون من تشكيل طبقة اجتماعية متجانسة، لاختلاف المواد الأولية ووسائل الإنتاج من صناعة إلى أخرى، فإن الحرفة الواحدة بلغت درجة فائقة من تقسيم العمل، حتى انقسمت إلى مهن صغرى متعددة: فقد اقتضت صناعة الصوف مهن الخلاص واللباد والنساج والصابغ والخياط وغيرها. واشتغل في صناعة الجلد الحذاؤون وصانعو البلاغ والإسكافيون وصانعو الطنافس والقرب والسراجون وغيرهم، وفي الخشب الحطابون والنجارون وصانعو القفل والخزائن والخراطون والخشابون والنقاشون .

وبالتالي، فإن الخط الفاصل لا يوجد بين الحرفيين من جهة وأرباب الرساميل من جهة أخرى، إنما يخترق الحرفيين أنفسهم، فيفصل بين من يمتلك وسائل الإنتاج من شيوخ ومعلمين وبين من يقدم ساعديْه للعمل من صناع وصبيان. ويعدّ الصانع الفاعل الأساسي في الإنتاج، لتوسطه هرم المنتجين: المعلم من جهة والأجير الوقتي من جهة ثانية. ولذا خصصت له كتب الفقه فصولا مطولة وتعريفا به وتحديدا لمهامه. وقد طرحت بالخصوص مسألة تضمين الصناع. فالقصار يضمن الثوب إذا أفسده، والصباغ إن أخطأ، والخياط إذا أضاع الثوب أو أفسده، وكذلك الطحان والفران والخباز واللؤلؤي والحمامي والناسخ وغيره. على أن بعض الصناع في هذه الحقبة جاهروا برفضهم تحمل هذه المسؤولية، مشترطين قبل بدء العمل عدم تضمينهم. وقد كانت الشركات الحرفية الإطار الذي نظم العلاقة المتطورة بين صاحب الرأسمال والصانع أو الأجير. وقد شملت الشركة بالأموال بين طرفين أو بالأبدان، بمعنى الاشتراك في إنجاز عمل

ما بآلة ورأسمال أو دونهما... إلخ. وخلافا للشركات التجارية، عادة ما تواصلت هذه الشركات سنوات عديدة، وذلك لتحقيق فائض قادر على تغطية مصاريف الإنتاج.

ودون أن نعيد طرح مدى حقيقة الرابطات الحرفية في البلاد العربية عموما، وبلاد المغرب خصوصا، ثمة مؤشرات عديدة، تبين مدى تنظيم الحرفيين والصناع أثناء الحقبة المدروسة. فهؤلاء لا ينتمون إلى أصحاب الجاه، إنما إلى العامة، التي أضحى وعيها الاجتماعي يقظا أحيانا. فقد تولى الصوافون في أسواق بجاية في القرن السابع هـ/ الثالث عشر م جمع الضرائب السلطانية من أرباب المهنة الذين يشترط عليهم الانتظام في سلكهم. وكان التضامن بين أهل الحرفة قويا إلى حدّ أنه يمنع كل متطفل محتال أن ينخرط فيها، وهو ما يفسر الحادثة التي وقعت بتونس في أواخر القرن الثامن هـ/ الرابع عشرم وتمثلت في اشتكاء الصباغين للقاضي لمّا حاول أحد المعلمين الحاذقين للصنعة في المغرب الأقصى التجديد في المواد المستعملة في الصباغة وتعويض اللاك المستورد من الشرق الأقصى بمادة أخرى لا يحسن صناعتها غيره.

ومن المؤشرات على ظهور الأصناف ببلاد المغرب، انتظام الحرفيين في مجموعات يرأسها عريف. فقد كان عريف الحمالين للزيت بمدينة تونس في القرن التاسع هـ/الخامس عشر م، قوي البنية آية وقته في حمل الأثقال. أما نقابة الحمالين بفاس، فقد قال الوزان إن مجمع الحمالين يبلغ 300 حمال، ولهم أمين أي رئيس، ويختار كل أسبوع من يجب عليهم أن يشتغلوا ويكونوا رهن إشارة الجمهور طوال الأسبوع، يجمع هؤلاء الرجال ما ربحوه من مال في صندوق له عدة مفاتيح محفوظة عند كل رئيس مجموعة. ويقسم المال بين الذين اشتغلوا عندما ينتهي الأسبوع. ويحب هؤلاء الحمالون بعضهم بعضا كالإخوة، فإذا مات أحدهم وترك طفلا صغيرا، تكفلوا جميعا بالمرأة إلى أن تتزوج ثانية إذا رغبت في ذلك، واهتموا بعطف وحنان الأولاد إلى أن يبلغوا السن الذي يمكّنهم من القيام ببعض الأعمال. وإذا تزوج أحد الحمالين أو ولد له دعا جميع أصحابه إلى وليمة، وأعطاه كل واحد منهم هدية مقابل ذلك. ولا يمكن لأحد أن يمارس مهنة حمال قبل أن يدعو جميع أصحابه إلى وليمة، وإذا لم يفعل، فلن يتقاضى عندما يشتغل أكثر من نصف حصة الآخرين. وقد حصل هؤلاء الحمالون من الملوك على امتياز إعفائهم من أية ضريبة أو تكليف، ولا يؤدون شيئا لأصحاب الأفران مقابل خبز عجينهم، وإذا ارتكب أحدهم جريمة يعاقب عليها بالإعدام، فإنه لا ينفذ عليه الحكم أمام الجمهور. ويشتغل هؤلاء الناس وهم لابسون ثيابا قصيرة ذات لون واحد، ويلبسون خارج أوقات عملهم ما يشاؤون، وبالجملة فإنهم أناس يتحلون بالاستقامة والأخلاق الحسنة .

إن هذا النص يأتي حجة على وجود تنظيم حرفي متطور لدى بعض المهن، مكّنها من تطبيق نظام داخلي صارم ومن الحصول على تأمين اجتماعي وعلى امتيازات من السلطة. ومن الملاحظ أن هذه الأصناف قد اكتسحتها موجة التصوف عصر ذاك. ففي بجاية، كان لأبي علي السلمي، من القرن السابع هـ/الثالث عشر م، حانوت يجلس فيه للاتجار بسوق قيسارية بجاية، مع تمكن علمه وبراعة فهمه. أما حانوت أبي علي حسن المسيلي، فإنه تحول إلى مجلس للعلماء حتى تسمى مدينة العلم. وبالتالي، كان السوق موقعا تؤمه مختلف الفئات ومجالا لنشر الأفكار. ولا ننسى أن أحمد بن مرزق

الذي سيطر على الحكم بإفريقية سنة 681هـ /1282م كان خياطا ببجاية. وفي مدينة تونس، كان المتصوف علي القرجاني يقعد في حوانيت البلاغين، وكان الصالح علي الحطاب يحرّض على التصدي للغزاة في سوق السقالين.

والحصيلة، يعتبر الحرفيون من أهم الفئات الاجتماعية التي كان لها وعي بذاتها وبدورها، ووقفت في وجه شتى التجاوزات الداخلية والتعديات الخارجية.

(ب) الصلحاء والمتصوّفة والمرابطون :

اقترنت فاعلية المتصوفة والمرابطين عصر ذاك بظهور مؤسسة الزاوية ببلاد المغرب. وقد تعرض محمد بن مرزوق في القرن الثامن هـ/الرابع عشر م إلى هذا المفهوم فقال: الظاهر أن الزوايا عندنا في المغرب هي المواضع المعدة لإرفاق الواردين وإطعام المحتاجين من القاصدين. وأما الربط على ما هو مصطلح عليه في المشرق، فلم أر في المغرب على سبيلها ونمطها إلا رباط سيدي أبي محمد صالح والزاوية المنسوبة لسيدنا أبي زكريا يحيى بن عمر بن سلا غربي الجامع الأعظم منها، ولم أر لهما ثالثا على نحوهما في ملازمة السكان وصفاتهم وشبههم بمن ذكر.

ظهرت الزاوية بالمغرب الأقصى أواخر العصر المرابطي وبداية العهد الموحدي، وكان أبو يعزى يلنور بن عبد الله (توفي سنة 572هـ / 1176م) المنحدر من وسط بربري بتادلا من الأوائل الحاملين للفكر الصوفي، ومنها انتشرت في إفريقية، عبر موجتين أساسيتين: الأولى تمثلت في أتباع أبي مدين شعيب المقيم ببجاية والمتوفى بتلمسان سنة 594هـ/1198م، ومثلها أعلام بإفريقية مثل أبي يعقوب يوسف الدهماني وأبي علي النفطي والطاهر المزوغي وعبد العزيز المهدوي، والثانية في شيوخ الأربعين والشرف بمدينة تونس الذين أخذوا من أبي الحسن الشاذلي المنحدر من قبيلة غمارة والوافد على تونس من المغرب الأقصى، وقد استقر إلى حين أن أجبره العلماء والسلطان أبو زكريا الحفصي على الانتقال إلى مصر.

ويتضح من الوهلة الأولى أن هؤلاء الصلحاء اختلفت أفكارهم وممارساتهم باختلاف الفرق والطوائف. وقد كان أحمد بن القنفذ القسنطيني شاهدا على هذا التنوع عند حضوره اجتماعا لهذه الطوائف على ساحل المحيط شمال إقليم دكالة سنة 769هـ/1367م، إذ قال : سألت عن جملة الطوائف التي بالمغرب الأقصى في الأراضي التي تنبت الصالحين كما تنبت الكلأ، فوجدتها متعددة باعتبار تعدّد الأشياخ، وأقرب ما ترجع إليه ستة، وهم: الشعبيون والصنهاجيون والماجريون والحجاج والحاحيون والغماتيون .

وقد تمكنت بعض هذه الفرق، مثل الحاحيين، أتباع أبي زكريا يحيى بن أبي عمرالحاحي المتوفى بتيغزا من بلاد حاحة في آخر القرن السابع هـ/ الثالث عشر م، من إيجاد أتباع لها يحملون تسمية الزكراويين بكامل بلاد المغرب، وقد عرف عنهم غلوّهم في تقيدهم بسلوكات شيخهم. ولئن استساغ ابن القنفذ مواقف شيوخهم الذين اجتمع بهم بسلا، وهم ابن عاشر وحفيد أبي زكريا الحاحي، فإنه قد وصف عامتهم بالجهلة الرعاع لا يفقهون ولا يفهمون، نقلت عنهم أمور لا ينكر صدورها منهم. وقد شجب العلماء عادات الزاوية الزكراوية وطقوسها، وتعرّض المنتسبون إليها بإفريقية إلى المحنة، باعتبارهم خارجين عن اعتقاد أهل السنة.

ولم تكن التأثيرات المشرقية غائبة في عالم

المتصوفة، وإن كانت أقل أهمية من التيار المغربي - الأندلسي، إذ أقر البرزلي بوجود فرقة شبيهة بالقرندلية في مصر، تسمّى العسكرية، شجب سلوكها كل من ابن عرفة والبرزلي، إذ اقتصرت اجتماعاتهم المختلطة بين الجنسين على الأكل والغناء والرقص.

وثمة صنف آخر أكثر اعتدالا، تعودوا عند اجتماعهم على الذكر والإنشاد ومدح النبي وقراءة كتب المواعظ والزهد والسير.

وهكذا تعدّدت تصنيفات المنتسبين إلى الصلح والمرابطة، وذلك فضلا عن العلماء. فقد قام أحد فقهاء القرن التاسع هـ/الخامس عشر م، وهو أبو القاسم البرزلي، بالتصنيف التالي:

- علماء الظاهر: وهم الفقهاء والقضاة والمفتون وغيرهم الذين اعتمدوا الكتاب والسنّة والمنطق في تفسيراتهم وفتاويهم. وكانت لهم مكانة اجتماعيّة كبيرة في المدن والبوادي، نتيجة دورهم الاجتماعي والسّياسي وقوّة نفوذهم. وقد اخترقت شهرتهم أحيانا الآفاق لتصل إلى سائر البلاد المشرقيّة والمغربيّة-الأندلسيّة .

- علماء الباطن : وهم الصّلحاء والأولياء الذين استمدّوا نفوذهم من تقواهم، لعدم تحمّلهم مهام ووظائف (من قضاء وإفتاء وتدريس وأعمال مخزنية وغيرها). وقد جدت رتبيّة داخلهم، اقترنت بمدى شهرة كل واحد منهم، فالخمول هو الغالب عليهم في حياتهم، وإن كان قد تحوّل إلى شهرة بعد موتهم، إذ يقع تناقل أخبارهم بكثير من المبالغة، فتظهر الكرامات ويختلط الواقع بالوهم.

وثمة رتبية عمودية داخل المتصوفة، تأخذ بعين الاعتبار مسألة المعرفة الباطنية، ففرقت بين مريد طالب ومتوسط سائر ومنته واصل.

والواضح أن التصنيفات المختلفة تخفي وراءها صراعا بين تيارين ثقافيين: العلماء والمتصوفة، ومدى تسرّب التيار الصّوفي إلى صفوف العلماء، غير أن هؤلاء أنفسهم لم يفرّطوا في موقعهم، وكثيرا ما شجبوا أعمال الشعوذة والوهم، وترّهات الأسطورة والكرامة.

واعتبرت مسألة السماع محكّاً لهذا النزاع بين الفقهاء والمتصوفة، إذ شجبه بعض الفقهاء، مثل عزّ الدين بن عبد السلام (توفي سنة 660هـ/1262م) وابن تيمية في مصر، كما استنكر علماء المغرب الأقصى هذه الممارسات، معتبرين إياها بدعا. وفرقوا بين طائفتين من المرابطين: الأولى مكونة من الجهلة التي تستحوذ على أموال الناس وتمارس الغناء والرقص، والثانية تبيح المحرمات وتقدح في الوظائف الشرعية وهي أكثر خطورة. وكان موقف الفقيه الغرناطي محمد الحفار أكثر تشددا إزاء هؤلاء المتصوفة، إذ قال: وطريقة الفقراء في هذه الأوقات شنيعة .. وهم قوم جهلة لا يحسن أحدهم أحكام ما يجب عليه في يومه وليلته. بل إنه ذهب إلى تكفيرهم، داعيا إلى التصدي لممارساتهم وحيلهم وإلى حلّ أحباس الزوايا. وجاء موقف علماء إفريقية متشابها مع المواقف السابقة، إذ أفتى ابن عرفة بمنع الغناء وخصوصا أثناء الاحتفال بالمولد النبوي والذي أصبح مناسبة هامة على إثر قدوم أبي الحسن المريني إلى تونس سنة 748هـ. أما ابن خلدون، فقد التجأ إلى علم النفس لتحليل هذه الشطحات الصوفية، إذ قال: أما الألفاظ الموهمة التي يعبرون عنها بالشطحات ويؤاخذهم بها أهل الشرع، فاعلم أنّ الإنصاف في شأن القوم أنهم أهل غيبة عن الحس.

وحصيلة القول، تمكّن الفكر الصوفي الذي انتشر في الزوايا، متخذا أنماطا متعددة تقترن فيها الخوارق بالواقع، من التسرب إلى عديد الفئات

الاجتماعية، ولم يسلم منه العلماء بمن فيهم ابن عرفة وابن خلدون، إذ عرف عن الأول زيارته لبعض الصلحاء مثل علي الحطاب والصقلي، والثاني أنجز تأليفا في الغرض. ولئن نشأت الصوفية بالحواضر، فقد تسربت إلى الزوايا الريفية. ومما لا شك فيه أن ازدياد أهمية هذه الفئة عبرت عن واقع متردد، إذ تحولت الزوايا في كثير من الأحيان إلى مسكّن للتوترات الحاصلة في البادية، وإلى ملاذ للخائفين والفارين من أعوان المخزن والمتسلطين. ولقد اكتسب الصلحاء والمرابطون شرعية اجتماعية، نتيجة الأدوار الاجتماعية المختلفة التي كانوا يقومون بها، فقد تصدوا لحرابة البدو وتعدياتهم من جهة، ولصلف المخزن من جهة ثانية، وكانوا بهذا في صف المجتمع الحضري والقرويين. ومن الجلي أن ظاهرة الظلم تفشّت، حتى فضّل البعض الاستسلام والركون إلى الانعزال والانطواء والحلول الغيبية، وإن اختلفت أصناف هؤلاء المرابطين: فثمة الصالح المتصلب، والشيخ المتعاون مع المخزن، وأصحاب الزوايا التي تتوقف فيها محلة السلطان الخ ... وبالتالي، فقد راهنت السلطة في الغالب على الصلحاء والزوايا لتأمين البوادي والحواضر، على حد سواء. فقد توخّى، على سبيل المثال، السلطان أبو فارس عبد العزيز الحفصي سياسة طرقية مناصرة للزوايا، فقدّم لها منحا وهبات، وحبّس لصالحها الأرض .

ولم يكن الصلحاء في كل الأحوال طرفا محايدا مثلما يزعم ذلك أنصار النظرية الانقسامية، الذين يعتقدون خطأ أن المتصوفة والشرفاء ينحدرون من القبيلة، والعلماء من المدينة. فقد تفاعل المرابطون مع الصراعات الاجتماعية المختلفة، بل تحول الصلحاء أحيانا إلى فرسان ومقاتلين أشداء ، ومرابطين يذودون عن حمى الأوطان من الغزو الخارجي. والخلاصة، ارتبطت فعالية هذه الفئة بموقعها من الإنتاج ومن الاقتصاد السلعي في الحواضر، واقتصاد الكفاف في البوادي، ولم تكن خارجة عن المنظومة الاقتصادية، حتى في الحالات القصوى، عند استكانتها للأمر الواقع وبحثها عن مشروعية للحرمان والفاقة والجوع.

(ج) الفلاّحون والخمّاسة :

تميّزت هذه الحقبة في كامل بلاد المغارب بسيطرة نمط جديد من العمل وهو الخماسة، المتمثلة في مشاركة العامل الزراعي بالعمل، مقابل حصوله على خمس الإنتاج.

ولئن أصبح من المرجح أن ظاهرة الخماسة سابق وجودها لهذه الحقبة، في كل من المغرب والأندلس، فإنها لم تذكر بوضوح ولم تعرف انتشارا كبيرا إلا ابتداء من القرن الثامن هـ/الرابع عشر م، وذلك نتيجة تراجع عدد الرقيق المشتغلين في الزراعة وازدياد مساحة الأراضي البيضاء وبالتالي الحاجة إلى العمل. وقد انحدر هؤلاء العمال على الأرجح من البدو الرحل وأهل القرى المنكوبة بالوباء.

واعتبارا لجدّة الظاهرة، اختلف فقهاء المغرب في تحديد وضعية الخماس القانونية: هل هو شريك أم أجير. فهو اعتمادا على أقوال سحنون شريك يقدم العمل ويتحصل على خمس الإنتاج، باعتباره يشارك بعنصر واحد وهو العمل ، فيما يقدم صاحب الأرض الأربعة أخماس المتبقية: الأرض والحيوان وآلة الحراثة والبذور. على أن هذا الأمر يبدو نظريا أكثر منه واقعا، إذ أن أجر الخماس يتغير حسب المعطيات الطبيعية وطرق الاستثمار المختلفة من الجبل إلى السهل وأهمية التسبقة التي يتحصل عليها.

ويتعين على الخماس الشريك دفع قسطه من الضرائب (الزكاة) وتولّي علف الماشية، باعتبار أنه يأخذ نصيبه من التبن. وهو ما يحمله عبئا أثقل من الأجير، خصوصا سنين المجاعة. وهو ما يفسر وجود رأي ثان ذهب إلى كونه أجيرا، لأن الفقه يشترط في الشركة توفر عناصرها بالتساوي، وهو أمر غير ممكن بالنسبة إلى الخماس. وقد برز هذا الاختلاف في الرأي لدى الفقهاء بإفريقية والمغرب في القرن الثامن هـ/ الرابع عشر م بين فقهاء مدينة القيروان الذين ذهبوا إلى كونه شريكا وفقهاء تونس الذين ناصروا الرأي الثاني. فكان الفقيه محمد الرماح المتوفى سنة 749 هـ يفتي بجواز شركة الخماس للحاجة الملحة إلى ذلك، إذ قلّ عدد الأجراء .

ويمكن تفسير هذا الاختلاف بين فقهاء العصر بالأسباب التالية:

- الالتجاء إلى الشركات الفلاحية في سبيل التأمين الاجتماعي ضدّ الكوارث الطبيعية وتعديات البدو.

- وجود علاقات إنتاجية أقل تطورا بالوسط حيث انتشار البداوة، ممّا يفسر دفع الأجرة عينا. وفي المقابل فإنّ أهمية الهجرة الريفية إلى الحواضر الكبرى مثل تونس وفاس وتطور النشاط الاقتصادي بها وفرا فائضا في سوق العمل (الشغل) من الأجراء.

- حاجة العلماء والصلحاء بوسط إفريقية للخماس لخدمة أراضيهم، إذ أن المصدر الأساسي لثروتهم بالقيروان هو الريع العقاري، فيما كان علماء الحواضر الكبرى يتقاضون أجرة نقدية من المخزن.

ولئن دلت هذه الاعتبارات النظرية على اختلاف في التعامل مع الخماس والنظرة إليه، فإن الأولوية كانت للعرف الجاري: ومسألة عرفنا لا يأتي العامل فيها إلا بعمل يده، وكونه كذلك يصير أجيرا ويمنع كونه شريكا. وفعلا، سعى الفقهاء إلى مجاراة العرف تحاشيا لردود فعل الملاكين العقاريين الذين حرصوا على استعمال يد عاملة رخيصة.

أما عن وظيفة الخماس، فقد اتسعت مشمولاتها أو تقلصت حسب الظرفية التاريخية وتطور ميزان القوى. ولئن كان قادرا أحيانا على التصدي للتجاوزات الصادرة من المالك العقاري وعلى رفض تولي العمل الزراعي كاملا من البذر إلى نقل المحصول، فإنه قد يخضع في حالات أخرى لشروط صاحب الأرض المجحفة. وتتبين عملية الشدّ والجذب من خلال ما ورد في النازلة التالية: يقول صاحب الأرض عليك الحصاد والحبال والدرس والتهذيب والنقلان، والعامل يقول إنما علي الحرث فقط وليس علي غير ذلك.

ومن الجلي أن تكليف هذا العامل الزراعي بوظائف إضافية إلى جانب مهمته الأساسية، وهي الحرث، قد تكرّس تدريجيا أثناء الأزمات. فقد تصل به الحالة إلى الحصول على سدس الإنتاج، مقابل قيامه بنصف قيمة العمل. وتتسع مهامه حتى قيل في المغرب الأقصى في القرن التاسع هـ / الخامس عشر م : الخماس يحرث وينقي ويرفع الأغمار ويحصد ويدرس وينقل السنابل إلى الأندر. وإن شرط عليه غير ذلك فلا يجوز. وجرت العادة اليوم بالبادية بأن يشترط عليهم القيام بالبقر والاحتشاش لها وعمل الحطب واستقاء الماء إن احتاج إليه.

ولم يقتصر هذا الوضع المتردي على الخماس في المغرب الأقصى، إنما شمل كذلك كامل بلاد المغرب، حسب النوازل الواردة في المغيلي والبرزلي. وأما فساد الخماسة في قطر تونس، فسمعت أنهم يشترطون على الخماس أن لا يأخذ

نصيبه من التبن وأنه يخدم شريكه في حيوانه وحطبه واستقاء مائه وغير ذلك. وفي بعض الحالات اشترط عليه القيام بالمساقي، حتى ضجر الضعفاء. وقد تحول أحيانا إلى مجرد أجير بالثوب والطعام، يكتفي بأخذ أجرة عينية توفر له الحد الأدنى من ضروريات المعاش. وظل في المقابل على ذمة المالك العقاري طوال السنة، مسخّرا لكل الأعمال الفلاحية أو غيرها، شأنه في ذلك شأن القنّ التابع للسيد في النظام الفيودالي.

وتعدّ التسبقة المالية التي يتحصل عليها قبل بدء العمل عاملا آخر لاستمرار تبعيته، لأنه عادة ما يعجز عن استخلاصها آخر كل سنة، ويؤجل ذلك الدّين بطريقة متواصلة. ونظرا إلى حاجتهم إلى هذه المنافع الاجتماعية من تسبقة ولباس ومأكل، فقد أضحى الخمّاسة رافضين لكل إصلاح يحرمهم من هذه الأشياء. ولما حاول علماء مدينة تونس، بدءا بأبي عبد الله بن شعيب الهسكوري ومن بعده محمد بن عرفة، ثم أبو القاسم البرزلي، منع أخذ التسبقة، باعتبار أن الخمّاسة أجراء، وقف هؤلاء في وجه هذا الإصلاح في جهة القيروان، رافضين له. مما أجبر السلطة القضائية والسياسية على العدول عن تطبيق هذا القانون. وظل الخماس بوسط إفريقية يتمتع ببعض المنافع، بما فيها الحصول على حصته كاملة من التبن، وذلك خلافا لنظيره في تونس وبجاية والمغرب الأقصى.

ورغم هذه القيود، فإن محاولات الهيمنة لم تكن دائما ناجعة، لأن عقد الشركة لا يقضي بأن يبقى العامل مرتبطا بالأرض، ولا خاضعا للسخرة، إنما هو قابل للفسخ في أي وقت. وهو ما يعني أن حريته الشخصية ظلت ملكا له، وإن كانت تنقصه الحرية الاقتصادية. ولذا نراه أحيانا يملي شروطه على صاحب الأرض، لمّا يكون قانون العرض والطلب لصالحه، وقد يأبق دون أن يفي بالتزاماته، أو يصبح بدوره سيدا على خماس آخر أو أجراء يتولى تشغيلهم في تنقية الزرع والحصاد والدراس، مثلما كان يحصل بالمغرب الأوسط.

وفي سنوات وفرة الإنتاج، كانت تعقد الشركة بين خماس وآخر، فيقول الأول للثاني: شاركني وأشاركك خماستك، وذلك لحاجة كل واحد منهما إلى صاحبه. وعندما يندر العثور على العامل الزراعي، فقد يشترط الخماس شروطا إضافية، إذ يقول الخماس لصاحب الأرض على سبيل المثال: زدني جرة سمن ودراهم مسماة أو جزءاً آخر من الزوج وسبب هذا قلة الخمّاسة والالتجاء إليهم، فزاده ما طلب. وعند استشراء الوهن السكاني، يلتجئ الفلاح إلى العمل بنفسه: سئل العقباني عن قوم اشتركوا في حراثة زوج، فطلبوا خماسا يحرث ببقرهم، فلم يجدوه، فصاروا يتداولون على الحراثة بأنفسهم أياما حتى وجدوا خماسا، فقال لهم: لا أحبس زوجكم إلا أن أدخل معكم فيما حرثتموه وتقولوا (كذا) تصدقنا عليك بما سبقناك به.

ومن الملاحظ أن الفاصل ليس بين صغار المزارعين والخماسة، الذين يستوون في الفقر لما تهب رياح الأزمة، إنما بين كل هؤلاء من جهة وكبار الملاكين العقاريين من جهة ثانية، علماً بأن عالم الخماسة لم يكن منعدم التنظيم من الداخل ، إذ تتحكم فيه روابط متينة وعلاقات وطيدة من التآزر والتكاتف. ولما أصدر السلطان الحفصي أبو فارس عبد العزيز ظهيرا لإزالة نظام الخماسة، وتحويله من شريك إلى أجير، أخذا برأي الفقيه ابن عرفة، تصدت هذه الشريحة الاجتماعية بكل نجاح لهذا القرار، وهو ما يأتي شاهدا على مدى قدرة هذه الجماعة الريفية على الدفاع عن مصالحها.

والحصيلة، نجم عن أزمة أواسط القرن

الثامن هـ/ الرابع عشر م تبلور نمط جديد في علاقات الإنتاج مرتكز على الخماس. ولئن كان من الثابت تقديم ساعده للعمل، فإنه عانى المهانة تارة، وكان تارة أخرى سيد الموقف في الهنشير، وهو المصطلح الذي ظهر في تلك الحقبة للدلالة على الأراضي البيضاء، خصوصا لما تهبّ رياح الأزمة وتستشري الأوبئة ويتضاءل عدد العمال. ويمكن القول إن نظام الخماسة، بما تضمن من أجرة عينية وعلاقات هيمنة، هو تعبير عن سيطرة علاقات شبه إقطاعية في المجتمع المغربي. ونظرا إلى عدم نشأة صناعة متطورة وتجارة ذات صادرات وواردات متوازنة، فقد ظل الريع العقاري المصدر الثابت للثروة لدى المغاربة، سلطة ومجتمعا .

(د) القبائل البدوية :

انتمى البدو إلى القبائل العربية، الهلالية، والسليمية، والبربرية، التي كانت تسكن الخيام والنوايل، منتصبة في إطار العشيرة والدوّار والمجشر. واستوطنوا في البوادي المحيطة بالمدن، وخصوصا جنوب التل الصحراوي. وتمتعوا باستقلالية نسبية في علاقاتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفي تنظيماتهم وإدارتهم الداخلية، عن طريق مؤسسة المشيخة. غير أن ذلك لا يعني أنهم كانوا خارج المنظومة الاجتماعية والسياسية العامة. بل على العكس من ذلك، كانت للقبيلة فاعلية كبرى في المجتمع والسلطة، إذ كانت الدولة نفسها عبارة عن قبيلة أو اتحادية قبلية تمكنت من بسط نفوذها على بقية القبائل ومن ثمة الحواضر، واقترن استقرار الحكم فيها بمقدرتها على الحفاظ على الانسجام داخل القبيلة المهيمنة وعلى ولاء القبائل الأخرى.

ولتحقيق هذا الغرض، سعت إلى خلق تنافس بين أقسام القبيلة المخزنية الواحدة، مما ولد ثنائيات متقاربة تارة ومتباعدة طورا، أطلق عليها الصفّ أو اللفّ. فقد انقسمت قبيلة الكعوب السليمية، وهي من أهم قبائل المخزن الحفصي، إلى أولاد مهلهل وأولاد بليل، وكانت السلطة تتحالف مع هذا الصف أو الآخر، حسب الظرفية التاريخية .

على أنّ هذا الانقسام ليس مرادفا لانقسامية قبلية، حسب البعض، إذ أن الخطر الخارجي المحدق بالطرفين كثيرا ما يؤدي إلى التحام بينهما، مثلما حصل ذلك سنة 749هـ/1348م، لمّا انتزع أبو الحسن المريني الإقطاعات من هذه القبائل، فتحالفت كلّ الكعوب، بقسميهما، وسائر القبائل السليمية، بنو علي وحكيم والطرود، لمواجهته في معركة القيروان .

كما حاولت السلطة من جهة ثانية التحكم في هذه القبائل عن طريق التدخل في تعيين الشيخ، وهو ما كانت تنظر إليه بعض القبائل المحاربة بعين الرفض. وفعلا كانت مؤسسة المشيخة محك الصراع بين الطرفين طوال هذه الحقبة. وهو ما يفسّر عدم خضوع بعض القبائل النافرة لسلطة الدولة، ووجود قبائل مخزنية من جهة، وأخرى سائبة لا تنالها أحكام السلطان، وذلك خصوصا في المناطق الجبلية والصحراوية بالمغربين الأوسط والأقصى، بصرف النظر عن أصولها البربرية أو العربية.

ومن الجليّ أنّ العلاقات بين القبائل المغربية ليست قائمة على الانتماءات العرقية، بقدر ما تتحكم فيها مختلف التوازنات والمصالح الاقتصادية، المقترنة بالمجالين الرعوي والتجاري. فلئن كانت القبائل العربية مسيطرة على البربر بإفريقية، فإنّ هذه الصورة ليست صحيحة بالمغرب الأقصى.

والمتأمل عن كثب يلحظ أن القبائل البربرية بجنوب إفريقية ارتبطت بأحد فروع دباب السليمية (أولاد أحمد وبنو يزيد والنوايل وأولاد وشاح، من محاميد وجواري). فكان المحاميد يوفرون الحماية لقبيلة ورغمة بجبل دمر، مقابل الجباية، وحسب عبارة التجاني: تجبيها وتحميها. وكان التحالف قائما بين المحاميد وورغمة، لمجابهة الجواري، النازلة جنوبا في سهل جفارة. وهو ما يعني أن هذا الحلف ليس قائما على الانتماء العرقي، إنما بالأحرى على الانتماء المجالي والمصالح المتقاطعة.

ومن البديهي القول إن البنية القبلية بكامل بلاد المغرب شهدت اهتزازا أكثر من مرة طيلة هذه الحقبة، وخصوصا نتيجة تسرب الاقتصاد السلعي وما نجم عنه من هيمنة المدن التجارية أولا ثم إسبانيا والبرتغال ثانيا على هذا المجال. أما الطواعين والأوبئة فقد فلت بدورها في عضد هذه القبائل الرحل، لكنها استشرت في المدن أكثر، وهو ما يعني أن القبائل الصحراوية والجبلية أضحت خزانا بشريا، يمول الحواضر باستمرار، عن طريق الهجرة إليها. وفعلا، فقد شهد عصر ابن خلدون، أي النصف الثاني من القرن الثامن هـ/ الرابع عشر م، تحركا للقبائل الصحراوية، على نطاق واسع، في اتجاه الشمال. من ذلك مثلا قبيلة أولاد سعيد التي ظلت ضاعنة في أطراف إفريقية بالمجال الصحراوي حتى أوسط القرن الثامن، ثم شرعت في التحرك نحو التلول، بعد أن ضعفت دول المغرب، حتى بلغت المجال الزراعي لبني زيان الذين عدوها من بين القبائل المحاربة، إلى جانب الديلم وسويد وبني عامر. وقد أرسل علماؤهم إلى ابن عرفة سنة 796هـ/1393م، يستشيرونه في قتالهم.

إن فئات العامة التي لا تقتصر على الحرفيين وصغار التجار والمزارعين والبدو، وإنما تضم كذلك الرقيق والعاطلين عن العمل والمهمشين، قد اضطلعت بأدوار فاعلة في الأحداث السياسية والاجتماعية والاقتصادية، إذ شاركت في تطور الحياة السياسية، رغم ما تعرضت له من تعتيم في المصادر التاريخية، وتمكنت تدريجيا من كسب نفوذ واسع امتد إلى تعيين سلطان أو عزله، أو الوقوف في وجه فئة العلماء، بل إنها توصلت أحيانا إلى تولي السلطة في بعض المدن، مثل بجاية. أما على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، فإن التطور الحاصل في تنظيم العمل داخل المجال الحضري قد انعكس إيجابا على الوعي الحرفي والتنظيمات الاجتماعية، فبرزت منذ تلك الفترة الرابطات الحرفية. غير أن القوى المحافظة داخل المدينة من جهة وسيطرة الهياكل الاقتصادية والاجتماعية المتأخرة بالريف من جهة أخرى، قد قللا من شأن هذا المسار، الذي ظل عاجزا عن التطور نحو أي شكل من أشكال الرأسمالية.

خاتمة :

تعزى التداعيات السياسية والاضطرابات الاجتماعية الحاصلة في أواخر عهد السلطنات المغربية إلى عوامل خارجية وأخرى داخلية. فقد انتظمت وقتذاك مبادلات اقتصادية غير متكافئة بين الغرب الأوروبي وبلاد المغرب وإفريقية، تمثلت في هيمنة البحرية الأوروبية على الملاحة في البحر المتوسط وفي تصدير مدن المغارب المواد الأولية من صوف وجلود وذهب وملح مقابل استيرادها مصنوعات جنوة والبندقيّة وبرشلونة.

ولئن نشأت فئة مستفيدة من هذا التوازن الاقتصادي المفقود، من التجار والفكاكين والسماسرة وأرباب السلطان، فإن أعماق البلاد المغربية تعرّضت إلى نزيف للمواد الأوّلية وإلى

جباية سلطانية مجحفة أخلت بالتوازنات التقليدية. ولئن انتمى المخزن إلى أصول وافدة (شيوخ موحّدين أو شيوخ بدو وعلوج وأندلسيين)، فقد هيمن هؤلاء الأعيان الجدد بمدن المغرب على أهم الوظائف السياسية والثروات الاقتصادية. وكانت في الغالب الأعم بعيدة عن تطلعات المجتمعين الحضري والبدوي، التي تجسدت تارة في حركات العامة وانتفاضات البدو، وأخرى في انفصال أوطان برمتها عن المركز.

ومثلت السخرة ومصادرة الأموال والغصب مظهرا من مظاهر الإقطاع في المدن والبوادي، مارسه أهل القدرة والسلطان ومشايخ الزوايا والبدو. وقد لخّص ابن خلدون أزمة المجتمع المغربي وما آلت إليه من صراعات اجتماعية وجمود فكري في قولته الشهيرة: الظلم مؤذن بخراب العمران.

وحصيلة القول، جاءت فترة أواخر العصر الوسيط حبلى بالتطورات السياسية والاجتماعية. ورغم الأزمات، كانت فترة مؤسسة لتاريخ المغرب وإفريقية، ترسّخت فيها الهياكل والمؤسّسات والتقاليد التي غالبا ما ظلت فاعلة في السّلطة والمجتمع طيلة العهد العثماني.

أ.د. محمد حسن

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

تونس

المصادر والمراجع

أولاً - المصادر:

(أ) المصادر المخطوطة :

- البرزلي، أبو القاسم : جامع مسائل الأحكام، 4851 - 5371 - 5372 - 5429 - 5430.
- الرصاع، محمد : الأجوبة التونسية على الأسئلة الغرناطية . 19646.
- الشماع، أبو العباس أحمد : كتاب مطالع التمام ونصائح الأنام ومنجاة الخواص والعوام في رد القول بإباحة إغرام ذوي الجنايات، الاسكوريال.
- ابن عبد الباسط، الروض الباسم، مخطوط الفاتيكان، 729 .

(ب) المصادر المطبوعة:

- الأبي، أبو عبد الله محمد : إكمال إكمال المعلم، طبعة حجرية، القاهرة، 1910.
- البرادي، أبو القاسم) القرن الثامن الهجري/ الخامس عشر الميلادي، الجواهر المنتقاة، ط. حجرية 1302هـ .
- التنبكتي، أحمد بابا : نيل الابتهاج بتطريز الديباج، طرابلس 1989.
- ابن الخطيب، لسان الدين (776هـ/1374م) : الإحاطة في أخبار غرناطة، 3 أجزاء، تحقيق عبد الله عنان، القاهرة 1955.
- ابن خلدون، عبد الرحمن (808هـ/1406م) : كتاب العبر، 7 أجزاء، دار الكتاب اللبناني، بيروت 1983.
- الرصاع، أبو عبد الله محمد الأنصاري : فهرست، تحقيق وتعليق محمد العنابي، المكتبة العتيقة، تونس 1967.
- الزركشي، أبو عبد الله محمد (894هـ/1488م): تاريخ الدولتين الموحدية والحفصية، تحقيق محمد ماضور، تونس 1966.
- ابن الشماع، أبو عبد الله محمد (861هـ / 1430م) : الأدلة البينة النورانية في مفاخر الدولة الحفصية، تحقيق الطاهر المعموري، تونس 1984.
- العقباني : كتاب تحفة الناظر وغنية الذاكر في حفظ الشعائر وتغيير المناكر، تحقيق علي الشنوفي، B.E.O.XIX، 1965.
- ابن قنفذ، أبو العباس أحمد الخطيب (810هـ/1407م) : أنس الفقير وعز الحقير، المركز الجامعي للبحث العلمي، الرباط 1965.
- ابن قنفذ، أبو العباس أحمد الخطيب (810هـ/1407م) : الفارسية، تحقيق محمد الشاذلي النيفر وعبد المجيد التركي، الدار التونسية للنشر، تونس 1968.
- ابن قنفذ، أبو العباس أحمد الخطيب (810هـ/1407م) : كتاب الوفيات، تحقيق عادل نويهض، بيروت 1980.
- ابن ناجي، أبو الفضل أبو القاسم : معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان، 4 أجزاء، تونس 1990.
- الوزان، الحسن (939هـ/1532م) : وصف إفريقيا، تحقيق محمد الأخضر ومحمد حجي، الرباط 1982.

- الونشريسي، أحمد بن يحي (914هـ/1508م) : المعيـار المعـرب والجـامع المغـرب عـن فتـاوي علمـاء إفريقيـة والأنـدلس والمغـرب، أخرجـه جماعة مـن الفقهـاء بإشـراف محمـد حجـي، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1981.

ثانياً - المراجع :

- حسن، محمـد : المدينـة والباديـة بإفريقيـة فـي العهد الحفصي، جزءان، تونس 1999.
- Berque, J., : Etudes d'Histoire Maghrébine, Paris, 1940.

  L'intérieur du Maghreb, XV-XIX, Paris, 1978.
- Brunschvig. R, : La Berbérie Orientale sous les Hafsides, 2 T, Alger-Paris 1940.

  Deux récits de voyages inédits en Afrique du Nord au Xème siècle Adorne et Ibn Abdel Bassit, Paris, 1936.

  Etudes d'Islamologie, 2 T, Paris, 1971.
- Ghrab . S., : Ibn Arfa et le Malikisme en Ifrikya au VIII/XIVème s, Tunis, 1973.
- Kably, M ., : Société , pouvoir et Réligion au Maroc à la fin du moyen-âge, Paris, 1986.
- Mas-Latrie, : Relations et Commerce de l'Afrique Septentrionale au moyen-âge, Paris, 1866.

  Traités de paix et de commerce, Paris 1865 .
- Monchicourt, Etudes Kairouanaises : Kairouan et les Chabbia, Tunis, 1939.
- Pegolotti, B., : La practica della mercatura, édit .A.Evans, Cambridge, 1936.
- S .Soucek, : Tunisia in Kitab-I-Bahriye By Piri-Reis, Culumbia, 1970.



الحنايا الحفصية بتونس (عهد المستنصر الحفصي)

المصدر : الأستاذ فوزي محفوظ



المدرسة الشمّاعية (العهد الحفصي) القرن 13م

المصدر : الأستاذ فوزي محفوظ



جامع القصبة بتونس (العهد الحفصي)

المصدر : الأستاذ فوزي محفوظ



ورقة من مخطوط " مقدمة ابن خلدون"

المصدر : المكتبة الوطنية بتونس

(جـ) هجمات الإسبانية والبرتغالية والجهاد البحري

أمام ضعف الكيانات السياسية ببلاد المغرب وتناحرها وعجزها المتواصل عن السيطرة على مجالها السياسي الذي كثيراً ما كان تحت تهديد أو سيطرة القبائل البدوية شبه المستقلة، كانت دويلات وممالك جنوب أوروبا (المدن الإيطالية، ممالك شبه جزيرة إيبيريا: الأرغون، قشتالة، البرتغال...) تسعى إلى التوحّد بينها وإلى التقدم على حساب بلاد الإسلام لا في الأندلس فقط بل وأيضا في الساحل الجنوبي للبحر المتوسط. وقد أذنت معركة العقاب بالأندلس (609هـ/1212م) والحملة الصليبية الثامنة ضد تونس (668هـ/ 1270م) بتسارع نسق التعدي على سيادة البلاد المغربية ومحاولات التصدي لها من طرف القوى الاجتماعية المحلية.

ولئن كانت الحروب الصليبية قد انتهت في شكلها الديني البحت والمنظم مع الحملة الصليبية التي قادها الملك الفرنسي لويس التاسع ضدّ تونس، فإنها تواصلت في شكل حملات تستجيب أكثر للمصالح الآنية لمختلف الممالك والدول المسيحية مما خلق شكلا جديدا من التوسع اختلطت فيه المصالح الاقتصادية بالدوافع الدينية. وكانت البابويّة تعمل على مواصلة مشروعها الصليبي لا نحو بيت المقدس والمشرق وحسب، بل وأيضا نحو الأندلس وبلاد المغرب خاصة بعد تقدم الأتراك نحو الغرب وضغطهم على بيزنطة حيث تمت أولى هجوماتهم ضد القسطنطينية سنة 737هـ/1337م، فكان الضغط الإسلامي كلما اشتد على المسيحيين شرقا ازداد اهتمامهم بالمغرب واشتدت وطأتهم على سواحله غربا. وقد ساعدتهم في ذلك سيطرتهم المطلقة على الملاحة البحرية بهذه المنطقة. وقد بلغ الصراع بين العالمين أشدّه منذ منتصف القرن التاسع هـ/ الخامس عشر م إلى منتصف القرن العاشر هـ/السادس عشر م، منتهيا بانسحاب الإسبان والبرتغاليين نحو المحيطات واستقرار العثمانيين الأتراك ببلاد المغرب باستثناء المغرب الأقصى.

وكانت هجمات الإسبان والبرتغاليين ضدّ السواحل المغربية والتي ترفدها أحيانا قوات إيطالية وألمانية ونمساوية وبابويّة قد اتسمت بالعنف والوحشية، قابلتها مقاومة محلية شديدة ومتواصلة مما جعل أحد الباحثين الغربيين المعاصرين يؤكد بأن "الحالة الطبيعية للعلاقات بين النصارى والأمة الإسلامية هي الحرب".

1 - المتوسط محلّ صراع بين المسيحيين والعرب :

(أ) العلاقات السلمية: التجارة والنقل والتنقل :

كان العداء يمثل السمة الأساسية للعلاقة بين العالم المسيحي والعالم الإسلامي. لكن إلى جانب ذلك كان الأشخاص والبضائع والأفكار يتنقلون من دون حواجز بين العالمين في هذا الاتجاه أو ذاك. غير أنه من المفيد الإشارة إلى أن الأشخاص كانوا أكثر تنقلا من العالم المسيحي نحو العالم الإسلامي، وفي الاتجاه المعاكس كانت حركتهم غير ذي بال، وهو ما يفسر حضورا بشريا مسيحيّاً رسميا وغير رسمي في بلاد المغرب، في حين أننا لا نلاحظ وجود مثل هذا الحضور بالنسبة للمسلمين في "بلاد

الحرب". ولعلّ السبب الرئيسي في ذلك لم يكن الحاجز النفسي أو الديني بقدر ما هو عدم حاجة المسلم للسفر إلى بلاد الحرب بحثا عن الثروة أو المعرفة، في حين كان العكس صحيحا، حيث كانت المدن الإسلامية المختلفة تمثل مراكز جذب لمختلف المغامرين والطامعين والتجار الأوروبيين، خاصة أنّ الغرض الرئيسي لهؤلاء هو الحصول على الذهب حيث أن أولى المراكز الاقتصادية الأوروبية الهامة مثل البندقية وفلورنسة وجنوة لم تتمكن من سكّ النقود الذهبية إلا مع منتصف القرن 7هـ/13م.

كانت المدن الإيطالية (البندقية، بيشة، جنوة، فلورنسة) هي صاحبة المبادرة في تفعيل التبادل التجاري مع بلدان المغرب الإسلامي قبل غيرها. وكان المسلمون يحسنون استقبال التجار الأجانب، وقد سمحوا لهم بتعاطي أنشطتهم بكل حرية مقابل دفع العشر على البضائع التي تدخل البلاد أو التي تخرج منها.

ومنذ القرن 7هـ/13م تكثف حضور المسيحيين بالمدن الساحلية المغربية، وازداد عدد هؤلاء بتعدد أغراضهم التي تجاوزت التبادل التجاري لتشمل التبشير والارتزاق العسكري.

وكان الوافدون الجدد ينتمون إلى جنسيات مختلفة، وقد تمكنوا من الحصول على امتيازات تهمّ استقرارهم وتنظيمهم الداخلي وتمثيلهم لمصالحهم ومصالح بلدانهم الأصلية. وكانت كل جالية ممثلة من طرف قنصل، وهو عبارة عن "المقدم" عن الجماعة ممثلا للطرف الذي له أكثر مصالح في المعاملات التجارية، وهو عادة ما يتولى القضاء بين الجالية، وأحيانا نجده يمثل ملك بلاده ويسهر على مصلحة رعاياه بالبلاد الإسلامية. وقد استقر هؤلاء القناصل ببعض المدن الساحلية مثل تونس وبجاية وتلمسان وسبتة وطنجة ...

واستقرت كل جالية بفندق خاص بها. وكان الفندق عبارة عن محلّ للسكن ومخزن للسلع ومكان للتبادل التجاري، إضافة لاحتوائه على مكان للعبادة (Chapelle). وكانت هذه الفنادق تابعة لبعض الممالك أو المدن الأوروبية. وقد أكدت بعض الوثائق أن فنادق تونس وبجاية كانت ترجع بالنظر إلى ملك الأراغون.

ولا تمثل الفنادق والقناصل الظاهرة الوحيدة التي تعتبر أجساما جديدة مزروعة في المجالات الإسلامية؛ فالأخطر من ذلك هو وجود مجموعات كبيرة من المرتزقة النصارى في كل بلاط من البلاطات الرئيسية: تونس، تلمسان، فاس. وتعود ظاهرة استعمال النصارى كمرتزقة إلى عهد المرابطين، ثم تواصلَ العملُ بها مع الموحدين، ثمّ استفحلت مع انقسام بلاد المغرب إلى كيانات متصارعة خارجيا وضعيفة داخليا.

على أن أهمّ عامل في انخرام التوازن بين العالمين ليس هذا الحضور المسيحي في بلاد الإسلام بل الهيمنة المطلقة التي فرضها المسيحيون على وسائل النقل والتنقل، وهي سيطرة قديمة ترجع إلى الفترة التي تلت مباشرة مغادرة الفاطميين المهدية نحو القاهرة، وما نتج عنها من انسحاب تدريجي من البحر زاد من حدته قدوم النورمان إلى البحر المتوسط وفقدان المسلمين لأهم الجزر البحرية التي كانت في حوزتهم: بداية من صقلية 484هـ/1091، وانتهاء بميورقة (626هـ/1229م)، ومنورقة، ويابسة (628هـ/ 1231م). وفي الحقيقة، منذ بداية القرن السادس الهجري/ الثاني عشر الميلادي، كانت الأوضاع تبدو وكأنها انقلبت نهائيا لصالح المسيحيين. وقد عبر عن ذلك الشاعر أبو العرب الصقلي (ت507هـ) قائلا:

لا تعجبنّ لرأسي كيف شــاب أسى
واعجب لأسود عيني كيف لم يشبِ
البحر للروم لا يجري الســفين به
إلا عـلى غــرر والبرّ للعــربِ

وتثبت لنا الرحلة التي قام بها ابن جبير قصد الحج سنة 578هـ/ 1182م أن المسلمين أصبحوا يتنقلون من أقصى غرب البحر المتوسط إلى شرقيه على متن مراكب يملكها النصارى.

هذا التفوق البحري مثل رافدا هاما من روافد التجارة المسيحية مع المغرب الإسلامي، وتجاوز ذلك ليمثل موردا هامّا للأموال نتيجة نقل الأشخاص والبضائع من مكان إلى آخر. فكان كراء السفن في تلك الفترة قد بلغ أرقاما مذهلة بالنسبة إلى ذلك العصر. وعلى سبيل المثال، كان كراء جفن لنقل البضائع من تونس إلى بونة والقل يساوي 400 دينار، وهو ما يساوي أحيانا ثمن قطعة بحرية.

وقد تمكنت بعض المدن، مثل البندقية، من تركيز خط بحري قار يجوب سواحل المتوسط مرورا ببلاد الأندلس وبلاد المغرب ومصر. وأثناء الفترة الفاصلة بين سنتي 714هـ/1314م و 731هـ/ 1331م وعلى مدى تسع سنوات فقط تمّ تسجيل 80 حركة من ميورقة إلى موانئ إفريقية.

ومن المفيد أن نذكر بأنه قد أصبحت لكل مدينة ساحلية أساطيلها الخاصة ،ولا توجد حواجز بين استعمالها في التجارة أو الحرب. ودخلت كلمة "أمير البحر" في القواميس الأوروبية (Admirallus, Admiral, amiral). وقد حاول المبشّر المتعصب رامون لول (Ramon Lull) حوالي سنة 1300م تحديد مهام أمير البحر لدى النصارى آنذاك معتبرا أنه "بإمكانه أن يقوم على رأس قوة بحرية وعسكرية تم تكوينها على جناح السرعة، تسمح له بالظهور فجأة في أي مكان، وبأن يهاجم مراكب الأعداء وسواحلهم، وبأن يرسي للغزو وأخذ الحبوب والحيوانات والأملاك الأخرى خاصة ببلاد المغرب".

وهكذا كان الخيط رفيعا بين النشاط السلمي (الذي كثيرا ما سعت مختلف الأطراف إلى دعمه بواسطة معاهدات تضبط حقوق وواجبات كل طرف)، والنشاط الحربي العدائي المتمثل أساسا في القطع البحري الذي كان مجرد مظهر لحرب معلنة لم تنقطع قط حتى انتصاب الاستعمار بالبلاد المغربية.

(ب) المواجهات: الحرب المعلنة والغزو البحري :

ليس من الغريب ولا من الخطأ أن يخلط ابن خلدون بصفة عفوية بين الحروب الصليبية التي استهدفت المشرق العربي وبين هجمات النورمان الذين يسميهم أيضا "الإفرنج" على السواحل المغربية: جربة، طرابلس، المهدية، صفاقس، سوسة، قليبية، بونة... واحتلال البعض منها ما بين سنتي: 541هـ/ 1146م و553هـ/ 1158م.

ذلك أنه لئن اختلفت التسميات فقد كان الهدف واحدا والعدوّ واحداً والوحشيّة واحدة والنهب واحدا. ولعدة قرون، كانت كل الأحداث تتشابه وتذكّر بما قاله الشاعر أبو الحسن الحدّاد أثناء هجوم البيشيين والجنويين على المهدية سنة 480هـ/1087م (أي في نفس الفترة التي شهدت سقوط طليطلة سنة 479هـ/ 1086م، وسقوط بالرم بصقلية سنة 484هـ/1091م وتنظيم الحملة الصليبية الأولى سنة 90-489هـ/6-1095م):

غـزا حمانا العـدو في عـدد
همـا الدّبا كثرة أو النّغـفُ
عشـرون ألفا ونصفها ائتلفوا
من كلّ أوب لبئسـما ائتلفوا
جـاؤوا عـلى غـرّة إلى نفـر
قد جهلوا في الحروب ما عرفوا

كانـت جبهـات المواجهـة بـين "دار الحـرب" و"دار الإسلام" متعددة ومنتشرة على طول الحدود من الشرق إلى الغرب. وكانت حربا معلنة دون هوادة ودون انقطـاع. وأحيانـا تجمّـع العديـد مـن الـدّول جيوشها لتحارب مدينة إسلامية واحدة مثلما وقع في ما عرف بـالحرب الـصليبية الثامنـة التـي قادهـا ملك فرنـسا لـويس التاسـع ضـدّ تـونس سـنة 668هـ/1271م، وفـي ذلـك يقـول ابـن القنفـد القـسنطيني: "وكانـت فـي أيـام المستنـصر حـوادث عظـام منهـا فـي سنة ثمـان وستين وستمائة نـزول النصارى بتونس بسبعة من الملوك وبكثرة من العدد والعدّة والخيل والأخبية ...". ورغـم الـصلح الجـائر الذي فرض على السلطان الحفصي الذي التزم بدفع "ألف قنطار من الفضّة" حسب قول ابن القنفد، أو حسبما جاء في وثيقة الصلح "مائتا ألف أوقية ذهبا وعشر آلاف أوقيـة كل أوقيـة منها يقبض عنهـا من الفضة مـا قدره خمسون درهمـا..."، ورغم مـا جـاء في هذا الـصلح من إنهـاء حالـة العداء بين الطرفين على الأقل لمدة عشر سنوات، فإنّ الحرب والغزو ظلاّ متواصلين وذلك بمهاجمة السواحل والجزر الإفريقية بداية من سنة 678هـ/1279م، فكان احتـلال القـالة سنة 680هـ/1282م، وجربـة سنة 683هـ/1284م، وجزر قرقنة في السنة التالية...

ولـم تكـن الوضـعية بـالمغرب الأقـصى والأنـدلس بأسـعد حـالاً ولا أوفـر حظـاً من المغربين الأوسط والأدنـى. وكانـت الـهجومـات علـى سبتة من طـرف البرتغـاليين قـد انطلقـت منـذ سـنة 576هـ / 1180م وتكررت سنة 578هـ/1182م.

ومن المؤكد أن الهجمـة المسيحية أصبحت أكثـر شراسـة بعـد معركـة العقـاب بالأنـدلس بـين المسيحيين والموحدين التي مثلت منعرجا حقيقيا في تـاريخ المنطقـة. وقـد عبّـر عن ذلـك ابـن أبـي زرع قائلا: "وكانت هذه الكائنة المهمة والرزية العظيمة يـوم الاثنـين الخـامس عـشر مـن صـفر سـنة تـسع وستمائة (16 يوليو 1212م) فذهبت قـوة المسلمين بالأنـدلس مـن تلـك الهزيمـة، ولـم تنـصر لـهم رايـة بها... ومن بعدها لم يزل (ألفنسو الثامن) يملك بلاد الأنـدلس بلـدا بعـد بلـد حتـى استولى علـى جميـع قواعدها، ولـم يبـقَ بأيدي المسلمين منهـا إلا النـزر اليسير...". ولم تمض عشرون سنة عن هذا الحدث الأليم إلا والنصارى قد أحكموا قبضتهم على العديد مـن الحواضـر الأندلـسية الهامـة وخاصـة الجـزر البحرية الهامة حيث تمكن جاكمو الفاتح من احتلال ميورقــة ســنة 626هـــ/1229م ومنورقــة 628هـ/1231م ويابـسة إثـر ذلـك مباشـرة. بـذلك أصـبح المجـال البحـري الأطلـسي (البرتغـال) والمتوسـطي (مملكـة الأراغـون) فـي يـد الـنصارى، وبـدأ التفكير منذ منتصف القرن الـسابع هـ/الثـالث عشر م في الاستقرار في الـسواحل المغربيـة. ولـم يكـن البابـا إنوسـان الرابـع (1243م-1254م) (Innocent IV) فـي معزل عن هـذه الحركـة، إذ نـادى بتـوفير قـواعد آمنـة للمـسيحيين فـي الـسواحل المغربية.

وفـي نفـس الوقـت انطلقـت مـدن برشـلونة وطرطوشـة وطرقونـة بمساعدة أساقفتهم فـي حشد الأسـاطيل وتمويلهـا لمهاجمـة سـواحل المغـرب الأوسـط بدايـة من سنة 661هـ/ 1263م، وهـو مـا

جعل المؤرخ دوفورك (DUFOURCQ) يؤكد بأنه في هذه الفترة وعلى البحر "طغت العقلية الصليبية على العقلية التجارية".

وقد عرفت هذه العقلية العدائية نسقا تصاعديا عرف أوجه باحتلال سبتة من طرف البرتغاليين سنة 818هـ/1415م. وفي الأثناء كان الجنويون قد احتلوا طرابلس سنة 755هـ/1354م. وهاجم الفرنسيون والجنويون المهدية سنة 792هـ/1390م، كما هاجم الآراغونيون بونة سنة 801هـ/1399م، والقشطاليون تطوان في نفس السنة...

ويورد لنا الزركشي كيف أخذ النصارى الجنويون مدينة طرابلس غدراً سنة 755هـ/1354م قائلا: "أظهروا أنهم تجار، فصدقهم صاحبها ابن ثابت، فلما كان الصباح نصبوا السلاليم وصعدوا الأسوار واستولوا عليها... وأسر النصارى جميع أهل البلاد، ومكثوا فيها نحوا من أربعة أشهر، وكان خروجهم منها ثاني عشر شعبان من العام المذكور (755هـ/ 1 سبتمبر 1354م) بعد أن نقلوا جميع ما فيها لبلدهم جنوة، وتركوها خاوية... إلى أن داخلهم ابن مكي صاحب قابس في فدائها، فاشترطوا عليه خمسين ألفا من الذهب العين ...". إلى جانب هذه الهجمات المتعددة والمنظمة التي يشرف عليها الأمراء والملوك أنفسهم.والتي تستهدف التعدي مباشرة على سيادة الدول الإسلامية المجاورة لهم واستعباد رعاياهم، نجد حركة موازية تبدو وكأنها بعيدة عن سلطة القرار وهي "اللصوصية البحرية" أو"القطع البحري". انطلقت هذا الحركة من الموانى المسيحية. وفي الفترة التي يسافر فيها ابن جبير أثناء رحلته إلى الشرق (578هـ/1182م) على متن مركب على ملك الجنويين، شاهد بكل حسرة وأسى أسرى المسلمين يباعون في السوق بجزيرة سردانيا. وقد تعددت المراكز التي أصبح ينطلق منها القراصنة من بلاد النصارى مثل قصطليون (Castellon) التي تقع شرقي برشلونة، وقال عنها ابن سعيد إنها "معقل القراصنة". وحسب قول ابن جبير عندما التجأ المركب الذي يقله اضطرارا إلى مدينة مسينة "أصبح من العادة انتهاب المراكب واستعباد من فيها". أمام هذه الوضعية، أصبح المسلمون يفكرون في الدفاع عن الذات بنفس السلاح "الجهاد البحري" متمثلين بقول الشاعر أبي محمد القاسم بن عبد الله التميمي:

إذا كان لا ينجيك أنك هارب
فلم يبق حزم غير أنك هاجمُ
وطيبُ حياة المرء في عزّ موته
وما الموت إلا أن تهون الكرائمُ

لذلك نشأت حركة دفاعية في العديد من الموانى المغربية، ونجح المسلمون في ردّ الفعل بقوة وبنجاعة جعلت الأعداء يهابونهم. وحسب الغبريني، أصبحت بجاية "بلد غزاة وكان غزاة قطعها يدخلون إلى داخل الجزر الرومانية وغيرها ويسوقون السبي الكثير منها، وينزل الناس لشرائه بحومة المذبح..".

ويحدثنا ابن خلدون عن رجل يدعى بابن أبي الأحمر ظهر بالمهدية "اشتهر بالنجدة في غزو البحر، وقدّم على الأسطول فردد الغزو حتى هابَهُ الغزاة من أمم الكفر وأمنت سواحل المسلمين من طروقهم وطار له فيها ذكر ...".

وكانت الغلبة في هذا المجال حتى نهاية القرن 7هـ/13م لصالح المسيحيين. ويكفي أن نتذكر ما فعله روجي دي لوريا Roger de Lauria بجزيرة جربة سنة 683هـ/1284م حيث أن

النصارى دخلوها بـ"سبعين أسطولا (قطعة) من غربان وشواني... تغلبوا عليها فانتهبوا أموالهم واحتملوا أهلها أسرى وسبيا يقال إنهم بلغوا ثمانية آلاف بعد أن رموا بالرضع في الجبوب...". ومع منتصف القرن 8هـ/14م تحركت العديد من المدن الساحلية المغربية للدفاع عن نفسها ولمهاجمة العدو أحيانا في عقر داره، خالقة نوعا من التوازن على مستوى الفعل وردّ الفعل. وقد عبر عن ذلك ابن خلدون قائلا: "فتنبّهت عزائم كثير من المسلمين بسواحل إفريقية لغزو بلادهم، وشرع في ذلك أهل بجاية ... فيجمع النفراء والطائفة من غزاة البحر، ويصنعون الأسطول، ويتخيرون له الأبطال الرجال ثم يركبونه إلى سواحل الفرنجة وجزائرهم على حين غفلة، فيختطفون منها ما قدروا عليه، ويصادمون ما يلقون من أساطيل الكفرة، فيظفرون بها غالبا، ويعودون بالغنائم والسبي والأسرى، حتى امتلأت سواحل الثغور الغربية من بجاية بأسراهم، وتضجّ طرق البلد بصخب السلاسل والأغلال عندما ينتشرون في حاجاتهم ويغالون في فدائهم...".

وكانت سبتة أكثر مدن المغرب تهيؤا لهذا التحول خاصة تحت قيادة بني العزفي. وقد كانت كل غزوات الموحدين ثم المرينيين من بعدهم تتمّ من هذه المدينة وعبر أساطيلها.

وقد حققت البحرية السبتية عدة انتصارات حاسمة ضدّ النصارى رغم قلة عدّتهم أحيانا. ففي سنة 677هـ/1278م "اجتمعت الأساطيل بمرفأ سبتة تناهز السبعين... وعقد لهم الأمير أبو يعقوب رايته... وصبحوا العدو وأساطيلهم تناهز الأربعمائة... وأخلصوا الله عزائمهم... وملك المسلمون أساطيلهم...".

وكان غزاة سبتة يلاحقون القراصنة المسيحيين وتجارهم حتى في الموانئ البعيدة مثل تونس. وتتحدث رسالة بعث بها أبو زكرياء ابن اللحياني من مقر إقامته بطرابلس في 9 محرم 716هـ/3 أبريل 1316م إلى جاقمو ملك الأرغون عن:"ما لحقنا من أذية أهل سبتة بوصول قطعهم إلى جهتنا وإفسادهم لمراسينا وأخذهم أجفانا للنصارى...".

وتحدثنا المصادر عن معركة اتحدت فيها أساطيل المدن المغربية تحت قيادة سبتة لمحاربة أسطول النصارى وسحقه وقتل أمير بحره (الملند)، وكان ذلك سنة 740هـ/ 1339م في عهد أبي الحسن المريني الذي "استنفر أهل المغرب وارتحل إلى سبتة ليباشر أحوال الجهاد... واستحث السلطان أساطيل المسلمين من مرسى العدوة، وبعث إلى الموحدين (الحفصيين) بتجهيز أسطولهم إليه، فعقدوا عليه لزيد بن فرحون قائد أسطول بجاية من صنائع دولتهم، ووافى سبتة في ستة عشر من أساطيل (قطع) إفريقية، كان فيها من طرابلس وقابس وجربة وتونس وبونة وبجاية، وتوافت أساطيل المغربين بمرسى سبتة تناهز المائة. وعقد السلطان عليها لمحمد بن علي العزفي... وأمره بمناجزة أسطول النصارى بالزقاق... وأظفر الله المسلمين بعدوهم... وقتلوا قائدهم الملند واستاقوا أساطيلهم مجذوبة إلى مرسى سبتة...".

يبدو من هذه المعركة أن سبتة كانت تمثل مركز ثقل المقاومة البحرية الإسلامية ببلاد المغرب آنذاك. ولئن قدمت بقية المدن الساحلية المغربية من طرابلس إلى بجاية حوالي 16 قطعة فقط، فقد كانت سبتة قادرة وحدها على توفير حوالي 84 قطعة بحرية. هذا الوزن العسكري الهام، إضافة إلى موقعها الإستراتيجي الخطير قبالة سواحل الأندلس، جعل منها هدفا أساسيا لاعتداءات المسيحيين وربما

مفتاحا لاحتلال بقية المناطق، لذلك كانت سبتة أولى المدن المغربية التي وقع احتلالها من طرف البرتغاليين في يوم الجمعة ثالث شوال عام 818هـ/ 6 ديسمبر 1415م.

ومثله مثلُ معركة العقاب، مثلَ هذا الحدث الجسيم منعرجا حاسما في العلاقات بين بلاد المغرب ونصارى إسبانيا والبرتغال، حيث جسّد على أرض الواقع انتقال عملية ما عرف بـ"الاسترداد" (Reconquista) في أرض الأندلس إلى أرض المغرب. ويمكن القول إن احتلال سبتة مثَّلَ نقطة انطلاق لازدواج المشاريع الصليبية بالمشاريع الاستعمارية في المنطقة.

2 - الإسبان والبرتغاليون: بين الحلم الصليبي والمشروع الاستعماري :

(أ) مشاريع اقتسام المغرب بين القوى المسيحية :

يمكن القول إنه حتى النصف الأول من القرن 9هـ/15م كانت البلاد المغربية مطمعاً لكلّ المدن والممالك الأوروبية، لكن منذ احتلال سبتة بدأت الساحة تفرغ لصالح الإيبيريين وحدهم، ويرجع هذا إلى عدة اعتبارات منها:

- إن منافسيهم المباشرين، وهي المدن الإيطالية، كانت أضعف من أن تكون لها طموحات استعمارية كبيرة،

- إن المراكز السياسية المتنامية بشبه جزيرة إيبيريا تتجه شيئا فشيئا نحو خلق مملكتين كبيرتين: إسبانيا (لاحقا) والبرتغال.

كانت هذه الممالك ترى في سواحل بلاد المغرب امتدادا طبيعيا لها. ومنذ احتلال سبتة تلقب ملك البرتغال بـ"ملك مادون البحر وما وراءه".

أخيرا نلاحظ أن الضغط الذي سلطه العثمانيون على شرق أوروبا وعلى شرق المتوسط جعل من بلاد المغرب الإمكانية الوحيدة والأخيرة للتدخل الصليبي- الاستعماري خاصة بعد سقوط القسطنطينية في سنة 857هـ/1453م تحت سلطة العثمانيين.

وقد دخلت بلاد المغرب في المشاريع التوسعية لمسيحيي شبه جزيرة إيبيريا منذ سنة 689هـ/ 1291م أثناء عقد معاهدة مونتياقودو (Monteagudo) بين مملكة قشتالة ومملكة الأراغون. وحددت هذه المعاهدة مناطق نفوذ قشتالة غربي نهر المولوية ومجال نفوذ الآراغون شرقيه.

ومنذ سنة 874هـ/1469م وأثناء كتابته لتاريخ إسبانيا (Historia Hispanica) ضمَّ المؤرخ ردريغو سانشيز دي أريفالو Rodrigo Sanchez de Arevalo الساحل المغربي ضمن الحدود المجالية لممالك إسبانيا. وقد جاءت إثر ذلك بعشر سنوات: 884هـ/1479م معاهدة ألكاسوفوس Alcaçovos ثم تلتها معاهدة توردیسیلاس Tordesillas التي جاءت سنتين بعد سقوط غرناطة (899هـ/1494م) والتي أعطت التقسيم النهائي للنفوذ والعدوان الإيبيري في المجال الإسلامي المغربي. وطبقا لهذه المعاهدة تمّ الاتفاق على ما يلي:

- البرتغال : ينحصر مجال نفوذه في مملكة فاس وبقية المغرب الأقصى.

- مملكة قشتالة : اتسع مجال نفوذها إلى كامل الساحل المغربي حتى طرابلس.

- مملكة الأراغون : انفردت بمملكة نابولي وكل الجزر المتوسطية.

وقد باركت البابويّة، التي فشلت كل صليبيّاتها شرقا، هذا التوسع المسيحي غربا. وفي

سنتي 1493م و1494م وعلى وقع نشوة سقوط غرناطة، أصدر البابا الإسكندر السادس بورجيا براءتين يحثّ فيهما النصارى على احتلال السواحل المغربية... ومما شجع المسيحيين على مواصلة هذه الحركة التوسعية خارج حدودهم هو عدم اكتراث المسلمين أمام سقوط غرناطة الذي تلاه مباشرة احتلال مليلة سنة 1494. وبذلك تحوّل المسلمون نهائيا من حالة الهجوم إلى حالة الدفاع عن النفس.

(ب) التهديد البرتغالي لسواحل المغرب الأقصى :

كان الاحتلال البرتغالي للسواحل المغربية سابقا للتوسع الإسباني، وقد عرف دفعا كبيرا على يد الملك "هنري الملاح"(1394-1460م) الذي "جمّع وسائل ومعرفة عصره بهدف التوسع". لذلك تمكن البرتغاليون من احتلال سبتة في فترة مبكرة، وذهب صراخ المسلمين سدى، ولا مجيب عن قصيدة أهل سبتة:

حُمَاةَ الهُدَى سبْقًا وإن بَعُدَ المَدَى

فقدْ سَألْتُكُمْ نَصْرَهَا مِلَّةَ الهُـدَى

بعد سبتة أصبحت كل المناطق المجاورة لها مهددة مباشرة بالاحتلال، غير أن نسق الهجومات ظل متواضعا حتى نهاية القرن 9هـ/15م. وبعد احتلال سبتة بحوالي أربعين سنة، وقع احتلال القصر الصغير سنة 863هـ/ 1459م. ومن جهة أخرى، مثلت مدينة طنجة، بحكم موقعها الإستراتيجي، الهدف المباشر للبرتغاليين، غير أنها ظلت تقاوم وأفشلت محاولات الاحتلال البرتغالي سنة 841هـ/1437م، لكنها خضعت للهيمنة البرتغالية إثر سقوط مدينة أصيلا مباشرة سنة 876هـ/1471م نتيجة حملة قوية قادها الملك ألفونسو الخامس بنفسه.

وفي الحقيقة، مثل سقوط غرناطة منعرجا في السياسة التوسعية البرتغالية مثلما كان بالنسبة للإسبانيين، لأنه غذّى العقلية الصليبية سواء في إسبانيا حيث تلقب ملكاها اللذان وحّداها (إيزابلا وفرديناند) بالملكين الكاثوليكيين، أو كما رأينا ذلك في روما حيث أصبح البابا ينادي ويكرّر النداء بمحاربة المسلمين، أو في البرتغال حيث تولى الملك "مانويل" الأوّل الملقب بالكبير أو"المحظوظ" (تولى من سنة 1495م إلى سنة 1521م). وقد تحدّث مارمول عن هذا الملك قائلا:" ظل مانويل، ملك البرتغال، مصمّما على نشر العقيدة المسيحية وتوسيع حدود مملكته، فراح يواصل الحروب التي كان يشنها سلفه، ولم يكتف باحتلال الثّغور المغربية بل طفق يحصّنها ويشيّد القلاع، فكانت قواته تحكم سبتة وطنجة وأصيلا والقصر الصغير والعرائش وأزمّور والجديدة وآسفي وأكدير وقلعة أكوز (الصويرة)...".

وفي مجال اقتسام النفوذ المتفق عليه مع إسبانيا منذ سنة 1494م، اتجه البرتغاليون إلى السواحل المغربية وخاصة الأطلسية منها، وأصبحنا نشهد نوعا من التسابق بين القوتين لاحتلال المزيد من المدن والمواقع في نفس الفترة. وقد انتشر البرتغاليون على كل السواحل المغربية تقريبا، وكانت سياستهم تتمثل أساسا في تهجير السكان المحليين من السواحل نحو المناطق الداخلية سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة مثلما وقع لسكان مدينة تيطّ في دكّالة أو سكان مدينة السبّيت بعد خراب بولعوان أوتمرّاكشت بعد احتلال أزمور.

كما بادروا أحيانا إلى تدمير مدن كاملة كما فعلوا بأنفا...

وقد انجر عن احتلال المدائن الكبرى الساحلية تفريغ للقرى والمدن المجاورة، القصدُ منهُ إبعادُ السكان بقدر الإمكان عن مناطق حضور البرتغاليين أو خلقُ مناطق عازلة تسمح لهم بالتمتّع ببعض الأمن والهدوء، وهو كما سنرى لاحقا أمن لم يتمتعوا به قط نتيجة المقاومة الشديدة التي أبدتها أطراف المجتمع المختلفة وقياداتها السياسية والدينية في الكثير من الأحيان.

كانت طرق البرتغاليين تتمثل في إبراز العدد والعُدّة واستغلال عامل المفاجأة. وترك لنا الحسن الوزّان وصفا دقيقا للعديد من العمليّات التي كان قريبا منها أو شاهد عيان لها. وعن احتلال مدينة آسفي سنة 913هـ/1507م يذكر لنا أنّ الأسطول القادم من لشبونة ظهر بغتة وكان على ظهره "خمسة آلاف من الجنود المشاة ومائتان من الفرسان، لذلك فإن المغاربة تملكهم الرّعب وتركوا المدينة ملتجئين إلى جبال بني ماجر ...".

هذا الظهور المفاجئ والأعداد الكبيرة للجنود واستعمال المدافع والأسلحة النارية جعلت السكان العزّل يفرّون من أمامهم أو يؤسرون أويقتلون (انظر مثلا مدينة تكوليت بحاحا سنة 920هـ/1514م)، كما أن أغلبية المدن والقرى التي يفرّ أهلها كانت تدمّر (انظر مثلا مدينة اديكيس سنة 921هـ/1515م). وإثر مروره بمدينة تيُيوت، كتب الحسن الوزّان:" وبمجرد ارتحالنا عن هذه المدينة هدّمت وقتل بعض سكانها وحمل الآخرون أسرى إلى البرتغال وذلك سنة 920هـ/ 1514م".

وبصفة عامة يمكن القول إنّ الاحتلال البرتغالي للسواحل المغربية لم يتجاوز سبتة شرقا، تاركا كلّ السواحل المتوسطية حكرا على الإسبان، لكنه انزرع على كامل ما يقع غربيّ سبتة: القصر الصّغير (863هـ / 1459م)، ثم طنجة وأصيلا (876هـ/1471م).

وأثناء السنوات العشرين الأولى من القرن 10هـ/16م، نجد أنّه كلما تقدّم الإسبان شرقا على سواحل البحر المتوسط كان البرتغاليون يتقدّمون جنوبا على السواحل الأطلسية حيث استقروا أحيانا بعد عناء كبير في أهم المدن المغربية الساحلية، وهي حسب التواتر الزمني: آسفي (914هـ / 1508م)، آزمور (919هـ/ 1513م)، مازاغان (الجديدة) (919هـ/ 1513م). وقد استغلوا النزاعات الداخلية بين مختلف الأمراء والطامحين للسلطة والمتنازعين عليها لكي يبسطوا نفوذهم على أغلب مدن إقليم حاحا، حتّى أنهم تجرّأوا على الدّخول إلى أعماق البلاد جنوب إقليم تامسنا حيث وصلوا إلى بولعوان الموجودة على ضفة نهر أم الرّبيع (919هـ/1513م)...

وفي هذا الظرف بالذات بدأت تبرز العديد من العوامل التي أدت إلى بداية تراجع البرتغاليين وتحرير جزء كبير من المستعمرات التي كانت بأيديهم. وهذه العوامل هي:

- بروز حركة مقاومة داخلية منظمة تزعمها الأشراف السعديون. وقد عبرت هذه الحركة عن حاجة المجتمع المحلي إلى التحرر الذاتي وقدرته على مقاومة الاستعمار والانتصار عليه بوسائله الخاصة وقواته الذاتية.
- تجاوز البرتغاليين الاهتمام بالساحل المغربي الذي تحفّ به الكثير من المخاطر، نتيجة رفض المجتمع المحلي للاستعمار مقابل ضعف ما تجنيه من أرباح من هذا الحضور.
- تركيز اهتمام البرتغاليين بداية من العشرينات من القرن 10هـ/ 16م على الساحل الإفريقي والعالم الهندي والعالم الجديد بحثا عن الثروات. وفي هذه الفترة بالذات أصبحت الصبغة الاستعمارية تغلب على الفكرة الصليبية، خاصة أنّ

المناطق المستهدفة أصبحت بعيدة عن العالم الإسلامي، وكانت أقل مقاومة للتبشير المسيحي الذي لم يعد يمثل إلاّ ظاهرة ثانوية سلمية مقارنة بالنهب المنظم لثروات هذه المناطق (ساحل غينيا...).

- تمكّنُ المجاهدين بالمغرب من صنع واستعمال الأسلحة النارية والمدافع.

- التنافس بين القوى الاستعمارية جعل الفرنسيين والإنقليز يساعدون القوى السياسية بالمغرب بالسلاح للتصدي للتوغل البرتغالي مثلما وقع سنة 947هـ/1541م عندما تمكّن محمد المهدي من طرد البرتغاليين من قلعة "سانتاكروز" (الصليب المقدس).

نتيجة لكلّ هذه العوامل، تمكن السلطان محمد المهدي الذي استقر بمراكش بداية من سنة 951هـ/ 1545م في فترة وجيزة من تحرير كل المناطق الساحلية باستثناء سبتة وطنجة والجديدة.

(جـ) الحملات الصليبية الإسبانية ضدّ سواحل بلاد المغرب :

لا يمكن وصف حروب الإسبان ضدّ مدن سواحل بلاد المغرب العربي إلا بكونها حروبا صليبية. فهي لا تختلف في أي شيء عن الحملات التي عرفها المشرق العربي قبل ذلك بعدة قرون (أولى الحملات الصليبية ترجع إلى سنة 489هـ/ 1096م وآخرها سنة 668هـ/ 1269م). ورأينا أعلاه كيف أن الشحنة المعنوية التي تلت سقوط غرناطة قد إتخذت صبغة دينية قوية، ولا أدل على ذلك من تزعم أسقف طليطلة المتعصب: خيمناس (Ximénès) لكل الحملات التي وُجِّهَتْ نحو بلاد المغرب، ومشاركة البابوية بصفة فعالة في هذه الحملات، إضافة للطابع المتعدد الجنسيات لهذه الحروب التي - وإن كان انطلاقها وقيادتها من إسبانيا – تضمّ الألمان والنمساويين والإيطاليين والفرنسيين وما يعرف بفرسان مالطة... كلّ هذا جعل المؤرخ فرناند بروذا (Fernand Braudel) في مقاله الشهير الذي صدر سنة 1928 بعنوان "الإسبانيون وإفريقيا الشمالية" يتحدث عن "الحرب الصليبية الإسبانية بإفريقيا" مؤكدا على "التعصب الديني وحماسة (جنون) التنصير والرغبة في دحر حدود الإسلام لدى الإسبانيين ..."، ولو أن صاحب المقال يحاول أن يقنعنا أن سياسة الإسبانيين كانت دفاعية (بمعنى أن أفضل طريقة للدفاع هي الهجوم) وبأنّ أصحاب القرار السياسي كانوا غير متحمسين لهذه السياسة التوسعية، وهو أمر بعيد عن الواقع. فالملكة إيزابلا التي توفيت سنة 909هـ/1504م تركت وصية تأمر رعاياها "بأن لا يتوقف الفتح (الاحتلال) في اتجاه بيت المقدس".

ولقد تزامنت فورة الاحتلال الإسباني لسواحل بلاد المغرب المتوسطية مع الاحتلال البرتغالي للسواحل الأطلسية للمنطقة. ومثلت السنوات 910هـ/ 1505م – 917هـ/1511م المرحلة الحاسمة في هذا الاحتلال الذي امتد من المرسى الكبير إلى طرابلس مرورا بوهران وبجاية وغيرهما من المدن الساحلية الصغيرة مثل تدلس ومستغانم وشرشل. وكانت كل هذه المدن بعيدة عن العواصم ومستقلة نوعا ما عن السلطات السياسية المتداعية آنذاك وغير القادرة حتى عن الدفاع عن نفسها سواء في تونس أو تلمسان. وكان الانتشار الإسباني في هذه المرحلة الأولى سريعا ويتجاوز قدرات إسبانيا المادية والبشرية. وقد تفطن إلى ذلك الملك فرديناند الكاثوليكي الذي كتب في شهر مايو 1510م رسالة إلى قائده "بيدرونافارو": "إذا

أردنا البقاء بإفريقيا يجب احتلال وهران وبجاية وطرابلس وتوطينها كليا بالمسيحيين... إذا سمحنا للمسلمين بالبقاء بالمدن الساحلية فسيصبح من المستحيل المحافظة طويلا على ما فتحناه (احتللناه)...". وفي رسالة أخرى بتاريخ 23 أكتوبر 1511م لأنتونيو رافانيدا (Antonio Ravaneda) الذي أرسله هذا الملك إلى بجاية أمره بأن "يتخذ الاحتياطات الضرورية لكي يقع تعمير المدينة بواسطة "المسلمين المدجنين" (Mudejares Maures)، وهذا دليل على عدم قدرة الإسبان السيطرة على هذه المدن التي هاجموها بغتة وبطريقة وحشية كان هدفها الأول والأخير نهب الأموال وأسر السكان وفرض الضرائب على ما تبقى منهم.

وقد بدأ مسلسل الاحتلال الإسباني لسواحل بلاد المغرب باحتلال مليلية سنة 903هـ/ 1497م. ثم بعد توقف صغير بسبب ثورة سكّان سهل غرناطة سنة 906هـ/1501م واصل النصارى حملاتهم سنة 910هـ/1505م باحتلال المرسى الكبير.

ثم انتقلوا إثر ذلك إلى وهران فبجاية سنة 915هـ/1510م، وفي نفس السنة حطوا الرحال بطرابلس. وقد انتهت هذه المرحلة بفشل ذريع أمام جزيرة جربة في جمادى الأولى سنة 915 هـ/ سبتمبر 1510م. وقد شهدت جربة أول مقاومة شعبية محلية للغزاة دون مساعدة السلاطين أو الأتراك. وكان لهذا الحدث العظيم أثره في تراجع الإسبان الذي تأثر أيضا بوفاة الملك فرديناند الكاثوليكي سنة 922هـ/1516م.

ولما أصبح الإمبراطور شارل كانت (الخامس) ملكا على إسبانيا سنة 922هـ/1516م، ثم إمبراطورا سنة 925هـ/1519م، بدأ الضغط العثماني يقترب أكثر من الحوض الغربي للبحر المتوسط، وأصبحت مشكلة الإسبان الأساسية هي المحافظة على ما احتلوه، خاصة أن شارل كانت قد واجه في فترة حكمه غريمه الفرنسي فرانسوا الأول (حليف العثمانيين) في ثلاث حروب طاحنة في الفترات: 1521-1529م، و1536-1538و1539-1544م. وفي الأثناء كان لشارل كانت الذي ساعدته أوضاع الحفصيين المتردية فرصة أخيرة لاحتلال مدينة تونس سنة 941هـ/1535م والتي ظلت تحت الحماية الإسبانية حتى تحريرها النهائي سنة 982هـ/1574م من طرف الأتراك العثمانيين.

كان الاعتداء الإسباني الصليبي على السواحل المغربية متشابها من حيث وحشيته وطبيعته العنيفة، لكنه أخذ أبعادا خطيرة تتجاوز المعقول أحيانا أثناء احتلال مدينتي طرابلس وتونس، حيث كانت كلّ منهما مدينة كبيرة آهلة بالسكان متعددة الأنشطة، لذلك كانت الأضرار البشرية والمادية بليغة جدا ومؤلمة على كل الأصعدة. وبخصوص طرابلس، يورد لنا مارمول بنوع من النخوة ما حصل للسكان قائلا:" خلال الليل اقتحم المسيحيون المساجد وقتلوا أكثر من ألفين من المسلمين... في هذه المعارك فتك النصارى بأكثر من ستة آلاف مسلم ثم رموا بعض جثثهم في آبار المساجد وبعضها في البحر وأحرقوا البعض الآخر، ثم أسروا أكثر من خمسة عشر ألف نسمة...".

أي أن عدد الضحايا، وهم في أغلبهم من النساء والأطفال والشيوخ والمدنيين العزل، قد بلغ على الأقل عشرين ألفاً بين قتيل وأسير. ولا يستغرب أن تكون هذه الأرقام صحيحة إذا ما عرفنا من خلال رسالة كتبها قنصل البندقية ببالرم بتاريخ 28 يونيو 1510 أن أسطول الغزاة يتكون من "مائة وستين سفينة وستّ وخمسين بارجة وأربع وثلاثين كارافال

وعشر غلياطات خفيفة على متنها عشرون ألفا من الرجال مستعدون للتوثب ... ويدعون أنهم هنا من أجل مجد الله لا من أجل الأموال والأرباح". في الحقيقة إنهم جاءوا من أجل 14000 أسير تراوحت أثمانهم فرادى من 3 إلى 25 دوكا.

ولم يكن الوضع بمدينة تونس أسعد منه في طرابلس، فقد أباح شارل كانت مدينة تونس لجنوده ثلاثة أيام بداية من يوم الأربعاء 20 محرم 942هـ/21 جويلية 1535. وعرفت هذه الكارثة عند أهل تونس بـ"خطرة الأربعاء". وفيها أقدم الغزاة على أبشع أعمال النهب والتنكيل بالسكان. وفي رسالة من ألفونسو روستي (Rossetti Alfonso) لسيده دوق آست واصفا ما رآه بعينيه يذكر "... إن تقتيل سكان مدينة تونس بلغ إلى حدّ أن الجثث التي تركت دون دفن في المنازل والشوارع انبعثت منها روائح كريهة مما أجبر الإمبراطور على مغادرة المدينة بسرعة...". ووصف مارمول هذه الإبادة الجماعية قائلا: "فكنت ترى هنا وهناك أكواما ضخمة من جثث النساء والأطفال ...". وقد تعرض ابن أبي دينار إلى أحداث "خطرة الأربعاء" ذاكرا أن ثلث سكان المدينة قتل والثلث أسر ونجا الثلث الأخير. وسمع من أهل تونس بأن الثلث يساوي ستين ألف شخص. ومهما اختلفت أرقام الضحايا من مصدر إلى آخر، فإنّ عدد القتلى لا يمكن أن يقلّ عن عشرين ألفاً، وعدد الأسرى عن عشرة آلاف. كما أن ذلك يؤكد الطابع الوحشي واللاإنساني لهذا الاحتلال. وقد عبرت عن هذه الحقيقة كل المصادر الأوروبية التي ترجع للفترة المذكورة. وجاء على لسان مارمول بأن "كلّ واحد من الجنود أخذ في قتل من يلقاه من السكان، وبالغ في ذلك الجنود الألمانيون الذين لم يتسامحوا مع أي كان...".

وقد استمرّ الاحتلال الإسباني لمدينة تونس حوالي أربعين سنة. وقبيل تحرير المدينة من طرف العثمانيين، تعرضت هذه الأخيرة من جديد لعمليات النهب والتقتيل وذلك أثناء حملة دون خوان النمساوي سنة 981هـ/1573م. وقد أورد شاهد عيان أنّ جنود الاحتلال كانوا مسلحين في وضح النهار بالفؤوس والمجارف، يهدمون المنازل حتى أنه لم يبق منزل واحد قائم...". وكان الهدف من هذه الأعمال البحث عن الأموال والذهب التي يُعتقد أن السكان قد وضعوها في أماكن آمنة داخل منازلهم. وقد دامت عمليات النهب هذه تسعة أشهر وستة أيام دون انقطاع. وقد شملت هذه الكارثة أعمدة جامع الزيتونة وخزائن الكتب به وكذلك ألواح وأعمدة الرخام المختلفة في القصور والمنازل الخاصة...

وإذا ما اعتبرنا ما أصاب وهران وبجاية وطرابلس وتونس وجربة من الأذى الذي لحق بالبلاد والعباد، نتساءل عن طبيعة هذه الحملات: هل هي مجرد حملات صليبية أم بداية الحركة الاستعمارية التي تواصلت بعد ذلك بعدة قرون؟ لقد كانت الروح الصليبية هي السائدة على جميع المستويات، ويكفي أن نرى أسطول شارل كانت لا يقدم الراية الصفراء والقرمزية لقشتالة وليون بل العلم الأبيض الحامل للصليب لكي نتأكد من ذلك. لكن تطور الأحداث أثبت أن أعمالهم وأهدافهم لا تختلف في شيء عما فعله "الغزاة" (Les conquistadors) الذين كانوا في نفس الفترة يفتكون بالسكان الأصليين لجنوب أمريكا في إطار استعمار توطيني خال من القيم الإنسانية والدينية والأخلاقية. ورغم الجيوش العاتية التي هاجمت مدننا وتعدد الجنسيات التي مثلتها، فإنّ هذه المدن حالما تجاوزت مرحلة الذهول الناتج عن مباغتة العدو لها لم تستسلم وقاومت حتى نيل حريتها.

3 - المقاومة والجهاد البحري :

(أ) المقاومة وأشكالها :

كان العامل الأول الذي ساعد المسيحيين على احتلال المدن الساحلية المغربية هو ضعف السلاطين والأمراء المحليين وتناحرهم من أجل السلطة واتساع الهوة بينهم وبين المجتمعات المحلية الحضرية منها أو البدوية. فكانوا في أغلب الأحيان هم الذين يقومون بدعوة الأطراف المسيحية لنصرتهم ضدّ منافسيهم المحليين.

وكانت المجتمعات المحلية هي المتضررة الأولى والوحيدة من هذا التدخل الأجنبي؛ لذا نراها تحاول، منذ الوهلة الأولى، المقاومة بوسائلها المتاحة وبصفة عفوية، مما يجعلها تدفع الثمن غاليا لأنها لم تكن مهيأة للمعركة ولم تكن منظمة للدفاع عن نفسها وعن الوطن. لكن كلما كان السكان متهيئين ومنظمين إلا وانتصروا حتى وإن غاب أصحاب القرار السياسي من سلاطين وأمراء، وهو ما وقع بصفة فعلية بجربة سنة 915هـ / 1510م التي تمكنت من التصدي لبيدرو النافاري والقضاء على جيشه رغم محدودية وسائل دفاعها عددا وعُدَة.

مثل التصدي التلقائي الذي قام به السكان الشكل الأول للمقاومة وذلك في مختلف المناطق دون استثناء. وربما كانت هذه المقاومة متواضعة في بعض المدن وأحيانا تصبح ملحمية في مدن أخرى، مثل مدينة أصيلا التي أبدت مقاومة شديدة قال عنها مارمول:" وكانت المعركة دامية من كل جانب، حتى أنه لم يبق موقع خطوة واحدة إلا في الدم أو على جثث الأموات...". وعن طرابلس يذكر نفس المصدر أن "السكان استبسلوا في الدفاع عن المدينة ... وتحصن بعض المدافعين في الأبراج حيث واصلوا المقاومة بشجاعة كبرى...".

إضافة لهذه المقاومة الشعبية التلقائية، نجد في مرحلة ثانية المقاومة المنظمة التي تزعمتها بعض القيادات السياسية أو الدينية.

لقد حاول بعض السلاطين منذ القرن 9هـ/15م الدفاع عن البلاد ببناء المحارس والرباطات الساحلية، كما أن البعض منهم حاول الدفاع عن البلاد بما توفر له من قوة ووسائل. وقبل أن ينخرم التوازن نهائيا لصالح المسيحيين على المستوى العسكري، وقبل أن تصاب الكيانات السياسية المغربية المحلية بالتفكك والصراع الداخلي العقيم، كانت للبعض منها القدرة على مهاجمة السواحل المسيحية مثلما فعل السلطان الحفصي أبو فارس عبد العزيز سنة 832هـ/ 1429م عندما عمّر من تونس أسطولا كبيرا و"بعثه إلى جزيرة مالطة وأمَّرَ عليه مملوكه القائد رضوان وأمره أن ينازلها ثلاثة أيام، فإن أخذت وإلاّ رحل عنها. فنازلها وضيق عليها الحصر ثم أقلع عنها بعد أن أشرف على أخذها...".

ورغم ما أصاب الدول المغربية من ضعف مع نهاية القرن 9هـ/ 15م وبداية القرن 10هـ/16م، فإن البعض من أطراف السلطة رفضت التدخل الأجنبي وتزعمت المقاومة المسلحة المنظمة محاولة تحرير ما تمّ الاستيلاء عليه وطرد المحتلين. ومنذ سنة 913 هـ/1508م حاول الملك الوطاسي محمد البرتغالي محاصرة أصيلا طويلا وتحريرها. وعندما أرسل ملك البرتغال سنة 921هـ/1515م أسطولا ضخما لبناء حصن سان جان في المعمورة تصدى لهم المغاربة، وإبان وصولهم قتلوا منهم حوالي 3000 جندي. وتقول

المصادر:" وأحرقت السفن وقذف بمدفعيتها في الماء فصار لون النهر أحمر بالدم في منطقة المعركة مدة ثلاثة أيام. ويقال إنه قتل في هذه الحملة عشرة آلاف من النصارى...".

وكانت هذه المقاومة لا تعترف بالحدود الإقليمية الضيقة. فقد حاول الأمير عبد العزيز ببجاية سنة 912هـ/1507م باتفاق مع سلطان تونس نجدة سكّان مرسى الكبير ومساعدتهم على طرد المسيحيّين.

وإثر احتلال بجاية ذاتها، رفض سكانها الاستسلام وقاوموا الاحتلال منذ الوهلة الأولى، وواصلوا المقاومة بشراسة تحت قيادة السلطان عبد العزيز ثم الأمير أبي فارس وكذلك السلطان أبي بكر الذي أزعج المسيحيين الذين هدموا نصف المدينة والتجأوا إلى الجزء المحصن منها. ولم تهدأ هذه المقاومة قط حتى قدوم الأتراك وتحرير المدينة نهائيا.

وفي مدينة تونس ورغم تخاذل السلطان الحسن الحفصي وعمالته للإسبان، فإن ابنه الأمير أحمد رفض الاحتلال وعمل بكل ما أوتي من قوة على إزعاج الإسبانيين، متزعّما المقاومة الأهلية. وقد شن العديد من الغارات على المحتلين وكانت له:"في أهل حلق الوادي عدة وقائع".

وفي المغرب الأقصى تزعم الشرفاء السعديون حركة مقاومة قوية ومنظمة كانت لها صبغة دينية-سياسية، وقد تمكنوا بقوة السلاح من دحر البرتغاليين، مثبتين أنه بالإمكان للمسلمين آنذاك أن يتعاملوا بدون عُقد مع المسيحيين، وأن يتعاملوا معهم على أساس من الندية.

ويصف لنا مارمول، وهو مسيحي متعاطف مع البرتغاليين، كيف شرع هؤلاء في الانسحاب من ساحات الوغى أمام سطوة الشرفاء، قائلا بمناسبة تحرير رأس أكير: "وكان المسيحيون يدافعون عن أنفسهم دفاعا مستميتا، لكن الضرر الذي يلحقهم من المدفعية ومن رماة البنادق كان كبيرا... فلا يكاد يلوح رجل في الزقاق أو النوافذ أوفوق السور إلا سقط على الأرض...". وفي مكان آخر يورد لنا كيف انسحبوا من آسفي، ذاكرا بأن "منطقة النفوذ (البرتغالي) كانت تضيق يوما بعد يوم إلى درجة أن ملك البرتغال، بعد فقدان رأس أكير واستقواء الشرفاء، تخلّى عن هذه المدينة...".

في المغرب الأدنى حاولت حركة دينية أخرى أن تتزعم حركة المقاومة، في ذات الوقت الذي خان فيه السلطان الحسن الوطن والدين حين فسح المجال للإسبان بدخول البلاد واحتلال أهم مدنه مقابل بقائه على العرش. تزعم هذه الحركة سيدي عرفة الشابي (878هـ/ 1473- 949هـ/1542م) الذي كان من مرابطي القيروان، وكان هدف ثورته "نصرة الدين وإنقاذ الوطن من ردة الحفصي وصليبية الإسبان وتربص العثمانيين" على حدّ قول أحد أحفاده.

كانت هذه الحركة صوفية في أصلها وتحولت إلى المقاومة والبناء السياسي، لكن يبدوأنها جاءت متأخرة زمنيا في زمن أصبح فيه الحضور العثماني ملحّا، ففشلت في السيطرة على الأوضاع، وتمّ تهميشها أمام الصراع بين الإمبراطوريتين: العثمانية والإسبانية. وقد حسم الصراع نهائيا لصالح العثمانيين الذين كان لهم الدور الأول في تحرير (واحتلال) طرابلس وبجاية والجزائر وأخيرا تونس سنة 1574م.

وقد كتب للاستعمارين الإسباني والبرتغالي أن ينقرضا من بلاد المغرب (باستثناء بقاء بعض

القواعد المحدودة: سبتة - مليلة- الجديدة) وذلك في فترة كان فيها العثمانيون يطردون الإسبان من آخر معقل لهم بالمغرب الأدنى إثر انتصارهم عليهم سنة 1574م في تونس. وكان عبد الملك السعدي، بمساعدة الزاوية الجزولية، يسحق البرتغاليين في المغرب الأقصى في معركة وادي المخازن سنة 1578م.

(ب) التحولات الجديدة :

رأينا سابقا أن المقاومة لم تكن رسمية أو دينية فحسب، بل اتخذت الطابع الشعبي أو الأهلي. ولم يكن سكان المدن وحدهم يقاومون المحتل، بل نجد مختلف القبائل تساندهم أو تحتضنهم وقت الشدة.

وتذكر المصادر مثلا أنه عندما جاء الأمير أبو فارس لتحرير بجاية، كان معه محاربون من القبائل العربية (الهلالية) ومن سدويكش ومن سكان جبال كتامة من القبائل المجاورة ومن زوارة ومن قبائل بني عبد الواد وبني توجين....

هذا العمق الاجتماعي للمقاومة جعل البلاد تتجه نحو تجاوز الأنظمة السلطانية القديمة إلى كيانات يكون فيها الدافع الوطني غالبا على دافع الولاء العشائري.

كما أن حركات التضامن بين الملة الواحدة تتجاوز كل التناقضات القبلية أو السياسية. وحين تحرير مدينة تونس وقبل وصول سنان باشا، اندلعت معارك مع الإسبان شاركت فيها قبائل عربية قدمت من جهة طرابلس. كما أن قبيلة دريد ساهمت بكميات كبيرة من الصوف تمَ استعمالها مع الرصاص في ردم الخنادق المحيطة بحصن حلق الوادي أثناء الحملة الأخيرة.

هكذا نلاحظ أن هذه الحروب الصليبية الاستعمارية جعلت الأهالي يستنبطون طرقاً جديدة للدفاع عن النفس أو الهجوم على الأعداء. وفي هذا المجال أيضا، يروي لنا مارمول كيف أن سكان أزمور أثناء الدفاع عن مدينتهم "ألقوا في الماء حزما كبيرة من الأغصان لتسير على طول النهر مختلطة بالتبن ملفوفة في خرق الكتان والقطن المطلية بالقار لإحراق السفن التي عانت الكثير من مقاومة النيران...".

ولم يقتصر هذا التأقلم مع الأوضاع الطارئة والتجديد التقني على الوسائل التقليدية، بل تجاوز ذلك إلى اكتساب تكنولوجيات ذلك العصر مثل التعدين وسبك الحديد، وصنع كور المدافع. وقد تمكن السعديون من صنع المدافع. وكان ذلك من عمل أحد الأندلسيين (المعلم موسى) الذي تمكن من إنجاز مدفع طوله ستة عشر قدما تقريبا وعددٍ من الأسلحة الأخرى.

وعلى غرار المعلم موسى، قدم إلى بلاد المغرب آلاف الأندلسيين الذين تم تهجيرهم سواء في سنة 897هـ/1492م أو بعد سنة 906هـ / 1501م. وقد جلب هؤلاء معهم خبراتهم وتقنياتهم في العديد من المجالات الفلاحية والصناعية والفكرية، كما مثلوا عنصرا هاما من عناصر المقاومة والدفاع عن المدن المستهدفة بالاحتلال.

وكانت لهم معرفة كبيرة بأحدث تقنيات ذلك العصر في مجال استعمال الأسلحة النارية والمدافع، وكان دورهم حاسما خاصة في مجال الجهاد البحري وتحديداً بالنسبة للمجموعات التي استقرت في بعض المدن التي كان لها شأن في هذا المجال مثل بجاية. وكان للأندلسيين دور هام في مقاومة الإسبان أثناء هجومهم على هذه المدينة. وقد

رفضوا الاستسلام ونصحوا بقية السكان بعدم قبول وعود الإسبان بحكم معرفتهم لهم. وتحت تأثير الأندلسيين، عرفت بلاد المغرب دفعا هاما لقطاع الغزو البحري. فبعد أن كان هذا الغزو مجرد رد فعل ودفاعا عن النفس أمام القرصنة المسيحية، تحول إلى حركة جهادية منظمة تنطلق من العديد من المدن المغربية لتغزو العدو وترجع ظافرة بأقلّ الأضرار. وأثناء حديثه عن مدينة أنفا، ذكر الحسن الوزان أن سكانها "كانوا يسلحون في مينائهم الصغير زوارق خفيفة يقومون على متنها بالإتلاف والتخريب في شبه جزيرة قادس وعلى طول الشواطئ البرتغالية...". ويتحدث نفس المصدر عن أهل بجاية بأنهم "على قدر عظيم من الغنى، يسلحون العديد من السفن الحربية المختلفة ويرسلونها لغزو شواطئ إسبانيا..." .

وقد تطور هذا النشاط كثيرا مع قدوم خير الدين بربوسة وأخيه عروج، واشترط السلطان الحسن الحفصي على خير الدين خمس الغنائم مقابل إقامته في بعض مراسي البلاد.

وكان لهذا السلطان "جماعة" يرغب في انضمام الغزاة إليهم.

وكان للأخوين خير الدين وعروج دور كبير في تطوير هذا النشاط الذي كان في بدايته غزوا بحريا محليا تحول في بداية القرن العاشر هـ/16م إلى جهاد بحري التقى شيئا فشيئا مع مصالح الأتراك العثمانيين الذين كانوا، لا محالة، ينظرون نحو الغرب منذ احتلالهم مصر، وبذلك اقتربنا من نهاية الاحتلالين الإسباني والبرتغالي وبداية مرحلة جديدة تتميز بالحضور العثماني في كامل المغرب: المغرب الأدنى (طرابلس، تونس)، والمغرب الأوسط (الجزائر)، ومحافظة المغرب الأقصى على استقلاله حتى بداية القرن العشرين.

الخاتمة :

جاءت الهجمات الإسبانية والبرتغالية كامتداد طبيعي وحتمي للصراع الصليبي الإسلامي من جهة ولحركة الاسترداد المسيحي بالأندلس من جهة أخرى، حتى أننا لا نكاد نميز بين الحركتين ولا نكاد نجد فترة هدوء أو قطيعة (سلمية) بين المرحلتين. وقبل أن تسقط غرناطة، كانت هذه القوى الصليبية الاستعمارية قد احتلت بعض المناطق المغربية أو على الأقل قد اعتدت عليها بالهجومات المتكررة. وساعدها في ذلك انحطاط الأنظمة السياسية بالمغرب والصراعات الداخلية من أجل السلطة والثروة.

وقد تميّز الاحتلالان الإسباني والبرتغالي بالقسوة والوحشية، ووافق اعتداءاتهما بروز العثمانيين كقوة عظمى في الشرق وتقدمهم نحو الحوض الغربي للمتوسط، فتحول الصراع المسيحي - المغربي إلى صراع إسباني - عثماني (بين الإمبراطوريات)، لكنّ هذا لا يحجب عنا حقيقة هامة وهي أن شعوب ومجتمعات بلاد المغرب بكل أصنافها كلما تنظمت ووجدت القيادة السياسية الرشيدة كانت قادرة على الردّ وعلى الانتصار والتحرر بقواها الذاتية، ووضعية المغرب الأقصى خير دليل على ذلك، ولو أن البعض يفسر محافظة المغرب الأقصى على استقلاليته بالتوازن السياسي بين القوتين العظميين آنذاك: الإمبراطورية العثمانية وإسبانيا، وكل منهما لا يمكن أن تسمح للأخرى بالاستقرار في تلك المنطقة.

والأهم من ذلك هو بروز عوالم جديدة (الهند، أمريكا) وثروات جديدة في ذات الفترة. وإذا كانت القوات الإسبانية والبرتغالية قد انسحبت خائبة من بلاد المغرب، فإنها قد تمكنت من بلوغ مصادر

الذهب والفضة سواء في إفريقيا السوداء أوفي أمريكا الجنوبية. وقد تسبب تدخل البرتغاليين في الساحل الإفريقي الأطلسي في تحويل اتجاه مسالك التجارة الصحراوية التي مثلت، لزمن طويل، شريانا حيويا هاما لاقتصادات بلدان المغرب، مما تسبب في تفقير هذه البلدان آنذاك لفقدانها لبعض الموارد الهامة مثل الذهب، ولفقدانها لدور الوساطة في التجارة العالمية إثر ذلك. وإذا كان المغرب الأقصى قد بقي يشق طريقه لوحده، فإنّ بقية بلاد المغرب، من وهران إلى طرابلس، قد تحولت إلى جزء مهمّش من الإمبراطورية العثمانية الناشئة آنذاك.

أ.د. إبراهيم جدلة

جامعة منوبة - تونس

المصادر والمراجع

أولاً - المصادر:

(أ) المصادر العربية :

- أبو رأس، محمد الجربي : مؤنس الأحبة في أخبار جربة، المعهد القومي للآثار، تونس 1960.
- الأنصاري السبتي، محمد بن القاسم : اختصار الأخبار عما كان بثغر سبتة من سني الآثار، نشر ليفي بروفنسال، هسبيريس XII، الرباط1931.
- التجاني، أبو محمد عبد الله (717هـ/1317م) : رحلة، تونس - طرابلس 1981.
- الترجمان، عبد الله : تحفة الأريب في الرد على أهل الصليب، تونس 1983.
- ابن جبير، محمد بن أحمد (614هـ/1217م) : رحلة، القاهرة 1955.
- ابن خلدون، عبد الرحمن (808هـ/1406م) : كتاب العبر، بيروت 1983.
- ابن أبي دينار، أبو عبد الله محمد (1110هـ/1699م) : المؤنس في أخبار إفريقية وتونس، تونس 1967.
- ابن أبي زرع، أبو الحسن بن عبد الله (726هـ/1326م) : الأنيس المطرب بروض القرطاس، دار المنصور، الرباط 1972.
- الزركشي، أبو عبدالله محمد (894هـ/1488م) : تاريخ الدولتين، المكتبة العتيقة، تونس 1966.
- ابن سعيد، أبو الحسن علي (685هـ/1286م) : كتاب الجغرافيا، بيروت 1980.
- الشمّاع، أبو عبد الله محمد بن أحمد : الأدلة البينة النورانية في مفاخر الدولة الحفصية، تونس - طرابلس 1984.
- ابن عذاري، المراكشي (712هـ/1312م) : البيان المغرب، بيروت 1980.
- العقباني التلمساني، محمد بن أحمد : تحفة الناظر وغنية الذاكر، نشر ضمن B.E.O, XIX, 1965, pp 133-134.
- الغبريني، أبو العباس أحمد : عنوان الدراية، الجزائر 1981.
- ابن القنفد القسنطيني، أبو العباس أحمد (810هـ/1407م) : الفارسية في مبادئ الدولة الحفصية، تونس 1968.
- مجهول : تاريخ عرّوج، مخطوط، د.ك، وتونس، رقم 13754.
- مجهول : نبذة العصر في أخبار ملوك بن نصر، ضبط وتعليق ألفرد البستاني، العرائس، 1940.
- مجهول : تاريخ استيلاء النصارى على مدينة وهران ... وثيقة نشرها محمد المرزوقي كملحق لكتاب مؤنس الأحبة في أخبار جربة، تونس 1960.
- الناصري السلاوي، أبو العباس أحمد (1315هـ/1897م) : الاستقصاء في أخبار المغرب الأقصى، الدار البيضاء 1954.
- المشرفي، عبد القادر : بهجة الناظر في أخبار الداخلين تحت ولاية الإسبان كبني عامر، نشر في المجلة الإفريقية، عدد 65، 1924.
- الفشتالي، عبد العزيز : مناهل الصفاء في أخبار الملوك الشرفاء، تطوان 1964.

- القادري، محمد بن الطيب : نشر المثاني، فاس 1892.

(ب) المصادر المعرّبة :

- مارمول، كربخال : إفريقيا، 3 أجزاء ، مكتبة المعارف، الرباط 1984.
- الوزّان، الحسن : وصف إفريقيا، جزآن، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1983.

ثانيًا - المراجع :

(أ) المراجع العربية :

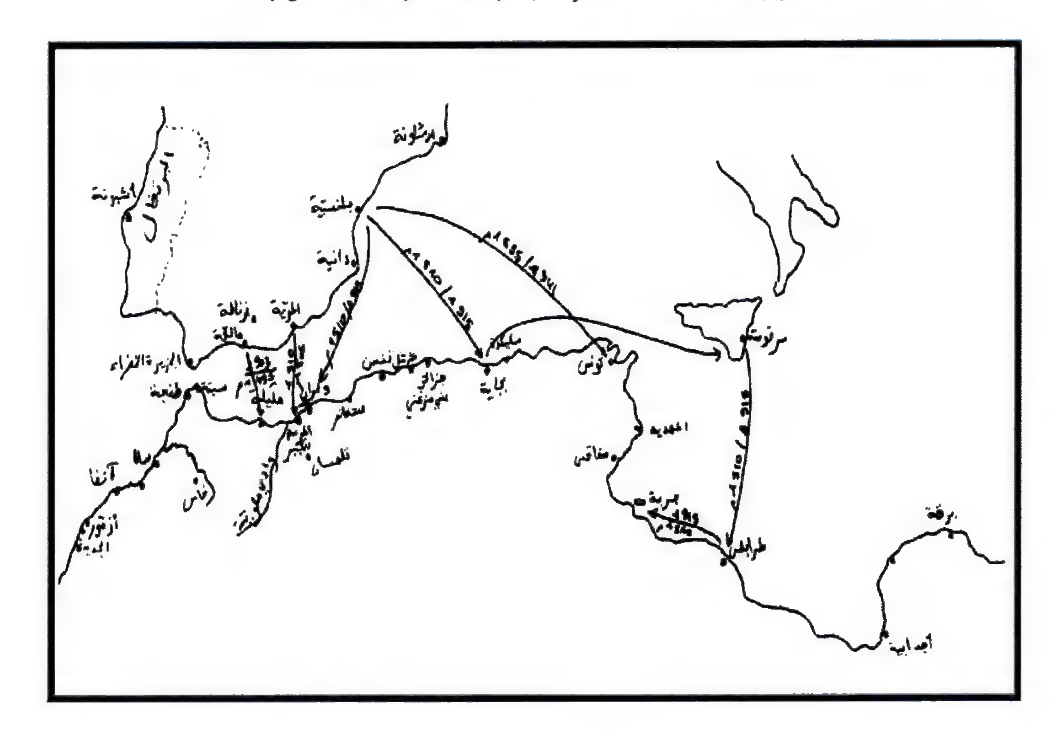
- الشابي، علي : عرفة الشابي، رائد النضال القومي في العهد الحفصي، الدار العربية للكتاب، تونس- طرابلس 1982.
- جدلة، إبراهيم : الحضور الأوروبي بمدينة تونس أثناء القرن 10هـ/16م، مجلة اللغات الحية، عدد 6، ص 11-24، تونس 1991.
- جدلة، إبراهيم : إفريقية والغزو البحري في العصر الوسيط، مجلة البحث العلمي، عدد 45، ص 55-64، الرباط 1998.
- الطيبي، أمين توفيق : المصطلحات البحرية والمعلومات الملاحية في رحلة ابن جبير، مجلة البحوث التاريخية، عدد 2، يوليه 1982، ص 327-347.

(ب) – المراجع الأجنبية :

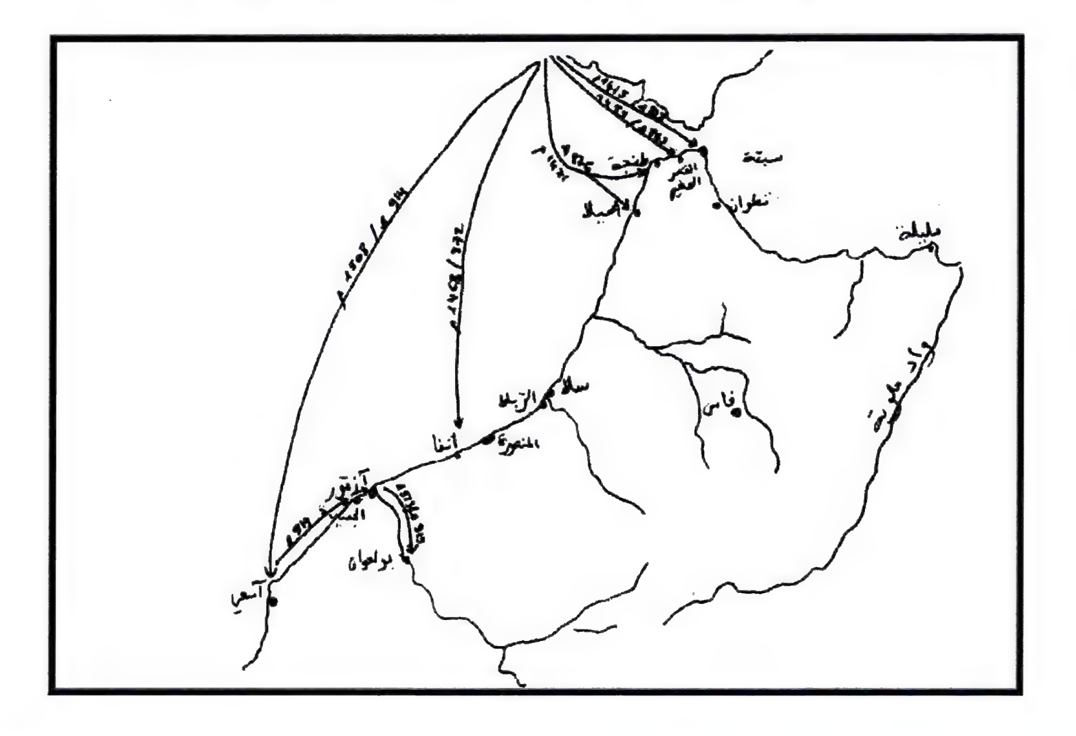
- ALARCON (S.), R.G. : de Linares, Los Documentos Arabes Diplomaticos Del Archivo de la Corona de Aragon, Madrid, 1940.
- ARIE (Rachel), : L'Espagne catalane au temps des Nasrides (1232-1492), Ed. de Boccard, Paris, 1973.
- BALARD (M.), DUCELLIER (A.),: Le Partage du monde, échanges et colonisation dans la Méditerranée médiévale, Publications de la Sorbonne, Paris, 1998 .
- BOVILL (E.W.), : The battle of Alcazar, Batchworth P. éd., London, 1952.
- BRAUDEL (Fernand), : Les Espagnols et l'Afrique du Nord de 1492 à 1577, Revue Africaine n°69, 1928, pp. 184-233 et 351-410.
- De La PRIMAUDAIE (E.), : Documents inédits sur l'histoire de l'occupation espagnole en Afrique, Revue Africaine, XIX-XX-XXI, 1875-1876-1877.
- De MADRID (Pedro), : Oran sous les Espagnols, Revue Africaine, XIII, 1869, pp. 100-115.
- De MAS-LATRIE (Louis), : Traités de paix et de commerce et documents divers concernant les relations des chrétiens avec les Arabes de l'Afrique Septenrionale au Moyen Age, Paris, Plon, 1866.
- DUFOURCQ (CH.-E.), : L'Espagne Catalane et le Maghreb, P.U.F., Paris, 1965.
- DUFOURCQ (CH.-E.), : Méditerranée et Maghreb du XIIème au XVIème siècle, R.H.C.M., 3, 1967, pp. 75- 87.

- LAROUI (Abdallah), : l'histoire du Maghreb, Petite collection Maspero, Paris, 1976.
- LOPEZ (D.), : Les portuguais au Maroc, Revue d'histoire moderne, 1939, pp. 337-368.
- MONCHICOURT (Charles), : Kairouan et les Chabbia, Tunis 1939.
- MONCHICOURT (Charles), : L'expédition espagnole de 1560 contre l'île de Djerba, Revue Tunisienne, 1913 - 1914
- MONNEREAU et WATBLED, : Négociations entre Charles Quint et Kheïreddin (1538-1540), Revue Africaine, XV, 1871, pp. 138-148.
- MOTYLINSKY (A.de C), : L'expédition de Pedro de Navarre et de Garcia de Tolède contre Djerba (1510) d'après les sources Abadites, 14ème congrès Int. Des Orientalistes, 1905, III, 3ème section, 2, pp.133-159.
- RICARD (R.), : Histoire des Portuguais au Maroc, Coïmbra, 1955.
- WEIR (T.H.), : the Shaykhes of Morocco in the XVIth century, Edimbourg, 1904.
- DUFOURCQ (CH.-E.), : La question de Ceuta, Variorum, Hampshire/ Vermont, 1990, I, pp. 67-127.
- FERAUD (L. Charles), : Conquête de Bougie par les Espagnols (d'après un manuscrit arabe), Revue Africaine, XII, 1868, pp. 245-256 et 337-349.
- FERAUD (L. Charles), : Expédition du roi Pierre III d'Argon à Collo (au XIIIème Siècle), d'après une chronique Catalane, Revue Africaine, XVI, 1872, pp. 241-258.
- FERAUD (L. Charles), : Lettres Arabes de l'époque de l'occupation espagnole en Algérie, Revue Africaine, XVII, 1873, pp. 313-321.
- FISHER (G.), : Barbary legend, war, trade and piracy in North Africa (1415-1830), Oxford, 1957.
- GOITEIN (S.D.), : La Tunisie du XIème Siècle à la lumière des documents de la Geniza du caire. In : Articles et conférences dédiés à la mémoire de E. Levi-Provençal, Maisonneuve et Larose, Paris, 1962.
- GUIN (L.), : Quelques notes sur les entreprises des Espagnols pendant la première occupation d'Oran, Revue Africaine, XXX, 1886, pp. 312-322.

خريطة الحملات الإسبانية ضدّ بلاد المغرب



خريطة الحملات البرتغالية ضدّ مدن المغرب الأقصى



الفصل الخامس - الحياة الفكرية والثقافية :
الحفاظ على الهوية

أولاً : من 447هـ / 1055م إلى 656هـ / 1258م .

ثانيًا : من نهاية الخلافة العباسية 656هـ / 1258م إلى 923هـ / 1517م .

أولاً : من 447هـ / 1055م إلى 656هـ / 1258م

قبل الحديث عن الحياة الفكرية والثقافية خلال الفترة المذكورة، لا بدّ من الإشارة إلى ملاحظتين جديرتين بالانتباه :

الأولى: أن الحقيقة التاريخية الواضحة تؤكد أنّ الفكر والثقافة عنصران أساسيان في تكوين شخصية الأمة العربية وتجسيد هويتها القومية، لأن كلاهما يرتبط ارتباطا وثيقا بحياتها ووجودها الإنساني.

ولمّا كان البحث في الحياة الفكرية والثقافية لأية أمة من الأمم وفي أية حقبة تاريخية يتأثر بالظروف والأحوال السياسية والاقتصادية السائدة فيها، فإنّ تحديد ملامح تلك الحياة ازدهارا أو نكوصا يكون مرتبطا بتلك الظروف والأحوال.

والملاحظة الثانية: أن تلك الفترة قد شهدت فيها البلاد العربية سلسلة من الأزمات والكوارث تمثلت في المشرق بدخول السلاجقة الأتراك إلى بغداد في سنة 447هـ/1055م وسيطرتهم على العراق ومقدرات الخلافة العباسية وما ترتب على ذلك من أزمات وظروف عصيبة وتضحيات جسيمة استمرت حتى جلائهم من البلاد في سنة 590هـ/ 1193م.

أما في اليمن وبلاد الشام ومصر والمغرب والأندلس، فتمثلت بوجود كيانات سياسية عديدة بعضها مستقلّ عن الدولة العباسية وحاضرتها بغداد وبعضها تابعٌ لها. فمن الدول المستقلة عن الخلافة العباسية الدولة الفاطمية في مصر (358 - 567هـ/ 968 - 1171م) ودول اليمن المتعددة وهي على التوالي: الدولة الصليحية (439-532هـ/1047- 1137م) ودولة بني زريع في عدن (476-569هـ/ 1083-1173م) والإمارة الهمدانية في صنعاء (492 هـ وحتى أواخر القرن 6هـ/1098-12م) ودولة الأئمة الزيدية (532 - 566هـ / 1137 - 1170م) ودولة بني مهدي في زبيد (554 - 569هـ/1159 - 1173م) وأخيرا الدولة الأيوبية (569-626هـ/1173- 1228م). أما الدولة النجاحية (412-454هـ / 1021-1062م) فهي الدولة الوحيدة بين دول اليمن التي تأسست في القرن 5هـ/11م وأقام مؤسسها العبد الحبشي نجاح، الخطبة لخلفاء بني العباس ونعت بالمؤيد نصير الدين.

أما في بلاد الشام التي كانت مسرحا لصراع الأمراء المحليين وصراع أمراء السلاجقة على السلطة، فقد استطاعت القبائل البدوية فيها أن تقيم إمارات عديدة منها إمارة بني مرداس في حلب (415-472هـ/1024-1079م) وإمارة بني عمار في طرابلس (463-503هـ/ 1070-1109م) وإمارة بني منقذ في شيزر (474-552هـ/ 1081-1157م). وقد حاول الصليبيون الفرنجة استغلال هذه الظروف والسيطرة على بلاد الشام ودخول بيت المقدس وإقامة مملكتهم الصليبية. رافق ذلك ولادة الدولة الأيوبية (570-647هـ/1174-1249م) وسيطرتها على مصر وبلاد الشام وبلاد الجزيرة، حتى صار نفوذها يمتدّ من النيل إلى الفرات فضلا عن اليمن.

أما في المغرب والأندلس فكانت هناك الدولة المرابطية (448-541هـ/1056-1146م) وكانت تابعة للخلافة العباسية، والدولة الموحدية (524- 667هـ/ 1129-1268م) وكانت مستقلة عنها.

ومن الطبيعي أن تلقي تلك الظروف والأحوال السياسية وما رافقها من تداعيات اقتصادية، بظلالها على النشاط الفكري والثقافي للمجتمع في أية مدينة أو إقليم من البلاد العربية، باعتبار أن استقرار الأوضاع السياسية والاقتصادية بجانب استتباب الأمن والنظام يساعد كثيرا على النشاط الفكري والثقافي وازدهار فنونه المختلفة واتساع مجالاته المتعددة .

ومع ذلك فإنّ طبيعة الأوضاع السياسية وظروفها المختلفة قد تساعد أحيانا على تبنّي اتجاهات فكرية معينة تكون سبيلا لنشاط العلماء والفقهاء والأدباء واتساع حلقاتهم العلمية ومناظرتهم الفكرية ومجالسهم الأدبية، وبالتالي ازدهار الحياة الفكرية والثقافية كما حصل في اليمن جراء التنافس السياسي الحادّ بين دويلاتها المتعددة المذكورة آنفا. وهو تنافس قائم على أساس فكري وصل إلى درجة أصبحت معها رعاية الفكر أمرا ضروريا تفرضه طبيعة الصراع السياسي القائم، وهذا ما يفسر مثلا إغداق الدولة النجاحية للهبات والمرتبات على العلماء وإعفاء أراضيهم من ضريبة الخراج، ورعاية الدولة الصليحية للإسماعيلية والحفاظ على تراثها الفكري، أو رعاية أئمة الزيدية للعلماء وإرسالهم إلى خارج اليمن لزيادة التحصيل العلمي واستجلاب الكتب وغير ذلك مما سيتضح لاحقا.

على أن الحقيقة التاريخية التي ينبغي التأكيد عليها هنا، هي أن الظروف والأحوال العصيبة التي يمر بها المجتمع، وإن كانت تؤدي أحيانا بشكل أو بآخر إلى انحسار النشاط الفكري والثقافي، فإنّها لم تؤد إلى جموده كما يرى البعض -وهو رأي فيه نظر - باعتبارها فترة "مجدبة الأخبار خالية من رواة الآثار". والدليل على ذلك أن الحياة، وخصوصا في عاصمة الخلافة العباسية بغداد، ظلت تنبض وتشد من عزمها إرادة قوية تتحدى الغزاة المتسلطين وتتصدى لأطماعهم التوسعية. وكان النشاط الفكري والثقافي فيها وفي مدن العراق عامة شعلة مضيئة بسلاح الإيمان والعقيدة، تجذب منها وإليها العلماء والفقهاء والأدباء والطلبة من كل مكان، يشدون الرحال إليها في حركة دؤوبٍ دون كلل أو ملل، حبّاً في طلب العلم ورغبة في الاستزادة من المعرفة من أجل تأكيد الهوية العربية والثقافة الإسلامية الأصيلة.

ولاشك أن وراء هذا النشاط الفكري والثقافي وازدهار مجالاته المختلفة عوامل عديدة أبرزها الحرية الفكرية ودعم وتشجيع بعض الخلفاء العباسيين والوزراء وغيرهم من الحكّام في المدن والأقاليم العربية والإسلامية للعلم وأهله، فضلا عن سهولة الانتقال بين أرجاء العالم العربي والإسلامي لانعدام الحواجز الإقليمية التي تحول دون انتقال العلماء والطلبة، الأمر الذي أدى إلى اتساع نطاق الرحلة في طلب العلم بسهولة ويسر من قرطبة في الأندلس غربا إلى مكة والمدينة وبغداد واليمن شرقا وبالعكس، هذا إلى جانب تورع العلماء والشيوخ عن أخذ أجور الدراسة والتعليم ووجود أماكن مجانية لسكن العلماء والطلبة الوافدين، ممّا أتاح المجال واسعا أمام الاتجاهات الفكرية للنشاط والازدهار والتأليف والتصنيف والإبداع في مختلف العلوم، رفدت المكتبة العربية والإسلامية والعالمية بمئات المؤلفات في مختلف حقول المعرفة الروحية والعقلية والنقلية.

المراكز الفكرية والثقافية :

على امتداد العصور الإسلامية المتعاقبة كانت المراكز الفكرية والثقافية في كل مدينة عربية

وإسلامية مقومات أساسية لازدهار العلم والثقافة فيها وتطور منابعها الفكرية، فضلا عن كونها وسيلة للاتصال والترابط بين علماء الأمة العربية والإسلامية وشيوخها وطلبتها.

وتتمثل تلك المراكز بالمساجد والجوامع والربط والزوايا والمدارس والمكتبات ودور العلماء.

ولو ابتدأنا ببغداد حاضرة الخلافة العباسية والمركز العلمي للحديث والفقه وقراءة القرآن الكريم، وقراءة الأصول والخلاف والجدل والوعظ فضلا عن علوم العربية وآدابها ومعارف وعلوم أخرى غيرها، لوجَدنا المساجد فيها كانت كثيرة، وهي إلى جانب كونها مكانا لأداء الصلاة والعبادة كانت تضطلع بدور كبير في خدمة العلم وأهله، إذ كانت تعقد فيها حلقات العلم والمعرفة.

وقد تنوعت المساجد ببغداد؛ فمنها المساجد الجامعة وهي كبيرة الحجم وتعدّ من الأماكن الرئيسية العامة حيث تقام فيها صلاة الجمعة والخطبة، ومنها الجوامع وهي المساجد المحلية الصغيرة وغالبا ما تسمّى باسم بانيها أو باسم المنطقة التي بُني فيها .

وكان عدد المساجد الجامعة ببغداد عند زيارة الرحالة الأندلسي ابن جبير في سنة 580هـ/1184م أحد عشر مسجدا أي بزيادة قدرها خمسة مساجد عما كانت عليه حتى سنة 451هـ/1059م. وكانت الحلقات العلمية التي تعقد في المساجد غالبا ما تتخذ اسمها من اسم العالم أو الشيخ الذي يدرس فيها أو باسم الحلقة التي يتحدث فيها، سواء كان موضوعا واحدا أو أكثر كما ورد عن الفقيه الحنبلي أبي محمد رزق الله بن عبد الوهاب التميمي (ت 488هـ/ 1095م) الذي كانت له حلقة بجامع المنصور في الفقه والفتوى والوعظ، ولما انتقل إلى باب المراتب كانت له حلقة في جامع القصر يروي فيها الحديث ويفتي.

أما الشيخ أبو منصور محمد ابن أحمد الخياط المقرئ (ت 499هـ/1105م) فكان إمام مسجد ابن جردة، والفقيه الشافعي أبو الحسن علي بن سعادة الفارقي (ت 602هـ/1205م) هو ممن بقي مدّة طويلة معيدا بالمدرسة النظامية ثم صار مدرّسا بالمدرسة التي أحدثتها أم الخليفة الناصر لدين الله، وكان يقيم في جامع ابن المطلب ببغداد.

ولأهمية المساجد ومكانتها العظيمة عند المسلمين، كان اهتمام الخلفاء والأمراء والسلاطين بتعميرها كبيرا؛ من ذلك جامع السلطان السلجوقي ملكشاه بن الب أرسلان (ت 485هـ/1092م) الذي شيده في محلة الحربية ببغداد وأقام بمقصورته الشيخ أبو موسى المكي (ت 602هـ/1205م) مما يدل على بقائه عامرا حتى القرن 7هـ/13م .

وكان للمرأة نصيب وافر في الاهتمام بعمارة المساجد ورعايتها؛ من ذلك مسجد الحظائر الذي أنشأته السيدة زمرد خاتون زوجة الخليفة المستضيء بأمر الله في الجانب الشرقي من بغداد وعرف باسمها، ثم عرف في العهود المتأخرة بجامع الصاغة وجامع الخفافين بسبب انتقال الصياغ وتكاثر الخفافين في السوق الذي يقع عند بابه. وكانت السيدة زمرد خاتون قد اختارت الشيخ الصالح عمر بن يوسف البغدادي (ت 611هـ / 1214م) ليكون إماما فيه.

أما السيدة بنفشة - زوجة الخليفة المستضيء بأمر الله - فإنها بنت مسجدا كبيرا بسوق الخبازين في بغداد وافتتح سنة 573هـ/ 1177م.

ولم يقتصر اهتمام المرأة على المساجد، وإنما امتدّ إلى بناء الرُّبُط للصوفية والزهاد من

النساء والرجال منها رباط أرجوان الرومية والدة الخليفة المقتدر بأمر الله (ت 512هـ/1118م) ورباط الأصحاب الذي أنشأته زمرد خاتون عند قبر أم رابعة - في الأعظمية اليوم - ورباط شهدة الآبري برحبة جامع القصر في الجانب الشرقي لبغداد وقد اشتهر ذكره كرباط البسطامي والزوزني وغيرهما كثير.

على أن اهتمام المرأة العراقية بالربط لم ينحصر ببغداد أو غيرها من مدن العراق، وإنّما امتد إلى خارج العراق أيضا، ممّا يؤكد حرصها واهتمامها بالمرافق الدينية والعلمية لكونها سبيلا لنشر العلم والثقافة العربية الإسلامية. ويذكر أنّ مكة كان فيها رباط يعرف بـ"رباط أم الخليفة العباسي" يؤمه طلبة العلم عند زيارتهم لأداء فريضة الحج لأجل السماع على كبار العلماء والشيوخ. ففي سنة 547هـ/1152م، جاء الزاهد الأندلسي أحمد بن معد المعروف بالإقليشي إلى مكة للحج، وسمع في هذا الرباط من أبي الفتح الكروخي جامع الترمذي، مما يؤكد أن الربط وكذلك الزوايا لم تكن مكانا للصوفية والزهاد فحسب بل تطورت وصارت مواضع للتدريس والتأليف والإقراء والإجازة، وألحقت بها مكتبات عامرة وإن بقيت محتفظة بطابعها الصوفي الأصلي الذي أسست من أجله؛ من ذلك ما يروى عن رباط المأمونية الذي أمرت ببنائه السيدة زمرد خاتون وافتتح سنة 577هـ/1181م حيث ألحقت به خزانة كتب احتوت مؤلفات قيمة منها كتاب "الفنون" لأبي الوفاء بن عقيل البغدادي (ت 513هـ/ 1119م) قدّر عدد مجلداته بمائتي مجلد.

وهكذا أخذت الربط - والزوايا -دورها في نشاط حركة الفكر والثقافة العربية الإسلامية، وانقطع الكثير من روّادها إلى المطالعة والدرس والتأليف. فهذا أبوبكر محمد بن موسى الحازمي (ت 584هـ /1188م) كان يقيم في رباط البديع بالجانب الشرقي من بغداد ويدخل حجرته في كل ليلة يطالع ويكتب إلى الفجر، وقد صنف في هذا الرباط كتاب "الناسخ والمنسوخ في الحديث"، "وكتاب المؤتلف والمختلف في الأنساب"، وكان رجلا زاهدا ورعا لا يعرف إلا الخلوة في التصنيف وبثّ العلم.

والمتتبع لكتب التاريخ والسير والتراجم تطالعه كثرة الإشارات الواردة عن هذه المراكز وعناية الحكام والناس بها على حدّ سواء؛ من ذلك ما ورد عن الحسن بن هبة الله الملقب بفخر الدولة (ت 578هـ/ 1182م) من حبّه للصوفية وتشبهه بهم في الملبس والخلق وبنائه لهم رباطا قرب المدرسة التي شيدها لفقهاء الشافعية ببغداد، ورباطا آخر للنساء، ووقف على هذه المؤسسات أملاكا تسد نفقاتها ونفقات من يقيم فيها.

أما المدارس فيمثل نشوؤها منذ أواخر القرن 4هـ/10 م مرحلة متطورة في تاريخ التعليم عند العرب والمسلمين. ويقصد بالمدارس تلك الدور المنظمة التي يأوي إليها طلاب العلم والمعرفة وتدرّ عليهم المعاليم والأرزاق ويتولى تدريسهم وتثقيفهم فئة صالحة من المدرسين والعلماء والشيوخ.

وقد شهد القرنان 5 و6 هـ/ 11 و 12م وما تلاهما بناء مدارس عديدة تبلورت معالمها واتجاهاتها العلمية وشروط العمل فيها بشكل واضح. ومن يطلع على كتاب "الدارس في تاريخ المدارس" للنعيمي (ت927هـ/1520م) وكتب المرحوم د. ناجي معروف الثلاثة، وهي على التوالي: "علماء النظاميات ومدارس المشرق الإسلامي"، و"مدارس قبل النظامية"، و"المدارس الشرابية ببغداد وواسط ومكة" ثم كتاب "مدارس بغداد في العصر العباسي" للدكتور

عماد عبد السلام رؤوف، وكتاب "مدارس دمشق في العصر الأيوبي" للدكتور حسن شميساني، يستطيع أن يدرك الدور الريادي الذي اضطلعت به في العلم والثقافة من جهة، وأثرها في وحدة الفكر العربي بين أبناء الأمة الواحدة من جهة أخرى .

ولعلّ ما ذكره الرحالة ابن جبير الأندلسي في مدارس بغداد خاصة والدور الذي كانت تضطلع به فكريا وثقافيا دليلٌ واضح على ما تقدم، إذ قال: "والمدارس ببغداد نحو الثلاثين وهي كلها بالشرقية - أي في الجانب الشرقي من دجلة - وما منها مدرسة إلا يقصر الطرف البديع عنها، وأعظمها وأشهرها النظامية وهي التي ابتناها نظام الملك وجددت سنة أربع وخمسمائة. ولهذه المدارس أوقاف عظيمة وعقارات محبسة تتصير إلى الفقهاء والمدرسين بها، ويجرون على الطلبة ما يقوم بهم، ولهذه البلاد في أمر هذه المدارس والمارستانات شرف عظيم وفخر مخلد، فرحم الله واضعها الأول ومن تبع ذلك السنن الصالح". وإذا كان هذا هو عددُ مدارس بغداد أواخر القرن 6هـ/12م، فإنه ازداد بعد ذلك وتألق بإنشاء المدرسة المستنصرية التي كانت بمثابة جامعة، وأصبح العدد عند سقوط بغداد بيد المغول سنة 656هـ/1258م: 38 مدرسة.

والمدرسة النظامية لم تقتصر على بغداد وحدها، وإنما كانت هناك نظامية في الموصل وأخرى في البصرة. وتزامن افتتاح نظامية بغداد مع افتتاح مدرسة الحنفية التي شيدها العميد شرف الملك أبو سعد المستوفي بجوار قبر الإمام أبي حنيفه سنة 459هـ /1066م.

فبالنسبة إلى الموصل، كانت هذه المدينة حلقة الوصل بين الشرق (نيسابور) وباب الغرب (دمشق)، والقاصد إليها قلما لا يمرّ بإحداهما. وما ذكره الرحالة الأندلسي ابن جبير عند زيارته لها في سنة 580هـ/ 1184م ومكوثه فيها أربعة أيام دليل على مكانتها العلمية ونشاطها الفكري والثقافي، حيث قال: "مدينة الموصل ضخمة حصينة فخمة، قد طالت صحبتها للزمن، وللبلدة ربض كبير فيه المساجد والحمامات والخانات والأسواق ... وفي المدينة مدارس للعلم نحو الست أو أزيد على دجلة، فتلوح كأنها القصور المشرفة".

ومن بين مدارس الموصل نذكر على سبيل المثال: مدرسة اليوسفية، والمدرسة الكمالية، والمدرسة الأتابكية العتيقة، والمدرسة الناظمية.

أما دار الحديث المهاجرية ودار الحديث المظفرية فكانتا مركزيْ نشاط علمي وديني كبير في الموصل، خاصة في علم الحديث الشريف. وكان ابن يونس الشافعي أحمد بن موسى (ت 622هـ / 1225م) ممن اشتغل بالخلاف في دار الحديث المهاجرية. أما الواعظ إبراهيم بن مظفر البرني الموصلي فإنه تولى مشيختها. وقد بقيت هذه المراكز، فضلا عن المساجد والجوامع، محتفظة بنشاطاتها الدينية والعلمية حتى بعد سقوط الخلافة العباسية. ومما ساعد على استمرارها هو ما كان مخصصا لها من أملاك وأراضٍ موقوفة عليها لتأمين احتياجاتها المادية. لذلك كانت الموصل مركز نشاط فكري وحضاري كبير للثقافة العربية الإسلامية، قصدها الطلبة والشيوخ من الشام وإصبهان وشهرزور وبغداد وغيرها. وإذا انتقلنا إلى واسط وجدنا أنها كانت مركزا لسماع الحديث الشريف وقراءة القرآن الكريم بالروايات والقراءات المختلفة. إليها يفد الغرباء لتعلم القرآن الكريم، وأصبحت المدن الكبرى في أقاليم العالم الإسلامي لا تخلو من واسطي يدرس فيها القرآن وعلومه أو يؤلف في القراءات. كما زخرت بعدد كبير من المدارس والربط، منها: مدرسة خطلبرس مقطع

واسط (ت561هـ/ 1165م)، ومدرسة الغزنوي (ت 563هـ/1167م)، ومدرسة ابن الكيال الواسطي (ت586هـ/ 1190م)، وكانت للحنفية والمدرسة الشرابية المشهورة التي أمر ببنائها الأمير شرف الدين أبو الفضائل الشرابي المستنصري وافتتحت سنة 632هـ/1234م، وممن درس فيها سنة 652هـ/ 1254م العالم الشهير عماد الدين القزويني (ت 683هـ/ 1284م) صاحب أكبر المؤلفات في علم وصف الأرض في العصور الوسطى، وهما كتاب "آثار البلاد وأخبار العباد" و"عجائب المخلوقات وغرائب الموجودات". ومن الربط اشتهر بواسط رباط قراجه، ورباط عمر الدورقي (ت 648هـ/1250م) القريب من المدرسة الشرابية، وقد رتب فيه من يلقن القرآن المجيد ويسمع الحديث ثم رباط الفريثي.

أما البصرة، وهي من حواضر العراق الكبيرة، فإنها كانت تزدهي بالمساجد والمدارس والربط والمكتبات وتضطلع بحركة علمية وثقافية واسعة. وقد نبغ علماؤها الأعلام في القرآن والحديث والفقه وعلوم العربية وآدابها، ووضعوا المؤلفات القيمة فيها. وكانت المدرسة النظامية فيها قد أنشئت سنة 456هـ/1063م، وتعدّ أكبر المدارس المخصصة للشافعية. ومن أبرز رجالها أبو الفضل الأنباري (ت 503هـ/ 1109م) الذي ولي قضاء البصرة والتدريس فيها. كما درس فيها الشيخ أبو طالب عبد الرحمن بن عمر البصري الذي انتقل فيما بعد إلى المدرسة المستنصرية ببغداد ليدرّس فيها.

وهناك مدارس أخرى بناها العلماء وسميت باسمهم، مثل مدرسة أبي العباس - أحمد بن محمد - الجرجاني التي بنيت قبيل عام 482هـ/1089م، ومدرسة القاضي أبي الفرج البصري التي بنيت قبيل عام 499هـ/1105م.

وقد تخرج من أروقة هذه المدارس وغيرها العلماء والأدباء والمفكرون العرب والمسلمون، وكانت محط أنظار طلبة العلم والمعرفة يأتون إليها من أرجاء العالم الإسلامي. أما المسجد الجامع الكبير في البصرة، والمعروف بجامع الإمام علي، فكان مركزا دينيا وثقافيا طوال العهود الإسلامية، وقد تنوعت فيه حلقات الدرس وتطورت حتى شملت النحو والأدب والشعر وغيرها.

ولأهمية الكتب في القراءة والدرس والسماع، توفرت في البصرة خزائن كتب عديدة حتى قيل إن البصرة تحتل المكانة الأولى بين الأقطار الإسلامية في إنشاء المكتبات. وقد حرص الخلفاء على توفير الكتب في المدارس لينتفع بها طلبة العلم وشيوخهم. من ذلك ما يروى عن الخليفة العباسي المستنصر بالله أنه نقل إلى مكتبة المدرسة المستنصرية يوم افتتاحها من المربعات الشريفة والكتب النفيسة المحتوية على العلوم الدينية والأدبية ما حمله مائة وستون حمالا في خزانة الكتب سوى ما نقل إليها فيما بعد.

أما المدارس في مكة فقد أنشئت حول الحرم المكي وهي كثيرة، بقي منها حتى أوائل القرن 9هـ/15م إحدى عشرة مدرسة، منها على سبيل المثال: مدرسة الأرسوفي (كان حيا سنة 571هـ/1175م)، ومدرسة الزنجبيلي التي وقفها الأمير فخر الدين عثمان بن علي الزنجبيلي نائب عدن على الفقهاء الحنفية سنة 579هـ/1183م، ومدرسة طاب الزمان عتيقة المستضيء (الخليفة العباسي) أوقفتها على فقهاء الشافعية سنة 580هـ/1184م، ومدرسة النهاوندي وهي من المدارس القديمة في مكة. أما المدرسة الشرابية التي بناها الأمير شرف الدين الشرابي ووقف فيها كتبا كثيرة سنة 641هـ/1243م فقد بقيت إلى أواخر

القرن 10هـ/16 م وصارت رباطا فيه محلّ للتدريس وبه كتب نفيسة في فنون العلم المختلفة. وهناك أيضا مدرسة ابن أبي زكريا وتاريخ وقفها سنة 635هـ/1237م، ومدرسة ابن الحداد المهدوي وتاريخ وقفها على المالكية كان في سنة 638هـ/1240م. أما المدرسة المظفرية، وتعرف أيضا بالمدرسة الفخرية والمدرسة المنصورية، فقد عمرها الملك المنصور صاحب اليمن سنة 641هـ/1243م ووقفها على الفقهاء الشافعية والمحدثين.

وإلى جانب المدارس كانت في مكة ربط عديدة بعضها كان بجانب المدرسة ويسكنها صاحب المدرسة فتسمى باسمه. من ذلك "رباط العفيف"، وهو عفيف الدين عبد الله بن محمد الأرسوفي وكان يعرف برباط أبي رقيبة. و"رباط الزنجبيلي" ويقع قبالة المدرسة المسماة باسمه عند باب العمرة من خارج المسجد الحرام.

وإذا انتقلنا إلى اليمن، فإنّ مدنها عامة كزبيد وصنعاء وعدن وحضرموت وغيرها قد شهدت نشاطاً فكريا وثقافيا واسعا، وتأتي في المقدمة منها زبيد وهي من أمهات المدن اليمنية - وكانت خلال الفترة (415 - 454هـ/1021 - 1062م) مقر الدولة النجاحية - إذ تميزت برجال العلم وطلبته وكانت مقصدا لطلبة العلوم من جميع نواحي تهامة. والمساجد فيها مراكز التعليم الرئيسية، فهي إلى جانب كونها مركزا للعبادة كانت أماكن لحلقات العلم والدراسة ومجالس القراءة والسماع ؛ من ذلك على سبيل المثال مسجد الأشاعرة الذي درس فيه عدد غير قليل من العلماء والفقهاء، أما المدارس فإنها بدأت في زبيد أواخر القرن 6هـ/12م وتحديدا في سنة 594هـ/1197م، إذ أنشأ الملك الأيوبي إسماعيل بن طغتين (ت 598هـ/1202م) المدرسة المعزية، وقد عرفت فيما بعد بمدرسة الميلين، وكانت مخصصة لتدريس الفقه الشافعي، وأول من درس فيها هو الفقيه الشافعي أبو الحسن علي بن محمد الحكمي، ثم توارث أبناؤه التدريس فيها حتى القرن 8هـ/14م. ثم تلا ذلك إنشاء مدارس أخرى في زبيد كالمدرسة العاصمية، وهي أيضا خاصة بتدريس الفقه الشافعي، فيما كانت المدرسة الرحمانية خاصة بتدريس الفقه الحنفي وكلتاهما بناها الأتابك سيف الدين سنقر الأيوبي (ت 608هـ/1211م). وقد حظي علماء زبيد بمكانة خاصة عند رجال الدولة، وخصصت لهم رواتب سنوية؛ من ذلك ما يروى عن الوزير منّ الله الفاتكي (ت 524 هـ/1129م) الذي كان يتصدق على مدارس الفقهاء الحنفية والشافعية بما أغناهم عمن سواهم من الأراضي والمرافق والرباع. أما الوزير سرور الفاتكي (ت551هـ/1156م) فإنه كان يدفع إلى الفقهاء والقضاة والمتصدرين في الحديث والنحو واللغة وعلم الكلام والفروع اثني عشر ألف دينار كل سنة.

أما في مدينة إب، فإنّ أول مدرسة أنشئت فيها كانت قبل سنة 558هـ/1162م، وقد أنشأها أحد أعيان اليمن، ودرّس فيها الفقيه الشافعي سليمان بن فتح الصليحي. على أنّ مدينة عدن كانت المساجد فيها كثيرة، درس فيها عدد من العلماء، ومنها مسجد إبان ومسجد الدينوري ومسجد الشجرة ومسجد السوق ومسجد ابن البصري ومسجد العذري ومسجد الزنجبيلي.

أما صنعاء فكانت مركزا للثقافة الإسماعيلية في القرن 6هـ/ 12م، وسبب ذلك يعود إلى الحماية والرعاية التي وفرها سلاطين بني حاتم، وهم حكام صنعاء، لأتباع هذا المذهب. وقد برز فيها عدد من العلماء منهم، على سبيل المثال لا الحصر، الذؤيب بن موسى الوادعي الهمذاني (ت 536هـ/1141م)

الذي كان يلقب بـ"قراص الكتب" بسبب نشاطه العلمي وسعة اطلاعه، وقد وضع رسالتين: الأولى "رسالة النفس" والثانية "رسالة في معرفة الموجودات"،

ومنهم علي بن الحسين الانف القرشي العبشمي (ت 554هـ/ 1159م) وكان من أعلام الإسماعيلية في عصره، وقد وضع رسائل عديدة منها رسالة تسمى" تحفة الطالب وأمنية الباحث الراغب". على أن مدينة صعدة اشتهر فيها إسحاق بن عبد الباعث (ت 555هـ/1160م)، وكان من كبار علماء الزيدية في عصره. تولى إمامة مسجد الهادي والخطبة فيه، وكانت له رسائل كثيرة. بل إن أسرة آل أبي النجم كانت من الأسر المشهورة في صعدة علميا وقضائيا، وكان لها دور ثقافي بارز لعصور عديدة، ومن أبرز أعلامها عبد الله بن حمزة بن أبي النجم (ت في أوائل القرن 7هـ/13م) وأخوه محمد من علماء الحديث، وقد ألف كتبا عديدة.

وفضلاً عما تقدم، اضطلع العلماء والفقهاء باليمن بدور كبير في ازدهار العلم وفنونه المختلفة من خلال مجالسهم العلمية وحلقات التدريس التي كانوا ينظمونها، كما روي عن مجلس الفقيه عبد الله بن أبي القاسم بن الحسن الأبار (ت بعد سنة 539هـ/1144م) وكان رأس الشافعية في عصره بزبيد بل في اليمن كلها، وإليه انتهت رئاسة التدريس، وكان كبير القدر شهير الذكر، ظل مجلسه غاصا بالزحام من الطلبة.

أما مجلس الفقيه موسى بن محمد الطويري، وكان عالما أديبا عارفا فاضلا، فقد انتفع به جماعة من مشايخ زبيد كالفقيه حسن بن أبي بكر الشيباني (ت583هـ/1187م) الذي لازم مجلسه تسع سنين. فيما كان الفقيه عمر بن حسين بن أبي النهي (ت 567هـ/1171م)، وهو من أبرز علماء مدينة إب، زاهدا مجوّدا في الفرائض، ماهرا في الحساب والمواريث، ويعقد مجلسه للتدريس، وأخذ عنه طائفة من المتفقهين.

ومجالس العلماء التي انتفع بها الطلبة والشيوخ في المدن العربية كافة تزخر كتب التراجم والسير بكثرة الإشارات عنها، ولكن مما لا شك فيه أن تطوّرا قد حصل في اتساع حلقات العلماء- مع مرور الزمن - ويعكس رغبة قوية في طلب العلم والانتفاع به والاستزادة منه. والدليل على ذلك أن أكبر حلقة تدريسية كانت تعقد في اليمن أواخر القرن 5هـ/11م كانت تضم نحو 50 أو 60 طالبا كما في حلقة الفقيه الشافعي أبي بكر بن جعفر المخائي (ت 500هـ/1105م)، ثم أصبحت حلقات العلماء بعد ذلك تضم 200 أو 300 طالب.

وبالنسبة إلى بلاد الشام، فإن أول مدرسة تأسست كانت المدرسة "الصادرية " التي أسسها شجاع الدولة صادر بن عبد الله سنة 391هـ/ 1000م على المذهب الحنفي، ثم تبعه مقرئ دمشق رشا بن نظيف، فبنى دار القرآن الرشائية في حدود سنة 400هـ/1009م ونيف. واستمر بعد ذلك بناء المدارس في دمشق، وذكر أن أول مدرسة أسست فيها على المذهب الشافعي كانت المدرسة الأمينية التي بناها أمين الدولة سبكتكين في حدود سنة 514هـ/ 1120م. وبعدها بسنتين بنيت مدرسة أخرى بحلب لأصحاب المذهب نفسه. ومنذ ذلك الوقت، أخذ الطلبة ينفكون من حلقات المسجد إلى المدارس حيث كانت تتوفر لهم سبل التعليم والعيش.

وفي أواخر النصف الأول من القرن 5هـ/11م، أنشأ قاضي طرابلس للفاطميين الحسن بن عمار دار حكمة هي بمثابة مدرسة جامعة شبيهه بدار الحكمة التي أنشأها الحاكم بأمر الله في مصر في حدود سنة 400هـ /1009م . ثم أخذت دار

ابن عمار بالتطور حتى أصبحت طرابلس مركزا لعدد من المدارس وخزائن الكتب.

وكان للمرأة نصيب وافر في بناء المدارس والربط والعناية بها أسوة بأخيها الرجل، من ذلك ما يروى عن السيدة عصمت الدين خاتون زوجة نور الدين زنكي التي أنشأت المدرسة الخاتونيه الجوانية بدمشق سنة 573هـ/1177م ودرس فيها عدد من العلماء والفقهاء من بينهم كمال الدين عبد اللطيف السنجاري الذي خلف والده في التدريس منذ وفاته سنة 646هـ/1248م وحتى استيلاء المغول التتار على دمشق سنة 658هـ/1260م.

ومن هؤلاء النساء أيضا الست عذراء بنت نور الدولة شاهنشاه بن أيوب التي بنت المدرسة العذراوية سنة 580هـ/1184م. وكان من أوائل المدرسين فيها من الشافعية الإمام فخر الدين بن عساكر، وذلك سنة 593هـ/1196م. كما درس فيها شيخ الحنفية صدر الدين سليمان بن أبي العز الأذرعي الدمشقي ت677هـ/1278م، وقد سبق له أن درس في المدرسة الصالحية بمصر أيضا.

أما المدرسة العصرونية التي أنشأها فقيه الشام العلامة شرف الدين عبد الله بن عصرون (ت 585هـ/ 1189م) في غربي الجامع الأموي بدمشق، فقد تولى التدريس فيها أحد أبنائه ويدعى شرف الدين بن أبي عصرون (ت 658هـ/1260م).

على أنّ ما يميز الحركة الفكرية والثقافية في بلاد الشام خلال هذه الفترة هو رغبة السلطان نور الدين محمود بن زنكي الذي استأثر بحكم دمشق أن يضم إلى سمعته الطيبة مكانة علمية، فاقتدى بالوزير السلجوقي نظام الملك صاحب المدارس النظامية في رعاية العلم والعمل على نشره وتعميمه، وبنى عدة مدارس للشافعية والحنفية بدمشق وحلب وغيرها، وأصبحت دمشق في أيامه مقراً للعلماء والفقهاء والصوفية وذلك لصرف همته إلى إنشاء المدارس والربط والخوانق والمساجد والمستشفيات وترتيب أمورها. ثم أكمل خطاه السلطان صلاح الدين الأيوبي، وقاد نهضة علمية وفكرية واسعة رغم ما واجهه من هموم ومشاكل بغية نشر العلم والمعرفة. وقد سار من ورائه أبناؤه وإخوته حاملين مشعل هذه الحركة التي تهون عليهم بيوت المال في سبيلها.

وهكذا تمتّعت دمشق، رغم الحروب الصليبية التي شنها الفرنجة، بأزهى حلقة من تاريخها، وتميزت بمجد عظيم في أسبقيتها في تأسيس المدارس وإجراء الأرزاق والمعاليم على مدرسيها وطلابها والقائمين عليها، فكان فيها خلال القرنين 6 و7هـ/12 و13م ما يزيد على 150 مدرسة على المذاهب الفقهية الأربعة (الشافعية والحنبلية والمالكية والحنفية) إلى جانب دور القرآن والحديث والمساجد والربط والخوانق ومدارس الطب. وكان قد درس في هذه المدارس ما يزيد على ألف من كبار العلماء والمشاهير الذين تركوا بعد وفاتهم أثراً يذكر أو مذهبا يعرف أو فضلا ينوّه به.

وقد زار الرحالة الأندلسي ابن جبير دمشق أواخر القرن 6 هـ/12م وأتى على ذكر تلك المدارس والمراكز الدينية وأثنى على المعاملة التي كان يتلقاها المدرسون والطلاب على السواء من السلاطين الحكام حيث قال:"وما منها جامع من الجوامع ولا مسجد من المساجد ولا مدرسة من المدارس ولا روضة من الروضات المبنية على القبور، ولا محرس من المحارس، إلاّ وفضل السلطان يعمّ من يأوي إليها ويلزم السكن فيها. ومن يطلب العلم فإنه يجد الأمور المعينات". ثم يناشد طلاب العلم أينما وجدوا بالمجيء إلى البلاد الشرقية وخاصة دمشق، لأن أبوابها مفتوحة لكل راغب

وطالب. وقد استمرت تلك المدارس والمراكز تمارس نشاطها سنين طويلة امتدت إلى أواخر القرن 7هـ/13م وما تلاه. على أن ازدهار الحركة العلمية والثقافية في ظل الدولة الأيوبية كان وراءه دوافع ومؤثرات عديدة إلى جانب اهتمام وتشجيع أبناء البيت الأيوبي وشغف العديد من رجالهم بسماع الشعر والمشاركة في المناظرات الفكرية، يأتي في مقدمتها الغزو الصليبي الذي رافق ولادة الدولة الأيوبية وعايشها حتى النهاية. فمن المعروف أن هذا الغزو قد أيقظ الشعب العربي الإسلامي من غفلته، ووحّده بعد تفرّقه، فأجج بذلك مشاعر الكتّاب، وأصبح الأديب أو الشاعر يستمدّ من نفسه الوحي والإلهام، ومن محيطه الشعور والإقدام، وبذلك اتخذ أصحاب الأقلام من الحروب الصليبية موضوعا، ومن ضروراتها أسلوبا، فاصطبغت الحياة العلمية والفكرية بروح العصر الذي غلب عليه طابع الجهاد في سبيل الدين والوطن.

أما القاهرة فلم تعرف المدارس إلا بعد أن أدخل السلطان صلاح الدين الأيوبي النظام المدرسي إليها حين بنى المدرسة الناصرية بجوار الإمام الشافعي في سنة 566هـ/1170م، ولكن ما لبث أن ازداد الاهتمام ببنائها حتى أصبح عدد المدارس فيها خلال العهد الأيوبي ما يقرب من 75 مدرسة منها المدرسة القمحية والسيفية والفاضلية التي أسسها القاضي الفاضل عبد الرحيم بن علي البيساني سنة 580هـ/ 1184م وكانت مكتبتها تشتمل على مائة ألف مجلد، فيما كانت دار الحديث التي بناها الملك الكامل تعرف باسم المدرسة الكاملية. ولقد رافق الاهتمام بإنشاء المدارس العناية بتوفير الكتب فيها لتكون مراجع يعتمد عليها المدرسون والطلبة في التحصيل والاستزادة، وقلما خلت مدرسة من مكتبة مزودة بمجموعة صغيرة أو كبيرة من الكتب. يذكر أن الوزير الأيوبي عبد الله بن شكر عندما أنشأ المدرسة الصاحبية في مصر، وقف عليها خزانة كتب عامرة. ومكتبة الملك المؤيد الأيوبي صاحب اليمن اشتملت على أكثر من مئة ألف مجلد، وكان يتردد عليها جماعة من الفضلاء والفقهاء وكبار المدرسين.

ولم تكن المغرب والأندلس بمعزل عن المشرق في التطور والازدهار الذي حصل في مراكز التعليم والثقافة العربية الإسلامية، بل إنّه في عصر المرابطين (448-541هـ/1056-1146م) على وجه الخصوص، ولاسيما في عصر علي ابن يوسف بن تاشفين الذي جعل من نفسه مثلا لرعيته في الإقبال على العلم وتشجيعه، شهدت المغرب والأندلس ازدهارا في العلوم والآداب، فقد اجتمع إليه من الكتاب وفرسان البلاغة ما لم يجتمع في عصر من العصور. وقد نوّه ابن الأبّار محمد بن عبد الله (ت 658هـ/1260م) إلى ذلك فقال: "وفي دولة علي بن يوسف بن تاشفين نفقت العلوم والآداب، وكثر النبهاء وخصوصا الكتاب". وقد ترتب على ازدياد شغف أمراء المرابطين من الرجال والنساء بالعلم والعلماء وتنافسهم في تقريبهم أن أصبحت مجالسهم مقصدا لمشاهير العلماء والأدباء.

أما المساجد والمدارس فقد نالت اهتمام ورعاية المرابطين بشكل كبير بهدف نشر الوعي والثقافة العربية الإسلامية بين الرعية، وصارت لها شهرة واسعة، وقصدها العلماء من الشرق والغرب ؛ من ذلك، على سبيل المثال، مسجد زقاق الماء بعدوة القرويين، ومسجد الحوراء، ومسجد يوسف بن تاشفين في مراكش، ومسجد قرطبة، ومسجد القرويين بفاس الذي اشتهر بتدريس مختلف العلوم.

وأما المدارس فقد اشتهر منها في المغرب،

مدرسة سبتة، وطنجة، وأغمات، وسجلماسة، وتلمسان، ومدرسة مراكش التي كانت على حداثة نشأتها، لوجود مقر السلطان فيها، قبلة القصاد وورد إليها العلماء من كلّ فجّ.

كما نهضت مدارس الأندلس نهضة موفقة، فاشتهرت منها مدارس عديدة مثل مدرسة قرطبة، ومرسية، ومرية، وإشبيلية، وبلنسية، وسرقسطة، وغرناطة، وغيرها. على أن الملاحظ في هذه المدارس أن كل واحدة منها كانت تشتهر بلون من ألوان المعرفة والعلوم أو بها جميعا. مثال ذلك مدارس مدينة المرية التي ازدهرت ازدهارا شاملا في جميع مناحي الحياة العلمية من أدب وشريعة وطب وغيرها. ومدارس سبتة التي اشتهرت بتدريس علم الأصول والأحكام. أما مدارس قرطبة فإنها بزّت مدينة إشبيلية - التي ازدهرت بالموسيقى والغناء - في العلوم. وقد ترتب على الاهتمام بالعلوم والمعارف، الاهتمام بالمكتبات. وقد اشتهرت في مراكش مكتبتان، الأولى مكتبة الأمير علي بن يوسف والثانية مكتبة ابن الصقر وهي من إنشاء الحافظ أحمد بن عبد الرحمن الأنصاري الخزرجي الغرناطي (ت 569هـ/1173م)، وكانت مكتبة كبيرة مملوءة بالذخائر. وبسبب ازدياد شغف أمراء المرابطين من الرجال والنساء بالعلم والعلماء وتنافسهم في تقريبهم، أصبحت مجالسهم مقصدا لمشاهير العلماء والأدباء.

العلوم الدينية (النقلية) وأشهر العلماء فيها:

إنّ أبرز سمات الحركة الفكرية والثقافية في هذه الفترة هو الاهتمام الكبير والمشاركة الواسعة للرجل والمرأة على حدّ سواء في ميدان العلوم الدينية وخاصة علوم القرآن الكريم، والتفسير، والحديث النبوي الشريف، والفقه والوعظ. وهو أمر طبيعي لأن تلك العلوم اتصلت - ولا تزال - بروح الأمة وعقيدتها الإسلامية الخالدة منذ فجر الرسالة الإسلامية. بل إنّ الحديث النبوي الشريف احتل الأولوية بين مجمل الاهتمامات الفكرية والثقافية في الفترة نفسها، لما له من صلة بحياة الناس وتنظيم أحكام حياتهم ومعاملاتهم اليومية لكونه مصدراً أساسياً من مصادر الشريعة الإسلامية إلى جانب القرآن الكريم. وإن الاهتمام بهما يُعدّ من أول الواجبات المفروضة على كل مسلم ومسلمة.

لذا فلا غرابة أن يظل الاهتمام بالقرآن والحديث متواصلاً منذ بدء الرسالة الإسلامية وحتى العصور المتأخرة للخلافة العباسية. لكن ما يلفت الانتباه في هذا الأمر هو الاهتمام الكبير والمتميز بهما قياساً إلى قلة الاهتمام بالعلوم العقلية والعلوم الصرفة وما كانت عليه في الفترات السابقة. وأكبر دليل على ذلك هو كثرة المحدثين والرواة والفقهاء في بغداد ومدن العراق كواسط والبصرة والموصل خاصة ومدن بلاد الشام والحجاز واليمن ومصر والمغرب والأندلس عامة.

ويرى بعض الباحثين أن هذا الاهتمام، سيما في العراق الذي هو مركز الخلافة العباسية، وعاصمته بغداد هي رمز وحدة العرب والمسلمين، جاء متسقاً مع حالة التأزم التي كان يعانيها الفكر العربي في ذلك الوقت بشكل عام، وتتمثل بسيادة الروح القبلية المحافظة التي تعود في جذورها التاريخية إلى غلبة الأقوام الأجنبية ذات الأصول الرعوية من بويهيين وسلاجقة ومغول من بعدهم، على مقاليد السلطة السياسية ممثلة بالخلافة العباسية منذ أواسط القرن 4هـ/10م وحتى أواسط القرن 7هـ/13م. لذلك فإن الاهتمام والتركيز على العلوم الدينية وعلوم اللغة العربية وآدابها يمثل ردّ فعل المدن العراقية والعربية على التحديات والقوى

التي واجهتها جراء السيطرة الأجنبية، لتؤكد بذلك هويتها الثقافية والدينية وانتماءها العربي الإسلامي من أجل الحفاظ على القيم الدينية الإسلامية وتأصيل منابعها الفكرية. وإذا صح هذا الأمر على العراق، فمن الطبيعي أن يصح كذلك على بلاد الشام التي تعرضت هي الأخرى إلى الغزو الصليبي وسيطرة الفرنج عليها خلال الحقبة التاريخية ذاتها.

فبالنسبة إلى القرآن الكريم، كان وما يزال يعُدّ الكتاب الأول للمسلمين والأعلى مكاناً من أي كتاب سواه، وهو كما يقول السيوطي: "فنرى كل ذي فن منه يستمد وعليه يعتمد، فالفقيه يستنبط منه الأحكام ليستخرج حكم الحلال والحرام، والنحوي يبني منه قواعد إعرابه ويرجع إليه في معرفة خطأ القول من صوابه. والبياني يهتدي به إلى حسن النظام، ويعتمد مسالك البلاغة في صوغ الكلام. وفيه فن القصص والأخبار ما يذكر أولي الأبصار. ومن المواعظ والأمثال ما يزدجر به أولو الفكر والاعتبار إلى غير ذلك من علوم لا يقدر قدرها إلا من علم حصرها. هذا مع فصاحة لفظ وبلاغة أسلوب تبهر العقول وتسلب القلوب، وإعجاز نظم لا يقدر عليه إلا علاّم الغيوب".

وهكذا نال القرآن الكريم جُلّ عناية العلماء والفقهاء العرب والمسلمين تأليفاً وتدريساً، لأنه الأساس الذي يعتمدون عليه في تعليم الناس شؤون دينهم ودنياهم. قال تعالى: وإنَّهُ لذِكْرٌ لكَ ولقوْمِكَ وسَوْفَ تُسْئَلون، وأصبح محور نشاطهم الفكري والعلمي. فمنهم من اختص بفقه القرآن أو علم التفسير إلى جانب اهتمامه بعلوم أخرى، ومنهم من اختص بعلم القراءات. وقد أطلق على هذه العلوم جميعاً "علوم القرآن". وألف فيها عدد كبير من العلماء تحفل بأخبارهم كتب التاريخ والتراجم والسير والطبقات، نذكر منهم على سبيل المثال:

شيخ الشافعية في العراق أبو الحسن علي بن محمد الماوردي البصري (ت 450هـ/1058م) وصاحب التصانيف الكثيرة في أصول الفقه وفروعه والتفسير و"الأحكام السلطانية" و"قوانين الوزراء" و"الحكم والأمثال". من كتبه "تفسير القرآن الكريم" في ثلاثة مجلدات و"المقترن والنكت في التفسير" و"الحاوي" و"أدب الدنيا والدين".

وشيخ الحنابلة أبو يعلى محمد ابن الحسين الفراء القاضي (ت 458هـ/1066م)، وكان كثير التصانيف في التفسير وعلوم القرآن. من كتبه "أحكام القرآن" و"نقل القرآن". درس وأفتى سنين وأملى مجالس عديدة وإليه انتهت رئاسة المذهب الحنبلي في زمانه.

أما أبو علي الحسن بن القاسم الواسطي المقرئ البغدادي (ت 467هـ/1074م) فكان شيخ القراء ومسندهم في زمانه. رحل في طلب القراءات إلى دمشق وحران ومكة المكرمة والمدينة المنورة. ولما تألق نجمه واشتهر ذكره رحل إليه الناس من الآفاق للانتفاع به.

وكان أبو نصر محمد بن الحسين القلانسي (ت 521هـ/ 1127م) شيخ العراق ومقرىء القراء بواسط. رحل إليه الناس للقراءة عليه من نواحي العراق وغيرها من البلاد. وكانت له مصنفات عديدة منها: كتاب "إرشاد المبتدىء" و"تذكرة المنتهي - مخطوط" وهو في القراءات العشر، و"رسالة في القراءات الثلاث - مخطوط" و"الكتابة الكبرى في القراءات العشر"، وهو أكبر من الأول.

كما ألف علي بن إبراهيم الحوفي (ت 530هـ/1135م) كتاب "البرهان في علوم القرآن" ويقع في ثلاثين مجلداً ، منه خمسة عشر مجلداً

مخطوطة محفوظة بدار الكتب المصرية في القاهرة.

على أنّ العالم البغدادي المشهور ابن الجوزي (ت 597هـ/ 1201م) كان قد بزّ أقرانه من العلماء والفقهاء وغيرهم في علوم كثيرة، وألف وصنف كتباً في فنون كثيرة تزيد على 340 مصنفاً منها ما هو عشرون مجلداً ومنها ما هو كراس واحد نذكر منها، في علوم القرآن، كتاب "فنون الأفنان في علوم القرآن" و"عجائب علوم القرآن" و"المجتبى في علوم القرآن" و"نواسخ القرآن" و"كتاب السبعة في القراءات السبع" و"المغني في علم القراءات" و"تفسير الفاتحة" و"ناسخ القرآن ومنسوخه" و"زاد المسير في علم التفسير" و"المغني في التفسير" و"تيسير البيان في تفسير القرآن".

أما في المغرب والأندلس فقد اشتهر عدد كبير من القراء منهم أبو الطاهر إسماعيل بن خلف الأنصاري (ت 455هـ/1063م) من أهل سرقسطة. كان إماماً في علم القراءات انصرف للاهتمام به حتى وفاته. كما كان من أدباء عصره المشهورين. له مؤلفات عديدة تشهد بتفوقه العلمي منها كتاب "العنوان".

وأحمد بن محمد المعروف بابن العريف (ت 536هـ/1141م)، وكان من أهل المرية بالأندلس. عرف عنه الورع والتقوى، واشتغل بكثير من العلوم الدينية، لكن اهتمامه بالقراءات وطرائقها المختلفة أخذ عناية خاصة منه. من مؤلفاته كتاب "المجالس في التصوف".

أما أبو العباس أحمد بن عبد الله بن الحطيئة اللخمي الفاسي (ت 560هـ/1164م) فكان من أشهر قراء المغرب، وعدّه المؤرخون والفقهاء إماماً في القراءات السبع. هاجر مع أهله إلى مصر، واستقر بها، وأقام بجامع راشدة في القاهرة، وقضى أيامه بنسخ الكتب.

وكان إبراهيم بن أحمد بن خلف السلمي، وهو من أهل فاس، من العلماء البارزين في القراءات والتفسير. ومثله أيضاً عبد الرحمن بن عبد الله بن أصبغ المشهور بالسهيلي (ت 581هـ/ 1185م). له مؤلفات عديدة منها: "الشريف والإعلام بما أبهم في القرآن من أسماء الأعلام" و"شرح آية الوصية" و"الروض الأنف".

وكان تفسير القرآن عند المسلمين قد اتخذ اتجاهين، الأول يعرف باسم التفسير بالمأثور وهو ما أثر عن الرسول محمد ﷺ وكبار الصحابة. ومن أشهر المفسرين في هذا الاتجاه محمد بن جرير الطبري (ت 310هـ/922م) وابن عطية الأندلسي (ت 546هـ/1151م) والقرطبي (ت 671هـ/ 1172م). أما الاتجاه الثاني في التفسير فيعرف باسم "التفسير بالرأي"، وهو ما كان يعتمد على العقل أكثر من اعتماده على النقل. ومن أشهر المفسرين فيه المعتزلة والباطنية.

ومن المعتزلة اشتهر ذكر المفسر أبي سيف عبد السلام بن محمد القزويني (ت88 هـ/1095م). كان شيخاً في علوم كثيرة ومن المجاهرين بالمذهب. رحل إلى بلاد الشام ثم إلى مصر وأقام بها أربعين سنة، وحصل أحمالاً من الكتب بالخطوط المنسوبة في فنون العلم فحملها إلى بغداد. جمع كتاب "التفسير الكبير" الذي لم ير في التفاسير أكبر منه ولا أجمع للفوائد. قيل إنه يقع في سبعمائة مجلد وقيل ثلاثمائة مجلد.

أما أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري النحوي المفسر (ت 538هـ/1143م) - من أهل خوارزم، وزمخشر إحدى قراها - فمع أنه كان إمام عصره في التفسير والحديث واللغة تشدّ إليه الرحال في فنونها، فإنه كان من أئمة المعتزلة وربما كان

هذا سر إعجاب المستشرق غولدتسيهر به. أقام بخوارزم مدة، وبالحجاز مدة، وورد بغداد غير مرة، وصنف مؤلفات كثيرة منها في التفسير "الكشاف" وكتاب "الفائق في تفسير الحديث". وقد تداول تفسير الكشاف هذا علماء اليمن وطلبتها في القرن 6هـ/12م، وانتفعوا به كما انتفعوا بغيره من التفاسير مثل تفسير الإمام القاسم بن إبراهيم الرسي (ت246هـ/860م) وتفسير "التهذيب" للحاكم الجشمي (ت 494هـ/ 1100م).

وأما علم الحديث الشريف فقد عُني به العلماء والطلبة في مدن المشرق والمغرب عناية كبيرة، لأنه يُعنى بأقوال الرسول محمد ﷺ وأفعاله وأحواله وروايتها وضبطها وتحرير ألفاظها، ويمثل المصدر الثاني في الشريعة الإسلامية. ففائدته تكمن في كونه طريق المعرفة والبصيرة في أحكام الدنيا ودلائلها الشرعية، فضلاً عن كونه طريق العبادة والديانة والصلاح للفوز بنعيم الجنة وثوابها. لذلك عُدّ علم الحديث من أجلّ العلوم، وصناعته أشرف صناعة. وكان المحدثون فيه يُعدّون من أكبر العلماء شأناً، ومن أعظم رجال الإسلام قدراً. وهكذا تواصل اهتمام العلماء والطلبة بالحديث في جميع العصور. ومنذ أن بدأ تدوينه وتنقيته وتمييز صحيحه من حسنه وضعيفه من غريبه، تطور وتفرعت منه علوم عديدة خاصة به منها علم الرجال، وعلم الناسخ والمنسوخ، وعلم الإسناد.

وكانت بغداد منارة العلم والمعرفة، عرف عن أهلها أنهم أكثر الناس رغبة في طلب الحديث، وأشدهم حرصا عليه، وأكثرهم كتبا له. وهم فوق ذلك موصوفون بحبّ المعرفة والتثبت في أخذ الحديث وأدبه، وشدة الورع في روايته. لذلك قصدها علماء الحديث وطلابه من مختلف أقاليم الخلافة لسماع الحديث وإملائه على مشايخها من الرجال والنساء الأعلام. وقد تألق نجم عدد كبير منهم. وكان لهم الفضل الأكبر في وضع مؤلفات عديدة لا تزال المكتبات العربية والإسلامية والعالمية تزخر بوجودها مخطوطة أو مطبوعة. نذكر منهم على سبيل المثال: أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (ت 463هـ/1070م) محدث الشام والعراق. رحل إلى البصرة ونيسابور وأصبهان وهمذان والحجاز والكوفة وسمع من علماء كثيرين. كما رحل إلى بلاد الشام وأقام بدمشق وسمع من علمائها ثم خرج إلى صور وطرابلس وحلب وعاد بعدها إلى بغداد وأخذ يصنف كتبه ويحدث بتآليفه. وعندما كان بمكة قرأ صحيح البخاري على مسندة الحديث كريمة بنت أحمد المروزية، صنف الخطيب البغدادي كتباً كثيرة بلغ عددها 56 كتاباً وقيل أكثر من 60 كتاباً أشهرها "تاريخ بغداد"، وفي علم الحديث كتاب "الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع" و"الكفاية في معرفة أصول الرواية" و"الرواة عن مالك" و"روايات الصحابة عن التابعين" و"تمييز المزيد في متصل الأسانيد" و"المتفق والمفترق" و"غنية المقتبس في تمييز الملتبس".

وأبو علي الحسن بن أحمد البناء البغدادي المقرىء (ت 471هـ/ 1078م) كان من الفقهاء والمحدثين المشهورين. سمع الحديث من خلق كثير وصنف في كل فن حتى بلغت تصانيفه 150 مصنفاً. وكان له حلقة بجامع القصر وأخرى بجامع المنصور (ببغداد) يفتي فيها ويقرىء الحديث، وقد سمع عنه وانتفع منه خلق كثير.

أما أبو الفوارس طراد بن محمد الهاشمي البغدادي (ت 491هـ/1097م) فكان مسند العراق في عصره. رحل إليه من الأقطار، وأملى الحديث بجامع المنصور، وكان يحضر مجلسه جميع

المحدثين والفقهاء.

أما محمد بن أبي غالب بن مرزوق الباقداري البغدادي الضرير (ت 575هـ/1179م) فعدّ أحد حفاظ بغداد المشهورين، وإليه انتهت معرفة رجال الحديث وحفظه، وعليه كان المعتمد.

وكان أبو الفرج ابن الجوزي الذي تقدم ذكره سابقاً قد صنف في الحديث كتبا عديدة تزيد على الأربعين كتاباً من أبرزها كتاب "الجرح والتعديل" و"جامع المسانيد" و"الألقاب" و"ناسخ الحديث ومنسوخه" و"الموضوعات من الأحاديث المرفوعات".

على أن بيت أبي الفرج إسماعيل بن المبارك البغدادي الأربلي (ت 603هـ/1206م) في أربيل كان معروفاً برواية الحديث. سمع منه وحدّث عدد غير قليل من الطلبة والعلماء.

أما الشيخ فخر الدين محمد بن إبراهيم الأربلي الصوفي (ت 633هـ/1235م) فكان مسند أربيل في عصره وممن حدّث عن علماء بغداد.

وقد عاصر هؤلاء المشاهير علماء كبار في اليمن وبلاد الشام ومصر أسهموا بنصيب وافر في حفظ الحديث ودراسته والتأليف فيه، منهم في اليمن شيخ المحدثين الحافظ المتقن علي بن أبي بكر الهمداني العرشاني (ت 557هـ/1161م). انتفع بعلومه عدد غير قليل من العلماء والطلبة، وله كتاب "الزلازل والأشراط".

ومحمد بن سعيد القريظي (ت 576هـ/ 1180م) صنف كتاب "القمر" على نمط كتاب "الكوكب الدري" للأقليشي (ت 550هـ/ 1155م) وكتاب "المستصفى في سنن المصطفى"، جمعه من كتب الصحاح، وهو من كتب الحديث المتداولة في اليمن.

أما الحافظ محمد بن إسماعيل اليمني الزبيدي (ت 609هـ/1212م) فقد ألف كتاب "الميمون" جمع فيه الأحاديث الواردة في فضل اليمن. وكتاب "الأربعون" جمع فيه أربعين حديثا عن أربعين شيخا من أربعين بلدة.

أما المحدث الكبير الإمام عبد الله بن حمزة (ت 614هـ/1217م) فيذكر عنه أنه كان يحفظ من الأحاديث المسندة إلى النبي ﷺ سبعة آلاف حديث، وبلغ مجموع مسموعاته ما يقارب الخمسين ألف حديث.

أما في بلاد الشام فكان تقي الدين أبو محمد عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي الجماعيلي الحنبلي (ت 600هـ/1203م) حافظاً مشهوراً، إليه انتهى حفظ الحديث متناً وإسناداً ومعرفة بفنونه في عصره.

ومعاصره الإمام المحدث الحافظ أبو محمد القاسم بن علي الدمشقي الشافعي المعروف بابن عساكر (ت 600هـ/1203م). ولي مشيخة دار الحديث النورية بعد أبيه.

أما العالم القدوة المحقق المجود أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد المقدسي الدمشقي الجماعيلي الحنبلي (ت 643هـ/1245م) فكان محدث عصره وصاحب التصانيف النافعة ومنها كتاب "الأحكام" في الحديث. روى عن أكثر من 500 شيخ، ورحل في طلب العلم إلى بغداد ومصر ونيسابور وهراة وغيرها، كما عرف عنه أنه كثير النسخ، صحح ولين وجرّح وعدّل، وكان الرجوع إليه في هذا الشأن.

وفي مصر كان الشيخ المسند أبو القاسم عبد الرحمن بن مكي الإسكندراني (ت 650هـ/ 1252م) قد انتهى إليه علو الإسناد.

وليس أدل على اهتمام أهل المغرب والأندلس بعلم الحديث في جميع العصور من كثرة

المحدثين ومصنفاتهم العلمية. ففي هذه الفترة يطالعنا ذكر الفقيه المحدث والفيلسوف المشهور ابن حزم القرطبي (ت 456هـ/1063م) ومعاصروه زعيم دولة المرابطين الشيخ عبد الله بن ياسين (ت 453هـ/1061م) والحافظ أبو عمر يوسف بن عبد البر القرطبي (ت 462هـ/ 1069م) الذي قال فيه أبو الوليد الباجي (ت 474هـ/1081م) "إنه لم يكن بالأندلس مثله في الحديث". صنف كتباً عديدة أشهرها كتاب "الاستدراك لمذهب الأعصار فيما تضمنه الموطأ من معاني الرأي والآثار" و"الاستيعاب في معرفة الأصحاب" جمع فيه الصحابة. وكتاب "الدرر في المغازي والسير" وغيرها.

أما الحافظ المشهور أبو عبد الله محمد بن أبي نصر الأزدي الحميدي الأندلسي (ت 488هـ/ 1095م) فهو من أهل المغرب - من جزيرة ميورقة- سمع ببلده الكثير ثم رحل إلى المشرق فحجَ وسمع بمكة ومصر والشام والعراق، واستوطن بغداد وسمع من علمائها. وكان حافظا ديّناً نزيهاً، اشتهر بمعرفته لعلوم الحديث، وجمع بينها وبين الفقه، وصنف كتباً عديدة أهمها في علم الحديث كتاب "الجمع بين الصحيحين، البخاري ومسلم" و"جذوة المقتبس في تاريخ علماء الأندلس". وقد وقف كتبه على طلبة العلم فنفع الله بها.

أما أبو علي الحسين بن أحمد الجياني (ت 498هـ/1104م) صاحب كتاب "تقييد المهمل" فكان يُعدّ من أعظم المحدثين الذين ظهروا في الأندلس. وتميز بعده أبو علي الحسين ابن محمد المعروف بابن سكرة السرقسطي (ت 514هـ / 1120م) ليس بحفظه للحديث فحسب بل بمعرفته بأسماء رجاله وخبرته بعلله. ومثله اشتهر أحمد بن طاهر الواني (ت 532هـ/1137م) وألف على موطأ مالك بن أنس تصنيفا سماه "الأيماء"، كما ألف مجموعاً في رجال مسلم بن الحجاج.

أما أبو عبد الله محمد بن أحمد الأندلسي الأنصاري المعروف بابن اليتيم وبالأندرشي (ت 621هـ/ 1224م) فإنه تميز بكونه محدثاً جوالاً عالي الإسناد ورحالة في طلب العلم. خرج من الأندلس وزار مدنا عديدة منها الإسكندرية والموصل وبغداد.

فيما كان الفقيه المالكي أبو العباس أحمد بن عمر الأنصاري القرطبي (ت 656هـ/1258م) من كبار رجال الحديث في عصره، وقد اشتغل مدرسا بالإسكندرية وبها توفي. صنف كتباً عديدة منها في الحديث كتاب "المفهم" وهو في شرح صحيح مسلم و"مختصر الصحيحين".

على أنّ أهل المغرب والأندلس جعلوا موطأ الإمام مالك بن أنس من أصول كتب الحديث، ثم اهتم الموحدون بموطأ المهدي محمد بن تومرت (ت 524هـ/1129م) باعتباره صورة مصغرة لموطأ مالك وذلك بعد حذف الأسانيد.

وكان اهتمام الخليفة الموحدي الثالث يعقوب المنصور (580-595هـ/ 1184-1198م) بعلم الحديث اهتماما كبيراً، حتى أنه قام بإصلاح فقهي أساسه اعتبار الحديث الشريف، بالإضافة إلى القرآن الكريم، مصدر التشريع في العبادات والمعاملات، وأمر بإحراق أهم الكتب التي تناولت الكلام على مذهب مالك مثل "مدونة سحنون" و"نوادر ابن أبي زيد ومختصره" وكتاب "التهذيب" للبرادي وغيرها.

ولم تكن المرأة بمنأى عن زملائها العلماء المعاصرين في الاهتمام بالقرآن والحديث الشريف. بل أخذت تواصل خطاها الحثيثة للعناية بهما حتى طغى اهتمامها بالحديث على غيره من العلوم

الأخرى، وراحت تنافس أخاها الرجل وتتصدر لسماعه والتفرد بروايته لما تتميز به من حرص شديد في سماعه ودقة علمية في روايته ومنزلة رفيعة وتقدير كبير بين علماء عصرها. وهي صفات لازمت المرأة المحدثة طوال العصور الإسلامية. يؤكد هذا ما أشار إليه الذهبي (ت 748هـ/ 1347م) في اتهامه لأربعة آلاف من المحدثين عندما قال عن المحدثات: "وما علمت من النساء من اتهمت ولا من تركوها".

وهكذا أخذ العلماء والطلبة يقصدون المرأة المحدثة والعالمة القديرة، يشدّون الرحال إليها من مختلف أقاليم الخلافة لينهلوا من علمها ويستجيزوا مروياتها.

وتطالعنا في هذا المجال امرأة كانت في مقدمة نساء عصرها في الحديث الشريف هي الكاتبة البغدادية شهدة بنت أبي نصر أحمد الآبري (ت 574هـ/1178م) التي كانت تمثل مدرسة علمية قائمة بذاتها، وهي في ثقافتها تمثل أعلى ما وصلت إليه المرأة العراقية المثقفة في القرن 6هـ/12م. فقد كانت تعظ النساء الوعظ النفيس في الفقه وعلم التفسير والحديث، وتحاضر في التاريخ والشعر. لكن روايتها للحديث والسماع عنها أخذا النصيب الأكبر بين مجهوداتها العلمية، حيث قُرىء عليها سنين، وسمع عليها خلق كثير، وتميزت بين أقرانها المحدثين بالسماع العالي، ألحقت الأصاغر بالأكابر، وإليها انتهى إسناد بغداد، ولقبت "مسندة العراق".

أما أم محمد ضوء الصباح عجيبة بنت أبي بكر محمد بن أحمد الباقداري البغدادية (ت 647هـ/ 1249م) فكانت مسندة بغداد في عصرها. تفردت بالرواية، وانتهى إليها علو الأسناد ببغداد، لها مشيخة تقع في عشرة أجزاء.

هذا إضافة إلى (149) محدثة اشتهر ذكرهن في صفحات التاريخ لاسيّما في كتب التراجم والسير والطبقات، تمتد حياتهن بين القرنين 5هـ/11م وحتى أوائل القرن 7هـ/13م معظمهن ببغداد وبعضهن في الموصل والبصرة أو جئن إلى بغداد من الأنبار وتكريت وبلاد الشام وحران ومصر.

ولأن الفقه هو العلم بالأحكام الشرعية من حيث استنباطها من الأدلة التفصيلية ويستند إلى أربعة أصول هي: القرآن الكريم، والسنة النبوية الشريفة، والإجماع، ثم الرأي والاجتهاد أي القياس، فقد نال اهتمام العلماء والفقهاء بشكل واسع وبمختلف مذاهبهم الشافعية والحنبلية والحنفية والمالكية والزيدية ثم الإمامية. وبرز عدد كبير جداً منهم في مختلف الأقاليم.

ومن يطلع على الكتب المؤلفة في علماء هذه المذاهب ومنها على سبيل المثال: كتاب طبقات الحنابلة للقاضي ابن أبي يعلي محمد (ت 526هـ/ 1131م) و"الذيل على طبقات الحنابلة" لابن رجب الحنبلي (ت 795هـ/1392م) و"طبقات الشافعية الكبرى" للسبكي (ت 771هـ/1369م) و"طبقات الشافعية" للأسنوي (ت 772هـ/ 1370م) و"الجواهر المضية في طبقات الحنفية" لأبي الوفاء القرشي (ت 775هـ/1373م) و"تاج التراجم في طبقات الحنفية" لابن قطلوبغا (ت 879هـ/ 1474م) فضلاً عن "طبقات الحفاظ" للسيوطي (ت 911هـ/1505م)، و"طبقات الفقهاء" لطاش كبرى زادة (ت 967هـ/ 1550م)؛ يستطيع أن يدرك الدور الاجتماعي لأولئك الفقهاء وأثرهم الفكري من جهة، والجهود العلمية التي بذلوها أخذاً وعطاء لتأصيل المنابع الفكرية للثقافة العربية الإسلامية من جهة أخرى.

على أنّ ما يلفت الانتباه في تلك الفترة أن الفقه تأثر بالأحوال السياسية السائدة آنذاك

خصوصاً فترة السيطرة الأجنبية على الخلافة العباسية من بويهيين وسلاجقه. إذ وقف الكثير من الفقهاء من المسائل الشرعية موقفاً لا يراعون فيه إلا إظهار الحق، ممّا أدّى إلى تعرض بعضهم لغضب المتسلطين وانتقامهم أو غضب أصحابهم من العلماء المخالفين لمذهبهم كما حصل للشيخ أبي الوفاء علي بن عقيل الفقيه الحنبلي (ت 513هـ/ 1119م) وكان شيخ الحنابلة في وقته ببغداد وفريد عصره - له مصنفات عديدة أبرزها كتاب الفتوة - حيث تعرض للأذى والحبس.

ويبدو أن الظروف نبهت العديد من الفقهاء إلى تداعياتها الخطيرة ودفعتهم إلى الاهتمام ووضع مؤلفات في الأحكام السلطانية يتناولون فيها شرعية السلطة الحاكمة والإدارة ونحوها كالإمامة والخلافة والإمارة والوزارة، موضحين فيها مبادئ الإسلام الحنيف وحكمه فيها. ومن أبرز من ألف في هذا المجال الماوردي الذي تقدم ذكره سابقاً، وكان من وجوه فقهاء الشافعية.

وفي اليمن برز عدد كبير من الفقهاء الشافعية والحنفية والزيدية تميزوا بمكانتهم العلمية ومؤلفاتهم الفقهية التي أغنت الثقافة العربية والإسلامية، منهم على سبيل المثال: اسحق بن يوسف الصردفي (ت نحو 505هـ/1111م) الذي كان علامة عصره في علم المواريث والحساب والفرائض. صنف كتاب "الكافي في الفرائض" وقد اعتمده الفقهاء وتداولوه خلال القرن 6هـ/12م وما بعده، ولأهميته قام بشرحه وتوضيحه بعض الفقهاء ومنهم أبو محمد صالح بن عمر البريهي (ت 714هـ/1314م) في كتابه "شرح الكافي للصردفي"، وعلي بن أبي بكر الأزرق (ت 809هـ/ 1406م) في كتابه "بغية الخائض في شرح الفرائض" حيث شرح فيه كتاب الكافي للصردفي.

أما الفقيه يحيى بن أبي الخير العمراني (ت 558هـ/1162م) فكان ممن لهم دور مهمّ في نشر الفقه الشافعي والتأليف فيه. وقد تتلمذ عليه عدد كبير من الفقهاء، وألف مصنفات فقهية عديدة مثل كتاب "الزوائد" و"غرائب الوسيط" و"مشكلات المهذب" و"الفتاوي" و"البيان" الذي كان أهم كتبه وأوسعها، ويقع في نحو عشرة مجلدات. وقد انتفع بكتاب البيان هذا عدد من فقهاء اليمن الذين تدارسوه ونقلوا عنه مؤلفاتهم، ومن أبرزهم الفقيه زياد ابن أسعد الخولاني (ت نحو 565هـ/ 1169م) والفقيه أبو الحسن علي بن أحمد الأصبحي (ت 703هـ/ 1303م).

ومن الفقهاء الحنفية اشتهر في اليمن محمد بن أبي عوف القاضي، وكان فقيهاً جليلاً تخرج على يديه عدد من الفقهاء بمدينة زبيد، ووضع مصنفاً في الفقه اشتهر عند الحنفية في اليمن هو كتاب "القاضي" وهو شرح مختصر القدوري (المتوفى سنة 421هـ/ 1030م) رئيس الحنفيه في العراق في عصره.

والفقيه الحنفي محمد بن أبي بكر المدحدح، اشتهر بمناظراته مع الفقيه الشافعي طاهر بن يحيى العمراني (ت 587هـ/1190م) وتولى قضاء مدينة زبيد في عهد عبد النبي ابن مهدي (ت 569هـ/ 1173م).

أما الفقهاء الزيدية فقد اشتهر منهم في اليمن أحمد بن سليمان بن مظهر (ت 566هـ / 1170م)، وكان إمام الزيدية. وضع في أصول الفقه كتاب "الزاهر" وكتاب "المدخل". وسليمان ابن ناصر السحامي، وهو ممن ترك أثراً فكرياً واضحاً في اليمن إذ كان أحد أساطين الفقه. حقق القواعد، وقيد الشوارد، وهيمن على كتب العراق واليمن، واستخلص من ذلك كتاب "شمس الشريعة" وهو

أهم كتبه ويقع في ستة مجلدات، وكان فقهاء الزيدية يتداولونه لأهميته ومكانته العلمية. وله أيضاً كتاب "الروضة" وكتاب "النظام".

في بلاد الشام اشتهر فقهاء كثر كان من بينهم الفقيه شرف الدين عبد الله بن عصرون (ت585هـ/ 1189م). صنف كتباً كثيرة في المذهب، منها كتاب "صفوة المذهب من نهاية الطلب" في سبعة مجلدات، وكتاب "الانتصاف" في أربعة مجلدات، و"المرشد" في مجلدين، و"الذريعة في معرفة الشريعة"، و"التيسير في الخلاف" في 4 أجزاء، وغيرها.

والفقيه أبو أسحق إبراهيم بن عبد الواحد المقدسي الدمشقي الحنبلي (ت 614هـ/1217م). كان بركة الوقت في عصره، والقدوة في زهده. صنف كتاب "الفروق بين المسائل الفقهية"، وكتاب "الأحلام"، الذي لم يُتمه. والفقيه أبو محمد عبد الله بن أحمد المقدسي الجماعيلي الدمشقي (ت620هـ/ 1223م) الذي كان من بحور العلم. له مصنفات عديدة في الفقه أشهرها "المغني" في عشرة مجلدات.

وشهدت المغرب والأندلس هي الأخرى نشاطاً واضحاً في الدراسات الشرعية خصوصاً في عهد المرابطين، إذ شجع حكام هذه الدولة على دراسة العلوم الشرعية بكلّ وسيلة. ولا غرابة في ذلك، لأن دولتهم قامت على أساس ديني، لذلك قرّبوا الفقهاء وأغدقوا الأموال عليهم، وأخذوا بمشورتهم في الأمور الجليلة والضئيلة. بل إن تجربتهم مع الفقهاء كانت تعدّ، في نظر بعض الباحثين، تجربة فريدة في التاريخ الإسلامي، ومفخرة لهم تدل على حكمة وبعد نظر، لأنهم باعتمادهم على الفقه كانوا يرفضون العقوبة واللاعقلانية، وينظرون للحكم والدولة من خلال تصور علمي وتمثل واع يتجليان عندهم في التعاليم الإسلامية.

وهكذا شهد هذا العهد نشاطاً واسعاً، وألفت عشرات الكتب في الحديث والقراءات والتفسير والفقه والأصول.

على أنّ ما تجدر الإشارة إليه هو قوة سلطة فقهاء المذهب المالكي في عهد المرابطين. واشتهر في أيامهم علماء أجلاء وفقهاء كبار مثل أبي عمران الفاسي وعبد الله بن ياسين والقاضي عياض وكلهم من المغرب وتلقوا العلم في الأندلس. كما اشتهر الفقيه المالكي الأندلسي أبو بكر الطرطوشي (ت 520هـ/1126م) صاحب كتاب "سراج الملوك"، وهو ممن رحل إلى الحجاز وبلاد الشام والعراق وتلقى العلم على أئمة العلماء والفقهاء في مكة وبيت المقدس وبغداد والبصرة ونزل الإسكندرية في مصر واستوطنها وقام بالتعليم فيها حتى وفاته.

أما أبو الحسن علي بن خلف الفنتروسي التلمساني المالكي (ت 599هـ/1202م) فكان زاهدا ورعا، وممن نظر في الأصول والحديث ودخل إلى العراق وسمع من جماعة من بينهم مسندة العراق شهدة الآبري، وتوفي بصعيد مصر.

علوم اللغة العربية وآدابها وأشهر العلماء فيها :

كانت اللغة العربية، ولا تزال، من أقوى وسائل الاتصال والترابط بين العرب أنفسهم وبينهم وبين المسلمين الذين يتعلمونها في أرجاء العالم الإسلامي، وهي أساس العلاقات الحضارية والثقافية والاجتماعية بين أبناء الأمة العربية، بها تتوحد أساليب تفكيرهم، وعليها تعتمد نتاجاتهم العلمية والأدبية.

وقد توسعت الدراسات اللغوية في هذه الفترة وزاد الاهتمام بها كثيراً لأسباب عديدة لعل أبرزها سيطرة السلاجقة الأتراك - ومن قبلهم البويهيون الفرس - على بغداد ومقدرات الخلافة العباسية ومؤسساتها، مما ترتب عليه صراع لغوي وتأثيرات متبادلة في مفردات اللغة، فحصل الكثير من التسامح على حساب قواعد اللغة العربية وضبط ألفاظها والحديث بالفصحى. وأدى بالتالي إلى تكاثر الأخطاء النحوية الشائعة وظهور اللحن. الأمر الذي دفع الكثير من علماء اللغة والنحو إلى الاهتمام بجمع مصادر الكلمات ومفرداتها العربية في معاجم خاصة.

وهكذا حافظت بغداد على عروبتها ولم تتأثر بلغة من تسلط عليها من الأجانب، وحرصت على الاحتفاظ بلغتها العربية الفصحى، وأثرت فيمن قدم عليها من العلماء من غير العرب، كما حصل مع الشاعر الكاتب أبي الحسن علي بن الحسن الباخرزي (ت 467هـ/ 1074م) صاحب كتاب "دمية القصر وعصرة أهل العصر".

وكان لجهود علماء اللغة والنحو في الاهتمام بالعربية وتأصيل جذورها النحوية أثر واضح في ظهور الكثير من الدراسات اللغوية الجادة. ومن الذين حفلت بغداد بذكرهم أبو القاسم عمر بن ثابت الضرير الثمانين النحوي (ت 442هـ/ 1050م). تولى تدريس النحو ببغداد، وكان بارعاً قيما فيه عارفاً بقوانينه. من أهم مصنفاته في اللغة والنحو كتاب "شرح اللمع" و"شرح الملوكي في التصريف" وكلاهما لابن جني، وكتاب "المفيد في النحو" وكتاب "الفوائد والقواعد".

وأبو الحسن علي بن فضال المجاشعي النحوي (ت 479هـ/ 1086م) درس ببغداد النحو واللغة، وكان من أكابر شيوخ النحو واللغة والتصريف والتفسير. صنف كتباً عديدة من أهمها "البرهان العميدي" و"إكسير الذهب في صناعة الأدب والنحو".

وأبو زكريا يحيى بن علي الشيباني التبريزي (ت 502هـ/ 1108م) كان شيخاً في النحو واللغة والأدب، وحجة صدوقا. رحل إلى أبي العلاء المعري وانتفع به، كما انتفع من غيره من علماء العراق، ودخل مصر وقرأ بها النحو ثم عاد إلى بغداد. درّس الأدب بالمدرسة النظامية وأشرف على خزانة كتبها حتى وفاته. صنف كتباً عديدة من أهمها "أسرار الصنعة في النحو" و"تهذيب إصلاح المنطق" و"شرح الحماسة" و"الكافي في علم العروض والقوافي" وغيرها.

أما أبو محمد عبد الله بن أحمد الخشاب البغدادي اللغوي (ت 567هـ/1171م) فكان أعلم أهل زمانه في النحو، وإليه انتهت الريادة في هذا العلم. وإلى جانب ذلك برع في علوم كثيرة منها الحديث الشريف والأدب والهندسة والمنطق. من أهم مصنفاته في اللغة: كتاب "المرتجل في شرح الجمل للجرجاني"، و"الرد على التبريزي في تهذيب الإصلاح"، و"شرح اللمع لابن جني"، و"شرح مقدمة الوزير ابن هبيرة في النحو"، و"غريب اللغة"، و"الرد على الحريري في مقاماته".

واشتهر من شيوخ النحو ببغداد أيضاً أبو البركات عبد الرحمن بن محمد النحوي المعروف بابن الأنباري (ت 577هـ/1181م). تصدّر لإقراء النحو بالمدرسة النظامية، وبرع في علم الأدب أيضا، واشتغل عليه خلق كثير حتى صاروا علماء. صنف 130 مصنفاً في اللغة والأصول والزهد من أهمها "نزهة الألباء في طبقات الأدباء" الذي بحث فيه تاريخ النحويين واللغويين منذ العصور الأولى

حتى عصره، وكتاب "أسرار العربية في النحو"، و"لمع الأدلة في أصول النحو"، و"الإغراب في جدل الأعراب"، و"الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين"، وغيرها.

وأبو السعادات المبارك بن محمد الشيباني الكاتب (ت 606هـ/ 1209م) كان مبرزاً في علوم عديدة منها النحو والفقه واللغة والأصول والحديث، وله تصانيف مشهورة منها في اللغة والنحو كتاب "البديع في النحو"، و"الباهر في الفروق"، و"تهذيب فصول ابن الدهان".

ولأن الأدب هو المرآة التي تعكس الأوضاع السياسية والاجتماعية والثقافية للأمة ويعبر عن أحاسيسها، فقد تعددت فنونه وتميزت أشكاله في الشعر والنثر والقصص والخطابة. وقد برز عدد كبير من الشعراء والأدباء ازدهرت بهم حركة الأدب والثقافة في مدن المشرق والمغرب. نذكر منهم على سبيل المثال لا الحصر الشاعر محمد بن أبي العباس البغدادي الأبيوردي (ت 486هـ/ 1093م)، والحسن بن أبي الحسن الشاعر البغدادي (ت 568هـ / 1172م)، وأبا الفوارس سعد بن محمد التميمي المعروف بحيص بيص (ت 574هـ/1179م) وكان عالماً بالنحو خبيراً بأشعار العرب، وقد غلب على شعره المدح والفخر.

أما البصرة التي وضع فيها أبو الأسود الدؤلي (ت 175هـ/ 791م) أساس علم النحو ونبغ في مدرستها ومدرسة الكوفة الكثير من العلماء المبرزين وفي مقدمتهم الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 175هـ/ 791م) الذي وضع علم العروض وكتاب "العين" الذي يعتبر أول موسوعة في اللغة العربية وأول معجم عربي مرتب على الحروف الهجائية، فقد نبغ منها في علوم اللغة العربية وآدابها في هذه الفترة علماء أجلاء وضعوا المؤلفات القيمة فيها وكان في مقدمتهم أبو محمد القاسم ابن علي الحريري (ت 516هـ/ 1122م) أحد أئمة الأدب واللغة وصاحب المقامات المشهورة في أرجاء العالم كافة، وحامل لواء البلاغة، وفارس النظم والنثر. كان منزله بالبصرة بمثابة معهد يقصده طلاب العلم وعشاق الأدب. وقد خرّج الكثير من رجال العلم والمعرفة البارزين كالوزير علي بن صدقة بن الزينبي (ت 552هـ/1157م).

أما العماد الكاتب الأصبهاني (ت 597هـ/ 1200م) صاحب الموسوعة الأدبية المشهورة بـ "خريدة القصر وجريدة العصر" والتي شملت شعراء وأدباء المائتين الخامسة والسادسة للهجرة من شرقي بغداد إلى غربي قرطبة، فمع أنه ولد بأصفهان فإنّ دراسته وإتقانه المجادلة وفنون الأدب كانت ببغداد. ثم تبلورت واتسعت آفاقه المعرفية في تدريسه بمدارس بغداد ودمشق وحلب.

وكان الاهتمام باللغة والأدب في اليمن كبيراً ومتواصلاً. ولعلّ مايميز ذلك الاهتمام هو ظهور معجم لغوي قيم وهو كتاب "شمس العلوم" لنشوان بن سعيد الحميري (ت 573هـ/1177م)، اعتنى فيه بلهجات أهل اليمن، وتضمن مفردات يمنية لم تذكر فيما بعد في "لسان العرب" لابن منظور ولا في "تاج العروس" للزبيدي. كما تضمن مواضيع تاريخية وفلكية وفقهية وطبية مما جعله أشبه بدائرة معارف للعلوم المتداولة في ذلك العصر. وفضلاً عن ذلك كان نشوان شاعراً وناثراً وضع كتابين في النثر الأدبي هما كتاب "الفرائد و"القلائد" وكتاب "الحور العين".

والأدب هو الآخر كان موضع اهتمام عال في اليمن. ومن أبرز الأدباء الذين اشتهروا الحسين بن علي بن حمويه المعروف بابن القم الزبيدي (ت 482هـ/1089م)، وكان رئيس ديوان الإنشاء للدولة

الصليحية. وقد جمع بين قرض الشعر والكتابة النثرية الفنية. له ديوان شعر ومجموعة من الرسائل الإنشائية البليغة كتبها على لسان ملوك الدولة الصليحية. وفي عهد بني نجاح (412 - 554هـ/1021 - 1159م) اشتهر جياش بن نجاح الحبشي، وكان شاعراً فصيحاً له ديوان شعر وله أيضاً كتاب "المفيد في أخبار زبيد" الذي اختصره عمارة اليمني.

أما أبو بكر بن أحمد العندي (ت 580هـ/ 1184م) فكان صاحب ديوان الإنشاء في دولة بني زريع، وكان شاعراً وكاتباً بليغاً، إليه يعود الفضل في تطور النثر الأدبي الفني في ديوان هذه الدولة.

ويمتد الاهتمام باللغة والشعر والأدب إلى بلاد الشام التي شهدت بروز عدد من الرجال منهم الشاعر المشهور أبو الفرج عبد القاهر بن عبد الله المعروف بالوأواء الحلبي (ت 551هـ/1156م)، والقاضي الفاضل عبد الرحيم بن علي البيساني (ت 596هـ/1199م) وكان زعيم النثر في عهد الأيوبيين وله مدرسة عرفت به تدعى "مدرسة المحسنات البديعية" التي اقتبسها من ابن العميد.

أما أبو الحسن علي بن جعفر ابن البُوَين وهو من أهل معرة النعمان، وأبو الفتيان مفضل العسقلاني، فكلاهما من شعراء الشام المشهورين. وفدا إلى مصر، وأفادا من تشجيع آخر الخلفاء الفاطميين ووزرائهم من الذين حكموا في مصر، وتمتعا بصلاتهم وثقتهم.

وفي مصر كان أبو القاسم السعدي (ت 515هـ/1121م) يُعدّ من أئمة علماء اللغة والأدب في العصر الفاطمي. صنف كتباً عديدة منها كتاب "الأفعال" و"أبنية الأسماء" و"الدرة الخطيرة في المختار من شعراء الجزيرة" و "أم الملح" جمع فيه كثيراً من أشعار الأندلس.

أما البهاء زهير (ت 656هـ/ 1258م) فكان شاعر مشهوراً في عهد الأيوبيين. تميز شعره بالرقة والعذوبة وشرف المعنى. له ديوان شعر معروف.

وإذا تتبعنا النشاط الأدبي في المغرب والأندلس فكلاهما شهد تطوراً كبيراً لاسيما في عهد المرابطين حتى ذهب أحد الباحثين إلى اعتباره عهد اكتمال ونضوج للأدب الذي تمتد جذوره في أعماق تاريخ المغرب والأندلس والذي بدأ ازدهاره بشكل واسع في عهد ملوك الطوائف. ويعزى ذلك إلى عوامل عديدة منها ما كانت تتمتع به الدولة من أمن واستقرار ورخاء اقتصادي وتشجيع منقطع النظير للعلماء والأدباء من قبل الحكام، فضلاً عن تعدد مراكز الإشعاع الحضاري ودورها في دفع عجلة الحركة الفكرية عامة وفي إبراز أدب ناضج مشعّ خاصة كمراكش وفاس والمرية وقرطبة وغيرها.

على أن ما يلفت الانتباه في هذا العهد هو استخدام أعداد كبيرة من الكتاب والوزراء وغيرهم لتسيير دفة الحكم، وقد أدى ذلك إلى إذكاء روح المنافسة بين الكتاب على تلك المناصب عن طريق التبريز في مناحي العلم وخاصة الأدب. وقد ترتب على ذلك ظهور كتب الردود حيث ألف عدد منهم كتباً ورسائل في الرد على غيرهم. مثال ذلك ما كان بين أبي محمد عبد الله بن السيد البطليوسي (ت521هـ/1127م)،وهو من أهل سرقسطة بالأندلس وكان نابغاً في الأدب ويجيد نظم الشعر، وبين أبي عبد الله محمد بن خلصة (ت 519هـ أو 521هـ/1125م أو 1127م) من منازعات علمية، فألف كل واحد منهما رداً على صاحبه. وقد وصفت رسالة ابن خلصة التي رد فيها على ابن السيد بأنها من أجود الرسائل.

هذا وقد اشتهرت بيوت عديدة بغناها بالأدباء؛ من ذلك بيت ابن عطية ومنهم الكاتب أبو جعفر بن عطية الذي اشتهر برسائله الطويلة وكتب لحكام المرابطين حتى أواخر عهدهم.

أمّا مسعود بن أبي الخصال الأندلسي (ت 508هـ/1114م) فكان من كتاب النثر المشهورين في المغرب والأندلس، وعدّ آخر الذين اشتهروا بالكتابة في عهد المرابطين، وأحد من انتهى إليه علم الأدب. له ديوان للرسائل تداوله الكتاب والأدباء واتخذوه نموذجا لرسائلهم.

وكان الفتح بن خاقان (ت 529هـ/1134م) أشهر كتاب الأندلس في عصره، وكان أديباً كاتباً شاعراً يشار إليه بالبنان. من كتبه البليغة رسالة بعث بها إلى أبي بكر ابن علي بن تاشفين عند ولايته إشبيلية.

وإلى جانب ذلك، ازدهر الشعر أيضاً وتعددت أغراضه، ومن أبرز شعراء الأندلس الوزير أبو الوليد أحمد بن زيدون (ت 463هـ/ 1070م)، والوزير أبو بكر محمد بن عمار(ت 479هـ / 1086م)، والشاعر الأعمى المشهور أبو العباس أحمد ابن عبد الله القيسي الإشبيلي (ت525هـ/ 1130م). وعند تتبع أغراض الشعر، خصوصاً في عهد المرابطين، نجدها تشمل شعر الحكمة وشعر التندر بالمرابطين والأراجيز الشعرية التاريخية. ومن شعر الأغراض التقليدية الفخر والغزل والنسيب والمديح وغير ذلك.

أما في مجال النحو، فقد برز في الأندلس عدد من العلماء كان من بينهم كل من أبي الحجاج يوسف (ت 476هـ/1083م) من أهل شنتمرية. كان عالماً باللغة، حافظاً للأشعار، عالماً بمعانيها، حريصاً على ضبطها وإتقانها. وقد قصده الطلاب لأخذ العلم منه. له شروح عديدة في النحو منها "شرح كتاب الجمل" لأبي القاسم الزجاجي و"شرح أبيات الجمل" في كتاب مفرد. وابن السيد البطليوسي المار ذكره سابقاً، وقد ألف كتباً عديدة منها كتاب شرح فيه جمل الزجاجي عنوانه "الحلل في شرح أبيات الجمل" وكتاب "المثلث" في مجلدين يعكسان سعة اطلاعه، وكتاب "الاقتضاب في شرح أدب الكتاب" و"شرح سقط الزند لأبي العلاء المعري" الذي استوفى فيه المقاصد وكتاب "في الحروف الخمسة وهي: السين، والضاد، والصاد، والطاء، والذال" جمع فيه كل غريب. وكتاب "الخلل في أغاليط الجمل".

وأبو الحسن بن الطراوة المالقي (ت 528هـ/1133م). كان من الشعراء المجيدين. له باع في النحو والأدب طويل، لذلك لقب بالأستاذ. وهو لقب رفيع في المغرب. صنف كتباً عديدة أهمها كتاب "المقدمات على كتاب سيبويه"، وكتاب "الترشيح في النحو"، و"مقالة في الاسم والمسمى".

وإذا كان العلامة اللغوي المعروف بابن سيده الأندلسي (ت 458هـ/1065م) صاحب كتاب "المخصص" الذي يقع في 20 جزءاً ويعتبر دائرة معارف جليلة فضلاً عن كتاب "المحكم" الذي تعرض فيه لاشتقاقات الكلم وتصاريفها، قد احتل المكانة البارزة بين علماء اللغة في عصره، فإن أبا علي عمر بن محمد الشلوبيني (ت 645هـ/1247م) كان خاتمة أئمة النحو في الأندلس. له مؤلفات عديدة في النحو منها كتابه الكبير "التوطئة".

علوم التاريخ والجغرافيا :

لم تكن المصنفات التاريخية والجغرافية بمعزل عن اهتمام علماء الأمة في المشرق والمغرب بغيرها من العلوم والمعارف التي تقدم ذكرها، بل إن

ما يلفت الانتباه هو تلك الثقافة الموسوعية التي تعددت مجالاتها وتنوعت مصنفاتها لدى كثير من العلماء، فجاءت نتاجاتهم في مؤلفات شاملة لعلوم عديدة دينية وأدبية وتاريخية وغيرها تتميز بالأصالة والمعاصرة وتمثل المنابع الفكرية الرئيسية لتاريخ المرحلة، تمدّ الباحثين بمادة غزيرة وتصوّر لنا ما وصلت إليه الثقافة العربية الإسلامية من نهضة وتقدم وازدهار. ففي ميدان التاريخ كانت الموضوعات متعددة؛ فمنها ما يتناول التراجم والسير والأنساب، ومنها ما يتناول التواريخ المحلية أو التواريخ الحولية أو غير هذه وتلك. ومن أبرز المؤرخين في ذلك الوقت نذكر على سبيل المثال : حافظ المشرق المؤرخ أبا بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (ت 463هـ/1070م) . ومع أنه كان فقيهاً فقد غلب عليه الحديث والتاريخ. وكتابه "تاريخ بغداد أو مدينة السلام" يُعدّ من أمهات الكتب التي يعتمد عليها في دراسة تاريخ الدولة العباسية من تأسيس بغداد سنة 145هـ/762م إلى سنة وفاته، حيث اشتمل على وصف مدينة بغداد وأخبار من عاش فيها من الخلفاء والأمراء والوزراء والعلماء، ويقع في 14 مجلداً مطبوعا. وكان الخطيب البغدادي قد خلف 56 كتاباً وقيل نحو مائة كتاب.

أما كتاب أبي يعلى حمزة بن القلانسي (ت 555هـ/1160م) الموسوم بـ"ذيل تاريخ دمشق" فيعدّ من كتب التاريخ العامة، لأنه تناول فترة طويلة تتعلق بجزء كبير من أقاليم العالم الإسلامي تمتدّ بين سنتي 360هـ /970م و 555هـ/1160م، كما يعدّ ذا صفة محلية لأنه تناول الحوادث التي جرت في بلاد الشام والجزيرة، خاصة ما يتعلق منها ببيت عماد الدين زنكي الذي كان معاصراً له.

وأما علامة عصره ابن الجوزي (ت 597هـ/ 1200م) الذي تقدم ذكره، فقد يعدّ كتابه "المنتظم في تاريخ الملوك والأمم" من أهم مؤلفاته التاريخية الكثيرة.

وفي القرن 7هـ/13م اشتهر أبو الحسن علي بن أحمد بن الأثير الجزري (ت 630هـ/1232م) بين مؤرخي عصره، وتميز في تبحره في علم الحديث والتاريخ والأنساب، وقد انتفع بعلمه وأثنى على فضله وكرم أخلاقه الكثير. صنّف كتباً عديدة أشهرها "الكامل في التاريخ" الذي يعدّ من المصادر الأصيلة التي يعتمد عليها في دراسة التاريخ الإسلامي، خاصة فيما يتعلق بالحوادث التي وقعت بعد سنة 302هـ/914م - وهي السنة التي انتهى اليها الطبري في كتابه "تاريخ الرسل والملوك"- وسنة 628هـ/1230م أي قبيل وفاته بسنتين . أما كتابه "التاريخ الباهر في الدولة الأتابكية" ، فقد تناول فيه الكلام على بيت زنكي في الموصل منذ ولاية آق سنقر والد عماد الدين زنكي إلى عهد السلطان مسعود (477-607هـ/1055-1210م)، ويعدّ هذا الكتاب مصدراً رئيساً لتاريخ أسرة زنكي بما يشتمل عليه من معلومات قيمة. هذا إضافة إلى كتاب "أسد الغابة في معرفة الصحابة" و"اللباب في تهذيب الأنساب".

ومن اليمن اشتهر المؤرخ مسلم بن محمد اللحجي الشطبي (ت 545هـ/1150م)، وكان من العلماء البارزين في التاريخ والأدب والفن، جامعاً لفنون العلم، له مصنفات عديدة منها في التاريخ كتابان أحدهما بعنوان "الأترنجة" - وقد أرخ فيه لشعراء اليمن منذ العصر الجاهلي وحتى عصره - والآخر بعنوان "تاريخ مسلم اللحجي وطبقات مشاهير اليمن" ويقع في 4 أجزاء، ويعدّ أقدم كتب الطبقات اليمنية.

والمؤرخ النسابة أبو الحسن أحمد بن محمد الأشعري (ت نحو 570هـ/1155م) كان من فقهاء

الحنفية، جامعاً لفنون العلم، ألف في الأنساب كتابين أحدهما بعنوان "التعريف بالأنساب" جمع فيه خلاصة كتب الأنساب واقتصر على مشاهير الرجال، والآخر بعنوان "اللباب إلى معرفة الأنساب" ويحوي معلومات عن بعض القبائل اليمنية نقلها من كتاب "الإكليل" للهمداني.

على أن المؤرخ عمارة بن علي اليمني الحكمي (ت 569هـ/ 1173م) الذي تقدم ذكره يعدّ من أشهر مؤرخي اليمن. له مصنفات تاريخية عديدة منها "أنموذج ملوك اليمن" و"النكت العصرية في أخبار الوزراء المصرية" و"تاريخ اليمن" الذي جمع فيه مادة تاريخية هامة تتناول الفترة الممتدة من بداية القرن 3هـ/9م وحتى سنة 563هـ/ 1167م، وعرض فيها لدول عديدة حكمت اليمن كالدولة الزيادية والصليحية والنجاحية والزريعية ودولة بني مهدي.

أما أبو صالح الأرمني (ت 605هـ/1208م) فهو من مؤرخي مصر في العصر الفاطمي، وكتابه "كنائس وأديرة مصر" ألفه عقب غزو الأكراد والغزّ لهذه البلاد بقيادة شيركوه، وأعتمد فيه على ما سمعه ورآه بنفسه في زيارته للكنائس والأديرة في القاهرة وضواحيها. والكتاب حافل بأمثلة كثيرة عن الخيرات والعطايا التي أغدقها الخلفاء الفاطميون وكبار الموظفين من المسلمين على القبط مسيحيّي مصر.

ويتواصل الاهتمام بالتاريخ والجغرافيا عند علماء المغرب والأندلس من خلال مؤلفات قيمة برّزوا فيها وأغنت التراث العربي والثقافة الإسلامية. وقد اشتهر عدد كبير منهم نذكر على سبيل المثال: أبا عبيدة محمد بن عبد العزيز البكري (ت487هـ/1097م) صاحب كتاب "المغرب في ذكر بلاد إفريقية والمغرب" الذي يعده البعض جزءاً من كتاب "المسالك والممالك"، وأبا الحسن علي بن بسام الشنتريني (ت 542هـ/1147م) مؤلف كتاب "الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة"، وأبا القاسم خلف بن عبد الملك الأندلسي المعروف بابن بشكوال (ت 578هـ/1182م) مؤلف كتاب "الصلة" وهو في تاريخ أئمة الأندلس وعلمائها ومحدثيها وفقهائها وأدبائها، وعبد الواحد المراكشي (ت 647هـ/ 1249م) صاحب كتاب "المعجب في تلخيص أخبار المغرب" الذي يعدّ من الكتب الهامة في تاريخ المغرب، وأبا عبد الله بن الآبار القضاعي (ت 659هـ/ 1260م) مؤلف كتاب "التكملة لكتاب الصلة".

وممن اشتهر من الجغرافيين الرحالة في هذه الفترة أبو عبد الله محمد بن محمد الإدريسي السبتي (ت 562هـ/1166م) الذي بدأ رحلاته العلمية في وقت مبكّر، فزار مناطق كثيرة كلشبونة وسواحل فرنسا وإنكلترا وآسيا الصغرى، وصنّف كتباً عديدة أشهرها كتاب "نزهة المشتاق في اختراق الآفاق" الذي أمضى 15 عاماً في تأليفه، ويتضمن وصف الأرض. اعتمد فيه على مشاهداته الخاصة وعلى تقارير بعض من أوفدهم روجر الثاني حاكم صقلية، وفيه يقسم العالم إلى سبعة أقاليم مناخية، ثم يقسم كلاً منها إلى عشرة أقسام من المغرب إلى المشرق، ويلحق بكل قسم منها خريطة، بالإضافة إلى الخريطة العامة التي تعتبر أقدم خريطة عالمية عرفها التاريخ.

أما أبو الحسن محمد بن جبير الأندلسي (ت 614هـ/1217م) فقد عاصر الدولة الموحدية التي كانت تحكم بلاد المغرب والأندلس، ورحل إلى المشرق ثلاث مرات حج في كل مرة منها بيت الله الحرام بمكة، وقد صنف في رحلاته ما شاهده من عجائب البلدان وغرائب المشاهد وبدائع الصنائع،

ولكنه لم يترك مما صنفه غير حديثه عن الرحلة الأولى.

وأبو محمد عبد اللطيف البغدادي (ت 629هـ/1231م) كان عالماً بأصول الدين والنحو واللغة والطب والفلسفة والتاريخ. وقد خلف لنا كتباً عديدة منها "الإفادة والاعتبار في الأمور والمشاهدة والحوادث المعاينة بأرض مصر"، و"مختصر تاريخ مصر"، و"الجامع الكبير في المنطق الطبيعي والإلهي" ويقع في 10 مجلدات.

علوم الكلام والمنطق والفلسفة وأشهر العلماء فيها :

إن تنوع الاتجاهات الثقافية في حواضر المشرق والمغرب العربيين قد أسهم في تعميق النشاط العقلي وتطور علم الكلام والمنطق والفلسفة وازدهار النتاجات الفكرية فيها. وعلم الكلام، كما يرى ابن خلدون، "علم يتضمن الدفاع عن العقائد الإيمانية بالحجة والأدلة العقلية والرد على المبتدعة من المنحرفين في الاعتقادات عن مذاهب السلف وأهل السنة". وبنفس المعنى عرّفه حاجي خليفة إذ قال: "علم- الكلام- يقتدر به على إثبات العقائد الدينية بإيراد الحجج عليها ودفع الشبهات عنها".

وكان من أبرز تلك الاتجاهات الثقافية الفكر الاعتزالي الذي يؤمن بسلطان العقل ويدعو إلى الجدل والفلسفة. وقد أدت إسهاماته الجدلية إلى توسيع المنهجية العقلية وإثراء الفكر العربي الإسلامي. ويعدّ المذهب الاعتزالي أكبر مذهب كلامي في الإسلام. وقد دخل إلى اليمن وانتشر في أوساط الزيدية، وهي أحد المذاهب المنتشرة في اليمن إلى جانب الحنفية والحنبلية والشافعية والإسماعيلية. كما ظهر في اليمن المذهب الأشعري، وأكثر آرائه تقع في مركز وسيط بين تعاليم المعتزلة وتعاليم الحنابلة.

ومن علماء الأشعرية في ذلك الوقت طاهر بن يحيى العمراني (ت 586هـ/1190م) مؤلف كتاب"جلاء الفكر في الردّ على نفاة القدر" أي المعتزلة، وكتاب "كسر قناة القدرية" في الرد على القاضي جعفر بن أحمد الزيدي المعتزلي. وعبد الرحمن بن منصور بن أبي القبائل (ت609هـ/1212م) مؤلف كتاب "الحجة الخارقة لأهل الملة المارقة" ردّ به على المعتزلة.

وفي بغداد كان شيخ الحنفية يوسف بن إسماعيل البغدادي (ت 606هـ/1209م) من البارزين في علم الكلام والفلسفة، متكلماً على مذهب الاعتزال، ومناظراً في إثبات خلق القرآن.

أما المنطق وهو "علم يعصم الذهن من الخطأ في اقتناص المطالب المجهولة من الأمور الحاصلة المعلومة، وفائدته تمييز الخطأ من الصواب فيما يلتمسه الناظر في الموجودات وعوارضها ليقف على تحقيق الحق في الكائنات بمنتهى فكره"، فإنه نال كغيره من العلوم العقلية اهتمام عدد كبير من العلماء لعلّ أشهرهم في تلك الفترة الفيلسوف المعروف بحجة الإسلام أبو حامد الغزالي (ت 505هـ/1111م)، وهو- وإن كان إمام عصره ووحيد زمانه في علوم الدين الإسلامي الحنيف لاسيما في أصول الفقه وعلم الكلام والفلسفة- قد كان عالماً قديراً في المنطق والطبيعة وما وراء الطبيعة، وصنف كتباً كثيرة كان لها أثرها البعيد في الشرق والغرب، ولأهميتها قام مسيحيو طليطلة بترجمتها في القرن 6هـ/12م. وكتابه "إحياء علوم الدين" يعدّ من أهم آثاره العلمية، عمّ به النفع والفائدة في البلاد الإسلامية وغيرها.

وهبة الله بن ملكا البغدادي (ت 547هـ/1125م) مؤلف كتاب "المعتبر في الحكمة" كان

يعدّ من أهمّ الكتب التي ظهرت في بغداد في ذلك الوقت، ويشتمل على ثلاثة أقسام يتناول فيها ثلاثة موضوعات: القسم الأول في المنطق، والثاني في الطبيعيات، والثالث فيما وراء الطبيعة.

وفي عهد المرابطين قام المهدي محمد بن تومرت بدعوته التي تأسّست على مذهب التوحيد الكلامي المستمدّ من آراء علماء الكلام وفلاسفة المسلمين، وظهرت في هذا العهد حرية الرأي لأول مرة في تاريخ المغرب والأندلس، وكان من نتائج ذلك ظهور طائفة من كبار الفلاسفة مثل أبي بكر محمد بن طفيل (ت571هـ/1175) وأبي الوليد محمد بن رشد (ت 595هـ/ 1198م) الذي قام بشرح فلسفة أرسطو متبعاً الطريقة المبنية على التحليل الدقيق والنقد السليم، وبفضل هذا الشرح بلغ فلاسفة المسلمين شأواً بعيداً في فهمها وتقريبها إلى الأذهان، ومع ذلك فهناك من يرى أن الفيلسوف ابن باجة التجيبي (ت 533هـ/ 1130م) كان يعتبر من أكبر شرّاح فلسفة أرسطو، وآراؤه واضحة في النفس والعقل، وقد طارت شهرته إلى أرجاء أوربا فعرفوه باسم Avenpace، وله مؤلفات عديدة أشهرها كتاب "تدبير المتوحد" في الأخلاق وكتاب "النفس" و"شرح كتاب السماع الطبيعي لأرسطوطاليس" وغيرها.

أما محيي الدين بن عربي (ت 638هـ/1240م) فيعدّ من أشهر فلاسفة ومتصوفة الأندلس في عصره. رحل إلى الكثير من بلاد المشرق كمصر والحجاز وبغداد والموصل، وأخذ على كبار علمائها، ثم رحل إلى بلاد الروم ومن ثم إلى دمشق حيث استقر فيها حتى وفاته. صنف نحواً من 189 كتاباً ورسالة بضمنها مؤلفات قيمة في الفلسفة والتصوف.

ومما تجدر الإشارة إليه أن الفلاسفة، رغم جهودهم العلمية وأثرها في الثقافة الإسلامية، كانوا عرضة للاضطهاد. من ذلك ما يروى عن الشاعر عبد الباقي بن محمد بن ناقيا البغدادي (ت 485هـ/ 1092م) أنه انجرّ إلى التعطيل والطعن على الشرائع بسبب دراسته للعلوم العقلية. وكاد أبو علي محمد بن أحمد المعتزلي (ت 478هـ/1085م) أن يلقى حتفه في سنة 456هـ/1063م لتدريسه علم الاعتزال والفلسفة والمنطق، فاضطره أهل السنة إلى أن يلزم بيته خمسين سنة لا يتجاسر أن يظهر. أما إسماعيل بن علي الأزجي البغدادي الحنبلي تلميذ أبي الفتح نصر بن المني الفقيه الحنبلي (ت 583هـ/1187م) وخليفته في التدريس بالمدرسة المأمونية فقد وصف بأنه "لم يكن في دينه بذاك" لكونه قرأ المنطق والفلسفة.

وآخر مظاهر الاضطهاد الفكري إحراق كتاب "إحياء علوم الدين" للإمام الغزالي بأمر من الأمير المرابطي علي بن يوسف بن تاشفين.

وقد ترتب على انتشار هذه الظاهرة التي اتسمت بالتشدد إزاء المشتغلين بالعلوم العقلية نتائج عديدة، منها جنوح من يحرص على حسن سمعته من الفلاسفة وطلاب هذه العلوم إلى التستر، واتخاذ البعض الآخر من الصوفية ملجأ يخفي وراء تعابيرها الغامضة مقاصده الفلسفية، وهو ما يراه أحد الباحثين سبباً في نشاط التصوف وشيوعه كثيراً في ذلك الوقت، إلى جانب اتخاذ السلطة نشاط الصوفية أداة لصرف الناس عن الاشتغال بالأمور السياسية وحملهم على الخضوع للسلطان والاتكال على الله في أمور الدين والدنيا.

لكن هذه الظاهرة ما لبثت أن ضعفت وانهار الحاجز الذي وضع أمام أولئك الذين يعنون بالدراسات العقلية بعد سقوط الدولة السلجوقية في سنة 590هـ/1193م خلال عهد الخليفة العباسي

الناصر لدين الله (ت 575-622هـ/1179-1225م)، فظهرت للعيان الاتجاهات الفكرية التي تشتغل بالعلوم العقلية والفلسفة والعلوم التطبيقية وأصبحت أمراً مألوفاً في الأوساط العلمية، وظهر الميل إلى دراسة المنطق واستخدامه في الجدل والمناقشه معاً، ونشطت الاتجاهات والفرق الإسلامية المخالفة للسلفية التي تبنت النزعة العقلية.

العلوم العقلية (التطبيقية) وأشهر العلماء فيها :

شهدت العلوم "التطبيقية" اهتماما وتطوراً كبيراً لدى العلماء وفي مجالات عديدة كالطب والصيدلة والرياضيات والفلك والهندسة وغيرها، رغم قلة عددهم قياساً بما كان عليه الحال في العلوم الدينية والأدبية. وقد اعتمد العرب في دراساتهم لتلك العلوم التجارب العملية النافعة باعتبارها أساساً برهانيّاً للوصول إلى النتائج الصحيحة. ولذلك عدّت التجربة في علومهم من أبرز مآثرهم. وكان وراء ذلك الاهتمام والتطور حوانيت الأدوية ودور العلم والمدارس والمستشفيات ومنازل العلماء وغيرها.

ففي علم الطب والصيدلة، اهتم العباسيون بنشر الثقافة الطبية وتقدمها بترجمة ما خلفه اليونان وتأسيس المدارس الطبية لتخريج الأطباء وبناء البيمارستانات (المستشفيات) لعلاج المرضى.

ولم تلبث المدارس الطبية أن انتشرت في جميع المدن والأمصار، وحذق العلماء صناعة الطب ومرنوا عليها، وبرعوا في تشخيص الأمراض واعتمدوا في علاج المرضى على ما كسبوه من تجارب وما يتبع ذلك من وضع المؤلفات الطبية في الأدوية والعقاقير، وفي أعضاء الجسم ووظائفه.

وأصبحت بغداد في الشرق وقرطبة في الغرب من أهمّ مراكز الثقافة الطبية العربية والإسلامية.

كما دعا العلماء إلى عقد المؤتمرات الطبية التي كان يجتمع فيها الأطباء من أقاليم الدولة كافة في موسم الحج حيث يقدّمون نتائج أبحاثهم ويعرضون نباتات بلادهم ويصفون خواصها الطبية.

ومن الأطباء الذين اشتهروا في هذه الفترة أبو الحسن المختار بن بطلان البغدادي (ت 444هـ/1052م)، وهو طبيب نصراني سافر في رحلات علمية إلى مصر والقسطنطينية وسورية وألف كثيراً من الكتب في الطب نذكر منها: كتاب "دعوة الأطباء"، و"الأمراض العارضة"، و"تقويم الصحة بالأسباب الستة"، و"المدخل إلى الطب"، و"عمدة الطبيب في معرفة النبات".

والطبيب أبو علي يحيى بن جزلة (ت 493هـ/1099م) وكان نصرانياً فأسلم. وقد صنّف كتباً طبية عديدة منها: كتاب "تقويم الأبدان في تدبير الإنسان"، و"المنهاج"، و"الإشارة في تلخيص العبارة"، و"رسالة في مدح الطب".

وهبة الله بن أبي الغنائم (ت 560هـ / 1164م) كان في العصر العباسي مقصد العالم في علم الطب، بقراط عصره وجالينوس زمانه، ختم به هذا العلم.

أما أبو الحسن علي بن أحمد ابن هبل البغدادي (ت 610هـ/ 1213م) فكان علامة زمانه في صناعة الطب والعلوم الحكمية. له مصنفات عديدة منها في الطب كتاب "المختارات في الطب".

وفي اليمن كان سبأ بن قاسم وأخوه محمد من خواص الملك اليمني محمد بن سبأ (ت 550هـ/1159م)، وكان أحدهما طبيباً.

وفي عهد الأيوبيين (567-648هـ/1171-1250م) نبغ عدد من الأطباء تركوا دراسات طبية

لها شأن كبير نذكر منهم: علاء الدين علي بن النفيس القرشي الدمشقي (ت 587 أو 1191/588 أو 1192م)، وكان يُعدّ إمام الطب في زمانه. واشتهر بمؤلفاته الطبية. وهو كما وصفه السيوطي "أحد من انتهت إليهم معرفة الطب" فوق إلمامه بالفقه وعلم الأصول والحديث واللغة والمنطق. له مصنفات عديدة في الطب منها "شرح قانون ابن سينا"، و"الموجز" وغيره.

وشيخ الأطباء بدمشق مهذب الدين أبو محمد عبد الرحيم بن علي الدخوار (ت 628هـ/ 1230م). كان أوحد عصره وفريد دهره وعلامة زمانه، انتهت إليه رئاسة صناعة الطب ومعرفتها وتحقيق كلياتها وجزيئاتها. أنشأ المدرسة الطبية المعروفة باسمه "المدرسة الدخوارية". وصنف في صناعة الطب كتباً كثيرة قيل إنها بلغت أكثر من مئة مجلد.

وأبو الحجاج رضيّ الدين يوسف بن حيدرة الرحبي (ت 631هـ/1233م) كان من أكابر العلماء في صناعة الطب والمتميز بها، وتبعه في خطاه ولده جمال الدين عثمان (ت 658هـ/1260م) حتى أصبح حكيماً بارعاً. خدم بالبيمارستان الكبير في دمشق، ودرس بالمدرسة الدخوارية الطبية أيضاً.

أما ضياء الدين عبد الله بن أحمد الأندلسي (ت 646هـ/ 1250م) فكان أوحد زمانه. انتهت إليه معرفة تحقيق النبات وصفاته وأماكنه ومنافعه.

وبالنسبة للمغرب والأندلس يلاحظ أن الطب في عهد المرابطين خطا خطوات واسعة وتميز بتشخيص الأمراض على ضوء الفحوصات الطبية الدقيقة من جس للنبض وإجراء تحاليل طبية مختبرية فضلاً عن إجراء عمليات جراحية معقدة مثل استخراج الحصوة من المثانة وفتح القصبة.

كما شهد هذا العهد اكتشافات طبية باهرة، من ذلك اكتشاف طفيلية الجرب وسمّاها صؤابة الجرب، وإجراء بحوث في أحساس العظام وهي، كما يرى أحد الباحثين، من الموضوعات المعقدة حتى في العصر الحاضر، والخوضُ فيها من الأمور المشرفة علمياً.

ومن أشهر العلماء الأطباء الذين برزوا في هذا العهد بل في العصور الوسطى على الإطلاق أبو العلاء زهر بن أبي مروان عبد الملك ابن محمد (ت525هـ/1130م)، الذي يعتبر أول من وصل دراسة الطب بالجراحة والصيدلة، وتشتمل آثاره الجراحية على أول فكرة عن عملية فتح القصبة وعلى بيان قاطع عن الكسر والانخلاع. ومن مؤلفاته الطبية "المدخل إلى الطب"، و"النكت الطبية"، و"مجربات" التي أمر بجمعها بعد وفاته أمير المسلمين علي بن يوسف بن تاشفين فجمعت في مراكش وسائر بلاد العدوة والأندلس.

أما كتابه "الخواص" فمنه استقى ابن البيطار خواص لحوم الحيوانات، وله أيضاً كتاب "جامع أسرار الطب" وغير ذلك.

أما ابنه أبو مروان عبد الملك (ت 557هـ/ 1161م) فقد سار على خطاه حتى أصبح من أشهر أطباء عصره، وقد ألف كتباً عديدة تضمنت طرق علاج مبتكرة وقدّم أوصافاً دقيقة للعديد من الأمراض منها الأورام الحيزومية. كما اهتم في بيان فضل التغذية الصناعية.

ومن أشهر مؤلفاته كتاب "الاقتصاد في إصلاح الأجسام" لخّص فيه التجارب الطبية وتحدث عن الجذام والبهق. وكتاب "التيسير في المداواة والتدبير" ويعدّ موسوعة طبية يظهر فيها تضلعه الكبير في الطب، وقد نهج فيه أسلوباً جديداً في الحكمة القياسية مستخدماً التمحيص العقلي للوصول إلى أحسن النتائج، فكان طبيب التمحيص العلمي.

ويعدّ أبو القاسم الزهراوي (ت 500هـ/1106م) أشهر جرّاحي عصره. وقد ترك كتباً كثيرة في الطب منها بحثه الصغير في الجراحة يشرح فيه العمليات الجراحية والآلات الطبية التي تستعمل في هذه العمليات. وقد وصف عملية شقّ المثانة وتفتيت الحصاة، وذكر أنواع الحصى وطريقة تفتيتها وإخراجها، والآلات التي تستعمل في هذه العملية. كما وصف الأربطة وغيرها من الأشياء التي يستعملها الجراح لتضميد جراح المريض.

واشتهر ابن رشد القرطبي (ت 595هـ/1198م) ونبغ في علوم الطب النظرية.

على أنّ ما يلفت الانتباه أن الأطباء في ذلك الوقت، رغم تميزهم في علم الطب وبراعتهم فيه، كانوا ملمين بمعارف وعلوم كثيرة. فالطبيب، فوق تفوقه في الطب، كان فيلسوفاً وفقيهاً وأديباً. من ذلك، على سبيل المثال، ما روي عن الطبيب المشهور في البصرة أمين الدولة أبي الحسن المعروف بابن التلميذ (ت 561هـ /1165م) الذي جمع العديد من المعارف والعلوم من طب وفلسفة وأدب ونحو وشعر وموسيقى. وكانت له مصنفات مشهورة منها كتاب: "التلخيص والمغني" في الطب وموجزه، و"الموجز البيمارستاني" في ثلاثة عشر فصلاً وغيرها.

ونذكر أيضا علاء الدين علي بن النفيس الذي تقدم ذكره، والطبيب النصراني البغدادي أبا العباس يحيى بن سعيد المعروف بابن ماري (ت 589هـ/ 1193م) الذي كان عالماً بالطب والأدب والنحو واللغة. ومقاماته الستون تضاهي مقامات الحريري، لذلك وصف بالعالم الطبيب الأديب.

واشتهر موفق الدين أبو محمد عبد اللطيف بن يوسف البغدادي المعروف بابن اللباد (ت 629هـ/ 1231م) بالعلوم الحكمية، فكان كثير التصانيف. تميز في النحو والأدب واللغة فضلاً عن إلمامه بعلم الكلام والطب. كما اشتغل بعلم الحديث وبرع فيه وفي علوم القرآن، وأجاد في المذهب والخلاف والأصول. من تصانيفه: كتاب "غريب الحديث"، و"الإفادة والاعتبار"، و"اختصار كتاب البول للإسرائيلي"، و"كتاب في آلات النفس"، وغير ذلك.

ولأن المستشفيات مراكز هامة لعلاج المرضى، فضلاً عن كونها مركزاً للتدريس والتطبيق العملي إذ كانت تلقى في دواوينها النظريات العملية الطبية وفي حجراتها كان الطلاب ينسابون بين صفوف المرضى ويجرون التطبيقات العلمية بإشراف أساتذتهم الأطباء، لذلك كانت موضع عناية واهتمام الخلفاء والسلاطين في بنائها وتوفير احتياجاتها والعهدة لإدارة شؤونها وتجهيزاتها إلى علماء أجلاء فضلاً عن الأطباء الذين يتفقدون المرضى في أيام معينة من كل أسبوع. وقد أشار ابن جبير إلى ذلك عند زيارته بغداد سنة 580هـ/1184م فقال: "بين الشارع ومحلة باب البصرة سوق المارستان، وهي مدينة صغيرة فيها المارستان الشهير ببغداد، وهو على دجلة وتتفقده الأطباء كل يوم اثنين وخميس، ويطالبون أحوال المرضى به، ويرتبون لهم أخذ ما يحتاجون إليه، وبين أيديهم قومه يتناولون طبخ الأدوية والأغذية".

وهناك أيضاً البيمارستان التتشي الذي أسسه خمارتكين الخادم (ت 508هـ/1114م) بباب الأزج ببغداد أيضاً.أما في مصر فيذكر أن القائد صلاح الدين الأيوبي عني ببناء مستشفيات كثيرة فيها، وممن اشتغل في تلك المستشفيات، لاسيما في القاهرة من الأطباء المشهورين، ابن أبي أصيبعة (ت 669هـ/1267م) وهو من دمشق وكان

متخصصاً بطب العيون. لـه مصنفات عديدة منها كتاب "عيون الإنباء في طبقات الأطباء" .

ومن تلك المستشفيات التي استمرت قائمة حتى عهد احتلال نابليون لمصر "المارستان المنصوري"، ثم حوّل بعد ذلك إلى مستشفى حديث يعرف الآن بمستشفى قلاوون.

وفي بلاد الشام اشتهر البيمارستان النوري نسبة إلى نور الدين محمد بن زنكي (ت 569هـ/1173م).

وفي عهد الموحدين بنى الخليفة المنصور مستشفى في مدينة مراكش بالمغرب الأقصى امتاز بالنقوش البديعة والزخارف المحكمة، وسمّي على ما يبدو بالبيمارستان الموحّدي تخليداً لهذا العهد. ولأهميته وصفه المستشرق مير بأنه لا يخلف وراءه مصحات أوربا المسيحية فحسب، بل تخجل منه حتى مستشفيات باريس اليوم.

ولأن الصيدلة من جهة تحضيرها للأدوية والعقاقير ارتبطت بعلم الكيمياء، فإنها ارتبطت بالطب من جهة الدواء. وكان الطبيب يجمع أحياناً بين مهنة الطب والصيدلة كما هو الحال عند الطبيب ابن جزلة الذي سبق ذكره، إذ كان طبيباً مشهوراً وصيدلانياً معروفاً صنّف كتاب "منهاج البيان فيما يستعمله الإنسان" جمع فيه معلومات عن الحشائش والعقاقير والأدوية.

وقد استخدم العرب العقاقير النباتية والحيوانية والمعدنية، وحددوا خواص كل واحد منها وتأثير كل عنصر فيها، وتوصلوا في دراساتهم إلى عقاقير جديدة عن طريق التركيب. وقد برز عدد من العلماء الذين اهتموا بتلك الدراسات منهم سعيد بن هبة الله (ت 494هـ/ 1100م)، وقد لقب بالعشاب لبراعته في الصيدلة، وصنف مقالة في صفات تركيب الأدوية.

وكان أبو البركات هبة الله بن علي البغدادي (ت 560هـ/1164م) أوحد زمانه. صنف في الصيدلة الأقراباذين في ثلاث مقالات منها مقالة في الدواء وأخرى في معجون خاص لعلاج بعض الأمراض سماه "أمين الأرواح"، ومعاصره عالم الجغرافيا الإدريسي الذي تقدم ذكره. ألف رسالة في تحضير الأدوية وصف فيها ثلاثمائة وستين نباتاً، وكان حريصاً على إيراد أسماء النباتات في مختلف اللغات. بل إنه كان يميز بين التسميات البيزنطية واليونانية القديمة. وله أيضاً كتاب "الجامع لصفات أشتات النبات"، وهو أحد الكتب التي اعتمد عليها ابن البيطار في كتابه "النبات".

وفي علم الكيمياء برز علماء كبار منهم أبو إسماعيل الحسين بن علي بن الأستاذ المنشئ المعروف بالطغرائي (ت 515هـ/1121م). كان واسع المعرفة. اشتغل في الكيمياء حتى عدّ من شيوخها. ومن مؤلفاته في هذا العلم كتاب "جامع الأسرار"، و"حقائق الاستشهاد في الدفاع عن الكيمياء ضد ابن سينا"، و"الجوهر النظير في صناعة الإكسير".

وهناك من العلماء من أسهم في دراسة علم الحيل، وهو ما يعرف في العصر الحديث بعلم الميكانيك، ومنهم أبو الفتح الخازن (ت 550هـ/1155م) مؤلف كتاب "ميزان الحكمة" الذي تناول فيه وصفاً دقيقاً مسهباً لأشكال متعددة من الموازين، فضلاً عن اختراعه ميزاناً غريباً هو آلة مركبة من عدة أعضاء تتكون من خمس كفات بخلاف سائر الموازين، وتوزن به الأشياء في الهواء والرطوبات.

ومحمد بن عيسى اليماني رحل إلى بغداد سنة 550هـ/1155م ودرس فيها علم الهندسة، فيما رحل أبو علي المهندس المصري (ت نحو 551هـ/

1156م) إلى اليمن واشتغل فيها بعلم الهندسة أيضاً، وهذا ما يؤكد الترابط والتواصل بين علماء الأمة الواحدة.

ومن علماء مصر وأدبائها أحمد بن علي الغساني الأسواني الملقب بالقاضي الرشيد (ت 563هـ/ 1167م) الذي تميز بسعة علومه وباعه الطويل في فنون عديدة تضمنها علم الهندسة. ذهب إلى اليمن موفداً من قبل الخليفة الحافظ عبد المجيد (524 - 544هـ/ 1129-1149م) وهناك أخذ منه محمد بن عيسى اليماني علم الهندسة، كما أفاد منه عدد آخر من أهل اليمن. وأجرى في مدينة زبيد قناة تأتي من شرقيّها في سرب تحت الأرض حتى تقرب من المدينة ثم تظهر فتسقي جميع البساتين. وفي مدينة صنعاء بنى للسلطان حاتم بن أحمد اليامي (ت556هـ/1160م) داراً على صفة مدينة القاهرة لم يكن في اليمن مثلها.

ولعلم الهندسة علاقة بالعلوم الرياضية كالحساب والجبر والمقابلة، كما لها فروع عديدة منها المساحة، وهي فن يحتاج إليه في مسح الأرض. وقد برع عدد من العلماء العرب في هذه العلوم وغيرها وتركوا آثارا علمية قيمة؛ من ذلك ما يروى عن أبي بكر محمد بن عبد الباقي البغدادي (ت 535هـ/ 1140م) الذي كان عالماً مشهوراً من علماء الرياضيات وذا معرفة بكثير من العلوم الأخرى كالفقه والحديث والحساب والجبر والمقابلة والهندسة والفرائض. ترك آثارا قيمة في علم الرياضيات، منها كتاب "شرح المقالة العاشرة من كتاب أصول إقليدس" ورسالة في الجبر والمقابلة. وكان أبو الفتوح أحمد بن محمد البغدادي المعروف بابن الصلاح (ت 548هـ/ 1153م) عالماً بالعلوم الحكمية جيد المعرفة بها. له آثار قيمة في العلوم الرياضية منها: "رسالة في تسطيح الكرة"، و"كتاب المقالات السبع". أما السمئل بن يحيى المغربي (ت 570هـ/ 1174م) فكان من العلماء البارعين في الرياضيات والطب. قدم بغداد وأقام بها معظم حياته، ومن مصنفاته في الجبر والمقابلة كتاب "إعجاز المهندسين"، و"المثلث القائم الزاوية"، و"الباهر في علم الرياضيات". كما اشتهر بين علماء الرياضيات ببغداد مبشر بن أحمد الحاسب (ت 589هـ/ 1193م). كان أوحد زمانه في معرفة الحساب وخواص الأعداد والجبر والمقابلة وعلم الهيئة، وله في ذلك المصنفات الكثيرة.

وفي مصر كان أبو محمد عبد الرحمن بن علي المخزومي المصري الشافعي الشاهد (ت 620هـ/ 1223م) مشهوراً بمعرفته بالحساب والفرائض.

وفي اليمن اختص بعلم الرياضيات والهندسة كل من على بن أبي رزين ومحمد بن عيسى اليماني - تقدم ذكره سابقا - وأحمد بن محمد الأشعري (ت نحو 550هـ/ 1155م) صاحب كتاب "التفاحة في علم المساحة" ومحمد بن أحمد (ت603هـ/1206م) صاحب كتاب "الرياض الفاحة في علم المساحة".

أما في علم الفلك والنجوم فكانت عناية العلماء العرب في المشرق والمغرب بها كبيرة كغيرها من العلوم. بل إن علماء الدين كانوا يولونه اهتماماً خاصاً وينصرفون إلى دراسته والتجربة فيه، لأن الخلفاء والأمراء والسلاطين كانوا لا يبرمون أمورهم ولا يقدمون على خوض غمار الحروب دون الرجوع إلى آراء المنجمين، مما يدلّ على أثر علم الفلك والنجوم الكبير في توجيه سياسة الحكام.

وممن اشتهر من العلماء في ذلك الوقت أبو العلاء صاعد بن الحسن الفلكي (ت 475هـ / 1082م). كان من أفاضل المنجمين وعلماء

الحساب. صنف كتباً عديدة مهمة منها كتاب "التشويق التعليمي" في علم الهيئة، ومقالة في علم الفلك تتكون من 18 باباً في شكل الأرض ووضعها في الفلك ومراتب أفلاك الكواكب الخمسة ومقادير الليل والنهار. وميمون بن النجيب المنجم (ت 485هـ/1092م)، وعمر الخيام (ت 526هـ/ 1131م) الذي، فضلاً عن أنه كان من مشاهير الفلاسفة والرياضيين في عصره ومتبحراً في الفقه وعالماً باللغة والتاريخ، كان أحد واضعي الزيج الملك شاهي، وقد ذاع صيته في الشرق والغرب بفضل رباعياته. ولما بنى الوزير السلجوقي نظام الملك المرصد وعين له جماعة من أعيان المنجمين يتولون أمره كان على رأسهم عمر الخيام. وأبو القاسم هبة الله بن الحسين المشهور بالبديع الأسطرلابي (ت 534هـ/1132م) كان وحيد زمانه في علم الآلات الفلكية. صنف زيجاً سماه "المعرب المحمودي"،وله أيضاً "إصلاح الآلة الشاملة للخجندي". أما مالك بن وهيب رئيس العلماء في عهد المرابطين فإنه أخذ بحظ وافر من علم النجوم.

على أنّ مدينة صنعاء في اليمن تميزت بدراساتها الفلكية وبرز فيها عدد من العلماء تميزوا بثقافة موسوعية واشتغلوا في ميادين عديدة منه علم الفلك. كان في مقدمتهم زيد بن عطية الصعدي (القرن 6هـ/ 12م) الذي وصفه القفطي بأنه كان "لغوياً شاعراً ومنجّماً حاسباً هندسياً". وضع عدة مصنفات منها "الزيج الكبير" و"الزيج الصغير" و"أحكام نجومية" و"فصول".

يتضح مما تقدم أن العلوم التطبيقية قد شهدت ازدهارا في مجالات عديدة، وحققت إنجازات علمية رائدة كان وراءها علماء أجلاء بذلوا جهوداً مضنية وحققوا نتائج علمية باهرة لا تزال موضع تقدير وإعجاب حتى اليوم ... كما يتضح أن السمات العامة للحياة الفكرية والثقافية في كل مدينة عربية من أقاليم المشرق والمغرب تمثل امتدادا للحياة الفكرية والثقافية الشاملة للأمة العربية الإسلامية. وإذا كانت الحواضر الرئيسية قد تألقت في ازدهار العلوم والآداب ومعارف علمية عديدة وحققت إنجازات علمية رائدة لكونها مراكز جذب وشدّ لطلبة العلم والثقافة من كل حدب وصوب، فإن انعدام الحواجز وسهولة الانتقال من مدينة إلى أخرى ودعم وتشجيع الخلفاء والوزراء والأمراء للعلم والثقافة كانت لها آثارها الواضحة فيما تحقق.

أ.د. ناجية إبراهيم عبد الله

جامعة بغداد

المصادر والمراجع

أولاً - المصادر العربية :

- الأسنوي، جمال الدين عبد الرحيم (ت 772هـ/1370م) : طبقات الشافعية، تحقيق عبد الله الجبوري ، مطبعة الإرشاد، بغداد 1970.
- الأصبهاني، عماد الدين محمد بن حامد الكاتب (ت 597هـ/1200م) : خريدة القصر وجريدة العصر، قسم شعراء المغرب والأندلس "ق 1-2" ، تحقيق أذرتاشى آذرنوش، تونس 1970.
- ابن الأبار، أبو عبد الله محمد بن عبد الله القاعي البلنسي (ت 659هـ/1260م) : التكملة لكتاب الصلة، مصر 1995-1956.
- ابن أبي أصيبعة، موفق الدين أبو العباس بن القاسم (ت669 هـ/1267م) : عيون الأنباء في طبقات الأطباء، تحقيق نزار رضا، بيروت 1965.
- ابن الأثير، عز الدين أبو الحسن علي بن أبي الكرم الشيباني (555-630هـ/1160-1232م): الكامل في التاريخ، تحقيق الدكتور علي شبري، م 8 و9 و10، بيروت 1425هـ/2004م.
- ابن تغري بردي، أبو المحاسن جمال الدين يوسف (ت 874هـ/1469م) : النجوم الزاهرة في أخبار مصر والقاهرة، القاهرة 1963.
- ابن جبير، أبو الحسين محمد بن أحمد الكناني الأندلسي (ت 614هـ/1217م) : الرحلة، ليدن 1907.
- ابن جماعة، بدر الدين أبو عبد الله محمد بن إبراهيم (ت 733هـ/1332م) : المشيخة، تخريج شيخ الإسلام علم الدين القاسم بن محمد بن يوسف البرزالي المتوفى سنة 739هـ، دراسة وتحقيق د. موفق بن عبد الله بن عبد القادر ، بيروت 1998.
- ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي (ت 597هـ/1201م) : المنتظم في تاريخ الملوك والأمم ،ج 7 و8 و9 و10، حيدر آباد الدكن 1358هـ.
- ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر (608-681هـ) : وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق د. إحسان عباس، بيروت 1968-1972.
- ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد الخضري المغربي (ت 808هـ/ 1405م) : مقدمة ابن خلدون، بيروت (د.ت).
- ابن رجب، زين الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن شهاب الدين أحمد البغدادي (ت 795هـ / 1392م) : الذيل على طبقات الحنابلة، صححه محمد حامد الفقي، القاهرة 1952.
- ابن العماد الحنبلي، أبو الفلاح عبد الحي (ت 1089هـ/ 1678م) : شذرات الذهب في أخبار من ذهب، بيروت 1970.
- ابن الفوطي، كمال الدين أبو الفضل عبد الرزاق بن أحمد (ت 723هـ/ 1323م) : الحوادث الجامعة والتجارب النافعة في المائة السابعة، صححه د.مصطفى جواد ، بغداد 1351هـ.
- ابن كثير، الإمام الحافظ عماد الدين أبو الفدا إسماعيل بن عمر الدمشقي (ت 774هـ / 1372م) : البداية والنهاية في التاريخ، بيروت 1969.

- ابن نقطة، أبو بكر محمد بن عبد الغني (ت 629هـ/1231م) : التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد، حيدر آباد الدكن 1983-1984م.
- أبو مخرمة، عبد الله الطيب (ت 947هـ/ 1540م) : تاريخ ثغر عدن، تحقيق أوسكار لوفغرين ، ليدن 1936.
- البغدادي، إسماعيل باشا (ت 1339هـ/1920م):
- هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، إستنبول ط 1387هـ/1947م، وط 1955.
- البيهقي، ظهير الدين أبي الحسن علي بن زيد (ت 565هـ/1170م) : تاريخ حكماء الإسلام، عني بنشره وتحقيقه محمد كرد علي، دمشق 1976م.
- الجعدي، عمر بن علي بن سمرة (ت 587هـ/1191م) : طبقات فقهاء اليمن، تحقيق فؤاد سيد، القاهرة 1957.
- حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله (ت1067هـ/ 1656م) : كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مجلدان، عني بتصحيحه وطبعه وتعليق حواشيه محمد شرف الدين بالتقايا، طبع بعناية وكالة المعارف 1941م.
- الحموي، شهاب الدين أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي (ت 626هـ/ 1228م) : معجم الأدباء، جـ8-13، بيروت (د.ت).
- الحموي، شهاب الدين أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي (ت 626هـ/ 1228م) : معجم البلدان، بيروت، دار صادر، دار بيروت للطباعة والنشر 1957.
- الدمياطي، أحمد بن أيبك بن عبد الله الحسيني (700- 749هـ/ 1300- 1348م) : المستفاد من ذيل تاريخ بغداد للحافظ محيي الدين أبي عبد الله محمد بن محمود ابن النجار، حققه وعلق عليه وقدم له د. قيصر أبو فرج دي فل (برنستن)، بيروت (د.ت).
- الذهبي، شمس الدين محمد بن عثمان (ت 748هـ/ 1347م) : ميزان الاعتدال في نقد الرجال، مصر 1907.
- الذهبي، شمس الدين محمد بن عثمان (ت 748هـ/ 1347م) : المختصر المحتاج إليه من تاريخ الحافظ أبي عبد الله محمد بن سعيد ابن الدبيثي، تحقيق د. مصطفى جواد، بغداد، مطبعة المعارف، وجـ2 مطبعة الزمان 1951/1963.
- الذهبي، شمس الدين محمد بن عثمان (ت 748هـ/ 1347م) : تذكرة الحفاظ، بيروت (د.ت).
- الذهبي، شمس الدين محمد بن عثمان (ت 748هـ/ 1347م) : سير أعلام النبلاء، ج20، حققه وعلق عليه شعيب الارنؤوط ومحمد نعيم العرقسوسي، وجـ 21-23 تحقيق د. بشار عواد معروف و د. محيي السرحان. بيروت 1884.
- الذهبي، شمس الدين محمد بن عثمان (ت 748هـ/ 1347م) : العبر في خبر من غبر، تحقيق فؤاد سيد، الكويت 1963.
- سبط ابن الجوزي، شمس الدين أبو المظفر يوسف بن قزاوغلي التركي (ت 654هـ / 1256م) : مرآة الزمان في تاريخ الأعيان، حيدر آباد الدكن 1971.
- السبكي، أبو نصر عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي (727-771هـ) : طبقات الشافعية الكبرى، تحقيق عبد الفتاح محمد الحلو ومحمود محمد الطناحي، القاهرة 1968.
- السمعاني، أبو سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي (ت 562هـ/ 1166م) : التحبير

في المعجم الكبير، تحقيق منيرة ناجي سالم ، بغداد 1975.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد الخضيري (ت 911هـ/ 1505م) : بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق أبو الفضل إبراهيم، القاهرة 1964.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد الخضيري (ت 911هـ/ 1505م) : تدريب الراوي في شرح تقريب النووي، تحقيق عبد الوهاب اللطيف، مصر 1966.
- عمارة بن أبي الحسن الحكمي (ت 569هـ/1173م) : تاريخ اليمن أو المفيد في أخبار صنعاء وزبيد وشعراء ملوكها وأعيانها وأدبائها. حققه محمد بن علي الأكوع، القاهرة 1976.
- القرشي، محيي الدين أبو محمد عبد القادر بن محمد الحنفي المصري (ت 775هـ/ 1373م) : الجواهر المضية في طبقات الحنفية، حيدر آباد الدكن 1332هـ.
- القفطي، جمال الدين علي بن يوسف (ت 646هـ/ 1248م) : إنباه الرواة على أنباء النحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة 1950-1952.
- القفطي، جمال الدين علي بن يوسف (ت 646هـ/ 1248م) : تاريخ الحكماء، طبعة الأوفست، بغداد (د.ت).
- الكتبي، محمد بن شاكر (ت 764هـ/ 1362م) : عيون التواريخ، تحقيق د. فيصل السامر ونبيلة عبد المنعم داود، بغداد 1977.
- المراكشي، عبد الواحد (ت 647هـ/ 1249م) : المعجب في تلخيص أخبار المغرب، تحقيق محمد سعيد العريان، القاهرة 1963.
- الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي (ت 463هـ/1070م) : تاريخ بغداد أو مدينة السلام، مصر 1931.
- المنذري، زكي الدين أبو محمد عبد العظيم بن عبد القوي (ت 656هـ/ 1258م) : التكملة لوفيات النقلة، حققه وعلق عليه د. بشار عواد معروف، بيروت 1981.

ثانياً - المراجع العربية والمعربة :

- إبراهيم ، ناجيه عبد الله : التراث العلمي لمدينة زبيد في ضوء كتابات المؤرخ العثماني حاجي خليفة، المؤتمر العلمي الأول لكلية الآداب، جامعة الحديدة - اليمن - زبيد وصلاتها العلمية بالعالم العربي، والإسلامي، المجلد الأول ص 113- 135، اليمن 2002.
- إبراهيم ، ناجيه عبد الله : الجهود العلمية للمرأة خلال القرنين الخامس والسادس الهجريين، عمان 1996.
- إبراهيم ، ناجيه عبد الله : دراسات في تاريخ المرأة، عمان 1998.
- إبراهيم ، ناجيه عبد الله : مسندة العراق شهرة الآبري (ت 574هـ/ 1178م) ، عمان 1996.
- إبراهيم ، ناجيه عبد الله : قراءة جديدة في مؤلفات ابن الجوزي، عمان 2002.
- الأعظمي، وليد : مدرسة الإمام أبي حنيفة، تاريخها وتراجم شيوخها ومدرسيها 459 - 1400هـ/ 1067 - 1980م، بغداد (د.ت).
- الأكوع، إسماعيل بن علي : المدارس الإسلامية في اليمن، دمشق ، منشورات جامعة صنعاء 1980.
- أمين، أحمد : ظهر الإسلام، القاهرة 1962.

- حسن، حسن إبراهيم : تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي، بيروت 1991.
- الحسو، أحمد عبد الله : الواقع الحضاري في الموصل في عهد السيطرة المغولية الإيلخانية (660-736هـ) موسوعة الموصل الحضارية، م2 ، الموصل 1992.
- الدجيلي ، محمد رضا : الحياة الفكرية في اليمن في القرن السادس الهجري، جامعة البصرة 1985.
- الربيعي ، ناجي حلبوت ساجت : الحركة الفكرية في البصرة في القرن السادس الهجري، أطروحة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد 1988.
- رشاد، عبد المنعم : المظاهر الحضارية في الموصل في عهد الإدارة الأتابكية، موسوعة الموصل الحضارية، م2، جامعة الموصل 1992.
- الزركلي، خير الدين : الأعلام - قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، بيروت 1980.
- سوسه، أحمد و د. مصطفى جواد : دليل خارطة بغداد المفصل، بغداد 1958.
- شيماني، حسن : مدارس دمشق في العصر الأيوبي، بيروت 1983.
- عبد الرحمن، حكمت نجيب: دراسات في تاريخ العلوم عند العرب، جامعة الموصل 1977.
- عسيري ، سعيد مريزن : النهضة العلمية في بغداد في العصر السلجوقي ، مكة المكرمة 1981.
- العلوجي، عبد الحميد : مؤلفات ابن الجوزي، بغداد 1965.
- فهد ، بدري محمد : تاريخ الفكر والعلوم العربية، بغداد 1988.
- متز ، آدم : الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري، ترجمة محمد عبد الهادي أبو ريدة، بيروت 1967.
- محمود ، حسن أحمد : قيام دولة المرابطين، القاهرة 1957.
- معروف، ناجي : أصالة الحضارة العربية، بغداد 1969.
- معروف، ناجي : علماء النظاميات ومدارس الشرق الإسلامي، بغداد 1973.
- معروف، ناجي : المدارس الشرابية ببغداد وواسط ومكة، بغداد 1965.
- آل ياسين ، محمد مفيد : الحياة الفكرية في العراق في القرن السابع الهجري، بغداد 1979.

ثانيًا : من نهاية الخلافة العباسية إلى بداية الحكم العثماني

(656هـ / 1258م إلى 923هـ / 1517م)

تمثل الأمة العربية في تاريخها الممتدّ بين نهاية الخلافة العباسية وبداية 66لحكم العثماني، مثالا حيًا لوحدة الثقافة والشخصية القومية. إذ على الرغم من كل التحديات التي واجهها العرب طوال تلك المدة، فقد ظل نشاطهم العلمي واحداً وثقافتهم واحدة تجري في إطارها العام، وفي مضامينها العربية الإسلامية. بل إن العرب أشهروا سلاح الفكر والثقافة وسيلة للرد على التحدّي، ولو أن مستويات نشاطها تباينت قوة وضعفا، تبعا لطبيعة الحكم القائم في كل منطقة من الوطن العربي، ومستوى التحدي الذي واجهته. ومع ذلك ظلت اللغة العربية حتى نهاية القرن الثامن الهجري (الرابع عشر الميلادي)، من أكثر اللغات انتشارا في العالم، بفضل الحصانة التي تملكها الأمة، وقدرتها على احتواء الغزاة والمحتلين، من خلال اعتناقهم الإسلام. وكان القرآن الكريم خير حافظٍ للسانها، ومعبّرٍ عن عبقريتها وأصالتها.

الفكر والثقافة في مواجهة التحدي :

تعددت التحديات التي تعرّض لها الفكر والثقافة في تلك المدة وتنوعت. فمن الشرق تعرض العراق والشام لغزوات أقوام لا تجيد غير الحياة العسكرية وفن الحرب. ومن الغرب كانت حملات الصليبيين وإماراتهم على سواحل الشام، تسعى إلى طمس هوية الأمة وثقافتها. وتعرّض المغرب العربي لحملات البرتغاليين والإسبان، التي لم تسلم منها مراكز الثقافة ودور العلم والعلماء.

وقد تباينت آراء الباحثين العرب والمستشرقين، في تقويمهم لحركة الفكر والثقافة في تلك المدة. فبعضهم وصفها بأنها مدة (مظلمة) أو (مجدبة) فكريًا "من عدم أهل العلم ومن ينظر فيه، وأنّ البداوة تغلبت على المدنية والتحضر، وتسلط الفقهاء، وقمعت حرية التعبير، الأمر الذي أدّى إلى توقف العطاء والإبداع"، وهو رأي يدحضه البعض الآخر، ويرى أن بعض حقول العلم والمعرفة قد ازدهرت في تلك المدة، بفضل جهود الحريصين على الموروث الفكري للأمة وهويتها، ووسيلة من وسائل مقاومة أعدائها؛ وأن الحكام والأعيان والموسرين ورجال العلم، تسابقوا في بناء المدارس والمكتبات والمساجد والربط والزوايا والمستشفيات، وزوّدوها بالكتب وعينوا لها المدرسين، وأوقفوا لها الأوقاف الوافرة. وهو أمر يفرض علينا تساؤلات كثيرة: فإذا كانت المدة مظلمة أو مجدبة حقا، فلأجل من أسست دور العلم هذه، ومن كان يدرس أو يدرّس فيها؟ وما هي العلوم والمعارف التي تحظى بقبول المثقفين وتلقى رواجا في الأسواق، وباهتمام الباحثين تحصيلا وتعليما وتأليفا آنذاك؟

ومهما يكن من أمر، فإنّ الاطلاع على أسماء تلك المدارس، وأسماء من تولّى التدريس فيها، وأسماء الكتب التي صنفت ، في شتّى حقول العلم والمعرفة والفن، والتي تحفل بها مظان الكتب العربية والأجنبية في الوقت الحاضر، يمكّننا من القول إن الثقافة والفكر واصلت مسيرتها، على

الرغم من التحديات التي واجهتها طوال تلك العقود من السنين. بل إن بعض جوانبها شهدت تقدما فاق ما كانت عليه في عصور الازدهار.

وعلى خلاف ما هو معروف من أنّ المغلوب مولع بالاقتداء بالغالب في عاداته وثقافته وعلومه وسائر أحواله، يقلدها ويقبل عليها ويتمثلها، فإنّ الأقوام التي غزت الوطن العربي وخاصة العراق، الذي كان قبل الاحتلال المغولي مركز إشعاع علمي وثقافي، هي التي تقبلت الثقافة العربية الإسلامية، وتطبعت بأخلاق العرب وعاداتهم، بل إن البعض منهم قد استعرب. وإن بعض السلاطين، ومنهم أحمد جلائر، كان يجيد النظم باللغة العربية، وله ديوان شعر، وكان على صلة وطيدة ومراسلات شعرية مع اللغوي المعروف الفيروزآبادي صاحب "القاموس". عرف عنه حبّه للكتب العربية وجمع المخطوطات والعناية بها، إذ كانت له مكتبة كبيرة في بغداد ضمّت نفائس المخطوطات، ويعمل فيها كبار النساخين والخطاطين والمجلدين والنقاشين والرسامين والمذهّبين. وكان هو يجيد الخط والرسم والتذهيب والموسيقى، وفي المتاحف العالمية في وقتنا الحاضر العديد من الكتب العربية التي ضمتها مكتبته وتولى تزويقها وتذهيبها بنفسه.

والواقع أن المغول أدركوا أهمية الثقافة العربية الإسلامية وأصالتها وقوة تأثيرها منذ وقت مبكر، فأمروا بإعادة فتح المدارس والزوايا والربط، واستؤنفت الدّروس في المستنصرية والنظامية بعد بضعة أشهر من توقفها بعد دخولهم بغداد. وتمّ تثبيت الفقهاء والصوفية والمدرسين، وأجريت لهم الجرايات والمعاشات من أموال الأوقاف. واستمر التعليم في الكتاتيب ودور الورّاقين وفي المساجد، وواصل العلماء والمدرسون التدريس وعقد المناظرات في المجالس العلمية وفي البيوت.

وتسابق الأعيان في فتح مدارس جديدة، وعينوا لها المدرسين وزودوها بالكتب، وأوقفوا عليها الأوقاف الوافرة.

وقدّم لنا الرحالة المغربي ابن بطوطة الذي زار العراق سنتي 727هـ/1326م و 748هـ / 1347م، وصفاً ممتعا لبعض المدارس التي زارها وحالة طلابها وطريقة التدريس فيه. وقد ظلت الأوقاف مصدر الإنفاق على التعليم وغيره من الخدمات الاجتماعية الأخرى. وفي هذا السياق يذكر ابن فضل الله العمري (المتوفى سنة 749هـ / 1348م)، أنّ الأوقاف في العراق "ظلت جارية في مجاريها، لم تعترضها أيدي العدوان في دولة هولاكو ولا فيما بعدها، بل كلّ وقف بيد متوليه ومن له الولاية عليه".

ولم يتبدل الأمر إلا عند نهاية القرن الثامن الهجري (الرابع عشر الميلادي) ، بسبب حملات التيموريين وما رافقها من تخريب. ثم جاء استيلاء قبائل التركمان على العراق، والذين عرفوا بالحياة العسكرية وإهمال الجوانب الحضارية، ليزيد في تعميق أزمة الثقافة والفكر. فاستولوا على الأوقاف وأهملت المدارس، وتعطلت التدريسات في المستنصرية والنظامية، اللتيْن لم نعد نقرأ عنهما شيئا سوى أنهما أصبحتا خرائب ومأوى للمطلوبين والفارين من العدالة.

ولكننا يجب أن لا نقلل من شأن الخسارة الكبيرة في رجال العلم والفكر، إذ أن المغول قتلوا الكثير من الذين عارضوا الاحتلال منهم. وذكرت المصادر أسماء عدد ممن استشهدوا عند دخول المغول بغداد، أو لُفّقت ضدّهم تهمة التعاون مع المماليك وسيقوا إلى المحاكم والسجون. ونتيجة لهذه المضايقات اضطر الكثير من العلماء والمفكرين إلى مغادرة العراق، واللجوء إلى الشام

ومصر والحجاز، حاملين معهم خبراتهم وثقافتهم وكتبهم وإجازاتهم وثرواتهم. وبعد دخول التيموريين بغداد، أمر تيمور قواته بجمع من بقي من العلماء والمفكرين والفنانين والحرفيين من العراق والشام وغيرهما من المناطق التي وصلت قواته إليها، ونقلهم إلى عاصمته سمرقند .

وتعرضت المكتبات العامة والخاصة للنهب والسرقة والتلف، في ظروف انعدام الأمن والسلطة الوطنية. وكانت أكثر المكتبات تضررا هي مكتبة المستنصرية، التي قيل إن الخليفة المستنصر بالله أودع في خزانتها ثمانين ألف مجلد حسبما ذكر ابن عنبة (المتوفى سنة 828هـ/ 1424م)، لم يبق منها في زمانه إلا القليل. وذكر القلقشندي (المتوفى سنة 821هـ/1418م) أن "خزانة الخلفاء العباسيين التي كان لها من الكتب ما لا يحصى كثرة، ولا يقوم عليه نفاسة، ولم تزل على ذلك إلى أن دهمت التتر بغداد، فذهبت خزائن الكتب فيما ذهب، وذهبت معالمها وأعفيت آثارها". وكذلك مكتبة مؤيد الدين بن العلقمي (ت 656هـ/ 1258م) وزير الخليفة المستعصم بالله، التي كانت تضم عشرة آلاف من نفائس الكتب.

ويبدو أن هذه الكتب تبعثرت بعد دخول المغول بغداد، لإهمال السلطات الحاكمة أمر المحافظة عليها. وفي ذلك يقول صاحب الحوادث الجامعة، وكان معاصرا: "كان أهل الحلة والكوفة والمسيب يجلبون إلى بغداد الأطعمة ويبتاعون بأثمانها الكتب النفيسة". ثم قام المغول بجمع الكثير منها ونقلوها إلى مراغة (في أذربيجان)، التي بنوا فيها بأمر من هولاكو مكتبة عامرة، قيل إنها ضمت أربعمائة ألف كتاب. ويؤكد أبو الفدا (المتوفى سنة 774هـ/ 1372م) "أن نصير الدين الطوسي الذي عمل دار الرصد في مراغة، نقل إليه كثيرا من كتب الأوقاف التي كانت ببغداد". وكان الطوسي وزير هولاكو قد حضر بنفسه إلى العراق سنة 662هـ/ 1263م وجمع الكتب من بغداد والبصرة وواسط. وحملت الكتب إلى دار الرصد أيضا من الموصل وبلاد الجزيرة. هذا فضلا عن نهب كتب المدارس الأخرى ومكتبات الأمراء والحكام والعلماء، وتهريب الكثير من كتبها إلى الشام.

ولم تمض سوى فترة قصيرة حتى أعاد الموسرون والحريصون على التراث والثقافة في العهد الجلائري رفد المدارس ودور العلم والمكتبات بالكتب من جديد. ومنها خزائن مدارس المستنصرية والنظامية والبشيرية والعصمتية وأبي حنيفة والخزائن الخاصة مثل خزانة ابن الفوطي التي كانت تحتوي على أربعمائة مجلد، وخزائن ابن عبد الحق البغدادي وقوام الدين الشيباني وابن الثردة الواسطي، وخزائن البصرة وواسط والنجف والموصل.

وفي أثناء تلك الفوضى فقدت الكثير من المؤلفات العلمية التي نقرأ أسماءها ولكن لا نجدها في الوقت الحاضر في المكتبات. إذ قام التيموريون بعد دخولهم بغداد بجمع الكثير منها ونقلوها إلى سمرقند، حيث أقام أولوغ بك حفيد تيمور مرصدا هناك ونقل إليه الكتب من العراق ومن البلدان الأخرى. و ذكر السخاوي (المتوفى سنة 902هـ/ 1497م) أسماء بعض من نهب التيموريون مكتباتهم من العلماء. فضلا عن مكتبة السلطان أحمد الجلائري، التي اشتهرت بكتبها ومخطوطاتها الثمينة. وعندما حل القرن التاسع الهجري (الخامس عشر الميلادي) لم يبق من مكتبات بغداد وكتبها إلا القليل حسبما يذكر المقريزي (المتوفى سنة 845هـ/ 1441م).

وعلى الرغم من أن المغول أشاعوا اللغتين

الفارسية والتركية وجعلوهما لغتي البلاط والدواوين، فإنّ اللغة العربية ظلت لغة أهل البلاد والتعليم. غير أن الثقافة والعلوم الإنسانية لم تعد تحظى بذلك الاهتمام والرعاية من الحكام وولاة الأمور، الذين لم يكن بمقدورهم التلذذ بسماع الشعر والخطب والمواعظ، أو الاشتراك في المناظرات في الأدب والتاريخ، أو قراءة الكتب المؤلفة بالعربية، ولا رعاية العلماء والبذل لهم. وقد أدى ذلك إلى انتقال النشاط الفكري والثقافي من بغداد إلى الشام ومصر والحجاز، التي صارت مركزاً يستقطب العلماء والمفكرين الفارين من المغول. حتى إن ابن خلدون (المتوفى سنة 808هـ/ 1406م) لاحظ ذلك، وسجّله في معرض كلامه عن صنعة الخط والكتابة فقال: "لما انحلّ نظام الدولة الإسلامية وتناقصت، تناقص ذلك أجمع، ودرست معالم بغداد بدروس الخلافة، فانتقل شأنها من الخط والكتابة بل والعلم إلى مصر والقاهرة، فلم تزل أسواقه بها نافقة إلى هذا العهد". وقال في مكان آخر: "وإن كانت الأمصار العظيمة التي كانت مصادر العلم قد خربت مثل بغداد والبصرة والكوفة، إلا أن الله تعالى قد أدال منها بأمصار أعظم من تلك، وانتقل العلم منها إلى خراسان وما وراء النهر من المشرق، ثم إلى القاهرة وما إليها من المغرب، فلم تزل موفورة وعمرانها متصلا وسند التعليم فيها قائما". وبعد أن عدد المستشرق البريطاني إدوارد براون خسارة العراق في الكتب ورجال العلم والجوانب الحضارية الأخرى بعد الاحتلال المغولي قال: "إن الدراسة الصحيحة والبحث العلمي الذي امتازت بها من قبل دراسة الآداب العربية، لم تقم لها قائمة بعد هذه الكارثة"، وهو قول مبالغ فيه لأن الدراسة والبحث العلمي ما لبثا أن استعادا نشاطهما السابق كما سنرى.

وهكذا لم يعد للعلماء والمفكرين العراقيين مكان في الإدارة بعد انتهاء الحكم العباسي في العراق، وصار على من يطلب العلم والثقافة أن يتولى ذلك بنفسه ولنفسه. أما من أراد العمل فعليه أن يشدّ الرحال إلى البلاد الإسلامية الواقعة خارج سيطرة الأقوام التي حكمت العراق، والتي ظل العلم في أسواقها رائجا. غير أن الأمانة تقتضي أن نشير هنا إلى أن بعض تلك الأقوام شجّعت العلوم العقلية، وذلك بمقدار احتياجهم إليها. وفي هذا السياق نسجّل قول مفكر معاصر لتلك الحقبة وهو ابن الطقطقي (ت 709هـ/1309م) الذي قال في أثناء كلامه عن علوم النحو واللغة والأدب والتاريخ: "وأما في الدولة المغولية فرفضت تلك العلوم كلها، ونفقت فيها علوم أخَر. وهي علم السياقة (طريقة التعداد وأسلوب الكتابة المتبع في تنظيم السجلات المالية للدولة)، والحساب لضبط المملكة وحصر الدخل والخرج، والطب لحفظ الأبدان والأمزجة، والنجوم لاختيار الأوقات، وما عدا ذلك من العلوم فكاسد عندهم".

وعلى خلاف ما كان عليه العراق، ازدهرت الحياة الفكرية والثقافية في مصر والشام والحجاز واليمن. وصارت القاهرة مركز الإشعاع الفكري والثقافي، والمكان الذي يستقطب العلماء والمفكرين كما ذكر ابن خلدون. ويمكن تلخيص أسباب ذلك بالآتي:

1 - الانتصار الذي حققه المماليك على المغول في عين جالوت 658هـ/ 1259م وإخراجهم ما بقي من الصليبيين من بلاد الشام، مكّنا مصر من انتزاع الزعامة على العالم الإسلامي سياسيا وعسكريا، باعتبارها القوة الوحيدة القادرة على الحفاظ على الهوية و تحدّي الغزاة.

2 - إحياء الخلافة العباسية في القاهرة جعل

المسلمين يتجهون بأنظارهم إليها باعتبارها مركزا روحيا.

3 - لجوء العديد من العلماء والمفكرين من أنحاء العالم الإسلامي، الذي تعرّض للغزو المغولي من الشرق والصليبيين من الغرب، والضغوط التي تعرّض لها عرب الأندلس من الأوربيين، رفد مصر والأقاليم التابعة للمماليك بخبرات وكفاءات كثيرة. واستقر عدد من العلماء والمفكرين في القدس ومكة والمدينة بقصد المجاورة. وفي كتب التراجم والسير أسماء مئات من علماء المشرق والمغرب الذين انتقلوا إلى مصر والشام والحجاز، وبذلوا جهودا حضارية هناك، وأسهموا في بناء المدارس والمكتبات ودور العلم وأوقفوا لها الأوقاف، وشاركوا في التأليف في المعارف والعلوم والفنون المختلفة. بل إن مصر صارت محطة للرحالة وطلبة العلم، حتى صار يطلق على الإسكندرية (باب المغرب)، لكثرة من يرد إليها من المغرب والأندلس.

4 - تواصل الحروب بين المماليك والأقوام التي حكمت العراق وإيران بعد انتهاء الخلافة العباسية، والذين تقربوا إلى العلويين للحصول على دعمهم ضدّ المماليك، جعل هؤلاء المماليك - وهم ليسوا عربا - يتقربون إلى العرب، ويعملون على بعث ثقافتهم والحفاظ على تراثهم الفكري، وسيلة من وسائل الحصول على دعمهم للتصدي للعدو؛ فبذلوا المال للمؤسسات العلمية وللعلماء وطلبة العلم، وخصصوا الأوقاف الوافرة لهم.

5 - لم تتعرض مكتبات مصر للنهب والتلف مثلما حدث في العراق والشام والأندلس، ذلك أن خزائن الكتب في مصر وخاصة خزائن الخلفاء الفاطميين، التي كانت واحدة من أغنى الخزائن في البلاد العربية بكتبها النفيسة، ظلت قائمة. بل إن الأيوبيين والمماليك أضافوا إليها الشيء الكثير من نتاج عصرهما.

وفي اليمن نشطت الحياة الفكرية في عهد بني رسول الذي امتدّ من سنة 626هـ/1228م إلى سنة 858هـ/1454م، وسعوا إلى تثبيت سلطتهم عن طريق العلم والفكر متأثرين بالأئمة الزيدية الذين حملوا معهم من العراق الفكر العقلاني الاعتزالي، فعمدوا إلى تأسيس المدارس والمكتبات ودور العلم، وعينوا لها المدرسين، وزوّدوها بالكتب، وأغدقوا الهبات على العلماء والأدباء والشعراء وحملة العلم والمؤلفين، وأوقفوا لها الأوقاف. واقتدى بهم الوزراء والأمراء والأعيان وأهل اليسار. بل إن السلاطين والأئمة الزيدية أنفسهم حرصوا على أن يكونوا من فئة العلماء والمؤلفين، فحصلوا على الإجازات، وحضروا المجالس العلمية، وصارت تعز وزبيد وعدن وإبّ مراكز علمية تضمّ العديد من المدارس. وذكر أن للإمام محمد بن المطهر (المتوفى سنة 728هـ/1327م) أربعة عشر مؤلفا، ولكلّ من الإمامين يحيى بن حمزة (المتوفى سنة 749هـ/1348م) وأحمد بن يحيى (المتوفى سنة 840هـ/ 1436م) نحو ستين مؤلفا. ولسلاطين بني رسول سجلت المصادر للسلطان المظفر يوسف أسماء ثمانية ، ولولده الملك الأشرف عمر أسماء أحد عشر مؤلفا. وعرف أخوه المؤيد داود بشغفه الشديد بجمع الكتب، حتى ضمت خزانته نحو مئة ألف مجلد وخاصة النسخ الجيدة منها، وكان لديه عشرة نساخين وله مؤلفات. وكان الملك المجاهد علي شاعراً ذُكرت له أسماء أربعة كتب. وللملك الأفضل عباس تسعة كتب. وللأشرف إسماعيل عدة كتب.

وتأثر النشاط الفكري والثقافي في المغرب والأندلس هو الآخر بالأوضاع التي سادت بعد انهيار حكم الموحدين، الذي كان يضمّ كل أقطار

المغرب وحتى الأندلس أحيانا. فتجزأت البلاد إلى دويلات متناحرة، وازدادت هجمات الإسبان والبرتغاليين على العرب في الأندلس وسواحل المغرب. فأهملت المدارس والمكتبات حسب قول القلقشندي الذي ذكر أن"خزانة خلفاء بني أمية في الأندلس كانت من أجلّ خزائن الكتب، ولم تزل إلى انقراض دولتهم باستيلاء ملوك الطوائف على الأندلس، فذهبت كتبها كل مذهب. أما الآن فقد قلت عناية الملوك بخزائن كتب المدارس التي ابتنوها من حين أنها بذلك أمس". ولكن المصادر الأخرى تؤكد أن الكثير من سلاطين المغرب وحكامه قد اهتموا بالمكتبات ودور العلم، ورفدوهما بالكتب. ويبدو أن بعض كتب مكتبات الأندلس قد نقل إلى المغرب.

كان المغرب قد تعرض لموجات من القبائل البدوية منذ بداية القرن الخامس الهجري (الحادي عشر الميلادي)، وخاصة بني هلال وسليم وغيرهم، الذين هاجموا المراكز الحضرية، الأمر الذي ترك آثارا بعيدة المدى على النشاط الفكري هناك في العهود التالية. فضلا عن تواصل هجمات الإسبان والبرتغاليين على سواحل الشمال الإفريقي واحتلالهم لمدنه، الذي بدأ منذ سنة 818هـ / 1415م، فتعرضت الكثير من المدارس والمساجد والربط والمكتبات للتخريب.

ولكنّ نزوح عرب الأندلس إلى المغرب نتيجة للضغوط التي تعرضوا لها على أيدي الأوربيين، كان عاملا إيجابيا ساعد على استرجاع النشاط الفكري لحيويته، وانبعاث روح الإبداع. ذلك أن العرب الذين غادروا الأندلس، توزعوا على حواضر ساحل البحر المتوسط الجنوبي، ابتداء من المحيط الأطلسي غربا إلى الإسكندرية شرقا، حاملين معهم ثقافتهم وكتبهم وإجازاتهم وخبراتهم العلمية والفنية ومعرفتهم باللغات الأوربية. وتفاعلوا مع المغاربة، مما أدى إلى ازدهار الثقافة والعلوم والفنون، التي اصطبغت بألوان أندلسية لا تزال آثارها ماثلة إلى اليوم. خاصة وأن تلك الهجرات ضمت أسرا يهودية، حملت معها ثرواتها وخبرتها في شؤون المال والتجارة، وشغل أفرادها مراكز عليا في الإدارة في مقراتهم الجديدة، وتمتعوا بامتيازات واسعة؛ الأمر الذي وفر أجواء الازدهار الفكري، وتعويض المغرب عما فقده أثناء فترة التمزق والتجزئة، التي سادت بعد انهيار حكم الموحدين، وقيام دويلات متخاصمة، مثل الحفصيين في تونس (625هـ/1228م)، وبني عبد الواد (الزيانيين) (637هـ/1239م) في المغرب الأوسط، والمرينيين (591هـ/1195م) في المغرب الأقصى.

وعلى الرغم من تلك الظروف، فإنّ ما أوردته المصادر يشير إلى أن كلاً من تونس وتلمسان وفاس صارت مراكز يشدّ إليها طلبة العلم والعلماء والمثقفون الرحال، إذ ازدانت بمدارسها ومساجدها وربطها وزواياها ومكتباتها، وكان طلبة العلم يتنقلون بين هذه المراكز بحرية تامة للدراسة في هذا البلد أو ذاك دونما قيود.

وتذكر هذه المصادر أن الموحدين (524-668هـ/1130-1269م) اهتموا ببناء المدارس على غرار مدارس المشرق، وأنشئوا المساجد ودور العلم والمارستانات، وخصصوا لها الأوقاف الوافرة، وأجروا المرتبات للعلماء والجرايات للطلبة، فبلغت الحركة العلمية في زمانهم درجة رفيعة. وكانت للسلاطين والحكام مجالسهم العلمية التي يحضرها الفضلاء والأدباء وأرباب المعارف والفنون. وكان بعضهم يشارك في المناظرات في هذه المجالس ويتخذ لأولاده المربين والمؤدبين تشبها بخلفاء بني العباس. وبعضهم الآخر كان

حافظا للقرآن وللحديث، حسن التلاوة ضابطا للرواية، ضليعا في علوم النحو واللغة والأدب والتاريخ والشعر، ومال آخرون إلى الفلسفة والجدل والحكمة والطب.

وفي تونس حمل جامع الزيتونة مشعل الثقافة والفكر في عهد الحفصيين (625-981هـ/1228-1574م) الذين بنوا المراكز العلمية على غرار ما هو موجود بالمشرق وزوّدوها بالكتب. وألحقت بها المكتبات وغرف لسكن الطلبة، وأوقفوا عليها الأوقاف وشجّعوا التأليف، حتى أن أبا زكريا (يحيى) الحفصي (ت 647هـ/1249م)، قد أسس في قصره دار كتب جمع فيها ستة وثلاثين ألف مجلد من نفائس الكتب والمخطوطات. وأنشأ السلاطين مكتبة كبيرة في جامع الزيتونة (المكتبة العبدلية)، ونقلت إليها الكتب الكثيرة. وقد ذكر ابن خلدون في مقدمته، أنه احتاج إلى بعض الكتب عندما كان في الجزائر، فنزل إلى تونس بقصد الاستفادة من المكتبة الحفصية في القصبة. وفي عهد بني عبد الواد ازدهرت تلمسان في المغرب الأوسط كمركز للعلم والثقافة، حتى عدت حينذاك حاضرة المغرب، على الرغم مما واجهته من ضغوط من الحفصيين والمرينيين.

وفي المغرب الأقصى وصلت فاس في عهد المرينيين (591-875هـ/1195-1470م) قمة النشاط العلمي، سواء أكان ذلك من حيث عدد المدارس و طلبة العلم والعلماء، أم عدد المكتبات والمؤلفين والإقبال على قراءة الكتب. إذ أحصى فيها المعاصرون إحدى عشرة مدرسة، ومائتي كتّاب، وثلاثين كتبيًا يبيعون الكتب. وازدهرت حركة التأليف بفضل وجود جامع (القرويين) الذي كانت الكتب تباع قربه بالمزاد العلني في أيام الجمع، وذلك بفضل دور العلم التي شيدها المرينيون، وكتب العلم التي أوقفوها لها، وإسباغهم النعم على العلماء والفقهاء، وإجراء الجرايات للطلبة من بيت المال، وتخصيصهم الأوقاف التي تكفل لهم المؤونة والملابس والسكن داخل المدرسة مدة دراستهم الطويلة.

وكان بعض سلاطين آل مرين من صفوة العلماء والأدباء والشعراء وحفظة القرآن والحديث، حسني القراءة، ولهم مؤلفاتهم ومكتباتهم ومجالسهم العلمية، يقدّرون العلماء ويرفعون مكانتهم. وكان الجامع الأعظم بتازة الذي احتوى على نفائس المخطوطات والكتب في شتى العلوم، ملتقى الأدباء والشعراء والكتّاب والفلاسفة ورجال التصوف، فضلا عن وجود العديد من المدارس في المدينة. ويشارك السلاطين العلماء والأدباء مناظراتهم في المجالس، فضلا عن المارستانات التي شيدوها وتعيينهم الأطباء لها. ونشطت حركة التأليف في ميدان الفروع والنحو والأدب، وكانت الأزجال الشعبية لا ينتقص من فصاحتها شيء.

ولم تنقطع صلات المغرب بالمشرق وخاصة الرحالة الذين زاروا الشرق وكتبوا عنه، مثل ابن سعيد المغربي (المتوفى سنة 685هـ/1286م) وكتابه بسط الأرض، وابن رشيد (المتوفى في فاس سنة 721هـ/1321م) والذي سجل رحلته في عدة أجزاء، والعبدري الذي بدأ رحلته إلى الشرق سنة 688هـ/1289م، وابن بطوطة (المتوفى سنة 779هـ/1377م). وقد وسّعت هذه الرحلات أفق المثقفين وطلبة العلم ورجاله، وصارت مثار تعليق النقاد في المجالس. هذا فضلا عن قوافل الحج والوفود السياسية وبعثات طلبة العلم، الذين يتوافدون على القاهرة ودمشق وبيت المقدس ومكة والمدينة، ليدرسوا ويدرّسوا ويناظروا العلماء والمفكرين. وقد أوقف بعضهم أوقافا هناك. وكان علماء الشرق ونتاجهم الفكري يصلان المغرب أيضا.

العلوم والمعارف والفنون :

وبعد هذا الاستعراض للعوامل المحركة للثقافة والفكر في تلك الحقبة، والمؤثرة فيها سلبا وإيجابا، وكيفية استجابتها للتحديات الخارجية، لا بدّ لنا من الكلام على العلوم والمعارف والفنون الرائجة آنذاك، والتي كانت تحظى بالتوجيه والرعاية من السلطات الحاكمة، ومن العلماء والمثقفين والطلبة بحثا وتحصيلا وتأليفا وقراءة.

فالعلوم والثقافة لم تكن تخرج في مجموعها آنذاك عن إطارها العام من حيث كونها إسلامية خالصة. ولذلك كانت العلوم النقلية، وخاصة علوم الدين، في مقدمة العلوم التي واصلت مسيرتها. بل إننا نستطيع القول، من خلال المؤلفات الكثيرة التي وصلتنا عن تلك الحقبة، إنها ظلت مزدهرة، ومن أكثر موضوعات العلم رواجا، والتي ظل الناس متمسكين بها حرصا منهم على الدين. فنشطت علوم القراءات والتفسير والحديث والفقه والأصول، وهي علوم متصلة ببعضها، الأمر الذي جعل ما تمّ تأليفه من المجلدات والكتب يصعب على المتابع حصره. حتى صرنا لا نكاد نقرأ في كتب التراجم والسير، عن عالم إلا وقيل عنه إنه كان حافظا للقرآن وللحديث، عالما بالقراءات أو مُقرئاً ومحدثا ومفسرا وفقيها مفننا، وله تصانيف أو نظم ونثر في ذلك. أو إنه حفظ القرآن وأخذ الحديث والتفسير والفقه عن كبار العلماء والشيوخ، وغير ذلك من الأمور التي تدلّ على أنّ علوم الدين، كانت في مقدمة العلوم التي يشتغل بها العلماء والمفكرون، وتحظى بقبول المجتمع واهتمامه.

فعلم القراءات يبحث في كيفية النطق بألفاظ القرآن الكريم، وكان لا بدّ من التركيز على هذا الجانب، للتمكن من تفسير الآيات تفسيرا صحيحا وبيان المراد بها، وتوضيح معانيها للقارئ، ولا بدّ للمفسّر من أن يكون ملما بالقراءات. وقد بلغ التأليف في هذه العلوم ذروته في تلك الحقبة. وتمت متابعة أسماء المبدعين منهم وأسماء كتبهم ضمن ما عرف بكتب الطبقات، مثل طبقات الحفاظ والقرّاء والمفسرين والفقهاء والشافعية والحنفية والحنابلة. وتأليف الموسوعات وكتب القواعد الفقهية والأصولية ووضع الشروح والمختصرات لها. وكتب الوفيات وسير الأعيان والنبلاء والأعلام، التي تتضمن جردا شاملا للعلماء والمؤلفين في البلاد العربية. فضلاً عن نظم الأراجيز المطولة في ذلك من أجل صيانة التشريع الإسلامي والمحافظة عليه.

والأمر اللافت للنظر، هو أن المرأة كان لها نصيب وافر من المشاركة في هذه العلوم تدريسا وتأليفا ونظما، فاق مشاركتها في العلوم الأخرى. فكان منهن مقرآت، وحافظات للقرآن والحديث، ومحدّثات، وراويات، وفقيهات. ومنهنّ من خرّجن مشيخات لأنفسهن ولشيوخهن، وتخرّج على أيديهن الكثير من الطلبة، وأجزن لهم، وأسّسن المدارس، ورتّبن لها المدرسين، وأمْدَدنها بالكتب. حتى إن ابن حجر العسقلاني (المتوفى سنة 852هـ/1448م) أفرد لهن صفحات كثيرة في كتابه "الدرر الكامنة"، وخصّص السخاوي (المتوفى سنة 902هـ/1497م) الجزء الثاني عشر من موسوعته "الضوء اللامع" لهنّ. إلا أنّ المعلومات التي قدماها عنهن كانت مبتسرة جدا، إذ كنّ يتلقين العلم ويدرّسن في الزوايا أو في بيوتهن وليس في المدارس.

تلي ذلك العلوم اللغوية من نحو ولغة وأدب وشعر ونثر، والتي هي من أهمّ مواد الثقافة، التي ترتبط بعلوم الدين ارتباطا وثيقا. ذلك أن الخطأ فيها يحول دون فهم الدين فهما صحيحا، وهو ما جعل المسلمين يحترزون من الخطأ في كلامهم لفظا وكتابة.

فالنحو إنما هو علم بقوانين يعرف بها أحوال التراكيب العربية من الإعراب والبناء وغيرها، وعلم بأصول يعرف بها صحة الكلام من فساده. ولا شك في أن علوم اللغة، ومهارة الكلام والتأنق فيه، يصحّ بها المقروء، ويحسن فهمه. فقراءة القرآن الكريم أوجبت على الباحثين في أمور الدين ضبط النحو وعلوم اللغة والأدب، لأنها تساعد على فهم الدين، وتكوين ذوق لغوي سليم. ولا يمكن أن نجد باحثا أو عالما في ذلك الوقت إلا وكان نحويا عالما بالنحو مجوّدا فيه، أو إنه حفظ أو قرأ سيبويه وأخذ النحو من نحوي مشهور، أو صنّف في النحو، وإنه كان أديبا شاعراً له ديوان شعر أو له نظم ونثر، وغير ذلك من الفنون الأدبية.

ويؤكد ابن خلدون على أهمية اللغة للدين وخاصة الحديث الشريف، بالقول "إنما تنصرف العناية لهذا العهد إلى تصحيح الأمهات المكتوبة، وضبطها بالرواية عن مصنفيها، والنظر في أسانيدها إلى مؤلفها، وعرض ذلك على ما تقرر في علم الحديث من الشروط والأحكام".

إنّ الحاجة إلى النحو وضبط قواعد اللغة والحفاظ عليها، قد أدى إلى ظهور عدد من اللغويين والنحاة، الحريصين على الحفاظ على الهوية والثقافة العربية والدين،والذين صنفوا في النحو ووضعوا المعاجم اللغوية. منهم يحيى بن العمك اليمني (المتوفى سنة 670هـ/1271م) وله "كتاب الكافي في العروض" و"كتاب البيان في النحو". والحسين بن بدر البغدادي (المتوفى سنة 681هـ/1282م) صاحب كتابي "القواعد في النحو"، و"مسائل الخلاف في النحو". وأبو القاسم الشريف المولود بسبتة سنة 697هـ/1297م الذي شرح تسهيل ابن مالك، ومقصورة حازم، وله كتاب "رفع الحجب المستورة". وابن منظور (المتوفى سنة 711هـ/ 1311م) صاحب "معجم لسان العرب". وابن اجروم الفاسي (المتوفى سنة 723هـ/1323م) الذي ظل كتابه في النحو يدرّس قرونا في المغرب. وأبو حيان الأندلسي (المتوفى سنة 745هـ/1345م) صاحب كتاب "التنزيل والتكميل في شرح التسهيل"، و"كتاب الارتشاف". وبدر الدين الاربلي (المتوفى سنة 755هـ/1354م) الذي وضع حواشيَ على التسهيل لابن مالك وشرح الكافية. وابن الفصيح الكوفي المتوفى في السنة نفسها، وكان شيخ النحاة ببغداد. وابن هشام الأنصاري (المتوفى سنة 761هـ/ 1359م) صاحب "شذور الذهب"، و"مغني اللبيب"، و"كتاب الإعراب في النحو". وعبد اللطيف الشرجي اليمني (المتوفى سنة 803هـ/1400م) وله عدة مؤلفات منها "شرح ملحة الاعراب". والمكدودي الفاسي المتوفى سنة 806هـ/1403م الذي صنف "شرح ألفية ابن مالك"، و"شرح على الاجرومية". وعلي بن محمد بن هيطل (المتوفى سنة 812هـ/ 1410م) وله "شرح الجمل في النحو"، والفيروزآبادي (المتوفى سنة 816هـ/1413م) صاحب "القاموس المحيط"، وغيرهم كثير. هذا فضلا عن معاجم طبقات النحويين الكثيرة.

أما البلاغة التي هي أحد عناصر الثقافة أيضا، فقد حث القرآن الكريم عليها، وكانت معجزة بلاغته قد صحت بها نبوة الرسول ﷺ . ولذلك صار الاهتمام بها أمرا يتصل بالدين، والبحث فيها يعني أهل الجدل والأصول والفقه والتفسير وغيرهم من المشتغلين في الشعر والخطابة والوعظ والرواية.

ولم يطرأ على الأدب وخاصة الشعر والنثر تغير كبير، ولم يفقد صلته بعلوم الدين أو يبتعد عنها، من حيث أن الفقهاء والعلماء نظموا الأراجيز والخطب في هذه العلوم وفي التصوف. لكن

وعلى الرغم من ذلك فقد ازدهرت الثقافة الموسوعية وبرز عدد من العلماء في الدراسات الفلسفية والرياضية والفلكية والطبيعية والطب والصيدلة والكيمياء والموسيقى، بعضهم تتلمذ على يد نصير الدين الطوسي أو عملوا معه في دار الرصد في مراغة. أو مع أولوغ بك حفيد تيمور في دار الرصد في سمرقند. وظهر مؤلفون موسوعيون جمعوا بين هذه العلوم، نذكر منهم هنا للتأكيد نجم الدين أحمد بن علي المعروف بابن البواب البغدادي (ت بعد 683هـ/1284م) الذي كان ضليعا في العلم الرياضي والهندسة وعلم الرصد، ولهذا اختاره الطوسي للعمل في دار الرصد بمراغة. وكان ابن عبد الحق البغدادي (المتوفى سنة 739هـ/ 1338م) قد صنف في الفقه والأصلين والحساب والجبر والمقابلة والفرائض والوصايا والمواريث والحديث والطب والفلك والمساحة والهندسة، واختصر كتبا في التاريخ والجغرافيا. فضلا عن تميزه في النحو والأدب ونظم الشعر والمعرفة التامة بدلائل القبلة وصنعة البناء. كان سريع النسخ وله مراسلات ومباحث مع ابن تيمية (ت 728هـ/ 1328م)، وقيل إنه كتب في خمسين موضوعا في علوم وفنون كثيرة. وكان الشيخ زادة الخرزياني فاضلا في العلوم، وبخاصة علم الهيئة والحكمة والمعقول والطب وله فيها تصانيف، استدعاه السلطان المصري برقوق وتوفي في القاهرة سنة 809هـ/ 1406م.

ومن الذين كانت لهم مشاركة في هذه العلوم وخاصة الطب لمع اسم ابن عمر الاواني (المتوفى سنة 683هـ/1284م) طبيب المستنصرية المعروف بالمهارة في اختصاصه. وابن الصباغ (المتوفى سنة 715هـ/ 1315م) وكان له باع طويل في الطب. ومحمد بن عمر البغدادي الطبيب والحاسب الذي قدم القاهرة وكانت له فضائل وشهرة بالطب والنجوم. ومحمد بن يحيى البغدادي (المتوفى سنة 834هـ/1430م) الذي قرأ القرآن والفقه والنحو والأدب والعقليات والمنطق والطب والهيئة والطوالع وآداب البحث والوعظ واللغة والفنون. وُصِف بأنه قطب الحركة في العلوم القرآنية واللغوية، وله عدة مصنفات منها في الطب وغير ذلك نظما ونثرا. ولي نظر المارستان المنصوري. وكان سريع الخط جيده، وصار من أخصّاء السلطان المصري. وعبد السلام بن أحمد البغدادي (المتوفى سنة 858هـ/1454م) الذي رحل من أجل العلم وتجول في بلاد كثيرة، وكان ممن يشار إليه في الصرف والنحو والمعاني والبيان والمنطق والجدل والحكمة وآداب البحث والأصلين والطب والعروض والفرائض والفقه والتفسير والقراءات والتصوف والموسيقى وآدابها والرواية وله أشعار، تميز بسرعة النظم. وهناك العشرات من أمثالهم أو من الذين تفردوا في علوم قليلة. وإن كثرة التأليف في هذه العلوم يوحي بوجود مدارس أو حلقات خاصة في المدارس والمارستانات أو في البيوت لتدريسها، إذ أشارت المصادر إلى وجود الأطباء ومشيخة للطب في المستنصرية.

وكان من تأثير تشجيع المغول لعلم الفلك والنجوم، أن زاد اهتمام الناس في تلك الحقبة، في ما عرف بعلم الجفر. وهو علم تستخرج به المجهولات والأمور المستقبلية (معرفة الطالع)، فاتجه المصنفون إلى هذا النوع من المعرفة التي تقبلها الحكام والعامة على السواء، معتقدين أن بإمكان الإنسان أن يتعرف على ما يضمره المستقبل عن طريق التأمل في دراسة أسرار القرآن الكريم والاجتهاد في قوة الكشف النفسية، مع معين من العلم بالأعداد والحروف وتجمعات النجوم ودلالاتها.

فالنحو إنما هو علم بقوانين يعرف بها أحوال التراكيب العربية من الإعراب والبناء وغيرها، وعلم بأصول يعرف بها صحة الكلام من فساده. ولا شك في أن علوم اللغة، ومهارة الكلام والتأنق فيه، يصحّ بها المقروء، ويحسن فهمه. فقراءة القرآن الكريم أوجبت على الباحثين في أمور الدين ضبط النحو وعلوم اللغة والأدب، لأنها تساعد على فهم الدين، وتكوين ذوق لغوي سليم. ولا يمكن أن نجد باحثا أو عالما في ذلك الوقت إلا وكان نحويا عالما بالنحو مجوّدا فيه، أو إنه حفظ أو قرأ سيبويه وأخذ النحو من نحوي مشهور، أو صنّف في النحو، وإنه كان أديبا شاعراً له ديوان شعر أو له نظم ونثر، وغير ذلك من الفنون الأدبية.

ويؤكد ابن خلدون على أهمية اللغة للدين وخاصة الحديث الشريف، بالقول "إنما تنصرف العناية لهذا العهد إلى تصحيح الأمهات المكتوبة، وضبطها بالرواية عن مصنفيها، والنظر في أسانيدها إلى مؤلفها، وعرض ذلك على ما تقرر في علم الحديث من الشروط والأحكام".

إنّ الحاجة إلى النحو وضبط قواعد اللغة والحفاظ عليها، قد أدى إلى ظهور عدد من اللغويين والنحاة، الحريصين على الحفاظ على الهوية والثقافة العربية والدين،والذين صنفوا في النحو ووضعوا المعاجم اللغوية. منهم يحيى بن العمك اليمني (المتوفى سنة 670هـ/1271م) وله "كتاب الكافي في العروض" و"كتاب البيان في النحو". والحسين بن بدر البغدادي (المتوفى سنة 681هـ/1282م) صاحب كتابي "القواعد في النحو"، و"مسائل الخلاف في النحو". وأبو القاسم الشريف المولود بسبته سنة 697هـ/1297م الذي شرح تسهيل ابن مالك، ومقصورة حازم، وله كتاب "رفع الحجب المستورة". وابن منظور (المتوفى سنة 711هـ/ 1311م) صاحب "معجم لسان العرب". وابن اجروم الفاسي (المتوفى سنة 723هـ/1323م) الذي ظل كتابه في النحو يدرّس قرونا في المغرب. وأبو حيان الأندلسي (المتوفى سنة 745هـ/1345م) صاحب كتاب "التنزيل والتكميل في شرح التسهيل"، و"كتاب الارتشاف". وبدر الدين الاربلي (المتوفى سنة 755هـ/1354م) الذي وضع حواشيَ على التسهيل لابن مالك وشرح الكافية. وابن الفصيح الكوفي المتوفى في السنة نفسها، وكان شيخ النحاة ببغداد. وابن هشام الأنصاري (المتوفى سنة 761هـ/ 1359م) صاحب "شذور الذهب"، و"مغني اللبيب"، و"كتاب الإعراب في النحو". وعبد اللطيف الشرجي اليمني (المتوفى سنة 803هـ/1400م) وله عدة مؤلفات منها "شرح ملحة الاعراب". والمكدودي الفاسي المتوفى سنة 806هـ/1403م الذي صنف "شرح ألفية ابن مالك"، و"شرح على الاجرومية". وعلي بن محمد بن هيطل (المتوفى سنة 812هـ/ 1410م) وله "شرح الجمل في النحو"، والفيروزآبادي (المتوفى سنة 816هـ/1413م) صاحب "القاموس المحيط"، وغيرهم كثير. هذا فضلا عن معاجم طبقات النحويين الكثيرة.

أما البلاغة التي هي أحد عناصر الثقافة أيضا، فقد حث القرآن الكريم عليها، وكانت معجزة بلاغته قد صحت بها نبوة الرسول ﷺ . ولذلك صار الاهتمام بها أمرا يتصل بالدين، والبحث فيها يعني أهل الجدل والأصول والفقه والتفسير وغيرهم من المشتغلين في الشعر والخطابة والوعظ والرواية.

ولم يطرأ على الأدب وخاصة الشعر والنثر تغير كبير، ولم يفقد صلته بعلوم الدين أو يبتعد عنها، من حيث أن الفقهاء والعلماء نظموا الأراجيز والخطب في هذه العلوم وفي التصوف. لكن

أغراضه الأخرى تعددت وتنوعت، وازدهرت أغراض جديدة ، منها الرثاء والمديح وخاصة مدح الرسول ﷺ وآل بيته. وشاع شعر الزهد والتصوف والمراثي، إلى جانب الشعر الماجن والخليع وخاصة في المشرق والأندلس، وشعر البديع والإخوانيات والموشّحات والزجل والموليا والكان كان والقوما. وأظهر الأدباء والشعراء قدرة فائقة في التلاعب بالألفاظ والمعاني، وشاع الإطناب والسجع في الرسائل. وفي المغرب العربي ازدهر الشعر ذو الطابع الأندلسي، والزجل المعروف بالملحون (التلحين) بأنواعه المزدوج والكاري والملعبة والذي تضمن معانيَ وأبواباً مختلفة. ووضعت المعاجم الكبيرة لأسماء الأدباء ونتاجهم، إلى جانب الدواوين الشعرية.

ولا جدال في أن الاهتمام بهذه العلوم، يظهر مدى حرص المثقفين والمفكرين على تواصل الثقافة العربية الإسلامية، وسيلة من وسائل الاستجابة للتحدي الأجنبي، لأنّ الثقافة، وخاصة اللغة، من أهم مقومات الشخصية القومية للأمة.

وكانت العلوم الإنسانية قد شجّعها ما عرف بكتابة الإنشاء، التي ازدهرت في مصر والشام في ظل الدولة المملوكية. وصنفت مؤلفات مهمة حولها، مثل كتاب "التعريف بالمصطلح الشريف" لابن فضل الله العمري، و"كتاب تثقيف التعريف" لمحمد بن محمد بن ناظر الجيش (المتوفى سنة 786هـ/1384م)، و"كتاب صبح الأعشى في صناعة الإنشاء" للقلقشندي. وكان كل من هؤلاء المؤلفين قد تولى كتابة الإنشاء في العهد المملوكي، وهناك كثيرون غيرهم.

والمقصود بكتابة الإنشاء كل ما يخص صنعة الكتابة من "تأليف الكلام وترتيب المعاني في المكاتبات والولايات والمسامحات والإطلاقات ومناشير الإقطاعات والهدن والأمانات والإيمان وما في معنى ذلك". وكان هذا الديوان يعرف بديوان الرسائل، ويقال لمتوليه صاحب ديوان الرسائل أو صاحب ديوان الدست أو الدرج وكاتب السر وأخيرا استقر على كاتب الإنشاء.

وعلى من يتولى هذا النوع من الكتابة أن يمتلك ثقافة موسوعية، ومعرفة تامة بالعلوم النقلية والعقلية، من أمور دين وفقه ونحو ولغة وأدب وشعر وبلاغة وتاريخ وأنساب وجغرافية وحكمة وفلك وطبيعيات وغيرها، وذلك ليتمكن من اختيار الألفاظ التي يعبّر بها عمّا يراد في المكاتبات والرسائل الموجهة إلى الملوك والأمراء والحكام وسائر الموظفين وقادة المجتمع، بألفاظ تليق بمكانة كلّ منهم. مع تضمينها الآيات والأحاديث والحكم والأشعار والعبر التاريخية وأسماء الأماكن الجغرافية المناسبة. وقد أدى ذلك إلى ظهور موسوعات تتناول موضوعات شتى، لا تدع صغيرة ولا كبيرة يحتاج إليها كاتب الإنشاء وطالب العلم والأدب إلا وتناولتها بتفصيل زائد. ويكفي أن نحيل القارئ في هذا الجانب إلى "كتاب نهاية الأرب" للنويري (المتوفى سنة 733هـ/1332م) و"كتاب مسالك الأبصار" لابن فضل الله العمري، و"كتاب صبح الأعشى" للقلقشندي.

ولعل التاريخ من أكثر حقول المعرفة والفكر التي استفادت من تطور كتابة الإنشاء، بفضل ما وفره ديوانها من وثائق وأسانيد رسمية ومعلومات سياسية ودينية وتاريخية وجغرافية واقتصادية واجتماعية تتعلق بالدولة المملوكية، والدول المعاصرة لها. ولذلك تطورت الكتابة التاريخية، وظهر في تلك الحقبة مؤرخون لا يقلّون دقة عن مؤرخي عصر الازدهار في حقل التدوين، إن لم يكونوا قد تقدموا عليهم في رصد الكثير من

التحـولات فـي الميـدان الاقتـصادي والاجتمـاعي والفكري إلى جانب التـاريخ السياسي. وكتبوا في التاريخ العام والخاص، إلى جانب التراجم والسير والآثار والخطط، وغير ذلك من الأمور التي صارت تعتمد الوثائق الرسمية مصدرا لمعلوماتها.

ولسنا بحاجة هنا إلى تسطير أسماء هؤلاء المؤلفين وأسماء كتبهم التي تملأ مظان الكتب في وقتنا الحاضر. وإن الاطلاع على بعض ما ورد منها في لائحة مصادر هذا البحث، يغنينا عن كتابة صفحات عدة. لكنّ الشيء الذي يجب أن لا يغيب عن البال، هو أن هذه المؤلفات التاريخية أعطت نظرة شمولية لأحداث الوطن العربي، سواء أكان ما يتعلق منها بالحياة السياسية أم الاقتصادية والفكرية والثقافية. حتى إنها لم تدع عالما أو مفكرا أو مؤلفا على امتداد هذا الوطن، إلاّ وذكرته وذكرت أسماء من تتلمذ عليه، والمدارس التي درس فيها، ورحلاته العلمية، والرجال الذين أخذ معلوماته منهم، وأماكن تدريسه، والوظائف التي شغلها، ونتاجه الفكري، وتابعت الاتجاهات الفكرية في مشرق الوطن العربي ومغربه.

وفي علم الجغرافيا ظهر جغرافيون كبار من أمثال زكريا القزويني (المتوفى سنة 682هـ / 1283م) صاحب كتابي "آثار البلاد" و"عجائب المخلوقات"، والكتاب الأخير يبحث في العلوم الطبيعية أيضا. وابن سعيد المغربي (المتوفى سنة 685هـ/1286م) وكتابه "بسط الأرض". ومحمد أبي طالب الدمشقي (المتوفى سنة 727هـ/1326م) وكتابه "نخبة الدهر". وأبي الفدا (المتوفى سنة 732هـ/1331م) صاحب كتاب "تقويم البلدان". وابن عبد الحق البغدادي (المتوفى سنة 739هـ/ 1338م) المنسوب إليه كتاب "مراصد الاطلاع". وابن فضل الله العمري صاحب كتاب "مسالك الأبصار". وابن الوردي (المتوفى سنة 749هـ/ 1348م) صاحب كتاب "خريدة العجائب" الذي يبحث في الجغرافيا والطبيعيات. وابن بطوطة، وابن شاهين الظاهري (المتوفى سنة 872هـ/ 1467م) صاحب كتاب "زبدة كشف الممالك"، وغيرهم ممن أبدعوا في هذا العلم.

ثمة شيء آخر يمكن ملاحظته في تلك الحقبة، وهو أن العلوم العقلية، ومنها الفلسفة وعلم الكلام والمنطق والطب والفلك والرياضيات والعلوم الطبيعية والموسيقى والغناء، قد نشطت في العراق في ذلك الوقت؛ ذلك أنّ الحكام المغول عملوا على رعايتها، بمقدار احتياجهم إليها في حياتهم اليومية، حسبما ورد عند ابن الطقطقي (ت 709هـ/1309م). فقد لاحظ هذا المفكر أن المغول لم يشجعوا من العلوم إلا تلك التي يحتاجون إليها في حياتهم اليومية، وخاصة الحساب لضبط الموارد المالية للدولة من إيرادات ونفقات، والطب لمعالجة أبدانهم، والفلك لاختيار الأوقات ومعرفة المستقبل كما ذكرنا من قبل.

فضلا عن أن الحكام المغول، باستثناء القلة منهم، لم يتمسكوا بدين أو مذهب معين، "فمنهم من دان باليهودية، ومنهم من دان بالنصرانية، ومنهم من اطرح الجميع، ومنهم من تقرب بالأصنام" بحسب قول القلقشندي، فكان انقسام الناس في زمانهم إلى شيع وأحزاب متناحرة، قد أدى إلى إقبال بعض العلماء على علم الكلام والجدل لإقناع الناس بما يعتقدونه. لكن الملاحظ أن الغالب على ذلك الجدل لم يكن علميا مبنيا على الحقيقة، بمقدار ما كان قائما على التعصب والانحياز. وإن ذلك لا يجيز لنا الاعتقاد أن المغول قد منحوا الفكر حرية التعبير، إذ أنهم اضطهدوا كل من لا يتجاوب مع سياستهم من العلماء.

وعلى الرغم من ذلك فقد ازدهرت الثقافة الموسوعية وبرز عدد من العلماء في الدراسات الفلسفية والرياضية والفلكية والطبيعية والطب والصيدلة والكيمياء والموسيقى، بعضهم تتلمذ على يد نصير الدين الطوسي أو عملوا معه في دار الرصد في مراغة. أو مع أولوغ بك حفيد تيمور في دار الرصد في سمرقند. وظهر مؤلفون موسوعيون جمعوا بين هذه العلوم، نذكر منهم هنا للتأكيد نجم الدين أحمد بن علي المعروف بابن البواب البغدادي (ت بعد 683هـ/1284م) الذي كان ضليعا في العلم الرياضي والهندسة وعلم الرصد، ولهذا اختاره الطوسي للعمل في دار الرصد بمراغة. وكان ابن عبد الحق البغدادي (المتوفى سنة 739هـ/ 1338م) قد صنف في الفقه والأصلين والحساب والجبر والمقابلة والفرائض والوصايا والمواريث والحديث والطب والفلك والمساحة والهندسة، واختصر كتبا في التاريخ والجغرافيا. فضلا عن تميزه في النحو والأدب ونظم الشعر والمعرفة التامة بدلائل القبلة وصنعة البناء. كان سريع النسخ وله مراسلات ومباحث مع ابن تيمية (ت 728هـ/ 1328م)، وقيل إنه كتب في خمسين موضوعا في علوم وفنون كثيرة. وكان الشيخ زادة الخرزياني فاضلا في العلوم، وبخاصة علم الهيئة والحكمة والمعقول والطب وله فيها تصانيف، استدعاه السلطان المصري برقوق وتوفي في القاهرة سنة 809هـ/ 1406م.

ومن الذين كانت لهم مشاركة في هذه العلوم وخاصة الطب لمع اسم ابن عمر الاواني (المتوفى سنة 683هـ/1284م) طبيب المستنصرية المعروف بالمهارة في اختصاصه. وابن الصباغ (المتوفى سنة 715هـ/ 1315م) وكان له باع طويل في الطب. ومحمد بن عمر البغدادي الطبيب والحاسب الذي قدم القاهرة وكانت له فضائل وشهرة بالطب والنجوم. ومحمد بن يحيى البغدادي (المتوفى سنة 834هـ/1430م) الذي قرأ القرآن والفقه والنحو والأدب والعقليات والمنطق والطب والهيئة والطوالع وآداب البحث والوعظ واللغة والفنون. وُصِف بأنه قطب الحركة في العلوم القرآنية واللغوية، وله عدة مصنفات منها في الطب وغير ذلك نظما ونثرا. ولي نظر المارستان المنصوري. وكان سريع الخط جيده، وصار من أخصّاء السلطان المصري. وعبد السلام بن أحمد البغدادي (المتوفى سنة 858هـ/1454م) الذي رحل من أجل العلم وتجول في بلاد كثيرة، وكان ممن يشار إليه في الصرف والنحو والمعاني والبيان والمنطق والجدل والحكمة وآداب البحث والأصلين والطب والعروض والفرائض والفقه والتفسير والقراءات والتصوف والموسيقى وآدابها والرواية وله أشعار، تميز بسرعة النظم. وهناك العشرات من أمثالهم أو من الذين تفردوا في علوم قليلة. وإن كثرة التأليف في هذه العلوم يوحي بوجود مدارس أو حلقات خاصة في المدارس والمارستانات أو في البيوت لتدريسها، إذ أشارت المصادر إلى وجود الأطباء ومشيخة للطب في المستنصرية.

وكان من تأثير تشجيع المغول لعلم الفلك والنجوم، أن زاد اهتمام الناس في تلك الحقبة، في ما عرف بعلم الجفر. وهو علم تستخرج به المجهولات والأمور المستقبلية (معرفة الطالع)، فاتجه المصنفون إلى هذا النوع من المعرفة التي تقبلها الحكام والعامة على السواء، معتقدين أن بإمكان الإنسان أن يتعرف على ما يضمره المستقبل عن طريق التأمل في دراسة أسرار القرآن الكريم والاجتهاد في قوة الكشف النفسية، مع معين من العلم بالأعداد والحروف وتجمعات النجوم ودلالاتها.

وممن عرف في التأليف فيه عبد الرحمن البسطامي (المتوفى سنة 858هـ/ 1454م) الذي اشتهر بكتابيه "ملتقط الجواهر في البحر الزاخر"، و"مفتاح الجفر الجامع". والشيخ حسن الملطفي، وتلميذه الغياث البغدادي الذي كان حيا في أواخر القرن التاسع الهجري (الخامس عشر الميلادي) والذي ترجم كتاب "تاج المداخل في علم النجوم" عن الفارسية، وألف رسالة في هذا العلم. ومنهم أيضا عبد الأحد المراغي، ويوسف الحمزاوي، وشجاع الدين بن كمال الدين الكرماني صاحب كتاب "حديقة المعارف" وغيرهم.

وازدهر في تلك العصور أيضا الغناء والموسيقى والتأليف فيهما. ومن بين الذين برزوا فيهما ابن فاخر الارموي البغدادي (المتوفى سنة 693هـ/1294م). كان بارعا في الموسيقى وضبط الأنغام والأدوار، اخترع آلتين موسيقيتين وترك كتابين جليلين، الأول هو الشرفية في علم النسب التأليفية والأوزان الإيقاعية، والثاني هو الأدوار من معرفة النغم. وكان ياقوت المستعصمي (المتوفى سنة 698هـ/1298م) مُجيدا في الموسيقى والغناء وفي الشعر والخط. وصنف محمد بن علي الخطيب الاربلي أرجوزة باسم جواهر النظام في معرفة الأنغام . ويعدّ شهاب الدين عبد الله الصيرفي الخطاط المشهور (المتوفى سنة 742هـ/1341م) من أعلام المؤلفين في الموسيقى ،إذ صنف خلاصة الأفكار في علم الأدوار، وبيّن تأثير الموسيقى في النفس والأخلاق وتحريك الفرح والسرور. وابن فضل الله العمري صاحب مسالك الأبصار.

ومن كبار المغنين نذكر ابن زادة الكردي الديسني (المتوفى سنة 748هـ/1347م)، كان موسيقيا ألف "الكنز المطلوب في علم الدوائر والضروب"، الذي ألف ابن كر على غراره في مصر "غاية المطلوب في علم الأنغام والضروب".

وبلغت العناية بالموسيقى أوجها في القرنين التاسع والعاشر الهجريين، وتطورت كثيرا على يد عبد القادر بن غيبي (المتوفى سنة 838هـ/1434م)، إذ إنه ألف "جامع الألحان"، و"مقاصد الألحان"، و"زبدة الأدوار"، و"شرح كتاب الأدوار"، ووضع كتابين في الموسيقى، وكتاباً آخر سماه "كنز الألحان في علم الأدوار". وعلى نهجه سار ابنه صفي الدين وصهره نسرين وقطب الموصلي، الذين كان كل منهم أعجوبة الزمان في الغناء والموسيقى حسب قول ابن عربشاه الدمشقي، وهناك عشرات الأسماء غيرهم. ومن النصوص الواردة أعلاه نستنتج أن تلك الحقبة أشّرت بداية ظهور ما يعرف الآن "بعلم النفس الموسيقيّ".

أما في مصر والشام والمغرب العربي، فقد انصرف المفكرون عن الفلسفة وعلم الكلام، متأثرين بالأشاعرة الذين استعانوا بالفلسفة والمنطق في حدود ضيقة جدا، وبالقدر الذي يخدم الدين، وذلك من اجل العودة بالناس إلى الإيمان المطلق عن طريق القلب لا العقل. ولذلك فإنهم كانوا في أول الأمر ضدّ حرية الفكر، بل إنهم هاجموا الفلاسفة وأهل الكلام وكفروهم، وتوعّدوا من وجدوا عنده شيئا من كتبها.

وفضلا عن هذا العامل، فإن سيادة المذهب المالكي في المغرب، وخاصة في عهد بني مرين، وسيطرته على ميدان التشريع والعادات، وهيمنة الفقهاء وإهمالهم أمر الاجتهاد، وما عرف عنهم من محاربة الفلسفة واضطهاد علمائها، قد أدّت إلى تقييد حرية الفكر وتحريم الفلسفة الكلامية، وبالتالي إهمال علوم الفلسفة والمنطق وعلم الكلام. ولذلك ظلت الدراسات الفلسفية محصورة في دائرة الدين خادمة لأغراضه، وظل النشاط الفلسفي صوفيّاً أكثر

منه عقليا. ولكن ذلك لم يمنع من ظهور مفكرين وعلماء تعرضوا لمذهب الأشاعرة من أمثال الشيخ ابن تيمية (المتوفى سنة 728هـ /1326م)، لكنه انتصر للسلفية وليس لحرية الفكر .

كما أن التضييق على الفلاسفة وأهل الكلام لم يحل دون ميل بعض السلاطين للفلسفة والجدل ، من أمثال السلطان أبي يعقوب يوسف بن عبد المؤمن الموحدي الذي كان فقيها حافظا للقرآن والحديث والحوادث التاريخية، نحويا لغويا مال إلى الحكمة والفلسفة وبدأ من ذلك بعلم الطب. وجمع من كتب الحكمة شيئا كثيرا، إذ إنه كان حريصا على جمع الكتب.

وظهر عدد من الفلاسفة والأطباء والصيادلة والكيماويين والفلكيين، وتخصص آخرون في الرياضيات والعلوم الطبيعية. ونشير هنا إلى عالمين فيزيائيين هما قطب الدين الشيرازي (المتوفى سنة 710هـ/1310م)، وتلميذه كمال الدين الفارسي (المتوفى سنة 720هـ/1320م) اللذان برعا في علم المناظر (البصريات). واشتهر بالكيمياء ايدمر الجلدكي (المتوفى سنة 743هـ /1342م). ومن الذين ألفوا في العلوم الأخرى إبراهيم بن الأصبحي (المتوفى سنة 665هـ/ 1266م) وله "كتاب اليواقيت في علم المواقيت". ومحمد بن أحمد الفارسي وله "نهاية الإدراك في أسرار وعلم الأفلاك"، و"الزيج المظفري"، و"مادة الحياة و"حفظ الناس من الآفات"، و"الدرة المنتخبة في الأدوية المجرّبة"، و"التبصرة في علم البيطرة". وابن النفيس (المتوفى سنة 687هـ/1288م) مكتشف الدورة الدموية الصغرى. وابن منظور وكتابه "سرور النفس بمدارك الحواس الخمس" الذي تناول فيه أيضا العلوم الطبيعية والشمس والخسوف والفصول الأربعة.

وممن اشتهر بالرياضيات أبو علي المراكشي (المتوفى سنة 660هـ/1261م)، وأبو العباس السبتي، وابن البناء المراكشي المولود سنة 654هـ/1256م الذي صنف "الفصول في الفرائض"، و"المناخ في تعديل الكواكب"، و"الجبر والمقابلة"، و"رفع الحجاب في الحساب"، و"الفلاحة" وغيرها. وأحمد الخزاعي (المتوفى سنة 680هـ/1281م) وله "جواهر الحساب"، و"شرح مختصر الخوارزمي". وأبو اسحق الريمي وله "شرح مخارج العدد". ومحمد بن عبد الله المأربي (المتوفى سنة 805هـ/ 1402م) وله "ضوابط الحساب". ومحمد بن عبد الله الناشري المتوفى سنة 821هـ/1418م وله "مختصر المساحة والحساب". ويوسف بن أحمد (المتوفى سنة 832هـ/1428م) وله "برهان التحقيق وصناعة التدقيق". وكانت بعض المدارس العليا، ومنها جامعة القرويين في المغرب، تخصص كراسي لتدريس الطب، ويجري تشخيص بعض الأمراض عن طريق تحليل الإدرار. وقد شارك عدد من علماء الأندلس في تدريس هذه العلوم في المغرب .

وأسهم سلاطين آل رسول بنصيب وافر في هذه العلوم، فألف السلطان المظفر: "تيسير المطالب في تسيير الكواكب"، و"درج السياسة في علم الفراسة"، و"المعتمد في الأدوية المفردة"، و"اللمعة الكافية في الأدوية الشافية"، و"المخترع في فنون من الصنع"، و"البيان في كشف علم الطب للعيان"، و"العقد النفيس في مفاكهة الجليس". أما ولده الأشرف فقد ألف "التبصرة في علم النجوم والإسطرلاب"، و"الإشارة في العبارة في علم الرؤيا"، و"التفاحة في علم الفلاحة"،

و"الدلائل في معرفة الأوقات والمنازل"، و"شفاء العليل في الطب"، و"المعتمد في الأدوية المفردة"، و"المغني في البيطرة". وللملك الأشرف: "الجمهرة في البيزرة" (الصيد بالصقور). وللملك المجاهد علي: "الإرشاد في علم الفلاحة"، و"الأقوال الكافية والفصول الشافية في علم البيطرة"، و"كتاب في الخيل صفاتها وأنواعها وبيطرتها". وللملك الأفضل عباس "بغية الفلاحين في الأزهار والرياحين"، و"دلائل الفضل في علم الرمل"، وغيرها في علوم الدين واللغة والأدب والشعر والتاريخ.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن التعليم في مدارس الشام ومصر والحجاز والمغرب العربي يكاد يكون مقتصرا على علوم الدين واللغة، وأنّ التأليف قد نشط في ميدان الفروع من نحو وأدب وشعر وتاريخ وتصوف ومباحثات عن الأسرار الإلهية وأصول ومقامات، أكثر من العلوم العقلية. وتأثر المغاربة بالموسيقى والغناء الأندلسي، كما حدث في الموشحات التي تلحنها وتنشدها (فرق الطرب الأندلسي) الشعبية، والتي كانت تعبّر عن أفكار المجتمع وأنماط حياته ويستمتع بها السلاطين والملوك. وازدهرت نتيجة لذلك صناعة الآلات الموسيقية. وكان الاهتمام بالحساب والجبر والمقابلة والكيمياء والطب والصيدلة بدرجة أقل، وخاصة في المدارس الكبرى. أما من أراد الاشتغال بهذه العلوم فعليه أن يمارسها في بيته، أو في أماكن أخرى.

وفي تلك العهود نشطت علوم أخرى، شجعها نشاط التجارة البحرية التي ظلت بأيدي العرب طوال العصور الوسطى، ومنها علوم البحار وفنون الملاحة والتأليف في وسائلها وأساليبها وقواعدها وطرقها أو ما عرف بأدب المرشدات البحرية بأسلوب شعري أو نثري. وفي مقدمة من أسهم في ذلك الملاح الشهير أحمد بن ماجد المولود نحو سنة 836هـ/1432م، وأشهر مؤلفاته: "حاوية الاختصار في أصول علم البحار"، و"الفوائد في أصول علم البحر والقواعد"، ومؤلفات أخرى يبلغ عدد الموجود منها الآن نحو أربعين أثرا، معظمها قد تمت صياغته شعرا. وسليمان المهري المولود سنة 897هـ/1491م وكتاباه: "العمدة المهرية في ضبط علوم البحرية"، و"المنهاج الفاخر في علم البحر الزاخر"، ويرجع تأليفهما إلى عام 917هـ/1511م، وآخرون غيرهم. وفي المغرب العربي تأسست مدارس لتخريج ضباط البحرية والموظفين الإداريين .

اتجاهات فكرية أخرى :

برزت اهتمامات واتجاهات فكرية أخرى خلال المدة موضوع البحث، تناولها المثقفون والمفكرون في مجالسهم ومناظراتهم، والكتاب والمؤلفون في مصنفاتهم. وإن كان بعضها معروفا، لكنها صارت تحظى باهتمام الباحثين والمثقفين ورعاية الحكام أكثر من السابق. يأتي في مقدمتها زيادة الاهتمام بالمنتمين إلى آل البيت، والتأليف في علم الأنساب. ذلك أن انتهاء الخلافة في بغداد، قد أدى إلى إضعاف نقابة العباسيين (الهاشمية)، وتنامي الدور السياسي والاجتماعي لنقابة الطالبيين (العلوية). ففي المشرق، حيث سيطر المغول على إيران والعراق، راحوا يتقربون إلى العلويين لكسب التأييد لهم في الحرب ضد المماليك، الذين احتضنوا الخلافة العباسية في القاهرة. فأسسوا للعلويين (دور السيادة) لتكون تحت تصرف رجال آل البيت في حلهم وترحالهم. وخصصوا الأوقاف والجرايات

اللازمة لرعايتهم، وتقديم الخدمات لهم، وشجعوا البحث في أنسابهم. حتى أن تيمورلنك كلف أحمد بن علي الحسني (ابن عنبة) (المتوفى سنة 828هـ/ 1424م) بتأليف كتاب سماه "عمدة الطالب في أنساب أبي طالب". وقد قدّم الكتاب إليه، لأنه أراد أن يتعرف على نسب العلويين وأماكن انتشارهم.

وكان قد سبقه إلى ذلك كل من العبيدلي الحلي صاحب "الدوحة المطلبية" الذي ألفه لأجل عبد المطلب ابن علي بن الحسن العلوي الحسيني النقيب (المتوفى سنة 707هـ/ 1307م)، وابن زهرة الحسيني (المتوفى سنة 753هـ/1352م) المنسوب إليه كتاب "غاية الاختصار"، وابن الأعرج الحسيني (المتوفى سنة 787هـ/1385م) صاحب كتاب "بحر الأنساب"، والحسيني النجفي (من علماء القرن التاسع الهجري/ الخامس عشر الميلادي) صاحب كتاب "بحر الأنساب أو المشجر الكشاف"، والحسيني الموصلي (المتوفى سنة 883هـ/1381م) صاحب كتاب "بحر الأنساب" وغيرهم.

ونشطت المباحث العقلية من كلام وفلسفة في الفكر الإمامي، وخاصة في مدينة الحلة، بفضل جهود جعفر بن الحسن الشهير بالمحقق الحلي (المتوفى سنة 676هـ/ 1277م)، وجهود تلميذه وابن أخته حسن بن يوسف بن علي بن المطهر المعروف بالعلامة الحلي (المتوفى سنة 726هـ/ 1325م) الذي تتلمذ على نصير الدين الطوسي، وصار المعوّل عليه في الفقه وأصوله، من كلام وفلسفة ومنطق ونحو، وله مؤلفات فيها بلغت نحو خمسة وخمسين كتابا. وكان في صحبة السلطان اولجايتو الذي أقام له مدرسة سيارة بجوار بلاطه يفد عليه التلاميذ وشجعه على التأليف.

وفي موازاة هذا التوجه قرّب المرينيون في المغرب المنتمين إلى آل البيت، وزادوا من تعظيمهم، وسعوا إلى مساعدتهم وإعلاء شأنهم، للتبرك بهم وإضفاء الشرعية على حكمهم، وتعزيز سلطانهم على المغاربة. فوثقوا صلاتهم بالحجاز، واستقدموا عددا من الأشراف، وأطلقوا لقب شريف على كل من كان نسبه في آل البيت ثابتا، وساعدوه في الانخراط في سلك الشرافة. كل ذلك جعل بعض الأشراف في المغرب يتطلعون إلى إعادة دولة الأدارسة إلى الحكم. وصار كل من يتمكن من رفع نسبه إلى النبي ﷺ يسمى شريفا. ولكن الامتيازات التي حصل عليها العلويون سواء أكان ذلك في المشرق أم في المغرب، قد دفع بالكثيرين ممن لا يمتّون لهذا البيت بصلة إلى ادعاء النسب العلوي .

ومن جهة، أثارت التحديات الداخلية والخارجية التي واجهها العرب والمسلمون آنذاك أفكارا جديدة، تتعلق بالهوية والصلة بين العروبة والإسلام. وصارت هذه المسألة تثير انتباه الباحثين والمثقفين، وتأخذ حيزا من تفكيرهم ومناقشاتهم. واختلفوا في من هو العربي؟ ومن هو المسلم؟ وهل يعدّ كل مسلم عربيّاً؟ وحدد بعضهم الأسس التي يقوم عليها هذا الانتماء بالثقافة (اللغة) والنسب والوطن والدين. وربطوا بين العروبة والإسلام من أجل إشهارهما معا بوجه التحدي الأجنبي. فالعربي الغيور على لغته وتراثه وعقيدته، والذي تصدّى للأعداء وحاربهم بلسانه وقلمه هو المسلم. والمسلم الذي يتحلى بأخلاق العرب ويتكلم لغتهم، هو عربي وإن لم يكن أصله عربيا كما ورد عند ابن تيمية. وأظهر بعض المفكرين التعصب ضدّ الخصوم والمتسلطين على الحكم من غير العرب، وراح الشعراء يتغنون بمدح قومهم والصفات التي هم عليها، والتي تميزهم عن الآخرين، مثل الشاعر

والأديب صفي الدين الحلي (المتوفى سنة 750هـ/ 1349م) الذي قال :

سلي الرماح العوالي عن معالينا
واستشهدي البيض هل خاب الرجا فينا
قوم إذا استخصموا كانوا فراعنة،
يوما ، وإن حكموا كانوا موازينا
إنا لقوم أبت أخلاقنا شرفا
أن نبتدي بالأذى من ليس يؤذينا
بيض صنائعنا، سود وقائعنا،
خضر مرابعنا، حمر مواضينا

وصارت هذه الأبيات شعارا يتغنى به القوميون العرب في الأجيال التالية. وقد أكد هذا الشاعر على أهمية الثقافة، وخاصة اللغة في الحفاظ على الهوية. ودعا إلى الالتزام بالفصحى، وهاجم العامية، التي أخذت تشيع في كتابات المؤلفين. وسعى إلى توجيه مفردات اللغة العربية وتراكيبها وجهة صحيحة، وبين أن الإكثار من العامية والزجل يفسدان اللغة، التي أبدى حرصه عليها وعلى تواصلها، حتى إنه أفرد لذلك معجما سماه "معجم الأغلاط اللغوية".

في حين أضفى مفكر معاصر آخر، وهو ابن خلدون، صفات على العرب توحي بسلبيتها، فقال "إنهم أمة وحشية باستحكام عوائد التوحش وأسبابه فيهم، فصار لهم خلقا وجبلة، وكان عندهم ملذوذا لما فيه من الخروج عن ربقة الحكم وعدم الانقياد للسياسة". وقال أيضا "إن العرب إذا تغلبوا على أوطان أسرع إليها الخراب". ومن المؤكد أن ابن خلدون لا يتكلم عن العرب بوصفهم أصحاب حضارة، بل تكلم عن نقيضها البداوة (الأعراب) التي وضعها في مقابل الحضارة، أي سكن المدن ونمط الحياة فيها. فمن خلال متابعة النص الذي أورده عن هذا الموضوع، يبدو أنه ما كان يقصد العرب بوصفهم جنسا، بل قصد البدو أو الأعراب من أي جنس كانوا. وربما كانت موجات بني هلال وبني سليم التي تعرضت لها حواضر المغرب، والتي تناولها بتفصيل في تاريخه (العبر) ماثلة في مخيلته، ليركز على خشونة البداوة وشظف العيش، والصراع من أجل البقاء، ليشكل نموذج البداوة ويضعها في مقابل الحضارة. فضلا عن أنه استخدم عبارة (العرب ومن في معناهم)، إشارة إلى أنّ المقصود ليس العرب بوصفهم جنسا، بل كل من تتوفر فيه صفات البدو، سواء أكان من العرب أم الترك أم الفرس أم الروم أم الأحباش.

وقد سبق أن ناقش هذا الموضوع مفكر معاصر آخر هو الشيخ ابن تيمية الذي قال: إن لفظ الأعراب هو في الأصل اسم لبادية العرب، وإن لكل أمة حاضرة وبادية. فبادية العرب الأعراب، وبادية الروم الأرمن ونحوهم، وبادية الترك التتر ونحوهم. ويستخلص (ابن تيمية) من ذلك "أن سكان البوادي لهم حكم الأعراب، سواء دخلوا في لفظ الأعراب أم لم يدخلوا".

ثمة اتجاه فكري آخر أوجدته الحرية الواسعة التي منحها المغول لأهل الذمة في المشرق، وتسامح المسلمين مع اليهود النازحين من الأندلس إلى المغرب، حتى إنهم نالوا حظوة لدى الحكام وأشغلوا مراكز عليا في إدارة البلاد. فظهر منهم إداريون وأطباء ومفكرون وتجار، الأمر الذي أدى إلى ظهور تيارات فكرية لم تكن مألوفة عند العرب. حتى إنّ أحد الشعراء في بغداد، يقال له ابن الخشكري النعماني، قد تجرأ "بذكر أشياء في شعره تنافي الشرع، ويفضّل شعره على القرآن الكريم،

ويقدم على ما لا يجوز ذكره" حسب قول أحد المعاصرين.

وكان السلطان أرغون بن اباقا (ت 690هـ/ 1291م)، الذي هو من أكثر السلاطين تقربا إلى اليهود وقد استعان بهم في إدارة الدولة على نطاق واسع، قد أبدى شكه في الإسلام، وسعى إلى تحويل المسلمين إلى عبادة الفرد. فادعى أن النبوة قد وصلته بالوراثة عن جده جنكيزخان، ودعا الناس إلى وجوب إطاعة أوامره وعبادتهم له. وكان يتصل بالعلماء لأخذ خطوطهم (تواقيعهم) بالاعتراف بذلك، فكان بعضهم يوقع رهبة أو رغبة، بينما ذهب آخرون في تزلفهم إلى إضافة عبارة "الناس على دين ملوكهم".

وألف الحكيم والفيلسوف اليهودي عز الدولة سعد بن منصور ابن كمونة البغدادي (ت 683هـ/ 1284م) كتابا سماه "الأبحاث عن الملل الثلاث". ناقش فيه أصول الأديان الثلاثة ومعتقداتها، والمطاعن عليها، وتكلم على الأنبياء بما فُسِّرَ أنّه مساس بالعقيدة الإسلامية. فثار العوام "واجتمعوا لكبس داره وقتله"، ولكن ولاة الأمر في بغداد عقدوا اجتماعا بالمستنصرية مع مدرسيها، للتحقيق في صحة الأمر، ومن أجل تهدئة العامة، وإنقاذ ابن كمونة، الذي وضع في أثناء ذلك "في صندوق مجلد ونقل خفية إلى الحلة، وكان ولده كاتبا فيها، فأقام أياما وتوفي هناك". وكانت بين ابن كمونة والطوسي مراسلات حول الكثير من المسائل الكلامية والمنطقية والفلسفية.

وناقش المفكرون والمثقفون في تلك الحقبة مسألة أخرى مهمة، وإن كانت قديمة، لكن الاحتلال المغولي أثارها من جديد. فلقد قيل إن هولاكو لما دخل بغداد أمر أن يستفتى العلماء، أيهما أفضل السلطان الكافر العادل أم السلطان المسلم الجائر؟ ثم جمع العلماء بالمستنصرية لذلك، فلما وقفوا على الفتيا أحجموا عن الجواب. ولكن أحد الحاضرين "تناول الفتيا ووضع خطه فيها بتفضيل العادل الكافر على المسلم الجائر، فوضع الناس خطوطهم بعده". وهو الأمر الذي حفز العلماء والمفكرين للبحث في أمور السياسية وشؤون الحكم والإدارة والتأليف فيها. من أمثال ابن الطقطقي وكتابه "الفخري في الآداب السلطانية"، وعبد الله بن يوسف بن رضوان المالقي المغربي وكتابه "السياسة"، وهما من علماء القرن الثامن الهجري (الرابع عشر الميلادي) .

وبموازاة هذا الاتجاه، نشط اتجاهان آخران هما السلفية والتصوف. تمثل الاتجاه السلفي بالعناية الزائدة التي أولاها العلماء بكتب الأصول، وخاصة الحديث وروايات رجاله وشيوخه، مثلما كان عليه الحال في العهد العباسي. وتمثل أيضا بانتشار مجالس الوعظ في المدارس والربط والأماكن العامة. فكثر التأليف في ذلك والرد على الخصوم من المتكلمين وأهل الإلحاد، وذكر أخبار السلف والصالحين، وكثُر شعر المراثي ومدائح آل البيت، التي تلقى في المدارس والأماكن العامة وفي البيوت.

أما التصوف فقد انتشر في الوطن العربي ، نتيجة للواقع الصعب الذي يعيشه المجتمع، وهموم الحياة الكثيرة، وسيادة الفوضى وانعدام السلطة القوية القادرة على توفير الأمن والطمأنينة والحماية للمواطنين. فضلا عن الكوارث الطبيعية من جفاف وشحة في المواد الغذائية، وتكرر حالات الوباء، فصار التصوف وسيلة للهروب من ذلك الواقع. ولجأ الناس إلى الزوايا والربط التي انتشرت

في طول البلاد وعرضها. وكانت المكان المفضّل لرجال التصوف إذ ينقطعون فيها للعبادة، فصارت ملجأ للجياع وأصحاب الحاجات والمطلوبين والمطاردين، فضلا عن كونها مواضع للتدريس والتأليف، ومكان المريدين والأتباع. وكثُر التأليف في التصوف وطبيعته واتجاهاته. وتوجهت العامة إلى الأولياء والصالحين وقادة الطرق الصوفية، يطلبون بركاتهم ويرجون كراماتهم، وصار الوليّ في مجتمع الرهبة والخوف ذاك هو المنقذ والمخلّص والحامي والطبيب.

وتمسك الحكام بالأولياء والدراويش، وتقرّبوا إليهم، وأحسنوا إليهم، وسعوا لنشر الطرق الصوفية، لما تتضمنه من اقتناع الناس بالتسليم والرضا والزهد في الدنيا والاستسلام للقدر، والخضوع للسلطة والامتثال لأوامرها.

كان بعض هذه الطرق محليا، مثل القادرية والرفاعية والعدوية والشاذلية وتفرعاتها الكثيرة. وبعضها الآخر وفد من الشرق وخاصة من الهند وإيران، مثل الحروفية التي انتشرت في العراق على يد تلاميذ مؤسسها فضل الله الحروفي، وهو من رجال القرن الثامن الهجري/الرابع عشر الميلادي. والتي تسترت برموز صوفية وفلسفية، واتخذت اسمها من حساب القيم العددية للحروف العربية، لتأويل آيات القرآن والأحاديث النبوية. والطريقتان القلندرية والحيدرية، وتميز أتباعهما بمنظرهم اللافت للنظر، إذ كانوا يحلقون شعر رؤوسهم وحواجبهم ولحاهم، ويطلقون شواربهم، ويلبسون ملابس رثة، ويديمون تناول الأفيون. وكانت للقلندرية في بغداد بناية كبيرة على دجلة قرب الديوان ليتبرك الحكام بهم. وقد أدى ارتباط قادة الحرف والأصناف بهذه الطرق، إلى أن يمارس المتصوفة دورا اجتماعيا يشبه إلى حد كبير دور الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني في وقتنا الحاضر.

وفي المغرب العربي وفدت بعض هذه الطرق من المشرق، أو تلقى قادتها علومهم هناك. وبعضها الآخر وفد عليه من الأندلس، فوجدت في المغرب بيئة صالحة في عهد الموحدين والمرينيين. وظهر متصوفة كبار من أصحاب النزعات الفلسفية والاجتماعية، نشط عدد منها في قيادة حركة الجهاد ضد غارات الأوروبيين على سواحل البلاد. أي إنهم مارسوا دورا سياسيا وعسكريا إلى جانب الدور الديني الاقتصادي والاجتماعي.

غير أن بعض هذه الطرق دبّ إليها الانحراف والشذوذ، وطرأت عليها شطحات أبعدتها عن الهدف الحقيقي للتصوف، وهو التعبد وخدمة الشرع. فاندس الأدعياء في الزوايا، واستغل التصوف أصحاب الأغراض الدنيوية عن طريق التزلف إلى العوام. وانتشر المجاذيب والبهاليل وأرباب الأحوال والدراويش ومدّعو المهدوية، الذين جذبوا العامة إليهم بادعاء الكرامات والخوارق ومعرفة الطالع (الفال). وشذّوا عن سلوك طريق التصوف القويم، وأشاعوا روح الكسل والخمول والتسليم بالقدر. وانتشرت الجهالات، ومالوا إلى الغناء والرقص وضرب الدفوف والتمرغ في النار وأكل الأفاعي وقطع الزجاج، وغير ذلك من الأمور، وسيلة لادعاء الحب الإلهي. حتى إن بعض الصوفية وعلماء الدين خطأوهم وردّوا عليهم، من أمثال ابن تيمية الذي وصف أعمالهم بأنها "أعمال شيطانية باطلة، وأكثر أعمالهم من باب الحيل والبهتان"، وأحمد زرّوق (المتوفى بطرابلس الغرب سنة 899هـ/1493م)، وكان قد درس في فاس ثم

رحل إلى المشرق ودرس ودرّس في الأزهر، ولبس خرقة التصوف على الطريقة الشاذلية. وبعد عودته إلى طرابلس أسس طريقته الزرّوقية وترك مصنفات كثيرة. وقد نقل عنه قوله "من تصوف ولم يتفقه فقد تزندق، ومن تفقه ولم يتصوف فقد تفسق، ومن جمع بينهما فقد تحقق"، ووصف الأدعياء بانتقاص الإيمان والجهل بأصول الطريقة. وحمل اليوسي (المتوفى سنة 1102هـ/ 1690م) وهو من كبار المتصوفة والمؤلفين فيها في المغرب، على أدعياء التصوف، وقال "كم تظاهر بالخير من لا خير فيه من مجنون أو معتوه أو موشوش فيقع به الاغترار للجهلة والأغمار، وقد يشايعه من مثله من الحمقى ومن الفجار".

الخلاصة :

واصلت الحياة الفكرية مسيرتها على الرغم من الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي مر بها الوطن العربي بعد انتهاء الحكم العباسي . ولكن مستوى العطاء والإبداع كان متفاوتا بين منطقة وأخرى، تبعا لطبيعة الحكم والظروف الخاصة في كلّ منطقة. ففي العراق الذي خضع للحكم الأجنبي، اضطر الكثير من العلماء والمفكرين والفنانين الذين تعرضوا للمضايقة والاضطهاد إلى مغادرة البلاد. ولم تعد الثقافة والتعليم تحظى برعاية السلطات الحاكمة كما كانت في العهد السابق إلاّ بما له صلة بحياتهم اليومية، فاقتصر دعم الحكام وتشجيعهم على العلوم العقلية من فلسفة ورياضيات وفلك وطب وغيرها. ومع ذلك لم يكن النشاط الفكري والتعليم بالمستوى الذي كان عليه في عهد الازدهار. أما مصر والشام واليمن والحجاز والمغرب العربي فقد صارت ملاذا للعلماء والمفكرين من البلاد التي خضعت للحكم الأجنبي، وخاصة من العراق والأندلس، ووفد إليها الكثير من الكفاءات والمبدعين الذين حملوا معهم كتبهم وعلومهم وخبراتهم وثرواتهم، فضلا عن تشجيع الحكام ودعمهم للعلماء وتقريبهم إليهم، كلّ ذلك ساعد على مواصلة الحياة الفكرية لنشاطها وخاصة العلوم النقلية، فضلا عن العلوم العقلية والفنون التي صارت تحظى، أكثر من السابق، باهتمام الحكام والمجتمع .

إنّ جردا شاملا لأسماء العلماء ونتاجاتهم الفكرية في تلك الحقبة، وأسماء المدارس والمكتبات ودور العلم الأخرى التي تواصل التدريس فيها من العهد السابق، أو التي شيدت في تلك الحقبة، والتي ورد أسماء بعض منها في ثنايا هذا البحث؛ يدلّ بوضوح على أنّ النشاط الفكري لم يكن أقلّ مما كان عليه في عهد الازدهار، ويؤكد أيضا بما لا يقبل الشك أصالة الثقافة والفكر العربيين وإنسانيتهما وقدرتهما على تجاوز الأزمات. بل إن الثقافة والفكر أصبحا السلاح الذي أشهره العرب بوجه التحدّيات في ذلك الوقت، فكان التنافس في تأسيس المدارس ودور الكتب والمكتبات ورفدها بالأساتذة وبالكتب من الحكام والموسرين الحريصين على تراث الأمة، وتخصيصهم الأوقاف الوافرة لها، دافعا يبعث العلماء والمفكرين على مواصلة إبداعهم وعطائهم حفاظا على هوية الأمة وشخصيتها القومية.

وبموازاة هذا الاتجاه، وفي ظل الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية المضطربة، انتشرت الطرق الصوفية وتعددت اتجاهاتها وتنوعت، وصار لها دور فاعل في تأطير المجتمع وقيادته. بل إن بعضها تجاوز الهدف الذي تأسس

من أجله وهو العبادة والزهد، للقيام بأعمال عسكرية وقيادة عمليات التصدي للغزو الأوربي وخاصة في المغرب العربي. ونشطت السلفية التي تمثلت بالعناية التي أولاها العلماء بكتب الأصول وخاصة الحديث وروايات رجاله وشيوخه، وبانتشار مجالس الوعظ والمراثي ومدح آل البيت في المدارس والربط والأماكن العامة، وذكر أخبار السلف والصالحين.

أ.د. نوري عبد الحميد العاني

جامعة بغداد

- الخزرجي، أبو الحسن موفق الدين علي بن الحسن (ت 812هـ/1409م) : العقود اللؤلؤية في تاريخ الدولة الرسولية، تحقيق محمد بسيوني عسل، القاهرة 1911-1914.
- السخاوي، أبو الخير محمد بن عبد الرحمن (ت 902هـ/1496م) : الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، بيروت (د.ت).
- السخاوي، أبو الخير محمد بن عبد الرحمن (ت 902هـ/1496م) : الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ، حققه وعلق عليه بالإنكليزية فرانز روزنتال، ترجمة الدكتور صالح أحمد العلي، بغداد 1963.
- السيوطي، جلال الدين ابو الفضل عبد الرحمن بن الكمال (ت 911هـ/1505م) : حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة، مصر 1299هـ.
- العسقلاني، أبو البركات عز الدين أحمد بن إبراهيم (ت 876هـ/1471م) : الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، تحقيق محمد سيد جاد الحق، القاهرة 1966-1969.
- الفاسي، الحسن بن محمد الوزان (ليون الإفريقي) (ت نحو 957هـ/ نحو 1550م) : وصف إفريقيا، ترجمة محمد حجي ومحمد الأخضر، بيروت 1983.
- الفاسي، أبو الطيب محمد بن أحمد (ت 832هـ /1428م) : العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين، تحقيق فؤاد سيد محمد ومحمد حامد الفقي، القاهرة 1958-1969.
- القلقشندي، شهاب الدين أبو العباس أحمد بن علي بن أحمد (ت 821هـ/ 1418م) : صبح الأعشى في صناعة الانشا، بيروت 1987.
- الكتبي، محمد بن شاكر بن أحمد الحلبي (ت 764هـ/1362م) : فوات الوفيات، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، مصر 1951.
- المراكشي، محيي الدين عبد الواحد بن علي (ت 647هـ/1249م) : الإعلام بمن حلّ بمراكش وأغمات من الأعلام، فاس 1936.
- المراكشي، محيي الدين عبد الواحد بن علي (ت 647هـ/1249م) : المعجب في تلخيص أخبار المغرب، تحقيق محمد سعيد العريان، القاهرة 1963.
- المقريزي، أبو العباس أحمد بن علي بن عبد القادر، (ت 845هـ/1441م) : السلوك لمعرفة دول الملوك، القاهرة 1936.
- المقريزي، أبو العباس أحمد بن علي بن عبد القادر، (ت 845هـ/1441م) : المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، بغداد 1970.
- الناصري، أحمد بن خالد بن حماد بن محمد (ت 1315هـ/1867م) : الاستقصا لدول المغرب الأقصى، الدار البيضاء 1954.
- اليوسي، الحسن بن مسعود بن محمد بن علي بن داود (ت 1102هـ/1691م) : المحاضرات، تحقيق محمد حجي، الرباط 1976.

ثانياً - المراجع العربية والمعربة :

- أحمد، الوارث : الدور الاجتماعي والسياسي للأولياء في المغرب خلال القرن السادس عشر، بحث لنيل شهادة الدراسات الجامعية العليا، (غير منشور) كلية الآداب والعلوم الإنسانية، فاس 1985.
- الأكوع ، إسماعيل بن علي : المدارس

المصادر والمراجع

أولاً - المصادر العربية :

- ابن بطوطة ، شرف الدين أبو عبد الله محمد بن إبراهيم اللواتي (ت 777هـ/ 1375م) : رحلة ابن بطوطة، بيروت 1964.
- ابن تغري بردي، جمال الدين أبو المحاسن يوسف بن عبد الله (ت 874هـ/1469م) : المنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي، تحقيق أحمد يوسف نجاتي، القاهرة 1956.
- ابن تيمية، تقي الدين أحمد بن عبد الحليم (ت 728هـ/1327م) : اقتضاء الصراط المستقيم في مخالفة أصحاب الجحيم، تحقيق محمد حامد الفقي، القاهرة.
- ابن خلدون، أبو زيد عبد الرحمن بن محمد (ت 808هـ/1405م) : تاريخ ابن خلدون المسمى العبر وديوان المبتدأ والخبر، القاهرة (د.ت).
- ابن خلدون، أبو زيد عبد الرحمن بن محمد (ت 808هـ/1405م) : مقدمة ابن خلدون، بيروت (د.ت).
- ابن الصصري ، محمد بن محمد : الدرة المضيئة في الدولة الظاهرية، نشر وليم برينر، جامعة كاليفورنيا (د.ت).
- ابن الطقطقي، فخر الدين محمد بن علي (ت 709هـ/1309م) : الفخري في الآداب السلطانية والدول الإسلامية، بيروت 1966.
- ابن عرب شاه، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد (ت 854هـ/ 1450م) : عجائب المقدور في أخبار تيمور، لاهور 1868.
- ابن عنبة، أبو العباس جمال الدين أحمد بن علي الطالبي (ت 828هـ /1424م) : عمدة الطالب في أنساب آل أبي طالب، النجف 1988.
- ابن الفوطي، أبو الفضل كمال الدين عبد الرزاق بن أحمد (منسوب لـه) (ت 723هـ/ 1322م) : الحوادث الجامعة والتجارب النافعة في المائة السابعة، تحقيق مصطفى جواد، بغداد 1351هـ.
- ابن الفوطي، أبو الفضل كمال الدين عبد الرزاق بن أحمد (ت 723هـ/ 1322م) : تلخيص مجمع الآداب في معجم للألقاب ج4 قسم 1-4 تحقيق مصطفى جواد، دمشق، ج5، تحقيق محمد عبد القدوس القاسمي، الهند 1940-1962-1968.
- ابن كثير، عماد الدين أبو الفدا إسماعيل بن عمر القرشي (ت774 هـ/ 1372م) : البداية والنهاية، بيروت (د.ت).
- البغدادي، عبد الله بن فتح الله الغياث (ت بعد 890هـ/ بعد 1481م) : التاريخ الغياثي، دراسة وتحقيق طارق نافع الحمداني، بغداد 1975.
- الجندي، محمد بن يوسف بن يعقوب (ت 732هـ/1332م) : السلوك في طبقات العلماء والملوك، تحقيق محمد علي الأكوع، الجمهورية العربية اليمنية 1983.
- الحلي، صفي الدين عبد العزيز بن سرايا بن علي (ت 750هـ/1349م) : ديوان صفي الدين الحلي، بيروت (د.ت).
- الحلي، صفي الدين عبد العزيز بن سرايا بن علي (ت 750هـ/1349م) : الكتاب العاطل الحالي والمرخص الغالي،عني بتصحيحه ولهم هترباخ، ويسبادن 1955.

الإسلامية في اليمن، دمشق 1980.
- براون، إدورد : تاريخ الأدب في إيران من الفردوسي إلى سعدي، ترجمة إبراهيم أمين الشواربي، القاهرة 1954.
- الجابري، محمد عابد : وجهة نظر، بيروت 1992.
- الحبشي، عبد الله محمد : مصادر الفكر الإسلامي في اليمن، صنعاء 1979.
- حركات، إبراهيم : المغرب عبر التاريخ، الدار البيضاء 1984.
- حمزة، عبد اللطيف : الحركة الفكرية في مصر في العهدين الأيوبي والمملوكي، القاهرة 1968.
- خصباك، جعفر حسين : العراق في عهد المغول الإيلخانيين، بغداد 1968.
- الدجيلي، محمد رضا : رعاية سلاطين آل رسول للحركة الفكرية اليمنية، بحث غير منشور مقدم إلى كلية التربية للبنات، بغداد 2005.
- زيادة ، محمد مصطفى : المؤرخون في مصر في القرن الخامس عشر، القاهرة 1949.
- سليم ، محمد رزق : عصر سلاطين المماليك ونتاجه العلمي والأدبي، القاهرة 1950-1965.
- طوقان، قدري حافظ : ابن ماجد بحّار العرب الأول، مجلة العربي، العدد 29، الكويت 1959.
- الطوني، يوسف جرجيس جبو : جهود العراقيين الحضارية في بلاد الشام ومصر 656-802، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) كلية الآداب، بغداد 1990.
- العاني، نوري عبد الحميد : الثقافة العربية ومراكز العلم في العراق في العهد الجلائري، مجلة دراسات للأجيال، بغداد 1984.
- العاني، نوري عبد الحميد : العراق في العهد الجلائري، بغداد 1986.
- العاني، نوري عبد الحميد : العراق في القرن الخامس عشر، بغداد 2002.
- عبد الوهاب ، حسن حسني : ورقات عن الحضارة العربية بإفريقيا التونسية، تونس 1964.
- العزاوي، عباس : تاريخ الأدب العربي في العراق، بغداد 1960.
- العزاوي، عباس : التعريف بالمؤرخين في عهد المغول والتركمان، بغداد 1957.
- العزاوي، عباس : تاريخ علم الفلك في العراق، بغداد 1958.
- علوش، جواد أحمد : شعر صفي الدين الحلي، بغداد 1959.
- عياش ، جرمان : دراسات في تاريخ المغرب، الدار البيضاء 1986.
- فروخ، عمر : تاريخ الأدب العربي، بيروت 1979.
- القزاز ، محمد صالح داود : الحياة السياسية في العراق في عهد السيطرة المغولية، النجف 1970.
- المنوني ، محمد : ورقات عن الحضارة المغربية في عصر بني مرين، الرباط 1979.
- نخبة من الباحثين العراقيين : حضارة العراق، ج11، بغداد 1985.
- الهرفي، سلامة محمد علي : دولة المرابطين في عهد يوسف بن تاشفين، بيروت 1985.
- آل ياسين ، محمد مفيد : الحياة الفكرية في العراق في القرن السابع الهجري، بغداد 1979.

ثالثاً - المراجع الأجنبية :

- Al Ahri : Abu Bakr Al-Qutbi Ta'rikh-i Shaikh Uwais, translared from the Persian with an Introduction and Notes bu Johannes Baptist Van Loon Geborn TE Wouw, 1921.
- Amorettin, B. S. : Religions in the Tomurid and Safavid Periods, In the Cambridge History of Iran, Vol. 6 edited by Jackson and L. Locjhart, London, 1986.
- Barthold, V.V. : Four studies on the history of Central Asia, translated from the Russian by V. and T. Minorsky, Mir-Ali-Shir, Vol. III, Leiden, 1963.
- Browne, Edward G. : A literary history of Persia, Cambridge, 1951.
- Browne, Edward G. : A History of Persian Literature under Tartar Dominion 1256-1502, Cambridge, 1920.
- Hookham Hilda : Tamburlaine the conqueror, London, 1962.
- Hinz, Waller : Uzim Hasan ve seyh Juned Ankara, 1948.
- Howorth , Henery H. : History of the Mongols from the 9th to the 19th Century, New York, (n.d.).
- Huart, Clement : Histoire de Baghdad, Paris, 1901.
- Jnvaini, Ata-Malik : The history of The world conqueror, 2 Vols, Translated by J. A. Boyle, Manchester University Press, 1958.
- Lamb, Harold. Tameelan : The East Shaker, Bristol, Thornton, 1929.
- Lokkegaard, Frede : Islamic taxation in the Classic Period, Copenhagen, 1950.
- Minorsky, V. : The AQ-Qoyunlu and land reform , IN.B.S.O.S Vil XVII. Part 3 In Iranica, University of Tehran, Vol 775 1964, 1955.
- Minorsky, V. : A Mingol Decree of (720/1320) to The Family of Shaykh Zahid, B.S.O.A.S Vol. XVI, Part 3, 1954
- Minorsky, V. : A Soyurghal of Qasim B. Jahangir AQ Qoyunlu (903/1498), B.S.O.A.S, Vol. IX, Part 4, 1939.
- Minorsky, V. : The Qara Qoyunlu and the Qutb-Shahs (Turkmenica, 10), B.S.O.A.S, Vol. XVII, Part I, 1954.
- Minovi, M. and Minorsky V. : Nasir Al-Din on finance, B.S.O.A.S, Vol X Part 3, 1940.

- Polo, Marco : The Travels of Marco Polo (The Venetian) Edited by Manuel Kamroff, New York, 1930.
- Savory, R. M. : The struggle for supremacy in Persia after the death of Timur in Der Islam Band 40, 1964-1965 , Berlin, 1965.
- Spuler, Bertold : History of the Mongols, translated from the German by Helga and Stuart Drummond (Berkley University), California, 1972.
- Spuler, Bertold : The Muslim World A historical servey, part II, The Mingol Period, translated From German by F.R.C. Bagley, Leiden, Brill, 1969.
- Sumer, Faruk : Jara Koyonlular, Ankara, 1967.
- Yezdi, Cherefeddin Ali : The history of Timur Bec, Kinwn by the name of Tamerlain the great, London, 1723.

الفهرس

فهرس الموضوعات

الموضــــوع	الصفحة